

4373
SIA

صفحة	صفحة
١٨٣ فصل في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة	٢ (كتاب الشركة)
ولزوم المساقاة وهرب العامل	١١ (كتاب لو كالة)
١٩٠ (كتاب الاجارة)	٢٣ فصل في احكام الوكالة بعد صحتها
٢٠٣ فصل في بقیة شروط المنفعة وما تقدر به	٣٠ فصل في بقیة من احكام الوكالة أيضا
وفي شرط الدایة المكتراة ومحوها	٢٨ فصل في بيان جواز الوكالة
٢١١ فصل في منافع يمنع الاستئجار لها	٤٨ (كتاب الاقرار)
ومنافع يحق الجواز فيها وما يعتبر فيها	٥٦ فصل في الصیغة وشروطها
٢١٦ فصل فيما يلزم المكري أو الماكترى له قرار	٥٩ فصل يشترط في المقر به ان يكون مما
٢٢١ فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها	تجوز به المطالبة الخ
المنفعة تقر بها او كون يدا الاجير يدا أمانة	٧٠ فصل في بيان انواع من الاقرار وفي
وما يتبع ذلك	٧٩ فصل في الاقرار بالنسب
٢٢٨ فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة	٨٦ (كتاب العارية)
والخبر في فسخاؤها وعدمها وما يتبع	٩٦ فصل في بيان جواز العارية الخ
٢٣٩ (كتاب احياء الموات)	١٠٥ (كتاب الغصب)
٢٤٧ فصل في حكم المنافع المشتركة	١١٥ فصل في بيان حكم الغصب وانقسام
٢٥٣ فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة	المغصوب الى مثلي ومتقوم الخ
٢٥٩ (كتاب الوقف)	١٢٥ فصل في اختلاف المالك والغاصب
٢٧٤ فصل في احكام الوقف اللفظية	وضمان المغصوب وما يذکر معهما
٢٨٢ فصل في احكام الوقف المعنوية	١٣٣ فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة
٢٨٨ فصل في بيان النظر على الوقف	ووطء وانتقال للغير وتوابعها
٢٩٤ (كتاب الهبة)	١٤١ (كتاب الشفعة)
٣٠٩ (كتاب الاقطة)	١٤٩ فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ
٣١٤ فصل في بيان لقط الحيوان	به والاختلاف في قدر الثمن الخ
٣٢٢ فصل في قلسكها وغرمها	١٦٠ (كتاب القراض)
وما يقبضهما	١٦٦ فصل في بيان الصیغة وما يشترط في
٣٢٥ (كتاب اللقيط)	العاقدين وذکر احكام القراض
٣٣١ فصل في الحكم بسلام اللقيط وغيره	١٧٤ فصل في بيان أن القراض جائز من
وكفرهما بالتبعية للدار أو غيرها	الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم
٣٣٥ فصل في بيان حرية اللقيط ورقه	اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل
واستلحاقه وتوابع ذلك	١٧٨ (كتاب المساقاة)
٣٣٩ (كتاب الجمالة)	

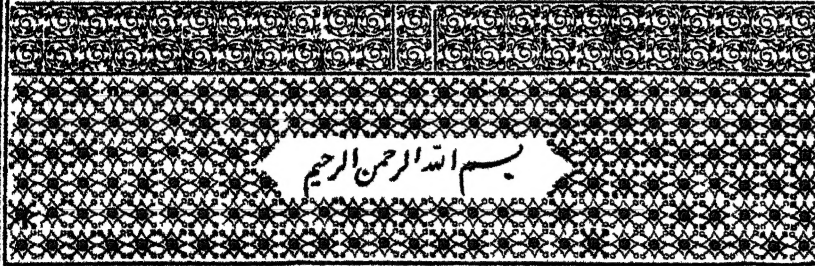
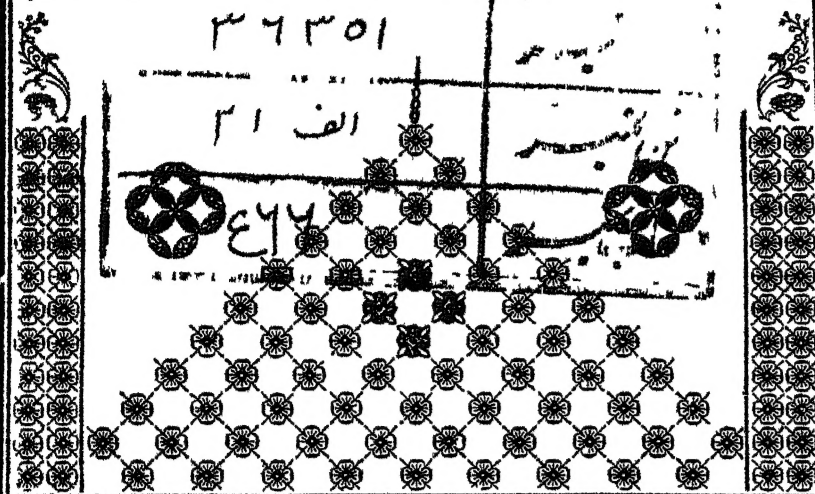
الجزء الرابع من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه للامام العالم
العلامة شمس الدين محمد بن الامام العارفي
ما الله تعالى شهاب الدين أحمد الرملي
رضي الله تعالى عنهما
ونفعنا ببركاتهما
آمين

{ وفي هامشه حاشية الاستاذ العلامة ابي الضياء }
{ الشيخ علي الشبراخيتي على الشرح المذكور }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الشركة (قوله وحكي فتح) يشعر بأن الأول هو الأنصح (قوله وقد تحذف تأوها) أي على الأول وظاهر إطلاق الشارح أنه على الجميع (قوله وشرعنا بوث الحق) ولو قهرا انتهى حج أي كالارث (قوله في شيء واحد) أي بين اثنين أخذ من قوله شائعا (قوله القدسي) نسبة إلى

القدس بمعنى الطهارة وسبغت بذلك اسميتها بدل وعلا حيث أنزل الفاظها كالقرآن لكن القرآن أنزل للإعجاز بسورة منه والاحاديث القدسية ليس أنزلها لذلك وما غير القدسية فأوحى إليه معانيها وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه (قوله ما لم يكن) أي ولو بغير محمول ثم في قوله ما لم يكن اشعار بأن ما أخذناه أحد الشرى يكن مما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراء طعام أو خبز جرت العادة بمثله لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة (قوله والاعانة) عطف مغاير (قوله فاذا وقعت الخيانة) وليس من الخيانة ما لو قفز بعض الشركاء بزيادة على قدر نصيبه فأخذ شريكه من المال قدر حصته التي أخذها الأول لأنه إنما أخذ حقه (قوله وهو) أي رفع البركة (قوله بل هي في الحقيقة وكالة) أي فيعتبر فيها ما يعتبر في الوكيل والموكل (قوله هي) بالمعنى اللغوي أنواع الحج وهي أولى مما ذكره الشارح لأن النص دعما ذكر دفع ما يرد على المتن من أن



كتاب الشركة

بكسر فسكون وحكي فتح فكسر وفتح فسكون وقد تحذف تأوها فتصير بمعنى النصيب وهي لغة الاختلاط وشرعنا بوث الحق شائعا في شيء واحد أو عقد يقتضي ذلك والأصل فيها قبل الإجماع المسبر الصحيح القدسي يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يكن أحدهما صاحبه فاذا خاتمه خرجت من بينهما رواه أبو داود والحاكم وصححه أسناده والمعنى أنهما بالحق والاعانة فأمدهما بالمعاونة في أموالهما وأنزل البركة في تجارتهم فاذا وقعت الخيانة بينهما رفعت البركة والاعانة عنهم وهو معنى خرجت من بينهما ومقصود الباب شركة تحدث بالاختيار بقصد التصرف وتجميع الربح وليست عقدا مستقلا بل هي في الحقيقة وكالة وكذا ثبت كذا يؤخذ مما ساقى (هي) أي الشركة من حيث هي (أنواع) أربعة أحدها (شركة الأبدان) كشركة الجالين وسائر المتفرقة

الباطل لا يسي شرعا شركة وقول ابن حجر بالمعنى اللغوي أظهر في دفع الإبراد عما ذكره الشارح وان كان مراد الله فان قوله من حيث هي المراد به لا بقيد كونها شركة عنان (قوله من حيث هي) أي لا بقيد كونها ما دونها فيها ولا عنواها فتشمل الحقيقة والتماسدة

(قوله كسبهما) له في مكسوبهما انتهى سم على حج (قوله يعرفهما) أي سواء شرط أن عليهما ما يعرض من غرم أم لا وعلى هذا فبينها وبين شركة المقايضة عموم من وجه (قوله وهي باطلة) صرح بذلك مع علمه من كلام المصنف لا في نونية التعليل (قوله من تفاوضا) أي مأخوذ من الخ (قوله أو قوم فوضى) أي من قولهم هؤلاء قوم فوضى (قوله وهي باطلة) فيه ما تقدم (قوله لو نوي) مفهومه أن الخلط بغيره لا يكتفي بدون النية وإن وجدت بقيمة الشروط وفيه نظر فإنه مع وجود الشروط لا تعتبر النية اللهم إلا أن يقال إن من جملة ما تشتمل عليه شركة المقايضة أن عليهما ما يعرض من غرم وهو مقصد قلل المراد منهما إذا نوي بالمقايضة شركة العنان اقتضى حمل الغرم المشروط على غرم ينشأ من الشركة دون الغصب مثلاً فثابتة النية حمل المقايضة فيها ولو لا تفاوضنا مثلاً على شركة مستجمعة للشروط العنصرية (قوله شركة العنان) أي مكان قالوا تفاوضنا أو شاركونا شركة العنان انتهى سم على حج نقلاً عن شرح الروض ثم أسقطه (قوله وثم مال) أي وخطأه ووارد بالغرم العارض الحاصل بسبب التجارة كأنفسران والريح والافهولابلاقي ٣ قوله أو لا من غير خط (قوله ويكون)

بأنه نصب عطف على يتباع قاله عمدة (قوله والريح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جعلاً أي فيستحق أجرة مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فإن قوله يع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عبيدي ولك كذا إلا أن يصور هذا بأن يقول اشتركا على أنك تبسح هذا والريح بيننا فليتا ممل انتهى سم على حج وقد يقال إن ما ذكر لا ينافي ما ذكره سم من أنه جعله لأن المستفاد من كلام الشارح في هذه أن المشتري مالك الوجه له ربحه وعليه خسرته ولم يتعرض فيه لما يجب للعامل فيحمل على

ليكون بينهما كسبهما) يعرفهما (متساوياً ومتفاوتاً مع اتفاق الصنعة) كنجار ونجار (أو اختلافها) كنجار ورفاء وهي باطلة لما فيها من الغرر والجهل (و) ثانياً (شركة المقايضة) يفتح الواو من تفاوضا في الحديث شرعاً فيه جميعاً أو قوم فوضى أي مستنون (ليكون بينهما كسبهما) بيدن أو مال من غير خط (وعليهما ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو اتلاف وهي باطلة أيضاً لاشتمالها على أنواع من الغرر فيختص كل في هاتين بما كسبه نعم لو نويّا شركة العنان وشم مال بينهما صحت (و) ثالثاً (شركة الوجوه) بأن يشترك الزوجان عند الناس لحسن معاملتهما معهم (ليبتاع كل منهما بموجله) ويكون المبتاع (لما فاذا باعاً كان القاضل عن العنان) المبتاع بها (بينهما) أو أن يبتاع وجهه في ذمته ويقوض به من ماله والربح بينهما أو يشترك وجهه لا مال له وخامس له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسليم للمال والربح بينهما والكل باطل إذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئاً فهو له عليه خسرته وله ربحه والثالث قراض فاسد لا استبداد للمالك باليد (وهذه الأنواع باطلة) لما ذكرناه (و) رابعها (شركة العنان) وسيعلم أنها اشتركت في مال ليتجرا فيه وهي (صحبة) بالاجماع ولسانها من سائر أنواع الغرر من عنان الدابة لاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان أو منع كل الآخر عما يريد كنع العنان للدابة أو من عن ظهر ظهرها بالاجماع عليها أو من عنان

ما ذكره المحقق من أنه جعله النوع عليه للعامل أجرة مثل عمله (قوله والثالث) أي من هذا القسم الثالث وهو قوله أو يشترك وجهه الخ (قوله فاسد) قال في شرح العباب وجهه في ذمته الذي هو بمنزلة العامل على الذي هو رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله بأذنه على أن له حصته من الربح فدخل طامعاً فيه فإذا لم يحصل منه شيء أذهو كاله للمالك وجبت له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القموني ولو لم يدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة انتهى وهو ظاهر معلوم من باب الإجارة انتهى سم على حج (قوله لاستبداد) أي استقلال (قوله باليد) أي ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم للمالك لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر انتهى سم على حج (قوله وهذه الأنواع باطلة) أي ومع ذلك فإن كان قيم المال وسلم لأحد الشريكين فهو أمانة في يده لأن فاسد كل عقد كصحبة (قوله لما ذكرناه) أي من أن فيها غرراً وجهلاً ونحو ذلك مما ذكره (قوله في مال) أي مثلي أو مقوم على ما يأتي

(قوله فهي على غير الأخير) هو قوله من عنان السماء (قوله وعليه) أي الأخير وقوله بفتحها أي لا تخبر وبعبارة الشيخ هيرة قول الشارح من عن إذا ظهر الخ أي لأن جوازها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض فعلى الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور انتهى وهي مخالفة لما ذكره الشارح بناء على الأخذ من عن الشيء ظهر فإن صريح الشارح أنها بالكسر على المشهور وما ذكره الشيخ هيرة عن القاضي إنما بالفتح (قوله وحمل) استشكل عدم العمل من الأركان مع أنه خارج عن العقد وان وجد فلا يمكن بعده ويجوز أن الجواب بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء الذي اعتبر ركنا هو تصرف العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد (قوله معبر عنها) أي الصيغة (قوله من كل لا آخر) هو غير ظاهر بالنسبة لما لو اذن أحدهما إلا أن يقال ما ذكره الشارح هو الأصل أو أن المراد ما يشمل الإيجاب والقبول (قوله تشعر بذلك) أي بالأذن في التصرف (قوله للمصر آفقا) أي في شرح قوله في الفصل السابق ٤ لفظ يشعر بالالتزام لكن قوله لا يتجوز ظاهر في أنه إذا استعمل على وجه الكتابة

لا يكون حقيقة وقد ينافيه قوله ثم لأنها أي الكتابة ليست دالة على دلالة ظاهرة انتهى فان المتبادر من قوله أي دلالة ظاهرة أنها تدل دلالة خفية ويكون حقيقة وقد يقال مراده ثم أن دلالتها حيث كانت خفية يحاز قصدا ما هناك على ما هنا (قوله خاصة) أي ولا يكون ذلك شركة إلا إذا صرح بلفظ الشركة ويدل لذلك قولهم على منهج فيما نقله عن العباب حيث قال قال في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى يأذن له شريك وهذه صورة ابضاع لا شركة ولا

السماء أي ما ظهر منها فهي على غير الأخير بكسر العين على الأخير وعليه بفتحها ولو أذن خمسة أركان عاقدان ومعهود عليه وعمل وصيغة وبدأ المصنف منها بالأخير معبر عنها بالشرط تطير ما صرح في البيع فقال (ويشترط فيه اللفظ) صريح من كل لا آخر (يدل على الأذن) المتصرف من كل منهما أو من أحدهما (في التصرف) أي التجارة بالبيع والشراء أو كتابة تشعر بذلك المصرا فأنها مشهورة لدلالة التجوز وسننقد فقهاء يشبهها كلامه وكاللفظ الكتابة وإشارة الأخر من المهمة فلو اذن أحدهما فقط تصرف المأذون في الكل والأذن في نصيبه خاصة فان شرطا عدم تصرفه في نصيبه لم تصح (فلو اقتصر على) قولهما (اشتركا لم يكف) عن الأذن في التصرف (في الأصح) لاحتمال الأخبار عن وقوع الشركة فقط ومن ثم لو نوي أنه كفى كما جزم به السبكي والثاني يكفي لفهم المقصود منه عرفا وعبر عن الركن الثاني والثالث وهما العاقدان بقوله (و) يشترط (فيهما) أي الشريكين أن تصرفا (أهلية التوكيل والتوكل) في المال فكل منهما مكمل عن صاحبه ومكمل له فان تصرف أحدهما فقط اشترط فيه أهلية التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل حتى يصح أن يكون الثاني أمعى دون الأول كما في المطلب ومقتضى كلامهم جواز مشاركة الولي على مال محجوره وتوقف ابن الرفعة فيه بأن فيه خلط قبل العقد من غير مصلحة ناجزة بل قد يورث نقصا مردود بأن الغرض وجود مصلحة فيه لتوقف تصرف الولي عليها واشترط

قراض انتهى فقول الشارح أو من أحدهما يخص بما إذا كان هناك فقط شركة فتأمل لكنه قال في حاشية بخارح بعد نقله كلام العباب والوجه حيث وجد خلط مالم ينشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لأحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع إذن صاحبه لا آخر كان قراضا بشرطه انتهى (قوله لم تصح) أي الشرط القاسد وهو منعه من التصرف في ماله ومع ذلك فتصرف الأذن في نصيبه صحيح وتصرف المأذون له في الكل صحيح أيضا بعموم الأذن وإن بطل خصوص الشركة (قوله فلواقتصر على قولهما) فيه إشارة على التصوير بوقوع هذا القول بينهما وإذا انضم إليه الأذن في التصرف كفي وينبغي ما لو وقع هذا القول من أحدهما مع الأذن في التصرف وينبغي أن لا يكتفى بالله عقد متعلق بهما فلا يكتفى فيه اللفظ من أحد الجانبين بل لا بد معه من وقوعه من الآخر أو قبوله وفاقا لما انتهى من على حج (قوله أن يكون الثاني) أي غير المتصرف (قوله أمعى) انظر كيف يصح عقد الأمعى على العين وهو المال المخلوط ويجب أن عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة قراضه انتهى سم على حج (قوله ومقتضى كلامهم) أي حيث لم يشترطوا في الشريكين كونه مالكا

(قوله بحيث يجوز الخ) أى فلو ظن أنه وعد لا في ذات خلافه تسبب بطلان الشركة وهل يضمن الولى بتسليم المال له أم لأنه تنطق
والاقرب الاول لتعصير بعد العلم بالبحث عن حالة قبل تسليم المال له (قوله ما اذا تصرف الولى وحده) قال حج نعم قبض ما صهران لا يكون
بما له شبهة أى ان سلم ماله المولى عنها انتهى (قوله ومن لا يحتز من الشبهة) ينبغي ان يحل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو
كانت فيه اقل والا فلا كراهة (قوله ولم يأذن له) أى فى الشركة المذكوكة (قوله صحيح مطلقا) أى آذنا أو مأذونا له (قوله فى المغشوش)
وكالمغشوش فى الخلاف سائر المسائل ولم ينفه الشارح على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يختص بالنقد الخ (قوله
الراجع) أى فى بلد التصرف فيما يظهر حيث كانت بلد التصرف غير بلد العقد بان نص عليه اولو اطلاق الاذن احتمل ان العبرة ببلد
العقد لانها الاصل (قوله يرتفع) أى يزول (قوله بالنقد المضروب) أولى منه ما فى كلام سم من ان هذا مقرر على اشتراط المصلحة
ووجه الاولوية أنه لا يظهر تفرقه على اشتراط كون النقد مضروبا بالان الضرب ه متفق فى التبرع عبارة شرح الروض ونصيح
الشركة فى التبرع وما أطلقه الاكثرون

لجواز المصلحة ممنوع نعم يشترط كما قاله الاذرى كون الشركة آمنة بحيث يجوز ايداع
مال اليتيم عنده قال غيره وهو ظاهر ان تصرف دون ما اذا تصرف الولى وحده ويكره
مشاركة الكافروين لا يحتز من الشبهة ولو شاركت الشركاء غيره لم يصح كما قاله ابن الزفة
ان كان هو المأذون له أى ولم يأذن له السيد لما فيه من التسرع بعمله ويصح ان كان هو
الاذن فان أذن السيد صحيح مطلقا ثم ذكر الركن الرابع وهو المال فقال (وقصم)
الشركة (فى كل مثلى) بالاجماع فى النقد الخالص وعلى الاصح فى المغشوش الرابع لأنه
باختلاطه يرتفع تميزه كالنقد ومنه التبرك كما سيصرح به فى القصب وقول الشارح ولا تجوز
فى التبرع فيه وجه فى التهمة فرعه على المرجوح القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم
يمكن جعله على نوع منه غير منضبط (دون المتقوم) بكسر الواو وتعذر الخلط فى
المتقومات لانها أعيان معينة ومحيطة تعتذر الشركة لان بعضها قد يتلف فيذهب على
صاحبه وحده (وقيل يختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض فالمضروب صفقة
كاشفة ان قيل بأن النقد لا يكون غير مضروب كما هو احد الاصطلاحين (ويشترط خلط
المالين) قبل عقد هافلو وقع بعده فى المجلس لم يكف على الاصح لان اسماء العقود المشتقة
من المعالى يجب تحقق تلك المعانى فيها ومعنى الشركة كالاختلاط والامتزاج وهو
لا يحصل فى ذلك لما يأتى أو بعده فارقته لم يكف جزما (بحيث لا يميزان) وان لم تتساو
أجزاؤها فى القيمة تعتذر اثبات الشركة مع التميز (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس)
كدرهم وذاتير (أو صفه كصاح ومكسرة) وايض وغيره كبرأجر بأىض لا مكان التميز
وان عسرفان كان لكل علامة مميزة عند مالكدون بقيمة الناس لم يكف فى أوجه الوجهين

هنا من منع الشركة فيه مبنى على
انه متقوم اه بالمعنى وهو موافق
لسم (قوله كالقراض) قضيته ان
القراض على المغشوش غير صحيح
(قوله نعم يمكن جعله) أى كلام
الشارح (قوله كما هو احد
الاصطلاحين) أى للفقهاء احدهما
انه للنقد مطلقا وجروا عليه فى باب
الزكاة والثانى انه اسم للدرهم
والذاتير المضروبة وجروا عليه هنا
وفى القراض (قوله فلو وقع بعده)
يقى ما لو وقع مقارنا ونقل عن شيخنا
الزىادى بالدرس انه كالعبدية فلا
يكفى وفيه وقفة ويقال ينبغي
الحاقصة بالقبضية فيكفى لان العقد
انما تم حالة عدم التميز وهو كاف
(قوله وهو لا يحصل فى ذلك) أى
الخلوط بعد العقد (قوله بحيث
لا يميزان) قال حج فى الإيعاب ما حاصله

لو كان متميزا عن العقد غير متميز بعده فهل يصح نظرا لعدم التميز فى المستقبل ولا يصح نظرا لحالة العقد فيه نظرا (أقول) الاقرب
الثانى لجواز ان يتصرف فيه قبل وصوله الى الحالة التى لا يميز فيها وبقي عكسه والاقرب فيه أيضا العصة ويمكن تصوير ما قاله حج
بأن يكون بكل من التقدين علامة تميزه عن الآخر لكن عرض قبيل العقد ما يمنع ذلك كطلاء أو صدا أو نحوه يمنع وقت العقد
لكنه يعلم زواله بعد (قوله مع اختلاف جنس) أى يحصل معه التميز كما اشار اليه بقوله كدرهم الخ أما خلط احد الجنسين بان
يبحث لا يحصل معه تميز فانه يكفى كخلط زيت بشيرج (قوله فى أوجه الوجهين) ومنه عكسه بالاولى لكن نقل عن الشيخ حمدان
انه قال بعد مثل كلام الشارح وحكم عكسه حكمه اه أى فاذا كان متميزا عند غير العاقدين وليس متميزا عندهما صح
الشركة وقد يتوقف فيه بانه متميز بالفعل عند عامة الناس وعدم التميز للعاقدين يجوز انه لعدم معرفته بصفة النقد

(قوله عدم اشتراط تساوي المثليين) لا يقال هذا علم من قوله أولا وان لم تتساوأ أجزاءهما الا فانقول يجوز حمل ما مر على ان المراد لم تتساوأ أجزاء مال كل منهما في القيمة لكن تساوي مجموع ما لهما في القيمة وما هنا في عدم تساوي مجموع المالكين وعلى تسليم ان ما هنا مساو لما مر فيجوز انه ذكره للتنبيه على ان كلام المصنف بقيد (قوله وهو كذلك) أي ويكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة نقلة الراجح عن العرايين اهـ سم على من يوجب اي فلو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح (قوله ولهذا قيد به الشارح) اي بقوله مما تصح فيه الشركة (قوله لا للاحتراز عن مقابله) اي وهو المتقوم (قوله على ظاهرها) اي من الشمول لهما (قوله على ان كل) اي لفظ كل (قوله لا بد منه) فيه نظروا ان كان ظاهر عباراتهم وقياس ما سبق في شركة المثلي الاكتفاء باذن احدهما فان قيل الجامل على ما قال قول المصنف ٦ الا في ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم

وقضية كلامه عدم اشتراط تساوي المثليين في القيمة وهو كذلك (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (ان آخر جاملين وعقدان ملكة مشتركة) بينهما على جهة الشيوع وهو مثلي اذ الكلام فيه ولهذا قيد به الشارح لا للاحتراز عن مقابله ان ذلك علم حكمه من قوله والحيلة الى آخره ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا ابتداء الشركة في عروض حاصله بينهما (بارث وشراء وغيرهما واذن كل) منهما (للاخر في التجارة فيه) واذن احدهما فقط نظير ما مر (تت الشركة) لحصول المعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة في) المتقوم من (العروض) لها طرق منها أن يرثاها مثلا او (ان يبيع) مثلا (كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الآخر) سواء أتيح العرضان ام اختلفا واراد بكل الكل البسطة لا الشمولي اذ يكفي بيع واحد منهما بعض عرضه لصاحبه ببعض عرض الآخر لانه بائع الثمن فيكون كل حينه على ظاهرها على ان كل لا بد منه بالنسبة لقوله (ويأذن) (في التصرف) فيه بعد التقاض وغيره مما شرط في البيع ومحلها مال بشرط في التبايع الشركة فان شرطها فسد البيع كما نقله في الكفاية عن جماعة واقره ولا يشترط عليهما بقيمة العرضين ومنها ان يشتريا سلعة بشئ واحد ثم يدفع كل عرضه بما يخصه (ولا يشترط تساوي قدر المالكين) اي تساويهما في القدر كما في المحرر (والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما) اي بقدر كل من المالكين اهو النصف أم غيره (عند العقد) حيث امكنت معرفته بعد بنحو مراجعة حساب أو وكيل لان الحق لهما الا به واما بخلاف ما لا يمكن معرفته والثاني يشترط والا أدى الى جهل كل منهما بما أذن فيه وما أذن له فيه ولو جهلا القدر وعلم بالنسبة بأن وضع أحدهما الدراهم في كفة الميزان ووضع الآخر بازاها مثلها صرحنا كما قاله الماوردي وغيره ولو اشتبهت فبها لم يكن للشركة كما في الروضة لا ريب كل منهما مميز عن الآخر (ويتسلط كل واحد منهما على التصرف)

في المثلي ايضا مع ان الشارح بين الاكتفاء باذن احدهما فيه وجعله داخلا في معنى المتق فليحذر سم على حج وقد يقال يكفي في ان كلا لا بد منه موافقته للظاهر والغالب من ان كلام من الشر يكتفي باذن صاحبه ويكون ذلك هو الغالب لاينا في الاكتفاء باذن احدهما (قوله الشركة) لعسل المواقف التصرف والا فلا وجه للقساد اهـ سم على حج (قوله العرضين) اي الذين وقع التبايع فيهما (قوله بما يخصه) اي فيما يخصه (قوله اي تساويهما في القدر) اي وهي اوضح لان التساوي بين ذات المالكين في القدر الذي هو صفة فيهما وعبرة ع نصها قول المصنف تساوي قدر المالكين التساوي هو القائل فيكون بين شيئين فأكثر وقد اضاف المصنف لقدر المالكين وهو مفرد فلا يذات يقول قدر المالكين بقدرهما

او يرتكب ما قاله الشارح (قوله في كفة) بكسر الكاف وفتحها مختار (قوله صرحنا) ظاهره انه لا فرق في اذا

الدراهم بين ان تكون من الطيبة او المقاصيص حيث عرفت قيمته ويوجه فيها بان الشركة ليس وضعها على ان يرد مثل ما اخذ بل المقصود ان يشتري بالمال المخلوط ما يحصل منه ربح ثم عند ارادة الانفصال تحصل حصة المالكين بما يتراضيان عليه وهذا بخلاف القرض فان ميناه على رد المثل الصوري وهو متعارف لعدم انضباط القرض فالقياس فيه عدم الحصة (قوله لم يكن) اي الاشتباه لصحة الشركة عن الاختلاط فان اراد احدة الشركة فليس احدهما بعض ثوبه للآخر ببعض ثوبه ويفتقر ذلك مع الجهل للضرورة كما في اختلاط جام البرجين (قوله لان ثوب كل منهما مميز عن الآخر) اي ولانه قد يتلف فيذهب على صاحبه وحده كما مر

(قوله اذني) أي القبطه (قوله لزمه الفسخ) أي في القراض (قوله والا فسخ) أي بقسه (قوله ولا بفسخ نقد البلد) أي لا يجوز
بالعرض ولا بقدر غير البلد ثم رآه سم على ج وقول سم ولا بقدر غير البلد ظاهر وان راج كل منهما (قوله انه يجوز للعامل)
أي في القراض (قوله بقدر غير نقد البلد) أي اما العرض فيبيع به على ما تقدم هذه العبارة وصرح به سم على منهج حيث قال
قوله ولا بقدر غير بلد البيع الخ أي بقدر غير نقد بلد البيع بخلاف العرض فيجوز البيع به وان خالف ما تقدمناه من سم نقلا
عن الشارح وما يأتي في قوله هذا الوجه الخ (قوله وقد علم) أي من كلام م ر (قوله رده) أي من قوله على ان المراد الخ (قوله
وفارق) أي العرض (قوله ولهذا الراجح) أي نقد غير البلد (قوله وفيه) أي العرض (قوله هذا الوجه لا يخلو) (عبارة
سم على منهج ومحل منع نقد غير البلد اذا لم يرج في البلد والا جازاه وهو ٧ يخالف مقتضى تقدم عنه على ج (قوله فلا

يبيع بعرض وان راج) أي اما نقد
غير البلد فيبيع به ان راج كما صرح
به سم فيما تقدم (قوله ويصير
مشترا) أي على جهة الشروع
ولكن لا يتصرف احدهما الا باذن
الآخر (قوله بين المشتري
والشريك) أي غير البائع (قوله
ولا كانا من اهل التبعة) وينبغي
ان يشمل اهل التبعة من حرت
عادتهم بالذهاب الى اسواق متعددة
يلا محتلفة كبعض بائع الاقشة
فيجوز له السفر بالمال على العادة
ولو في البحر حيث غلبت السلامة
الا ان يقال اهل التبعة يضطرون
للتبعة لا غرض تتعلق بهم ولا
كذلك المسافرون للبيع على الوجه
المذكور فيضمن حيث سافر بلا
اذن من الشريك وينبغي الاكتفاء
بالاذن له في السفر على وجه التعميم
او بطلاق الاذن فيعمل على العموم
(قوله فلو فعل ضمن) وظاهر صحة
التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة

اذا اذن كل صاحبه (بلا ضرر) كالو كيل في جميع ما يأتي فيه بأن يكون فيه مصلحة
وان لم توجد غبطة خلافا لما اوهه تعميلا من منع شراء ما توقع ربحه اذ هي التصرف
فيما فيه ربح عاجل له وقع (فلا) يبيع بمن المثل وثمر راجب بل لو ظهر ولو في زمن الخيار
لزمه الفسخ والا فسخ ولا (يبيع نسيت) للفرق (ولا بفسخ نقد البلد) كالو كيل كذا جازما
به هذا ولا يناهيه انه يجوز للعامل البيع بغيره مع ان المقصود من البابين منعده وهو الربح
لان العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير
نقد البلد تضرب بخلاف العمل ثم فانه يقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد
اضيقنا عليه طرق الربح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى على ان
المواد يكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد انه لا يبيع بقدر غير نقد البلد الا ان يروج كما
صرح به ابن أبي هصرون ولما اشكل هذا المقام قال ابن يونس ان اشتراط ما ذكرهنا غلط
وقد علم رده اذ الشريك يجوز له البيع بالعرض أيضا وفارق نقد غير البلد بأنه لا يروج ثم
فيه عطل الربح بخلاف العرض ولهذا الراجح جاز كما علم مما مر وعلى هذا نقول المصنف ولا
بغير نقد البلد اخرج بالنقد العرض وفيه تفصيل وهو انه ان راج جازوا الا فلا والمفهوم اذا
كان فيه ذلك لا يرد هذا والوجه الاخذ بالاطلاق هنا فلا يبيع بعرض وان راج (ولا)
يبيع ولا يشتري (بغير فاحش) وسأني ضابطه في الوكالة فان فعل شيئا من ذلك صح في
نصيبه خاصة فتفسخ الشركة فيه ويصير مشتركا بين المشتري والشريك (ولا يسافر به) حيث
لم يعطه له في السفر ولا اضطر اليه لخطو وخوف كما يحتمل الاذرى بل قد يجب عليه
كافي نظيره من الوديعة ولا كانا من اهل التبعة وان أعطاه له حضرا فان فعل ضمن وصح
تصرفه (ولا يرضه) بضم التبعة فسكون الموحدة أي يدفعه لمن يعمل فيه لهما ولو تبرعا
لعدم رضاه بغير يده فلو فعل ضمن أيضا واقتصار كثيرا على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا باعتبار
تفسير الابضاع (بغير اذنه) قيد في الجميع ثم مجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب البحر

أو كيل احد الشريكين وهو المعتقد والافلا (قوله باعتبار تفسير الابضاع) أي والا فلا فرق في الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل
فيه بأجرة (قوله بغير اذنه) قيد في الجميع اما باذنه فيصح ثم ان كان لما اذن له فيه محمل حل عليه كان كانت النسبة ملامعة في
اجل معلوم فيما بينهم والافلا يعني اشتراط بيان قدر النسبة ويحتل الصحة ويبيع باي اجل اتفق لصديق النسبة به (قوله لا يتناول
ركوب البحر) * (قائده) الاذن في السفر لا يتناول البحر الخ الا بالنص سم على منهج (اقول) ينبغي ولا الاتهام العظيمة حيث
خيف من السفر فيها ومحل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا ان لم يكن البلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغي ان يطبق به ما لو كان
للبلد طريق آخر لكن كثر فيه الخوف ولم يكثر لكن غلب سفرهم في البحر

(قوله اذن في الهبة) اي بلاهمز كما يؤخذ من المختار حيث ذكره في المعتل ومع ذلك فينبغي ان لا يبالغ في الهبة بل يفعل ما يغلب على الظن المسامحة به (قوله سواء في ذلك المعزول وغيره) وصورته في المعزول ان يميز حصته من المال المخلوط للشريك ثم يعزل احدهما الآخر فيتصرف العازل في الجميع دون المعزول (قوله لم يستغرق وقت فرض صلاة) هل يعتبر اقل اوقات القروض وان كان غير ما وقع فيه الانحاء أو يعتبر ما وقع فيه الانحاء فان استغرقت اثم والا فلا فيه نظر اه سم على حج (أقول) الاقرب الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص (قوله فلا يؤثر) جزم به حج (قوله لكن ظاهر كلامهم بخلافه) اي فبضر الانحاء وان قل على المعتد (قوله في كل تصرف لا ينفذ) قال سم على منهج بعد ذلك مثل ما ذكر عن شرح الروض يحرر ويراجع محترز قوله في كل تصرف الخ وفي حاشيته على حج يمكن انه احتراز عن نحو شرائه للشركة بمن في ذمته اه ولم يذكر محترزه بالنسبة بغير المسفة فراجع (قوله والرهن) اي للمال المشترك وصورته ان يرهن احدا الشريكين حصته من المال المشترك مشاعا فيكون فسخا للشركة وظاهره ولوقيل ٨ القبض ثم رأيت في نسخة والرهن المقبوض (قوله ولا ينتقل الحكم في الثالثة)

بل لا بد من النص عليه كتنظيره في القراض وقوله بما شئت أذن في الهبة كما يأتي من زيادة في الوصية لا بما تری لان فيه تفويضا لرأيه وهو يقتضي النظر بالصلحة وعقد الشركة جائز من الجانبين كما قال (ولكل) من الشريكين (فسخه متى شاء) كالوكالة (وينهزلان عن التصرف) جميعا (بفسخهما) اي فسخ كل منهما (فان قال أحدهما) لا تخو (عزلك أو لا تصرف في نصبي) انعزل المخاطب (لم ينهزل العازل) لانه لم يمنعه أحد فيتصرف في نصيب المعزول سواء في ذلك المعزول وغيره خلافا لابن الرفعة وتنسخ بوفت أحدهما ويجنونه وبانجائه قال ابن الرفعة تنقلا عن البصر الانحاء لا يسقط به فرض صلاة اي لم يستغرق وقت فرض صلاة فلا يؤثر لكن ظاهر كلامهم بخلافه وبطريق مجرسه وفلس في كل تصرف لا ينفذ منهما كالو كانه في جميع ذلك ويصح الاسنوي ان طرقا لاسـترفاق والرهن كذلك ولا ينتقل الحكم في الثالثة عن المعنى عليه لانه لا يولى عليه فاذا افاق تخيير بين القسمة واستئناف الشركة ولو بلفظ التقرير أو كان المال عرضا ولو كان الوارث غير رشيد فعلى وليه كولى المجنون استئنافها ولو بلفظ التقرير عند الغبطة فيها والا فعليه القسمة وحيث كان على الميت دين أو وصية لم يجوز الاستئناف من الوارث الرشيد وولى غيره الابعاد قضاء الدين ووصيته غير المعينة لان المال حينئذ كالرهون والشركة في المرهون باطلة والمعين كوارث فله أو وليه استئنافها مع الوارث أو وليه (والربح والخسران على قدر المالكين) باعتبار القيمة لا بالأجزاء ولا بقدر العمل فلو

اي وما في الثانية فينتقل الحكم فيها لوليـه فيختار بين القسمة واستئناف الشركة ولا يسم على المجنون (قوله لانه لا يولى عليه) محمل ذلك حيث ربح زواله عن قرب فان ايس من افاقته أو زادت مدة انجائه على ثلاثة ايام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه في باب التسكاح (قوله عند الغبطة) وعلى قياس ما مر تسكني المصلحة (قوله غير المعينة) اي بأن لم يعين من اوصى له بالمال كقوله أو وصيت للفقراء بدليل قوله لا تقى والمعين كالوارث الخ فان المراد منه انه اذا اوصى لمعين كزيد كان له تقرير الشركة مع الشريك الخ ويحتمل بل هو الظاهر ان المراد بغير المعينة

كون الموصى به غيره عين كجزء مثلا من ماله واحتربه محال أو وصى بهما هذا الثوب مثلا فان الوصية فيه تلزم خطا بالقبول ويكون للوارث استئناف الشركة في غيره من بقية التركة (قوله والربح والخسران) ومنه ما يدفع للرصدى والمكاس وهل مثله ما لو سرق المال واحتاج في رده الى مال أم لا لان هذا غير معتاد بخلاف المكاس ونحوه فيه نظروا الاقرب الاول لانه كانه نشأ عن الشركة فساوى ما يدفع للمكاس ونحوه وليس مثل ذلك ما يقع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم ان احدا الشريكين يغرم على عودها من مال نفسه فلا يرجع بما غرمه على شريكه لانه متبرع بما دفعه ولو استأذن القاضي في ذلك لم يجزه الاذن لان أخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمر به وليس المقصود في شركة الدواب غراما ولا هو معتاد بخلاف الشركة التي الكلام فيها فانه جرت العادة فيها بصرف ما يحتاج اليه كاجرة الدلال والحمال ونحوهما * (فرع) * وقع السؤال كثيرا عما يقع كثيرا ان الشخص يموت ويخلف تركته وأولاد او يتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغيره اثم بعد مدة =

يطلبون الاتصال فهل لمن لم يبيع ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه وأولاهه تظهر والجواب عنه انه ان حصل اذن عن يعتد بانه بان كان بالغارشد الممتصرف فلا رجوع له وينبغي ان مثل الاذن ما لودات قرية ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الاذن من لا يعتد بانه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه (قوله اذا غالب معرف فخالق) قضيته انهما لو جهلا القيمة حال العقد لم تصح لعدم علمهما بالنسبة الا ان يقال مراده بالعلم ما يشمل العلم بالقوة وهو التمكن من معرفة الحال بالسؤال عنه واكتفى به لغلبة وقوعه وانضباطه بخلاف العروض (قوله فسد العقد) اى ومع ذلك المال امانة في يده (قوله باجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم ٩

خلفا فغير اجماع بقضية بين فاشركه اثلاث ولو كان لاحدهما عشرة دنانير مثالا ولا استرمانه درهم فاشترى بياهما رقيقا مثالا قوم غير نقد البلد منهما بقدر البلد وعرف التساوى والتفاضل فان استويا بنسبة قيمة المتقوم كان كانت الدنانير من غير نقد البلد وقيمتها مائة درهم في المثال المذكور فالشركة منصفة والا بان كانت قيمتهما اثنين فبالاثلاث ولا يخالفه ما في البيع فيما لو كان لكل من اثنين عشرين مائة مائة واحد فانه لا يصح للجهل بحصة كل من اثنين عند العقد وان كانت تعلم بالتقويم وكذلك هنا كل منهما مجهول حصته من المبيع لان الغالب في قيم العقود الانضباط وعدم التغير تخف الجهل وايضا فالمتقوم والمقوم به هنا متعديان في التقديمية وانما الخلفا بقلبة تعامل أهل البلد بأحد همدان الاخر فادير الامر هنا على الغالب وهو لا يختلف تخف به الجهل ايضا فافتر هنا الماذكر ما لم يفتقر في مسئلة العبد من السابقة لان الغالب في قيمتهما الاختلاف ولا غالب ثم مع تغير القيمة للمتقوم جنسا وصفة فزاد فيها الغرر والجهل ويؤيد ما قررناه ما اجاب به الواو رحمه الله تعالى ايضا بان صورة المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال الشراء اذ الغالب معرفة نسبة التغير الغالب من الغالب بخلاف العروض اذ القيمة فيها لا تكاد تنضب (تساويا) أى الشريكان (في العمل أو تقاونا) فيه (فان شرطنا خلافه) أى ما ذكر كان شرطا لتساوى الربح والخسران مع تفاضل المالين أو عكسه (فسد العقد) لما فاته لوضع الشركة (فيرجع كل على الآخر باجرة عمله في ماله) أى مال الآخر كالتراض اذا فسد وقد يقع التفاضل ولو تساويا في المال وتقاونافي العمل وشرط الاقل للاكثر عملا لم يرجع بالزائد لانه عمل متبرعا غير طامع في شيء كما لو عمل أحدهما فقط في فاسده (وتنفذ التصرفات) منه ما لوجود الاذن (والربح بينهما) في هذا أيضا (على قدر المالين) رجوعا للاصل (ويد الشريك يد امانة) كالودع والوكيل (قبيل

على حج ما يصرح به ويخالفه ما يأتي له فيما لو اشتراك مالكا الارض والبذر وآلة الحراثة الخ من انه لا يرجع الا اذا حصل شيء ويمكن الفرق بينهما بان المستاجر عليه هنا العمل وقد وجد فاستحق الاجرة مطلقا والزرع المعامل عليه جعل له منه جزء شركة فلا يستحق الاجرة الا اذا ظهر منه شيء وان قل فان لم يظهر منه شيء كان كأن العمل لم يوجد (قوله في فاسده) اى القراض وفي نسخة فاسدة وما في الاصل اولى لان التاء فيه تقتضي تشبيه الشيء بنفسه (قوله ويد الشريك يد امانة) (فرع) * تلقت الدابة المشتركة فحقت يد أحد الشريكين ففي ضمانها وعدمه تفاصيل منها انه ان دفعها أحدهما للآخر على أن يعطفها وينتفع بها فحقتة مقبوضة بالاجارة الفاسدة فلا يضمن اى بغير تقصير وان اقتصر

٢ به ح على قوله انتفع بها هى اعادة فيصنعها حيث كان التلف بغير الاستفاد المأذون فيه وان دفعها وديعة كأن قال احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقريط وقس على ذلك اه سم على حج وينبغي ان مثل شرط علمها عليه ما جرت به العادة من ان أحد الشريكين اذا دفع الدابة المشتركة لشريكه تكون تحت يده ولم يتعرض له تلف اثباتا ولا نفيا فاذا تلفت تحت يده من هى عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علقه وان لم ينتفع بالدابة كان ماتت صغيرة لانه متبرع بالتلف وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراعاة المالك ان يفسر والاراجع الحاكم ولو كان بينهما معاينة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذا شبه بالاجارة الفاسدة واذا باع أحد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن الشريك صار ارضاثنين والقرار على من تلفت تحت يده اه ابن أبي شريك وقوله ما يأتى في العمل بان قال نستعمله المدة

القلاية فان لم يصرح له بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة بالاستعمال تلك المدة (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في قرى الريف من ضمان دواب الابل كالجواموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الآخذ والمتأخوذ منه والجواب عنه بان الظاهر ١٠ أن يقال فيه ان الابل مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات اللبن

مقبوضة هي وولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الآخذ للداية من الدراهم والعلف في مقابلة اللبن والانتفاع بالهبة بالوصول الى اللبن فاللبن مضمون على الآخذ عنه والهبة وولدها أمانتان كسائر الاعيان المستأجرة فان تالت هي أو ولدها بلا قصير لم يضمنها أمانة قصير ضمن (قوله هو اليه) الضعيف في هوالراد وفي اليه للشريك (قوله وانما قبل قوله) أي الشريك (قوله ولو قصد) غاية (قوله المستق نفسه) ظاهره انه لا فرق بين كون الاجارة فاسدة أو صحيحة وبشكل عليه في الفاسدة ماسيا في الوكالة من انه لو وكله في تلك المباح وقصده الوكيل نفسه أو أطلق كان للوكيل ووجه الاشكال انه حيث فسدت الاجارة كان الحاصل من المستأجر مجرد الاذن والاجارة لا غيبة فيكون ذلك كالموكله في تلك المباح وقد يقال لما وجدت صورة الاجارة المقصية لازوم العمل له ظاهرا قويت على مجرد الوكالة فاقضت كون الماء للمستأجر

(قوله ذمتهم) أي الجماعة (قوله بالف) أي ويقسم الالف بينهم على عدد رؤسهم ثم يتراجعون أخذ ما ذكره في مسألة الطحن (قوله ويتراجعون) وقد يفرق بين هذا وما مر فيما لو قصد الشريك بالاستقاء الخ حيث قسم الماء على أجرة أمثالهم من غير تراجع بان ما هنا الماء الزم فيه ذمة الأربعة بالعمل كان كأنه استأجرهم فقسمت الأجرة بينهم على عدد الرؤس بخلاف ما مر فان الحاصل فيه مجرد قصد مالك الجبل والراوية بالماء

لمالك

(قوله ويحل له التصرف في الباقي) أي وأما ما أقره من جهة الغصب فيجب رده لأربابه ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من رده وجب عليه رده من المعصية (قوله مشترك) أي باذن بقية الشركاء (قوله لم يختص أحدهم بما قبضه منه) ولو ادعى علينا في ذلك بالشراء ما فاقه لا أحدهما نصفها شاركة الآخر فيه لأن الثبوت ينسب للاقرار لا للشراء (قوله لاتحاد الجهة) أي وهي الارث * (كتاب الوكالة) * (قوله وكسر هالعة) وهي اسم مصدر وكل بالتشديد قال في المختار الوكيل معروف يقال وكله بامر كذا أو كيلا والاسم الو كالة بفتح الواو وكسرها ١٥ (قوله والحفظ) عطف لازم على ملزوم (قوله واصطلاحات تقويض الخ) مثله في حج وعبر شرح المنهج بقوله وشرا تقويض الخ (أقول) قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بأن ما نلفي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو عرفية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج وشرا وان كان متلفي من كلام الشارع أشكل قول الشارع وحج واصطلاحا ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب ١١ الزكاة من أن الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجازا على ما وقع في

المالك المبدور ولهم عليه الاجرة ان حصل من الزرع شيء والادلا ولو غصب فهو بقد أو بر وخلطه بما له ولم يتميز فله اقرار قدر المصوب ويحل له التصرف في الباقي كما أفتى به ابن الصلاح وتبعه المصنف ولو باع أحد شركاء مشتركا صفقة أو وكل أحدهما الآخر فباعه وقبض قدر حصته من الثمن اختص به كما أفتى به ابن الصلاح أيضا وهو ظاهر ولا يشافيه قولهم لو ورث جميع دين لم يختص أحدهم بما قبضه منه بل يشاركه فيه البقية لاتحاد الجهة ولو أجز حصته في مشترك لم يشاركه فيما قبضه مما أجز به وان تعدى بتسليمه العين المستأجر بغير إذن شريكه

(كتاب الوكالة) *

هي بفتح الواو وكسر هالعة التقويض والمراعاة والحفظ واصطلاحات تقويض شخص لغيره ما يثقله عنه حال حياته مما يقبل النيابة أي شرعا فلا دور والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فابعدوا حكمنا من اهل بيته على انه وكيل وهو الاصح كما يأتي وتو كيله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبأ دفع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراء بدينا والحاجة ماسة اليها ولهذا ندب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير أماعقدها المشتغل على الإيجاب فلا الآن يقال ما لا يتم المندوب الابه فندوب وهو

١٥ سم على حج وعبرة حج بعد قوله شرعا إذا التقدير حينئذ مما ليس بعبادة ويحرمه ١٥ وهذا عين ما ترجاه المحشى بقوله ثم يمكن أن يجاب الخ فاعل هذه الزيادة ساقطة من نسخة المحشى (قوله الضمري) بالفتح أي للضاد المجهة والسكون نسبة إلى ضمرة بن بكر ١٥ لب (قوله والحاجة ماسة اليها) ع يريد القياس فحينئذ هي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا ١٥ (قوله ولهذا ندب قبولها) أي الاصل فيها الندب وقد يحرم ان كان فيها اعانة على حرام وتكره ان كان فيها اعانة على مكروه ويجب ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد يحجز المضطر عن شرائه وقد تصور فيها الاباحة أيضا بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض (قوله فلا) أي فلا يندب (قوله الآن يقال الخ) وقد يقال لا يختص الندب بما ذكر بل متى كان التوكيل طريقا للمندوب ندب كالتوكيل في شراء ما يجده الوضوء أو طعام يتسهر به أو يحمل الطعام به وقد يحجز عن تحصيله بنفسه وقد يجب كان اضطر الى ما يتطهر به أو ما يدفع به ضرورة الجوع التي تتبع القيم وقد تحرم ان كانت وسيلة الى حرام كالتوكيل في الخطبة على خطبة الغير أو الشراء على الشراء (قوله ما لا يتم المندوب الابه فندوب) أي فينبأ على ذلك وان لم يقصد الامتنال (قوله فندوب) أي فيكون إيجابها مندوبا كقبولها

(قوله بكونه أبا في مال الخ) قال حج أو غيره في مال. (قوله ونخرج بملك أو ولاية الوكيل الخ) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية التسلط من جهة الشارع قبل دخوله فيها الوكيل وغيره ويدخل في قول المصنف بملك الملقط فإنه انما يتصرف بهذا الملك وقبله هي أمانة في يده (قوله وصحة توكيله) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقصود بسبيله لا بيان ما كان منه على القياس هذا ويمكن دفع النقض عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سيبيته من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر أن ما ذكره هنا من الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل اه سم على حج (قوله والفقن) أي ونخرج الفقن الخ (قوله أو أطلق) عبارة حج بعد قوله بملكها أو هذه وأطلق اه فتصور مسئلة الاطلاق بما إذا قال هذه ولم يذكر الخيرة فاقضى الفساد فيما إذا قال ذلك فلا يرجع (قوله ان يجوز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر فينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصى والقيم لما قرره ١٢ في باب النكاح مما تبيننا عليه هناك اه سم على حج وعبارته ثم قوله

ظاهر ان لم يرد الموكل غرض نفسه وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصحة وقد شرع في الاول فقال (شرط الموكل صحة مباشرة تماموكل) بفتح الواو (فيه بملك) لكونه مطلق التصرف (أو ولاية) ككونه أبا في مال أو نكاح (فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) ولا مغمى عليه ولا محجور عليه بسفه في قومال لانهم اذا عجزوا عن تعاطي ما وكلا فيه فتابهم أولى ونخرج بملك أو ولاية الوكيل فانه لا يوكل كما يأتي لاتقاء كونه مالكا أو ولاية وصحة توكيله عن نفسه في بعض الصور أمر خارج عن القياس فلا يرد نقض أو الفقن المأذون له فانه انما يتصرف بالأذن فقط (و) لا توكيل (الموأة) لغيرها في النكاح لانها لا مباشرة ولا يرد صحة اذنها لوليها بل فقط الوكالة لاتقاء كونه وكالة حقيقة وانما هو متضمن للأذن (و) لا توكيل (المحرم) بضم الميم لخلال (في النكاح) بعقد له أو وليته حال احرام الموكل لانه لا مباشرة فان وكاله لم يقدر عنه بعد تحلله أو أطلق صح كالأوكله ليستتري له هذه الخيرة بعد تحللها أو أطلق أو وكن حلال محرما ليوكل حلالا في التزويج لانه سفير محض (و) يصح توكيل الولي) أبأ وبجدا (في حق الطفل) أو المجنون أو السفينة في المال والنكاح أو وصيا أو قيميا في المال ان يجوز عنه أو لم تلق به مباشرة سواء أوقع التوكيل عن المولى عليه أم عن نفسه أم عنهم معا وفائدة كونه وكيلان عن الطفل انه لو بلغ رشدا لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيلان عن الولي وحيث وكل لا يوكل إلا أمينا كما يأتي ويصح توكيل سفينة أو مملوك أو قن في تصرف يستتبعه لا غيره

وبه فارق كون الوكيل لا يوكل الخ هذا التصريح بان الولي ولو غير محجور عنه الفاضل يوكل وان لاقت به المباشرة ولم يجوز عنها وهو ظاهر كلامهم فقوله في باب الوكالة ما نصه ويصح توكيل الولي في حق الطفل أو المجنون أو السفينة كأصل في تزويج أو مال أو وصى أو قيم في مال ان يجوز عنه أو لم تلق به مباشرة لكن رجح جمع متأخرون انه لا فرق كلما اقتضاه اطلاقهما هنا اه ينبغي ان يرجع قوله فيه ان يجوز عنه الخ لقوله ووصى أو قيم دون ما قبلهما والاختلاف هذا الذي ذكره هنا فليتأمل اه فالخاصل ان التوكيل من الاب والجد يصح

مطلقا ومن الوصى والقيم ان يجوز أو لم تلق به المباشرة ومثلها الوكيل وكتب على منهج ما نصه قال م والولي الا وفي مرة قال الوصى كالوكيل في انه انما يوكل فيما يجوز عنه أو لا يلحق به كذا كروه في باب الوصايا وكلام المنهاج هذا مطلق يحمل على ذلك اه (قوله ام عنهم معا) أي اما اذا أطلق فينبغي ان يكون وكيلان عن الولي اه سم على حج وفي الزيادة انه يكون وكيلان عن المولى عليه والأقرب ما قاله سم لان التصرف مطلوب منه فيقع التوكيل عن نفسه وان كانت منفعة عائدة على المولى عليه وفائدة كونه وكيلان عن الولي انه ينزل يباوغ الصبي رشدا لكن ما قاله الزيادة هو قياس ما في خلع الاجنبي من ان وكيلها لو أطلق فلم يضاف العوض له ولا لها وقع لها العود المنفعة اليها (قوله عن الطفل) أي ولو مع الولي لكن في حواشي شرح الروض ولو وكله عنهما ما بلغ رشدا انزل عن الولي دون المولى عليه فتصرف عنه (قوله لم ينزل الوكيل) أي من جهة المولى عليه وينزل من جهة الولي اخذ من كلام حواشي شرح الروض المذكور (قوله عن الولي) أي وحده (قوله ويصح توكيل الخ) وسيأتي انه يصح توكيل العبد في القبول بغير اذن سيده والسفيه بغير اذن وليه قاله قيد بالأذن هنا انما هو ليكون حكمهما مستفاد من الضابط اما من حيث الصحة مطلقا فلا فرق (قوله يستتبعه) أي يستقل به

(قوله يمكن رده) فيه نظر بل الكلام اعم من البيع ومن بيع الاعيان الا ان يرد بالكلام ما ذكر في الاصحى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما ما يتوقف على الرؤية ثم قد يقال لاحاجة في مسألة البصير المذكورة الى الانشاق المذكور لان توقف صحة تصرف الوارث على رؤيته لا ينفي اقصافه بصحة مباشرته التصرف تأمل اهـ سم على حج وقد يتوقف في قوله ثم قد يقال لاحاجة الخ لان ما وجه به عدم الاحتياج حاصله يرجع الى أن المراد التصرف في الجلة وقد يقال مبنى الرد على ان المراد صحة التصرف في خصوص ما وكل فيه (قوله بان الكلام) اي هنا (قوله ملحقة) أي فهي مستثناة أيضا (قوله لكن يأتي) الآتي هو قوله وأشار المصنف في مسألة طلاق الكافر للمسلمة بأنه يصح طلاقه في الجلة ١٤ (قوله والمستحق) هو بالجر عطف على المشتري ع (قوله في الصور

المشتري ع) (قوله في الصور الثلاث السابقة) هي قوله فان وكله ليعقد عنه بعد فعله الخ (قوله من يقبض المبيع عنه) اي المشتري (قوله فلا يوكل في نحو كسر باب الخ) ومقتضاه ولو تعيين طريقا اي لا يمكن من مباشرته لانه ربما يرد الالة فيفضي ذلك للنفس ومع ذلك لو باشر بنفسه اعتد به (قوله وجزم ابن المقرئ بطلانه) وأما توكل المرتد في التصرف عن غيره فصح عنده وعندهم ما كفهروا وسأيت وعبارة الروض وتوكل المرتد كصرفه قال في شرحه فلا يصح ثم قال في الروض ولو وكله اي المرتد أحد صح تصرفه اهـ قال في شرحه وفيهم منه بالاولى ما صرح به اصله من انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل اهـ وقال فيما تقدم وافهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام اصله من

الاباذن ولي او غريم اوسيد (ريستثنى) من عكس الضابط الماروه وان كل من لا تصح منه المباشرة لا يصح منه التوكيل (توكل الاعي في البيع والشراء) وغيرهما مما يتوقف على الرؤية كأجارة وأخذ بقعة (فيصح) وان لم يقدر على مباشرته للضرورة وما نازع به الزكشي في استثنائه بان بيعه صحيح في الجلة وهو السلم وشراؤه لنفسه صحيح أيضا وبان الشرط صحة المباشرة في الجلة بدليل انه لو ورث بصير عينا لم يرها صح توكله في بيعها مع عدم صحته منه يمكن رده بان الكلام في بيع الاعيان وهو غير صحيح منه مطلقا وفي الشراء الحقيقي وشراؤه لنفسه ليس كذلك بل هو عقد عتاقه فصح الاستثناء ومسألة البصير المذكورة ملحقة بمسألة الاعي لكن يأتي في الوكيل عن المصنف ما يؤيد ما ذكره الزكشي وبه بسقط أكثر المستثنيات الاتية ويضم للاعوى في الاستثناء من العكس المحرم في الصور الثلاث السابقة وتوكل المشتري البائع في أن يوكل من يقبض المبيع عنه مع استحالة مباشرته القبض من نفسه والمستحق لحوقود طرف مع انه لا يباشره والوكيل في التوكيل ومالكه أمة لولاه في تزويجها ويستثنى من طرده وهو أن كل من صحف مباشرته بملك أو ولاية صح توكله ولو غير مجبر ثم هي عنه فلا يوكل وظاهر بحقه فلا يوكل في نحو كسر باب كما صرح به جمع ويحتمل جوازه عند مجزه والتوكيل في الاقرار وتوكيل وكيل قادر بناء على شمول الولاية للوكالة وسقيه اذن له في النكاح ومثله العبد في ذلك قاله ابن الرفعة والتوكيل في تعيين أو تعيين مهمة واختيار أربع مالم يعين له عين امرأة وتوكل مسلم كافرا في استيفاء قود من مسلم أو نكاح المسلمة وذكر في توكل المرتد غيره في تصرف مالي الوقف وجزم ابن المقرئ بطلانه واستوجهه الشيخ رحمه الله تعالى في فتاويه ويجوز توكل مستحق في قبض وكالة قاله في الروضة قال في الخادم وان كان الوكيل عن لا يجوز له اخذها كما صرح به الفقهاء في فتاويه والوجه انه لا يملكه واحدهم ما حث لم يتعد قصد الدافع والوكيل

انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يتوقف كملكه بان يتوقف استمراره لكن يحرم ابن الرفعة في المطلب بان ارتداده عزل وليس بظاهر اهـ سم على حج (قوله واستوجهه) أي البطلان وهو معتد ويؤيده ان ما يقبل الوقف هو الذي يصح تعليقه وذلك مستق في الوكالة (قوله له) أي لنفسه (قوله قال في الخادم) عبارة حج وقيد الزكشي نقلا عن الفقهاء بما اذا كان الوكيل ممن لا يتحقق فيه نظرا له وعليه فالصواب حذف الواو من قول المصنف وان (قوله منهما) أي الوكيل والموكل (قوله حيث لم يتعد) أي قصدا هما بلان قصدا أحدهما الموكل والآخر الوكيل أما اذا اتحد فملكه من اتفعا على قصده وان وجد قصدا من احدهما وأطلق الآخر اعتبر بنية الدافع اهـ حج بالمعنى

(قوله من قياسه على الموكل) أى حيث قيل بالبطلان (قوله ودعوى) أى اعتراض على الفرق الآتى (قوله لا التفات له) أى لهذا القول (قوله ولا معتوه) عطفه على المجنون من عطف الخاص على العام لأن العنة نوع من الجنون وفى المختار المعنوه الناقص العقل وقد عنته فهو معتوه بين العته اه وعليه فيه **ك**ن جل المجنون على من زال عقله بالكلمة والمعتوه على من عندما أصل العقل لا كماله فيكون مباحاً للمجنون ١٤ (قوله ولا فى الاختيار) أى ولا تؤكبل المرأة فى الخ (قوله ويشترط

فى الوكيل العدالة) ظاهره وان وكله فى بيع معين من أموال المجبور ولو قيل بصحة توكيل الفاسق فى ذلك حيث لم يسلم المال لم يعد نهرأيت فى حج فيما بأتى قبيل قول المصنف واحكام العدة تتعلق بالوكيل الخ ما يؤخذ منه ذلك (قوله ويتنوع توكيل المرأة) فهو مستثنى عما أفاده المتن ان من صح قصره لنفسه صح توكله (قوله والاوجه الصحة مطلقة) فوت أولاً حيث كانت حرة وأمة فيما تستقل به أو غيره وأذن لها السيد كما هو فى توكيل النكح (قوله والاجارة) أى حيث قيل فيها بالبطلان اذا فوت حق الزوج (قوله وتوكيل مسلم) أى ويستثنى ايضا (قوله بان الوكيل) أى فى هذه الوردة وقوله لا يستوفيه لنفسه أى فلم يشمله هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه اه سم على حج (قوله والاول صحيح) هو قول بان الوكيل الخ والثانى هو قوله وبان المصنف انما الخ (قوله فى غير محله) قد

(وشروط الوكيل) تعيينه الا فى نحو من حج عنى فله كذا فيبطل وكذا كما نعم ان وقع غير المعين به المعين كوكلتنى فى كذا وكل مسلم صح كاجتهه الشيخ فى شرح منجه قال وعليه العمل وما نظره من قياسه على الموكل فيه غير صحيح فسيأتى الفرق بينهما ودعوى انه يحتاط فى التعاقد ما لا يحتاط فى المعقود وعليه لا التفات له هنا اذا الغرض الاعظم الايمان بالمأذون فيه (وحجة مباشرته التصرف) الذى وكل فيه (لنفسه) والالم يصح توكيله اذ نصره لنفسه أقوى منه لغيره فاذا لم يكلك الاقوى لم يكلك دونه بالاولى (لاصبى و) (مجنون) ولا مغمى عليه ولا نائم ولا معتوه لساب ولا يتم نعم يصح توكيل صبي فى نحو تفرقة زكاة وذبح أضحية وما يأتى (وكذا المرأة والمحرم) بضم الميم (فى عقد) (النكاح) ايجاباً وقبولاً لسلب عبارته ما فيه ولا تؤكبل المرأة فى الرجعة ولا فى الاختيار للنكاح اذا اسلم على **ك**ن من اربع ولا فى الاختيار للفرق اذا عين للمرأة من يختارها أو يفارقها فان لم يعين لم يصح من الرجل ايضا كما هو والخنى كالمرأة كما قاله ابن المسلم فى احكام الخنثى وذكره فى شرح المهذب تفقها نعم لو بان الخنثى ذكر كرا بعد تصرفه ذلك بانتهى صحته ويشترط فى الوكيل العدالة اذا وكله الولى فى نحو بيع مال مجبوره ويتنوع توكيل المرأة لغير زوجها بغير اذنه على ما قاله الماوردى قيل وكأنه أراد الحرية أما الأمة اذا اذن سيدها لم يكن لزوجهما اعتراض كالاجارة وأولى قال الاذرى الوجه ما اقتضاه كلام الرويانى من الصحة ان لم يفوت على الزوج حقاً اه والاوجه الصحة مطلقة وان كان للزوج منعها بما يفوت حقاً له لان هذا أمر خارج ويفرق بين ما هنا والاجارة بان حقها لازم يتعلق بالمعين فعارض حق الزوج وهو أولى فابطله ولا كذلك الوكالة وتوكيل مسلم كافراً فى استيفاء قود من مسلم وهذه مردودة بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه وبان المصنف انما جعل صحة مباشرته شرطاً لصحة توكله ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وانما يلزم من عدمه عدمه والاول صحيح والثانى فى غير محله اذا الشرط وهو صحة المباشرة غير موجود هنا رأساً (لكن الصحيح اعتماد قول صبي) ولورقنا اذا كان مميزاً لم يجرب عليه **ك**ذب وكذا فاسق وكافر كذلك بل قال فى شرح مسلم لأعلم فيه خلافاً (فى الاذن فى دخول دار وإيصال هديته) ولو أمة قالت له أهدانى سيدي

يجاب بان الثانى مذكور على التنزل ويؤيد ذلك انه صرح فى الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه **ل**ك فقد صرح بان هذا الشرط لم يوجد هنا أصلاً اه سم على حج لكن الصحيح اعتماد قول الصبي (فرع) * قال الخطيب الشيرازى يجوز توكيل الصبي والسفيه ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفيه كوكيل المهرم لم يعقد بعد له وفيه نظر والوجه وفقاً لم عدم الصحة لأن المحرم فيه الاهلية الا انه عرض له مانع بخلافهما فانه لأهلية لهما وفى الروضة ما يفهم منه عدم الصحة اه سم هل منجه ومثله على حج (قوله لم يجرب عليه كذب) ولم تنقم قرينة على كذبه اه شيخنا زياى (قوله وكافر) أى ولو بالغاً (قوله كذلك) أى لم يجرب عليه كذب (قوله لا أعلم فيه) أى فى الكافر وعناية حج فيها

(قوله فيجوز وطؤها) أي بعد الاستبراء أي ولو رجعت وكذبت نفسها الاتهامها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها مالمالك كذبها السيد فصدق في ذلك بيمينه وعليه فيكون وطء المهدي اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعواه ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضا للشبهة وينبغي ان لا حد عليها أيضا لانها ان السيد أهدأها له وان الولد حر لظنه انهم امسكوا وتزمنه قيمته لتقويته رقة على السيد برعته وأمالوا واقفها السيد على وطء شبهة فيجب المهر (قوله لتساخ السلف في مثل ذلك) وليس في معنى من ذكر البيغاه والقرود ونحوهما اذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من أهل الاذن اصلا بخلاف الصبي فانه أهل في الجلة ولا ينافي هذا ما قدمناه من جعل البيغاه كالصبي لان ذلك في الحال واحتفت به قرينة لانها المعول عليها بخلاف ما هنا (قوله فلا يعتمد قطعا) ظاهره وان مضى عليه سنة فاكثرت لم يجرب عليه ١٥ فيها كذب ولو قيل بجواز اعتداده

قوله حينئذ لم يعد بل وان لم تغض المدة المذكورة ويكون المدار على ما يغلب على الظن صدقه (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغي ان البيغاه ونحوها مع القرينة كالصبي لان التعويل ليس على خبرها بل على القرينة وبقي مالمالك جهل حال الصبي والاقراب فيه انه لا يعتمد قوله الا بقرينة تدل على صدقه لان الاصل عدم قبول خبره (قوله بشرطه الآتي) هو العجز او كونه لم تلق به مباشرة (قوله فيه اشارة الى استثناء الخ) أي لان الكلام هنا في الوكيل (قوله وانما يصح ذلك) أي استثناء المرتد (قوله وسأتي في بابها) والمعتد منه انه لا يشترط فيكون مستثنى (قوله اذ لو أسلمت زوجته) هذا التعليل لا يصلح لرد استثناء الوكيل المسلم الكافر فالاولى التعليل بان

لك كما اقتضاه كلامهم وان استثنى كل فيجوز وطؤها وطالب صاحب وليمة التساخ الساف في مثل ذلك أما غير المأمون بان جرب كذبه ولو مرة فظاهر بحيث يجوزنا كذبه لما مر منه فلا يعتمد قطعا وما حفته قرينة يعتمد قطعا وفي الحقيقة العمل حينئذ بالعلم لا بالخبر ويؤخذ منه عدم الفرق هنا بين الصادق وغيره وللمميز ونحوه توكيل غيره في ذلك بشرطه الآتي (والاصح صحة توكيل عبد) مصدر مضاف للمفعول ولو حذف الباء لكان مضافا للفاعل وهو أوضح (في قبول نكاح) وان لم ياذن له سيده لا تنافي ضرورة وتعييره بل يمكن فيه اشارة الى استثناء هذين من عكس الضابط وهو من لا يصح مباشرة لنفسه لا يصح توكله ويستثنى ايضا صحة توكل سقيم في قبول نكاح بغير اذن وليه وتوكل امرأته في طلاق غيرها ومرد في تصرف غيره مع امتناعه لنفسه وانما يصح ذلك ان لم يشترط في بطلان تصرفه لنفسه بغير الحالك عليه وسما في بابها ما فيه ورجل في قبول نكاح أخت زوجته مثلا أو خامسة ونحوه أربع والموسر في قبول نكاح أمة واستثناء بعضهم توكل كافر من مسلم في شراء مسلم أو طلاق مسلمة غير صحيح اذ لو أسلمت زوجته فطلق ثم أسلم في العدة بان نفوذ طلاقه وأشار المصنف في مسئلة طلاق الكافر للمسلمة بانه يصح طلاقه في الجلة الى أن المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل نفسه في الجلة لا في عينه وحقيقة ذنبيه سقط أكثر ما مر من المستثنيات وقبيل جريان ذلك في الموكل أيضا كما قدمناه (ومنه) أي توكيل العبد أي من فيه رق (في الإيجاب) للنكاح لانه اذا امتنع عليه تزويج ابنته فبنت غيره أولى ويصح توكيل المكاتب في تزويج أمته كما يحتمل الا ذري ان قلنا انه من وجهها ومنه له البعض في ذلك بل أولى ويجوز توكيل رقيق في شويح باذن سيده ولو يجعل ويمتنع توكله على طفل او ماله مطلقا كما قاله

الكافر يصح طلاقه زوجته المسلمة فيصح توكيل المسلم له في طلاق زوجته الكافرة (قوله أكثر ما مر) ومنه توكيل المسلم الكافر في شراء مسلم لانه يصح شراء أوله في الجلة وذلك كما لو حكم بعتقه عليه (قوله ان قلنا انه من وجهها) وهو المعتد (قوله ويجعل) وفي نسخة بعد قوله باذن سيده ولو يجعل ويمتنع الخ وما في الاصل هو الصواب (قوله مطلقا) معنى مطلقا باذن أو لا وينبغي مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده وقد يستدل على الصحة بصحة قبول الهبة والوصية بغير اذن ويفرق بان هنا تلاف منفعة للغير أم سم على حج أقول قول سم والوصية بقيد ان قبوله للوصية لا يتوقف على اذن من السيد والمعتد خلافه والفرق بينهما وبين الهبة ان القبول في الهبة فردي فلو منعناه منه فربما طال الفصل بين الإيجاب وقبول السيد لغيبته مثلا فيقوت المقصود من الهبة ولا كذلك الوصية فان الشرط فيها كون القبول بعد الموت انصل بالموت أو تراخي عنه

(قوله وهذا) أي شرط ملكه (قوله

١٦

لا يملك) أي ما يريد أن يوكل فيه (قوله وانما المراد المحل

قد ينافيه قوله الآتي وبما تقر
علم أن شرط الموكل فيه أن يملك
الموكل التصرف فيه حين التوكيل
(قوله ومن ثم فرع) قد يقال
التفرع لا ينافي كون المراد ملكه
التصرف لأنه ليس بالوكالة تصرف
الذي وكل فيه (قوله لكن هذا)
أي قوله أم لا وأما الأولان ففيهما
الاختلاف وهما مالو كان معينا أو
موصوفا (قوله كما يأتي) أي في
قوله وعلم مما مر أنه لو جعل المعدوم
تبعيا لحاضر الخ (قوله بطل في
الاصح) لا يقال كان الأول
التعبير لم يصح لأنه ليس المقصود
الحكم بالبطان فيما مضى لانا
نقول الأفعال الواقعة في عبارات
المصنفين انما بقصد كونها مجرد
الحدث دون الزمان فلا فرق في
المراد من التعبير بين الماضي
والحاضر والاستقبال (قوله على
ما قاله) ضعيف (قوله والفرق
بينهما) أي الأذن من المرأة
والتوكيل من الولي (قوله وما
يجمع به بعضهم) أي جمع حيث
قال ولو علق ذلك ولو ضمنا على
الانقضاء أو الطلاق فسدت
الوكالة ونفذ التزويج اهـ (قوله
دخل ما يتجدد) معتد (قوله لم
يكن له قبضة) معتد (قوله كما في
التصوير الأول) هو قوله ولو
وكفه في المطالبة بمقرقه (قوله

المأوردى لانها ولاية (وشرط الموكل فيه ان يملكه الموكل) حالة التوكيل والافكيف
يأذن فيه قال الأذرع وهذا فين يوكل في ماله والافخو الولي وكل من جازله التوكيل في
مال الغير لا يملكه ويرد الغزى له بان المراد التصرف الموكل فيه لا محال التصرف يرد بجمع
ما ذكره لأنه مر أول الباب وانما المراد المحل ومن ثم فرع عليه قوله (فلو وكل ببيع) أو
اعتاق (عبد سيقا له) سواء كان معينا أم موصوفا أم لا لكن هذا الاختلاف فيه ولم يكن
تابعيا للموكل كما يأتي عن الشيخ أبي حامد وغيره (وطلاق من سببها) ما لم تكن تبعيا
لنسكوحة أخذها عقبه (بطل في الاصح) لا تنافي ولا ينافيه عليه حينئذ وكذا لو وكل من
يزوج موليته اذا انقضت عدتها أو طلقته على ما طاله هنا واعتقه الاسنوي وكذا لو
قالت له وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي اذا حلت لكن ألقى الواو لوجه الله
ثم على بصحة إذن المرأة المذكرة لوليها كما تقدم في كتاب النكاح عن فتاوى البغوي
واقراء وعدم صحة توكيل الولي المذکور كما صححها في الروضة وأصلها هنا وما قول
البغوي في فتاويه عقب مسئلة الأذن كما لو قال الولي للوكيل زوج بقي اذا طارقتها
زوجها أو انقضت عدتها وفي هذا التوكيل وجه ضعيف أنه لا يصح وقد سبق في الوكالة
فبنى على رأيه اذ هو قائل بالصحة في هذه المسئلة وقد علم أن الاصح خلافه فالاصح صحة
الأذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل
بالولاية الجعلية وظاهر أن الأولى أقوى فيمكن فيهما بما لا يكتفي به في الثانية وإن باب
الأذن أوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يجعل عدم الصحة
على الوكالة والصحة على التصرف اذ قد بطل الوكالة ويصح التصرف ردها خطأ
صريح مخالف للمنفرد بالابضاع بحناط لها فوق غيرها ومقابل الاصح أنه يصح
ويكتفي بحصول المالك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل ولو وكفه في المطالبة
بحقوقه دخل ما يتجدد بعد الوكالة كما أفتى به ابن الصلاح لكن خالفه الجوري فقال
لو وكفه في كل حق هو له فلم يكن له دين ثم حدث لم يكن له قبضة لأنه غير موكل الا فيما كان
واجبا يومئذ وقد يقال لا مخالفة بينهما اذ عدم الدخول في مسئلة الجوري انما هو
لوصف الحق فيها بكونه للموكل حال التوكيل ولا يضرنا وجود الاضافة في كل منهما
لأنه يكتفي فيها أدنى ملازمة كما في التصوير الأول بخلاف الثاني فقويت فيها باللام
الدالة على الملك فلم يدخل المتجدد وعلم مما مر أنه لو جعل المعدوم تبعيا لحاضر كبيع مالوك
وما سئل فيه فقيه احتمل أن لا رافعي والمنقول عن الشيخ أبي حامد وغيره الصحة كما لو وقف
على ولده الموجود ومن سجدت له من الاولاد ولو وكله ببيع عين يملكها وان يشتري له
بمنها كذا فأشهر القولين صحة التوكيل بالشراء كما في المطلب ومثله اذن المقارض
للعامل في بيع ما سئل فيه وأحق به الأذرع الشرع بك وبما تقر وعلم أن شرط الموكل فيه
أن يملك الموكل التصرف فيه من التوكيل أو يذكرة تبعال ذلك ولا حاجة لما زاده بعضهم

هنا

بخلاف الثاني) هو قوله دخل ما يتجدد بعد الوكالة (قوله ومن سجدت له من الاولاد) أي فانه صحيح

(قوله اذ هو مفرع) اى الصحة في بيع الثمرة قبل اطلاعها (قوله وان لم تتوقف الخ) اى كالاذان (قوله نحو ازالة النجاسة)
 اى فيصح التوكيل فيها (قوله وتابعهما) اى المتقدمة والمتأخرة (قوله فيها) ١٧ اى في النية (قوله عن مباشره) اى ولو

عبد (قوله وقضيته صحه) توكيل
 الخ) معتمد (قوله جواز التوكيل
 هنا) قال مر المحدث ما قاله في الجبر
 من عدم صحه التوكيل في الغسل
 ومثله غيره من خصايل التجهيز لانه
 يقع عن الوكيل ويقارن صحه
 الاستحجار لذلك بان بذل العوض
 يقتضى وقوع العمل للمستاجر
 اه سم على منهج وهو يدل على
 ان الثواب للمستاجر ولو بلفظ
 الوكالة (قوله فلا يعتبر مفهومه)
 اى فالتوكيل بسائر الاعمال باطل
 (قوله الثانى) اى وهو الاذان
 الذى بين يدي الخطيب (قوله صح
 التوكيل فيه) اى ولا يلزم من
 الصحة جواز التوكيل فيصير
 التوكيل في البيع وقت نداء
 الجماعة لمن تزمه وان صح (قوله وفي
 طلاق منجنج) * فرع * وكله في
 طلاق زوجته ثم طلقها هو كان
 للوكيل التطلق اذا كان طلاق
 الموكل رجعا بخلاف حكم الزوج
 في الشقاق اذا سبق الزوج الى
 الطلاق ليس له هو الطلاق بعد
 ذلك لان الطلاق هناك لحاجة
 قطع الشقاق وقد حصل بطلاق
 الزوج بخلافه هنا مر اه سم
 على منهج وظاهره عدم الحرمة
 وان علم بطلاق الزوج أولا ولو قبل
 بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا ولا سيما

هنا بقوله أو يملك أصله لانه أشار به الى ما حكمه ابن الصلاح عن الاصحاب وبجزم به
 في العباب من انه لو وكله في بيع الثمرة قبل اطلاعها صح ووجهه بما مر من كونه مالكا
 لاصلها اذ هو مفرع على مرجوح كانه على ذلك الزد كشي (وان يكون قابلا للنيابة)
 لان التوكيل استنباط (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وان لم تتوقف على نية اذا قصد منها
 امتحان عين المكلف وليس منها نحو ازالة النجاسة لان القصد منها الترتيب (الا الحجة)
 والعمرة عند العجز ويندرج فيها ما توابعهما كركعتي الطواف (وتفرقة زكاة) ونذر
 وكفارة وصدقة (ودفع الضحكة) وعقبة وهدى وشاة وليمة سواء أو كل الذابح المسلم
 المبرز في النية أم وكل فيها مسلما غير نيا في بيعه عند ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبح وكيه
 ودعوى عدم جواز توكيل آخر فيها غير مسلمة ونحو وقف وعتق وغسل اعضاء لاف نحو
 غسل ميت لانه فرض فوقع عن مباشره وقضيته صحه توكيل من لم يتوجه عليه فرضه
 كالعبد على ان الاذرى رجع جواز التوكيل هنا مطلقا لعمدة الاستحجار عليه (ولا في
 شهادة) لبنائها على التمسك واليقين الذى لا تمكن النيابة فيه ولا يرد على المصنف صحه
 الشهادة على الشهادة اذ ليست بتوكيل كما صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ بل
 الحاجة جعلت الشاهد المحمل عنه بمنزلة الحاكم المؤدى عنه عند حاكم آخر (وايلاء)
 لانه حلف وهو لا يدخله النيابة (ولعان) اذ هو عين اوشهادة ولا يدخله النيابة فيهما كما
 مر ومن ثم قال (وسائر الايمان) اى باقية الا ان القصد من تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة
 ومنها النذر وتعلق بنحو الطلاق والعتق والتدبير وهل يصير بتوكيله مدبرا او معلقا
 وجهان اصحهما لا وقضية تقييدهم بتعلق الطلاق والعتاق صحه التوكيل بتعلق
 غيرهما كالوصاية والظاهر كما افاده الشيخ انه جرى على الغالب فلا يعتبر مفهومه
 ومقتضى اطلاقهم عدم صحه ذلك في التعليق انه لا فرق بين تعليق عار عن حث أو منع كهو
 بطوع الشمس وبين غيره وهو الاوجه خلافا للسبكي (ولا) في (ظهار) كان يقول أئت
 على موكل كظهاره أو جعلته مظاهرا منك (في الاصح) لانه منكرو معصية وكونه
 يترقب عليه أحكام آخر لا تمنع النظر لكونه معصية وعلم منه عدم صحه التوكيل في كل
 معصية نعم ما لا ثم فيه معنى خارج كالبيع بعد نداء الجمعة الثانى يصح التوكيل فيه
 وكذا الطلاق في الحيض قاله الباينى في تدريسه فالحاصل ان ما كان مباحا في الاصل
 وحرم لعارض صح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما بأصل الشرع والثانى يلحقه
 بالطلاق (ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح) للنص في النكاح والشراء كما
 مر وقبسا عليها في الباقي (و) في (طلاق) منجز لا مئنة فلو وكله بتطبيق احدى نساءه لم
 يصح في الاصح كما في الجبر (وسائر العقود) كصلح وبراءة وحوالة وشركة ووكالة

اذا ترتب عليه اذى للزوج وقول سم رجعيا اى وان باتت اليئونه الكبرى بما
 يحصل من الوكيل (قوله وسائر العقود) هـ اذ تقدم في قوله كصلح وبراءة والى ذلك هـ هنا فوطئة لما بعده

(قوله جعلت موكلتي ضامنا) ينبغي انما ذكره مجرد تصوير فيضخ الضمان بقول الوكيل ضمانته للدعي زيد عن موكلتي أو بطريق الوكالة ضمنه والوصية بنحو وصيت لك بكذا عن موكلتي أو بناية عن نفسه والحالة بنحو جعلت موكلتي ضمانا لضماني عليه من الدين على زيد (قوله لا يحصل بالتوكيل) أي حالة كونه لم يحصل وعبادة حج اذا لم يحصل الخ (قوله ويأق امتناعه) أي امتناعه (قوله في ضح) أي حيث لم يعين له المختارة للفراق على ما فهمه قوله فيما مر ولا في الاختيار للفراق اذا عين للمرأة من يختارها أو يفارقها فان لم يعين لم يصح من الرجل ايضا (قوله ويصح في الابرأ) هذا تقدم في قوله كصلح وابرأ واحله ذكره هنا توطئة لما بعده (قوله لا بد من الفور) معتقد (قوله ان قياس ١٨ الطلاق) أي فيما لو قال وكلت في ان طلق نقصك فلا يشترط الفور على

ما فهمه كلامه (قوله ومن ثم ضمن) أي الموكل وكذا الوكيل في المضمون له مطلقا وفي الامانة ان علم انها ليست ملك الدافع (قوله به) أي بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للوكيل (قوله خلافا للجوري) قال في اللب الجوري بضم أوله والراء الى جورد بلد الورد بقارس ومحملة بنيسابور وبالزاي الى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالضم والفتح والراء الى جوزة قرية باصبهان (قوله بن يجعلها) أي اذا كان ملاحظا لان يده لم تزل عنها (قوله وفي الدعوى) عبارة المنهج وشرحه وخصومة من دعوى وجواب رضی الخصم ام لا اه وفي حاشية شرح الروض لو الدنا شرح ما نصه قال القاضي ولو قال وكلت لتكون مضافا حتى لا يكون وكيل في سماع الدعوى والبيئة الا ان

وقراض ومساقاة واجارة وأخذ بشفعة وصيغة الضمان والوصية والحالة جعلت موكلتي ضامنا لك أو وصيالك بكذا أو وكلت بكذا على موكلتي من كذا بخلافه من ماله على فلان ويقاس بذلك غيره (والفسوخ) ولو فورية لا يحصل بالتوكيل تأخير مضرا ما التي بخلاف ذلك فلا تقتصر وهو ويأق امتناعه في فسخ نكاح الزانية على أربع (و) في قبض الديون ولو موجله كما عمله اطلاقهم لامكان قبضه عقب الوكالة بتجمل المدين فان جعلها تابعة لحال لم يحتل سوى العصة وشمل كراه قبض الربوي ورأس مال السلم اذا قبضه الوكيل قبل مفارقة الموكل المجلس ولا يرد منع ذلك في غيبة الموكل لانه بغيبته بطل العقد فلا بد من (واقباضها) لعموم الحاجة الى ذلك ويصح في الابرأ منه ثم لو قال وكلت في ابرأ نفسك لا بد من الفور تغليباً للتدليك لكن ذكر السبكي ان قياس الطلاق جواز التراخي وخرج بالديون الاعيان فلا يصح توكيله فيما قلده على نفسه منها بنفسه مضمونة كانت أو لا لا تنافي اذن ما لكتها فيه ومن ثم ضمن به ما لم يتصل بجماله المالكها وشمل ذلك ما لو كان الموكل من عيال المساكات وهو ثقة مأمون خلافا للجوري نعم له الاستعانة بمن يحمله معه فيما يظنه ركيا في في الودبعة (و) في (الدعوى) بنحو مال او عقوبة انظر الله (والجواب) وان كراه الخصم وينزل وكيل المدعي باقراره بقبض موكله أو ابرأه ولو قال وكيل الخصم ان موكله أقرب بالمدعي به انعزل وتهديه لبيئة المدعي غير مقبول وتقبل شهادته على موكله مطلقا وله فيما لم يוכל فيه وفيما وكل فيه ان انعزل قبل خوضه في الخصومة ويلزمه اقامة بيعة بوكالة عند عدم تصديق الخصم له وتجمع وان لم تقدم دعوى حضر الخصم او غاب فان صدق الخصم عليها جاز له الامتناع من التسليم حتى يشتها (وكذا في تلك المباحات كالا حياه والاصطبا والاحتطاب في الاظهر) كاشراء لان كلاسب للملك فيما لكتها الموكل اذا قصده الوكيل بخلاف ما لو لم يقصده

يقول جعلت مضافا وصحها كما اه (قوله باقراره) أي الوكيل (قوله أو ابرأه) ومع ذلك لا يقبل والثاني اقراره على موكله (قوله أقرب بالمدعي به) أي انه ملكتان هو تحت يده (قوله انعزل) أي وكيل الخصم (قوله وتهديه) أي تهديل وكيل الخصم الذي هو المدعي عليه لكن يتأمل وجه عدم قبوله لان شهادته لا تجز لنفسه فقها ولا تدفع ضررا نعم هذا واضح فيما لو عدل وكيل المدعي في الخصومة بينته فلا يقبل لانه متهم بأثبات ما وكل فيه ثم رأيت في سم على حج ما نصه قوله ولا يقبل تهديله الخ لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالا اختيار فلو عدل انعزل كانه عليه الادعى قال في شرح الروض ويقع من عدم قبول التعديل عدم العصة فليجوز (قوله وتقبل شهادته) أي الوكيل (قوله مطلقا) أي وكل فيه أم لا (قوله وله) أي وتقبل له الخ (قوله اذا قصده) أي الموكل واستقر قصده فلو عن له قصد نفسه بعد قصده موكله كان =

فهذا في تلك ما احياها من حيث (قوله بخلاف ما لو لم يقصده) بأن قصده نفسه او اطلق او قصده واحد الا بهجته لان قصده واحد لا بهجته غير صحيح فكأنه لم يوجد فيعمل على حالة الاطلاق فان قصده نفسه وموكله كان مشتركا فيما يظهر وقد يشكك هذا على ما مر للشارح في استأجر الجبل من واحد والراوية من آخر الخ وقد تضمن الجواب عنه فليراجع (قوله لانه اخبار عن حق) قال في شرح الروض وقيل ليس باقرار كما ان التوكيل بالبراءة ليس ابراء وبه ١٩ يتضح قول الشارح الا في كان اقرار اجزما

(قوله ولو قال انوله بالف) وكذا لو

قال اقره على بالف فانه لغو اه

شيخنا زيدي وج (قوله ويصح

في استيفاء عقوبة له) ظاهره ولو

قبل ثبوتها وهو متجه اه سم

على حج (قوله لافي اثباتها مطلقا)

قد يشكك عليه ما في خبر اغنيا

أليس الى امرأه هذا فان اعترفت

فارجها فان قوله فان اعترفت

فارجها تو كيد من الامام في

اثبات الرجوع في استيفائه الا ان

يجاب بان المراد فان دامت على

الاعتراف بناء على انها كانت

اعترفت له صلى الله عليه وسلم او

بلغه اعترافها بطريق معتبر اه

سم على حج (قوله ليسقط الحد

عنه) اي القاذف (قوله قسح

دعواه) اي الوكيل (قوله عليه

اي المقدوف (قوله في استيفائها)

اي العقوبة (قوله الا بحضور

الموكل) متعلق بقول الشارح

استيفائها اه سم على حج (قوله

اذ اثبتت) اي العقوبة (قوله أو

سوقي) لا يخالف هذا ما مر من

والثاني للمنع قياسا على الاعتناء ولان سبب الملك وهو وضع اليد قد وجد منه فلا ينصرف منه بالنية أما التوكيل في الاطلاق فلا كما قاله هنا وهو محمول على التوكيل على العموم فلا ينافي ما يأتي في المقتضى وهو مترد في مخصوص بعد وجودها فان ترفت احكام المقتضى الخاصة والعامة (لا في اقرار) كوكلك لتقرعني اقلان بكذا (في الاصح) لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالمشاهدة نعم يكون به مقر الاشعاره بثبوت الحق عليه فله لا يامر غيره بأن يخبر عنه بشئ الا وهو ثابت والمثاني يصح لانه قول يلزم به الحق فأشبهه المتراء نعم ان حال اقره على بالف على كان اقرار اجزما ولو قال اقره بالف لم يكن مقرا قطعا (ويصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدي) ولو قبل ثبوتها فيما يظهر (كقصاص وسدق كذف) بل يتعين في قطع طرف وحد كذف كما يأتي ويصح في استيفاء عقوبة له تعالى من الامام والسيد لافي اثباتها مطلقا نعم للقاذف أن يوكل في ثبوت زنا المقدوف ليسقط الحد عنه قسح دعواه عليه انه زنا (وقيل لا يجوز) التوكيل في استيفائها (الا بحضور الموكل) لا احتمال عقوه ورد بان احكامه كاحتمال رجوع الشهود اذا ثبتت بينة فلا يمنع الاستيفاء في جميعهم اتماتها (ولیکن الموكل فيه معلوما من بعض الوجوه) لثلاث عظم الغرر (ولا يشترط عليه من كل وجه) ولا ذكر واصاف المسلم فيها لانها جوزت للحاجة فبرح فيها (فلو قال وكلك في كل قليل وكثير) لي (أو في كل أموري) أو حقوقي (أو فوضت اليك كل شئ) لي اوكل ما شئت من مالي (لم يصح) لما فيه من عظيم الغرر لانه يدخل فيه ما لا يسمح الموكل ببعضه كعتق ارقائه وطلاق زوجته واتصدق بامواله وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا للمعين وهو كذلك كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى فلا ينفذ تصرف الوكيل في شئ من المتابع لان عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يندفع بذلك وفارق ما مر عن أبي حامد بأن ذلك في جرحي خاص معين فساخ كونه تابعا لقله الغرر فيه بخلاف هذا وبخلاف ما مر في وكلك في كذا اوكل مسلم اذا لو كيد المتبوع معين والمتابع غير معين وهو مستثنى من أن يكون الوكيل معين وليست هذه المسئلة مثل ذلك لما تقرره من كثرة الغرر في المتابع فيها (وان قال) وكلك (في بيع اموالي وعقوق ارفاق) ووفاء ديوني واستيفائها ونحو ذلك (صح) وان لم يكن ماذ كرمها وما عسدهما لقله الغرر فيه ولو قال في

ابن السراح من اه لو وكله في المطالبة بحقوقه دخل ما يتجدد الخ فانه صريح في صحة الوكالة في ذلك لما اشار اليه الشارح بقوله لما فيه من عظيم الغرر وأما ما مر فلتعاقبه بخصوص المطالبة بقل الغرر فيه (قوله وفارق ما مر عن أبي حامد) اي في قوله وعلم ما مر انه لو جعل المدوم تعال الخ (قوله وبخلاف ما مر) اي فانه يصح (قوله ونحو ذلك) من التحويلات أو شراء ما يحتاج اليه الوكيل في ماله تعلق بما واكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان يخصا يوكل آخر في التصرف في قرية من قرى الريف بالزراعة وبيعها

(قوله بخلاف احد عبيدي) قد يشكك هذا لعدم الصحة فيما لو قال وكنت احد كما او وكنت في تطبيق احد على نسائي كما تقدم عن
البحر (قوله بخلاف ما قبله) اي او قال الخ ٢٠ (قوله وجعل على ادنى شيء) اي بشرط ان يكون مقولا اخذ من العلة اذ العقود

لا ترد على غير مقول (قوله عما شئت من ديني) بقى ما لو حذف من ديني وفي حوائج الروض ولو حذف منه وقال ابرئه عما شئت ابقى شيئا احتياطا للموكل اذ المعنى على انه منه (قوله صح ابرؤه) اي كما يصح عن موكله (قوله بخلاف بيعه لبعض) اي فانه غير صحيح (قوله صح وعتي) اي ما لم يبين معيبا كما يأتي في الفصل الا في بعد قول المصنف فليكن من الوكيل والموكل الرد وقياس ما ذكره الشارح انه لو اشترى له زوجته او اها وزوجها صح وانفسخ النكاح (قوله بخلاف القراض) اي فانه لا يصح ولا يعتق عليه لان صحته تستدعي دخوله في ملكه وهو مقتضى للعق كباقي في شرح المنهج في القراض (قوله ولو وكله في تزويج امرأه الخ) ولو قالت لوليها زوجتي من رجل فقياس ذلك الصحة مطلقا ولا يزوجه الا من كف وان قالت له زوجتي عن شئت زوجها ولو من غير كف (قوله فلا دلالة فيه على فرد) اي بعينه (قوله وجب بيان المحلة) بفتح الحاء وكسرها كما يؤخذ من المختار (قوله ومن لازمها بيان البلد) اي غالبا اه

بعض اموالي او شيئا منها لم يصح كبيع هذا او هذا بخلاف احد عبيدي لتناوله كلامهم بطريق العموم البديهي فلا يابى ام قبسه بخلاف ما قبله او ابرئ فلا ناعن شيء من ديني صح وجعل على ادنى شيء اذ الابراء عقد غبن فتوسع فيه بخلاف البيع او عما شئت من ديني فليبق عليه شيئا منه او عن جميعه صح ابرؤه عن بعضه بخلاف بيعه لبعض ما وكله ببيعه بانقص من قيمة الجميع لتضمن القسمة في الغرض اذ لا يرغب عادة في شراء البعض ولو باعه بانقص من قيمة الجميع بقدر يقطع عادة بانه يرغب في الباقي به لم يبيعه صحته (وان وكله في شراء عبد) مثلا للقنية (وجب بيان نوعه) كترك وهندي او نحوهما ولا يفتي ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كايض ويشترط ايضا بيان صفته ان اختلف النوع اختلافا ظاهرا وصفة اختلف بها الغرض نعم لا يشترط ذكر اوصاف السلم ولا ما يقرب منها اما اذا كان للتجارة فلا يجب فيه ذكر نوع ولا غيره بل يكفي اشتراط ما شئت من العروض او ما فيه حظ كالقراض كما اقتضاه كلام الروضة ونقله ابن الرفعة عن الماوردي وغيره واقره وهو ظاهر ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعتي عليه بخلاف القراض لما فاته موضوعه من طلب الربح ولو وكله في تزويج امرأه اشترط تعيينها ولا يكفي بكونها مكافئة له لان الغرض يختلف مع وجود وصف المكافاة كثيرا فانه قد ما ذكره السبكي هنا ثم ان اقله بلفظ عام كزوجتي من شئت صح للعموم وجعل الامر راجعا الى رأى الوكيل بخلاف الاقل فانه مطلق ودلالة العام على افرادها ظاهرة واما المطلق فلا دلالة فيه على فرد فلا تناقض (او) في شراء (دار) للقنية ايضا (وجب بيان المحلة) اي الحارة ومن لازمها بيان البلد فلذا لم يصرح به (والسكة) بكسر أوله وهي الزقاق المشتملة عليه وعلى مثله الحارة لا بخلاف الغرض بذلك وقد يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلا (في الاصح) لان غرضه قد يتعلق بواحد من النوع من غير نظر لثمنه ونقاسه نعم يراعى حال الموكل وما يتعلق به والثاني لا بد من تقديره كجائته أو بيان غاية كجائته الى الف لتفاوت أثمان الجنس الواحد اذا المحلة تجمع دار الغني والفقير ثم شرع في بيان الركن الرابع وهو الصيغة فقال (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كتابة ككتابة أو إشارة أخرى مفهومة لكل احد (يقضي رضا كوكلتك في كذا او فوضته اليك) أو ابتك فيه أو اقلت مقامى فيه (أو انت وكيلي فيه) كبيعة العقود اذ الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره الا برضاه ونحوه بكاف الخطاب ومشاهدا وكنت فلان ما لو قال وكنت من اراد بيع دارى مثلا فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد بهذا الاذن فسادا نعم لو لم يتعلق بهين الوكيل فيه غرض كوكلتك من اراد في اعتاق عبيدى هذا او تزويج امي

هذه
يج (قوله ويشترط من الموكل لفظ) * فرع * لو قال وكنت في امور زوجتي هذا يستفيد طلاقها فيه نظر
ويجبه لاحتياطا م ر ا ه سم على ج (قوله لالكل احد) اي فان فهمها كل أحد كانت صريحة (قوله في اعتاق عبيدي) قال ابن النقيب ومشاهدا لو قال وكنت من اراد في وقت دارى هذا مثلا اه وهو ظاهر حيث عين

الموقوف عليه وشروط الوقت التي أرادها كالأوقات المرأة وكل شكل عاقد في تزويج حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتل الأخذ بظاهره فيصح مطلقا ويعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل أراد تخصيصه بوقف صحيح على أي حالة (قوله وتزوج جميعا في هذه صح) عدم تعلق الفرض في هذه ظاهرا عن الزوج كما يأتي عن الأذري في الحرة (قوله وأخذ منه صحة الخ) قال سم على منهج واعتد م ر عدم الصحة الاتباعا لغيره فلا يصح إذن المرأة على الوجه المذكور اه (قوله لكل عاقد) أي عن له ولاية العقد من القضاة (قوله ويجري ذلك التعميم في التوكيل) قال حج في الدعوى اه (قوله ووكل اه) أي الروضة والمدعي (قوله ووكل اه) أي المتعيان ٢١ (قوله ولو قالوا) أي في كتابهم وعند القاضي

(قوله ولا يشترط هنا فور) قال في شرح الروض نعم لو وكله في إبراء نفسه أو عرضها الحاكم عليه عند ثبوتها عنده اعتبر القبول بالامتنال فورا ذكره الروياني وغيره وهذان لا يستثنيان في الحقيقة لأن الأول منهما مبني على أنه تعليق لا توكيل كنظيره في الطلاق والثاني انما اعتبر فيه الفوق ولا لزام الحاكم إبقاء حق الغريم للوكالة اه فليست أمثل فانه قد لا يتعلق بما فيه غريم اه سم على حج (قوله وقبول) أي قبول ما خوطب به من اخذ الوديعة أو دفعها (قوله واذن) أي الواهب (قوله له) أي الآخر (قوله فوكل) أي الآخر (قوله لا بد من قبول) أي عن هي تحت يده (قوله اما لو كانت يجعل)

هذه صح على ما يحتمل السبكي وأخذ منه صحة قول من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوجه حتى قال الأذري وهذا إن صح فعليه عند تعيين الزوج ولم تقوض سوى صبغة العقد خاصة وبذلك أتى ابن الصلاح ويجري ذلك التعميم في التوكيل إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاة نعم كتابة الشهود ووكل في ثبوت ذلك وطلب الحكم به لاغية إذ ذلك ليس توقيلاهين ولا مهم في تعيين أن يكتبوا ووكل في ثبوت ذلك وطلب الحكم به أو يفوض ذلك ولو قالوا فلا ناوكل مسلم جاز كما هو (ولو قال بيع أو اعتق حصل الأذن) فهو قائم مقام الإيجاب وابلغ منه (ولا يشترط) في وكالة بغير جعل (القبول لفظا) بل الشرط أن لا يرد وأن كرهه الموكل ولا يشترط هنا فور ولا يجلس إذا التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لو تصرف غيره عالم بالوكالة صح كالأبيع مال مورثه فلان إباحته فبان مبتاوسا يأتي في الوديعة إلا كتماء بلفظ من أحدهما وقبول من الآخر وقباضه جريان ذلك هنا لأنها توكيل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كالأول كان له عين مؤجرة أو معارة أو خصوبة فوهيها لا آخر واذن له في قبضه أو كل من هي يده في قبضه لا لبد من قبول لفظا تنزل يده عنها به اما لو كانت يجعل فلا بد من قبوله لفظا كافي المطلب وينبغي تصويره بما إذا كان للعمل الموكل فيه مضبوطا لتسكون الوكالة حينئذ اجارة (وقيل يشترط) مطلقا لأنه تعليق للتصرف (وقيل يشترط في صيغ العقود كوكلتن) قياسا عليها (دون صيغ الأمر كبيع أو اعتق) لأنه إباحة (ولا يصح تعليقه بأشراط) من صفة أو وقت (في الأصح) كسائر العقود سوى الوصية لقبولها الجاهالة والامارة للعاجلة والثاني تصح كالوصية ورد بها مام وعلى الأقل يتصرفه في ذلك عند وجود الشرط لوجود الأذن وينفذ أيضا تصرف صادف الأذن حيث فسدت الوكالة ما لم يكن الأذن فاسدا كالأول وكلت من أراد بيع

ظاهره أنه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الأمر أو غيره وهو ظاهر وفي حج اما التي يجعل فلا بد من قبول لفظا كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر اه (قوله فلا بد من قبوله لفظا) أي وفورا أيضا اخذ من قوله لتكون الوكالة حينئذ اجارة (قوله وقيل يشترط مطلقا) أي سواء صيغ العقود وغيرها (قوله سوى الوصية) أي بان يقول إذا جاء رأس الشهر فقد أوصيت له بكذا وقضية ما ذكرنا عن سم أن يحمل الصحة في تعليق الإيصاء كالأول إذا جاء رأس الشهر فقلان وصي (قوله والامارة) في فتاوى البلقيني في باب الوقف مسئلة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي إلا في محل الضرورة كالامارة والإيصاء اه ومنه تستفيدان ما يحصل في مواضع الاحتمال من جعل النظره ولا ولاده بعده لا يصح في حق الأولاد بر اه سم على منهج

(قوله والاقدام) اي بعد وجود الشرط (قوله ويظهر الاكتفاء بلا تبعه) قضيته وان لم يتبعه وكنتك ويحق ان المراد الاكتفاء بذلك بعد قوله وكنتك وان لم يقل الا نتم ٢٣ رايتم حج جزم في تصوير المسئلة بهذه الاحتمال (قوله لانه تعليل) اي فلا يصح

داري فلا ينفذ التصرف كما قاله الزركشي والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة غير ان
كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما تقدم على عقد صحيح
خلافا لابن الرزقة (فان يجوزها وشرط للتصرف شرطا جاز) اتفاقا كوكنتك الا ان يبيع
هذا ولكن لا تبعه الا بعد شهر ويظهر الاكتفاء بلا تبعه الا بعد شهر قال بعضهم وعلم من
خطئ انه لو قال لا تخربل رمضان وكنتك في اخراج فمارق وأخرجها في رمضان صح التحريم
الوكالة وانما قيدها بما قيدها به الشارع بخلاف اذا جاء رمضان فخرج فطرق لانه
تعليل محض وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق الجواز ومن اطلق المنع
والاقرب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال
التوكيل وظاهر صحة اخرجها عنه فيه حتى على الثاني لعدم الاذن كما علم مما تقدم ويصح
توقيت الوكالة كوكنتك شهر فاذا مضى الشهر امتنع على الوكيل التصرف (ولو قال
وكنتك في كذا ومضى) أو وهما أو اذا (عزلة فانت وكيلى صحت) الوكالة في المالك في
الاصح) لانه يجوزها والثاني لانصح لاشتمالها على شرط التأييد وهو الزام العقد الجائز و
يمنع التأييد بما ذكرنا يأتي وللخلاف شروط هنا لا حاجة للاطالة في ذكرها في اتقى واخذ
منها صحت قطعاً (وفي عوده وكذا بعد العزل الوجهان في تعليلهما) لانه عقدها كائناً بالعزل
والاصح عدم العود لقساد التعليق والثاني تعود مرة واحدة نعم يعود الاذن انما على
الأول الرابع فينفذ تصرفه فطريقه ان يقول عزلتك ومضى أو وهما عدت وكيلى فانت
معزول لانه ليس هنا ما يقتضى التكرار ومن ثم لو اتى بكما عزلتك فانت وكيلى عاد
مطلقاً لاقتضاء التكرار فطريقه ان يقول وكما عدت وكيلى فانت معزول
فان قال وكما انعزلت فطريقه وكما عدت وكيلى لتقاوم التوكيل والعزل واعتزاده
بالاصل وهو الجوز في حق الغيرة عدم وليس هذا من التعليق قبل الملك خلافاً لما سبق لانه
ملك أصل التعليق (ويجوز ان في تعليق العزل) بنحو طلوع الشمس والاصح عدم صحته
فيمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما ان التصرف ينفذ في الوكالة
الفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن وقيل لا ينعزل بطاوعها وحيثئذ
فينفذ التصرف على ما اقتضاء كلامهم وما اطل به جمع في استشكله بانه ينفذ تصرفه
مع منع المالك منه اوجب عنه بانه لا يلزم من عدم العزل نفوذ التصرف ولا رفع الوكالة
بل قد يبيح ولا ينفذ كالنحو جازها وشرط للتصرف شرطا وأخذ بعضهم بقضية ذلك حيث
جزم بعدم نفوذ التصرف يمكن رده بجمع ذلك ما لم تكن الصيغة محتلة من أصلها فلا
يستفيد بها شيئاً هذا والمقول عليه الاول

(قوله عدم الصحة) اي الوكالة
في الشقين وهما ما لو قال وكنتك
في اخراج فطرق الخ وما لو قال اذا
جاء رمضان فخرج الخ (قوله
وظاهر الخ) معتد (قوله اخرجها)
اي الفطرة (قوله فينفذ تصرفه)
اي اذا اراد منه من التصرف
بالاذن العام (قوله ان يقول عزلتك)
عزلتك اه حج (قوله و ليس
هذا) اي قوله وكما عدت الخ
(قوله لانه ملك اصل التعليق)
اي تعليل العزل وتعليل الوكالة
(قوله والاصح عدم صحته) اي
فلا ينعزل بطاوعها اه حج (قوله
فيمنع من التصرف) اي ومع
عدم العزل يمنع من التصرف
(قوله وقيل لا ينعزل) هذا عين
الاصح السابق فكان الاظهر
وقيل ينعزل ولا ينفذ حيثئذ
ما فرعه عليه بقوله وحيثئذ
فينفذ التصرف الخ اللهم الا ان
يقال المراد من قوله لا ينعزل انه
لا ينعزل من التصرف بناء على
عدم انعزاله من الوكالة فليتنامل
واصل في العبارة سقطاً وقد
يقال المقصود من حكاية القيل
صحة التصرف لعدم العزل
وكانه قال والاصح عدم صحته ومع
ذلك لا ينفذ التصرف لوجود

المنع ولا يلزم من عدم العزل جواز التصرف كما انه لا يلزم من فساد الوكالة فساد التصرف وقيل حيث

قلنا لا ينعزل صح تصرفه فيصير حاصل الخلاف انه اذا علق بطاوع الشمس لا ينعزل بطاوعها فساد التعليق وفي صحة التصرف
وجهان احدهما عدمه (قوله والمقول عليه الاول) وهو المنع من التصرف المذكور في قوله والاصح عدم صحته فيمنع الخ

هو (فصل في أحكام الوكالة) (قوله وتعيين الاجل) اي وحكم تعيين الاجل ويجوز رفعه (قوله وشراؤه) اي وحكم شراؤه ويجوز رفعه ووافقه رسم حج له بالولو وهو اولى لسلامته من حبس المضاف وايضا عمله (قوله ولو كيله لغيره) اي وما يتبع ذلك كالفراغ والوكيل الوكيل وعدمه (قوله على غيره) اي التوكيل في البيع (قوله او حال التوكيل المفهوم الخ) زاد حج ويصح كونه صفة لمصدر محذوف اي تو كيله مطلقا (قوله ليس له البيع بغير تقدير البلد) او امره ان يبيع بنقد عينه فابطل بعد التوكيل وقبل البيع وجدد آخر فيجبها امتناع البيع بالجدد لانه غير مأذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى مراجعة امره اه سم على حج (اقول) ولو قيل يجوز ان البيع بالجدد يتعويلا على القرينة العرفية لم يكن بعيدا اذا اظهر من حال الموكل ارادة ما يروج في البلد وقت البيع من النقود سيما اذا تعذرت مراجعة الموكل (قوله لم يجز له بعه الاخذ بالبلد المأذون فيها) اي واذا باع بنقد البلد صح وضمن الثمن وعبارة الشارح بعد قول المصنف في الفصل الا في ولا ينزل بالتعدي في الاصح الخ وينزل ضمانه ما تعدي فيه يبيعه وتسلية ولا يضمن ثمنه لا قضاء تعديه ٢٣ فانه ثم قال وتقدم انه لو تعدي بسفره بما

وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفره فيستثنى مما امر اي في قوله وينزل ضمانه عما تعدي الخ (قوله نقدا كان او عرضا) تقدم في نظيره من الشركة عند الشارح ان الاوجه امتناع البيع بالعرض مطلقا فليست نظير الفرق بينهما بما اعلى ما اعتدوه وقد يجب ان لا يتخالف فان المراد بالنقد في باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما يغلب التعامل به ولو عرضا وعليه فالعرض الذي يتبع البيع به ثم ما لا يتعامل به مثلا اذا كان اهل البلد يتعاملون بالقولوس فهي نقدها فيبيع الشريك بها

(فصل في أحكام الوكالة مدحمتا) وهي مالو وكيل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشراؤه لانه هيب ولو كيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقا) في التوكيل بيان في نص له على غيره او حال التوكيل المفهوم من التوكيل مطلقا اي غير مقيد بشئ وقد اشار الشارح لذلك بقوله اي تو كيله لم يقيد (ليس له البيع بغير تقدير البلد) الذي وقع فيه البيع بالاذن دلالة القرينة العرفية عليه فان سافر عما وكل في بيعه لبلد بلا اذن لم يجز له بعه الاخذ بالبلد المأذون فيها و امره ان يبيع بالبلد ما يتعامل به أهلها غالبا نقدا كان او عرضا دلالة القرينة العرفية عليه فان تعدل به بالاغلب فان تساوى فبالانفع والاختيار او باع بها كما فانه الامام والغزالي ومحل الامتناع بالعرض في غير ما يقصد للتجارة والاجازة كالقراض كما يحتمل الزكشي وغيره ومما تقر في معنى مطلقا انفع ما قيل كان ينبغي ان يقول بطلاق البيع فان صورته ان يقول بيع كذا ولا يتعرض لبلد ولا اجل ولا نقد بخلاف البيع المطلق لتقييد البيع بقيد الاطلاق وانما المراد البيع لا بقيد اه وما تقر من ان مطلقا حال من البيع المراد به البيع بقيد الاطلاق بان لم ينص له على صفة عن كبح هذا أو كده بالف فغنى الاطلاق في هذا الاطلاق في صفاته فانفذ قوله فان صورته الى آخره وكذا ما مر به عليه (ولا) البيع (بنسيئة) ولو با أكثر من

دون نحو الف حاشا لم يشك على ما في الشركة جواز البيع هنا بالعرض حيث كان المقصود به التجارة وقد يفرق بان متعلق الوكالة هنا معين كالقول وكذا في بيع هذا العبد فثبت كان غرض البائع التجارة فيه كي ما يحصل الربح من اي نوع والشركة لما لم يكن متعلقة خاصا بل ما نوع مخصوص كالقماش او مطلق ما يتجر فيه كان الغرض فيها كثر فاحتسب لها (قوله لزومه بالاغلب) اي ولو كان غير نافع للموكل (قوله فبالانفع) هذا ظاهر ان تيسر من يشتري بكل منهم ما فلولم يجد الامن يشتري بغير الانفع فهل له البيع منه ام لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح الثاني ولو قيل بالاول لم يكن بعيدا لان الانفع حينئذ كالمعوم (قوله اندفع ما قبل الخ) اي له الاحتية لما قرنته به فلا يرد ان اقبل وجوه اعرايه لا ينافي كونه ولو عناه من كلام الموكل فتأمل اه سم على حج (قوله وكذا ما مر به عليه) اي من قوله كان ينبغي الخ ووجه ترتيبه انه جعل كون صورته كذا والاعمال مرتب على علمه تقدم في اللفظ وتأخر (قوله بنسيئة) ويظهر انه لو وكاه وقت نهب جاز له البيع بنسيئة ان باقى اذا حفظ عن النهب وكذا ولو وكله وقت الامن ثم عرض النهب لان القرينة قاضية قطعا برضاه بذلك وكذا لو قال له بعه يلدأ وسوق كذا واهله لا يشتركون الانسيئة وعلم الوكيل ان الموكل يعلم ذلك فله البيع بنسيئة حينئذ فيما يظهر ثم رأيت ما ساذكره آخر مقرر المثل

عن السبكي كالصبر الى ان الولي يجوز العقد بغير اعيان وهو يؤيد ما ذكرته لكن سياتي فيه كلام لا يبعد بحيث هنا حج
وصادته ثم بعد ان ذكر كلام السبكي والتمس الى نصها فالذي يظهر انه يشترط هنا ما في لولي اذا باع بموعد على المصلحة من يصاد
المشتري وعد التمس وضربا وان يشترط ايضا في معتدنه اي الاجل ان يعتد ان يعلما من مطلقا ان اختلف فيه احتل الغايه
واحتل اتباع اقلهن فيه وقوله اقلهن فيه هو الاقرب لاتفاق الكل عليه اذا اقل في ضمن الاكثر (قوله بخلاف اليسير) ينبغي
ان يكون المراد حيث لا رغب بتمام القيمة او اكثر والافلا يصح اخذها ماسا في فيا لوعينه الثمن انه لا يجوز له الاقتصاد على
ما عينه اذا وجد راعيا كما سياتي وقد يفرق اه سم على منهج (أقول) وقد يتوقف في الفرق بان الوكيل يجب عليه رعاية
المصلحة وهي متفقة فيما لو باع بالغبن اليسير مع وجود من يأخذ بكامل القيمة (قوله ولو باع بثن المثل وثر رغب) اي ولو بما لا يتطابق
به اخذ من اطلاقه وفي شرح الروض التقييد بما لا يتطابق بمثله قال سم على منهج بعد نقله ذلك عن شرح الروض وهو يفهم
المصلحة اذا وجد الرغب بالذي يتطابق بمثله وفيه نظر اه (أقول) وقد يقال العرف في مثله جازا بالمصلحة وعدم الضيق للزيادة
اليسيرة اه وهذا كله ما لم يرمض المصلحة في البيع بالاقل كان يكون من يريد الشراء بالزيادة يرا كس في قبض الثمن أو يتخلى منه
بموجب الثمن مستحقا ونحو ذلك ويحتل ٢٤ خلافا لان الامور المستقبلة لا تظر اليها وهو ظاهرا اطلاق الشارح كشرح

المنهج ثم رأيت الاول في الخطيب
حيث قال ويحمله كما قال الأذرى
اذا لم يكن الرغب مما طلا ولا
مقبوها ولا ماله ولا كسبه سراما
اه (قوله او حدث) اي الرغب
(قوله في زمن الخيارات) اي وكان
الخيار للبائع اوله فان كان
للمشتري امتنع اه شيئا زايدي
فيما ياتي في فصل فيما يجب على
الوكيل وقوله جميع ما هو منه
انه اذا لم يشخص انفسه بنفسه لان
العبرة في العقود بما في نفس

عن المثل لان المعتاد غالبا الحلول مع الخطر في القسيمة (ولا بغين فاحش وهو ما لا يحتل
غالبا) في المعاملة كدروهمين في عشرة اذ النفوس تشبه بخلاف اليسير كدروهم فيع انهم
قال ابن أبي الدم العشرة ان سوح بها في المائة فلا يتساع بالمائة في الالف فالصواب
الرجوع للعرف ويرافقه قوله ما عن الروايات انه يختلف باجناس الاموال لكن قوله
في البصر ان اليسير يختلف باختلاف الاموال فربح العشر كثير في التقدير والطعام وانفسه
يسير في الجواهر والرقيق ونحوهما محمل نظر وهو محمول على عرفه فانه اذا اوجبه
اعتبار العرف المطرد في كل ناحية بما يتساع به فيها ولو باع بثن المثل وثر رغب
أو حدث في زمن الخيار اتي جميع ما هو في عدل الرهن وانهم قوله ليس له الى آخره
بطلان تصرفه فلهذا فرع عليه قوله (فلو باع على احد هذه الانواع وسلم البيع
ضمنه) للميولة بقيته يوم التسليم ولو في مثلي كما ذكره الراعي فان تلقوا لم يصح العقد
طالب المشتري بالمثل في المثلى والقيمة في المتقوم وان صح وتعدى الوكيل بالتسليم

الامر وينبغي ان يكون منه أيضا ما لو اجتهد الوكيل في البيع واداه اجتهاده الى ان فيه مصلحة يمتين فان
خلافا فقيتين بطلانه (قوله ضمنه للميولة) اي وعليه ما اذا تلف المبيع في يد المشتري واحضر يده وكان مساويا لما غرمه جنسا
وقدر ارضة فهل له ان يأخذ به بدل ما غرمه للميولة ويجوز له التصرف فيه بتراضيهما ام لا فيه نظر والاكثرب الاول لانه بيع
الدين ان هو عليه وهو جازا ما لو اراد اخذ ما قبضه الوكيل من المشتري في مقابلة القيمة التي أخذها الموكل منه لم يجوز لان ما قبضه
من المشتري غير القيمة التي يستحقها دين والتقصاس انما يكون بين دينين استويا فلو تلفت القيمة في يد الاخذ ضمنها فان كان
المضمون به من جنس الثمن وتفرقت فيه شروط التقاص حصل التقاص وكتب أيضا قوله ضمنه للميولة اي ويجوز للموكل
التصرف فيما اتفق من الوكيل لانه يحل ككالت القرض (قوله بقيته) فان قلنا انه اي الوكيل يضم القيمة مع ما قبله يرجع في المثلى
بما على المشتري لانها التي غرمها او بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظرا اه سم على حج (أقول) والذي يظهر انه انما يطالبه
بالمثل لانه المضمون به ما تلف في يده واذا اخذ بعد تلف المبيع في يد المشتري دفعه للموكل واسترد القيمة ويحتل وهو القياس انه
لو تلف المبيع في يد المشتري رجع الوكيل على الموكل بالقيمة وغرمه المثل لانه الذي يضمن به متاعه الا ان (قوله فان تلف) ليس
هذا انظر يعا على خصوص ما ذكره لان البيع فيه باطل دائما فعله لبيان الحكم فيما لو تعدى الوكيل بالتسليم لا يقتضيما الكلام فيه

(قوله فان شاء) اي الموكل (قوله طالبه) اي الوكيل (قوله او بالبدل) قد يتوقف في المطالبة بالبدل فانه لم يمتد بالبيع وحيث صح فقد انتقل المثل في البيع للمشتري واستحق البائع عليه غنمه والذي فوته بالتسليم انما هو الثمن فكيف يطالب بالبدل والمتبادر من قوله بالبدل ان المراد به المثل في المثل والقيمة في المتقوم لكن قضية قوله الا في ضمن للموكل الخ انه القيمة فقط (قوله ان كان باقيا) وهل يزول الضمان بالاسترداد او لا يزول الا ببيع ما يبيع او باستئذان من المالك فيه نظروا في ما يأتي من انه لو عدت بالبيع لا يزول ضمانه باسترداده انما هذا كذلك (قوله لاذن السابق) قال الشارح بعد قول المصنف في الفصل الا في ولا ينعزل في الاصح فلور ذم عليه بغير مثله بنفسه او بالخاتم عاد الضمان مع ان التعديل يقع من حمله على الراجح غير اننا لا نقطع النظر عن اصله بالكتابة (قوله وقراره على المشتري) اي فيضمنه بالمثل في المثل واقضى التيم في المتقوم (قوله وعلم بما تقرر في التفسير) اي من قوله وافهم قوله ليس له الخ (قوله خلا فاجمع منهم السبكي في تجويزه بالغبن) هذا مخالف لما قدمه في الشركة قبيل قول المصنف ولسلك فسخه متى شاء الخ حيث قال وقوله بما شئت اذن ٢٥ في الهابة كما أتى بزيادة في الوكالة فكانه

جري ثم على مقالة السبكي وحيث ردها هنا ل على اعتماد ما هنا هذا و فرق ثم بين ما شئت وبين ما تترى حيث قال لا بما تترى لان فيه تفويضا لرأيه وهو يقتضي النظر بالمصلحة اه و يرى شيخنا الزياي بينهما هنا في انه ليس له البيع بالهابة (قوله جاز بنسبة فقط) اي لا يغبن فاحش ولا يغبر فقد البلد (قوله جاز بالغبن) وبقي ان لا يفرط فيه بحيث يعد اصاعه وان لا يكون ثم راغب بالزيادة (قوله فقط) اي لا بالنسبة ولا بغبر فقد البلد (قوله لان كم للعد) قال حج ويظهر ان الكلام فيه يعلم ما لول

فان شاء طالبه بالثلث او بالبدل المذكور وله مطالبة الوكيل برده في صورة البطلان لتعديده بتسليمه ان لا يستحقه ببيع باطل فيسترد ان كان باقيا وله حينئذ بيعه بالاذن السابق وقبض الثمن ويده امانة عليه فان لم يبق كان طريقا في الضمان وقراره على المشتري وعلم بما تقرر في التبريد من زعم انه كان ينبغي ان يقول لم يصح ويضمن فلول يطلق اتبع ما عينه في بيع ما شئت أو قيسر له غير النقص لا بنسبة ولا غبن لان مال الجنس خلافا لجمع منهم السبكي في تجويزه بالغبن أو بعه كيف شئت جاز بنسبة فقط لان كيف الحال فمثل الحال والموحد أو بكم شئت جاز بالغبن فقط لان كم العدد القليل والكثير أو بعه عزوهان جاز غير النسبة لان مال الجنس فقرنهما بما بعدهما يشمل عرفا القليل والكثير من نقد البلد وغيره (فان وكله لم يبيع مؤجلا وقد راجل فذلك) أي في بيعه بالاجل المقدر ظاهر وله النقص ما لم ينه عنه أو يترتب عليه ضرر كان يكون لفظه وثنة أي أو يترتب خوف كتهب قبل حلوله كما هو ظاهر وعينه المشتري كما يجزمه الاستوى اظهره بقصد الهابة كما يؤخذ مما يأتي في تقدير الثمن (وان اطلق) الا حل (صح) التوكيل (في الاصح وحل) الاجل (على المتعارف) بين الناس (في مثله) أي المبيع في الاصح أيضا لانه الموهو فان لم يكن عرف راعى الاتع لموكله ثم يتخير نظير ما مر ويشترط الاشهاد فبالا على عامل اقراض كما صرح

٤ به ح تلك اللفاظ كاد كرو الاغان عرف له فيه اعرف مطرد حلت عليه وان لم يعلم له ذلك لم يصح التوكيل للجهل بمراده منها اه سم على منهج وعبارته في شرحه وظاهر كلامهم انه لا فرق في هذه الاحكام بين النكوى وغيره وهو محتمل لان لهام مدلول اعرف فيجعل لفظه عليه وان جهله وليس كما يأتي في الطلاق فان ذلك بالفتح لان العرف في غير النكوى ثم لا يفرق نعم قياس ما يأتي في النذر انه لو ادعى الجهل بدلول فلا من اصله صدق ان شهدت قرائن حاله بذلك اه فعمل ما نقله سم عنه له في غير الشرح المذكور (قوله ببعدها) اي عزوهان (قوله يشمل عرفا القليل والكثير) قال حج ويتردد النظر في بأي شئ شئت وبعدها شئت ولو قبل بما شئت لم يبعد (قوله لم يبيع مؤجلا) هل له البيع حالا حينئذ ينبغي نعم الا لغرض اه سم على حج (قوله اظهره بقصد الهابة) يؤخذ منه ان الكلام فيه اذا دلت القرينة على قصد الهابة والاجازة النقص عن الاجل والزيادة على الثمن المعين وان كان المشتري معينا (قوله نظير ما مر) اي في تعدد النكدين (قوله ويشترط الاشهاد) سكت عن الرهن اه سم على حج (اقول) والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد يرد في لامتناع البيع اذ الغالب عدم رضا المشتري به وعليه فاعل الفرق بين هذا وبين بيع الولي والمولى عليه حيث اشترط فيه الرهن الاحتياط لمال المولى عليه =

= وافهم قوله بشرط الخ انه لو لم يشهد لم يصح البيع فظاهره انه لو لم تكن الشهود حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان اشهد فيما بعد وعبارته وجب ويلزمه الاشهاد وبيان المشتري حيث باع وبوجله والاضمن اه وهو محقق للائتم بترك الاشهاد مع صحة العقد والضمان ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه افصاح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد اه وسياق ما فيه وكتب ايضا قوله ويشترط الاشهاد وينبغي رجوع اه هذا وقوله وبيان المشتري الخ لما لو باع وبوجله سواء قدر الموكل الاجل او اطلق (قوله وبيان المشتري) اى كان يقول الوكيل للموكل بعته لفلان فلولا بينه له كان قال بعته لرجل لا اعرفه ضمن (قوله والاضمن) اى القيمة لا البذل فيما يظهر لانها تغرم للحيولة وكتب سم قوله والاضمن ليس فيه افصاح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد اه سم على حج (اقول) والذي ينبغي انه شرط لعدم الضمان لا للصحة لان الاشهاد انما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن شيخنا الزايدى بالدرس اعتمادا شرط للصحة وقال خلافا للحج حيث جعله شرط للضمان اه فليحذر (قوله وان نسي) اى الوكيل (قوله كان اذن له في السفر) هو ظاهر ان لم تجر عادة الموكل بالسفر الى ذلك البلد عن قرب والا فينبغي ان لا يقبض الابعد مراهجة الموكل ويحتمل ان تركه السفر على خلاف العادة كاف في جواز القبض بل وجوبه لان في تركه ضياعا له وهو لا يرضى به (قوله اذعله منع الاتحاد) اى فيما ذكر فلا ينافي ان التهمة قد ٢٦ تكون مائة مع انتفاء تولى الطرفين (قوله فبق من عداها) شمل الوصى والقيم

وناظر الوقف فلا يجوز له سم تولى الطرفين (قوله ان لا يلزم تولى الطرفين) اى لان الاب انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موليه او لمولياته وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذا بما يأتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكيل في احدهما

به القاضى وبيان المشتري ان لم يعرفه الموكل والاضمن وان نسي وليس له قبض الثمن بعد حلوله الا ان نص له عليه او دات عليه قرينة ظاهرة كما قاله جمع كان اذن له في السفر لم يلد بعدد البيع فيها وبوجله ومقابل الاصح عدم الصحة لاختلاف الغرض بتفاوت الاجل طولا وقصرا (ولا يبيع لنفسه) وان نص له على ذلك وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة خلافا لابن الرفعة ودعواه جواز اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة بعد من كلامهم اذعله منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظام الايجاب والقبول من شخص واحد وخرج عن ذلك الاب لعارض فبق من عداها على المنع (وولده الصغير) او المجنون أو السفهيه ولو مع ما مر ان لا يلزم تولى الطرفين ومن ثم لو اذن في ابراء او اعناق من ذكر صرح لانتفاء التولى ولانه حر يص طبعها وشرعا على الاستقصاء لموكله فتضاء وأخذ من ذلك انه عند انتفاء ما بأن كان ولده في ولاية غيره وقدر الموكل الثمن ونهاه عن الزيادة جازا البيع له

أو وكيله ان فيه مانع لو وكل وكيله عن طفله كما صرحوا به ويتولى هو الا سخر لم يعد جوازه اذا قدر الثمن ونهى اذ عن الزيادة اذ لا تهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك ايضا فليست امل اه سم على حج وينبغي ان مثل توكيله عن طفله ما لو اطلق فيكون وكيله عن الطفل وقوله ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين اى عن نفسه او يطلق فلا ينافي قوله الا في نعم لو وكل وكيله الخ وقوله اذا قدر الثمن (اقول) لو قبل بعدم اشترط ذلك لم يكن بعد الان الثمن له مرد شرعى يرجع اليه وهو كونه حال من نقد البلد فلا حاجة الى التقدير (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة تولى الطرفين (قوله واعناق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك ما يأتي من جواز التوكيل في العقود عن نفسه في القصاص وحده القذف (قوله من ذكر) اى من نفسه أو ولده الخ (قوله وشرعا على الاستقصاء لموكله) عبارة حج طبعها وشرعا على الاسترخاص له وشرعا على الاستقصاء لموكله اه (قوله في ولاية غيره) اى انفسق ابيه مثلا (قوله وقدر الموكل الثمن) افهم انه لو لم يقدر الثمن أو قدر ولم ينهه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة في امتناع بيعه لمن هو في ولاية تولى الطرفين وهو منتف هنا كما ذكره الشارح بقوله اذ لا تولى ولا تهمة وبأنه يجوز بيعه لايه وابنه البالغ وان لم يقدر الثمن ولم ينهه عن الزيادة ولا نظر للتهمة في ذلك اللهم الا ان يقال ان التهمة مع صغر الولد او جنونه اقوى منها في الاب والابن الكبير لما جرت به العادة من زيادة الخنوم الاب على ابنه الصغير او المجنون فليست امل ثم رأيت سم على منهج صرح بالفرق المذكور

(قوله 'وقصاص') لعل العلة في ذلك عدم حصول المقصود من التثني للمستحق مع انه في اقامة الحد على نفسه قد يأتي بما لا يحصل به ما هو مقصود الحد شرعا مما يحصل الالم للعهد ودوا العلة في التزويج واستيفاء الدين من نفسه تولى الطرفين (قوله وبصح تو كيله في ابراء) هذا عين قوله السابق ومن ثم لو اذن في ابراء الخ (قوله بناء على عدم اشتراط القبول فيه) وهو المعقد (قوله وفي اعتاقها) اي نفسه وهذه علمت من قوله قبل او اعتاق من ذكر الخ (قوله سواء عين) اي الموكل (قوله لا تنفاه ما ذكر) اي من تولى الطرفين والتممة (قوله تولية) فاعل يجوز (قوله ولا كذلك ثم) اي لانه قد يكون هناك من هو اصلح منهم مع وجود الشروط في الكل حتى لو فرض انحصار الامر في احدهما امكن تولية السلطان له (قوله من نفسه ٢٧) ومحجوره اي ولا باكثر من غن المثل ولا

بنسبته ولا بغنى فاحش على قياس ما مر في الوكيل بالبيع (قوله في نحو الصرف) اي كالمطعومات ورأس مال السلم (قوله القبض) اي لان القبض في المجلس شرط لصحة العقد (قوله والقبض) اي قطعاً (قوله الا باذن جديد) اي او دلالة القرينة عليه كما مر ايضا (قوله وهنا) اي في البيع بمؤجل (قوله من غير قبض) اي وان حل الثمن (قوله وظاهر اطرافهم الخ) معقد (قوله وصحناه) اي على الرابع حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلول (قوله في هبة) اي عقدها (قوله تسليم) اي للموهوب له بأن يقبضه اياه (قوله فان كان مؤجلاً وحل) هذا علم من قوله أولاً في البيع بمؤجل وان حل (قوله حتى يقبض الثمن الحال) ع انظر لو كان البائع وكبلاً والمشتري وكبلاً ٨١ (أقول) في العباب في باب البيع في بحث التسليم مانعه ولو تباع وكبلاً أو وليان أجبراً مطلقاً ٨٥

اذ لا تولى ولا تهمه كما أفهمه كلام المصنف في تعليقه على التنبيه وهو ظاهر ولو وكاله ايهب من نفسه لم يصح لما مر او في تزويج واستيفاء حد او قصاص أو دين من نفسه فكذلك وجه قضاء منع تو كيل السارق في القطع وبه صرح في الروضة هناك صرحوا في باب استيفاء القود بخلافه وجمع البلقيني بينهما يحمل ما هنا على حالة وما هناك على أخرى وهو الاوجه كما سيأتي بيانه ثم ان شاء الله تعالى ويصح تو كيله في ابراء نفسه بناء على عدم اشتراط القبول فيه وفي اعتاقها والعقود عنهما من قصاص او حد قذف (والاصح انه يبيع) اي الوكيل بالبيع مطلقاً (لا يبه) وسائر اصوله (وابنه البالغ) وسائر فروعه المستقلين سواء عين الثمن أم لا لا تنفاه ما ذكر والثاني لانه منهم بالميل اليهم وانما لم يجز لمن فوض اليه ان يولى القضاء تولية أصله وفرعه لان هنا مراد يفتي التهمة وهو غن المثل ولا كذلك ثم ويجوز ذلك في وكيل الشراء فلا يشتري من نفسه ومحجوره (و) الاصح ان الوكيل بالبيع بحال (له قبض الثمن وتسليم المبيع) الذي بيده ما لم ينته لانهم من نوابع البيع والثاني لا عدم الاذن فيهما وقدير ضاه للبيع دون القبض نعم في نحو الصرف القبض والاقباض قهاها والقبض من مشترجهول والموكل غائب عن البيع لئلا يبيع لافي البيع بمؤجل وان حل الا باذن جديد كما مر وهنا تسليم المبيع من غير قبض وظاهر اطلاقهم جريان ذلك وان باعه بحال وصحناه لان اذن الموكل في التأجيل عزله عن قبض الثمن واذن له في اقباض المبيع قبل قبض الثمن فلم يرتفع عما أتى به الوكيل وان كان أنفع للموكل ويحتمل خلافه لان الموكل انما رضى بذلك مع التأجيل دون الحلول وليس لمن وكل في هبة تسليم قطعاً لان عقدها غير مكمل فان كان مؤجلاً وحل أو حالاً ونهاه عن قبضه لم يكمل قبضه قطعاً (ولا يسلمه) اي المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال للماني التسليم قبله من الخطر (فان خالف) بان سلمه له باختياره قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل قيمة المبيع ولو مثلها كما مر وان زادت على الثمن يوم التسليم للحيولة فاذا قبضه ردها أما لو اجبره ما حكم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كما في البحر انه الاشبه حيث كان

سم على منهج وقوله مطلقاً اي سواء كان الثمن معيناً ام في الذمة ووقع السؤال في الدرس عما لو قال له وكلتك في كذا التصرف فيه تصرف المالك هل هو صحيح ام باطل فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر فيه العمة ويحمل على التصرف فيه بالبيع دون الهبة والقرض فله يبعه بغير نقد البلد وبالعن الفاحش والنسبته (قوله ولو مثلها كما مر) الذي مر هو قوله وان صح وتعدى الوكيل بالتسليم الخ وليس فيه ما ذكر فليست امل الا ان يقال ان اللام في البذل للعهد الذي ذكرى المتقدم في قوله ضمنه للحيولة بقيمة يوم التسليم الخ (قوله اجبره ما حكم) اي أو متقلب فيما يظهر ٨٥ حج وهو ظاهر على ما قاله حج ايضاً من انه قد يفرق بين اكراه الظالم =

== على التسليم هنا وبين الوديعة بأن للمكره هنا شبهة انتقال الملك وثم لاشبهه له بوجهه واما على ما استوجهه الشارح من الفرق بين اكره الظالم واكره الحاكم الذي يراه فقد يشكل الخاف المتغلب بالحكم الا ان يقال المتغلب يصير كالحاكم لدفع المفسد المتولدة بالفتن لخالفته (قوله فيضمن) اى الوكيل اى يكون طريقا في الضمان (قوله ولا ضمن) اى القيمة للعيب لولا قيسا على ما مر له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن (قوله ٢٨ عيبه) بالموحدة (قوله لا يشتري معيبا) وهل له الشراء منه بثمن وبغير نقد البلد

يرى ذلك مذهب بالادب ايل او تقليد امة معتبرا فلوا كرهه عليه ظالم فكالوديعة فيضمن قاله الاذرى وهو الاوجه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والاضمن (واذا وكاه في شراء) موصوف أو معين كما اقتضاه كلامهما وان جهل الموكل عيبه ومنع السبكي اجراء الاقسام الالية فيه غير صحيح (لا يشتري معيبا) اى لا ينبغي له ما يأتى من الصحة المسئلة للصل غالبا في اكثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضى السلامة وانما جاز اعامل التراض شراؤه لان التصد منه الربح ويؤخذ منه انه لو كان القصد هنا ذلك جاز له شراؤه (فان اشتراه) اى المبيع (في الذمة) ولم ينص له على التسليم (وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع) الشراء (عن الموكل ان جهل) الوكيل (العيب) لانتفاء المخالفة والتقصير والضرر وانما كنهه من رده نعم لو نص له على التسليم لم يقع للموكل كما قال الاسنوى انه الوجه لانه غير مأذون فيه وخرج بذهمة الشراء بعين مال موكله فيقع للموكل ايضا هم هذه الشروط لم يكن ليس للوكيل رده تعذرا انقلاب العقد له بخلاف الشراء في الذمة فالتقييد للاحتراز عن هذا خاصة (وان علمه فلا) يقع الشراء للموكل (في الاصح) سواء أساوى ما اشتراه ام زاد لانه غير مأذون فيه عرفا والثاني يقع له لان الصيغة مطلقة ولا نقص في المالبة (وان لم يساوه) اى ما اشتراه به (لم يقع عنه) اى الموكل (ان علمه) اى الوكيل العيب لتقصيره اذ قد يتعذر الرد فيقتصر (وان جهله وقع للموكل في الاصح) اعذر الوكيل بجهله مع اندفاع الضرر بثبوت اختياره والثاني لان الغبن يمنع الوقوع عنه مع السلامة فعند العيب أولى ورده الاول بان انما يثبت في العيب فلا ضرر بخلاف الغبن (واذا وقع) الشراء في الذمة لما مر انه ليس للوكيل الرد في المعين (للموكل) في صورتي الجهول (فانكل من الوكيل والموكل الرد) بالعيب اما الموكل فلانه المالك والضرر لاحق به نعم يشترط لرده على البائع ان يسميه الوكيل في العقد او بنويه ويصدقه البائع والارده على الوكيل ولورضى به امتنع على الوكيل رده بخلاف عكسه واما الوكيل فلا نه لو منع لربما لا يرضى به الموكل فيتعذر الرد لكونه فورا فيقع للموكل فيقتصر ومن ثم لورضى به الموكل لم يرد كما مر والعيب اطاري قبل القبض كالمقارن في الرد وعدمه كما اعتمد ابن الرفعة فاقله عن مقتضى كلام ابي الطيب وعلم عاصر انه

حيث رأى فيه مصلحة ام لا فيه نظر والا قرب الاول اذ لا ضرورة فيه على الموكل (قوله لا ينبغي له) اى لا يحسن له (قوله في اكثر الاقسام) احتراز بقوله في اكثر الاقسام عما لو اشترى بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما ويحرم لتعاطيه عقدا فاسدا اى زيادى (قوله انما كنهه) اى الموكل (قوله نعم لو نص) كان الاولى ان يقول اما لو نص الخ لانه محترز قوله ولم ينص له (قوله بهذه الشروط) هي عدم النص على التسليم ومساواته ما اشتراه وجهل الوكيل العيب (قوله فالتقييد) اى بقوله في الذمة (قوله عن هذا) اى قوله لكن ليس للوكيل رده (قوله وان لم يساوه) اى سواء كان الشراء في ذمة أو بالعين (قوله نعم يشترط لرده) اى الموكل (قوله ولورضى) اى الموكل (قوله امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرد فينبغي ان يتبين بطلان الرداه مسم على حج (قوله فلا نه لو منع الخ) اورده عليه

انه بتقدير ان لارده يكون اجنبيا فانما خيرا الرده منه حينئذ لا اثر له فانه مسم على حج ويوجب بان مجرد كونه اجنبيا لا يقتضى عدم النظر اليه اه هذا وقد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال ان المراد بعدم رضا ان يذ كر سببا يقتضى عدم وقوع العقد له كاتسكار الو كالة بما اشترى به الوكيل وانكار تسمية الوكيل اياه في العقد او بنوته فليتأمل (قوله كالمقارن في الرد وعدمه) اى لاني عدم وقوعه للموكل لانه مأذون له في شرائه وقت العقد لسلامته عنده (قوله في الرد وعدمه) اى وقد تقدم انه ان كان الشراء بالعين فلا رد للوكيل اوفى الذمة فليكل منها الرد

(قوله فان وقع الشراء بالعين لم يصح) لونهذا الرد على البائع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل واخذ الثمن المعين فينبغي اخذها ماسيا في مسائل الجارية ان يقال يرده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن والوكيل يبعه بالنظر واستيفاء ما غرمه من غنه اه سم على حج (قوله والاوقع للوكيل) والكلام في العيب المقارن اما لطاري فيقع فيه للموكل مطلقا وسواء اشتراه بالعين أو في الغنمة (قوله شراء من يعتق) اي وان علم بكونه يعتق عليه ولا ينظر الى ضرر الموكل لتقصيره بعدم التعمين وظاهره وان كان الغرض من شرائه التجارة فيه من الموكل وعبارته فيما مر بعد قول المصنف كحج فان وكاه في شراء عبد وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعتق عليه بخلاف الفراض لما فاته موضوعه (قوله ولاعتق) قياس ما مر فيما لو اشترى معيبا لا يعلم عيبه واعتقه ثم اطلع فيه على عيب من انه ٢٩ ينفذ العتق ولا رد له الارش انه هنا كذلك

الهم الان يقال انه لما انشأ العتق هناك عومل بقتضى ما أتى به بخلافه هنا فانه انما حكم عليه بالعتق ولم يوجبه منه ما يدل عليه فاشتراط لصحة شرائه ان لا يكون فيه ما يمنع من الرضا به (قوله بعض عياله) والذى يظهر ان المراد بهم اولاده وما اليك وزوجاته اه حج وينبغي ان يلحق بن ذكر خدمته باجارة ونحوها (قوله فيضمن) اي خلافا لحج (قوله وعلى رأيه) اي الجورى (قوله في الاول) هو قوله عدم الفرق بين وكتك في بيعه (قوله دون الثاني) هو قوله وفي ان تبعه ووجهه ان الثاني مشغل على نسبة البيع للوكيل صريحا ولا كذلك الاول (قوله لكونه لا يحسنه) اي اصلا اما اذا احسنه لكن كان غيره فمه

حيث لم يقع للموكل فان وقع الشراء بالعين لم يصح والاوقع للوكيل وله عند الاطلاق شراء من يعتق على موكله فيعتق كما مر ما لم يبين معيبا فلاموكل رده ولاعتق خلافا للقمولى (وايسر لو قيل ان يوكل بلاذن ان تأتى منه ما واكل فيه) لان الموكل لم يرض بتصرف غيره ولا ضرورة كالودع لا يودع وشمل كلامه ما لو اراد ارسال ما واكل في قبضه من دين مع بعض عياله فيضمن ان فعله خلافا للجورى وعلى رأيه يشترط في المرسل معه كونه اهلا للتسليم بأن يكون رشيدا ويؤخذ من تعليمهم منع التوكيل بما ذكر عدم الفرق بين وكتك في بيعه وفي ان تبعه وهو كذلك كما هو مقتضى اطلاق المصنف خلافا للسبكي حيث فرق بينهما فجوز التوكيل مطلقا في الاول دون الثاني (وان لم يأت ما واكل فيه منه) لكونه لا يحسنه ولا يلحق به) أو يشق عليه تعاطيه مشقة لا تحتجمل في العادة كما هو واضح (فله التوكيل) عن موكله دون نفسه لان التفويض لمثله انما يقصد به الاستئابة ومن ثم لو كان الموكل جاهلا بحاله أو اعتقد خلاف حاله امتنع توكيله كما أنهمه كلام الرافعي وقال الاسنوى انه ظاهر ويأتى مثله في قوله (ولو كثر) الموكل فيه (وبجز) الوكيل (عن الإتيان بكلمة فالذهب انه يوكل) عن موكله فقط فلو واكل عن نفسه لم يصح واطلاق وقع عن الموكل (فيما زاد على الممكن) دون غيره لانه المضطر اليه بخلاف الممكن اي في العادة بان لا يكون فيه كبير مشقة لا تحتجمل غالبا فيما يظهر وفي كلام مجي ما يقارب ذلك وتزيف مقابلة القائل بان المراد عدم تصور القيام بالكل مع بذل المجهود ولو طرأ العجز اطرو ونحو مرض أو سفر امتنع توكيله كما في المطاب وكطرو العجز ما لو جهل الموكل حال توكيله ذلك كما يؤخذ مما مر آتباع الاسنوى فان كان التوكيل في حال علمه بسفره أو مرضه جازله

أخذق منه لم يجز التوكيل لان الموكل لم يرض به غيره (قوله انما يقصد به الاستئابة) قصيته انه يتعين ذلك في حقه وان صار اهلا لمباشرة بنفسه (قوله امتنع توكيله) اي ولو فعله لم يصح واذا قسم ضمن (قوله ويأتى مثله) اي مثل قوله ومن ثم لو كان الموكل جاهلا الخ (قوله امتنع توكيله) اي وذلك لما تقدم من ان الموكل لم يرض بتصرف غيره لكن قضية قوله ثم ولا ضرورة كالودع الخ انه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طرو ما ذكر كان خيف تلقه لو لم يبيع ولم يتيسر الرفع فيه الى قاض ولا سلام الموكل جازله التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه وهو ما لو وكل عاجزا ثم قدر له المباشرة بنفسه ام لا فيه نظروا الا قرب الثاني اخذ من قول الشارح المار كحج لان التفويض لمثله انما يقصد به الاستئابة لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه اه ومقتضاها انه انما يقصد حصول الموكل فيسنة من جهة الوكيل فيختص بين المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره (قوله وكطرو العجز) لاحاجة اليه مع قوله آتفا ويأتى مثله الخ

(قوله وعزل الموكل له) اى الاول (قوله ٣٠ لانه) اى الثانى (قوله نائبه) اى الاول (قوله بغير ذلك) كجنونه أو انما (قوله

عنه) اى الموكل (قوله فانه نائب عنه) اى عن النائب (قوله لانه منيبه) اى وهو الامام والقاضى (قوله ان يوكل امينا) شمل ماله كان الامين رقيقا واذن له سعيه فى التوكيل المذكور وهو واضح وكتب أيضا قوله ان يوكل امينا قضيته انه لو وكل فاسقا لم يصح وان كان المال تحت يد الموكل او غيره وانما وكل الفاسق فى مجرد العقد وهو متضى كلام الشارح الآتى فيما لو وكل الولي عدلا ففسق حيث قال ولا ينافيه اى عدم عزله وبقاء المال في يده ماهر من ان الولي لا يوكل فى مال المحجور عليه فاسقا لان ذلك بالنسبة للابتداء لكن قال حج ثم توجيه العدم ان عزاله بالفسق ان الذى يتجه ان محمل ماهر من منع توكيل الفاسق فى بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له اه وهو صريح فى جواز توكيل الفاسق حيث لم يسلمه المال (قوله لم يوكله) اى لم يجوز ولم ينفذ توكيله (قوله ولم يعلم) اى الموكل (قوله الاعدلا) اى مطلقا سواء عين له فاسقا او غيره (قوله لانه) اى الموكل

(فصل فى بقية من أحكام الوكالة)

(قوله ومخالفته) عطف على قوله

ذلك (ولو اذن) الموكل (فى التوكيل وقال) للوكيل (وكل عن نفسك ففعل ثالثا) وكيلا (الوكيل) على الاصح لانه مقتضى الاذن ولله وكل عزله أيضا كما فهمه جعله وكيل وكيله اذ من ملك عزل الاصيل ملك عزل فرعيه بالاولى وعبارة المصنف تفهم ذلك أيضا فلا اعتراض عليه (والاصح) على الاصح السابق (انه) اى الثانى (ينعزل بعزله) اى الاول اياه (وانعزله) بنحو موته أو جنونه أو عزل الموكل له لانه نائبه وسبب علم من كلامه فيما ينعزل به الوكيل انه ينعزل بغير ذلك والثانى لا ينعزل بذلك بناء على انه وكيل عن الموكل (وان قال وكل عني) وعين الوكيل ولا يفعل (فالثانى وكيل الموكل) لانه مقتضى الاذن (وكذا ان اطلق) بان لم يقل عنك ولا عني (فى الاصح) اذ توكيله لثالث تصرف تعاطاه باذن الموكل فوجب وقوعه عنه والثانى انه وكيل الوكيل وكأنه قصد تسليم الامر عليه كما لو قال الامام أو القاضى لثانيه اكتب فاستتاب فانه نائب عنه لانه منيبه وقرى الاول بان الوكيل ناظر فى حق موكله فحمل الاطلاق عليه وتصرفات القاضى للمسلمين فهو نائب عنهم ولذا نفذ حكمه مستنبية وعليه فالغرض بالاستتابة معاوته وهو راجع له (قالت وفى هاتين الصورتين) وهما اذا قال عني او اطلق (لا يعزل احدهما الا الآخر ولا ينعزل باعزله) لانتفاء كونه وكيله عنه (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) عنه أو عن الموكل (يشترط ان يوكل امينا) كافيا لذلك التصرف وان عين له الثمن والمشتري اذ شرط الاستتابة عن الغير المصلحة (الا ان يعين الموكل غيره) اى الامين فيبسط تعيينه لانه فيه نعم لو علم الوكيل فسقه دون موكله لم يوكله فيما يظهر كما يحتمل الاسئوى كما لا يشترى ما عينه موكله ولم يعلم عيبه والوكيل يعلمه فان عين له فاسقا فزاد فسقه امتنع توكيله أيضا كما يحتمل الزكشى اخذ ما صرح فى نظيره فى عدل الرهن لو زاد فسقه وحمل ما تقررفين وكل عن نفسه فان وكل عن غيره كولى لم يوكل الاعدلا ومقتضى كلام المصنف عدم توكيل غير الامين وان قال له وكل من شئت وهو كذلك خلافا للسبكي وفارق ما لو قالات لوايم از وجب من شئت حيث جازله تزويجها من غير كف بان المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير الامين لا يتأتى منه ذلك وشم مجرد صفة كماله هى الكفاءة وقد يتسامح بتركها بل قد يكون غير الكف أصح (ولو وكل) الوكيل (امينا) فى شئ من الصورتين المتقدمتين (فسق لم يملك الوكيل عزله فى الاصح والله أعلم) لانه اذن فى التوكيل دون العزل والثانى نعم لان الاذن فى التوكيل يقتضى توكيل الامناء فاذا فسق لم يجوز استعماله فيجوز عزله

(فصل فى بقية من أحكام الوكالة أيضا) وهى ما يجب على الوكيل عند التقيد به بغير الاجل ومخالفته لما اذن له فيه وكون يده يد امانة وتعلق أحكام العقد به (قال بيع لشخص معين أو فى زمن) معين (أو مكان معين تعين) يعنى بتعيينه فى الجبيع فحوز يدي

ما يجب بقرير مضاف والاصل وحكم مخالفته فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لان المخالفة ليست من الاحكام يوم (قوله قال بيع) ومنه البيع غير من سائر العقود كالنكاح والطلاق (قوله لشخص) ظاهره انه يبيع منه ويمتنع البيع من =

== غيره وان لم يدفع هو الاثن المثل وان رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل لانه لا عبوة بهذه الزيادة لامتناع البيع من الراغب بها فهي كالمدم وينبغي ان يحل التعين اذ لم تدل القرينة على عدم ارادة التقييده وانه لو كان لولم يبيع من غيره نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره لقطع برضا المالك بذلك وان المراد التقييده في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لاحد فقرأ شخص انه لو لم يبعه بغير اذنه نهب وفات على مالكه انه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجمله بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقا اه سم على حج (أقول) وينبغي ان يحل المنع اذ لم يغلب على ظنه رضا مالكه بانه يبيعه والا فلا وجه للمنع وقد قيل بمثله في عدم صحة بيع الفضولي وغاية الامر ان هذا منه وفرضه في الشخص المعين ليس قيدا بل مثله المكان المعين اذ اخرج عن الاهلية فبقية التخصيص المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث خيف عليه النهب او التلف لو لم يبعه في غيره مالا اخرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غير المكان المعين* (فرع)* قال ع لوقال اتفق هذه الدراهم على اهلي في رمضان فاتفقها في غيره ضمن اه سم على منهج (قوله ووجه تعين الاول) هو قوله قال بيع لشخص ولو امتنع المعين من الشراء ٣١ يجوز بيعه لغيره بل يراجع الموكل كما يصرح به

يوم الجمعة في سوق كذا كما قاله الشارح مرديا به ان قول المصنف معين وما بعده حكاية للفظ الموكل بالمعنى اذ الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح ووجه تعين الاول انه قد يكون له غرض في تخصيصه كطييب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا باذنه فلو باع من وكيله لم يصح سواء اتقدم الايجاب ام القبول ولم يصرح بالسفارة ام لا كما مثله كلامهم خلافا لابن الرفعة وبحت الملقبى أنه لو قال بيع من وكيل زيد أى لزيد فباع من زيد لم يصح أيضا وهو ظاهر حيث كان الوكيل اسهل منه أو أرفق ولومات زيد بطات الوكالة كما صرح به الماوردي بخلاف مالا امتنع من الشراء اذ يجوز رغبته فيه بعد ذلك والوجه انه لو قال بيع هذا من ايتام زيد فهو ذلك محمل على البيع لوليمهم ولا نقول بفساد التوكيل أصلا عملا باذنه فلو باع من وكيله لم يصح نعم لودلت قرينة على ارادة الرجح وانه لا غرض له في التعيين سواء لكون المعين يرغب في تلك الساعة كقول التاجر لعلامة ببع هذا على السلطان فالمتجه كما قاله الزركشى جواز البيع من غير المعين واعتراض بأنه لرغبته فيه قد يريده في الثمن وهذا غرض صحيح وقد يقال انما يأتي أصل البحث على الوجه

قوله بعد ولومات زيد بطات الوكالة الخ وينبغي ان يحمله مالم يغلب على الظن انه ليرده بنفسه ووجه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره (قوله فلو باع من وكيله) أى أو عبده وفاقا لمرآته قد يتعذر اثبات اذنه لعمده وتعلق العهد بالعبد وقد لا يكون غرضه ذلك كما قيل بمثله في امتناع البيع من الوكيل اه سم على منهج (قوله لم يصح) وينبغي ان يحل البطال ان لم يكن وكيله مشهرا او ارفق منه اخذاهما ذكره فيما لو قال بيع من وكيل زيد فباع من زيد لكن يرد عليه ما قيل في عدم صحة

البيع من عبده الا ان يفرق بينهما بان عدم ثبوت الاذن للعبد يؤدي الى تأخر المطالبة الى العتق واليسار وقد لا يتفق ذلك (قوله ولم يصرح) راجع لقوله القبول (قوله لزيد) أى دون نفس الوكيل (قوله بطات الوكالة) أى بخلاف مالا وجن واخفى او حرج عليه فلا تبطل فيما يظهر ولو ازال المانع عن زيد فيبيع له الوكيل بعد الزوال ولان المقصود وصوله لزيد وبقائه نعم لم تدل قرينة على ارادة زيد وانما ذات على ارادة البيع من وكيل زيد بصحة الوكالة احتمل ان يقال بالبطال لان وكالة زيد بطات يجهنون زيد وان قل واحتمل بقاء الوكالة هنا لاحتمال افاقة زيد بعد وتجديده الوكالة وينبغي له امر اجهة الموكل وينبغي ايضا ان يحل عدم البطال ما اذا كان الزمن المعين باقيا فلودام الجنون مثلا الى مضى الزمن المعين انعزل (قوله ولا نقول بفساد التوكيل) وعليه فهل يصح البيع من الايتام لو لم يفرقوا رشدها فيه نظروا نتجه الصحة لانه انما انصرف الى ضرورة اذا اكملوا جاز البيع منهم لزوال السبب الصارف اه سم على حج وظاهره وان كان الولى اسهل في المعاملة منهم وهو ظاهر وبقرق بينه وبين مالا قال بيع من وكيل زيد فباع من زيد حيث قيل بالبطال ان اذا كان الوكيل اسهل بانه لا ضرورة تتم الى البيع من الموكل فعوله عن الوكيل السهل الى الموكل مع امكانه تقصير بخلاف ما هنا فانه تعذر البيع للولى بعد رشده المولى عليه (قوله واعتراض بأنه) أى المعين (قوله انما يأتي اصل) وكأنه انما زاد لفظ الاصل لئلا يسبق الذهن الى قوله واعتراض الخ (قوله البحث) هو قوله فالمتجه كما قاله الزركشى الخ

(قوله فانضح ان تعينه) اى الشخص (قوله لا ينافى غرضه) اى الموكل (قوله ولو فى الطلاق) غاية لتعين الزمان الذى ذكره في التوكيد لا لقوله قد تدعو للببيع فيه الخ لان الطلاق ليس غاية للببيع (قوله ومثله فى ذلك العتق) وينبغي ان مثلهما غيرهما من بقية التصرفات والكلام كله حيث لا قرينة امام مع وجودها فالمدار على مادات عليه (قوله ومن فرق بينه) اى العتق (قوله وبين الطلاق) تعين الزمن فى العتق دون الطلاق (قوله ولو قال يوم الجمعة) افهم قولهم بالجمعة او العيدان يوم الجمعة او عيد بخلافه وهو محتمل الا ان يقال الملاحظ فيه ما واحد وهو صدق المنصوص عليه باقول ما تلقاه فهو محقق وما بعده مستكوف فيه فتعين الاول هنا ايضا اهـ حج وقول حج بخلافه اى فلا يتقيد بالجمعة التى تأتية (قوله اول جمعة وعيد) دل على انه قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة ويوم العيد وبقي ما لوقاله فى يوم الجمعة أو العيد فهل يحتمل على بقاءه او على اول جمعة أو عيد تلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظروا الاقرب الثانى لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة ٣٢ او العيد قرينة على عدم ارادته ببقاء اليوم (قوله وعيد تلقاه) المراد بالعيد ما يسمى

عيدا شرعا كما فطر والاضحى وينبغي ان مثل ذلك ما لو اعتاد قوم تسمية أيام فيما بينهم بالعيد كأنه صارى اذا وقع ذلك فيما بينهم فيعمل على اول عيد من أعيادهم يكون بعد يوم الشراء ما لم يصرحوا بخلافه أو تدل القرينة عليه (قوله جدا فى الصنف) هل صورة ذلك ان يقول الموكل اشتري جدا فى الصنف فيعمل على صيف يليه او ما هو فيه كما هو مقتضى التشبيه او يكفى وقوع الوكالة فى الصنف وان لم يذكره عملا بالقرينة فيه نظروا لا يبعد الثانى (قوله نعم) لو قدر له الثمن لم يستثنوا نظروا هذا فى تعين الزمن فليحذر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر فى ازالة الملك سم على

الا فى المكان ما لم يفرق بكون التعيين ثم لم يعارضه ما يلغى وهما عارضته القرينة المقتضية له لولا ان ذلك المعين قدين يدعى عن مثله وذلك موافق لغرضه وهو زيادة الربح فانضح ان تعينه لا ينافى غرضه بل يوافق خلافا لا لذرى ووجه لثاني ان الحاجة قد تدعو للببيع فيه خاصة فلا يجوز قبله ولا بعده ولو لى الطلاق كما صرح به فى الروضة فى كتاب الطلاق نفلا عن البوشنجي ومثله فى ذلك العتق ومن فرق بينه وبين الطلاق بانه يختلف باختلاف الاوقات فى الثواب فقد وهم بل قد يكون له غرض ظاهرى طلاقها فى وقت مخصوص بل الطلاق أولى لحرمة زمن البعده بخلاف العتق ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلا تعين كما يحتمل الاسنوى وغيره أول جمعة وعيد تلقاه كالأوكله ليشترى له جدا فى الصنف فجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه فى الصنف الا فى كماله البغوى ولبه اليوم مثله ان استوى الراغون فيه ما ومن ثم قال القاضى لوباع اى فيما اذا لم يعين زمنا لا والراغبون ثم اراء أكثر لم يصح ووجه الثالث انه قد يقصد اخفاء وان لم يكن نقده أجوا ولا الراغبون فيه أكثر نعم لو قدر له الثمن ولم ينه عن غيره صح البيع فى غيره قال القاضى اتفاقا ورد السبكي له باحتماله زيادة راغب مردود بان المانع تحققة لها لا هوها (وفى المكان ووجه) انه لا يتعين (اذا لم يتعلق به غرض) صحيح للموكل ولم ينه عن غيره لان تعينه حينئذ انفاق واتصله جمع كالسبكي ونحوه ومع جواز النقل لغيره يضمن ويفارق ما لوقاله للمودع احفظه فى هذا فاقته لمثله حيث لا ضمان عليه على ما أتى بان المدار ثم على الحفظ ومثله فيه بمنزلة من كل وجه فلا تعدى بوجه وهما على رعاية غرض

حج واذا تأملت ما تقدم من قوله والحاصل الخ علمت انه لا فرق بين الثلاثة (قوله صح البيع فى غيره) قد يشكك الموكل صحة البيع مع ما ذكره ما علم به من انه قد يقصد اخفاؤه ويجرد البيع بالثمن المذكور قد يفوت معه الاخفاء (قوله قال القاضى اتفاقا) اى ولو قبل مضى المدة التى يأتى فيها الوصول الى المكان المأدون فيه لان الزمان انما اعتبر به المكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار المتاج اهـ سم على حج (قوله ومع جواز النقل) اى على هذا الوجه المرجوح وعبارة سم على حج هذا فرعه الاسنوى على هذا الوجه ويمكن تفرعه على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع فى غيره كما هو قضية كلام الشافعي لكن عبر الشارح فى شرح الارشاد بقوله ومضى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثل اهـ فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذا لم يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى اهـ (قوله وبه ارفق الخ) اى على هذا الوجه ايضا (قوله من كل وجه) قد يكون شرطه الحفظ فى المكان الخاص لمعنى خفى علينا اهـ سم على حج وقد يقال استمال المكان الموصوف بها ذكر على معنى خفى بعيد بخلاف الاسواق فان اختلافها فى انفسها يكثر فرعا علم الموكل فى بعضها معنى خفى على الوكيل

(قوله ولو قال اشترى لي عبد فلان امثالي مثل العبد غيره بالاولى (قوله فلو كيل طلاقها الخ) اي على غير عوض كما قدمناه من نقل
 ميم عن م لان الموكل قد يرتاديه او امر اجهته فلا يتكبر منها اذا فعل الوكيل غير ما ذكر بان طاقها بعوض وعلى هذا
 فيحتمل انه لو كان الطلاق الذي اوقعه الزوج ثانيا امتنع على الوكيل ان يطلق الثالثة لما ترتب عليه من حقوق الضرر
 بالزوج وهو ظاهر وكتب ايضا قوله فلو كيل طلاقها الخ وحيث طلق الوكيل وقد أطلق الموكل التوكيل فلم يقيد بعدده بل
 يمنع على الوكيل الزيادة على الواحدة ولا فيه نظر وينبغي امتناع الزيادة لان الاذن في الواحدة محقق وما زاد مشكوك فيه
 والاصل عدمه ويحتمل جواز ذلك لصدق لفظ الموكل به فليراجع ثم نقل في الدرس عن الشيخ جدان الجوزم بما قلناه والتعليق بما
 علانابه وبقي ما لوطق ثلاثا هل بلغو ذلك أم تقع واحدة فيه نظر ٣٣ وعبارة حج في الطلاق في فصل مر

بأنسان نائم نصها ومن ثم قال
 لرجل طلق زوجتي واطلق فطلق
 الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة
 (قوله بل عليه) ينبغي ان هذا
 بخلاف ما لو قال له الموكل بيع
 بكم شئت حيث يجوز له البيع
 بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل
 القدر الى خبرته مر اه ميم
 على حج أقول وقد يتوقف فيه
 ويقال بعدم الفرق كما تقدم عنه
 أيضا (قوله ونفذه بذهب) قياس
 ما مر ان محل الامتناع حيث لم
 تقم قرينة على انه انما عين
 الصفة لتيسرها لعدم ارادة
 خلافها سيما اذا كان غيرها انفع
 منها (قوله كما قاله الغزالي) نقل
 سم على منهج عن الشارح
 امتناع الزيادة في هذه أيضا
 ووافقته قول حج وقد يجاب
 بأنه يجاب به بعدم الزيادة على

الموكل فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي فاقتضت مخالفة الضمان ولو قال
 اشترى عبد فلان وكان فلان قد باعه فلو كيل شراؤه من المشتري ولو قال طلق زوجتي
 ثم طلقها الزوج فلو كيل طلاقها أيضا في العدة قاله البغوي في فتاويه (وان قال) بيع
 (بمائة مثلا) لم ينع باقل منها ولو باعه لفوات اسم المائة المنصوص عليه له وبه فارق
 البيع بالغبن اليسير لانه لا يمنع كونه بقرن المثل (وله) بل عليه (ان يزيد) عليها ولو من غير
 جنسها كما يأتي لان المفهوم من تقديرها عرفا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال
 صنفها ككسرة بصحاح ونفذه بذهب (الآن يصرح بالنهي) عن الزيادة فتمتنع اذا النطق
 بأصل حكم العرف وكذا الوعين الشخص كبيع بكذا من زيد فليس له الزيادة لان تعينه
 دال على محاباته نعم لو قال به منه بمائة وهو يساوي خمسين لم تمتنع الزيادة كما قاله الغزالي
 وانما جاز لو كيله في خلع زوجته بمائة مثلا الزيادة لانه غالباً يقع عن شقاق فلا محاباة فيه
 وألحق به ما لو وكه في العفو عن القود بنصف فعني بالدية حيث صح بها وقد يتطرق فيه بانه
 لا قرينة هنا تنافي المحاباة بخلاف الخلع وقرينة قتله لمورثه يطلها اسماءه بالعفو عنه
 لا سيما مع نصه على النقص عنها ولا ينافي ما تقرره لو وكه ان يشتري له عبد زيد بمائة جاز
 له شراؤه باقل ولم يعمل على ذلك لان البيع ~~من~~ من المعين وغيره فتعوض التعيين
 للمحاباة والشراء تلك العين غير ممكن الامر ما لكها فضعف احتمال ذلك القصد وظهر
 قصد التعريف ولو امره ببيع الرقيق من مائة بمائة فباعه بها او بوب أو دينار صح عند
 جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه وزاد خيرا ولو قال اشتر بمائة لا بخمسين جاز
 الشراء بمائة وبها ما بين الخمسين لا بمائة ذلك او بيع بمائة لا بمائة وخمسين لم يجوز
 النقص عن المائة ولا استكمال المائة والخمسين ولا الزيادة عليهم ما للنهي عن ذلك ويجوز

٥ به ع المائة وان لم يجابه بمحابة كاملة اه وقد نقل هذا عن ابن الرفعة فيجوز انه تابع له (قوله وانما جاز
 لو كيله في خلع زوجته) أي مع انه نظير به لزيد بمائة اه سم (قوله وألحق به الخ) معقد (قوله وقد يتطرق فيه) أي
 الالتحاق (قوله وقرينة قتله لمورثه يطلها الخ) ممنوع اه سم على حج أي لجواز ظنه عدم قدرة المحني عليه على الزيادة
 على النصف أو عدم الرضا بالزيادة (قوله ولا ينافي ما تقرره) أي في كلام المصنف (قوله ولم يعمل على ذلك) أي المحاباة
 (قوله بمائة) هذا علم من قوله قبل وله بل عليه أن يزيد عليها ولو من غير جنسها (قوله صح عند جواز البيع بالزيادة) أي بان لم
 يعين له المشتري ولم ينهه عن الزيادة (قوله لا بمائة ذلك) أي من الشراء بخمسين والزيادة على المائة ما لم تدل القرينة على
 جواز الزيادة أيضا (قوله ولا استكمال المائة والخمسين) أي فيبيع بمادونها وان كان مائة ناقصة منها نافها

(قوله مما صرف في شراء العبد) أي من ذكر نوعه وصفته ان اختلاف النوع اختلاف الظاهر وصفته ان اختلافه في الغرض (قوله وقع للوكيل) أي ولغت التسمية (قوله لخبيرة عروة) قد يشكك بما مرله ثم من الجواب عن تسلك القديم به من قوله وأجيب عنه بأنه محمول على ان عروة كان وكيلاً مطلقاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على انه باع الشاة وسلمها اهو وجه الاشكال انه حيث كان وكيلاً مطلقاً كان ما ذوقه في شراء الثانية وغيرها فلا يتم الاستدلال به على ما الكلام فيه لانه مفروض في التوكيل في شراء شاة فقط (قوله في بيع الفضولي) لعله انما أحال على بيع الفضولي مع انه تقدم في أول الوكالة لكونه ذكره ثم بطوله ثم راجعته فوجدت عبارته واستدل به أي القديم بظاهر خبر عروة اه وله انما أحال عليه لتقديمه لا لما ذكر (قوله فكذلك) أي فالظاهر الصحة (قوله تقدمت) أي غير المساوية (قوله فتمتع المساوية) تقدمت أو تأخرت وأما الثانية فان اشتراها بعين مال الوكيل لم يصح

٣٤

احداهما ما دون الاخرى فان ساوته كل منهما ما وقعت الاولى للموكل دون الثانية ثم رأيت ما يقتضي ذلك في ميم على حج نقلا عن الكنتز للبكري وأنه نقله عن الزركشي وعبارته ولو اشترى الشاتين صفقةتين والاولى تساوى ديناراً فان للموكل الاولى فقط قاله الزركشي اه وقضية قوله والاولى تساوى ديناراً انه لا فرق في ذلك بين مساواة الثانية ديناراً وعدمه * وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشتراه لنفسه وانه قد أدى بدفع مال الموكل فبطل البيع صحيح وعليه فهل

ما عداه ولا يتبع أو لا تشترى أكثر من مائة مثلاً وباع بغير المثل وهو مائة أو ما دونها لا أكثر جازاً لانيته بالأمور به بخلاف ما إذا اشترى أو باع بأكثر من مائة لانها هي عنه (ولو قال اشترى هذا الدينار شاة ووصفها) بصفة بأن بين نوعها وغیره مما صرف في شراء العبد واللام يصح التوكيل فان أريد بالوصف زيادة على ما مر ثم كان شرطاً لوجوب رعاية الوكيل له في الشراء للصحة التوكيل حتى يبطل بعقده (فاشترى به شاتين بالصفقة) ومثل ذلك ما لو اشترى شاة كذلك وثوباً (فان لم تساو واحدة) منهما (ديناراً لم يصح الشراء للموكل) وان زادت قيمته ما جاع على الدينار لانه ثناء فتحصل غرضه ثم ان وقع بعين الدينار بطل من أصله أو في الذمة ونوى الموكل وكذا ان سماه خلافاً لما وقع للأدعي هنا وقع للوكيل (وان ساوته كل واحدة فالظاهر الصحة) أي صحة الشراء (وحصول الملك فيه حالاً للموكل) لخبيرة عروة المار في بيع الفضولي ولانه حصل غرضه وزاد خبراً وان لم توجد الصفقة التي ذكرها في الزائد فيم يظهور ان ساوته احداهما ما فقط فكذلك ولا ترد عليه لان الخلاف الذي فيها طرق لأقوال والاوجه اعتبار وقوع شرائهم ما في عقد واحد تقدمت في اللفظ أو تأخرت وأما حلة تعدد العقد فتمتع المساوية للموكل فقط والثاني يقول ان اشترى في الذمة فله موكل واحدة بنصف دينار والاخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة اذن وأخرى بغير اذن فيبطل في واحدة ويصح في أخرى مما لا يفريق الصفقة (ولو أمره بالشراء بعين) أي بعين مال كافي الحرركا شتر بعين هذا (فاشترى في الذمة لم يقع

(للموكل)

هو للوكيل أو للموكل أو الشراء باطل والجواب عنه انه ان كان اشترى الوكيل بعين

مال الموكل بأن قال اشترى هـ ذابها وذابها وهي نفسه فالعقد باطل أما ما جرت به العادة بين المتعاقدين من انه يقول اشترى هـ ذابها ولم يذكر عيناً ولا ذمة فليس شراء بعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان وقع مال الموكل عفا في ذمته لزمه بدله وهو مثله ان كان مثله واقصى قيمه من وقت الدفع الى وقت تلافيه ان كان متقوماً والموكل مطالب بالبدل البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقياً ويبدله المذكور ان كان تالفاً وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر (قوله كاشترى بعين هذا) وحقيقة ذلك فتمتع بعين على الوكيل الشراء بملك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل بخلاف ما لو حذف اللفظ عين كان قال اشترى هذا الدينار أو اشترى بدينار واشترى كذا فانه يتخير بين الشراء بعين الدينار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان تقدم الوكيل ديناراً لموكل فظاهر وان تقدم من مال نفسه برئ الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه =

ويلزمه رد ما أخذه من الموكل اليه وهذا ظاهران فقد بعد مفارقة المجلس أما لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك أو يقع العقد للوكيل وكأنه سعى مادفعه في العقد لقوله في المجلس كالواقع في العقد فيه نظر والأقرب الأول لصحة العقد بمجرد التصيغ وحصول المالك للموكل بذلك وقوله ان الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد غير مطرد (قوله بل للوكيل) أي بل يقع للوكيل (قوله وان) غاية (قوله مخالفا له) أي بأن قال له اشترى بالعين أو في ذمتك فأضاف لذمة الموكل وقضيته انه لو قال اشترى في الذمة وأطلق لم يمنع الشراء في ذمة الموكل لكن في حاشية الزبدي ما يقتضي خلافه حيث قال قوله في ذمته أولى من تعبيره له بالذمة لتخصيصه على ان المراد ذمة الوكيل لانه لو اشترى في ذمة الوكيل لم يصح العقد اهـ وقد يقال لا مخالفة بينهما لان ما ذكره ٣٥ الزبدي مفروض فيما لو خالف في الشراء

في الذمة بان قال اشترى بخمسة فاشترى بعشرة في ذمة الموكل فلا يميل الى وقوعه للوكيل لتخصيصه على ذمة الموكل ولا للموكل بالعشرة لاختلافه فتمعين الميطان (قوله وتلغو تسمية الموكل) ظاهره وان صدقه البائع في انه اشترى لموكله وفي حج انه حيث صدقه وحلف الموكل على نفي الوكالة بطل العقد وأقره سم (قوله قد تجب تسميته) وقضية قوله تجب تسميته انه لو قال وقتت عليك أو أوصيت لك فقال قبلت لموكلتي وقع العقد للموكل ونظر فيه سم على حج حيث قال بعد ما ذكر وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقتت عليك أو أوصيت لك والقياس ما قدمناه في قولنا شمل ذلك ما لو نوى الخ صحة الوقف

للموكل لمخالفته اذا امره بعقد ينسخ تلف المدفوع حتى لا يبطل الموكل بغيره في ضده بل للوكيل وان صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الاصح) بان قال اشترى في الذمة وسلم هذا في ثمنه فاشترى بعينه فانه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للوكيل أيضا لانه امره بعقد لا ينسخ بتلف المقابل لمخالفته وقد يقصد تخصيصه بكل حال فلا ننظر هنا لكونه لم يلزم ذمته بشئ والثاني يقع له لانه زاد خيرا حيث لم يلزم ذمته شيئا ولو دفع له شيئا وقال اشترى كذا تخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء له ما واشترى هذا تخير أيضا على المعتمد خلافا للإمام وأبي علي الطبري (ومتي خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) أي الموكل بان باعه على غير الوجه المأذون فيه (أو) في (الشراء بعينه) كأن امره بشراء ثوب بهذا فاشترى بغيره أي بعينه من مال موكله أو بشراء في الذمة فاشترى بالعين (فتمصرفه باطل) لا تنقضاء اذن الموكل فيه وكذا لو أضاف لذمة الموكل مخالفا له (ولو اشترى في الذمة) مع المخالفة كأن امره بشراء عبدة في الذمة بخمسة فزاد أو بالشراء بعين هذا فاشترى في الذمة (ولم يسم الموكل وقع) لشراء (للكيل) دون الموكل وان نواه لانه مخاطب والنية غير مؤثرة مع مخالفة الاذن (وان سماه فقال البائع بعتك فقال اشتريت لقلان) أي موكله (فكذا) يقع للوكيل (في الاصح) وتلغو وتسمية الموكل في القبول لانهم اغير معتبرة في الصحة فاذا وقعت مخالفة للاذن من غير عذر لغت والثاني يبطل العقد لتصريحه بإضافته للموكل وقد امتنع بقاءه فالتاخي وقضية كلام المصنف عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد تجب تسميته والافيق العقد للوكيل كأن وكاه في قبول نحووبة وعارية وغيرهما لا عوض فيه ولا تجزى النية في وقوع العقد للموكل اذ الواهب ونحوه قد يسمي بالتبعية له دون غيره نعم لو نواه

والوصية على الوكيل * (فرع) * قال في الروض وشرحه وان أعطى وكيله شيئا لم تصدق به فتوى التصديق عن نفسه وقع للأمر وقت النية اهـ فعلم انه مع مخالفة قد يقع عن الموكل اهـ سم على منهج (قوله والابقع العقد الخ) شمل ذلك ما لو نوى الواهب الوكيل والوكيل الموكل فتلغو نية الموكل ويقع العقد للوكيل وعليه فيفرق بين نية الوكيل الموكل وتسميته اياه بان التسمية أقوى من النية (قوله كأن وكاه في قبول نحووبة) أي ولم يصح الواهب بكونها للوكيل بأن قال وهبتك وأطلق أو وهبتك لموكلك اما لو قال وهبتك لنفسك أو وهبتك ونوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبالت موكلتي فينبغي بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما أوجبه الموكل ثم رأيت في سم على منهج نقلا عن الشارح اعتماد ما جئنا اليه (قوله ولا تجزى النية) أي من الوكيل (قوله نعم لو نواه) أي الموكل

(قوله أيضا) أي معنية الوكيل (قوله وقع عنه) أي الموكل (قوله في شراء نفسه) أي لنفسه (قوله أو عكسه) أي بأن وكل التز
غيره لبشترية من سيده اه سم على منهج (قوله لان صرف العقد) تعليل لقوله وكل قن الخ اه سم على حج (قوله ولان
المالك) تعليل لقوله أو عكسه اه سم على حج (قوله بمقابل المذهب) عبارة المحلى به ما ذكر في الكفاية حكاية وجهين في المسئلة
(قوله فان تعدى الخ) أي كأن ركب الداية ٣٦ اوبس الثوب اه محلى ومن ذلك ما يقع كثيرا بمصرنا من ابر

الدلائل للامتنعة التي تدفع اليهم
وركوب الدواب ايضا التي تدفع
اليهم لبيعها ما لم يأذن في ذلك
أو تجرى به العادة ويعلم الدافع
بجريان العادة بذلك فلا يكون
تعديا لكن يكون عارية فان تلف
بالاستعمال المأذون فيه حقيقة
أو حكما بأن جرت به العادة على
ما مر فلا ضمان والاضمن بقيمة
وقت التلف (قوله ضمن) أي
ضمن الغصوب (قوله ثم نسبه)
أي أو نسي من عامله (قوله
أوجهه ما عدمه) أي عدم
الضمان ثم ان كان الأذن له في
البيع في يوم معين وفات راجعه
في البيع ثانيا والأباه بالأذن
السابق وكتب أيضا قوله
أوجهه ما عدمه وعليه فلو سرق
أو تلف لاضمان عليه وان آخر
البيع بلا عذر (قوله مع علمه
بالحال) أي فان لم يعلم وآخر فلا
ضمان وقضيته انه لو دفع اليه
ظرفا فيه شيء لم يعلم هل هو مما
يسرع فساده أولا فخر ولم ينظر
بافي الظرف عدم الضمان وهو

الواهب ايضا وقع عنه كما يحتمل الاذرى وغيره وهو ما أخذ من تعليل الشيخين وغيرهما
بما مر من ان الواهب قد بقصد يتبعه المخاطب وكان ضمن عقد البيع العاقبة كأن
وكل قنا في شراء نفسه من سيده أو عكسه لان صرف العقد عن موضوعه بالذمة متعذر
ولان المالك قد لا يرضى بعقد يتضمم الاعناق قبل قبض الثمن (ولو قال بعث) هذا
(موكلك زيد افتال اشترت له فالذهب بطلانه) ولو وافق الاذن وحذف له لانتفاء خطاب
العقد وانما كان ذكره متعينا في التساكن لان الوكيل فيه سفير محض اذا لا يمكن وقوعه
له بحال فان قال بعثك لموكلك وقال قبلت له صح جزما كما قاله في المطلب ولم يصرح في
الروضة ولا أصلا بمقابل المذهب ويؤخذ من التعليل ان ذلك في موافق الاذن (ويد
الوكيل يدأمانة وان كان يجعول) انما يتبعه عن وكلة في اليد والتصرف ولانه عقد
احسان والضمان منقر عنه (فان تعدى ضمن) كسائر الامناء ومن التعمد أن يبيع
المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه فجعل ثم نسبه وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه
وجهان أو جهه ما عدمه ان لم يكن مما يسرع فساده واخره مع علمه بالحال من غير
عذر (ولا ينعزل) بالتعمد بغير اتلاف الموكل فيه (في الاصح) لان الوكالة
اذن في التصرف والامانة حكم يترتب عليه ولا يلزم من ارتفاعها ارتفاع أصلها كالرهن
والثاني ينعزل كالودع ورد بان الوديعة محض ائتمان وحمل هذا الوجه اذا تعدى بالفعل
فان تعدى بالقول كما لو باع بغبن فاحش ولو بسل لم ينعزل جزما لانه لم يتعد فيما وكل فيه
ونحوه في الكفاية عن البحر نعم لو كان وكلا عن ولى أو وصى انعزل كما يحتمل الاذرى
وغيره كالوصى ينسق اذا لا يجوز ابقاء مال محجور يبد غير عدل وهو محمول على عدم بقاء
المال في يده أما بالنسبة الى عدم بقاءه وكما فلا لعدم كونه واما فلا يمتنع عليه الاتيان
بالتصرف الموكل فيه ولا يمتنع فيه ما مر من ان الولى لا يؤمل في مال المحجور عليه
فاسق الان ذاك بالنسبة للابتداء ويعتقر هنا طر وفسقه اذ يعتقر في الدوام ما لا يعتقر في
الابتداء ويزول ضمانه عما تعدى فيه ببيعه وتسليمه ولا يضمن ثمنه لانتفاء تعديده فيه
فلورد عليه بعيب مما لا يتنفسه أو بالحق كما عاد الضمان مع ان العقد قد يرتفع من حينه
على الراجح غير أن لا نقطع النظر عن أصله بالكلية فلا يشك بكل بما لو وكل مالك الغصوب

ظاهر (قوله من غير عذر) أي فيضمن ضمان الغصوب لوقاف بنحو السرقة ضمنه لانه بالتأخير صار
كأفصاب لعدم استحقاقها وضع يده علمه بعد فوات الزمن الذي أمكن البيع فيه (قوله ومحمل هذا الوجه) هو قوله والثاني
ينعزل الخ (قوله ونحوه في الكفاية) في نسخة ذكره في الخ (قوله وهو محمول) هو قوله نعم لو كان وكلا عن ولى الخ (قوله ولا
ينافيه ما مر) أي في شرح قول المصنف ويصح توكيل الولى في حق الطفل والمجنون الخ من قوله وحيث وكل لا يوكل الا أمينا
(قوله لانتفاء تعديده فيه) أي الثمن (قوله لا نقطع النظر عن أصله) أي العقد (قوله فلا يشك) أي عود الضمان

(قوله فباعه) أى الغاصب (قوله حتى لو تلف في يده) أى الغاصب (فرع) * لو أرسل الى بزاز لياخذ منه ثوبا سو ما قفأ في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول اه عب ويؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلا أرسل الى آخر جرة لياخذ فيها عسلا فلاها ودفعها للرسول ورجع بها فانكسرت منه في الطريق وهو أن الضمان على المرسل ومحله في المستلتمين كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول والافقرار الضمان عليه وينبغي أن يكون المرسل طريقا في الضمان (قوله فليست) أى يد الغاصب (قوله وتقدم) أى في الفصل الذي قبل هذا بعد قول المصنف بغير نقد البلد (قوله وان تسلمه) أى الثمن (قوله وعاد) ظاهره وان وصل به الى المحل الذي كان حقه أن يبيع فيه (قوله فيستثنى مما مر) أى في قوله أو يزول ضمانه (قوله جازله ايداعه) أى الموكل في بيعه (قوله ومن ثم لو باعه) ٣٧ أى الوكيل (قوله وليس له رد الثمن) أى في صورة ما لو قال له اشترى بتمسه

كذا الخ (قوله تدل على رده) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعر ما أذن في شرائه عن العدة فله شرائه وان ارتفع سعره وان لم يشتر فلا يرجع بالثمن بل يودعه ثم (قوله لان المالك لم يأذن فيه) ويؤخذ من هذا ما ذكره سم على منهج من انه لو قال اجعل هذا الى المكان الفلاني فباعه فغمله وردده صار مضمونا في حالة الرد فلو جعل ثانيا اليه صح البيع اه وقضيته انه لا فرق في ذلك بين ان ييسره له البيع في المكان فيتركه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو عذر عليه ذلك لعدم وجود مشتري بتمن المثل او عروض مائع للوكيل من البيع وفيه نظر وينبغي

غاصبه في بيعه فباعه فانه يبرأ ببيعه وان لم يخرج من يده حتى لو تلف في يده قبل قبض مشتر به لم يضمنه لوضوح الفرق بينهما وهو قوة يد الوكيل الذي طرأ تعدي به لكونه نائباً عن الموكل في اليد والتصرف مع كونه ايدأمانة فساكنهم المثل وتزل وضعف يد الغاصب المتعدي فليست بيد شرعية فانه قطع حكمها بمجرد زوالها وتقدم انه لو تعدى بسفوره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفوره فيستثنى مما مر ولو امتنع الوكيل من التخليصة بين الموكل والمال بعد رد لم يضمن والا ضمن كالمودع ولو قال له ببيع هذا بئله كذا واشترى بتمنه قنا جازله ايداعه في الطريق أو المالكه عند ما كم أمين ثم أمين اذ العمل غير لازم له ولا تغير منه بل المالك هو المخاطر بماله ومن ثم لو باعه لم يلزمه شراء الثمن ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة ظاهرة تدل على رده فيما يظهر لان المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو في ضمانه الى وصوله المالك (واحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرتبة وزوم العقد بموافقة المجلس والتقابض في المجلس حيث يشترط) كالربوي والسلم (الوكيل) لانه العاقد (دون الموكل) فله الفسخ بخيار المجلس والشرط وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد الوكيل اذ ارضى به الموكل لانه لا دفع الضرر عن المالك وليس منوطا باسم المتعاقدين كما يظن به في الفسخ بخيار المجلس بخبر ليعان بالخيار ما لم يتفرقا وبخيار الشرط بالقياس على خيار المجلس (واذا اشترى الوكيل طالبا للبايع بالثمن ان كان دفعه) اليه (الموكل) للعرف سواء اشترى بعينه أم في الذمة ولتعلق أحكام العقد بالوكيل وله مطالبة الموكل أيضا على المذهب كما ذكرناه في معاملة العبد (والا) بان لم يدفعه اليه (فلا يطالبه) ان كان الثمن معيناً لانه ليس في يده وحق البايع مقصور

انه لا يضمن حينئذ كان عدم البيع لمانع لان العرف فاض في مثله بالعود به للموكل (قوله حيث يشترط) مفهومه انه اذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياس ما مر في جواز قبض الوكيل الثمن احوال جواز قبض المبيع المعين والموصوف لمك من الوكيل وموكله حيث كان حالا ثم رأيت الاذرى صرح بذلك وكتب أيضا قوله حيث يشترط أى التقابض اه سم على ج (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكروا كالتة وأن المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ وقوله في الثمن ان كان الثمن معيناً ظاهراً وان أنكروا كالتة بدليل التقصيل فيما عده وفيه نظر وقوله كما يطالب الموكل قال في شرح الرر وس والظاهر ان ذلك أى مطالبة الموكل وان أمره الموكل بالشراء بعين ما دفعه اليه بان يأخذ منه من الوكيل ويسلمه للبايع اه سم على ج

(قوله ان أنكر) أي البائع (قوله ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد اذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشتري به وأمره بتسليمه في الثمن والا فالوكالة تكفي عن الاذن اه وحاصله انه ان لم يدفع اليه شيئا يرجع لان الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع الا ان أذن له في الاداء على العقد الذي جزم به في الروض من الرجوع على الوكيل أي مطالبة اه سم على جج (قوله فاقترض) خرج به ما لو اقترض هو وأرسل ما يأخذه فالضمان على المرسل لا على الرسول ٣٨ وبه صرح جج فراجعهم (قوله يرجع على موكله) ظاهره وان صرح بالسفارة

لكن قال سم على منهج نقلا عن القوت اذا صرح بالسفارة لا يطالب ومحل صدقه الموكل في التوكيل بالقرض فان كذبه في ذلك صدق الموكل بيمينه والمطالبة حينئذ على الاخذ لاتفاء وكالته وعلمه فلو تسكور الاقتراض منه هرات وصدقه الموكل في بعضها دون بعض لكل حكمه (قوله حيث جوزناه له) بان كان الثمن حالا أو في جلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم (قوله ومحل ما لم يكن منصوبا) أي الوكيل اه سم على جج (قوله تلف المبيع في يده) أي الوكيل (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مقروض في شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق اه سم على جج (قوله والاضمه المولى) أي في ذمته فلا يلزم المولى نقده من مال نفسه وانما يذله من مال المولى عليه ان كان له مال والا

علمه (وان كان) الثمن (في الذمة طالبه) به دون الموكل (ان أنكر وكالته أو قال لا أعلمها) لان الظاهر انه يشتري لنفسه والعقد وقع معه ومسئلة عدم العلم من زيادته على المحرر (وان اعترف بها طالبه) به (أيضا في الاصح) وان لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل ويكون لو كبل كضامن) لمباشرته العقد (والموكل كاصيل) لانه المسالك ومن ثم يرجع عليه الوكيل اذا غرم والثاني لا يطالب الوكيل بل الموكل فقط لان العقد وقع له والوكيل سفير محض وقيل عكسه لان الالتزام وحده معه ولو أرسل من يقتضيه فاقترض فهو كوكيل أمشترى فيطالب واذا غرم يرجع على موكله (واذا قبض الوكيل بالمبيع الثمن) حيث جوزناه له (وتلف في يده) او بعد خروجه عنها (وخرج المبيع مستحقا رجوع عليه المشتري) يدل الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لدخوله في ضمانه بقبضه والثاني يرجع به على الموكل وحده لان الوكيل سفير محض (ثم يرجع الوكيل) اذا غرم (على الموكل) بما غرمه لانه غره ومحل ما لم يكن منصوبا من جهة الحساب والافلا يكون طريقا في الضمان لانه نائب الحساب وهو لا يطالب (قلت والمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح والله أعلم) لان الوكيل مأموور من جهته ويده كيدته وعلم من كلامه تخمير المشتري في الرجوع على من شاء منهما وان القرار على الموكل وبأني ما تقر في وكيله مستتر تلف المبيع في يده ثم ظهر مستحقا والثاني لا يرجع على الموكل لانه تلف تحت يده الوكيل وقد بان فساد الوكالة وخرج بالوكيل فيعذر كراولي فيضمن وحده الثمن ان لم يذكره وليمه في العقد والاضمه المولى والفرق ان شراء كراولي لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم كراولي ضمانه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء للغزالي واشترى في الذمة بنية انه لابنه الصغير فهو الابن والثمن في ماله أعني الابن بخلاف ما لو اشترى له بماله نفسه يقع للطفل ويصير كأنه وهبه الثمن أي كما قاله القاضي وقال القفال يقع للاب قال في الانوار وهو الاونقي لاطلاق الاصحاب والكتب المعتمدة

(فه — ل) * في بيان جوز الوكيل وكالة وما تنفع به وتختلف الموكل والوكيل ودفع الحق لمستحقه وما يتعلق بذلك (الوكالة) ولو جعل بناء على ان العبرة

بقي في ذمته وفي سم على منهج بعد هذا المكن ينقده المولى من ماله اه أي مال المولى عليه (قوله ويصير به يبيع الخ) معقد (قوله كأنه وهبه الثمن) أي حيث لم يقصد انه أدى ليرجع عليه والافلا يكون قرضا للطفل فيرجع عليه * (فصل في بيان جوز الوكيل وكالة) * (قوله وما يتعلق بذلك) أي كالتلف (قوله ولو جعل) أي ووقع التوكيل بلفظ الوكالة فان وقع بلفظ الاستئجار فلازم اه سم على منهج وهو مأخوذ من قول الشارح ما لم تكن بلفظ الخ وقوله ولو جعل الخ تقدم عند تول المصنف ولا يشترط القبول لفظا انما اذا كانت بجعل اشتراط فقول سم على جج وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا بخلافه اه لكنه مقتضى قول الشارح هنا ما لم تكن بلفظ الاجارة فانه ظاهر في ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم يعقد بلفظ الاجارة ومنها عدم اشتراط القبول

(قوله بصيغ العقود) أي وذلك لان لفظ وكنت في غل كذا بكذا معناه اجارة وهي لازمة من الجانبين وصيغة وكالة فلو غاب المعنى كانت لازمة لكن الراجح تغليب اللفظ فهي جائزة وأشار بقوله هنا الى انه سم قديغلبون المعنى كالهبة بشواب فانها يبيع مع لفظ الهبة نظرا للمعنى (قوله وجزم به الجويني) وهو المعتمد (قوله أي غير لازمة) أي فليس المراد بالجواز ما قابل التحريم (قوله نعم لو علم الوكيل) وينبغي ان مثل ذلك ما لو علم الموكل مقدرة ترتب على عزل الوكيل كالموكل في مال المولى عليه حيث جوزه ولم يعلم انه اذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم أو وكل في شراء طهره أو ثوب للستر به بعد دخول الوقت أو شراء ثوب لدفع الحر أو البعد الذين يحصل بسببهم ما عند عدم الستر بخذور تيم وعلم انه اذا عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ (قوله حرم عليه) أي وكذا الوترتب على عزله نفسه في حضور ٣٩ الموكل الاسئلة المذكورة اه سم على حج أي

تلم ينعزل وان كان المالك حاضرا فيما يظهر اه حج ولعل وجهه انه من باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زيادي لكن في شرحه على المنهاج تقسيم الحكم المذكور كور بما اذا كان العزل في غيبة الموكل وما ذكرناه عن سم مثله ويستفاد منهما ان قول الشارح في غيبة موكله ليس قيدا (قوله أو قال في حضوره) قدي به لقوله بعد فان عزله وهو غائب عميرة (قوله أو أبطلتها) قال حج ظاهره انعزال الحاضر بمجرد هذا اللفظ وان لم ينويه ولا ذكرا يدل عليه وان الغائب في ذلك كالحاضر وعليه فلو تعدله وكلاه ولم ينو أحدهم فهل ينعزل الكل لان حذف المعمول يفيد العموم أو يرفع لابهامه للنظر في كل ذلك مجال والذي يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيبه انعزاله بمجرد هذا

بصيغ العقود هنا كما رجحه الروياني وجزم به الجويني في مختصره ما لم تكن بلغة الاجارة بشرطها وليس الكلام في ذلك (جائزة) أي غير لازمة (من الجانبين) لان الموكل قد تظهر له المصلحة في ترك ما وكل فيه أو وكيل آخر ولان الوكيل قد يعرض له ما يمنع عن العمل نعم لو علم الوكيل انه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائز حرم عليه العزل الى حضور موكله أو أمينه على المال قياسا على الوصي كما رجحه الأذري وهو ظاهر وقيل به عدم النفوذ (فإذا عزله الموكل في حضوره) بان قال عزله (أو قال) في حضوره أيضا (رفعت الوكالة أو أبطلتها) أو فسختها أو أزلتها أو نقضتها أو صرفتها (أو أخرجتك منها انعزل) منها في الحال لدلالة كل من الالفاظ المذكورة عليه (فان عزله وهو غائب انعزل في الحال) لانه لم يتجج للرضا فلم يتجج العلم كالطلاق وينبغي للموكل الاشهاد على العزل اذ لا يتقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان وافقه بالنسبة للمستترى مثلا من الوكيل أما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف ليستحق الحل مثلا فففيه التفصيل الآتي في اختلاف الزوجين في تقديم الرجعة على انقضاء العدة فإذا انقضا على وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل انه لا يعلمه تصرف قبله لان الاصل عدمه الى ما بعده أو على وقت التصرف وقال عزله قبله فقال الوكيل بل بعده حلف الوكيل انه لا يعلم عزله قبله فان تنازعا في السابق بلا اتفاق صدق من سبق بالدعوى لان مدعاه سابق لاستقرار الحكم بقوله (وفي قول لا) ينعزل (حتى يبلغه الخبر) عن تقبل روايته كالقاضي وقرق الاول بتعلق المصالح الكلية بعمل القاضي فلو انعزل قبل الخبر عظم ضرر الناس بنقض الاحكام وفساد الانكحة بخلاف الوكيل قال الاسنوي ومقتضاه ان الحكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدر بن شعبة ومقتضاه

اللفظ وتكون ال للعهد الذي الموجب لعدم الغاء اللفظ وان في التعدد ولانية ينعزل الكل لقريضة حذف المعمول ولان الصريح حيث أمكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه (قوله فاذا اتفقا الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) أي الوكيل (قوله انه لا يعلمه) أي فيصدق (قوله حلف الوكيل) فيصدق (قوله صدق من سبق) أي جاء معا ام لا (قوله لاستقرار الحكم بقوله) وان جاء معا فالذي يظهر تصديق الموكل لان جانبه أقوى اذا اصل عدم التصرف أقوى من أصل بقاءه لان بقاءه متنازع فيه ثم رأيت شيخنا جزم بتصديق الموكل ولم يوجهه اه حج وكتب عليه سم عبارة شرح الروض ولو وقع كلامهما معا صدق الموكل اه وعلمه فالمراد من قوله جاء معا انهما ادعيا معا ويدل عليه قوله قبل صدق من سبق بالدعوى دون قوله من جاء للقاضي أو لا وقوله أقوى من أصل بقاءه أي بقاء جواز التصرف الناشئ عن الاذن (قوله وقرق الاول) أي بين الوكيل والقاضي

(قوله ومقتضاه ان الحائز المالك) عبارة حج ان المحكم الخ: أى الذى حكمه القاضى فلا يخالف بين كلام الشارح وحج (قوله) والاوجه خلاف ما قاله) أى فيه عزل الوكيل العام بالعزل ولو لم يبلغه الخبر ولا ينزل القاضى فى أمر خاص الا بعد بلوغ الخبر اعتبارا باجماع شأنه فى كل منهما ولكن لاشك ان ما قاله هو مقتضى التعميل (قوله) ولا ينزل وديع) وفائدة عدم عزله فى الوديع وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر فى ذلك كان لم يدفع متلفات الوديع معه باضمن وفى المستعير أنه لا أجر عليه فى استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانها لو تلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن (قوله بأن القصد) أى من الموكل (قوله منه) أى الوكيل (قوله بخلافهما) أى الوديع والمستعير (قوله وضمن ماله) ومثله ماله أو ذل له فى صرف مال فى شئ للموكل كبناء وزراعة وثبت عزله قبل التصرف فانه يضمن ماضيه من مال الموكل ثم يضمنه أو زرعه ان كان ملكا للموكل وكان ماضيه من المال فى أجرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشتراه بمال الموكل جازا لو كبل هدمه ولو منعه الموكل وتركه ان لم يكفه الموكل بهدمه وتفرغ مكانه فان كفه لزمه نقضه وارش نقص موضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير محله ان لم تثبت وكالته عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبايعه ان طلبه ويحجب ٤٠ على الوكيل أرش نقضه ان نقص (قوله ومن ثم غرم) أى الوكيل الدية أى دية عمد

ايضا ان الوكيل العام كوكيل السلطان كالقاضى اه والاوجه خلاف ما قاله الحائز الكل بالاعم الاغاب فى نوعه ولا ينزل وديع ومستعير الا بلوغ الخبر وفارق الوكيل بان القصد منه من التصرف الضار بوجهه باخراج أعيانه عن ملكه فائتر فيه العزل وان لم يعلم به بخلافهما واذا تصرف بعد عزل بغير وجهه جازا لم يصح تصرفه وضمن ماله فيما يظهر اذ الجهل غير مؤثر فى الضمان ومن ثم غرم الدية والكفارة اذا قتل جاهلا بالعزل كما سيأتى فى قبيل الديات ولا رجوع له بما غرمه على موكله على الاصح وان غرمه بخلافه بعضهم وهذا هو مقتضى كلام الشافى والغزالي وماتلف فى يد الوكيل بلا تقصير ولو بعد العزل لاضمان عليه بسببه وكالو كبل فيما ذكره عامل القراض ولو عزل أحد وكيله معهما لم يتصرف واحد منهما حتى يميز للشك فى الاهلية ولو وكل عشرة ثم قال عزات أكثرهم انه عزل ستة واذا عينهم فى تصرف الباقيين وجهان أحدهما عدمه أى بالنسبة للتصرف الصادر منهم قبل التعيين (ولو قال) الوكيل الذى ليس قننا

(قوله جاهلا بالعزل) أى ولا قصاص (قوله على موكله) أى وان تمكن من اعلامه بالعزل ولم يعلمه لكن هل يأنم بعدم اعلامه حيث قدر ويعزى على ذلك فيه نظر ولا يعد الاثم فيعزى (قوله) وهذا هو مقتضى كلام الشافى والغزالي (أى حيث قالوا اشتري شيئا أو كاهلا باعزله فتلف فى يده وغرم بدله رجوع على الموكل لانه الذى غره (قوله فيما ذكر) أى من عدم الضمان ولو بعد العزل

(قوله للشك فى الاهلية) قال سم على منهج بعد ما ذكر أقول لو تصرف ثم عين غيره للعزل هل يتبين للموكل صحة تصرفه أولا كما هو ظاهر هذه العبارة واجبه ويحتمل انه يبنى على انه اذا عين تبين ان عزل بالانقضاء دون الاخر فتكون الولاية للآخر فى نفس الامر وهى كافية وهو مخالف لقول الشارح أحصاهم عدمه الخ لكن ما قاله سم هو مقتضى قولهم الولاية فى العقد وبما فى نفس الامر وأنه لو تصرف بظن عدم الولاية فبان خلافه بان صحة تصرفه ويمكن جعل قول الشارح أحصاهم عدمه على ان المراد فى ظاهر الحال (قوله انه عزل ستة) أى واما لو قال رفعت الوكالة أو أحد وكلا فى ونوى معينا فتصرف الوكيل جاهلين بالعزل ثم أخبر عن نفسه بانه نوى زيدا مثلاً منهم فقام ماذكره الشارح من بطلان تصرفه من لم يهتبه للعزل فيما لو قال عزات أكثر وكلا فى ثم عين ستة منهم البطلان هنا التصرف الوكيل قبل اخبر والموكل بنية من أبقاه لوكالة وقد يفرق بان الوكيل فى مسألة الشارح كان حاله معهما وقت التصرف فى نفس الامر بخلاف ما لو نوى حال العزل معينا فان الابهام انما هو فى الظاهر لا فى نفس الامر (قوله واذا عينهم) أى الستة (قوله الباقيين) وهم الاربعة (قوله أحصاهم عدمه) أى عدم النفوذ اه سم على حج (قوله بالنسبة للتصرف) أما الستة فتصرفهم باطل قطعا لتبين اتفاه ولا يثبت فى نفس الامر واستقر به سم على حج (فائدة) قال المؤلف ولو عزل أحد وكيله قد تصرف ما قبل التعيين صح التصرف اه أقول قد يتوقف فيه بان العزل ينفذ من اللفظ اللهم الا أن يقال ان المراد انهم ما تصرفوا فى شئ واحد معا ويوجه النفوذ حينئذ بان احدهما غيره عزول فالنفوذ بالنسبة لتصرفه لا بالنسبة لرفيقه وفى سم على حج ما يؤيده نقلا عن م

(قوله وان غاب) غاية (قوله الماهر) اى فى قوله لانه لم يحتج للرضا (قوله اما لو وكل السيد) محترز قوله ليس قنا (قوله فى تصرف مالى) هو الغالب ولم يحتز به عن شئ وان كان قضيه انه لو وكله فى غير المالى كطلاق زوجته انزاله (قوله قال الزركشى الخ) بيان لثمرة الخلاف بين ابن الرفعة وغيره وبعبارة حج وابداء الزركشى له فائدة اخرى اى غير التالى بق منظرفيه اه واهل وجه النظر انه ينزل سواء قلنا ان الوكيل ينزل بالموت او تنتهى به وكالته (قوله ان جعلناه وكيله عنه) اى بان اذن له المالك فى التوكيل عن نفسه ففعل او قلنا بالمرجوح فيما لو اذن له واطلق (قوله الحاقه بالجنون) قضيه انه لا فرق بين طول الانغماء وقصره وهو الموافق لما مره فى الشركة بعد قول المصنف وتنسخ بموت احدهما لكن فى سم على منهج مانه * (فرع) * دخل فى كلامه الانغماء فيمنعزل به واستثنى منه قدر ما يسهل الصلاة فلا ٤١ انزال به واعقده مر * (فرع) * لو كر

احدهما بالانغماء انزل الوكيل او بتمه فيحتمل انه كذلك ويحتمل خلافه لان المتعدي حكمه حكم المالك وقال مر بجعله بالاول فى الوكيل فراجع اه سم على منهج اى فان فيه نظر الماهر من صحة تصرفاته عن نفسه وهى مقتضية لصحة توكيله فى حال السكر وتصرفه الا ان يقال مراده انزاله فيما يشترط فيه انزاله ككونه وكيله عن محجور اه او يقال انما تبطل تصرفات السكران عن نفسه تغليظا عليه بناء على انه غير مكلف وهذا يقتضى عزل الوكيل لان موكله ليس محملا للتغليظ والسكران خرج عن الاهلية بزوال التكليف فاشبهه المغمى عليه والمجنون * (فرع) * لا ينزل الوكيل بتوكيل وكيل

لاموكل (عزت نفسى او رددت الوكالة) او فسختها او اخرجت نهى منها (انزل) حالا وان غاب الموكل الماهر ان لا يحتاج للرضا لا يحتاج للعلم ولان قوله المذكو را بطال لاصل اذن الموكل له فلا يشك كل عامر انه لا يلزم من فساد الوكالة فساد التصرف لبقاء الاذن اما لو وكل السيد فتمه فى تصرف مالى فلا ينزل بعزل نفسه لانه من الاستخدام الواجب (وينزل) ايضا (بمخرج أحدهما) اى الموكل والوكيل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وان لم يعلم به الاخر او قصر زمن الجنون لانه لو قارن منع الانعقاد فاذ طرأ بطله وخالف ابن الرفعة فقال الصواب ان الموت ليس بعزل وانما تنتهى به الوكالة قال الزركشى وفائدة عزل الوكيل بموته انزال من وكله عن نفسه ان جعلناه وكيله عنه اه وقيل لافائدة لذلك فى غير التالى (وكذا انغماء) ينزل به فى الاصح الحاقه بالجنون كما مر فى الشركة والثانى لا ينزل به لانه لم يتحقق عين بولى عليه نعم لا ينزل وكيل رضى الجارية باغماء موكله لانه زيادة فى عجزه المشترط لصحة الانابة وذكره لهذه الثلاثة مثال فلا يرد عليه ان مثلها طرقت وخوفسقه فيما شرطه السلامة من ذلك على ما مر ورودة الموكل بنفى العزل به على أقوال ملهكه وفى ردة الوكيل وجهان والذى جزم به فى المطلب الانزال بردة الموكل دون الوكيل ولو تصرف نحو وكيل وعامل قراض بعد انزاله جاهلا فى عين مال موكله لم يصح وضمن ان سلها كسماها او فى ذمته انقلده (وبمخرج) الوكيل عن ملك الموكل (ومحل التصرف) او منفعته (عن ملاك الموكل) كان أعتق أو باع ما وكل فى بيعه أو أعتاقه أو أجر ما أذن فى إيجاره لزوال ولايته حينئذ ولو عاد للملك لم تهمل الوكالة ولو وكله فى بيع ثم زوج أو أجر أو رهن وأقبض كما قاله ابن كج

٦ به ع آخر كما فى الروض اه سم على منهج ثم يجتمعان على التصرف اه حج (قوله وذكر هذه الثلاثة) هى الموت والجنون والانغماء (قوله طرقت وخوفسقه) اى من الرق والتبذير اه حج (قوله على ما مر) اى من ان عزله بالتسبة لنزع المال من يده لانه لم يصح تصرفه (قوله على أقوال ملهكه) والراجح الوقف وقوله والذى جزم به الخ ضعيف (قوله بردة الموكل) قدمت أول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانزال بردة الموكل اه سم على حج وقول الشارح دون الوكيل يقيدان ردة لا توجب انزاله وعليه فصحت تصرفاته فى زمن ردة عن الموكل (قوله ولو تصرف نحو وكيل) اى كشرى بك (قوله وبمخرج الوكيل) كان وكل عبده ثم باعه لكن اذنه فى الحقيقة له ليس توكيله بل استخدام وفى نسخة بدل الوكيل الموكل فيه عن الخ ومالى الاصل هو الصواب لان هذه هى عين قوله محل التصرف (قوله أو أجر ما أذن فى إيجاره) اى أو بيعه كما يأتى (قوله ثم زوج) اى سواء كان الموكل فى بيعه عبدا أو أمانة (قوله واجر) محترز قوله أو منفعته (قوله كما قاله) اى فيما لو رهن وأقبض

(قوله انعزل) اى الوكيل (قوله كطعن الخطئة) ظاهرة انه لا فرق بين ان يكون في تو كيله قال وكانك في بيع هذه الخطئة اولى
 بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله ان محل بطلان الوصية بالطعن اذا قال اوصيت بهذه الخطئة فلوقال اوصيت بهذه مشيراً
 الى الخطئة لم تبطل الوصية بطعنهم اذ ابقى هناك ذلك قال لكن الاوجه خلافه (قوله لم ينعزل) والفرق بين هذين وبين مالو وكل
 المالك منه في تصرف حيث ينعزل بخروجه عن ملكه على ما مر ان تو كيل المالك لقته استخدام وبخروجه عن ملكه لم يبق له حق
 في الاستخدام قاله هـ على منهج ومنه مالو وكل زوجته ثم طلقها اهـ واعتده مر (قوله نعم يعصى) اى ولعل محل العصيان
 ان فوت على المشتري بخلاف نحو ايجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به اهـ هـ على حج (قوله
 نعم يعصى) اى العبد (قوله مستحقة له) اى المشتري (قوله واغرض) ينبغي ان الاعتبار في كونه غرضاً اعتقاه حتى لو اعتقد مالس
 غرضاً غرضاً كفى وصديقي في اعتقاده لذلك عند الامكان اهـ هـ على حج * (تنبيه) لو وكل شخصاً في تزويج أمته وآخر في بيعها فان
 وقعا ما يقينا واحتمل احتمالاً في بطلان ٤٢ ما يترتب عليه من تزويج الوكيل او بيعه وان ترتب الثاني لم يبطل الاول

او وصى أو دبر أو علق العتق بصفة أخرى كما يحتمل الباقين وغيره أو كاتب انعزل لان
 مرید البيع لا يفعل شيئاً من ذلك غالباً وقياس ما يأتي في الوصية الا انعزال بما يبطل الاسم
 كطعن الخطئة وهو الاوجه ولو وكل قنا باذن مالك ثم باعه او اعتهقه لم ينعزل نعم يعصى
 بتصرفه بغير اذن مشتريه لصيرورة منافعه مستحقة له (واستكار الوكيل الوكيل كالتسليم ان)
 منه لها (أو افترض) له (في الاخفاء) كخوف أخذ ظالم المال الموكل فيه (ليس ينعزل)
 لعذره (فان نعمده ولا غرض) له فيه (انعزل) بذلك لان الحد حينئذ يرد لها والموكل في
 انكارها كالموكل في ذلك وما اطلقاه في التدبيرين كون جحد الموكل عزلاً محمول كما قاله
 ابن النقيب على ماها (واذا اختلفا في أصلها) كوكنتي في كذا فقال ما وكنتك (أو) في
 (صفتها بان قال وكنتي في البيع نسبة أو) في (الشراء بعشرين فقال بل نقد) راجع
 للقول (أو بعشرة) راجع للثاني (صدق الموكل بيمينه) في الكل لان الاصل معه وصورة
 المسئلة الاولى كما قال الفارقي ان يختصم بعد التصرف ما قبله فتعده انكار الوكيل
 عزل فلا فائدة للخصامة وتسميته فيها موكلاً بالنظر لزعم الوكيل (ولو اشترى) الوكيل
 (جارية) مثلاً (بعشرين) وهي تساويها كذا (وزعم ان الموكل أمره) بالشراء بها
 (فقال) الموكل (بل) انما أذنبت (بعشرة) وفي بعض النسخ في عشرة (صدق الموكل
 بيمينه) حيث لا يثبت (و) حينئذ فاذا (حلف الموكل فان) كان الوكيل قد اشترى بعين
 مال الموكل وسماه في العقد بان قال اشترى به انزلان به ذوا مال له (أو قال بعده) اى

لان مرید التزويج لا يريد البيع
 وكذا عكسه اهـ حج بالمعنى ولو أجاز
 ثم زوج كان التزويج عزلاً سواء
 التزويج لامة أو عبد اهـ هـ
 على حج بالمعنى (قوله على ماها)
 اى من قوله واستكار الوكيل الخ
 (قوله وصورة المسئلة الاولى) هي
 قوله واذا اختلفا في أصلها (قوله
 وتسميته فيها) اى الاولى (قوله ولو
 اشترى الوكيل الخ) من فروع
 تصديق الموكل وكان الاولى ان
 يقول فلا اشترى الخ ولعله انما عبر
 بالواولانه ليس المقصود بذلك مجرد
 تصديق الموكل بل تفصيل ما يأتي
 بعده من بطلان العقد تارة ووقوعه
 للوكيل اخرى وهذا لا يتفرع على
 ما سبق (قوله وهي تساويها) افا كثر

اى اما اذا تساوى العشرين فينبغي ان يقال ان كان الشراء بعد مال الموكل فما طبل والواقع للوكيل
 ولا تخالف ولو تنازع الوكيل والمالك فقال الوكيل للمالك فاعقد باطل وقال البائع للمالك فاعقد صحيح فتقتضى قولهم
 اذا اختلفا في الصحة والنسب صدق مدعى الصحة أن يصدق البائع (قوله وزعم) اى قال (قوله صدق الموكل بيمينه) اى في انه انما
 وكله في الشراء بعشرة (قوله فاذا حلف) وهل يكفي حلفه على انه انما اذن بعشرة او بالماهر في التحالف انه لا يكفي ذلك والجامع ان
 ادعاء الاذن بعشرين او عشرة كادعاء البيع بعشرين أو عشرة الا ان يفرق بان الاختلاف هنا في صفة الاذن دون موقع العقد
 به ولا يثبت كذا في ولا اثبات وثم فيما وقع به العقد المستلزم ان كلا مدعى ومضى عليه وذلك يستلزم به اصراراً وهو الاقرب الى
 كلامهم اهـ حج فيكون الاقرب الاكتفاء بالحلف على انه انما اذن في الشراء بعشرة (قوله والمال له) ليس بقيد بل منه ما لو سكت
 عن ذلك أو قال والمال لي أخذ من مفهوم قول الشارح الا في اذن من اشترى لغيره بماله نفسه ولم يصرح باسم الخ فانه يقتضى
 انه حيث صرح باسم غيره والماله لا ينعقد بيعه لانه فضولى

(قوله) وقامت به حجة) أي بينة ولعل مستند الحجة في الشهادة قرينة غلبت على ظننا ذلك لعلها بان المال الذي اشترى به لزيد وصهت توكيله والافق أين نطلع على أنه اشتراه مع احتمال أنه نوى نفسه (قوله ولم يصرح باسم الغير) أي بالصرح به وقد ثبت بغير الموكل عدم التوكيل في ذلك فهو شرافضولي لا يقال هو هنا صرح باسم ٤٣ الموكل حيث قال اشترى بها الفلان لانا قول

هذه التسمية انما وقعت بعد العقد كما يصرح به قوله في الثانية وأما العقد فلان تسمية فيه (قوله يصح الشراء لنفسه) يستغنى من ذلك ما لو اشترى لابنه الصغير بنيته فانه يقع الشراء لابن كما مر (قوله أنت نعلم اني وكيل) أي اوافق الوكيل انا ووكيل أو يحو وان لم يقل أنت نعلم اني ووكيل (قوله الذي اطلقوه) في الصورتين المذكورتين وهما قوله بأن قاله انما الخ وقوله وبأن قال له الخ (قوله فان صدقه البائع) أي في أنه نوى الموكل (قوله بطل الشراء) وعليه فيمكن الفرق بين هذا وبين ما لو اشترى غيره بمال نفسه وقد أذن له حيث لم تكف يته بل لابد من التصريح باسمه بانه لما كان المال له تضمن ذلك القرض الحكمي لا لأذن والقرض انما يحصل بلفظ يدل عليه فاشترط التصريح بالاسم ليجوز ما يقوم مقام الصيغة وهذا أولى مما يأتي عنه أيضا لاشتماله على جهة الضعف فلا بعد تكرارا (قوله بانه غير سديد) وعليه فيفرق بينه وبين ما مر من أنه لو اشترى بمال نفسه ونوى غيره وقد أذن له حيث يقع

الشراء بالعين الخالي عن تسمية الموكل (اشترى به) أي الموكل فيه الفلان والمال له وصدقه البائع) فيما ذكره أو قامت به حجة (فالباع باطل) في الصورتين لأنه ثبت بالتسمية والتصدق أو المينة ان المال والشراء لغيره لافق قد ثبت بعين ذي المال عدم اذنه في الشراء بذلك القدر في بطل الشراء وحقيقة هذا بخاربه لما نعتها وعليه رد ما أخذ للموكل وخرج بقوله بعين مال الموكل شراؤه في الذمة فقيمة تفصيل بأق البطلان في بعضه أيضا فلا يرد هنا وبقوله والمال له ما لو اقتصر على شريته لفلان فلا يطل البيع اذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وان أذن له الغير في الشراء (وان كذبه) البائع في الصورة الثانية بان قال له انما اشتريت لنفسك والمال لك اوسكت عن المال كما هو ظاهر ولا بينة وقال له الوكيل أنت تعلم اني ووكيل فقال لا اعلم ذلك او بان قال له لست وكيلا (حلف) البائع (على نفي العلم بالوكالة) وانما فرقنا بين الصورتين بقرض الاولى في دعوى الوكيل عليه بما ذكر دون الثانية لان الاولى لا تتضمن نفي فعل الغير ولا اثباته فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك والثانية تتضمن نفي توكيل غيره له وهذا لا يمكن الحلف عليه لانه حلف على نفي العلم وبهذا التفصيل يندفع استسكال الاسنوي الحلف على نفي العلم الذي اطلقوه وقرر الشارح كلام المصنف بقوله الناشئة عن التوكيل مشربا به لرد ما اعترض به على المصنف ووجه الرد انه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق ولا نفي علم مطلق بل نفي وكالة خاصة ناشئة عن توكيل فيستلزم ان المال لغيره (و) اذا حلف البائع كما ذكرناه (وقع الشراء للوكيل) ظاهر اقيسه لم الثمن المعين للبائع ويغرم بدله للموكل (وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) في العقد بأن نواه وقال بعده اشترى به والمال له وكذبه البائع فيحلف كما مر ويقع شراؤه للوكيل ظاهرا فان صدقه البائع بطل الشراء كما قاله القهولي وقول ابن الملقن ان ظاهرا كلام المصنف وغيره وقوع العقد للوكيل صرح بالفاروق ولا صدقه البائع اولارده الاذرى بأنه غير سديد (وكذا ان سمى) في العقد والشراء في الذمة أو بعد العقد والشراء بعين مال الموكل (وكذبه البائع في الاصح) أي في الوكالة بأن قال سميته ولست وكيلا عنه وحلف كما ذكر يقع الشراء للوكيل ظاهرا وتسميته للموكل تلفو وكذا لو لم يصدقه ولم يكذبه فيه لم الثمن المعين للبائع ويغرم بدله للموكل وهذا الخلاف هو الذي قدمه بقوله وان سمى فقال البائع به مثلك فقال اشترى لفلان (وان) اشترى في الذمة وسمى في العقد

للوكيل ثم انه لما كان الشراء بعين مال الوكيل صحت انصرافه للموكل فلم تؤثر نيته وهما لما كان الشراء في الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد ما يصرفه عنه للوكيل عمل بنيته وحكم بوقوعه للموكل وقد ثبت انه لم يأذن فيه فباطل (قوله والشراء بعين مال الموكل) هذه قد تقدمت في قول المصنف وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة وان كان الاولى اسقاطها (قوله وحلف كما ذكر) قضيته انه لا يكتفي الحلف في هذه على نفي العلم وقد تقدم في قوله وانما فرق بين الخ ما يقتضي خلافه

(قوله وثبت) أي والحال (قوله والموكل) ٤٤ عطف على البائع (قوله امتثالاً للعالم) وكالحاكم المحكم وكل من قدر على ذلك

أو بعده كما جزم به القمولى وغيره (صدقه) البائع فيما سماه أو قامت به حجة (بطل الشراء) لانفاقهما على وقوع العقد للموكل وثبت كونه بغير اذنه بيمينه ولا يشك هذا بما مر من وقوع العقد للوكيل اذا اشترى في الذمة على خلاف ما أمر به الوكيل وصرح بالسفارة لان ما هنالك محمول على ما اذا لم يصدق البائع (وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله انه للموكل ففيما اذا اشترى بالعين وكذبه بآثمه ان صدق فالمالك للموكل والا للبائع فيستحب للعالم الرقي بمجميعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلاً أمرته بشراؤها بعشرين فقط بدعته كما بها فاقبل والموكل ان كنت أمرتك بشراؤها بعشرين فقط بدعته كما بها فاقبل وفيما اذا اشترى في الذمة وسماه وكذبه البائع اولم يسمه ان صدق الوكيل فهو للموكل والا فهو للوكيل فحينئذ (يستحب للقاضي) ومثله المحكم كما هو ظاهر بل وكل من قدر على ذلك من غيرهما ممن يظن من نفسه طاعة امره لو امر بذلك فيما يظهر (ان يرفق بالموكل) أي يتطلف به (ليقول للوكيل ان كنت أمرتك بشراؤها بعشرين فقط بدعته كما بها فاقبل هو اشترى) وانما ندب له ذلك ليقم الوكيل من التصرف فيه الاعتقاد انه للموكل (والصل له) باطنا ان صدق في اذنه له بعشرين واغتر التعليل المذكور بتقدير صدق الوكيل او كذبه للضرورة على انه تصرع بمقتضى العقد كما لو قال ان كان ملكي فقط بدعته بعته وبعث ان شئت ولو فجز البائع صرح جرمه ولا يكون اقرارا بما قاله الوكيل اذ اتيانه به امتثالاً لأمرك المحكم للمصلحة فان لم يجب البائع ولا الموكل لذلك اولم يتطلف به احد فان صدق الوكيل فهو كطافر بغير جنس حقه لان الموكل باطناً فعليه للوكيل الثمن وهو ممنوع من ادائه فله بيعها وأخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشئ ان اشترى بعين مال الموكل لان البائع ابطال البيع باطناً فله بيعها من جهة الظفر تعذر رجوعه على البائع بحلقه فان كان في الذمة تصرف فيها بما شاء لان مالكه لوقوع الشراء له باطناً (ولو قال) الوكيل (أنت بالتصرف المأذون فيه) من بيع او غيره (وانكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) بيمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل ما شرط له من الجعل على التصرف الا بيمينه نعم يصدق وكيل بيمينه في قضاء دين ادعاه وصدقه رب الدين عليه فيستحق جعل شرط له (وفي قول) يصدق (الوكيل) لانه امينه ولقد رتبته على الانشاء ومن ثم لو كان بعد العزل صدق الموكل قطعاً (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه) لانه أمين كالوديع فيما فيه تفصيله الا في آخر باب الوديعة ولا ضمان عليه وهذا هو غاية القبول هنا والا فهو الغاصب يقبل فيه قوله بيمينه نعم يضمن البطل ولو تعدى فاحدث له الموكل استئماناً صار أميناً كالوديع (وكذا) قوله كسائر الامناء الا المكثري والمترين (في الرد) للمعوض او العوض على موكله مقبول لانه أخذ العين انفع الموكل واتفاعة به يعمل ان كان انما هو ليعمل

من غيرهما (قوله صدق الموكل بيمينه) * (فرع) * قال الموكل باع الوكيل بغبن فاحش وقال المشتري بل يثنى المنزل صدق الموكل فان اقاما بينتين قدم المشتري لان مع يمينته زيادة علم بانتقال الملك (أقول) قضية هذا القول بمثابة في تصرف الولي والناظر اذا تعارضت بينتان في أجرة المنزل ودونها أو غن المنزل ودونه اه عمرة وقد يتال ما ذكر من تصديق الموكل مشكك بانه يدعى خيانة الوكيل بيمينه بالغبن والاصل عدمها فالقياس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رأيت في سم على منتهج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاسنوى وقال مر هذا مبنى على ان القول قول مدعى الفساد اه وفي حواشي الروض لوالد الشارح ما نصه ولو ادعى الموكل ان وكيله باع بغبن فاحش ونازعه الوكيل أو المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما اه اي من الوكيل والمشتري (قوله فلا يستحق الوكيل) اي ويحكم بطلان التصرف الذي ادعاه وان وافقه المشتري من الوكيل على الشراء منه (قوله في الرد) خرج به ما لو ادعى انه أرسله له مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان

الموكل لم يأذن الرسول ولم يأذن للوكيل في الدفع اليه فطريقته في براءة ذمته مما يده ان يستأذن الموكل فيها الارسال له مع من يسر الارسال معه ولو غير معين (قوله مقبول) حيث لم تبطل اماتته كما يأتي

(قوله وسواء في ذلك) أي قبول قوله (قوله بعده) أي العزل (قوله ودعوى تأييده) أي عدم القبول بعد العزل (قوله رددته اليك) أو تلف عندى الخ) راجع ما ذكره في نظير ذلك من الودعة حيث قال بعد قول المصنف وجودها به طلب المالك لها مضمّن مانصه بأن قال لم يودعني فيمنع قبول دعواه الرّد أو التلف قبل ذلك للتناقض لا اليقينة باحدهما لاحتمال نسيانه وقضيته عدم قبول دعواه النسيان في الأول وقد يوجه بان التناقض من متمكّم واحد أجمع فغلاظ فيه أكثر بخلاف نحو قوله لا وديعة لك عندى يقبل منه الكل لعدم التناقض وسواء ادعى غلطاً أو نسياناً لم يصدق فيه لانه خيانة ٥٠ فانه يقتضى انه لو قام هنا بينه على رده قبلت منه لاحتمال اولاً لم يقبض منك كان عن نسيان وانه لو قال ليس لك عندى شئ قبل دعواه الرّد أو التلف لعدم مناقضته لما ذكره (قوله وافقى البلقيني) هذا ما قبل قوله قبل ومحل قبول قوله في الرّد ما لم تبطل امانته وقضية ذلك عدم قبول قوله في الرّد اذا تعدى فيما وكل في بيعه مثلاً لصيرورته ضامناً بالتعدى الا ان هذا التناقض فيه ٤٥ فيجتمعل انه يخص ما تقدم بمافيّه تناقض

كالصورة التي ذكرها الشارح في قوله فلوطالبه الموكل الخ ونحوها وهذا ان أو يدب الضمان دخول الموكل فيه في ضمانه فان اريد ما يحتاج الى اصيل وهو ما أشعر به قوله كما لو ضمن الخ فهي مسئلة أخرى (قوله فوكله) أي المضمون له (قوله وادعى) أي الضامن (قوله رده له) أي الموكل (قوله وليس هو) أي الضامن (قوله وبه يبران) أي الضامن والاصيل (قوله ما جباه) أي أو تلفه بلا تقصير وقياس ما يأتي من عدم تصديق الرسول في انه قبض ما وكله في قبضه ان المستأجر للوقف مثلاً هنا لو انكر قبض الجاني من اصله صدق ما لم يقم بينه هو ومن جبي منه وكما لا يقبل قوله

فيها لهما انفسهما وسواء في ذلك ا كان قبل العزل ام بعده كما اقتضاه اطلاقهما ما خلافا لابن الرفعة والسبكي في عدم قبول ذلك منه بعده ودعوى تأييده بقول الفقهاء لا يقبل قول قيم الوقف في الاستدانة ممنوعة يمنع كون ذلك نظير ما نحن فيه بل هو نظير ما مر فيما لو قال الوكيل آتيت بالتصرف المأذون فيه وقد مر عدم تصديق الوكيل فيه (وقيل ان كان يجعل فلا) يقبل قوله في الرّد لانه أخذ العين لغرض نفسه فأشبه المرتن ورد بما مر ومحل قبول قوله في الرّد ما لم تبطل امانته فلوطالبه الموكل فقال لم يقبضه منك فأقام الموكل بينة على قبضه فقال الوكيل رددته اليك أو تلف عندى ضمنه ولا يقبل قوله في الرّد باطلان امانته بالحدود وتناقضه وافقى البلقيني بقبول قول الوكيل في الرّد وان ضمن كما لو ضمن لشخص ما لا على آخر فوكله في قبضه من المضمون عنه فقبضه بينة أو اعتراف موكله وادعى رده له وليس هو مستقطاً عن نفسه الدين لما تقرر ان قبضه ثابت وبه يبران مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك وكالوكيل فيما مر ما لو ادعى الجاني تسليم ما جباه على من استأجره للجباية (ولو ادعى) الوكيل (الرّد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول) بيمينه لانه لم يأتته فلم يقبل قوله عليه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح) لانه يدعى الرّد على غيره من اثنته فليثبت عليه والثاني يلزمه لاعترافه برسالة ويدرسوله فكأنه ادعى عليه ولو صدقه الموكل على الدفع الى رسوله لم يغرم الوكيل كما قال الأذرى انه الاصح ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التلف في يده

في القبض لا يقبل قول من جبي منهم في الدفع اليه ا ما لو شهد بعضهم على الجاني بالقبض من غير وشهد غيره بمثل ذلك قبلت لان كلا من الشهادتين مسئلة لا تجب نفعاً ولا تدفع ضرراً (قوله على من استأجره) سواء كان المستأجر مستحقاً لقبض ما استأجره له بملك أو غيره كالناظر اذا وكل من يجبي له الاجرة وهذا بخلاف ما لو كان الجاني مقرر من جهة الواقف فلا يقبل قوله في دعوى الرّد على الناظر لان الناظر لم يأتته (قوله فليثبت عليه) قال حج فان صدقه في الدفع لرسوله برئ على الاوجه ولا نظراً الى تقريره بعدم اشهاد على الرسول ٥١ (أقول) وهذا يشكل على ما لو ادى الضامن الدين لرب الدين فانكر وصدق الاصيل فانه لا يرجع على الاصيل لتقصيره بعدم الاشهاد وعدم انتفاع الاصيل بما اداه الا ان يفرق بان الضامن لما كان مؤدياً عن غيره طلب منه الاحتياط لحق الغير فامتنع رجوعه لتقصيره بعدم الاحتياط ومن عليه الدين هنا مؤدع نفسه فلا ينسب لتقصيره في عدم الاشهاد كنسبة الضامن لان تصرفه ليس عن غيره حتى يطلب منه الاحتياط (قوله وادعى التلف) وكذا لو ادعى الرّد على الموكل فانه لا يصدق لما ذكر من ان الاصل عدم القبض وقد يقال يصدق فيها لان الموكل اتقنه

(قوله لم يلزم المالك الرجوع اليه) اي الى ٤٦ الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول حيث اعترف بوكالته

لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض (ولو قال الوكيل) بالبيع (قبض الثمن) حيث جازاه قبضه (وتلف) في يدي (وانكر الموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع) اذا الاصل بقاء حقه وعدم القبض (والا) بان كان بعد تسليم المبيع (فالو وكيل) هو المصدق بيمينه (على المذهب) لان الموكل يذمه الى تصدير وخيانة بقاء المبيع قبل القبض والاصل عدمه وفي وجه تصديق الموكل اذا الاصل بقاء حقه والطريق الثاني في المصدق منها في الحالين القولان في دعوى الوكيل التصرف وانكار الموكل له فلو اذن له في التسليم قبل القبض او في البيع مع رجل وفي القبض بعد الاجل فهو وكما قبل التسليم اذا لا خيانة بالتسليم واذا صدقنا الوكيل فالحق برئ المشتري واصح الوجهين عند الامام ونقله ابن الرفعة عن القاضي الحسين وصححه الغزالي في بسماته والاصح عند البغوي عدمه وعلى نقله اقتصر في الشرح الصعبر وهو الوجه وحزم به في الانوار ولو قال الموكل لو كيله قبضت الثمن فسلمه لي وانكر الوكيل قبضه صدق الوكيل بيمينه وليس للموكل مطالبة المشتري به لا اعترافه ببراءة ذمته ولا مطالبة الوكيل بعد حلقه الا ان يسلم الوكيل المبيع بلا اذن فانه يغرم للموكل قيمة المبيع للحيولة لا اعترافه بالتعدي بتسليمه قبل القبض فلا يشكلك بكون القيمة اكثر من الثمن الذي لا يستحقه غيره (ولو) اعطاه موكله مالا (وكله بقضاء دين) عليه به (فقال قضيت وانكر المستحق) دفعه اليه (صدق المستحق بيمينه) لان الاصل عدم القضاء فيحلف ويطالب الموكل فقط (والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قال (الابينة) اوجه اخرى لدعواه الدفع لغير من اتقنه فكان حقه اما الاشهاد عليه ولو واحد مستورا واما الدفع بمحضرة الموكل نظير ما مر آخر الضمان ومن ثم يأتي هذا ما لو اشهد غايبا او ما توأمن انه لا يرجع ويصدق الموكل بيمينه في انه لم يؤد بمحضرة ولا عبرة بانكار وكيل بقبض دين لموكله ادعاه المدين وصدقه الموكل لان الحق له (وقيم اليتم) من جهة القاضي اذ ذلك هو ادهم بالقيم حالة الاطلاق ودعوى ان المراد به ما يرمي الاب والجد مردودة بان اليتم لا له ولا جد والوصي يأتي في بابة قعين ما مر ومثله ولي المجهنون والسفيه (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (يحتاج الى بينة على الصحيح) اذ لم يأتمنه والمشهور وكافي المطلب وحزم به ابن انصباغ ان الاب والجد كالقيم في ذلك وهو الاوجه خلافا للابنكي حيث حزم بقبول قولهما تبعاً لتصريح الماوردي والامام والحق بهما قاض عدل أمين ادعى ذلك زمن قضائه ووجه جزمه في الوصي بعدم قبوله وحكاية هذا الخلاف في القيم بانه في معنى القاضي لانه نائبه فكان أقوى من الوصي والناظر يقبل قوله مع يمينه لانه أمين فأنشبه به المودع والوصي (وليس لو كسل ولا مودع) ولا غيرهما ممن يقبل قوله في الرد كشرى وعامل قراض (ان يقول بعد مطالب المالك) ماله (لا رد المال الا بشهاد في الاصح) لا تنفاه حاجته لذلك مع قبول قوله في الرد وخشية وقوعه في الحلف غير مؤثرة اذ لا ذم فيه

لانه أمين والقول قوله في التلف والدائن هو الظالم للمدين بالاخذ منه والمظالم لا يرجع على غير ظالمه (فرع) وكل الدائن المدين ان يشتري له شيئا بما في ذمته لم يصح خلافا لما في الانوار لان ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ولم يوجد لانه لا يكون قابضا مقبضا من نفسه اه سم على منهج واعتدج في شرحه ما في الانوار ومنع كونه من اتحاد القابض والمقبض قليراجع وقول سم لم يصح اي واذا قبل وقع الشراء للمدين ثم ان نعه للدائن رده ان كان باقيا والارد بدله (قوله عدمه) اي عدم براءة المشتري (قوله وعلى نقله) اي البغوي (قوله وهو الوجه) وذلك لان تصديق الوكيل انما ينفي الضمان عنه ولا يلزم من ذلك سقوط حق الدائع (قوله اكثر) اي قد يكون أكثر (قوله من انه لا يرجع) اي حيث صدقه الموكل في الدفع للمستحق (قوله ولا عبرة بانكار وكيل) اي فليس للموكل مطالبة الوكيل ولا المدين بتصديق المدين في دفعه للوكيل وتصديق الوكيل في عدم القبض بحلقه (قوله لان الحق له) اي للموكل (قوله بأن اليتم لا ابله) مراد من نسر اليتم هنا بمن لا ابله ولا جد ان قيم القاضي لا يكون الامع فقد هما ولا دخل له مع وجود الجد الاصل فلا ينافي ما قيل في قسم الهدايا من انه صغير لا ابله وان كان له جد (قوله وهو الوجه) معتمد (قوله والحق بهما قاض) معتمد

معتد به آجلا ولا عاجلا والثاني له ذلك - حتى لا يحتاج الى عين لان الامناء يحترزون عنها
 حسب الامكان (وللغاصب ومن لا يقبل قوله) من الامناء كرتين ومستأجر وغيرهم
 كستغير (في الرد) أو الدفع كالمدين (ذلك) اي التأخير للاشهاد واعتقوله الامسالة هذه
 المحظة وان كان الخروج من المعصية فوريا للضرورة هذا حيث كان عليه بينة بالاختذ
 والافتقار عن البغوى اي وعليه أكثر المرازمة والمأوردى ان له الامتناع لانه ربما يرفعه
 لما لكي يرى الاستمصال ومن ثم جزم به الاصفوى ورجحه الاسنوى واقتضى كلام
 الشرح الصغير ترجمه وعن العراقيين انه ليس له الامتناع واقتضى كلامهم اترجمه
 وجزم به في الانوار فتمكنه من ان يقول ليس له عندى شيء ويحلف (ولو قال رجل) لا آخر
 عليه أو عنده مال للغير (وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين) استعمل عندى الدين
 تغليباً بل وحده صحيح كما يعلم مما بقى في الاقرار (أو عين وصدقه) من عنده ذلك (فله دفعه
 اليه) لانه بحق برزعه نعم محل ما ذكر في العين حيث غلب على ظنه اذن المالك له في قبضها
 بقرينة قولية فلا ينافى قولهم لا يجوز دفع العين لمدعى وكالة لم يثبت لانه تصرف في ملك غيره
 بغير اذنه وحينئذ فلا اعتراض على عبارة المصنف لظهور المراد مع النظر لقولهم المذكور
 واذا دفع اليه ثم انكر المستحق وحلف على نفي وكالته فان كان المدفوع عيناً استردها ان
 بقيت والاغرم من شاء منهم ما ولا رجوع للغرم على الا سخر لانه مظلوم برزعه قال المتولى
 هذا ان لم تناف بتقريب القابض والا فان غرمه لم يرجع أو الدافع يرجع لان القابض
 وكيل برزعه والوكيل يضمن بالتقريب والمستحق ظلمه وماله في ذمة القابض فيستوفيه بحقه
 او بدى باطالب الدافع فقط لان القابض فضولى برزعه واذا غرم الدافع فان بقى المدفوع عند
 القابض استرده ظفراً والا فان فرط فيه غرم والا فلا (والمذهب انه لا يلزمه) الدفع اليه
 (الا ببينة على وكالته) لاحتمال انكار المستحق لها فيغرمه فان لم تكن بينة لم يحلفه لان
 النكول كالاقرار وقد تقرر انه وان صدقه لا يلزمه الدفع اليه والطريق الثاني فيه
 قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو يخرج من مسئلة الوارث الا تبينة يلزمه
 الدفع اليه من غير بينة لاعترافه باستحقاقه الاخذ (وان قال) لمن عليه دين (احالني)
 مستحقه (عليك) وقبلت الحوالة (وصدقه وجب الدفع) اليه (في الاصح) لما سألني في
 الوارث بخلاف ماله كذبه وله تحليفه هنا لاحتمال ان يقر أو ينكح فيحلف المدعى
 وبأخذه واذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا
 يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف بالمالكه والثاني لا يجب الا ببينة لاحتمال
 انكار صاحب الحق الحوالة (قلت وان قال) لمن عنده عين او دين لميت (انا وارثه)
 المستغرق لتركته كفى الكفاية والشامل وغيرهم اوله لم يظنوا الى ان أنا وارثه
 صبيغة حصر فلا يحتاج الى حق قوله لا وارث له غيرى خلفائه جدا فان دفع ما ذكره ابن
 العماد هنا او وصيه أو وصى له بما تحت يده وهو يخرج من الثالث (وصدقه وجب

(قوله آجلا ولا عاجلا) اي بل قد
 يندب الحلف فيما لو كان صادقا
 وترتب على عدم حلقه فوات حق
 له (قوله يحترزون عنها) اي اليمين
 (قوله واقتضى كلام الشرح الصغير
 الخ) وهو المعتمد (قوله بل وحده)
 اي من غير تغليب (قوله والاغرم)
 اي المالك (قوله من شاء منهما)
 اي الوكيل ومن كانت تحت يده
 العين (قوله فان غرمه) اي
 القابض (قوله وله) اي مدعى
 الحوالة

*** (كتاب الاقرار) *** (قوله بقر) بفتح القاف وكسرها يقال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح وقررت بالفتح اقر
فالكسر اه مختار (قوله على الخبر) قال سم على منهج * (فرع) * التوكيل في الاقرار لا يجوز على الاصح فان جوزه
فهو وارد على التعريف اه (أقول) يمكن الجواب عنه بأنه اخبار منه حقة أو حكم لان فعل الوكيل كعمل الموكل أو أن
التعريف بالأخص وهو جائز عند بعضهم هذا ولعل المراد بالوارد على التعريف هو اقرار الوكيل لا التوكيل في الاقرار وعليه فني
كلام المحشى مساحته ويرد على كلامه أيضا اقرار الامام أو نائبه أو ولي المحجور عليه والجواب ان الامام نائب عن المسلمين وولي
المحجور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدر من عليه الحق (قوله على الخبر) اي لغيره (قوله هذا ان كان) اي الاخبار (قوله فان
اقتضى شرعا عما) اي أمر مشروعا لا يختص بواحد (قوله أو عن أمر شرعي) عطف على غير محسوس فهل يشمل يلزم زيدا كذا
في جواب هل يلزم زيدا كذا اي بسبب ٤٨ فعله كذا وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يختص به وان فرض ان مقتضى
لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق في غيره

الدفعة) اليه (على المذهب والله أعلم) لاعترافه بانتهال الحق له وايس من التكذيب وبه
فارق ما مر في الوكيل والطريق الثاني فيه قولنا احدهما هذا وهو المنصوص والثاني
وهو يخرج من مسئلة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه الا ببينة على ارضه لاحتمال
انه لا يرثه الا ان لحياته ويكون ظن موته خطأ وإذا سلم ثم ظهر المستحق حيا وغرمه مرجع
الغريم على الوارث والوصي والموصى له بما دفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة
الوكالة لارجوع فيها في بعض صورها كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق
لا يرفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال انه وكله ثم جرد وهذا بخلافه

*** (كتاب الاقرار) ***

هولعة الاثبات من قرأ الشيء يقرقرا ثبت وشرعا اخبار عن حق سابق على الخبر فان كان
له على غيره فدعوى أو لغيره على غيره فشهادة هذا ان كان خاصا فان اقتضى شرعا عما
وكان عن أمر محسوس فرواية أو عن أمر شرعي فان كان فيه الزام فحكم والا فتقوى
واصله قبل الاجماع قوله تعالى شهد الله ولو على أنفسكم قال المفسرون شهادة المرء على
نفسه هي الاقرار وخبر الشيعين اغديا أنيس الى امرأته هذا فان اعترفت فارجحها
واركانه أربعة مقر ومقر له وبه وصيغة وبدأ بالاول فقال (يصح) الاقرار (من مطلق
التصرف) اي المكاف الرشيد ولو اما بالنسبة لبيت المال ولما بالنسبة لما يمكنه
انشأؤه في مال موأبه وسيمه لم من آخر الباب اشتراط عدم تكذيب المحس والشرع له

ثبت له هذا الحكم اه سم على
حج (قوله شهادة المرء) اي فسرت
شهادة الخ (قوله اغديا أنيس) هو
أنيس بن الضحالة الاسلي معدود
في الشاميين وقال ابن عبد البر هو
أنيس بن أبي هرثم والاول هو
الاصح المشهور وهو اسلي والمرأة
أيضا أسلية قال الحافظ أنيس هو
ابن الضحالة الاسلي نقله ابن
الاثير عن الاكثرين ويؤيده ان في
الحديث فقال رجل من أسلم
ووهب من قال انه أنيس بن أبي
هرثم فانه غنوى وكذا قول ابن
الذين كان الخطاب في ذلك لانس
ابن مالك لكنه صغر اه من
مختصر شرح مسلم للنووي للطيب

ابن عفيف الدين الشهير يا محرمه الامني (قوله وأركان أربعة) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم أو شاهد وقد ومن
ينظر فيه بانه لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لم انبأ لو أقر خايبا بحيث لا يسعه الا الله تعالى ثم بعد هذه تبين أنه أقر خايبا في يوم كذا
لم يعتد بهذا الاقرار ولم يكن للمقر له المطالبة بقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساد وعدم حجة شرعا لعدم وجود ركنه المذكور
والظاهر ان ذلك ممنوع قطعا فليست أم اه سم على حج (قوله اي المكاف الرشيد) المراد غير المحجور عليه كما تقدم في أول البيع
فلا يرد السكران المتعدي ولا الفاسق ولا من يذره مدرشه ولم يحجر عليه (قوله ولو اما ما) انما أخذها غايه لانه قد يتوهم ان
كلا ليس مطلق التصرف لان تصرفه مقيد بالصلحة فرعا يتوهم ان هذا القيد ينافي الاطلاق * (فرع) * قال في الروض وقيل
اقرار الرشيد بجناية في الصغر قال في شرحه قال الباقريني وينبغي تقييده بما اذا لم يكن على وجهه يسقط عن المحجور عليه فان كان
كذلك كالمقرض والمبيع فلا ينبغي ان يؤخذ به اه * (فرع) * اقرار المرتد بالعقوبة في بدنه مقبول وفي ماله موقوف اه سم
على منهج (قوله بالنسبة لما يمكنه انشاؤه) كان اقرب من شيء اشتراه وغنه باقي للبائع أو انه باع هذا من مال الطفل على وجه =

= يصح بيعه فيه بخلاف ما لو أقر على موليه بأنه أتلف مالا مثلا فلا يصح إقراره عليه بذلك وعليه فباطر بيقه في الخروج من ذلك مع أن متلفات الصبي مضمونة في ماله وينبغي أن الاحوط في حقه أنه ان كان ثم حاكم يرى صحة إقراره وجب الرفع اليه وان لم يكن ثم من يراه آخر الأمر الى بلوغه ولمن أتلف الصبي ماله ان يدعى على الصبي وقيم وليه شاهدا ويقوم آخره ويخلف مع الولي ولولم يتيسر له ذلك جازله الدفع باطنا ومع ذلك لو ظهر الأمر ولو بعد بلوغه رجع عليه به (قوله لما يمكنه انشاؤه في مال موليه) ظاهره رجوع قوله لما يمكنه انشاؤه الخ للولي فقط دون الامام بالنسبة لبيت المال واقتصر حجج على مسألة الامام ولم يذكر إقرار الولي وظاهر كلامهما ان إقرار الامام على بيت المال مقبول مطلقا فليحرم ثم قضية قوله يمكنه انشاؤه انه لا يصح إقراره على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو يسع شيء من أمواله قبل بلوغه ورشده (قوله على أن هذا) اي الاختيار وقوله من كلامه هنا اي في قوله يصح من مطلق التصرف وقوله له اي المقر وقوله وانه مختار اي وذكر انه الخ (قوله كما يأتي) اي في قوله بعد قول المصنف ولا يصح إقرار مكروه ولو ادعى انه باع كذا مكرها الخ وقوله ومضى أي في باب الصلح وقوله والعارية اي وطلب العارية (قوله في الاخير) هو طلب العارية والاجارة ولو عبر بالآخرين كان اوضح (قوله وإقرار الصبي) قبل ٤٩ الاولى التفرع بالقاء اه وفيه نظر اذ لا

حصر فيه قبله ومفهوم الجور
ضعف اه حج وكتب عليه سم
قوله اذ لا حصر الخ هـ هذا لا يمنع
الاولوية ومنهوم الجور وان
ضعف يعقده والمراد بالجور ورقوله
مطلق التصرف وقوله ولو مراهقا
غاية (قوله فان ادعى الصبي) اي
ليصح إقراره وليتصدق في أمواله
(قوله في بابي الحبيض) وهو توسع
سنتين تعديدية في خروج المني
وتقر بيعة في الحبيض ولا بد في
ثبوت ذلك من بينة عليه (قوله على
امكان) الاولى التعيين بقوله على

ومن الطلاق الاختيار على ان هذا قد يؤخذ من كلامه هنا بادعاء ان المكره غير مطلق
التصرف على الاطلاق بل سبأ في بعد بقايل اشتراط ان لا يكون مكرها ولو اقرب بشئ وانه
مختار فيه لم تقبل بينته بانه كان مكرها الا ان ثبت انه كان مكرها حتى على إقراره بانه
مختار كما يأتي ومضى ان طلب البيع إقرار بالملك والعارية والاجارة إقرار بملك المنفعة
لكن تعينها في الاخير الى المقر كما هو واضح (وإقرار الصبي) ولو مراهقا واذن له وليه
(والجنون) والمغمى عليه وكل من زال عقله بما يعذر به (لاغ) اسقوط أقوالهم (فان
ادعى) الصبي (البالوغ بالاحتمال) اي نزول المني بقطة ونوما والصبية البلوغ بالحيض
(مع الامكان) له بان كان في سن يحتمل البلوغ وقدم بيان زمن الامكان في بابي الحبيض
والجور (صدق) في ذلك اذ لا يعرف الا من جهته ولا يعارضه امكان البيئة على امكان
الحبيض لانه مع ذلك عسر (ولا يخلف) عليه وان فرضت خصومة لانه ان صدق لم يحتج
الى عين والافاصي لا يخلف وانما توقف عليه اعتمادهم اعطاء ما ادعى الاحتمال
وطلب سهم المقاتلة او اثبات اسمه وكذا ولد مرق ادعاء وطلب اثبات اسمه في الديوان

٧ به ع وجود الحبيض وانما خصه بالذكرا تصريحهم بقبول البيئة على الحبيض وبأن مثله في المني (قوله وانما توقف
عليها) اي على العين (قوله ادعى الاحتمال) اي قبل انقضاء الحرب فانكره امير الحبيض لانه لم يلزم من تحليفه الحمد والسابق اه
حج وكتب عليه سم قوله لانه لم يلزم الخ اي لان الفرض البلوغ حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع
انه كان بالغاقبل انقضائها فيخلف بعد الانقضاء انه كان بالغ حينئذ كما صور بذلك في شرح الروض (قوله وطلب سهم المقاتلة)
ويستغنى ايضا ما لو اسلم الاب وادعى عدم بلوغ ولده حتى يتبعه في الاسلام وادعى الولد البلوغ فانه يخلف الولد اي ويتركه على
دينه سم وان نكل حلف الاب وحكمه باسلامه قاله مـ وانظر هذا مع دعوى الولد البلوغ فانها تتضمن انكار الاسلام ثم
ظهور مع مباحثة مـ انه يكون مردا بعد دعوى البلوغ بعد دعوى الاب الصغر فليحرم اه سم على منهج (أقول) قد يقال
لم يثبت اسلامه بمجرد قول الاب حتى يكون انكاره ردة بل فيما لو نكل الصبي وحلف الاب انما ثبت صباه فكيف يكون انكاره
الاسلام ردة اللهم الا ان يقال بصور ما قاله مـ بما اذا مضى بعد اسلام الاب مدعى يحكم فيها بلوغ الابن وقوله أيضا حلف الاب
نقل في الدرر عن حواشي شرح الروض للمولى عدم تحليف الاب (قوله أو اثبات اسمه) عطف على اعطاء اه سم على حج
ويمكن عطفه على سهم اي لو طلب اثبات الخ وكأنه لم يذكره المحشى اقول بعد وكذا ولد مرق الخ

(قوله على يمينه) متعلق بما تضمنه وكذا ولد مرتزق الخ ولو سذفه كان أولى لعلمه من التثنية (قوله احتياطاً) علة لتوقف وقوله لانه علة لاحتياط (قوله لم يرد من اجتهاد غيره) يؤخذ منه انه لو ادعى البلوغ ودفع الجزية لا يحلف وهو ظاهر (قوله لا تنهاه لخصومة) لقبول قوله وقت الخصومة بلايين ويؤخذ منه انه لو وقعت الخصومة في زمن يقطع يلوغه فيه فادعى ان تصرفه وقع في الصبا حلف وهو كذلك (قوله للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر هذا ان كان ذهب أحد الى أنه أقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التعديل ان الشاهد قد يظن كفاية دون الخمسة عشر لانه يقول منهم من ذهب الى انه أكثر من خمسة عشر اهـ سم على حج (قوله موافق للحاكم في مذهبه) ٥٠ ينبغي أو حتمي والحاكم شافعي لان السن عند الحنفي أكثر منه عند الشافعي

فيلزم من وجوده عند الحنفي وجوده عند الشافعي فالشاهد الفقه الحنفي سواء اراد السن عنده أو عند الشافعي ثبت المطلوب اهـ سم على حج (قوله تبعاً) اي للولادة وقوله ويمكن جعله اثباتاً وقوله مطلقاً سواء فسره أم لا وقوله تقرير بما على الاول هو قوله قد تفسر (قوله ولم يعين نوعاً) اي من الاحتمال والسن وقوله كما مر اي في قوله ولم يتعرض السن لقبول (قوله وما فرق) الفارق بين قوله بين هذه هي قوله ولو شهدا يلوغه وليعينا نوعاً وقوله وما قبله هي قوله ما لو ادعاه واطلق وقوله أحد نوعيه اي كالسن أو الاحتمال (قوله ليس بشئ) لم يبين وجهه الرد للفرق مع انه قد يقال ان الفرق ظاهر قوي في نفسه وكتب سم على حج مانعه قوله الا ان يفرق بان عد التهما الخ فيل هذا الفرق ليس بشئ اهـ فليست لـ (قوله بموجب) اي بسبب وقوله بكسر الجسيم اما بالفتح فهو ما يترتب عليها كالضمان أو عدمه (قوله بالنسبة للقطع) اي واما المال فيثبت في ذمته تافاً كان أو باقياً

واتهم على يمينه احتياطاً لانه هنا يرد من اجتهاد غيره فماسب تها فيه واذا لم يحلف فبلغ مبلغاً يقطع يلوغه لم يحلف لا تنهاه لخصومة لقبول قوله اولاً لا تنتقضه قاله الامام واقره الرافعي في الشرح الكبير وجرم به في الصغير من غير عزو (وان ادعاه بالسن طوباً بيينة) عليه ولو غرر بما غير معروف اسهولة اقامتها في الجملة ولا بد في بيينة السن من بيان قدره للاختلاف فيه نعم لا يبعد الاكتفاء بالاطلاق من فقهه موافق للحاكم في مذهبه كما في نظائره لان هذا ظاهر لا اشتباه فيه اما لو شهدت بالبلوغ ولم تعرض السن فقبل وهي رجلان نعم لو شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قبلن وثبت بهن السن تبعاً فيما يظهر وخروج بالسن والاحتمال ما لو ادعاه واطلق فيستفسر على ما رجحه الاذري ويمكن حله على النسب اذ الوجه القبول مطلقاً وقول بعضهم تقرير بما على الاول فان تعذر استفساره عمل باصل الصبا مردود فقد قال في الانوار ولو شهدا يلوغه ولم يعينا نوعاً قبلنا اي ان كانا فقهين موافقين لمذهب الحاكم في البلوغ كما هو نظيره وما فرقه بين هذه وما قبلها بان عد التهما مع خبرهما اذ لا بد منها قاضية بحقيقةهما أحد نوعيه قبل الشهادة ليس بشئ (والسفيه والمفلس سبق حكم اقرارهما) في بابهما اما اقرار المفلس بالسكاح فقبل بخلاف السفيه فلا يقبل ويقبل اقرار السفيه به لمن صدقها كالرشيعة اذ لا اثر للفق من جانبها التحصيله المال به بخلاف الذكر (ويقبل اقرار الرقيق بموجب) بكسر الجسيم (عقوبة) كقود وزنا وشرب خمر وسرقة بالنسبة للقطع لعدم التهمة لان النفوس مجبولة على الاحتراز عن المولى ما مكنتها ولو عتاهن القود على مال تعلق برقبته وان كذبه السيد لانه وقع تبعاً (ولو اقر) مأذون له في التجارة أو غيره (بدن جنابة لا توجب عقوبة) اي حداً أو قوداً بخيانة خطأ أو غضب أو تلاف أو اوجبتهم كسرقة وان زعم كون المسروق باقياً في يده او يدسيده (فكذب السيد) في ذلك أو سكت (تعلق بذمته دون رقبته) للثمة فيتبع به اذا عتق فان صدقه ولم يكن جانياً ولا مراً هو تعلق برقبته فيباع في

كأياً (قوله وان كذبه) غايه وقوله لانه اي المال (قوله اي حدا الخ) انما يفسر العقوبة بذلك لان خارج فهو الغصب والاتلاف فان كلامهما بموجب التعزير الذي هو عقوبة ولا يصح اقراره به حيث كذب السيد (قوله وان زعم) انما اخذها غايه لانه بتقدير كونها باقية لم يكن ثم رين حتى يثبت في الذمة (قوله فان صدقه) اي السيد وقوله لم يكن اي العبد وقوله جانياً اي جنابة أخرى (قوله تعلق برقبته) قضيته انه لو كان جانياً أو مراً هو تعلق بتدبير السيد فيقدم حق المرتحم والجني عليه وعليه فلوانفك الرهن أو عتق الجني عليه عن حقه أو بيع في الجنابة أو الدين ثم عاد للمالك السيد فينبغي ان يتعلق برقبته مؤاخذاً للسيد بتدبيره

(قوله وانما كان) دفع به ما يرد على الشق الاول وهو عدم صحة الاقرار من غير المأذون (قوله لبقا ما يقي لهم) اي الغرماء الذين قبل اقراره عليهم كقوله لفلان على كذا قبل الحجر (قوله لو قبل) اي اقراره (قوله بلا يقبل منه) عبد على السيد (قوله نقد ودنان السيد الخ) مفهومه انه لو صدقه السيد على الاقتراض تعلق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله والقرض ليس من لوازم الخ خلافه فكان الاولى للاقتصار عليه وهذا قضية ما ذكره الشارح من ان القرض ليس من الخ انه لو اضطر الى اقتراض ما يصرفه على مال التجارة كان ماتت الجبال التي تحمل مال التجارة واحتاج الى ما يصرفه في اجرة الحمل فاقترض ما يصرفه عليه ان ما اقترضه يكون في ذمته لان القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة وينبغي انه حيث تعين الاقتراض طريقا لذلك وصدقه السيد عليه او ثبت بينه تعاقب بمال التجارة للعلم رضا السيد بذلك قطع وبقي ما لو لم يكن مأذونا ٥١ له في التجارة واضطر للخروج أو ورد ولم

تتمكن من ارجاعه السيد فهل يجوز له الاقتراض حيثما لم لا فيه نظر والا قرب جواز الاقتراض باذن القاضي ان وجدته والا شهد على الاقتراض وتعلق ما اقترضه بكسبه ان كان كسوبا فاقدم به صاحبه على السيد لوجوبه عليه وان لم يكن كسوبا رجع به على السيد للعلة المذكورة (قوله ولبعضه الحر كالحجر) اطلاقه شامل لما اذا كان بينه وبين سيده مهاداة وما لو لم تكن ففي سم على منهج مانعه (فرع) * لم يفرقوا في تفاصيل البعض بين المهاداة وغيرها (أقول) وهو واضح ان كان اقراره بدين جنباية لانه لم يختلف بالمهاداة وعدمها ومشكل بالنسبة لليون المعاملة (قوله خلافا لبعض المعاملة) هو حج (قوله في نصفه الرقيق) اي أما ما لم يرضه بنصفه الحر

ذلك ما لم يرضه السيد بأقل الامرين من قيمته والمال ولا يتبع بما بقي بعد عتقه اذا تعاق بالرقبة منحصرا فيها (وان اقر بدين معاملة) وهو ما وجب برضا مستحقه (لم يقبل على السيد) ولو صدقه (ان لم يكن مأذونا له في التجارة) بل يتعاق بدمته يتبع به بعد عتقه لتقصير معاملة الجنانية (ويقبل) اقراره بدين التجارة (ان كان) مأذونا فيه لانه قادر على الانشاء ولهذا لو حجر عليه لم يقبل وان اضافه لزم من الاذن المجزء عن الانشاء حيث ذواتها كان اقراره المقاس على الغرماء صحيحا لبقا ما يقي لهم في ذمته والعبد لو قبل فات حق السيد بالسكينة اما ما لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل منه لا يقال ما اقترضه ان كان لنفسه كان فاسدا والتجارة باذن سيده فينبغي ان يؤدى منه لانه مال تجارة فقد رد بان السبيحة منكر والقرض ليس من لوازم التجارة الذي يضطر اليها التاجر فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل أيضا اي الا ان استفسر وفسر بالتجارة كما قاله الاسنوي وغيره وان خالف في ذلك القابلي (ويؤدى) ما لم يرضه (من كسبه) بنحو شراء صحيح لا فاسدا لم تناول الاذن له (وما في يده) لما هو في يده واقراره ببعض بالنسبة لبعضه القن كالتقن لما هو ولبعضه الحر كالحرفي لما هو والوجه خلافا لبعض المتأخرين ان ما لم يرضه في نصفه الرقيق يجب تأخير المطالبة به الى العتق كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى اذ لا يتعلق بماله بصفه الحر فاقتضى الحال تأخير المطالبة به (ويصح اقرار المريض مرض الموت لاجتي) بمال عين او دين فيخرج من راس المال بالاجماع كما قاله الغزالي نعم للوارث تحميل المثرة على المستحق فان كل حلف وبطل الاقرار كما افتي بذلك الوالد رحمه الله تعالى خلافا للفتاوى وبؤيد ما قررناه قولهم تتوجه اليه في كل دعوى لو اقر بطلها الرزمة وما يأتي في الوارث وكون التهمة فيه اقوى غير مناف توجبه اليه

فيطالب به حالا وقد يفرق بينه وبين ما تقدم للاشارح في معاملة الرقيق من ان الرقيق لو اشترى مثلا بغير اذن سيده تعلق الضمان بذمته ولا يطالب به الا بعد العتق لانه لم يرضه بالرقبة فاوقت لمعاملة استحب لكمال الحرية وما هذا لما كان بعضه حرا قوي جانب تعلقه به حالا لانه لم يكن ثم مانع يستحب (قوله اذ لا يتعلق) اي ما لم يرضه (قوله بمال عين) اي غيره عروفة بالمقر لما سأل من ان المعروفته به ينزل الاقرار بها على المريض (قوله فان نكل) اي المقر له وقوله بذلك اي الوالد (قوله لزمته) اي الدعوى بمعنى ان ما ادعى به عليه اذا انكره تتوجه اليه العين لانه لو اقر لزمه ما ادعى به عليه (قوله وما يأتي) اي في قوله لاثباته الى حاله يصدق فيها الكاذب وقوله غير مناف توجبه اليه اي وذلك لانه وان وصل الى ثلثه لم يثبت له الاقرار غير مطابق للواقع ومن ثم قلل الشارح قائله هو انه محق

(قوله واقرار) اى فى المرض او غيره (قوله على حالة المرض) اى فمتوقف نفوذ على اجازة باقى الورثة كذا قبل والمستفاد من كلام الشارح انه يكون من راس المال ولا يتوقف على اجازة لكن على المذهب فانه لم يفرق بين الصحة والمرض الا من حيث ان فى الاقرار حال المرض خلافاً لدون الصحة وفيه انه حيث نزل على المرض والعين معروفة به اشتهر ما لو تبرع بها فى مرضه للوارث فمتوقف على اجازة بقية الورثة - هذا - ونخرج بما ذكره فى العين المعروفة من ان الاقرار اذا كان فى حالة المرض ينزل عليه ما لو اقر بالعين المذكورة فى الصحة فتسلم للمقر له لاحتمال بيعها له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك (قوله واختار جمع عدم قبوله) اى للوارث فى المرض (قوله ان ٥٢ يخشى الله ان يقضى) اى ولولم يكن فى البلد غيره (قوله ولا شك فيه) اى فيما

قاله الاذرى (قوله وانه لا يحل للمقر له اخذه) اى لكن يقبل ظاهراً ولو حكم به القاضي نفذ حكمه (قوله ولا يسقط الميراث باسقاطهم) اى فان ارادوا التحليف بعد الاسقاط مكنتهم (قوله ويصح اقراره) اى المريض وقوله ضمن اى ضمنه به الخ وقوله فاقرب بقبضه اى المريض (قوله لم يبرأ) اى الوارث ذكر حج ان صاحب الجواهر فرعه على عدم صحة الاقرار للوارث قال فظنه بعضهم مبنياً على الصحيح فاعترضه بما ليس فى محله (قوله لم يقدم الاول فى الاصح) هذا ظاهر فيما لو كان الاقرار بدين مثلاً فلو كان الاقراران بعين كان قال المورث هذا العبد لزيد وقال الوارث بعد موته هذا العمر وفقاس ما يأتى من ان المقر اذا قال هذا لزيد ثم قال هذا لعمر وجب تسليم المقر بزيد

(وكذا) يصح اقراره (لوارث) حال الموت بمال واقرار من لا وارث له سوى بيت المال ولو اقر له بنحو هبة مع قبض فى الصحة قبل فاقبل فى الصحة أو قال فى عين عرف انها ملكه هذه لوارثى نزل على حالة المرض كما يأتى (على المذهب) وان كذب بقية الورثة أو بعضهم لانتمائه الى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب الفاجر فالظاهر انه محقق وقول لا يصح لانه منهم بجرمان بعض الورثة والطريق الثانى القطع بالقبول واختار جمع عدم قبوله ان اتهم بفساد الزمان بل قد قطع القرائن بكذبه قال الاذرى فلا ينبغي لمن يخشى الله ان يقضى أو يفتى بالصحة ولا شك فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح بجمع بالحرمة حينئذ وانه لا يحل للمقر له اخذه ويجرى الخلاف فى اقرار الزوجية بقبض صداقها من زوجها فى مرض موته او بقية الورثة تحالف المقر له ان اقر له بحق لازم يلزمه الاقرار به فان ذلك حلفوا وفاسد هو ولا يسقط الميراث باسقاطهم كما صرح بجمع ويصح اقراره بنحو عقوبة أو فكاح جزماً وان افضى الى مال ولو كان للمريض دين على وارثه ضمن به الاجنبى فاقرب بقبضه من الوارث لم يبرأ وفى الاجنبى وجهان ذكرهما فى الجواهر وجهان براءة الاجنبى وقد نظر بعضهم فى عدم براءة الوارث والنظر ظاهر اذ هذا لا يند على الاقرار له بدين (ولو اقر فى صحة بدين) لشخص (وفى مرضه) بدين (لا تخولم يقدم الاول) بل يتساويان كما لو اقر بهما فى الصحة أو المرض (ولو اقر فى صحة أو مرضه) بدين لشخص (واقرب وارثه بعد موته) بدين (لا تخولم يقدم الاول فى الاصح) لان اقرار الوارث كاقرار المورث فكانه اقرب بالدينين والثانى يقدم الاول لانه بالموت تعلق بالترك فليس للوارث صرفها عنه ولو اقر الوارث لمشاركة فى الارث وهما مستغفران كزوجة وابن اقر لها بدين على أبيه وهى مصدقة له ضاربت بسبعة اثمان الدين مع اصحاب الديون لان الاقرار صدر من عبارته نافذة فى سبعة اثمان فعملت عبارته فيها كعمل عبارة الجائر فى السكك قاله

ويغرم لعمر وقيمة لانه حال بن عمرو بين حق لاقرار به لزيدانه هما كذلك فيسلم المقر به لمن سماه الميراثين ويغرم الوارث قيمته لثانئ تنزيلاً لاقرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرق باننا انما غرمنا المقر لعمر ولانه حال باقراره الاول بن عمرو بين حق بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعمر ووقع فى حالة كون المقر به ليس بيده لان المورث اخرج من يده باقراره الاول فاشبهه ما لو كان بيد المقر وديعة مثلاً وغصب فى حياة المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاها به لهما من التركة (قوله ضاربت بسبعة اثمان الدين) اى دون ما يستحقه من ثمن الدين فلا يضارب به لعدم صحة اقرار غيرهما بالنسبة له وهى لا يقبل قولها فيه بمجرد على الغرماء فتوفى الديون مع السبعة اثمان المذكورة من التركة فان بقي شئ قسم على الورثة فليخصها من باقى الثمن الذى كانت تأخذه لولا الديون يؤاخذ به المقر حيث كان جائزاً كما هو الفرض في دفع الزوجة ان بقي بعد الديون ما ينفى به

(قوله كعكسه) أي كالأقرار بعين الشخص ثم بدى لا آخر (قوله ولو أقر) أي في المرض وقوله ان لم يحجبه غيره أي بان لم يكن له وارث يحجب الاخ كالابن وقوله عتق أي وبقي الدين في ذمته (قوله بغير حق) أي اما بحق كان أقر بشئ مجهول ولم يبينه وطول بيانه فامتنع فأكره على بيانه فيصح (قوله كان ضرب ليصدق) وظاهر جدا ان الضرب حرام في الشقين خلافاً لنوهم حاله اذا ضرب ليصدق وظاهره وان كان الضرب خفيفاً وهو ظاهر (قوله وعمله) أي وعمل ٥٣ كونه قريبان من المكروه لا مكروها وقوله بما

مرأى في قوله اذا المكروه من اكراه على شئ واحد (قوله أم بعده) أي وسواء أكان الضارب له حاكم الشرع أم السياسة أم غيرهما كشايخ العرب (قوله وما ذكره) أي الاذرى وهو المعتمد وقوله واخذ السبكي الج معتمداً أيضاً (قوله او محبوس) على الاقرار من مقيد او محبوس حال اقراره (قوله وبه جزم العلائق) فقال ان ظهرت قرائن الاكراه ثم اقر لم يجز الشهادة عليه والاوجه انه عند ظهور ثلاث القرائن تقبل دعواه سواء كان الاقرار للظالم المكروه او لغيره الحامل للظالم على الاكراه وتقيد بينة الاكراه على بينة اختيار لم يقل كان مكروهاً وزال الاكراه ثم اقر اه حج (قوله كعلى مال) مثال لتعيين (قوله فيما يظهر) وظاهر انه في هذه الحالة لا يقبض الحاكم منه لانه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث توجب المصلحة قبضه وفيه نظر فليتأمل وقوله منهم أي من العشرة وقوله ناظر يثبت المال الذي نقله

الباقين ولو ادعى انسان على الوارث ان مورثة اوصى له ثلث ماله مثلاً وآخر بان له عليه ديناً مستغرفاً وصدق الوارث مدعى الوصية ثم مدعى الدين المستغرق أو بالعكس أو صدقهما معا قدم الدين كالأولية بالبينه ولو اقر المريض لانسان بدى ولو مستغرفاً ثم اقر لا آخر عين قدم صاحبها كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجراً في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع ولو اقر باعتاق اخيه في العصة عتق وورث ان لم يحجبه غيره او باعتاق عبده في العصة وعليه دين مستغرق اتر كته عتق لان الاقرار اخبأ ولا تبرع (ولا يصح اقرار مكروه) بما اكروه عليه بغير حق لقوله تعالى الا لمن اكروه وقلبه مطمئن بالايمان جعل الاكراه مسقطاً لحكم الكفر بما لاولى ما سواه كان ضرب ليقرأ ما مكروه على الصدق كان ضرب ليصدق في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده ويلزمه ما قر به لانه غير مكروه اذا لمكروه من اكروه على شئ واحد وهذا انما ضرب ليصدق ولم ينحصر الصدق في الاقرار لكن يكره الزامه حتى يرجع ويقر ثانياً واستشكل المصنف قبول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكروه وان لم يكن مكروهاً وعمله بما صرح ثم قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظر ان غلب على ظنه اعادة الضرب ان لم يقر وقال الاذرى الصواب فيها لو ضرب ليقر بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه انه اكراه سواء أقر في حال ضربه ام بعده وعلم انه لو لم يقر بذلك لضرب ثانياً وما ذكره ظاهر جلي ولو ادعى انه باع كذا مكروهاً لم تسمع دعوى الاكراه والشهادة به الامتصاة واذا فصله وكان أقر في كتاب التبايع بالطواغية لم تسمع دعواه حتى تقوم بينة بانه اكروه على الاقرار بالطواغية قاله ابن عبد السلام في تناويه واذا فصل دعوى الاكراه صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه كحبس بدار ظالم لا على نحو دين وكتعقيد وتوكل به قال القفال ويسن ان لا تشهد حيث دلت قرينة على الاكراه فان شهدت كتب صورة الحال لينتفع المكروه بذكر القرينة وأخذ السبكي من كلام الجرجاني حرمة الشهادة على مقيد او محبوس وبه جزم العلائق ثم شرع في الركن الثاني فقال (ويشترط في المقر له) تعيينه بحيث يمكن مطالبته كما يشير اليه قوله لحل هند كعلى مال لا حده ولا العشرة بخلاف لو احدى من البلدة على ألف الا ان كانوا محصورين فيما يظهر ولو قال واحد منهم انا المعنى بذلك ولي عليكم ألف صدق المقر بعينه

شيخ الاسلام عن الروضة وأصلها ان القاضي يتولى حفظه اه سم على حج (قوله صدق المقر بعينه) أي انه لم يرد به بالاقرار وعبارة حج بعده ما ذكره ان كان قال لا احدى هم على ألف فلكل الدعوى عليه وتعليقه فان حلف لتسعة فهل تنحصر الاثاني في العاشر فإخذ به بلايين أو يخلف له أيضاً لاحتمال كذبه في حلفه للذى قبله كل محتمل ثم رأيتم قالوا ان كان هذا الطائر غريباً فنصافى طوائف ولا نعبدى حروا شكل لو انكر الحنث في عين احدهما كان اعترافه في الآخر فقوله لم احث في عين العبد كقوله حنثت في عين النسوة وعكسه وهذا ظاهر في ترجيح الاول اه وهو كون العاشر يستحقه بلايين

(قوله نزع منه) قال في شرح الروض فهو اقرار صحيح بخلاف ما يأتي قريبا من انه لو قال على مال لرجل لا يكون اقرار الفساد الصيغة ويحتمل ان يقال ما هنا في العين وما هنا في الدين كما يشهد به كلامه كاصله ثم رابت النبي اجاب به اه مم على ج (قوله وهو ليت المال) هذا ظاهر ان ايس من معرفة صاحبه ويقبل نفسه بما يأتي فيما لو اقر بهم ثم فسره (قوله او تقم قرينة) فان ادعى ذلك او قامت عليه قرينة لم ينزع منه ٥٤ (قوله حسا وشرعا) اي بان لا يكذب فيه الحس ولا الشرع وقول المصنف

ولو اقر بعين مجهول كعندي مال لا اعرف مال كذا لو احدث من اهل البلد نزع منه اي نزع منه فاعترف به المال لانه اقرار بمال ضائع وهو ليت المال والاوجه قديمة ذلك بما اذا لم يدع او تقم قرينة على انه لقطعة (واهلية استحقاق المقر به) حسا وشرعا اذا اقرار بدونه كذب (فلو قال) له على الالف الذي في هذا الكيس وليس فيه شيء او (لهذه الدابة على كذا) وأطلق (فلغو) اي الاقرار لانتفاء أهلية استحقاقها لعدم قابليتها للملك حالا وما لا يلائم صورتهما تعطى السبب كببيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتي ثم لواضافه الى سبب يمكن كقرا بمال من نحو وصية صحيح كما قاله الماوردي ومحل البطلان كما قاله الاذري في المملوك اما الاقرار بخيل مسلبة فالاشبه فيه الصحة كالقرا بغيره ويحمل على انه من غله وقف وقف عليها او وصية لها وبه صرح الروائي واقضى كلامه انه الاخلاف فيه (فان قال) على لهذه الدابة (بسيما مال كذا) كذا (وجب) لامكانه بسبب بنيانية عليها أو استيفاء منفعتهما باجارة أو غضب ويحمل مال كذا في كلامه على مال كذا حال الاقرار لانه الظاهر فان أراد غيره قبل ولو لم يقل مال كذا لم يحكم بذلك لمالكها حالا بل يرجع ويعمل به تفسيره وليس فيه اجماع المقر له لانه انما ربطا اقراره بجمعه هذه الدابة فصار المقر له معلوما متعافا كقبي به بخلاف ما صرح في رجل من اهل هذه البلاد انهم وان عرفت ليست سببا للاستحقاق فلم تصلح للاستبعا ولو اقر بعين أو دين لحربي ثم استرق او بعد الرق واستند له حالة الحرابة كما هو ظاهر لم يكن المقر به لسيده اي بل يوقف فان عتق فله وان مات قنا فهو في (وان قال لجل هند كذا) على أو عندى (بارث) من نحو ابيه (او وصية) له مقبولة (لزمه) ذلك لامكانه وانضم في ذلك ولي الجمل اذا وضع نعم ان انفصل لا كثر من اربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا أو لستة أشهر فأكثر وهو فراش لم يستحق نظريما يأتي في الوصية ثم ان استحققه بوصية فله الكل أو بارت من الاب وهو ذكر فكذلك أو أتى فلها النصف وان ولدت ذكرا أو أتى فهو بينهما بالتسوية ان اسنده الى وصية أو ائلا نانا اسنده الى ارث فان اقتضت جهة ذلك التسوية كولد ام سوى بينهما في الثالث وان اطلق الارث سألناه عن الجهة وعلمنا بجهة تضاها فان تعذرت مراجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوي وهو متجه (وان اسنده الى جهة لا يمكن في حقه) كقوله باعني شيئا (فلغو) اي الاقرار لقطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به

فلغو اي التأكيد الحس في مسئلة الكيس والشرع في مسئلة الدابة (قوله فالاشبه فيه الصحة) معقد (قوله فان قال على لهذه الدابة) تقديره هذا مع قوله اي الماتن بسببها لما لكها لا يخفى ما فيه من الحرارة اه مم على ج (اقول) ومع ذلك فيمكن توجيهه بان قوله لما لكها يدل من لهذه الدابة (قوله فان اراد غيره) اي كان قال اردت من انتقلت منه الى من هي تحت يده الا ان وان طال مدة كونهم في ملك من هي تحت يده (قوله ولوم يقبل لمالكها) بل قال على بسبب هذه الدابة (قوله لمالكها حالا) اي بل ولا لمالكها مطلقا لحرارة ان تكون في يده بنحو اعارة وغضب فان قلت شيئا فهو مضمون عليه لمالكها لمالكها فيستفسر ويعمل بتفسيره اه مم على ج عن شرح البهجة باعني (قوله لانها) اي الباد وقوله ثم استرق اي الحربي (قوله فان عتق فله) وهذا اذا كان المدين المقر مسلما ان كان حر يباسط الدين باسترقاق الدائن لما ذكره وافي السران المتدابين الحربيين يسقط الدين باسترقاق احدهما اه مم على ج

(قوله مطلقا) اي سواء كانت فراشا ولا (قوله فكذلك) اي فله الكل حيث كان مستغرقا (قوله فان اقتضت جهة في ذلك) اي الارث (قوله فان تعذرت مراجعة المقر) او رجوع ولم يتفق منه بيان لدعواه عدم معرفة السبب او موته بعد المراجعة وقبل بيان وقوله وهو متجه هو المعتد (قوله فلغو) بوجه كلام القائل بلغوية الاقرار بان مسئلة الماتن فيها صلاحية اللفظ لغير الجمل فبطلانه لما رخص بخلاف نحو من عن خرفانه لا يصح لشخص دين غير بل ممنوع لكل احد فقوى قول الاثنا ولغا آخره اه مؤلف

(قوله وطريقة الترجيح) اى الحكمة للقولين

كما يدل له قوله وما صححه ممنوع الخ وقوله من انه اى الحرر وقوله وما عزاه اى للنوى (قوله وانعمتد الاول) هو قوله اى الاقرار بالنطق بكذبه الخ (قوله وتقريره) اى اثبات ما قاله المقر وقوله فعمل به اى الاقرار وقوله وألغى المبطل وهو من غن الخ (قوله كله) اى كقوله الخ وقوله ولملكه قبل اى قبل الارفاق وقوله وان ثبت عطفا على ان يقر الخ (قوله ومن ذلك ايضا) لعل محله ما لم يرد الاقرار بدليل ما يأتى أول فصل يشترط فى المقر به عن الانوار فى الدار التى ورثته من اى لقول ان الاقرار كان شاملا للاقرار عقب الارث اه سم على حج (قوله فيسأل القاضى) اى وجوبا فيما يظهر (قوله ليصل الحق لمستحقه) وهو ورثة اى الحمل ان قال استحقه وارث وورثة الموصى ان قال بوصية (قوله وان مات) اى المقر (قوله فى البحر) اى الرويانى (قوله والاوجه الاول) اى فيه دفع المقر به لورثة الميت والاول هو قوله يقتضى صحة الاقرار (قوله كالاقرار للحمل) اى فى اى فيه تفصيلا المتقدم (قوله واذا كذب المقر له) زاد حج أو وارثه (قوله بمال) ومثل المال الاختصاص ولو اقر له بموجب عقوبة ورد لا يستوفى منه فالتعبد بالمال انما هو قول المصنف ترك المال الخ والاقتضاى لصحة الاقرار عدم التكذيب مطلقا كما

فى الحرر والذى فى الشرحين فيه طريقان احدهما القطع بالصحة والثانى على القولين تعقيب الاقرار بما رفعه قال الاذرى وطريقة الترجيح جزم بها أكثر العراقيين وطريقة القطع بالصحة ذكرها المروزة وما صححه النوى ممنوع ولم أر من قطع بالغا الاقرار وما عزاه للحرر بناء على فهمه من قول الحرر وان اسنده الى جهة لا يمكن فهو لغو من انه اراد فالأقرار لغو وليس مرادا بل مراده الاسناد لغو بقريضة كلام الشرحين اه وذكر مثله صاحب الانوار والزركشى واستحسنه الشيخ هذا والمعتمد الاول ويوجه بان قريضة حال المقر له ملغية للاقرار له وتقريره انما يحسن عند الاطلاق دون التمسيد بجهة مستحيلة بخلاف الف من غن خرقانه لا قريضة فى المقر له ملغية فعمل به والغنى المبطل وهذا معنى ظاهر يصح الاستسكان به فى الفرق فتعظيم المصنف فى فهمه ليس فى محله وقول بعضهم ويمكن الجمع بينهما بحمل بطلان الاقرار على تقديم المنافى كله على غن ما باعه الى الف كتنظيره فى باعنى خرا بالف وحمل بطلان الاسناد فقط على تأخير كله على الف اقرضيه كتنظيره فى له على الف من غن خرقه غير صحيح لما فيه من تسليم كون الاذنى الاسناد لا الاقرار ومن المستحيل شرعا ان يقر اقر عقبه بدين او عين والاوجه تقييده من لم تعلم حرايته ولملكه قبل لما فيه بخلاف من احتمل فيه ذلك وان ثبت له دين فهو صدق او خلع أو جناية فيقر به غيره عقب ثبوته اعدم احتمال جريان ناقل حينئذ ومن ذلك ايضا ان يقر عقب ارثه لا خربا يخصه (وان اطلق) الاقرار بان لم يسنده الى شئ (صح فى الاظهر) ويحمل على الممكن فى حقه وان نذر كوصية وارث صونا لكلام المكاتب عن الالغاء ما ممكن والثانى لا يصح لان الغالب ان المال لا يجب الا بمعاملة أو جناية وهما متعينان فى حقه فحمل الاطلاق على الوعد وعلى الاول لو انفصل الحمل مما فلا شئ له للشك فى حياته فيسأل القاضى المقر حصة عن جهة اقراره من ارث او وصية ليصل الحق لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كإصرح به البغوى وغيره ولو اقلت حيا وميتا جعل المال للحي اذ الميت كالعديم ولو قال له هذا الميت على كذا فى البحر عن والده ان ظاهر لفظ المحصر يقتضى صحة الاقرار وانه يمكن القطع بالمطلان لان المقر له لا يتصور ثبوت الملك له حين الاقرار اه والاوجه الاول والاقرار لرباط أو قنطرة ومسجد كالاقرار للعمل اما اذا اسنده لممكن بعد الاقرار فيصح جزم ما كالأقرار قبل واطلق ويشترط لصحة الاقرار عدم تكذيب المقر له المقر كما يؤخذ من قوله (واذا كذب المقر له المقر) بمال (ترك المال) المقر به (فى يده) فى صورة العين ولم يطالب بالدين فى صورته (فى الاصح) لان يده مشعرة بالملك ظاهر الاقرار بالطارى عارضه التاكذيب فسقط ومن ثم كان المعتمد ان يده تبقى عليه يملك لا مجرد استخفاظ وما يجنبه الزركشى من حرمه وظنه لاقراره بتكريره عليه بل قال ينبغي تحريم جميع التصرفات حتى يرجع بدين التعارض المذكور أو وجب له العمل بدوام الملك ظاهر انقط واما باطنا فالمدار فيه على صدقه وعدمه

(قوله فلا يقبل منه) ظاهره وان بين له سكونية وجهها محتملا وقياس نظائره ان تسمع دعواه وبينته ان بين ذلك (قوله حق بصدقه) اي المقر وقوله وانما احيى هذا الاستثناء هو قوله ما لم يدع كما هو قوله وكذبه اي المقر له وقوله لم يقبل فيما عينه اي المقر له
 * (فصل في الصيغة) * (قوله في الصيغة) لعل وجهه تأخيرها الى هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها وابتدأ بها في المنهج لما تقدم في اول البسيع من انه لا يتحقق ٥٦ كون العاقد عاقدا الا بالصيغة فهي متأخرة في الوجود مقدمة في

الاعتبار (قوله ونشرطها لفظ) اي كونها الفاظا والافال لفظ هو ذات الصيغة والمراد باللفظ اعم من ان يكون صريحا أو كتابيا (قوله تشعير) اي المذكورات من الالفاظ الخ (قوله فيما احسب أو اظن انغو) اي لعدم اشهادهما بالالزام (قوله ليس لك الخ) عبارة صح ولو قال ليس لك على شيء بدل الفان والتناقض عليم اقرب في الجملة بخلاف ما ذكر (قوله المناقضة ما قبلها لها) قد يدفع ما ذكر بما يأتي من انه لو أتى بكلام في جملتين عمل بما يضره تقدم أو تأخر الا ان يقال هاتان الجملتان بمنزلة جملة واحدة لان امكن بمنزلة الاستثنائية ومع ذلك فيه شيء وكان الاولى ان يعمل بمثل ما عمل به سم وهو ان قوله ليس له على الفان لكن له على ألف بمنزلة ليس له على عشرة الاخسة واللازم فيها خمسة فقط لان عشرة الاخسة هي خمسة فكان قوله ليس له على عشرة الخ كقوله ليس له على خمسة وقوله ليس له على الفان الخ بمنزلة ليس له على ألف ومع هذا قال سم قد يفرق بين ليس له على عشرة الاخسة

ولو طنا وحيث لا يصح ما ذكره باطلا لاقه والثاني ينزعه الحاكم ويحفظه الى ظهور مال كيه (فان رجع المقر في حال تكذيبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غاطت) في الاقرار او تعمدت الكذب (قبل قوله في الاصح) لما مر من ان يده عليه يد ملك والثاني لانه على ان الحاكم ينزعه منه الى ظهور مال كيه امار جوع المقر له واقامة بينة به فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطالبة وفي المقر بطريق الالتزام فكان اضعف ولو اقرت له امرأته بالنكاح وانكر سقط حقه قال المتولى حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسمع ما لم يدع نكاحا محجودا وانما احتج لهذا الاستثناء لانه يعتبر في صحة اقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط به بخلاف غيره ولو اقر لا تخو بقصاص او حد قذف وكذبه سقط وكذا حد سرقة وفي المال ما مر من كونه يترك في يده ولو اقر له بعبد فأنكره لم يحكم بعقده لانه محكوم برقه فلا يرفع الا يبين بخلاف اللابيط فانه محكوم بحجته بالدار فاذا اقر وتناهى المقر له في أصل الحرية ولو اقر له باحد عبيدين وعينه فرده وعين الآخر لم يقبل فيما عينه الابينة وصار مكذبا للمقر فيما عينه له ثم شرع في الركن الثالث مترجلا به فصل فقال

* (فصل) * في الصيغة ونشرطها لفظ أو كتابة ولومن ناطق أو إشارة أخرى تشعير بالالتزام بحق فحيث (قوله لزيد) على ألف فيما احسب أو اظن انغو وفيما علم أو اشهد صحيح وقوله ليس لك على الفان ولكن لك ألف درهم لم يجب ما بهد لكن المناقضة ما قبلها لها اخذاعا يأتي في الاستثناء من نفي خاص وقوله لزيد كذا صيغة اقرار اذ اللام للمالك ثم ان كان ذلك معينا كزيد هذا الثوب فان كان يده حال الاقرار أو اتقل اليه لزمه تسليمه لزيد أو غيره كله ثوب أو ألف اشترط ان ينضم اليه شيء مما يأتي كعندي أو على لانه مجرد خبر لا يتضمن لزوم شيء للخبر ولهذا التفصيل ذكر كونه صيغة ولم يذكر لزوم نعم ان وصل به ما يخبر به عن الاقرار كاه على كذا بعد موتي أو ان فعل كذا لم يلزمه شيء كما بحثه الاذرى والثانية مأخوذة مما يأتي في نحو ان شاء الله تعالى انه ليس من تعقيب الاقرار بما يرفعه وقول النشارح على او عندي بعد كلام المصنف اشار به الى نفي توههم ام مقول القول كذا فقط (وقوله على وفي) هي بمعنى او كالتى بعدها (ذمتي كل) على انفرادها (للدين) الملتزم في الذمة اذ هو المتبادر منه عرفا فان ادعى ارادته العين قبل في على فقط لا مكانه اي على

وقوله ليس له الفان لكن له ألف انتهى قال وهو الاقرب (أقول) ولعل وجهه ان آحاد العشرة تستثنى منها عرفا في الاستعمال ويقال له على عشرة الا واحد امثلا والالف لا تستثنى من الالفين فما فوقها بل يقال له على ألف أو له على الفان بدون استثناء (قوله أو غيره) اي غير معين وقوله هي بمعنى أو اي الواو (قوله قبل في على فقط) اي بخلاف ما لو قال في ذمتي فلا يقبل منه ان ذكره متصلا وكذا فيما لو ذكره متصلا أو قال له على ألف في ذمتي ودبعة فانه يقبل كما يأتي له في قوله بعد قول المصنف =

حفظها

فصل قال له عندى سيف في غمد الخ فان كان قال له في ذمتى أو يصادق المقر له من قوله بخلاف ما لو قال له على ألف في ذمتى
أودى بأوديعة فلا يقبل متصلا ولا منفصلا على ما قاله بعض المتأخرين ٥٧ فاشبهه ما لو قال له على ألف من ثمن خمر ليكن

الأوجه قوله متصلا لا منفصلا
٥٨ (قوله كل على أفرادها) أى
من على وفي ذمتى وهو مستفاد من
قوله أولاهى أى فى أو (قوله أو أنه
ردها) أى بعد ذلك في زمن يمكن
فيه الرد (قوله صالح له ما) أى
للسدين والعين (قوله بالعين) أى
فيقبل دعواه التلف والرد للعين
التي فسر بها (قوله أو اقض) قسم
لقوله ولو قال لي عليك (قوله وبذلك)
اسم الإشارة راجع لقوله لا انتفاء
ثبوته (قوله وهذا) أى كونه ليس
اقرارا (قوله انما يأخذ فيه) أى
الاقرار (قوله لكن مراده) أى
الشافعي (قوله ويؤيد ما ذكر) أى
من أنه ليس اقرارا (قوله لم يكن
اقرارا) أى لأنه مع فتح اللام صادق
بكل ما ينسب لزيد وإن لم يكن من
جنس ما يقرب به كالعلم والشجاعة
(قوله فانه اقرار لزيد) أى ويلزمه
له ما فسر به وإن لم يتول كما يأتي
لشارح (قوله لا يقال يؤيد ما قاله
التاج) وهو قوله وهذا يقول الخ
(قوله تنك) هـ ما قوله لي عليك
ألف وقوله أو اقض الألف الذي
لي الخ (قوله وأليس لي عليك)
الاولى عدم ذكر هذه لما يأتي في
قول المصنف ولو قال ليس لي
عليك كذا الخ من حكاية الخلاف

حفظها (ومعنى) ولدى (وعندى) كل على أفرادها (للعين) لذلك فيجعل كل منهما عند
الاطلاق على عين له بيده فلو ادعى انه أودى بعة وانها تلفت أو انه ردها صدق بيمينه وقبلى
بكسر أوله صالح لهما كما رجحاه وهو المعتمد فان اتى بلفظ يدل عليه ما كقوله على ومعنى عشرة
فالتقاس ان يرجع اليه في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين (ولو قال لي عليك ألف)
أو اقض الألف الذي لي عليك فقال لا يلزم في اليوم تسليم ذلك لم يكن اقرارا لا انتفاء ثبوته
بالمفهوم أى لضعف دلالة فيما المطلوب فيه اليقين أو الظن الغالب وهو الاقرار وبذلك
يندفع قول التاج السبكي مضعفاه وهذا يقوله من يقصر المفاهيم على أقوال الشارع
ووجه اندفاعه انه يتأق حتى على الاصح المقرر في الأصول ان المفهوم يعمل به في غير
أقوال الشارع لما قررناه من خروج الاقرار عن ذلك بمزيد احتياط ومن ثم اطلق الشافعي
رضي الله عنه انه انما يأخذ فيه باليقين ولا يستعمل الغلبة لكن مراده ما تقر من الحاق
الظن القوي باليقين كما صرحوا به في أكثر مسائله ويؤيد ما ذكر قولهم ولو قال لي عليك
ألف فقال ليس لك أكثر من ألف لم يلزمه شيء لأن في الزائد عليه لاوجب اثباته ولا اثبات
مادونه ولو قال لزيد على أكثر مما لك بفتح اللام لم يكن اقرارا بخلاف ما لو كسرها فانه اقرار
لزيد لا يقال يؤيد ما قاله التاج قول الروضة لو قال اقرضتك كذا فقال ما اقرضت غيره
كان اقرارا به فثبوت الاقرار بالمفهوم لا نأمنع التأييد اذ هذا في قوة ما اقرضت الا هو
ومفهوم هذه الصيغة وهي ثبوت اقراره على المفاهيم بل ذهب جمع الى صراحته فلا
يقاس به مفهوم الطرف المختلف في محييته ولا يرد على هذا قولهم ان المفهوم من هذه
الالفاظ عرفا لا اقرارا وهذا صريح في العمل فيه بالمفهوم لأن محله في الفاظ اطراد العرف
في استعمالها ما دام منها ذلك وهذا النزاع في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطرده
العرف في قصده منه ولو قال له احدينك الصيغتين (فقال) مع خسين أو زن أو خذا وزنه
أو خذه أو اختم عليه أو اجهله في كيسك) أو هو صحاح أو مكسرة (فليس باقرار) لأنه ليس
بالتزام وانما يدكر في معرض الاستهزاء (ولو قال) في جواب لي عليك مائة أو أليس لي عليك
مائة (بلى) أو نعم أو صدقت) أو أجل أو جبر أو اى (أو ابرأتني منه أو قضيت) أو اقضى غدا
وإن لم يأت بضمير وقياسه ان قضيت بدون ضمير كذلك (أو أنا مقربه) أو أنا كرماء ندعى به
(فهو اقرار) لأن الستة الاول موضوعه للتصديق نعم لو اقترن بواحد مما ذكر كصدقت
ونحوه قرينة استهزاء كما يراد كلامه بنحو هزاس وضحك مما يدل على التعجب والانتكار لم
يكن به مقرا ولا ندعوى الإبراء والقضاء اعتراف بالاصل ولو حذف منه لم يكن اقرارا
لاحتماله الإبراء من الدعوى وهو هو وكذا اقراره ابرأتني أو اسقني في معنى كما أتى به

٨ به ع في نعم بل لا حاجة الى قوله أيضا ولو قال في جواب لي عليك مائة لأنه مستفاد (قوله موضوعه
للتصديق) قد يقال في نعم وما بعدها تظير بالنسبة لقوله ليس لي عليك لأنه نفي وتصديق النفي ليس اقرارا وسبب في الجواب عنه في
كلام الشارح بان الاقرار مبنى على العرف

(قوله لدعوى البراءة) أى أو الاستيفاء وقوله يلحق به أى بقوله لم يكن اقرار او قوله المدعى به الأولى به لأن الالف مذكورة وقوله وكذا أقر أى ليس اقرارا (قوله فهما صادقان) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكره في وقافا لم ان الحكم كذلك وان كان لا تقبل شهادته كعبد وصبي فليست راجع للفرق بين ما لو قال ان شهدا على بكذا صدقتم ما وبين ان شهدا على فهما صادقان ان الجواب في قوله فهما صادقان ٥٨ اسمية مدلولها الثبوت وهو لا يعلق به وقول بان المعنى ان شهدا على قبلت

شهادتهما لانهما صادقان ومتى كانا صادقين كان ذلك اقرارا منه باعترافيه بالحق بخلاف صدقتهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسبتهما للصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقتهما (قوله فيما شهدا به) فان اسقط فيما شهدا به لم يكن اقرارا هـ حج قال في شرح الروص ولولم يأت بصيغة الشهادة بل قال اذا قال زيدان له مرو على كذا فهو صادق كان الحكم كذلك كما قاله ابن العماد اه ومنه يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان وجبالاتهم بمتاع انسان فشهد عليه شخص بانه رأى بعض المتاع عنده فقال المدعى عليه ان حلف هذا الشاهد انه رأى عندي هذا المشهود به فهو صادق وهو ان يكون مقررا بذلك وان لم يحلف الشاهد لانه اذا حكم بصدقة الاقرار بمجرد التعليل على الاخبار الخاطئة عن اليقين فمع الاخبار على التعليل باليمين يكون كذلك (قوله المطالبة ببيانه) قضية كونه تفسير المجهول ان يقبل تفسيره

القتال وهى حيلة لدعوى البراءة مع السلامة من الالتزام ويلحق به ابرأتى من هذه الدعوى ولان الخصم في به عائد للالف المدعى به اقرارا حاجة لقوله لا كما أجاب به السبكي عن قول الرافعي يحتل انه مقر غير عند حذف لك ولوسأل الحاكم المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقرارا قاله السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتم ما أو قال ذلك فهو عندي أو صدقتم ما لم يكن اقرارا لانتفاء الجزم ولان الواقع لا يعلق بخلاف فهما صادقان لانهما لا يكونان صادقين الا ان كان عليه المدعى به الا ان فيلزمه وان لم يشهدا فلو قال فهما عدلان فيما شهدا به فالوجه انه كقوله فهما صادقان لانه بعدناه ولو قال لمن شهد عليه هو عدل او صادق فليس باقرار حتى يقول فيما شهد به ولو ادعى عليه بهين فقال صالحى عما كان على فهو اقرار بهم له المطالبة ببيانه ويقارن كان لك عندي أو على الف بأنه لم يلقه جوابا عن شئ كان بالافعال شبه ولو ادعى عليه القافأذكر فقال اشتريه مدامنى بالالف الذى ادعيته كان اقرارا به كبعنى بخلاف صالحى عنه به اذ ليس من ضرورة الصلح كونه يما حتى يكون ثمة بخلاف الشراء ولو قال في جواب دعواه لا تدم المطالبة وما أكرماتنقاضى لم يكن اقرارا لانتفاء صراحة قاله ابن العماد ولو قال في جواب دعوى عين يبيده اشتريته أو ملكتم منكم أو من وكيلك كان اقرارا لتضمنه ذلك الملك للمخاطب عرفا ولم ينظروا الى احتمال كون المخاطب وكيل الف البيع ولا الى احتمال كون الوكيل باع ملكا غير المخاطب لبعده عن المقام بخلاف قوله ملكتم على يدك لا يكون اقرارا لانهما كنت وكيل الف في ملكهما ولو طالبه بوفاء شئ فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما أفتى به الواألد رحمه الله تعالى (ولو قال انا مقر) ولم يقل به (أو انا قر به فليس باقرار) اصدق الاول باقراره بطلانه أو بوجه ادنيته تعالى ولا احتمال الثانى للورع بالاقراء فى ثانى الحال ولا يرد على ذلك قولهم فى لا انكر ما تدعيه انه اقرار مع احتمال الوعد لان العموم الى التنى اسرع منه الى الاثبات بدليل النكرة فانها تتم فى حيز التنى دون الاثبات وما شكك به الرافعي من فرض كون الفرق مبينا لكنه غير ناف للاحتمال وقاعدة الباب مبنية على اليقين أوجب عنه بان المفهوم عرفا من لا انكر ما تدعيه انه اقرار بخلاف انا قر به (ولو قال ايس) او هل كفى الطالب (لى عليك كذا فقال بلى او نعم فاقرار) لانه الماهوم من ذلك (و فى نعم

بما لا يتول كخبة بروقيه ان غير المتول لا يصح صلح عنه بما لان الصلح عن العين أو الدين بما لا يصح (وجه وما لا يتول لا يصح بيده فاعلم المراد انه يصح بغيره بما يصح الصلح عنه بما لا يلحصر (قوله وما أكرماتنقاضى) أى تطالب وقوله دعوى عين يبيده أى المدعى عليه (قوله فقال بسم الله) ومثله ما لو قال على الرأس والعين بالاولى (قوله مبينا) أى واضحا (قوله أو نعم) قال سم على منهج ولو وقع اى نعم وبلى فى جواب الخبر المنفى نحو ليس لى عليك الف قال الاسنوى فيتمجه ان يكون اقرارا مع بلى بخلاف نعم بر اه (أقول) ولعل الفرق بينهما ان نعم لا يثبت التنى وتقريره فكانه قال نعم ليس لك على شئ وبلى لرد =

فكانه قال لك على لانه اذ ارد النفي فقد اثبت نقيضه وهو ما نقاه ولعل الاسنوى جار على مقتضى اللغة لان الالفاظ اذا اطلقت حملت على حقاقتها اللغوية ما لم يرد ما يخالفه وفي المس قديدي وجود عرف يخالف اللفظة واهل عدم تفرقة جملة الشريعة بين بلى ونعم في أليس كما اشار اليه بقوله لانه المفهوم من ذلك (قوله بخلاف ٥٩ بلى) وقد نظم هذا المعنى شيخنا العلامة

الاجهورى فقال

نعم جواب للذى قبله

اثباتا أو نفيًا كذا اقرروا

بلى جواب النفي لكنه

يصير اثباتا كذا حرروا

(قوله وغيره) اى فى كون نعم وبلى

اقرارا (قوله بينهما) اى النوى

وغيره (قوله ونحوه) اى كقوله

حتى يتيسر اذا جاء فى ال قضيت

(قوله ما أتقى به) اى الوالد (قوله

فى هذا) اى المكتوب مثلا (قوله

وتجاوز على تلفظه بالاقرار) لم يبين

وجه عدم المعارضة وله ان

الشهادة انما امتنعت فى مسألة

البغوى لان المقر لم يبين شيئا من

الحدود حتى يشهد به وجازت فيها

اتقى به والده لانهم انما يشهدون

على مجرد انه وقف ما يملكه ولم يثبتوا

شيئا بخصوصه انه ملكه وعابه فما

ثبت انه ملكه ثبت وقفه وما لا فلا

(قوله ويوقف) اى عن العمل به

(قوله وهو ظاهر) اى بل هو لغو

ويجزم بعدم الوقف لان معنى ما نزل

اى الذى هو منزل فى دفترى الآسن

وهو لا يشمل ما حدث تنزيه بعد

• (فصل يشترط فى المقر به الخ) •

(قوله وان لا يكون ملكا للمقر) (الخ)

لعل المراد من هذا ان لا يأتى فى

وجه) لانها فى اللغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلى فانها اردت نفي اثبات
ولهذا جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما فى آية الست بربكم لو قالوا نعم كفروا ورد هذا
الوجه بان الآثار يرفعونها مبنية على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية
وعلم منه عدم الفرق بين النوى وغيره خلافا للغزالي ومن تبعه ويفرق بينه وبين نظيره فى
الطلاق من الفرق بينهما فى ان دخلت الدار يقع المهر بان المتبادر هنا عند
النوى عدم الفرق خلفائه على كثير من النما بخلافه ثم ولا ينافى ما تقرر قول ابن
عبد السلام لو لقن العربى كلمات عربية لا يعرف معناها لم يؤخذ به لانه لم يعرف
مدلولها يستحيل عليه قصد هذا لان هذا اللفظ يفهمه العاى ايضا وكلام ابن عبد السلام
فى لفظ لا يعرفه العاى ايضا والوجه ان العاى غير الخاط لا يقبل دعواه الجهل بدلول
أكثر الفاظ الفقهاء بخلاف الخاط لانا لا يقبل فى الخفى الذى لا يخفى على مثله معناه (ولو
قال اقض الالف الذى لى علمك) أو أخبرت ان لى علمك (الما فقال نعم) أو جبروا بلى أو
اى (أو أقضى غدا) ذلك أو نحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كما يحسنه الاسنوى (أو
امهاتى) فى ذلك (يوما وحتى) أنعدا وافتح الكيس (أو اجد) اى المفتاح (فاقرار فى الاصح)
لانه المفهوم من هذه الالفاظ عرفا والثانى لالانهم اليست صريحة فى الالتزام ولو قال
اكتبوا الزيد على الف درهم فليس باقرار كما قاله الزبيلى لانه انما امر بالكتابة فقط ولو قال
اشهدوا على بكذا كان اقرارا كما أتى به الغزالي واعقده الوالد رحمه الله تعالى فى فتاويه
آخرا ولا يمارض ما أتى به من انه لو قال اشهدوا على الى وقت جميع املاكى وذكر
مصر فها ولم يحدد شيئا منها صارت جميع املاكه التى يصح وقفها وقفا ولا يضر جهل
الشهود بمحدودها ولا بكونه عنها ومما شهدوا به هذا اللفظ ثبت الوقف ما فى فتاوى
البغوى لو قال الموضع التى اثبت اساميا واحدا ودودها فى هذا ملك فلان وكان الشاهد
لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم تجز الشهادة عليها اى بمحدودها وتجاوز على تلفظه
بالاقرار واقضى السبكي بان قوله ما نزل فى دفترى صحيح يعمل به فيما علم انه به حالة الاقرار
ويوقف ما حدث بعده أو شك فيه قال غيره وفى وقف ما علم حدوده نظر اه وهو ظاهر ولو
قال لى عليك عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قرار يطرحه كل منهما غير ان القرار يبط
مجهولة ثم شرع فى الركن الرابع وهو المقر به وترجماعه بقصص فقال

• (فصل يشترط فى المقر به ان يكون مما تجوز به المطالبة و) (ان لا يكون ملكا للمقر)
حين يقر لان الاقرار ليس ازالة عن الملك وانما هو اخبار عن كونه ملكا للمقر فلا بد من

لفظه بما يدل على انه ملك للمقر وليست بمسألة الاقرار وبطلانه دائرين على ما فى نفس الامر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرتب
الحكم عليه نعم فى الباطن العبرة بما فى نفس الامر حتى لو قال هذه الدار لزيد ولم تكن لزيد لم يصح الاقرار وادارى التى ملكها
زيد وكانت له فى الواقع فهو اقرار صحيح ويجب تأويل الاضافة والكذب لا يحصل الملك

(قوله التي اشترى بها النفس لزيد) قياسه ان مثل ذلك ما لو قال مالي الذي ورثته من ابي لزيد (قوله فهو لغوي) اي بخلاف ما لو قال له: على في داري او مالي الف فلا يكون لغوا بل هو اقرار كما يأتي ما يؤخذ منه ذلك في الفصل الآتي بعد قول المصنف ولو قال له في ميراثي من ابي الف الخ (قوله لان الاضافة اليه تقتضي الملك) اي حيث لم يكن المضاف مشتقا ولا في حكمه فان كان كذلك اقتضى الاختصاص بالنظر لم ادل عليه مبدأ الاشتقاق فتعوله فمن ثم كان قوله داري او ثوبي لزيد لغوا لان المضاف فيه غير مشتق فاذا دت اضافته الاختصاص مطلقا ومن لازمه الملك بخلاف مسكني فان اضافته انما تفيد الاختصاص من حيث السكنى لا مطلقا لا شتمقاه (قوله ويلبس غير ملكه الخ) ويتردد النظر في قوله داري التي اسكنها لان ذكر هذا الوصف قرينة على انه لم يرد بالاضافة الملك هـ (أقول) الاقرب عدم الصحة لان ما ذكره لا يصلح لدفع مادات عليه الاضافة ونقل مـ على جـ ما بصرح به والكلام عند الاطلاق فلوا راد به الاقرار ٦٠ عمل به (قوله اضافة سكني) اي لنفسه (قوله صح) اي ويكون اقرارا لزيد

بالدار (قوله كما قاله البغوي الخ) معتقد قوله وكذا ان اراد الاقرار اي فيصح وقياسه الصحة فيما لو قال داري التي هي ملكي لزيد وقال اردت الاقرار لكر في مـ على منهج عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار في هذه وعن ع ان ظاهر شرح المنهج عدم قبول ارادة الاقرار اهـ ولو قبل بقبول ارادته وجه له على ارادة الجواز باعتبار ما كان اوى ظاهر الحال لم يبعد (قوله كان له) اي او اطلق واقتضى الاطلاق الصحة (قوله ومـ) اي قبل فصل الصيغة بعد قول المصنف وان استند الى جهة لا يمكن في حقه الخ في قوله ومن المستحيل شرعا ان يقرض عتب حقه وان يثبت له دين فهو صادق

نقديم المخبر عنه على الخبر (فلو قال داري او ثوبي) او داري التي اشترى بها النفس لزيد (او ديني الذي على زيد اعمر) ولم يرد الاقرار (فهو لغوي) لان الاضافة اليه تقتضي الملك له فينا في اقراره لغيره اذ هو اخبار بسابق عليه كما مر لحمل على الوعد بالهبة ومن ثم صح مسكني او ما بموسى له لانه قد يسكن ويلبس غير ملكه فلوا راد بالاضافة في داري لزيد اضافة سكني صح كما قاله البغوي في فتاويه ويبحث الاذرى استفساره عند الاطلاق والعمل بقوله ولو قال الدين الذي كتبه او باسمي على زيد اعمر وصح اذ لا منافاة ايضا او الدين الذي لي على زيد اعمر ولم يصح الا ان قال واسمي في الكتاب عارية وكذا ان اراد الاقرار فيما يظهر اخذ المصنف فلو كان بالدين المقرب به رهن او قبض انتقل الى المقر له بذلك كما في فتاوى المصنف لكن الاوجه ما فصله التاج الفزاري وهو انه ان اقربان الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه انما تكون بالحوالة وهي تبطل الرهن وان اقر بان الدين كان له بقي الرهن بجماله ومـ ان دين الرهن ونحو المتعة والخلع وارش الجنسية والحكومة لا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وعليه يحمل قول البغوي محل صحة الاقرار فيما مر اذا لم يعلم انه لا مقر اذ لا ينزل الملك بالكذب (ولو قال هذا القلان وكان ملكي الى بان اقررت) به (فاقول كلامه اقرارا واخوه لغوي) فليطرح آخره فقط ويعمل باوله لاشتماله على جملتين مستقلتين ومن هـ اذا علم صحة هذا ملكي هـ هذا القلان كما صرح به الامام واقضاه كلام الرافي او هذا الى وكان ملكا لزيد الى ان اقررت لانه اقرارا بعد انكاره وعكسه وانما لم يقبل قول شاهد تناقض كان حكى ما ذكره وان امكن الجمع فيه لانه يحتمل في الشهادة

أو ضلع أو جنابة فيقر به لغيره الخ (قوله ان دين الرهن) عبارة جـ ان دين المهر وهي الصواب والموافقة لما مالا صر من تعبيره بالصادق (قوله ونحو المتعة) كوطء الشهية (قوله لا يصح الاقرار) ظاهره وان اراده وهو ظاهر لظهور الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان أمهر أو امتع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الآتي فلوا اقر ولم يكن بيده ثم صار عمل بمقتضى الاقرار فلنأمل اهـ مـ على جـ وقول مـ بمقتضى الاقرار اي لجواز ان تكون العين مضمومة فلم تدخل في ملكها (قوله ومن هذا) الاشارة راجعة الى قوله على جملتين (قوله علم صحة هذا) اي فيكون اقرارا (قوله وعكسه) اي وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الانكار بعد الاقرار (قوله كان حكى ما ذكر) بان قال ان زيد اقر بان هذا ملك اعمر وكان ملكا لزيد الى ان اقر به شرح روض وظاهره انه لا فرق في عدم القبول بين كونه يجعل ذلك اخبارا من نفسه أو تلاقع كلام المقر وقال سـ على جـ انه محمول على ما الوجه له من نفسه حكاية لكلام الغير بالمعنى ثم قال لكن كلام

== الشارح ظاهر في خلافه فليراجع ومع ذلك فالوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من انه لو قال قال زيد هذا ملك عرو وكان ملكي الى ان اقررت به كان اقرار الان هذا نقل لخصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا منه أو من الشاهد اخبارا عنه (قوله أو حكما) اي كلعار أو المؤرج تحت يد غيره (قوله وينسخ البيع) لعل المراد انه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه فلا يصح بيعه له أو ان المراد وينسخ الاثر الذي كان يترتب على العقد لو لم يأت بما يقتضي الانقاسخ (قوله لان له الفسخ) مقتضاه انه لو اطلع البائع على عيب في الثمن المعين أو المشتري على عيب في المبيع ثم اقر البائع أو المشتري بالمبيع لا جنبي صح لان لهما الفسخ فليراجع وقيل ما يأتي في قوله وما أفتي به صاحب البيان الخ خلافه لان مجرد الاطلاع على العيب لا يحصل به الفسخ هذا والاولى تعليل صحة الاقرار برز من اختيار المذكور بان المقر به لم يخرج عن ملك المقر بالمبيع لنرض الكلام فيما لو كان اختيار البائع أو لهما وعليه فلا يشك ما يأتي ٦١ في انه يتوجه الحاق خيار العيب بخيار

الشرط فلا يكون الاقرار به صحيحا (قوله فاه يقبل منه) اي يمينه على القاعة من انهم حيث اطلقوا القبول حمل على ما هو باليمين فان ارادوا خلافا قالوا باليمين (قوله والاصح خلافه) اي فيكون قوله لغوا وظاهره وان دلت القرينة على صدقه (قوله لم يصح اقراره) اي ما لم يستأذن الحاكم وقيم المدعي يمينه تشهد بذلك فيصح تصديقه باليمين بل لو انكر عمل باليمين وانما احتج لاستئذان الحاكم لتقام اليمينه على مدعي عليه (قوله وخروج عياد كراه) من قوله من الاعيان (قوله فلا يأتي فيه) اي لكن لو اقر الوارث في حياة مورثه

ما لا يحتمل للاقرار (ولم يكن المقر به) من الاعيان (في يد المقر) حسا أو حكما (يلزم بالاقرار الى المقر له) لانه عند انتفاؤه عنه ما مدع او شاهد بغير لفظه ما لم يقبل واشتراط كونه بيده بالنسبة لاعمال الاقرار وهو التسليم لاصحته فلا يقال انه لاغ بالكلية بل متى حصل بيده لزمه تسليمه اليه كما سيأتي ويستثنى ما لو باع بشرط الخيار له أو لهما ثم ادعاه رجل فاقرب البائع في مدة الخيار به فانه يصح وينسخ البيع لان له الفسخ وما لو باع الحاكم ما غائب بسبب اقتضاه ثم قدم وادعى انه كان قد تصرف فيه قبل بيع الحاكم فانه يقبل منه كما نقله الرافعي قبيل كتاب الصداق عن النص وما أفتي به صاحب البيان من قبول اقرار من وهب لولده عينا ثم اقبضه اياها ثم اقر بها الغديره مفرغ كما قاله الاذري على ان تصرف الواهب رجوع والاصح خلافه ومحمل ما ذكره المصنف اذا كان في يده لنفسه فلو كان نائبا عن غيره كظرو وقف وولي محجور لم يصح اقراره وخروج عياد كراه في تقرير كلامه المدين فلا يأتي فيه ما ذكر (فلو اقر ولم يكن في يده ثم صار) في يده (عمل بمقتضى الاقرار) بان يسلم للمقر له في الحال (فلو اقر بجزية عبد) معين (في يد غيره) او شهد به انتم (ما اشتراه) لنفسه أو لملكه بوجه آخر وخص الشراء لانه الذي يترتب عليه جميع الاحكام الاسمية (حكم بجزية) بعد انتفاء مدة خيار البائع وتوقعه المشتري عنه لوجود الشرط ومحل ذلك اذا اشتراه لنفسه فلو اشتراه لملكه لم يحكم بجزية لانه المالك يقع ابتداء

بان مالمورثه على زيد لا يستحقه ثم مات مورثه وصار المدين للمقر عمل بمقتضى اقراره فليس له مطالبة المدين أخذ من قول المصنف فلو اقر ولم يكن الخ (قوله عمل بمقتضى الاقرار) * (قوله) * يؤخذ من المتن وغيره صحة ما اجبت به في عمره ستطيل الى بيوت او مجرى ماء كذلك الى اراضي لا يقبل اي كل منها مقسمة فأقر بعض الشركاء لاخر بحق فيه من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان يد الشركاء ما له فان صار بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به أو خذ به والا فلا ولا قيمة هنا للصلوة لان الشرط ان تكون من المقر وهي هنا من غير تعذر القسمة والمروفي حق الغير اهـ وقول حج لتعذر تسليم المقر به قد يشك على هذا ما قبل من انه يجوز بيع جزئيا من دار ويصح تسليمه بغير اذن الشريك ولم ينظر لكون يده حائلة الان يقال ان الدار يمكن انتفاع الشريكين بها معا ياد أو قسمتها او ايجارها من القاضي عليها بخلاف ما ذكر من المرو والجزري (قوله وتوقع به المشتري) الاولى فتزعم (قوله اذا اشتراه لنفسه) هذا التقييد تقدم التصريح به في قوله لنفسه بعد قول المصنف اشتراه فكان الاولى ان يقول امالوا اشترا الخ (قوله فلو اشتراه لملكه) ويقضي ان مثل موكله مولى كما افهمه التقييد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالجمعة ظاهرا اما بحسب تنبيه الاخر فان كان صادقا فيما ذكره من الحرية فانه قد باطل وياثم باقدا ما عليه

(قوله او باعتبار مدلوله) وهو الانسان (قوله ولا يرد) اى الخلاف (قوله قد لا يرتضيه) اى فيكون ما هنا اقتداء من جهة المشتري وبيعاً من جهة البائع قطعاً (قوله لو ارثه الخاص) اى كالأب (قوله لانه) اى ما يأخذه (قوله ولكنه) اى العبد (قوله بشرطه) اى وهو عدم وارث خاص (قوله من تركته) اى المدعى حريته (قوله أقل الثمنين) اى غير البائع الاقل والبائع الثاني ووجهه ان الأقل ان كان هو الذى وقع به المبيع الاقل فهو الذى تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وان كان الأقل هو الثاني فلا ان المقر بالحريه لم يفرم الا هو فلا يأخذ زيادته عليه * (فرع) * قال الشافعى لو اشترى ارضاً ووقفها مسجداً اى مثلاً فجاء آخر وادعاه وصدقه المشتري ٦٢ لم تبطل الوقفية وعليه قيمتها اه حواشى شرح الروض (اقول) وهو

الموكل وكالواشترى اياه بالوكالة وتسعيته الحرفى زعم المقروء عبد باعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام (ثم ان كان قال) فى اقراره (هو هو الاصل فشرأوه اقتداء) من جهة المشتري كما فى المحرر فلا يثبت له احكام الشراء لان اعترافه بغيره مانع من ذلك واما البائع ففيه الخلاف الا فى كما صرح به فى المطالب فيثبت له الخيار ان ولا يرد على المصنف لانه قد لا يرتضيه واذا مات المدعى حريته بعد الشراء فغيره لو ارثه الخاص فان لم يكن فليت المال وليس للمشتري اخذ شئ منه لانه برزعه ليس للبائع كما مر واعتراف المشتري بانه كان مملوكاً لو كان اعققه ماله كقبول شراء البائع له كاعتزائه بغيره اصله لكنه هنا يورث بالولاء بشرطه ويأخذ المشتري من تركته أقل الثمنين (وان قال اعققه) البائع وهو يسترقه ظلماً (فاقتداء) اى فشرأوه حينئذ اقتداء (من جهته) اى المشتري لذلك (ويبيع من جهة البائع على المذهب) فيه ما عند السبكي اوفى البائع فقط عند الاستنوى بناء على اعتقاده قال ابن النقيب ان الاقل أقرب الى ظاهر العبارة والثانى أقرب الى ما فى نفس الامر (فيثبت فيه الخياران) اى المجلس والشرط ومثل ذلك خيار عيب الثمن (للبائع فقط) لا للمشتري لما مر انه اقتداء من جهته ومن ثم امتنع رده بعيب ولم يستحق ارجاء بخلاف البائع اذ لو رد الثمن المعين بعيب جازله استرداد العبد بخلاف رده بعد عتق المشتري فى غير ذلك لاتفاقهم ما على عتقه ثم ويوقف ولاؤه لاتقاء اعتراف البائع بعتقه والمشتري لم يعتقه فان مات بلا وارث بغير الولاء وله تركه ورثه البائع ورد الثمن للمشتري ان صدق البائع المشتري بعتقه فان لم يصدقه فله المشتري اخذ قدر الثمن من تركته ويوقف الباقي ان كان لانه اما كاذب فى حريته فجميع الكسب له أو صادق فالكل للبائع ارباباً للولاء وقد ظلمه باخذ الثمن منه وتعدى استرداده وقد ظفر بما اذا كان له وارث بغير الولاء فان لم يكن مستغفر الله من ميرانه

ظاهر على ما أخذ مما تقدم من ان الحق اذا تعلق بثالث لا التفت الى قول البائع والمشتري اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت تمام ادعاء الثالث الا ببيعة ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ حيث لم يصدقه البائع على الوقفية (قوله اى المشتري لذلك) اسم الاشارة راجع الى قوله لان اعترافه الخ (قوله اوفى البائع) اى اوفى المذهب فى البائع (قوله الاقل) هو قوله فيما عند السبكي ويحرى عليه المحلى (قوله والثانى) هو قوله اوفى البائع (قوله ويشمل ذلك خيار عيب الثمن) اى فان تعدد رده فله الارش (قوله ومن ثم امتنع رده) اى المشتري (قوله اذ لو رد) اى البائع (قوله جازله استرداد العبد) قضيته ان الاكساب الحاصلة من العبد اذ ارد بعد ذلك على البائع ليست للبائع بناء على ان الفسخ يرفع العقد من حينه وعليه فانظر ما اذا فعل

فما لان المشتري يمتنع عليه اخذ هذا دعواه حريته والمبيع رقيق برزعه البائع والرقب لا يعلل فيه نظر ما يخصه فليراجع ثم رأيت فى العباب مانصه فله دون المقر الخياران والفسخ فى الثمن المعيب فان عين فى العقد استرد المبيع وكتب بمأمته شيخنا الشورى مانصه قوله استرد المبيع اى وما كسبه من المبيع الى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف تحت يده بختاره القاضى ان عتق فله وان مات فحكم الفنى كمال من رقب من الحريين كما اوضح ذلك الشهاب حج فى الفتاوى وقوله جازله التعبير بالخوار يشعربان له حالة أخرى وانظر ما هو فانه برد الثمن المعين يفسخ العقد فيعود له المبيع ولو قال فباطلا عنه على عيب فى الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهراً (قوله بخلاف رده) اى الثمن فلا يجوز له (قوله فجميع الكسب له) اى المشتري (قوله وقد ظلمه) اى ظلم البائع المشتري (قوله وقد ظفر) اى المشتري بما له اى البائع (قوله فان لم يكن مستغفر الله) اى كبرت وزوجه من لا

(قوله وفي الباقي مامر) اي من انه ان صدق البائع المشتري بعقده اخذ الباقي ورد قدر الثمن للمشتري وان لم يصدق اخذ المشتري قدر الثمن من الباقي ووقف الزائد (قوله فجميع ميراثه له) اي الوارث (قوله وليس للمشتري اخذ شيء منه) اي ميراث العبد (قوله كأن كان) اي البائع (قوله فلا رث له) اي البائع (قوله كالولم يكن وارث) اي فان صدقه البائع دفع قدر الثمن للمشتري واخذ التركة والاخذ المشتري من التركة قدر الثمن ووقف الباقي وقد يؤخذ مما تقدم عن حج في كسب العبد ان ماخلقه هنا يكون اميت المال لكن ظاهر ما قدمناه الوقف (قوله صح شرائه) اي حكم بجملة شرائه منه ويجب رده لمن قال انه مغصوب منه ان عرف والا تترعه الحاكم منه وينبغي ان يأتي مثل ذلك في كسب الاوقاف فاذا علم بوقوعها وليس من العلم ما يكتب به وامشها من لفظ وقف ثم اشتراها كان شرائه افتداء فيجب عليه ردها لمن له ولاية حفظها ان عرف والاسهل ان يعرف المصلحة فان عرفها هو وابقاها في يده وجب عليه دفعها والاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب ٦٣ الاوقاف (قوله امة لغيره) اي مملوكه لغيره

ظاهرا (قوله وليس له في الاولى) اي لان المورث لم يملك متفعها في زعم المستأجر لا اعترافه بحريتها * (تنبيه) * لو كان المقر بحريته مستأجر او موهونا او جانيا ثم انتقل الى مالك المقر بارت او نحوه فهل يحكم بحريته حتى تكون اكسابه في حالة الرهن والجنابة له ولو كانت امة فوطئت بشبهة ~~كان~~ المهر لها او حدث ما يوجب فسخ الاجارة كانت المنافع له فيه نظر ولو اقربان هذه الدار وقف ثم اشترها فالحكم كذلك اه حواشي الروض وقوله فيه نظر الذي يظهر فيه انه لا ينقل الرهن ولا تبطل الاجارة باتقائه لمدعي الحرية ثم ان انفك بطريق من الطرق استقل العبد بالاكساب

ما يخصه وفي الباقي مامر والجميع ميراثه له وليس للمشتري اخذ شيء منه لانه بزرعه ليس للبائع الا اذا كان البائع يرث بغير الولاء كأن كان أخا للعبد فلا رث له بل يكون الحكم كالولم يكن وارث بغير الولاء كما اقتضاه التعليل وصرح به الباقي وغيره ولو اقربان ما في يده من مخصص صحيح شرائه منه لانه قد يقصد استنقاذه ولا يشمت الخيارات للمشتري كما قاله الامام لانه انما يشمت لمن يطلب الشراء ملكا لنفسه او مستغنيه ولو اقرب بحرية امة لغيره فاستأجرها لزمه الاجرة او نكحها لزمه المهر وليس له في الاولى استخدامهما ولا في الثانية وطؤها الا ان كان نكحها باذنهما وسيدها عنده ولي بالولاء كان قال أنت اعنتها او بغير الولاء كان كان أخاها وسواء حملت له الامة أم لا لا اعترافه بحريتها قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره ينبغي عدم العمة الا ان يكون عن حملت له الامة لا يسترقاق اولادها كاهم وهو الاوجه ويؤيده ما أتى به الوالد رحمه الله فيمن أوصى بالولادته لا آخر ثم مات وأعتقها الوارث فلا بد في تزويجها من شروط نكاح الامة * ثم شرع في بيان الاقرار بالجهول فقال (ويصح الاقرار بالجهولي) اجاعا ابتداء كان او جوا بالادعوى لانه اخبار عن حق سابق فيقع محلا ومفصلا واراد به ما يعم المهر كاحد العبدين كما للحق به السبكي (فاذا قال) ما يدعيه زيدى تركنى فهو في حق عينه الوارث او له على شيء قبل تفسيره بكل ما يتول وان قل) كفلس اصدق اسم الشيء عليه فلا يمنع من التفسير او نزع فيه فسيأتي قريبا واضابط المقول كما قاله الامام ما يصدق أو يقع موقعا يحصل به جاب نفع او دفع ضرر وتظير الاذرى مردود بان المراد بالاول ماله في العرف قيمة ولو قلت جبهه ا كفلس

الماضية والالتزام وما دام عقد الاجارة موجودا استحق المستأجر المنفعة التي عقد عليها بقضى الاجارة لان قول مدعي الحرية لا يقبل في حق غيره وانه لو طلت الاجارة ملك العبد منفعه نفسه لانه حكم بحريته باتقائه لمن اقربها وان مهر الامة اذا وطئت بشبهة بعد اتقائها لمن اقربها يتأخر هذه لعدم المعارض فيه واذا لم يتقها الرهن ولا ندى الجاني بيع العبد في الجنابة والرهن والاكساب التي تحصلت في تلك المدة قبل بيعه في الجنابة والرهن يأتي فيها ما تقدم عن فتاوى حج (قوله وسواء) اي في عهدة النكاح (قوله ويصح الاقرار بالجهولي) اي لاى شخص كان (قوله فهو في حق عينه) اي صح وان لم يذكر المقر لشيء وعينه الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه فوض امر المقر به للمقر له دون الوارث فكيف يرجع لتعيينه وقد يجاب بان ما ذكرنا قرار منه حال لكن المقر به مجهول فالتمس توقف عهدة الاقرار على تعيين المقر له رجوع لتعيين الوارث (قوله سيأتي قريبا) اي في قول المصنف في الفصل الاثنى ومضى اقربهم الخ (قوله ان المراد بالاول) هو قوله ما يصدق بالاول والثاني هو قوله او يقع الخ لكن في حج التعيين بالاول وعليها فهو عطف تفسير وان المراد بالاول ما يحصل به نفع

(قوله اي مقولا) يمكن ان لا يحتاج لذلك الا لو قالوا البست ما لا فلتأمل اه سم على حج وجهه ان قولهم لا بعد ما لا في لاعداده اي
تسميته في العرف ما لا وعدم التسمية في العرف لا ينافي انه مال في نفس الامر وان لم يسم به لحقاقته (قوله يطهر بالديباغ) هذا يخرج
المغاط فلا يحل اقتناؤه وقد يتوقف فيه بما في اللباس من انه يحل به غشاء لثغو الكلب (قوله لانه لا ثبت فيها) يمكن ان يصور
ثبوت نحو الحبة بما لو اتفقت له حبات مقولة كانه معلومة الاعيان لهما ثم ابراه المالك لهما عدا حبة معينة فان الظاهر بقاؤها في
ذمة الان يقال مثل هذا نادرا فلا اعتبار به اه سم على حج (قوله صدق المقر) اي حيث لا ينسب (قوله او ما ينسب اليه) عبارة حج
عن الانوار انه لو قال جميع ما عرف في اقلان صح (قوله وبه ائقي ابن الصلاح) في حج وبه ائقي ابن الصباغ وفي نسخة منه ابن
الصلاح (قوله ولو كان للمقر زوجة ساكنة معه) اي فلو كان الساكن معه اكثر من زوجة جعل في ايديهم بعدد الرؤس (قوله في
نصف الاعيان) اي التي في الدار بخلاف ما في ٦٤ يدها كخلخال ونحوه فانها تختص به لانفرادها باليد وسواء كان ملبوسا لها

وقت المنازعة أو لأحب علم انها
تتصرف فيه وبعبارة الدميري في
النفقات (تنبيه) قال الشافعي
رضي الله عنه اذا اختلف الزوجان
في متاع البيت فن أقام البينة على
شي من ذلك فهو له ومن لم يقسم
بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد
عندي بالغة له عنهما ان هذا المتاع
في أيديهما معا فيختلف كل منهما
لصاحبه على دعواه فان اختلفا
جميعا فهو بينهما نصفين وان اختلف
احدهما دون الآخر قضى للعالم
وسواء اختلفا مع دوام النكاح أم
بعد التفرق واختلف ورثتهما
كهما وكذلك أحدهما وورث
الآخر وسواء يصلح للزوج
كالسيف والمنطقة أو للزوجة
كالخلى والغزل أو لهما كالدراهم

والحاصل ان كل مقول مال ولا ينعكس كحبة بر وقولهم في البيع لا بعد ما لا اي مقولا (ولو
فسره بما لا يتناول) اي لا يتخذ ما لا (الكنه من جنسه كحبة حنطة او بما يحل اقتناؤه ككلب
معلم) لخراصة او صيد وفسره فقولوا زوجة لمضطر كما قاله الامام خلا قاله القاضي (وسرجين)
وهو الزيل وكذا بكل نجس يقتنى كحبة حنطة يطهر بالديباغ ونحو محترمة (قبل) كما لو فسره
بحق شفعة وحدقذف ووديعة (في الاصح) لصدق ما ذكر على هذه الامور ويحرم اخذه
ويجب رده والثاني لا يقبل فيهما لان الاول لا قيمة له فلا يصح التزامه بكلمة على والثاني
ليس بمال وظاهر الاقرار المال وخروج به في ذمته فلا يقبل فيه بنحو حبة حنطة وكاب
قطعا لانه لا يثبت فيها ولو قال لزيد هذه الدار وما فيها صح واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار
فان اختلفا في شيء اؤويهما وقته صدق المقر وعلى المقر له البينة اخذ من قول الروضة لو اقر
له بجميع ما في يده او ما ينسب اليه صح وصدق اذا تنازعا في شيء ا كان بيده حينئذ وقضيته
انه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيختلف على نفي العلم
بوجود ذلك فيها حالة الاقرار ونحو ذلك ولا يقع منه بحلفه انه لا يستحق فيها شيئا وبه ائقي ابن
الصلاح وهو اوجه من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح ولو كان للمقر زوجة
ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف الاعيان بينهما لان اليد لهما معا على جميع ما فيها
صلح لاحدهما فقط اول كليهما (ولا يقبل بما لا يقتنى كخنزير وكاب لا تقع فيه) بوجه حالا
ولا ما لا يخرج غير محترمة لان على تقضي ثبوت حق وهذا ليس حقا ولا اختصاصا ولا
يجب ردها وبحت الاسنوي اخذ من التعليل قبول تقضي به بخنزير ونحوه اذا اقر لذي لانه

ولذا نأبرأ ولا يصلح لهما كالمصنف وهما آسيان والنبل وتاج الملوك وهما عاميان وقال ابو حنيفة ان كان في
يدهما حسا فهو لهما وان كان في يدهما حكا فابطل للرجال للزوج أو لهما فلها والذي يصلح لهما فلها وعند احمد ومالك قريب من
ذلك واحتج الشافعي بان الرجل قد يملك متاع المرأة والمرأة ذلك متاع الرجل اذ لو استعملت الظنون لحكم في ديباغ وعطار تداعيا
عطرا وديباغ في ايديهما ان يكون لكل ما يصلح له وفيما اذا تنازع مومر ومومر في أولوان يجعل للمومر ولا يجوز لحكم بالظنون
اه وينبغي ان يحاط بقضي الحكم لاحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كلبوس الرجل الذي يشاهد عليه في أوقات اتفاعة
به ومعرفة المرأة بحلي تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلي والملبوس موضوعان في البيت فتستحب البدالت
عرفت في كل منهما (قوله أو كليهما) أي ولم يصلح لواحد منهما اه سم على حج (قوله وبحت الاسنوي) الذي في حج ان الذي
بحث هذا هو السبكي وان الاسنوي اعتمد (قوله ونحو) اي وان عصرها الذي يقصد التجريه (قوله لانه يقر عليها) يؤخذ منه انه
لوفره لحقني بنيت قبل منه وهو ظاهر

يقتر عليهم ما اذ لم يظهرهما ويجب ردهما له وهو الوجه وان نوزع فيه باطلا قهرا ولو قال
له عندى شئ أو غصبت منه شيأ صح تفسيره بما لا يقتضى اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق
اذ الغصب لا يقتضى التزاما وثبوت مال وانما يقتضى الاخذ قهرا بخلاف قوله على ولا
يشكل ما تقر في الغصب بأنه استيلاء على مال او حق للغير فكيف قبل تفسيره بما ليس بمال
ولا حق لشموله ذلك لفظة وعرفا فصح التفسير به (ولا) يقبل ايضا (بعيادة) لريض (ورث
سلام) لبعده فهمهما في معرض الاقرار اذ لا مطالبة بهما ويقبل بهما في له على حق
لشروع الحق في استعماله في ذلك ككل ما لا يطالب به شرعا وعرفا فقد عدى في الخبر من حق
المسلم على المسلم والشئ الاعم من الحق هو الشئ المطلق لا الشئ المقتر به قاله السبكي رآذابه
استشكال الرافعي الفرق بين الحق والشئ مع كون الشئ اعم فكيف يقبل في تفسير
الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل ظواهر
الالفاظ وحقاقتها في الاقرار بل قال اصل ما أبى عليه الاقرار أن لا ألزم الالبقي
وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة وهذا صريح في أنه لا يقدم الحقيقة على الجواز ولا
الظاهر على المؤول في هذا الباب اهـ ودمج كونه صريحا في ذلك بل ولا ظاهرا فيه كيف
ومعوم هذا النفي الناشئ عن فهم ان المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة
المقررة في الاصول يقتضى أن لا يوجد اقرار يعمل به الا نادرا ولا يتوهم هذا احد ومن
عرف فروع الباب ظهر له ان مراده باليقين الظن القوي وبقوله ولا أستعمل الغلبة
اى حيث عارضها ما هو أقوى منها وحينئذ اتجه فرق السبكي ولو قال غصبتك أو
غصبتك ما تعلم لي يصح اذ قد يرد نفسه فان قال أردت غير نفسك قبل لانه غلط على نفسه
وان قال غصبتك شيأ ثم قال أردت نفسك لم تقبل ارادته ويؤخذ باقراره وقضيته ان
الحكم كذلك لو قال غصبتك شيأ تعلمه وهو ظاهر ويقر فينه وبين ما صرح في غصبتك ما تعلم
بان شيأ اسم تام ظاهر في المغايرة بخلاف ما (ولو أقر بمال) مطلق (او مال عظيم او كبير)
بوحدة (او كثير) بمثابة اوجليل او خطيرا أو افرا ونقيس او أكثر من مال فلان او بما
يسته او بما شهد به الشهود عليه او حكم به الحاكم على فلان او نحو ذلك (قبل تفسيره بما
قل منه) اى المال ولو لم يتوكل برب ووقع باذخانة اى صالح لاكل والا فهو غير مال ولا من
جنسه لان الاصل براءة الذمة فيما فوقه ووصفه بنحو العظيم يحتمل انه بالنسبة لتيقن حله
اولشحيح اول كفر مستحله وعقاب غاصبه وثواب باذله لنحو مضطر ولو قال له على مثل ما في
يد زيد او مثل ما على زيد كان مبهما جنسا ونوعا لا يقبل باقل من ذلك عدد الان
المثلية لا تستعمل ما مر لتبادر الاستواء عددا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة
في الاصح) لانها توجب وفتن بها وتوجب فيمتا اذا أتلفها أجنبي ولانها تسمى مالا وبه
فارت الموقوف لانه لا يسماه والثاني لانها توجبها عن اسم المال المطلق اذ لا يصح بيعه
وسواء على الاول اقل له على مال ام له عندى مال (لا بلكب وجلا ممتنة) وسائر التجاسات

(قوله وان نوزع فيه باطلا قهرا)
اى ان الخجرة غير المحترمة لا يقبل
التفسير منه بها (قوله لبعده
فهمهما في معرض) كجلاس
كما في المصباح اهـ ونقل السنوائى
في حوائج شرح الشافعية لشيخ
الاسلام انها بكسر الميم وفتح الراء
(قوله الاحتمالات العشرة) منها
عدم احتمال الجواز والاضمار
والنقل والاشتراك والتخصيص
والتقييد والنسخ وعدم المعارض
العقلى (قوله اتجه فرق السبكي)
أى السابق في قوله والشئ الاعم
من الحق هو الشئ المطلق لا الشئ
المقتر به (قوله ولو قال غصبتك)
اى نفسك (قوله فان قال) اى
فيهما (قوله من مال فلان) المشهور
بالمال الكثير اهـ حج (قوله اى
صالح) هلا قال مثلاً ولغيره من
وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا
من جنس المال اهـ سم على حج
وقد يقال للمال يكن المقصود منه
الا ذلك ولم يصلح له اعتباره منتفع
به بالمرّة (قوله او مثل) اى أوله
على مثل ما على زيد (قوله فلا
يقبل باقل من ذلك عددا) اى
ويقبل بغير جنسه ونوعه

(قوله في النوعين) أي المبهم وغيره (قوله وهر كبة) ٦٦ أي مكررة مرة قاف (قوله وان زاد) أي وان كان المجلس مختلف

لا تتقاء اسم المال عنها (وقوله له) عندي أو على (كذا كقوله) له (شيء) بجامع الابهام فيهما
فيقبل تفسيره فيه بما يقبل ثم عاين وكذا هر كبة في الاصل من اسم الإشارة وكاف
التشبيه ثم نقل عن ذلك وصار يكتب به عن المبهم وغيره من العدد ويجوز استعمالها
في النوعين مفردة وهر كبة ومعطوفة (وقوله شيء أو كذا كذا) وان زاد على مرتين
من غير عطف (كالمولم بكرر) حيث لم يرد الاستئناف لظهوره في التأكيده (وقوله شيء
وشيء أو كذا وكذا) والوجه ان مثل الواو هنا ما يأتي (وجوب شيان) متفقان أو
مختلفان بحيث يقبل كل منهما في تفسير شيء لاقتضاء العطف المقابلة وما صححه السبكي
في كذا درهم بل كذا انه اقرار بشيء واحد ويلزمه مثل ذلك في كذا درهم وكذا بعد
من كلامهم لان تفسير احدا المبهمين غير مقتض لا تحادهما ولومع بل الاتقالية أو
الاضراية وانما المقتضى للاتحاد نفس بل لما يأتي فيها بقوله درهم ما يوهم انه سبب
الاتحاد وليس كذلك (ولو قال) له عندي أو على (كذا درهم) بنصبه تغيير الابهام كذا
(أورفع الدرهم) على انه بدل أو عطف بيان كما قاله الاسنوي وأخبر مبتدأ محذوف كما
قاله غيره ودعوى السبكي كونه لثنا بعيدة وان سبقه لذلك ابن مالك فقال تجوز
الفقهاء للرفع خطأ لانه لم يسمع من كلامهم ولعله في ذلك على عدم النقل السابق في كذا
(أوجره) وهو لحن عند البصريين أو سكنه وقفا (لزمه درهم) ولا نظر للحن لعدم تأثيره
هنا ودعوى لزوم عشرين لحنوا لانها اقل عدد يميز بمقدور دمجور ولم يقبل به احد
وقول جمع وجوب بعض درهم في الجواز التقدير كذا من درهم مر دود وان نسب
للاكثرين بان كذا انما تقع على الاتحاد دون كسورها (والمدح انه لو قال كذا وكذا)
أو ثم كذا أو فكذا أو أراد العطف بالفاء لما يأتي فيها مع الفرق بينهما وبين بل (درهما
بالنصب وجوب درهمان) لا قراره بشيئين مبهمين وتعليقهما بالدرهم منصوبا فالظاهر انه
تفسير لكل منهما واحتمال التأكيده لثمة العاطف ولان التمييز وصف في المعنى وهو
يعود لكل ما تقدمه كما سيأتي في الوقف ولو زاد في التكرير كما في نظيره الآتي وفي قول
يلزمه درهم بل واز ارادته نفسه باللفظين معا بالدرهم وفي قول درهم وشيء أما الدرهم
فلتفسيره الثاني وأما الشيء فللأول الباقي على اجهامه والطريق الثاني القطع بالأول
(و) المذهب (انه لو رفع أوجره) الدرهم أو سكنه (فدرهم) أما الرفع فلا نه خبر عن
المبهمين أي هما درهم ويجوز كونه بدلا منهما أو بياناً لهما نظير ما مر وهو الاولى وأما
الجواز فلا نه وان امتنع ولم يظهر له معنى عند جمهور النحاة لكنه يفهم منه عرفاً انه تفسير
لجملة ما سبق فحمل على الضم وأما السكون فواضح والطريق الثاني قولان ثانيهما
درهمان لانه يسبق الى الفهم انه تفسير لهما وانه أخطأ في اعراب التفسير (ولو حذف
الواو فدرهم في الاحوال كلها) رفعاً ونصباً وجرّاً لاحتمال التأكيده حيثئذ يتحصل مما
تقرا ثلثا عشرة مسألة لان كذا اما أن يرقى بها مفردة أو هر كبة أو معطوفة والهرهم

(قوله والوجه ان مثل الواو
هنا ما يأتي) لكن محله في الفاء
حيث أراد العطف والا فلا
تعدد لحيثها كثيرا للتفريع وتزيين
اللفظ ومقتضيه بجزء حذف الى
آخر ما يأتي في الفصل الآتي بعد
قول المصنف فان قال ودرهم
لزمه درهمان (قوله ويلزمه)
أي السبكي (قوله وانما المقتضى
الخ) هذا على خلاف ما صححه في
بل بعد من لزوم التعدد (قوله لما
يأتي) أي في الفصل الآتي بعد
قول المصنف فان قال ودرهم
لزمه درهمان (قوله على عدم
النقل السابق) أي في قوله ثم نقل
عن ذلك وصار يكتب به عن المبهم
وغيره الخ (قوله بان كذا) متعلق
بقوله مر دود (قوله انما تقع)
يتأمل وجه ذلك فان المقهوم مما
سبق انما يعني شيء وهو كما يشمل
الاتحاد يشمل الابهاض الآن
يكون المراد انما تقع على الاتحاد
في الاستعمال أو ثبتت انما انما
نقلت للاتحاد دون غيرها (قوله
أو أراد العطف) امامم والواو
فلا يحتاجان الى الارادة (قوله لما
يأتي) أي من انه يجب فيها درهم
واحد ان لم يرد العطف لانها تأتي
للتفريع وتزيين اللفظ كثيرا فلا
تحمل على العطف الا بقصده
(قوله كما في نظيره الآتي) أي في
قول المصنف ولو حذف الواو
فدرهم في الخ (قوله وأما السكون فواضح)

أي لا مكان ان التقدير هما درهم (قوله وجر) أي وسكونا

اما ان يرفع أو ينصب أو يجزأ أو يسكن ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكره والواجب في جميعها
 درهم الا اذا عطف ونصب تمييزا فدرهمان ولو قال كذا بل كذا فقيمة وجهان أو وجههما
 لزوم شيئين اذ لا يسوغ رأي ت زيد ابل زيدا اذا عني الاول فان عني غيره صح (ولو قال)
 له (على ألف ودرهم قبل تفسير ألف بغير الدراهم) من المال تحت يد الخنس أو اختاف
 لانه مبهم والعطف انما يفيد زيادة عدد لا تفسير كالف وثوب ولو قال الف ودرهم فضة
 فالجميع فضة كما قاله القاضى وهو ظاهر ما لم يجزها باضافة درهم اليها يبقى تنوين ألف
 فالوجه حينئذ بقاء الالف على ابيها ما لم يرفعها ولو قال الف وقفر حنطة بالنصب لم يعد لالاف
 اذ لا يقال الف حنطة ولو قال الف درهم أو ألف درهم بالاضافة فظاهر وان رفعهما
 ونونهما أو نون الالف فقط فله تفسير الالف بما لا تنقص قيمته عن درهم فكانه قال الف
 مما قيمة الالف منه درهم (ولو قال) له على (خمس وعشرون درهما) أو ألف ومائة
 وخمسة وعشرون درهما أو ألف ونصف درهم (فالجميع دراهم على الصحيح) بله
 الدرهم تمييزا فافظا هرا نه تفسير الجميع المذكورات بمقتضى العطف والظاهر كما أفاده
 الشيخ انه لو رفع الدرهم أو نصبه في الاخيرة كان الحكم كذلك ولا يضر فيه اللحن وانه لو
 رفعه أو نصبه فيها لكن مع تنوين نصف أو رفعه أو خفضه في بقية الصور لزمه ما عده
 العدد المذكور وقيمه درهم أخذنا ما مر في ألف درهم متونين مرفوعين والوجه الثانى
 يقول الخمسة في مثال المصنف بمجمله والعشرون مفسرة بالدراهم لكان العطف
 فالتحق بالف ودرهم وعن ابن الوردي انه يلزمه في اثني عشر درهما وسدسا سبعة
 دراهم لانهم ما يميزان لكل من الاثنى عشر فيكون كل مئمة النصف الاثنى عشر المبهمة
 حذرا من الترجيح بالمرجح ونصفها دراهم ستة واسداس درهم أو درهما ودرهما
 وربعه فسدسة ونصف أو ثلثا فثمانية أو نصفها فسدسة كتنظيم ما تقر من ان نصف المبهم
 بعد ذلك الكسوفان قال أردت سدس درهم صدق يمينه لاحتماله وكذا الباقي قال
 الوالد رحمه الله تعالى وما حكى عنه غير بعيد بل هو جار على القواعد ولكن الاصح ان
 الكسوف في هذه المسائل ونحوها من الدرهم فيلزمه في الاولى اثنا عشر درهما وسدس درهم
 وفي الثانية اثنا عشر درهما وربع درهم وفي الثالثة اثنا عشر درهما وثلث درهم وفي
 الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعلوم انه في قوله اثنا عشر درهما وسدسا للاح
 وهو لا يمنع الحكم هذا ان لم يكن نحو ما فان كان كذلك لزمه أربعة عشر درهما أو مالمو
 قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع أو سدس بالجر فلا نزاع في لزوم اثني عشر درهما وزيادة
 سدس والمعتبر في الدراهم المقر بها دراهم الاسلام وان كانت دراهم البلد أكثر وزنا
 منها ما لم يفسرها المقر بما يقبل تفسيره فعلى هذا (لو قال) الدراهم التي اقررت بها ناقصة
 الوزن) كدراهم طبرية كل درهم منها أربعة دنانق (فان كانت دراهم البلد) أو
 القرية التي أقربها (تامة الوزن) اى كاملته بأن كان كل درهم ستة دنانق (فالصحيح

(قوله ثلاثة في أربعة) اى وضرب
 ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكره
 (قوله ولو قال كذا) هذا مخالف لما
 يأتي في قوله على ان الوجه في بل
 اعتبار الخ الا ان يحمل ما هنا على
 قصد الاستئناف (قوله لم يعد
 للالف) اى لفظ حنطة (قوله فظاهر)
 أى لزوم الالف من الدراهم في
 كل منهما (قوله أو نون الالف) اى
 وسكن الدرهم أو رفعه أو جره
 ولا تنوين (قوله لمكان العطف)
 اى لاجل العطف (قوله لانها)
 اى الدرهم والسدس (قوله فان
 قال أردت سدس) وبعبارة صح
 ان جله ذلك العدد تساوى درهما
 اه (قوله وما حكى عنه) أى ابن
 الوردي (قوله أربعة عشر) اى
 فيما لو قال وسدسا (قوله دراهم
 الاسلام) ووزن كل واحد منها
 بالحب خسون شعيرة وخمسا شعيرة
 وبالدينق ست وكل دنانق ثمان
 حبات وخمسا حبة

قبوله) اى التفسير بالناقصة (ان ذكره متصلا) بالاقرار لانه حينئذ كالاستثناء حينئذ يرجع تفسيره في قدر الناقص فان تعذر بيانه نزل على أقل الدراهم والثاني لا يقبل لان اللفظ صريح في التام وضعه وعرفه فاورد بمنع الصراحة (ومنعه ان فصله عن الاقرار) وكذبه المقر له فيلزمه دراهم تامه لان اللفظ والعرف يتقيان قوله والثاني يقبل لان اللفظ محتمل والاصل براءة الذمة (وان كانت) دراهم البلد (ناقصة قبل) قوله (ان وصله) بالاقرار اذ اللفظ من حيث الاتصال والعرف يصدقانه (وكذا ان فصله) عنه (في النص) علمه بعرف البلد كما في المعاملة وفي وجهه لا يقبل جملا لاقراره على وزن الاسلام ويجرى ذلك على الاوجه في بلد زاد وزنهم على درهم الاسلام فان قال أردته قبل ان وصله لان فصله (والتفسير بالغشوشة كهو بالناقصة) فان الدرهم عند الاطلاق محمول على الفضة الخالصة وما فيها من الغش يتقصها فكانت كالناقصة في تفصيلها المنه كور ولو فسرهما بنس ردى او بغير سكة البلد قبل مطلقا وفارق الناقص بأنه يرفع بعض ما أقرب به بخلافه هنا وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلد لان البيع انشاء معاملة والغائب انما في كل محل تقع بما يروج فيه والاقرار اخبار عن حق سابق يحتمل ثبوته بمعاملة في غير ذلك المحل فيرجع الى ارادته ولو فسرهما بالقول لم يقبل لاتقاء تسميتهما دراهم سواء أفصله ام وصله نعم لو غاب التعامل بها يلد بحيث هجر التعامل بالفضة وانما تؤخذ عوضا عن القول ككالدراهم المصرية في هذه الازمان فالوجه كما بحثه بعض المتأخرين القبول وان كان منه الاول وتعدرت من اجتهته حل على دراهم البلد الغالبة على الاصح ويجرى ذلك في المكمل كما هو ظاهر فلو أقتر له باراد بتر ويجعل الاقرار مكاييل مختلفة ولا غالب فيها تعين أقلها ما لم يختص المقر به بمكالم منها فيحصل عليه لا على غيره ويحكم عليه بذلك ولو قال أردت غيرها وفي العقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد ويصدق الغائب والمتلف بيمينه في قدر كيل ما خص به أو تألفه ولو أقتر لغيره بكذا كذا أشرفيا حل على القدر المعلوم من الذهب والفضة لشمول العرف لذلك فهو محتمل فيرجع في تفسيره الى المقر ثم الى ورثته فالقول قولهم بأيامهم في ان القدر المقر به من الفضة كما أفق بذلك الواو الدرجه الله تعالى ودعوى أنه ينافية قوله في محل آخر انه موضع لضرب مخصوص من الذهب فيحصل في البيع وغيره عليه غير مسلمة وقول المنازع بان وضعه لمقدار معلوم من الذهب هو الاصل فيه وأما استعما له فيما يعم الفضة ايضا فهو اصطلاح حادث وقاعدة الباب قبول مسلمة متصلا لا منفصلا ممنوع بان محل ذلك فيما للشرع فيه عرف قديم وهذا ليس من هذا القبيل اذ الاشر في حادث واستعماله في قدر معلوم من الذهب متجدد بخلافه ما تقر ولو قال له على درهم بالتصغير أو درهم صغير لزمه صغير القدر وازن ان كان في محل أو زانهم فيه واقية لان الدرهم صريح في الوزن والوصف بالصغير يجوز أن يكون في الشكل وأن يكون بالاضافة الى

(قوله قبل مطلقا) أى فصله او وصله كانت دراهم البلد كذلك أولا (قوله كالديار المصرية) أى في زمرته اذ ذلك وأما في زمانا فلا يقبل منه التفسير بها لانها لا يتعامل بها الآن الا في المحققات (قوله ولو قال) هي غاية (قوله في قدر كيل) اى وفي قيمته أيضا (قوله والفضة) الواو بمعنى أو لان الاشر في يطلق تارة على الذهب الخالص وتارة على قدر معين من الفضة كعشرة (قوله بخلافه) ما تقر اى من انه محتمل فيقبل تفسيره بالفضة

الدرهم البغلي فلا يترك الصريح بالاحتمال فان كان في محل أو زانهم ناقصة قبل قوله
 في ارادته منها ولزمه درهم ناقص ويجب عليه بقوله له على دراهم كثيرة أو قليلة ثلاثة ولا
 يشترط تساويها في الوزن بل يكفي أن تكون الجملة زنة ثلاثة دراهم وبقوله له على
 أقل عدد الدراهم درهمان لأن الواحد ليس بعدد (ولو قال له على من درهم الى عشرة
 لزمه تسعة في الاصح) كما مر في الضمان بتوجيهه وقبل عشرة ادخالا للطرفين وقبل ثمانية
 اخر اجالهما كما لو قال عندى او بعدك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانهم ما لا يدخلان
 وفرق الاول بان المقربة أو المبيع هنالك الساحة وليس الجدار منها بخلاف الدراهم
 وذكرا الجدار كما قاله بعضهم مثال فاشجرة كذلك وما ذكره من انه لو قال من هذه الدراهم
 الى هذه الدراهم فكذلك فيما يظهر لأن القصد التحديد لا التقييد ممنوع بالفرق
 المذكور ولا يخالف ما تقررهنا في الطلاق انه لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث
 حيث وقع الثلاث لأن عدد الطلاق محصور فادخلوا فيه الطرفين بخلافه هنا فان
 قال له على ما بين الدرهم والعشرة أو الى العشرة لزمه ثمانية اخر اجال الطرفين لأن ما بينهما
 لا يشملهما (وان قال له على درهم في عشرة) أو درهم في دينار (فان أراد المعية لزمه
 أحد عشر) أو الدرهم والدينار لمجي على بمعنى مع كادخلوا في أم أي معهم واستشكل
 الاسموى وغيره لم يجزهم في درهم مع درهم فانه يلزمه درهم لاحتمال ارادته مع درهم لي
 فلم يجز سوى واحد فالمستثنان على حد سواء وفيه تكلف ينافية ظاهرا كلامهم في
 الموضوعين أجيب عنه بان بنية المعية تجعل في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاء زيد
 وعمر مع عمرو وبخلاف لفظة مع فان غايتها المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة درهم للمقر
 وما نظره فيه من ان الواو ليست بمعنى مع بل تحتملها وغيرها يرد بلزوم الدرهم الثاني بل
 ولا اشارة اليه فلم يجب فيه الا واحد وأما في عشرة فهو صريح في الظرفية المقتضية
 للزوم واحد فقط فنية مع بها قرينة ظاهرة على انه لم يرد ما يجمع درهم لانه يرد فيها
 بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب الاحد عشر والحاصل ان الدرهم لازم فيهما
 والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ
 لو أن بنية المعية تقدم معنى زائدا على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرجه عن
 مدلوله الصريح الى غيره وما استشكل به ايضا من انه ينبغي ان العشرة مبهمة كالالف
 في الف ودرهم بالاولى أجاب عنه الزركشي بان العطف في هذه يقتضي مغايرة الالف
 للدراهم فبقيت على ابرامها بخلافه في درهم في عشرة وأجاب غيره بان العشرة هنا
 عطفت تقدير اعلى مبين فتخصصت به اذا اصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه ومث
 المبين على الالف فلم يخصصها ونظر فيه بان قضية الف في ألف درهم وعشرة تكون
 العشرة دراهم وكلامهم بأبدا فالوجه أن يفرق بان في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعانا
 بالتجانس والاتحاد لاجتماع أمرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف ألف ودرهم فان فيه

(قوله لان الواحد ليس بعدد)
 اي والمقصود بيان أقل عدد هذا
 الجنس وأقل ما يصدق عليه
 ما ذكر وبهذا فارق ما لو قال له
 على دراهم فان ذلك جمع وأقله
 ثلاثة (قوله وفيه تكلف) قضيته
 انه تكلف في الاشكال نفسه
 وفيه نظر فان التكلف انما هو
 في جواب عنه للبلقيني كما يعلم من
 حج حيث قال كهشرة (قوله بل
 ضم العشرة) اي بل أراد ضم الخ
 (قوله أجاب عنه) أي اصل
 الاشكال بتوجيه

* (فصل في بيان أنواع من الاقرار) * (قوله في بيان أنواع من الاقرار) اي وما يتبع ذلك كالذي يقتضيه بالمتنع من التقصير (قوله وهكذا كل ظرف ومظروف) اي بان كان الظرف خلقيا للمظروف كما يدل عليه قوله بعد جارية في بطنها حمل الخ ومنه ما لو أقر له بنوي في ثمر او طلع في كوز فيكون اقرارا بالمظروف دون الظرف لجواز انه أوصى له به (قوله لزمه الظرف الخ) بقى ما لو قال له عندي سيف بغمدته او ثوب بصندوق ٧٠ هل يلزمه الجميع كما لو قال دابة بسرجهما ولا فيه نظروا والا قرب أن يقال

يلزمه المظروف فقط ويشرق بينه وبين دابة بسرجهما بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم بمعنى في كثيرا فحمل عليه (قوله لما سر) اي في قوله لمغايرته (قوله وكانت حاملا) مفهومه انها لو كانت حائلا كان الحمل الحادث للمقر له ومقتضى قوله وربما كانت الجارية الخ انه لا فرق في عدم دخول الحمل بين الوجود والحادث لانه لو أوصى بحمل جارية ثم مات كان حملها للموصى له وان تكرر ومثل ما ذكر يأتي في الثمرة مع الشجرة (قوله لما سر) أي من مغايرة الظرف للمظروف (قوله ان كل ما دخل في مطلق البيع الخ) قضية تخصص الاستثناء بما ذكره انه لو أقر له بارض أو ساحة أو بقعة وفيها شجر أو حجر ربحي مثبت او ساقية أو وتد أو غير ذلك من كل منفصل توقف عليه تقع منفصل دخل ولعله غير مراد لان هذه المذكورات ليست من مسمى الارض وقد تقدم

مجرد العطف وهو لا يقتضي بقرده صرف المعطوف عليه عن ايهامه الذي هو مدلول لفظه وقد أجاب عنه السبكي بان المراد بنيته بذلك ارادة مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شيء من الاشكالين ولا حاجة لتلك الاجوبة لولا ان ظاهر كلامهم انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكر (أو) أراد (الحساب) وعرفه (ف عشرة) لانها موجبة فان لم يعرفه فدرهم وان قصده ههنا عند أهله كافي الكفاية (والا) بان لم يرد المعية ولا الحساب بان أطلق أو أراد الظرف (ف درهم) لانه المتيقن

* (فصل) * في بيان أنواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء (قال له عندي سيف في غمد) بكسر المجهمة وهو غلافه (أو ثوب في صندوق) أوزيت في جرة او غمرة على شجرة (لا يلزمه الظرف) لمغايرته للمظروف ومعتقد الاقرار على اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف لا يكون الاقرار باحدهما اقرارا بالآخر (أو غمد فيه سيف او صندوق فيه ثوب لزمه الظرف وحده) دون المظروف لما سر ومثل ذلك له عندي جارية في بطنها حمل أو خاتم فيه أو عليه فص او دابة في حافر هانعل أو قفصة عليها عروة أو فرس عليها سرج لزمته الجارية والدابة والقفصة والفرس والحمل والنعمل والعروة والسرج ولو عكس انعكس الحكم ولو قال له عندي جارية واطلق وكانت حاملا لم يدخل الحمل لان الجارية لم تتناول بخلاف البيع لان الاقرار اخبار عن حق سابق كما مر وربما كانت الجارية له دون الحمل بان كان موصى به ولهذا لو قال هذه الدابة لفلان الاجلها صح ولو قال بيعتها لاجلها فلا والشجرة كالجارية والثمر كالحمل فيما ذكر ولو قال عندي خاتم دخل في الاقرار فقصه لتناول الخاتم له فلما دعى عدم ارادته القص لم يقبل لانه رجوع عن بعض ما أقر به (أو) قال له عندي (عبد على رأسه همامة) بكسر العين وضمها (لم تلزمه العمامة على الصحيح) لما مر والثاني تلزمه لان العبد له على ملبوسه يد ويده كيد سيده ووربانه لو باعه لم تدخل في البيع فكذا الاقرار وضا بط ذلك كما قاله القفال وغيره ان كل ما دخل في مطلق البيع دخل هنا وما لا فلا الا لثمره غير المؤبرة والحمل والجدار فيه دخل ثم لان المداد وفيه على العرف لا هنا (أو) له عندي (دابة بسرجهما) او عبد بهامته (أو ثوب مطرز) بالتشديد

في الاصول والثمار ما هو صريح في عدم الدخول (قوله والحمل والجدار) اي فيما لو أقر له بارض او ساحة (لزمه اوبقعة) ما لو أقر له بدار أو بيت دخلت الجدران لانهم من مسميها (قوله او عبد بهامته) قياسه ان مثل ذلك ما لو قال له عندي جارية بتحملها أو خاتم بقصه الى آخر الصور السابقة (قوله أو ثوب مطرز) المراد به هنا ما يخط على كتف الثوب مثلا للزينة من قطع الحرير ونحوها قال مم على حج وهل الامر كذلك وان كان الطراز بالابرة نظرا لانه زائد على الثوب عارض لها فيه نظرا إله ولعل تردده بالنسبة لقوله عليه طراز دون المطرز فان دخول الحرير في المطرز بالابرة اذا قال له عندي ثوب مطرز أو لى =

من قطع الحرير المخططة على الكتف هذا ولو أقر بثوب ثم أحضر ثوباً فيه طراز وقال لم أرد الطراز في سم على حج ان مقتضى ما قيل فيما لو قال عندى خاتم ثم أحضر خاتماً به فص وقال لم أرد الفص من عدم القبول فيه عدم القبول هنا (أقول) وقد يفرق بينه وبين الخاتم حيث دخل قصه فيما لو قال عندى خاتم الخ بأن الفص جزء من الخاتم بخلاف الطراز فإنه عارض بعد تمام صنعة والفص انما يتخذ في الخاتم عند صوغه اذ لم يعد اتخذ الخاتم بلا فص ٧١ ثم يركب عليه بخلاف الثوب (قوله اذ الباء

بمعنى مع) وعبارة شيخنا الزياى بخلاف ما لو أتى بجمع أى فلا يلزمه سوى الدابة (قوله مرتباً) عبارة حج مرتباً عليه وهى أولى (قوله اذهو) لكن يؤيد ما قاله ابن الرفعة ان الطراز يطلق عليه انه من الثوب ولا كذلك الثوب بالنسبة للعبد (قوله عليه) أى الطراز وفى حج اسقاط عليه وهو أولى (قوله الذى فى الكيس) هى مجرد تصوير فلو أسقطها وقال الالف فى الكيس كان الحكم كذلك كما يقصده الفرق الا فى وفي حج التصريح بذلك (قوله دونه) أى الابن وقوله وهذا واضح أى ظاهر (قوله ينعى) أى الابن (قوله ووجه اندفاع هذا) أى الاحتمال (قوله من حيث الوضع) أى وان امكن عمومه من حيث الانحصار بان تكون تركه الابن العبد المرهون فقط (قوله مقارنة ذلك قوله) أى الوارث او المقر (قوله فانه انما يتعلق) يتأمل وقوله هنا أى فى ميراث الحائز وقوله ثم أى نحوه فى هذا العبد ألف وتوضيح المقام فى شرح

(لزمه الجميع) اذ الباء بمعنى مع نحو اهابط بسلام أى معه والطراز جزء من الثوب باعتبار لفظه وان كان فى الواقع مرتباً عليه وما يصح به ابن الرفعة من الحاق عليه طراز بما ذكر والاوجه خلافه كما يحتمل ابن الملقن اذهو عليه كعليه ثوب ولو قال له على ألف فى هذا الكيس لزمه ألف وان لم يكن فيه شئ لاقتضاء على اللزوم ولا تنظر الى ما عقب به فان وجد فيه دون الالف لزمه تمام الالف كما لو لم يكن فيه شئ فيلزمه الالف فان قال له على الالف الذى فى الكيس فلا تتم لونه نقص ولا غرم لولم يكن فيه شئ لانه لم يعترف بشئ فى ذمته على الاطلاق وفرق ايضا بين المنكر والمعرف بان الاخبار عن المنكر الموصوف فى قوة خبرين فامكن قبول أحدهما والغاء الآخر والاخبار عن المعرفة الموصوف يعقد الصفة فاذا كانت مستحيلة بطل الخبر كله (ولو قال) ابن حاتم ملائذ (فى ميراث) أى ألف فهو اقرار على أبيه بدين) لاضافة جميع التركة المضافة الى الابن ودونه وهذا واضح فى تعلق المال بجميعها وضاعت لقايتهم من تمام التصرف فيها ولا يكون كذلك الا الدين فاندفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية لانها انما تتعلق بالثلث واحتمال نحو الرهن عن دين الغير ووجه اندفاع هذا ان الرهن عن دين الغير لا يتصور عمومها لمن حيث الوضع وعلم من قولنا وضاعت مقارفة ذلك قوله له فى هذا العبد ألف حيث قبل تفسيره منه بنحو جنانية أو رهن لان كلام الوارث هنا ظاهر فى التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها أو نقصه عنها وذلك لا يوجد الا فى نحو الدين بخلاف الجنابة والرهن فانه انما يتعلق فى الموجود بقدره منه وحينئذ لا تنظر هنا لتفسيره ما يعبر الميراث ولا تم الى تفسيره بما يخص البعض كله فى هؤلاء الف وقسرها بجنانية أحدهم (ولو قال) له (فى ميراثى من أبى) ألف أو نصفه ولم يرد الاقرار ولم يأت بنحو على (فهو وعدة) بان يهبه ألفاً لاضافته الميراث لنفسه وهو يقتضى عرفاً عدم تعلق دين به او ما يكون مضافاً له يتنوع الاقرار به لغيره كما مر فى ما لزيد فجعل جزء منه لا يتصور الا بالهبة كما نص عليه فى المسئلتين وقول الشارح وخرج بعضهم فى الثانية انه اقرار من نفسه على ان قوله له فى ما لى ألف اقرار بذاته قول مرجوح بل قال بعضهم انه من خطأ الناسخ وربما أولوه على ما اذا أتى بالتزام كعلى فى ما لى ومجمله كما يحتمل ابن الرفعة وقال الاسنوى ان فى كلام الراعى ما يشىء به ما اذا كانت التركة دراهم والا فهو كله فى هذا العبد ألف فيعمل بتفسيره أما غير الحائز اذا

الروض اه سم على حج ولعل وجه التأمل ان ارش الجنابة ودين الرهن يتعلقان بجميع المرهون والحائز لا يقدر الدين وحده (قوله فجعل جزءه) أى لغيره اه حج (قوله منه) أى الميراث (قوله رذبانة) أى ما قبل انه نص قول مرجوح (قوله ومجمله) أى كون قوله له فى ميراثى من أبى الخ وعدة كما يعلم من حج (قوله فيعمل بتفسيره) المراد انه يكون اقراراً بدين متعلق بالتركة ويطلب تفسيره منه فان فسره بنحو جنانية قبل

(قوله وحمل على قصة) أي صدرت من أبيه وقوله قبلها أي الموصى له (قوله وأجيزت) هذا الحمل يقتضي أنه لو كان ثم وصايا بالثلث غيره هذه لم تشارك المقر له في الجزء الذي عين له ٧٢ لان الظاهر من قوله أنه يستحقه ولا يكون كذلك الا حيث لم يشاركه

غيره فيه (قوله من قصد الخ) بيان لما من قوله ما سياتي (قوله فتعين القصد) أي توقف لزوم فيها على قصد العطف وقوله فيها أي الفاء (قوله وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق) أي وهو ما لو قال أنت طالق فطالق (قوله والوجه) هذا قد يخالف ما استوجهه فيما لو قال كذا بل كذا من التعدد حيث لم يقيدهم بإرادة الاستئناف الآن يحمل ما تقدم على إرادة ذلك وهو خلاف الظاهر (قوله اعتبار قصد الاستئناف) أي فلا يتكرر عند الإطلاق أو إرادة العطف (قوله لا يلحقها بالقاء) أي بحيث يتكرر الدرهم بل لا يلزمه مع ذلك الواحد (قوله فيذكر) أي أو زاد على ذلك فان فيه هذا التفصيل وهو أنه ان قصد بكل واحد تأكيده ما يليه قيل وان قصده تأكيده ما يليه أو الاستئناف أو أطلق تعدد (قوله لمكان) أي لوجود (قوله بعاطفه) قضيته أنه لو لم يرد ذلك بل أراد تأكيده الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثالث ويوجه بان المؤكد حينئذ زائد على المؤكد فاشبه

كذبه بقية الورثة قيمة ما في الأولى بقدر حصته فقط وأما لو راد الاقرار في الثانية أو أتى بخو على كان اقرارا كافي الشرح الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع صح وحمل على وصية قبلها وأجيزت ان زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لانه لا يتعلق ببعض التركة بل بكلها ذكره الاستنوي ومن تبعه وهو الوجه مما فصله السبكي بين النصف فهو وعده بمثل الثلث فأقر أبو صبيته (ولو قال له على درهم درهم درهم) واحد وان ذكره الوفا في مجالس لاحتماله التأكيده مع اتقاء ما يصرفه عنه وأخذ من ذلك رد ما سياتي في الطلاق مع رده ايضا من تقييد افادة التأكيده بثلاث فسادونها (فان قال ودهرم درهم درهمان) لان العطف يقتضي المغايرة وتم كالأول وأما الفاء فالنصف فيها لزوم درهم مالم يرد العطف لجسمتها كثيرا للتفرع وتزوين اللفظ ومقتضى بجزء حذف شرطه أي فيتمزج على ذلك درهم يلزمي له فتعين القصد فيها كسائر المشتريات وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق طلاقان لانه انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابضاع التي مبناها على الاحتياط والوجه في بل اعتبار قصد الاستئناف فيها وان مجرد إرادة العطف بها لا يلحقها بالقاء لانها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها الا واحد لاحتمال قصده الاستدراك فيذكره لانه لا حاجة اليه فيعيد الأول (ولو قال) له على (درهم ودرهم ودرهم بالاولين درهمان) لمكان الأول أو كما مر (وأما الثالث فان أراد به تأكيده الثاني) بعاطفه (ليجيب به شيء) كنظيره في الطلاق خلافا لمن فرق بينهما (وان نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيده الأول) بالثالث لمنع الفصل والعاطف منه (أو أطلق في الاصح) اذ العطف ظاهر في المغايرة ومقابل الاصح فيها يلزمه درهمان لان الثاني في قوله درهم ودرهم معطوف على الاول فامتنع تأكيده وهما الثالث معطوف على الثاني على رأى فامكن ان يؤكدا الاول به ولو عطف بشئ في الثالث كقوله درهم ودرهم ثم درهم لزمه ثلاثة بكل حال لانه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد ولو قال له على درهم بل درهم أول بل درهم أول لكن درهم لزمه درهم أو درهم بل درهمان أو لا بل درهمان أول لكن درهمان لزمه درهمان وهذا كله عند اتقاء تعيين الدرهمين ولم يختلف الجنس فان عينهما أو اختلف الجنس كهذا الدرهم بل هذا الدرهمان أو له على درهم بل دينار لزمه ثلاثة دراهم في الاول ودرهم ودينار في الثاني لعدم دخول ما قبل بل فيما بعده ولا يقبل رجوعه عنه وكاختلاف الجنس اختلاف النوع والصفة وله عند درهمان بل درهم أول بل درهم أو درهم ودرهم بل درهم لزمه درهمان أو درهم ودرهمان فثلاثة أو درهم مع أو فوق أو تحت درهم او معه أو فوقه أو تحته درهم فدرهم فقط لانه ربما اراد مع

أو قوله لزمه درهم) تقدم انه يتعدا قصد الاستئناف بل فعل ما هنا عند الطلاق أو إرادة العطف (قوله أول بل درهمان) أي بان قال في اقراره على درهم لا بل الخ فلا فرق بين ذكر لا وعدمه (قوله لزمه ثلاثة) الانسب بما سار لزمه الثلاثة المعينة في الاول

(قوله فالصحيح) لم يذكر الشارح مقابل الصحيح وعبارة الهلالي والثاني لا يحبس لامكان حصول الغرض بدون الحبس (قوله انه يحبس) هذا قال يعزر بحبس او غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير من ضرب او غيره وقد يقال وجهه الاقتصاد على الحبس انه محل الخلاف في كلامهم (قوله طوب وارثه) قضية اقتضاه على مطابقة الوارث انه ان امتنع لم يحبس وقد يوجه بانه لا يلزم من كونه وارثا علمه براد مورثه والمقرله يمكنه الوصول الى حقه بان يدرك قدره ٧٣ ويدعي به فان امتنع الوارث من الحلف على انه

لا يعلم انه مراد المورث ونكل عن اليمين ردت على المقرله فيختلف ويقضي له بما ادعاه ثم رأيت في ابن عبدالحق ما يصرح به وبني ما لو لم يعين الوارث ولا المقرله شيئا لقدم عليهم بما اراداه المقرله فاذا فعل في التركة فيه نظر والاقران القاضي يجبرهما على الاصطلاح على شيء يستفاد التعلق بالتركة اذا كان ثم دون متعلقة بها وطلبها اربابها (قوله من غيره) أي المقر (قوله وان دق) أي قل جدا (قوله ولم يحبس) هو ظاهرا مادام الحال عليه باقيا فلو تلفت الصنجة أو ما باع به فلان فرسه هل يحبس أولا فبسه نظر والاقران الأول لان اقراره صحيح وتعدرت معرفة المقر به من غيره فيرجع في التفسير اليه لانه الاصل (قوله والاوجه الخاف المجنون بالغائب) أي فيما لو اقر ثم جن واقروه وحاضر ثم سافر أو في سفره ثم شهد عليه به واراد المقرله أخذه (قوله فيه) أي الغائب (قوله وقد يتوقف في اشتراط الحلف) أي فينبغي ان لا يقبل قوله في شيء حتى يحضر الغائب او يفتي المجنون فيبين وهذا هو الذي ينبغي العمل

او فوق او تحت درهم لي أو معه او فوقه او تحته درهم لي أو يريد فوجه في الجوده وتحت في الرادة ومعه في أحدهما ويلزمه في على درهم قبيل او بعد درهم أو قبله او بعده درهم درهمان لا قضاء القبلية والبعديّة بالمغايرة وهذا التاكيد وفرقوا بين الفوقية والقبلية وبين القبلية والبعديّة بانهم ما يرجعان الى المكان فيمتصّفان بنفس الدرهم والقبليّة والبعديّة يرجعان الى الزمان فلم يتصّفان بنفس الدرهم فلا بد من اصرار يرجع اليه التقدم والتأخر وليس الا الواجب عليه (ومتى أقر بمهم) ولم تكن معرفته بغير مراضعته (كشيء وثوب وطوب بالبيان) لما أبهمه (فامتنع فالصحيح انه يحبس) لامتناعه عما وجب فان مات قبل البيان طوب وارثه وتوقف جميع التركة ولو فيها يقبل فيه التفسير بغير المال كما مر احتياطا لحق الغير وسعت الدعوى هنا بالجهول والشهادة بالضرورة اذا لا يتوصل لمعرفة الابساعها ومن ثم لو امكن معرفة المجهول من غيره كان حاله على معروف كزنة هذه الصنجة أو ما باع به فلان فرسه أو ذكر ما يمكن استخراج به بالحساب وان دق لم تسع ولم يحبس والاوجه الخاف المجنون بالغائب وقد نقل المهروري عن الشافعي فيه ان له ان يعين مقدارا ويحلف عليه وعلى ان المقر اراده باقراره يأخذه وقد يتوقف في اشتراط الحلف على انه اراده باقراره (ولوين) المقر اقراره المبهمة تبيننا صحيحا (وكذبه المقرله) في ذلك (فليبين) المقرله جنس الحق وقدره وصفته (وليدع) به ان شاء (والقول قول المقر في نفسه) أي ما ادعاه المقرله ثم ان ادعى بنائا على المبيع من جنسه كان بين بعاثته وادعى بعاثتين فان صدقه على ارادة المائة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة وان قال بل اردت المائتين حلف على نفي ارادته ما وانه لا يلزمه سوى مائة فان نكل حلف انه يستحقهما لانه ارادهما لان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة ان زوجها اراد الطلاق بالكتابة لانه انشاء يثبت الطلاق ومن غير جنسه كان بين بعاثته درهم فادعى بعاثته دينار فان صدقه على ارادة الدراهم او كذبه في ارادتها وقال انما اردت الدينارين فان وافقه على ان الدراهم عليه ثبتت لاتفاقهما عليها والابطال الاقرار بها وكان مدعيها الدينارين فيحلف المقر على نفيها وكذا على نفي ارادتها في صورة التكذيب (ولو أقر بالف) في يوم (ثم أقر له بالف في يوم آخر لزمه الف فقط) ولو كتب بكل وثيقة محكوما به لانه اخبار ولا يلزم من تعدده تعدد الخبر عنه الا اذا عرض ما يمنع منه

١٠ به ح به لكن المفهوم من كلامه انه يكفي تعينه والحلف على استحقاقه فيسلم له ما يدعيه وعليه فاذا حضر الغائب وافاق المجنون قبل قوله يمينه انه لا يستحق ما ذكره وانه لم يرد به اقراره (قوله تبيننا صحيحا) أي بان فسر ما يقبل منه (قوله وانه لا يلزمه سوى مائة) ويكفي لهما يمين واحدة على الصحيح المنصوص اه شيخنا زياي (قوله فان نكل) أي المقر (قوله حلف) أي المقرله (قوله وبه) أي يكونه اخبارا عن حق (قوله والابطال الاقرار بها) أي الدراهم (قوله ثم أقر بالف في يوم آخر لزمه) بقي =

== ما لو اتحد الزمن كان أقرب في ثاني عشر ربيع الثاني بأنه اقترضة بمصر في ذلك اليوم القائم أقرب له في اليوم المذكور بأنه اقترضة بمكة في ذلك اليوم القائم يلزمه الف فقط أو يلزمه الالفان فيه نظرا وا الأقرب ان يقال يتعدا الاقرار في مصر ومكة في يوم واحد فتسقط الاضافة اليهما لان الاضافة الى احدهما ترجح بلا مرجح والنسبة اليهما معا مستحيلة (قوله ولو كتب) غاية وقوله محكما بها اي فيها بالاقرار بالالف (قوله تأكيد) أي قوله محتمل بين وقوله لما قبله اي قوله بصفتين (ومن ثم لو طابق) ومنه ما لو اقربانه نذرله القائم اقربان له عليه الف فيحصل الالف ٧٤ المطلق على المقيد سواء سبغى اقراره بالمقيد او المطلق (قوله ولو كافرا)

قد يتوقف فيه اذا كان المقر والمقر له كافرين العلم بالتعامل بالخرف فيما بينهم وباعتقادهم حله وقضيته عدم لزوم الالف قياسا على ما لو نكحها بمصر في الكفر واقبضه لها ثم اسلمها ولا ينافيه ما يأتي من ان العبرة بعقيدة الحاكم لا نأقول القرينة شخصية ومقتضاها عدم اللزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما يرفعه وسيأتي ما يصرح بهذا التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم الخ (قوله جاهلا) سيأتي ما يفيد قبول ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه بدويا بلغا فاما هنا محله حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار (قوله اتلفه علمه) اي وكذبه المقر له (قوله لا تتفاء قصده) اي الخفي (قوله محل نظر) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة اسكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافر ايضا للقرينة وهو وجبه اه سم على حج (قوله عليه) اي

ولا يرد ذلك على قاعدة ان النكحة اذا أعيدت كانت غير الاولى لان هذا مع كونه مختلفا فيه غير مشتمل ولا مطردا كثيرا ما تعاد وهي عين الاولى كما في نحو وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله فلم يعمل بقضيتها لذلك وبفرض تسليم اطرادها فصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاخذ باليقين مع الاعتضاد بالاصل وهو برائة الذمة مما زاد على الواحد (ولو اختلف القدر) كان أقرب له باقي في يوم وفي آخر قبله وبعده بخمس مائة (دخل الاقل في الاكثر) لاحتمال كونه قد ذكر بعض ما اقربه (ولو وصفه ما بصفتين محتملتين) تأكيد لما قبله كناية صحاح في مجلس ومائة مكسرة في آخر (او اسندهما الى جهتين) كمن مبيع مرة وبديل قرض اخرى (او قال قبضت) منه (يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزما) اي القدران في الصور الثلاث لتعدا اتحادها اذا اختلف الوصف او السبب بوجب اختلاف الموصوف او المسبب ومن ثم لو طابق مرة وقيد اخرى حل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال له على الف من غن خراو كلب) مثلا (أو الف قضيته لزومه الالف) ولو كافر جاهلا كما اقتضاه كلامهم (في الاظهر) الغاء لا تخول نظمه الراجع لما انبته فاشبهه على الف لا يلزم في نعم لو قال ظننته يلزمني حلف المقر له على نفيه رجاء ان ترد اليين عليه فيحلف المقر ولا يلزمه ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وان كذبه وحلف لزمه المقر به ما لم تقم بينة على المنافي فلا يلزمه وما يجنبه بعضهم وتبعه غيره في حنفي اقربان لزيد عنده مائة قيمة نبيذا اتلفه عليه انه لو رفع لشافعي وقد اقر بذلك لا يلزمه لا تتفاء قصده رفع حكم الاقرار فليس مكذبا لنفسه محل نظر بدليل قولهم ان العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم وحيث كان كذلك فالحاكم الشافعي يحمله على تعقيب الاقرار بما يرفع به ويلزمه بذلك ومقابل الاظهر لا يلزمه شيء لان السك كلام واحد فتعبر بجملة ولا يتبعض ويفصل أوله عن آخره وعليه فله مقر له تحمله انه كان من غن خراو كلب على من غن خراو مثلا كذا لم يلزمه قطعا ولو أشهد على نفسه انه سيقره بما ليس عليه فاقرا ن لفلان علمه كذا لم يلزمه ولم ينفعه الاشهاد ولو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلعو كما هي لا تتفاء

المقابل وقوله لم يلزمه قطعا اي سواء كان مسلما او كافرا علما او جاهلا ونقل في الدرر عن سم ما يوافقه اقراره

(قوله ولم ينفعه الاشهاد) وخرج بالشهاد ما لو صدقه المقر له حين اقراره الاول على انه لا يستحق عنده شيئا ثم اقر له بشي فنبغي ان يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ذمة المقر بما اقربه لم يلزمه لعدم منافاته تصديق المقر له وان لم يصح ذلك لم يلزمه شيء (قوله ولو قال كان له على الف) عبادة سم على حج ولو قال كان له على الف قضيته فلعو كذا في اصل الروض وفي شرح مر مائه ولو قال كان على الخ ويفرق بينه وبين كان له على الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة له على فاقبضت كونه معترفا بلزومها الى ان ثبت القضاء والا فبني اللزوم بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلا فكان لغوا اه فليأمل فيه في نفسه ==

= ثم مع مسئلة الروض المذكورة فان قضيته تدون الواو حال ايضا الان يقال هي مع الواو اقرب للعالمية لكن ليس في كلام
مر قضيته وانما قال كان له على الف والفرق عاينها ظاهر (قوله وقد قضيته) حيث لزمه وقوله بخلاف الاولى هي قوله ولو قال كان
له الخ (قوله وللعالم استفسارهما) اي فان امتنع عالم يؤثر في شهادتهم ما فيها ٧٥ يظهر كما يأتي بقيدته في الشهادات في بحث

المتعقبة وغيرها اهـ حج وقد يقال
بالتأثير لجواز ان يعقد الزومه
بوجه لا يراه القاضي (قوله لزمه
الالف) اي ولا شيء على فلان (قوله
وخالفه زيد) اي فادعى انه غصبه
وحده مثلا وقوله صدق الغاصب
اي فيلزمه عشر الالف (قوله
الدالة على ما وصله) وعليه فلو قال
هنا انا وفلان اخذنا من زيد الف
كان كالغاصب فيلزمه النصف
(قوله من عن يبيع فاسد) اي من
عن مبيع يبيع فاسد (قوله ولا بد
من اتصال قوله من عن عبيد) اي
بخلاف قوله لم يقبضه فيقبل سواء
قاله متصلا به او منفصلا عنه اهـ

شرح منهج (أقول) والفرق بين
قوله من عن عبيد وبين قوله لم يقبضه
ان ذكر الثمن بعد قوله له على الف
قد يؤول الى اسقاط الحق بعد
لزومه كان يتلف المبيع في يد البائع
فلم يقبل منه ووجب الالف
لاحتمال كونه بسبب آخر لا يقتضي
السقوط (قوله بما تقرر) اي من
أنه لا بد من اتصاله (قوله لم يلزمه
شي) اي لم يلزمه تسليم شيء (قوله ولم
يرد التأجيل) اي فان قصد
التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه
ما قرره قاله في شرح الروض اهـ

اقراره له حال بشئ ويفرق بينهما وبين كان له على الف وقد قضيته بان جعله قضيته وقعت
حالا مقدما له على فاقضت كونه معترف بالزومها الى ان يثبت القضاء والافيق الزوم
بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلا فكان اغوا ولو قال له على الف او لا
يسكون الواو فلعو للشك ولو شهد عليه بالف درهم واطلقا قبله او لا نظر لقوله انها من عن
خبر ولا يجاب التحليف المدعى وللعالم استفسارهما على الوجه المزم بالالف ولو قال له على
الف اخذته انا وفلان لزمه الالف ولا ينافيه قولهم لو قال غصبنا من زيد ألفا ثم قال كما
عشرة أنفس وخالفه زيد صدق الغاصب بيمينه لانه أتى هنا بنون الجمع الدالة على ما وصله به
فلان رفع فيه (ولو قال له على الف من عن) يبيع فاسد لزمه الالف او من عن (عبد لم يقبضه
اذا سلمه) الى (سلب) له الالف وانكر المقر له البيع وطالبه بالالف (قبل) اقراره كما ذكر
(على المذهب وجعل هنا) اذا المذكور آخر الرفع ماذ كرا قولا ولا بد من اتصال قوله من
عن عبد والوجه الخاف كل تقدير مطلق او تخصيص لعدم كاتصال الاستثناء بما تقرروا
لبطل الاحتجاج بالاقرار بخلاف لم يقبضه وقوله اذا الى آخره ايضا حاكم لم يقبضه وكذا
جعل ثما مع قبل والطريق الثاني طرد القولين في المسئلة قبلها لانه يرفعها على تقدير عدم
اعطاء العبد ولو اقر بقبض الف عن قرض او غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل التحليف المقر له
بخلاف ما لو قال اقترضني الف اذ ادعى انه لم يقبضه فانه يقبل كما جرى عليه الشاشي وغيره
تبعالا لما ورد في الحاوي وقال في المطلب لا ظن ان يأتي فيه خلاف ولا فرق في القبول
بين ان يقول ذلك متصلا او منفصلا وقد صرح به الماوردي في الحاوي وهو المعتد خلافا
لما في الشامل ولو ادعى عليه بالف فقال له على الف من عن مبيع لم يلزمه شيء الا ان يقول من
عن مبيع قبضته منه بخلاف له على تسليم الف عن مبيع لان على وما بعدهما تقضي
انه قبضه ومن ثم لو ادعى عدم قبضه لم يقبل (ولو قال له على الف ان شاء الله) او ان اذا
مثلا شاء او قدم زيدا والا ان يشاء او يقدم او ان جاء رأس الشهر ولم يرد التأجيل (لم يلزمه
شي على المذهب) لانه لم يجزم بالاقرار بل علقه بما هو مغيب عما كافي نظيره من الطلاق
ومن ثم اعتبر هنا قصده التعليق قبل فراغ الصيغة كما بحثه الاسنوي وفارق من عن كلب
بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جازما من جملة الشرط فلزم تغيير اول الكلام بخلاف
من عن كلب لانه غير مغيب بل مبين لجهة الزوم بما هو باطل شرعا فلم يقبل والطريق الثاني انه
على القواين في قوله من عن خبر لان آخره يرفع اوله وورد بما صر (ولو قال الف لا يلزم لزمه) لانه
غير متعظم فلم يبطل به الاقرار (ولو قال له على الف ثم جاء بالف وقال اردت هذا وهو ودبعة

م على حج وقول م باجل فاسد اي كان قال له على الف اذا جاء الحصاد (قوله ومن ثم اعتبر هنا قصده التعليق) فينبغي ان
المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بما بقصد التعليق او مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليشمل اهـ م على حج
(قوله وفارق) اي قوله ان شاء الله الخ

(قوله لكن الواجب قبوله) قد ينافي هذا ما تقدم من قوله اذ العين لا يكون في الذمة الخ الا ان يقال ان قوله ذلك متصل لادل على انه لم يرد بني ذمتي وديناهما بل اراد بني ذمتي معنى جهتي او قبلي وان ديناهما كالدين في لزوم رده لما لم يكن (قوله الواقع بعد تفسير الاقرار الخ) قضيته انه لو اضاف الاتلاف او الرد بعد التفسير الى ما بينه وبين الاقرار لم يقبل منه والمعتد خلافه كما نقله سم على منبج عن الشارح ويمكن جعل الاضافة في كلامه بيانية ويكون التفسير هو نفس الاقرار (قوله ثم بان لي) قد يتوقف في عدم القبول في قوله بان لي تلقها لانه اخبر بان اقراره بما على الظاهر من بقائها وقوله اذ ذكرت اي تذكرت (قوله لم يقبل) اي بالنسبة لسقوط الحق وله تحليف المقر له ان كلامهم صحيح كما يأتي (قوله يجوز ارادة الخروج) اي او الملك (قوله بوجه يكون) اي خرجت الخ (قوله ومحمل ماصر) اي في قوله لا يكون مقرا بالاقباض (قوله فهو اقرار بالقبض) وفيه ان مجرد اليد لا يستلزم كون القبض عن الهبة بل يجوز كونه في يده عارية او غصبا ولم ياذن له به الهبة في القبض عنها

فقال المقر له لي عليك الف آخر) غير ان الف الوديعة وهو الذي اردته باقرارك (صدق المقر في الاظهر بيمينه) انه لا يلزمه تسليم الف اخرى اليه وانه لم يرد باقراره سوى هذه لان عليه حفظ الوديعة فصدق لفظه بما ويحتمل انه تعدى بها فصارت مضمونة عليه فحسن الاتيان فيها على وقد تستعمل على بمعنى عندي كما في ولهم على ذنب والثاني يصدق المقر له لان كلمة على ظاهرة في الثبوت في الذمة والوديعة لا تثبت فيها (فان كان قال) له ألف (في ذمتي او ديني) ثم جاء بالف وسر بالوديعة كما تقر (صدق المقر له) بيمينه (على المذهب) اذا العين لا تكون في الذمة ولا ديني والوديعة لا تثبت في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وأفهم قوله ثم جاء انه لو قال له على الف وديعة قبل بخلاف ما لو قال له على الف في ذمتي او ديني وديعة فلا يقبل متصلا ولا منفصلا على ما قاله بعض المتأخرين فاشبه ما لو قال له على الف من ثمن خمر لكن الواجب قبوله متصلا لا منفصلا وقوله واردت هذه انه لو جاء هنا بالف وقال الالف التي اقررت بها كانت وديعة وثلفت وهذه بدلها قبل منته بخوار ان يكون تلف منه بتقريطه فيكون ثابتا في ذمته كما اقتضاء كلام ابي الطيب وابن الصباغ وقال ابن الرفعة انه المشهور والطريق الثاني حكاية وجهين ثانيهما القول فيه قول المقر بخوار ان يرد لزوم ذلك عند تلف الوديعة (قلت فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انها امانة فتقبل دعواه) وان طالبت المدة (التلف) الواقع (بعد) تفسير (الاقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده ايضا لان هذا شأن الوديعة والثاني انها تكون مضمونة حتى لا تقبل دعواه التلف والرد ونظر الى قوله على الصادق بالتعدي فيها واجاب الاول بصدق وجوب حفظها وخرج بقوله بعد الاقرار الذي هو ظرف للتلف كما تقر ما لو قال اقررت بها اظانا بقاءها ثم بان لي اودكرت تلقها واني رددتها قبل الاقرار فلا يقبل لانه يخالف قوله على كما قاله السبكي وجرى عليه الاستنوى (وان قال له عندي اومعني اليك صدق) بيمينه (في دعوى الوديعة و) دعوى (الرد والتلف) الواقعين بعد تفسير الاقرار نظير ما تقر في على (قطعا والله اعلم) اذ لا شعار له عندي ومعنى بذمة ولا ضمان (ولو اقر ببيع) مثلا (او هبة واقباض) بعدها (ثم قال) ولو متصلا فتم لحد الترتيب (كان ذلك فاسدا او اقررت لظني العصمة لم يقبل) لان الاسم محمول عند الاطلاق على الصحيح ولان الاقرار يراد به الالتزام فلم يشمل الفاسد لا تتفاء الالتزام فيه نعم لو كان مقطوعا بصدقه بقتضى ظاهر الحال كبعدوى جلف فالواجب قبوله واحتز بقوله واقباض عمال واقصر على الاقرار بالهبة فانه لا يكون مقرا بالاقباض فلو قال وهبته له وخرجت اليه منه او وملكه لم يكن اقرارا بالقبض بخوار ارادة الخروج اليه منه بالهبة ويؤخذ منه ان الفقيه الذي لا يخفى عليه ذلك بوجه يكون في حقه بمنزلة الاعتراف بالاقباض وهو ظاهر ومحل ماصر حيث لم يكن يبدل المقر له والاف هو اقرار بالقبض (وله تحليف المقر له) على نفي كونه فاسدا لا مكان ما يدعيه وقد تخفى جهات الفساد عليه ولا تقبل منه البينة لتكذيبها

(قوله وحكمه) أي الفساد (قوله والظاهر أن المقر يغرم قيمتها) وهذا يجب مع القيمة أجرة مثلها من مدة وضع الأول بده عليه إلا أن المغرم بالحيولة كما في سائر صور الغصب أو لانيه نظر اه سم على حج والأقرب الأول لا يقال لا يلزم من كونه أقرب للثاني استحقاق الثاني منه على الجواز كونه أجراها أو غيره واشترأها مثلا مسلوقة المنفعة لا تقول ماذ كخلاف الظاهر والأصل أن من ملك العين ملك منفعتها حتى يوجد ما يخالفه وبقي ما لو رجح المقر به للمقر ٧٧ بعد غرم القيمة هل له حصة حتى يرد له ما غرمه

أم لا فيه نظر والأقرب الأول ثم رأيت سم على بجه ذكر خلافا في الغاصب إذا غرم القيمة للحيولة هل يجوز له حبس العين المقصوبة حتى يسترجع القيمة أم لا وذكران المعتد منه عدم جواز الحبس فيجوز أن ما هنا مثله فلا يجوز الحبس ويحتمل خلافه وهو قياس ما في المجموع من عدم جواز حبس المبيع ونحوه بعد الفسخ ليقبض الثمن وإن جرى في الروضة على جواز الحبس للمبيع ونحوه في جميع الفسخ وجرى الشارح في المبيع قبل قبضه على ما في الروضة وفي ضمان العيب على ما في المجموع (قوله ولو كانت مثلية) وفي بعض النسخ أن كانت متقومة ومثلها أن كانت مثلية وقال سم أنه يرجع عما في ذلك البعض إلى هذه النسخة (قوله ويجري الخلاف في غصبها من زيد) أي قسم لزيد بلزمه قيمتها (قوله وهو في يد زيد) أي عدم الغرم (قوله وما حكى عن ابن عباس) من عدم اشتراط الاتصال (قوله أو استغفر

بأقراره السابق) فان نكل) عن الحلف (حلف المقر) أنه كان فاسدا وحكم به (وبرئ) لأن اليمين المردودة كالأقرار وتعبيره ببرئ صحيح لأنه وإن كان النزاع في عين فقد يترتب عليه دين كالثمن فغلب على أنه يصح أن يبرئ بربئ بطل الذي باصلا وإجاب الوالدرجة الله تعالى بأن قوله وبرئ أي من الدعوى فيشمل حينئذ العين والدين فلا اعتراض حيثئذ على المصنف وإن كان الشارح قد سلم الاعتراض (ولو قال هذا الدار) مثلا (لزيد) أو ثم والفاء هنا مثلها وفيما يأتي (لعمرو) وأغصبتها من زيد بل) أو ثم كافي الوسيط (من عمرو سلمت لزيد) إذ من تعلق حقه بشئ بمقتضى أقرار أحد به لم يملك رجوعه عنه سواء أقال ذلك متصلا بما قبله أم منفصلا عنه وإن طال الزمن (والظاهر أن المقر يغرم قيمتها) ولو مثلية (لعمرو) أن أخذها زيد منه جبر بالمال كما لحولته بينه وبين ملكه بأقراره الأول كما يضمن قنا غصبه فأن في يده والثاني لا يغرم له لأن الأقرار الثاني صادف ملك الغير فلا يلزمه به شيء كما لو أقر بالدار التي يبيع زيد لعمرو ويجري الخلاف في غصبها من زيد وهو غصبها من عمرو كما هو أوجه الوجهين ووجه السبكي فإن قال غصبها منه والملك قيم العمر وسلمت لزيد لأنه اعترف له بالبدول لا يغرم لعمرو وجواز كونها ملك عمرو وهي في يد زيد باجارة أو وصية بمنافعها أو نحو ذلك كرهن ولو قال عن عين في تركه مورثة هذه لزيد بل لعمرو وفي غرمه له طريقان أوجههما القطع بعدمه والفرق كونه معذورا هنا لعدم كمال اطلاعه ثم شرع في بيان الاستثناء وهو أخرج ما لو لا دخل بنحو الأفعال (ويصح الاستثناء) هنا كسل إنشاء وإخبار لو روده في الكتاب والسنة وهو مأخوذ من النسخ بفتح فسكون أي الرجوع لرجوعه عما اقتضاه لفظه (ان اتصال) بالإجماع وما حكى عن ابن عباس قيل لم يثبت عنه وثبت فهو مؤول نعم السكوت اليسير بقدر سكتة تنفس أو عي أو تذكرة أو انقطاع صوت غير مضر ويضر كلام اجنبي يسيرا وسكوت طويل فلو قال له على ألف الحمد لله الأمانة أو استغفر الله أو يا فلان ضرر على ما أشار إليه في الروضة فإنه لما نقل صحة الاستثناء مع ذلك نظريه واستوضح غيره النظر في يافلان بخلافه في استغفر الله أقول الكافي لا يضر لأنه لاستدراك ما سبق وأقفي به الوالد رحمه الله تعالى ويشترط أن يقصده قبل فراغ الأقرار كما في نظيره من الطلاق ولكونه رفعا لبعض ما شمله

الله الخ عبارة حج وكذا الخ وهي تفيد أنه لم ينظر في الروضة في الحمد لله (قوله واستوضح غيره النظر في يافلان) سكت عن الفصل بالحمد لله والقياس الضمر ثم رأيت شيخنا الزياي جزم به في حاشيته ومثل ذلك في الضرر الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قبل فراغ الأقرار) أي ولو مع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثلا وإن عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ويشترط أن يقصده الخ أنه لا بد من قصد الإخراج قبل الفراغ من الصيغة وقياس ما تقدم من سم في التعليق بأن شاء الله في قوله ينبغي أن المراد قصد الاتيان بالصيغة إلى آخره أن يكتب هنا بقصد الاتيان بالصيغة الاستثناء قصده أو أطلق

اللفظ احتاج الى نية ولو كان اخبارا ولا بعده فيه خلافا للزركشي (ولم يستغرق) المستثنى
المستثنى منه فان استغرقه كخمسة الاخسة كان باطلا بالاجماع الامن شذ لمافي ذلك
من المناقضة الصريحة ولهذا لم يخرجوه على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز لا تتقاء المناقضة
فيه هذا كله ان اقتصر عليه والا كخمسة الاخسة الثلاثة فهو صحيح لانه استثنى من
الخمسة خمسة الاثلاثة وخمسة الاثلاثة اثمان اولان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه كما
قال (فلو قال له) على (عشرة الا تسعة) اي الا تسعة لا تلزم (الا ثمانية) تلزم فمضمم للواحد
الباقى من العشرة فلذا كان الواجب ما ذكره بقوله (لزم تسعة) وطريق ذلك ونظيره ان
تجمع كل مثبت وكل منفي وتسقط هذان ذلك فالباقي هو الواجب فثبت هذه الصورة
ثمانية عشر ومنفيها تسعة أسقطها منها تبقى تسعة ولو زاد عليها الى الواحد كان مثبتها
ثلاثين ومنفيها خمسة وعشرين أسقطها منها تبقى خمسة هذا كله عند تكرره من غير عطف
والا كعشرة الاخسة وثلاثة والا كخمسة والا ثمانية كانا مستثنين من العشرة فيلزمه
درهما فان كانا لوجعا استغرقا كعشرة الا سبعة وثلاثة اختص البطلان بما به
الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شيء الاخسة يلزمه خمسة وفي ليس
له على عشرة الاخسة لا يلزمه شيء لان عشرة الاخسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة
بجعل النفي موجها الى كل من المستثنى والمستثنى منه وان كان خارجا عن القاعدة
السابقة انه من النفي اثبات احتياطاً للالزام وفي ليس له على أكثر من مائة لا تلزم المائة
ولا أقل منها ولا يجمع مفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما الاستغراق ولا لعدمه
فعلى درهمان ودرهم الادرهما مستغرق وثلاثة الادرهما بين ودرهما أو الادرهما
وادرهما ودرهما ان في درهمهما حصول الاستغراق به فيجب درهم وكذا ثلاثة الادرهما
وادرهما يلزمه درهم لجواز الجمع هنا فلا استغراق ولو قال له على شيء الاشياء أو مال الامالا
أو نحوهما فكل من المستثنى والمستثنى منه محمل فليفسرهما فان فسر الثاني باقل مما فسر
به الاول صح الاستثناء والالغاء ولو قال له على الف الاشياء أو عكس فالالف والشيء محملان
فليفسرهما مع الاجتناب في تفسيرهما يقع به الاستغراق ولو قال له على الف الادرهما
فالالف محمل فليفسره بما فوق الدرهم فلو فسرهما بقيمة درهم فادونه كان الاستثناء
لاغوا وكذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح كما قاله الرافعي اول كتاب
الايمان (ويصح) الاستثناء (من غير الجنس) وهو المنقطع (كأن) درهم (الاثواب)
لوروده في الكتاب وغيره فحقولا يسمعون فيها الغوا الاسلام ونحو ما لهم به من علم الاتباع
الظن (ويبين بثوب قيمته دون الف) خشيمة الاستغراق فان فسر بثوب قيمته الف بطل
الاستثناء والتفسير كما هو (و) يصح ايضا (من المعين كهذه الدار له الا هذه البيت
أو هذه الدراهم له الا هذه الدرهم) أو هذا القطيع له الا هذه الشاة أو الثوب له الا كخمسة
المعنى فيه انه لو اخرج بلفظ متصل فاشبه التخصيص (وفي المعين وجه شاذ) انه لا يصح

(قوله ولم يستغرق) اي وأن يسعه
من بقره (قوله فهو صحيح) اي
فيلزمه ثلاثة * (فائدة) * ذكرها
ابن سراقه عليه الف لرجل وله
عليه قيمة عبدا وثوب أو عشرة
دنانير مثلاً ويخشي ان يقر له بالف
فيجحد الذي له فطريقه أن يقول
له على الف الا كذا وكذا ويقوم
الذي له ويحلف عليه ع (قوله
فمضم) اي الثمانية وقوله الى الواحد
عليها) اي الثمانية الاستثناء الخ
كان قال الاسبعة الاستثناء الخ
(قوله فيلزمه ثلاثة) اي الباقية من
العشرة بعد استثناء السبعة (قوله
ولا اقل منها) اي لان دلالة المفهوم
ضعيفة لا يعمل بها في الاقارير
(قوله ولا فيهما) اي وان قصد الجمع
لا يعتمد بقصد (قوله مستغرق)
فيلزمه ثلاثة (قوله من غير الجنس)
في ينبغي ان مثله النوع والصفة
(قوله الا هذه الشاة أو الثوب الخ)
اي وان كانت الشاة من نوع
الغنم المعينة وصفها او الكم بصفة
بقصة الثوب وليس ثم من يصلح
نسبة الكم لهن المقربة الا المقوله

(قوله قبل) اي تفسيره (قوله في نصيبه) اي انتم سمانه فيسحقه المقرله * (فصل في الاقرار بالنسب) * (قوله في الاقرار بالنسب) اي وما يثبت به من ثبوت الاستيلاء وارث المستحق (قوله حرام) اي بل كبيرة (قوله او على كفر النعمة) اي فان حصول الولادة نعمة من الله فانكارها حجب لنعمة تعالى ولا نظر لما قد يعرض ٧٩ للولد من عقوق ونحوه وشمل ذلك ما لو قال

أبي زيد جوابا لمن سألته عن أبيه وليس زيد أباه في الواقع فان ذلك يتضمن نفى أبوة أبيه عنه وبه يدفع ما يقال انكار النعمة ظاهرة في النفي دون الاثبات كذا (قوله ولو سكران) منه عدا (قوله وان غايه) كان اي المستحق (قوله على ما قاله في الكفاية) اي لابن الرفعة واعتمد حج (قوله والاصح خلافه) اي فيصح الحاق نسب الام به (قوله وهم) اي فلا فرق بين ان يعيدش بدونه او لا في كونه لغوا وقوله لنحو رأسه شامل للجزء الشائع كربعه وصرح حج بخلافه وعبارته ومثله اي مثل ما لا يقي بدونه كالرأس الجزء الشائع كربعه (قوله لا لاعتق) قضية هذا عتقه وان لم يكن كونه منه ان يكونه اكبر سمانه مثلا والذي في شرح الروض خلافه ونقله سم على منهج واقره ومثله في الزيادة ولا يقدح في القضية المذكورة قوله بعد وامكن ذلك بلوازن يكون اعتبار الامر من لاعتق وثبوت النسب معا وان اقتصر في بيان المحترز على معلوم النسب ويوافق ما في شرح الروض ما صرح به الشارح في كتاب العتق بعد قول

الاستثناء منه اذا اقرار بالعين يتضمن ملك جبهها فالاستثناء يكون رجوعا بخلافه في الدين (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (لو قال هؤلاء العبيد له الا واحد اقبل) ولا اعتبار بالجهل بالمستثنى كما لو قال الاشياء (ورجع في البيان اليه) لكونه اعرف بمراده ويحجر على البيان لتعلق حق الغير به فان مات خلفه وارثه كما قاله القاضي الحسين (فان ماتوا الا واحد وزعم انه المستثنى صدق بيمينه) انه الذي اراده بالاستثناء (على الصحيح والله اعلم) لاحتمال ما ادعاه والثاني لا يصدق للثمة ولو قتلوا اقله ما مضى قبل قطعا لبقاء اثر الاقرار وهو القيمة ويؤخذ منه انه لو قال غصبتم الا واحد فماتوا بقي واحد وزعم انه المستثنى انه يصدق لان اثر الاقرار باق وهو الضمان ولو اقرار احد شركيين بنصف الالف المشترك بينهما لثالث تعين ما قر به في نصيبه وهو من افراد قاعدة المحصر والاشاعة ولا يطلق فيها ترجيح كما قاله الزركشي بل يختلف باختلاف الابواب ولو اقر لورثة أبيه بمال وكان هو احدهم لم يدخل اذا المتكلم غير داخل في عموم كلامه ومثله كما قاله السرخسي عند الاطلاق فان نص على نفسه دخل في الاوجه ولو قال له على الف الان يسدولي فقبه وجهان قال المصنف اهل الاصح انه اقرار وقيل لا يلزمه شيء ونقله الهروي عن النص كما لو قال له على الف الان يشاء الله والمعتمد الاول ولو قال غصبت داره ولو باسكان الهاء ثم ادعى دارة الشمس او القمر لم يقبل قوله اذ غصب ذلك محال فلم يقبل ارادته ولو اقر أو اوصى بثياب بدنه دخل فيه كل ما يلبسه ولو فروة لان الخلف لانه ليس من مسمى الثياب * (فصل في الاقرار بالنسب) * وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوته او نفيه حرام وما صح في الخبر من انه كفر محمول على مستحله او على كفر النعمة اذا (اقر) بالغ عاقل ولو سكران ذكر محتمل وان كان سفيها قننا كافرا (نسب ان الحق بنفسه) من غير واسطة كهذا ابى وابنى لا يحسمولة اقامة البينة بولادته على ما قاله في الكفاية والاصح خلافه ولو قال يد فلان ابني فلغوا خذا من قولهم كل تصرف قبل التعليق صح اضافته لبعض محله بخلاف ما لا يقبله كما هنا وهذا شامل لنحو رأسه مما لا يقي بدونه فالتفرقة بينهما قياسا على الكفاية وهم (استرط لعمته) اي الاخاق (ان لا يكذب الحسن) بان يكون في سن يمكن كونه منه فان كذبه بان كان في سن لا يتصور ان يولد لمثله مثله ولو لطر و قطع ذكره وانثيه قبل زمن امكان العلوق بذلك الولد كان اقراره لغوا بالنسبة للنسب لا لاعتق فلو استلحق رقيقه عتق عليه ولحقه حيث كان مجهول النسب وامكن ذلك

المصنف أنت مولاي الخ من قوله وقوله أنت ابني أو بنتي أو أبي أو أمي اعتناق ان أمكن من حيث السن وان عرف كذبه ونسبه من غيره اه (قوله عتق عليه) اي سواء كان معروف النسب من غيره أم لا حيث أمكن كونه منه لموافق ما تقدم عن شرح الروض (قوله وامكن ذلك) اي بان لا يكون اكبر سمانا المقر وأفهم انه اذا لم يمكن ان يكون ولده لا يعتق وقدمنا ما قبله عن شرح الروض الا ان يجعل قوله حيث كان مجهول النسب الخ راجعا لقوله ولحقه دون ما قبله

(قوله وادعاه زجلا وامكن اجتماعهما) اى سوا عزم نكاحها قبل أولا لاحتمال وطئه لها بشبهة أو انه قصد الاستئلاء عليها لاد الحرب (قوله فكل بلد بعيد كذلك) اى ولا عبرة بانكار أمه ولو كانت أدین من الاب اى كان كانت مسلمة والمدعى كافرا قینبت نسبه ويحكم باسلامه تبعاً للام (قوله ولد على فراش نكاح صحيح) ومثله ولد الامه ولو غير مستولدة المنى بحول السيد فليس لغیر السيد استحقاقه كما یؤخذ من قوله الا فی لانه لو نازعه قبل النی الخ بل وكذا لو لم یكن منقبا لانه ملك السيد دها ولا یصح استحقاق رقیق الغیر لما فیہ من ابطال حق السيد (قوله أو ولد على فراش نكاح صحيح) قال حج واخذ ابن الصلاح من هذا المذكور فی النهاية وغیرها افتاء فی مریض ٨٠ اقربانه باع كذا من ابنه هذا فتقادی ابن أخیه انه الوارث وان ذلك

والابان عرف نسبه من غیره عتق فقط ولو قد دمت كافرة بطفل وادعاه رجل وامكن اجتماعهما بان احق انه خرج اليها أو انما اقدمت اليه قبل ذلك لمحقه ومازاده بعضهم من احتمال انه انفذ اليها ماء فاستد خلتها رأى مرد ودلاني حامد غلطه فيه الماوردی وغیره لانه احبال بالمراسله والجهور على خلافه وقولهم كافرة اى من دار الكفر مثال فكل بلد بعيد كذلك (و) أن (لا) يكذبه (الشرع) فان كذبه (بان يكون معروف النسب من غيره) أو ولد على فراش نكاح صحيح لم یصح استحقاقه وان صدقه المستحق لان النسب لا یقبل النقل وعلم مما تقر عدم صحه استحقاق منقبي بلعان ولد على فراش نكاح صحيح لما فیہ من ابطال حق النافی اذ له استحقاقه وان هذا الولد لا یؤثر فیہ قائف ولا اتساب یخالف حکم القرائ بل لا ینتفی الابالاعان رخصه اثبت الشارع لرفع الانساب الباطلة فان ولد على فراش وطء شبهة ونكاح فاسد جاز للغير استحقاقه لانه لو نازعه قبل النی سمعت دعواه ویتبع استحقاق ولد الزنا مطلقا واعلم ان الشتراط عدم تكذيب المقر الحس والشرع غیر مختص بما هنا بل هو شامل لساائر الاقارب كما علم مما مر انه یشرط فی المقر اهلیة استحقاق المقر به حضا وشرعا كما اتفی بذلك الوالد رحمه الله ولا بد ان لا یكون المستحق بفتح الحاء رقیقا للغير أو عتية اصغیرا أو مجنونا فان كان لم یصح استحقاقه محافظة على حق ولله السيد بل لا بد من یمنه فلو صدقه البالغ العاقل قبل كجارجیه ابن المقری خیلا لافا لترجیح الانوار فی القبول ویبقی العبد على رقه اذ لا منافاة بین الرق والنسب لا تقواء استلزامه الحریه ولم تنبت (وان یصدقه المستحق) بفتح الحاء (ان كان اهلا للتصديق) بان یكون مكفلا لان له حقا فی نسبه وهو اعرف به من غیره وخرج بالتصديق سكونه فلا یثبت معه النسب خلافا لما وقع لهما فی موضع ثم لومات قبل تمكینه من التصديق صح وقد یحمل كلامهما علیه (فان كان بالغا) عاقلا (فكذبه) أو قال لا اعلم او سكت واصر (لم یثبت نسبه) منه (الابینه) أو عین مردودة كبقية الحقوق ولو نصادقا

السيد اى الثابت جال في العتيق وبتقدير الاعناق في القن (قوله فلو صدقه البالغ العاقل) اى من كل من الرقيق ثم والعتيق أحد من قوله ويبيق العبد الخ (قوله ويبيق العبد على رقه) اى ومن له الولاء على استحقاقه كما فی حج (قوله وهو اعرف به من غيره) اى لان العادة جارية بان الشخص يبحث عن نسبه فاذلک كان ادرى به من غیره (قوله قبل تمكینه من التصديق) قال بيم على حج ینبی أو بعده اه اقول ویصور ذلك بما اذا استمر المستحق على دعوى النسب منه وینزل ذلك على ما اذا استلحقه وهو میت (قوله لم یثبت نسبه منه الابینه) فهم منه انه لا یعرض على القائف فی هذه ویمكن ان یفرق بین هذه و بین ما لو استلحقه اثباتا فسکت الا فی بان عرضه على القائف ثم لقطع المنازعة بین المبیططين وهما المنازعة بین المستحق والمجهول والحق =

في النسب فلم ينظر للقائف ثم رايت في سم على حج ما يصرح به حيث قال واهل الفرق ان القائف انما يعتبر عند المزاحمة ونحوها ولو اقاما بينتين قدمت بينة الاب لانها مثبتة وتلك نافية * (فرع) * الذي اذا نفي ولده ثم أسلم لا يحكم بإسلام المتني لانا حكمنا بان لا نسب بينهما فلا يتبعه في الاسلام ولو مات المولود وصرفنا ميراثه الى اقراره بالكفار ثم استحققه الثاني حكم بالنسب ويتبين انه صار مسلما باسلامه معا ويسترد ميراثه من ورثته الكفار ويصرف اليه اهـ دم وخطيب وعلمه فهل ينقل الى مقابر المسلمين ما لم يترأف لافيه نظار والاقرب انه ان لم يكن غسل وجب نبشه لغسله والصلاة عليه لان من مات من المسلمين ودفن بلا غسل وجب نبشه لغسله والصلاة عليه وان كان غسل احتمل نبشه ليدفن ٨١ في مقابر المسلمين وعلمه ويصلي عليه في القبر وهو الاقرب حفظه عن انتهاك حرمة النبش (قوله او مجنوننا) اي لم يسبق له عقل بعد بلوغه اخذا من قوله الآتي والوجهان جاريان الخ وبقي ما لو استلحق مغمي عليه هل يصح استلحاقه أو تفتقر افاقته فيه نظرا والاقرب الثاني بدليل انه لا يولي عليه زمن انجائه نعم ان ايس من افاقته كان حكمه حكم المجنون (قوله وشمل كلام المصنف) اي من قوله ان كان أهـ لا للتصديق (قوله ثم افاق) اي الاب وقوله وكذبه اي الابن (قوله فلا اعتبار بتكذيبه) وقال حج لا يصح استلحاقه في زمن جنونه حتى يفيق ويصدق (قوله يصح استلحاقه) اي وان نفاه بلعان في حياته اخذنا مما قبله (قوله وهو) اي التصديق (قوله لان تأخير الاستلحاق الخ) قد يؤخذ منه انه لو لم يعلم به الا الآن ككونه قدم من ارض بعيدة وعلمت امه

ثم رجعا لم يطل نسبه لان النسب المحكوم بثبوته لا يرتفع بالاتفاق كالثابت بالاقتراش (وان استلحق صغيرا) أو مجنوننا (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة ما سوى التصديق لعسرا فامة اليه فميراث عليه احكام النسب (فلو بلغ) الصغير او افاق المجنون (وكذبه لم يطل) استلحاقه بتكذيبه (في الاصح) فيهما لان النسب يحاط له فلا يندفع بعد ثبوته والثاني يطل فيهما لانا حكمنا به حين لم يكن أهـ لا لانكار وقد صاروا الاحكام تدور مع علما وجودا وعدمه وشمل كلام المصنف ما لو استلحق أباه المجنون ثم افاق وكذبه فلا اعتبار بتكذيبه خلافا لما وردى ومن تبعه من فرق بين الاب وغيره بان استلحاق الاب على خلاف الاصل والقيام فاحتيط له أكثر (ويصح ان يستلحق ميتا صغيرا) ولو بعد قتله ولا اثر اثمته الميراث ولا لسقوط القود للاحتياط في النسب ولهذا الوجهان في حياته أو بعد موته ثم استلحقه لحقه وورثه (وكذا كبير) ميت يصح استلحاقه (في الاصح) لان الميت لما تعذر تصديقه كان كالمجنون الكبير والثاني لا يصح لقوات التصديق وهو شرط لان تأخير الاستلحاق الى الموت يشعر بانكاره لو وقع في حياته والوجهان جاريان فيمن جن بعد بلوغه عاقلًا ولم يتبع لانه سبق له حالة يعتبر فيها تصديقه وليس الآن من اهل التصديق (ويرثه) اي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الارث فرع النسب وقد ثبت ومسئلة الارث مزيدة على المحرر والروضة (ولو استلحق اثنان بالغيا عاقلًا) (ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهم الاجتماع الشرط فيه دون الآخر فلو لم يصدق واحد منهما بان سكت عرض على القائف كما قالاه وما اعترض به من ان استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه يرد بما يأتي ان قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج التصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأة والعبد (بأبي في اللقيط ان شاء الله تعالى) ولو اشتبه طفل مسلم بطفل نصراني وقف امرهما نسبًا وغيره الى وجودينه فمات فانتساب بعد

١١ به ح دون ابيه فاستلحقه بعدم موته انه ثبت نسبه قطعا (قوله وليس الآن من اهل التصديق) اي جري فيه الخلاف والراجح فيه الصحة (قوله بان سكت) ومثل سكوته تصديقه لهما معا اهـ حج وبقي ما لو كذبهما معا وقضيته انه لا يعرض على القائف وهو ظاهر كمال استلحقه واحد وتكذيبه حيث لا يثبت الابينة كما تقدم في كلام المصنف لكن عبارة حج فان صدقهما أو لم يصدق واحد منهما كان سكت اهـ وهي تشمل التكذيب (قوله عرض على القائف) بقى ما لو صدق احدهما واقام الآخر بينة هل يعمل بالاول أو بالثاني فيه نظرا والاقرب الثاني (قوله وقف امرهما نسبًا وغيره) اي وامانة فمات فينبغي وجوبهما على الابوين بالسوية لتحقيق النسب منهما والاشتباه لا يمنع منه وعليه لوزال الاشتباه بعد وكان ما يخص احدهما من النفقة اكثر مما يخص الآخر فهل لمن كانت نفقة ولده القليلة الرجوع بما زاد أم لافيه نظرا والظاهر انه ان كان أنفق باذن الحاكم أو شهد عند تعذر الحاكم انه أنفق ليرجع ورجع والا فلا

(قوله فكمسلمين) الاولى ان يقال كمالوا خنط مسلم بكافر ليقيم انه يصلي عليه مامعا وينوي الصلاة على المسلم منهما أو يعلق النية ان يصلي على كل واحد وعبارة حج في تجهيزهما اه اما في الصلاة فكما خنط المسلم بالكافر (قوله او بعده) اي الامتناع (قوله فلا) اي فلا يكونان كالمسلمين لان أحدهما كافر أصلي والاخر مرتد اه حج (قوله وانما استقرمهر مستقرشة وجعل) بنكاح صحيح أو فاسد كما شمله التعبير بالاستقرار (قوله لان هنا) اي في قوله وانما استقر الخ (قوله وفي مسئلتنا) هي قول المصنف ولا يثبت الاستيلاء الخ (قوله والاصل عدم النكاح) اي وعدم وطء الشبهة وقوله لما ذكرنا من قوله لاحتمال ملكة لها بعد علوقها الخ (قوله وهي في ملكي) هو قيد يخرج به ما لو لم يقله وعلم دخولها في ملكه من عشرين فثبت النسب ولا يثبت الاستيلاء لاحتمال انها خرجت عن ملكه ٨٢ يبيع مثلا وجعلت به ثم اشتراها وهي حامل (قوله ولا نظير لاحتمال الخ) وبه تقدير

ذلك يعود حكم الاستيلاء فلا وجه لهذا الاحتمال مطلقا فليست أملا ان يقال انما ذكره دعما لما برده على قوله قطعا فان في عود استيلائها قولين هي الاربع منهما اي وهو النقوذ اه حج بالمعنى وعبارته نصها ولا نظير في القطع لاحتمال كونه رهنها ثم اولدها وهو عسر فيبعث في الدين ثم اشتراها فان في عود استيلائها قولين هي الاربع منهما لندرة ذلك (قوله وشرطه) اي ثبوت الاستيلاء (قوله انتفاء احتمال حملها) اي بان يكون لاكثر من اربع سنين من وقت الانتاق فالولادة مثلا لثلاثة اشهر من وقت الانتاق لم يطبق لاحتمال وجوده قبل الانتاق على ما أفهمه قوله انتفاء احتمال الخ (قوله بان أقر بوطئها) قضيته انها لا تصير فراسا باستدخال منبه المحترم وان نسب الولد لا يثبت بمجرد ذلك وليمن

التكليف فان لم يوجد واحد من هذه وقف النسب ويطأ نكاحا حتى يسلم باختيارهما من غير اجبار فان ما ناقبل الامتناع من الاسلام فكمسلمين لكن دفنهما يكون بين مقبرتي الكفار والمسلمين أو بعده فلا (ولو قال لولد أمته هذا ولدي) وان لم يقل منها وذكروا في الروضة كالتنبيه تصوير فقط او تقييد لحل الخلاف (ثبت نسبه) بالشروط المقدمة في شرط خلوها من زوج يمكن كونه منه كما يأتي (ولا يثبت) الاستيلاء (في الاظهر) لاحتمال ملكة لها بعد علوقها من نكاح أو شبهة وانما استقرمهر مستقرشة وجعل أدت بولد بطقه وان أنكر الوطء لان هنا ظاهرا بويدها وهو الولادة منه اذا حل من الاستدخال فادر وفي مسئلتنا لظاهر على الاستيلاء والثاني وصححه جميع يثبت على انه اولدها بالملك والاصل عدم النكاح (وكذا لو قال) فيه (ولدي ولدت في ملكي) لما ذكر (فان قال) علمت به في ملكي (او استولدتها في ملكي او هذا ولدي منها وهي في ملكي من عشرين سنين والولد ابن سمة مثلا) (ثبت الاستيلاء) قطعا لانتفاء ذلك الاحتمال ولا نظير لاحتمال كونها رهنها ثم اولدها مع اعساره فيبعث في الدين ثم اشتراها لانه نادر وشرطه في المكاتب قبل اقراره انتفاء احتمال حملها به زمن الكتابة لان الحمل فيها لا يقيده كما سيأتي في محله (فان كانت) الامه (فراساله) بان اقربوطئها (لحقه) عند الامكان (بالقراش من غير استلحاق) نظير الولد للقراش وتصبرام ولد (وان كانت من زوجة فالولد للزوج) عند امكان كونه منه لان القراش له (واستلحاق السيد) له حيثئذ (باطل) للحققة بالزوج شرعا (واما اذا الحق النسب بغيره) ممن يتعدى النسب منه الى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب (كهذا أخي) وفي الروضة وأصلها هذا أخي ابن أبي وأمي وفيه اشارة الى الاخاف بالام وسماي (أو) ابي اوجدني او (عمي) او ابن عمي قبل والوجه اشتراط ذكر بيان اخوته من ابيه وابيه

مراد (قوله ممن يتعدى النسب منه الى نفسه) قال سم على حج لا يخفى ان صريح هذا الصنيع ان من بيان للغير وذلك وبنوة الغير هو الاب في هذا أخي والجد في هذا عمي فانظر اى واسطة في تعدى النسب من الاب الى المقر الذي هو ابه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الابان النسب يتعدى من المحق به اليها ثم منها الى المقر ولم يجد ذلك هنا واي واسطتين في تعديه من الجد الى المقر الذي هو ابن ابه في هذا عمي فان النسب لم يتعد من الجد الى ابي المقر ثم منه الى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة اه وقد يقال ان قوله هذا أخي اثبات انسبه من أبيه فتثبت بنوة المستطقي بالاب له ثم ينتقل الحكم بالاخوة من ثبوت الابوة للمستطقي به فقد تحققت الواسطة الواحدة في الاب والواسطتان في الاخاف بالجد (قوله أو ابي) انظر هذا مع ما قدمه من ان هذا ابي الخاف بالنفس الا ان يقال انه صالح للاصرين فالتمثيل في كل بما يناسبه وفي بعض النسخ أو الى ابي أخي الى ابي وعليها فلا تعارض

(قوله عدم اشتراط ذلك) اي بيان اخوته من أبيه وقوله وهو الاوجه من كلام الشارح وعليه فاذا اثبتنا الاخوة ولم يبين لها جهة ثم مات أحدهما كيف يكون ارث الحى منه فيه نظروا الاقرب ان يقال ان احقل الارث وعدمه لا يعطى شيئا كما لو أقر باخوة شخص ومات المقر عن أخ شقيق فالجهول بتقدير كونه شقيقا ولا ميراث وبتقدير ٨٣ كونه لاب لا يرث فيعامل بالاضرفى حقه وهو

عدم الارث لعدم تحقق النسب وان اختلف مقدار ارثه فان احقل كونه لاب أو لام وورث الاقل قياسا على ما قالوه في ارث الخنثى وهذا كله بناء على ان من الحق بغيره وهو ميت صح وان كان الميت انثى اما على اشتراط الذكورة بالحق به فلا يتأق كونه اخ لأم ومن ثم جعل حج هذا من اسباب بطلان الاقرار من اصله لعدم العلم بكونه اخ لأم فلا يصح لا تنقضاء الذكورة في الملق به اولاب فيصح (قوله وقد يفرق) اي بين المقر والبينة (قوله لا يقبل تفسيره باخوة الرضاع ولا الاسلام) اي حيث ذكره منقصلا كما يؤخذ من قوله لم يقبل تفسيره فان التفسير انما يكون للمقر به المبهم (قوله) وسواء فيما تقرأ قال اي الشاهد المفهوم من البينة (قوله ولهذا بحث الغزى فى مسئلنا) هي قوله ويكنى فى البينة ان يقول ابن عم لاب الخ (قوله حمل على الصحة) ويأتى فيه ما قدمناه من قولنا وعليه فاذا اثبتنا الاخوة الخ (قوله ثم قبله) اي الغزى وقوله قال اي الغزى (قوله فلا بد من موافقة الزوج) اي وان لم يفت عليه شيء من الارث بنسب الجهول (قوله فهذا

وبنوة عمه كذلك كما يشترط ذلك فى البينة كالدعوى كما ذكره القفال وغيره واقره الاذرى وغيره وجرى عليه المصنف كالرافعى واخر الباب الثالث اذ هو بعد تفسيره ينظر فى المقر أهو وارث الملقى به الحاضر لتركته فيصح اولافلا وفى الملقى به اذ كراولا ولا يمكن ذلك الا بعد بيان الملقى به وقد يقال ينبغى عدم اشتراط ذلك وهو الاوجه وقد يفرق بان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق ومن ثم لو اقر باخوة مجهول لم يقبل تفسيره باخوة الرضاع ولا الاسلام وسواء فيما تقرأ قال فلان وارث وسكت ام زاد لا وارث له غيره وتفرقة الهروى بينهما هر دودة وتبعه جمع عليه كالتاج السبكى ويكنى فى البينة ان تقول ابن عم لاب مثلا وان لم تسم الوسائط بينه وبين الملقى به كما جزم به بعضهم والاوجه فرضه فى فقيمين عارفين يحكم الاخلاق بالغير بخلاف عاميين لا يعرفون ذلك فيجب استقصا الهما وكذا يقال فى المقر ولهذا بحث الغزى فى مسئلنا قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضى ولولم يفصل ثم قتل عن شريح انه لو حكم قاض بانه وارثه لا وارث له غيره ثم حمل على الصحة ثم قبله بقاض عالم اي ثقة امين قال ويقاس به كل حكم اجماله ٨١ وهى فائدة حسنة يتعين استحضارها فى فروع كثيرة يأتى بعضها فى القضاء وغيره (فيثبت نسبه من الملقى به) لان الورثة يحلفون موثرتهم فى حقوقه والنسب من جهلهم او قيد بعضهم كلام المصنف بالذكرا ذ استطاع المرأة غير مقبول فوارثها اولى ولورجل لانه خليفة لها واستوضحه الاسنوى وجزم به ابن اللبان لكن قول الاصحاب لا بد من موافقة جميع الورثة ولو برؤية وولاء يشمل الزوجة والزوج ويدل لذلك عبارة الروضة حيث قال ويشترط موافقة الزوج والزوجة على الصحيح ٨٥ وصورته فى الزوج ان تموت امرأة وتختلف ابنا و زوجا فيقول الابن لشخص هذا اخى فلا بد من موافقة الزوج على الصحيح فهذا استلحاق با امرأة وهذا كما قاله الزركشى فى خادمه يرد على ابن اللبان والعمرانى فالمعتمد صحة استلحاق وارثها وفرق الوالد رحمه الله تعالى بين استلحاق الوارث بها وبين عدم صحة استلحاقها بان اقامة البينة تسهل عليها بخلاف الوارث لاسيما اذا تراخى النسب (بالشروط السابقة) فيما اذا ألحقه بنفسه فيصح هنا من سبقه ايضا (ويشترط) هنا زيادة على ذلك (كون الملقى به ميتا) فلا يصح الاخلاق بالحى ولو مجنوننا لانه قد يتأهل فلوالحق به ثم صدق فالنبوت محال على التصديق لا الاخلاق واما تصديق ما بينهما من الوسائط فمعتبر قاله فى المذهب وهو مقتضى كلام الحاوى لكن قال فى البيان ان كان بينهما اثنتان بان أقربهم فقال بعض اصحابنا يشترط

استلحاق الاولى الخاق وقوله وارثها اي المرأة (قوله ويشترط هنا) اي الاخلاق بالغير (قوله فلوالحق به) اي الحى (قوله فالنبوت محال على التصديق) اي مرتب على الخ (قوله واما تصديق ما بينهما) اي الحى والمستلحق (قوله لىكن قال) اي العمرانى الخ (قوله) ان كان بينهما اثنتان (ليس المراد اثنتان من المقر والملقى به بل المراد بهما الملقى به وواحدونه كما يفهم من قوله بان اقربهم فقال الخ وعبارة حج اذا الحق النسب بغيره بواسطة واحدة وهى الاب كهذا اخى أو ثنتين كالاب والجد فى هذا معنى ٨٥ وهى اوضح

(قوله وهو كما قال) أي من عدم اعتبار تصديق الأب ونحوه من الوسائط الذين هم دون الأقرب الميت (قوله ولا ينافي ما تقر من اعتبار الخ) أي على ما في المذهب الذي اعتقد ٨٤ خلافاً (قوله ولو قاله حكماً) أي بأن حكمه بثبوت نسبه منه (قوله لأن له القضاء

بعلمه) أي بشرط كونه محتمداً (قوله فلو أقر عتيق بأخ أو عم لم يقبل) أي إقراره فلم يثبت نسبه وفي سم على حج هلاصه وبني الولاء وبه يندفع الضرر كما قدمه في إلحاق بنفسه والفرق ممكن اه أي بأن يقال الولاء فيما سبق كان ثابتاً قبل الإقرار فبني بلا من أحسم والولاء هنا وإن كان ثابتاً قبل لكن لو صححنا إلحاق العتيق للعجهول لزم أنه من الملقق به فيقوت أثر الولاء للسيد على الملقق مع ثبوته له ولا كذلك ثم قوله فثبت أخوانه) أي الآخر ابنه أي ابن العم وقوله لم يطل إقراره أي المقر بابن لعمه (قوله وعلم مما تقر) أي في قوله حين الإقرار * (فرع) * لا يصح التوكيل في الاستلحاق لأن الاستلحاق إقرار لكن يكون مقراً بنوكيله إن اشتملت صيغة على ما يثبت النسب كان يقول وكلت في استلحاق ابني هذا أو في أن تقر بأن هذا ابني (قوله أو بوجه للميت) أنظر ما صورته (قوله وبما قررناه به كلام المصنف) هو قوله فيما إذا أقر أحدهما الخ (قوله فثبت ما بيده) أي فيشاركه بثلث الخ (قوله والثاني يشارك المقر في حصته) أي بالثلث وقيل بالنصف اه ع (قوله وفي عتيق حصته المقر الخ) أي ظاهراً

تصديق الأب والجد والذي يقتضيه المذهب أنه يكفي تصديق الجد فإنه الأصل الذي ثبت النسب به ولو اعترف به وكذبه ابنه لم يؤثر كذبه فلا معنى لاشتراط تصديقه قال السنوي وما قاله صحيح لاشك فيه اه وهو كما قال ولا ينافي ما تقر من اعتبار تصديق الوسائط كون الواسطة قد لا يكون وارثاً لأنه قد يعترف بتصديق من لم يرث لأن في إثبات النسب بدونه إلحاقاً به وهو أصل المقر ويعد أثبات نسب الأصل به قول الفرع بخلاف ما إذا ألحق النسب بنفسه فإن فيه إلحاقاً بأصله وفروعه لكنه بطريق القرعة عن إلحاقه بنفسه ولا يبعد تبعه الأصل للفرع (ولا يشترط أن لا يكون) الملقق به (تفاه في الأصح) فيجوز إلحاقه به كالأول استلحاقه الثاني والثاني يشترط ما ذكرنا في إلحاقه من العار على الميت والوارث لا يفعل إلا ما فيه حظ مورثه (ويشترط كون المقر وارثاً) بخلاف غيره كرقبة وقاتل واجنبي (حائزاً) أتركه الملقق به حين الإقرار وإن تعدد فلو مات وخلف ابناً واحداً فأقر بأخ آخر ثبت نسبه به وورث أو مات عن بنين وبنات اعتبر اتفاق جميعهم وكذا موافقة الزوجة والزوج كما مر والمعتق لأنه من الورثة والحق بالوارث الحائز الإمام فيصح استلحاقه كافي الروضة فيخلق حينئذ بالميت المسلم لأنه نائب الوارث وهو جهة الإسلام ولو قاله حكماً ثبت أيضاً لأن له القضاء بعلمه ولا بد أن لا يكون أيضاً عليه ولا فلو أقر عتيق بأخ أو عم لم يقبل لأضراره من له الولاء الذي لا قدرته على إسقاطه كإسقاطه وهو ملكه أو بابن قبل لأنه قادر على استحقاقه بنكاح أو ملك فلم يقدر مولا على منعه وقضية قواهم حين الإقرار أنه لو أقر بابن لعمه فثبت أخوانه أي لم يطل إقراره لكن أفتى القفال بطلانه لأنه بان بالبينة أنه غير حائز وعلم مما تقر واعتبار كون المقر حائزاً لميراث الملقق به لو قدر موته حين الإلحاق وهو كذلك لكن مع اعتبار أن لا يكون بالملحق مانع من ميراث الملقق به عند موته فصح قواهم لومات مسلم وترك ولدين مسلماً وكافراً ثم مات المسلم وترك ابناً مسلماً واسلم معه الكافر فحق إلحاق بالجد لابن ابنه المسلم لا ابنه الذي أسلم بعد موته (والأصح) فيما إذا أقر أحد حائزين بثالث أو بوجه للميت وإنكره الآخر أو سكت (أن المستلحق لا يرث) لاستثناء ثبوت نسبه وبما قررناه به كلام المصنف تبعاً للشارح وصرح به في بعض النسخ يندفع ما اعترضه به الفزاري وإطال فيه وتبعه كثير (ولا يشارك المقر في حصته) ظاهراً بل باطناً إن كان صادراً فثبت ما بيده والثاني يشارك المقر في حصته دون المنكر وعلى اتقاء الإرث يحرم على المقر بنت المقر به وإن لم يثبت نسبها مؤاخذه له بإقراره كما ذكره الرافعي ويقاس بالبنت من في معناها وفي عتيق حصته المقر لو كان المقر به عبداً من التركة كان قال أحدهما لعبدهما أنه ابن ابني أو بوجه أو بوجههما أنه يعقق لتشوف الشارح للعتق (و) الأصح (أن البايع) العاقل (من

وإطالنا تقدم من أنه لو قال المعروف بالنسب من غيره هذا ابني عتيق عليه أن لم يكن له الخ (قوله أو بوجههما الورثة أنه يعق) أي ولا سراية وإن كان المقر وسر العدم أعترافه بمباشرة العتيق

الورثة لا ينفرد بالاقرار) لانه غير جائز للميراث فيمتنظر كمال الباقيين فان اقرهات غير
 الكامل وورثته فقد اقرارهم غير تجديد كما في قوله (و) الاصح (انه لو اقر احد
 الوارثين) الحائزين بثالث (وانكر الاخر) لم يرث شيئا ولا من حصه المقر لكن ظاهرا
 فقط كما تقرر لان الارث فرع النسب ولم يثبت (و) يستمر عدم ارث المقر به الى موت
 المنكر فان (مات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب) بالاقرار الاول وورث لانه صار حائزا وكذا
 لو ورثه المنكر وصدقه ومقابل الاصح في الاولى ينفرد دونه ويحكم بثبوت النسب في
 الحال احتياطا للنسب وفي الثانية لا يثبت لان اقرار الفرع مسبوق بانكار الاصل وهو
 المورث واحتراز بقوله وانكر الاخر عما لو اقر احد الورثة وسكت الباقي ثم مات
 الساكت وورثه المقر وغيره فصدق على النسب فلا خلاف انه يثبت ههنا النسب لانه لم
 يسبقه تكذيب من أصله (و) الاصح (انه لو اقر ابن حائز) مشهورا النسب لاولاد عليه (باخوة
 مجهول فانكر المجهول نسب المقر) بان قال انا ابن الميت واست أنت ابنته (لم يؤثر فيه)
 انكاره لشبوه وشهرته ولانه لو اترفه لبطل نسب المجهول فانه لم يثبت الا لارثه وحيازته
 ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر وذلك دو وحكمي (ويثبت ايضا نسب المجهول) لان الحائز
 قد استلحقه فلم ينظر لآخر اجمله عن اهلية الاقرار بتكذيبه والثاني يؤثر لانكار فيحتاج
 المقر الى بينة بنسبه وقيل لا يثبت نسب المجهول لزعمه في ارث المقر وعلى الاول لو اقر الحائز
 والمجهول بنسب ثالث فانكر الثالث نسب الثاني سقط نسبه لانه قد ثبت نسب الثالث
 فاعتبرت موافقته في نسب الثاني وهذا من باب ادخلني اخر جلك ولو اقر باخوين مجهولين
 معاف كذب كل منهما الاخر وصدقه ثبت نسبهما لوجود الاقرار من الحائز وان صدق
 احدهما الاخر فكذبه الاخر سقط نسب المكذب بفتح الذال دون نسب المصدق ان لم
 يكونا قوامين والا فلا اثر له كذيب الاخر لان المقر باحد قوامين مقر بالاخر ولو كان
 المنكر اثنين والمقر واحد فالقر تخليفهما فان نكل أحدهما لم ترد اليين على المقر لانه
 لا يثبت بهما نسب ولا يستحق بهما ارثا ولو اقر الورثة بزوجة امرأ لمورثهم وورثت كاقرارهم
 بنسب شخص ومثله اقرارهم بزوجة للمرأة وان اقر البعض لم يثبت لها ميراث ظاهرا
 كالنسب اما باطنا فقيه مامر (و) الاصح (انه اذا كان الوارث انظاري يحجب المستلحق)
 بفتح الحاء حجب حرمان (كأخ اقربا بن للميت ثبت النسب) للابن لان الحائز ظاهرا قد
 استلحقه (ولا ارث) له للدور الحكمي وهو ان يلزم من اثبات الشيء رفعه اذ لو ورث حجب
 الاخر فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استلحاقه فلم يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه ولو ادعى
 المجهول على الاخ فنكل وحلف المجهول ثبت نسبه ولا ارث ان قلنا المردودة كالاقرار
 وهو الاصح بخلاف ما لو جعلناها كالبينة وخرج يحجبها ما لو اقرت بنت معتقة للاب باخ
 لها فيثبت نسبه لكونها حائزة ويرثه اثنان في أوجه الوجهين لانه لا يحجبها حرمانا وانما
 بمنعها عصوبة الولاء ومقابل الاصح عدم ثبوتها اما الارث فلما مر واما النسب فلا لانه

(قوله لم يرث شيئا) اي من حصه
 المنكر (قوله وكذا لو ورثه
 المنكر) عبارة حجج غير المقر وصدقه
 اي المقر وهي الصواب (قوله
 ومقابل الاصح في الاولى) هي قوله
 والاصح ان البالغ الخ (قوله وفي
 الثانية) هي قوله والاصح انه لو اقر
 الخ (قوله فان نكل احدهما لم ترد
 اليين) اي اذا فائدة في رد هاتين
 غاية الردان يجعل الناكل كالمقر
 وهو بتقدير اقراره لا يقيد ببقاء
 الاخر على انكاره وحلقه وقوله
 على المقر الاولى المقر به لانه الذي
 يرث على تقدير تصديق المنكر

* (كتاب العارية) * (قوله وفيها لغة) يشعر تعبيره بما ذكر بقلمها بالنسبة للتحقيق (قوله وهي اسم لما يعار) أي شرعا (قوله وللعقد) أي فهي مشتركة بينهم وقد نطلق على الأثر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع به وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانساخ كما تقدم نظيره في أول البيع (قوله ومن التعاور) أي ومأخوذة أيضا من التعاور مأخوذة مشتركة بينهم (قوله وهي واوية) هذا مجرده لا يمنع لأنهم قد يدخلون بنات اليعار على بنات الواو كما في البيع من مذهب الباع مع أن البيع يأتي والباع واوي اللهم إلا أن يقال أنهم لا يفعلون ذلك إلا عند الاضطرار إليه (قوله وهو ما يستعيره الجيران بعضهم) فسر البضاوي بالزكاة وحكي ما قاله الشارح بقليل (قوله ودرع من صفوان) أراد به الجنس والأفلا مأخوذة من صفوان مائة درع (قوله وكانت أول الاسلام واجبة) أي للداية المذكورة اهـ (قوله وقد تكون واجبة الخ) لم يذكر أنها قد تباح اهـ سم على حج (أقول) وقد تصور الإباحة بأعارة من لا حاجة له بالمعار ٨٦ بوجه (قوله لدفع مؤذ) ظاهره وأن قل الذي ينبغي تقييده بأذى لا يحفل عادة

لو ثبت اثبات الاثر وهو - هذا قطع للدور من أوله وعلى الاول قطع له من وسطه

* (كتاب العارية) *

بشديد الياء وقد تحققت وفيها لغة ثالثة عارة بوزن ناقه وهي اسم لما يعار وللعقد المتضمن للإباحة الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده من عار إذا ذهب وجاء بسرعة ومن التعاور أي التناوب لأن العار لأنه يأتي واوية والأصل فيها قبل الإجماع ويمنعون الماعون قال جهور المقصرين وهو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض واستعارته صلى الله عليه وسلم فرسا لأبي طلحة فركبه متفق عليه ودرع من صفوان بن أمية يوم حنين فقال أغضب يا محمد فقال لا بل عارية مضعوفة رواه أبو داود والنسائي وهي سنة وكانت أول الاسلام واجبة كما قاله الروياني وغيره وقد تكون واجبة كعارته نحو ثوب لدفع مؤذ كحرمه محض على ما جزم به في العباب تبعا للكتفية أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه على ما مر والظاهر من حيث اللغة كما قاله الأذري وجوب إعارته كل ما فيه أحياء مهجئة محترمة لا جرم لثله وكذا إعارته سكنين لذبح ما كويل يخشى موته كإعارة ما كتب بنفسه أو مأذونه فيه سمع غيره أو روايته لينسخه منه كما صوبه المصنف وغيره وتحرم كإعارة غير صغيرة من أجنبي وتكره كإعارة مسلم لكافر ولها أربعة أركان معبر ومستعير ومعار ووصيغة (شرط المعبر) الاختيار كما يعلم من باب الطلاق فلا تصح إعارته مكروه (صحة تبرعه) بأن يكون غير مجبور لأنها تبرع بالمنافع فلا يصح إعارته مجبور عليه ويصح إعارته السفيه لبدن نفسه حيث لم يكن عمله مقصودا لاستغنائه عنه بما له ولا حاجة في الحقيقة إلى استثنائه لأن بدنه

أو يبيع محذور يمين أخذ ما يأتي عن الأذري في قوله كل ما فيه أحياء مهجئة (قوله أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه على ما مر) عبارة الشارح في باب صحة الصلاة بعد قول المتن فإن جهل القاتحة الخ نصها حتى لو لم يكن بالبلد إلا محض واحد ولم يمكن التعلم إلا منه لم يلزم ما سلكه عارته وكذا لو لم يكن بالبلد إلا معلم واحد لم يلزمه التعليم بالإباحة على ظاهر المذهب كالأحوط احتاج إلى السترة والوضوء ومع غيره ثوب أو ماء فينقل إلى البلد اهـ وحمل حج الوجوب على ما إذا عار ذلك رضا لا يقابل بأجرة (قوله وكذا إعارته سكنين لذبح ما كويل) لا يتأني وجوب الإعاره هناك المال لا يجب عليه ذبحه وإن

كان في ذلك إضاعة مال لأنهم بالترك هنا وهو غير ممنوع لأن عدم الوجوب عليه لا ينافي وجوب استعارته إذا أراد

حفظ ماله كما يجب الاستدعاء إذا تعين للحفظ وإن جاز له مال الأعراس عنه إلى التلف وهذا ظاهر وإن توهّم بعض الطلبة المناقاة اهـ سم على حج (قوله لينسخه) أي غيره (قوله كإعارة غير صغيرة) وكالصفة القبيحة كما يأتي (قوله من أجنبي) أي مع فساده وعليه فليس هذا من أقسام العارية الصحيحة فالأولى التمثيل بالإعارة خيل وسلاح لحربي على ما يأتي (قوله كإعارة مسلم لكافر) أي خدمه اهـ حج (قوله فلا تصح إعارته مكروه) أي بغير حق أمابه كما لو أكرهه على إعارته واجبة فتصح اهـ حج (قوله لأن بدنه في يده فلا عارية) قد يشكّل بما يأتي فيما لو ركب منقطع عامن أنه لا يشترط في العارية كون المعار في يد المستعير بل حكم العارية ثابت له وإن كان في يد المعبر ومن ثم لو سأل شخص صاحب الدابة في حمل متاع له عن دابته فحمله عليها كان إعارته لها وإن تلفت ضمنها بالسائل اللهم إلا أن يقال السفيه لا يمكن جعله تحت يده غيره لسكونه جو اختلاف الدابة فكانه في يده نفسه

(قوله وكذا المفلس اعارة عين الخ) هلا قيل بالامتناع مطلقا فيه وفي المكاتب لانها قد تلفت فتعوت على الغرماء وعلى السيد ولو قيل بذلك لكان وجيها (قوله الا في نظير ما مر) اي في قوله زمنا لا يقابل باجرة (قوله ولو سفيها) اي بان كان صبيها ومجنونا أو مجحورا عليه بسفه اما المفلس فتصح استعارته لانه لا ضرورة لها على الغرماء لانها لو تلفت تلفها مضعنا لا يزاحم المعير الغرماء يديها (قوله الا ان اتقى الضمان) اي او لضرورة كبردهم لك فيما يظهر اهـ حج (قوله ويشترط ان يكون) اي المستعير (قوله وتعيينه) اي المستعير وقوله بل مجرد اباحة ولو ارسل صبيها ليس بعيره شيئا لم يصح فلو تلف في يده أو اتلفه لم يضمنه هو ولا امرئ له اي لانه لم يدخل في يده كذا في الجواهر ونظر غيره في قوله أو اتلفه والنظر واضح اذا الاعارة بمن علم انه رسول لا تقتضي تسليطه على الاتلاف فليحمل ذلك اي عدم الضمان على ما اذا لم يعلم انه رسول اهـ حج وكتب عليه سم قوله فليحمل ذلك الخ أقول فيه نظرا ايضا لان الاعارة لا تقتضي تسليط المستعير على الاتلاف اي فيضمن فيه لافي التلف غاية الامر انها تقتضي ٨٧ المسامحة بالاتلاف بواسطة الاستعمال المأذون فيه

فلما أمل اهـ ويمكن الجواب بانها وان لم تقتض التسليط بالاتلاف لكنها اقتضت بالتسليط على العين المعارة بوجوه الاتقاع المعتاد فاشبهت المبيع وقد صرحوا فيه بان المقبوض بالشراء القاسم من السفينة لا يضمنه اذا اتلفه (قوله من جواز اعارة الضحية أو هدى) لو تلف ضمنه المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن الا في هذه الصورة اهـ سم على حج وسبأ في كلام الشارح ومراعاة ان كلا طريق في الضمان وان القرار على من تلفت تحت يده (قوله لجواز استخدامه في ذلك) قضيته انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة أو كان يضره وهو ظاهر في الثاني وينبغي خلافة في الاول بل هو اول

في يده فلا عارية وكذا المفلس اعارة عين زمنا لا يقابل باجرة ولا تصح اعارة مكاتب بغير اذن سيده الا في نظير ما مر في المفلس فيما يظهر ويشترط ذلك في المسـ تعير ايضا فلا تصح استعارة مجبور ولو سفيها ولا استعارة وليه الا ان اتقى الضمان كان استعار من نحو مستأجر ويشترط ان يكون مختارا وتعيينه فلو فرش بساطه لمن يجلس عليه لم يكن عارية بل مجرد اباحة (وملكه للمنفعة) ولو لم يلك الرقبة اذا الاعارة انما ترد على المنفعة واخذ منه الاذرى امتناع اعارة فقيه او صوفي سكنهم ما في مدرسة ورباط لانها ما يمكن الاتقاع لا المنفعة واهل مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان اراد حرمته فممنوع حيث لم ينص الواقف على شيء ولم تكن في زمنه عادة مطردة بمنع ذلك ويلحق بذلك المنفعة اختصاصه به الماسية كرمي الاضحية من جواز اعارة اضحية أو هدى يذره مع خروجه عن ملكه ومثله اعارة كلب لصيد واب لابنه الصغير ومجنون وسفيه كما ذكره الزركشي بحثا اذا كان الزمن غير مقابل باجرة ولا يضر به لجواز استخدامه في ذلك حيث لا يطاق الروياني حل اعارته بخدمة من يعلم منه قصة انس في الصحيح وظاهر ان تسمية مثل هذه المذكورات عارية فيه نوع مجتزئ وقول الاسنوي باعارة الامام مال بيت المال لانه اذا جاز له التملك فالاعارة أولى مردود بانه ان كان ذلك ان له حق في بيت المال فهو ايصال حق لمستحقه فلا يسمى عارية او لمن لاحق له فيه لم يجز لان الامام فيه كالولي في مال موليه وهو لا يجوز له اعارة شيء منه مطلقا ومن ثم كان الصواب كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى عدم

من المالم الا في وبسليم الاول فينبغي للاب اذا استخدم من ذكر ان يحسب أجرة مثله مدة استخدامه ثم يملكها له عما وجب عليه ثم يصرفها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة ومما عمت به البلوى ان يموت انسان ويترك اولادا صغارا فتعوى أهمهم امرهم بلا وصاية أو كبير الاخوة أو عم لهم مثلا ويستخدمونهم في رعي دواب امالهم او لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان أجنبيا أو قريبا ولا يسقط الضمان بقبض الام أو كبير الاخوة أو فقوهم ما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي (قوله واطلق الروياني حل اعارته) اي ولده الصغير وقوله بخدمة ظاهره سواء كان ذلك يقابل باجرة أم لا وهو ظاهر لان فيه مصلحة له ومن ذلك بالاولى الفقيه ومعلوم ان محل ذلك كله اذا أذن له ولده اما اذا لم يأذن له أو فامت قرية على عدم رضاه بذلك أركان استخدامه بعد ان رآه فلا يجوز له وبق ما يقع كثيرا من ان المعلم يأمر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولدا فتقانه للصناعة بتكرارها ام لافيه نظر والاقرب الاول وينبغي ان يأتي مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم (قوله وقول الاسنوي باعارة) اي بجواز اعارة الخ (قوله وهو لا يجوز له اعارة شيء منه مطلقا) اي سواء كان ما اعارة يقابل باجرة أم لا

(قوله من نفسه) أي القن (قوله ولأنه يتبع عليه) أي الامام (قوله جمع متأخرون) منهم حج في شرحه (قوله من سائر أوجهه) يظهر من هذا اعتراض ما رده على الأسنوي مع أن ظاهر كلامه في ما سبق اعتماد الرد اللهم إلا أن يقال الرداغم من جهة تسمية الأسنوي دفع الامام شيئا المستحقة عارية (قوله وقيل من ذلك على اعتناق العبد) الأولي يسع العبد كما قدمه ولكنه عبر بذلك تنبيها على أن يسع العبد من نفسه في الحقيقة ٨٨ اعتناق (قوله وموصى له بالمنفعة) الامدة حياته على تناقض فيه ٨٩ حج وكتب

صحة بيعه لقن بيت المال من نفسه لأنه عقد عتاقه وهو ليس من أهل العتق ولو بعوض كالكتابة لأنه يسع لبعض مال بيت المال ببعض آخر المصلحة كسأبه لولا البيع ولأنه يتبع عليه تسليم ما باعه قبل قبض ثمنه وهذا أمثل لأن القن قبل العتق لا ملك له وبذلك قد يحصل وقد لا فالمصلحة المنفعة في ذلك أليت المال رأسا وأخذ من ذلك جمع متأخرون عدم وجوب مراعاة شروط وأوقاف الأتراك لبقائهم على ملك بيت المال لأنهم ارتفاه له فن له فيه حق حدث له على أي وجه وصلت إليه ومن لاحق له لا يحل له مطلقا ٩٠ والأوجه اتباع شروطهم حيث لم يعلم رقهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضاه المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لا لآخر أجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه أحكامه من سائر أوجهه وقيل من ذلك على اعتناق العبد من نفسه ممنوع (فيغير مستأجر) اجارة صحبة المصلحة بالمنفعة وموصى له بالمنفعة على ما سأل في تحريره في بابة وموقوف عليه لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه لكن باذن الناظر كما أفاده ابن الرفعة وهو ظاهر (لا مستعير) بغير إذن المالك (على الصحيح) لأنه لا يملكها وانما يبيع له الانتفاع ومن ثم لم يوجب ولم تبطل عاريته باذن المالك له فيها ولم يبرأ من ضمانها ان لم يعين له الثاني كما أفاده الماوردي والثاني بغير كان للمستأجر ان يؤجر (وله ان يسقي من يستوفي المنفعة له) كان يركب مثله او دونه لحاجته دابة استعارها للركوب قال في المطلب وكذا زوجته وخادمه لرجوع الانتفاع اليه ايضا قال الاذري نعم يظهر انه اذا ذكره انه يركبها زوجته وزينب وهي بنت الميرزا وأخته او نحوهما لم يجز له اركاب ضربتها لان الظاهر ان الميرزا لا يسمح بها لضرتها ويؤخذ منه جواز اركاب ضرة المستعير كركوبها حيث كانت مثلهما او دونها ولم تقم قرينة على التخصيص ككون المسعاة اجنبية من الميرزا (وشروط المستعير كونه منتعاه) انتفاعا بما هو مقصود فلا يعار ما لا تقع به كعمار زمن اما ما يتوقع نفعه كبحش صغير فالوجه صحة عارته ان كانت العارية مطلقة أو مؤقتة زمنا يمكن الانتفاع به فيه والافلا ولا ينافي ذلك اشترط وجود النفع حال العقد في الاجارة لمقابلتها بعوض بخلاف ما هنا ولا قول الروابي كل ما جازت اجارته جازت عارته وما لا فلا واستثنى فروعا ليس هذا منها والاستثناء معيار العموم لقبوله التخصيص بما ذكرناه ولا آلة له وامة تلزمه اجنبي وقد اذمه معظم المقة ودمنه الاخراج نعم لو صرح باعارته للتزيين به أو لضرب على طبعه صح ونية ذلك كافيصة عن التصريح كما يحسمه الشيخ لا يتخذه هذه

عليه سم هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان أوصى ان يتفق به مدة حياته والا فله الاعارة وان قيد بمدة حياته ٩١ وقول سم والاى كان أوصى له بالمنفعة مدة حياته وينبغي ان مثل الاعارة الاجارة حيث قدمت بمدة أو جعل عمل ثم ان مات المؤجر قبل استيفاء المنفعة المعقود عليها انصحت فيما بقى (قوله لكن باذن الناظر) مفهومه ان الناظر لا يعبر وهو ظاهر حيث لم يكن موقوفا عليه والابان شرط النظر للموقوف عليه وانحصر فيه فيجوز له الاعارة لكن لا من حيث كونه ناظرا بل من حيث كونه مستحقا للمنفعة (قوله ان لم يعين) أي المالك له أي المستعير وقوله الثاني مفهومه انه اذا عينه له واعاره اذنت عاريته وانتهى الضمان عنه (قوله كان يركب مثله) اشار به لتقييد المتن بان له الاستنابة اذا لم يكن فيها ضرر زائد على استعمال المستعير (قوله او دونه) أي ما لم يكن عدوا للميرزا فيما يظهر م ر ٩٢ سم على حج وقول سم ما لم يكن عدوا أي فيما

(قوله لرجوع الانتفاع اليه) يؤخذ منه ان محل جواز ذلك فيما لو اركب زوجته وخادمه لقضاء مصالحه اما لو اركبها ما لا تعود منفعتها اليه كان اركب زوجته لسفرها لحاجتها لم يجز (قوله كونه منتعاه) أي حال العقد اخذا عما يأتي (قوله لقبوله التخصيص) أي قول الروابي وقوله بما ذكرناه أي من استثناء البحش الصغير (قوله او لضرب على طبعه) أي صورته

وقوله ذلك اي منهما وقوله او الضرب على طبعهما اي الدراهم والدنانير (قوله ويؤخذ من ذلك) كذا شرح مر وفيه نظر والوجه الضمان لان اليد ضمان ثم رأيت مر توقف فيه بعد ان كان وافقه ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فحرت الى ههنا من شرحه اه سم على حج (قوله والمستعير اهل للتبرع) الاولى والمعبر (قوله والقول بصحتها) اي الواقع في كلام غير الماوردي (قوله وكون الاعارة لاستفادة المستعير الخ) ويجوز ايضا اعارة الورق للكتابة وكذلك اعارة الماء للوضوء مثلاً والغسل متاع ونجاسة لا ينحس بها كان يكون وارداً والنجاسة حكمية مثلاً (قوله وان جمع بعضهم) مراده حج (قوله كاعارة شجرة أو شاة الخ) ينبغي ان مثل هذه المذكورات اعارة الدواة للكتابة منها والمكحلة ٨٩ للاكمال منها اه سم على حج (قوله او ماء) اي

للفصل او الوضوء مثلاً ولا تطرأ لتشريه الاعضاء لانه بمنزلة الاجزاء الذهبية يلبس الثوب وقوله وحقق الاشعوني الخ ينبغي ان تكون غرة الخلاف ان القائل بالاباحة يقول يملكه ملكاً مراعى فلا يجوز نقله لغيره كما قاله فين اباح غرة بستانه لغيره لا يجوز له نقله لغيره والقائل بالملك يقول يجوز له ذلك (قوله حرمة نظار كفرة) في حج ان مثلها الفاسقة بفجور أو قيادة اه وفي عدم ذكر الماشرح للانساق اشارة الى انها ليست كالكفرة فيجوز لها النظر كالعقيدة (قوله فيكون منافع ولده للموصى له) فهو نوع من الارفاق كذا قاله شارح وهو عقله عما يأتي في الوصية بالمنافع ان المالك اذا اولدها يكون الولد حراً وتزوجه فيه لم يترى بها مثله وان حرمة وطئها ان كانت من تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك

المنفعة مقصداً وان ضعفت قال في الخادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعهما جواز استعارة الخط او الثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته وحيث لم تصح العارية فحرت ضمنت لان الفاسد حكم الصحيح في الضمان ويؤخذ من ذلك انهم اجمع اختلال شرط أو شرط عما ذكره تكون فاسدة مضمونة بخلاف الباطلة قبل استعمالها والمستعير اهل للتبرع وهي التي اختلف فيها بعض الاركان كما يؤخذ مما يأتي في الكتابة وقول الماوردي ان من الفاسدة الاعارة بشرط رهن او كفيل صحيح والقول بصحتها مفرع فيما يظهر على مقابل الاصح من صحة ضمان الدرك فيها وان جمع بعضهم بان كلامه في شرط ذلك ابتداء وما هنا في شرطه دواما (مع بقاء عينه) كسوب وعبد فلا تصح اعارة طعام لاكل ونحو شمعة لوقود لان منفعتهم ما يستعملونهم من ثم صحت للتزيين بهما كالتقيد كما يحسنه الشيخ وكون الاعارة لاستفادة المستعير محض المنفعة هو الغالب فلا ينافيه انه قد يستفيد عينا من المعار كاعارة شجرة أو شاة او بئر لاخذ غرة ودور ونسبل او ماء اذا الاصل في العارية ان لا يكون فيها استعمال المعار لان لا يكون المقصود فيها استيفاء عين وحقق الاشعوني فقال ان الدر والنسل ليس مستقادا بالعارية بل بالاباحة والمستعير هو الشاة والمنفعة وهي التوصل لما أبج وكذا الباقي ولا يشترط تعيين المستعير فكيف في خذ ماشيت من دواي بخلاف الاجارة لانها معاوضة (وتجوز اعارة جارية لخدمة امرأة) لاتقاء المحذور وسيأتي في النكاح حرمة نظار كافر لما لا يدور في المهمة من مسلمة فيمنع اعارة الهاتفي الحالة المذكورة (أو) ذكر (محرم) للجارية لاتقاء المحذور ومثل المحرم ما نكحها بان يستعيرها من مستأجر وكذا من موصى له بالمنفعة ان كانت من تحبل لجواز وطئه حينئذ بخلاف من تحبل لانها قد تلد فتكون منافع ولده للموصى له او زوج ويضعفها كما قاله ابن الرفعة ولو في بقية الليل الى ان يسلم السيدها أو نائبة لاتقاء المحذور بخلاف

١٢ به ح او النقص والضعف أو زوج الخ حج وقدي قال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جوازها عند اذن الموصى له بالمنفعة لرضاها بتلافها على نفسه وقضية اطلاقه خلافه (قوله أو زوج) عطف على محرم وهل تسقط نفقة ما عنه ام لا فيه نظر والاقرب الثاني لتمكنه من التمتع بها اي وقت اراده وبفرض استخداها في وقت يريد التمتع بها فيه فهو المقتول بالمنفعة على نفسه ولو طلقها ينبغي ان يقال ان كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية كما لو استعارها لخدمة اجنبية بل هذه أولى لما بينهما من الالة السابقة وان استعارها لخدمة ولدته لم يطل حيث لم يكن في الاتقاء بها فيما استعارها له خلوة محرمة ولا نظروا تقدم من سقوط النفقة ظاهراً وان تمتع بها واعرض عن العارية اما لو تمتع بها ملاحظاً للعارية فالاقرب الاول لانها مسلمة عن جهة العارية ويمكن ان يحمل على هذا ما نقل بالدرس عن الزيادي من انها لا نفقة لها لانه انما تسلمها عن العارية

(قوله وعليه يحمل كلام الرضا) نعم لامرأة خادمة مريض منقطع اي بان لا يجرد من يخدمه وليدامة اعارتها لخدمته اه حج ومثله عكسه كاعارة الذكرا لخدمة امرأة منقطعة ويجوز لكل منهما النظر بقدر الضرورة ان احتج اليه اخذاعا قالوا في نظر الطبيب للمرأة الاجنبية وعكسه (قوله انه لا يخالف ذلك قولهم الخ) اي لان كلامهم مفروض في حكم الاعميان التي لا تعدي فيها اقصرج بها المنافع والاستعجار من غاصب مثلا وحيدة فاقبوضة بالاعارة الفاسدة ان تلفت بالاستعمال المأذون فيه لم تضمن وان تلفت بغيره ضمنت عملا بالقاعدة المذكورة واما منقطعها فمضمونة مطلقا ولا يلزم من تشبيهه القاسد بالصحيح عدم الضمان لما ذكره المشرح على ان حج قال بعدم الضمان للمنفعة كالعين والكلام فيما اذا وضع يده باذن ممن يعتد باذنه فان قبض ممن لا يعتد باذنه كالحجور عليه لسفه ضمن مطلقا (قوله ويجوز اعارة صغيرة وقبيحة) لعل قياس ذلك جواز اعارة القن الاجنبى وان لم يكن صغيرا ولا قبيحا من صغيرة او قبيحة مع الامن ٩٠ المذكور اه سم على حج (قوله ولولم لم يعرف بالقجور) قبله حج بما

اذا كانت الاعارة لخدمة ضمنت اعارتها لاجنبى ولو شياها ما او مرافقا او خصما لخدمته وقد تضمنت نظرا او خلوة محرمة ولو باعتبار المظنة فيما يظهر بخلاف ما اذا لم تضمن ذلك وعليه يحمل كلام الروضة وفي معنى المحرم ونحوه الممسوح قال الاسنوى وغيره وسكتوا عن اعارة العبد للمرأة وهو عكسه بلا شك ولو كان المستعير والمعارض متنع احتسابا والمفهوم من الامتناع فيه وفي الامة الفساد كالاجارة للمنفعة المحرمة وهو ما يجنبه في الروضة في صورة الامة واستشهد عليه باطلاق الجمهور في الجواز وهو المعتقد وقضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك وقدمت في الرهن ما بعلم منه انه لا يخالف ذلك قولهم ان فاسد العقود كصحتها في الضمان وعدمه وان زعم مخالفته بعض المتأخرين وتجوز اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبى على كل منهم ما لا يتقاه خوفا الفتنة كما ذكر في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوى في الثانية والوجه انه يلحق بالمشتهاة الا مرد الجليل ولولم لم يعرف بالقجور وان اؤهم كلام الزركشى تقييد المنع عن عرف به وانما جاز ايجار حسناء لاجنبى والايصاله بمنفعته لانه يملك المنفعة فينقلها الى من شاء والمعي لا يعبر فيه بخصر استيقاؤه بنفسه اي اصالته حتى لا يذوق ما مر من جواز انابته (وتكره) كراهة تنزيه (اعارة) واجارة (عبد مسلم ككافر) واستعارته لان فيها نوع امتحان له وقيل يحرم واختاره السبكي ويكره استعارة واعارة فرع اصله ما لم يقصد تنزيهه فيندب واعارة اصل نفسه لفرعه واستعارة فرع اياه منه ليست حقيقة عارية لما مر في السفه فلا كراهة فيها وتحرم اعارة خيل وسلاح لحربي ونحوه مصحف الكافر وان صحت وفارقت المسلم لانه

اذا كانت الاعارة لخدمة ضمنت خلوة او نظرا محرما اه (قوله واجارة عبد مسلم ككافر) هذا يقيد جواز خدمة المسلم للكافر لان التبادر من الاعارة انه يستخدمه فيما يريد سواء كان فيه مباشرة لخدمته كصب ماء على يديه وتقديم فعل له او كغير ذلك كارساله في حوائجه وتقديم في البيع عند الكلام على قول المصنف وشرط العاقد الرشدا الخ انه يجوز اجابة المسلم للكافر ويؤمر بازالته عنه بان يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يقيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد يفرق بين الاجارة والعارية بان الاول في الاجارة اقوى منسبة في العارية لازومها فلا يمكن من بقاء يده عليه

في الاجارة وتجعل تحتها في العارية لاحتمال التخلص منه في كل وقت برجوع المعير لكن يرد على هذا ان في حجود خدمة المسلم للكافر تعظيما له وهو حرام وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجواز ان يعيره مسلم باذن من المالك او يستئيب مسلما في استخدامه فيما هو منفعته عليه فليتأمل ذلك كله وليراجع وفي عبارة المحلى ما يصرح بحرمة خدمته حيث قال وعلل في المذهب عدم الجواز بانه لا يجوز ان يخدمه وقوله عدم الجواز اي للعارية (قوله واعارة اصل فرعه) اي الرقيق (قوله واستعارة فرع) لا تخفى مغايرة هذا القول السابق وتكره استعارة فرع اصله اذ صورة هذه انه استعار اصله من نفسه بان كان اصله حرا وصورة ذلك انه استعار اصله من سيده بان كان رقيقا وهذا ظاهر من عبارته لكنني نهيت عليه لانه خفي على جماعة من الطلبة اه سم على حج (قوله ونحوه مصحف الكافر وان صحت) لعل محل الصحة اذ لم تكن استعارة الحرى الخليل او السلاح لما قلنا والكافر المصحف اقراءه فيه مع المس والحمل والا فلا تصح على قياس ما قدمه في استعارة الامة الكبيرة =

= الخدمة نفسه مع نظرا وخالوة او يفرق فليحرر اه سم على حج وهو يقتضى انه اذا لم يغلب على الظن قتاله لنا تحرم اعارته له ونصح وهو مشكل لانه حيث ظن ذلك لا وجه للحرمة ومن ثم قال الزياى انه اذا غلب على الظن عصيانه بما ذكر حرمت اعارته له ولم تصح والاصح ولا حرمة ولا ينافى ما ذكره الشارح من الصحة قوله في شرح المنهج فلا تصح اعارة ما يحرم الانتفاع به كالة له هو وفرن وسلاح لحربى لانه محمول على ما اذا غلب على الظن ان يقاتلنا به اخذنا من قوله فلا تصح اعارة الخ لانه لا يحرم الانتفاع به الا اذا كان بقاتلنا به (قوله كان صريحا) وعليه فيمكن ان يقال تتميز العارية بمعنى الاباحة عنها بمعنى القرض بالقرائن فان لم توجد قرينة تعين واحد منهما فينبغي عدم الصحة او يقيده على القرض بما اذا اشترفيه به بحيث هجر معه استعماله في العارية الا بقرينة وظاهره ان ذلك شائع حتى في غير الدراهم كاعرنى دابك مثلا (قوله ٩١ وفيه توقف) ولو قيل ان نحو خذوه وارتفق

به كناية لم يعد ولا يضر صلاحيته خذوه للكتابة في غير ذلك اه حج (قوله وان تأخر احدهما عن الآخر) ظاهره وان طال الزمن جدا او يوجه بانه حيث حصلت الصيغة لا يضر التأخر ان لم يوجد من المعير ما يدل على الرجوع ولا من المستعير ما يدل على الرد (قوله فيكون ذلك اباحة) اى والاباحة لا تقتضى الضمان اه حج (قوله وخرج منه) اى عقد العارية (قوله وقبل اكلها هو امانة) وكذا ان كانت عرضا اه حج قال سم استشكل بمسئلة ظرف المبيع وقرق في شرح الروض بانه لما اعتيد الاكل من ظرف الهدية قد ران عوضا مقابل لها مع منفعة ظرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الاصل وعبارة الشارح في شرح الارشاد واما

يمكنه دفع الذل عن نفسه بخلافها (والاصح) في ناطق (اشتراط لفظ) يشعر بالاذن أو بطلبه اذا الانتفاع بملك الغير توقف على ذلك ويلحق بذلك كتابة معينة وشارة أخرى واللفظ يشعر بذلك (كاعرنى) هذا أو اعرتك منفعة وان لم يضمنه للعين كمنظيره في الاجارة (او اعرنى) أو خذوه لتتفع به أو ابحتك منفعة وكارب واركبى ولو شاع اعرنى في القرض كما في الجواز كان صريحا فيه قاله في الانوار وعليه فيمفرق بينه وبين قولهم في الطلاق لا اثر للاشاعة في الصراحة بانه يحتمل للابضاع ما لا يحتمل لغيرها وظاهر كلامهم صراحة بجميع هذه الالفاظ ونحوها وانه لا كناية للعارية وفيه توقف ظاهر (ويكنى لفظ احدهما مع فعل الآخر) وان تأخر احدهما عن الآخر كالوديعه فيما يظهر خلافا لمن فرق بينهما اذ ظن الرضا حاصل حينئذ وقد يحصل من غير لفظ ضمنا كان فرش له ثوبا يجلس عليه على ما جرى عليه المتولى ونقله الشيخان عنه نقل الاوجه الضعيفة وجرى عليه ابن المقرئ في بعض نسخ الروض وجرم به في العباب وهو مبنى على ان العارية لا يشترط فيها لفظ والاصح خلافه وحينئذ فيكون ذلك اباحة لاعارية ولا دليل للاقول فيما يأتي فين اركب مقطعا دابة به بلا سؤال لامكان حمل ذلك على الجهتين اما من احدهما فلا بد منه وانه لا يشترط في ضمان العارية كونها بيد المستعير وخرج منه جلوسه على مقرش للعموم فهو اباحة حتى عند المتولى وكان اذن له في حيا دابته والبن للعالم فهي مدة الحلب عارية تحت يده وكان سلمه البائع المبيع في ظرف فهو عارية وكان اكل الهدية من ظرفها المعتادا كاهامنه وقبل اكلها هو امانة ومقابل الاصح لا يشترط اللفظ حتى لو رآه حافيا فاعطاه نعل او نحو ذلك كان عارية (ولو قال اعرتكه) اى فرسى مثلا (لتعلقه) او على ان تعلقه (او تعيرنى فرسك فهو اجارة) نظر المعنى وهو وجود

اذا لم تكن هدية تطوع بان كان لها عوض فان اعتيد الاكل منه لم يضمنه بل تلزمه اجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة والا ضمنه بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمائه توقف استعماله والا كان امانة وان كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة وغيرهما فالاصل ان الطرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فهو اجارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا الحكم ما يقع كثيرا ان يريد الشراى دفع ظرفه لزيات مثلا فيكلف منه وهو انه ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فتنبه له فانه يقع كثيرا ولم يتعرض لحكم الطرف بعد اكل الهدية فيه ولا لحكم الدابة قبل حلب اللبن ولا بعده ولا لحكم ظرف المبيع بعد اخذ المشتري المبيع منه وصريح ما يأتي من الضمان بعد انتهاء العارية بانه هنا كذلك

(قوله دون المستعير وهو كذلك) عليه في شرح البهجة بانهم من حقوق المالك اه ويؤخذ منه ان اجرة المركب الذي يعتدى فيها او من يسوقها على المستعير دون المالك (قوله فان انفق) اى المستعير (قوله عند فقده) اى واخذه دراهم وان قلت (قوله اما لو عين) اى المعير (قوله ولو بغير ثقة فتركه) ٩٢ (المالك) اى لم يأخذها منه وان لم يرد ابقاءها فيه فلا يشترط منه قصد الترك بل

المدار على العلم بعودها لمحلها مع التمكن من اخذها منه (قوله ضمن نصفها) اى سواء كان مقدما على مالها او رديقاله (قوله فهو المستعير) اى القائل (قوله فالراكب) اى هو المستعير (قوله ان وكاله) اى القائل (قوله والقرار على الراكب) لم يبين من القرار عليه صريحا فبالا لو كان الشغل للآخر والظاهر انه الاخر اخذ من قوله ان القائل هو المستعير لا الراكب (قوله اما اذا رد) اى المستعير (قوله فالمؤنة عليه) اى المالك وظاهره ولو كان استحقاق المستأجر باقيا (قوله بعدد ارضه) اى الراد (قوله ووجهه انه) اى المستعير (قوله بمنزلة معيره) اى المستأجر (قوله بل يتعين للمالك) اى ان كان أمينا والا بقاءه تحت يده ان كان كذلك والا دفعه لامين يحفظه (قوله ومنها) اى العارية (قوله كسقوطها) هو مثال للتأجيل بغير الاستعمال المأذون فيه كما يشعر به قوله بعدد والاوجه تقييد ذلك الخ وانما كان هذا من الغرلانه تلف في الاستعمال لانه وكتب أيضا

العوض (فاسدة) لجهالة المدة والعوض مع التعليق في الثانية (نوجب اجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه من يقابل باجرة ولا ضمان عليه بنقلها كالتأجير وكلامهم هذا صريح في وجوب مؤنة المستعار على المعير دون المستعير وهو كذلك سواء كانت العارية صحيحة أم فاسدة فان انفق لم يرجع الا باذن حاكم أو شاهد يثبت الرجوع عند فقده اما لو عين المدة والعوض كاعرتك هذه شهر من الاكث عشرة دراهم اولت عيرتي فوبك هذا شهر من الاكث فقبل فهو واجرة صحيحة كما في الانوار وهو اصح الوجهين ولا يبرأ الا بردها للمالك أو وكيله دون نحو ولده وزوجته فيضمنانها وهو طريق نعم يبرأ كما في الروضة بردها لما أخذها منه ان علم المالك به ولو بغير ثقة فتركه ان فيه ولو استعارها اليه كفاخر كبا مالها معه ضمن نصفها فقط ولو قال اعطها لهذا الجي عمى في شغلي فهو المستعير وفي شغله فالراكب ان وكاله وليس طريقا كوكيل السوم والا فهو المستعير والقرار على الراكب (ومؤنة الرد) للعارية حيث كان له مؤنة او عند الخرج عليه (على المستعير) من المالك أو نحو مستأجر رد عليه للخبر الصحيح على البدل ما أخذت حتى تؤديه ولانه قبض الغرض نفسه اما اذا رد على المالك فالمؤنة عليه كالمؤنة عليه معيره وظاهر كلامهم عدم الفرق بين بعدد ارضه ان دار معيره وعدمه ووجهه انه منزل مستقلة معيره ومعيره لو كان في محله لم تلزمه مؤنة فسقط ما لا ذرى هنا ويجب الرد فوراً عند طلب معيره ومؤنة او عند الخرج عليه فيرد له فان آخر بعد علمه وتمكنه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد مع لو استعار نحو معصف أو مسلم فارتد ماله كذا امتنع رده اليه بل يتعين للمالك (فان تلفت) العين المستعارة أو شي من اجزائها ومنها ما لو اركب مالكها عليهم امنة قطعوا وان قصده وجه الله تعالى ولم يسأله في ذلك لانها تحت يده (لا باستعمال) مأذون فيه كسقوطها في بئر حلة سيرها وقياسه كما قاله الغزالي ان عثورها حال الاستعمال كذلك وظاهره عدم الفرق بين ان يعرف ذلك من طبعها أو لا والوجه تقييده بما اذا لم يكن العثور عما اذن في حمله عليه اى ان جمعا اعترضوه بان العثر يعتاد كثيرا اى ولا تقصير منه ومحملة ان لم يتولد من شدة ازعاجها والافهوضا من لتقصيره وكان حتى الرقيق او صالات الدابة فقط لا للدفع ولوم مالكها ما نظير قتل المالك قنه المغصوب اذاصال عليه فقط دفعه فقط (ضمنها) بدلا او ارشال الخبر المار بل عارية مضمونة حتى لو اعارها بشرط ان تكون امانة لغا الشرط كما ذكره ولم يتعرضوا لصحتها ولا فسادها ومقتضى كلام الاسنوى صحتها والاوجه فسادها ولا يعتبر للضمان التفریط فيضنها (ولو لم يفرط)

قوله كسقوطها في بئر ومنه ما لو استعار ثورا للاستعمال في سابقه فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في الاستعمال وسأني المأذون فيه بغيره لانه ومنه ايضا ما لو اصابه السلاح مثلا من آلة الحارث فيضمنه كل من المستعير والحارث وقرار الضمان على الحارث (قوله وقياسه) اى قياس سقوطها في بئر الخ (قوله كذلك) اى ضمن (قوله والاوجه تقييده) اى الضمان (قوله على ان جمعا اعترضوه) اى القياس (قوله ومحملة ان لم يتولد) اى الضمان (قوله فقط لا) اى فيضنها المستعير (قوله والاوجه فسادها)

اي فيضمن الاجرة لملها و يأثم باستعمالها (قوله وكذا لو تبعها ولدها) عبارة حج نعم ان تبعتها والمالك ساكت وجب رده فورا والاضمن كالأمانة الشرعية اه وحمل ذلك حيث لم يعلم به كإيدل عليه تشبيهه بالأمانة الشرعية (قوله ولم يتعرض مالكها له) اي وقد علم بتبعته لأمه فان لم يعلمه وجب رده فورا والاضمنه وأهل المراد انه يجب عليه اعلام مالكه اي حيث عنده مستويا عليه لما يأتي في الغصب من انه لو غصب حيوانا وتبعه ولده لا يكون غاصبا له لعدم ٩٣ استيلائه عليه (قوله ولا يضمن المعير جلد الاضحية المذبورة) وهذا

بخلاف ما قدمناه في الاضحية نفسها عن سم ويأتي في كلام الشارح من انها مضمونة على المعير والمستعير وعلى هذا فليست الفرق بين الاضحية وجلدها وأهلها ان الاضحية لما كان المقصود منها ذبحها وتفرقة لحمها اشبهت بالوديعة فضمنت على المعير والمستعير بخلاف الجلد فان المقصود منه مجرد الانتفاع فاشبه بالمبايعات فلم يكن مضمونا على واحد منهما (قوله لو تلف في يد الميرتهن) خرج به مالو تلف قبل الرهن أو بعد فكك الرهن ونزع من يد الميرتهن ليرده على المالك فيضمنه في الصورتين على ما فهمه كلامه (قوله لكن مرانه ليس بعارية) اي فلا يستثنى من حكمها (قوله ولا ماصالح به على منفعة) قضية تخصيص الاستثناء في هذه الصور بعدم الضمان ان مؤنة الرديها على المستعير وان كانت شبيهة بالأمانات الشرعية لعدم الضمان (قوله والثاني يضمن مطلقا الماصر) اي من تلف العين

وسمى اتي كيفية ضمانها آخر الباب ولو استعار دابة ومعهها تبع لم يضمنه لانه انما اخذه لعمر حبسه عن امه وكذا لو تبعها ولدها ولم يتعرض مالها له بنفي ولا اثبات فهو امانة قاله القاضي ولا يضمن ثياب الرقيق المستعار لانه لم يأخذها لاستعمالها بخلاف اكل الدابة كما قاله الخواري ولا يضمن المعير جلد الاضحية المذبورة ولا يضمنه المستعير لو تلف في يده كما قاله البلخي لا يقتضي عليه على يد من ليس بمالك ولا المستعير للرهن لو تلف في يد الميرتهن ولا ضمان عليه ولا على المستعير نظير ما مر ولا صيد استعاره من محرم ولا ما قبضه من مال بيت المال من له فيه حق لكن مر أنه ليس بعارية ولا كتابا موقفا على المسلمين وهو احدهم وقد اتي بذلك الأذرى ولا ماصالح به على منفعة او جعل رأس المال منفعة او اصدق زوجته المنفعة فانه اذا اعار مستحق المنفعة شخصا وتلف تحت يده فلا ضمان (والاصح انه) اي المستعير (لا يضمن ما يفتحق) اي يتلف من ثوب أو نحوه (او ينسحق) اي ينقص كما في المحرر (باستعمال) مأذون فيه لحدوثه باذن المالك فهو كما لو قال اقبل عبدي والثاني يضمن مطلقا الماصر (والثالث) وهو من زيادة المصنف (يضمن المتسحق) دون المتسحق اذ مقتضى الاعارة الرد ولم يوجد في الاقل وموت الدابة كالانجحاق وقترح ظهرها وعرجها باستعمال مأذون فيه وكسر مسبقا اعارة لمقاتله كالانسحاق كما قاله الصيرى في الاخيرة ومرجوا زاعارة المذور لكن يضمن كل من المعير والمستعير ما نقص منه بالاستعمال ولو استعار رقيقا لتظيف نحو سطح فسقط من سلته ومات ضمنه بخلاف مالواستأجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل يضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به الاصح وفي الروضة لو حمل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كان مستعيرا لكل الدابة ان لم يكن عليه اشي غير المستعير والافقه قد جتمع ولا يعارض ذلك قولهم ان لا يضمن الا في حادثة وغيره لو سخر رجلا ولدا بته فتلف الدابة في يد صاحبه لم يضمنها المسخر لانها في يد صاحبه الان هذا من ضمان الغصب ولا بد فيه من الاستيلاء وهو موقوف وكلامنا هنا في ضمان العارية ولا يشترط فيها ذلك لصلوها بدونه وهذا أولى مما اشار له القمولى من ضعف احد الموضوعين ولو اختلفا في حصول التلف بالاستعمال المأذون فيه او لا صدق المستعير بيمينه كما اتي به الوالدرجه الله تعالى اعصرا قامة المينة

أو نقصانها المفسر بهما الانجحاق والانسحاق (قوله وموت الدابة) اي بالاستعمال (قوله ولو كانت بيد المالك) قد يتوهم من هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها وظاهر انه لا معنى له لان العارية لا تزيد على نحو البيع الصحيح والفساد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لنا شيء نضمن فيه العين بمجرد العقد من غير قبض ويمين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبما حكم العارية أو قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير مضمون اه سم على حج (قوله كان) اي الغير مستعير الخ (قوله عن ابي حامد) الاسفرايني

(قوله وما وجهه) اي البلقيني (قوله بقديمهما السابقين) هما قوله فيما هو بالنسبة للموصى له على ما يأتي تكميره وبالنسبة للموقوف لم يشترط الواقف استيفاء بنفسه لكن باذن الناظر (قوله او مستحق منفعة) هذا عين قوله السابق ولا ماصالح به الخ (قوله فاستعمله في غيرها) اي مما يتعلق بالحرمه (قوله جازله الركوب) اي وجازله الذهاب والعود في اي طريق اراده اذا تعددت الطرق ولو اختلفت لان سكوت المهر عن ذلك رضائنه بكليها (قوله والفرق بينهما لزوم الرد للمستعير) اي واذا الزمه الرد فهي عارية قبله وان انتهت الاستعمال المأذون فيه فلواستعارة لاجل متاع معين فوضعه عنها ووربطها في الختان مثلا الى ان يردها الى مالكها فانها متاع مستأجرة وان اطرقت العادة بان المستأجر يردها على مالكها ولو قبل بجواز الركوب في العود اعتمادا على ما جرت به العادة لم يبعد * (فرع) قال العبادي وغيره واعقدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه الا للمخفف فيجب ويوافق افتاء القاضي بانه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير وقيد الرعي بقاط لا يغير الحكم والارده وكتب الوقف أولى وغيره بما اذا تحقق ٩٤ ذلك دون ما ظنه فلا يكتب له كذا ورد بان كتابه انما هو عند الشك

في اللفظ لا الحكم والذي ينبغي ان المملوك غير المخفف لا يصلح فيه شيئا مطلقا الا ان ظن رضا مالكه به وانه يجب اصلاح المخفف لكن ان لم ينقصه خطه لردائه وان الوقف يجب اصلاحه ان يتقن الخطأ وكان خطه مستصلا سوا المخفف وغيره وانه متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من كتابة اهله كذا لعله انما يجوز في ملك الكاتب اهـ جـ وقال سم على منهج * (فائدة) * لو استعار كتابا فرأى فيه خطأ لا يصلحه الا ان يكون قرآنا (أقول) والحديث في معناه فيما يظهر اهـ (أقول) قول جـ ان لم ينقصه خطه الخ ينبغي ان يدفعه لمن يصلحه حيث كان خطه مناسباً للمخفف وغلب على ظنه اجابة المرفوع اليه

عليه ولان الاصل براءة ذمته خلافا لما عزي للجلال البلقيني من تصديق المهر وما وجهه به من ان الاصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه غير صحيح اذ حصل ضمانه اصالته بالنسبة للمد لا للذمة وكلام البلقيني في تعلقه بالذمة وهو امر طارئ على الاصل فانهم (والمستعير من مستأجر) او موصى له او موقوف عليه بقديمهما السابقين او مستحق منفعة بخوص صدق او سلم او صلح (لا يضمن) التالف (في الاصح) لان يده فائضة عن يد غيره ضامنة هذا ان كانت الاجارة صحيحة فلو كانت فاسدة ضمانهما والقرار على المستعير كما قاله البغوي في فتاويه ولا ينافيه قولهم فاسد كل عقد كعقده اذا فاسد فليست حكمه الصحيحة في كل ما فاقضيه بل في سقوط الضمان بما تناوله الاذن لاجما اقتضاه حكمها والثاني يضمن كالمستعير من المالك (ولو تلفت دابة في يد وكيله) (بعثه في شغلها او) تلفت (في يد من سلمها اليه ليروضها) اي يعلمها المشي الذي يستريح به راكبها (فلا ضمان) عليه حيث لم يفرض لانه انما اخذها لغرض المالك فان تهدى كما لو ركبها في غير الرياضة ضمن كما لو سلمه فانه ليعلم حرفة فاستعمله في غيرها (وله) اي المستعير (الاتفاق) بالمعار (بحسب الاذن) لرضا المالك به دون غيره نعم لو اعار دابة ليركبها لمحل كذا ولم يتعرض للركوب في رجوعه جازله الركوب فيه كما نقله واقراء بخلاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما لزوم الرد للمستعير في تناول الاذن الركوب في عود عرفا ولا كذلك المستأجر فلا رد عليه

ويؤخذ

ولم تلحقه مشقة في سؤاله وقوله وكان خطه مستصلا اي وخرج بذلك كتابة الخواشي بهوامشه فلا يجوز ان احتج اليه بالمسا فيه من تغيير الكتاب عن اصله ولا تترك زيادة القيمة بفعاله الله المذكورة * (فرع) * استطرادى وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان الشريك في فرس يتوجه به الى عدو ويقا له وتنتاب القرس هل يضمن الشريك بذلك ام لا فيه نظر والجواب عنه ان يقال ان جاءهم العدو الى بلدتهم وخرجوا للدفع عن أنفسهم وتلفت القرس والحالة ما ذكر فلا ضمان وان خرجوا ابتداء وقصدوا العدو على نية قتاله وتلفت ضمنه لان الشريك لا يرضى بخروج الشريك به على هذا الوجه بخلاف الحالة الاولى فانها المعتاد عندهم في الاتفاق * (فرع) * آخر وقع السؤال ايضا عما يقع كثيرا ان مستعير الدابة اذا نزل عنها بدر كونه لها رسلها مع تابعه فركبها التابع في العود ثم تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضعفها المستعير ام التابع فيه نظرا لاقرب ان الضمان على المستعير لان التابع وان ركبها فهو في حاجة المستعير من ايصالها الى محل الحفظ

(قوله ويؤخذ منه الخ) معتمد (قوله الذي لا يلزمه رد) انظر اى مستعير ٩٥ لا يلزمه الرد اه سم على حج (أقول) هو

المستعير من المستأجر ونحوه اذا رد على المالك فان الواجب عليه التخلية دون الرد كعبه (قوله ولو جاوز الحقل المشروط) وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة اه سم على حج (قوله وله الرجوع منه) اى من الحقل المشروط فلا يركب الابدع عوده اليه (قوله كاقول والشعير) وعليه فلو استعار للشعير هل يزرع القول وعكسه فيه نظرا واكثر ابه اذا استعار للشعير لا يزرع فولاً بخلاف عكسه (قوله ففيه نوع من أنواع البديع) اى وهو الاحتمال (قوله وبفارق نظيره فى الاجارة) اى حيث يلزمه الزائد فقط (قوله فلا يسقط بادائه) قضيته ان الاباحة ترد بالرد وفى سم على منسج اقول الباب عن شرح الارشاد للشيخ ما حاصله ان العارية ترد بالرد وان قلنا انها اباحة لاهية للمنافع ثم قال فان قلت مرة الوكالة ان الاباحة لاترد بالرد قلت ذلك فى الاباحة المحضة وهذه ليست كذلك اه اى ويتقدير انها اباحة محضة فهو لم يستوف ما يبيع له وقد استوفى ما لم يأذن له خاصة (قوله زرع ماشاء) اى بما جرت به العادة اه سم على حج (قوله ويسمى الشتل) وينبغي تقييده بما اذا لم تطل المدة التى يبقى فيها الشتل قبل نقله على مدة

ويؤخذ من ان المستعير الذى لا يلزمه رد كما مستأجر ويحتمل خلافه ولو جاوز الحقل المشروط لزمه اجرة مثل الذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه راجحاً كما صححه السبكي وغيره بناء على ان العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صححه (فان اعادته لزراعة حنطة) مثلاً (زرعها) لاذنه فيها (ومثلها) اودوناً بالاولى فى الضرر كاقول والشعير لا اعلى منها كذرة وقطن (ان لم ينه) فان نهاه عن المثل والادون امتنع ايضاً اتباعاً لانه يعلم منه ما صرح به اصله انه لو عين نوعاً من سم عن غيره اتبع (او) اعادته ارضاً (الشعير) يزرعه فيها (لم يزرع قوته) ضرراً (كحنطة) بل دونه ومثله وفكر المصنف الحنطة والشعير وان عرفهما فى المحرر اشارة الى عدم الفرق فى التفصيل المذكور بين اعترتك لزراعة الحنطة او حنطة وترجيح الاسنوى انه اذا اشار لعين منهما واعادته لزرع لا يجوز الانتقال عنه قال ولهذا عرفهما فى المحرر رغبة نظراً والصحيح فى الاجارة الجواز فكذا هنا وصرح فى الشعير بما لا يجوز فقط عكس الحنطة فتنافى ولذا كل على الاخر فقيمه نوع من أنواع البديع المشهورة وحيث زرع ما ليس له زرع فله المكافاة فان مضت مدة مثلها اجرة لزمه جميع اجرة المثل على المعتمد كما قاله الاذرى هو الوجه والركن اى انه ارجح وبفارق نظيره فى الاجارة بان المستأجر استوفى ما كان عليه مما لا يقبل الرد بزيادة والمستعير لا يملك شيئاً فهو يعدوله عن الخس كالراد لما يبيع له فلا يسقط بازائه عنه شئ (ولو اطلق) المعير (الزراعة) اى الاذن فيها كما عرفت الزراعة اول تزرعها (صح) عقد الاعارة (فى الاصح) ويزرع ماشاء (لاطلاق اللفظ) ومجمله كما قاله الاذرى وافق به الوالد رحمه الله اذا كان مما يعتاد زرعه ثم ولونادوا جهلاً لاطلاق على الرضا والثانى لا يصح لتفاوت ضرر المزروع وانما يكلف الاقتصاد على الخف انواع ضرراً لان المطلقات انما تنزل على الاقل ضرراً لتلايؤدى الى النزاع والاعتقود تصان عن ذلك قاله الملقين جواباً عن قوله ما لو قبيل لا يزرع الاقل الانواع ضرر المكان مذهباً ولو قال له لتزرع ماشئت زرع ماشاء جزماً واذا استعار لبناء أو غراس فله الزرع ان لم ينه لانه اخف (ولاعكس) لان ضررها اكثر ويقتضيهما الدوام (والصحيح) انه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس (لاختلاف الضرر) فان ضرر البناء فى ظاهر الارض اكثر من باطنها والغراس بالعكس لا تتشاور عرقه وكالزراع ما يغرس فى عامه للثقل ويسمى الشتل والثانى يجوز ما ذكر لان كلام الغراس والبناء للتأيد واذا استعار لواحد مما ذكر ففعله ثم مات او قلعه ولم يكن قد صرح له بالتجديد مرة بعد اخرى لم يجوز له فعل نظيره ولا عادته مرة ثانية الا باذن جديد (و) الصحيح (انه لا تصح اعارة الارض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياساً على الاجارة نعم لو علم فقال لتنتفع بها كيف شئت او بما بد لك صح ويتنفع بما شاء كالاجارة ومقتضى التشبيه تقييده بما كان معتاداً

الزراع المعتادة والافعد انقضاء مدة الزرع يقلع مجاناً كما يشمله قوله الا ترى أو زرع غير المعين مما يطىء أكثر منه كما فى نظيره الخ (قوله ومقتضى التشبيه الخ) معتمد

(قوله ويستعمل في ذلك) أي فإن استعمله في غيره كان نغطى به ضمن * (فصل في بيان جواز العارية) * (قوله وعلمه بعد الرد الخ) أي انتهاء العارية وإن كانت العين في يد المستعير أو انتهت بقراغ المدة لتكون موقوفة (قوله وحكم الاختلاف) أي وما يتبع ذلك كوجوب تسوية الخضر وأعراض القاضي (قوله وارتفاق من المستعير) أي شأنها ذلك فلا ينافي أنه قد يستعير لها وغنى عن الاتفاقية لوجود غيره في ملكه (قوله ولو استعمل المستعار أو المباح له منافعه) خرج بها الأعيان فأنها مضمونة (قوله بعد الرجوع جاهلاً) وخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المعير غير عالم به فعله الاجرة لأنه بعد جنونه ليس أهلاً للإباحة اه حواشي شرح الروض أي ولا ينسب له تصدير بعدم الأعلام ومثل الجنون انغمائه وموته فتلزم به الاجرة مطلقاً لبطلان الأذن بالانغماء والموت (قوله فلا اجرة عليه) وانظر لو استعمل العين بعد انقضاء المدة في الاعارة الموقوفة جاهلاً بانقضاءها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقة ٩٦ حتى لا تلزمه اجرة أو لا ويترك اه سم على حج وقد يقال الأقرب

الفرق فإن الاستعمال في الموقوفة بعد فراغ المدة لم يتناولها الأذن أصلاً فاستعماله محض تعد وجهه انما يفيد عدم الاتم كالمستعمل مال غيره جاهلاً بكونه ماله وقد يشعر بالفرق قول الشارح اذ محله عند عدم تسلط المالك الخ وقوله بعد الرجوع وينبغي أن يمثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة لان الأذن لم يشملها هذا ويرد على قوله اذ محله عند عدم تسلط المالك الخ ما ذكره في القسم والتشوز من أنه لو اباحه ثمة بستانه ثم رجع ولم يعلم من أبيع له بالرجوع فأكل الثمرة من أنه يضمن مع الفرق بين المنافع والأعيان اللهم الا ان يخص بالمنافع

أو أنه جرى هنا على القول بالتسوية بينهما ثم ما تقر من أن المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلاً بالرجوع أو لتسلط المالك له يقتضي أن البائع لو اطلع على عيب في الثمن المعين فقصه العقد ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلاً لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الأعيان كاللبن فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع فقصه العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين أو استوفى منه عيناً أو يجرى مثل ذلك في نظائره (قوله توجبها للتسوية ٣ بين العلم والجهل في الضمان) بقوله اذ محله عند عدم تسلط (قوله ولم يقصر) أي المعير وقوله بترك اعلامه أي المستعير (قوله وفارق نظيره في الوكالة) حيث قبل بطلان تصرف الوكيل بعد عزل الموكل له وقبل بلوغ الخبر (قوله وانما ضمن وكيل) أي بالديه لا بالقصاص (قوله اذ هو غير مستحب) أي بل ينبغي كراهته (قوله فراجع) أي المعير (قوله لزمه) أي المعير (قوله اذا هجر عن المشي) أي ويقبل قوله في ذلك ان ذات قرنته على ما ادعاه (قوله أو جنونه) هذا شامل لما لو كانت اعمارية غير مضمونة عليه كان كانت من مستأجر اودعت اليها ضرورة فهلا قبل بعدم انفساخها والحالة ما ذكر لجواز انشائها من الولي اللهم الا ان يقال لما كان الاتقاع =

٣ قول المحشي (قوله توجبها الخ) هكذا في جميع النسخ التي بايد بنا وليس في نسخ الشرح ولعله موضع القولة يياض في نسخة المؤلف أو غيرها من النسخ الصحيحة أو كلام ساقط فكتب النسخ موضعها قوله بالاجر أو غير ذلك والعلم عند الله اه معصمه

بها مستند العقد المستعير وقد زالت أهليته قلنا سلطان عقده وليس ثم ما يستند اليه في الانتفاع ليكون استدامة والولي
 ممكن من انشاء العقد ان أراد ما نراه مصلحة (قوله أو الحجر عليه بسفه) أي على أحدهما (قوله وكذا الحجر فاس) لكن تقدم
 ان الفاس تجوز له اعادة عين من ماله زمننا لا يقابل باجرة وعليه فيبقى انه اذا كان الباقي من المدة مثلاً كذلك عدم الانقاسخ
 (قوله أو انتهت) أي بان كانت مؤقتة بوقت وانقضت (قوله ردها فوراً) ظاهره وجوب الرد فوراً على المالك وان استعار من
 المستأجر فلا يكفي الرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبوا من زيد الخ ان المصنوب من المستأجر او المرتهن
 يرد عليه ويبرأ الغاصب فيحتمل ان المستعير من المستأجر ووارثه كذلك اه سم على حج وقد يتوقف في كون ماذ كرقضية
 كلامه اذ مجرد قوله وجب على المستعير الخ لا يقتضي قصر الرد على المالك (قوله كما هو) أي في موت المعار ومجرع حج (قوله
 ولا اجرة) أي للعين المعارة في مدة التأخير (قوله والا ضمنوها) ظاهره وان لم يضع احد منهم يده عليها ولعل محله اذا وضع يده عليها
 ولا يتوقف عليه وصولها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه اه سم على حج وانهم قوله ولا يتوقف الخ
 انه لو توقف ردها على وضع يده عليها فأخذها البردها على ما سلكها ٩٧ فتألفت لم يضعها كما لو تألفت قبل وضع اليد
 عليها وهو ظاهر (قوله وفيما قبلها) لعل المراد بما قبلها انهم سم حيث

او الحجر عليه بسفه وكذا الحجر فاس على المعير كما يحسنه الشيخ وحيث انقضت وانتهت
 وجب على المستعير او ورثته ان مات ردها فوراً كما هو وان لم يطلب المعير فان آخر الورثة
 لعدم تمكنهم ضعف في التركة ولا اجرة والا ضمنوها مع الاجرة ومؤنة الرد في هذه عليهم
 وفيما قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليسه لو جن او
 حجر عليه بسفه والمراد بجواز العارية جوازها أصالة والافتقار يعرض لها اللزوم من
 الجنابيين واحدهما كما اشار اليه بقوله (الا اذا اعار لدفن) ميت محترم ودفن (فلا يرجع
 حتى يندرس اثر المدفون) بحيث لا يبقى منه شيء فيرجع حينئذ بان يكون قد اذن له في
 تكدير الدفن والا فالعارية اتممت وذلك لانه دفن بحق وفي النسيء همسك حرمة ولا يرد
 عليه عجب الذنب فانه وان لم يندرس الا ان الكلام في الاجزاء التي تحبس وهو لا يحبس
 وحكم الورثة حكم مورثهم في عدم الرجوع ولا اجرة لذلك محافظة على حرمة الميت
 ولقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لا مال له وعلم من تعبيره بالاندراس لزومها في
 دفن النبي والشهداء عدم بلائهما فلا يردان هذا كله ان رجوع بعد تمام الدفن فلورجع
 بعد وضع الميت في القبر ولم يوارى لم يؤثر كما اقتضاه كلام الشرح الصغير وهو المعتمد وان
 نقل في الروضة عن المتولي من غير مخالفة جوارزه والمعبر سقى شجرة المقبرة ان أمن ظهور

١٣ به ح يدفن موتاه فيها الا ان عمه له المؤجر في الانتفاع ونص له على الدفن بخصوصه فله ذلك
 وعليه فهل للمستأجر ان يعيرها لغيره للدفن فيها بل واذ ذلك له فنزل منزلته أم لافسه نظراً لاقرب الاول للعلل المذكورة (قوله
 ودفن) بقى ما لو وضع في القبر بالفعل ثم أخرج منه لغرض ما كتبه من القبر أو اصلاح كفه مثلاً فهل له الرجوع أم لا يسه نظراً
 والاقرب ان يأتي فيه ما قبل فيما لو اظهره سبل او سبع الآتي (قوله فلا يرجع حتى يندرس) ويعلم ذلك بعض مدة يغلب على الظن
 اندراسهم فيها (قوله بان يكون قد اذن له) تصويره لصورة الرجوع (قوله الا ان الكلام) الاولى لان الخ (قوله في الاجزاء التي
 تحبس) قضيتها ان كل ما لا يحبس من الاجزاء كعجب الذنب اه سم على حج (قوله لزومها) أي العارية (قوله لعدم بلائهما)
 يؤخذ منه ان مثلها مغبرهما ممن ثبت فيهم عدم الاندراس وإله لم يذكره لعدم علمنا بالشرط المقترضة لعدم بلائهم (قوله فلا يرجع
 بعد وضع الميت) أي او ادلائه اه سم على حج وعبارته بل يتجها امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى ارض القبر
 لان في عود من هوا القبر بعد ادلائه اذ رآه بقليل تأمل وقول سم بمجرد ادلائه أي أو ادلائه بهضه فيما ينظر (قوله لم يؤثر)
 أي الرجوع (قوله وللمعبر سقى شجرة المقبرة) أي وان حدثت بعد الدفن بل وان تبرف في ظاهر الارض بما لا يضرب الميت

(قوله ولو أظهره السبيل) أي أو السبيل (قوله وجب اعادته فيه فوراً) أي على كل من علم به فهو فرض كفاية واعتقد مرأته ان كانت التركة لم تقسم فتؤنة الرد فيها وان قسمت فعلى بيت المال والافعل المسكين كما قالوه فيما لو سرق كفته اه سم على حج (قوله من غير تأخير) أي عن مدة ارجاعه للاول بان كان مساوياً أو اقرب (قوله فلا تجوز) أي اعادته والاولى فلا تجب لانه حيث كان المباح مساوياً للاول أو بعده منه بل أو اقرب فلا معنى لوجوب اعادته للاول لانه عوده المسألة لا اضرار فيه بالنسبة لغيره ويمكن تخصيص عدم الجواز بما اذا كان محله بعد من المباح أو كان عوده الى الاول يحتاج الى اصلاح القبر (قوله لولى الميت) أي وارثه (قوله مؤنة حفر ما رجع فيه) ظاهره سواء حفره بنفسه أو استأجر من يحفره وهو ظاهر أو حفره له متبرع بقصد المستعير (قوله لانه المورط له) أي بأعوانه اياه الارض فثمنه من الدفن يقتصر (قوله ما لو بادر الخ) أي بادر المعير الى الرجوع في الارض وقوله بعده تكريماً أي حرث ٩٨ وقوله يؤخذ منه أي من قوله بان الدفن الخ (قوله او بناءه)

أي أو زرع (قوله غرم له اجرة الحفر) وهو كذلك قال سم على منهج بعد ما ذكر قال مر وصورة مسئلة القبر أن يكون الحافر الوارث فلو كان الحافر الميت بان استعاد الارض ليحفره فيها اقبراً بغيره ثم مات فرجع المعير لم يغرم أجره الحفر وأظنه عليه بأنه لاحق له فيما حفره في حال حياته فليراجع اه (قوله كما يؤخذ من التعليل) له به بلا حجة ما قدمناه من ان رجوعه بعد الاذن يقتصر واضرار وهما منتفیان هنا (قوله لا لاذن له) أي للوارث (قوله والمتولى الخ) معتقد (قوله وله) أي المعير طمها مع غرم ما التزمه أي المعير بتوريط المستعير في الحفر والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة

شي من الميت وضرره ولو أظهره السبيل من قبره وجب اعادته فيه فوراً ما لم يمكن حمله الى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير أخيرة لا يجوز كما يحتمل ابن الرفعة وعلى المعير لولى الميت كفى الروضة مؤنة حفر ما رجع فيه قبل الدفن لانه المورط له وفارق ما لو بادر الى الارض بعد تكريب المستعير لها فإنه لا يلزمه اجرة التكريب بان الدفن لا يمكن بدون الحفر والزرع يمكن بدون التكريب ويؤخذ منه انه لو أعاره لغراس أو بناء من لازمه التكريب ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو كذلك وانه لو انقضى بفتح جنون المعير لم يلزمه مؤنة حفر القبر كما يؤخذ من التعليل ولا يلزم الوارث طمها حفره للاذن له فيه وفي الروضة عن البيان لو أعاره أرضاً لحفر يتر فيها صبح فاذا انبع الماء جاز للمستعير أخذه لانه مباح بالاباحة والمتولى تفصيل حاصله ان للمعير اذا رجع منه من الاستبقاء وله طمها مع غرم ما التزمه من المؤنة وتلكها بالبدل ان كان له فيها عين كاشجر وخشب والافان قلنا القصارة ونحوها كالأعيان وهو الاصح فكذلك والافلا والتقرير باجرة ان احتاج الاستبقاء الى نحو استطراد في مله وأخذها في مقابلته فان أخذها في مقابلته الماء فلا بد من شروط المبيع او ترك الطم لم يجز لان وضع الاجارة جانب النفع لا دفع الضرر فان كانت تجرحش أو يجمع قيم الماء المزاريب و اراد الطم أو القتل فكما امر او التقرير بعوض فكما لو صالح على اجراء الماء على سطح بئال والا اذا أعاركفما وكفن فيه وان لم يدفن فان الاصح بقاءه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس ايضاً والا اذا قال أعير وادوى بعد موته في زيد سنة مثلاً وخرجت من الثالث فيمنع على الوارث الرجوع

لا ما صرفه المستعير على الحفر (قوله ان كان له) أي المستعير (قوله فكذلك) أي له تلكها بالبدل او ولعل المراد بتلكها غرم ما زاد في قيمته بسبب الحفر (قوله وأخذها) أي الاجرة وقوله في مقابلته أي الاستطراد وقوله فلا بد من شروط البيع وذلك بان يبيعه الارض وما فيها من الماء (قوله او ترك الطم لم يجز) قضيته انه اذا اخلع الاستطراد في ملكه لا يجوز أخذ الاجرة وان كانت الارض التي حفر فيها البئر تقابل في نفسه بها اجرة وينبغي جواز أخذ الاجرة لمثل تلك الارض مجردة عن الحفر (قوله فكما امر) من جواز الطم ان غرم له المؤنة ومن التخيير بين التملك بالقيمة الى آخر ما مر (قوله فكما لو صالح على اجراء الماء الخ) أي فيجوز (قوله والا اذا أعاركفما الخ) ولو أعاركفما فينبغي امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم يلف عليه لان في أخذه اضراراً بالميت بعد الوضع ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل وانجس بخلاف ما زاد مر وقوله وان لم يلف عليه أي بخلاف هو به عليه من غير وضع فلا يمنع الرجوع

(قوله والاذار جمع معبر سفينة بها الخ) قال سم على حج اي فيلزمه الصبر الى اقرب ما من اي ولو مبدأ السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب وقوله ويستحق الاجرة الخ ظاهر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة استوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانها وان كانت في الاصل عارية صار لها حكم المستأجرة * (قائده) * كل مسألة امتنع على المعبر الرجوع فيها تجب له الاجرة الا في ثلاث مسائل اذا أعار أرضا للدفن فيها فلا رجوع له قبل اندراس الميت ولا اجرة له ايضا ومثلها اعادة الثوب للتكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل واذا أعار الثوب لصلاة الفرض فليس له الرجوع بعد الاحرام ولا اجرة له ايضا ومثلها اذا أعار سيفا للقتال فاذا اتى الصفان امتنع الرجوع ولا اجرة لقله زمنه عادة كما يفي بذلك كلام سم على منهج ونقل اعتماد مر فيه (قوله ويستحق الاجرة من حينئذ) اي الرجوع في السفينة فقط (قوله لحزمة قطع الفرض) وينبغي لزوم الاجرة حيث كان الباقي من زمن الصلاة يقابل باجرة لكن في سم على منهج ما يخالفه ويمكن توجيهه بان العرف قاض بعدم أخذ الاجرة لذلك كما قيل به فيما لو رجع في الارض بعد الاعارة للدفن ٩٩ (قوله الاول على ما اذا استعار الخ) هو قول

البحر ليس للمعبر الاسترداد الخ
 ر قوله والثاني على ما اذا استعارها
 وهو قول المجموع لو رجع المعبر
 نزعها ونهى على صلاته (قوله ان
 أحرم بفرض) وعلى هذا لو تبين
 بطلان صلاته بعد الفراغ منها
 ليس له اعادة ثياب الثوب الا باذن
 جديد كذا نقل بالدرس عن سم
 ببعض الهوامش وأما اذا تبين
 ذلك في الاشياء فينبغي أن يقال
 ان كان ذلك في الركعة الاخيرة أو
 نحوها مما يطول زمنه بعد الاحرام
 كان كالتيين بعدها وان كان في
 اول الصلاة بحيث يكون الماضي

او نذر ان يعبره مدة معلومة أو ان لا يرجع والا اذا رجع معبر سفينة بها المصلحة موضوعه
 وهي في الجعة ويستحق الاجرة من حينئذ كما يحتمل ابن الرفعة كما لو رجع قبل انتهاء
 الزرع والا اذا أعار ثوبا للستر او الفرض على نجس في مقروضة كما يحتمل الاسنوي
 لحزمة قطع الفرض ويوافقه قول البحر ليس للمعبر الاسترداد ولا للمستعبر الرد الا بعد
 فراغ الصلاة لكن يرد على ذلك قول المجموع لو رجع المعبر في أثناء الصلاة نزعها ونهى
 على صلاته ولا اعادة عليه بلا خلاف وقياسه ذلك في المقروض على النجس الا ان عليه
 الاعادة وعلى الاول فالوجه لزوم الاقتصار على اقل مجزئ من واجباتها بعد الرجوع
 وقد جعل الواو الدرجه الله تعالى الاول على ما اذا استعار ذلك ليصلي فيه الفرض ورجع
 بهذا الشرع فهي لازمة من جهتهما والثاني على ما اذا استعارها لمطلق الصلاة فتكون
 لازمة من جهة المستعبر فقط ان أحرم بفرض وللمعبر الرجوع ونزع الثوب ولا اعادة
 وجازة من جهتهما ان أحرم بنقل والا اذا أعار ستره ليس ستره في الخلوة او اعدارا
 لسكنى معتدة فهي لازمة من جهة المستعبر والا اذا أعار حذاء ليس حذاءه جدارا مائلا
 فيمنع الرجوع فيما يظهر وفاقا للبحر والوجه ثبوت الاجرة وكذا لو أعار ما يدفع به

قبل التبين مما يقع قدره في تطويل الصلاة عادة جازا عادت فيه بلا اذن لانه لو لم يتبين بطلانها وطول ذلك القدر لم يمنع منه وبقي
 ما لو استعار ستره الصلاة فصلي غيرها هل للمعبر الرجوع أولا فيه نظرا والاقرب أن يقال ان أحرم بمثلها ودونها ليس به أن يرجع
 فيها بخلاف ما لو كانت أكثر عددا منها كان اعاره لصلاة الصبح فعلى الظاهر من الاقله الرجوع وهل يرجع من الابتداء أو بعد
 صلاة ركعتين نقل عن سم بالدرس الثاني وبقي أيضا ما لو استعاره ليصلي فيه مقصورة فاحرم به ان لم ياتم فهل للمعبر أن
 يرجع بعد تمام الركعتين لانهم المأذون فيه ما ولا تبطل صلاته لانه عاجز أولا لانه اذن له في الدخول فيها فلا يجوز له الرجوع
 ويلزمه الإبقاء فيه نظرا والاقرب انه حيث لم ياتم بعد اختياره ليس له الرجوع فلورجع لزمته الاجرة في الركعتين الاخيرتين
 بخلاف ما لو لم ياتم باختياره فنزع الثوب منه ويصلي عاريا ولا اعادة عليه وبقي أيضا ما لو استعاره لصلاة فرض وأطلق فهل يجب
 عليه الاقتصار على اقل الفرائض أو يتخير فيه نظرا والاقرب الثاني وبقي أيضا ما لو استعاره ليضبط فيه فهل له فعل ما جرت به العادة
 الا أن من الدعاء لاساطان ونحوه وان رجع المعبر فيه نظرا والاقرب انه يجب عليه الاقتصار على الاركان فقط حيث رجع المعبر (قوله
 فهي لازمة) اي في اعارة الثوب ليستر بها في الخلوة الخ (قوله من جهة المستعبر) اي لا للمعبر (قوله فيمنع الرجوع) اي من المعبر

(قوله ثبوت الاجرة أيضا) اي في السقي وما بعده (قوله ثم رجع بعد البناء والغراس) بقي ما لو رجع قبلهما فليس له فعلهما
قال في الروض فان فعل عالما أو جاهلا برجوعه قلع مجانا وكلف تسوية الارض اه ولا يعد أن تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند
العلم بالرجوع اه سم على حج (قوله ان كان المغير شرط القلع مجانا) اي أو سكت عن ذكر مجانا فيلزمه القلع في الصورتين بلا
ارش كما أفهمه قوله واحترز مجانا عما لو شرط القلع وغرم ارش النقص (قوله والا فلا) دخل فيه ما لو اختار المغير القلع وطالبه
من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية الحفرة لانه لم يفعله اختيارا (قوله عما لو شرط) أي المغير (قوله لان من صدق في شيء صدق
في صفته) ويمكن أن يفرق بين هذا وبين ما تقدم ١٠٠ فيما لو اختلفا في حصول التلف بالاستعمال حيث صدق المستعير ثم

على المعقد بان ما ادعاه المغير هنا
راجع للعقد وهو لو ادعى عدمه
صدق بخلاف ما تقدم فان التلف
ليس من صفات العقد فخرج
جانب المستعير فان الاصل عدم
ضمانه ويؤخذ هذا من قول
الشارح لان من صدق في شيء الخ
(قوله فيلزمه اذا قلع ردها الى
ما كانت عليه) أي بان يعيد
الاجزاء التي انفصلت منها فقط
(قوله لو كان ترابها لا يكفيها)
أي فلا تلزمه اعادته (قوله لزمه
الزائد) أي طمعه وارش نقصه ان
نقص (قوله بين أن يبقيه باجرة)
هل يتوقف ذلك على عقد ايجار
من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد
اختيار المغير فتلزمه بمجرد الوجه
الجاري على القواعد انه لا بد من
عقد ايجار ثم رأيت الشارح
يسط الكلام عليه في فتوى
واستدل من كلامهم بما هو ظاهر
فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام

عما يجب الدفع عنه كآلة السقي محترم أو ما يقي نحو بردهم لك أو ما ينقذه غير بقا وقياس
ما مر ثبوت الاجرة أيضا (واذا اعاد البناء أو الغرس) (الغراس ولم يذكر كرمدة) بان اطلق
(ثم رجع) بعد البناء والغراس (ان كان) المغير (شرط القلع مجانا) اي بلا بدل (لزمه)
علا بالشرط فان امتنع فلامعير القلع ويلزم المستعير ايضا تسوية حفران شرطها والا
فلا واحترز مجانا عما لو شرط القلع وغرم ارش النقص فيه لزمه وان ذهب بجمع تبعها
للنص والجمهور الى ان الصواب حذف مجانا ولو اختلفا في وقوع شرط للقلع بلا ارش
او معه صدق المغير خلافا لما يحتمل الاذرى كالأختلاف في أصل العارية لان من صدق
في شيء صدق في صفته وان ذهب بعضهم الى تصديق المستعير لان الاصل عدم الشرط
واحترام ماله (والا) بان لم بشرط عليه القلع (فان اختار المستعير القلع) بلا ارش
لانه ملكه وقد رضى بنقصه (ولا تلزمه تسوية الارض في الاصح) لان الاعارة مع علم
المعير بان للمستعير ان يقلع رضا بما يحدث من القلع (قلت الاصح تلزمه) التسوية (والله
اعلم) لانه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه اذا قلع ردها الى ما كانت عليه
ليرد كما أخذ وهذا هو مرادهم بالتسوية عند اطلاقها فلا يكلف ترابا آخر لو كان ترابها
لا يكفيها ومحله كما يحتمل السبكي وغيره في حفر حاصلة بالقلع بخلاف ما حصل في زمن
العارية لاجل الغرس والبناء فانما حدثت بالاستعمال وهذا ظاهر بل قال الاذرى ان
كلام الاحصاف مصرح بهذا النقص بل ولو حفر زائد على حاجة القلع لزمه الزائد جزما
(وان لم يحتتر) المستعير القلع (لم يقلع مجانا) لاحترامه اذ هو موضوع بحق (بل للمعير
الختيار) لانه المحسن ولانه مالك الارض التي هي الاصل (بين أن يبقيه باجرة) لمثله
واستشكل مع جهالة المدة فلذا قال الاسنوي وأقرب ما يمكن سلوكه ما مر في بيع حق
البناء دائما على الارض بعوض حال بل فقط بيع او اجارة فينظر لما شغل من الارض ثم
يقال لو أجر هذا النحو بناء دائما بحال كم يساوي فاذا قيل كذا أو جبناه وعليه فالوجه

والاوجبت اجرة المثل اه سم على حج لكن قول الشارح لانه بذلك التقدير ملك منفعة الارض فديها فله فان قوله ان
لان المالك لما رضى بالاجرة وأخذها كان كأنه أجره ظاهر في انه لم يجبر بينهما معاقد ويمكن الجواب بأنه لا مخالفة لاختصاص
قوله لان المالك لما رضى الخ بما صوبه من جريان عقد بينهما وكتب أيضا بين أن يبقيه باجرة لو أراد المعير أن يسكن في بناء
المستعير ويدفع له أجرته لم تلزمه موافقته لما فيه من الحجر عليه في ملكه (قوله وعليه) أي قول الاسنوي وأقرب ما يمكن الخ
(قوله فالاجرة ان له ابدال ما قلع) هو ظاهر بناء على ما صوبه وتقدم عن ع في باب الصلح ان من طرف التبعية بالاجرة أن يتوافقا
على تركه كل شهر بكذا ويفتقر ذلك للحاجة كالخراج المضروب على الارض وعليه فلو قلع غراسه أو سقط بناؤه ليس له =

= اعادته لانه لا يستحق المنفعة وانما يجبر عليه اجرة ما استوفاه وكذب أيضا طاف الله به قوله فالوجه ان له ابدال ما قلح
 اى ولومن غير الجنس حيث لم يضره على الاول (قوله كأنه آجره الآن) اى أوقع في الزمن الحاضر اجارة الخ (قوله
 وان وقف مسجدا) اى وينبغي ان يبنى بانقاضه مسجدا آخر ان أمكن على ما يأتي نظيره في الوقف فيما لو انهدم مسجدا وتهدرت
 اعادته (قوله مستحق الاخذ) أى القلع (قوله ولو أراد) اى المعبر ١٠١ (قوله وابقاء البعض) اى باجرة وقضية

قوله اذما جاز فيه التخيير الخ
 امتناع تملك البعض وقلع البعض
 مع ارض نفسه ويمكن شمول قوله
 وابقاء البعض للصورتين (قوله
 ولا يلحق بالشفيع) أى فى الاخذ
 قهرا من غير عقد (قوله فالعقد
 تخييره بين الامور الثلاثة) ع
 قال البغوى اذا اشترى شراء
 فاسدا وبى أو غرس فالحكم
 كما هنا اه سم على منهج وقد
 تقدم فى الشرح ان حكمه حكم
 الغصب فيقطع مجازا (قوله اذالم
 يوقف) اى البناء أو الغراس
 (قوله والاختيار بين الاولين) وهما
 التبقية بالاجرة والقلع وغرامة
 الارش (قوله من التبقية بالاجرة)
 وهى من الربع ثم من بيت المال
 اه عباب اى فان لم يكن فى بيت
 المال شئ أو منع متولى فعلى
 مياسير المسلمين كذا نقل عن شيخنا
 الشوبرى وفيه وقفة بان مياسير
 المسلمين انما يلزمون بالضرورى
 دون غيره وهـذا الضرورة اليه
 (قوله على ما مر) لم يتقدم له شئ
 عنهم ما فائظـره (قوله وبجث

ان له ابدال ما قلح لانه بذلك التقدير ملك منفعة الارض على الدوام لان المالك لما رضى
 بالاجرة واخذها كان كأنه آجره الآن اجارة مؤبدة (او يقلع) او يهدم البناء وان
 وقف مسجدا خلافا لما نقل عن ابن الرفعة انه يتعين بقاءه بالاجرة (ويضمن ارض نفسه)
 وهو ما بين قيمته قائما ومقلوعا كفى الكفاية ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الاخذ
 لنقص قيمته حينئذ كما ذكره العمراوى والظاهر كما قاله ابن الرفعة ان مؤنة القلع على
 صاحب البناء والغراس كالاجارة حيث يجب فيه اذالك على المستأجر أما اجرة نقل
 النقص فعلى مالكة قطعها ولو اراد تملك البعض وابقاء البعض بالاجرة او القلع بالارش
 وابقاء البعض فالوجه كما يجنبه الزركشى عدم اجابته لكثرة الضرر على المستعير اذ
 ما جاز فيه التخيير لا يجوز تبعضه كالكفارة (قيل او يملكه) بعقد مشتمل على ايجاب
 وقبول ولا يلحق بالشفيع كما قال الاسموى انه يؤخذ من كلام الرافعى (بقيته) حال
 التملك مستحق القلع وهو الاصح كمنظائرهم من الشفعة وغيرها ومن ثم قيل انهم اجزأ به
 فى مواضع وجرى عليه جميع متأخرون ولم يعقدوا ما فى الروضة هـنا من تخصيص التخيير
 بالتملك والقلع ولا ما فى الكتاب فالعقد تخييره بين الامور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق
 على ذلك قال الرافعى فى باب الهبة فى رجوع الاب فى هبته انه يتخير بين الامور الثلاثة
 كالعارية وايضا فليس متفادا اعتماد ذلك من مجموع ما صححه المصنف فى الروضة والكتاب
 وقد يتعين الاول بان بنى أو غرس شريك باذن شريكه ثم رجع ك ما نقله عن المتولى
 وأقره فان لم يرض بها عرض عنها كما يأتي خلافا لابن الصلاح ومحل التخيير بين
 الثلاثة اذالم يوقف والاختيار بين الاولين وامتنع الثالث واذالم توقف الارض فان
 وقفت لم يقلع بالارش الا اذا كان اصله للوقف من التبقية بالاجرة ولم يملك بالقيمة الا اذا
 كان الواقف شرط جواز تحصيل مثلها من ريعه وبذلك أفتى ابن الصلاح فى نظيره من
 الاجارة وتظاهروا بقران التبقية بالاجرة تأتى فى هذه الحالة حتى على ما مر عن الشيخين
 وبجث فى الاسعاد ان المعبر لو كان ناظرا لم يتعد رعيه التملك لنفسه ثم بعدا تنقل
 الاستحقاق فى الارض لغيره ممن ليس وارثا له يبنى باجرة المثل ويمكن رده بان التملك بالقيمة
 انما هو تبع لملك الارض فحيث اتفق ملكها لوقفها امتنع على الناظر التملك وانما جاز
 التملك من ريع الوقف لانه يصير بذلك وقفات على الارض واذالم يكن على الغراس ثم لم يبد

فى الاسعاد ان المعبر الخ) يتأمل جواز الاعارة من الناظر اذ لا يباح له التبرع بالمنفعة فلا يجوز اعارته وقديقال ع كن
 تصويره بالوكان مالكا للارض فاعارها ثم وقفها وشرط النظر لنفسه ثم رجع أو ان الوقف المحصر فى الناظر فكان له التصرف
 فيه استحقاقا ونظرا (قوله ويمكن رده) معقد (قوله وانما جاز) مستأنف (قوله واذالم يكن على الغراس غراخ)
 عطف على قوله اذالم يوقف والاختيار الخ

(قوله كما في الزرع) قضيه انه اذا أعار أرضاً للزراعة ثم رجع قبل أو ان الحصاد يتخير به فادراكه وهو مخالف لقول المصنف
الآتي واذا أعار أرضاً للزراعة فرجع الخ ١٠٢ فانه صريح في عدم التأخير وانه يجب عليه التيقية بالاجرة

وصلاحه والالم يتخير الابد الجذاذ كما في الزرع لان له أمدا ينتظر قاله القاضي وغيره
قال الاسنوي لكن المنقول في نظيره من الاجارة التخيير فان اختار التملك ملك القمرة
ايضا ان كانت غير مؤجرة وأبقاها الى الجذاذ ان كانت مؤجرة واذا اختار ماله اختياره
لزم المستعير موافقته فان أبي كلف تفريغ الارض مجانا للتقصير (فان لم يختار) المستعير
شيئا مذكرا (لم يقطع مجانا) فيمتنع عليه ذلك (ان بذل) بالمجبة اى اعطى المستعير الاجرة
لاتقاء الضرر (وكذا ان لم يبدلها في الاصح) لتقصير المعتبر بترك الاختيار مع رضاه
باتلاف منافعه والثاني يقطع لانه بعد الرجوع لا يجوز الاتقاء بماله مجانا (ثم) عليه
(قيل يبيع الحساكم الارض وما فيها) من بناء وغراس (ويقيم بينهما) ويجوز بيعهما
بثمن واحد للضرر ورفق بوزع الثمن على قيمة الارض مشفوعة بالغراس او البناء وعلى
قيمة ما فيها وحده فخصه الارض للمعير وحده ما فيها للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ
وجزم به صاحب الانوار والخبازي وقدم المصنف في الروضة كلام المتولى القائل
بالتوزيع كما في الرهن (والاصح انه) اى الحساكم (يعرض عنهما حتى يختار اشيا) اى
يختار المعير ماله اختياره ويوافق عليه المستعير قطعا للزراع بينهما وقوله يختار المحكي
عن خطه هنا وعن أصله واكثر نسخ الشارحين قد يناقشه اسقاط الالف من خطه في
الروضة وصحح عليه واستحسنه السبكي وصوبه الاسنوي لان اختيار المعير كاف في فصل
الخصومة مع انه مع حذف الالف يصبح الاسناد للاحدهما الشامل للمستعير لانه اذا
اختار ماله اختياره كالمقطع مجانا تنفصل ايضا وايضا فالمعير وان كان هو الاصل لكن
لا يتم الامر عند اختياره غير الثلاث الاجواقفة المستعير كما قرئناه فصح الاسناد اليهما ثم
فرع على الاعراض عنهم حتى يختار فقال (وللمعير دخوله او الاتقاء بهما) في مدة
المنازعة لانها مله ويؤخذ من التعليل كما في الخادم انه لو كان البناء مسطبة امتنع
الجالس عليها وهو واضح وله الاستناد الى بناء المستعير وغراسه والاستقلال بهما وان
منعه كما مر في الصلح وتعمل فرق بينهما غير صحيح واطلاق جمع امتناع الاسناد محمول على
ما يضر حالا أو مآلا وان قل والاوجه كما في البحر عدم لزوم الاجرة مدة التوقف لان
الخبرة في ذلك اليه خلافا للامام (ولا يدخلها المستعير بغير اذن) من المعير (لتفريج) وغيره
من الاعراض النافذة كالاجنبى وهى مولدة قبل لعلها من انفراج الهم اى انكشافه
(ويجوز) دخوله (للسقي والاصلاح) للبناء بغير آلة أجنبية ونحوها كاجتناء الثمر (في
الاصح) صيانة للملك عن الضياع فان عطل منعهما بدخوله لم يلزمه أن يمكنه من دخوله
الابجرة كما نقله الرافعي عن التهمة وأقره أما اصلاح البناء آلة أجنبية فلا يمكن منه لان
فيه ضررا بالمعير لانه قد عين له التملك والنقص مع الغرم فيزبد الغرم عليه من غير حاجة

وقيل له القلع اى حالا وقيل
يملك بالقيمة كذلك اه في
التشبيه مسامحة ويمكن أن يقال
اى كما يمنع القلع حالا في الزرع
(قوله لكن المنقول في نظيره من
الاجارة التخيير) اى في الحال
ونقل سم على منهج عن الشارح
اعتماده اه (قوله وابقاها الى
الجذاذ) وينبغي وجوب الاجرة
كما في الزرع (قوله اى اعطى) اى
الترم ذلك وليس المراد دفعها
بالفعل فيما يظهر (قوله ويجوز
بيعهما الخ) مستأنف وليس
مفرا على قوله قيل الخ (قوله
كما جزم به ابن المقرئ) معتقد (قوله
متنصل ايضا) اى الخصومة (قوله
عدم لزوم الاجرة) اى للبناء
والغراس وقوله اليه اى المعير
(قوله وهى مولدة) اى ليست
في كلام العرب وانما الذى في
كلامهم على ما يستفاد من المختار
الفرجة بفتح الفاء التقصى من
الهم (قوله والاصلاح للبناء بغير
آلة) لعل المراد بهذا القيد
الاحتراف عما يمكن اعدته ما بدونه
كالجديد من الخشب والابجراما
نحو الطين مما لا بد منه لاصلاح
المندم فإظهاره لا يعد أجنبيا
(قوله لم يلزمه) اى المعير (قوله
الابجرة) اى لدخوله والا

فتقدم ان على المستعير اجرة الارض مدة التوقف فتأمل اه سم على منهج لكن الذى تقدم
للشارح قريبا ان الاوجه عدم لزوم الاجرة مدة التوقف

اليه بخلاف اصلاحه بالتمه كما أن سقي الشجر يحدث فيها زيادة عين وقيمة والثاني
لأنه يشغل ملك الغير إلى أن ينتهي إلى ملكه وقد علم من جواز الدخول لما ذكرناه
جواز لاخذ الثمار بالأولى (وليس كل) منهما (بيع ملكه) من صاحبه وغيره ويثبت
المستعير من كل ما كان لياقعه أو عليه نعم أن كان جاهلا بالحال فله القسح (وقيل
ليس للمستعير بيعه لثالث) إذ بيعه غير مستقر لأن المبيع ملكه وورد بان غايته أنه كشقص
مشفوع وقيل ليس للمعير ذلك أيضا للجهل بامر البناء والغرض ولوا اتفاقا على بيع
الجميع من ثالث بثن واحد جاز للضرورة ووزع كما هو (والعارية المؤقتة) لبناء أو
غراس أو غيرهما (كالمطقة) فيما مر من الأحكام إذا انتهت المدة أو رجع قبل انقضاءها
إذا التاقت وعد لا يلزم ويبان المدة كما يحتمل كونه للقلع يحتمل كونه لمنع الأحداث
أو طلب الاجرة (وفي قول له القلع فيها) أي المؤقتة بعد المدة (مجانا إذا رجع) أي
انتهت بانتهاء المدة لأن فائدة التاقت القلع بعد المدة وجوابه ما مر قبيله (وإذا أعار)
أرضا (لزراعة) مطلقا (ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد)
أن نقص بالقلع قبله لأنه محترم وله أمدة فتطر بخلاف البناء والغراس ومقابل الأصح
وجهان أحدهما له القلع ويغرم ارش نقصه وثانيهما له القلع بالقيمة في الحال أما إذا
لم ينقص بالقلع وإن لم يمتد قطعه أو اعتيد قلعه لكونه قصيلا فإنه يكلف ذلك كما بحثه ابن
الرفعة لاتقاء الضرر (و) الصحيح (أنه الاجرة) أي اجرة مدة الإبقاء من وقت رجوعه
إلى حصاده لا تقطاع الإباحة به فاشبهه مالوا أعانه دابة ثم رجع في أثناء الطريق فإن عليه
نقل متاعه إلى مأمن بأجرة المثل كما هو والثاني لاجرة لأن منفعة الأرض إلى الحصاد
كالمستوفاء بالزرع (فلوعين) المعير (مدة) الزراعة (ولم يدرك) أي الزرع (فيها)
لتمتع به) أي المستعير (بتأخير الزراعة) أو بنقصها كأن كان على الأرض نحو ثلج أو
سيل ثم زرع بعدهزواله لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المعين مما يبطل أكثر منه كما في
نظيره الآتي في الاجارة به عليه الاستنوى (قلع مجانا) لما تقر من قصيره وعليه أيضا
نسوية الأرض فإن لم يقصر لم يقاع مجانا كما لو أطلق سواء كان عدم الادراك نحو برد
أم لقصر المدة الممينة (ولو جعل السيل) أو نحو الهواء (بذرا) بمعنى أي ما يصير مبدورا
ولو فوات أو حبة لم يعرض عنها مالهما (إلى أرض) لغير ملكه (فثبت فهو) أي النبات
(لصاحب البذر) لأنه عين ماله تحوّل إلى صفة أخرى فلم يزل ملكه عنه ويجب رده إليه
أن حضر وعمله والأفلح كما أنه مال ضائع أما ما عرض عنه مال ماله وهو من يعة مد
بأعراضه لا كيجورسفه فهو لرب الأرض أن قلنا بزرع والملك ماله عنه بمجرد الأعراض
والمعلم أنه سبيل ما يأتي قبيل الاضحية جواز أخذ ما يلقى مما يعرض عنه غالبا ويؤخذ
منه إن ما هنا كذلك يملكه مالك الأرض هنا وإن لم يمتدق أعراض المالك حينئذ
فالشرط أن لا يعلم عدم أعراضه لأن يعلم أعراضه وإن أوههم كلامهم هنا خلاف ذلك

(قوله كما أن سقى الشجر يحدث فيها زيادة عين) هذا التوجيه يقتضى امتناعه لأنه قد يجزى إلى ضرر بالمعير كما في الإصلاح بالآلة الأجنبية فكان الأولى توجيهه جواز السقي بنحو الاحتياج إليه (قوله وقد علم من جواز الدخول لما ذكرناه الخ) لم يذكر كرج قوله وقد علم الخ ولعله تركه لأنه عين قوله أولا ونحوهما كاجتماع الفرة وقدي يقال أراد الشارح بالثمار هنا الثمار الساقطة قبل أو أن الجذاذ وبالثمر في قوله أولا كاجتماع الثمر ما يقطع وقت الجذاذ (قوله لكونه قصيلا) أي شتلا (قوله لا تقطاع الإباحة به) أي الرجوع (قوله قلع مجانا) أي وإن لم يكن المقام قدرا يتنفع به (قوله لنحو برد) كثر أو مطر أو جراد أكل أعلى الزرع ثم نبت من أصله (قوله بمجرد الأعراض) وهو الراجح (قوله فالشرط أن لا يعلم عدم أعراضه) قديقال هذا يشهد ما يشك فيه هل هو مما يعرض عنه غالبا أولا وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الأعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالبا مع الشك في الأعراض اهـ سم على ج

(قوله لدنه) اي بقاء البذر (قوله قبل القلع) مفهومه الوجوب لمدة القلع اه سم على حج وينبغي أن يلحق بمدة القلع ما لو تمكن من القلع وأخوه أخذوا مما مر في وراث المستعير من انه اذا أخر مع التمكن لزمنه الاجرة (قوله لانه من فعله) مفهومه انه لو أجبره المالك وأحاطا كمال يلزمه ما ذكر اه سم على منهج (أقول) ويوجه ما ذكره بأنه لم يحصل منه في الاصل تعد غير رأيت الاذرى في قوله صرح بالافهوم المذكور (قوله لاني بقاء العقد) لوبيق بعض المدة اه حج (قوله ان وقع الاختلاف مع بقائها) أي العين (قوله فان تلفت العين قبل ردها تلفا) أي بان كان التلف بعد الاستعمال المأذون فيه (قوله فسد الشرط والعارية) اي فيكون مضبوطة بقيمتها ان تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه والفرق بين هذه وما لو شرط أن تضمن باكثر من قيمتها على ما مر له انه كأنه جعل الزائد على قيمتها في مقابلة المنافع فكانت اجارة فاسدة وما هنا لم يجعل في مقابلة المنافع شيئا لكن شرط شرطا فاسدا فافسدها ويؤخذ مما ذكر ان الكلام فيما لو شرط ضمانها بقدر معين دون قيمتها فان كان أكثر كان كالمو شرط ضمانها باكثر من قيمتها فيكون أمانة

(والاصح انه يجبر على قلعه) لانتفاء اذن المالك فيه فصار شيئا يباعا لو انتشرت أغصان شجرة غيره الى هواه داره فان له قطعها ولا أجره لملك الارض على مالك البذر لدنه قبل القلع وان كان كثيرا كافي المطلب لعدم الفعل منه ومن ثم أجبر على تسوية الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله والثاني لا يجبر لانه غير متعد به فهو كالمستعير (ولو ركب دابة) لغيره (وقال المالكها أعرنتها فقال) له (بل أجرة تسكنها) مدة كذا بكذا ويجوز كما رجحه السبكي اطلاق الاجرة بناء على الاصح الا في ان الواجب أجره المثل (أو) اختلاف مالك الارض وزادها كذلك فالصديق المالك على المذهب في استحقاق الاجرة او القيمة بقصصهما الا في لاني بقاء العقد لوبيق اذا الغالب انه لا يأذن في الانتفاع بذلك الاجزاء بل فيختلف لكل عينا تجمع نفعيا واشباتا انه ما أعاره بل أجره واستحق أجره المثل ان وقع الاختلاف مع بقائها وبعد مضي مدة لها أجره فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعى العارية بعينه جزا لانه لم يلف شيئا حتى يجعل مدعى السقوط بدله أو بعد تلفها فان لم تنقض مدة لها أجره فذواليد مقرب بالقيمة لمسكوها والافهم مدعى المسمى وذواليد مقرب له باجرة المثل والقيمة فان لم يزد المسمى عليها أخذ به العين والاحلف للزائد والثاني يصدق الراكب والزارع لان المالك وافقهما على اباحة المنفعة لهما والاصل براءة ذمتهم من الاجرة التي يدعيها والثالث يصدق المالك في الارض دون الدابة لان الدابة تكثر فيها الاعارة بخلاف الارض (وكذا) يصدق المالك فيما (لوقال) الراكب أو الزارع (اعرتني وقال المالك بل غصبته مني) وقدمت مدة لثلاث اجرة والعين باقية لان الاصل عدم الاذن فيختلف ويستحق أجره المثل والثاني ان القول قول المستعير لان الظاهر أن تصرفه بحق (فان تلفت العين) قبل ردها تلفا تضمن به العارية (فقد اتفقا على الضمان) لهما الضمان كل من المعار والمغصوب (لكن) هي للاستدراك ووجهه خلاف ما نزع من انه لا وجه له ان قوله اتفقا على الضمان يقتضي مساواة ضمان العارية لضمان الغصب الذي سيد كره وما قبله من ذكر الاختلاف يقتضي تخالفهما وانه متفق عليه فبين تخالفهما يذ كرهما تضمن به العارية هنا المخالف لما سيد كره في الغصب وما فيها من الخلاف المشتل على بيان اتحادهما على وجه (الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف) متقومة كانت أو مثلية كما هو ظاهر كلامهم وجرى عليه الاسنوى وغيره وحزم به في الانوار وأفتى به الواو الدرجة الله تعالى فقد قال الرواني في البحر لا يضمنه بالمثل بلا خلاف فالذهب انه يضمن بالقيمة وان كان مثليا قلت ويمكن توجيهه بان ردعين مثلهما مع استعمال جرهما متعذر فصار بمنزلة نقد المثل فيرجع للقيمة و (لا) تضمن العارية (باقصى القيم ولا يوم القبض) خلافا لما قبل الاصح ولو أعاره شيئا على أن يضمنه اذا تلف باكثر من قيمته فاجارة فاسدة كافي التهذيب وان ذهب بعضهم الى أن الاقيس انها اعادة فاسدة أو بشرط انها أمانة أو ضمانها بقدر معين فسد الشرط والعارية فيما يظهر خلافا لما ن

(قوله حلف الزيادة) وينبغي أن يحلف للأجرة التي يستحقها في مدة وضع يده عليه (قوله والافالمصدق المالك من غيرين) أي لانها بتقدير كونها ودیعة صارت بالاستعمال كالمقصوبة (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ذلك ما لو ادعى الاستحالة الهبة والدافع القرض فيصدق الدافع في ذلك ولا فرق في ذلك بين أن يكون للدافع به المالك لكونه خادماً منه مثلاً أم لا (قوله بتصدق المالك) ومثله وارثه (قوله وقال الآخر بل وكالة تصدق الدافع) وعلى قياسه لو ادعى الدافع أو وارثه البيع والأخذ بالوكالة أو القراض أو الشراكة أو نحوها مما لا يقتضي الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة للزوم البذل الشرعي ولو اختلفا في قدر البذل صدق الغارم لابقاء العقد * (كتاب الغصب) * ١٠٥ (قوله ومداره) أي الاستيلاء (قوله فليس منه

منع المالك) أي أو غيره منه ما خاصاً كمنع المالك واتباعه مثلاً أما المنع العام كأن منع جميع الناس عن سقيها فيضمن بذلك ونقل عن شيخنا الشبشيرى بالدرس ما وافقه (قوله من سقى زرعاً) أي كان حنبسه مثلاً فترتب عليه عدم السقى فلا ينافي قوله بعدم سواء أقصد منعه أم لا (قوله بأنه ثم) أي في الشاة (قوله ما يأتي عن ابن الصلاح) لم يذكر في ذلك الموضع عن ابن الصلاح شيئاً وفي حج ثم مانسه وأفتى أيضاً أي ابن الصلاح بضمن شريك غوراء عين ملك له أو شركائه فليس ما كان يسقى به من الشجر ونحوه أفتى الققيه اسمعيل الحضري ونظر فيه بعضهم وكأنه نظر لقولهم لو أخذ ثياباً مثلاً فهل بردا لم يضمنه وأن علم أن ذلك مهلك له ومراؤول الباب ما يرد أي النظر فتأمل اهـ

ذهب الى فساد فقط (فان كان ما يدعيه المالك) بالغصب (أكثر) من قيمة يوم التلف (حلف للزيادة) انه يستحقها وأما مساوياً وما دونه فيأخذ منه من غيرين لاتفاقهما عليه نظير ما مر وذكر في الروضة انه لو قال المالك غصبتي وذو اليد ادعني حلف المالك على نفي الادعاء لانه يدعي عليه الاذن والاصل عدمه وأخذ القيمة ان تلف الاجرة ان مضت مدة للمالك أجرة ومحل حيث لا استعمال من ذي اليد والافالمصدق المالك من غيرين ولا يخالف ما تقرره ما مر في الاقرار من انه لو أقرب بالف ثم فسرهما بالوديعة قبل أي سواء قال أخذت منها أم دفعها الي ولم ينظر لدعوى المقر له الغصب لان الفرق بينهما كون الاذن لم تثبت ثم الاقرار فيه صدق في صفة ثبوتها ويؤيده قولهم من كان القول قوله في أصل الاذن كان القول قوله في صفة ولانه لا اصل هنا يخالف دعواه الوديعة بخلافه فيما نحن فيه فانه لما علم ان يده على العين اقتضى ذلك ضمانه اذ هو الاصل في الاستيلاء على مال الغير فدعواه الاذن يخالف أصل الضمان الثاني عن الاستيلاء والاصل عدم الاذن فيصدق المالك وبما تقرره ظهر ضعف قول البغوي لدفعه لغيره ألقاها فادعى الدافع القرض والمدفوع له الوديعة صدق المدفوع له وقد أفتى الواو الدرجة الله تعالى تصديق المالك ويؤيده قول الانوار عن منهاج القضاة لو قال بعد تلفه دفعته قرضاً وقال الآخر بل وكالة تصدق الدافع

* (كتاب الغصب) *

(هو) لغة أخذ الشيء ظلماً وقيل بشرط المجاهرة وشرعاً الاستيلاء ومداره على العرف كما يظهر بالامثلة الآتية فليس منه منع المالك من سقى زرعاً أو ماشيته حتى تلف فلا ضمان لاتقاء الاستيلاء سواء أقصد منعه عنه أم لا على الاصح وفارق هذا هلاك وإدشاة ذبحها بأنه ثم تلف غداً الولد المتعين له باتلاف أمه بخلافه هنا وبهذا الفرق يتأيد ما يأتي عن ابن الصلاح وغيره قبيل والاصح ان السمن ويأتي قبيل قول المصنف فان أراد قوم

١٤ ح واما قول الشارح ويأتي قبيل قول المصنف فان أراد قوم الخ لعله أراد به قوله ثم والوجه ان من لارضة شرب من ماء مباح فعطله آخر بان احدث ما ينحدر به الماء عنه تأيم فاعله ولا تلمه اجرة منفعة الارض مدة تعطيها الوسقت بذلك الماء أخذاً مما مر في المساقاة اهـ الا أنه يتأمل حينئذ كون هذا مؤيداً للفرق فان المتبادر منه رده لا تأييداً لأن يقال وجه التأييد انه يجعل علة عدم الضمان فيما يأتي ان سقى الارض لم يتعين له ذلك الماء بل يمكن السقى بغيره بخلاف الشاة فانه ليس ثم ما يصلح افساده الشاة سوى ابن أمه أو وان ما يأتي عن ابن الصلاح مؤيد للضمن ولو ادشاة وما بعده مؤيد لعدم ضمان الزرع والاولى أن يقال ان وجه تأييد ما هنا ما يأتي عن ابن الصلاح ان لبن الشاة من حيث نسبته =

فيهما عين لولدها وكذلك العين التي أعدت بخصوصها السقي زرع فانهم اعدوا بحسب القصد من هياها لذلك الزرع وعليه
فمن عين فرض ما ذكره من عدم الضمان خنافي مسئلة الزرع فيما ذالم يكن الماء معدا له كماء الامطار والسيول ونحوهما (قوله ولو
كتابا) اي نافعا يخرج به الحق وراى وكذا ما لا تنفع فيه ولا ضرر كالفواشق الخمس فلا بد عليها ولا يجب ردّها برأسم على منتهج
وهو ظاهر لكن قد يشكل عليه قولهم في الاقرار ولو قال له عندى شيء قبل تقسيمه بخمس لا يقتضى بخلاف ما لو قال على فانه ظاهر في
ثبوت اليد عليه وانه تسوغ المطالبة به واجيب ثم بان قبول التفسير به انما هو لصدق الشيء عليه ووصفه بكونه عنده لا يستدعى
ان له عليه يدا (قوله وشمل) اي التعريف والحق ١٠٦ الاختصاصات اي فيكون غصبها كبيرة فيما يظهر اخذ اعماء ياتي

سقى أرضهم فمين عطل شرب ماء الغدير ما يؤيد ذلك (على حق الغدير) ولو كبا ونحوها
محترمين وشمل الاختصاصات كحق متعجر ومن قعد لم ينحو مسجد أو شارع لا يرجع عنه
وجعل المصنف في دقائقه حبة البر غير مال مراده به غير متقول لما قدمه في الاقرار ان مال
وعبر عنه أصله بالمال اذ هو المترتب عليه الضمان الا في وعدل عنه الى اعم منه ليكون
التعريف جامعاً للأفراد الغصب المحرم الواجب فيه الرد وأما الضمان فسيصرح باتفاقه
عن غير المال بقوله ولا يضمن الخرفا صنفه هياأحسن من أصله وان عكسه بعضهم
(عدوانا) اي على وجه الظلم والتعدي فخرج به نحو ما أخذ بسوم وعارية وما كان أمانة
شرعية كغوب طيرته الريح الى داره أو حجره ولا يرد على ذلك ما لو أخذ مال غيره يظنه ماله
حيث ضمنه ضمان الغصب لان الثابت في هذه الصورة حكم الغصب لاحقية قوله
الرائحي نظرا الى أن المتبادر والغالب من الغصب ما يقتضى الاثم واستحسن تعبيره في
الروضة بغير حق لشمولها هذه الصورة وقضاها ان الثابت فيها حقيقة الغصب نظر الى
أن حقيقة صادقة مع اتقاء لتعدي اذ القصد بالحد ضبط جميع صرر الغصب التي فيها
اثم والحق لا اثم فيها وما استحسنه الرافعي من زيادته قهرا لاخراج السرقة وغيرها من زيادة
لاعلى وجه اختلاصه لاس أو نحوه رد بخروج الملائمة بالاستيلاء فانه ينبئ عن القهر والغلبة
والتنظير فيها باعاء ان السرقة نوع من الغصب أفرد بحكم خاص فيه نظر وصديهم
بأفرا دها يباب مستقل وجعلها من مباحث الجنائيات قاض بخلافه وقد أفادوا الدرجه
الله تعالى ان الذي يتحصل من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه حقيقة وانما
وضمانا الاستيلاء على مال الغير عدوانا رضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق وانما
الاستيلاء على حق الغير عدوانا ولو أخذ مال غيره بالحيا كان له حكم الغصب فقد قال
الغزالي من طلب من غيره مالا في الملا فدفعه اليه لبا عث الحياء فقط لم يملكه ولا يحل له
التصرف فيه والاصل في الباب الكتاب والسنة وإجماع الامه وهو كبير فالانقلا عن

في حبة البربل أولى لان النفع بها
أكثر من النفع بحبة البر وقوله
صلى الله عليه وسلم وأموالككم
جري على الغالب (قوله ومن قعد)
اي وشمل من الخ (قوله لا يرجع عنه)
اي قعد ولا يرجع عنه (قوله مراده
به غير متقول) بفتح الواو اخذ من
قول المصباح تحول الخذ مالا
وموله غيره قال الازهرى تقول مالا
اتخذته فنية فقول الفقهاء ما يتحول
ما به مالا في العرف والمال عند
أهل البادية النعم اه فانه صريح
في ان ما كان صفة للمال اسم
مفعول وما كان صفة للفاعل اسم
فاعل (قوله وعبر عنه) اي الحق
(قوله والتعدي) عطف تفسير
(قوله أو حجره) اي بخلاف ما لو
طيرته الى محل قريب منه وليس له
عليه يد كالمسجد (قوله فانه ينبئ عن
القهر) في اخراجه لانها نظر
فان الاستيلاء به يعد مستوليا
بالقهر والغلبة بل قد يتوقف في

أخرجه للجمع مع سماء وقد جعل الشارح الاستيلاء شاملا لما فيه لسوم أو امانة كغوب طيرته الريح الى داره أو حجره الهوى
(قوله والتنظير فيه) اي في اخراج السرقة ونحوها (قوله قاض بخلافه) اي لم يكن يقتضى تخلف احكام الغصب عنها كالضمان
بأقصى القيم والابرة وهو خلاف الواقع (قوله بغير حق) أي حيث ظنه ماله (قوله وانما الاستيلاء الخ) زادي في العباب ولا انما
ولا ضمانا اه وصورته ان يستولى على اختصاص غيره ينظره اختصاصه وقوله أيضا أو تحامل برجله زاد حج أي وان اعتمد عليها
على الرجل الاخرى فيما يظهر (قوله كان له حكم الغصب) أي وان لم يحصل طلب من الاستيلاء فالدرا على مجرد العلم بأن صاحب
المال دفعه حياء لاصروا أو رغبة في خبر ومنه ما لو جلس عند قوم يأكلون من لاء وسألوه أن يأكل معهم وعلم ان ذلك مجرد حياهم
من جلوسه عندهم (قوله وهو كبيرة) اطلاقه شامل للمال وان قل ولا اختصاصات وما لو أقام انسانا من نحو مسجد أو سوق

== فيكون كبيرة وهو ظاهر جلي بل هو أولى من غصب نحو حبة البرلان المنفعة به أكثر والايذاء الحاصل بذلك أشد (قوله ومع عدمه) أي الاستحلال (قوله ولعل هذا التفصيل) أي ولعل نسبة هذا التفصيل لما ورد في الخ والافصر مع المذهب بقيد ذلك ولا حاجة لعزو ما ورد (قوله وإن فعله) أي وعلم بحرمته (قوله من غير أنه بحضوره) أي أو إقامتها وإشارتها بالبحث بش مثلاً في يده فتبعته (قوله أو تحامل برجله) ومنه ما يقع كثيراً من المشي على ما يقرش في صحن الجامع الأزهر من القراوى والسياب ونحوهما ويذني أن محل الضمان ما لم يتم القراوى ونحوها المسعد بأن كان صغيراً أو كثيراً والافلاضمان ولا حرمة له مدى الواضع بذلك (قوله على فراش) قال سم على حج لوجلس عليه ثم انتقل عنه ثم جالس آخر عليه فكل منهما غاصب ولا ينزل الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب إنما يبرأ برجله المالك أو ما يقوم مقامه فلا تلف فيه، في أن يقال إن تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتزاعه أيضاً عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل أو لا نصف فيه نظروا ويظهر الأول ولو نقل الدابة وما لكها راكب عليها بأن اخذ برأسها وسيرها مع ذلك فيحمل أن يكون غاصباً لأنه بعدم استئذنها عليه ١٠٧ مع استئذنها بالركوب بدليل أنها لو تنازعا أو تلفت حكمكم بها

للا ركاب واخص به الضمان اه (أقول) ولعل المراد بقوله فعلى كل القرار أن من غرمه منهما لا يرجع على صاحبه لأن المالك يأخذ من كل منهما ما يبدل المصوب لا يقال بل معناه أن من غرم منهما يرجع على صاحبه بالنصف لانا قول هذا عين الاحتمال الثاني ولأن معناه أن المالك يطالب كلا بالنصف لما مر أن كلا طريق في الضمان هذا وبقي في المقام احتمال آخر وهو أن قرار الضمان على الثاني وحده لأن

الهروى أن بلغ نصاب لكن نقل ابن عبد السلام الإجماع على أن غصب الحبة وسرقتهما كبيرة وتوقف فيه الأذرى وبواقفه إطلاق ما وردى الإجماع على أن فعله مع الاستحلال مما لا يخفى عليه كفرو مع عدمه فسق وعلل هذا التفصيل أنما هو من جهة كتابة الإجماع عليه والافصر مع مذهبه أن استحلال ما تحريمه ضرورى كفرو ما لا فلا وإن فعله فتفطن له (فلوركب دابة) غيره من غير إذنه وإن كان مالكها حاضراً وسيرها بخلاف ما لو وضع عليها متاعاً من غير إذنه بحضوره فسيرها المالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن مالكه الدابة إلا استئذنها عليه (أو جالس) أو تحامل برجله كما قاله البغوى (على فراش) لم تدل قرينة الحال على إباحة الجلوس مطلقاً وإنما من مخصوصين كفقرش مساطب التجار إن له عندهم حاجة (فغاصب وإن لم ينقله) إذ غاية الاستيلاء حاصله بذلك وهى الانتفاع به متعدياً وسواء قصد الاستيلاء أم لا كما في الروضة وإن نظر فيه السبكي وصوب الزركشى قول البكافى من لم يقصد له لا يكون غاصباً ولا ضامناً وافهم كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الأهرين المذكورين وهو كذلك وإن ذهب جميع إلى أنه لو رفع منقولا ككتاب من بين يدي مالك لينظره ويرده حالاً من غير قصد استيلاء عليه لم يضمنه اللهم إلا أن يحمل كلامهم على ما إذا ادلت قرينة على رضا مالكه بأخذ من ينظر فيه ولا دليل لهم فيما يأتى في الدخول للتعرج لأن الأخذ والرفع استيلاء حقيقى فلم يحتج معه إلى قصد ولا كذلك مجرد الدخول ومحل اشتراط نقل المنقول في

كل منهما وتساوياً في كونها تلفت لافيد واحد منهما وقال سم في قوله أخرى القاهران التراضى مثالاً عليه فخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى أن من تحامل برجله على خشبة كان غاصباً لهما وقد يفرق اه وقول سم في القولة الأولى فيحمل أن لا يكون غاصباً الخ ويصرح بعدم الضمان ما تقدم في الشارح عن أنى حامد بعد قول المصنف في العارية والأصح أنه لا يضمن ما ينسحق الخ من أنه لو سخر رجلاً وابنه قتلت الدابة في يد صاحبه لم يضمن الماسخر لأنهم في يد صاحبه وقوله أيضاً في القولة الأخرى وقد يفرق أي بان القراش لما كان معدلاً لا انتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعاً من الوجه الذى قصد منه فقد ذلك استيلاء بخلاف الخشبة ونحوها فألحقت بما في المنقولات وبديل للفرق عموم قول الشارح وافهم كلام المصنف اعتبار النقل الخ وقوله أيضاً لوجلس عليه ثم انتقل الخ ينبغي أن يأتى مثل ذلك فيما لو تعاقب اثنان على دابة ثم تلفت (قوله وسواء قصد الخ) معتمد (قوله في كل منقول) وهو كذلك حيث لم يكن تابعاً كما يأتى (قوله سوى الأهرين المذكورين) أى وسوى ما يأتى في قوله ونقل كلامه ما فى الدار من الامتعة والأيسر أن المذكوران هما قول المصنف فلوركب دابة وقوله أو جالس على فراش (قوله ومحل اشتراط نقل المنقول الخ)

عبارة العباب ونقل المتن قول كالبسيع وقضيتها ان مجرد رفع المتن قول التقييل وان وضعه مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفيف الذي يتناول باليد اه سم على حج وقضيته ايضا ان النقل الى موضع يختص به المالك لا يكون غصبا لكن هـ في باب المبيع قبل قبضه ان عدم صحة القبض بذلك انما هو في عدم جواز التصرف لاني عدم الضمان وقياسه هنا ان يكون ضامنا في المسئلتين لحصول الاستيلاء وعبارة الشارح ثم بالنسبة الثانية وقوله لم يكف محله بالنسبة الى التصرف اما بالنسبة الى حصول الضمان فانه يكون كافيا لاستيلائه عليه اه ويؤخذ مما يأتي في رفع السجادة انه لو رفع طرف المتن قول بيده عن الارض ولم يتفصل لا يكون غاصبا له ولا ضامنا وفي العباب * (فرع) * لو دخل على حداث بطرق الحديد وطارت شرارة أحرقت ثوبه لم يضعه الحداد وان دخل باذنه اه (أقول) وكذا الضمان عليه لو طارت شرارة من ١٠٨ الدكان أحرقت شيئا حيث أوقد الكور على العادة وهذا بخلاف مالو

الاستيلاء عليه في منقول ليس بيده فان كان بيده كوديعة أو غيرها فنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما قاله الاصحاب وافهم اشتراط النقل انه لو أخذ بيد قن ولم يسيره لم يضعه وقول البغوي انه لو بعث عبدا غيره في حاجة له بغير اذن سيده لم يضعه مالم يكن اعجيبا أو غير عجز ضعيف فقد رجع خلافه في الأنوار ونقل عن تعليق البغوي آخر العارضة ضمانه وصرح كثير بأنه لو أخذ بيد قن غيره وخوفه بسبب تهمة ولم يتقله من مكانه الى آخر أو نقله لا بقصد الاستيلاء عليه اى بناء على خلاف ما مر عن الروضة لم يضعه وكذا ان اتقل هو من محله باختياره أو ضرب ظالم قن غيره فأبى لان الضرب ليس باستيلاء نعم ان لم يمتد الى دار سيده ضمنه ولو زلق داخل حمام من الافوق وقع على متاع اغنيته فكسره ضمنه ولا يضمن صاحبه الزالقي الا ان وضعه بالمعرب بحيث لا يراه الداخل ولو دفع قنه الى من يعلمه حرفة كان امانة وان استعمله في مصالح تلك الحرفة بخلاف استعماله في غير ذلك وافهم ايضا عدم الفرق بين حضور المالك وغيبته لكن نقل عن المتولي ان محل ضمان الجميع حيث كان غائبا فان حضر اشتراط ان يترجمه أو يمنعه التصرف فيه والا بان جلس أو ركب معه لم يضمن سوى النصف ولو كان المالك ضعيفا أخذ اعمى يأتي في نظيره من العقار وقول الاذري انما يكون قياس ذلك ان استولى على نصف البساط بجالوسه فان استولى على ثلاثة أرباعه بجالوسه وقياسه والمالك على ربه ضمن ثلاثة أرباعه مردود بان قياس ذلك ان الضمان نصفان مطلقا لكون يده مامعا على القرائس الا ترى انهم لم يفرقوا في كونه غاصبا في الصورة الآتية بين كونه مستوليا على نصفها أو لا ولو رفع شيئا برجله بالارض لينظر بدنه ثم تركه فضاع لم يضعه قاله المتولى وقول بعضهم ان نظيره رفع سجادة برجله اى الى مكانها محمول على رفع لم يتفصل به المرفوع عن الارض على رجله والا

جلس بالشارع نفسه أو وقد لا على العادة قوله منه ذلك فانه يضمن لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلاصة العاقبة وفي العباب ايضا * (فرع) * من ضل نعله في مسجد ووجد غدا غيرها لم يجز له لبسها وان كانت ان اخذ نعله اه وفي هذه الحالة يبعها واخذ قدر قيمة نعله من ثمن ان علم انهم لم يخذلوه والا فهي لقطعة وفي العباب * (فرع) * من اخذ انسا ناظنه عبدا حسبة فقال أنا سر وهو عبدا فتر كذأبى ضمن اه (قوله او غيرها) اى من سائر الامانات (قوله فففس انكاره غصب) ينبغى ان محل ذلك مالم تدل قرينة على أن انكاره لغرض المالك كأن خاف عليه من ظالم ينتزعه منه (قوله لو أخذ بيد قن ولم يسيره الخ) وقياسه انه لو أخذ بزمام دابة او براسها ولم يسيرها لم

يكن غاصبا (قوله نعم ان لم يمتد الى دار سيده ضمنه) انظر ما وجه الضمان حيث لم يكن غاصبا وقد يقال ان ترتب عدم ضمنه رجوعه على فعله كان ضامنا كما لو فتح قصاعن طائر لم يأتى فيه من التوجيه (قوله بحيث لا يراه الداخل) اى ووجد له محلا سوى المرفق فيدرا المتاع دون الزالقي به اه حج وقوله ووجد صوابه وان وجد له الخ لغرض الزالقي يكون المتاع محلا لم يره الداخل وقوله وافهم اى كلام المصنف (قوله والا بان جلس الخ) قسم مفاهيم من قول المصنف فلور كيد داية الخ من ان الكلام فيمن ركب او جلس لامع صاحب الدابة والقرائس (قوله ولو كان) غاية وظاهر اطلاقه انه لا فرق في غير المالك بين ان يكون قويا او ضعيفا جدا بحيث لا تنسب له يد اصلا مع المالك وقياس ما يأتي من ان الضعف بحيث لا تنسب له يد مع المالك اذا دخل دار غيره والمالك فيها من انه لا يكون غاصبا لشيئ منها انه هنا كذلك الا ان يفرق بان اليد على المتن قول حسبة وعلى الدار حكمية (قوله في الصورة الآتية) وهي ما لو دخل دار غيره وهو فيها (قوله ولو رفع شيئا برجله) اى ولم يتفصل اخذ اعمى يأتي بعده

(قوله ولو اخذ شيئا غيره من غاصب) بقي ما يقع كثير ان بعض الدواب يقر من صاحبه ثم ان شخصاً يحوز على نية عوده لمالكه فيستلف حينئذ يضمنه ام لافيه نظر والا قرب الثاني للعلم برضا صاحبه بذلك اذ المالك لا يرضى بضياع ماله ويصدق في انه نوى رده على مالكه لان النية لا تعرف الا منه والاصل عدم الضمان ويؤيد هذا ما نقله حج عن القاضي بان من نظراً باق اصدقه اى او خلاصه من نحو غاصب فاخذه ليرده فهرب قبل تمكنه من رده ورفعه لما لم يضمنه لكنه نقل بعد عن الماوردي وابن كج الضمان وعن الشيخين التصريح به (قوله وان كان معرضاً) قضيته انه لو وجد ١٠٩ متاعاً مع سارق او منتهب وعلم انه اذا

لم يأخذه منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته الاخذ فاخذه منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شراء انه يضمنه حتى لو تلف في يده بلا تقصير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بما غرمه على مالكه لعدم اذنه في ذلك وقديتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفة مالكه لو بقي بيد السارق فان ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه (قوله ليد اويه) اى اخذه ليد اويه (قوله او هادى الغنم) وهو المسمى الآن بالناعوت (قوله وكذا لو غصب ام النحل) ومثل ذلك ما لو غصب ولد بهيمة فتيهته امه وان كانت لا تتخلف عنه عادة (قوله الا ان استولى عليه) قيد في المسائل الثلاث قال حج ولو سيجت او انساق بقرة الى راع لم تدخل في ضمانه الا ان ساقها مع البقر (قوله خلافا لابن الرفعة) اى في أم النحل (قوله ولو لم يقصد استيلاء) اى بان أطلق او قصد اخذ الرجل ومنعه من العود لها والتصرف فيها حتى يكون مستولياً

ضمنه كما لا يخفى اذا اخذ بالرجل كالبقي حصول الاستيلاء ولو اخذ شيئا غيره من غاصب أو سبع حسبة ليرده على مالكه فمكلف في يده قبل امكان رده لم يضمن ان كان المأخوذ منه غير أهل للضمان كحربي وقن المالك والاضن وان كان معرضاً للتلف خلافاً للسبكي واطلاق الماوردي وابن كج الضمان محمول على هذا التفصيل ولا ينافيه عدم ضمان المحرم صيدا ليد اويه اذ هو حقه له تعالى فسوخ فيه ولو غصب حيواناً فتيهته ولده الذى من شأنه ان يتبعه أو هادى الغنم فتيهته الغنم لم يضمن التابع في الاصح استيلاءه عليه وكذا لو غصب أم النحل فتيهتها النحل لا يضمنه الا ان استولى عليه خلافاً لابن الرفعة (ولو دخل داره) اى دار غيره (وأزججه عنها) اى اخرجها منها فغاصب ولو لم يقصد استيلاء لان وجوده مخ عن قصده وسواء في ذلك أكان باهله على هيمته من يقصد السكنى ام لا فإني الروضة تصوير لا قيد (أوزججه) اى أخرجها عنها (وقهره على الدار) اى منعه التصرف فيها وهو ملازم للافراج فالتصريح به تصريح بالالزام ومن ثم حذفه غيره (ولو لم يدخل فغاصب) ولو لم يقصد الاستيلاء عليها خلافاً للجمع (وفي الثانية وجه واه) انه لا يكون غاصباً عما لا يعرف وشمل كلامه ما في الدار من الامتعة فيكون غاصباً لها أيضاً كما ذكره الخوارزمي وقال الاذرى وغيره انه الاقرب وفيه كما قال القهولى اشارة الى ان المنقول لا يتوقف غصبه على نقله اذا كان تابعاً وذهب اليه القاضي (ولو سكن بيتاً) من الدار (ومنع المالك منه دون باقى الدار) فغاصب للبيت فقط (لانه الذى استولى عليه) (ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يخلفه من أهل ومستعير ومستأجر كما يجنبه الاذرى (فغاصب) وان ضعف الداخل وقوى المالك حتى لو انهم دمت حينئذ ضمنه لان قوته انما هي باعتبار سهولة النزاع منه حالاً ولا يمنع استيلاءه اما اذا لم يقصد الاستيلاء كان دخول التفريق لم يكن غاصباً وانما ضمن منقولاً لرفعه لا بقصد ذلك لان يده عليه حقيقة كما هو يده على العقار حكمية فتوقفت على قصد الاستيلاء (وان كان) المالك أو نحوه فيها (ولم يرجمه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاجتماع يدها فيكون الاستيلاء لهما معاً (الا ان يكون ضعيفاً لا يعدم مستولياً على صاحب الدار) فلا يكون غاصباً لشيء منها وان قصد الاستيلاء الا عبرة بقصد ما لا يمكن تحقيقه وأخذ السبكي منه وتبعه الاسنوى وغيره

لها مالاً وقصد اخذ الرجل ليس تصرفه في عمل من غير قصد منع له عما لا يكون غاصباً لها لعدم استيلاءه عليها (قوله وفي الثانية وجه واه) هي قوله أو أزججه الخ وقوله وذهب اليه القاضي معتمد وقوله ولا من يخلفه من أهل المراد به هنا يشمل اتباعه كخدمته لخصوص الزوجة والاولاد وقوله لان وجوده اى وجود المزعج (قوله كان دخول التفريق) أى او سرقة شيء من اجزاء الدار وقوله لم يكن غاصباً اى وان منع وأجر بالخروج (قوله لا بقصد ذلك) اى الاستيلاء (قوله فتوقفت) اى اليد (قوله يكون غاصباً) اى الداخل

(قوله فالوجه خلافه) من كلام مرأى فتلزمه الاجرة في الصورتين قال حج الآن يكون القاضي نظرا الى ان اللبلة لا اجرة لها غالبا فيصح كلامه حينئذ اه (قوله والاقرب فيما تقرر) أي من لزوم اجرة النصف فقط على الغاصب (قوله معهما أي الغاصب والسارق (قوله لزمه النصف) أي الغاصب (قوله يولد الغصب) أي سواء كان يولد الخ (قوله حتى تؤذيه) كذا استدلاله وهو انما يدل على وجوب الضمان ولعلهم وكذا ذلك الى ١١٠ ما هو معلوم بجمع عليه ان الخروج عن المعصية واجب فوري اه حج

انه لو ضعف المالك بحيث لا يعد له مع قوة لداخل استيلاء يكون غاصبا لجميعها اذ قصد الاستيلاء عليهم غير صحيح كما رده الاذرى وتبعه الواو الدرجة الله تعالى بان يد المالك باقية لم تزل فهي قوية لاستنادها للمالك والمعارضة بمنتهى في الداخل الضعيف بقصد الاستيلاء مردودة بوضوح الفرق بان يد المالك الحسبية معتقمة ثم فارق قصد الاستيلاء وموجودة هنا فلم يؤثر قصده معها في رفعها من أصلها وان ضعفه وحيث لم يجعل غاصبا لم تلزمه اجرة على ما أتى به القاضي في سارق تعدد وجه فخبأ في الدار ليلته لكن قال الاذرى انه مشكل لا يوافق عليه اه فالوجه خلافه والاقرب فيما تقرر انه لا فرق بين كون المالك وأهله وولده معهم ما في الدار أولا ولا بين كون الدار معروفة بصاحبها أولا وان قال الاذرى لم ارفعه شيئا فقد قال الكوهيكي لوني في شرح الحاوي اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لا فرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن أم لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من أهله عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضامنا للثلاث وان كان معه عشرة من أهله (وعلى الغاصب الرد) فوراً عند التمكن وان عظمت المؤنة في رده ولو لم يكن متولا كجسمه برأى وكما يقتضي ومواء كان من ماله ما مئة وما يولد الغصب امة متقللا عنه ولو بنفسه أو فعل اجنبى لخبر على البدن ما اخذت حتى تؤذيه ولو وضع العين لابلها بين يدي المالك مع علمه وتمكنه من اخذه أو في داره وعلم ولو باخبار ثقة كفى وببرأ بالرد ان غصب منه ولو نحو مودع ومستهتر من ماله لملته طوى مستعير ومستهتر وجهان وجههما كما اقتضاء كلامهما انهما كالقول لانهما ماذون لهما من جهة المالك وان كانا ضامنين ولو اخذن رقيق شيئا ثم رده اليه فان كان سميده دفعه اليه كلبوس وآلات يعمل بها برئ وكذلك لو اخذ الالة من الاجير وردها اليه لان المالك رضى به قاله البغوي في فتاويه وقد يجب مع الرد القيمة للعب بالولة كما لو غصب امة فحلت بجبراته عذريتها قاله الهب الطبري وقد لا يجب الرد ككونه ملكه بالغصب كان غصب حر بي مال حر بي او نحو ضرر كان غصب خيطا او خاط به جرحا في محترم فلا ينزع منه مادام حيا الا اذا لم يخف من نزعه مبيع تيم اولته عذريته كان خيطا بالحنطة اخرى اجود منها فانهم ما يباعان ويقسم بينهما على نسبة القيمة اولئك الغاصب لها بفعله فيما يسرى للهلاك وغرم بدلها رهي باقية وقد لا يجب الرد فوراً كان غصب لوحا وادرجه في سقينة وكانت في الماء وخيف من نزعه هلاك محترم وكان آخره للاشهاد كما مر آخر

وكتب عليه سم قوله وهو انما يدل الخ قد يمنع هذا الحصر بل قوله حتى تؤذيه أي نفس ما خذته كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد (قوله لابلها) خلافا للحج ووجه ما قاله الشارح ان بدلها تعويض عنها والعوض لا يملك الا بالرضا ويجرد علمه به ليس رضا وسيأتي تظير ذلك في قول الشارح اما اذا غصب حيا ولحا وعسلا الخ (قوله وعلم ولو باخبار ثقة) ظاهره براعة الغاصب بمجرد علم المالك بكونه في داره وان لم تدخل في يده ولا تمكن من الوصول اليها ولو قيل بخلافه لم يكن بهمسدا ويقيد قوله وعلم بالومضت مدة يمكنه الوصول اليها والاستيلاء عليها (قوله ولو نحو مودع) من نحو المودع القصار والصباغ ونحوهما من الامناء (قوله انهما كالقول) أي فيبرأ (قوله كلبوس) أي وان كان غير لاتق به وقوله رضى به أي الاجير (قوله وقد يجب مع رد القيمة للحيولة) وقضية ذلك ان مالك الامة اذا أخذ القيمة ملكها مالك قرض فيتصرف فيما مع كون الامة

في يده لان تعذريتها علمه نزلها خارجة عن ملكه (قوله فحلت بجبراته) أي بشبهة منه أو من غيره (قوله فانهم ما يباعان) هذا تخالف لما يأتي في قول المصنف ولو خلط المغصوب بغيره وامكن التمييز لزمه فان تعذر فالذهب انه كالتالف اه الان يقال ان خلط في كلامه مبنى للمفعول ويحمل على ما اذا لم يكن الخلط بفعل الغاصب (قوله وخيف من نزعه هلاك محترم) ولو لغاصب على المعتمد خلافا لما في البهجة

(قوله ثم عصم) أي الحربي (قوله غصب شيئاً فلقه) أي فأنه لا يضمن (قوله حال القتال) ظاهره وان غصبه في غير القتال وقد يتوقف فيه فليراجع * (فرع) * في فتاوى السيوطي ما نصه مسئلة سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فبات بالسراية عنده فإذا يلزم الغاصب الجواب مقتضى القواعد انه لا يلزمه شيء لأن هلاك مسئلة أدى سبب مقدمة على الغصب اهـ ثم على حج (قوله غرم المسالك على نقله) أي الاختصاص (قوله وحري على معصوم) قضيته ان ما اتقه المردون في حال قتال المسلمين المهم بضمنونه والاصح خلافه وعبارة في كتاب البغاة بعد قول المصنف والمتأول بلاشك يضمن وعكسه كما عايناهم تدون لهم شوكه فهم كالبغاة على الاصح كما افتى به والدرجة الله لان القصد اتم لانهم على العود الى ١١١ الاسلام وتضمنهم بتقرهم عن ذلك خلافاً لجمع

الوكالة (فان تلف عنده) المصوب او بعضه وهو مقول بالتلاف وتلف (ضمنه) اجماعا
نعم لو غصب حربي مال محترم ثم عصم فان كان باقي ارده او تالف لم يضمنه كقن غير مكاتب
غصب مال سميده واتفقه وباغ او عادل غصب شيئا واتفقه حال القتال وتلف فيه بسببه
فان كان غير مقول كحبة اتلفها لم يضمنها كاختصاص وان غرم المالك على نقله اجرة
واستأجر المصنف تبعه الا صاحب هناء مسائل يقع بها الضمان بلا غصب بمباشرة او بسبب
لما بينهما وان كان الانسب بها باب الجنائيات فقال (ولو اتلف مالا محترما في يد ماله كضمنه)
بالاجماع وقد لا يضمنه ككسر باب ونقب جدار في مسئلة الظفر وكسر نافذة مخبر لم يضمن
من ارادته الا بذلك او قتل دابة صائل وكسر سلاح لم يضمن كمن دفعه بدونه وما اتلفه باغ
على عادل وعكسه حال القتال وحربي على معصوم وقن غير مكاتب على سميده ومهدر بنحو
ردة او صبال اتلف وهو في يد ماله كخرج بالتلاف التلف فلا يضمنه كان سخر دابة
في يد ماله كقتلت لم يضمنها كقاله في كتاب الاجارة الا اذا كان السبب منه كما
واكثرى لجل مائة تحمل زيادة عليها وتلف بذلك وصاحبها معه فانه يضمن قسط الزيادة
ما اجرة مثل ذلك العمل فلازمة واقفي البغوى بضمان من سقط على مال غيره اصرع
فصل له فاتلفه كالوسقط عليه طفل من مهدد ولا ينافيه ما في الروضة في اتلاف ابلها انه
سقطت الدابة مبيدة لم يضمن راكبها ما تلف بها لان الاول اتلاف مباشرة والناسي
تلاف سبب ويعتبر فيه لضعفه لا يعتد في الاول لقوتها (ولو فتح رأس زق) بكسر
زاي وهو السقاء وتلف ضمن لمباشرة اتلافه فان كان مافيه جامدا اخرج بتقريب غيره
را اليه فالضمان على المقرب اقطعه اثر الاول بخلاف مالو خرج برحى هابة حال الفتح
شمس مطلقا لعدم صلاحيتها للقطع ومنه ما فعل غير العاقل كاهوظ اهر (مطروح
الارض) مثلا (اخرج مافيه بالفتح او منصوب فسقط بالفتح) لتحريكه الو كاهوظ جذبه
للقاطر مافيه حتى اقبل اسفله وسقط (واخرج مافيه) بذلك وتلف (ضمن) لتسببه في

ما فيه وابتلال جوانبه حتى سقط لكر في سم على منهج ع الروض ونشره ان محل التفصيل في الريح المسقطه للزق اما السقوط بالابتلال الحاصل بجراة الريح فلا فرق فيه بين كون الريح هابة وقت الفتح وكونه عارضة قال سم في مقام الفرق بينهما اللهم الا ان يقال ان الريح التي تؤثر سرادتها مع مرور الزمان لا يتخلو الجو عنها وان خفت خلفها بخلاف الريح التي تؤثر السقوط فليست أم (قوله او شمس مطلقا) اي موجودة أم لا (قوله ومنها) اي الريح والشمس وفي التشبيه بهم ما نظر لاختلاف حكمهما فان شرط الضمان بالريح كون هابة وقت الفتح بخلاف الشمس فانه لا يشترط طلوعها ووقته وعليه فمقتضى التشبيه بالريح حضوره غير العاقل وقت الفتح ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشتراط حضوره فقام له اللهم الا ان يقال مراده بقوله ومنها الخ التشبيه في ان فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشر ويمكن دفع الايراد من اصله بجعل الضمير في قوله ومنها للريح الهابة والشمس

(قوله ودعوى ان السبب الخ) لكن برودة الماء وترك الجروح علاج جرحه الموقوف بعينه كان تركه يخل بالقصد حتى هلك
 ثمان الجراح لا يضمن لأن الترتيب مع القدرة قطع فعل الاول اللهم الا ان يقال ان الجاني لما باشر القتل المحصل للاتلاف لم ينظر معه
 الى حضور المالك وعيونه من منع الجاني بخلاف مسئلة الجرح فان فعل الجاني انقطع بمجرد جرحه فترك الجروح العلاج بعد
 انتهاء فعل الاول نزل منزلة جناية اخرى (قوله فلم يعد قصد الفاتح له) ويتردد النظر في البلاد الباردة التي يمتد فيها الغيم اياما او
 هدم اذ بها المثل هذا فطاعت واذا بقته على خلاف العادة ومقتضى نظره للتحقق فيها المقصود المذكور عدم الضمان
 عند اطراد العادة بذلك اهـ حج (قوله فيما ١١٢) لو اوقد نار في ارضه ينبغي ان يراد ناره ما يستحق الاتقاع بها ومفهومه

انه لو اوقد في ارض غيره ضمن ما تولد
 من فعله مطلقا ما كان او عارضا
 له عديبه ومن ذلك ما يقع كثيرا بقري
 الريف من أخذ القريك ونحوه
 وايقاد النار عليه ليستوى ويؤكل
 فيضمن فيه له عديبه لعدم ملك
 مفعلة الارض التي اوقد بها النار
 وان كانت في توابعه لان استئجار
 الارض للزراعة لا يبيح ايقاد النار
 بها نعم لو جرت العادة بمثل ذلك كما
 لو اضطر لا يقاد نار لدفع البرد عن
 نفسه وعلم المالك باعتياد مثل
 ذلك فيها جاز ولا ضمان لما تلف
 بسبب الايقاد المذكور (قوله
 ضمنه) اي القالب (قوله فهلك
 قرخهما) في اطلاق القرخ على ولد
 الشاة تغليب فان القرخ ولد الطائر
 والاتي قرخة كما في مختار الصحاح
 (قوله لماصر) اي من ان التلف
 لم يحصل بفعله مع عدم تحقق هبوبها
 (قوله فان لم يظهر حادث) اي بحال
 علمه الغرق (قوله فليس فتحه سببا
 الخ) أي فلو شك بعد خروج مافيه

اتلافه اذ هو ناشئ عن فعله ولو بحضرة مالكه وعيونه من تداركه كما لو رآه يقتل قنقه فلم
 ينهه ودعوى ان السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة
 (وان سقط) الزق بعد فتحه له (بعارض ربح) ونحوها كزلة او وقوع طائر عليه (لم
 يضمن) لان التلف لم يحصل بفعله مع عدم تحقق هبوبها بخلاف طلوع الشمس فلم يعد
 قصد الفاتح له وافهم كلامه ان الربح لو كانت هابة حال الفتح ضمن وهو كذلك كما يؤخذ
 مما مر ومن تفرقتهم بين المقارن والعارض فيما لو اوقد نار في ارضه فحتمها بالرياح الى
 ارض غيره فالتلف شائبه على ذلك الاسنوي وغيره وبه صرح القارقي ولو قلب الزق غير
 الفاتح فخرج مافيه ضمنه لا الفاتح ولو ازل ورق العنب ففسدت بالشمس عنا قيدته
 او ذبح شاة غيره او حاصته فهلك قرخهما ضمنهما الفقه ما تحصل به الحياة وفارق عدم
 الضمان فيما لو حبس المالك عن ماشيته حتى تلفت ولو ظلمها حيث لم يضمنها بان التلف هنا
 جزء أو كل جزء من المذبوح بخلاف الماشية مع ما لكها وبأنه هنا تلف غذاء الولد المتعين
 له باتلاف امه بخلافه ثم لو اراد سوق الماء الى النخل او الزرع فغرقه ظالم من السقي حتى
 فسدت لم يضمن كما في الروضة قياسا على حبس المالك عن ماشيته وان صحح في الانوار
 الضمان ولو حل رباط سمنه فغرقت بحله ضمنها او بهارض ربح ونحوه فلا لماصر فان
 لم يظهر حادث فوجبه ان اوجههما كما أفاده الولد رحمه الله تعالى الضمان اذا الماء احد
 المتلفات وحل رباطها ولا ربح في البعثة سبب ظاهري احالة الغرق على الفعل فاشبه ما مؤ
 فتح فقصاعن طائر وطائر في الحال بخلاف الزق فليس فتحه سببا ظاهرا سقوطه خلاقا
 للزر كشي ومن تبعه (ولو فتح قنصاعن طائر) اي طير فقد قال جمهور الغويين ان الطائر
 مفرد والطير جمعه فاندفع قول من قال ان الاولى طير لا طائر لانه في الققص لا يطير
 (وهيجه فطار) حالا (ضمنه) بالاجماع لان الجماع الى الفرار كما كراه الا دعى (وان اقتصر
 على الفتح فالانظر انه ان طار في الحال) أو كان آخر الققص مقبوحا فمضى عقب الفتح قليلا
 فلبس لا حتى طار كما قاله القاضي قال او كان الققص مقبوحا فمضى انسان على بابه ففرغ

في ان الخروج بسبب الفتح أعرض حادث فلا ضمان لان الاصل عدمه وقد يقال بالضمان لان فتح رأس الزق سبب الطائر
 ظاهري ترتب خروج مافيه على الفتح والاصل عدم عروض الحادث (قوله والطير جمعه) وقيل الطير اسم جنس يقع على الواحد
 والجمع وقيل اسم جمع لا يطلق على الواحد وعبارة المصباح الطائر على صيغة اسم فاعل من طار يطير طيرا و هو له في الجو كشي
 الحيوان في الارض ويعدى بالهمزة والتضعيف فيقال طيرة وطائره وجمع الطائر طير مثل صاحب وصحب وراكب وركب وجمع
 الطير طيور وأطيار وقال أبو عبيدة وقطرب ويقع الطير على الواحد والجمع وقال ابن التباري الطير جماعة وتأتيها أكثر من
 التذكير ولا يقال للواحد طير بل طائر وقيل ما يقال لا تأتي طائره اهـ (قوله وهيجه فطار) قال في الروض أو طار فصار منه جدار

أو كسر قارورة القنص ضمن أه سم على منهج (قوله بما إذا علم بحضورها) قال حج ويتجه ان علمه بوجود نحو هرة ضارية بذلك المكان غالباً بحضورها حال الفتح (قوله فيما لو حل رباط) أي أو حل قيدها أه متن الروض (قوله ومنها قن) أي في فتح الباب وحل القيد (قوله بحال عليه) أي فلو اختلف المالك والفتح في أنه خرج عقب الفتح أو تراخي عنه فينبغي تصديق الفتح لان الأصل عدم الضمان (قوله قال الأذرى وهذا الخ) معتد (قوله بأنه لو حل رباط بهيمة) أي لغيره ولعل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبها إذا أرسلها في وقت جرت العادة بحفظها فيه ان المطلق لها هنا لا يذللها عليها ولا استيلاء حتى يضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فان عليه حفظ ما في يده فارسلها لتقصير ويؤخذ مما ذكر ١١٣ في اختلف الدواب ان الكلام فيما لو جرت

العادة بحفظ المالك لذاته بخلاف ما لو جرت بعدم حفظها وارسلها اليلا ونهارا فلا ضمان لمتلف ما ارسله لعدم تقصيره ومن ذلك الاوز اذا كان في بلدة جرت عادة اهلها بانهم لا يحفظونه فاذا خرج من دور أهله على عادتهم واتلف زرعاً لا يضمنه مالك الاوز لان صاحب الزرع مقصر بعدم حراسته ومنع الاوز عنه (قوله بل في المتلف عكس ما هنا) قد يشكل عليه ما قدمنا في الفتح فقصاعن طائر يخرج وكسر في خروجه قارورة ثم رأيت في سم على منهج بعد مثل ما ذكر الآن يقال لا فرق بين ما في الحقيقة لان المتلف حدث كان من ضرورة الحل أو الفتح عادة ضمن والا فلا أه ملخصاً وفيه انه لا يوافق ما فرق به الشارح هنا من أن التصرف في التالف لا في المتلف

الطائر يخرج أو وثبت هرة عقب الفتح فقتله وهو مقيد كما قاله السبكي بما إذا علم بحضورها حين الفتح والا كانت كرمي طرأت بعده (ضمنه) لا شعارة بتمهيره وحل قواهم تقدم المباشرة على السبب ما لم يكن السبب ملحاً والثاني يضمنه مطلقاً لانه لو لم يفتح لم يطرأ الثالث لا يضمن مطلقاً لانه قصدوا اختياراً (وان وقف ثم طار فلا) يضمنه لان طياره بعد الوقوف يشعر باختياره ويجري ذلك فيما لو حل رباط بهيمة أو فتح الباب فخرجت ومنها قن غير عيز ومجنون لا عاقل ولو أبقا لانه صحيح الاختيار فخر وجه عقب ما ذكر بحال عليه وألحق جمع بفتح القنص ما لو كان يسد صبي أو مجنون طائر فاهمه انسان باطلاقه من يده قال الأذرى وهذا حديث لا يميز ولا يفقه نظراً لعدم الميز عد ومثل غير المميز من يرى طاعة أمره ولو حل رباط عن علف في وعاء فكلمته في الحلال بهيمة ضمن ولا ينافيه تصريح المأوردى بأنه لو حل رباط بهيمة فأكلت علفاً أو كسرت اناء لم يضمن سواء اتصل ذلك بالحل أم لا لان انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التالف بل في المتلف عكس ما هنا ولو خرجت البهيمة عقب فتح الباب ليلافاً تلفت زرعاً أو غيره لم يضمنه الفاتح كما جزم به ابن المقرئ وان جزم في الاوز بخلافه اذ لا يلزمه حفظ بهيمة غيره عن ذلك ولو وقف على جداره طائر فنقره لم يضمنه لان له منعه من جداره وان رماه في الهواء ولو في هوا داره فقتله ضمنه اذ ليس له منعه من هوا داره ولو فتح حوزاً فآخذ غيره ما فيه أو دل عليه الاوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال وتسببه بالفتح في الاولى قيداً نقطع بالباشرة نعم لو آخذ غيره بما ره وهو غير عيز أو أعجمي يرى طاعة أمره ضمنه دون الاخذ ولو بنى داراً فالت الریح فيها ثوباً وضع لم يضمنه لانه لم يستول عليه (والايدى المترتبة) بغير ترويج (على يد القاصب) الضامن وان كانت في أصلها أمانة كوكالة بان وكله في الردود دعيه (ايدى ضمان وان جهل صاحبها الغصب) لوضع يده على ملك غير بغير اذنه وجهله انما يسقط الاثم اذ هو من

١٥ به ج الا ان يقال ان كسر الطائر نحو القارورة في خروجه يعد من فعل المتلف لنسبة الخروج الذي حصل به التالف للفتح ولا كذلك اكل الدابة للعلف فانه ليس بالخروج بل بأمر حصل بعد الخروج وهو قريب (قوله لم يضمنه الفاتح) أي ولا صاحب البهيمة أيضاً لعدم تقصيره (قوله لان له منعه من جداره) أي فلو اعتاد الطائر النزول على جدار غيره وشق منه كف صاحبه منه بحبسه أو قص جناحه أو نحو ذلك وان لم يتولد من الطائر ضرر ويجلوسه على الجدار لان من شأن الطير تولد التجاسة منه برئته ويترتب على جلوسه منع صاحب الجدار منه لو أراد الانتفاع به (قوله ولو بنى داراً) هو مجرد تصوير والا فالحكم كذلك في كل دار في يده (قوله لم يضمنه) أي حيث لم يتمكن من اعلام صاحبه ولم يعلمه والاضمن (قوله وان جهل صاحبها الغصب) أي أو اكره على الاستيلاء على المغصوب فاذا تلف في يده كان طريقاً في الضمان وقرار الضمان على المكره له كالأكره غيره على

== اتلاف مال فأنلفه فان كلاً طريق في الضمان والقرار على المذكور بالكسر ومن ذلك يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً غصب من آخر فساوا كره آخر على الذهاب بها الى محلة كذا فقتلت وهو عدم ضمان المكره بفتح الراء بل هو طريق في الضمان فقط ومنه أيضاً ما يقع في قرى الريف من أمر الشاذم مثلاً لا تبعه باحضر بهائم الفلاحين للاستعمال في زرع أو غيره بطريق الظلم وهو انه ان كره تابعه على احضار بهائم عندها كان كل طريق في الضمان والقرار على الشاذ وان لم يحصل اكرام أو اكرهه على احضار بعض الدواب بالاعتيين للمعصرة فاحضر له شيئاً منها ضمنه لاختياره في الاول لان تعيينه للمعصر واحضاره له اختياره أيضاً ١١٤ (قوله نعم الحاكم وأمينه) وهل مثلها ما أصحاب الشوكة من مشايخ البلدان

والعربان اولاً فليس به نظراً وعبارة الاذرع في قوته * تنبيه يستثنى من هذه الايدي أيدي الحكام وامثالهم فانهم لا يضمنون لوضعها على وجه الحظ والمصلحة اه وهل يشمل ما ذكر من مشايخ البلدان الخ حيث عدل عن نوابهم الى التعبير بامثالهم (قوله لا يضمنان) أي وأما الغاصب فلا يبرأ الا بالرد للمالك ومحل ذلك اذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان للاخذ وأما لورد الغاصب بنفسه عليهما فينبغي براءة بذلك اقيام الحاكم مقام المالك في الرد عليه من الغاصب لكن قضية قول شارح الروض ويستثنى الحاكم ونائبه لانهما نائبان عن المالك اه ان الغاصب يبرأ مطلقاً (قوله ايردها) أي القنة وقوله في يده أي يد القن (قوله وفيه نظراً) أي فيما قاله البغوي ولعله بالنظر لما لو جهل القن الخ ووجه النظر ان العبد

خطاب التكليف لا الضمان لانه من خطاب الوضع فيطالب من شاء منهما نعم الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يدهما للمصلحة واستثنى البغوي من الجهل ما لو غصب عينا ودفعها القن الغاصب ليردها للمالك كما قلنا فقتلت في يده فان جهل العبد ضمن الغاصب فقط والاتفاق برقبته وغرم المالك ايجها شاء وفيه نظراً أما لزواج الغاصب المفصولة فقتلت عند الزوج فلا يضمن لان الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت يد الزوج وبهذا اندفع ايراد هذه على المصنف وينبغي كما قاله الزركشي تخصيصه بما اذا تعلق بغير الولادة والافضئها كما لو اولد أمة غيره بثبته وماتت بالولادة فانه يضمنها على الاصح كما قاله الرافعي في الرهن (ثم ان علم) الثاني الغصب (فغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده) ويطالب بكل ما يطالب به الاول لان حد الغصب صادق عليه نعم لا مطالبة عليه بزيادة قيمة حصلت في يد الاول فقط بل المطالب بها هو الاول ويبرأ الاول لكونه كالضامن لتقرر الضمان على الثاني بابرار المالك للثاني ولا عكس قاله الفقهاء في فتاويه (وكذا ان جهل) الثاني الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) والسوم والقرض والبيع وكذا الهبة لانه دخل على الضمان فلا تغرير من الغاصب وفي الهبة أخذ للثالث ثم ما تقرر في الهبة هو ما جرى عليه ابن المقرئ بحسب تصرفه لكن الذي في الروضة ان يده ليست يد ضمان وان كان المرجح ان قرار الضمان عليه لما قلنا (وان كانت يد أمانة) بغير اتمام (كوديعة) وقراض (فالقرار على الغاصب) دونه لانه دخل على ان يده نائبة عن الغاصب فلا غرم الغاصب) لم يرجع عليه وان غرم هو يرجع على الغاصب ومثله ما لو صال المغصوب على شخص فأنلفه كما مر آنفاً ويد الالتقاط ولو للثالث قبله كيد الأمانة وبهذه كيد الضمان (ومتى اتلف الاخذ من الغاصب) شيئاً (مستقلاً به) أي بالاتلاف وهو اهل للضمان (فالقرار عليه مطلقاً) سواء كانت يده يد أمانة أم ضمان لان الاتلاف أقوى من اثبات اليد العادية أما اذا لم يستقل بالاتلاف بان حمله عليه الغاصب فان كان لغرضه كذبح

وان كان أمناً لكونه وكلاً عن الغاصب في الرد فحقه ان يكون طريقاً في الضمان والقرار على الغاصب شاة والمتبادر من كلام البغوي في الضمان عن العبد مطلقاً ويمكن الجواب بان مراد البغوي بقوله ضمن الغاصب ان عليه القرار (قوله فلا يضمن) أي لا يضمن عينا اذا تلفت لكن يجب عليه المهر وارش البكارة ان وطئها للشبهة (قوله من حيث هي) قد يقال هذا ساقى قوله بغير تزويج الا ان يقال هو استثناء صوري (قوله ولا عكس) أي لان الاول كالضامن والثاني كالاصيل وهو لا يبرأ براءة الضامن (قوله وكذا الهبة) أي قاله مدعيها يد ضمان والمعتد أن يدا أمانة كما يأتي ومع ذلك يضمن ما تلف تحت يده ولو جعل قوله وكذا الهبة الخ شاملاً للبدل الضامنة لا العارية لم يتوجه الاعتراض المذكور (قوله فأنلفه) أي اتلف المصوب (قوله قبله) أي التملك (قوله فان كان لغرضه) أي الغاصب

(قوله فالقرار عليه) أى الغاصب (قوله لكن بهذه المقالة) هى قوله وقال له هى ملكى الخ (قوله وتقدمه) أى الطعام المغصوب وقوله ولو باذن مالك أى مالك الرقيق وقوله جناية منه أى الرقيق وقوله على قيمة الآكل أى وهو الرقيق (قوله فانه لا يرجع على المالك) أى وليس للمالك العلف مطالبه صاحب البهيمة فليس طريقا فى الضمان لانه لا ينسب الى تقصير فى اتلاف ما كانه بهيمته (قوله انقل الحق لقيمه) أى ومع ذلك لا يجوز له التصرف فيه الا بعد دفع بدله للمالك ولا غيره عن علم أن اصله مغصوب تناول شئ منه (قوله اذ التسليط فيها غير تام) قديم قال التسليط بالاجارة ١١٥ اقوى منه بالعارية اللهم الا ان يقال لما

كانت يد المصطفى غير ضامنة نزلت منزلة المشتري بجوامع الضمان والمستاجر لكونه امينا نزل منزلة الوديع وفى ستم على منهج * (فرع) * سئل مر عما لو غصب الراهن الرهن من المرتهن فتلصق به هل يضمن له أقصى القيم ويجعل رهنه مكانه فقال الى انه انما يضمن له قيمة يوم التلصق فله رهن المستلصق فى الروضة وغيرها اه سم على منهج (أقول) والاقرب انه يضمن أقصى القيم من وقت الغصب الى التلصق ويخرج بغيره ماله وانما يضمن فى يد المرتهن فيضمنه بقيمة يوم التلصق وماله أخذ منه من المرتهن لينتفع به على الوجه المشروع فلا ضمان عليه اذا تلصق في يده بلا تقصير هذا وما نوزع به من أن المالك انما يضمن باقل الامرين من القيمة والدين ظاهر فيما لو دفعها الراهن لتكون من الدين وماهنا يندفعها لتكون رهن فلا وجه لاعتبار الاقل (قوله ومحل فيها) أى الاتنى (قوله فلو قال له) أى المالك

شاة وقطع ثوب امر به ففعله جاهلا فالقرار عليه أولا لغرض فعلى المتلف وكذا ان كان لغرض نفسه كما قال (وان حمل الغاصب عليه بان قدم له طعاما مغصوبا ضميافة فأكاه فكذا) القرار عليه (فى الاظهر) لانه المتلف والمعدت المنفعة والثانى ان القرار على الغاصب لانه غر الآكل وعلى الاول لو قدمه لآخر وقال له هو ملكى فالقرار على الآكل كل أيضا فلا يرجع بما غمره على الغاصب لكن بهذه المقالة ان غرم الغاصب لم يرجع على الآكل لا اعترافه بان المالك ظلمه والمظلوم لا يرجع على غير ظلمه وتقدمه لرقيق ولو باذن مالكه جناية يدينه يباع فيها التعلق موجه ابرقته ولو غرم الغاصب رجوع على قيمة الآكل بخلاف ما لو قدمه له بهيمة فأكاه وغرم الغاصب فانه لا يرجع على المالك ان لم يأذن والارجع عليه (وعلى هذا) أى الاظهر فى كل الضيف (لوقدمه) الغاصب (لما لكه) أو لم يقدمه له (فاكاه) جاهلا بانه له (برئ الغاصب) لما شرته اتلاف ماله مختارا أما اذا اكاه عالما فيبرأ قطعا هذا كاه ان قدمه له على هيئته أما اذا غصب جاهلا أو عسلا ودقيقا وصنعه هريسة أو حلواء مثلا فلا يبرأ قطعا قاله الزبيرى لانه لما صيره كالتلف انتقل الحق لقيمه وهى لا تسقط ببدل غيرها بدون رضا مستحقها وهو لم يرض ويبرأ الغاصب أيضا باعارته أو بيعه أو اقرضه للمالك ولو جاهلا بكونه له لانه باشر اخذ ماله مختارا لا بإبداعه ورهنه واجارته وتزويجه منه واقرضه معه فيه جاهلا بانه له اذ التسليط فيها غير تام بخلاف ما لو كان عالما وشمل التزويج الذكر والاتنى ومحل فيه ما لم يستولدها فان استولدها وان لم يتسلمها برئ الغاصب لحصول تسلمها بمجرد استيلائها ولو قال الغاصب للمالك اعنته أو اعنته عنك فاعنته ولو جاهلا بانه له عنت وبرئ فلو قال له اعنته عني فاعنته ولو جاهلا بانه له عنت وبرئ الغاصب كما رجحه ابن المقري وصرح به السبكي ويقع العنت عن المالك لاعتن الغاصب على الصحيح فى أصل الروضة لكن الاوجه معنى كما قاله الشيخ وقوعه عن الغاصب ويكون ذلك بغير اعتناء ان ذكر عوضا والا فبهيمة بناء على صحة البيع فيما لو باع مال أبيه ظان حيا به فبان ميتا

* (فصل) فى بيان حكم الغصب وانقسام المغصوب الى مثلى ومتمم ومباينهما (قوله وبرئ الغاصب) قال فى شرح الروض حال البدقوى ويبقى ان يلقى بالاعتاق الوقف ونحوه اه سم على ج و قول سم ونحوه أى كأن امر به به تسجدا ونحوه من الجهات العامة أو قال له انذرا عتاقه أو اوص به بجمعة كذا ثم مات المالك (قوله لكن الاوجه معنى) أى لا نقلا وهذا يشهر باعتقاد الاول لانه الاوجه نقلا عنده لكن اعتمد أنه عن الغاصب شيخنا الزينادى * (فصل فى بيان حكم الغصب) (قوله وانقسام المغصوب) تفسير للمراد بكم الغصب هنا ولا فليس ماذ كرحاله اذ لا تعرض فيه حرمة ولا اهرمها ويجوز ان المراد بالحكم بيان الضمان وهو غير ما يضمن به

(قوله وما يضمن به المصوب) أي وما يتبع ذلك كعدم اراقة السكر على الذبي (قوله تضمن نفس الرقيق) أي كالأوبعضا فدخل فيه البعض فيضمن جزء الرق منه بغيره وجزء الحرية بما يقابل من الدية كما يأتي (قوله كسائر الاموال) أي المتقومة والا فالتالي من الاموال يضمن بماله كما يأتي ويحتل ان التشبيه في اصل الضمان والاموال على عمومها (قوله بالقيمة في المصوب) أي المقوم فلا يشك بما يأتي في المثل اذ افقد من ان الاصح فيه انه يضمن باقصى القيم من وقت الغصب الى وقت النقص (قوله من الغصب الى التلف) وفي غيره قيمة يوم التلف اه ح وهو شامل للمستأمن فيضمن على ما ذكره بقيمة يوم التلف أي لا تقابل الحال عادة (قوله فان لم ينقص لم يلزمه شيء) نياس ما يأتي ١١٦ فيما لو قطع الغاصب اصبعه زائدة ولم تنقص قيمته بالقطع انه يعتبر هنا

حاله قبل الاندمال اللهم الا ان يقال ما هنا موصوفا وربما اذا لم تنقص قيمته شيئا لا قبل الاندمال ولا بعده ثم رأيت في سم على ج كذلك (قوله أما الجناية) أي يجرح لامة قدره أخذ من كلام سم وهو مقابل قوله على نحو ظاهر أو عنق لكس قد يقال هذا داخل في قوله الآتي وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا فليست أمثل ويجب بالمانع لان المراد في الآتي ان تكون الجناية بالتلف المقدرة وهناك ان تكون بالتلف شيء فيه اه سم على ج (قوله فان ساواه نقص) أي وجوبا (قوله أما هو) أي الغاصب (قوله فيضمن بما تنقص) معتمد وقوله مطلقا أي ساوى المقدرا ثم زاد عليه (قوله ان تلفت بآفة) أي بغير جناية أخذ من قوله وان تلفت بجناية (قوله فان نقصت) أي القيمة وهو مستأنف (قوله كان سقط ذكره وانتهاه) أي بان سقطت بلا جناية او قطعت

وما يضمن به المصوب وغيره (تضمن نفس الرقيق) ولو مستولدة ومكاتب (بقيته) بالغة ما بلغت (تلف أو ألتفت تحت يد عادية) بخفيف الياء كسائر الاموال ومصادره بالعادية الضامنة وان لم يكن صاحبها متعديا ليدخل في عموم مستأمن ويخرج فهو حربي وحق للمالك وأثرها لتكون الباب موضوعا للتعدي والمراد كما يعلم عما يأتي بالقيمة في المصوب وابعاضه اقصاصا من الغصب الى التلف (وابعاضه التي لا يتقدر ارشها من الحر) كهزال وزوال بكارة وجناية على نحو عنق أو ظهر يضمن (بما تنقص من قيمته) اجماعا فان لم ينقص لم يلزمه شيء أما الجناية على نحو كف مما هو مقدر منه بنظره في الحر ففيها ما تنقص من قيمته بشرط ان لا يساوى النقص مقدره كنصف القيمة في اليد فان ساواه نقص عنه الحيا لم شيئا باجتهاده كذا ذكره البلقيني نقلا عن المتوفى قال وهو نقص صلب لا بد منه واطلاق من أطلق محمول عليه وهو ظاهر في غير الغاصب أما هو والكلام فيسه هنا فيضمن بما تنقص مطلقا لتشديد هم عليه في الضمان ما لم يشددوا على غيره ويؤيده ما يأتي في نحو قطع يده من انه يضمن الاكثر (وكذا المقدرة) كبد (ان تلفت) بآفة سماوية اذا اساقط من غير جناية لا يتعلق به قصاص ولا كفارة ولا ضرب على عاقلة فاشبهه الاموال فان نقصت كان سقط ذكره وانتهاه لزمه ما تنقص وان لم ينقص كما هو الغالب من عدم تنقيص القيمة لم يلزم شيء قطعا (وان ألتفت بجناية) (فكذلك) يضمن بما تنقص من قيمته (في القديم) قياسا على البهيمة (وعلى الجديد) تعذر من الرقيق) لانه يشبه الحر في كثير من الاحكام (والقيمة فيه كالدية في الحر في) يديه تمام قيمته نعم لو قطعهما مشتمل وهو بيد البائع لم يكن قابضه فلا يلزمه الا ما تنقص والا كان قابضه مع كونه بيد البائع كما حكاه الامام عن ابن سريج وقال انه من محاسن تفريعاته وفي (يده) ولو مدبرا ومكاتباً وأم ولد (نصف قيمته) كما سيذكره آخر الديان هذا ان لم يكن الجاني غاصبا فان كان كذلك لزمه اكثر الامرين من نصف القيمة أو النقص على القولين

قودا اه سم على ج أي اما بالجناية فيضمن وقوله لزمه أي بعد الاندمال (قوله وهو بيد البائع) غرضه مجرد اعادة الحكم لاجتماع والا فالكلام في المصوب نعم بالنظر لما نسر به الشارح اليد العادية يكون استدراكا (قوله لم يكن) أي المشتري وقوله فلا يلزمه الا ما تنقص أي الانسبة ما تنقص الخ وقوله والا أي بان آثر مناه وقوله مع كونه أي ولا قائل به (قوله نصف قيمته) أي بعد الاندمال (قوله فان كان كذلك) قضية تخصيص الاكثر بالغاصب ان غيره اذ اجنى عليه في يد الغاصب لا يضمنه الاكثر وعبارة المنهج وشرحه الا ان ألتفت بان ألتفتها الغاصب أو غيره اه وهي مخالفة لما اقتضاه كلام الشارح في ائتلاف غير الغاصب فتأمل ويمكن حملها على ما هنا بان يقال التسوية بين الغاصب وغيره في أصل الضمان لاني قدر المضمون به وحكمه ان غير الغاصب اذا ألتفت ضمن بقدر القيمة وان غاصب الزائد فان غرم السجل رجع على الملتف بقدر القيمة ثم رأيت في سم على منهج ما يوافقه (قوله لزمه اكثر الامرين)

هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبغي الثاني وقوله لاجتماع الشبهين أي شبهه الحروش به المال وقوله ضمن الغاصب ما زاد ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذي لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما افاده كلام شارح الروض المار ٥٨ سم على حج (قوله لاجتماع الشبهين) أي شبه الحروش به البهيمة (قوله نعم لقطعها المالك) أي ولو تعدى وكذا لقطع الرقيق بد نفسه كما في شرح الروض وقديقال الاقرب انه يضمن اكثر الامرين لان جنائمه على نفسه في يد الغاصب مضمونة على الغاصب ويفرق بين جنائمه على نفسه وجنائة السيد عليه في يد الغاصب بان السيد جنائمه مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها عن الغاصب بخلاف جنائة العبد فانها مضمونة على الغاصب مادام في يده (قوله استقر عليه) أي الغاصب (قوله ويقوم قبل البرء) أي فيعتبر قيمته سليماً اذا اصبح زائداً ومجر وحاسائل الدم ويجب التفاوت بينهما (قوله قصاصاً واحداً) أي بجناية وقعت منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فانها غير مضمونة لان المستند الى سبب سابق على ١١٧ الغصب كالمقدم عليه (قوله مع ربع

الدية) أي المقابل لجزئه الحر (قوله ونصف الارش) وهو نصف ما نقص من قيمته (قوله وسائر الحيوان) مبتدأ وقوله تضمن نفسه خبر (قوله أي اقصاها) أي ان كان غاصباً (قوله على ما تقر) من شمول كلامه لنفسه واجزائه (قوله كنفه) أي تضمن بالقيمة أي بما نقص ٥٨ سم (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى ٥٨ سم على حج لعل وجهه انه اذا حل كلام المصنف على الاجزاء يحصل الفرق بينه وبين القن أيضاً لان الاسنوى يجعل غير القن كالقن في ان نفسه تضمن

لاجتماع الشبهين فلو كان الناقص بقطعه اثنتي قيمته لزمه ان نصف بالقطع والسادس بالمسد العادية نعم لقطعها المالك ضمن الغاصب ما زاد على النصف فقط كما نقله الاذرع عن الروايات وقياسه انه لو قطعها الجاني استقر عليه الزائد على النصف ولو قطع الغاصب منه اصبحا زائداً وبرئ ولم تنقص قيمته لزمه ما نقص كما قاله أبو اسحاق ويقوم قبل البرء والدم سائل للضرورة ولو قطعت يده قصاصاً واحداً فكالآفة كما صححه البلقيني والمبعض يعتبر بما فيه من الرق كما ذكره الماوردي ففي قطع يده مع ربع الدية اكثر الامرين من ربع القيمة ونصف الارش (وسائر الحيوان) أي باقية ما عد الا دمي الا الصيد في الحرم أو على الحرم لما امر انه يضمن بمثله للنص تضمن نفسه (بالقيمة) أي اقصاها كما يعلم مما يأتي واجزائه بما نقص منها لانه لا يشبه الا دمي بل الجساد وحل كلام المصنف على ما تقر أو لى من تخصيص الاسنوى له بالاجزاء قال لان ضمان نفسه بالقيمة يشارك فيه القن ووجه ما مر ان اجزائه كنفه بخلاف القن فحل كلامه على هذا التعميم المختص به ليفرق به بينه وبين القن أولى (وغيره) أي الحيوان من الاموال (مثلي ومقوم) بكسر الواو وقيل بقبحها (والاصح ان المثلي ما حصره كيل أو وزن) ان امكن ضبطه باحدهما وان لم يعتد فيه (وجاز السلم فيه) فاحصره عدأ وذرع كحيوان وثياب متقوم وان جاز السلم فيه والمجونات والجواهر ونحوها وكل ما مر مما يمنع السلم فيه متقوم وان حصره وزن

باقصى القيم واذا حل كلام المصنف على الاجزاء دل على ان القن انما يفرق بينه وبين غيره في الابعاض * (فرع) * اخذ قنا فقال انما فرق ذكره ضمنه وافق بعضهم فيمن اطعم دابة غيره مسهوا ما نجات بانه يضمنه الا غير مسموم ما لم يستول عليها ومن اجر داره لا يتاوضع فيه دابته لم يضمن ما تلقته على المستأجر الا ان غاب فظن ان البيت مغلق وبهذا يقيده ما يأتي قبيل السير من اطلاق عدم الضمان ٥٨ حج قوله ما لم يستول عليها ينبغي وما لم يكن ما طعمه اياها مضرباً ٥٨ سم (قوله وقيل بقبحها) فيه تأمل ٥٨ سم على حج ولعل وجه التأمل ان تقوم لازم لانه مطاوع قومه والوصف من اللازم انما هو اسم فاعل والمفعول منه لا يكون الا بالصلة وليس المعنى هنا على تقديرها (قوله وان لم يعتد فيه) عبارة سم على منهاج قوله او وزن ينبغي شرعاً والا فالثياب يمكن وزنها تأمل ٥٨ (اقول) قوله سيراً لعل المراد ما جرت به عادة اهل الشرع فيه بمثله والا فالثياب اذا بيعت وزناً لا تمنع شرعاً

(قوله مع حصره باحدهما) أي السكبل والوزن (قوله والمعقد انه مثلي) خلافا لحج (قوله فهو مثلي) توجيهه لايراد (قوله فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما) أي ويصدق القصاص في قدر ذلك اذا اختلفا فيه لانه الغارم ويحمل وهو الظاهر ان يقال يوقف الامر الى الصلح لان محل تصديق الغارم اذا اتفقا على شيء واختلفا في الزائد وما هنا ليس كذلك (قوله فقد قال الزركشي) توجيهه لقوله ولا يرد (قوله قلت) هو من كلام مر (قوله فعليه) أي كلام الزركشي (قوله على ان ايجاب رد المثل) هذا قد يتضمن اعطاء كلام الزركشي والذي في المنهج الجزم برد المثل والاقتصار في الجواب على ما ذكره الشارح بقوله على ان ايجاب الخ (قوله ومعيب حب) أي ولا يرد معيب الخ (قوله كما) أي عذب أو مالح لم يختلف لموحده فان اختلفت ملوحته فتنقوم لعدم صحة السلم فيه (قوله ولو حارا) ١١٨ خلافا لحج (قوله وهذا بطرق غير من الممانعات) أي وقد قالوا فيه انه

مثلي وان أغلى أيضا سم على منهج (قوله في ماء برد) ينبغي قراءته بضم الراء ووزن سهل فيشمل ما لو كان ذلك بنفسه او بفعل فاعل وفي المختار برد الشيء عن باب سهل وورده غير من باب نصر فهو مبرود وورده أيضا تبريدا (قوله وحارا حيث نذ) أي فلو رجس بعد صيرورته حارا الى البرودة لم يسهط الارض كما في مسائل السمن ونحوه اه سم على منهج في الفصل الآتي أقول وقد يقال قياس ما ذكره في زوال العيب من انه لا يعدمه نقصانا ان لاضمان هنا وفرق بينهما وبين السمن فان السمن زيادة في العين محقة والحرارة ليست كذلك بل هي مجرد عيب وزوال العيب يسقط الضمان على انه سيأتي عنه أيضا ان زيادة القيمة مانعة من طاب المثل

او كبل اذا المانع من ثبوته في الذمة بعدد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدي ولا يرد عليه خل القرفانه متقوم مع حصره باحدهما وصحة السلم فيه لا تمنع حصره بذلك اذا الماء الذي به صير مجهولا كذا قيل والمعقد انه مثلي ولا يرد اختلاط بشعر فهو مثلي مع عدم صحة السلم فيه فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما ما فقد قال الزركشي بفتح رد مثله لانه بالاختلاط انتقل من المثلي الى المتقوم للجهل بقدر كل منهما قلت وكلامهم مصرح به حيث شرطوا في المثلي صحة السلم فيه فعليه لا يرد على ان ايجاب رد المثل غير متعين كونه مثليا كما يجب رد مثله المتقوم في القرض ومعيب حب أو غير متجب قيمته كما أفق به ابن الصلاح مع صدق حد المثل عليه على انه يمكن منع صدقه عليه بانه لا يصح السلم فيه بوصف العيب لعدم انضباطه (كما) ولو حارا كما نقل في الكفاية عن الامام جواز بيع الماء المسخن ببعضه بعض وان ذهب في المطلب الى كون الحامو متقوما للدخول النار فيه قال الاذري وهذا بطرق غير من الممانعات ولو أتى بجراح في ماء برد في السيف فزال برده ففيه أوجه أو جهها كما أفق به الواو الدرجه الله تعالى لزوم ارش نقصه وهو ما بين قيمته ياردا وحارا حيث نذ (وتراب) ورم (ونحاس) بضم قوله اشهر من كسره وحديد وفضة (وتبر) وهو ذهب المعدن الخالص عن ترابه (ومسك) وعنبر (وكافور) وتنج وجد (وقطن) ولو بجمبه كما ذكره الرافعي ولا يستحضره ابن الرفعة فبحث خلافه وصوف وان نقل عن الشافعي ما يوجب توقفه في مثاليته حيث قال يضمن بالمثلي ان كان له مثل لامكان حله على فقد المثل حسا أو شرعا (وعنبر) وسائر القواكه الرطبة كما صححه في الشرح والروضة هنا وهو المعتمد وان صحح في الزكاة تقلا عن الاكثرين تقوم العنبر والرطب (ودقيق) كما في الروضة هنا ونخالة كما في فتاوى ابن

* (فرع) قال في العباب الملا عن المستوية متقومة والاصطال المرهبة والمصبوبة في قالب مثلية الصلاح

ونضمن بالقيمة اه ونقل في تجريد هـ الاخير عن المهمات وقال في التجريد كذا ما ورد في الزيتون متقوم اه سم على منهج وما ذكره في الزيتون قد يخالفه قول الشارح الا في وسائر القواكه الرطبة وقوله وتضمن بالقيمة قياس ما سيأتي في الحلى انه يضمن مثل النحاس وقيمة الصنعة من نقد البلد (قوله وسائر القواكه الرطبة الخ) دخل فيه الزيتون وقد ذكرنا عن التجريد ما يخالفه والظاهر الدخول اخذ من قولهم في باب الربايحو اذ يبيع بعضه بعض وان ما فيه ذهنية لا مائية فجواز السلم فيه اولى من بيع بعضه بعض (قوله كما صححه في الشرح) اما القروا والزيتون مثليان بلا خلاف

(قوله وحبوب) أى ولحب برسيم وغاسول (قوله مع عدم انضباطها) أى الاجزاء (قوله لانه) أى المثل (قوله ولونافهة) يؤخذ مما سياتى عن سم ان هذا فعل لا مؤنة لانه لا وجبت قيمته (قوله ومجمله الخ) أى فالتفصيل بين ان يبقى له قيمة ولونافهة وان لا انما هو اذا لم يكن له قيمة مطلقا مراد سم على حج وقضيته انه لا نظر لاختلاف الاسعار وهو غير مراد ومن ثم صرح فى فصل القرض بان كلامنا من اختلاف الاسعار ١١٩ والمؤنة عبارة مستقلة وعبارة شيخنا

الزيادة هنا المراد بمؤنة النقل

ارتفاع الاسعار بسبب النقل

اه (قوله ضمن المثل) هو ظاهر

فى الاولى والثالثة بخلاف

الثانية فان كلامنا من السمسم

والشيرة من شلى وليس أحدهما

معهودا حتى يحمل عليه فاعل

المراد ضمن المثل فى غير الثانية

ويتخير فيها وعبارة سم على حج

قوله ضمن المثل الخ عبارة تشرح

الروض اخذ المالك المثل فى

الثلاثة تخيرا فى الثالث منها أى

ما لو صار المثل على مثليتين

اه وهو صريح فيما قلناه لكن

قضية قول شارح المنهج الان

يكون الاسخا اكثر قيمة فيضمن به

فى الثانى انه اذا صير السمسم

شيرة وكانت قيمة الشيرة

اكثر انه يضمه شيرة وهو مناف

لقوله أيضا والمالك فى الثانى

يخير بين المثليتين الا أن يحمل

الثانى على ما اذا استوت قيمة

المثليتين والا قول مروض فيقالو

زادت قيمة الثانى فلا تنافى بين

كلامه لكنه خلاف ما فى شرح

الصلاح وحبوب وادهان ومن وابن ونخيض وخل ويض وصابون وتمروزيب ودرهم خالصة أو مغشوشة ومكسرة أو سيكة (لا غالبية ومجحون) لاختلاف اجزائهم مع عدم انضباطها (فيضمن المثل بمثله) ما لم يتراضيا على قيمته لانه أقرب الى حقه فان خرج المثل عن القيمة كما لو اتلف ما به فافازة ثم اجتمع ما جعل لقيمة الماء فيه أصلا لزمه قيمته بعمل الاتلاف بخلاف ما اذا بقيت له قيمة ولونافهة لان الاصل المثل فلا يبدل عنه الا حيث زالت ما ليمتد من اصلها والا فلا كما لا نظر عند رد العين الى تفاوت الاسعار ومجمله كما يعلم مما يأتى فى قوله ولو نظير بالغاصب فى غير بلد التلغ الى آخره فيما لا مؤنة لانه لا اغرمه قيمته بعمل التلغ كما لو نقل المالك برا من مصر الى مكة ثم غصبه آخر هناك ثم طالبه مالكه به بمصر فترد له قيمته بمكة كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو صار المثل متقوما ومثليا آخر أو المتيقن مثليا كما لو جعل الدقيق خبيرا والسمسم شيرة جاوزا الشاة لهما ثم تلف ضمن المثل ساوى قيمة الاسخا لم لا يملك الاخر اكثر قيمة فيضمن بقيمة فى الاولى والثالثة ويتخير المالك بطلان البتة بأى المثليتين فى الثانية فعلم انه لو غصب صاع برقيمة درهم فطحنه فصارت قيمته درهما وسدسا تخيرة فصارت درهما وثلاثا واكله لزمه درهم وثلاث وكيفية الدعوى هنا استحق عليه قيمة خبز درهما وثلاثا ولو اتلف حليا ضمن الوزن بمثله والصناعة بنقد البلد كما جزم به ابن المقرئ وهو المعتمد وان ذكر فى الروضة عن الجمهور ضمان الجرم والصناعة بنقد البلد ولا ريبا وان كان من جنسه لانه مختص بالعقود (تلف) المقصوب لان الكلام فيه (أو اتلف فان تعذر) المثل حسا كان لم يوجد جعل الغصب والاحواله كما مر نظيره فى السلم او شرعا كان لم يوجد المثل فيما ذكرنا بالاكثر من غن المثل (فالقيمة) هى الواجب اذ هو الاثر كما لا مثل له (والاصح) فيما لو كان المثل موجودا عند التلغ فلم يسلمه حتى فقدته كما صرح به أصله (ان المعتبر اقصى قيمة) أى المثل كما صححه السبكي وهو ظاهر كلام الاحصاف وجزم به فى التنبيه وجرى عليه جماعة ويؤيده نصيحتهم اقصى القيم من الغصب الى الاعواز خلافا لبعض المتأخرين القائل بان المراد بالمغصوب لان المغصوب بعد تلغه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه بعد التلف (من وقت الغصب الى تعذر المثل) لان وجود المثل كبقاء المغصوب بهيمة لكونه كان مأمورا بربد المغصوب فاذا لم يفعل غرم اقصى قيمة فى تلك المدة

الروض وكلام شارح (قوله ضمن الوزن بمثله والصناعة الخ) ومثله ما لو غصب انا فحاسب واقطعه فيضمن مثل الحاسب وقيمة

الصناعة اى عادة لا ما غرمه على المعقد اه زيادة ويدخل فى هذا الاصطال المربعة والمصوبة فى قالب وتقدم اسم عن

المهمات ما يتخالفه (قوله لانه مختص) اى وما هنا بديل متلف وهو ليس مضمونا بعدد (قوله ولاحواليه) اى فيما دون مسافة

القصر كفى الروض اه سم على حج (قوله بالاكثر) اى وان قل (قوله من الغصب الى الاعواز) اى الفقد للمثل

(قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله بان المراد بالمغصوب) اى اقصى قيم المغصوب

(قوله وهو مطالب بردها) أى العين (قوله أ مالو كان المثل) محترز قوله فيما لو كان المثل موجودا (قوله عشرة أوجه) الأولى من عشرة أوجه فيكون الأصح أحدها لأن ما ذكرناه مقابل تسعة فقط (قوله أ أو تنقل بنفسه) أى كما لو نقله سبيل أو ربح (قوله ان تعذرا حضاره حالا) أى بحسب العادة وان استغرق جهل زمانين يدعى الوقت الذى هم فيه عرقا (قوله من ه ربه) أى الغاصب (قوله أى باقضى قيمه) لو زادت القيمة بذلك فينبغى أخذ الزيادة كما فى شرح الروض نقلا عن الاسنوى لانه على ملكه اه سم على حج وقوله أخذ الزيادة أى من الغاصب ١٤٠ لان المغصوب باق على ملك مالكه (قوله وقضيته) أى قضية

قوله ويملكها الاخذ ملك قرض وقوله بدلها أى القيمة (قوله والاوجه خلافه) أى فيحوز له الاخذ ويحرم عليه الوطاء وعبرة الزيادة فلو كانت أمة تحمل له قبل عتق أخذها عن القيمة أخذ من قولهم انه يملكها ملك قرض واقتراضها ممنوع أو يحل له أخذها ويمتنع عليه وطؤها العقد الثاني لان أخذها حال ضرورة بخلاف القرض اه ومع ذلك لو خالف ووطئ لاحد عليه ولو حلت منه صارت مستولدة ولزمه قيمتها (قوله بخلاف القرض) أى فان صحته تتوقف على عدم حل الوطاء فثبت جاز الملك للقيمة جاز أخذ الأمانة وان حل وطؤها كما يحل شراؤها وان امتنع القرض (قوله وتجب أجرة المغصوب) أى على الغاصب (قوله وضمان جنابته) أى المغصوب وقوله وان ابن غاية وقوله وسلمت القيمة من جهله الغاية (قوله يعتق منه) أى المالك (قوله أو موت فى الايلاد) أى فيرد

اذا ما من حالة الا وهو مطالب بردها فيها أ مالو كان المثل فيما مقدودا عند التلف فيجب الاكثر من الغصب الى التلف ومقابل الاصح عشرة أوجه الوجه الثاني يعتبر الاقصى من الغصب الى التلف والثالث من التلف الى التعذر والرابع الاقصى من الغصب الى تغريم القيمة والمطالبة بها والخامس الاقصى من انقطاع المثل الى المطالبة والسادس الاقصى من التلف الى المطالبة والسابع الاعتبار بقيمة اليوم الذى تلف فيه المغصوب والثامن بقيمة يوم الاعواز والتاسع بقيمته يوم المطالبة والعاشران كان منقطعا على جميع البلاد فالاعتبار بقيمة يوم الاعواز وان فقدت تلك البقعة فالاعتبار بيوم الحكم بالقيمة (ولو نقل المغصوب المتلى) أو تنقل بنفسه أو بفعل أجنبي فذكرناه مثال واقتصاره على المتلى لانه الذى يترتب عليه جميع التفريعات الا تامة التى منها قوله طالبه بالمثل والافتقار المنقوض بموجب المطالبة برده أو قيمته (الى بلد) أو محل (آخر) ولو من بلد واحد ان تعذرا حضاره حالا كما اعتدده الاذرى أى والا فلا يطالبه بالقيمة (فلما لا ان يكافئه رده) ان علم مكانه للخبر المار على السدما أخذت (وان يطالبه) ولو مع قرب محل المغصوب وأمنه من هربه أو تواريه كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما وردى ومن تبعه (بقيمه) أى باقضى قيمه من الغصب الى المطالبة (فى الحال) أى قبل الرد لوجود الحيولة بينه وبين ملكه ولهذا امتنع عليه المطالبة بالمثل لثبوت الترادف بين زيد السعر وينحط فيحصل الضرر والقيمة شى واحد ويملكها الاخذ ملك قرض لا تنقاعه بها على حكم ردها أو رد بدلها عند رجوع العين وقضيته عدم جواز أخذها تحل له بدلها كما لا يحل له اقتراضها والاوجه خلافه اذا الضرورة قد تدعو الى أخذها خشية من فوات حقه والمالك لا يستلزم حل الوطاء بدليل المحرم والوثنية والمجوسية بخلاف القرض وتجب أجرة المغصوب وضمان جنابته وزوائده وان ابن وسلمت القيمة للحيولة وتكون الأجرة بعد النقص أجرة ناقص ومعنى كونها للحيولة وقوع الترادف فيها (فأذره) أى المغصوب أو خرج عن ملكه بعتق منه أو موت فى الايلاد كالاتفاق أخرجه عن ملكه بوقف أو نحوه (ردها) ان كانت باقية والا رد بدلها لزال الحيولة وليس له مع وجودها رد بدلها فتهرب ولو

الوارث ان كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياتها فهل ترد القيمة لان الاصل الحياة فيه ونظر وأما وماتت نوافقا قبله فتستقر القيمة اه سم على حج وقول سم فيرد الوارث أى القيمة اتى أخذها مورثه من الغاصب وقوله أيضا فيه نظر ولا يبعد عدم الرد لتحقق ضمان الغاصب باستيلائه ولا يسلط الا بعوده ليدمالكه أو ما يقوم مقام العود ولم يوجد واحد منهما (قوله ردها) قال ع لو زادت زيادة منفصلة فهي للمغصوب منه ويصور ذلك بان يكون أخذ عن القيمة عرضا اه وقوله عرضا أى كالحبوان (قوله وليس له) أى المالك وقوله مع وجودها أى القيمة وقوله على تركه أى المغصوب وقوله فى مقابلتها أى القيمة

(قوله بل لا بد من بيع بشرطه) ومنه قدرة المشتري على تسلمه وعليه فلو ابتاع الموصوب في يد الغاصب ولم يقدر على رده لم يصح شراؤه ويحقل خلافه لتزويل ضمانه منزلة كونه في يده (قوله ليس للغاصب حبسه) أي الموصوب (قوله يمنع الحبس مطلقا) أي أخذ بحق أولا (قوله وأخذ الاسنوى) معتمد (قوله فان فقد المثل) ١٦١ قال في شرح الروض أو وجد بزيادة أي على غن

مثله قال في شرحه أو منعه من الوصول اليه مانع اه سم على حج وقول سم أو وجد بزيادة أي وان قلت وامتنع الغاصب من بذلها (قوله قيمة) أي والعبرة في التقويم بالتقدير الغالب في ذلك المحل كما يأتي في قوله هذا كله ان لم ينقله (قوله والا بان كان لنقله مؤنة) أي وزيادة قيمة هناك مانع عن المطالبة اه سم على منهج (قوله اوصاف الطريق) انظر لما منع الخوف المطالبة مع ان ضرره يعود على المالك وقد رضى الا أن يقال بل يعود الضرر على الغاصب أيضا لانه لما كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذى المؤنة اذا الخطر ومعاناته كالمؤنة اه سم على حج وقد يقال المراد أن لا يطالبه بالرد الى محله لما فيه من الخطر على الغاصب فلا ينافي انه يطالبه بمثله ان أراد أخذه ثم وقد يؤيد هذا ما مر في السلم انه اذا كان لنقله مؤنة وتحملها المسلم أجبر على التسليم (قوله وليس للغاصب تكليفه قبوله) أي المثل ومنه العين الموصوبة لما ذكر (قوله متوقع زيادتها) أي بالنظر لذاتها

لوافقا على ترك التراد في مقابلتها لم يكف بل لا بد من بيع بشرطه وقضية كلام المصنف انه ليس للغاصب حبسه لاسترداده وهو ما رجحه الرافعي كما لا يجوز للمشتري فاسدا حبس المبيع لاسترداده منه وما فرق به غيره من ان المشتري رضى بوضع يده على الثمن بخلاف الغاصب فانها أخذت منه قهرا ردت بانه قهر بحق فكان كالاختيار على ان وجوب الرد عليه فورا يمنع الحبس مطلقا وله الحبس للاشهاد لما مر قبيل الاقرار (فان تلف) الموصوب المثل (في البلد) او المحل (المنقول) او الممتثل (اليه) أو عاود تلف في بلد الغصب (طالبه بالمثل في أي البلدين) او المحلين (شاء) لتوجه رد العين عليه فيها وأخذ الاسنوى منه ثبوت الطلب له في أي موضع شاء من المواضع التي وصل اليها في طريقه بين البلدين (فان فقد المثل غرمه) كثر البلدين قيمة لذلك ويأتي هنا ما يحشه الاسنوى ايضا فله مطالبة باقصي قيم المحال التي وصل اليها الموصوب (ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف) والموصوب بمثل والمثل موجود (فالصحيح انه ان كان لا مؤنة لنقله كالتقدير) اليسر وكان الطريق آمنا (فله مطالبة بالمثل) لعدم الضرر على واحد منهما ما حينئذ (والا) بان كان لنقله مؤنة او خاف الطريق (فلا مطالبة له بالمثل) وليس للغاصب تكليفه قبوله لما فيه من المؤنة والضرر والثاني يطالبه بالمثل مطلقا والثالث ان كانت قيمة ذلك البلد مثل قيمة بلد التلف أو أقل طالبه بالمثل والا فلا ونقله الاسنوى عن جمع كثير وزعم أن حل الاطلاق على ذلك التفصيل متعين لا انتفاء المعنى وهو الضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) وان لم تكن بلد الغصب ومحل ذلك ان كانت اكثر قيمة المحال التي وصل اليها الموصوب والا فقيمة الاقصى من سائر البقاع التي حل الموصوب بها والقيمة المأخوذة هنا لا يسهل حصوله فاذا غرمها ثم اجتمع في بلد الغصب لم يكن للمالك ردّها وطلب المثل ولا للغاصب استرداده وبذل المثل (وأما المتقوم) كحيوان وابعاضه قنأ وغيره (فيضمنه باقصي قيمة من الغصب الى التلف) لمطالبة في حالة زيادة القيمة بالرد اذ هو غاصب فاذا لم يرد كان ضامنا للبدل بخلاف ما لو رده بعد رخصه حيث لم يضمن شيئا لانه مع بقاء العين متوقع زيادتها على انه لا نظر مع وجودها للقيمة اصلا وتجب قيمته من غالب نقد بلد التلف هذا كله ان لم ينقله والا اعتبر نقد محل القيمة وهو أكثر المحال التي وصل اليها وقد يضمن المتقوم بالمثل الصوري كما لو تلف المال الزكوي في يده بعد التمكن لانه لو أخرج منه الصوري مع بقائه جازع تلفه بالاولى (وفي الاتلاف) لضمون (بلاغصب) يضمنه (بقية يوم التلف) اذا لم يدخل في ضمانه قبل

١٦ به ع وان قطع بعدمها عاده (قوله وقد يضمن المتقوم) غرضه منه مجرد القائدة والا فالكلام في الموصوب نعم هو محتاج اليه بالنظر لما أقول به قول المتن في قوله قبل بدعادية من ان المراد به الضامنة فان حصل له ان الضمان للمتعوم بقيمة موصوبا كان أو غيره فيدخل فيه المال الزكوي بعد التمكن فانه مضمون على المالك (قوله لانه لو أخرج) أي المالك

(قوله بضمة بقية يوم التلف) دخل فيه المعار والمستماء فيضمنان بقية يوم التلف وتقدم ان كلام حج شامل له وقال سم عليه وهذا في غير المثل بخلاف ما اذا أتلفه مع وجود مثله ثم فقد فيضمن بالاقصى الى تلف المثل اه (قوله وكالامة في ذلك) اى فى ذلك التلف فيصير بين خوف القتمة منه وعدمه ١٢٢ (قوله ساذجة) أى خالصة (قوله والاوجه الخ) متصل بقوله هذا ان صلح الخ

(قوله تخبر الغاصب) أى لانه الغارم لا يقال فيه اضرار بالمالك لانا نقول لو فرض ان محل الاتلاف صالح للتسليم وكانت القيمة فيه أقل كانت هى الواجبة فقط (قوله ولو محترمة لذى) هذا قد يفهم أن الخجرة في يد الذى قد تكون غير محترمة وليس مراد ابل هى محترمة وان عصرها بقصد الخجيرة فلا تراق عليه الا اذا أظهر بيعها فتراق للاظهار لالعدم احترامها فى الاصل (قوله ومثل ذلك الدهن والماء اذا تجسسا) قوله الا انه لا يريقه اى النبيذ والذى يظهر ان مراده ان الاولى أن لا يريقه الا بأمر الحاكم المذكور لانه يتنوع يعنى امره لان مجرد خوف الغرم لا يقتضى المنع اه سم على منهج (قوله وما نظره) مراده حج (اقول) وهو الاقرب ووجهه انما طاهرة ينتفع بها ويجوز أكلها عند الاحتياج كالدواء فالتلفها يفوت ذلك على محتاجها (قوله فيحمل) اى قول الاسنوى (قوله على مریدا كها) زاد حج المحرم (قوله على ذى) انظر اراقة النبيذ على الحنفى وقد يدل اطلاق قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا تظراخ انه يراق عليه اه سم على حج

ذلك وبعده معدوم لاجوده وضمان الزائد فى المغصوب انما كان بالغصب وهو موقوف هنا هذا ان صلح المحل والاكتفازة بقيمة اقرب محل اليه ولو أتلف أمة مغنية أو أهرى كذلك لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء قال فى الروضة لانه محرم كافى كسر الملاهى وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة لئلا ينافى ما فى الشهادات من كراهته بخلاف ما لم يكن الغناء محرما فيلزمه تمام قيمته وكالامة فى ذلك العبد ويقارق صحة بيعها فيها لو اشتراها بالعين وقيمة اساذجة ألف بان البيع وقع على نفسها لا على الغناء كما لو اشترى ما يساوى درهمه بالثمن بخلاف المغصوب فان الواجب رد العين وقد ردها ولو أتلف ذلك الهراش أو كبش النطاح ضمنه غريمه هراش أو ناطح والاوجه فيما لو استوى فى القرب اليه محال مختلفة القيمة تخبر الغاصب (فان جنى) عليه بهعد وهو يدهم الساكه أو من يختلفه فى اليد (وتلف بسرابة) من تلك الجنابة (فالواجب الاقصى ايضا) من وقت الجنابة الى التلف لان ذلك اذا وجب فى اليد العادية فى الاتلاف أولى (ولان ضمن الخنز) ولو محترمة لذى لا تنفاه قيمتها كسائر النجاسات ومثل ذلك الدهن والماء فيما يظهر ومراده بالخمر ما يشمل النبيذ قال الماوردى الا انه لا يريقه الا بأمر الحاكم مجتهد لئلا يتوجه عليه الغرم عند بعض الأئمة فانه عندنا حنفية مال وظاهر كما افاده الشيخان الحاكم والمقلدان يرى اراقته كالجنت فى ذلك ولا نظرها لكون من هو له يعقد حله أو حرمة خلاف ما يوجهه كلام الاذرى لان ذلك انما هو بالنسبة لوجوب الانكار لما يأتى انه انما يكون فى مجمع عليه أو ما يعقد الفاعل تحريره وقد قال المصنف الحشيشة مسكرة فعليه يتجه إلحاقها بالخمر فى عدم الضمان كما قاله الاسنوى وغيره وما نظره فيه من أنها طاهرة يصح بيعها فيحمل على ما اذا فوهم على مریدا كها وانحصرت فوهمتها فى اتلافها ريدان الشارع متشوف لا تلف المسكر فأتى الضمان فيها حينئذ (ولاتراق) هى بقية المسكرات أولى (على ذى) ومثله ما هو دمو مؤمن فيما يظهر لانهم يقررون على الانتفاع بها بمعنى انهم لا يتعرض لهم فيه (الا ان يظهر شر بها او بيعها) او هبتها أو نحو ذلك ولو من مثله بأن يطاع عليه من غير تجسس فتراق عليه وآلة اللهو والخنزير مثلهما فى ذلك قال الامام وبأن يسمع الآلة من ليس فى دارهم اى محلتهم ومحلهم حيث كانوا بين اظهرنا وان افردوا بمحلة من البلد فان افردوا ببلداى بأن لم يخاطبهم مسلم كما هو ظاهر لم تعرض لهم (وترد عليه) عند اخذها ولم يظهرها (ان بقيت العين) لا قراره عليها ومؤنة ردها على الغاصب كافى الروضة كأصلها وان نوزع فيه (وكذا المحترمة) وهى التى عصرت لا بقصد الخجيرة فشملى ما لو لم يقصد شيئا على الاصح أو قصد الخلية أو شرب عهدها أو طبخه دبسا او اتقلت له بنحو

(قوله الا ان يظهر شر بها) ومن الاظهار ما يقع فى مصرنا كثير من شبل العمالين لظروفها والمرور بها فى السوارع هبة (قوله والخنزير مثلهما) اى الخجرة (قوله ولم يظهرها) اى والحال

(قوله او وصية من جهل قصده) سبأني انما محترمة اذا عصرها بقصد الخيرية (قوله ثم مات) وعليه فالجهل ليس بتعدي بالنسبة للارث وقد يقال بجمله في الهبة والوصية لانه وان لم يكن له علم ايد حقيقة لكن ١٢٣ حصل نقل المدا الصورية (قوله ومن

أظهر خيرا) قضيته انما ولو وجدت في يده من غير اظهار وادعى ما ذكر لاتراق عليه وهو مقتضى ما تقدم من انما اذا جهل حالها لاتراق على من هي يده وقوله وزعم اى قال (قوله قبل منه) اى أو عرف منه اتخذ ذلك الخلية (قوله تخايل) اى علامات (قوله كدف) اى طار (قوله بخلاف ما لو جاوز الحد المشروع) قال الزركشي وينبغي أن يكون محله في الاتحاد اما الامام فله ذلك زجرا وتأديبا على ما قاله الغزالي في اناء الخرج بل أولى اه شرح الروض (اقول) وممثل الامام ارباب الولايات كالقضاة وقوابهم (قوله وللولة كسر ظرفها مطلقا) اى توفقت اراقة الخرج عليها أولا (قوله صدق بيينه) الاحتياج لليمين ظاهر ان تكرر الضرب لانه لو أقرب به عزز اما لو لم يتكرر فقد يقال لافائدة اليمين وان ثبت عليه ذلك لا يعزز وقد يقال فأنه توجه اللوم عليه بحيث ينهه القاضي عن العود لمثله هذا ومحل تصديقه بالنسبة للتعزير ونحوه لا بالنسبة لسقوط حقه من القسم والنفقة وغيرهما (قوله فوجب تصديقه فيه) قد يقال لدلالة فيما يأتى لما صرح به ثم من ان الزوج انما يقبل قوله في عدم التعزير لا في سقوط حقه من النفقة

هبة او ارث او وصية من جهل قصده او عصرها من لا يصح قصده في العصر كصبي ومجنون او قصد الخيرية ثم مات او عصرها كافر للخمر ثم اسلم والاتخاذ يكون في الابتداء بشرط أن لا يطرأ بعده قصدي بقصد فلو طرأ قصد الخيرية زال الاحترام وعكسه بالعكس وقوله سم على الغاصب اراقة الخرج محمول على ما لو كانت بقصد الخيرية لعدم احترامها والا فلا يجوز له اراقتها وان قال ابن العمدان وجوب اراقتها باظهار متجه لان العاصير لما انقلب عند الغاصب لزمه مثله وانتقل حق المالك من العاصير الذي قد صار خيرا ولم يوجد من الغاصب قصد صحيح (اذا غصبت من مسلم) يجب ردها مادامت العاصير باقية اذله امسا كها التصريح لا ما غير المحترمة وهي ما عصرت بقصد الخيرية فتراق ولا ترد عليه ومن اظهر خيرا وزعم انها خرج لم يقبل منه كما نقله الامام عن طوائف والاتخذ انفساق ذلك وسيلة الى افشاء الخمر واظهارها نعم لو كان معلوم الورع مشهورا التقوى قبل منه وبثبته قول الامام لو شهدت تخايل بأن محترمة لم تعرض لها (والاصنام) والصلبان (والآلات الملاحى) كظنهم ومثلها الا وافي المحترمة (لا يجب في ابطالها شئ) لان منفعتها محرمة والمحرمة لا يقابل بشئ مع وجوب ابطالها على القادر عليه اما آلهة الوغى محرمة كدف فيحرم كسرها ويجب ارضها (والاصح انها لا تسكر الكسرا الفاحش) لا مكان ازالة الهبة المحرمة مع بقاء بعض المالمية (بل تفصل التعود كما قبل التالف) لزوال اسمها وهيئها المحرمة بذلك فلا تسكن في ازالة الا وتار مع بقاء الجلد انما قال لانها مجاوزة لهما منفصلة والثاني لا يجب تفصيل الجميع بل بقدر ما يصلح للاستعمال (فان عجز المنسك عن رعاية هذا الحد) في الانسكار (لمنع صاحب المنسك) من يريد ابطاله لقوته (ابطاله كيف تيسر) ولو باحراق تعين طريقا والافسك فان احرقها ولم يتعين غرم قيمتها مكسورة بالحد المشروع لتقول رضاها واحترامه بخلاف ما لو جاوز الحد المشروع مع امكانه فانه لا يلزمه سوى التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وقيمتها مميثلة الى الحد الذي اتى به ويجرى ما تقرر من الابطال كيف تيسر كما في الاحياء فيمما لو عجز عن صب الخرج اذ يقر رأس او انيها مع خشية لحوق الفسقة له ومنهم من ذلك أو كان يعضى في ذلك زمانه وتعمط اشغاله اى بحيث تقضى مدة فيه يقابل عمله فيها بأجرة غير تافهة عرفا فيما يظهر وللولة كسر ظرفها مطلقا زجرا وتأديبا لا الاتحاد قاله الغزالي قال الاسنوى وهو من النفائس المهمة ولو اختلف المالك في أنه تمكن بدون ذلك ولم يمكنه الامانة لصدق المتلف فيما يظهر بدل بدل ما سبأني أن الزوج لو ضرب زوجته وادعى انه يحق وقالت بل تعد يا صدق بيينه لان الشارع لما اباح له الضرب جعله واما فيه فوجب تصديقه فيه وهذا بعينه يأتى هنا وما بجمله الزركشي من تصديق المالك لا المتلف اخذ من قول البغوى لو اراقه ثم قال كان خيرا وقال المالك بل عاصير صدق بيينه لاصل المالمية في ظهور الفرق لا ناقد صحة المالمية

والكسوة وما هنا شبيه بالنفقة والكسوة لادائه الى سقوط الضمان فكان الاولى له ان يقول قول المتلف بأن الاصل برائة منه

(قوله ليس للكافر ازالته) ظاهره ولو يقول أو وعظ نحو لا تزني واتق الله فان المغضية توجب العقوبة وهو ظاهر لما عمل به الشارح من أن نهيته عن المنكر استتراء بالدين فلا يمكن منه لكن في كلامهم ما يأتي جوازهم بالقول وفي فتاوى السبوطي ما نصه مسئلة رجل ذمي نهى مسلمان عن منكر فهل له ذلك بناء على أنه مكلف بفروع الشريعة أو لا الجواب لا لنكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزني مثلاً ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والتوبيخ والتمديد كقوله يا فاسق يا من لا يخشى الله ان لم تقطع عن الزنا لارمينك ١٢٤ بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من أمسك امرأة اجنبية ليزني بها

وككسره آلات الملاهي وراقته أو اني انجور وهذه المراتب الاربعة للمسلم وليس للذمي منها سوى الاولين فقط دون الآخرين لان فيها ولاية وتسلط لا يليقان بالكافر وأما الاوليان فليس فيهما ذلك بل هما مجرد فعل خير وقد ذكر الاسنوي في شرح المنهاج انه في منظره أنه ليس للكافر ازالة المنكر حتى بالقول وهي المرتبة الرابعة وكذا ذكر الغزالي في الاحياء وعاله بأن ذلك نصرة للدين فلا يكون من اهلهما من هو جاحد لاصل الدين وعذوله ثم قال في اثناء البيان ما نصه فان قيل فليجزل للكافر الذي أن يحتسب على المسلم اذ ارآه يزني قلنا ان منع المسلم بقله فهو تسلط عليه فنمنعه من حيث انه تسلط وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سيلاً وما مجرد قوله لا تزني فليس بمنوع من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذلال للمسلم الى أن قال بل يقول ان الكافر اذا لم يقل للمسلم لا تزني

هنا واختلفا في زوالها فصدق مدعى بقائم الوجود الاصل معه وما في مسئلة اتسافهما متفقان على اهدار تلك الهمة التي الاصل عدم ضمانها فاذا اختلفا في المضمّن صدق المنكر اذا الاصل عدم ضمانه وسيأتي في كتاب السير انه يجب ازالة المنكر ويحتص وجوبه بكل مكلف قادر ولو اتى وقنا وفاسقانم قال الاسنوي ليس للكافر ازالته وحرم بذلك ابن الملحق في العمدتين يشهد له قول الغزالي في الاحياء من شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون المنكر مسلماً لان ذلك نصرة للدين فكيف يكون من غير اهله وهو جاحد لاصل الدين وعذوله وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على عدم مخاطبة الكافر بالفروع يرتباً انما منعه منه لان فعله لذلك منزل منزلة اسم زناه بالدين ويثاب عليه الميز كما يثاب البالغ (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) من كل منفعة يستأجر عليها (بالتقويت) بالاستعمال (والقوات) وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع كإغلاق الدار (في يد عادية) لان المنافع منقومة فضمت بالغصب كالاعيان سواء كان مع ذلك ارش نقص ام لا كما يأتي فلو كان للمغصوب اجرة متفاوتة في المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولا يتأتى هنا أقصى لانفصال واجب كل مدة باستقراره في الذمة عما قبله وما بعده بخلاف القيمة وتوهم بعضهم استواءهما في اعتبار أقصى فان كان له صنائع وجب اجرة اعلاها ان لم يمكن جمعها والا فاجرة الجسع كخطاطة وحراسة وتعليم قرآن اما ما لا منفعته له او كانت مما لا يجوز استئجارها كحبة حنطة وكلب وآلة لهو فلا اجرة له ولو اصطاد الغاصب به فهو له كما لو اصطاد بشبكة أو قوس غصصهم ما ونصصهم ما لانه آلة فقط بخلاف ما لو غصب رقيقاً واصلطاد له فانه يضمن صديده ان وضع يده عليه لانه على ملك مالكه واجرته ايضا اذ ربحا استعمله مالكه في غير ذلك ولو اتملف ولد دابة تحب فانقطع ابنها بسبيبه لزمه مع قيمته ارش نقصها وهو ما بين قيمتها حلو باو قيمتها ولا ابن فيها ولو غصب برأقيته خسون فطحنه فصارت عشرين نخبة فصارت خمسين فأثلفه لزمه ثمانون ولا يجبر النقص الحاصل بالطحن بزيادة الخبز لان صفة الطحن غير صفة الخبز كما لو غصب ذراعاً من حرفة فنسبها ثم علم حرفة اخرى (ولا تضمن منفعة البضع) وهو الفرج (الابتقويت) بالوطء فيضمنه بهر مثلها على التفصيل الآتي آخر الباب لابتقوات لا تتأثرت بالوطء ولهذا صحت تزويجه لامته المغصوبة

يعاقب عليه ان رأينا خطاب الكفار بالعرواح اه سم على حج وظاهر كلام الشارح أنه ممنوع مطلقا مطلقا بالقول والفعل (قوله كما يثاب البالغ) أي في اصل الثواب لافي مقداره اذ الصبي يثاب عليه ثواب النافذة (قوله وتوهم بعضهم استواءهما) أي الاجرة والقيمة (قوله تحلب) بضم اللام اه محتمل (قوله مع قيمته) أي الولد (قوله الابتقويت بالوطء) أي ولو في الدبر بخلاف استئجار المني (قوله لامته المغصوبة)

مطلقة) اى قدر على انتزاعها أولا (قوله وكذا منعة بدن الحر) * (فروع) * من نقل حرائقها الى مكان لزمه مؤنة رده الى مكانه الاول ان كان له غرض فى الرجوع اليه والا فلا ١٥ عباب (قوله ومنفعة المسجد) يؤخذ منه انه لو لم يضع فيه شيئا واغلقه لم يلزمه اجرة كمالو حبس الحر ولم يستعمله ١٥ سم على حج وسياقى ذلك فى قول الشارح ١٢٥ اما اغلاقه من غيره الخ (قوله وان ابيع)

هى عاية (قوله وكذا الشوارع) اى حكمها ما تقدم (قوله بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد) افهم أن شغله بغير ذلك حرام ويجب فيه الاجرة ومنه ما عتد كثيرا من يبيع الكتب بالجامع الازهر فيحرم ان يحصل به تضيق وتجب الاجرة ان شغله بمادة تقابل باجرة (قوله انه لا اجرة لما ابيع وضعه) شمل ذلك ما لو دخل بمتاع يبيعه فى المسجد فوضعه فيه ولم يحصل به تضيق على المصلين فلا اجرة عليه لاجحة وضعه له حينئذ وقولهم لما لم يبيع وضعه الخ يدخل فيه ما لو ضيق على المصلين فانه يحرم وضعه فيه فان وضعه مدة تقابل باجرة لزمته والا فلا فائدة ذكر الرافعى فى تاريخ نزوين ما هو صريح كما بينته ثم ايضا فى جواز وضع مجاورى الجامع الازهر خزانهم فيه التى يحتاجونهم الكتب ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقعها عليه دون التى يجملونها لا تمتعهم التى يستغنون عنها واطلاق بعض المتأخرين الجواز رده عليهم ثم ايضا ١٥ حج وقوله ولما يضطرون الخ يعلم منه انه لا يجوز وضعها لاجرتها ولو لم يحتاج اليها وان وقع ذلك لا يستحق

مطلقا لا يجارها ان يحجز كالسائر عن انتزاعها لولادة الغاصب (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن الا بالتقويت (فى الاصح) دون القوات كأن حبسه ولو صغيرا لم يمسأق فى السرقة ان الحر لا يدخل تحت البدولانه لوجه المسببة فأكله سبع لم يضمنه فنافعه تقوت تحت يده فان اكرهه على العمل لزمته اجرة ما لم يكن مراد اومات على رده ثبته على زوال ملكه بالردة او وقته ومنفعة المسجد والمدرسة والرباط كمنفعة الحر فلو وضع فيه متاعا واغلقه ضمن اجرة جميعه تصرف لمصلحة وان لم يغلقه ضمن اجرة موضع متاعه فقط وان ابيع له وضعه او لم يحصل به تضيق على المصلين او كان مهجورا لا يصل الى احد فيه على ما اقتضاه اطلاقهم وكذا الشوارع ومعنى ومن دلفة وعرفة وارض وقت لدفن الموتى كما فى التمة اما اغلاقه من غير وضع متاع به وضع الناس من الصلاة فيه فلا ضمان عليه فيه لانه لا تثبت عليه يد ومثله فى ذلك البقية هذا والوجه تقييد ما ذكر فى نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الجالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد فى وضعه فيه زمانا لمثله اجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى او الممتكف لوضعه وفى نحو عرفة بما اذا شغله وقت احتياج الناس له فى النسك بما لا يحتاج اليه البتة حتى ضيق على الناس واضرهم به ويؤخذ من كلام الغزالي فى غرس الشجرة فى نحو المسجد حيث منع منه لزمه اجرة مثلها انه لا اجرة لما ابيع وضعه وانه يلزم الاجرة لما لم يبيع وضعه سواء فى ذلك المسجد وعرفة وغيرهما ومقابل الاصح ضمانها بالقوات ايضا لان منافعه تقوم فى العقد القاسدى فى الاجارة فاشبهت منافع الاموال (واذا نقص المغصوب) أو شئ من زوائده (بغير استعمال) كسقوط يد القن باسقة وعماه (وجب الارش مع الاجرة) للنقص والتوات وتجب اجرة سليمان الغصب الى حدوث النقص ومعيها من حينئذ الى رده وان حدثت الزوائد فى يده ثم تنصت (وكذا الوقة ص به) اى بالاستعمال (بأن بلى الثوب) باللبس (فى الاصح) لان كلامهم لا يجب ضمانه عند الافتراق كذا عند الاجتماع والثانى يجب اكثر الامر من اجرة المثل وارش النقصان لانه نشأ من الاستعمال وهو مقابل بالاجرة فلم يجب له ضمان آخر ورد بأن الاجرة غير مقابلة بالاستعمال بل فى مقابلة القوات

* (فصل) * فى اختلاف المالك والغاصب وضمان المغصوب وما يذ كرمه مالو (ادعى الغاصب) تلقه وانكر المالك ذلك (صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لاحتمال كونه صادقا ويجوز عن اليمة فالو لم تصدقه لادى الى تحمله حبسه والثانى يصدق المالك بيمينه لان الاصل بقاءه وقضية التوجيه كما قاله الزركشى تصوير ذلك بما اذا لم يذ كرسا فان ذكره وكان ظاهرا حبس حتى يقيم يمينه به كالمودع (فاذا حلف) الغاصب (غرمه المالك)

الاجرة على الساكن لانهم امروعة بغير حق * (فصل) فى اختلاف المالك والغاصب * (قوله وضمان المغصوب) اى زيادة على ما تقدم والافق سبق أن المثل يضمن غنله والمتقوم باقصى قيمه

(قوله أو قيمة في الاصح) وله إجماره على قبول البدل منه لتبرأ ذمته اهـ (أقول) ينبغي أنه يجبر على ذلك أو الإبراء (قوله بعد اتفاقهما على الهلاك) قال في التجريد مانعه إذا اختلفا في قيمة المغصوب التألف فالبينة على المالك ويجوز للشاهد اعتماد الرؤية السابقة ويكتفى عند أبي إسحق شاهد وعين وشاهد وأمر أنان وعند ابن أبي هريرة لا مدخل للنساء فيه واقتصر في الأنوار على الثاني اهـ سم على حج وقوله لا مدخل للنساء كتب عليه شيخنا الشوبري هذا لا يخص عنه اهـ (أقول) وقد يتوقف فيه بأنه خارج عن قواعدهم في جميع الأبواب من أن المال يكتفى فيه رجلان أو رجل وأمر أنان أو رجل وعين فأنظر ما وجه خروج هذا وأهل وجهه أن ما هنا ليس شهادة على نفس المالك بل على قيمته وهي تطلع عليه الرجال غالباً والتقويم ليس من المالك قال سم على حج وبقي ما لو لم يعين في حلقه من التألف فهل تجب الاجرة بجميع الزمن السابق على الحلف دون ما بعده أم كيف الحكم اهـ (أقول) والأقرب تصديق الغاصب في الزمن الذي عينه لأن الأصل براءة ذمته من الاجرة (قوله أو حلف الغاصب عليه) أي الهلاك (قوله سم) أي بخلاف الدعوى في هذا وغيره فانما لا بد أن تكون بقدر معين نيه عليه السبكي اهـ سم على منهج (أقول) وعليه فتصور المسئلة هنا بأن يدعى ١٢٦ المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البينة بأن قيمته تزيد

بدل المغصوب من مثل أو قيمة (في الاصح) المجزءة عن الوصول إلى عين ماله يمين الغاصب والثاني لا يثبت العين في زعمه (ولو اختلفا في قيمته) بعد اتفاقهما على الهلاك أو حلف الغاصب عليه (أو) اختلفا في (التياب التي على العبد المغصوب أو في عيب خلقي) كأن قال الغاصب ولد فاقدر الرجل أو أعمى وقال المالك كان سليماً وانما حدث عندك (صدق الغاصب بيمينه) في ذلك لأن الأصل براءة ذمته في الأولى من الزيادة وعلى المالك البينة فان أقام المالك بينة على أن القيمة أكثر مما قاله الغاصب من غير تقدير سمعت وكلف الغاصب الزيادة على ما قاله إلى حد لا تقطع البينة بالزيادة عليه وإن أقامها على الصفات ليقومه المقومون به لم تقبل نعم يستفيد المالك بأقامتها بإبطال دعوى الغاصب مقدراً حقير لا يليق بتلك الصفات وصار كما لو أقر الغاصب بالصفات وذكر قيمة حقيرة فيؤمر بالزيادة إلى حد اللاتق وإن أقامها بقيمتها قبل الغصب لم تسمع على الصحيح ولأن يد الغاصب في الثمانية على العبد وما عليه أما الحر فلا يثبت على نحو غاصبه يد كآمر ولأن الأصل في الثامنة العدم وإقامة البينة ممكنة (وفي عيب حادث) بعد تلقه كأن قال الغاصب كان أقطع أو سارقاً (يصدق المالك بيمينه على الصحيح) لأن الأصل والغالب السلامة والثاني

على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء (قوله لا تقطع البينة) أي بان تجوز الزيادة وعدمها (قوله وان أقامها) أي المالك (قوله بأقامتها) أي على الصفات (قوله وصار) أي الحال بعد إقامة الخ (قوله إلى الحد اللاتق) أي فإن امتنع من ذلك حبس عليه (قوله وان أقامها) هو وقوله السابق وإن أقامها على الصفات مقابلاً لبقوله أولاً فإن أقام المالك بينة على أن القيمة أكثر مما قاله الغاصب الخ (قوله لم تسمع) أفهم على أنهم لو

شهدت على أن قيمته بعد الغصب كدأ قبلة وعليه يحمل كلام التجريد السابق (قوله على العبد وما عليه) ومن ثم لو يصدق غصب حر أو مرقه لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي أنه المولى به حج أي بلايين فتبقى تحت يده من غير استعمال لها وكتب عليه سم قال في شرح الروض فيتنظر بلوغ الصبي ليحلف اهـ ومثله إفاقة الجنون فيتنظر فإن امتنع بعد البلوغ والإفاقة من الحلف ردت اليمين على الغاصب وقضى له بها فإن أيس من إفاقة الجنون فهل ترد اليمين على الغاصب فيقتضى له بما ذكره أولاً ويوقف الأمر فيه نظراً (قوله أما الحر الخ) أي وأما البعض البالغ لو اختلف هو والغاصب في الثياب التي عليه فينبغي تصديق البعض فيما يقابل الحرية وتصديق الغاصب فيما يقابل الرق وأما الصبي فينبغي أيضاً أن يوقف الأمر فيما يخص الحرية إلى البلوغ ثم يحتل تخصيص ما ذكر بينه وبين سيده ما يأتى ويحتل وهو الظاهر أنه لا فرق لأن البدل لبعض على ثيابه المنسوبة إليه لا فرق في ذلك بين نوبة السيد ونوبة (قوله فلا يثبت على نحو غاصبه يد) الأولى فلا يثبت لنحو غاصبه على ما عليه يد وأهل الأصل لا يثبت عليه لنحو الخ ويمكن بقاؤها على ظاهرها وتصوره بما لو غصب حر أو عليه ثياب وبلغت تحت يده المغصوب فلا يطالب الغاصب بها حينئذ (قوله والغالب) عطف تفسير

(قوله فان رده) محترز قوله بعد تلفه (قوله معيبا) * (فرع) * لو حرم العبد عنده فرده فهو ما خلت يده المالك غرم جميع قيمته بخلاف المستعير اذا حرم العبد في يده كذلك خلت يده المالك فانه يغرم ما نقص فقط مراه سم على منهج (اقول) ولعل الفرق بينهما التغليظ على الغاصب ومن ثم ضمن بأقصى القيم بخلاف المستعير فانه انما يضمن بقيمة يوم التلف ولا نظر الى ما قبله فكأنهم لم ينظروا لما قبل وقت التلف لم ينظروا الى ما بعد الرد (قوله وما قبل من عدم تقييد ذلك) اي تصديق الغاصب (قوله ثم أحضر للمالك ذلك) اي ثوبا ولو عبر به كان أولى (قوله فيلزم الغاصب القيمة) اي التي يدعيها وهو تقر ببيع على ما اعتده البلقيني (قوله ويحلف انه لم يأخذ الخ) اي ولا نفي عليه للمقرله وقد يوقف فيه بان الغصب ثابت باتفاقهما ودعوى المالك أنه ثوب آخر لا تسقط حق المالك قال سم ببعض الهوامش وهو فاسد لانه بانكار المالك وحلفه سقط حقه من ١٢٧ هذا الثوب ويحلف الغاصب انه لم يأخذ

غيره اتفق لزوم غيره فليبق في جبهة الغاصب شيء لا من المدعى به لحلف المالك أن الثوب المدفوع له ليس ملكه ولا من غيره لحلف الغاصب على نفيه (قوله ثم لبسه) خرج به ما لو لبسه قبل الرخص فابلاه ثم رخص سعره فارشعه ما نقص من أقصى قيمته وهو العشرة (قوله فصارت نصف درهم) لو صارت قيمته بالرخص خمسة ثم لبسه فصارت قيمته درهمين لزمه عشرة دراهم لانها ثلاثة أخماس التالف من أقصى قيمه (قوله الحاصلة بعد التلف) اي التالف لما ذهب من اجزائه بسبب اللبس كأن صار خفاقا بعد ان كان جديدا (قوله فكل واحد يسمى خفا) لا يظهر هذا التفرع بل الذي يظهر ان الخف اسم لهما وان الواحدة فردة خف لا خف (قوله وان تلف احدهما) يجوز بناء تلف للقاعين ونصيب غصبا على الحال منه اي

يصدق الغاصب لان الاصل براءة ذمته فان رده الغاصب معيبا وقال غصبتة هكذا وادعى المالك حدوثه عنده صدق الغاصب اذ الاصل براءة ذمته مما ينزى على تلك الصفة وما قبل من عدم تقييد ذلك برد المغصوب اذ لو تلف فالحكم كذلك اخذنا من التعليل المذكور ومن مسئلة الطعام الاتية رد بأن الغاصب في التلف قدر لزمه الغرم فضعف جاتبه بخلافه بعد الرد ولو غصب ثوبا ثم أحضر للمالك ذلك وقال هذا الذي غصبتك وقال المالك بل غيره جعل المغصوب كالتالف على ما اعتده البلقيني فيلزم الغاصب القيمة فاذا قال المالك غصبت مني ثوبا بقيمة عشرة وقال الغاصب هو هذا الثوب وقيمه خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة هذا والاوجه انه مقر بثوب لمن ينكره فيبقى في يده المقر ويحلف انه لم يأخذ سواه (ولو رده) اي المغصوب (ناقص القيمة) بسبب الرخص (لم يلزمه شيء) لبقائه بحاله والقائات رغبات الناس (ولو غصب ثوبا) مثلا (قيمة عشرة) مثلا (فصارت بالرخص درهما ثم لبسه) مثلا (فأبلاه فصارت نصف درهم فرده لزمه خمسة وهي قسط التالف من أقصى القيم) لان الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمته اكثر مما كانت من الغصب الى التالف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان الباقي وهو اربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون ويجب مع الخمسة اجرة اللبس كما علم مما مر ولو عادت العشرة باللبس الى خمسة ثم بالغلاء الى عشرين لزمه رد خمسة فقط وهي القاقعة باللبس لا امتناع تأثير الزيادة الحاصلة بعد التالف بدليل انه لو تلف الثوب كله ثم زادت القيمة لم يغرم الزيادة ولو اختلف المالك والغاصب في حدوث الغلاء قبل التلف باللبس فقال المالك حدث قبله وقال الغاصب بل بعده صدق الغاصب بيمينه لانه الغارم (قلت ولو غصب خفين) اي فردى خف فكل واحد يسمى خفا (قيمتهم عشرة فلتلف احدهما ورد الآخر وقيمتهم درهمان أو اتلف احدهما في يده (غصبا) له فقط فأن تلف معطوف على غصب (او في يده ما ملكه لزمه ثمانية في

غاصبا او اذا غصب أو على الحال من المفعول اي احدهما اي مغصوبا أو اذا غصب وهذا أوفق بجعل أو في يده ما ملكه عطفًا على الحال اي أو حال كونه أو احدهما في يده ما ملكه وقوله عطفًا على غصب اي لا على تلف لئلا يلزم تصوير ذلك بما اذا غصبهما وقوله غصبا بأن غصب احدهما أن تلف أو تلف اه سم على حج (اقول) لكن يرد على قراءة مبني للمفعول انه يصدق بما لو كان المتلف له وهو في يد الغاصب غيره مع ان الذي يلزمه في هذه درهمان لاثمانية (قوله لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ما لو مشى شخص على فردة نعل غيره فخذ بها صاحب النعل فانقطعت وذلك انه يقال تقوم النعل سليمة هي ورفيقتهما ثم يقومان مع العيب وما نقص يقسم على الماشي وصاحب النعل فيأخذ صاحب النعل بسقط لان فعله في حق نفسه هدر وما يخص الآخر مضمون عليه

(قوله عاؤه) أي الشخص وقوله فلا يلزمه أي المتلف (قوله سوى درهمين) أي والباقي على الغاصب وقضيته أنه لا فرق في ذلك بين كون الغاصب غصب واحدة فقط وبين كونه غصب مائة وهو ظاهر في الأولى لأن التفریق حصل بفعل الغاصب وأما الثانية فقد يتوقف فيها بأن التفریق والاتلاف كلاهما من فعل المتلف (قوله في زوجي الطائر) أي في أتلاف أحد زوجي الخ وهي كل زوجا لا تترانه بصاحبه (قوله يسرى إلى التالف) هذا يخرج نحو جعل عمل القصب سكر لأنه لا يسرى إلى التالف مراه سم على سج أي فهو باق على ملك صاحبه فرده مع ارش نقصه إن نقص ومنه ما لو جعل اللحم قديدا أو دبح الحيوان فصيرة لها (قوله وعلى الأقل) هو قوله فكالتالف الخ (قوله وقيل يبقى للمالك) يتأمل الفرق بين هذا وبين قول المصنف وفي قول يرده مع ارش النقص فانه لا معنى لتبقيته للمالك لأنه يتل ١٢٨ له بحاله إذا لم ينقص ومع الارش ان نقص وهذا عين القول الثاني في كلام

المصنف (قوله بأن المالبية هنا) أي فيما لو حدث في المغصوب نقص الخ (قوله قبل غرم القيمة) أي فلو عجز عن القيمة واشرف على التالف فيبقى أن يرفع الأمر إلى القاضي ليبينه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فإن فقد القاضي احتل أن يتولى المالك بيعه بمحضرة الغاصب أو الغاصب بمحضرة المالك ويأخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فإن فضل شيء فللغاصب لأنه يتقدر دخوله في ماله كقيل التالف فزيادة إنما حدثت في ماله وبهذا يفرق ما يأتي في الفصل الآتي فيما لو كانت الزيادة أثرا من أنه لا شيء له لعدم ملكه فان فقد المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لحضور المالك وبقي ما يقع في بلاد الأرياف من الطعام المسمى بالوجبة ومن الولائم التي تفعل بمصر نأ من مال

الأيام القاصرين ومعلوم أن حكمه حكم الغصب فهل يوضع في قيمته كالتالف وإن لم يضعه أو لا يصير كذلك لا يجب بالمضغ وعلى الأول فهل يتمتع عليه بلعه قبل دفع القيمة فإن قيل بذلك ولم يكن معه فهل يلفظه من فيه أو يبلعه وتثبت القيمة في ذمته أو يلفظه ويرده لصاحبه مع غرامة ارش النقص أم كيف الحال والأقرب أنه يتمتع عليه البلع قبل غرمه القيمة فإن لم يغرهما وجب عليه لفظه من فيه ورده للمالك مع غرامة ارش النقص (قوله وأشار المصنف بالتقيل) أي بقوله بأن جعل الخ (قوله فلو حدث في يده) فيه أشعار بأن المراد بالغاصب عدم أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل من أثبت يده على يد الغاصب ومنه ما لو باشر الفعل الذي يسرى إلى التالف اجنبى وهو يسد الغاصب (قوله أخذه المالك مع الارش) قال في شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما مر لأن النقص هنا حصل بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريسة بنفسه أخذه المالك مع الارش أه بقى ما لو صار هريسة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر على النار فيه ماء للمالك فهل يشارك المالك بنسبة مائه أه سم على سج

(أقول) القياس المشاركة (قوله أوله فمؤنه) أي لأجل العقول (قوله لزوم الغاصب تخليصه) أي فلولم يخلصه ويبيع أخذ المالك من الغاصب ما يبيع به فقط لا أقصى قيمة لما يأتي في قوله وما صوبه البلقيني الخ ويحتمل أن يفرضه أقصى قيمة من وقت الغصب إلى البيع ويفرق بينه وبين مسئلة البلقيني بأن فيها رد المالك وانما وقع البيع بعد حصوله في يد المالك بخلافه هنا فان العين يبعث في يد الغاصب فنزلت منزلة التالف لعدم عودها ليد مال كها (قوله ويجب عليه) أي الغاصب (قوله وللعين عليه تغريمه) أي الأقل من الارش وقيمه يوم الجناية كما في شرح ١٢٩ الروض اه سم على حج (قوله لاحتمال

انه) أي المجنى عليه (قوله نعم له) أي المالك وقوله مطالبته أي الغاصب (قوله بالاداء) أي للمجنى عليه (قوله من أنه لو أخذ الثمن) أي من المجنى عليه وقوله وانما ذلك أي النظر لأقصى عند الخ (قوله ولم يوجد) أي التالف (قوله للفرق الظاهر) وهو ان العين هنا ردت إلى يد المالك فالبيع وان كان بسبب سابق لكنه مع قيام صورة العين بعينها وكان الحاقه بالرخص اظهر من الحاقه بالتلف (قوله ورتد مثله) قال في شرح الروض فان تعدد ردت مثله غرم المثل اه سم على حج وسأق للشارح (قوله حتى يبرأ منه) قديقه قال مجرد اذن المالك ليس قبضا اه سم على حج (أقول) قديقه قال تسويع فيه للزوم الرده فنزل اذ به منزلة قبضه على أنه قديقه قال رد المثل باذن المالك إلى موضعه ينزل منزلة وضع الدين بين يدي مالكه بحيث يتمكن من اخذه وقد عدوا ذلك

فوجب ارشه كما هو وسأق الكلام على خلط مثلي مثله (ولو جنى) الرقيق (المغصوب) في يد غاصبه (فتعلق برقبته مال) ابتداء أوله فمؤنه (لزم الغاصب تخليصه) اذ هو نقص حادث في يده فكان ضامنا له (بالأقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية لأن الأقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره ويجب عليه أيضا ارش ما تصف به من العيب وهو كونه جانيا على ما ذكره الرافعي في البيع (فان تلف) الجاني (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك أقصى القيم) من الغصب إلى التالف كسائر الاعيان المغصوبة (وللمجنى عليه تغريمه) أي الغاصب لأن جناية المغصوب مضمونة عليه (و) له (أن يتعلق بما أخذه المالك) من الغاصب بقدر حقه اذ حقه كان متعلقا بالرقة فينتقل يدها ومن ثم لو أخذ المجنى عليه الارش لم يتعلق المالك به (ثم) إذا أخذ المجنى عليه من تلك القيمة حقه (يرجع المالك على الغاصب) بما أخذه منه المجنى عليه لانه أخذه منه بجناية مضمونة على الغاصب وأفهم تعبيره بتم عدم رجوعه قبل أخذ المجنى عليه منه لاحتمال أنه يرى الغاصب وبه صرح الامام نعم له مطالبته بالاداء كما يباطل به الضامن المضمون قاله ابن الرقعة (ولو رد العبد) أي الثمن الجاني (إلى المالك فيبيع في الجناية يرجع المالك بما أخذه المجنى عليه على الغاصب) لأن الجناية حصلت حين كان مضمونا عليه وما صوبه البلقيني من أنه لو أخذ الثمن بجملته مثلا وكان أقل من أقصى القيم رجع المالك على الغاصب بالأقصى لا يبيع به فقط غير ظاهر وان بسطه واستشهد له اذ لا نظر لأقصى عند رد العين وانما ذلك عند تلفها في يد الغاصب ولم يوجد هذا ذلك فهو نظير ما صرف الرخص ولا يقال ان يبعه لسبب وجديد الغاصب ينزل منزلة تلفه في يده للفرق الظاهر بينهما (ولو غصب أرضا فنقل ترابها) بكشط عن وجهها أو حفرها (أو بجرها المالك على رده) ان كان باقيا ولو غرم عليه اضعاف قيمته وان فرض أن لا قيمة له (أو رد مثله) ان تلف ما صر من انه مثلي وليس له رد المثل الا باذن المالك لانه في الذمة فلا بد فيه من قبض المالك له حتى يبرأ منه (و) على (اعادة الارض كما كانت) من ارتفاع وضدته لا مكانه فان لم يمكن الا باعادة تراب آخر لزمه ذلك ان أذن له المالك فان تعدد ذلك غرم ارش النقص وهو ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها كما خص عليه في الام ومحل ما صر ما لم يكن المأخوذ من القمامات والا

١٧ به حج قبضا تبرأ به ذمة المدين (قوله ان اذن له المالك) أي وبعد اذ به رد مثله عند الاطلاق فان عين له شيئا عين (قوله فان تعدد ذلك) أي اما لعدم رضا المالك او لنقص المثل (قوله ما لم يكن المأخوذ من القمامات) قضية التقييم بما ذكرناه يجب رده من التراب اذا تلف وان لم يكن له قيمة وقياس ما صرف نحو حريق البر من كل ما لا يتوكل من عدم الضمان عدم وجوب رد المثل هذا ادالم هو له قيمة اللهم الا أن يقال لما كان رده طاريفا إلى دفع نقص الارض نزل منزلة ماله قيمة

(قوله لانها محقرة) الاولى التعليل بانهم الاقيمة لها اذ مجرد كونها محقرة لا يقتضي عدم ضمانها (قوله ومقتضى كلامه وجوب ردها) اي القمامات (قوله وهو كذلك) هو ظاهر حيث لم تنقص قيمة الارض بأخذها والافاقباس وجوب ارش النقص كما هو معلوم من نظائره (قوله وكان له فيه غرض) هذا العطف يوهم انه لو تيسر نقله الى موات ولكن دخل الارض نقص ينزل برده لم يردده وسيأتي خلافه في قوله أو حصل في الارض نقص وكان الخ ثم رأيت في سم على حج مانعه قوله ان لم يتيسر نقله لموات الخ اشتراط هذا يقتضي اعتباره في قوله او نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما افاده قوله اما اذا تيسر الخ (قوله ردف ثوب) بالهمز (قوله لانه لا يعود) اي ولانه تصرف في ملك غيره ١٣٠ (قوله لو لم يردده) اي ما لم تنقص القيمة للارض بعدم بسطه (قوله فان فعل) اي

في المطلب انه لا يتعلق بهما ضمان عند ثلثها لانها محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها مادامت باقية وهو كذلك كما صرح به الاسنوي (ولما قل) للتراب (الرد) له (وان لم يطالبه المالك) به بل وان منعه كافي المطلب عن الاصحاب وجرى عليه ابن المقرئ (ان) لم يتيسر نقله لموات و (كان له فيه غرض) كان ضيق ملكه أو ملك غيره أو نقله لشارع وخشي منه ضاها أو حصل في الارض نقص وكان ينزل بالردول يبرئ منه لدفع الضرر عنه وانما لم يجز له ردف ثوب تخرق عنده لانه لا يعود به كما كان فان تيسر نقله لموات في طريقه ولم تنقص الارض لو لم يردده أو أبرأه فلا يردده الا باذن وكذا في غير طريقه ومسايقه كساقفة ارض المالك أو اقل وللمالك منعه من بسطه وان كان في الاصل مبسوطا (والا) بأن لم يكن ثم غرض له بأن نقله لموات ولم يطالب المالك رده (فلا يردده الا باذن في الاصح) لانه تصرف في ملك غيره بلا حاجة فان فعل كاشه النقل (ويقاس بما ذكرناه حفر البئر) الذي تعدى الغاصب به (وطمها) اذا اراده فان امره المالك بالطم وجب والا فان كان له غرض فيه استعمل به وان منعه منه والا فلا ومن الغرض هنا ضمان التردى فاذا لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضيت باستدامة البئر امتنع عليه الطم لاندفاع الضمان عنه بذلك وتطم بترابها ان بقي والا فبطلت وما استشكل به القول بأن ما في الذمة من المثل لا يملك الا قبض صحيح محمول على مالواذن المالك له في رده وله نقل ما طوى به البئر ويجبره المالك عليه وان سمح له به (واذا اعاد) الغاصب (الارض) كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش (لانتقام موجه) (لكن عليه اجرة المثل لمدة الاعادة) والحفر كافي الروضة واصلها لوضع يده عليها مدتهم ما عهدا وان كان آتيا بواجب (وان بقي نقص) في الارض بعد الاعادة (وجب ارشه معها) اي الاجرة لاختلاف سببهما (ولو غصب زيتا ونحوه) من الادهان (وأغلاء فنقصت عينه دون قيمته) بأن كان صاعا قيمته درهم فصار نصف صاع قيمته درهم (رده) لبقاء العين (ولزمه مثل المذهب في الاصح) لان له بدلا مقدرا وهو المثل فأوجبناه وان زادت القيمة بالاغلاء كما لو خصى العبد فانه يضمن قيمته وان زادت أضعافها والثاني

رده الغاصب بلاذن وقوله كانه اي المالك النقل (قوله لاندفاع الضمان عنه بذلك) اي وتصير البئر برضا المالك كما لو حفرها في ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها بعد رضا المالك بيقائها وهذا نظير ما لو قصد الخربة لماعصره لا بقصدها حيث ينزل به الاحترام او قصد الخلية لماعصره بقصد الخربة فانه يصير محترما كما تقدم وبقي ما لو لم يطمها ثم حصل بها تلف فطلب من الغاصب بدل التالف فاذا عي الغاصب أن المالك رضي باستدامة البئر فأنكره المستحق فالظاهر تصديق المستحق لان الاصل بقاء الضمان وعدم رضا المالك بيقائها ولا فرق في ذلك بين طول زمن تصرف المالك فيها بعد زوال الغصب وعدمه (قوله محمول على مالواذن) قد يقال هل يجوز ان لم يأذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ من عهده المالك لعدم القبض وبهذا يدفع الاشكال

فما نأمل ثم رأيت شيخنا البكري قال في شرح قوله المصنف ولما نقل الرذالي ان كان له فيه غرض مانعه واستشكل رده لا يلزمه بدل التالف اذ لم يأذن المالك بأن ما في الذمة لا يعين الا قبض صحيح ويجب ان غرض البراءة تسويع فيه بمثل ذلك اه سم على حج (قوله) اي الغاصب وقوله نقل ما طوى به اي بنى به وقوله ويجبر المالك عليه اي على نقله (قوله وان سمح) اي الغاصب وقوله به اي لما فيه من المنفعة (قوله مدتهم) اي الاعادة والحفر (قوله وان كان آتيا بواجب) اي في الاول اه سم على حج (قوله فانه يضمن قيمته) اي في مقابلة ما جنى عليه به (قوله وان زادت) اي قيمته بعد الخصى اضعافا ما كانت عليه قبله

(قوله ورد الباقي مطلقا) أى سواء كان نقص القيمة أكثر من نقص العين أو لا * (فرع) * غصب وثيقة كاطع والتذاكر لزمه إذا تلقت قيمة الورق واجرة الكتابة أو ثوبا مطرزا لزمه قيمته مطرزا أو الفرق أن الكتابة تغيب الورق وتنفص قيمته فلو الزمناه قيمة الوثيقة دون الاجرة لاجتماعها بالمال ولا كذلك الطراز لانه يزيد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه اه سم على جج (قوله لانه مائة لا قيمة له) لقائل أن يقول قد تكثر هذه المائة حتى تتقوم قطعها كما لو غصب الف صاع من العصير قيمة مائة درهم واغلاه فصار مائة صاع يساوى مائة درهم فالذهب تسعمائة صاع ولا شبهة أن لها قيمة لانه مانع طاهر ينفع به في اغراض لا تحصى فكيف يقال انه لا قيمة له اللهم الا ان يلتزم في مثل هذا ضمان نقص العين لكن على هذا في ضمان النقص اشكال لانه ان ضمنه بعصير خاص فليس مثله لان الذهب هنا مجرد مائة بخلاف العصير الخاص وان ضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا متقوما اه سم على منهج (اقول) وقد بوجه وحبوب رد القيمة بأن هذا بمنزلة ما لو غصب مثليا ولف ثم فقد المثل ١٣١ حيث وجب فيه رد القيمة وبه يعلم أن رد

القيمة ليس خاصا بالمقوم اذ يقال ان ما انفصل من النار لا يجوز السلم فيه لعدم انضباطه وحيث قد يكون من المتقوم ومثل ذلك من الاشكال والجواب يقال في اللبن اذا صير جبننا (قوله ومثل ذلك) الاشارة لقوله ولو غصب عصيرا (قوله واجراه الماوردى) أى أجرى قوله لم يغرم مثل الذهب الخ (قوله ونقص كذلك) أى العين دون القيمة (قوله بأن الذهب مما ذكر) أى من العصور والرطب والجبن (قوله أنه لو نقص منه) أى من العصور (قوله أنه يضمن مثل الذهب) أى مما ذكر من العصور والرطب والجبن ويفي أن محل ذلك اذا كان الذهب أجزاء متقومة فان كان

لا يلزمه جبر النقصان اذ ما فيه من الزيادة والنقصان حصل من سبب واحد فيجبر النقصان بالزيادة (وان نقصت القيمة فقط) أى دون العين (لزمه الارش) جبراله (وان نقصت) أى العين والقيمة جميعا (غرم الذهب ورد الباقي) مطلقا (و) مع ارشها ان كان نقص القيمة أكثر (من نقص العين) كرتاب قيمته مائة درهمان صار بالاعلام مائة درهم ففرد الباقي ويرد معه رطلا ونصف درهم أما اذا لم يكن نقص القيمة أكثر بأن لم يحصل في الباقي نقص كالموصار طلاق قيمته درهم أو أكثر فيغرم الذهب فقط ويرد الباقي ولو غصب عصيرا واغلاه فنقصت عينه دون قيمته لم يغرم مثل الذهب لانه مائة لا قيمة له والذهب من الدهن ممتقوم ومثل ذلك الرطب يصير غرا واجراه الماوردى والرويان في اللبن اذا صار جبننا ونقص كذلك ونظر فيه ابن الرفعة بأن الجبن لا يمكن كيله حتى تعرف نسبة نقصه من عين اللبن انتهى نعم تعرف النسبة بوزنهم أو بوزنهم من التعليل بأن الذهب مما ذكر مائة لا قيمة لها انه لو نقص منه عينه وقيمه ضمن القيمة ~~لكن~~ الاوجه انه يضمن مثل الذهب كالدهن (والاصح أن السمن) الطارئ في يد الغاصب (لا يجبر نقص هزال قبله) ولو غصب سمنة فهزلات ثم سمنت ردها وارش السمن الاول اذا غشاني غيره وما نشأ من فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال المتجدد غرم ارشه ايضا هذا ان رجعت قيمتها الى ما كانت والاغرم ارش النقص جزما وارش بقوله نقص هزال الى أنه لا اثر لزواله من مفرط لا ينقص زواله القيمة ولو انكس الحال بان سمنت في بدنة مثله سمن مفرط نقص قيمتها ردها ولا شيء عليه لعدم قصها حقيقة وعرفا على ما نقله في الكفاية واقره والاوجه كما يشير اليه كلام

ماية فلا هذا المتبادر من كلامه عوده للجبن فقط * (فرع) * وقع السؤال في لدرس عن شخص غصب من آخر عبد بن ثمان احدهما جنى على الآخر واقص السيد من الجاني في يد الغاصب هل يضمن ما لانهم اما تاجبنا في يد الغاصب أو يضمن الجاني فقط لان السيد استوفى حق الجنى عليه باقتصاصه من الجاني فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر الاول لعله المذكورة (قوله فهزلات) بالبناء للمفعول اه جج وفي القاموس هزل كنصر اه قتلخص أن فيه لغتين فمن اقتصر على البناء للمفعول لعله لا يكونه الا أكثر وقضية كلام المختار ان محل بانه لا فاعل اذا ذكر نحو قولك هزل الدابة صاحبها بخلاف ما لو اقتصر على ذكر المفعول فانه يقال هزلت الدابة بمبنى للمفعول لا غير (قوله والاغرم ارش النقص جزما) لو نقصت بالهزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثاني الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغي ان يغرم الربع القات قطعها والربع الرابع بالسمن الثاني على الاصح فليتلأم اه سم على جج

(قوله كنسبائها) صوابه كعدم نسبائها (قوله أو عند المالك) أي ولو لم يغرم في تعلمه شيئا كان علمه بنفسه أو يجتبر عنه لأنه وإن كان كذلك منسوب للمالك وقد تحقق نقصه حين رجوعه إليه (قوله يجبر بعوده) أي ولو منعورا كما هو ظاهر هذه العبارة وهو ظاهر لأنه لا بعد نفاصا بعد العود عن حاله قبل الغصب (قوله ويجزى الخ) قد يتوقف في جريان الخلاف في هذه المذكورات لخلاف علمه الثاني فيما كان تخمر العصير يخرج عنه ١٣٢ المالية فيمكن جعله كالنالف ولا كذلك المذكورات فإنه لم يتوسط بين الصفة

العارضات لها وما كانت عليه ما يخرجها عن ذلك فليتنامل الآن يقال البيض يصير دما قبل صيرورته فرحا والخب يصير إلى حالته لو أخرج من الأرض ويبع بتلك الحالة لم يكن له قيمة فجعل كالتالف قبل صيرورته فرحا ونابا (قوله فتقرخ) أي ولو بنفسه كما هو ظاهر وكذا ما بعده وقياس ذلك أنه لو غصب حطبًا وأحرقه أنه يرد مع أرض النقص نعم إن صار له قيمة لم يمتثل وجوب رده مع قيمته أه سم على جج (قوله فصار قرأ) فيه مسامحة إذ البز لا يصير قرأ وإنما يتولد منه بعد حلول الحياة فيه (قوله وعليه) أي المالك وقوله أن عصرها أي المالك (قوله بخلاف ما مر في جلد الشاة) أي حيث لم يرد فيها ما يقوم مقام الشاة ولا يقال القيمة منزلة منزلتها لما أشار إليه بقوله من كل وجه (قوله بجلد الميتة) أي وكما لو نجس زيته فإنه يغرم بدله والمالك أحق بزيت أه شيهنا زبادي مع أنه ردم مثل الزيت من كل وجه (قوله وقضية تهليل الأول أخرج الخمرة) نازع جج في كون ذلك قضيته فقال وليس قضيته أخرج

الاستوى وغيره خلافه لخالفته لقاعدة الباب من تضمين نقص القيمة ومقابل الأصح يجزى كالوجه على عين فأيضت ثم زال البياض (و) الأصح (أن تذكرك صنعة نسبائها) عند الغاصب (يجزى لنسيان) سواء أخذ كرها عند الغاصب وهو ظاهر أم عند المالك كما يجزى في المطالب وشبهه كلام المصنف لأنه عين الأول فصار كنسبائها بخلاف السمن فإنه زيادة في الجسم محسوسة مغايرة لتلك الأجزاء الذاهية والثاني لا يجزى كالسمن ورد بمأمر ولو تعلم الصنعة عند الغاصب بعد نسبائها فكانت ذكر كما قاله الرافعي أو عند المالك فلا كما قاله الاستوى أنه المتجبه وعود الحسن كعود السمن لا كذا كذا الصنعة قاله الامام وكذا صوغ حللى انكسر ولو تعلمت الجارية المقصوبة الغناء فزادت قيمته لم ينسبته لم يضمنه حيث كان محرما كما علم بمأمر ومريض القس المقصوب أو عطف شعره أو سقوط سنه يجبر بعوده كما كان ولو عاد بعد الرد للمالك بخلاف سقوط صوف الشاة أو ورق الشجرة لا يجبر بعوده كما كان لأنه متقوم بنقص به وصحة الرقيق وشعره وسننه غير تقومة (وله علم صنعة لا يجبر لنسيان) صنعة (أخرى قطعا) ولو أرفع من الأولى للتغاير مع اختلاف الأغراض باختلاف الصنائع (ولو غصب عصيرا قخمير ثم تخلل) عنده (فالأصح أن الخلل للمالك) لأنه عين ماله وانما انتقل من صفة إلى أخرى (وعلى الغاصب الأرض) لنقصه (أن كان الخلل انقص قيمة) من العصير لمصوله في يده وإن لم تنقص قيمته اقصر عليه والثاني يلزمه مثل العصور لأنه بالتخمر كالتالف والخل على هذا للمالك في الأصح لأنه فرع ملوكه ويجزى الخلاف فيما لو غصب أيضا فتقرخ أو جبا فثبت أو بزرق فصار قرأ أو خرج بنم تخلل ما لو قخمير ولم يتخلل فيلزمه مثل العصير لقوات المالية وعليه أراقة الخمران عصرها بقصد الخمرية والأفلا تجوز له أراقتها لا حترامها ولا يجب ردها للمالك لأن ردم مثل العصير قائم مقامه من كل وجه بخلاف ما مر في جلد الشاة آتفا كذا قاله بعض الشراح والأوجه أنه للمغصوب منه بجلد الميتة (ولو غصب خمرًا فتخلل) عنده (أو جلد ميتة) بطهر بالدباغ (قد بدعه فالأصح أن الخلل والجلد للمغصوب منه) لأنهما فرع ملوكه فان تلقا في يده ضمنهما والثاني هما للغاصب لمصول المالية عنده وخروج بغصب ماله أو عرض عنها وهو ممن يعتد بأعراضه فيملكه آخذ وقضية تهليل الأول أخرج الخمرة غير المحترمة وبه جزم الامام وسوى المتولى بينهم ما قال الشيخ وهو الأوجه ماله يعرض المالك عنها فان أعرض لم يجز ردها عليه وليس للمالك استردادها وأعراض المالك عن الجلد كاعراضه عن الخمر وإذا لم يعرض عنه لم

غير المحترمة خلافا لمن ادعاه لأن ملوكه هو العصور ولا شك أن حل المحترمة وغيرها من ثم سوى المتولى الخ الغاصب أه نعم ما ذكره الشارح مقتضى قول الخلل لأنهما فرع ما يختص به أه وذلك لأن الخمرة الغير المحترمة تراق على عصرها فلم يصدق على خلها أنه فرع ما يختص به (قوله وإذا لم يعرض عنه) أي الجلد

(قوله لعموم الخبير) اي وهو قوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤديه (قوله لان الاصل عدم التذكية) اي وبرائة ذمة الغاصب ايضا * (فصل) * فيما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير (قوله وتوابعها) اي كالبناء والغراس (قوله بخرط من الثوب) اي املو كان الخيط من الغاصب وزادت به القيمة شارك به ان لم يكن فصله كما يأتي في المصباح وعبارة حج بخرط المالك اه وهي اعم مما ذكره الشارح (قوله لتعديته) اي بحسب نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره بظنه ثوبه لم يكن له شيء (قوله لانه) اي المقتلس (قوله الحاق الفارذ الصفة) وهي جعله سبائك وطينا (قوله لولم يكن له) اي المالك (قوله وما اقتضاء كلام المصنف) يتأمل وجه الاقتضاء فان قوله وللمالك تسكيفة الخ لا يدل على أن المالك اذا رضى به امتنع على الغاصب اعادته اللهم الا أن يقال ان قوله وللمالك التسكيفة معناه أنه يجوز له تسكيفة الرد وقديقه هم انه ان لم يرض برده لا يجوز لانه جعل رد الغاصب له هو تباعلي تسكيفة المالك (قوله فله اعادته) اي الغاصب وقوله خوفا الخ يدل على انه ١٣٣ في الواقع يسقط التعزير باعادته وقد تنقح دلالة على ذلك بناء على أن المراد أن بقاء الدراهم بمجالها يؤدي الى اطلاع السلطان فيعززه واعادتها طريق الى عدم اطلاع على ما وقع وقديقه قال لولا سقوط التعزير لما جاز له التسبب في دفعه بالاعادة وقد يوجه بأنه ما يبلغ الامام فينبغي له كتمه والسعي في دفعه كما في موجب الحد * (فرع) * قال في شرح الروض ولو ضرب الشريك الطين المشترك لبناء أو السبائك دراهايم بغير اذن شريكه فيجوز له كما افق به البغوي ان يقتضيه وان رضى شريكه بالبقاء لينتفع بملكه كما كان اه سم على حج ومنه ما لو كانت الارض مشتركة بين شخص وآخر فغرس فيها أو بنى بغير اذن شريكه فانه يكلف القلع لتعديته بفعله لان

الغاصب رده لعموم الخبر لانه منتهق به ولو تلف جلد لم يدبغ فادعى مالكة تذكية والتلف عدمها صدف المثلث بينه لان الاصل عدم التذكية * (فصل) * فيما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها (زيادة المغصوب ان كانت اثر محضا كقصة) لثوب وخباطة بخرط من الثوب وطينا وبروض سبيكة دراهايم (فلا شيء للغاصب بسببها) لتعديته بعمه له في ملك غيره وبه فارق ما مر في المقتلس من مشاركة البائع لانه عمل في ملك نفسه (وللمالك تسكيفة رده) اي المغصوب (كما كان ان امكن) ولو مع عسر كرد الخلى سبائك والبن طينا الحاق الفارذ الصفة برد العين لما تقر من تعديته وشمل كلامه ما لو لم يكن لغرض وهو الارحى كما قاله الامام وان شرط المتولى أن يكون لغرض فان لم يكن رده كما كان كالقصة لم يكلف ذلك بل يرد به بحاله وما اقتضاء كلام المصنف من أنه لو رضى المالك ببقائه لم يعد مقيد بحاله ولم يكن غرض فان كان ضرب الدراهم بغير اذن السلطان أو على غير عيانه رده فله اعادته خوفا من التعزير (وارش) بالرفع عطا على تسكيفة والنصب عطا على رده (النقص) القيمة قبل الزيادة سواء حصل النقص بها من وجه آخر بازالتها وعليه مع ذلك اجرة مثله لدخوله في ضمانه لا لما زار بصنعه لان فوائده بأمر المالك بدليل انه لو رده بغير أمره مع عدم غرض له غرم ارشه وعلم مما مر في رد التراب أنه لو تعين غرض الغاصب في الرد لعدم لزوم الارش له ومنعه المالك منه وأمره امتنع عليه وسقط الارش عنه (وان كانت) الزيادة التي فعلها الغاصب (عيانا كبنا وغراس كلف القلع) وارش النقص لغيره ليس لعرق ظالم حق واعادتها كما كانت

كل جزء مشترك بينهما فكان كالثوب لا يقال فيه تسكيفة قلع ملكه عن ملكه لانا نقول ليس المقصود ذلك وانما المقصود الخروج من حق الغير وهو لا يحصل الا بقلع الجميع وسيأتي في الشفعة بعد قول المصنف وللشفعة نقض ما لا شفعة الخ ما يصرح بذلك في قوله ولو بنى المشتري أو غرس في المشقوق الخ (قوله بها) اي الزيادة وقوله لان فوائده اي ما زاد وقوله لو رده اي اعاده وقوله مع عدم غرض له اي الغاصب (قوله غرم ارشه) اي ارش النقص لما زاد بصنعه اه سم (قوله ومنعه المالك) ليس المنع بقيد بل المدار على البراءة وينبغي فيما لو اختلف في البراءة وعدمها أن المصدق هو المالك لان الاصل عدم الابراء ببقاء شغل ذمة الغاصب (قوله وأمره) اي من الارش (قوله ليس لعرق ظالم) اي اصل وهو بكسر العين المهملة وسكون الراء المهملة وقوله حق قال حج هو حسن غريب وفيهما التووين وتنوين الاول وضافة الثاني اه وفي قوله وضافة الثاني تأمل وعبارة تبرح المشكاة وضافة الاول وتنوين الثاني وهي الصواب لان حق اسم ليس بمعنى احترام فلا يكون مضافا اليه

(قوله لم يلزم الغاصب) اي ولا يلزم المالك قبوله ولو وهبه له الغاصب اه سم على جج اي لما فيه من المنة (قوله لا مكان القلع) اي من المالك للارض وقوله من غير ارض اي المقلوع (قوله بخلاف المستعير) اي فانه لو طالب المغير منه التبعة بالاجرة او تملكه بالتبعة لزم المستعير موافقته لكن محله كما مر حيث لم يختار القاع اما عند اختياره له فلا يلزمه موافقة المغير لو طالب التبعة بالاجرة او التملك بالتبعة ثم رأيت في سم على جج ما يصرح به وعبارة قوله وبه فارق ما في العربية فيه نظرا وانما يحتاج للفرق بينهما فيما اذا امتنع المستعير والغاصب من القاع فلما المالك حيا لم يذقها الا بقاء بالاجرة والتملك بالتبعة هناك لا اه (قوله لذلك) اي القلع وقوله غرم الارض اي للغاصب (قوله الزام الغاصب بالقلع) اي فان لم يفعل جاز لكل منهما فعله بنفسه وينبغي أن المؤمن التي تصرف على القلع ان تبرع بها صاحب الارض أو البناء والغراس فذلك والارفع الامر الى قاض يلزم الغاصب بصرفها فان فقد القاضى صرفها المالك بنية الرجوع ١٣٤ واشهد (قوله امتنع) اي فان فعل لزمه الارض ان نقص (قوله ولا شيء عليه)

واجرة المثل ان مضت مدة مثلها اجرة ولو اراد المالك تملكه او ابقاءه بالاجرة لم يلزم الغاصب اجابته لا مكان القلع من غير ارض بخلاف المستعير ولو اراد الغاصب القلع غير رضى المالك لم يمنع فان بادرا جني لذلك غرم الارض لان عدم احترامه بالنسبة الى مستحق الارض فقط ولو كان البناء والغراس مقصودين من آخر فلكل من مالكي الارض والبناء والغراس الزام الغاصب بالقلع وان كانا لصاحب الارض ورضى به المالك امتنع على الغاصب قلعه ولا شيء عليه وان طالبه بقلعه فان كان له فيه غرض لزمه قلعه مع ارض النقص والافوجه ان اوجهه مانع لتعديده امانا من الغصب كالموتجبر الغاصب في المال المغصوب فالزج له ولو غصب دراهم واشترى شيئا في ذمته ثم نقد هاتي غنمه ويرج رد مثل الدراهم عنده عند رد عينها فان اشترى بالعين بطل ولو غصب ارضا وبذر من آخر وبذره في الارض كافة المالك اخراج البذر منها وارث النقص وان رضى المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الغاصب اخراجه ولو زوف الغاصب الدار المغصوبة بما لا يحصل منه شيء بقلعه لم يجز له قلعه ان رضى المالك ببقائه وليس له اجبار عليه كما في الروضة خلافا للزركشي كالنوب اذا قصره (ولو صبغ) الغاصب (النوب بصبغه وامكن فصله) منه بأن لم ينفقه الصبغ به (اجبر عليه) اي الفصل وان خسر كثيرا او نقصت قيمة الصبغ بالفصل (في الاصح) كالبناء والغراس وله الفصل قهرا على المالك وان نقص النوب به لانه يغرم ارض النقص كما مر نظيره آتينا فان لم يحصل به نقص فسكا تزويق وحيلة فلا يستعمل الغاصب بفصله ولا يجبره المالك عليه ومقابل الاصح لا لما فيه من ضرر الغاصب لانه

اي على الغاصب حيث لم تنقص قيمته عما كان قبل نقله للمحل الا ان لا بسبب عدم اعادته للمحل المنقول منه (قوله اوجهه مانع) ليس هذا مكر راجع قوله السابق وشمل كلامه ما لو لم يكن غرض لاشتمال ما هنا على التفصيل وحكاية الخلاف (قوله فان اشترى بالعين بطل) اي والزيادة للبائع فان جهل كان ذلك من الاموال الضائعة وامرها ايت المال وسيأتى في قوله واغيره اخذها اعطيتها للمستحق ما يقيد أن الغاصب ان غرم مثل الدراهم المغصوبة اصحابها جاز له أن يأخذ من هذا المال ما يساوي ما غرمه من باب الظفر ويحصل به مثل حقه ان لم يكن من جنسه (قوله ولو غصب ارضا) اي من شخص (قوله

ان رضى المالك) اي للارض والبذر (قوله كالنوب اذا قصره) قد يفرق بينه وبين النوب بتعذر زوال القصاره يضيع منها بخلاف الزواق فالاولى تكلفه ازالته كاعادة الحلى سبكة وقد يفرق بين زواق الدار والحلى بأن الغاصب للسبكة لما اخرجها عن صورتها الاصلية كلف الاعادة بخلافه في التزويق فان هتمة الدار لم تخرج عن صورتها الاصلية وكذا يقال في كل ما لم يتعذر نفعه من الجهة التي كان ينفع به منها ولا (قوله فان لم يحصل) اشار به الى اعتبار قيد في المسئلة وهو انه انما يجوز له فصله اذا نقص النوب بالصبغ (قوله فلا يستعمل الغاصب) يقتضي امكان فصله فلا ينافيه قوله تعويده محض لان معناه ولا يتحصل منه شيء وهذا لا ينافي امكان الفصل وقوله تكلفه فصلا امكن الخ هل له ذلك بغير اذنه ما اومع رضاها ببقائه او بغير اذنه مالكة او مع رضاها ببقائه مع سكوت مالك النوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في النوب والصبغ وفي احدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسئلة حفر تراب الارض السابقة اه سم على جج

(قوله والصنعة) عطف تفسير وعبارة حج بسبب الصبغ او الصنعة (قوله اشتر كافيه) وفي ما لو استأجر صباغاً لصبغ له ثياباً
مثلاً بخمسة فوقع بثمنه من دن قيمة صبغه عشرة هل يضيع ذلك على الصباغ او يشتر كان فيه لعذره فيه نظراً لا اقرب الثاني واما
لو غلط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي انه لا شيء في مقابلة الزيادة لتعديه ١٣٥ بذلك وهذا كله في الصبغ نحوها واما لو حصل به

عين وزادت بها القيمة فهو شريك
بها (قوله وان نقص) قسم ما فهم
من قوله بان كان يساوي عشرة قبله
وساواها بعده مع ان الصبغ قيمته
خمس (قوله لم يجب اليه) اي لم يجبر
على الاجابة فلورضى بذلك جاز
(قوله اذ لا ينفع به) وبه يفرق بين
ما لو اراد الغاصب بيع البناء
والغراس او المالك يبيع الارض
فانه يجوز لا مكان الارتفاع بكل
من الارض والبناء او الغراس
على حدته (قوله لزم الغاصب)
اي فان امتنع باع عليه الحاكم
(قوله لا يستحق المتعدي) وفي
شرح الروض فيما لو كان الصبغ
اثلاثاً ما حصل له ان لا يلزم واحداً
من مالكي الصبغ والثوب موافقة
الاخرى البيوع اه سم على حج
(قوله ولو غلط المصوب) شمل
ماله وكله في بيع مال او في شراء
شيء او ودعه عنده فخطه بمال
نفسه فليزمه تميزه ان امكن والا
فيجب رد ثبته لانه كالتالف ومنه
يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه
في الدرس من ان شخصاً وكل آخر
في شراء قماش من مكة مثلاً فاشتراه
وخطه بمثل من مال نفسه وهو
انه كالتالف (قوله ودراهم بمثلها)

يضيع بقوله بخلاف البناء والغراس وتخرج بصبغه صبغ المالك فالزيادة كلها والنقص
على الغاصب ويمتنع فله بغير اذن المالك وله اجباره عليه مع ارش النقص وصبغ
مغصوب من آخر فلكل من مالكي الثوب والصبغ تسكينة فله فصلاً امكن مع ارش النقص
فان لم يمكن فهم ما في الزيادة والنقص كما في قوله وان لم يمكن (فصله لتعقده) (فان لم ترد قيمته)
ولم تنقص بان كان يساوي عشرة قبله وساواها بعده مع ان الصبغ قيمته خمسة لا لا تخفاض
سوق الثياب بل لاجل الصبغ (فلا شيء للغاصب فيه) ولا عليه اذ صبغه كالمعدوم حيث
(وان نقصت) قيمته بان صار يساوي خمسة (لزمه الارش) لحصول النقص بفعله (وان
زادت) قيمته بسبب العمل والصنعة (اشتر كافيه) اي الثوب هذا بصبغه وهذا بثوبه
اثلاثاً ثلثاه المصوب منه وثلاثة للغاصب اما اذا زاد سغراً حدهما فقط بارتفاعه فالزيادة
اصحابه وان نقص عن الخمسة عشر قيمتهما كان ساوياً اثني عشر فان كان النقص بسبب
الانخفاض سعر الثياب فهو على الثوب أو سعر الصبغ أو بسبب الصنعة فعلى الصبغ قاله
في الشامل والتفتق و بهذا اعني اختصاص الزيادة عن ارتفاع سعر ملكه يعلم انه ليس معنى
اشترى كهما كونه على وجه الشبوع بل هذا بثوبه وهذا بصبغه ولو بذل صاحب الثوب
لغاصب قيمة الصبغ ليمتلكه لم يجب اليه امكن فله ام لا ولو اراد احدهما الانفراد ببيع
ملكه لثالث ليصح اذ لا ينفع به وحده كببيع دار لا يمر لها نعم لو اراد المالك بيع الثوب
لزم الغاصب بيع صبغه معه لانه متعدي فليس له ان يضر بالمالك بخلاف ما لو اراد الغاصب
بيع صبغه لا يلزم مالك الثوب ببيعهم معه ثلاثاً يستحق المتعدي بتدبيره ازاله ملك غيره ولو
طيرت الريح ثوباً الى مصبغة آخر فاصبغ فيها اشترى كافى المصوب مع مثل ما هو ولم يكلف
احدهما البيع ولا الفصل ولا الارش وان حصل نقص اذ لا تعدي (ولو غلط المصوب)
او اختلط عنده (بغيره) كبراً يبييض بأصمراً وبشعر وكغزل سدى نسجه بلحمته لنفسه وشمل
كلامهم خطه او اختلاطه باختصاص كتراب بزل (وامكن التمييز) لكلمة او بعضه
(لزمه وان شق) عليه ليرده كما اخذه (فان تعذر) التمييز كخط زيت بمثل او شرج وبر
أبيض بمثل ودراهم بمثلها كما اقتضاه اطلاقهم وان قال ابن الصباغ وغيره باشترا كهما
وما فرق به من ان كل درهم متميز في نفسه بخلاف الزيت ونحوه منقوض بالحبوب
(فالذهب انه كالتالف فله تعريجه) بدله سواء اخطه بمثل ام بأجود ام بأرد الا انه لما تعذر
رده ابدأ أشبهه بالتالف فيملكه الغاصب ان كان مما يقبل القلاف فان لم يكن كتراب ارض
موقوفة خطه بزل وجعله آجرًا غرم مثله ورد الا آجرًا لناظر ولا نظر لما فيه من الزبل

اي بدراهم مثله للغاصب فان غصبه من اثنين وخطهما اشترى كافيهما (قوله كتراب ارض موقوفة) افهم ان تراب المملوكة
اذا خطه بالزبل يملكه الغاصب بخطه وان جعله آجر افلا يرده المالك وانما يرده مثل التراب وقياس رد الزيت المتنجس وجملة
الشاة ان يرده المالك لانه اثر ملكه الا ان يقال الزيت المتنجس لا يمكن تملكه بوجهه والتراب المخلوط بالزبل يمكن الحكم بثلث =

لغاصب له لانه وان اختلط بالزبل عينه باقية ونجاسته انما هي للزبل المختلط والمع من بيعه انما هو له عذر تميز الزبل من
التراب فبقى للغاصب لتعذر دمه مع كونه في نفسه قابلا للمالك (قوله لا ضحلاله بالنار) بقى المالك لنا اه سم على حج وينبغي
انه ان امكن تمييز ترابه من الزبل بعد بل لزمه والارد للناظر كالا جز وغرم مثل التراب (قوله ويتصرف في الباقي الخ) قضية ذلك
ان الحجر عليه انما هو في القدر المغصوب لافي جميع الخلوط حتى يصح بيع ماعدا القدر المغصوب شائع قبل العزل فليست اهل اه سم
على حج (اقول) ولا مانع من ذلك لكن لو تلف ما انزله للمغصوب منه هل يضمن بدله لانه يضمن عدم الاعتماد بالافراز
حتى لا يجوز له التصرف فيما بقى الابهـد ١٣٦ افرازه التالف وانه لو كان تصرف في الباقي قبل تلف المقر يضمن بطلان

تصرفه في قدر المغصوب فيه نظر
والاقرب الثاني لان الغاصب
لا يبرأ من الضمان الابهـد رد
المغصوب أو بدله وحيث تلف
لما عين له تبين بقا حقه في جهة
الغاصب نظرا لما في نفس الامر
(قوله وبهذا الخ) اي ان الواجهة
انه يحجر عليه الخ (قوله برضا
مالكه) اي جنس المالك الصادق
بالمالكين (قوله أو انصب) قد
يخالف قوله قبل او اختلط عنده
حيث جعله ثم كالتالف وهنا
مشتراكا ويجاب بان ما مر من قوله
يفديه المراد به من مال الغاصب
وما هنا يفديه فلا تناقض هذا
والاولى أن يقال ما سبق من قوله
او اختلط عنده مصور بما اذا
امكن تمييز الخلوط لما بقى في قوله
وخرج بخلط الخ (قوله لا تتقاء
التعدي) هذا لا يأتي فيما لو خلط
بغير إذن من الشريك المشار اليه
بقوله أولا الآن يقال المراد لا تتقاء

لا ضحلاله بالنار قاله بعضهم ومع تلكه المذكور فلا وجه كما مر أنه يحجر عليه فيه حتى
يؤدى مثله لمالكه ويكتفى كما اتفق به المصنف ان يعزل من الخلوط اي بغير الاراد اذ قد ربح
المغصوب منه ويتصرف في الباقي كما يأتي وبهذا مع ما يأتي ايضا سقط ما طال به السبكي
من الرد والتفسيق على القول بما حكى بل هو تعليل عليه مناسب للتعدي حيث علقنا الحق
بذمته بعد خلوها عنه وانما قلنا بالشركة في نظيره من المفلس لانه لا يحتاج للمضاربة بالثمن
وهو اضار به وهنا الواجب المثل فلا ضرار ومن ثم لو فرض فاس الغاصب ايضا لم يبعد كما
في المطلب جعل المغصوب منه احق بالخلط من غيره ولو خلط مثله بمغصوب بائنه مغصوب
برضا مالكه أولا وانصب كذلك بنفسه فمشترك لا تتقاء التعدي كما قال البلقيني المعروف
عند الشافعية انه لا يملك منه شيئا ولا يكون كالمالك واتفق به الودرجه الله تعالى وان جزم
ابن المقرئ بخلافه ويؤيد الاول ما اتفق به المصنف وقرر بان انما ملكه في الخلط بما له تبعاً
لماله ولا تبعية هنا ومن انه لو غصب من جمع دراهم مثلاً وخلطها خلطاً لا يميز ثم فرق عليهم
الخلوط بقدر حقوقهم حل لكل منهم قدر حصته فان خص احدهم بحصته لزمه ان يقسم
ما اخذه عليه وعلى الباقي بالنسبة الى قدر اموالهم هذا كما عند معرفة المالك او المالك
كما تقرر اجمع جهاهم فان لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب اعطاؤها للامام ليسكنها
او عنهما الوجود ملاكها وله اقتراضها لبيت المال وان ايس منها اي عادة كما هو ظاهر صارت
من اموال بيت المال فلتوايه التصرف فيها بالبيع واعطاؤها للمستحق شئ من بيت المال
وللمستحق اخذها فقرر واغنيه اخذها ليعطيه للمستحق كما هو ظاهر وقد صرح ابن جماعة
وغيره بذلك وقول الامام كغيره لو عثم الحرام قطرا بحيث ندر وجود الحلال جازا خذ المحتاج
اليه وان لم يضطر فلا تبسط محمول على توقع معرفة اهله والافهول بيت المال فيصرف
للمصالح وخرج بخلط واختلط عنده الاختلاط من غير تعد كان سال بر على مثله في شتركة
ما لكاهما بحسب ما فان استقر باقية فبقدر كيهما وان اختلفا قيمته يعاوق قسم الثمن بينهما

التعدي من المالكين (قوله انه) اي الغاصب (قوله ويؤيد الاول) هو قوله فمشترك (قوله ما اتفق به المصنف) اي بحسب
السابق في قوله ويكتفى كما اتفق به المصنف ان يعزل الخ (قوله ومن انه) عطف على ما تضمنه ما اتفق به المصنف من قوله ان يعزل الخ
(قوله وان ايس منها) اي المعرفة وليس من هذا ما يفيض بالشراء الفاسد من جماعة بل يتصرف فيه من باب انظر لانه دفع في
مقابله الثمن وتعذر عليه استرجاعه مع انه لا مطالبة به في الاتخـه لا خذ برضا مالكه (قوله واغنيه اخذها الخ) اي ومن الغير
الغاصب فله الاخذ من ذلك ورده للمغصوب منه اول ائنه (قوله والا) اي يتوقع معرفة اهله فهو اي جميع ما في ذلك القطر وان
كان بايد موضوعه عليه (قوله في شتركة مال كاهما بحسب ما) اي فلو تنازعا في قدر السائل او قيمته صدق صاحب البر الذي سال =

اليه غيره لان البذر له فلو اختلط ولم يعلم بذل احدهما كان سال كل منهما الى الآخر واختلط وقف الامر الى الصلح * (فرع) *
 سئل سم في الدرس عن بذر في ارض بذر وبذر بعده آخر على بذر هل يملك الثاني بذر الاول للخلط ويلزمه الاول بدل بذره فأجاب
 بان الذي ينبغي ان يقال ان الثاني ان عدم مستوليا على الارض يبذره ملك بذر الاول وكان البذر الثاني ويلزمه الاول بدل بذره لانه
 اذا استولى على الارض كان غاصبا لها ولو لم ينفذها وان لم ينفذ الثاني مستوليا يبذره على الارض لم يملك الثاني بذر الاول وكان الزرع
 بينهما بحسب بذرهما * وبعبارة العباب فرع من بذر بذره على بذر غيره من جنسه وفوعه وأثار الارض انقطع حق الاول وغرم
 له الثاني مثله وأما لو اختلف الجنس كأن كان البذر الثاني غير الاول كان بذر الاول حنطة مثلاً والآخر باقلا فلا يكون بذر
 الاول كالتلف اه وقد أفتى الشيخ الرمي في هذه بان النابت من بذرهما لها ما الاجرة وهذا بخلاف ما لو غصب بذر وزرعه
 في أرضه فانه يكون للمالك وعلى الغاصب ارش النقص اه وقول العباب ١٣٧ وغرم الثاني مثله أفتى شيخنا الزياي رحمه الله

بان القول قول الثاني في قدره
 والله اعلم اه هكذا رأيتهم امس
 بخط بعض الفضلاء وقول سم
 ان عدم مستوليا على الارض أي
 كأن كان اقوى من الاول ام كان
 بذره اكثر من بذر الاول (قوله
 كان كالهلاك) أي فيرد مثله لانه
 مثلي (قوله أو أجود مطلقا) أي
 رضى المالك ام لا (قوله فلو ملك)
 أي المالك مفرع على قوله والقول
 بان الخ (قوله لم يلزمه شيء) في هذه
 الملازمة كالاتية خفاء اه سم
 على حج لعل وجه الخفاء اننا قلنا
 بملكه البكل الزمانه برقبدل مال
 الغاصب او جعل البكل شركة
 بينهما (قوله فقيه حيف) أي
 بالغاصب (قوله وقد يوجد المالك)
 دفع به ما قد يقال كيف يملكه
 الغاصب بدون تمليك من المالك

بحسب حقهما كما يأتي في نظيره من اختلاط جام البرجين وتمنع قسمة الحب على قدر
 قيمتهما للربا ولو غصب ورقا وكتب عليه قرآنا أو غيره كان كالهالك كما قاله ابن الصبغ
 واعقده الوالد رحمه الله لانه لا يمكن رده بحاله خلافا لما ذهب الى انه كالصبغ فيما امر
 والطريق الثاني قول ان احدهما ماهر والثاني يشتركان في الخلوط وللمغصوب منه قدر
 حقه من الخلوط (وللغاصب ان يعطيه) أي المالك وان ابي (من غير الخلوط) لا انتقال الحق
 الى ذمته ولما مر من أن المختلط صار كالهالك ومن الخلوط ان خلطه بمثله او اجود مطلقا
 أو بأردأ ان رضى والقول بان الغاصب ليس اولى من المالك بملك البكل بل المالك اولى به
 لا ستفاء تعديده ممنوع اذ المغصوب لما تعذر رد عينه للمالك به بسبب يقتضي شغل ذمة
 الغاصب به لتعديده مع تمكين المالك من اخذ بدله حال جعل كالهالك للضرورة وذلك غير
 موجود في المالك لعدم تعدي يقتضي ضمان ما للغاصب فلو ملك البكل لم يلزمه رد شيء وبقرض
 لزومه لا يلزمه الفور فقيه حيف ظاهر وقد وجد المالك مع انتفاء الرضا للضرورة كالأخذ
 مضطرا طعام غيره قهر اعلمه لنفسه اولادته وليس باق الرقيق كالخلط حتى يملكه الغاصب
 لرجاء عوده فلزمه قيمته للحيولة والضرورة لكونه القيصولة وانما لم يرجعوا قول الشركة
 لانه صار مشاعا فقيسه تلك كل حق الآخر بغير اذنه ايضا بخلاف ما اذا علقنا حقه بالذمة
 في تصرف فيه حال الحيولة ونحوها ولهذا صوب الزرع كشي قول الهلاك قال ويندفع
 المخدور ببيع الغاصب من التصرف فيه وعدم تقوذه منه حتى يدفع البذر كما مر واذا كان
 المالك لوم لملكه ذلك بعوض لم يتصرف حتى يرضى بذمته فنع عدم رضاه بالاولى قال بعضهم
 كيف يستبعد القول بالملك وهو موجود في المذاهب الاربعة بل اتسعت دائرته عند الحنفية

١٨ ه ع (قوله كأخذ مضطر) هل يحصل ملكه بمجرد الاخذ كما قد تدل له هذه العبارة او يجري
 فيه ما قيل في ملك الضيف او كيف الحال اه سم على حج القياس الثاني بل لو قيل بانه لا يملك هنا الا بالزاد وان قلنا بملك الضيف
 بوضعه بين يديه أو في فمه لم يعد لانه انما جازله اخذه للضرورة وحيث لم يملكه بأن سقط من فمه ولم يدخله فمه اصلا لم يقع حق دفع الضرورة
 به (قوله حتى يدفع البذر) أي او يعزل من الخلوط قدر المغصوب كما قدمه عن فتاوى المصنف اه سم على حج فلو تعذر رد البذر
 لغيبة المالك رفع الامر لحكم بقبضه عن الغائب أو تعذر رد البذر لعدم القدرة عليه فيحتمل منعه من التصرف لتقصيره وان
 تلف ويحتمل أن يرفع الامر لحكم ببيععه ويحصل بتمنه البذر او بعضه وما بقي من البذر يبقى دينافي ذمة الغاصب (قوله كيف
 يستبعد القول بالملك) أي للغاصب

(قوله ولو غصب خشبة وبني عليها) قال في العباي ولو منارة لم يجز ثم قال وغرم نقص المنارة للمسجد وان كان هو المتطوع بها
 لخروجها عن ملكه وقوله والافهي هالكة وبني أن الخشبة حينئذ للمالك لانها غير متقومة وهي اثر ملكه اه سم على ج
 (اقول) ومنه يؤخذ انه لا نظر الى تلف ما بني عليها وان كان معصوما وبه يعلم ان قوله الا ان يخاف تلف مال يعني غير ما درجت
 فيه الخشبة اذا كان تلفه باخر اجها لا ينعوق وبه يندفع ما يقال قوله ولو تلف من مال الغاصب الخ منافع لما يأتي من قوله
 ولو للغاصب (قوله ويرجع المشتري) اي من الغاصب (قوله ان كان جاهلا) ويصدق في ذلك ما لم تدل قرينة على خلافه (قوله
 واذن في السفر به مع الخوف) انما قبله لانه مظنة لعدم رجوع المستاجر على الغاصب لكونه قصر بالسفر به زمن الخوف لكنه
 لما كان باذن من الغاصب نسب التعزير له ١٣٨ فرجع المستاجر عليه اما من الامن فالرجوع فيه لانه امين ظاهر فلا يحتاج

والمالكية (ولو غصب خشبة) مثلا (وبني عليها) في ملكه او غيره ولم يخف من اخراجها
 تلف نحو نفس او مال معصوم وكلامه الا في صالح لشموله هـ اخرجت) ولو تلف
 من مال الغاصب اضاعاف قيمته التعدي به ويلزمه اجره مثلها وارش نقصها ومجمله ان بني لها
 قيمة ولو تافهة والافهي هالكة فيلزمه مثلها فان تعذر فقيمتها ويرجع المشتري على بائعه بارش
 نقص بناءه ان كان جاهلا ومن ثم افتى بعضهم فيمن اكرى آخر جلا ولا اذن له في السفر به مع
 الخوف وتلف فأنته آخره وغرمه قيمته بانه يرجع به على مكره ان جهل ان الجمل لغريمه
 (ولو) غصب خشبة (وأدرجها في سفينة فكذا ذلك) يخرج ما لم تصر لامتثل لها (الا ان يخاف
 تلف نفس او مال معصومين) او اختصاص كذلك ولو للغاصب بان كانت في اللجة والخشبة
 في اسفلها فلا تنزع الا بعدد وصولها للشط والمالك حينئذ اخذ قيمتها للصيانة والمراد اقرب
 شط يمكن الوصول اليه والامن فيه كما هو ظاهر لاشط مقصوده وكان نفس نحو العضو وكل
 مبيع للبيع وقول الزكشي كغيره الا الشين اخذ اماما صرحوا به في الخطط مراده الا الشين
 في حيوان غير آدمي لان هذا هو الذي صرح به ثم حيث قالوا وخوف الهلاك خوف كل
 محذور ببيع التيمم وفاقا وخلافه ما قاله الحيوان غير المأ كقول حكم الا دعي الا انه لا اعتبار
 ببقاء الشين اه ولو شهد بغصوب جبيرة كان كالمخاطط به جرحه قاله المتولي ولا يبيح
 لنزعه مأ كقول ولا غيره للنهي عن ذبح الحيوان لغيرا كله ويضمنه لانه حال ينشئ وبين
 مالكه ولو خاطط به الغاصب جرحا لا دعي باذنه فالقرار عليه وان جهل الغصب كان كله
 طعاما معصوبا وينزع الخطط المغصوب من الميت ولو آدميا وانما ينزع منه حال الحياة
 لحركة الروح اما نفس غير معصومة كزان محصن ولو رقيقا كان زني ذميا ثم حارب واسترق
 وتاركة صلاة بعد اهر الامام به او حربي ومرد ومال غير معصوم كمال حربي فلا يبيح

للتنبية عليه (قوله وغرمه) اي
 المشتري (قوله فكذا ذلك يخرج)
 هو ظاهر ان علم فان لم يعلم كان
 اختلطت السفينة بسفن فهل
 يعد كالنصف او لا فيه نظروا اقرب
 قياسا على ما قدمه الشارح في
 الفصل السابق من قوله ولو غصب
 قويا ثم احضر للمالك ذلك وقال
 هذا الذي غصبته منك وقال المالك
 بل غيره الخ ان يقال ان اقام المالك
 يئنه عمل بها وان لم يقيم يئنه صدق
 الغاصب في تعيينه ثم ان صدقه
 المغصوب منه فذلك والا كان كن
 أقرب بشئ غيره وكذبه فيه فيبقى
 تحت يده ولا شيء عليه غيره بناء على
 ما استوجهه الشارح في مسئلة
 الثوب المذكورة ولزمه بدل
 الخشبة على ما ذكره عن البلقي
 وينبغي ان يأتي مثل هذا فيما لو
 اتفقا على الغصب وادعى الغاصب

ان المغصوب اللوح الذي في اعلى السفينة والمغصوب منه انه في اسفلها (قوله ما لم تصر لقيمة لها) اي فلا يخرج لانها لاجلها
 كالمالك ولا ينافي هذا ما قدمناه عن سم من انها للمالك اذ هي اثر ملكه لان المراد انها اذا اخرجت بعد ذلك كانت للمالك (قوله
 والمراد اقرب شط) اي ولو ما سار منه اه سم (قوله الا الشين) قضية الاقتصار على هذا الاستثناء ان بطل البرء كغيره ولا يخلو عن
 وقفة وقوله حيوان شامل للمأ كقول اه سم على ج اي وهو منافي لما قبله به في قوله حيوان غير المأ كقول (قوله لان هذا هو الذي
 صرح به ثم) اي في مسئلة الخطط (قوله بقاء الشين) اي في الحيوان غير المأ كقول (قوله كالمخاطط به جرحه) اي فلا ينزع ان خيف
 من نزعه محذور تيمم (قوله لنزعه) اي المغصوب (قوله ويضمنه) اي مال الشين (قوله فالقرار عليه) اي الا دعي (قوله وينزع
 الخطط) اي يجوز ان ترتب عليه ازرأ بالميت كما في فقرات اوصاله بسبب نزعه (قوله كمال حربي) اي أو اختصاصاته

(قوله لاجلها) أي النفس والمال (قوله ولم يكن أصلا) أما إذا كان أصلا فلا مال له ولده من شبهة الاعفاف (قوله وان جهل تحريم الزنا مطلقا) انظر معنى الاطلاق ولعله قرب عهده بالاسلام أم لا ولكن يقيد الحد فين قرب عهده من كان غير مخاطب لنا تخاطبة تنفع من خفاء التحريم عليه أخذ ما يأتي وبعبارة حج تحريم الزنا مطلقا أو بالمقصوبة وقد عذر بقرب اسلامه ولم يكن مخاطبا لنا أو مخاطبا واما مكن اشتباه ذلك عليه أو شبهة بعيدا عن الخ اه ومعنى الاطلاق عليه اظاهر فان معناه سواء غير المقصوبة والمقصوبة (قوله يجب المهر الآن تطاوعه) ويظهر في عمدة عالمة بالتحريم انها ككبيرة في سقوط المهر لان ما وجد منها صورة زنا فاعطيت حكمه ألا ترى أنه لو اشتراها ثم رأى فيها ذلك ردّها اه سم على حج (أقول) وقد يفرق بين الرد وما ذكر بأن العيب في المبيع ما نقص القيمة والزنا منها ١٣٩ على الوجه المذكور ينقص قيمتها ويقلل

القيمة فيها ومدار المهر على الزنا ولم يوجد منها زنا حقة (قوله فلا يجب مهر) خروج آرش البكارة فيجب مع الطاوعة كما قال في شرح الروض ولا يسقط آرشها بطاوعتها اه سم على حج (قوله وقد نهي عن مهر البغي) أي الزانية (قوله كزناها) أي في عدم وجوب المهر اه سم على حج (قوله ولو آرش البكارة) هذا يقيد أن المشتري من الغاصب يجب بوطئه البكر مهر ثيب وآرش بكارة وعليه فيخص قولهم المقبوضة بالشراء الفاسد يجب بوطئه مهر بكر وآرش بكارة بالمشتري من غير الغاصب وأما المشتري منه فالواجب بوطئه مهر ثيب وآرش بكارة وقد يلتزم ذلك ويفرق بينهما لانهم تم انما

لاجلها لا هدارهما (ولو وطئ المقصوبة) الغاصب (عالم بالتحريم) ولم يكن أصلا لما لكها (حد) وان جهات لانه زان (وان جهل) تحريم الزنا مطلقا ونشأ بعيدا عن العلماء (فلا حد) للشبهة (وفي الحالين) أي حالي عليه وجهه (يجب المهر) لانه استوفى المنفعة وهي غير زانية لكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان تذكر الوطء وفي حالة العلم يتعدوان وطمه امره عالما وخرى جاهلا فهران كما سيأتي في الصداق (الان تطاوعه) عالمة بالتحريم كما يفهم من قوله الآن ان علت (فلا يجب) مهر (على الصحيح) لانها زانية وقد نهي عن مهر البغي والثاني يجب لانه ليس به فاسد بسقط بطاوعتها كما لو أذنت في قطع يدها واجاب الاقول بأن المهر وان كان ليس به فقد عهدها ثمة بفعولها كما لو ارتدت قبل الدخول (وعليها الحد ان علت) بالتحريم كزناها وكالزانية هي تدة ماتت على ردتها وتقدم انه يجب لها آرش البكارة ومهر ثيب (وطئه المشتري من الغاصب كوطئه) أي الغاصب (في الحد والمهر) وآرش البكارة أيضا ان كانت بكر الا شتر كما في وضع اليد على ملك الغير بغير حق نعم تقبل دعواه هنا الجهل مطلقا ما لم يقل علت الغصب فيشترط عذر من نحو قرب اسلامه مع عدم مخاطبنا أو خالط وامكن اشتباه ذلك عليه (فان غرمه) أي المالك المشتري المهر (لم يرجع به) المشتري (على الغاصب في الاظهر) لانه الذي انتفع وباشرا لا تلاف وكذا آرش البكارة لانه بدل جرم منها اتلفه والثاني يرجع ان جهل الغصب لانه لم يدخل في العقد على ضمانه فيرجع به على البائع لانه غره بالبائع (وان أحبل) الغاصب أو المشتري منه المقصوبة (عالم بالتحريم) فالولد رقيق غير نسيب (لما رانه زنا) فالواقتصل حيا فاضحون على الغاصب أو ميتا بجناية قبله ليس به أسيد أو بغيرها ففي وجوب

أوجبوا مهر البكر مع الارش لاستناد الوطء الى عقد مختلف فيه بخلاف الشراء من الغاصب فانه لم يختلف في فسادة فتزل منزلة الغاصب وحكمه ما تقدم وفرقوا بينه وبين المقبوض بالشراء الفاسد ومن أراد تحقيق الفرق فلينظر مامر (قوله مطلقا) قرب عهده بالاسلام لانها بعيدا ام لا (قوله وامكن اشتباه ذلك عليه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً وطئ جارية زوجته وأحبها ما تداها حلها له وان ملك زوجه مملو له وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقا لعدم خفاء ذلك على مخاطبنا * (فرع) * اذن المالك للغاصب أو له المشتري منه بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان او تسقط قيمة الولد فيه طريقتان رجح ابن القطان عدم سقوط المهر وهو قياس نظيره في الرهن وقياس ترجيح عدم سقوط قيمة الولد اه سم على حج ثم رأيت قول الشارح وعلم مما مر الخ (قوله فلو انفصل حيا) أي ومات روض اه سم على حج أي فان بقي حيا وأحبها الغاصب بزنا كما هو الفرض فهو رقيق ليس به أسيد

(قوله كما قاله أبو إسحق الخ) معتمد (قوله انفصل ميتا) قضيته أنه ولد البهية بقدر الضمان عن أمه وليس مراداً فان جعل البهية انما يضمن بما نقص من قيمة أمه وحينئذ يتأمل الوجه القائل بعدم الضمان ما المراد به (قوله واقتصار الشارح على حكاية الضمان) أي فيما لو انفصل الولد الرقيق ميتا بالأجنائية (قوله لانه انقدر رقيقا الخ) أي وتطهر فائدة ذلك في الكفاءة في النكاح (قوله وهي عشر قيمة أمه) أي سواء كان حراً أو رقيقاً لانه انقدر رقيقاً في حق الغاصب والمشتري لان ضمانهما التقويت الرق على السيد ١٤٠ (قوله فلا يغرم الواطئ) أي لانه لا حتى يأخذها

ضمانه على المحل وجهان أو وجههما كما قاله أبو إسحق وغيره عدمه لان حياته غير متيقنة ويجري الوجهان في حل بهيمة موصوبة انفصل ميتا واقتصار الشارح على حكاية الضمان لثبوت البدلية تعالى له تبع فيه الرافعي هنا وقال انه ظاهر النص لكن صحيح بعد ذلك باوراق عدم الضمان وقواه في الشرح الصغير (وان جعل) التكرير (غير) من أصله لانه انقدر رقيقاً ثم عتق كما قال في المطلب انه المشهور (نسب) للشبهة (وعليه) اذا انفصل حيأ حياة مستقرة (قيمة) بتقدير رقة تقوية رقة بظنه فان انفصل ميتا بجناية فعلى الجاني ضمانه وهي عشر قيمة أمه كما يضمن الجنين الحر بقرة عبداً وأمة كما يعلم ذلك مما يأتي في الجراح فتضمن المالك للغاصب وللمشتري منه بذلك وسبأني ثم ان بدل الجنين المجني عليه تحمله العاقلة لانه انقدر رقيقاً في حقه والغرة مؤجلة فلا يغرم الواطئ حتى يأخذها قاله المتولي وتوقف الامام فيه أو بغير جناية فلا ضمان لان تقا يتقن حياته ويخالف ما لو انفصل رقيقاً ميتاً على القول بضمانه لان المحل لا يدخل تحت البدل فجعل تبعاً للام ولو انفصل حيأ حياة غير مستقرة ثم مات وجب ضمانه فيما يظهر من تردد للاذري ورجحه بعضهم أيضاً كما أفهمه تعليمهم الميت بانالم يتقن حياته واقتصاره على المشتري يفهم ان المتهب من الغاصب لا يرجع بهما وهو أصح الوجهين خلافاً لبعض المتأخرين وعلم مما مر لزوم المهر وقيمة الولد للغاصب والمشتري منه وان أذن المالك في الوطء وهو الأصح والعبرة بقيمته (يوم الانفصال) لتعذر التقويم قبله ويلزمه ارش نقص الولادة (ويرجع بها) أي بالقيمة (المشتري على الغاصب) لانه غره بالمبيع وغرمها ليس من قضية الشراء بل قضيته ان يسلم له الولد حراً من غير غرامة وما وقع في الروضة بخط المصنف من قوله ولا يرجع نسب لسبق القلم (ولو تلف الموصوب عند المشتري) من الغاصب (وغرمه) لانه لم يرجع بما غرمه على الغاصب عالماً أو جاهلاً وانما يرجع عليه بالثمن (وكذا) لا يرجع بالارش الذي غرمه (لو تعيب عنده) بأفة (في الاظهر) تسوية بين الجمله والجزاء والثاني يرجع للتغريب بالمبيع أما اذا كان بفعله فلا يرجع قطعاً (ولا يرجع) عليه (بغرم منفعة استوفاه) كلبس وركوب وسكنى في الاظهر للمهر (في المهر) ومقابل الراجح يقول غره بالمبيع (ويرجع) عليه

أي من الجاني (قوله قاله المتولي) معتمد (قوله على القول بضمانه) أي وهو مرجوح (قوله ولو انفصل) محترز قوله حياة مستقرة (قوله وجب ضمانه) انظر بماذا يضمن وزاد حج بعد قوله ضمانه كالخى اه وعليه فلو لم تكن له قيمة هل تعبه برقيقته بتقدير ان له حياة مستقرة أو يضمنه بعشر قيمة أمه كما لو نزل ميتاً بالجنابة فمسه انظر ولا يبعد أن المراد الأول لانه الذي يظهر فيه التردد بين كونه مضموناً أو لا (قوله لا يرجع بها) أي القيمة على الغاصب (قوله وهو أصح الوجهين) ولعل وجهه ان المتهب لما لم يغرم بدل الام للغاصب ضعف جانبيه فالتحق بالمتعدي والمشتري بذلك الثمن قوى جانبيه وتأكد تغريبه من البائع بأخذ الثمن قياس التغليظ على البائع بالرجوع عليه بالقيمة (قوله أي بالقيمة) أي قيمة الولد ومنه له قيمة أرش

الولادة اه حج وقضية كلام الشارح عدم الرجوع بأرش الولادة ويوجه بانه في مقابلة ما فات (بغرم) من الجارية فهو شبهة بما لو تعيبت في يده وارش العيب اذا غرمه الغاصب لا يرجع به (قوله لو تعيب عنده بأفة) خرج به ما غرمه بتقصانه بالولادة وقد تقدم عن حج (قوله اما اذا كان الخ) محترز قوله بأفة الخ (قوله للمهر) أي من انه الذي انتفع به وباشترى الاتلاف (قوله ويرجع عليه الخ) أي يرجع المشتري على الغاصب ويخرج بالمشتري المتهب فقضيته انه لا يرجع ببذل ما غرمه في المنافع القائمة بالاستيفاء منه وهو قياس ما تقدم من عدم الرجوع بقيمة الولد * (فرع) * ادعى على آخر فحقت يده دابة =

== أن له فيها النصف مثلاً وأنه غصبها فأجاب بأنها إنما كانت عندى بجهة المهايأة وأقام ينسبها لم يضمنها كما استقطبه
 الباقين من كلام المروزي في الشركة وقول بعضهم أنهم في زمن نوبته كالمعارضة عنده فليضمنها برذبان جعل الكسب
 كلها الزمن نوبته صريح في أنه كالمالك لها لا كالمتعير اهـ حج وكتب سم على قوه وأقام ينسب الخ سكت عن بيان حكم
 مفهومه ويحتمل أنه تصديق المتدعي كما لو ادعى أحد على آخر الغصب ١٤١ وادعى آخر الوديعة مثلاً اهـ

اي فالمصدق مدعى الغصب
 (قوله وشمول العبارة) هي
 قول المصنف ويرجع بغرم
 ما تلف (قوله اما الاولى) هي
 قوله ويرجع بغرم ما تلف عنده
 والثانية هي قوله وبارش نقص
 بنائه (قوله لم يرجع) اي على
 المشتري (قوله ولو غرم) اي
 الغاصب (قوله لم يرجع بالزائد)
 اي على المشتري (قوله وقيد به
 ما أطلقه هنا) اي بأن يقال
 وكل من انبت يده هي ضامنة
 كالمستعير والمستأجر اما
 لو كانت يده امينة كالوديعة
 فهو كالغاصب في كونه طريقاً
 في الضمان واما قرار الضمان
 فعلى الغاصب ما لم يكن من
 انبت يده على يد الغاصب متبهاً
 فقرار الضمان عليه كالشري

(بغرم ما تلف عنده) من المنافع ونحوها كثر وتباح وكسب من غير استيفاء اذا
 غرمه المالك مقابلها وشمول العبارة للعين غير مراد لتقديم حكمه وكلامه هذا إنما هو
 في المنفعة والقوائد من قبيل المنفعة (وبارش نقص) بالملهمة (بنائه وغراسه اذا انقض)
 بالمعجزة من جهة مالك الارض (في الاصح) فيها أما الاولى فلا تملكها ولم يلتزم ضمانها
 بالعقد وأما الثانية فلا تملكه بالبيع والثاني في الاولى ينزل التلف عنده منزلة اتلافه وفي
 الثانية يقول كانه بالبناء والغراس يتلف ماله (وكلمة) أي شيء (لو غرمه المشتري يرجع به)
 على الغاصب كاجر المنافع الفائتة تحت يده وقيمة الولد (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم
 يرجع به على المشتري) لان القرار على الغاصب فقط (وما لا) أي وكلما لو غرمه المشتري
 لم يرجع به على الغاصب كقيمة العين والاجراء ومنافع استوفاهما (فيرجع) به الغاصب اذا
 غرمه ابتداء على المشتري لان القرار عليه فقط لتلقه تحت يده نعم ان سبق من الغاصب
 اعتراف بالملك لم يرجع قطعاً لانه مقر بان المصوب منه ظالمه والمطلوب لا يرجع الاعلى
 ظالمه ولو غرم قيمة العين وقت الغصب لكونها أكثر لم يرجع بالزائد على الاكتم من قيمته
 وقت قبض المشتري الى التلف لانه لم يدخل في ضمان المشتري ولا تستفي هذه لان
 المشتري لا يغرم الزائد فلا يصدق به الضابط المذكور (قلت) كما قال الرافعي في الشرح
 (وكل من انبت) بنونين ثانية ورابعة كـ ما بخطه (يده على يد الغاصب في كالمشتري)
 فيما مر من الرجوع وعنده (والله أعلم) قال الاسنوي وقد سبق أول الباب بيان
 ذلك فقال والايدي المترتبة على يد الغاصب ايدي ضمان الى آخره فتأمل ما قاله هناك
 وقيد به ما أطلقه هنا

* (كتاب الشفعة) *

* (كتاب الشفعة) *
 (قوله من الشفع ضد الوتر)
 مأخوذة منه ولم يبين المعنى
 الذي نقلت اليه عن اللغة حين
 الاخذ وفي شرح الروض أنه
 ضم نصيب الى نصيب آخر اهـ

باسكان الفاء وحكى ضمها وهي لفظة من الشفع ضد الوتر فكان الشفع يجعل نفسه
 شفعاً بضمه نصيب شريكه اليه أو من الشفاعة لان الاخذ في الجاهلية كان بها
 أي بالشفاعة أو من الزيادة والتقوية ويرجعان لما قبلهما وشرعاً حق قهري ثبت
 للشريك القديم على الحادث فيما ملك به عوض بما ملك به لدفع الضرر أي ضرر مؤنة
 القسمة واستحداث المرافق وغيرها كمنور ومصدر وبالوعة في الحصص الصائرة اليه

فيكون المأخوذ أخص من المأخوذ منه وهو كاف في المغايرة (قوله يجعل نفسه) اي أو نصيبه اهـ حج (قوله بضمه)
 اي بسبب ضم الخ (قوله أو من الشفاعة) عطف على من الشفع (قوله والتقوية) عطف مغاير (قوله ويرجعان) اي
 الزيادة والتقوية لما قبلهما ما اي من قوله أو من الشفاعة وذلك لان أقل ما يرد عليه الواحد والمزيد عليه وتر والزائد اذا انضم
 الى الواحد كان المجموع ضد الوتر

(قوله وقيل ضرر الخ) ما المانع من ارادة الاخرين اه سم على حج واعلم ما يأتي من انه اذا جعل ضرر القسمة اشترط في المأخوذ قبوله لها وان جعل ضرر المشاركة لم يشترط (قوله للاشارة الى استثنائها) في الاستثناء مني لعدم دخولها في الغصب نظروا وجهاء عنه بقيد عدوانا وبغير حق الا ان يراد الاشارة الى انها كأنها مستثناة منه اه سم على حج (قوله الامن شد) اي حيث منع الاخذ بها (قوله قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم الخ) فان قلت الافعال وما نزل منزلتها لا عموم فيها وما من صيغ العموم لانها من كلام الراوي اخبارا عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم انما هو من جهة الالفاظ ولم يعلم ما وقع منه صلى الله عليه وسلم لاحتمال ان الواقع منه أن شخص ما يعاصره من دار فقضى اشريكة بالشفعة ويحتمل خلاف ذلك فلم يصح الاستدلال بالعموم الذي في ما ويمكن الجواب بأن الراوي فهم العموم مما وقع منه صلى الله عليه وسلم فأخبر عما فهمه من حاله صلى الله عليه وسلم وأقر عليه فصا راجعا على ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل مالم يقسم أو يقال نزل القضاء منزلة الافتاء اي أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله في كل مالم يقسم) اي مشترك لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشركة ورواية سلم في كل شركة لم تقسم (قوله وصرفت) اي ميزت وبنيت وهو بالتشديد كما يؤخذ من كلام مالك حيث قال من الصرف بكسر الصاد وهو الشيء الخاص اه شرح المشكاة ١٤٢ بالمعنى ونصها وفسرت صرفت بينت لقول مالك معناه خلصت

وقيل ضرر سوء المشاركة ولو كانوا نواخذ قهرا ناسب ذكرها عقب الغصب للاشارة الى استثنائها منه والاصل فيها الاجماع الامن شد والاخبار كخبر البخاري قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية له في أرض أو ربع أو حائط ولا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه أي لا يحل له ذلك خلاص مستوى الطرفين اذا اثنى في عدم استئذان الشريك والربع المنزل والحائط البستان وقوله لم يقسم ظاهر في انه يقبل القسمة اذا اصل فيما نفي لم كونه في الممكن بخلاف ماني بلا واستعمال أحدهما مكان الآخر تجوز اوجمال قاله ابن دقيق العيد والعقود انما يفضل مالم يكن المشتري نادما أو مغبونا ولها ثلاثة اركان أخذ ومأخوذ ومأخوذ منه والصيغة انما تجب في التملك كالمسيأتي (لا تثبت في منقول) ابتداء كحيوان وثياب وان يبيع مع الارض للخبر المار ولانه لا يدوم بخلاف العقار فيتمأ بد فيه ضرر المشاركة وخرج بابتداء تهديم الدار

وبينت من الصرف بكسر أوله وهو الخاص من كل شيء (قوله وفي رواية له في أرض) لعله بعد قوله في كل مالم يقسم وحيث نذ فيما فوق ما رواه مسلم من قوله في كل شركة لم تقسم أربعة أو حائط وقوله اذا اثنى في عدد الخ لا يصلح هذا بمجرد صا راجعا عن الحرمه فكان ينبغي ان يذكر ما يدل على عدمها ففعل المراد اذا اثنى لما ثبت عندهم بالدليل ومع ذلك فيه شيء (قوله حتى يؤذن) أي يعلم (قوله والربع المنزل) أي فهو مفرد

وقيل اسم جمع قال في شرح مسلم للنووي والربع والرابعة بفتح الراء واسكان الباء والربع الدار والمسكن ومطلق بعد الارض وأصله المنزل الذي كانوا يبعون فيه والرابعة تأنيث الربع وقيل واحدة والجمع الذي هو اسم الجنس وربع كثره وغر اه (قوله بخلاف ماني بلا) اي فيكون في الممكن وغيره (قوله اوجمال) أي لم تنصح دلالة وذلك حيث لم تنصب قرية على المراد فالعنى هو مجاز ان وجدت قرية واجمال ان لم توجد قرية تعين المراد مع كونها صارفة عن ارادة الحقيقي بخصوصه وأما اذا لم تنصب قرية أصلا فيجب حمل اللفظ على معناه الحقيقي وهو ظاهر في المنفى لم لانه خاص بالممكن فلا يكون في الكلام يجوز ولا اجمال واما المنفى بلا حيث لا قرية فهو مجمل (قوله والعقود انما) ظاهره وان اشتدت اليها حاجة الشريك القديم وينبغي خلافه ويحتمل بقاءه على ظاهره ويكون ذلك من باب الايثار وهو اولى حيث لم تدع اليه ضرورة كالاحتياج للماء للطهارة بعد دخول الوقت ومجمله أيضا مالم يترتب على التملك معصية فان ترتب عليه ذلك كأن يكون المشتري مشهورا بالفجور فينبغي ان يكون الاخذ مستعجلا واجبا ن تعين طريق الدفع ما يريده المشتري من القصور (قوله او مغبونا) عطف سبب على مسبب اي فيكون الاخذ أفضل (قوله والصيغة انما تجب) اي فلا حاجة الى عدلها كذا لا يصح (قوله فيتمأ بد فيه ضرر المشاركة) قديقال الذي اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر اه سم على حج (أقول) ويمكن الجواب بأنه لم يقتصر ثم على ضرر القسمة بل ذكر التعليلين معا فقوله هنا للخبر ناظر للتعليل الاول وقوله ولانه لا يدوم ناظر للتعليل الثاني

(قوله فيؤخذ نقضها) وان نقل وفي حج خلافة وفيه وقفه وقضية اطلاق الشارح ما ذكرته ويؤيده ما يأتي للشارح من أخذ الثمرة وان قطعت (قوله وأصل يحز) أي ما يثبت منحه (قوله وهندبا) بكسر الدال ويقصر اه مختار (قوله تبعها للارض) أي ثبتت في بناء وشجر دخل في البيع تبعها وليس المراد أنها تثبت في الشجر تبعها ثبوتها في الارض والمراد بالتبعية أنها تدخل عند الاطلاق تبعها وان نص عليها (قوله في أرض محتكرة) وصورتها على ما جرت به العادة الآن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة باجرة مقدرة في كل سنة في مقابلته الارض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المضروب على الارض كل سنة بكذا واعتقد ذلك للضرورة (قوله لان الارض تابعة هنا) أي من حيث القصد للمشتري لان المراد أنه باع الجدار ودخلت الارض تبعها ما يأتي عن السبكي (قوله حيث صرح بدخول الاساس) أي ما عاب منه في الارض على ما يتبادر من عبارته لكن المفهوم مما يأتي في الشارح عن السبكي أن المراد حقيقته (قوله لم يصح البيع في الاصح) عبارة السبكي في شرح المنهاج بهذا فان قلت كلامهم في البيع يقتضي ١٤٣ أنه اذا قال بعثك الجدار وأساسه

صح وان لم يبر الاساس قلت المراد بذلك الاساس الذي هو بعضه كمنوال الجبسة أما الاساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الاطلاق في الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع والخل مترددين المرتبين يشبهه الجزء ويشبهه المنفصل فلذلك جرى الخلاف في صحة البيع اذا قال بعثك الجارية وجعلها اه وتبعه في القوت على ذلك وبه تعلم ما في اختصار الشارح له من الاجمال والامام اه سم على حج ويؤخذ من كلام الشارح في الفرق الآتي ما هو المقصود من أنه اذا باع

بعد ثبوت الشفعة فيؤخذ نقضها بها (بل) انما تثبت (في أرض وما فيها من بناء) وتوابعه الداخلة في مطلق البيع كأبواب منصوبة ورفوف مسمرة ومفتاح غلق مثبت وكل منفصل توقف عليه تقع متصل (وشجر) رطب وأصل يحز مرة بعد أخرى كقته وهندبا (تبعها) للارض للبناء الماد وخرج به بيع بناء وشجر في أرض محتكرة اذ هو كالنقل وشرط التبعية ان يسامع ما حولها من الارض فلو باع شقة من جدار وأسه لا غير او من اشجار ومغارسها لا غير فلا شفعة لان الارض تابعة هنا قال السبكي وينبغي أن تكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمقرس في البيع وكما مر تبين قبل ذلك فانه اذا لم يرها وصرح بدخولها لم يصح البيع في الاصح وفرق بينه وبين ما عرف في بعثك الجدار وأساسه بأنه ثم يدخل مع السكوت عنه بخلافه هنا فانه عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الاطلاق فاشتطت رؤيتها وبحث أيضا انه لو كان الجدار عريضا بحيث كانت أرضه هي المقصودة ثبتت الشفعة لان الارض هي المتبوعة حينئذ وهو ادهم بلا شك واحترز بقوله تبعها عما لو باع أرضا وفيها شجرة جافة شرط ادخلها في البيع فلا تؤخذ بالشفعة لانها لم تدخل في البيع عند الاطلاق بل بالشرط (وكذا ان لم يؤبر) عند البيع (في الاصح) وان تأبر عند

الجدار وأسه وأراد به الارض لم يصح البيع أو ما هو مستور بالارض صح لانه الذي يدخل في اسم الجدار عند الاطلاق (قوله لانهم لم تدخل) قضيته ثبوتها في الشجر الرطب وان نص على دخوله لانه لو سكنت عنه دخل عند الاطلاق (قوله بل بالشرط) وحيث شرط دخولها وأراد الشفعيع الاخذ قومت الارض مع الشجر ثم بدونها وقسم الثمن على ما يخص كلا منهما كما لو باع شقة ما مشفوعا وسبقا (قوله لم يؤبر عند البيع) أي وان شرط دخوله لانه تصرع مع مقتضى العقد فلا يخرج عن التبعية هذا ما اقتضاه اطلاق الشارح وهو ظاهر لكن قضية قول حج الآتي أو ما شرط دخوله خلافه فليراجع ثم رأيت في سم على حج مثل ما استظهرته وعبارته قوله ولم يشترط دخوله فيه أن هذا القيد يقتضي أن غير المأبر اذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضي ذلك قوله الآتي امام مؤبر عند البيع أو ما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض وأصله لا تقتضي ذلك بل تشهر بخلافه والظاهر أنه ممنوع وعبارة الروض ولا يأخذ الداخلة بالشرط فنخرج الثمرة المؤبرة المشروطة اه فاقصده على الثمرة المؤبرة مشعر بأن غيرها يؤخذ وان شرط دخوله

(قوله سواء أكان عند البيع الخ) قضيته أن الثمرة الحادثة بعد العقد تنسب في الأخذ بالشفعة وإن كانت مؤبرة وقت الأخذ
ولكن في حاشية سم على منهج ما يفيد أنها لا تنسب فيما ذكر وعبارة شيخنا الزياي ولوحث الثمر بعد البيع ولم يؤبر عند
الأخذ أخذ بالشفعة تبعاً والأفلا هـ وعليه فمقد قول الشارح بما لم يؤبر وقت الأخذ (قوله فكذا في الأخذ هنا) أي ثم إن
وجده باقياً أخذه أو تألفا أخذه مثله (قوله قال الماوردي) هذا هو العقد (قوله شرط دخوله) عبارة حج أو ما شرط الخ (قوله
وانما تؤخذ) أي الأرض والثمر (قوله فباعه) أي ما ذكر من الأشجار (قوله لا في الشجر) أي فلا شفعة فيه لعدم الشركة
وينبغي أن يجب على مالك الشجر نصف ١٤٤ الاجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذي كان للشريك القديم

قبل دون ما يقابل النصف الذي
انتقل اليه بالشفعة لأن صاحبه
كان يستحق الإبقاء فيه بحجنا
فتنتقل الأرض للشفيع مساوية
المنفعة كما لو باع أرضاً واستثنى
لنفسه الشجر فإنه يبقى بلا جرة
وليس للشفيع تكليف المشتري
قطع الشجر لا تملكه بالقيمة ولا
القلع مع غرامة أرض النقص
لأنه مستحق الإبقاء وعليه فلو
اقسمها الأرض ونحو النصف
الذي فيه الشجر لغير مالك الشجر
فهل يكلف الآن اجرة الجميع أو
النصف أو لا يكلف شيئاً لاستحقاقه
بقاء السك قبل القسمة فيه نظر
فيحتمل الأخير للعلل المذكورة
ويحتمل وهو الأقرب الأول لأنه
لاحق لمالك الشجر الآن في
الأرض (قوله لا يمكن تعدد هـ)
ظاهراً أن ذلك جارٍ وأن أعرضاً عن
يقام ما على ذلك وقصد جعلهما
دارين وهو ظاهر مادام على

الأخذ سواء أكان عند البيع أم حدث بعده خلافاً لابن الرفعة لتبعيته الأصل
في البيع فكذا في الأخذ هنا ولا نظر لطرق تأبره لتقديم حقه وزيادته كزيادة الشجر بل
قال الماوردي يأخذه وإن قطع والثاني لأنه لا يراد به التأييد ما مؤبر عند البيع شرط
دخوله فلا يؤخذ وإنما تؤخذ حصتها من الثمن لاتقاء التبعية كما هو نظيره (ولاشفعة
في جرة) مشتركة باع أحدهما نصيبه منها وقد (بنيت على سقف غير مشترك) بأن
اختص به أحد الشريكين فيها أو غيره مما إذا لقرارها انتهى كما نقول (وكذا مشترك
في الأصح) لأن السقف الذي هو أرضها لاثبات له فاعليه كذلك والثاني يجعله
كالأرض ولو اشترى كافي سفلى واختص أحدهما بعلمه فباع صاحب العلو علوه مع نصيبه
من السفلى أخذ الشريك هـ إذا فقط لأن العلو لا شركة فيه وهكذا لو كانت الأرض
مشتركة وفيها أشجار لأحدهما فباعه مع نصيبه منها فالشفعة له في الأرض بحصتها
من الثمن لا في الشجر (وكما لو قسم بطات منفعة المقصورة) منه بان لا يفتق به بعد
القسم من الوجه الذي كان يقصد منه قبلها (حكماء ورخي) صغيرين لا يمكن تعدد هـ
(لاشفعة فيه في الأصح) بخلاف مالو كانا كبيرين لأن علة ثبوتها في المنقسم كما هو دفع
ضرر مؤنة القسمة والحاجة إلى أفراد الحصة الصائرة إلى الشريك بالوافق وهذا الضرر
حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين أن يخلص صاحبه منه بالبيع له
فلما باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه فعلم ثبوتها في كل ما يجبر الشريك على قسمته
كالك عشر در صغيرة باع شريكه باقية بخلاف عكسه لا جباراً الأول على القسمة دون
الثاني كما يعلم مما يأتي وعدل عن تعبير أصله بطاحونة إلى رخي لأنه أخضر ودعوى أن
الطاحونة تطلق في العرف على المكان والرخي على الحجر وأنه غير مراد هنا لأنه منقول
وانما يؤخذ تبعاً للمكان فالمراد المحل المعتد للطن وحيداً من غير الحجر أو ولي غير سديدة

صورة الحمام والطاحون فلو غير صورتهما عن ذلك فينبغي اعتبار ما غير اليه (قوله لا على ثبوتها) لكن هذا لان
لا يأتي فيما لو سأل في الشراء قبل البيع فلم يجبه مع أن الشفعة ثبتت فيه (قوله إن يخلص صاحبه) هذا قد يشعر بأنه لو عرض
الأمر على شريكه قبل البيع فامتنع من الشراء وباع لغيره لا يثبت لغيره الأخذ بالشفعة بعد ذلك وليس مراداً وانما ذلك أصل
حكمه المشروعية (قوله كالك عشر در صغيرة الخ) يؤخذ منه أنه لو وقف أحدهما حصته من الدار المذكورة مسجد أصبح
ويجبر صاحب الملك على قسمته فوراً وإن بطات منفعة المقصورة كما يجبر صاحب العشر إذا طلب صاحب التسعة أعشار القسمة
(قوله بخلاف عكسه) انظر لو كان يبيع العشر هنا لمن له ملك ملاصق له اذ تجب القسمة بطلبه كما يأتي هـ سم على حج (اقول)
والقياس ثبوت القسمة أخذاً من التعليل (قوله غير سديدة) بل هي سديدة فتأملها هـ سم على حج

قول المحشى قوله ويمتنع الخ ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا ويمتنع الخ

(قوله لان هذا عرف) قد يقال هذا لا يمنع أولوية تعبير المحرر لانه لا يهاجم فيه لغة ولا عرفا ولا يهاجم فيه مطلقا أولى مما فيه ايهام في الجملة فتأمل اه سمع على حج (قوله له شقص لم يوقف) اى بأن وهب له (قوله فيها وارثه) اى بشرط كونه حائرا كانه مثلا بخلاف غيره فيما أخذ من ملك المبت بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث ١٤٥ (قوله لان الدين لا يمنع الارث الخ) اى فكان الوارث

باع ملك نفسه (قوله فانه يمكن جملة)

اى الجار والواقع فيها (قوله فتعين)

اى الحمل (قوله وحل الاخذ) اى

للجار (قوله ويمتنع حينئذ على

الحنفى) قضيته أن منعه الشافعى

حكم بمنعها اه سمع على حج وهو

ظاهر لان قوله منعه من الاخذ

في قوة حكمت بعدم الشفعة (قوله

لان الوقف لا يستحق) اى يؤخذ

(قوله فلا تستحق به) اى بسببه

(قوله ولا لشرىكه) اى الوقف بأن

كانت أثلا من زيد واهم وروى للمسجد

(قوله لامتناع قسمة الوقف) اى

وان زدت أجرة بذلك (قوله اذا

كانت القسمة بيعا) بأن كانت قسمة

رد وتعدل ويذهبى ان محل امتناع

قسمة الرد اذا كان الدافع للدراهم

صاحب الملك لانه شراء لبعض

الوقف بما دفعه من الدراهم أمالو

كان الدافع ناظر الوقف من ريعه

لم يمتنع لانه ليس فيه بيع الوقف بل

فيه شراء له (قوله نعم على ما اختاره

الخ) لا موقع لهذا الاستدلال فانه

مفهوم قول البلقينى اذا كانت

القسمة بيعا (قوله اذا كانت

افرازا) اى بأن كانت الارض وما

لان هذا عرف طار والذى تقرر ترادفهما في اللغة فلا يراد (ولا شفعة الا لشرىك)

في العقار المأخوذ ولو ذميا وبيع كاتماع سنده وغير آدى كسجده لشقص لم يوقف

فباع شريكه حصته يشفع له ناظره فلا شفعة لغير شريك كأن مات عن دار شريكه

فيها وارثه فبيع حصته في دينه فلا يشفع الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكالجار

للخير المار عن الجارى لصراحتهم وعدم قبوله التأويل بخلاف أحاديث ائمتنا الجار

فانه يمكن جملة على الشريك فتعين جمع بين الاخبار ولو قضى حنفى به الجار لم ينقض

وحل الاخذ باطنا وان كان الاخذ شافعا ولا شفعة لصاحب شقص من أرض مشتركة

موقوف عليه اذا باع شريكه آخر نصيبه لان الوقف لا يستحق بالشفعة فلا تستحق به

الشفعة ولا لشرىكه اذا باع شريكه آخر نصيبه كما اقي به البلقينى لامتناع قسمة الوقف

عن الملك اذا كانت القسمة بيعا ولا تنفاه ملك الاول عن الرقبة نعم على ما اختاره الرويانى

والمصنف من جواز قسمة عنه اذا كانت افرازا لامتناع من اخذ الثاني وهو المعتمد ولا

لموصى له بالشفعة ولو مؤبد او اراضى الشام غير موقوفة كما قطع به الجرجاني قال جمع

بخلاف اراضى مصر لكونها فكت عنوة ووقفت واخذ السبكي من وصية الشافعى انه

كان لهم الارض ترجيح انهم املك وهو يؤيد القائل بأنم افتحت صلحا كما سأتى بسطه في

السيرة وقد لا يشفع الشرىك لكن لعارض كولى غير اصل شريك لمولويه باع شقص

محجوره فلا تثبت له لاتهامه بمحاباته في الثمن وفارق ما لو وكل شريكه فباع فانه يشفع بأن

الموكل متأهل للاعتراض عليه عند قصده ولو باع دارا وله شريك في عمرها فقط كدرب

غير نافذ (فلا شفعة له فيها) لاتقاء الشرىك فيها فأشبهه ما لو باع عقارا غير مشترك وشقصا

مشتركا (والصحيح ثبوتها في الممر) بما يخصه من الثمن (ان كان للمشتري طريق آخر الى

الدار أو امكن) من غير مؤنة لها وقع (فتح باب الى شارع) ونحوه والى ما ذكره لا مكان

الوصول اليها من غير ضرر (والا) اى وان لم يمكن شئ من ذلك (فلا) تثبت فيه لما فيه من

اضرار المشتري والشفعة تثبت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر وانما تثبت فيه

والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث المتع مطلقا اذا كان في اتخاذ الممر

عسرا أو مؤنة لها وقع لان فيه ضررا ظاهرا وحل الخلاف اذ لم يتسع الممر فان اتسع

بحيث يمكن أن يترك للمشتري منه شئ يمر فيه تثبت الشفعة في الباقي قطعها ويجرى النهر

١٩ به ع فيها مستوية الاجزاء (قوله وهو المعتمد) ويذهبى حينئذ ان يأخذ الجميع لان جهة الوقف اعدم استحقاها

الاخذ بمنزلة العدم اه سمع على حج (قوله كولى غير اصل) افهم أن الاصل لذلك ويوجه بأنه غير متمم وقضية التعبير بغير اصل ان

الام لو كانت وصية اخذت بالشفعة (قوله بمحاباته) اى المشتري (قوله تثبت الشفعة في الباقي قطعها) يتأمل هذا مع قول المحلى

وحيث قيل بالثبوت فيعتبر كون الممر قابلا للقسمة على الاصح فانه صريح في أن من يقول بثبوت الشفعة بشرط كونه قابلا =

للقسمة وهو الموافق لما مر من أن ما يطل نفعه المقصود بالقسمة لا شفعة فيه الآن يقال المراد بالاطلاق أنه لا فرق بين أن يمكن اتخاذ المراد أو لا مع كون الممر صالحا للقسمة أو يقال وهو الأول أن مراد المحل أنه يمكن قسمة الممر اثنين ومراد المشرح بقوله حيث اتسع الخ أنه يمكن قسمة الحصص المبيعة من الممر بحيث يترك بعضهم المشتري منه وبعضهم يأخذ الشفعين فالأخذ منها بعض المبيع وفي كلام المحل جميعه (قوله كالمير فيما ذكر) الروض ولحقن بيوت الخان ومجرى النهر اى وبئر المزرعة حكم الممر اه قال في شرحه اى الشركة في سخن الخان دون بيوتيه وفي مجرى المائدون الارض وفي بئر المزرعة كالشركة في الممر فيما مر اه سم على ابن حجر (قوله نصيبا في ممر) اى يمكن ١٤٦ قسمته كما هو ظاهر (قوله ثبتت) اى في الممر وقوله مطلقا اى امكن اتخاذ ممر

لدارام لا (قوله وغديرها) يدخل فيه القرض بان اقرض شقضا بشرطه فتثبت فيه الشفعة وعن صرح بذلك الدميرى وسند كره عن الروض اه سم اى وبأخذه الشريك بقيته وقت البيع (قوله نجومهر) هو مثال للمالك بالمعاوضة الغير المحضة فالبيع على ما ذكره مثال للمالك بالمحضة وما بعده أمثلة للمالك بغيرها (قوله ويصح عطف نجوم) اى ولا يكون تقريرا على الضعيف وصورته حينئذ أن يكاتبه السيد على نصف عقار وبنائه لا وينجم كلا بوقت ثم يدفع المكاتب الشقص الموصوف بعد ما يكمله السيد فيثبت لشريكه المكاتب الاختصاص بالشفعة من السيد (قوله ممنوع) اى لان الممتنع انما هو ثبوت العقار الكامل في الذمة لا شقصه وبه يدفع ما عترض به سم على حج على المنع المشار اليه بقوله وبتسليمه (قوله بل بتسليمه)

كالمير فيما ذكر ولو اشترى ذودا رلا ممر لها نصيبا في ممر ثبتت مطلقا كما هو ظاهر كلام اصل الروضة لان الممر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم (وانما تثبت فيها ملك معاوضة) محضة أو غيرها بالنص في البيع والقياس في غيره بجامع الاشتراك في المعاوضة مع حقوق الضرر فخرج ممالك بغيرها كآثر ووصية وهبة بالاثواب (ملك لا زماما متاخرا) سببه (عن سبب ملك الشفعين) وسبب كرهت زوات ذلك فالمحضة (كببيع و) غيرهما نحو (مهر وعوض خلع و) عوض (صلح دم) في قتل عمد (و) عوض صلح عن (نجوم) بناء على صحة الاعتياض عنها وهو مانص عليه وصححه جمع لكن الذي جزمنا به في باب المنع لانها غير مستقرة وهو المعقد ويصح عطف نجوم على بيع والقول بتعيين التقدير الاقل فيه لان عقد الكتابة بالشقص غير ممكن لعدم تصور ثبوته في الذمة والمعين لا يمكنه العبد ممنوع بل بتسليمه يمكن عطفه على خلع اى وعوض نجوم بأن يملك شقصا ويعوضه السيد عن النجوم (واجرة ورأس مال سلم) لخصولهما بالمعاوضة (ولو بشرط) او ثبتت من غير شرط كخيار المجلس (في البيع الخيار لهما) أو للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار) لان المشتري لم يملك فيها اذ هو في الأولى موقوف وفي الثانية ملك البائع وهذا محترم لملك كما احتزر به ايضا عما جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل وعلى القول المرجوح يملك المشتري هو محترم لازما (وان شرط للمشتري وحده فلا يظهر أنه يؤخذ) بها (ان قلنا الملك للمشتري) وهو الاصح اذ لاحق فيه لغيره ولا يرد هذا على لازماته لكونه يؤل الى اللزوم مع افادته الملك للمشتري كلالزم أولا لانه لا زم من جهة البائع فاندفع القول بأن اللزوم قيد مضى ولا يقال فيما لو **==** ان لهما أو للبائع انه آيل الى اللزوم لخروج ذلك بقوله ملك اذ لا ملك للمشتري فيهما وقال الزركشى ينبغي أن ينتقل الخيار الثابت للمشتري الى الشفعين وبأخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كما في الوارث مع المورث ولينذ كروه والاوجه خلافه وقياس الشفعين على الوارث ممنوع (والا) اى وان قلنا الملك للبائع أو موقوف (فلا)

اى تسليم امتناع ثبوته في الذمة وأنه مبنى على صحة الاعتياض على النجوم فليس المراد أنه بتقدير عطفه على الخلع يؤخذ يكون تقريرا على المتقدم من امتناع الاعتياض (قوله الخيار لهما) أو لاجنبى عنهما اه حج وقوله لم يؤخذ قضيته أنه لو اخذ قبل انقطاع الخيار لغيره وان تم العقد ولكن في ع مانص به بحث الاسنوى أن الاختصاص في هذه الحالة لو صدر بوقف ايضا ووقف تين اه وعليه فعنى قول المصنف لم يؤخذ الخ اخذام مستقرا (قوله للمشتري وحده) أو لاجنبى عنه اه حج (قوله وبأخذ الملك) اى لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفعين (قوله والاوجه خلافه) اى فلا خيارا للشفيع اذا اخذ في زمن خيار المشتري (قوله ممنوع) اى لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفعين

(قوله ولو وجد المشتري) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيبا ولهذا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بعيب أحد العوضين
إذا رضى بأخذه والعيب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشقص إذا رضى به اه في القول يرجع
البائع على المشتري بالارش اه سم على حج وفي ع مانصه قول المصنف في البيع قال الاسنوي هو بالميم قبل الباء وهو أحسن
من التعبير بالبيع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك مانع من الاخذ ١٤٧ مطلقا (قوله وأما حق المشتري فبالاطلاع)

اي على العيب وبه ذابحباب عن
قول سم على منهج وقد يقال
وحق الرد ثابت ايضا بالبيع فليتأمل
اه ووجه ما قاله أن العيب موجود
في المبيع قبل العقد ووجوده
يثبت خيار المشتري في نفس
الامر من حين العقد وجوابه
ما اشار اليه الشارح بان المدعى على
ما يتمكن فيه من الرد وهو انما
يتمكن بظهور العيب (قوله فله) اي
الشفيع الفسخ قال في الروض
لان الفسخ ينافي الثمن المعين قبل
قبضه اي فلا يأخذ الشفيع
بالشفعة اه قال في شرحه
والنصرح بالترجيح من زيادته
والاوجه أنه يأخذها الماسر في
الفسخ والانساح كالفسخ في كل
منه ما يرفع العقد من حينه لامن
اصل اه اي فعلى هذا الوجه
يرجع البائع على المشتري بدل الثمن
اه سم على حج وهو ظاهر في أن
الشفيع يدفع الثمن للمشتري وان
كان شراؤه انفسخ بتمام الثمن
المعين في يده والمشتري يدفع بدل
ما تلف في يده للبائع (قوله وقيل
يتبين بطلانه) اي الرد وقوله وعليه

يؤخذ بقا ملك البائع او انتظار عوده (ولو وجد المشتري بالشفقة عيبا واراد رده
بالعيب وأراد الشفيع اخذه ويرضى بالعيب فلا يظهر اجابة الشفيع) لان حقه سابق على
حق المشتري لثبوته بالبيع وأما حق المشتري فبالاطلاع والثاني اجابة المشتري لان
الشفيع انما يأخذ اذا استقر العقد ولانه قد يرد ادعين ماله ودفع عهدة الشقص
عن نفسه وعلى القول لورده المشتري قبل طلب الشفيع فله فسخ الرد وقيل يتبين بطلانه
وعليه فالزوائد من الرد الى رده للمشتري وكالرد بالعيب رده بالاقالة (ولو اشترى انسان)
معا (دارا أو بعضهما فلا شفعة لاحدهما على الآخر) لاستوائهما في وقت حصول الملك
وهذا محتمل زمانا آخر الخ وحاصله كما اشترت البسة أنه لا بد من تأخر سبب ملك المأخوذه
عن سبب ملك الاخذ فلو باع احد شر يكتن نصيبه بشرط الخيار فباع الآخر نصيبه في
زمن الخيار يبيع بت فاشفعة له المشتري الاول ان لم يشفع بآئمه اتقدم سبب ملكه على
سبب ملك الثاني ولا شفعة للثاني وان تأخر عن ملكه ملك الاول لتأخر سبب ملكه عن
سبب ملك الاول وكذا لو باع امرتا بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء أجازا معا ام
احدهما قبل الآخر (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين (في الارض) كأن كانت
بين ثلاثة اثلاثا فباع احدهم حصته لاحد شر يكتن (فالاصح أن الشر يك لا يأخذ كل
المبيع بل حصته) وهي السدس كالمو كان المشتري اجنيا لا استوائهم في الشركة والثاني
يأخذ الجميع وهو الثالث ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا
يستحقها على نفسه واجاب الاول بأننا نقول ان المشتري استحقها على نفسه بل دفع
الشر يك عن اخذ حصته فلترك المشتري حقه لم يلزم الشفيع اخذه (ولا يشترط في)
استحقاق (الثلاث بالشفعة حكم حاكم) لثبوته بالنص (ولا احضار الثمن) كالبيع بجماع
انه ثلاثا بعوض ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كما في الرد بالعيب وما قرناه في
كلامه يدفع به ما اوردان ما هنا في ما بعده انه لا بد من اخذ هذه الامور او ما يلزم منه
احدها ووجه الاندفاع أن ما هنا في ثبوت الثلاث بالشفعة واستحقاقه وما يأتي انما هو في
حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق وتقرره فلا اتحاد ولا منافاة وهو اوضح من الجواب بأن
المراد هنا ان كل واحد بخصوصه على انفراد لا يشترط وعثمانه لا بد من وجود واحد
يأتي وعلى عدم تقدير الاستحقاق لا منافاة ايضا لان الثلاث وهو ما هنا غير حصول الملك
وهو ما يأتي اذ لا يلزم من الثلاث حصول الملك عقبه كالبيع بشرط الخيار وقد اجاب الفتى

اي على القيل (قوله فالزوائد من الرد الى رده للمشتري) اي وعلى القول فالزوائد للبائع (قوله كما اشترت البسة) اي بقوله متأخرا
سببه (قوله بشرط الخيار) اي للبائع (قوله ان لم يشفع بآئمه) اي وهو الشر يك القديم (قوله لم يلزم الشفيع اخذه) وقيل
يأخذ الكل او يدفع الكل اه حج

(قوله بهذا) أي قوله وعلى عدم تقدير الخ (قوله فهذا هو التملك) من كلام مَرَّ (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) أي من انما الطلب وقوله ويؤيد ذلك أي ان هذا هو المراد (قوله وقوله ما في الطلب) أي حيث قالوا انه يكفي (قوله هذا والاوجه الخ) بقيد قولهم بعد ذلك أن القور على الطاب لا على التملك أن صورة المسئلة الآتية انه لم يملكه لا بدفع الثمن فيما اذا بان مستحقا غيره ولو عالم فلا بد من اخذه في اسباب ابداله عقب ١٤٨ ظهوره مستحقا ولا بطل اه مؤلف هكذا رأيت بهامش نسخة قديمة وقوله

فلا بد من اخذه في اسباب الخ فيه وقفة لانه يقتضى أنه لو اخذ بالشفعة ولم يشرع عقبها في سبب التملك بطل حقه من الشفعة وان اتفق له حصول الثمن أو كان حاصله عنده ودفعه للمشتري بقيمة يوجهه والظاهر خلافه (قوله وله) أي للشفيع (قوله ورؤية شفيع) قال في شرح الروض وقضية كلامهم أنه لا يشترط رؤية المشتري قال الاسنوي وسببه أنه قهري ويتصور ذلك في الشراء بالو كالتوفي الاخذ من الوارث اه سم على حج (اقول) وصورته في الوارث ان يموت اشترى للشفيع فينتقل لوارثه ويأخذ منه الشريك القديم (قوله بحيث يتمكن من قبضه) أي فلو انكر المشتري وضع الشفيع الثمن بين يديه صدق المشتري لبقاء الثمن في جهة الشفيع ويصدق الشفيع في الوضع حتى لا يسهط حقه من الشفعة لانها ثبتت بالبيع والمشتري يريد اسقاطها بعدم مبادرة الشفيع (قوله فان وجد) أي مانع (قوله كما لو باع دارا) أي وأما لو باع ما فيها ذهباً ونفقة بحقه فلا يصح لانه

بفحوى ذلك غير انه فسر التملك بأخذ الشفعة فورا أي بطلبها فورا ثم السعي في واحد من الثلاثة فهذا هو التملك لا مجرد طلبها فورا خلاف ما يقتضيه كلامه ويؤيد ذلك قول بعض تلامذته وأما الجواب عن قول الشيخين ولا يكفي أن يقول لي حق الشفعة وأنا مطالب بها وقوله ما في الطلب أنا مطالب بها فهو بناء على الفرق بين الطلب والتملك فكلامهما أولا في حقيقة التملك وثانيا في مجرد طلب الشفعة وهذا والاوجه كما دل عليه كلام الرافي وصرح به البلقيني في اللعان انه لا بد من القور في التملك عقب الاخذ أي في سببه نعم في الروضة كاشفها واذا لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك امهل ثلاثة ايام فان انقضت ولم يحضره فسخ الحاكم غلظه هكذا - كما ابن سريج وساعده المعظم انتهى ويوجهه بأن غيبة الثمن عذر فأمهل لاجل مدة قرينة يتسارع بها غالبا فاندفع دعوى يثابته على مرجوح وللشفيع اجبارا المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه وله اخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري (ويشترط) في حصول التملك بالشفعة (لفظ) او نحوه ككتابة وإشارة اخرس (من الشفيع كذا) كتبت أو اخذت بالشفعة ونحوهما كاخترت الاخذ بها بخلاف أنا مطالب بها وان سلم الثمن لان المطالبة برغبة في التملك وهو لا يحصل بالرغبة المجردة (ويشترط مع ذات) اللفظ او نحوه كون الثمن معلوما للشفيع كما يعلم بما يأتي في قوله ولو اشترى بجزاف نعم لا يشترط علمه في الطلب ورؤية شفيع الشقص كما يذكره الآن (اما تسليم العوض الى المشتري فاذا تسلمه أو ألزمه القاضي) لا متناعه من اخذ العوض (التسلم) بضم اللام (ملك الشفيع الشقص) لو صوله الى حقه في الحالة الاولى وتقصيره فيما بعد ها ومن ثم كفي وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن المعين وما في الذمة وقبض الحاكم عن المشتري كاف (واما رضا المشتري بكون العوض في ذمته) أي الشفيع ولم يمنع مانع فان وجد كالمو باع دارا فيها ذهب يتحصل منه شيء بقضية وعكسه فلا بد من التقابض الحقيقي كما علم من كلامه في الربا (واما قضاء القاضي له بالشفعة) أي بقبضها لا بالملك كما قاله في المطلب (اذا حضر مجلسه واثبت حقه) فيها وطلبه (فيملكه به في الاصح) لتا كذا اختيار التملك يحكم الحاكم ولا يقوم الاشهاد على الطلب واختيار الشفعة مقامه كما افهمه كلامه ومجمله كما قاله ابن الرفعة عند وجود الحاكم والاقام كما في هرب الجبال ونظائر اسكن ظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في غرره وجرى عليه ابن المقرئ

من قاعدة مدعجوة قوله واختيار الشفعة مقامه) أي ماد كَرَّ (قوله والاقام) أي الاشهاد (قوله اسكن ظاهر كلامهم) وبفرض خلافه) أي وهو المعتمد فلا يقوم الاشهاد مقام الحاكم عند نقده ويعد في التأخير الى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يثبت للشفيع وضعه بين يديه * (نزع) * الشفيع برقباليه أي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فان قبضه بالاذن وافلس رجع فيه المشتري أي كما في البيع روض اه سم على حج

(قوله لم يسلمه) أي الشقص (قوله حتى يؤديه) أي الثمن (قوله ثلاثة أيام) أي غريوم العقد (قوله تنازعه الفعلان) هما بئلك وبرى
 * (فصل) * في بيان بدل الشقص (قوله ونقد) أي ولو مغشوشا حيث راج (قوله اخذه الشفيع بمثله) ظاهره ولو اختلفت قيمة
 المثل بأن اشترى دارا بمكة بحب غال فلا شفيع اخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا او بوجه بان ذلك القدر هو الذي لم
 بالعقد مر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كفي القرض والغصب اه سم على حج (اقول) لا وجهه للتردد
 في عكس المثال مع تسليم الشق الاول بل قد يتوقف في كل منهما بأن قياس الغصب والقرض والسلم وغيرها أن العبرة بمحل العقد
 حيث كان لنقله مؤنة فتمتع ببقية حيث ظفر به في غير محله وبؤيده ما سند كره عن شرح الارشاد بل هو صريح فيه ثم يحتمل أن
 المراد بعكس المثال في كلامه أنه اشترى بمثل بمحل رخص ثم ظفر به بمحل قيمة المثل فيهما كترويح محتمل أن المراد أنه اشترى بمكة فقوم
 بمحل قيمته كثيرة ثم ظفر به بمحل قيمته دون محل الشراء وفي كلامه ما مر وهذا الثاني هو الظاهر من قوله هل يرجع لقيمة بلد العقد
 الخ (قوله ان تيسر) أي بان وجد في بلدون المرحلتين مراه سم على منهج ١٤٩ (قوله فبقية) أي المثل يوم البيع مثلا اخذاهما
 يأتي في المتقوم (قوله اخذه) أي

وبقرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة فانما يظهر ان غاب المشتري وامتنع من اخذ الثمن
 والثاني لا يلائم بذلك لانه لم يرض بذمته واذا ملك الشقص بغير تسليم لم يتسلبه حتى يؤديه فان
 لم يؤده امهل ثلاثة ايام فان مضت ولم يحضر فسخ الحياكم ملكه (ولا يملك شقصا لم يره
 الشفيع) تنازعه الفعلان (على المذهب) بناء على بطلان بيع الغائب وليس للمشتري
 منع الشفيع من الرؤية والطريق الثاني القطع بالاقول لان الاخذ بالشفعة فهرى
 لا يناسبه اثبات الخيار فيه

* (فصل) * في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن وكيفية اخذ
 الشركاء اذا تعددوا او تعدد الشقص (ان اشترى بمثل) كبرونقد (اخذ الشفيع بمثله)
 ان تيسر لانه اقرب الى حقه فان لم تيسر حال الاخذ فبقية ولو قدر المثل بغير معياره
 الشرعي كقنطار حنطة اخذه بوزنه ولو تراضيا عن دفاتر حصل الاختلاف اذ اهرام كان شراء
 مستجدا تبطل به الشفعة كما في الحاوي قال الزركشي وهي غريبة انتهى والوجه محجى
 ما مر فيما لو صالح بمال عن الردي العيب هنا (او بمكة قوم) كعبد وثوب (فبقية) لقيمة
 الشقص لان ما يبدله الشفيع في مقابله ما يبدله المشتري لافي مقابله الشقص ولو ملك
 الشفيع نفس الثمن قبل الاخذ تعين ان يأخذه لاسيما المنقوم لان العدول عنه انما كان
 لتعذره كما بحثه ابن الرفعة واعقده الاذرى وغيره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل
 اللزوم لم يحط عن الشفيع او كله فلا شفعة لانتفاء البيع ويؤخذ من قوله الا في ويؤخذ
 المهور الخ أن مراده بالقيمة هنا غير ما ذكر في الغصب فلا يرد عليه ما لو صالح عن دم العمد

تراضيا) أي المشتري والشفيع
 (قوله كان شرعا مستجدا) بفتح الجيم
 من استجده اذا احذته وبكسرهما
 من استجده لازما بمعنى حدث كما
 يؤخذ من المصاحح (قوله تبطل به
 الشفعة) ينبغي ان هذا بخلاف
 ما اذا اخذ بالذناير ثم عوض عنها
 بالذواهم فينبغي أن لا تبطل مراه
 سم على حج (قوله عن الردي العيب
 هنا) أي من أن محل البطلان ان
 علم والا فلا (قوله فبقية) أي
 كالغصب قال في شرح الارشاد
 ومنه يؤخذ أن يأتي هنا نظير ما مر فيما
 لو ظفر الشفيع بالمشتري يبدل آخر
 واخذ فيه وهو انه يأخذ بالمثل ويجوز
 المشتري على قبضه هذا ان لم يكن
 لنقله مؤنة والطريق آمن والاخذ

بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للقبض ولا بن الرفعة في ذلك احتمالات غير ما ذكر لم يرجح منها
 هو ولا غيره شأ وقد علمت أن ما ذكره هو القياس وليس ذلك عذرا في تأخير الاخذ ولا اطاب اه سم على حج وفي حاشيته على المنهج
 بعدم مثل ما ذكره مراه الى اجبار المشتري وان كان لنقله مؤنة (اقول) وفيه ما قدمناه من التوقف وظاهر اطلاق الشارح وفاق
 ما مال اليه (قوله قبل اللزوم) أي لزوم الشراء وعبارة الروض ما يزيد أو حط من الثمن في مدة الخيار فقط يلحق بالثمن فان حط الكل
 فلا شفعة اه قال في شرحه وخرج بقوله في مدة الخيار ما يزيد أو حط بعده فلا يلحق بالثمن كما مر اه وقوله ويؤخذ من قوله الخ
 قد يقال لاحاجة لذلك مع اقتصار المصنف على الشراء وقوله يوم الجنابة الخ عبارة الروض وان صالح به عن دم اخذه بقيمة الدين يوم
 الجنابة قال في شرحه كذا في الاصل ايضا وهو يوم الصلح اه اه سم على حج وقول سم على شرح الروض فلا يلحق بالثمن أي
 فبأخذ الشفيع بجميع ما وقع به البيع لا بما دفعه المشتري بعد الإسقاط (قوله لانتفاء البيع) أي ابطاله بالبراء من الثمن قبل =

اللزوم لانه يصير بها بلائمن (قوله فيما أخذه بغيره) اي الدية من غالب ابل البلد فلا يأخذ بنفس الابل وبما ذكر من اعتبار الغالب
 يتدفع ما ينال صفة الابل مجهولة فلا يتأق التوقيم بها مع الجهل بصفتها (قوله خلافا لعضهم) هو شيخ الاسلام في شرح الروض
 حيث قال اعراضا على منتهى وصوابه يوم الصلح (قوله في قدرها) اي اذا تلف الثمن (قوله كما ان المتعبر في الثمن الخ) انظر ما المراد بهذا
 التسمية فانه ان كان الثمن معينا تعلق به حق البائع زادت قيمته أو نقصت وان كان في الذمة طوالبه وان اطله السلطان ثم رأيت
 في حج بعد قوله الزوم بناء على الاصح من ١٥٠ لحوق الخط والزيادة في زمن الخيار اه (قوله بين أن يجعل الثمن ويأخذ في الحال)

ومحله اخذ من كلام الاذرى وغيره
 ما لم يكن على المشتري ضرر في قبوله
 لنحوه وبوالا لم يجب الشفيع اه
 حج وهذه تستند من قول الشارح
 الا في فان اختار الصبر على الاول
 الخ اذا لفرق بين عدم الاجبار
 حيث كان ثم نهب وقد اختار
 الاخذ سالوا بين ما اذا اراد الاخذ
 بمؤجل ثم بعد مدة فاختار الاخذ
 وقوله وان حل الثمن غاية (قوله بين
 أن يجعل) ينبغي ان يحل الخصم اذا
 لم يكن الزمن زمن نهب اخذت
 يأتي عن الاذرى وغيره ويحتل
 الفرق وان المشتري يلزم بالاخذ هنا
 مطلقا لانه لما اخذ ما يؤخذ منه
 فقد وطن نفسه على ان اخذ الثمن
 حالا فلزم بقبوله بخلاف مسألة
 الاذرى فان التأخير فيها لثلاث
 الوقت من تصرف الشفيع خاصة
 لغرض نفسه فلا يلزم من اعاقته واهل
 الثاني اقرب (قوله أو يصبر) هي
 بمعنى الواو نظير ما يأتي لان بين انما
 تدخل على متعدد (قوله بطلت
 شفيعته) ينبغي أن يحله حيث علم بذلك
 والافلا (قوله ولا يلزمه) اي
 الشفيع (قوله فان اختار) اي

على شقص فانه يأخذه بقيمة الدم وهو الدية فيما أخذه بغيره اي يوم الخيانة خلافا لعضهم وتعتبر
 قيمة المتقوم في غير هذا (يوم البيع) اي وقته لانه وقت اثبات العوض واستحقاق الشفعة
 ولا اعتبار بما يحدث بعدها لحدوثه في ملك البائع ويصدق المشتري به في قدرها حينئذ
 كما في البحر لما يأتي انه اعلم بما يشره (وقيل يوم) اي وقت (استقراره بانقطاع الخيار) كما
 ان المعبر في الثمن حالة اللزوم ولما كان ماسبق شاملا للدين وغيره وكان الدين يشمل الحال
 والمؤجل بين ان المراد الحال بقوله (او) اشترى (بمؤجل فلا يظهر انه يخبر) وان حل الثمن
 بعوت المشتري او كان متجما بأوقات مختلفة (بين ان يجعل) الثمن (ويأخذ في الحال او يصبر
 الى المحل) بكسر الحاء اي حلول السجل وليس له كلما حل نجيم ان يعطيه ويأخذ بقدره لما
 فيه من تفريق الصفة على المشتري ولورضى المشتري بدفع الشقص وتأجيل الثمن الى محله
 وابي الشفيع الا نصبر الى المحل بطلت شفيعته على الاصح قاله الماوردي (ويأخذ) دفعا
 للضرورة من الجانبين ولا يسقط حقه بتأخيرها لغيره اذ لو جوزنا له الاخذ بمؤجل اضرنا
 بالمشتري لاختلاف الذم وان الزمناه الاخذ في الحال بنظيره من الحال اضرنا بالشفيع
 لان الاجل يقابله قسط من الثمن ولا يلزمه اعلام المشتري بالطلب حيث خيرناه على ما في
 الشرحين وما وقع في الروضة من اللزوم نسب لسبق القلم والثاني يأخذه بالمؤجل تنزيلا له
 منزلة المشتري فان اختار الصبر على الاول ثم عن له ان يجعل الثمن ويأخذ قال في المطلب
 فالذي يظهر ان له ذلك وجه واحد قال الاذرى وغيره وهو ظاهر اذا لم يكن زمن نهب
 يخشى منه على الثمن المجل الشفيع (ولو بيع شقص وغيره) مما لا شفعة فيه كسيف
 (اخذ) اي الشقص لوجود سبب الاخذ دون غيره ولا خيار للمشتري بتفريق الصفة
 عليه لانه المورط لنفسه والتعليل بكونه دخل عالما بالحال مشعر بان الجاهل بخير
 واطلاقهم بخالفه وبكل من التعليلين فارق هذا ما مر من امتناع افراد المعيب بالرد
 واعلمهم بحروا في ذكر العلم على الغالب (بخصته) اي بقدرها (من القيمة) من الثمن باعتبار
 القيمة بأن يوزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما حال البيع ويأخذ الشقص بخصته من الثمن
 فلو ساء ما قيمته والسيف مائة والثمن خمسة عشر اخذه بثلثي الثمن وما قرنا به كلام
 المصنف بهما للشارح هو مراده كما لا يخفى وبه تردد عوى أن ذكر القيمة سبق قلم (ويؤخذ)
 الشقص (المهور بغير مثلهما) يوم النكاح (وكذا) شقص هو (عوض خلع) فيؤخذ

الشفيع (قوله والتعليل) اي الواقع في كلامهم واتعربه قوله لانه المورط الخ (قوله واطلاقهم بخالفه) معتمد (قوله على جمهور
 الغالب بخصته) بوجه بانه على حذف مضافين اي يمثل نسبة حصته من القيمة اي من الثمن اه سم (قوله كما لا يخفى) اي فانه لا تلازم
 بين الثمن والقيمة (قوله المهور بغير مثلهما) قال في شرح الروض وان ابعده اي جعله جعله على عمل أو اقضه اخذه بعد العمل
 بأجره اي العمل في الاولى او بعده لانه المستقرض بغيره اي في الثانية وان قلنا المقترض يرد المثل الصوري اه سم على حج

(قوله ولو اهرها شقصا مجهولا) اي بان لم ترم (قوله بمثل النجوم) اي ان كانت مثالية (قوله او بقيتها) اي ان كانت متقومة وفي سم على حج ينفعي يوم التعويض (قوله من جواز الاعتياض عنها) وهو المرحوح (قوله ولو اشترى بجزاف) اي مثلي اخذ من قول الشارح الا في اوجمة مقوم الخ (قوله امتنع الاخذ) اي فيها فلا كراهة (قوله وهذا من الحيل) يمكن دفع هذه الحيلة بان يطلب الشفيع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه قدر في المثلي وقيمة في المقوم فالوجه ان له ذلك وان يحلف المشتري ان لم يعترف بانه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به اه سم على حج وهو ظاهر في التوصل الى الشفعة بذلك لاسقوط الحرمة عن المشتري بما ذكر لاحتمال ان ما عينه وحلف عليه بعد نكول المشتري ازيد مما اخذ به فيعود الضرر على الشفيع بذلك (قوله وقيد بعضهم) اي ما ذكر من الكراهة (قوله ما بعده) اي كان اشترى بصبرة من الدراهم ثم اتلف بعضها على الابهام حتى لا يتوصل الى معرفة قدر الثمن اه سم على حج وقول سم ثم اتلف بعضهم اي ١٥١ بان تصرف فيه (قوله نهى حرام) قال حج

وفيه نظير كل ما صرح في أنه لا فرق فانه ما ذكر من جملة الحيل كثيرا مما هو بعد البيع (قوله نعم لا يلزم البائع احضاره) اي فيعذر الاخذ بالشفعة وطريقه أن يذكر قدره يعلم ان الثمن لا يزيد عليه على ما مر عن سم (قوله وفارق ما مر) اي انه ليس للمشتري صنع الشفيع من الرؤية اي للشقص اه سم على حج (قوله حلف) اي المشتري (قوله والزم الشفيع الاخذ) اي ان اراده (قوله وان قال) اي المشتري (قوله حلف) اي في العلم (قوله فاما الشفيع بدينه بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ اه سم على حج (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهر انه لا يعود وان تبين الحال

بمهر مثلها يوم الخلع سواء انقص عن قيمة الشقص ام لا لان البضع متقوم وقيمته مهر المثل ولو اهرها شقصا مجهولا وجب اهرها مهر المثل ولا شفعة لبقاء الشقص على ملك الزوج نص عليه في الام ويوجب في المنة متعة مثلها لان الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها لامهر مثلها ولو اعتاض عن النجوم شقصا اخذ الشفيع بمثل النجوم او بقيتها بناء على ما مر من جواز الاعتياض عنها وكلام الشارح مبني عليه (ولو اشترى بجزاف) بثلاث جبه نقد اكان او غيره (وتلف) الثمن قبل العلم بأخذه أو غاب وتعذر احضاره او بجمه مقوم كقص مجهول القيمة او اختلط بغيره (امتنع الاخذ) لتعذر الاخذ بالمجهول وهذا من الحيل السقطه للشفعة وهي مكروهة كما أطلقاه في غير شفعة الطوار وقيد بعضهم بما قبل البيع اما بعده فهي حرام وخروج بالتلف ما لو كان باقيا في كمال مثلا ويؤخذ بقدره نعم لا يلزم البائع احضاره ولا الاخبار ببقية وفارق ما مر فيما لم يرم من وجوب تمكين المشتري الشفيع من الرؤية بانه لا حقه على البائع بخلاف المشتري (فان عين الشفيع قدرا) كاشتريته بمائة (وقال المشتري) بمائتين حلف كما يأتي بناء على مدعاه والزم الشفيع الاخذ به وان قال (ليكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) بقدره لان الاصل عدم علمه به وحينئذ تسقط الشفعة كما اقتضاء كلامه وجرى عليه في نكته ونص عليه وان نقل عن القاضي عن النص الوقف الى اتضاح الحال واعتده السبكي وليس له الحلف على أنه اشترا بن مجهول لانه قد يعلمه بعد الشراء فان نكل حلف الشفيع على ما عينه واخذ به ولو قال المشتري لم اشتر بذلك القدر حلف كذلك والشفيع بعد حلف المشتري أن يزيد في قدر الثمن ويحلفه ثانيا وثالثا وهكذا حتى ينكول المشتري فيستدل بكوله فيحلف على

لانقطاع الخصومة بالحلف ويوجه بانه مقصر بالحلف اذا كان يمكنه ترك الحلف الى تبين الحال وليس هذا كذي الحق الاصل فانه بعد تحليف خصمه له اقامة البينة لان الحق هنا عارض يسقط في الجملة بالتصريف فبتأمل اه سم على حج وقيد وقال قوله ويوجه بانه مقصر الخ انما يتم اذا كان يجاب لتأخير الامر وقضية تضعيف ما نقله الشارح عن القاضي انه اذا لم يحلف حالا عدنا كالرد حلف الشفيع (قوله وليس له) اي المشتري (قوله لانه قد يعلمه بعد الشراء) اي وقبل الحلف (قوله وهكذا حتى ينكول) اي ولو في ايام مختلفة وان ادى ذلك لاضرار المشتري باحضاره مجامعكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث اشترى بمجهول أنه قصد منع الشفيع من الشفعة فهو قب بذلك (قوله فيستدل بكوله) اي على ان ما وقف عنده هو الثمن (قوله فيحلف) اي الشفيع (قوله على

فما عينه) أي آخر أو هل بكيفية أن يحلف أنه لا يعلم أن الثمن الذي اشترى به لا يزيد على كذا أو لا بد من الحلف على البت فيه نظر
وقياس ما يأتي أن الشاهد لو قال كان الثمن الفلاني وكفاه من الدراهم هودون مائة قبلت شهادة أنه لو حلف هنا كذلك اعتد به (قوله
ولا يكون قوله) أي المشتري (قوله بل يطلب منه جواب كاف) في سم على منسج ماضه قوله في جهله به مثل الجهل في الحكم
فالو قال بسبب القدر اه وهو مخالف لكلام الشارح (قوله لا يحل للمشتري قبض تمام المائة) أي لأنه لا يجوز الزيادة على مثل
الثمن أو قيمته ولو بالتراضي على أنه هنا لا تراضي لأن الشفيع انما دفع تمام المائة ليتمكن من الأخذ (قوله ولو خرج بعضه بطل)
أي فيما يقابل من الشقص (قوله وخرج النقد فحاسا) ظاهره وان كان مقولا وقديس كل البطلان حينئذ في المعين الآن يقال
لما لم يقصد إلا النصفه كان بمنزلة غير المتقول اه سم على حج وقديس كل الجواب بما لو اشترى زجاجة بظنها جوهره حمت قالوا فيه
بصفة المبيع وعدم ثبوت الخيارات لم ينظروا ١٥٢ للظن المذكور وقالوا في أن يقال ان المسئلة مصورة بما لو قال اشترت بهذه

النصفه مثلا فبان الثمن فحاسا وقد
يدل لما ذكرناه ما نقلناه عن سم من
قوله ينبغي الخ (قوله كنزوجه
مستحقا) ينبغي أن يستثنى المعين
المتقول الذي لم يوصف بأنه دراهم
أو دنانير كبعثك بهذا فينبغي صحة
المبيع به اخذ من شراء زجاجة
ظنم جوهره فانه يصح وحينئذ ثبت
الشفعة فليراجع سم على حج (قوله
قلا وخرج ردينا) أي وان وقع
الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك
لكن لا وجه حينئذ لقوله والاستبدال
اه سم (قوله تخيير البائع بين
الرضاه والاستبدال) انما يظهر
الاستبدال اذا باع بمن في الزمة
اما بالمعين الذي الكلام فيه فتخير
بين الرضاه والفسخ ثم رأيت في سم
على منسج أن ما ذكره من أنه

طلب بدله اذا عين في العقد لا يتخلو عن اشكال فان القياس في المعين في العقد ان يتخير بين الفسخ والامضاء وما رده فيجتم
واخذ بدله فلا يلتزم على ثم اوردت ذلك على م ر فاول عبارة العباب على أن البدل في المعين طلب الارش فليتلزم م ر اه هذا
الحل انما يتم لو كان اذا طلب الارش ووافقه جاز اخذه وقد تقدم خلافه (قوله وردة البلقيني) أي رد كلام البغوي (قوله قال
والصواب) أي قال البلقيني (قوله احكمهما اعتبارا مظهر) أي بعد العقد وهو مثل الردي وقيمة المعيب (قوله وهو الوجه) من
كلام م ر ظاهره انه راجع لما ظهر من المعيب والردي واستوجهه سم على حج حيث كان الشراء بالمعين كما هو الفرض وفي حاشية
شيخنا الزبائدي أن العقد الفرق بين المعيب والردي وعبارته المعتمد ما جرى عليه ابن المقرئ في المعيب دون الردي قالوا يجب مثله
جمدا كما جزم به ابن المقرئ في متن الروض ايضا ويحتاج للفرق بينهما اللهم الآن يقال الرداءة أقوى منه لانها ووصف لازم بخلاف
المعيب فانه يطرا ويؤول اه ثم رأيت قوله الآتي هذا والوجه الخ

(قوله والاوجه الفرق بين المعيب والردى) اى فلا يجبر على المشتري قبول الردى و يجب قبول قبة المعيب وهذا الاوجه موافق لقوله السابق وجزم به ابن المقرئ فى المعيب وهو الاوجه (قوله ودفع عما فيها) اى بعد مفاصلة المجلس اخذ من قواهم الواقع فى المجلس كالواقع فى صلب العقد (قوله ان لم يكن تبرع بتسليمه) كأن دفعه قبل قبض الثمن بلا اجبار ولو اختلفا فيه بغير تصديقه فى عدم التبرع (قوله وكذا ان علم فى الاصح) قد يشكل على ما تقدم قبيل قول المصنف ويشترط لفظ الخ من انه اذا سرع فى سبب الاخذ وجب الفور فى التملك وجه الاشكال ان دفع المشتري مع العلم بحاله تقصير بنا فى الفورية مع انه سرع فى الاخذ بدليل ذكر الخلاف فى انه يحتاج لتلك جديد أو لا فليتأمل فيحمل هذا على ما اذا لم تقف الفورية بان تدرك فوراً اه سم على حج (قوله واذا بقى حقه) اى الشفيع (قوله تعين الثانى) اى وعلى كل لا يضر ١٥٣ تأخير احضار البديل على ما اقتضاه اطلاقه ولكن قدمنا عن المؤلف انه لا بد

من اخذه فى اسباب ابداله عقب ظهوره مستحقاً والابطال اه وتقدم ما فيه (قوله واجارة صحيح) يؤخذ منه ان قبض الشقص لا يتوقف على اذن من الشريك والالم يصح بيعه قبل علم الشفيع ورضاه بالقبض وتقدم ان الحكم كذلك فى لعقار دون المنقول كالح وان فلا بد لصحة قبضه من اذن الشريك وان الفرق بين المنقول والعقار ان السيد على العقار حكمية بخلاف المنقول (قوله وان لم يلزم) اى ملكه لا مكان اخذ الشفيع منه (قوله فكان كتصرف الولد) اى حيث قلنا بنقوده لكن تصرف الولد يمنع رجوع الاب بخلاف تصرف المشتري لما يأتى من ان الشفيع نقضه والاخذ (قوله ابتداء) معمول للتقص ومنه ما لو اوصى بالشفيع ومات قبل الموصى له فله

فيحتمل التزام ذلك لان منة البائع وسماحته موجودة فيهما الا ان يفرق بأن الردى والمعيب غير ما وقع به العقد بالكتابة بخلاف الثمن فانه وقع به العقد فسرى ما وقع فيه الى الشفيع وهذا والاوجه الفرق بين المعيب والردى اذ ضرر الرداء اكثر من المعيب اذ لا يلزم من عيبه رداؤه (والا) بأن اشترى بغيره فى ذمته ودفع عما فيها فخرج المدفوع مستحقاً (ابدل) المدفوع (وبقيا) اى البيع والشفعة لان اعطاهم عما فى الذمة لم يقع الموقع فكان وجوده كعدمه وللبائع استرداد الشقص ان لم يكن تبرع بتسليمه وحسبه الى قبض الثمن (وان دفع الشفيع مستحقاً) او نحو قحاس (لم تبطل شفيعته ان جهل) لعذره (وكذا ان علم فى الاصح) لعدم تقصير فى الطلب والشفعة لا تستحق بمال معين حتى تبطل باستحقاقه والثانى تبطل لانه اخذ بما لا يملك فكان تركه الاخذ مع القدرة فلو لم يأخذها بعين كتملكت بعشرة فنانير ثم فقد المشتري لم تبطل قطعه واذا بقى حقه فهل يعين انه لم يملك فيحتاج لتلك جديد أو ملك والثمن دين عليه فالقوا بطل وجهان رجح الرافى الاول وغيره الثانى واستظهر وهذا والاوجه ان الاخذ ان كان بالعين تعين الاول او فى الذمة تعين الثانى (وتصرف المشتري فى الشقص) المشفوع (كبيع ووقف) ولو سجد كما قاله ابن الصباغ (واجارة صحيح) لوقوعه فى ملكه وان لم يلزم فكان كتصرف الولد فيما وهبه أبوه (والشفيع نقض ما لا شفعة له فيه) ابتداء (كالوقف) والهبة والاجارة قال الماوردى واذا مضى الاجارة فالاجرة للمشتري (واخذه) اى الشقص (ويختبر فيما فيه شفعة كبيع بين ان يأخذ بالبيع الثانى او يقض بأخذ بالاول) لما مر اذ الثمن قد يكون فى الاول اقل واجسه ايسر واوهنا بمعنى الواو الواجبة فى حيز بين لكن الفقهاء كثيراً ما يتسامحون فى ذلك وليس المراد بالنقض الفسخ ثم الاخذ بالشفعة بل الاخذ بها وان لم يتقدم لفظ فسخ كما استنبطه فى المطالب من كلامهم خلافا لما يفتضيه كلام اصل الروضة

٢٠ به ح نقض ذلك واخذ الشقص ودفع الثمن اوقية للوارث كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله واذا مضى الاجارة) اى الشفيع بأن طاب الاخذ بالشفعة الا ان و آخر التملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم اخذ بالاجرة للمشتري لصلوها فى ملكه وعبرة العباب او اى او تصرف المشتري بما لا يربط ملكه كرهن واجارة فان اخذوا الهما بطل حقه وان شفع بطل الرهن للاجارة فان فسخها فاذن وان قررهما فالاجرة للمشتري اه وقوله بطل حقه قد يشكل على ما يأتى ان الذى على الفور هو المطالب لا التملك الا ان يصور هذا بما اذا سرع فى الاخذ اخذاً مما تقدم قبل الفصل وكذا يقال فى قول الشارح السابق نعم لورضى المشتري بذمة الشفيع تعين عليه الاخذ بالاول والاستعاضة حقه اه سم على حج (قوله بل الاخذ بها) اى بأن يقول اخذت بالشفعة

(قوله وانما لم يكن تصرف) اي بالبيع والاعتاق الخ (قوله فلا بد من ان يرجع) اي بلفظ يدل عليه (قوله عن تصرفه) اي وهو الهبة (قوله لتعدي المشتري) اي لان كل جزء مشترك بينه وبين الشريك القديم وقد فعل بلا اذن منه (قوله بعد القسمة) وينبغي ان مثل القسمة مالواستأذن الشفيع فاذن لظنه انه اتهمه واستعار من البائع نصيبه واستأجر منه (قوله لم يطلع بجائنا) اي بل يخبر الشفيع بعد الاخذ بين التملك بالقيمة والقلع مع ارش النقص والتبعية بالاجرة كما يعلم من قوله واهاء المشتري (قوله حكمناه المستعير وغراسه) اي من التخيير بين الامور الثلاثة المتقدمة (قوله وللشفيع تأخير الاخذ) اي ولو كان يريد الفقر وتكون غيبته عذراً أو يدعي كل من يتلك له بعد الحصاد (قوله لا تستحق) اي بان حدثت بعد العقد وتأبرت قبل الاخذ كما تقدم (قوله المنع) اي منع التأخير (قوله ويمكن حمل الجواز) اي للتأخير (قوله تنقص بها) اي بالارض وقوله مع بقائه اي الثمر (قوله صدق المشتري) اي انه نقضه او بيعه للشفيع مثلاً ومحملاً أيضاً كما هو ظاهر ما لم تدل القرينة على خلافه (قوله وما يجتبه الزركشي الخ) الوجه انه لا عدول عن بحث الزركشي اذ قد ١٥٤ يستحيل في العادة ما ادعاه المشتري كما لو علم انه في غاية الرشد والبقظة واتقن

احتمال غرض ماله في ذلك الشقة ص بأزيد من عشرة دراهم مثلاً لخصمه وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بألف دينار فانه لا شبهة والحال ما ذكر في استحالة ذلك عادة وتمكيد الحبس له ولا ترد مسئلة الزجاجة لان الغبن فيها انما يمكن من جهة اشتباهاها بالجوهرة التي يرغب فيها بمثل ذلك الثمن وهذا المعنى لا يأتي فيما نحن فيه والحالة ما ذكر اه سم على ج (أقول) والفرق له وجهه * (فرع) * وقع السؤال في المدرس عما لو كان بين مسلم وذمي دار مكره فباع الذي ما يخصه له لذي آخر بخمسة او خنزير أو كلب وثبت للمسلم الشقة فيما اذا أخذ

وانما لم يكن تصرف الاصل فيما هو به افرعه وجوعاً بخلافه هنا لان الاصل هالك هو الواهب فلا بد من ان يرجع عن تصرفه بخلاف الشفيع ولو بغير المشتري او غرس في المشنوع قبل علم الشفيع بذلك ثم علم قلح بجائنا لتعدي المشتري نعم ان فعل ذلك في نصيبه بعد القسمة تم اخذ الشقة لم يباع بجائنا فان قيل القسمة تتضمن رضا الشفيع بذلك المشتري غالباً واذ بان ذلك يتصور بصور كان يظن المبيع هبة ثم يتبين انه اشتراه او انه اشتراه بغير كثير ثم ظهر انه باق او يظن الشفيع ككون المشتري وكيلاً للبائع ولينا المشتري وغراسه حينئذ حكمناه المستعير وغراسه الا ان المشتري لا يكلف نسوية الارض اذا اختار القلع لانه كان متصرفاً في ملكه فان حدثت في الارض نقص اخذه الشفيع على صفته او تركه ويبقى زرعها الى اوان الحصاد من غير اجرة وللشفيع تأخير الاخذ بالشقة الى اوان الحصاد لعدم الانتفاع به قبل وفي جواز التأخير الى اوان جذا الثمرة فيما اذا كان في الشقة شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشقة وجهان ارجحهما كما قاله الزركشي المنع والفرق ان الثمرة لا تمنع من الانتفاع بالماخوذ بخلاف الزرع ويمكن حمل الجواز على ما لو كانت المنفعة تنقص بها مع بقائه والمنع على خلافه ولو ادعى المشتري احداث بناء وادعى الشفيع قدمه صدق المشتري كما في الشامل وان توقف فيه في المطلب (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن) ولا يثبت اوقافاً ما بين اثنين وتعارضتا (صدق المشتري) يمينه لانه اعلم بما يشره من الشقة فان نكل حلف الشفيع واخذ بحلف عليه وما يجتبه الزركشي من انه لو كذب الحس

به المسلم لم فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه بأخذ يبدل ما ذكره تقدير كونه مالا عندنا بان يقدر الخرج خلا لا عصبير او الخنزير بقررة او شاة اخذاً مما قالوه في تقرير الشقة وفيما لو فكحه بالخمر في الكفر ولم يقبضه ثم اسلمت من انه يرجع لمهر المثل ولا يصح ان تأخذ بقيمة الخمر عندهم لان المسلم لا يرى ذلك ويحتمل ان يقال تأخذ بقيمة الشقة لانه لما تعذر الاخذ بالخمر لكونه لا قيمة له عند المسلم يرجع الى قيمة الشقة كالموجع الشقة صدقاتاً او عوض خلع فانه يرجع فيه الى مهر المثل فقيمة الشقة هنا بدل الخمر كما ان مهر المثل هاء المثل البضع الذي استحقه الزوج في النكاح وجعل الشقة في مقابله ويحتمل ان يقال بسقوط الشقة لانه لما تعذر الاخذ بالثمن وكان لا قيمة له اشبه الهبة او ما اخذ بهن مجهول والاول من الاحتمالات اقرب (اقول) اقرب الاحتمالات آخرها لان المسلم يرى بطلان شراء الذي بالخمر فلا شقة له لبقاء ملك الذي (قوله من انه لو كذب الحس) فيه نظر اذ قطع القرائن بالكذب اه سم على ج

كان ادعى ان الثمن الف دينار وهو يساوى دينارا لم يصدق فيه انظر مأخذ ما هو
من انه لا خيار له في شراء زجاجة بألف وهى تساوى درهم ما وبه يعلم ان الحس لا يكذب
ذلك لان الغبن بذلك قد يقع (وكذا لو انكر المشتري) في زعم الشفيع (الشراء) وان
كان الشقص في يده (او) انكر (كون الطالب شريكا) لان الاصل عدمها ويختلف
في الادلى انه ما اشتراه وفي الثانية على نفي العلم بشركته فان نكل حلف الطالب بتا واخذ
(فان اعترف الشريك) القديم (بالببيع) فالاصح ثبوت الشفعة) عملا باقراره وان حضر
المشتري وكذبه سواء اعترف البائع بقبض الثمن ام لا اذا الغرض ان الشقص في يده او
يد المشتري وقال انه ودبعة منه او عارية مثلا والثاني لا تثبت له لان الشفيع يأخذ منه
المشتري فاذا لم يثبت الشراء لم يثبت ما تفرع عليه امالو كان في يد المشتري فادعى ملكه
وانكر الشراء لم يصدق البائع عليه لان اقرار غير ذى البدل لا يبرى على ذى البدل (ويسلم
الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) من المشتري لتأني الملك منه فكان انه المشتري منه فلو
امتنع من قبضه من الشفيع كان له مطالبة المشتري به في احد وجهين رجحه الشيخ رحمه الله
وهو الاوجه وأفتى به الواو رحمه الله تعالى لان ماله قد يكون ابعد عن الشهية وان حلف
المشتري فلا شئ عليه فان نكل حلف البائع وأخذ منه الثمن وكأنت عهدته عليه (وان
اعترف البائع بقبضه فهل يترك الثمن في يد الشفيع) ان كان معيننا وذمته ان كان غير معين
فالاعتراض عليه بأنه كان ينبغي التعيين بذمة الشفيع غير صحيح (أم يأخذ القاضى
ويحفظه) لانه مال ضائع (فيه خلاف سبق في) أوائل (الاقرار نظيره) والاصح منه الاول
وذكرنا المقابل دون الصحيح كس ما ذكرتم اكتفاء عن كل بنظيره واعتذر الشفيع
التصرف في الشقص مع بقاء الثمن في ذمته لهذره لعدم مستحق معين له وبه يفرق بين هذا
وما هو من توقف تصرفه على أداء الثمن ويؤيد ذلك ما فرقه بعضهم بأن المشتري هنالك
معتبر بالشراء وهما بخلافه نعم لو عاود صدقه سلم اليه بغير اقرار جديد وفارق ما هو بأن
ما هنا ما عاودة فتوى جانبها ويكفي في سبق النظر تركه في يد المقر وتبان المصنف هنا بأن
بدل أو صحيح والقول بأنه خلاف الصواب لان أم تكون بعد الهمة واو بعد هل مردود بأنه
أعجاب لا كفى (ولو استحق الشفعة جمع) ابتداء كذا ومشتري مكة بين جماعة باع احدهم
نصيبه أو دوما كان ورثوها عن واحد واختلف قد وأملا كهـم (اخذوا بها على قدر
الحصص) من الملك لانه حق مستحق به فقط على قدره كالاجرة وكسب القن (وفي قول
على الرؤس) لان اصل الشركة سبب الشفعة وقد تساوا وافيها بدليل ان الواحد يأخذ
الجميع وان قل نصيبه واتصير جمع متأخرون لهذا والا كثرون على الاول (ولو باع أحد
شريكين نصف حصته) مثلا (لرجل) أى شخص (ثم باقى الآخر) قبل اخذ الشريك
القديم ما يبيع أولا (فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم) اذ ليس معه شريك حال
الببيع سوى البائع ولا يشفع فيما باعه وقد يعفو عنه (والاصح انه ان عفا) الشريك

(قوله فيه نظر) معتد اي بقصد
(قوله في زعم الشفيع) متعلق
بالمشتري (قوله لم يصدق البائع
عليه) اي حيث لا يثبت (قوله
ويسلم) اي الشفيع (قوله كان له
مطالبة المشتري) اي ويبقى الثمن
في يد الشفيع حتى يطالب به
البائع او المشتري (قوله وفارق
ما هو) اي من انه لا يثبت من اقرار
جديد (قوله ويكفي في سبق النظر)
اي المذكور في قوله سبق في
الاقرار نظيره * (فرع) * وقع
السؤال في الدرس عما لو اختلف
الشفيع والمشتري في العفو عن
الاخذ بالشفعة هل يصدق
الشفيع أو المشتري والجواب
عنه بان الظاهر تصديق الشفيع
لان الاصل بقاء حقه وعدم العفو
(قوله والا كثرون على الاول)
معتد (قوله أى شخص) أوله
ليشمل الاثنى

قوله ونحوه (الاخر) لو كان عقوده بعد أخذ الاخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال لا لاخر ان لم تأخذ الباقي وهو حصته العاقبة
والابطال تملك حصتك اولافيه نظرفليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته مالم يكن العقود بعد أخذ حصته
اه سم على حج (قوله كالمنفرد) اي في انه لا يأخذ البعض ويترك البعض بل امياً يأخذ الجميع أو يتركه وقد تقدم انه قد يأخذ
بعض المبيع كالموابع مالم تدار جميعها وله فيها عمر فليس اشريكة في المراءخذة لئلا يعطل منفعة الدار الا اذا اتسع حصته الدار
المبيعة جذاً بحيث يمكن جعلها عمرين فللشريك ١٥٦ أخذ ما زاد على ما يكفي مشتري الدار للمروور (قوله وليس له الاقتصار على

حصته) اي وان رضى المشتري
على قياس ما يأتي عن السبكي ون
اقتضى التعديل المذكور خلافه
ونفاية الامر انه تعليل قاصر أو
جري على العالاب اه سم على
حج (قوله وينقل الى بدله) وهو
الدية (قوله كعقوده عن بعض حد
القذف) فيه تصريح بان المستحق
لحد القذف اذا ادعى عن بعضه
لا يسقط منه شيء واهل الفرق بين
ذلك والقصاص حيث يسقط كله
باسقاط بعضه أن فيه حقن الدماء
وايضاً له بدل وهو الدية (قوله
لا الاقتصار على حصته) فار قال
لا أخذ الا قدر حصتي بطل حقه
مطلقاً لصيره اه حج وينبغي
تعميده بما اذا كان عالماً بذلك فان
كان جاهلاً لم يبطل حقه بذلك سيما
ان كان ممن يخفى عليه ذلك كالمو
أسقط حقه من رد المبيع بعيب
بعوض (قوله استمر الملك) أي
فيقوز بالزوائد كما يأتي (قوله ولا
يلزمه الاعلام بالطلب كما مر) أي
في شرح قول المصنف أو اشترى
بموجب جـل فالظاهر انه مخير بين أن

القديم (عن النصف الاول) بعد البيع الثاني (شاركه المشتري الاول في النصف الثاني)
لان ملكه قد سبق البيع الثاني واستقر بعقود الشريك القديم عنه فيستحق مشاركته
(والا) بأن لم يبيع الشريك القديم عن النصف الذي اشترى به بل أخذه منه (فلا) يشارك
الاول القديم لزوال ملكه والوجه الثاني يشاركه مطلقاً لانه شريكه حالة الشراء وخرج بهم
مالم وقع البععان معاً فالشفقة فيهما معاً الاول وحده وعلم مما تقر من كون العقود بعد
البيع الثاني انه لو عاقب له اشترى كافيه جزماً أو أخذ قبله اتفقت جزماً (والاصح انه لو عاقب
أحد شفيعين سقط حقه) منها كما سائر الحقوق المالية (ونحوه الاخرين) أخذ الجميع وتركه
كالمنفرد (وليس له الاقتصار على حصته) لثلاثه بعض الصفقة على المشتري والثاني يسقط
حق العاقب وغيره كالقصاص واجاب الاول بان القصاص يستحيل ببعضه وينقل الى بدله
(و) الاصح (ان الواحد اذا اسقط بعض حقه سقط) حقه (كله) كالقود والثاني لا يسقط
شيء منه كعقوده عن بعض حد القذف (ولو حضر أحد شفيعين) وغاب الآخر (فله) اي
الحاضر (أخذ الجميع في الحال) لا الاقتصار على حصته لثلاثه بعض الصفقة على المشتري
للم يأخذ الغائب اذ يحتمل انه انزال ملكه بوقف او غيره او لارغبة له في الاخذ فلورضى
المشتري بان يأخذ الحاضر حصته فقط فالمنجى كما اعطاه السبكي كابن الرفعة انه كالمو اراد
الشفيع الواحد أن يأخذ بعض حقه والاصح منعه واذا أخذ الحاضر الكل استمر الملك
له مالم يحضر الغائب ويأخذ (فاذا حضر الغائب شاركه) لثبوت حقه وما استوفاه الحاضر
من القوائد قبل غلب الغائب من فهو غرة وأجرة لا يشاركه فيه كما ان الشفيع لا يشارك
لمشتري فيه (والاصح ان له تأخيراً لاخذاً في قدوم الغائب) وان كان الاخذ من اعلى الفور
اظهر عذره لان له عرضاً في ترك أخذ ما يؤخذ منه ولا يلزمه الاعلام بالطلب كما مر والثاني
لا يتمكن من الاخذ ولو استحقها لثلاثة كدار بين أربعة بالسوية باع احدهم حصته
واستحقها الباقيون فحضر احدهم اخذ الكل او تركوا واطروا حضوره مالم كما مر فان اخذ
الكل وحضر الثاني ناصفه بنصف الثمن كالمو لم يكن الشفيعان واذا حضر الثالث اخذ
من كل ثلث ما بيده لانه قدر حصته ولو اراد اخذ ثلث ما في يده مائة فقط جاز كما يجوز
للسفيع اخذ نصيب احد المشتريين واعلم ان الثاني اخذ الثلث من الاول لانه لا يفوت
الحق عليه اذ الحق ثبت لهم اثلاثاً وان حضر الثالث واخذ نصف ما بيد الاول او ثلث ما بيد

يحمل الثمن الخ وقضية كلامه انه لو لم يقصد الاخذ باس استقر على السكوت سقط حقه وله غير مر ادلته
ثبت له ذلك بتخصيره والاصل عدم الصارف (قوله ناصفه بنصف الثمن) اي ان شاء وأخذ الثلث بثلث الثمن كما يأتي في قوله واعلم ان
لثاني الخ (قوله وأخذ نصف ما بيد الاول) وهو الاربعة بعد أخذ الثاني ثلث ما بيد الاول وهو اثنان من ستة قاربط التي هي المبيعة

(قوله قد أخذ من الاول النصف) اي وهو ثلاثة من ستة (قوله او أخذ الثالث ثلث الثلث) وقد درسته من ثمانية عشر على ما يأتي
(قوله الذي في يد الثاني) وهو قيراطان وثلثهما ثلثا قيراط (قوله فانه) اي الثالث (قوله وهو واحد من تسعة) اي لان أقل عدده
ثلث وثلث ثلث تسعة (قوله يضمه الى ستة) اي وهي الباقية من التسعة في يد الاول (قوله فخلعنا اثنان وسبعون) اي حاصلة من
ضرب اربعة في ثمانية عشر (قوله فورته الحاضر) اي وكان حائرا (قوله لانه الا ان بأخذ بحق الارث) اي الشفعة التي ثبتت
للاغائب (قوله او كيلهما المتحداهما) * (قاعدة) * العبرة في اتحاد المقد وتعدد بالوكيل الا في الشفعة والرهن فالعبرة بقيم ما بالموكل
(قوله خبر ضعيف فيه) لكنه أقوى بوروده من طرق فصار حسنا غيره ١٥٧ هـ حج بالمعنى وبعبارة عميرة قوله على الفور رأى

لحديث الشفعة كحل العقال أي
قفوت بترك المبادرة كما يفوت البعير
الشروء عند حل العقال اذا لم يبادر
اليه اه (قوله لا تتظار ادوا للزريع)
اي كلفه فلوا أدرك بعضه دون بعض
لا يكلف أخذ ما أدرك لمناقبه من
الشفعة عليه قال في الروض وفي
جواز التأخير الى جذاذ الثمرة أي
فيما لو كان في الشقص شجرة عليه
ثمرة لا تستحق بالشفعة وجهان اه
والارجح كما قاله الزركشي المنتفع
والفرق امكان الانتفاع مع بقاء
الثمرة مر اه سم على حج ثم
رأيت قول الشارح السابق وفي
جواز التأخير الخ (قوله أو يخلص
نصيبه المصوب) ما الحكمة في
انتظار تخلص نصيبه مع تمكنه
من اخذ الحصص المبيعة بالشفعة
وتصرفه فيها وان دام الغصب في
نصيبه (قوله والاوجه ان محله)
اي كون الغصب عدرا (قوله
وكما خير الولي او عفو) اي

كل من الاول والثاني وكان الثاني في الثانية قد أخذ من الاول النصف استويا في المأخوذ
أو أخذ الثالث ثلث الثلث الذي في يد الثاني فله ضمهما في يد الاول واقسمهما بالسوية بينهما
فتصح قسمة الشفعة من ثمانية عشر فانه يأخذ ثلث الثلث وهو واحد من تسعة يضمه الى
ستة منها فلا تصح على اثنين تنضرب اثنين في تسعة فلثالثي منهما اثنان في المضروب فيها
باربعة تبقى أربعة عشر بين الاول والثالث لكل منهما سبعة واذا كان ربيع الدار ثمانية عشر
فخلعنا اثنان وسبعون وانما كان للثالث أخذ ثلث الثلث من الثاني لانه يقول ما من جزء
الاولى منه ثلثه ولو استحق الشفعة حاضر وغائب فعفا الحاضر ثم مات الغائب فورته
الحاضر أخذ الكل بها وان عفا أولا لانه الا ان بأخذ بحق الارث (ولو اشتري شقصا فلا شفعة
أخذ نصيبهما) وهو ظاهر (ونصيب أحدهما) لانه لم يفرق عليه ملكه (ولو اشتري واحد
من اثنين) أو وكيلهما المتحداهما ان العبرة هنا في التعدد وعدمه بالمعقود له لا بالعاقد (فله
أخذ حصصه أحد البائعين في الاصح) اتعددا لصفقة بتعدد البائعين ولو جرد التفریق هنا
بحرى الخلاف دون ما قبله وبهذا فرق ما مر في البيع من عكس ذلك وهو تعددهما بتعدد
البائع قطعا والمشتري في الاصح ويتعددهما بتعدد المحل أيضا فلو باع شقصين من دارين
صفقة وشقيعهما واحد فله أخذ أحدهما فقط والثاني لان المشتري ملك الجميع فلا
يفرق ملكه عليه (والاظهر ان الشفعة) أي طلبها وان تأخر الثالث (على الفور) خبر
ضعيف فيه ولانه خيار ثبت بنفسه لدفع الضرر فكان كالربا العيب وقد لا يجب في صور علم
اكثره من كلامه كالبيع عجول أو أحد الشر يكتن غائب وكان أخبر بنحو زيادة فترك
ثم بان خلافه وكالتأخير لا تتظار ادوا للزريع وحصاده اوله علم قدر الثمن او يخلص نصيبه
المغصوب كإنص عليه والاوجه ان محله اذا لم يقدر على زعمه الا بشفعة او لجهله بان له
الشفعة او بانها على الفور وهو ممن يحق عليه ذلك وكذا خيار شرط الغير وكما خير الولي

والمصلحة في الاحد للولي الاخذ بعد تأخيره ولا مولى الاخذ اذا كمل قبل اخذ الولي ولا يمنع تأخير الولي وان لم يعذر في التأخير لان
الحق لغيره فلا يسقط بتأخيره وتقصيره اما اذا كانت المصلحة في التركة فيمتنع اخذ الولي ولو فور افضلا عن السقوط بالتأخير ويعتد
بعقوبه لا باعتبار بعقوبه وعدمه لا امتناع الاخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك الولي الاخذ أو عفا والحالة ما ذكر
اي ان المصلحة في التركة امتنع على المولى الاخذ بعد كماله مر اه سم على حج وقول سم امتنع اي فيحرم عليه لفساده ولا ينفذ
(قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكري في كثره ويجهه مثله في الشفعة المتعلقة بالمسجد وببيت المال اه سم على حج
اي فلوترك متولى المسجد او بيت المال الاخذ أو عفا عنه لم يكن مسقطا لثبوت الشفعة فله الاخذ بعد ذلك وان سبق العقومنه

اذ لاحق له نفسه ولولم يأخذ ثم عزل
 وتولى غيره كان للغير الاخذ ولو
 كانت المصلحة في الترتيب فاعتنع
 عليه وعلى غيره الاخذ بعد ذلك
 لاسقاطها باتقاء المصلحة وقت
 البيع (قوله احدى ايامه الى ثلاثة
 ايام) اي واصل الثلاثة قوله تعالى
 فتمتعوا في داركم ثلاثة ايام اه عميرة
 (قوله فاعده) اي العرف (قوله او
 افراط برد) ويختلف ذلك باختلاف
 احوال الشفاء فقد يكون عذرا
 في حق خفيف البدن مثله لا دون
 غيره (قوله فليشهد) قال في الروض
 ولا يغنيه الا شاهد عن الرفع الى
 القاضي اه ثم قال فان غاب المشتري
 رفع الشفيع امره الى القاضي
 والا أخذ مع حضوره كظهيره في
 الرد بالعيب اه سم على منهج
 والضمير في حضوره راجع الى
 القاضي (قوله لم يسقط حقه) اي
 لاحتمال نسيان الشهود (قوله
 حيثئذ) اي حين السير (قوله فلو
 كان في صلاة) ولو فلا كما به لم عما
 يأتي (قوله او طعام) أي في وقت
 حضور طعام او تناوله (قوله
 والاوجه أنه يغفر له الزيادة مطلقا)
 اي نوى قدرا أم لا (قوله ما لم يزد
 على العادة) اي فلولم يكن عادة
 اقتصر على ركعتين فان زاده عليها
 بطل حقه (قوله لاستغناء الاخذ
 عن الحضور عند الشقص) اي
 ما لم يوجب ذلك الى رفع الى حاكم
 يأخذ منه دراهم وان قلت او
 مشقة لا يتحمل في مثل ذلك عادة

او عفو فانه لا يسقط حق المولى ومقابل الاظهر اقوال احدى ايامه الى ثلاثة ايام وثانها
 بتمتع مدة تسع التأمّل في مثل ذلك الشقص وثالثها ايامها على التأيد ما لم يصح باسقاطها
 او يعرض به كعبه ان شئت (فاذا علم الشفيع بالبيع فليبادر) عقب علمه من غير فاصل
 (على العادة) ولا يكلف البدار على خلافها بعد ونحوه بل يرجع فيه الى العرف فما
 عده توانا وتقصيرا كان مسقطا وما لا فلا وضابطا ما هنا ما مر في الرد بالعيب وذكر كغيره
 بعض ذلك ثم وبعضه هنا اشارة الى اتحاد البابين اي غالبها ما يأتي فان لم يعلم كان على شفيعه
 وان مضى سنون نعم يأتي في خيار أمة عمقت أنه لا يقبل دعواها الجهل به اذا كذبها
 العادة بان كانت معه في داره وشاع عتقها فالوجه ان يقال بثبوتها هنا (فان كان مريضا)
 او محبوسا ولو بحق وعجز عن الطلب بنفسه (او غابا عن بلد المشتري) بحيث تعد غيبته
 حائلة بينه وبين مباشرة الطلب كما جزم به السبكي تبعال ابن الصلاح (او خاتفا من عدو) او
 افراط برد او حر (فليؤكل) في الطلب (ان قدر) عليه لانه الممكن (والا) بان عجز عن
 التوكيل (فليشهد) رجلين او رجلا واهرا تين او واحدا يختلف معه قياسا على ما مر
 في الرد بالعيب وقال الزركشي انه الاقرب وبه جزم ابن كنج في التجريد خلافا لرويانى (على
 الطلب) ولو قال شهد فلانا فلا نأفأذكر الم يسقط حقه (فان ترك الماقدور عليه منه) اه
 اي التوكيل والاشهاد المذكورين (بطل حقه في الاظهر) لتقصيره المشعر بالرضا والثاني
 لا احواله للترك على السبب الظاهر لاسيما ان التوكيل لا بد فيه من بدل مؤنة او تحمل منه نعم
 الغائب مخير بين التوكيل والرفع الى الحاكم كما اخذه السبكي من كلام البغوى قال وكذا
 اذا حضر الشفيع وغاب المشتري ويجوز للدار التوكيل ايضا فغرضهم ذلك عند العجز
 انما هو اتعنه حيثئذ طريقا لا امتناعه عند القدرة على الطلب بنفسه ولو سارع عقب العلم
 بنفسه او وكل لم يتعين عليه الا الشهادة على الطلب حيثئذ بخلافه في نظيره من الرد بالعيب لان
 الاشهاد ثم على المقصود وهو الفسخ وهنا على الطلب وهو وسيلة يغتفر فيها اما لا يغتفر
 في المقصود واذا كان الفور بالعادة (فلو كان في صلاة او طعام) او قضاء حاجة
 (فله الاتمام) على العادة ولا يكلف الاقتصار على اقل مجزئ ولو دخل وقت هذه الامور
 قبل شروعه فيها فله الشروع ولو نوى تقلا مطلقا في اقتصاره على ركعة او ركعتين وزيادته
 عليهم ما مر في المتعم اذا رأى ماء في مسلاته على ما اشار اليه الاذرى والاوجه أنه يغفر له
 الزيادة مطلقا ما لم يزد على العادة في ذلك ويفرق بأن الاعذار هنا اوسع منها ثم كما به لم يتأمل
 البابين وله التأخير ليلا حتى يصبح ما لم يتمكن من الذهاب اليه ليلا من غير ضرر ولو اخر
 ثم اعتذر بمرض ارجس او غيبة وانكر المشتري فان علم به العارض الذي يدعيه صدق
 الشفيع والا فامشترى ولولم يلق الشفيع المشتري في غير بلد الشقص فأخر الاخذ الى العود
 الى بلد الشقص بطلت شفيعته لاستغناء الاخذ عن الحضور عند الشقص (ولو اخر
 الطلب) ايها (وقال لم اصدق المخبر) يبيع الشريك الشقص (لم يعذر) جزمنا (ان اخبره
 عدلان) او رجل وامرأتان بصفة العدالة لانه كان من حقه ان يعتمد ذلك نعم لو ادعى

(قوله دون الحاكم) أي لما قلته مذهب الشفيع مثلاً لا وفيه معنى أن مثل ذلك عكسه لعدم الثقة بقولهما ولا يقال العبرة بمذهب الحاكم لأننا نقول الرفع إلى الحاكم فرع عن ظن البيع أو تحقيقه ولو وجد واحد منهما عنده (قوله على ما إذا لم يقع في قلبه صدقه ما) أورد عليه أنه بعد كونهم ماعدين عنده كيف لا يقع في قلبه صدقه كما يمكن الجواب بأن مجرد العدالة لا يمنع من جواز الأخبار بخلاف الواقع غلطاً أو نحوه وبفرض نعمة الأخبار بخلاف الواقع فذلك مجرد ١٥٩ كذب والكذبة الواحدة كما تقدم للشارح لا توجب فسقاً فلا تنافي العدالة

(قوله أفضاها) أي قول السبكي وماهنا فيهما إذا كانا عديلين عنده وعند غيره (قوله فالعبرة بمن يقع في نفسه صدقه وكذبه) ظاهره أنه لو تردد في ظاهر العدل فترك لم يسقط حقه من الشفعة وعبارة حج وهذا في غير العدل كله بحسب الظاهر اه فافهم أنه في العدل لا عبرة بتردده (قوله وهما عدلان) أي والحال أنهم ماعدلان في نفس الأمر (قوله وحاصله أنه أن أخبر بما هو الانفع الخ) وينبغي أنهم ماعدلان في مسقط الشفعة بأن ادعاء المشتري ونفاة الشفيع صدق الشفيع لان الأصل بقاء حقه (قوله في صدقة) يؤخذ منه أنه لو قال له هنالك الله بهذه الصدقة سقط حقه ويوجه بأنه يشترط بقاء البيع للمشتري (قوله لان السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه إذا لم يسن السلام مره سم على حج وهو واضح (قوله إذا زاد لفظ لك) أي فلو لم يرد لك لم يسقط حقه بخلاف وعبارة عمرة قال الاسنوي محل الخلاف في الدعاء

جهله بعد التماس صدق فيما يظهر حيث أمكن خفاء ذلك عليه قاله ابن الرفعة ولو كانا عديلين عنده دون الحاكم عذر على ما قاله السبكي وهو الواجب وانظر غيره فيه ولواخبره مستمراً عذر قاله ابن الملقن بمحاو لا وجه حمل كلام السبكي على ما إذا لم يقع في قلبه صدقه ما أو يأتي نظيره فيما بعده ولا ينافي الأول قول المصنف لم يعذر أن أخبره عدلان إذا ما هنا فيما إذا قال أنهم ماعدلين عند الحاكم (وكذا ثقة في الأصح) ولو أمانة لأنه أخبار وخبر الثقة مقبول والثاني يعذر لأن البيع لا يثبت بواحد ولو عدلاً لا يمتنع إلى اليقين (ويعذر أن أخبره من لا يقبل خبره) كصبي وفاسق لأنه معذور ومجمله ما لم يبلغ عدد التواتر والابطال حقه ولو صديقاً فأكفراً وفسقة لحصول العلم بهم حيث يمتنع هذا كله في الظاهر ما باطناً فالعبرة بمن يقع في نفسه صدقة وكذبه ولو قال أخبرني رجلان وليس اعدلين عندي وهما عدلان لم تبطل شفيعته لان قوله محتمل (ولو أخبره) الشفيع (بالبيع بألف) أو جنس أو نوع أو وصف أو ان المبيع قدره كذا أو ان البيع من فلان أو ان البائع اثنان أو واحد (فترك) الشفعة (فبان) بأقل كأن بان (بخمسة مائة) أو بغير الجنس أو النوع أو الوصف أو القدر الذي أخبر به أو ان المبيع من غير فلان أو ان البائع أكثر أو أقل عما أخبر به (بني) حقه لأنه انما تركه لغرض بان خلافه ولم يتركه لرغبة عنه (أو بان أكثر) من ألف (بطل) حقه لأنه إذا لم يرغب فيه بالأقل قبل أكثر أو وكذا لو أخبر بموحد ففعا عنه فبان حالاً لان عقوه يدل على عدم رغبته لما مر أن التأخير إلى الحلول وحاصله أنه ان أخبر بما هو الانفع لم يتركه الاخذ بطل حقه والافلا (ولو لقي) الشفيع (المشتري فسلم عليه أو قال) له (بارك الله) لك (في صدقتك) أو سأله عن الثمن (لم يبطل) حقه لان السلام قبل الكلام سنة ولان جاهل الثمن لا بد له من معرفته وقدير يد العارف اقرار المشتري ولأنه يدعو بالبركة ليأخذ صدقة مباركة وكذا لو جمع بين السلام والدعاء كما اقتضاء كلام المحامي في التجريد فأوفى كلام المصنف بمعنى الواو (وفي الدعاء وجه) أنه يبطل به حق الشفعة لا شعاره بتقرير الشفيع في يده ومحل هذا الوجه كما قاله الاسنوي إذا زاد لفظ لك (ولو باع الشفيع حصته) كلها أو زال ملكه عنه بغير البيع كهبته (جاهلاً بالشفعة فالأصح بطلانها) لزوال سببها وهو الشركة بخلاف بيع البعض وإثاني لانه كان شريكاً عند البيع ولم يرض بسقوط حقه وخروج بالجهل ما لو علم فيبطل جزواً ان كان انما باع بعض حصته كالوعفا

إذا خاطب به كان يقول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا يضر جزماً كما أوضحته في المهمات وهي تخالف ما اقتضاه كلام الشارح من أنه لو لم يرد لك لم يكن محل الخلاف وان خاطب (قوله جاهلاً بالشفعة) أي وبالبيع أخذ من قوله زوال سببها وهو الشركة (قوله بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض وزوال البعض قهراً كأن مات الشفيع وعليه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبراً على الوارث وبني باقياً له فالذي يظهر كما قاله في المطالب ان له الشفعة لا يتقاضيها من دينه سم على حج

أى فباخذ الجميع وقوله انه اى لو ارث الشفيع وقضية قوله تهرأ انه لو زال ملكه اختيار اسقط حقه من الشفعة وبطلت الشفعة ومقتضى اطلاق الشارح خلافه (قوله وكذا الوبايع بشرط الخيار) اى ولو باع لاي بيعع الشريك الماعل به الشارح (قوله حيث انتقل الملك عنه) اى بأن شرط الخيار للمشتري منه فقط اه سم على حج (قوله الرجوع) اى للمشتري (قوله ان جهل فلسه) اى او كونه شريكاً وان له الشفعة حيث كان يخفى على مثله (قوله وللعامل في القراض أخذها) اى الاخذ بالشفعة للحصة المبيعة (قوله وضمن العهدة) لعل وجهه ان ضمان العهدة انما يحتمل على رد الثمن لو خرج المبيع مستحقاً وليس فيه تعرض لاخذ الشريك ولا لعدمه (قوله وان باع شريك الميت) اى بأن وقع البيع بعد الموت كما يصرح به قوله فان وجبت الشفعة للميت الخ (قوله فان وجبت الشفعة للميت) اى بأن باع شريكه في حياته ولم ينقل له الاخذ بالشفعة لعدمه ١٦٠

* (كتاب القراض) *

(قوله أو المقارضة) عطف على القرض اى أن القراض يجوز أن يكون مشتقاً من القرض ومن المقارضة وهذا الصنيع ظاهر في أن دفع المال على الوجه الآتي لا يسمى مقارضة بل قراضاً ومضاربة وهو ظاهر المتن حيث اقتصر عليهم ما لكن كلام المحلى يخالفه حيث عطف المقارضة على ما في المتن فأفاد أن القراض والمقارضة بمعنى ويمكن جعل كلام الشارح عليه بجعل أوفى كلامه بمعنى الواو (قوله لتساويهم في الربح) اى في أصله وان تفاوت في مقداره قوله والعمل من العامل اى فاستويا في أن من كل شيئاً (قوله ويسمى) مقابل قوله لغة اهل الجواز (قوله يضرب بهم) اى يحاسب بهم (قوله وقد جمع المصنف في كلامه) اى قوله الآتي القراض والمضاربة

* (كتاب القراض) *

هو يكسر القاف لغة اهل الجواز مشتق من القرض وهو القطع لان المالك يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح او المقارضة وهى المساواة لتساويهم في الربح اولان المال من المالك والعمل من العامل ويسمى عند اهل العراق مضاربة لان كلامهم ما يضرب بهم في الربح وما فيه غالباً من السفر وهو يسمى ضرباً وقد جمع المصنف في كلامه بين اللغتين والاصل فيه الاجماع وروى ابو نعيم وغيره انه صلى الله عليه وسلم ضارب تلخيد يحمي رضى الله عنها قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنة وكان اذ ذاك ابن نحو خمس وعشرين سنة بما لها الى الشام وأنفذت معها عبد هاميسرة وهو قبل النبوة لعل وجه الدلالة فيه أنه صلى الله عليه وسلم حكمه مقرر له بعدها وهو قياس المساقاة بجامع العمل في كل منهما يعرض ماله مع جهة العوض ولهذا انفرد في اكثر الاحكام ومقتضى ذلك تقديمها عليه ولعل عكسهم لذلك انما هو لانه أشهر وأكثراً وأضافه شبهة

(قوله والاصل فيه) اى في جوازه (قوله بنحو شهرين وسنة) عبارة حج وشيخنا الزياى بنحو شهرين وسنة اذ ذاك بالاجارة بنحو خمس وعشرين الخ وهى الصواب (قوله وأنفذت) اى ارسلت وقد رد عليه ما قالوه في السير من انها استأجرته بقاوصين ويمكن الجواب بتعدد الواقعة وان من عبر بالاستعجار تصح به فعبر به عن الهبة (قوله ميسرة) لم يذكروا في الصحابة فالظاهر هلاكه قبل المبعث طاله البرهان الحلبي في حواشى الشفاء (قوله مقرر له) اى مينا له (قوله وهو) اى القراض (قوله ومقتضى ذلك) اى كونه قياس المساقاة (قوله ولعل عكسهم) قد يوجه بأنها كالادلة لانه مقيس عليهم والادلة يذكروا بعد المدلول فذكرها بعده كقائمة الدليل بعد ذكر المدلول اه سم على حج (قوله فهى) اى المساقاة (قوله شبهة

بالاجارة في اللزوم) اى وللقراض في جهالة العوض والعمل (قوله وهو) اى القراض (قوله رخصة) فان قلت الرخصة هي الحسنة المتغيرة اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى وجعل القراض رخصة يقتضى أنه كان أولا ممنوعا ثم تغير من المنع الى الجواز وليس هو كذلك اذ مشروعيته على الجواز من اقل الامر قلت ليس المراد بالتغير في التعريف التغير بالفعل بل أعظم من أن يكون كذلك أو يكون تغيره باعتبار ما تقتضيه قواعد الشرع كما هنا وقد أشار لذلك الشارح بقوله لخروجه عن قياس الخ (قوله كما انها) اى المساقاة (قوله والمضاربة) عطف مساو (قوله وعلى أن يدفع اليه) لعل المراد أنه يطلق على كل منهما اسم مساقاة ولا في عبارته مساقاة اذ الدفع ليس من معنى القراض أو يفسر قوله المشتغل بالمقتضى التوكيل الخ وهذا أظهر لانه المتبادر من عطف قوله وعلى أن يدفع الخ على قوله وعلى تو كيل ولعل في التعبير بالعقد المشتغل على التوكيل دون التعبير بالتوكيل الاشارة الى أنه ليس تو كيل المحض اذ يعتبر لصحة القراض القبول بخلاف التوكيل (قوله أو على دين عليه) اى على العامل ظاهره ولو عينه العامل في المجلس وفي حج ما يخالفه كما سنذكر قريبا ١٦١ (قوله واشترى) اى وقوله واشترى الخ (قوله ان لم يملكها) اى بان اشتراها في ذمته

قصد لنفسه وان دفع دراهم المالك عن ثمنها بعد (قوله وعلى وبيع) المراد من كون العمل والبيع ركنين أنه لا بد من ذكرهما ليوجد ماهية القراض فاندفع ما قيل لبيع والعمل انما يوجد ان بعد عقد القراض بل قد يقرض ولا يوجد عمل من العامل أو يعمل ولا يوجد بيع (قوله لاجع) اى لا مانعة جبيع بحيث يمنع أن يكون بعضه دراهم وبعضه دنابر (قوله لانه عن الاشياء) اى الثمن الذى تشتري به الاشياء غالبا (قوله تبسر) اى وان رخص بسبب ابطال السلطان له جدا

بالاجارة في اللزوم والتأقيد فوسطت بينهما ما اشعار بما فيهما من الشبهين وهو رخصة لخروجه عن قياس الاجارات كما انها كذلك نظروجهما عن بيع ما لم يخلق (القراض والمضاربة) اى موضوعهما الشرعى هو العقد المشتغل على تو كيل المالك لا شروعى (أن يدفع اليه ما لا يتجرفيه والبيع مشترك بينهما) فخرج بقيد الدفع مقارنته على منفعة كسكنى دار أو على دين عليه أو على غيره وقوله بيع هذا وقارنته على ثمنه واشترى شبة واضطرب فلا يصح نعم البيع صحيح وله اجرة مثله والعمل ان عمل والصيد للعامل فى الاخيرة وعليه اجرة مثل الشبهة ان لم يملكها كما في صوبه ويذكر الراجح التوكيل والعبد اذا ذون له وأركان ستة عاقدان وعمل وبيع ومال وصيغة وستعلم كلها بشرطها من كلامه (ويشترط لصحته كون المال دراهم أو) هي مانعة خلو لاجمع (دنانير خالصة) باجماع الصحابة ولانه عقد غير اعدام انضباط العمل والوثوق بالبيع جواز للحاجة فكان خاصا ببيع روج غالبا وهو النقد المضروب لانه عن الاشياء ولو ابطله السلطان جاز عقده عليه كما جسه ابن الرفعة وتظهير الاذرى فيه بأنه قد يعز وجوده أو يخاف عزه عند المناصلة يرد بان الغالب مع ذلك تبسر الاستبدال به (فلا يجوز على تبر) وهو ذهب أو فضة لم يضرب. واه فى ذلك القراضة وغيرها وتسمية الفضة به تغليب (وحلى) وسباقا لاختلاف قيمها (ومغشوش) وان راج وعلم قدر غشه وجاز التعامل به نعم ان استهلك

٢١ به ح (قوله وتسمية الفضة به) اى بالتبر لا ضرورة الى حمل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج الى التغليب اه سم (اقول) لكن جملة على ذلك جعل حكم الفضة مسوقة فاد بالمنطوق (قوله تغليب) اى فقوله أولا وهو ذهب أو فضة تفسير مراد لبيان للمعنى الموضوع له وهو الذهب (قوله ومغشوش) فان قلت لم يتقدم فى كلامه ما يخرج به المغشوش فكان ينبغي أن يقول دنابر خالصة ليصح التفرع قلت اجاب سم فى الآيات البيّنات عن مثله بأن المذكور فى التفرع اذ لم يتقدم ما يخرج به يعتبر فى المقرع عليه قيد محذوف ليخرج به ذلك المذكور فيكون المحذوف معلوما من المقرع قال وهو كاف فى صحة التفرع وعليه فقول الشارح أولا خالصة اشارة الى هذا ويحتل جل الدراهم والدنانير على الخالصة بناء على أن الشيء اذا أطلق انصرف لقدره الكامل وعليه فلا حذف وقول الشارح حيث خالصة تصرح بما علم من الاطلاق (قوله نعم ان استهلك) اى بان يكون بحيث لا يتحصل منه شيء مر اه سم على منهج (اقول) مفهومه أنه ان تحصل منه شيء بالعرض على الناصر لم يصح وان لم يتجزأ النحاس مثلا عن الفضة وعليه فالدراهم الموجودة بمصر الآن لا يصح القراض عليها لانه يتحصل من الغش قدر لوميز بالمار وفيه نظر والذي ينبغي النجدة وبراد بالستل ان عدم تميز النحاس عن الفضة مثلا فى رأى العين

(قوله وقيل ان راج) اى وان لم يستل المامر عن الجرجاني (قوله فلا يجوز على نقد مجهول) اى قدرا او جنسا او صفة ومن ذلك ما عت به البلوى من التعامل بالفضة المقصودة فلا يصح القراض عليها لان صفة القرض وان عات الا أن مقدار القرض مختلف فلا يمكن ضبط مثلها عند التقاض حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر و زنا فالظاهر عدم الصحة أيضا لانه حين الرد وان احضر قدره وزنا لكن القرض يختلف بتفاوت القرض قلة وكثرة وكتب ايضا قوله فلا يجوز على نقد مجهول ولعل الفرق بين هذا والشركة حيث صحت مع الجهل بالمالين حيث كان يمكن علمها بعد العقد أن المقصود من القراض الربح فاشتراط العلم بقدر المال ليعلم العامل ما يخصه من الربح بخلاف الشركة فيمكن العلم بما يخص كلا منهما عند القسمة (قوله ولو علم جنسه) قديرة قال لا موقع للمباغة في هذا مع التعبير بالف لأن من لازمه العلم بالقدر الا أن يقال المباغة بقوله ولو الخ متعلقة ايضا بقوله فلا يجوز على نقد مجهول القدر فيكون قوله أو قدره باعتبار هذا اسم صحيح لكن ليس لفظ الالف في كلام الشارح فالمباغة فيه ظاهرة وفي اسم على منهج بعد كلام مانصه فقوله بخلاف ما لو علم جنسه وقدره وصفته اى علم الثلاثة فيه بأن جهل الثلاثة في العقد أو ما لو جهل في العقد القدر فقط ١٦٢ ثم علمه في المجلس فيصح كما تقدم عن شرح البهجة ومن ذلك يعلم أنه لا يكتفى العلم

بالبطرس والصفة في المجلس دون العقد وظاهر الاطلاق أن أحدهما كذلك (قوله في ذمته) اى المالك مفهومه أنها اذا كانت في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه المالك أولا وفي كلام صحيح أنه اذا قارضه على دين في ذمة العامل وعين وقبضه المالك صح اى فبرده العامل بلا تجديد عقد وان قارضه على دين في ذمة اجنبى لم يصح وان عين في المجلس وقبضه المالك فيحتاج الى تجديد عقد عليه بعد تعيينه وقبض المالك له وفرق بين العامل وغيره

غشمه جاز العقد عليه كما جزم به الجرجاني وقيل ان راج واقتضى كلامهما في الشركة تحصيله واختاره السبكي وغيره (وعروض) متبعية أو متقدمة لما مر (و) كونه (معلوما) قدرا او جنسا او صفة فلا يجوز على نقد مجهول وان أمكن علمه حالا ولو علم جنسه أو قدره أو وصفته في المجلس بلهالة الربح وبه فارق رأس مال السلم (معينا) فلا يجوز على احدى الصريتين نعم لو قارضه على ألف درهم مثلا في ذمته ثم عينها في المجلس جاز كما صححه في الشرح الصغير واقتضاء كلام الروضة كأصلها خ لا فالجمع كالصرف والسلم ولو خلط ألفين له بألف لغيره ثم قال له قارضته لك على أحدهما وشاركك في الآخر جاز وان لم يتعين ألف القراض وينتقد العامل بالتصرف فيه ويشتر كان في التصرف في الباقي ولو قارضه على ألفين على أن له من أحدهما نصف الربح ومن الآخر ثلثه صح ان عين كلا منهما والا فلا وما في الجواهر مما يوجب التناقض محمول على هذا التفصيل (وقيل يجوز على احدى الصريتين) بتشديد الراء كما وجد بخطه ان علم ما قيمها وتسويا جنسا او صفة وقدرا فيتصرف العامل في أيهما شاء فباعتبار القراض والاصح المنع لالتقاء التعيين كالبيع وحمل المنع ما لم يعين أحدهما في المجلس والاصح حيث علم ما قيمها ويفرق بين هذا وما مر

بأن ما في ذمة غير العامل مجوز عنه حال العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه (قوله ثم عينها في المجلس) اى أو قال لمدونه ادفعها اليه ودفعها اليه في المجلس اه اسم على منهج (اقول) وكان المالك قال للعامل قارضتك على ألف في ذمتي ثم قال لمدونه ما ذكر كما يدل عليه قوله قبل قال في العباب وكونه معيناً في العقد أو مجلسه كأن قارضه على ألف ثم قال لمن عليه ألف ادفعه اليه ففعل في المجلس (قوله ثم قال له) اى صاحب الالفين (قوله وان لم يتعين) اى والحال أنه لم الخ (قوله وينتقد العامل) اى يجوز له الانقراض بالتصرف فيه وليس المراد أن المالك يمنع عليه التصرف في ذمة القراض بل يجوز له التصرف في ألفين أحدهما حصة القراض والآخر حصته من المشترك ويدل لهذا قول الشارح في الفصل الا ترى بعد قول المصنف لكل فسخه أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخه لعدم دلالة عليه بل بيعه اعانة للعامل (قوله بالتصرف فيه) ولو عجزا (قوله على أن له) اى العامل (قوله ان عين كلا منهما) لعل وجه اشتراط التعيين أنه قد يشترى بكل من الالفين نوعا مغايرا للنوع الآخر ويختلف ربح النوعين فعدم التمييز قد يؤدي الى الجهل بما يخص كلاما من الالفين (قوله والاصح المنع) بالنظر لما جرت به العادة في مثل ذلك المال (قوله ما لم يعين أحدهما) اى أحد القدرين وكان الاولى أن يقول احدهما (قوله حيث علم) اى جنسا او صفة وقدرا قبل العقد أخذ من قوله ويفرق الخ

(قوله لتعين الصرتين) أي عند التعاقد بين (قوله بحيث يستقل بيده) أي بوضع يده (قوله أو غيره) كداره وحانوته (قوله أي مملوكه) أي ولو بجهة أخذ من قوله بعد لأن عبده الخ (قوله نعم بشرط كونه) أي المملوك (قوله لأنه من جهة ماله) عينا ومنفعة يشمل أجيرو والموصى له بجهة نفقته (قوله بأن عبده) مفهومة أنه لا يجوز شرط عمل ولده الصغير وأخيه مثلا (قوله أمالو بشرط) محترز نوله ولم نجعل له يدا ولا تصرفا (قوله في يده) أي الغلام (قوله ولو بشرط نفقته) أي المملوك وخرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لأن نفقته على نفسه والعبد المستأجر أيضا (قوله والوجه) خلافا للحج ١٦٣ (قوله وقد اعتبر أبو حامد الخ) معتد (قوله من عامل المساقاة) عبارة الشارح ثم بعد

قول المتن بشرط تخصيص الثمن بهما نعم لو شرط نفقة قن المالك على العامل جاز فان قدرت فذلك والاجل على الوسط المعتاد وعليه فانظر الفرق بينهما وله أن عقد القراض لما كان جائزا من الطرفين توسعوا فيه لامكان المتضرر من الفسخ أي وقت بخلاف المساقاة (قوله ولا يقاس) أي القراض (قوله بالحج) أي حيث جوزوا الاستئجار فيه بالنفقة بل انقدرها (فرع) قارضه بجهة على أن يذهب إلى البين ليشتري من بضائعها ويبيعها هناك أو يردّها إلى مكة ففي الصحة وجهان الاكثرون على الفساد لأن النقل عمل مقصود وقد شرطه مع التجارة هـ سم على حج (أقول) قد يقال ليس المشروط نقله بنفسه وانما المقصود من مثل ذلك الاستئجار على نقله على ما جرت به العادة وهو حيثئذ

في العلم بنحو القدر في المجلس بأن الإيهام هنا أخف لتعين الصرتين وانما الإيهام في المرادة منهما بخلافه فيما مر (و) كونه (مسما إلى العامل) بحيث يستقل بيده عليه لأن المراد تسلمه وقت العقد ولا في المجلس بل أن لا يشترط عدم تسلمه كما افاده قوله (فلا يجوز) ولا يصح (شرط كون المال في يد المالك) أو غيره لاحتمال أن لا يجده عند الحاجة (و) لا بد أيضا من استقلال العامل بالتصرف فيقتض (لا) يجوز بشرط (عمله) أي المالك ومثله غيره (معه) لأنه ينافي مقتضا من استقلال العامل بالعمل (ويجوز شرط عمل غلام المالك) أي مملوكه أو من يستحق منفعته كما بحثه الشيخ وهو ظاهر نعم يشترط كونه معلوما بمشاهدة أو وصف (معه) سواء كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له يدا ولا تصرفا (على الصحيح) كالمساقاة لأنه من جهة ماله بخلاف بقية المال لعمله والثاني لا يجوز كشرط عمل السيد لأن يده عبده يده واجب القول بأن عبده وبمجهته ماله بفعل عملهما تبع المال بخلاف المالك أمالو بشرط عليه الحجر للغلام أو كون بعض المال في يده فسد جرمًا ولو بشرط نفقته عليه جاز والوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استأجرهما وقد اعتبر أبو حامد ذلك في نظيره من عامل المساقاة ولا يقاس بالحج لخروجه عن القياس فكانت الحاجة داعية إلى التوسعة في تحصيل تلك العبادة المشقة (وظيفة العامل التجارة) وهي الاسترباح بالبيع والشراء دون الطحن والنخين إذ لا يسمى فاعلها تاجرا بل محترفا (وتوابعها) مما جرت العادة أن يتولاه بنفسه (كنشر الشباب وطبها) وذرعها وجعلها في الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثمن وجعله لقضاء العرف بذلك (فلو قارضه ليشتري حنطة فيطحن ويخبز أو غزلا مثلا) ينسجه ويبيعه (أي كلا منهما) فسد القراض لأنه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة بتقدير الاستئجار عليها فلم تشملها الرخصة ولو اشتراها وطحنها من غير شرط لم ينفسخ القراض فيها ثم إن طحن من غير إذن لم يستحق أجره ولو استأجر عليه لزمته الأجرة وصار ضامنا ويغرم أرض ما نقص بالطحن فان باعه لم يضمن الثمن لعدم التعدي فيه وان ربح فهو بينهما عملا بالشرط ولو

من أعمال التجارة فينبغي الصحة ويؤيده ما ذكره الشارح من جواز استئجار من يطحن الحنطة الخ (قوله ووزن الخفيف) أي فان استأجر على فعل ذلك كانت الأجرة عليه كما يأتي للشارح في الفصل الآتي بعد قول المصنف وما لا يلزمه الاستئجار عليه (قوله فسد القراض) ولو شرط أن يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض فانظروا الجواز قاله في المطلب هـ سم على منهج وسيأتي ما فيه في كلام الشارح (قوله ولو اشتراها) أي العامل (قوله وصار ضامنا) راجع لكل من قوله ولو اشتراها الخ وقوله ولو استأجر عليه الخ ثم يأتي سم على منهج صرح برجوعه لهما

(قوله وهذا) أي التظير أوجه أي فلا يجوز على أن يشتري حنطة ويبيعها في الحال (قوله لم يصح) أي لتضييقه عليه
وعليه فلو حذف قوله في الحال كان قراضا صحيحا (قوله بالمد

١٦٤

شرط أن يستأجر العامل من يقه عمل ذلك من مال القراض وحظ العامل التصرف فقط
قال في المطلب فالذي يظهر الجواز وتطريفه الأذرى بأن الربح لم ينشأ عن تصرف
العامل وهذا أوجه ولو قارضه على أن يشتري الحنطة ويخزنها مدة فاذا ارتفع سعرها
باعها لم يصح قاله القاضي الحسين لأن الربح غير حاصل من جهة التصرف وفي البحر نحوه
وهو ظاهر بل لو قال على أن تشتري حنطة وتبيعها في الحال لم يصح (ولا يجوز أن يشتري
عليه شراء) بالمد يخطه (محتاج معين) كهذه الحنطة أو هذا العبد (أو) شراء (نوع ينذر
وجوده) كالياقوت الأحمر والخيل البلق (أو معاملة شخص) بعينه كالبيع من زيد
والنرا من له لخلاله بالمقصود بسبب التضييق والأوجه في الأشخاص المعينين أنهم أن
كانوا بحيث تقضى العادة بالربح معهم لم يضر والأضر وفي الحاشي يضر تعيين حانوت
كعرض معين لا سوق كنوع عام ولا يضر تعيين غير نادر لم يدم كفا كهيئة رطبة ولونها
عن هذه الأمور صحت تمكنه من شراء غيرها ومعاملة غيره من نهاء عنه ولو قارضه على أن
يصارف مع الصيارفة فهل يتعينون عملا بالشرط ففسد المصارفة مع غيرهم أولا لأن
المقصود بذلك أن يكون تصرفا لا مع قوم بأعيانهم وجهان أوجههما ثانيهما ولا يشترط
تعيين ما يتصرف فيه بخلاف الوكالة والفرق أن للعامل حظا يحمله على بذل الجهود
بخلاف الوكيل وعليه الامتثال لما عينه من عين كافي سائر التصرفات المستفادة بالاذن
فالاذن في البر يتناول ما يلبس من المنسوج لا الكسبة ونحوها كاليسط عملا بالعرف (ولا
يشترط بيان) نوع هنا ما هو ولا بيان (مدة القراض) إذ ليس للربح زمن معلوم وبه فارق
وجوب تعيينها في المساقاة ولو قال قارضتك ماشئت أو شئت جاز كما هو شأن العقد الجائز
أو علقه على شرط كذا جاء رأس الشهر فقد قارضتك أو علق تصرفه كقارضتك إلا أن ولا
تتصرف إلى انقضاء الشهر أو دفع له مالا وقال إذا امت فتصرف فيه بالبيع والشراء
قراضا على أن لك نصف الربح لم يصح ولا يجوز له التصرف بعد موته لأنه تعليق ولبطالان
القراض بموته لو صح (فلو ذكر) له (مدة) على جهة تأقيته بها كسنة ففسد مطلقا سواء
أسكت أم منعه التصرف بعدها أم البيع أم الشراء إذ تلك المدة قد لا يروح فيها شيء وإن
ذكرها لا على وجه التوقيت (ومنعه التصرف بعدها) كقارضتك على كذا ولا تتصرف
بعد سنة (فسد) لأنه قد لا يجد فيها راعيا في شراء ما عنده من العرض (وإن منعه الشراء
بعدها) دون البيع (فلا) يفسد (في الأصح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فله بعد
المدة يؤخذ من تمثيل التنبيه بشهر أن تكون المدة يتأني فيها الشراء لغرض الربح بخلاف
نحو ساعة ولو كانت المدة مجهولة كمدة إقامة العسكر لم يصح في أوجه الوجهين وعلم بما

بطاب الفورية في الشراء والبيع
يخطه) أي قاله ضرعان كان
جائزا ~~ال~~كن ينبغي الاقتصار
على ما أثبتته المصنف (قوله أو
معاملة شخص بعينه) ظاهره
وإن جرت العادة بحصول الربح
بعاملته وعليه فلفعل الفرق بينه
وبين الأشخاص المعينين سهولة
المعاملة مع الأشخاص أكثر
منها مع الواحد لاحتمال قيام
مانع به تفوت المعاملة معه
(قوله صح) أي القراض (قوله
مع الصيارفة) أي على الوجه
الجائز (قوله يتناول ما يلبس)
أي من أي نوع كان (قوله ولا
يشترط بيان نوع الخ) وعبرة
بج هنا بعد قول المصنف بيان
نوع هنا وفارق ما هو في الوكيل
بأن للعامل حظا يحمله على بذل
الجهود بخلاف الوكيل
(قوله بالبيع والشراء قراضا)
بمجرد تصويره والافلو حذفه كان
فاسدا أيضا (قوله ولا يجوز له
التصرف بعد موته) أما تصرفه
بعد وجود المعلق عليه في
المورنين اللتين قبل هذه
فقياس ما هو في الوكالة من أنه
إذا بطل خصوصها تصرف به عموم
الاذن صحة التصرف هنا أيضا
لأن القراض نوع من الوكالة بل

قياس ما هو فيها صحة القراض في الصورة الثانية لما مر من أنه لو تجزأ الو كالة وعلق التصرف لم يمنع لكن قررناه
فرق ج بينهما بأن تأخير التصرف مناف لغرض الربح بخلاف الوكالة (قوله أم الشراء) سيأتي له ما يعلم منه أن محل الفساد
فيها لو منعه الشراء بعد ذكر السنة إن منعه متراخيا بخلاف ما لو منعه متصلا فلا يفسد (قوله وعلم بما

قرناه) من قوله وان ذكرها لعل وجه التأقيت لئلا يفتى في علم ما ذكره من التفصيل من ذلك (قوله بخلاف ما لو قال قارضتك) صريح هذه الصحة فيما لو قال قارضتك ولا تصرف بعد شهر والمفهوم من كلام شيخنا الزايد الجزم بالبطلان وهو واضح لان منع التصرف فيه تضييق لجواز أن لا يتيسر له بيع ما اشتراه في الشهر فتمتع بطل بعده * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما يقع كسيرا من شرط جزاء المالك وجزء العامل وجزء المال التي يدفعها المالك للعامل ليحمل عليها مال القراض مثلا هل هو صحيح ام باطل والجواب عنه ان الظاهر الصحة ١٦٥ وكان المالك بشرط نفسه جزأين والعامل جزأ

وهو صحيح (قوله وان استأثر) اي استقل (قوله وله اجرة المثل) اي للعامل (قوله خلافا لبعض المتأخرين) اي جج تبع الشئ في شرح منجه (قوله والبضاعة) اي تفسير البضاعة بالتوكيل نفسه يرمي ادوالا فغنى ابضاعة دفع له بضاعة اي مالا مبعوثا (قوله أو بضاعة) يتأمل وجه كونه ابضاعة مع جعل نصف الربح له في الاولى وكاه في الثانية مع كون البضاعة هو التوكيل بلا جعل وقياس ما مر أن يقال ويجرى الخلاف فيما لو قال ابضعتك على ان نصف الربح لك هل هو قراض فاسد أو قرض وفيما لو قال ابضعتك على ان الربح كله لي هل قراض صحيح أو ابضاعة (قوله فقرض صحيح) اي فالربح كله للعامل وان تلف في يده كان من ضمانه وعليه رد مثل ما قبضه من المالك (قوله فابضاعة) اي توكيل بلا جعل فيصح تصرف

قرناه أن ذكر المدة باقية تأنيت مضمرة منعه بعد ما تراخيا عنها بخلاف ما لو قال قارضتك سنة وذ كرمع الشراء منه الاضغف التأقيت حينئذ وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرح المنهج والروض ومراد المصنف بمنع الشراء بعدها اي دون البيع انه لم يمنعه منه بان قال ولاك البيع بعدها وسكت عنه كما اقتضاه كلامه واختاره في المطلب في الثانية وان اقتضى كلام الروضة كاصلها فيها الفساد (ويشترط اختصاصهما بالربح) فيفتح شرط بعضه لما لم يشترط عليه العمل معه فيكون قراض بين اثنين فعم شرطه لقن أحدهما كشرطه لـ سـ مـ مـ (واشتركا فيهما فيه) لياخذ المالك ملكه والعامل بعمله فلو شرط اختصاص أحدهما به لم يصح والقول بأنه لا حاجة لهذا لانه يلزم من اختصاصهما به مردود بمنع الزوم لاحتمال أن يردا باخصاصهما به أن لا يخرج عنهما وان استأثر به أحدهما فتعين ذكر الاشتراك والذو ذلك الابهام (فلو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقرض فاسد) لمخالفة مقتضى العقد وله اجرة المثل لانه عمل طامعا وسواء في ذلك أن كان عالما بالفساد أم لا لانه حينئذ طامع فيما اوجبه له الشرع من الاجرة خلافا لبعض المتأخرين (وقيل قراض صحيح) نظرا للمعنى (وان قال) المالك (كله لي فقرض فاسد) لما مر ولا اجرة له وان ظن وجوبها (وقيل) هو (ابضاعة) اي توكيل بلا جعل والبضاعة المال المبعوث ويجرى الخلاف فيما لو قال ابضعتك على أن نصف الربح لك أو كله لك هل يكون قراضا فاسدا أو ابضاعة ولو قال خذوه وتصرف فيه والربح كله لك فقرض صحيح أو كله لي فابضاعة وفارقت هذه ما مر قبلها بأن اللفظ فيها صريح في عقد آخر ولو اقتصر على قوله ابضعتك فهو بمثابة تصرف والربح كله لي فيكون ابضاعة كما اقتضاه كلامهم قال في المطلب وكلام القوراني وغيره يدل عليه ولو دفع اليه دراهم وقال تجر فيها لنفسك كان هبة لا قرضا في اصح الوجهين والفرق بينه وبين ما مر في الوكالة من أنه لو قال اشتري عبد فلان بكذا ففعل ملكه الآخر ورجع عليه المأمور ببدل ما دفعه واضح ولو قال خذ المال قراضا بالنصف مثلا لصح في أحد وجهين بوجه

العامل وكل لربح للمالك (قوله كان هبة) اي للدراهم لا قرضا نظرا ما الفرق بين هذه وبين ما لو قال خذوه وتصرف فيه الخ وقد يقال التنصيص في الاولى على تخصيص العامل بالربح قرينة على عدم الهبة بخلافه في الثانية فان المتبادر من تجر فيها لنفسك الهبة هذا وقد نقل سم في حاشية المنهج عن الشارح أنه اعتمد في تلك أنه هبة فتكون المستملتان مستويتين (قوله واضح) وهو أن اشتري عبد فلان يستدعي لزوم الثمن لئلا يتركه الآخر فدفع الوكيل عنه قضاة الدين الغير باذنه وهو يقتضى الرجوع بخلاف تجر فيها لنفسك فانه اذن في التصرف في المال للمأمور من غير قرينة تدل على رجوعه ببدل لا مر (قوله صح في أحد وجهين) اي ويكون الربح مناصفة بينهما

(قوله شركة أو نصيباً) ومثل ذلك ما لو قال مشاطرة فلا يصح (قوله في الأربعة الأول) هي قوله شركة أو نصيباً أو جزءاً أو شيئاً من الربح (قوله وتعيينها في الأخيرة) هي قوله ١٦٦ أو على أنك إن ربحت ألفاً فلك نصفه الخ (قوله وفي صورتها) أي الدابة

الاستنوى أخذ من كلام الرافي وعليه لو قال رب المال إن النصف لي فيكون فاسداً وأدعى العامل العكس صدق العامل لأن الظاهر معه (وكونه معلوماً بالجزئية) كنصف أو ثلث (فلو قال) فأرضتك (على أن لك) أولى (ففيه شركة أو نصيباً) أو جزءاً أو شيئاً من الربح أو على أن يخصني دابة تشتري من رأس المال أو تخصني بركة أو بريح أحد الألفين مثلاً ولو مخلوطين أو على أنك إن ربحت ألفاً فلك نصفه أو ألفين فلك ربعه (فسد) القراض في جميعها للجهل بقدر الربح في الأربعة الأول وبمعناها في الأخيرة ولأن الدابة في صورتها الثانية قد تنقص بالاستعمال ويتعذر عليه التصرف فيها ولأنه يخص العامل في التي تليها وفي صورتها الأولى بربح بعض المال (أو) على أن الربح بينهما فالأصح العصة ويكون نصيبين كما لو قال هذا بيني وبين فلان لأن المتبادر منه حينئذ المناصفة والثاني لا يصح لاحتمال اللفظ غير المناصفة فلا يكون الجزء معلوماً كما لو قال بعثك بألف درهم ودنانير ولو قال فأرضتك على أن الربح بينهما أثلاثاً لم يصح كافي الأتوار للجهل بين له الثلث ومن له الثلثان أو فأرضتك كقراض فلان صح أن علماً قدر المشرط والأفلا أو فأرضتك ولأربع سدس العشر صح وأن لم يعلم قدرها عند العقد لسهولة معرفته كالألوية من جهة وجهه لا حسابه حال العقد (ولو قال لي النصف) مثلاً وسكت عما للعامل (فسد في الأصح) لأنصرف الربح للمالك أصالة لأنه غناؤه مال دون العامل فصاركه محتصاً بالمالك والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف) وسكت عن جانيه (صح على الصحيح) لأنصرف ما لم يشترط للمالك بحكم الأصل المذكور واسناد كل ما ذكره لك مثلاً فلو صدر من العامل شرط مشتق على شيء مما ذكره كذلك كما لا يخفى والثاني لا يصح كالتى قبلها (ولو) علم لكن لا بالجزئية كان (شرط لأحدهما عشرة) بفتح العين والسين والباقي للآخر أو بينهما كافي المحرر (أو بربح نصف) كالرفيق (فسد) القراض لاتقاء العلم بالجزئية ولأن الربح قد ينحصر فيما قدره أو في ذلك النصف فيؤدي لاستقلال أحدهما بالربح وهو خلاف وضع الباب

*(فصل) في بيان الصيغة وما يشترط في العاقدين وذكر أحكام القراض (يشترط) لصحة القراض أيضاً (إيجاب) كقارضتك وعاملتك وضاربتك وخذه هذه الدراهم وتجرفها أو بيع واشتر على أن الربح بينهما فلواقتصر على بيع واشتر فسد (وقبول) بلفظ متصل بالإيجاب كظيره في البيع ومراعاة بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن كإيهما (وقيل يكفي القبول بالفعل) ككافي الوكالة والجمالة ورد بأنه عقد معاوضة يختص بعين فلا يشبههما وإطلاق المصنف هذا الوجه شامل لما إذا كان بصيغة الأهر كخذه هذا

(قوله صح أن علماً) أي عند العقد (قوله وإن لم يعلم قدرها) أي الحصة (قوله فصاركه مختصاً) يحتمل أن تجب الأجرة هنا على المتحصل السابق إذ ليس في الصيغة تصريح بنفيه عن العامل اه سم على ج

(فصل في بيان الصيغة)

(قوله وذكر أحكام القراض) أي شيء من أحكامه والأقسام ويأتي بعده من أحكامه أيضاً وأهل حكمة تأخير الصيغة أن ماعداها كأنه مقدمة عليها وأن مقارضة المالك لاثنين فأكثر ومقارضة العامل آخر لا تقارها للصيغة كأنها من جزئياتها فحال الكلام عليها فأخوها لذلك وترجم لها بالافضل لأنها باعتبار ما استعملت عليه من الأحكام الآتية زائدة على الأركان المتعلقة بها (قوله على أن الربح بينهما) راجع لجميع ما قبله (قوله فسد) لعل المراد أنه إذا أريد القراض حتى لو أطلق كان توكيلاً صحيحاً اه سم على ج وقوله توكيلاً صحيحاً أي بلا جعل فلا يستحق العامل فيه شيئاً وعبارة ج فان اقتصر على بيع أو اشتري فسد ولا شيء له لأنه لم يذكر له مضمماً اه

ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً طاب من آخر دراهم ليتجرفها فأحضره ذلك ودفعه له وقال تجرفها ولم يرد على ذلك وهو أنه لا شيء للعامل في هذه الصورة لما عمل به ج (قوله يختص بعين فلا يشبههما) أي لأن الوكالة لا معاوضة فيها والجمالة لا تختص بعين بل قد يكون العامل غير معين كمن رذع عبدى فله كذا

الألف

(قوله قال الغزى الخ) مراده به صاحب قديدان الفرسان وليس هو ابن قاسم شارح المنهاج (قوله أو العامل اعنى) اى اما لو كان المالك اعنى فيجوز لكن ينبغي أن لا تجوز مقارضته على معين كما يمنع بيعه المعين وأن لا يجوز اقباضه المعين فلا بد من توكيله فراجع اه سم على منهج (أقول) قديد قال فيه تظير ١٦٧

في المعين كقوله لو كيله بيع هذا الثوب وتقدم في الشرعة للمعنى على حج ما وافق هذا النظر الا أن يقال أن ما هنا ليس توكيلاً محضاً بل دليل اشتراط القبول هنا لفظاً (قوله وله أن يشترط له الخ) لعل المراد أنه يشترط جزءاً من الربح تقضى العادة بحصول مثله وهو يزيد في الواقع على اجرة المثل والافسوط قدر معلوم كعشرة ينسب مطلقاً (قوله أنه كرادته السقر ينفسه) وسبأى أنه يجوز له السفر بالاذن لكن لا يركب البحر الا اذا عين طريقاً أو نص عليه وعليه كما يأتى أيضاً حيث عرض الاذن في السفر بعد العقد أم لو قارضه ليجب من بلادة الى اخرى لم يصح لانه عمل زائد على التجارة (قوله فانه يحسب فيه ذلك) اى ما زاد على اجرة المثل (قوله فالقراض باق في حقه) اى ولا يكون اذن المالك له عزلاً (قوله فله اجرة المثل) اى على المالك (قوله حيث لم يعرض شيئاً) اى أم لو عمل فهل يكون الربح كله

الالف مملو وتجرب فيه على ان الربح ينقسم او يغير هذه الصفة كقارضتك وضاربتك وحمل الشارح كما ذكر الشراح ذلك على الحالة الاولى قال الغزى ولك ان تقول هذه طريقة تقدمت في الو كالة انه يشترط القبول في صبيغ العقود دون صبيغ الامر وحينئذ فاطلاق الكتاب الوجه صحيح لان هذا العقد وكالته في الابتداء قطعاً ولنا وجه في الو كالة انه يكفي القبول بالفعل مطلقاً (وشرطهما) اى المالك والعامل (كوكيل وموكل) لان المالك كالموكل والعامل كالوكيل فلو كان أحدهما محجوراً عليه أو مأذوناً في التجارة ولو لم يأذن السبيغ في ذلك أو العامل اعنى لم يصح ويجوز لوى صبي أو مجنون أو سفيه أن يقارض من يجوز ايداعه المال المدفوع اليه وله أن يشترط له أكثر من اجرة المثل ان لم يجد كافياً غيره وحمل ما تقرر أن لا يتضمن العقد الاذن في السقر والافاتجه في المطالب انه كرادته السقر بنفسه أما المحجور عليه بفلس فلا يصح أن يقارض ويجوز أن يكون عاملاً ويصح من المريض ولا يحسب ما زاد على اجرة المثل من الثلث لان المحسوب منه ما يقوته من ماله والربح ليس بحاصل حتى يقوته وانما هو شئ يتوقع حصوله واذا حصل كان تصرف العامل بخلاف مساقاته فانه يحسب فيها ذلك من الثلث لان الثمار فيها من عين المال بخلافه (ولو قارض العامل) شخصاً (آخر باذن المالك ليس ارکه) ذلك الاخر (في العمل والربح لم يجز في الاصح) لان القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يكون أحد العاقلين مالاً لا يعمل له والاخر عاملاً ولو متعدياً لأملاكه فلا يعيد الى أن يعقده عاملاً وحمل المنع بالنسبة للثاني أما الاول فالقراض باق في حقه فان تصرف الثاني فله اجرة المثل والربح كله للمالك ولا شئ للعامل الاول حيث لم يعمل شيئاً والثاني يجوز له المثل أن يقارض شخصين في الابتداء ورتبهما وخرج يشاركه ما اذا أذن له في ذلك لينسج من القراض ويكون وكيلاً فيه فيصح وحمله كما قاله ابن الرفعة اذا كان المال مما يجوز عليه القراض لانه ابتداء قراض فلو وقع بعد تصرفه وصيرورة المال عرضاً لم يجز قال الماوردى ولا يجوز عند عدم التعيين أن يقارض الأميين والاشبه في المطلب انه عزله بمجرد الاذن له في ذلك ان ابتداء المالك به لان اجاب به سؤاله فيه قال الاذرى وهذا فيما اذا امره امر اجازماً لا كما صوره المدارى ان رأيت أن تقارض غيرك فافعل (وبغير اذنه فاسد) مطلقاً سواء اقصداً المشاركة في عمل وربح ام ربح فقط ام قصد الانسلاخ لا تنفقاء اذن المالك فيه وانما على المال غيره كالمو

للمالك أو لهما بحسب ما شرطاه أو للعامل من الربح بقدر عمله فيه نظراً والاقرب الثاني (قوله لينسج) اى ليخرج منه (قوله ويكون وكلاً فيه) اى في قراضه للثاني (قوله والاشبه الخ) معتمد (قوله بمجرد الاذن له في ذلك) ولا يخالف هذا ما مر في قوله أما الاول فلان ما تقدم لما كان المأذون فيه غير صحيح جعله كالعدم (قوله الا ان اجاب) اى المالك فان اجاب سؤاله لم يعزل الا بقاضة غيره وقوله سؤاله اى العامل وقوله وهذا اى انه لم يجز الاذن

(قوله ولو أراد ناظر وقت شرط له) ومنه الارشاد في الوقف الاهلي المشروط فيه النظر لارشاد كل طبقة عليها فلا يجوز له اخراج نفسه واقامة غيره مقامه ولو فعل ذلك لا ينفذ وحقه باق (قوله واخراج نفسه) اي اموال واقامة مقامه في امور خاصة كالصرف في عمارة او نحوها مع بقاء المقيم على استحقاقه لم يمنع اسكن مرفي الو كالة أن الوصي والقيم لا يוכל كل منهما ما الا فيما يجوز عنه أولم تلق به مباشرة وعليه فلا يجوز للوصي اقامة غيره في الامور الخاصة الا عند العجز وعدم الياقة ويأتي مثله في المناظر ثم قضية ما ذكر أن الناظر لا يجوز له عزل نفسه وفي باب الوقف ما يخالفه والجواب أن الكلام هنا فيما لو أراد عزل نفسه واقامة غيره مقامه وما هناك في عجزه عن العزل فلا يخالف ١٦٨ وخرج عن شرط له النظر غيره فله اخراج نفسه من النظر متى شاء وبصير

الحق في ذلك للقاضي بقتر فيه من شاء كقيمة الوظائف واذا اسقط حقه لغيره جاز له الاخذ في مقابلة الاسقاط كما ذكره في القسم والنشور والجمالة (قوله كان كما مر) اي فانه لا يجوز (قوله ولقد وقعت لي) اي عندي (قوله وبما تقرر) هو قوله المقرر في المذهب (قوله اندفع ما قبل) فيه نظر ظاهر اه سم على حج ولعل وجهه منع أن ذلك معلوم لمن ذكر بل لا يمتدى اليه الا من له كثرة احاطة فلا تنبغي الاحالة عليه (قوله من غير تميز) اي فهو مخالف لاصطلاحه من أن ما زاد يميز بقوله في اقل قلت وفي آخره والله أعلم والجواب أنه علم من تتبع كلامه أن هذا في غير الكامة والكلمتين (قوله أما لو اشترى في الذمة لنفسه) اي أو اطلق بقى ما لو نوى نفسه والعامل الأول هل يقع له ما أول للعامل الثاني فيه نظر ونقل عن شيخنا

أراد الوصي أن ينزل وصيا منزله في حياته يقيمه في كل ما هو منوط به فانه لا يجوز كما قاله الامام قال السبكي ولو أراد ناظر وقف شرط له النظر اقامة غيره مقامه واخراج نفسه من ذلك كان كما مر في الوصي قال ولقد وقعت لي هذه المسئلة في الفتاوى ولم أتردد في أن ذلك ممنوع (فان تصرف) العامل (الثاني) بغرض المال (فقتصر غاصب) فيضمن ما تصرف فيه لان الاذن صدر من ليس بمالك ولا وكيل (فان اشترى) للاقول (في الذمة) ونقد الغن من مال القراض وبيع (وقلنا بالجلد) المقر في المذهب المعلوم لمن له ادنى المام به وهو أن الربح للغاصب اذا اشترى في الذمة ونقد من المغصوب لصحة شرائه وانما القاسد تسليمه فيضمن ماسله وبما تقرر اندفع ما قبل لم يتقدم لهذا الجديذ كرفلا تحسن الاحالة عليه (فالربح) هناك (للعامل الاول في الاصح) لان الثاني تصرف باذنه فأشبهه الوكيل (وعليه لثاني أجرته) هو من زيادته من غير تميز لانه لم يعمل مجانا (وقيل هو الثاني) جميعه لانه لم يتصرف باذن المالك فأشبهه الغاصب واختاره السبكي أما لو اشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه (وان اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لانه شراء فضولي (ويجوز أن يقارض) المالك (الواحد اثنين متفاضلا) حظهما من الربح ويجب تعيينا كثرهما (ومتساويا) لان عقدهما هما كعقدين وان شرط على كل منهما امر اربعة الا تخلف بضركما ربحه جمع خلافا لما أطال به البلقيني لانهم ما جئنا لعامل واحد فهو غير مناف لما مر من اشتراط استقلال العامل وقولهم لو شرط عليه مشرفا لم يصح (و) يجوز أن يقارض (الاثنان واحدا) لانه كعقدين ويشترط فيها اذا تفاوتا فيها شرط تعيين من له الاكثر (والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) والافسد لما فيه من شرط بعض الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض) وبقي الاذن لخوفات شرط كسكونه غير نقد والمقارض مالك (نقد تصرف

الزيادة بالدرس أنه يقع للعامل الثاني قياسا على ما في الو كالة من أن الوكيل لو اشترى في ذمته ونوى نفسه ومو كاه (العامل) وقع للوكيل (أقول) هذا قريب فيما لو أذن له في شرائه يعني فانه حيث نوى نفسه والمالك لم يأذن بما أذن له في شرائه أما لو أذن له في التجارة من غير تعرض لشيء يخصه فينتهي الصحة ويكون ما اشتراه مشتركا بينهما (قوله فيقع لنفسه) اي لا القراض فيكون الربح كله له والمال مضمون عليه ضمنان الغصوب (قوله ويجب تعيينا كثرهما) اي حظا (قوله لم يصح) وذلك لما اشار اليه بقوله لانهم ما جئنا لعامل الخ فان المشتري بمنزلة عامل آخر (قوله فيما شرط له) اي العامل (قوله من له الاكثر) عبارة حج عليه وعبارة الاصل هي الاوضح لان التعبير بعليه يوهم ثبوت الاكثر في ذمة أحد المالكين نعم الاوضح منهم ما أن يقول من الاكثر من جهته (قوله والافسد) اي بأن شرط التساوي بين المالكين أو بشرط اصحاب الاقل من المالكين الاكثر من الربح

(قوله والمقارض) أى والحال (قوله فلا ينفذ تصرفه) أى ويضمنه ضمان الغصب لوضع يده عليه بلا إذن من مالكه (قوله وأن لم يحصل ربح) أى بل وإن حصل خسران وهذا بخلاف ما مر في الشركة الفاسدة حيث قيل فيها بعدم استحقات أجره أن لم يحصل ربح في المال وفرق أن الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتيج في وجوب أجرته لوجود دفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساهمة (قوله وإن علم الفساد) غاية (قوله نظير ما مر) بعد قول المصنف ولو قال قارضك على أن كل الربح لك فقراض فاسد من قوله وسواء في ذلك كان عالما بالفساد أو لا لأنه حينئذ طامع فيما أوجبه له الشرع الخ (قوله فلا شيء له) أى وقال بيع في هذا واشترأ أو قال اتجر فيه ولم يذ كر رجحا فلا شيء له لأن ما ذكره تو كيد لا قراض (قوله ولا نسيئة في ذلك) قياسا على ما صرح به المنهج في باب الوكالة حيث قال ولو خالف وسلم المبيع ضمن قيمة يوم التسليم وعليه فاذا ١٦٩ غرم القيمة هل يرد لها مال القراض من غير

صراحة المالك لأنه لم يهزل أو لا يتم دفعها للمالك وأخذها منه لئلا يلزم عليه اتحاد القابض والمقبض لو لم يدفعها له فمسه نظر والأقرب الثاني أخذها بما أتى فيما لو أناف العامل مال القراض من أنه يقبض المالك منه بدله ويرده إليه كما يجتاه وسبقهما إليه المتولى (قوله بلا إذن) أى في الغبن والنسيئة ظاهره أنه يبيع بغير الغبن القاض ولو كان ثمن من يرغب فيه بتمام قيمته وله له غير ما إذا أخذ مما تقدم في الوكالة أن محل العصة إذا لم يكن ثم راغب يأخذه بهذه الزيادة (قوله فإن أذن جاز) ومع جوازه ينبغي أن لا يبالغ في الغبن ليمسح ما يساوى مائة بعشرة بل يبيع بما تدل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك أى فإن بالغ في الغبن لم يصح تصرفه (قوله ما مر في الوكالة)

العامل) نظر البقاء الاذن كالو كالة الفاسدة أما إذا فسد لعدم أهلية العاقد أو والمقارض ولئى أو وكيل فلا ينفذ تصرفه (والربح) بكالة (المالك) لأنه غامض ملكه والخسران عليه أيضا (وعليه للعامل أجره مثل عمله) وإن لم يحصل ربح لأنه عمل طامع فى المسمى ولم يسلم فرجع إلى الأجرة وإن علم الفساد وظن أن لا أجره نظير ما مر كما افاده السبكي (الأذا قال قارضك بجميع الربح فى فلا شيء له فى الأصح) لأنه عمل مجانا غير طامع فى شيء والثانى يرجع بأجرة المثل كسائر أسباب الفساد (ويتصرف العامل محتاطا لا بغبن) فاحش فى تحويره أو شراء (ولا نسيئة) فى ذلك للغرور ولاحتقال تلف راس المال فتبقى العهدة متعلقة بالمالك (بلا إذن) كالوكيل فإن أذن جاز لأن المنع ملقه وقد زال باذنه ويأتى فى التعرض فى النسيئة فى قدر المدة ما مر فى الوكالة كما فى المطلب ويجب الأشهاد والأضمن بخلاف الحال لأنه يجب للمبيع إلى استيفاء ثمنه ومضى إذن فى التسليم قبل قبض الثمن لم يجب أشهاد عدم جريان العادة بالأشهاد فى البيع الحال والمراد بالأشهاد الواجب كما رجحه ابن الرفعة أن لا يسلم المبيع حتى يشهد شاهدان على إقراره بالعقد قال الأسنوى أو واحد ثقة أه وقضية كلام ابن الرفعة أنه لا يلزمه الأشهاد على العقد ويوجه بأنه قد يتيسر له البيع بربح بدون شاهدان ولو أخر لحضوره ما فات ذلك فخازله العقد بدونهما ولم يزمه الأشهاد عند التسليم (وله البيع) ومشله الشراء كما قاله جمع متقدمون (بعرض) وإن لم يأذن له المالك إذا الغرض الربح وقد يكون فيه وبه فارق الوكيل وقضية أنه له البيع بغير البلد لكن منه العراقيون وجزمابه فى الشركة وفرق السبكي بأن تعدد غير البلد لا يروح فيها بخلاف العرض ويؤخذ منه أنه إن راج جاز ذلك ويؤيده كلام ابن أبى عمرون السابق (وله) بل عليه كما قاله الأسنوى (الردعيب) حال كون الرد (تقتضيه مصلحة) بناء على مذهب سيبويه

٢٢ به ع أى من أنه ان عين له قدرا اتبع والا فان كان ثم عرف فى الاجل جل عليه والا راعى المصلحة (قوله ويجب الأشهاد) أى فى النسيئة واقتضاه فى وجوب الأشهاد يفيد أنه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا يخالف ما مر فى الوكيل وعليه فيمكن الفرق بأن العامل هنا لما كان له حصص من الربح وكان مطالباً بقض راس المال أغنى ذلك عن بيانه للمالك (قوله والا ضمن) أى بالقيمة وقت التسليم ويكون للحيولة لأنه يضمن الثمن (قوله لعدم جريان العادة) يؤخذ منه أن العادة لو حرت به فى محل القراض وعلم المالك بها واجب الأشهاد ولا مانع منه (قوله قال الأسنوى الخ) معتمد (قوله أو واحد ثقة) أى ولو مستورا كما فى شرح الروض ٨٥ سم على منهج (قوله وقضية) أى قضية قوله إذا الغرض الربح (قوله وجزمابه) أى بالمنع واعتمده الشارح ثم (قوله السابق) أى فى الشركة (قوله بناء) أى كونه حالا على مذهب سيبويه أى من صحة تجزئ الحال من المبتدأ

(قوله فحووا آية لهم) أي فان نسلخ الآية صفة لليل (قوله فلا ترد) أي لا يجوز له ولا يفتقنه (قوله كان له الرد قطعا) ولا ينافي هذا ما يأتي تريبا من أنه إذا استوى الأمران في المصلحة رجع إلى اختيار العامل لأن ذلك عند اختلافهما وما هنا فاما إذا توافقا على استواء الأمرين (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث لم تكن المصلحة في الإبقاء (قوله وأولى للملكة الأصل) قال في شرح الروض بل القياس وجوبه أي الرد فاما إذا كانت المصلحة فيه على العامل كعكسه اه سم على منهج ونازع في حواشي ج في صورة العكس وتوجه المنازعة بما حصله ان المالك حيث رضى به يسه فقد رضى بالتقويت على نفسه والعامل هو المباشر للعقد فان أراد الرد وكان فيه مصلحة لم يمنع المالك منه (قوله رده على البائع) قد يتعد ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع اه سم على ج أي فيكون الرد من جهة العامل فقط فان تعدر عليه ذلك فينبغي أن يتصرف فيه المالك بالظفر * (فرع) * لو اذن له في الشراء سلبا جاز وفي البيع سلبا لا يجوز لان الخطأ غالبا في الشراء سلبا دون البيع قاله المأوردى قال والاذن في النسبة لا يتناول السلب لانه غرر وكان المراد في مسئلة السلب انه لم يجعل له سوى البيع سلبا والشراء سلبا فيه صح في الثانية دون الاولى وفي شرح الروض قد يقال الاوجه الجواز في الاولى وقول ١٧٠١ المأوردى لا يتناول السلب أي لا يعا ولا شراء اه سم على منهج وقوله

وفي البيع سلبا لا يجوز قال ج
وليس بضعيف وان ادعاه بعضهم ويصح كونه حالا من ضمير الظرف والقول بأنه إذا تقدم لا يتحمل ضمير امر دود ويصح كونه صفة للرد اذ تعريفه للنس وهو كالنكرة فحووا آية لهم الليل نسلخ منه النهار (فان اقتصت) المصلحة (الامسالك فلا) يرد (في الاصح) لا خلا له بقصود العقد والثاني نعم كالوكيل فان استوى الرد والامسالك كان له الرد قطعا كما في البسيط (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل وأولى للملكة الأصل ثم ان كان الشراء بالعين رده على البائع ونقض البيع أو في الذمة صرفه للعامل وفي وقوعه له تامر من التفصيل في الوكيل بين أن يسميه في العقد ويصدق به البائع وأن لا (وان اختلفا) أي المالك والعامل في الرد وعدمه (عمل) من جهة الحاكم (بالمصلحة) لان لكل منهما حقا فان استوى الأمران فيها رجع إلى اختيار العامل كما في المطلب اتمكنه من شراء المعيب بقيته أي فكان جائزه هنا أقوى (ولا يعامل المالك) بمال القراض أي لا يبيعه اياه لا دأقه إلى بيع ماله بآله بخلاف ما لو اشترى له منه بعين أو دين فلا يمنع لكونه مضطعا فسخ القراض ولهذا لو اشترى ذلك منه بشرط بقاء القراض بطل فيما يظهر وان أوهمهم كلام بعضهم العصة مطلقا ولو كان له عاملان مستقلان فهل لاحدهما معاملة الآخر وجهان أو وجههما نعم ان أثبت المالك لكل منهما الاستقلال بالتصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الأذرى فيهما

في ذمته فلا يمنع الخ وقوله منه أي المالك (قوله وجهان) اعلم انه ان كان المراد به معاملة الآخر ان يشترى من ورجحه مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كما في الوصيين المستقلين فان لاحدهما ان يشترى لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه وان كان المراد به ان الآخر يشترى للقراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي الا القطع بامتناع ذلك فضلا عن اجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لان فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك فيمتنع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض لان المال للمالك فلازم مقابلة ماله بماله هذا كله اذا كان المراد ان المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة اما لو قارض أحدهما وحده على مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كما صور بعضهم بذلك مسئلة الوصيين واراد أحدهما ان يشترى لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لانه اجنبي بالنسبة لهما مع الآخر وان اراد ان يشترى لقراضه مع الآخر فالوجه امتناعه لان فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فيلحق به سم على ج (قوله والاجتماع) تسميه قوله ان أثبت المالك الخ ولو قال بخلافه لم يشرط عليهما الاجتماع كأن أوضح

(قوله فيما في نظير ذلك في العاملين) أي فيمتنع مطلقا سواء أثبت لكل الاستقلال أو شرط الاجتماع (قوله ولا يغير جنس ماله) أي مع بقائه فلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك لا نحو كاهو ظاهر وهو حينئذ نظير ما ذكره بقوله باع الذهب بدراهم الخ* (فرع) هل العامل الكافر شرأ المحصف للقراض الذي يتجه الصحة أن يحسن شرأه ولو كحل الكافر المحصف ولو كاه المسلم لوقوع الملك للموكل دونه ولا يعارض ذلك أنه يملك حصته من الربح بشرطه فيلزم أن يملك جزأ من المحصف لأن حصول الربح أمر مستقبلي غير لازم للعقد على أنه لا يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على الصحيح وظاهره أنه يمتنع قسمة المحصف والارزاق ما كجزأ منه وهو ممتنع نعم يمكن التوصل لملك حصته من الربح بنصوض المال مع فسخ العقد فان ذلك من الطرق التي تحصل ملك الحصص واستقرارها بها فتأمل اه سم على ج (قوله أي الأبعد زمن طويل) عبارة ج ١٧١ أي أبدا أو الأجل واهل عدم ذكر الشارح لذلك لفهم

البطلان فيها بالاولى عما ذكره أو لادعاء دخولها في الزمن الطويل (قوله كأصل أو فرع) مفهومه أنه يشتري ذوى الارحام وينبغي خلافه إذا كان هناك كما يرى عتقهم عليه لاحتمال رفعه اليه فيعود عليه الضرر (قوله نصيب العامل) أي فيستقر للعامل بقدر ما يخصه من الربح فيما أخذه مما في يده من المال أو من المالك فلو لم يبق بيد العامل شيء بأن كان ضمن العبد جميع مال القراض وكان المالك معسرا بما يخص العامل فينتفي عن عدم نفوذ العتق في قدر نصيب العامل (قوله زوجه) أي زوج نفسه (قوله بخلاف شراء القريب) أي المذكور في قوله كأصل أو فرع أخذ من العلة (قوله

ورجحه غيره لكن المعتقد كما في أدب القضاء لا يصطخري منع بيع أحد هما من الآخر فيما في نظير ذلك في العاملين) ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال (والربح الأباذن المالك كادل عليه كلام المصنف على أنه يمكن رجوع بغير إذنه إلى هذه أيضا وهو ظاهر وان قال الأذري لم أر نصا وذلك لأن المالك لم يرض به فان فعل ففسأق ولا يغير جنس ماله أيضا فلو كان ذهباً ووجد ما يباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشتري ذلك بها ولا يثنى المثل مالا يرجو فيه رجحاً أي الأبعد زمن طويل لا يبقى له القراض غالباً فيما يظهر (ولأنه يعتقد على المالك) كأصل أو فرع أو من أقر بجزءه أو شهد بها وردت أو مستولدة له ويبيعت نحو رهن (بغير إذنه) إذا قصد الربح وهذا أخسر ان فان أذن له صح ثم ان لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما بقي هو رأس المال وكذا ان كان فيه ربح فيعتق على المالك نصيب العامل من الربح ولو اعتق المالك عبداً من مال القراض فكذلك (وكذا زوجه) أي المالك المذكور والاشي لا يشتريه بغير إذنه (في الاصح) لتضرر المالك بانقضاء نكاحه والثاني يجوز إذ قد يكون مرجحاً وأما الضرر في حقه فمن جهة أخرى بخلاف شراء القريب لقواته بالسكينة ما لو اشترى العامل زوجه أو من يعتق عليه فان كان بالعين ولا ربح لم يعتق عليه ولم ينسخ نكاحه وكذا ان كان في الذمة واشترى للقراض (ولو فعل) ما منع منه من نحو شراء أصله أو فرعاً وزوجه أو بأكثر من رأس المال (لم يقع للمالك ووقع للعامل ان اشترى في الذمة) وان صرح بالسفارة لما صرح في الوكالة فان اشترى بالعين كان باطلاً من أصله (ولا ينسافر بالمال بلاذن) وان قربت المسافة وأمن الطريق واتفقت المؤنة لان السفر

أما لو اشترى) عبارة الروض فرع اشترى العامل للقراض بأباه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق اه وهي تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك أنه لو اشترى زوجه للقراض صح ولم ينسخ نكاحه ويتجه أن له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكة شيء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستحب ولا يعارض ذلك أنه يحرم على العامل وطء أمة القراض لأن ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة ثابتة اه سم على ج (قوله واشترى للقراض) ظاهره ولو لم يكن فيه ربح وعلى ما اقتضاه كلام الروض الذي نقله سم لا فرق (قوله فان اشترى بالعين) ظاهره البطلان في الكل لا في الزائد بخلاف عبارة شرح الروض فانه قال فان اشترى بأكثر منه لم يقع ما زاد عن جهة القراض الخ اه وهو شامل لنحو شراء عبداً بعشرين ورأس المال عشرة اه سم على ج (قوله وان قربت المسافة) سبق ان محل امتناع السفر إلى ما يقرب من بلد القراض اذا لم يعتد أهل بلد القراض الذهاب اليه لم يمسح ويعلم المالك بذلك والاجاز لان هذا يحسب عرفهم به من اسواق البلاد ويفرق بينه وبين حرمة السفر له يوم الجمعة وبغير آذن الدائن بأن الحرمة ثم تخوف فوت الجهة والتقويت على الدائن بخلاف ما هنا فان الغرض طالب الربح وقد يتوقف حصوله على مثل ذلك

(قوله ولم ينزل) ثم ان اراد التصرف في مال القراض عزل قدرماً واشترى بالجميع ويكون ما اشتراه بعضه للعامل وبعضه للقراض (قوله صح البيع للقراض) اي ولا يشترط صحة البيع كونه بنقد بلد القراض بل يجوز بالعرض وبنقد ما سافر اليه حيث كان فيه ربح اخذاً مما تقدم من جواز بيعه بالعرض وبغير نقد بلد القراض وان باع فيه ثم ظهر كلامه صحة البيع في البلد الذي سافر اليه وان عزل غيره للبيع بل ولو نهاه عن السفر اليه لعدم انزاله بالسفر لما ذكر وقد يستفاد ذلك من قوله ثم اذا باع فيما سافر اليه وهو اكثر قيمة مما سافر منه واستوى يصح (قوله لم يصح) اي فان كان القدر مما يتعاب به صح ونظر فيه سم على منهج وعبارته وانظر كيف يجوز ترك هذا القدر اذا كان لوباع في البلد المأذون فيه لم يتركه ويمكن أن يجاب بأن البيع بمأذ كبيع بمن المثل وليس البيع في بلد القراض بهذا القدر محققاً (قوله الانبي) ١٧٢ كسوا كن (قوله والاعين ما اعتماد الخ) اي فلزم تسكن لهم عادة بالسفر

فقياس ما لو اطلق في الاصل ولا عادة ثم جواز السفر هنا الى موضع يليق السفر اليه للبيع من ذلك البلد عرفاً (قوله ولا ينق) أي وان جرت العادة بذلك وظاهره وان أذن له المالك وينبغي خلافه ولعله غير مراد وعليه فاذا فرض ذلك فالظاهر انه يكون من الربح لامن أصل مال القراض فان لم يوجد ربح حسب من رأس المال (قوله والاداة) أي الركوة (قوله ولو شرط ذلك) أي النفقة سقراً أو حضراً (قوله فسد) ينبغي جريانه في صورة السفر أيضاً كما يفهمه قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض وان سافر بل لو شرطها فسد القراض اه سم على ج ويشمل الصورتين قول الشارح ولو شرط ذلك في الخ وانما نسب سم ذلك للروض لان ج انما ذكر ذلك في الحضرة دون السفر (قوله

مظنة الخطر فلو سافر من غير ضرورة ضمن وان لم ينفسخ القراض سواء أسافر بعين المال أم العروض التي اشتراها به خلافاً لما وردى وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل ثم اذا باع فيما سافر اليه وهو اكثر قيمة مما سافر منه أو استوى يصح البيع للقراض أو أقل قيمة مما لا يتعاب به لم يصح اما باذن فيجوز نعم لا يستقيم ركوب البحر الا بالنص عليه أو الاذن في بلد لا يسلك اليه الا نبيه وألقى الاذرى به الا انما اذا زاد خطرهما على خطر البر ثم ان عين له بلد اذن ذلك والاتعين ما اعتماد أهل بلد القراض السفر اليه منه (ولا ينق منه على نفسه حضراً) لا قضاء العرف ذلك (وكذا سفر في الاظهر) كالحضر اذا النفقة قد تستغرق الربح فيلزم انقراذه به وقد تنيد عليه فيلزم أخذه من رأس المال وهو ينافي مقتضاها والثاني ينق ما يناسب السفر كالخف والاداة وسفرة لانه حبسه عن التكسب بالسفر لاجل القراض فأشبهه حبس الزوجة بخلاف الحضرة ومراده بالنفقة ما يعسر سائر المؤون ولو شرط ذلك في العقد فسد (وعليه فعل ما يعتاد) عند التجار فعل التاجر له بنفسه (كطى الثوب ووزن الخفيف) ولو لم يعتد فرفعه متعين كما ضبطه الشارح اشارة لذلك (كذهب ومسل) لقضاء العرف به (لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبطه أي نحو وزنها كنفلهما من الختان الى الدكان لتعارف الاستحجار لذلك ويصح جرمه ما بعد الاعطاء على الخفيف وعلى هذا رفع نحوه أولى أيضاً والاولى عطفه على الامتعة الثقيلة وهو فاسد اذا لنحوها (وما لا يلزمه) من العمل كاجرة كيل وحفظ (له الاستحجار عليه) من مال القراض لانه من ثمة التجارة ومصلحتها ولو فعله بنفسه لم يستحق اجرة وما يلزمه فعله لو اكترى عليه من فعله فالاجرة في ماله لافي مال القراض ولو شرط على المالك الاستحجار عليه من مال القراض فالظاهر من وجهين حكاهما الماوردي عدم الصحة وما يأخذه الرصدى والمكاس محسوب من مال القراض كما قاله الماوردي

ووزن الخفيف) وعليه فنقد الدراهم التي يبيع بها ووزنها على العامل فان استاجر عليها كانت الاجرة من ماله (قوله) والاظهر ويصح جرمه ما بعد لا) وهو الامتعة دون قوله ونحوه كما يصرح به قوله وعلى هذا الخ (قوله لم يستحق اجرة) سيأتى للشارح في المساقاة ان ما لا يلزم العامل فعله اذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كما لو قال اقض ديني وان لم يسم المالك له اجرة فقياسه ان محل عدم استحقاق العامل الاجرة هنا حيث فعل بلا اذن من المالك فيحضر (قوله محسوب من مال القراض) وينبغي ان مثل ذلك ما لو دفع الوكيل ذلك من المال الموكل فيه اذا اعتذرت من اجمعة المالك أما اذا لم تعتذر فليس له ذلك الا باذن منه فلو خالف كان متبرعاً به فوضع عليه وينبغي ان محل الاحتياج للراجحة حيث لم يعتد بذلك ويعلم به المالك والدفع بالراجحة وان سالت ويكتب أيضاً =

== حقه الله تعالى قوله محسوب من مال القراض أى من رأس المال ان لم يوجد ربح فان وجد ربح ولو بعد اخذ الرصدى
والمكاس حسب منه كيدل قول المصنف الآتى والنقص الحاصل الخ (قوله ويؤتى مقدم به على الغرماء) أى وعلى مؤن تجهيز المالك
لتملكه بالعين اه سم على ج (قوله ويصح اعراضه) أى العامل وقوله بان لافه أى المالك (قوله ويستقر نصيبه) أى العامل
(قوله وموافق) والراجح منه انهم من الربح ان أخذت قبل القسمة (قوله والمهر على من وطئ) أى الحاصل بغير وطء العامل لما
بأتى فى قوله ويجب عليه المهر فيكون فى مال القراض (قوله ونهى عن لاتعتبر مطاوعتها) أى بأن كانت أجنبية أو نعمة مطاعة
الآمر وأما الممينة فلا مهر لها (قوله او نكاح) أى والمزوج لها المالك بأذن من العامل ان ظهر ربح والا فلا يتوقف على اذنه فيما
يظهر لكن هذا بخالف قول الشارح الآتى ولا يجوز لواحد منهم ما تزوج بها الخ الآن يقال محل قوله لا يجوز ان لم يأذن العامل
للمالك فى التزويج ويدل عليه قوله لانه ينقصها فيبضر الآتى فعمل العلة ١٧٣ مجرد الضرر وحيث أذن رضى به فلا وجه

للمنع لكن قوله فيما بأتى اذا لا يتحقق
اتقاء الربح الخ يقتضى توقف
التزويج على اذن العامل مطلقا
وفيه ما فيه لما بأتى من انه اذا وطئ
قبل ظهور الربح عالم حادث (قوله
لانها ليست من فوائد التجارة) أى
الحاصلة تصرف العامل فى مال
التجارة بالبيع والشراء بل هى
ناشئة من عين المال من غير فعل
من العامل * (فرع) * لو استعمل
العامل دواب القراض وجبت
عليه الاجرة للمالك ولا يجوز
للمالك استعمال دواب القراض
الاباذن العامل فان خالف فلا شئ
فيه سوى الاثم بر اه سم على
منهج ويشكل كون الاجرة للمالك
على ما ذكره الشارح من المهر
الواجب على العامل بوطئه يكون
فى مال القراض لانه قائم بعينه الخ

(والاظهر ان العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور) للربح اذ لو ملك به لكان
شريكا فى المال حق لو هلك منه شئ كان من المالكين والثانى يملك بالظهور قياسا على
المساقاة وفرق الاول بأن الربح وقاية لرأس المال بخلاف نصيب العامل من الثمار لا يجبر
به نقص الخلل نعم له على الاول فيه حق مؤ كد بالظهور فيورث عنه ويتقدم به على الغرماء
ويصح اعراضه عنه ويغرمه المالك بان لافه للمال واسترداده ومع ملكه بالقسمة لا يستقر
ملكه الا اذا وقعت بعد التسخ والتوض الآتى والاجبة به خسران حدث بعدها
ويستقر نصيبه ايضا بتوض المال بعد ارتفاع العقد من غير قسمة ولا تردده على المصنف
لان كلامه فى مجرد الملك الذى وقع الخلاف فى حصوله بما اذا ومرا آخرز كاة التجارة حكم
زكاة مال القراض (وثمار الشجر والنتاج) من امة او هبة (وكسب الرقيق) من نصيب
واحتطاب وقبول وصية (وامهر) على من وطئ امة القراض بشبهة منها او زنا مكرهه او
مطاوعة ونهى عن لاتعتبر مطاوعتها او نكاح فذكره ما الاول ليس بقيد وسائر الزوائد
العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض بقوزها للمالك فى الاصح) لانها ليست من
فوائد التجارة وخرج بالحاصلة من ذلك الظاهر فى حدوثها منه ما لو اشترى حيوانا حاملا
أو شجرة عليه ثم غرير مؤ بر فالوجه ان الولد والثمره مال قراض (وقيل) كل ما يحصل من
هذه الفوائد (مال قراض) لحصولها بسبب شراء العامل الاصل ولا دليل له فيما مر
فى زكاة التجارة ان الثمرة والنتاج مال تجارة لان المعتبر فيما يربى كونه من عين المصاحب
وهذان كذلك وهنا كونه بحذق العامل وهذان ونحوهما ليست كذلك ويحرم على كل
من المالك والعامل وطء جارية القراض سواء كان فى المال ربح أم لا اذا لا يتحقق اتقاء

اللهسم الآن يقال ما ذكر من كون الاجرة للمالك مبنى على ان مهر الامة مطلقا للمالك أو ان المراد بكونه للمالك انها تضم لمال
القراض كالمهر وهو الاقرب فليتأمل * (فرع) * وقع السؤال فى الدرر عما لو اشترى دابة أو أمة حائلة ثم جلت هل يجوز بيعها
من كل منهما لكونها مال قراض او يجوز للمالك دون العامل لكونها ملكه أو لا يجوز لواحد منهما ما لا اختصاص للمالك بالحل
فأشبه ذلك الدابة الموصى بحملها أو الحامل بحر حيث لا يجوز بيعها التمتع بالتوزيع فيه نظر والجواب عنه بأن الاقرب الثانى
ويكون ذلك كما لو استرد بعض المال فينسخ القراض فيه ثم ان يظهر ربح فظاهر وان كان استقر للعامل قدر حصته من الربح
على التفصيل المذكور فيما لو استرد بعض المال ويعرف معة دار الربح بتقويم الدابة غير حامل (قوله من ذلك) أى مال القراض
(قوله وهذان) أى الثمر والنتاج

(قوله ولا يجوز لواحد منكم تزويجها) اي لثالث (قوله واستيلائه) اي المالك (قوله ويكون الولد حراً) ولا تصير أمة مستولدا للعامل كافي من الروض ويقيد قول الشارح وتلزمه قيمته اذ لو صارت مستولدة لما الرمت لتقرير دخولها في ملكه كقبيل الملوقة (قوله وتلزمه قيمته للمالك فيما يظهر) القياس ١٧٤ كما يؤخذ من توجيه كلامه - في المهر انما تكون مال قراض مراه

حواشي شرح الروض (قوله
فيكون في مال القراض) اى
مضموم اليه (قوله حرق وغرق)
مثل بهما لا لاقفة السماوية مع
انهم ليسا منها ويجب أن المراد
بهما ما ليس ناشئا عن فعل مضمين
لكنه لما كان الاصل والغالب
وقوع التلف بأقفة السماء كالحر
والبرد والصواعق ونحوها أضيف
التلف اليها وان كان سببه
من الارض (قوله وله) اى العامل
(قوله كما يجتاه) معتد (قوله وقال
الامام يرتفع مطلقا) أى في صورة
مال أو تلفه العامل وقوله مطلقا أى
سواء أخذ منه بدله وردّه اليه أم لا
(قوله وعليه) اى كلام الامام (قوله
ينسخ مطلقا) أى سواء دفع بدله
ليكون مال قراض أم لا وفي صورة
دفع البدل انما يصير قراضا بعدد

*) (فصل في بيان ان القراض

تجارت من الطرفین) •

(قوله ولو في غيبة الآخر) ومحل
نقوذه من العامل حيث لم يترتب
عليه استيلاء ظالم على المال او
ضربا به والا لم ينفذ وينبغي انه
لا ينفذ من المالك ايضا ان ظهر
رغم منافاه من ضام حصه العامل

الربح في المتقومات الا بالتضيض ولا ينافي العلة ما سبب أي من ان العامل يحد بوطئها ان كان عامدا ولا يربح لان المقتضى لعدم الحد عند ظهور الربح انما هو شبهة الملك وهي منتفية لانتفاء ظهور الربح ولا يجوز لو احدثه من مازوجها لانه ينقصها فيضرا لاختراق وطمها المالك لم يكن فمضا للقرض ولا موجب بالحد أو مهر واستقباله كاعتاقه فينفذ ويغرم للعامل حصته من الربح فان وطمها العامل عالميا بالتحريم ولا يربح حد لانتفاء الشبهة والا فلا حد للشبهة ويكون الولد او تلزمه قيمته للمالك فيما يظهر ويجب عليه المهر فيكون في مال القراض كما قالاه والقول بأنه انما يأتي على طريقة الامام لا على طريقة الجمهور من ان مهر الاماء يختص به المالك رده والدرجته الله وفرق بينهما بان المهر الواجب بوطء العامل فائدة عينية حصلت بفعلة فأشبهت بربح التجارة (والنقص الحاصل) في مال القراض (بالرخص) او بعيب كمرض حدث (محسوب من الربح ما يمكن وجوبه) لانه المتعارف (وكذا لو تلف بعضه باقة) سماوية كغرق وغرق (او غصب أو سرقة) وتعدرا اخذه واخذ ببدله (بعد تصرف العامل في الاصح) لانه نقص حصل فأشبهه بنقص العيب والمرض والثاني لا لانه نقص لا تعلق له بتصرف العامل وتجارته بخلاف الحاصل بالرخص فليس ناشئا من نقص المال بخلاف المرض والعيب أما لو اخذ ببدل المغصوب او المسروق فيستمر فيه القراض وله الخاصة فيه ان ظهر ربح في المال وخروج بعضه نحو تلف كاه ما لم يتلفه اجنبي ويؤخذ ببدله او العامل وبقبض المالك منه ببدله ويرده اليه كما يجنأه وسبتهما اليه المتوفى وقال الامام برتفع مطلقا وعليه يفارق الاجنبي بأن للعامل الفسخ فجعل اتلافه فسحا كالسالك بخلاف الاجنبي وفيما اذا اتلفه المالك يفسخ مطلقا ويستقر عليه نصيب العامل (وان تلف) بعض المال (قبل تصرفه فيه) بحسب (من راس المال في الاصح) لان العدة لم تبدأ كدبال عمل والثاني من الربح لانه بقبض العامل صار مال قراض

* (فصل في بيان ان القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل) (لكل) من المالك والعامل (فسخه متى شاء) ولو في غيبة الآخر ويحصل بقول المالك فسخته او رفعته او ابطلته ولا تصرف بعده هذا ونحو ذلك وباعناقه وايلاده واسترجاعه المال فان استرجع بعضه ففيما استرجعه وبانكاره حيث لا غرض والا فلا كالو كالة وعلمه يحمل تخالف الروضة كأصلها ولو حبس العامل ومنعه التصرف او باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخا له لعدم دلالة علمه بل سعه

اعانة

حج (قوله ونحو)

اه (قوله ويحصل بقول المالك) اي حيث لا غرض فيما يظهر اخذ ام
ذلك) كمنقضة ولا تبس ولا تشتت (قوله وبانكاره) اي ينقض الانكار

(قوله ما وكل في بيعه) شمل ذلك ما لو قال لبيع هذا واشترى بقرته كذا ثم باع المالك ما وكل في بيعه وقصده انه ليس الوكيل ان يشتري بالثمن الذي باع به المالك ما اذن للوكيل في شرائه ولو قيل بأنه اغماضه عزل فيما وكله في بيعه لارتفاع محل الوكالة ولا يتعزل عن الشراء بالثمن لم يبيعه قياسا على عامل القراض (قوله ويجوز للعامل الخ) أي ما لم ينه المالك عنه (قوله أو بجن أو أغنى عليه انفسخ) مقتضى تشبيهه بالوكالة عدم انعزاله بالجنانية قال الاذرى الظاهر ولم أره نصا ان عامل المحجور عليه اذا خان أو غش أو غش انعزل بخلاف عامل مطلق التصرف ٥١ حواشي الروض وقياس ما مر للشارح من ١٧٥ الوكيل عن المحجور عليه اذا فسق انعزل عن

بقاء المال في يده لا عن التصرف
انه هنا كذلك وانه يفرق بين
الابتداء والدوام (قوله وللعامل
الاستيفاء بعدموت المالك) أي
سواء كان ذلك يبيع نسبتة باذن
المالك أو يبيع حال ولم يقمض الثمن
والمبيع باقي في يده ولم يكن بأن
خالف وسلمه قبل قبض الثمن (قوله
من غير اذن وارثه) وقياس ما مر
من جواز بيع العامل بعد الفسخ
حيث توقع ربحا جوازا ههنا (قوله جاز
تقرير الجميع) أي ورثة المالك وورثة
العامل (قوله ويجوز التقرير) أي
بأن يقول قررتك (قوله وقرر العقد)
أي من جانب المالك أو ورثته (قوله
مقسوم بينهما) أي الوارث والعامل
(قوله ولو قال البائع الخ) ذكره
لما سبقت له تقرير في القراض (قوله
فقبض) أي أن قال قبضت (قوله أو
النكاح) الاولي ان يقول الانكاح
(قوله تقاضى) أي استيفاء (قوله
وفرق بينه وبين التنضيص) أي
حيث لم يجب فيه تنضيصه ما زاد على
رأس المال (قوله لان الدين ناقص)
أي لانه قد يحى وقد لا (قوله وقد
اخذ) أي العامل وقوله منه أي

اعانة للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل في بيعه ويجوز للعامل بعد الفسخ يبيع مال القراض
عند توقعه ربحا كأن ظفر بسوق وراغب ولا يشتري لارتفاع العقد مع انتفاء حظه فيه
(ولو مات أحدهما أو جن أو أغنى عليه انفسخ) العقد كالو كالة للعامل الاستيفاء بعد
موت المالك من غير اذن وارثه ويمتنع ذلك على وارث عامل مات الا باذن المالك ولا يقرر
ورثة المالك على العرض كما لا يقرر المالك ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو
ممتنع على العرض فان نض المال ولو من غير جنس المال جاز تقرير الجميع فيقول وارث
المالك للعامل قررتك على ما كنت عليه مع قبوله والمالك لو ارث العامل قررتك على
ما كان مورثك عليه فيقبل وكالورثة ولهم وكالورث الجنون والاعفاء فيقرر المالك بعد
الافاقه منهما أو ولي الجنون قبل الافاقه ويجوز التقرير على المال الناض قبيل القسمة
لجواز القراض على المشاع فيختص العامل بربح نصيبه ويشتري في ربح نصيب الآخر
مثاله المال مائة وربحها مائتان مناصفة وقرر العدة مناصفة فالعامل شريك الوارث
بمائة فان بلغ مال القراض مائة فلكل منهما ثلثمائة اذ للعامل من الربح القديم مائة
وربحها مائة ورأس المال في التقرير مائتان للوارث وربحها مائتان مقسوم بينهما ولو
قال البائع بعد فسخ البيع للمشتري قررتك على البيع فقبل صبح بخلاف النكاح لما
سبقت في من انه لا بد فيه من لفظ التزوج أو النكاح (ويلزم العامل الاستيفاء) لادين مال
القراض وان لم يكن ربح ان طلبه المالك وهو في المسئلة ان المالك اذن له في البيع بالدين
وشمل كلامه وجوب تقاضى جميع الدين ربحا ورأس مال وبه صرح ابن أبي عسرون
وابن الرفعة وتبعه السبكي وفرق بينه وبين التنضيص بأن القراض مستلزم لشراء
العروض والمالية فيه محقة فاكتمل فيها بتنضيص قدر رأس المال فقط (اذ انفسخ
أحدهما) أو هما وانفسخ لان الدين ناقص وقد أخذ منه ملكا ما قبله كالأخذ ولو
رضى المالك بقبول الحوالة جاز (وتنضيص رأس المال ان كان) ما يده عنه الفسخ
(عرضا) او نقدا غير صفة رأس المال أي يبيعه بالناض وهو نقدا للبلد الموافق لرأس المال
حيث طلبه المالك وان ابطله السلطان والاباع بالا غبط منه ومن جنس رأس المال فان باع
بغير جنسه حصل به جنسه ولو قال رب المال لا اتق به جهل مع يده في اوجه الوجهين لان

المالك (قوله ولو رضى المالك بقبول الحوالة جاز) فيه مسامحة لان الدين للقراض ملك المالك فالمراد من الحوالة الرضا بقاء الدين
في ذمة من هو عليه (قوله والاباع) أي وان لم يطلبه المالك ولم يذكر حج قوله حيث طلبه المالك بل اقتصر على قوله الموافق لرأس
المال وان ابطله السلطان والا الخ فأفاد ان التقدير في قوله والأي والايك نقدا للبلد موافقا لجنس رأس المال فيحصل قول
الشارح والاعلى ما ذكره حج ويدل له قوله بعد أما اذا لم يطلب المالك الخ (قوله جهل مع يده) ويذهب ان آخره ذلك على المالك

لانه لغرض نفسه وبوافقه فاسبا في تعامل المساقاة من انه لو ظهرت عليه رية ولم تثبت خيائته فضم اليه المالك مشرقا كان
 اجرة على المالك (قوله وظاهر كلامهم الخ) هذا قد يحالف قوله السابق لكل فسحة متى شاء ولو في غيبة الاخر اللهم الا أن يحتمل
 ذلك على ما لو كان المال منقضا وعلم به المالك ثم غاب وعزل العامل نفسه في غيبته وما هنا على خلافه (قوله اما اذا لم يطلب المالك
 الخ) وعليه فلو كان المالك اثنين وطاب ١٧٦ أحدهما التضيض والاخر عدمه فهل يجاب الاول والثاني فيه نظروا ينبغي

أن يقسم المال عروضيا يخص
 من طلب العروض يسلم له وما
 يخص من طلب التضيض يساع
 ويسلم له بنفس رأس المال (قوله
 بتقويم عدلين) قضيته انه لا يكتفى
 بتقويم رجل وامرأتين وبوافقه
 ما عرف في الغصب عن العباب وهذا
 ظاهر في الاعيان واما اذا كانت
 ديونا فاطريق قسمة ذلك ويحتمل
 أن يقال ان تراخي العامل والمالك
 على تعيين بعض الديون للعامل
 وبعضها للمالك فذلك والارضا
 الاصل للماكم فيستوفيا ويقسم
 الاصل عليهما وعلى التراضي
 يكون ذلك كالحوالة فان تعذر على
 احدهما استيفاء ما عين له من
 الديون لم يرجع على صاحبه كالمو
 تعذر على المحتمل الاخذ من المحال
 عليه لا يرجع على المحيل ويقسم كل
 واحد من الديون بالخاصة على حسب
 ما يخص كلامهما اصل او مجاز (قوله
 لا يكلف احدهما ما يبعه) اي بل
 يقتسمانه ان شاء أو يبيعهانه معا
 (قوله لزمه تضيض الكل) معتد
 (قوله فيكون المسترد سدسه) مبتدا
 خبره قوله من الربح (قوله فلا تعلق)
 اي الحصة (قوله اختص به وحتمت)

الاقتان انقطع بالفسخ وظاهر كلامهم انه لا ينزل حتى ينض المال ويعلم به المالك اما اذا
 لم يطلب المالك ذلك فلا يجب الا ان يكون المال لمجور عليه وحظه في التضيض فيجب
 ولو قال له المالك لا تسع ونقسم العروض بتقويم عدلين او قال اعطيك نصيبك من الربح
 ناضا اجيب وكذا الورضي يأخذ العروض من العامل بالقعة ولم يرد رغب كما جزم به ابن
 المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلاء لم يؤثر ونخرج بقدر راس المال الزائد عليه فلا يلزمه
 تضيضه بل هو عرض اشترك فيه اثنان لا يكلف احدهما ما يبعه نعم لو كان يسع بعضه ينقص
 قيمته كالعبد لزمه تضيض الكل كما يحتمل في المطلب ما في التضيض من التضيض وفي كلام
 ابن ابي هريرة وصاحب الافصاح ما يؤيده (وقيل لا يلزمه التضيض ان لم يكن ربح) لانه
 لا يحسن تكليفه العمل الالفائدة له ويرد بأنه وطن نفسه على ذلك مطلقا (واذا استرد
 المالك بعضه) اي مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجع راس المال الى الباقي)
 لانه لم يترك في يده غيره فصار كما لو اقتصر في الابتداء على اعطائه له (وان استرد) المالك بعضه
 بغير رضا العامل او برضاه وصرحا بالاشاعة أو اطلقا (بعد الربح فالمسترد شائع ربحا
 ورأس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الاصل والربح لانه غير مجزئ ويستقر ملك
 العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بخسره وقع بعده (مثاله
 رأس المال مائة من الدراهم (والربح عشرون) منها (واسترد) المالك من ذلك (عشرين
 فالربح) في هذا المثال (سدس) جميع (المال) وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه)
 بالرفع بخطه وهو ثلاثه دراهم وثلاث (من الربح فيستقر للعامل المشروط منه) وهو درهم
 وثلاثان ان شرط نصف الربح (وباقية من رأس المال) فيعود رأس المال الى ثلاثة وعشرين
 وثلاث فلو عاد ما في يده الى عشرين لم تسقط حصة العامل بل يأخذ منها درهمين وثلاث ويرد
 الباقي واستشكل الاسنوي بعمال ابن الرقعة استعقلا به أخذ ذلك بأنه يلزم من شيوخ
 المسترد بقاء حصته فيه ان بقي والا ففى ذمة المالك فلا تعلق بالمال الا بخورهن ولم يوجد
 حتى لو أفلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب مردود بأن المالك لما تسلط باسترداد
 ما علم للعامل فيه جزمتمكن العامل من الاستقلال بأخذ مثله ليحصل التسوية بينهما وخرج
 بقولنا بغير رضا العامل الى آخره استرداده برضاه فان قصد الاخذ من رأس المال اختص
 به او من الربح اختص به وحينئذ يملك العامل مما في يده قدر حصته على الاشاعة وان لم
 يقصد اشيا جعل على الاشاعة ونصيب العامل قرض للمالك لاهية كما رجحه في المطلب ونقله

وينبغي ان له الاستقلال بأخذه مما في يده كما تقدم اه سم على حج (قوله وان لم يقصد اشيا) لا يقال هذه عين الاطلاق الاسنوي
 السابق لانا نقول المراد هنا انما قصد انه من الربح ولكن لم يريد ان من خصوص حصة المالك ولا العامل فتتزل على انهما من
 الربح شائعا لكن في حج مانعه فان لم يقصد أحد ذلك اي رأس المال والربح جعل على الاشاعة كما علم مما مر اه وهو ظاهر =

== في ان المراد بالاطلاق هنا ماصر وحيثه تدفيس كل قوله ونصيب العامل قرض عامر من انه لا ينفذ تصرف المالك عند الاطلاق في حصة العامل الصريح في ان ذلك ليس قرضا فانه لو كان كذلك لم يتمتع على المالك التصرف فيه فليأمل ويجاب عنه بان ماسبق بغير اذن من العامل بخلاف ما هنا فانه باذن منه (قوله ربع العشرين الخ) اي من العشرين اي فكأنه استرد خمسة وعشرين (قوله وبقبل قوله بعد) اي بعد قوله ربحت كذا خسرت الخ (قوله أما لو كان الشراء بعين مال القراض) اي بعينه وما نفذ لا يعمل في صحة العقد للمالك مع قول العامل اشترت اقسى ولا بقول ١٧٧ العامل مع وجود البيعة فيبطل العقد

اه مؤلف (قوله فانه يقع للقراض) اي حيث اتفقا على ذلك وقوله عدم قبول بيعة المالك اي حيث اختلفا فيه ما حصل به الشراء فلا يخاف بين هـ مذهبه وما بعده هو حاصل ما ذكرناه عن المؤلف في المحلبي (قوله بمال القراض) وهذا الاختلاف فان اختلفا واشترى بعين المال تعدى لم يصح الشراء اه مؤلف (قوله أولم تنهى الخ) اي وقد أذنته في شرائه ثم ادعى انه انما عنده كما هو عليه في شرح الروض اه سم على منهج وبصرح بهذا التصوير قول الشارح بعد أمال وقال المالك لم آذنت في شراء كذا الخ (قوله فله خمسة مائة) اي للعالم (قوله وله ثلثا خمسة مائة) اي للمالك (قوله ولو أحضر) اي العامل (قوله والباقي يأخذه المالك) اي ولا شيء للمقر (قوله على التفصيل الآتي في الوديعة) ومنه انه اذا لم يذكر سببا او ذكر سببا خفيا صدق بيمينه لكن هل من السبب الخفي ما لو ادعى موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا مكان اقامة البيعة عليه

الاسنوي وأقره (وان استرد) المالك (بعد العشرين فان العشرين موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لوربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسرون عشرون ثم استرد عشرين فربح العشرين حصة المسترد ويعد رأس المال الى خمسة وسبعين) لان العشرين اذا وزع على الثمانين خص كل عشرين خمسة فالعشرون المستردة حصتها خمسة فيبقى ما ذكر فلوربح بعد قسم بينهم على مشروط (ويصدق العامل بيمينه في قوله لم أربح) شيئا أصلا (أولم أربح الا كذا) عملا بالاصل فيها ولو اقر بربح قدر ثم ادعى غلطا في الحساب او كذبا لم يقبل لانه أقر بحق غيره فلم يقبل ربحه عنه نعم لتحليف المالك وان لم يدكر شبهة ويقبل قوله بعد خسرت ان أحق كأن عرض كساد كما قاله القاضي الحسين (واشترت هذا للقراض) وان كان خاسرا (أولى) وان كان رابحا حيث وقع العقد على ما في الذمة لانه مأمون وهو أدري بقصد ماله لو كان الشراء بعين مال القرض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله الامام وجزم به في المطلب والوجه كما قاله جمع تقدمون عدم قبول بيعة المالك انه اشترى بمال القراض لانه قد يشتري لنفسه بمال القراض عدوانا لا يصح البيع (أولم تنهى عن شراء كذا) كأن اشترى سلعة فقال خيتك عن شرائها فقال العامل لم تنهى فيصدق العامل وتكون للقراض لان الاصل عدم النهي أما لو قال المالك لم آذنت في شراء كذا فقال العامل بل اذنت لي فالصدق للمالك (ويصدق العامل بيمينه ايضا) (في جنس أو قدر رأس المال) وان كان هذا ربح لان الاصل عدم دفع زيادة اليه فلو قارض اثنتين على أن تصف الربح له والباقي بالسوية بينهما فربحا واحضرا ثلثة آلاف فقال المالك رأس المال القان وصدقه احدهما وانكر الآخر وحلف انه الف فله خمسة مائة لانها نصيبه بزمعه وللمالك القان عن رأس المال لاتفاقه مع الاعتراف عليه وله ثلثا خمسة مائة عن الربح والباقي منها للمقر لاتفاقه م على ان ما يأخذه المالك من الربح مثلا ما يأخذه كل من العاملين وما أخذه المنكر كالتلف ولو احضرا ألذين اخذ المنكر ربع الالف الزائد على ما اقر به لانه نصيبه بزمعه والباقي يأخذه المالك صرح به في الروضة (و) في (دعوى التلف) على التفصيل الآتي في الوديعة لانه امين ومن ثم ضمن بما تضمن به كأن خلط مال القراض بما لا يتميز به ومع ضمانه لا ينزعول كما صر في قسم

٢٣ به ح فيه اطروية يعر أنه ان عاب حصول العلم بموته هل محله موت جمل في تربية أو حله كان من الظاهر فلا يقبل قوله الا يمينه والا كان بغيره او كان الحيوان صغيرا لا يعلم بموته عادة كدجاجة قبل قوله لانه من الخفي (قوله بما لا يتميز به) اي بسبب الخلط (قوله لا ينزعول كما صر) اي في قوله بعد قول المصنف ولا يرافخ وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينزعول لكن قد يشكك عدم الانعزال هنا بما صر في الغصب من انه اذا خلط مال غيره بماله ولم يتميز يكون كالتلف ويجلحه =

الغاصب ومقتضى ملكه لو كونه ١٧٨ كالتألف انزاله الآن يقال لما كان له الاعطاء من المخلوط نزل منزلة المأني فليست أم

(قوله والاصل عدم السقوط)
يؤخذ من هذا التعليل أن المالك
لو ادعى أنه باعه وسلمه العيز عن
جهة البيع وادعى الاتخاذ
الوكالة صدق المالك لأن الاتخاذ
اعترف بالقبض وادعى الاتقان
والاصل عدمه ولكن لا يستحق
المالك على الاتخاذ الثمن الذي
ذكره لأنه انما صدق في عدم الاتقان
وهو لا يستلزم ثمنًا يكون في ذمة
الاتخاذ بل لا يستحق عليه البذل
الشريعي من مثل اوقية (قوله فان
أقاما بينتين) أي في هذه الصورة
وفي دعوى العامل القراض والمال
التوكيل وقوله لزادة علمها) أي
بوجوب البرة كذا قرره مرار
مهم على حج وهو في التي قبلها مخالف
لما قدم في كلام الشارح من
تقديم بينة العامل (قوله والربح له)
أي جميعه (قوله أهو الربع ام ثلث)
أي مثلا (قوله ولا ينفسخ) أي
وانما ينفسخ بفسخهما أو أحدهما
أو المالك (قوله لم يصح) أي بأن
وقع ذلك في صلب العقد أم لا
قارضه وأطلق ثم اذن له في السفر
لم يمنع وقد تقدم أنه لا ينزل بالسفر
ولو بلا اذن (قوله ولو دفع له مالا)
وقال المحمد هذه الصورة تقدمت
في كلامه عند قول المصنف ولا
يشترط بيان مدة القراض (قوله
وغرم لهما) أي المقارضين (قوله
أصحهما ثم) خلافا لشرح الروض

الربح على قدر المالكين نعم لو أخذ ما لا يمكنه القيام به متلف بعضه ضمنه كإنص عليه البويطي
واعقده جمع متقدمون لأنه فرط بأخذه ويتعين طرده في الوكيل والوديع والوصي وغيرهم
من الامناء كما قاله لزكشي كالأذرعى وبحت أيضا أنه لو كان القراض لغير الدافع دخل
المال في ضمان العامل بمجرد دخله وشمل كلام المصنف ما لو ادعى تلفه ثم اعترف ببقائه
ثم ادعى تلفه ولو ادعى المالك بعد تلف المال أنه قرض والعامل أنه قراض صدق المالك
بيمينه كما جزم به ابن المقرئ وجرى عليه التمولي في جواهره واتفق به والدرجته الله تعالى
خلافه البغوي وابن الصلاح إذا القاعدة أن من كان القول قوله في أصل الشيء فالقول قوله
في صفة مع أن الأصل عدم الاتقان المدفع للضمان وقال في الخادم أنه الظاهر لأن القراض
يدعي قوط الضمان عنه مع اعترافه بأنه قبض والاصل عدم السقوط ويشهد بذلك قول
الشيخين قبل ذلك أنه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك بيمينه أي ولا
أجرة للعامل نعم لو أقاما بينتين فالظاهر تقديم بينة العامل لزادة علمها وقوله ما أيضا لو
اختلف مالكا الدابة وأكبرها فقال المالك أجرتكها وقال لأكبأ رتبتي اصدق المالك
فان أقاما بينتين قدمت بينة المالك في أوجه الوجهين لزادة علمها لو كان المال باقيا وقال
المالك دفعته قراه ما في حصصه من الربح وقال لا تأخذ خذته قراضا صدق الاتخاذ بيمينه
والربح له وبذل القرض وذمته ولا يقبل قوله في دفع المال لربه الأبيسة كما اتفق به الوالد
رحمه الله تعالى (وكذا) بصدق في (دعوى الرد في الأصح) لأنه اتقنه كالوكيل وكل أمين
ادعى الرد على من اتقنه صدق بيمينه إلا المكتري والمرتهن والثاني لا كالمرتهن والمستأجر
وفرق الأول أن العامل انما اتخذ العيز لمنفعة المالك واتقاعه هو بالمال فيها لا بها
بخلاف المرتهن والمستأجر (ولو اختلفا في المنروطة) أهو الربع ام الثلث مثلا (تخالفا)
لاختلافهما في عوض العقد مع اتفاقهما على صحته ناشبه اختلاف المتبايعين (وله أجرة
المثل) لتعذر جوع عمله إليه فوجب له قيمته وهو الأجرة ولما للجميع الربح ولا ينفسخ
العقد بالتخالف نظير ما مر في بابيه ولو كان القراض لمحجور عليه ومدعى العامل دون
الأجرة فلا تخالف كمنظري في الأصداق ولو اشترى العامل ولو ذميا ما يمنع بيعه كخمر أو ام
ولد وسلم للبائع الثمن ضمن وان كان جاهلا وقارضه ليجب من بلده إلى أخرى لم يصح لأنه
عمل زائد على التجارة ولو اشترى بألفين قارضين له رقيقين فاشتبهاهما به وقعاه وغرم لهما
الألفين لغيره يطره بعدم الأفراد لا قيمتهما ولو دفع له مالا وقال ادامت فتصرف فيه بالبيع
والشراء قراضا على أن لا نصف الربح لهما فيمتنع تصرفه به بدعوى الموت للعليق وارتفاع
القراض بالموت لو صح وان مات العامل واشتبه مال القراض بغيره فكالوديع عوت وعنده
الوديعة واشتبهت بغيرها وسأني في بابيه وان جنى عبد القراض فهل يقدر به العامل من مال
القراض كالتفقة عليه أولا وجهان أحصهما ثم

(كتاب المساقاة)*

وعليه فيحسب من الربح ان كان والا فبن رأس المال (كتاب المساقاة)*

(قوله وسكون القاف) ع وقيل من السقي بكسر القاف وتشديد اليا وهى صغار الخلل اه سم على منهج (قوله لانه انفع اعمالها) علة لقوله مأخوذة من السقي والمراد ان فعل العامل ليس قاصرا على السقي لكنه لما كان انفع اعمالها اخذت منه (قوله وهى) اى اصطلاح (قوله على تهذيب شجر) عبر به دون الخلل والعنب مع عدم صحتها على غيرها ما يتأق التعريف على الجديد والقديم الاتيين (قوله على فخلها وارضاها) هذا ظاهر فى انها فتحت عنوة (قوله لاخذ الاجرة) اى اسب الخ او مع (قوله مردود) يأمل هذا الرد اه سم على حج اى فان كونهم مؤمنين لا يخرجهم عن الكفر وقد يجاب بان مراد الشارح ان ايمانهم الحقهم والمسلمين والمه فى اننا لانسلم ان معاملة الكفار تمت حل الجهالات مطلقا ١٧٩ بل ذلك خاص بالمسلمين (قوله تصح من مالك وعامله) (فرع) * ولو كان العامل

لما كانت شبيهة للقراض فى العمل فى شئ ببعض غنائه وجهالة العوض ولا جارة فى الزوم والتأقبت جعلت بينهما وهى مأخوذة من اله فى بفتح السين وسكون القاف المحتاج اليه فيها غالب الاسماء بالجاز فانهم يستقون من الابار لانه انفع اعمالها واكثرها مودة وهى معاملة على تهذيب شجر يجز من ثمرته والاصل فيها قبل الاجماع معاملة صلى الله عليه وسلم به ودخيل على فخلها وارضاها بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع رواء الشيطان والحاجة داعية اليها والاجارة فيها ضرر بتغير المالك حاله مع انه قد لا يطع شئ وقد يتعاون الاجير فى العمل لاخذ الاجرة وبالغ ابن المنذر فى رد مخالفة ابى حنيفة رضى الله عنه فيها ومن ثم خالفه صاحباه وزعم ان المعاملة مع الكفار تحتل الجهالات مردود بان اهل خيبر كانوا مسلمين ولها ستة اركان عاقدان ومورد عمل وغرو صيغة وكلها مع شروطها تعلم من كلامه (تصح من) مالك وعامل (جائز التصرف) لنفسه كما قاله الشارح راد اياه دعوى شمول جائز التصرف للولى فى مال محبوزه فيكون مكررا وهو الذى لا حجر عليه المختار دون غيره كاقراض (و) نصع (اصبى ومجنون) وسف به من ولهم (بالولاية) عليهم عند المصلحة للحاجة الى ذلك وليت المال وفى مال من لا يعرف مال من الامام وللقوم من ناظره وفى مال الغائب كما قاله الزرعى شئ قال ومدة مضى كلام الماوردى اى اسب اعمال القراض المساقاة فان عمل فى حق المالك لا فى حق نفسه بخلاف المساقى وأقضى ابن الصلاح بصحة اجارة ولى ابياض ارض موليه بأجرة وهى مقدار منفعة الارض وقيمة الثمر ثم مساقاة المستأجر يسلم للمولى عليه من الف سهم بشرط ان لا بعد ذلك عرف غيبة فاخشا فى عقد المساقاة بسبب انضمامه لعقد الاجارة وكونه نقصا مجبورا بزيادة فى الاجرة وثوق به اعادة رد البلقين لهما حاصله انهما صفتان متباينتان فلا تجبر احدهما بالآخرى مردود كما قاله الولى العراقى بأنه لم يزل يرى عدول النظار والقضاة والفقهاء به على ذلك ويحكمون به وبأنهم اغتفروا الخبر فى أحد العقدين لاسم تدراكه فى الاخر ليعين المصلحة فيه

وعامله (فرع) * ولو كان العامل صيدا لم تصح له أجرة المثل ويضمن الصبي بالاتلاف لا بالتلف ولو بقتله لانه لم يسلط له على الاتلاف مر اه سم على حج ومعلوم ان الكلام فى الوعد الصبي بنفسه اما لو عقد له وليه فمضى الصحة حيث رأى فى ذلك مصلحة له كما يجوز له ايجاره لغيره فلا وقد يشمله قول المصنف الا فى وتصح لصبي بان يراد اعم من ان يكون فى ماله وفى ذاته ليد كونه عاملا (قوله جائز التصرف) اى من كل منهما (قوله من الامام) اى أوائبه وعليه فلو تبين المالك بعد ذلك هل يصح ان تصرف أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان الامام نائب المالك ثم ان كانت الثمرة باقية أخذها والا وجع على بيت المال (قوله وفى مال الغائب) اى من الامام او نائبه (قوله لا فى حق نفسه) ظاهره وان ظهر فى المال ربح ويوجه بان العامل انما ملك حصته باقسمة لا بالظهور على انالوقلا يملك بالظهور فهو ملك غير مستقر لانه لو عرض خسر جبر من الربح (قوله بخلاف المساقى) اى فان عمله بسبب مال نفسه وهو الثمر المشترك بينهما وبين المالك سواء كانت المساقاة على عينه او ذمته فان الثمر فى كل منهما مشترك بينهما ثم ان كانت المساقاة على عينه لا يساقى غيرها وعلى ذمته جاز كما يأتى والمراد بكونه عمل فى مال نفسه كما تقدمت الإشارة اليه ان الحامل له على العمل ما يتوقعه من المال فلا يرد ان الثمرة قد لا تكون موجودة عند العقد فيكون عمله فى مدة عدم الثمرة فى مال المالك (قوله موثوق به اعادة) دفع به ما قد يتألف قد يعرض ما يوجب انقضاء عقد الاجارة (قوله ويحكمون به) اى فصار كالجمع عليه (قوله وبأنهم اغتفروا العبي) قد يقال ان كان الخلل بحيث لم ينضم أحدا للعقدين الى الآخر يحصل من =

مجموعهما أكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لو لم يحصل هذا الضم حصل أقل أو تعطل أحد العقدین ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكر بل وجوبه وقد يشير إلى ذلك قوله تعين المصلحة الخ فليتأمل اه سم على حج (قوله وصرح به الخفاف) هو صاحب الخصال الذي ذكره ابن حجر (قوله بأنه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا النفي انه لا يوجد فيه وجوب الزكاة وامكان الخرص الا ان يقال هذا باعتبار ما من شأنه باعتبار الجنس ويدعي شهول الثمر في لفظ النص اطلع الذكور وحيث لا يلزم به اه هذا على القديم اه سم على حج (قوله لورود النهي عن تسميته به) أي لان الكرم هو الرجل المؤمن وبعبارة سم على منهج صح انه عليه الصلاة والسلام نهى عن تسميته كرمًا وقال انما الكرم الرجل المؤمن قبل وجه النهي ان تسميته بذلك من حيث ان الخمر منها يحمل على الكرم وهذه الصفة ينبغي ان تكون للمؤمن وقال الرخشي وجه النهي قوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم (قوله تفصيل الرطب على العنب) انظر معنى الافضلية في هذا ونحوه من الذوات التي ليست محل العمل بترتب عليه ثواب او عقاب ١٨٠ (قوله الفرة) اهل المراد على هذا ان من شأنها ان تثمر وان لم تكن الثمرة موجودة

كما في النخل (قوله من غرا وزرع) قد يدفع بأن قوله في الخبر من غرا وزرع بعد قوله على نخله ما معروف لثمر النخل فليتأمل اه سم على حج (قوله فتختص بمرورها) هذا يقتضي منع القياس على الرخص والصحيح خلافه كما في جمع الجوامع اه سم على حج (أقول) قول الشارح فيختص قديش كل عليه ما مر من قاس العنب على النخل فلعل المراد يختص بمرورها ما لم يوجد ما منع قوى كما مر في قياس العنب من كونه زكوايا يتأق في الخرص فيه (قوله وعليه) أي الجديد (قوله في المقل) أي الدوم (قوله اذا كانت بينهما) أي بين النخل والعنب قال شيخنا لزيادي في قوله بعد ولو كان بين النخل الخ أي بأن تشتمل الحديث عليه وان لم يحيط به الشجر اه ويأتي نظيره هنا لو اريد (قوله فيأتي هنا جميع ما يأتي) منه كما سمي أي ان لا يقدم المزارعة بان يأتي بها عنب المساقاة فيشترط هناك تناخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة مع النخل والعنب فلما شمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما يقال ساقيتك على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخير فليراجع سم على حج لكن قضية قول المتن الاتي وان لا يقدم المزارعة الصحة ولا ينافيه قول الشارح بان يأتي بها عقبها الخ جواز ان ذلك مجرد التصوير لتعذر رجوعها في عبارة واحدة لتغاير حقيقة قيم ما يتخلفا في ما هنا اذ يجمع الكل الشجر لكن قضية قول المنهج وقدمت المساقاة ان المقارنة ممتنعة وسيأتي عن سم ما يشهد له (قوله ويشترط كون المعقود عليه مرثيا) أي فلو كان المالك اعمى وكل من يعقد عنه (قوله كاحدى الحديثين) ظاهره وان عينت في المجلس وتفاوتت الصحة في تعيين احدى الصرتين بما يشير اليه من لزوم المساقاة بخلاف القراض (قوله للنهي الصحيح) صيغة النهي الواردة في الخبر كما في الديري نقله عن سنن أبي داود من لم يذير الخبارة فلما اذن بحرب من الله

المترب على تركها ضياع الشجر والثمر (وموردها النخل) ولود كورا كما اقضاه طلاقه وصرح به الخفاف وقد ينافي فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه وبأنه بناء على اختياره للقديم الاتي (والعنب) للنص في النخل وألحق به العنب بجامع وجوب الزكاة وتأتي الخرص ولم يعبر بالكرم بدل العنب لورود النهي عن تسميته به والاصح تفصيل الرطب على العنب خلافا للري في الحفة (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة) كعين وتفاح لوروده في الخبر من غرا وزرع ولعموم الحاجة واختاره المصنف في تصحيح التنبية والجديد المنع لانها رخصة فتختص بمرورها وعليه تمتنع في المقل كما صححه المصنف وتصح على اشجار مثمرة تبعا للنخل والعنب اذا كانت بينهما وان كثر وان قيدها بالمرورى بالقليلة وشرط الزكوى مجتمعا فذا افرادها بالسقي نظير المزارعة وعليه فيأتي هنا جميع ما يأتي من اتحاد العامل وما بعده ويشترط كون المعقود عليه مرثيا حينئذ فلا تصح على غير مرثي ولا على مقيم كاحدى الحديثين ولا يأتي فيه خلاف احدى الصرتين السابقين للزوم المساقاة (ولا تصح الخبارة) على ما حكى من اتفاق المذاهب الاربعة (وهي عمل الارض) أي المعاملة عليها كما في المحرر وعبر به في الروضة (ببعض ما يخرج منه والبذر من العامل ولا المزارعة وهي المعاملة والبذر من المالك) للنهي الصحيح عنه ما وسهولة تحصيل منفعة الارض بالاجارة واختار جمع جوازهما وتأولوا الاخبار على ما لو شرط

شيخنا لزيادي في قوله بعد ولو كان بين النخل الخ أي بأن تشتمل الحديث عليه وان لم يحيط به الشجر اه ويأتي نظيره هنا لو اريد (قوله فيأتي هنا جميع ما يأتي) منه كما سمي أي ان لا يقدم المزارعة بان يأتي بها عنب المساقاة فيشترط هناك تناخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة مع النخل والعنب فلما شمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما يقال ساقيتك على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخير فليراجع سم على حج لكن قضية قول المتن الاتي وان لا يقدم المزارعة الصحة ولا ينافيه قول الشارح بان يأتي بها عقبها الخ جواز ان ذلك مجرد التصوير لتعذر رجوعها في عبارة واحدة لتغاير حقيقة قيم ما يتخلفا في ما هنا اذ يجمع الكل الشجر لكن قضية قول المنهج وقدمت المساقاة ان المقارنة ممتنعة وسيأتي عن سم ما يشهد له (قوله ويشترط كون المعقود عليه مرثيا) أي فلو كان المالك اعمى وكل من يعقد عنه (قوله كاحدى الحديثين) ظاهره وان عينت في المجلس وتفاوتت الصحة في تعيين احدى الصرتين بما يشير اليه من لزوم المساقاة بخلاف القراض (قوله للنهي الصحيح) صيغة النهي الواردة في الخبر كما في الديري نقله عن سنن أبي داود من لم يذير الخبارة فلما اذن بحرب من الله

(قوله فاعطى بعضها) اي بالزرع (قوله وهو الاوجه) وخرج بالمزراعة المخبرة فيضمن وبه صرح ج ١٥ وكتب عليه سيم كاتق الفرق ان المخبرة في معنى مستأجر الارض فيلزمه أجرتها وان عطلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانه لم يستوف منفعتهم ولا باشر اتلافها فلا وجه للزوم ١٥ سم على ج (قوله حتى فسد الزرع) اي او الثمرة (قوله ضمنه) هذا لا يشك على ما قاله التاج الفزاري لان الاجير لم يتعد ولم يقرط بماتة فسد به العين التي في يده غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهذا لا يوجب ضمان اجرة ولا غيرها بخلافه لانه فرط في العين التي عليه حفظها بترك السقي ١٥ سم على ج (قوله وعلمه حمل ما مر الخ) لكن فيه ان لم ينقل انه ملى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا وبلغه فقصة خيبر انما هي مخبرة وسأني انما الانصح بها ولا استقلالاً ويمكن ان يقال الحديث سيق لاصل المساقاة فتثبت به واما كونه ١٨١ فظاهر في المخبرة فأجيب عنه بأنه يمكن حمله على المزارعة وانه عليه السلام

اعطاهم بذرا وامر من يعطيهم والجواب بكفي فيه الاحتمال ويجعل هذا جوابا عن كونه مخبرة لا يرد انه لا يصح جعله دايما على جوار المزارعة لاستدلال الشارح على جوارها لعسر الافراد (قوله على شطر الفترة) أي نصفها ففي المختار شطر الشيء نصفه بخلاف عسر احدهما اي كان امكن افراد الارض بالزراعة وعسر افراد النخل بالحق فلا تصح المزارعة معها ويتعين افراد النخل بالمساقاة ان أرادها (قوله الاصح انه يشترط ان لا يفصل) قديقال اشتراط اتحاد العقد بغنى عن اشتراط عدم الفصل فليست ١٥ سم على ج الا ان يقال المراد الفصل بكلام اجنبي او نحوه بينهما (قوله فلو قال ساقيتك على النصف) صوابه على الشجر

لواحد زرع قطعة معينة ولا سخر أخرى واستبدلوا بعمل عررضى الله عنه وأهل المدينة ويرد بأنهم اوقائع فعلية تحتتمل في المزارعة لكونها تابعة وفيها وفي المخبرة لكونها احدي الطرق الاسمية ومن زارع على ارض يجزئ من الغلة فاعطى بعضهم اجرة على ما ائتم به المصنف لـ كن غلظه فيه التاج الفزاري وهو الاوجه ولو تركت السلاح السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لانه في يده وعليه حفظه (فلو كان بين النخل) او العنب (بياض) اي ارض لا زرع فيها ولا شجر (صححت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) او العنب تبعاً للمساقاة لعسر الافراد وعليه حمل ما مر من معاملة اهل خيبر على شطر الفترة والزرع (بشرط اتحاد العامل) اي لا يكون من ساقاه غير من زارعه وان كان متعديا لان افرادها يعمل بخبر جهان التبعية (وعسر) هو من ادم عبر كالروضة وأصلها بالتعذر كتحسين آخرين بعدم الامكان وبثبوت ذلك قوله الآتي وان كثير البياض كقليله فتعين حمل التعذر على ما قلناه (افراد النخل بالسقي) و افراد (البياض بالعمارة) اي الزراعة لان التبعية انما تتحقق حينئذ بخلاف عسر احدهما (والاصح انه يشترط أن لا يفصل) بضم أو لوه وفتح فانه بخطه اي لا يفصل العاقدان (بينهما) اي المساقاة والمزارعة التابعة بل يأتي بهما على الاتصال التحصيل التبعية وانه يشترط اتحاد العقد فلو قال ساقيتك على النصف فقبل ثم زارعه على البياض لم تصح المزارعة لان تعدد العقد ينيل التبعية والثاني يجوز الفصل بينهما لمصالحهما الشخص واحد (و) الاصح انه يشترط (أن لا تقدم المزارعة) على المساقاة بأن يأتي بها عقبها اذ التابع لا يتقدم على متبوعه والثاني يجوز تقديمها وتكون موقوفة ان ساقاه بعد ابان صحتها والا فلا واشترط الدارحي بيان ما يزرع لانه شريك وبه فارق عدم اشتراط بيانه في الاجارة (و) الاصح (ان كثير البياض) بأن اتسع ما بين مغارس

ليقابل قوله على البياض الا ان يقال اراد بالنصف احد النوعين (قوله ان لا تقدم المزارعة) قال سيم على ج (فرع) * لو اخرجت المزارعة لكن فصل القابل في القبول وقدمها كقبلت المزارعة والمساقاة لم يبعد ابطالان (أقول) ويمكن ثبوت ذلك بأن يقال المراد ان لا يقدم ما يدل على المزارعة لاني الاجاب ولا في القبول وبني ما لو قدمها المالك واجلها العامل كقوله قبلتها بعد قول المالك ساقيتك وزارعتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكاية للظاهر قبله فكأنه قال قبلت المساقاة والمزارعة فهي مقدمة حكما في كلامه وقبل ايضا * (فرع) * قال في الروض والمعاملة تشملهما اي المزارعة والمساقاة فان قال عاملتك على النخل والبياض بالنصف جازو كذا الوجه لحدتهما اقل واشترط البقر على العامل اه ويظهر انه لو قال عاملتك على * هذين مشبه النخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية كالتقدم اي لما يزرع فليست ١٥

(قوله ويفرق بين هذا) قد يقال المنزل لها هنا ليس هو التفاضل بديل الاحتياج الى شرط القطع وان تساوى الثمنان أو زاد ثمن الثمر كما هو الظاهر بل المنزل التفاضل للثمن الموجب لعدد العقد اه سم على حج ويمكن الجواب بأن المفاضلة مستلزمة انفصال مال العامل فكان كنفصل الثمن فاحتيج للفرق المذكور (قوله وازالته) اي التفاضل لها اي التبعية (قوله فاحتاجت لتبوع قوى) اي وهو الشجر بشرط ان لا يفرد الثمر بثن (قوله فيما سر) اي في العدة تبعاً (قوله وسلم الزرع) اي عن التلف لجمعه فلو تلف بعضه استحق من الارض بقسط ماسلم ثم ظاهراً اعتبار التلف انه لو لم يتلف لكن وجد معيباً رديناً جدياً بحيث يكون الحاصل منه نافعاً بالنسبة لما جرت به العادة ١٨٢ في تلك الارض استحقاق العادل أجره مثل عمله كاصلة (قوله لاتحاد البابين)

الشجر (كقوله) لان الغرض تعمير الافراد واساحة لا تختلف والثاني لان الكثير لا يكون تابعاً (والاصح) انه لا يشترط تساوى الجزء الشرط من الثمر والزرع) فيجوز شرط نصف الزرع وربيع الثمر ملائلاً للعامل لان الزراعة وان كانت تابعة هي في حكم عقد مستقل وكون التفاضل بديل التبعية من اصلها ممنوع ويفرق بين هذا وازالته لها في بعتك الشجرة بعشرة وثمرتها بخمسة حتى يحتاج قبل بدو اصلاح لشرط القطع على ما مر بان الثمرة قبل بدو غير صالحة اجمالاً لا يراد العقد عليها واحدها من غير شرط قطع فاحتاجت لتبوع قوى ولا كذلك البياض هنا ما مر من جواز الزرع مئة مثقال عند الكثيرين وقضية كلاهما انه يلحق بالبياض فيما زرعه لم يبد صلاحه والثاني يشترط ما مر من ان التفاضل بديل التبعية وقد تقدم رده (والاصح) انه لا يجوز ان يجازى ان يجازى ببعاله مساقاة لعدم ورود ذلك والثاني تجوز كالمزارعة وأجاب الاول بأن المزارعة في معنى المساقاة مر حيث انه ليس على العامل فيها الا العمل بخلاف المخابرة فانه يكون عليه البذر والعمل (فان افردت ارض بالزراعة فالملك للمالك) لانه تمام ملكه (وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه وآلاته) ان كانت له وسلم الزرع لبطان العقد ولا يمكن احباط عمله بمجانا ما دام لم يسلم فلا شئ للعامل على ما اخذ من تصويب المصنف لكلام المتولي في نظيره من الشركة الفاسدة فيما اذا تلف الزرع انه لا شئ للعامل لانه لم يحصل للمالك شئ ورد بان قياسه على القراض الفاسد اقرب لاتحاد البابين في اكثر الاحكام فالعامل هنا الشبه في القراض من الشريك وكان الفرق بين العامل والشريك ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في وجوب اجرة لوجود دفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساقاة أو أفردت بالمخابرة فالعامل للعامل لان الزرع تابع للبذر وعليه اجرة مثل الارض المستحقة ولو كان البذر لهما فالغلة لهما ولكل على الآخر اجرة ما صرفه من منفعته على حصة صاحبه (وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة) في افراد المزارعة (ان يستأجره) اي المالك العامل (نصف البذر) شائعاً (ليزرع له النصف الآخر) في الارض (ويده يده نصف الارض) شائعاً (أو يستأجره بنصف

أي فقامنا باستحقاق العامل الاجرة في البابين وان لم يحصل ربح بخلاف الشركة الفاسدة (قوله لوجود دفع شريكه) اي وهو الربح فالربح يحصل ربح في الشركة الفاسدة لم يستحق المباشرة للعمل فيها من الشريكين اجرة (قوله وعليه اجرة مثل الارض) قضيته انه لا يؤمر بقطع الزرع قبل اوان الحصاد ووجه انه انما زرعه بالاذن فخصوص المخابرة وان بطل بقي عموم الاذن وهو تطهير ما مر عن البغوى فيما لو غرس في الارض المقبوضة بالشراء الفاسد ادبى من انه لا يقطع بمجانا بل يخير المالك بين ملكه بالقيمة وبين قلعه وغرامة ارش النقص وبين التبعية باجرة المثل لكونه انما فعل بالاذن الذي تضمنه البيع الفاسد لكن تقدم للشارح ان المعتقد خلافه وعليه فانظر الفرق بين هذا وبين المقبوض بالشراء الفاسد ولعله انه لما اذن له هنا في الزرع على ان الغلة بينهما كان اذناً في الاتباع بالارض مع

بقائه على ملك صاحبه وهو يقتضى ان يكون الاذن مقصوداً بالذات فاذا بطل العقد من حيث خصوص المخابرة بقي البذر مطلق الاذن فاشبهه جواز تصرف الوكيل بعموم الاذن وان بطل خصوص الوكالة والمقصود في البيع نقل الملك في الارض لا المشتري فاذا بطل بطل توابعه لان انتفاع المشتري به ليس مبنياً على انتقال ملك الارض مع انتقال منفعته فاذ بطل لم يبق لاتنفاع بالارض جهة مجوزة ليزرع له النصف الآخر وبهذا يعلم جواز اجارة المشاع اه حج (قوله ولكل على الآخر اجرة ما صرفه) اي حيث سلم الزرع على ما مر عن المتولي لان هذه الاثر شركة فاسدة

(قوله وتنفارق الاولى) هي قوله أن يستأجره وقوله هذه هي قوله أو يستأجره بنصف البذر (قوله ولو فسد منبت) أي فسد بغرس سب الزراعة اه سم على حج (قوله هناك) أي في الاولى وقوله لاهنا في الثانية (قوله ويؤجره نصف الارض) أي ويكون أمانة في يد العامل فان تأقت بلاكصير منه فلا ضمان كسائر الاعيان المستأجرة (قوله فان كان البذر) بين به الطريق الصحيح للمخاطرة تقبها اسكلام المصنف ومن ثم قال المحلى وان افردت الارض بالمخاطرة فالمغل للعامل والمالك الارض عليه أجرة مثلها وطريق جعل المغل لهم اولا أجرة ان يستأجر العامل نصف الارض بنصف البذر الخ ما ذكره الشارح ١٨٣ (قوله ونصف عمله وآلانه) أو منهم ما من

طريقه ان يؤجره نصف الارض بنصف

منافع عمله وآلانه اه حج (قوله ولو
أذن لغيره) أي بأن استأجره المالك
ليزرعه له ولو اجارة فاسدة أخذ من
قوله ولانها صارت مرهونة (قوله
ولانها صارت مرهونة) هذا يدل
على ان هناك عاملة اه سم على
حج (قوله وان كان الاصح خلافه)
أي في الغاصب فقط

* (فصل في بيان الاركان الثلاثة) *

(قوله الثلاثة الاخيرة) وهي العمل
والثمر والصيغة ومهرت الثلاثة
الاولى وهي الماقدان والمورد أما
العاقدان ففي قوله تصح من جائز
التصرف وأما المورد ففي قوله
وموردها الخ (قوله وهرب العامل)
أي وما يتبع ذلك كصب المشرف
اذا ثبت خيانة العامل (قوله
يشترط فيه) أي عقد المساقاة (قوله
غيره) ومن الغير أجبر أحدهما
(قوله والائتات على الوسط) هذا
مخالف لما مر في القراض من
اشتراط تقدير نفقة الغلام فيه
كالمساقاة في قوله وقد اعتبر أبو حامد
ذلك في نظيره من عامل المساقاة

البذر ونصف منفعة الارض) شاعرا (البذر له النصف الآخر) من البذر (في النصف
الآخر من الارض) قيسرت كان في الغلة مناصفة ولا أجرة لاحدهما على الآخر لان
العامل يستحق من منفعة الارض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة
لعامل بقدر نصيبه من الزرع وتنفارق الاولى هذه بأن الأجرة ثم عين وهنا عين ومنفعة ومن
يتمكن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الارض ويأخذ الأجرة وهما لا يتمكن ولو فسد
منبت الارض في المدة لزمه قيمة نصفها هناك لاهنا لان لعارية مضونة ومن الطريق أيضا
أن يقرضه نصف البذر ويؤجره نصف الارض بنصف عمله ونصف منافع آله فان كان
لبذر من المامل فطريقه ان يستأجر العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله
وآلانه ويشترط في هذه الاجارات وجود جميع شروطها الاتية ولو أذن لغيره في زرع
أرضه فخرها وهما الزراعة فزادت قيمتها بذلك فأراد رهنها وبيعها مضمنا من غير اذن
لعامل لم يصح لعدو لا تنفع به بل بدون ذلك العمل المحترم فيها ولا لها صارت مرهونة
في ذلك العمل الذي زادت به قيمتها وقد صرحوا بأن لنحو القصار حبس الثوب لرهنه
بأجرته حتى يستوفيه او للغاصب اذا غرم قيمة الحيلولة ثم وجد المصوب حبسه حتى يرد له
ما غرمه على ما مر وان كان الاصح خلافه

* (فصل في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة ولزوم المساقاة وهرب العامل) * (يشترط فيه
(تخصيص الثمرة بهما) أي المالك والعامل فلو شرط شيئا منه لثالث غير قن احدهما فسد
العقد كالقراض نعم لو شرط نفقة قن المالك على العامل جاز فان قدرت فذلك والائتات
على الوسط المعتاد وتعبير المصنف بتخصيص الثمرة بهما صحيح لما مر من جواز دخول الباء
على المقصور والمقصود عليه (واشتراكهما فيه) بالجزئية كما في نظيره من القراض ففي على
ان الثمرة جميعها لا أولى يفسد ولا أجرة له في الثانية وان جهل الفساد ويفسد أيضا ان
شرط الثمر لواحده والعنب للآخر وانما ذكر هذا وان فهم مما قبله لانه قد يفهم منه ايضا ان
القصد به اخراج شرط لثالث فيصدق بكونه لاحدهما وبما بعده ولانه مع الاختصاص
والشركة يصدق بكونه لهما على الابهام ولو كانت المساقاة على عينه وعامل غيره انقصحت
بتركه العمل أي بقوات العمل بعض المدة وبعمل الثاني لا بمجرد العقد والثمره كلها

فعل ما ذكره ما يعني على غير ما قدمه عنه (قوله ولا أجرة له في الثانية) أي وله الأجرة في الاولى وان علم الفساد لانه دخل طامعا
حيث شرط الثمرة كلها (قوله وان جهل الفساد) سواء علم الفساد أو جهله وتقسم نظيره في القراض فيما لو قال المالك وكل
الربح لي (قوله وانما ذكر هذا) عبارة حج واحتاج لهذا مع فهمه مما قبله الخ ثم قال وما بعده الخ أي وهي قوله والعلم بالنصيبين الخ
وهي الاولى لان ذكر لا يعمد باللام

(قوله وللثاني عليه) أي على العامل الأول الاجرة أما لو فسدت المساقاة مع المالك وأتى العامل بالعمل استحق أجرة المثل لعمله والتمرة كلها للمالك وقصاص ما ضرر للشارح في عامل القراض من أنه يستحق الاجرة وإن علم الفساد لأنه عمل طامعاً فيما وجبه الشرع أنه هنا كذلك فيستحق الاجرة وإن علم الفساد إذا قال المالك وكل الثمرة في فلا أجرة للعامل كقول المالك في القراض وكل الربح لي (قوله إن جهل الحال) قضية قوله قبل ولا شيء للعامل الأول أنه لا يرجع بما غرمه على المالك (قوله ومنها) أي الجزئية (قوله لم يصح الخ) قال في شرحه ووقع في الروضة لم يصح وهو تحريف اه سم على حج (قوله ولا هذا جزم ابن المقرئ) معتمد (قوله ولو شرط) أي في صاب العقد (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) أي شيخنا زيادي (قوله وشرطها) أي القنن والشمار يخ ويحمل الجريد وما بعده الخ والظاهر الأول لأن الجريد وما بعده علم حكمه من قوله ولو شرط ذلك ١٨٤ بينهم لم يحز الخ (قوله بطل قطعاً) وعلى قياسه البطلان إذا شرطت للمالك وقد يفرق بقوة جانب المالك باستحقاقه

للمالك ولا شيء للعامل الأول وللثاني عليه الاجرة إن جهل الحال والأفلا (والعلم) - منهم ما بالنصيبين بالجزئية) ومنها بيننا الخ له على المناصفة (كالقراض) في جميع ما ضرر ولو تفاوت بين النصيبين في الجزء الشرط لم يصح على ما في الروضة بل قيل أنه تحريف ولهذا جزم ابن المقرئ بخلافه ونحوه بالتمر الجريد والكرف واللبق فلا يكون مشتركا بل يختص به المالك كما جزم به في المطالب تبعاً لما وردى وغيره ولو شرط ذلك بينهما لم يحز فيما يظهر خلافاً لبعض المتأخرين لأنه ليس من معهود النماء ولا مقصوده والقنن والشمار يخ بينهما ولو شرطها للعامل بطل قطعاً ومهران العامل يملك حصته بظهور القنن ومحلان عقد قبل ظهوره والاملاك بالعقد (والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمرة) كما قبل ظهوره بل أولى لأنه أبعد عن الغرر ولوقوع الاتفاقية فيه كثير انزات منزلة المعلوم والثاني لا يصح لقوات بعض الاعمال (لكن) لا إطلاق بل (قبل بدو الصلاح) لبقاء معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالبيع فيمنع قطعاً بل قبل إجماعاً (ولو ساقاه على ودي) غير مغروس بفتح فكسر المهم له فتحته مشددة وهو صغار الفحل (ليغرسه ويكون الشجر) أو ثمره إذا أثمر (لهم الميجز) لأنها رخصة ولم ترد في مثل ذلك - وحكي السبكي عن قضية المذاهب الأربعة - منها ما معترضاً به على -كم قضاء الحنابلة بها ونقل غيره إجماع الأمة على ذلك لكنه معترض بأن قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر للمالك وعليه لرب الأرض أجرة مثلها - كما أن على رب الأرض والشجر أجرة العمل والآلات وبأى في التلوع والابقاء هذا ما مر آخر العارية (ولو كان) الودي (مغروساً) وساقاه عليه (وشرط له جزأ من الثمر على العمل فان قدر له) في عقدها عليه (مدة ينثر) الودي (فيها غالباً) كخمس سنين ودي

للمالك ولا شيء للعامل الأول وللثاني عليه الاجرة إن جهل الحال والأفلا (والعلم) - منهم ما بالنصيبين بالجزئية) ومنها بيننا الخ له على المناصفة (كالقراض) في جميع ما ضرر ولو تفاوت بين النصيبين في الجزء الشرط لم يصح على ما في الروضة بل قيل أنه تحريف ولهذا جزم ابن المقرئ بخلافه ونحوه بالتمر الجريد والكرف واللبق فلا يكون مشتركا بل يختص به المالك كما جزم به في المطالب تبعاً لما وردى وغيره ولو شرط ذلك بينهما لم يحز فيما يظهر خلافاً لبعض المتأخرين لأنه ليس من معهود النماء ولا مقصوده والقنن والشمار يخ بينهما ولو شرطها للعامل بطل قطعاً ومهران العامل يملك حصته بظهور القنن ومحلان عقد قبل ظهوره والاملاك بالعقد (والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمرة) كما قبل ظهوره بل أولى لأنه أبعد عن الغرر ولوقوع الاتفاقية فيه كثير انزات منزلة المعلوم والثاني لا يصح لقوات بعض الاعمال (لكن) لا إطلاق بل (قبل بدو الصلاح) لبقاء معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالبيع فيمنع قطعاً بل قبل إجماعاً (ولو ساقاه على ودي) غير مغروس بفتح فكسر المهم له فتحته مشددة وهو صغار الفحل (ليغرسه ويكون الشجر) أو ثمره إذا أثمر (لهم الميجز) لأنها رخصة ولم ترد في مثل ذلك - وحكي السبكي عن قضية المذاهب الأربعة - منها ما معترضاً به على -كم قضاء الحنابلة بها ونقل غيره إجماع الأمة على ذلك لكنه معترض بأن قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر للمالك وعليه لرب الأرض أجرة مثلها - كما أن على رب الأرض والشجر أجرة العمل والآلات وبأى في التلوع والابقاء هذا ما مر آخر العارية (ولو كان) الودي (مغروساً) وساقاه عليه (وشرط له جزأ من الثمر على العمل فان قدر له) في عقدها عليه (مدة ينثر) الودي (فيها غالباً) كخمس سنين ودي

ودى (عمل في شرح المنهج بان الغرس ليس من عمل المساقاة وقضية أنه لو عقد على ودي ليغرسه المالك ويتعهد هو (صح) بعد الغرس لم يمنع ونقل بالدرس عن شيخنا الحلبي أن هذا ليس مراداً (اقول) ولو قيل بالصحة فيما لو عقد عليه غير مغروس أو مغروساً لم يعمل كالشمل على أن نقله المالك ويغرسه في غيره ويعمل فيه العامل لم يبعد لأنه لم يشترط فيه على العامل ما ليس عليه (قوله منها) أي في الودي (قوله وعليه لرب الأرض أجرة مثلها) هذا صريح في أنه حمل المثل على ما لو كان الشجر للعامل آخر العارية) أي من تخيير مالك الأرض بين بقية الشجر بالاجرة وتماكه بالقيمة أو قلعه وغرم أرش نفسه وفيما لو كان الشجر للعامل والأرض للمالك وفيه ما مر من أنه يخالف للمعتمد في غراس المشتري شراء فاسداً من أنه كالغصاب

(قوله فان لم تفر فلا شيء له) اي وان اثمرت فله اي ان اثمرت فيما توقع فيه اثمها لا المطلقة قال في الروض ولوساقاه عشر سنين
 لتكون الثمرة بينهما ولم يتوقع الا في العاشرة جاز فان اثمر قبلها اي العاشرة فلا شيء فيه اي في الثمرة للعامل اي وان لم يثمر في العاشرة
 اي لانه لم يطمع في شيء منه اه سم على حج (قوله وفي هذه الحالة الخ) اي فيما لو كان مغروسا وشرط الخ ولا يختص بالحكم
 بهذه الصورة بل مقتضى ما علل به ان هذا جار في جميع صور ١٨٥ المساقاة حيث لم يخرج الثمرة وسبأ في

التصريح به في آخر الباب (قوله
 في الاخيرتين) هما الاستواء
 وجهل الحال (قوله بخلاف
 هذا) ولم يذكر وعليه الخ
 (قوله وعليه) اي وعلى قوله
 ورد الخ (قوله فله الاجرة) اي
 على المالك ومع ذلك لا حاجة
 لذكره لانه قد تقدم في قوله نعم له
 الاجرة في الخ ومن ثم اقتصر حج
 على الرد الخ (قوله بخلاف شرط
 السك) اي فان فيه الاجرة
 وقوله له اي للعامل (قوله ان
 يقول ساقية لك) اي او يطلق
 (قوله مالا يغتفر في الاجارة)
 هذا بناء على تفرقه بينهما في
 هذا الحكم كما سبأ في له
 في الاجارة في شرح قوله ولو
 استأجرها لترضع رقيقة يعضه
 في الحال جاز على الصحيح لكن
 سبأ في ذلك الحل أن المعتمد
 خلافه اه سم على حج (قوله
 وبجث بعضهم) ضعيف (قوله
 لم يصح) لعل وجهه انه لا يمكن
 من العمل في نصيب المالك دون
 الشريك لان كل جزء مشترك
 بينهما (قوله خلافا لبعض

(صح) العقد وان كان اكثرها لاثرة فيه لانها حثت بمنزلة الشهور من السنة الواحدة
 فان لم تفر فلا شيء له وفي هذه الحالة لا يصح بيع الشجر لان للعامل حقا في الثمرة المتوقعة
 فكان البائع استثنى بعضها (والا) اي وان قدر مدة لا يثمر فيها غالبا (قولا) تصح خلقوها
 عن العوض سواء علم بعدم ام غلب ام استويا ام جهل الحال نعم له الاجرة في الاخيرتين
 لانه طامع (وقيل ان تعارض الاحتمال) للاعتماد وعدمه على السواء (صح) كالفراض
 ورد بان الظاهر وجود الربح بخلاف هذا وعليه فله الاجرة وان لم يثمر لانه عمل طامع
 (وله مساقاة شريكة في الشجر اذا) استقل الشريك بالعمل فيها (شرط له) اي الشريك
 (زيادة) معينة (على حصته) كما اذا كان بينهما نصفين وشرط له ثلثي الثمرة وان شرط قدر
 حصته لم يصح لانتفاء العوض ولا اجرة بخلاف شرط الكل له كما مر واستشكل هذا
 بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستأجر اجاب عنه السبكي بأن صورة المسئلة
 ان يقول ساقية لك على نصبي هذا وبهذا صور ابو الطيب كالمر في قال لكن ظاهر كلام
 غيرهما كالمصنف انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحقيقة هو المعتمد وعلى الاول
 فيجيب بأنه يغتفر في المساقاة مالا يغتفر في الاجارة وبجث بعضهم انه ان قال ساقية لك على
 كل الشجر لم يصح او على نصبي او اطلق صح ولوساقى احد الشريكين على نصيبه اجنبيا
 بغير اذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ابن المقرئ في شرح ارشاده وافق به الوالد رحمه الله
 تعالى خلافا لبعض المتأخرين فان ساقى الشريك كان ثالثا لم تسترط معرفته بمحصة كل
 منهم ما الا ان تفاوت في المشروط له فلا بد من معرفته بمحصة كل منهما (ويشترط) لصحة
 المساقاة (ان لا يشترط على العامل ماليس من جنس اعمالها) التي يستند كقريرها انها
 عليه فلا اعتراض عليه وانما تقدم في القراض ما عليه ثم ذكر حكم ما لو شرط عليه ماليس
 عليه وعكس ذلك هنا لان الاعمال قليلة ثم وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقد تمت
 ثم ذكر حكمها وهذا بالعكس فقدم حكمها ثم اخرجت لطول الكلام عليها فاذا شرط عليه
 ذلك كبناء جدار الحقيقة لم يصح اهـ قد لانه استتجار بالعوض وكذا لو شرط ما على
 العامل على المالك كالسقي على المشهور كما صرح به في البحر وانصر في البويطي على
 انه لا يضر شرطه على المالك وبه جزم الدارمي (وان يتقرد) العامل (بالعمل واليد
 في الحقيقة) ليمكن من العمل متى شاء فلو شرط العمل على المالك معه ولو مع يد العامل

٢٤ به ع المتأخرين) اي شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير اه شيخنا الزيادي (قوله ولو مع
 يد العامل) اي ولو كان الشجر في يد العامل فلا يقال انه عين ما قبله هذا ولو اقرده محترز كل من العمل واليد بالذ كر ان كان أولى
 وعبارة حج بعد قول المصنف وأن يفرد بالعمل نعم لا يضر شرط عمل عبد المالك معه الى ان قال به بعد قول المصنف وباليه
 في الحقيقة ليعمل متى شاء فشرط كونها بيد المالك وعبد معه لا ولو مع يد العامل يفسدها اه وهو صريح فيما قلناه

(قوله ولا مؤبدة) أي ولا مؤقتة عدة لا تنفري بجميعها بان يجزئ عن الائتماء قبل فراغ المدة عادة بان جرت العادة بانها لا تنفري شيء من المدة المقدرة (قوله ولو أدركت الثمار) أي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها (قوله ويصح شرط غيرها) أي العربية (قوله وهو صحيح) أي أن تأخر قال في العباب كالأروض ولو قدر بعشر سنين والثمرة متوقعة في العاشرة جاز فان تأخر قبلها أولي ثم لا بعد ها فلا شيء للعامل من الثمرة ولا أجر له. حله اه سم على منهج (قوله وهو صحيح أن تأخر) قياس ذلك أنه لو تأخر قبل المدة لعارض اقتضى خروج الثمر ١٨٦ قبل العاشرة استحق حصته منها فليجزر وقد يفرق بان خروجها

قبل العاشرة لما لم يكن متوقفا أصلا لم يستحق فيه شيئا لأنه لم يدخل طامعا بخلاف ما لو تأخرت فان ما حصل بعد العاشرة هو الذي كان يتوقعه فيها (قوله استحق حصته) أي وعليه فهل الخدمة على المالك والعامل فيه نظر وقضية اطلاقهم أنها على الأول ونقل بالدرس عن بعض الهوامش ما يوافق (قوله أقول المأوردى) حله لقوله وهو صحيح بدون ما بعده من الشرط (قوله خلافا لما في الاتصا والمروشد) هما ابن أبي عصرون (قوله مما يثري العام) بقي ما لو كان المعقود عليه لا يثري العام إلا مرة فأثر مرتين فهل الثانية للمالك كالثمرة الحاصلة قبل المدة التي اعتيد الاثمار فيها أو مشتركة بينهما وبين العامل فيه نظر والأقرب الأول (قوله قبل انقضاء المدة) أي وهو مشترك بينهما في هذه الحالة (قوله

فسد بخلاف شرط عمل غلام المالك معه نظير ما مر في القراض بل أولى لان بعض أعمال المساقاة على المالك (ومعرفة العمل) جله لا تنقص ميلا (بقتدير المدة كسنة) أو أقل إذا أقل مدتها ما يطاع فيه الثمر ويستغنى عن العمل (أو أكثر) إلى مدة تبقى العين فيها غالباً لئلا يستلزم فسخ مطلق ولا مؤبدة لانها عقد لازم فكانت كالاجارة وهذا مما خالف فيه القراض والسنة عند الإطلاق محمولة على العربية ويصح شرط غيرها أن علماء ولو أدركت الثمار قبل انقضاء المدة عمل بقيتها بالأجرة وان لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرفعة وهو صحيح أن تأخر لا يسبب عارض فان كان بعارض سبب كبرد ولو لا ما لا طاع في المدة استحق حصته لقول المأوردى والروائي الصحيح أن العامل شرك وان انقضت وهو طالع أو يلحق للعامل حصته منها وعلى المالك التعهد والتبعية إلى الجذاذ خلافا لما في الاتصا والمروشد من أنه عليهما ولو كان الفعل المعقود عليها مما يثري العام مرتين فاطلع الثمرة الأولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها فهل يقوز المالك شيئا ويكون العامل شركاً فيها لانها غمرة عام فيه احتمال والأوجه الأول (ولا يجوز التوقيت) لمدة المساقاة (بأدراك الثمر) أي إذا ذه كما قاله السبكي (في الأصح) للجهل به فانه قد تقدم وقد يتأخر والثاني ينظر إلى أنه المقصود (وصيغتها) أي المساقاة صريحة وكناية فمن صراحته (ساقيتك على هذا الفعل) أو العنب (بكذا) من الثمرة لانه الموضوع لها (أو سلمته إليك لتعده) أو عمل عليه أو تعده بكذا الأداء كل من هذه الثلاثة معنى الأولى ومن ثم اعتراف ابن الرفعة صراحته وظاهر كلامهم وان اعتمد الأثرى والسبكي أنها كناية وانهم تعبيرة بكذا اعتبار ذكر اموض فلو سكنت عنه لم يصح وفي استحقاقه الاجرة وجهان أو وجهان نعم ولو ساقاه بالفظ الاجارة لم يصح على الأصح في الروضة وكذا عكسه وقول الاسنوي أنه مشكل مخالف للقواعد فان الصريح في بابها انما يتنع أن يكون كناية في غيره إذا وجد نفاذا في موضوعه كقوله لزوجه أنت علي كظهر أمي أو بالطلاق فلا تطلق ويقع الظاهر بخلاف قوله لامته أنت طالق فهو كناية في العلق لانه لم يجد نفاذا في موضوعه ومثلما من ذلك اه مردودا والصواب ما صححه والفرق بين هذا وبين

يقوز المالك بها) أي الثانية (قوله الموضوع لها) أي للمساقاة (قوله ساقيتك) وهذه من صور المساقاة قوله

على العين ع اه سم على منهج أي فتفسخ الاجارة بموته والظاهر أن مثلها الثلاثة التي ذكرها المصنف والشراح بقولهما أو سلمت إليك الخ (قوله وهو وظاهر كلامهم) هو المعقود (قوله أو وجهها نعم) أي وان علم بالفساد على قياس ما مره غير مرة هنا وفي القراض (قوله لم يصح) أي لا صريحاً ولا كناية فكيف فهم من بقية عبارته (قوله والصواب ما صححه) أي من عدم صحة المساقاة بالفظ الاجارة وعكسه

(قوله والثاني ان يقبله) اي بان
يمكن استعماله فيه بالنسبة الى ولو
من ناطق اهـ (قوله ولو عقدها)
أشار به الرد على من قال اذا عقد
بغير لفظ المساواة اشترط تفصيل
الاعمال بخلاف ما لو عقدها فلا
يشترط اخذاً مما أشار اليه بقوله
وان أفهم كلام الخ (قوله اليه)
اي العرف (قوله بعروقه) اي
وهو البعل (قوله ويدخل في
السقي) كأنه حمل السقي على ادارة
الدولاب مثلاً وجعل ما ذكره
من اصلاح طرق الماء ونحوه
توابع وعلى هذا فغنى دخول
التوابع في السقي انه يستلزمها
(قوله واطلاقه عليه) اي على
الربط وانما يسمى كلاماً كما يسمى
به اليابس (قوله فحطوط الخ)
وينبغي ان من ذلك ما جرت به العادة
من الزبل ونحوه فيكون على
المالك (قوله فان لم يحفظ به الخ)
معتمد (قوله فالمؤنة عليه) اي
العامل وانما أفرد بها بالذكر
للتخلاف فيها والافقوله وكذا حفظ
الخ شامل لها (قوله وبجث الاذرى
الخ) هو ضعيف (قوله واذا وجب)
اي الجفاف (قوله باذن المالك)
اي من غير تعرض للاجرة اهـ
سم على حج وقباسه أن ما وجب
على العامل اذا فعله المالك باذنه
استحق الاجرة به على العامل
لله المذكرة (قوله وبه فارق
قوله) اي لا يخبر

قوله لامتة أنت علي كظهر أمي هو ان الظاهر ان لم يمكن تصوره في حق الامتة بوجه من
الوجوه حمل على الكتابة بارادة المكلف تصحيح اللفظ عن اللفظ وأما لفظ الاجارة فليس
كذلك لانه يمكن تصحيحه وايضا اجارة بأن يذ كر عوضاً عما لو افعدول المكلف عن
العوض الصحيح الى القاء دليل اللفظ ولا ضرورة بنا الى حمله على خلاف الظاهر
واللفظ صريح في الفساد فلا يمكن اعماله في غيره مع امكان تصحيحه اجارة والحاصل
انه يعتبر في كونه الصريح في باب كتابة في غيره شرطان أحدهما ان لا يوجد نقضاً
في موضوعه والثاني أن يقبله العقد المنوي فيه (ويشترط القبول) باللفظ متصلاً كما
في البيع ولهذا اعتبر في الصيغة هذا ما صرح فيها بام الاعداد التامت وقصص بامارة أخرى
وبكتابة بالنسبة (دون تفصيل الاعمال) فلا يعتبر التعرض له في العقد ولو عقدها بغير لفظ
المساواة كما صرح به ابن يونس وهو ظاهر وان أفهم كلام الروضة انه لا يجري الا في لفظها
(ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) فيها اذا مرجع فيما لا ضابط له شرعا
ولالغة اليه هذا ان كان عرف غالب وعرفاه والاوجب التفصيل جزم (وعلى العامل)
بنفسه أو نائبه عمل (ما يحتاج اليه اصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي) ان لم
يشرب بعروقه ويدخل في السقي توابعه كاصلاح طرق الماء وفتح رأس الساقية وسدها عند
السقي (وتقنية نهر) اي مجرى الماء من طير وغيره (واصلاح الاجاجين) وهي الحفر حول
النخل (التي يثبت فيها الماء) شبهت بالاجانة التي يغسل فيها (وتلقح) وهو وضع بعض طلع
ذكر على طلع أنثى وقد يستغنى عنه لكونها من تحت ربيع الذكور فتعمل الهوا وريع
الذكور اليها (وتحسية) اي ازالة (حشيش) ولورطبة واطلاقه عليه لغة ولا شهرانه
اليابس (وقضبان مضرة) لاقتضاء العرف ذلك وعدم من تقييد ما عليه بالعمل عدم
وجوب عين عليه أصلاً فحطوط يلحق به وقوصرة تحفظ العنقود عن الطير على المالك
(وتعريض جرت به عادة) في ذلك الحمل ليمتد عليه الكرم ووضع حشيش على العناقيد
صوناً لها عن الشمس عند الحاجة (وكذا حفظ الثمر) على الشجر من سرقات وطير
وزنبور فان لم يحفظ به لكثرة السرقات أو كبر البستان فالمؤنة عليه كما اقتضاه اطلاقهم
وبجث الاذرى عدم لزومه ذلك في ماله بل على المالك معونته عليه (وبجذاه) اي قطعه
(وبجقيقه في الاصح) لانهم من مصالحه والثاني ليس عليه لان الحفظ خارج عن اعمالها
وكذا الجذاه والتجفيف لانهم ما بعد كمال الثمرة نعم قيد في الروضة كاصلاحها وجوب
التجفيف بما اذا اعتيد أو شرطه والاوجه ما أطلقه المصنف في الكتاب من الوجوب
مطلقاً لان مقابل الاصح لا يتأتى الا عند انتهاء الشرط والعادة اذا تقسمه تخالف ما اذا
وجب لزوم تسوية الجرين ونقله اليه وكما وجب على العامل له استخراج المالك عليه وما
وجب على المالك لو فعله العامل باذن المالك استحق الاجرة تنزيلاً له منزلة قوله اقض ديني
وبه فارق قوله له اغسل ثوبي وظاهر كلامهم أن ما نصوا على كونه على العامل أو المالك

(قوله ومعهول) الممول القاسر العظيمة التي يحفر بها الصخر والجمع المعلوم اه مختار الصحاح (قوله بطل العقد) اي
والثمرة كلها للمالك وعليه للعامل اجرة مثل عمله ١٨٨ (قوله وقد ينزع) يتأمل فيه فانه جعل مناط الفرق أولابين فهو الطلع

وخيط الخياط فاما معنى الجعل
المذكور حتى ينزع به (قوله
جعلهم غير الطلع) عبارة حج ثم
اتمى واعلم الاول لان الثمر هو
نفس الطلع وعلى الثانية فالإضافة
بيان (قوله أما وضع شول) محترز
قوله كبناء الحيطان الخ (قوله
جعل على اطراد عادة) وجهت ابو
زرعة أنه ما لو اختلفا في إنشاء
المدة في اتيان العامل بما لزمه
فان بقي من اعمالها ما يمكن
تداركه صدق المالك وألزم
العامل بالعمل لان الاصل عدمه
ويمكنه إقامة البيعة وان لم يبق
شيء ولا يمكن تداركه صدق
العامل لتضمن دعوى المالك
انقضاءها والاصل عدمه اه
(قوله علم به) أي تبرع الاجنبي
(قوله نعم لا يلزمه) اي المالك
وقوله اجابة اجنبي متطوع ظاهره
ولو أمينا عارفا وينبغي خلافه
أخذنا مما يأتي في الوارث وان
امكن الفرق بأن الوارث شريك
فهو لمباشرة ملكه والاجنبي
لاحق له في البستان فلا يلزم من
تمكن الوارث تمكن الاجنبي
لكن الظاهر عدم الفرق لانه
لا ضرورة على المالك ولا منسبة
عليه وفيه نفع للعامل فأنشبه
ما لو استأجر من يعمل عنه

لا يلتفت فيه الى عادة مخالفة له كما هو ظاهر على أن العرف الطارئ لا يعمل به اذا خالف
عرفا سابقا له فقول الشيخ في شرح منجه وظاهر أنه لو جرت عادة بأن شيئا من ذلك
على المالك اتبعته بتعين عمله على ما ليس للاصحاب فيه نص بأنه على أحدهما أو بأن
العرف فيه يقتضي كذا والافهو غير صحيح (وما قصده حفظ الاصل ولا يتكسر كل
سنة كبناء الحيطان) ونصب نحو باب أو دولا وباقس ومنجل ومعهول وبقر تحث
أو تدبر الدولا (وحفر نهر جديد فعلى المالك) فلو شرطه على العامل في العقد بطل
العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد ولا يشك عليه اتباع
العرف في نحو خيط خياط في الاجارة لان هذا به قوام الصناعة حاله واما ما اطلع نفعه
ان عقاد الثمرة حاله نعم يستغنى عنه وقد ينزع فيه جعلهم غير الطلع كالخيط فالوجه أن
العرف لم يضبط هنا فعمل فيه بأصل أن العين على المالك وثم قد ينضبط وقد يضطرب
فعمل به في الاقول ووجب البيان في الثاني أما وضع شول على الجدار وترقيع يسيرا تفق
في الجدار فيجتمع فيه العادة في الاصح من كونها على المالك أو العامل وما نقله السبكي
عن النص من أن الثاني على المالك جعل على اطراد عادة به (والمساقاة لازمة) اي عقدها
لازم من الجانبين كالاجارة قبل العمل وبعدمه لا أعمالها في أعين باقية بحالها فاشبهت
الاجرة دون القراض فيلزمه اتمام الاعمال وان تلفت الثمرة كلها باقية أو نحو غصب
كما يلزم عامل القراض التضييع مع عدم الربح ووجمل زومه ما ظاهر كما أفاده الوالد رحمه
الله تعالى وهو مراعاة مصلحة كل منهما اذ لو تمكن العامل من فسده قبل تمام العمل
تضرر المالك بفوات الثمرة وبعضها بعد عدم العمل لكونه لا يحسنه ولا يتفرغ له
ولو تمكن المالك من فسده تضرر العامل بفوات نصيبه من الثمرة لان الغالب كونه اكثر
من اجرة مثله (فلو هرب العامل) أو حبس أو مرض (قبل القراض) من العمل وان لم
يشرع فيه (وأتمه المالك متبرعا) بالعمل أو بموته عن العامل (بقي استحقاق العامل) لما
شرط له حكمه الوترع عنه اجنبي بذلك علم به المالك أم جهله نعم لا يلزمه اجابة اجنبي
منطوق والتبرع عنه مع حضوره كذلك والائتمام مثال فلو تبرع عنه بجمع العمل كان
كذلك ولو عمل في مال نفسه غير متبرع عنه أو عمل الاجنبي عن المالك لا العامل استحق
العامل فيما يظهر بخلاف نظيره من الجعالة للزوم ما هنا وان بحث السبكي التسوية
بينهما في عدم الاستحقاق (والا) بان لم يتبرع أحدنا تمامه ورفع الامر للحاكم وليس له
ضامن فيما لزمه من أعمال المساقاة أو كان ولم يمكن التخلص منه (استأجر الحياكم عليه
من يته) بعد ثبوت المساقاة والهرب مثلا وتعدرا حاضره عنده لانه واجب عليه فتاب
عنه فيه ولو امتنع مع حضوره فكذلك واستجباره من ماله ان وجد ولو من حصته اذا كان

(قوله كذلك) اي كعمل المالك بعد هرب العامل متبرعا (قوله استحق العامل) اي في صورتين
(قوله وان بحث) اعجمه حج (قوله واستجباره) اي الحياكم من ماله اي العامل

وقوله أورضى اى الاجير (قوله اقترض عليه) قال فى شرح الروض وقولهم استقرضوا كترى عنه يفهم انه ليس له ان يساقى عنه وهو كذلك اه سم على حج (قوله عمل المالك بنفسه) اى ورجع بالاجرة (قوله وقيد السبكي) معتمد (قوله مطلقا) سواء تعذر عمله أم لا كان العامل المالك أم لا قدرت له أجره أم لا (قوله نعم يتخير المالك بين الفسخ الخ) واذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق العامل منها الحصة ما عمل بناء على انه شريك والقياس أن يستحق أجره المثل لان قضية الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو أجره المثل وفاقا لما فوراً وقد يؤيد قوله فى نظيره والتمركه للمالك فابتأمل اه سم على حج (قوله لكن بمال) وان قل اه حج اى له أولى بوصلة اليه ويوجه بأنه ظلم (قوله فليشهد على الانفاق) وينبغي الاكتفاء بواحد ويختلف معه ان أراد الرجوع (قوله فان عجز) اى فيما لو كانت المسافة ١٨٩ فى الذمة ابتأنى قوله وان ظهرت فلا فسخ

أما اذا كانت الاجارة على العين خير بين الفسخ والصبر مطلقا كما تقدم فى قوله نعم يتخير المالك الخ (قوله فان تعذر الاشتداء لم يرجع) ظاهره عدم الرجوع ظاهرا وباطنا ولو قيل بأن له الرجوع باطنا لم يكن بعيدا بل ومثله سائر الصور التى قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهوة فان الشهوة انما تعتبر لاثبات الحق ظاهرا والا فالمدار فى الاستحقاق وعدمه على ما فى نفس الامر (قوله وخالف تركه) شامل للثمرة المعامل عليها اذا مات بعد ظهورها ويوافقها ما مر للشارح فى هرب العامل من قوله واستتجاره من ماله ان وجد ولومن حصته اذا كان بعد بدو الصلاح أورضى بأجرة مؤجلة اه (قوله ويلزم المالك تمكينه) اى الوارث (قوله والاقتضا) بموته اى ولو وارثه أجره مثل بموته

بعد بدو الصلاح أورضى بأجرة مؤجلة فان تعذر ذلك اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من حصته من الثمرة فان تعذر اقتراضه على المالك بنفسه وللمالك فعل ما ذكر باذن الحاكم كما رجحه ابن الرفعة وقيد السبكي بما اذا قدر الحاكم له الاجرة وعين الاجير والا لم يجز ومحل ما تقرر اذا كانت واردة على الذمة فان كانت واردة على العين امتنع استنابة غيره عنه مطلقا كما اقتضاه كلامه قاله الاذرى وقال السبكي والتشاقى وصاحب المعين انه لا يستأجر عنه قطعا نعم يتخير المالك بين الفسخ والصبر (فان لم يقدر) المالك (على الحاكم) لكونه فوق مسافة الهدوى أو حاضر ولم يجبه لمسأله أو أجابه لكن بمال يأخذه منه فيما يظهر (فليشهد على الانفاق) لمن استأجره وانه بذله بشرط الرجوع أو على العمل ان عمل بنفسه وانه انما عمل بشرط الرجوع (ان أراد الرجوع) تنزيلا للاشهاد حجة لمنزلة الحكم ويصدق حينئذ يمينه فى قدر ما أنفق على الوجه المعتاد كما رجحه السبكي وسيأتى نظيره فى هرب الجبال فان لم يشهد كاذرناه امتنع الرجوع لظهور تبرعه فان تعذر الاشهاد لم يرجع أيضا لندور العذر فان عجز عن العمل والانفاق حينئذ لم تظهر الثمرة فلا الفسخ وللعامل أجره عمل وان ظهرت فلا فسخ وهى له ما (ولو مات) العامل قبل العمل (وخلف تركه أتم الوارث العمل منها) كبقية ديون مورثه (وله أن يتم العمل بنفسه أو بعالة) ولا يكلف الوفاء من عين التركة ويلزم المالك تمكينه حيث كان عارفا بالعمل ثقة فان امتنع بالكتابة استأجر الحاكم عليه أما اذا لم يخلف تركه فلو وارث العمل ولا يجبر عليه ومحل ذلك اذا كانت على الذمة والاقتضا بموته كالاجير المعين ولا تنفسح بموت المالك مطلقا فيستمر العامل وبأخذ حصته ولو ساقى البطن الاول البطن الثانى ثم مات الاول فى أثناء المدة وكان الوقف وقف ترتيب فينبغى أن تنفسخ كما قاله

ما مضى ان لم تظهر الثمرة فان ظهرت أخذ جرم منها وهل يوزع باعتبار المدين وان تفاوت أوبا اعتبار العمل لانه قد يختلف فى المدة قلة وكثرة فيه نظرا والاقترب الثانى (قوله كالاجير) قال فى شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي أن يكون محله اذا مات فى أثناء العمل الذى هو عمدة المسافة فان مات بعد بدو الصلاح أو الجذاذ لم يبق الا التخصيف ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت أو كانت المسافة بعد ظهورها لم ينقطع استحقاقه من الثمرة فينظر ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس ان يستحق أجره المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق مدر آخر على هذا القياس اه سم على حج (قوله مطلقا) سواء كانت المسافة على عين العامل أو ذمته (قوله فينبغى أن تنفسخ) وفائدته انقطاع تعلق حق البطن الاول بالثمرة حتى لو كان عليه دين لم يتعلق بالثمرة لانها ليست من التركة والوارث انما استحقها من قبل الواقف

(قوله قنفسخ) أي وفائده استحقاق الوارث لها تركه حتى لو كان على الميت دين تعلق به مقدم على حق الورثة (قوله فالأجرة على المالك) وينبغي أن يكون مثل ذلك ما لو ضم لناظر الوقف مشرف لمجرد الرتبة فيكون في مال الوقف قبسا على المالك لأن الحظ في ذلك للوقف أما لو ثبتت خيانتة فيفسق (قوله فلا يعمل الخ) قال في الروض وإن تلفت أي الثمرة أو الشجر طوبى الغاصب وكذا العامل بالجوعب بخلاف الاجبر للعمل في الحديقة المغصوبة أي لا يطالب ويرجع العامل لكن قراره يصيبه عليه اه سم على حج (قوله فان كان ثم) أي حين الأقالة (قوله لم يستحقها العامل) ظاهره أنه لا أجرة له وعليه فبقري بينه وبين ما مر من أنه لو فسح المالك له رب العامل استحق أجرة المنزل ١٩٠ لما مضى من علمه بأن الأقالة لما كانت بالتوافق منهما كان ذلك رضا

منه بإسقاط حقه من العمل بجودفه فيما مر فان المالك لما استعمل بالقسح لم يقطع تعلق حق العامل (قوله من المالك) متعلق ببيع

* (كتاب الاجارة) *

(قوله ثم اشتهرت) أي لغة على وجه الجواز بدليل قوله وشرا (قوله وقبولها للبذل والاباحة) عطف نفسه على البذل ويدل عليه قوله في بيان اشتهرت نفخ بالآخر وبالعلم (قوله فهو منقعة البضع) أي فلا تصح اجرة الجوارى للوطء وقوله على أن الخ أشار به إلى عدم ورود عقد النكاح (قوله على أن الزوج) أي فلا حاجة للإخراج (قوله وبالعلم) أي بالعوض (قوله على عمل) قيد في الجعالة فان عملها قد يكون معلوما بخلاف المساقاة فان عملها مجهول دائما نعم عوضها قد يكون معلوما كأن عقد على ثمرة

الزركشي لأنه لا يكون عاملا لنفسه واستثنى من ذلك الوارث إذا ساقى ورثة ثم مات المورث قنفسخ (ولو ثبتت خيانة عامل) بأقراره أو بينة أو بينة رق (ضم إليه مشرف) ولا ترتفع به لزوم العمل عليه ويمكن استيفاء منه بهذا الطريق فتعين جمع بين الحقيقين وأجرة المشرف عليه فان ضم إليه رتبة فقط فالأجرة على المالك (فان لم يصفه) العامل (به) أي المشرف عن الخيانة (استؤجر من ماله عامل) لتعذر الاستيفاء منه هذا ان كان العمل في الذمة والاختيار المالك فيما يظهر كما مر نظيره (ولو خرج الثمر مستحقا) لغير المساقى وان لم يخرج الشجر كذلك وقول الشارح بخروج الشجرة مستحقة جرى على الغالب (فلا عامل) عند جهره بالحال (على المساقى أجرة المثل) لأنه فوت منافعه بعوض فاسد فرجع بدلها كالأستاجر رجلا للعمل في مغصوب فعلم جاهلا ما إذا كان عالما بالحال فلا تثنى له جزما وتصح الأقالة في المساقاة كما قاله الزركشي قال فان كان ثمرة لم يستحقها العامل ولا يصح بيع شجر المساقاة من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها والعامل مع المشتري كما كان مع البائع وليس للبائع بيع حصته من الثمرة وحدها بشرط القطع أشبه بوعده ان قلنا بأن قيمة ذلك بيع فان قلنا اعرار وهو الأصح صح ولو شرط المالك على العامل أعمالا تلزمه فاشترت الأشجار والعامل لم يعمل به في تلك الأعمال استحق جميع ما شرط له كالأول لم يعمل شيئا لأنه مشربك كما قاله المأوردى وغيره وما في فتاوى القاضى من أنه يستحق بالقطر مقترع على المرجوح القائل بأنه أجبر

* (كتاب الاجارة) *

بتنزيل الهمة والسر افصح وهي لغة اسم للأجرة ثم اشتهرت في العقد وشرا قبل ذلك منقعة بعوض بالشروط الاتية منها علم عوضها وقبولها للبذل والاباحة نفخ بالآخر فهو منقعة البضع على أن الزوج لم يعمل بها وانما ملك ان ينقعه بها وبالعلم المساقاة والجعالة على عمل مجهول فلا يشترط في الأول علم العوض

موجودة (قوله فلا يشترط في الأول) أي المساقاة أشار به إلى دفع ما ورد عليه من أن التعريف غير مانع وان اذ يدخل فيه المساقاة إذا كان عوضها معلوما والجعالة إذا كان عملها معلوما وحاصل الجواب أنه لا يرد واحد منهما لأن العلم بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرط في المساقاة والجعالة وان اتفق وجوده واعترض سم على حج على هذا الجواب بأن عدم الاشتراط لا يدخله في دفع الاعتراض لأنه متى دخل في التعريف فرد من غيره لم يكن مانعا اه (وأقول) أما المساقاة فلا ترد لأن العوض وان كان معلوما لكن العمل مجهول فلا تصدق الاجارة عليها وأما الجعالة فيمكن إخراجها بأن يزاد في التعريف ما يؤخذ من صيغتها الآتية أنها بلفظ الاجارة أو نحوها

(قوله وان كان) اى العوض (قوله فان تعاسرتم الآية) قال حج ولك أن تقول ان أراد المنازعة على أصل الإيجار فرده
بما ذكره واضح اومع الإيجاب والقبول لم يصلح ذلك لردّه اذ دلالة فيه اعلى القبول لفظا بوجهه والصدق مفعول معه ويصح ان
يكون عطف اعلى الضمير فهو بالجز (قوله من بنى الدليل) بكسر الدال وسكون اليااء التحتية وقبل بضم أوله وكسر ثانيه مهموز اه
فتح البارى اى لبدلهم على طريق المدينة حين الهجرة (قوله بالمؤاجرة) هو بالهمز يقال كافى القاموس اجرة ايجارا ومؤاجرة
ويجوز ابدال الهمزة والواو الكونه مفتوحا بعد ضمة (قوله داعية اليها) اى الاجارة (قوله كبايع) قال الزركشى وعلم منه اه
لا يصح اجارة الاعى لانه لا يصح بيعه نعم لما أن يؤجر نفسه كالعبد الاعى أن يشتري نفسه قاله فى الروضة وشرح المذهب فى كتاب
البيع وكذا الغير أن يشتجر ذمته لانها سلم وقضية قوله وكذا الغير ١٩١ أن يشتجر ذمته أنه لا يصح منه أن يلزم ذمة الغير

وان كان قد يكون معلوما مكان ساقاما على ثمرة موجودة وقد تنفع الثانية على عمل
معلوم والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن
أجورهن ومنازعة الاسنوى فى الاستدلال بها مردودة اذ مفادها وقوع الارضاع
للابناء وهو مستلزم الاذن له فيه بعوض والا مكان تبرعا وهذا الاذن بالعوض
هو العقد وقوله ايضا فان تعاسرتم الآية واخبار كاستجاره صلى الله عليه وسلم
والصدق رجلا من بنى الدليل يقال له عبد الله بن الاريق وأمره صلى الله عليه وسلم
بالمؤاجرة والحاجة بل الضرورة داعية اليها واركانها اربعة صبيقة وأجرة ومنفعة
وعاقد واسكونه الاصل بدأ به فقال (شرطهما) اى المؤجر والمستأجر الدال عليه ما لفظ
الاجارة (كبايع ومشتري) لانها صنف من البيع فاشتراط في عاقداهما يشترط في عاقده
مما امر كالرشد وعدم الاكراه بغير حق نعم استجار كافر لمسلم ولو اجارة عين صحيح لكنها
مكروهة ومن ثم أجبر فيها على ايجاره لمسلم وايجار نفسه لما لا يقصد من عمله كالخج
بلواز تبرعه به ويصح بيع السيد للعبد نفسه لا اجارته اياها لافضاء بيعه الى عتقه فاعتقر
فيه ما لم يقتصر فى الاجارة لعدم أدائها اليه ولو كان لو وقف ناظران فأجر أحدهما الآخر
أرضا لو وقف صح ان استقل كل منهما والا دلا على ما يجتبه العراقي ويأتى فيه ما مر
فى الوصيين والعاملين (والصبيقة) معتبرة ها كالبيع فيجوز فيها خلاف المعاطاة
ويشترط فيه جميع ما مر فى صبيقة البيع الا عدم التأقيب وهى صريحة وكناية عن
الصريح (أجرتك هذا أو أكرمتك) هذا أو عوضتك منفعة هذه المدارس منفعة دارك
كما اقتضاه افتاء القاضى (أو ملكتك منافع سنة) ليس ظرفا لاجرو ما بعده لانه انشاء وهو

وخدومه بنفسه استحق الاجارة المسماة (قوله لا يقصد) اى بان يكون غنيا بما له عن كسب يصرفه على نفقة نفسه ومن تلزمه
مؤنته أخذ ما قدمه الشارح فى باب الحجر (قوله ويصح بيع السيد للعبد نفسه) اى وأما لو وكل شخص عبدا فى شراء
نفسه أو استجارها للموكله فيصح كما مر فى باب الخبار (قوله ويأتى فيه ما مر) وهو أن المعقود امتناع معاملة أحدهما للآخر
مطلقا خلافا لخج ثم وهنا عبارة الشارح ثم ولو كان له ما ملان مستقلا فله لا حده معاملة الآخر وجهان أو وجههما
نعم ان اثبت المالك لكل منهما الاستقلال بالتصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الاذرى فيهما ووجهه غيره لكن
العقد كافى آداب القضاء للاصطخري منع بيع أحدهما فيما يظير ذلك فى العاملين لكن حج اعتماد كراصة فيما لو اشترى أحد
وصيين من الآخر شيئا لاجد محجور بهما من مال الآخر وعال الصحة فيه بعدم البتة بخلاف الناظرين فان أحدهما يشتري
لنفسه من الآخر وفيه تهمة فان حل كلام الشارح فى الوصيين على أن أحدهما يشتري لنفسه من الآخر كانت مسئلة غير
التي فرض الكلام فيها حج

(قوله والبشه مائة عام) عبارة البيضاء و فالبشه مائة عام أو أمانه الله فلبت مائة عام وعبارة حج وتظهره في التقدير على القول به في الآية قوله تعالى فأمانه الله مائة عام أي وألبشه مائة عام اه وقضية قوله على القول به في الآية ان ثم من لا يقدر في الآية محذوفا فلا يكون محال في (قوله والظرفية تقتضي الخ) يتطوّر وجه هذا الاقتضاء وعليه فيرد ما قدره لأن الاستفهام أمر موهوم الآن مع أن معنى انتفع استوفى منافعه وبالجملة قد عوى هذا الاقتضاء مما لا سند لها إلا مجرد التخيّل وما يقول في تحوّلته على أن أصوم هذه السنة أو أن أعتكف هذا اليوم فإن كلام من الصوم والاعتكاف أمر موهوم الآن مع ظرفية السنة واليوم لهما بالاجماع ظرفية لاشبهة ١٩٢ في صحته الاحتمال سم على حج وقد يقال يمكن الفرق بأن الاعتكاف والصوم

معناهما فعل مخصوص من المعتكف والصائم يمكن أن يتصور على وجه مخصوص يصير عنده كالمحسوس ولا كذلك المنافع فإن تصورها يكون بأمر إجمالي يختلف متعلقه باختلاف المنافع قوله وكثرة (قوله خلاف ذلك) أي المحقق أي خلاف الموهوم بأن يكون المظروف محققا (قوله فكان تقدير ما ذكر) أي أن جعل ظرفا لمنافع ومتعينا أن جعل ظرفا لاجر (قوله وإن لم يقل من الآن) عبارة حج لا يشترط عندهما أن نوزع فيه أن يقول من الآن (قوله وتختص) أي زيادة على ما مر من الصبيغ (قوله بنحو ألزمت ذمتك) أي كذا وكان الأولى أن يذكره وخرج به مالو قال ألزمتك فإنه اجارة عين كما نقل سم على منهج عن الدميري أنه أقرب احتمالين وعبارة ولو قال

بنقض باقتضاء لفظه بل لقد ربحوا انتفع به سنة وتظهره قوله تعالى فأمانه الله مائة عام أي وألبشه مائة عام ولا يقال يصح جعله ظرفا لمنافعه المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كالأية كما هو واضح لأننا نقول المنافع أمر موهوم الآن والظرفية تقتضي خلاف ذلك فكان تقدير ما ذكر أولى أو متعينا (بكذا) وإن لم يقل من الآن وتختص اجارة الزمة بنحو ألزمت ذمتك أو سمات البك هذه الدراهم في خياطة هذا أوفى دابة صفحتها كذا أوفى حلي إلى مكة (فيقول) الخطاب متصل (قبلت أو استأجرت أو أكرت) أو استكرت ومن السكاية جعلت لك سنة فبها سنة بكذا أو أسكن داري شهرا بكذا ومنها السكاية وتنعقد باستيجاب وإيجاب وبإشارة أخرى فهمت وافهم كلامه اعتبار التوقيت وذكر الاجرة لانتفاء الجهالة حينئذ وموردها اجارة العين والزمة المنافع لأنها المقصودة لا العين عند الجمهور (والأصح انعقادها) أي الاجارة (بقوله اجرتك) أو أكرتكم (منتهما) أي الدار سنة بكذا إذا المقصود منها المنفعة فذكرها هنا كيد والثاني المنع لأن لفظ الاجارة وضع مضافا للعين لأن المنفعة لا منفعة لها فكيف يضاف العقد عليها (و) (والأصح) (منعها) أي منع انعقادها (بقوله بعيتك) (واشتريت) (منفعة) لأن لفظ البيع موضوع لتمليك العين فلا يستعمل في المنفعة كما لا ينفعه بل لفظ الاجارة وعلم مما تقر أنه لا يكون كناية والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حينئذ لفظ البيع يقتضي التأيد فيما في ذكر المدة ولو قال في اجارة الزمة ألزمت ذمتك كذا كفاه عن لفظ الاجارة ونحوها (وهي قسمان واردة على عين كاجارة العقار) ولم يقيده بما بعده إشارة إلى عدم تصور اجارة الزمة فيه لانتفاء ثبوته فيها (ودابة أو شخص) أي أدى ولو كونه ضد الدابة انضحت التثنية المذهب فيها المذكر لشرفه في قوله (معينين) في تصوره في ما اجارة الزمة والعين وما بحثه الجلال البلقي من الحساق السفن بهما لا بالعقار أفق الوالد

للأجير ألزمتك عمل كذا فهل هو اجارة عين أو زمة ذكر فيه الدميري احتمالين وقال الأقرب أنه اجارة عين اه (قوله أوفى دابة) أي حل كذا أو فحوه والافهم الصيغة انما هي في الدابة نفسها (قوله وتنعقد باستيجاب) كما جرت وإيجاب واستقبال وقبول كما هو ظاهر (قوله وأفهم كلامه) أي زيادة على ما مر من الصبيغ (قوله لا انتفاء الجهالة) أي وهو كذلك لا انتفاء الجهالة فليس عليه لأنهم (قوله مضافا إلى العين) أي مرتبطا بها وإن كان المقصد به المنفعة (قوله كما لا ينعقد) أي البيع (قوله وعلم مما تقر أنه) أي بعيتك منفعتهما (قوله والقول بذلك) مشى عليه حج (قوله ولو قال في اجارة الزمة الخ) هذه الصورة تلت من قوله أولا وتختص بنحو ألزمت ذمتك وأما الواقصر على عمل كذا أوليذ كلف الزمة فاجارة عين كما تقدم عن الدميري (قوله لم يقيده بما بعده) أي من قوله عين (قوله في تصوره فيهما) أي الدابة والشخص (قوله أفق الوالد الخ) أي خلافا للحج

(قوله وهو ما) اي محسوس اه حج (قوله السابقة آتفا) هي قوله وهو وورد اجارة العين الخ (قوله فلا اجرة الاول) اي على الاول وقوله مطلقا علم الفساد اولا (قوله واما الثاني) وفي نسخة ولا لثاني ان علم الفساد والا فلا الخ وتنعقها سم بمصورتها تقدم في القراض والمساقاة انه قد يستحق مع علم الفساد الفرق اه سم على حج قد يفرق بأنه ثم وضع يده على المال باذن من المالك فكان عمله فيه جائزا وما هنا بغير اذن منه فهو كما ذون الغاصب وعلمه مدموع العلم ومن ثم لو كانت المساقاة على عينه وساقى غيره انفسخت المساقاة على ما هو ولا شيء للعامل الثاني على الاول ان علم الفساد وقول سم قد يستحق مع علم الخ معناه انه قد يستحق ذلك مع علم الفساد لا بقيد كونه عاملا ثانيا ١٩٣ بل مراده ان العامل من حيث هو يستحق كمالو

قال سابقته على أن لا تمن الثمرة أو الربح جزأ (قوله على الاذن) اي لا على المالك (قوله ومنه أن يلزمه حمله) اي بأن يقول ألزمتك حجلي الى كذا لكن قد مناعن الدمري أنه لو قال ألزمتك عمل كذا كان اجارة عين فيحتمل أن ما هنا مفرع على كلام غير الدمري فباعن الدمري خلاف المعتمد ويحتمل أن ما هنا مصور بما لو قال ألزمتك حجلي الى كذا فلا يكون مخا اقاله (قوله أو يسلم اليه في أحدهما) اي الخياطة والبناء (قوله أو لعمل كذا) اي أو ألزمتك عمل كذا كما قد مناه عن الدمري وأشار الشارح بما ذكره من الامثلة الى انه لا فرق بين التعبير بالفعل والمصدر (قوله ان عقدت الخ) اي سواء عقدت بلفظ الخ فالمراد منه التعميم لا التقييد ويرشد الى ذلك الفرق الا في بين العقد بلفظ الاجارة

رحمه الله تعالى بخلافه وهو أنه لا تصح اجارتها الا اجارة عين كالعقار بدليل عدم صحة السلم في السفن والمراد بالعين هنا مقابل الذمة وهو ما يقيس العقد به وفي صورة الخلاف السابقة آتفا مقابل المنفعة وهو ما يرد العقد عليه ولو اذن اجير العين غيره في العمل باجرة فعلم فلا اجرة الاول مطلقا واما الثاني فله اجرة المنسل اي على الاذن له كما هو ظاهر (و) واردة (على الذمة كاستيجار دابة) مثلا (موصوفة) بالصفات الاتية (و) يتصور ايضا (بان يلزم ذمته) عملا ومنه ان يلزمه حمله الى كذا او خياطة او بناء بشرطهما الا في او يسلم اليه في احدهما وفي دابة ووصوفة ليجمله الى مكة مثلا بكذا (ولو قال استأجرتك) او أكرمتك (لتعمل كذا) او لكذا اول عمل كذا (فاجارة عين) لان الخطاب دال على ارتباطها بعين الخطاب كاستأجرتك عينك (وقيل) اجارة (ذمة) لان التصديق حصول العمل لا بالنظر لفاعله ويرد بمنع ذلك نظر المبادل عليه الخطاب (ويشترط في اجارة الذمة) ان عقدت بلفظ اجارة او سلم (تسليم الاجرة في المجلس) كراس مال السلم لانها سلم في المنافع فيمنع فيها تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالتهم وعليها والابراء منها وانما اشترطوا ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلبا في المعنى أيضا ضعف الاجارة حيث وردت على معدوم وتعدوا استيفاءها دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيه ما جبروا ضعفها باشتراط قبض اجرتها في المجلس (واجارة العين) الاجرة فيها كالثمن في البيع فحينئذ (لا يشترط ذلك) اي تسليم الاجرة (فيها) في المجلس معينة أو في الذمة نعم يتعين تسليمها محل العقد على ما مر في السلم (ويجوز) في الاجرة (فيها) اي اجارة العين (التجمل والتأجيل) للاجرة (ان كانت) تلك الاجرة (في الذمة) كالثمن ويجوز الاستبدال عنها والحوالتهم وعليها والابراء منها فان كانت معينة لم يجز تأجيلها لان الايمان لا تقبل التأجيل (واذا أطلقت) الاجرة عن ذكر

٢٥ به ع وبينه بلفظ البيع (قوله فيمنع فيها) الاولى التعبير بالواو وامتناع التأجيل وما بعده لا يتفرع على مجرد اشتراط تسليم الاجرة في المجلس نعم لو قال يشترط لها ما شرط لراس مال السلم شمل ذلك كله ويمكن أن التفرع بالنظر لما أقامه التشبيه بقوله كراس مال السلم (قوله وانما اشترطوا ذلك) اي تسليم الاجرة (قوله ولم يشترطوه) اي بناء على ما تقدم للشارح من ان المعتمد فيما ذكر ان الاحكام تابعة للفظ دون المعنى خلافا لابن حجر ثم ما هنا فعبارته كالشارح (قوله باشتراط قبض) اي وعدم الاستبدال عنها الى آخر ما تقدم (قوله محل العقد) اي تلك المحلة حيث كان المحل صالحا ولم يعين غيره (قوله والابراء منها) اي ولو في المجلس كما يأتي (قوله واذا أطلقت الاجرة) اي التي في الذمة في اجارة العين أو الذمة

(قوله فكما صرف في البيع) أي فيبدأ هنا بالمؤجر وان كانت الاجرة في الذمة والافيجيران (قوله أو في الذمة) أي بأن صرح فيها بذلك والا فالملقة محمولة على الذمة ثم رأيت في سم على حج (قوله ولو أجز الناظر الوقف سنتين) أي مع مسوغ له جازله أي بأن وجب عليه ولا يجوز له ان يدخر منه شيئاً بلجهة الوقف ١٩٤ حيث لم يكن ثم ما يقتضي ذلك حالاً (قوله فلو مات القابض الخ)

أي وأما لو مات الناظر المؤجر فان كان من أهل الوقف وشرط له النظر مدة استحقاقه انقضت الاجارة بمنزلة والافيكياقي (قوله فحكموا بالملك فيها) أي الاجرة (قوله واوجبوا زكاتها) أي زكاة جميع الاجرة (قوله ويرجع المستحق) وهو من انتقل اليه الوقف (قوله في تركه القابض) أي فان لم يكن له تركه فلا شيء له كسائر الديون ولا يرجع له على الناظر كما يأتي بعد قول المصنف في فصل لا تنفسخ اجارة الخ ولا يموت متولى الوقف الخ (قوله صحة الابرار) هذا هو المعقد وقوله منها أي الاجرة (قوله لانه لا خيار فيها الخ) أي على الرابع وقضيته انه على القول بثبوت الخيار فيها لا يصح الابرار منها (قوله بعد لزومه) أي العقد وقوله قبله أي اللزوم (قوله ولو في الجملة) الاولى ان يقول وكالاجرة الجملة لانها لا تصلح غاية للاجارة (قوله اعتبر اقرب البلاد اليها) أي فلو استوى اليها محلان واختلف نقداهما اشتراط تعيين نقد أحدهما كما في البيع يلبدها نقدان لم يغلب أحدهما (قوله فلا تصح اجارة دار بالعمارة) أي حيث

تأجيل وتجهيل (فمحجبت) كمن المبيع المطلق ولان المؤجر يملكها بالعقد لكن لا يستحق استيفاءها الا بتسليم العين فان تنازعافين يبدأ به فكما صرف في البيع كما قاله المتولى خلافاً لما وردى (وان كانت) الاجرة (معينة) بان ربطها بعين او مطلقة او في الذمة (ملكك في الحال) بنفس العقد ولو مؤجلة كما علق المستأجر المنفعة به في اجارة العين اكن ملكاً صراحي كلما مضى حرم من الزمان على السلامة بان ملك المؤجر استقر على ما يقابل ذلك وسيد كراخا لا تستقر الا باستيفاء المنافع أو تفويتها ولو أجز الناظر الوقف سنتين وقبض الاجرة جازله دفع جميعها لاهل البطى الاول وان علم موتهم قبل مضى مدتها فلو مات القابض قبل مضى المدة لم يضمن المستأجر ولا الناظر كما اقتضى به الورد رحمه الله تعالى تبعا لابن الرفعة خلافاً للقال لان الموقوف عليه ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما نصوا عليه في كتاب الزكاة فيما لو أجز داره سنتين وقبض الاجرة فحكموا بالملك فيها وأوجبوا زكاتها بمجرد مضى المول الاول على أصح الظريقتين وان كان لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر على الاظهر وكما حكموا بأن الزوجة تملك الصداق وتصرف في جميعه قبل المدخول وكذلك في الموصى له بالمنفعة مدة حياته اذا أجز الدار وقبض أجرتم الله التصرف فيها ويرجع المستحق بحصته من الاجرة السهماء في تركه القابض وقضية ملكها في الحال ولو مؤجلة لصحة الابرار منها وان كان في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان كالابرار امن الثمن بعد لزومه بخلافه قبله لان زمن الخيار كزمن العقد فكانه باع بلائع (وبشترط) لصحة الاجارة (كون الاجرة معلومة) جنسا وقدر او صفة ان كانت في الذمة والا كفت مشاهدتها في اجارة العين والذمة كما هر نظيره في الثمن ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير العقد وجب من تقديوم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة اذ العبرة في الاجرة حيث كانت نقداً بقدر العقد وقته فان كانت ياديه اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الاذرى والعبرة في اجرة المنزل في القاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقداً او وزناً وجوز الحج بالزرق مستثنى توسعة في تحصيل العباداة على انه ليس باجارة كما اقتضاء كلام الروضة كالشرح الصغير خلافاً لولى العراقى بل هو نوع من التراضى والمعونة فهو جملة اغتفر فيها الجهل بالجهل كسئلة العلي (فلا تصح) اجارة لدار (بالعمارة) لها (و) لا ياديه بصرف أو بفعل (الملك) لها بفتح ادم المثلوف به وبما كانها كما يحفظه المصدر للجهل به ما وان كان عيناً كما تركها بيدنا على أن نصره في عمارتها وعلقها للجهل بالصرف فتصير الاجرة مجهولة فان صرف وقصد الرجوع

كانت العمارة مجهولة لما يأتي في قولنا فان عيئت الخ (قوله وان كان) غاية الى ما عقد عليه من الاجرة به وقوله به هيئنا أي معلوماً (قوله فان صرف وقصد الخ) ظاهره انه لا فرق في الرجوع بما صرفه عند نيته بين كون الاذن مالكا أو غيره كولى المحجور عليه وناظر الوقف وقد يقال في جواز ذلك على غير المالك نظر لانه لا ينبغي له الاذن المذكور بل حقه ان يباشر =

= بنفسه فاذنه لا غلبة لكنه ان جرت العادة بذلك احتمل الاكتفاء به فليراجع والا قرب الاول وظاهره انه لا يتوقف رجوعه على اشياء وهو قريب هذا ويحتمل ان المستأجر يرجع بمصارفه على الناظر والناظر لارجوعه على جهة الوقف كما لو غصب شاة واستأجر قصا بالذبحها فذبحها اجابا لا يكون المستأجر غاصبا فان الغصاب يرجع على الغصاب باجرة المثل لكونه حمله على الفعل والغصاب لا يرجع على المالك بشيء له عديده وهذا الاحتمال هو الظاهر (قوله بشرط ان يحصده البائع) اى فانه باطل (قوله كان هناك بشرط) اى او ما في قوة الشرط كما جرت كتمان بعمارتها (قوله فان عينت) اى العمارة كما جرت كتمان بعمارة هذا المحل (قوله وتبرع المستأجر به) اى بالعمل (قوله فيجوز) اى سواء كان ذلك في الملك او الوقف (قوله منزلة الوكيل) فيه ان تنزله منزلة الوكيل يصح قبضه عن الناظر فيكون في يده امانة للناظر ودخوله في ملكه يستلزم كونه قابضاً عن الناظر مقبضاً لنفسه فلم ينفق الاتحاد المذكور (قوله وكالة ضمنية) امكن يشكل عليه قوله الشخص لا يكون وكيلاً عن غيره في ازالة ملك نفسه عن الاجرة وقد ينفع ذلك بأنه ليس وكيلاً عن المستأجر لان المستأجر يفرغ ذمته مما اشغلت به والعمل له هم الوكلاء ١٩٥ عن المؤجر في قبض الاجرة من المستأجر لكن يبقى الاشكال المشار اليه

به رجوع والا فلا والاوجه ان التعديل بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالماً بالصرف فالحكم كذلك كبيع زرع بشرط ان يحصده البائع والحاصل انه حيث كان هناك شرط بطلان مطلقاً والا كما جرت كتمان به اتمها فان عينت صحت والا فلا أما اذا أذن له في صرفها بعد المدقة بلا شرط فيه وتبرع المستأجر به فيجوز واغفر هنا اتحاد القابض والمقبض للحاجة على انه في الحقيقة لا اتحاد تنزيلاً للقابض من المستأجر وان لم يكن معينا منزلة الوكيل عن المؤجر وكالة ضمنية ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة في زماننا من تسويغ الناظر المستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر ويصدق المستأجر بيمينه في أصل الاتفاق وقدره كما رجحه السبكي لانه ائتمنه ومحملة اذا ادعى قدره لا تنافي العادة كما يأتي نظيره في الوصي وأولى والاحتجاج الى بينة ولا ينافيه قوله لم لو قال الوكيل اتيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل لانه ليس هناك شيء في الخارج يحال عليه قول الوكيل والاصل عدم ما ادعاه وهذا العمارة موجودة في الخارج ولا تستغنى الدابة عن العلف فصدق المستأجر وحينئذ فلا جامع بين المستأجرين ولا تنكفي شهادة الناع له انه صرف على أيديهم كدالهم وكلاؤه كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر ولو اكثرى نحو حمام مدة يعلم عادة تعطلها فيها نحو عمارة فان شرط احتساب مدة التعطيل من الاجارة وجهات فسدت والافقيها وفيما بعد ها (ولا) لا يجاز (اليدخ) شاة مذبوحة (بالجلد ويطن) برا (يعض الدقيق او الخالة) التي تخرج منه

به رجوع والا فلا والاوجه ان التعديل بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالماً بالصرف فالحكم كذلك كبيع زرع بشرط ان يحصده البائع والحاصل انه حيث كان هناك شرط بطلان مطلقاً والا كما جرت كتمان به اتمها فان عينت صحت والا فلا أما اذا أذن له في صرفها بعد المدقة بلا شرط فيه وتبرع المستأجر به فيجوز واغفر هنا اتحاد القابض والمقبض للحاجة على انه في الحقيقة لا اتحاد تنزيلاً للقابض من المستأجر وان لم يكن معينا منزلة الوكيل عن المؤجر وكالة ضمنية ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة في زماننا من تسويغ الناظر المستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر ويصدق المستأجر بيمينه في أصل الاتفاق وقدره كما رجحه السبكي لانه ائتمنه ومحملة اذا ادعى قدره لا تنافي العادة كما يأتي نظيره في الوصي وأولى والاحتجاج الى بينة ولا ينافيه قوله لم لو قال الوكيل اتيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل لانه ليس هناك شيء في الخارج يحال عليه قول الوكيل والاصل عدم ما ادعاه وهذا العمارة موجودة في الخارج ولا تستغنى الدابة عن العلف فصدق المستأجر وحينئذ فلا جامع بين المستأجرين ولا تنكفي شهادة الناع له انه صرف على أيديهم كدالهم وكلاؤه كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر ولو اكثرى نحو حمام مدة يعلم عادة تعطلها فيها نحو عمارة فان شرط احتساب مدة التعطيل من الاجارة وجهات فسدت والافقيها وفيما بعد ها (ولا) لا يجاز (اليدخ) شاة مذبوحة (بالجلد ويطن) برا (يعض الدقيق او الخالة) التي تخرج منه

لا تقسم اموالهم وادابا واشترى الآلة التي بها يكذا وكانوا عدولا وشهد بعضهم لغيره بانه دفع له كذا عن اجرة لم يتسنع او قالوا نسلم بانه صرف على عمارة المحل كذا ولم يضيفوا ذلك لانفسهم فيقبل القاضي شهادتهم ما لم يعلم القاضي انهم يعنون انفسهم (قوله يعلم عادة) قضيته انه لو لم يعلم بل طرأ ما يوجب تعطلها عدم الانفساخ وهو كذلك كما يعلم مما سبق فيمالة غصبت الدابة المستأجرة من ثبوت الخمار على ما يأتي (قوله فان شرط الخ) اى من جانب المؤجر والمستأجر ووافقه عليه (قوله والافقيها) اى فيبطل فيها الخ وطريقهم للحمية تجديد العقد فيما بقي من المدة بأجرة معلومة (قوله ليسلخ) من باب قطع ودخل اه مختار (قوله ويطن برا) بعض الدقيق) خرج بالدقيق ما لو استأجره ببعض البري لطحن باقيه فلا يمنع وعبارة جج وصورته المسئلة ان يقول لطحن الكل بقية منه او يطلق فان قال استأجره تلك بقية من هذا لطحن ما عداه صح فضايط ما يبطل ان يجعل الاجرة شيئا تحصل به عمل الاجير اه وقيل ما مر للشارح فيما لو ساق احد الشريكين شريكه وما يأتي فيما لو استأجر امرأه لارضاع رقيق بعينه فيصح سواء قال لطحن باقيه او كله الا زمن ان المعقوف الصحة مطلقا انه ها كذا (قوله والخالة) اى ابتداء

(قوله والوجه فيها البطلان) خلافا لمج اي ويستحق اجرة المثل (قوله اي امرأة مثلا) اي اوذ كرا الوصغرا سم على منهج (قوله لترضع رقيقة) اي مثلا اخذ من قوله الاتي بخلاف المرأة الخ (قوله المذكور) هو بالجر نعت لما (قوله واتصر للمقابل بما يريده مامر) يتأمل وان مامر في المسافة ليس فيه ما يرد ما ذكر لان المعتقد فيه الصحة وان قال سابقته على جميع هذه الحديثة (قوله لكن المعتقد اطلاق الصحة) اي هنا وفي المسافة ١٩٦ ومثله في الصحة استبحاره لطن هذه الوية برهها في الحال ولا يضر

وقوع العمل في المشترك كافي مسافة احد الشر يكين الآخر وهذا هو المعتقد وان نوزع فيه مرم سم على حج وقول سم وهذا هو المعتقد اي حال كونه حيا وما ذكره يفهمه قول الشارح السابق وفسر بأن يجعل الخ (قوله اذ ذلك) أي وقت النظام (قوله شاة مثلا) اي اوقنة أو بئر لا انتفاع بها سم حج (قوله لعدم الحاجة) ولا نه الا انتقاد للارضاع بخلاف الهرة فانها تقاد بطبعها اصيد الفار فصحت استبحارها له سم على حج ومن طرق استحقاقه اجرة للهرة ان يضع يده عليها لعدم مالكا لها ويتعهد بها بالحفظ والتربية فيملكها بذلك كالوحوش المباحة حيث تملكها بالاصطاد (قوله كاستبحار بستان) اي ولا استبحار أرض للعوجد رانها وياخذ ما فيها من الاشات لان الاجارة انما تستحق بها المنفعة لا الاعيان وعليه فلو استأجر أرضا للبناء أو غيره ثم حفر للتوصل لاستيفاء المنفعة التي استأجر لها فوجد في الارض

للجهل بخاتمة الجلود ورقته ونعمومة الدقيق وخشونة لآفة فاء القدرة عليهم ما حالا ولنهمه صلى الله عليه وسلم عن فقير الطحان وفسر بأن يجعل اجرة الطحن لطلب معلوم قذير امطعوننا قال السبكي ومنه ما يقع في هذه الازمان من جعل اجرة الحايي العشر مما يستخرجه قال فان قيل لك نظير العشر لم تصح الاجارة ايضا وفي صحتة جهالة نظر والوجه فيها البطلان للجهل بالجعل (ولو استأجرها) أي امرأة مثلا (لترضع رقيقة) له اي حصته الباقية بعد ما جعله منه اجرة المذكور في قوله (بعضه) المعين كسندسه (في الحال جاز على الصحيح) للعالم بالاجرة ولا أثر لوقوع العمل المكتري له في ملك غير المكتري لوقوعه بطريق التبعية كما لو ساقى شريكه وشروطه زيا من الثمر واتصر للمقابل بما يريده مامر من التفصيل ومن ثم اختار السبكي انه ان استأجرها على الكل أو اطلق ولم تدل قرينة على ان المراد حصته فقط امتنع وهو مراد النص لوقوع العمل في ملك غير المكتري قصدا او على حصته المستأجر فقط جاز لكن المعتقد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم واحتراز بقوله في الحال عمالوا استأجرها به بعضه بعد القطام مثلا فلا يصح قطعها مامر ان الاجرة المعنية لا تؤجل وللجهل بها اذ ذلك يخرج بخلاف المرأة استبحار شاة مثلا لارضاع طفل قال البلقيني او سخله فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كاستبحار ضرب الفحل بخلاف المرأة لارضاع سخله (و) يستقر استحبابا أيضا (كون المنفعة) معلومة كأي (مقومة) اي لها قيمة يحسن بذل المال في مقابلتها والابان كانت محرمة وخسيسة كان بذل المال في مقابلتها سفها وكونها واقعة للمكتري وكون العقد عليهم غير مضمّن لاستيفاء عين قصدا كاستبحار بستان لثمرته بخلاف نحو طفل لارضاعه وكونه استوفى مع بقائه العين وكونه مباحة مملوكة مقصودة لا كمنفعة للشحم فان كثرة التفاح صحت الاجارة لان منته ما هو أطيب من كثير من الرياحين كاذ كره الرافي وان نازعه السبكي وغيره وكونه مضمّن بالبدل لا كملك وبيع بالاباحة لا كبضع واكثر هذه القيود مأخوذة من كلامه (فلا يصح استبحار بيع على كلمة) ومعلم على حروف من قرآن وغيره (لا تعب) قائمها عادة فيما يظهر (وان روجت السلعة) اذ لا قيمة لها فلو استأجر عليها مع انتفاء التعب بتردد او كلام فلا شئ له والادله اجرة المثل وما يحتمل الاذرى من ان القرض انه استأجره على ما لا تعب فيه فتعبه

اجار مدفونة أو اصول جذران على ملك المؤجر ان كانت ماسكا ولهجة لوقف ان كانت وقفاء فليعب دفعها غير للمالك حيث لم يعرض عنها ومع ذلك لا تلك الابعة قد أولنا نظر الوقف فان تصرف في شئ منها ضمنها ضمن الغصوب وقوله لثمرته اي فانه باطل (قوله بخلاف نحو طفل) اي بخلاف استبحار المرأة لارضاع طفل (قوله وان نازعه) اي في صحة الاجارة (قوله مع انتفاء التعب) اي وفعلها مع الخ (قوله والادله اجرة المثل) أي بأن استأجره على كلمة لا تعب واحتماج في الاتيان به الى تردد وقوع السؤال عن رجل دفع لا يخرج ايضا يحتمل الى ان يفرخ وقال له للثمنه كذا هل ذلك صحيح أم لا والجواب عنه بانه ان استأجره =

فهو حلال أصح واستحقاقه شائعاً والآن اجارة فاسدة فأنقرخ للمالك وعليه للمقول له اجرة مثل عمله أخذاً من مسئلة الاستحجار لأرضاع الرقيق المذكورة في كلام المصنف (قوله خلافاً لمحمد بن يحيى) حيث قال محل عدم صحة الاجارة على كلمة لا تتعب اذا كان المنادى عليه مستقر القيمة اه شيخنا زياى بالمعنى (قوله فيصيح الاستحجار عليه) وكأنهم اغتروا وجهاً العمل هنا للحاجة فانه لا يعلم مقدار الكمالات التي يأتيها ولا مقدار الزمان الذي يصرف ١٩٧ قيمة التردد للنداء ولا الامكنة التي يتردد

اليها (قوله لا تتفاء المشقة) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السهر لان فاعله يحصل له مشقة بالكتابة ونحوها من استعمال البخور وتلاوة الاقسام التي جرت عادتهم باستعمالها ومنه ازالة ما يحصل للزوج من الانحلال المسمي عند العامة بالرباط والاجرة على من التزم العوض ولو اجنيا حتى لو كان المانع من الزوج والتزمت المرأة أو أهلها العوض لزمت الاجرة من التزمتها وكذا عكسه ولا يلزم من قام المانع به الاستحجار لانه من قبيل المداواة وهي غير لازمة للمريض من الزوجين ثم ان وقع ايجار صحيح بعد لزوم المسمى والا فاجرة المشل ولا ينافي قولنا اولاً ولو اجنيا قول الشارح وكونها واقعة على المكترى بل لو اذن ما هنا من الجملة لا من الاجارة وقد صرحوا فيها بأنه لو قال شخص من رغبة زيد فله كذا فلزوم الجعل للماتزم على رد العبد (قوله في هذه) اي في ضريبة السيف (قوله الاول) اي الصحة (قوله كذلك) اي لا تصح اجارته بجرما

غير معة ود عليه فيكون متبرعاً به هو دود بأنه لا يتم عادة الا بذلك فكان كالمعقود عليه وشمل كلام المصنف ما كان مستقر القيمة وما لم يستقر خلافاً لمحمد بن يحيى الا ان يحمل كلامه على ما فيه تعب أما ما يحصل فيه تعب من الكمالات كما في بيع الدور والرقيق ونحوهما مما يختلف ثمنه باختلاف المتعاقدين فيصيح الاستحجار عليه وفي الاحياء امتناع أخذ طبيب اجرة على كلمة بدواء ينفرده لا تتفاء المشقة بخلاف ما عرف ازالة اعوجاج نحو سيف بضربة واحدة اي وان لم يكن فيها مشقة اذ هذه الصناعات يتعب في تعلمها المكتسب بها ويخفف عن نفسه التعب وخالفه البغوي في هذه ورجح الاذرى الاول وهو الوجه (وكذا دراهم ودانير للترتين) أو اوزن بها او الضرب على سكينها (و) نحو (كلب الصيد) او الحراسة به فان ذلك لا يصح استحجاره (في الاصح) لان منفعة الترين بهما غير مقصودة غالباً بدليل عدم ضم مانعاً صهما أجرتهما ونحو الكلب لا قيمة له منته ولا منفعة والثاني ينازع في ذلك أما اذا لم يصح بالتزين اولى يمكن الكلب معلماً فلا تصح جرماً وخرج بالكلب الخنزير فلا تصح اجارته جرماً والمتولد منهما كذلك كما قاله بعضهم وخرج بالدراهم والدنانير الحلي فيجوز اجارته حتى يمتلئ من ذهب أو فضة ويعلم مما في الزكاة عدم صحة اجارة دنانير مثقوبة غير معة للترتين بها ولو استأجر شجرة للاستغلال نظرهما والربط بهما او طائراً للانس بصوته كالغندليب اولونه كالأطواس صرح لان المنافع المذكورة مقصودة متقومة ويصح استحجاره لرفع الفأر وشبكة وباز وشاهين للصيد لان منافعهما متقومة (وكون المؤجر قادراً على تسليمها) بتسليم محلها احداً او شراً عليه يمكن المستأجر ضمها والقسرة على ذلك تشمل ملك الاصل وملك المنفعة فدخل المستأجر فله ايجارها واستأجره والمقطوع له اجارة ما اقطعه له الامام كما افق به المصنف لانه مستحق لمنفعته وان خالفه الفراءى وجماعة من علماء عصره واقفوا بالبطلان فان المقطوع لم يملك المنفعة وانما ابيع له الانتفاع بها كالمستعير وفصل الزكشي بين ان يأذن الامام له في الايجار ويجري به عرف عام كديار مصر قصص والافتتاح اه ويمكن ان يجمع بذلك بين الكلامين وتوجه الصحة مع عدم ملكه المنفعة بأن اطراد العرف بذلك نزله منزلة اذن الامام (فلا يصح استحجار) من نذرته او شرط في بيعه ولا استحجار (أبق وخصوب) لغير من هو سيده ولا قدرته على انتزاعه عقب العقد اي قبل مضي مدة ثمنها اجرة اخذاً مما يأتي في التفرغ من نحو الامتعة وذلك كبسعهما

(قوله حتى يمتلئ من ذهب) اي لان المعة ود عليه في الاجارة المنفعة ولا ينافي ذلك لانه انما يكون في بيع النذرته (قوله الترين بها) اي الحرمة استهما لها (قوله كالغندليب) يوزن الزنجبيل طائر يقال له الهزار يفتح الهاء وجمعه عنادل اه مختار الصحاح (قوله فله ايجارها استأجره) اي وان لم ينص على ذلك في عقد الاجارة يملك المنفعة ولا يجبر على الشخص في ملكه (قوله لانه مستحق لمنفعته) وان جاز للسلطان الاسترداد اه حج اي حيث كان اقطاع رفاقاً أما اقطاع القليل يمنع على الامام الرجوع فيه (قوله وذلك كبسعهما) التنبية في أصل الحكم فانه لا يشترط كون القدر قبل مضي مدة له اجرة بل الشرط ان يقدّر بلا مونة او كفاة لها وقع

(قوله كذلك) أي قبل مضي مدة الخ (قوله وألحق الجلال البلقيني بذلك) أي بالآتي والمغصوب (قوله إن تعذر دفعه) أفهم أنه لو لم تعذر دفعه صحة الاجارة ومنه ما لو أمكن دفعه بمكاتبه أو نحوه كالأجرة قسم والاجرة على المستأجر حيث أجاز الاجارة (قوله كطروا الغصب بعدها) أي فلا تنفخ به الاجارة ويثبت للمكترى الخيار فان غصب بغير انقضاء التمهيد انفسخت فيها بكايافي (قوله يؤذن الساكن برجم) قضيته أنه لو لم تكن الدار معدة للسكنى بل لخزين أمتعة كتب ونحوه صح استئجارها لذلك وهو ظاهر (قوله ولو قبل) أي التول (قوله إذا لضر عليه) أي المستأجر (قوله فيصح) أي يفعل ما جرت العادة به في تلك الأرض (قوله لا يملك المستأجر الماء) أي فلو فضل منه شيء ١٩٨ عن النبي كان للمؤجر لبقائه على ملكه (قوله كاستئجار الأرض للزراعة)

و يؤخذ منه أن قدرة المؤجر على الانتزاع كذلك كافية وألحق الجلال البلقيني بذلك ما لو تبين أن الدار سكن الجن وانهم يؤذن الساكن برجم ونحوه وهو ظاهر أن تعذر دفعه وعليه فطر وذلك بعد الاجارة كطروا الغصب بعدها (و) لا استئجار (الغنى للحفظ) بالنظر واخرى للتعليم اجارة عين لا استئجاره بخلاف الحفظ بخوريد واجارة الذمة مطلقا لانهم سلموا على المسلم اليه تحصيل المسلم فيه بأي طريق كان (و) لا استئجار (أرض للزراعة لا ماء لها دائم) أي مستمر (ولا يكفيها المطر المعتاد) ولا ما في معناه كثلج أو دابة ولا تسقى بماء غالب المحصول لعدم القدرة على التسليم ومجرد الامكان غير كاف كما كان عودا لا يبق ونحوه ولو قال المؤجر احقر لك بئر أي ولو قبل العقد فيما يظهر واسق أرضك منها أو اسوق الماء اليها من موضع آخر صححت الاجارة كما قاله الروياني أي أن كان قبل مضي مدة من وقت الانتفاع بها مثلها اجرة إذا لضر عليه حينئذ لأنه يخير عند عدم وفائه له بذلك في فسخ العقد وخروج بالزراعة ما لو علم كاستئجارها لما شاء واغبر الزراعة فيصح (ويجوز) إيجارها (أن كان لها ما دائم) من نحو نهر أو عين لسهولة الزراعة حينئذ ويدخل شربها ان اعتيد دخوله أو شرط والأفلا لعدم شعور اللفظ له ومع دخوله لا يملك المستأجر الماء بل يسقى به على ملك المؤجر كما رجحه السبكي وبجواب ابن الرفعة أن استئجار الحمام كاستئجار الأرض للزراعة (وكذا) يجوز إيجارها (أن كفهاها المطر المعتاد أو ماء الثلج الجمجمة) في نحو جبل (والغالب حصولها في الأصح) لأن الغالب حصول الغالب والثاني لا يجوز لعدم الوثوق بحصول ما ذكر ويجوز استئجار أراضي مصر للزراعة بعدد ربيها بالزيادة وإن لم ينفسر عنها الماء حيث ربح الخساره في وقته عادة وقبله أن كان ربيها من الزيادة الغالبة ويعتبر في كل زمن بما يناسبه والتمثيل بخمسة عشر أو سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن ولو أجرة مقيلا ومراحا وللزراعة لم تصح ما لم يمين عين مال كل ويتجه تقييده بما إذا قصده توزيع اجرة منفعة الأرض على المنافع أخذ ما بعد ما ومن ثم قال القفال لو أجرة ليزرع النصف ويغرس النصف لم يصح

أي فإن كان له ماء معتادا ويغلب حصوله صح والأفلا (قوله ويجوز استئجار أراضي مصر) وسأقي أن هذه مستثناة من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد (قوله للزراعة) لو تأخر ادراك الزرع عن مدة الاجارة بلا تقصير لم يجب القلع قبل أو أنه ولا اجرة عليه من وقوله ولا اجرة عليه) بخلافه قول الروض وإن تأخر الادراك لعذر أو برد أو مطر أو أكل جراد لبعضه أي كروسه فثبت ثانيا كما قاله في شرحه ببقى بالاجرة إلى الحصاد اه سم على منهج (أقول) ويمكن جعل قول من ولا اجرة عليه على ما لو كانت الأرض تزرع مرة واحدة واستأجرها للزراعة الحب على ما جرت به العادة في زرع البر ونحوه فتأخر الادراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الاجرة لجريان العادة في مثله بقيمة الزرع إلى وقت ادراكه وإن تأخر وجعل قول الروض ببقى بالاجرة على ما لو قدر مدة معلومة

ادراك الزرع قبل فراغها فيلزم باجرة مراد على المدة المقدرة إذا جرت العادة بانتفاع بها بعد انقضاء المدة لا بزرع آخر (قوله وإن لم ينفسر) أي الماء (قوله في وقته عادة) أي فإن تأخر عن الوقت المعتاد ثبت له الخيار (قوله وقبله) أي الرى وقوله والتمثيل بخمسة عشر أي ذراعا (قوله ويتجه تقييده) أي عدم المحبة (قوله بما إذا قصد) مفهومه أنه إذا أطلق لم يصح وينبغي أن حالة الإطلاق محمولة على توزيع الاجرة على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعميم الانتفاع وإن المعنى آخر تلك هذه الأرض لتنتفع بها ما شئت وإنما ذكر المنافع الثلاث لجريان ما شملته المنافع (قوله ليزرع النصف ويغرس النصف) ببقى ما لو أجرة ليزرع النصف ببرا والنصف شعيرا هل يجب أن يمين عين كل منهما على قياس ما ذكر في الزرع والغراس بجماع اختلاف =

الضرر ولأنه يمنع ابدال الشئ بالخطئة او يفرق بالحد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فانهم ما جنسان فيه نظروهم مر على الفرق فليحرر اه سم على حج (أقول) والا قرب عدم الفرق (قوله كالحسى) أى الذى تقدم انه مانع من الصحة فى قوله وكون المؤجر قادرا الخ وهذا بناء منه على ان المراد بالقدرة فيما هو الحسية ولزجها على الاعم لاستحقاقها من ذكر هذه (قوله من نحو سن صحة) ولو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق أجره اه سم الاذن فيها فاعله شرعا كما لو استأجر لصنع انا ذهب فانه لأجره له نعم لو جهل الاجير انها صحيحة فبغى استحقاق الاجرة كما لو استأجر الغاصب من يذبح الشاة المصوبة فذبحها جاهلا فانه يستحق أجره المثل كما تقدم وعلى هذا الواحدا فقال المؤجر وظننتها وجمعة وقال المستأجر بل علمتها صحيحة فالأقرب تصديق المؤجر لانه الظاهر من حاله اذ الغالب ان الاجارة ١٩٩ لاتقع الاعلى ذلك (قوله ان صعب) أى قوى

(قوله فكذلك) أى ولو لصحة (قوله للضرورة) أى فصحة الاجارة اه حج (قوله تنفسخ) أى خلافا لحج (قوله بناء على جواز ابدال المستوفى به) أى ولو من غير جنسه حيث ساوى ما يعوض عنه نفسا واحدة او زاد حيث رضى الاجير او نقص حيث رضى المستأجر (قوله يجبر عليه) أى القلع (قوله لو سقطت) أى قبل تسليم المؤجر نفسه (قوله رد الاجرة) قد يقال يشكل رد الاجرة هنا بما يأتى من انه لو عرض الدابة المستأجرة على المستأجر أو عرض المفتاح فامتنع المستأجر من تسليم ما ذكر حتى مضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة فالأقرب الاجرة على ان قياس ما مره ويأتى من جواز ابدال المستوفى به عدم الرد وانه

الان بين عين مال كل منهما (والامتناع) للتسليم (الشئ) التسليم المنفعة (كالحسى) فى حكمه (فلا يصح استئجار القاع) او قطع ما منع الشرع قطعه او قاعه من نحو (سن صحة) وعضو سليم وان لم يكن من أدى الحجز عنه شرعا اما ما يجوز شرعا كسن وجمعة فيصح الاستئجار لقلعه ان صعب الالم وقال أهل الخبرة ان قاعها ينزل الالم ولو استحق قاعها فى قصاص او فى ظهير ما يأتى فى السابعة فكذلك لان الاستئجار فى القصاص واستيفاء الحدود وجاز فى البيان ان الاجرة على المقتص منه اذ لم ينصب الامام جلادا يقيم الحدود ويرزقه من مال الصالح ولو كان السن صحيحا ولكن انصب تحته مادة من نزله ونحوها وقال أهل الخبرة لا تزول المادة الا بقلعه اذ لا شبهة كما قاله الاذرى جواز القلع للضرورة واستشكالكه حكمه النحو الفصد دون كلمة البيع رد بانه فى معنى اصلاح اعوجاج السيف بنحو ضربة لا تعيب بل يمنع دعوى نفي التعيب لان تميز العرق واحسان ضربة لا يخلو عن تعيب ولو استأجر ما قلعه وجمعة فبرأت لم تنفسخ بناء على جواز ابدال المستوفى به والقول بانفساخها مبنى على مقابلة فان منعها من قلعها ولم تبرأ لم يجبر عليه ويستحق الاجرة بتسليم نفسه ومضى مدة امكان العمل لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الاجرة كن مكنت الزوج فلم يطأها ثم فارق وبفارق ذلك ما لو حبس الدابة مدة امكان السير حيث تستقر الاجرة عليه لتلف المنافع تحت يده وما تقرر هنا لا ينافى ما نقل عن الامام من استقرارها اذ هو مفروض فيما اذا تبين عدم تدارك الفعل المستأجر عليه وما مر فى امكانه (ولا) استئجار (حائض) أو نساء مسلمة (لخدمة مسجد) أو نساءهم قرآن اجارة عين ولو مع امن التلويث لاقتضاء الخدمة المكنت وهى ممنوعة بخلاف الذمية على ما مر كما قاله الاذرى وبطريقه ونحوه الحبيض

يستعمل المؤجر فيما يقوم مقام قلع السن المذكورة فليحرر (قوله لتلف) أى وذلك لتلف الخ (قوله فيما اذا تبين عدم تدارك) أى عدم ممانعة الفعل المستأجر عليه بلا مانع منه وفى نسخة اذ لم يطرأ ثم ما تبين به عدم امكان الفعل المستأجر عليه الخ وهى اقدم (قوله بخلاف الذمية) محتز مسألة أى فانه يجوز استئجارها ووجه بانها لا تمنع من المسجد بناء على الاصح من عدم منع الكافر الجنب من المكنت فى المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة وان قلنا بعدم المنع لم يعد لان فى صحة الاجارة تسليطها على دخول المسجد ومطالبته بالخدمة وقرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك ما صرحوا به من حرمة بيع الطعام للكافر فى شهر رمضان مع اننا لا تعرض له اذ وجدناه بأكل أو يشرب (قوله على ما مر) انظر فى أى محل مر (قوله وبطريقه ونحوه الحبيض ينفسخ العقد) هذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ وابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير الصبي المعين الارضاع والثوب المعين للخطاطة والخدمة نظير الارضاع والخطاطة اه سم على حج

(قوله ولم يستحق أجرة) ظاهره وان أتت بما استوجب له وهو ظاهر ما اقرره من انفساخ الاجارة بطر والحيض فان ما أتت به بعد الانفساخ كالعمل بلا استئجار (قوله اما اجارة الذمة فتصح) لو أتت بالعمل يتقسطها في هذه الحالة فان كنت المسجدة بتقسطها في حالة الحيض فينبغي ان تستحق الاجرة وان أتت بالمسك في هذه الحالة مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبر مثلا فقراءه جنباً فان اظهره عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصد لانه لما أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قعد القراءة او على غير وجه محرم يصرفه عن حكم القرآن كأن أطلق انتفى المقصود ونقص وهو الثواب او نزول الرحمة عنده م ر * (فرع) * سامع قراءة الجنب حيث حرمت ٢٠٠ هل يثاب لاي بعد الثواب لانه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارئ

م ر اه سم على ج (قوله ولا يصح الاستئجار لتعليم التوراة الخ) اي لجميع ذلك اما لو استأجره للبهض فان كان معيناً وعلم عدم تبديله صح والا فلا اه وفي سم على منهج * (فرع) * لا يصح استئجار ذي مسلمات البنا لا يصح استئجاره لان كنيسته طهيرة بناها وان أقر عليه وما في الزركشي مما يخالف ذلك ممنوع أو محمول على كنيسته لنزول المارة اه (قوله بغير اذن الزوج) * (فرع) * ذكر بعضهم انه يجوز للزوجة استئجار زوجها ولها منه من الاستمتاع لكن تسقط نفقتها وهو واضح وافق عليه م ر ولعل المراد ان لها منه وقت العمل لا مطلقاً اه سم على منهج (اقول) وفي دعوى السقوط والحالة ما ذكر نظر لانها تنفعه حقاً ويجب له عليها بل هو باجارة نفسه فوت التمتع على نفسه فكان المانع منه لانها (قوله العمل) اي عمله في بيتها (قوله لجاز) فلو حضر قبل فراغ

ينفسخ العقد كما يأتي فلو دخلت ومكثت عصت ولم تستحق أجرة وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به سلس بول أو جراحة نضاجة يحنس منها التلويث اما اجارة الذمة فتصح ولا يصح الاستئجار لتعليم التوراة والانجيل والسهر والفحش والنجوم والرمل ولا الختان صغير لا يحتمل ولا كبير في شدة برد أو حر ولا الزم وبناحة وجل مسكر غير محترم الا لاراقة ولا لتصوير حيوان وسائر المحرمات ولا يحل اخذ عوض على شيء من ذلك كبيع مينة وكما يحرم اخذ عوض على ذلك يحرم اعطاؤه الاضرورة ككذلك أسير واعطاء شاعر دفعا له سجوه وظالم دفعا ظلمه (وكذا) حرة (منسكوة لرضاع او غيره) مما لا يؤدي الى خلوة محرمة فلا يجوز استئجارها اجارة عين (بغير اذن الزوج على الاصح) مالم يكن هو المستأجر لا تغرق اوقاتهما بجمعه والثاني يجوز لان محله غير محل النكاح اذ لاحق له في لبنها وخدمتها لكن له فسخها حفظ الحقة ويؤخذ من تعليل الاول ما يحمله الاذرى انه لو كان غائباً او طيلة الاجرة بنفسها العمل ينقض قبل قدومه او تأمله للتمتع جازوا اعتراض الغزالي له بان منافعها مستحقة له بعد العقد النكاح ممنوع بانه لا يستحقها بل يستحق ان يتفقد وهو متعذر منه ويخرج بالحرة الامة فليسيدها ايجارها بغير اذنه في وقت لا يلزم تسليمها له امام اذنه فصيح مطلقاً انهم المسكينة كالحرة كما قاله الاذرى لاتفاء ساطنة السيد عليهم والعمية الموصى بنافعها ابدا لا يعتبر اذن الزوج في ايجارها كما قاله الزركشي وبغير المستأجر المنسكوة له فيجوز له استئجارها ولو ولده منها ومحل ما تقر فيه من تلك منافعها انلو كانت مستأجرة العين لم تصح اجارتها انفسها قطعاً وقد عمت البسوى باستئجار الحكاميين للعب وافق السبكي بمنعه لوقوع الاجارة على اعيانهم لا حكم فكيف يستأجرون بعد ذلك ورد بانه لا مناصرة بين اعمال الحج والعمى اذ يمكنه فعلها في غير اوقاته لانه لا يستغرق الا زمانه وليس مستأجر المنسكوة ولو لارضاع منع زوجها من وطئها خوف الحبل وانقطاع اللبن كافي الروضة والفرق بينه وبين منع الراهن من وطئ المرهونة انه هو الذي يجبر على نفسه

المدة فينبغي الانفساخ في الباقي اه سم على ج (قوله واعتراض الغزالي له) اي ما يحمله الاذرى بتعاطيه (قوله امام اذنه) اي الزوج ولو اختلفا في الاذن وعدمه صدق الزوج لان الاصل عدم الاذن (قوله لا يعتبر اذن الزوج) اي بل يؤجرها مالك المنفعة بلا اذن (قوله وبغير المستأجر) اي المتهوم من قوله مالم يكن هو المستأجر الخ (قوله ومحل ما تقرره) اي من الوجهين (قوله باستئجار الحكاميين للحج) اي عن المعضوب ليجبوا عنه (قوله ورد) معتمد (قوله في غير اوقاته) اي العلم (قوله خوف الحبل) اي اما الوطء المضرب بالطفل لا فيمتنع كما يأتي له بعد قول المصنف وتصح لخصانة وارضاع (قوله والفرق بينه الخ) وهذا الفرق يدل على ان السيد لو أجر امته بالخلية امتنع عليه وطؤها لانه يجبر على نفسه بتعاطيه عقد الاجارة وهو محل نظر والفرق =

بينه وبين الراهن لأجل اسم على حج (اقول) ولعله ان المستأجر هنا لا يضيع حقه بنقصان المنفعة عليه لانه يثبت له الخيارات بتعب العين المؤجرة فانفسخ رجع باسمه من الاجرة او سقطت عنه ان لم يكن دفعها بخلاف الراهن فانه بتقدير تلف العين المرهونة يفتقر التوثيق المقصود من الرهن بلايدل (قوله كالايجني) اي لان الاذن لا يستلزم العقد الموجب لاستحقاق المنفعة بخلاف نفس الرهن مع الاقباض فانه يستلزم للعجز عليه في المرهون لحق المرتهن (قوله لماصر) اي في السلم وقوله ان التأجيل به اي بالاولى (قوله وكذا ان قال اولها من امس) صريح هذا بطلان الاجارة في الجميع وقد يقال تصح الاجارة فيما بقي من السنة بالقسط من المسمى وتطل فيما مضى تقر بقا للصفقة لاشتمال ٢٠١ العقد على ما يقبل الاجارة وما لا يقبلها

ولو قال بقسطين متساويين المراد من هذه العبارة ان القسط الاول ستة اشهر متوالية من اول السنة والقسط الثاني ستة اشهر متوالية تلي الستة الاولى (قوله واخر نصفها الاول) والمراد آخر جزء من النصف الاول او اول جزء منه وبما بعده اخرج جزء من النصف الثاني او اول جزء منه فأو باسكان الواو والمراد الاول والاخر على التعيين لا واحد منهما (قوله غير بالمد المدين) هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كما هو قضيمة كون الاجارة لمنفعة مستقبله بدليل استئناها من المنع او من زمن العقد وعليه فهل يلزمه اجرة المدة السابقة او لا تلزمه الاجرة ما بقي من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تمتنع الاجارة في كل ذلك ولم أر منه شأ ويجه الاول وهو ان المدة انما

بما طيه عقد الرهن بخلاف الزوج واذنه هنا ليس كمنع اطي العقد كالايجني (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذمة) الى اجل مع لوم لقبول الدين التأجيل كالأول في شيء الى اجل مع لوم فان أطلق كان حالا (كالزمت ذمتك الجمل) بكذا (الى مكة أول شهر كذا) ومراده ما قبل الشهر هنا مستعمله لما صرح ان التأجيل به باطل على ما نقلناه عن الاصحاح ذكر ثم ان المعتمد ما نقلناه عن الامام والبعوى انه يصح ويحمل على الجزء الاول وعليه فكلامه هنا على اطلاقه (ولا تجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) كاجارة هذه الدار السنة المستقبلية أو ستة أو لها من غد وكذا ان قال أولها من أمس وكاجارة ارض من روعة لا يمكن تفريقها الا بعد مدة لئلا لها اجرة وذلك كالأول بانه عينا على أن يسلمها له بعد ساعة بخلاف اجارة الذمة كما هو ولو قال وقد عقد آخر انهارا أو لها يوم تاريخه لم يضر كما هو ظاهر لان القرينة ظاهرة في ان المراد باليوم الوقت أو في التفسير باليوم عن بعضه وكل منهما سائغ شائع ولو قال بقسطين متساويين في السنة فان اراد النصف في أول أو آخر نصفها الاول والنصف في أول أو آخر نصفها الثاني صح كما هو واضح ايضا لاستغراقهما السنة حيثئذ مع احتمال اللفظ له وان اختلفا باطل للجمل به اذ يصدق تساويهما بثلاثة اشهر وثلاثة اشهر مثلامن السنة وذلك مجعول ويستغنى من المنع في المستقبل صور كالأجر له بالمال يعمل ثم اراد اطلاق نظير ما صرح في اجارة ارض لازمة قبلا ربحها وكاجارة بين شخص للبح عند خروج قائله ببلده او تميتهم للخروج ولو قبل اشهره اذ لم تأت الايمان به من بلد العقد الا بالسير في ذلك الوقت وفي اشهره قبل الميعاد يحرم منه واجارة دار ببلد غير بلد العاقدين ودار مشغولة بأمة وارض من روعة يتأق تقر بها قبل مضي مدة لها اجرة وكافي قوله (فلو أجز السنة الثانية المستأجر الاولى) او مستحقها بنحو وصية او عدة بالاشهر (قبل افقضاءها جازي الاصح) لاتصال المدين مع اتحاد المستأجر كالأجر منه السنتين في عقد واحد ولا نظر الى

٢٦ به ح تحسب من زمن الوصول لم يحرر اه سم على حج ونقل هذا عن فتاوى النووي قال فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها والتمكن منها يوعلى الثاني فلما انقضت المدة قبل الوصول اليها كانت الاجارة فاسدة (قوله يتأق تقر بها قبل) في كل من الدار والارض (قوله قبل مضي مدة لها اجرة) مفهومه انه اذا كان زمن التفريق باطل بأجرة عدم الصحة وقياس ما صرح في مسألة الدار عن اقتناء النوى الصحة هنا وتحسب المدة من التفريق بالفعل والتمكن منها وقد يفرق بأن العاقدين لما كانا في محل الزرع لم يكن بهما ضرورة الى العقد قبل التفريق بخلاف الدار المؤجرة اذا كانت في غير محل العقد سيما اذا فرط بعد ما فقدت تعذرا لاجارة اذا توقفت معتمدا على الوصول الى محلها فقلنا بصحة العقد ثم الحاجة بخلافه هنا (قوله كالأجر منه) اي له

(قوله فان وجد ذلك) اى الانقضاء (قوله لم يقدح) اى لانه يفتقر الى الدوام لا يفتقر الى الاستداء وقوله في الثاني اى في صحة العقد الثاني (قوله لما اجره البائع من غيره) اى غير المشتري وقوله من المستأجر اى مدة ثانية (قوله ما اجره) اى مدة ثانية (قوله شامل للطلق) اى الارض المملوكة وعبارة المختار ٢٠٢ والطلاق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوكة (فرع) استأجر

زيد سنة من عرو ثم اجره نصفها
لبكر اى شاعا فهل لعمر ويجابار
السنة الثانية لاتصالها بالنصف
الثاني الذي يستحق منفعة أولا
لان زيد غير مالك للمنفعة الحاضرة
فيه نظر وبازم الى الثاني
اه سم على حج (اقول) الاقرب
الاول لما عمل به من اتصال المنفعة
(قوله عدم صحة العقد) اى ما لم
تدع اليه ضرورة كإياي والاجاز
(قوله لان المدتين المتصلتين الخ)
يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيرا من
الناظر يؤجره القدر الذي شرطه
الواقف ثم قبل مضيه بأشهر أو أيام
يطلب المستأجر عقدا آخر خوفا
من تعدي غيره عليه فلا يصح للعلة
المذكورة (قوله صحة الاقالة)
وكالمؤجرة ما لو اشترى عيناً ثم باعها
وتقابل المشتري مع البائع فانه
يصح على العقد ولا ينفسخ البيع
اه سم على حج ملخصا (قوله ولا
تنفسخ الاجارة) اى فيرجع المستأجر
الاقول على المالك بقسط المسمى
من وقت التقابل وللمالك عليه اجرة
مثل ما بقى من المدة ويستحق
المستأجر الاول على الثاني ما سجد
في اجارته (قوله وما خبر البيهقي

احتمال انفساخ العقد الاول لان الاصل عدمه فان وجد ذلك لم يقدح في الثاني كما صرح به
في العزيز والوجه الثاني لا يجوز كالأجرها لغيره وانما يترقب انقضاء اعمالها وقال آجركها
سنة فاذا انقضت فقد آجركها سنة أخرى فلا يصح العقد الثاني كالموالت عجي الشهر فلم ترد
على كلامه ولو استأجر الدار من المستأجر سنة فللمالك ان يؤجرها السنة الأخرى من الثاني
لانه المستحق للمنفعة وفي ايجارها من الاول وجهان اصحهما لانه لا كن غير مستحق
للمنفعة وبه جزم صاحب الانوار وهو مقتضى كلام القاضي والفقوى والمبطل الروضة
ويجوز للمشتري لما أجره البائع من غيره ايجار ذلك من المستأجر كما فتي به الوازره الله
تعالى واقتضاء كلام جمع خلافا لابن المقرئ وفي جواز ايجار الوارث ما أجره الميت من
المستأجر تردد الاقرب منه الجواز لانه نائبه وقال الزركشي انه الظاهر وهذا كله اذا لم
يحصل فصل بين السنتين والا فلا يصح قطعا وكلام المصنف كغيره شامل للطلق والوقف نعم
لو شرط الواقف ان لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا
في عقد قبل مضي المدة فالعقد كما فتي به ابن الصلاح ووافقه السبكي والاذري وغيرهما
عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة اجارة الزمان القابل من المستأجر انه عال شرط
الواقف لان المدتين المتصلتين في العقد في معنى العقد الواحد وهذا بعينه يقتضي المنع
في هذه الصورة لوقوعه زائدا على ما شرطه الواقف وان خالفه ابن الاستاذ وقال ينبغي أن
يصح نظر الى ظاهر اللفظ ولو اجر عيناً فأجرها المستأجر لغيره ثم تقابل المؤجر والمستأجر
الاول فالظاهر كإفالة السبكي وغيره صحة الاقالة ولا تنفسخ الاجارة الثانية ولو أجره حائنا
او نحوه لم ينتفع به الايام دون الليالي او عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن الاتقاع بعينه
بعض بخلاف العبد والدية قصص لانهم عند الاطلاق للاجارة برقة فان في الليل او غيره
على العادة لعدم اطاقتهما العمل دائما وكافي قوله (ويجوز كراء العقبة في الاصح) يضم
العين جمع عقبة اى نوبة لان كلامهم ما يعقب صاحبه ويركب موضعه وما خبر البيهقي
من مشي عن راحته عقبة فكأنما اعتق رقبة وفسر روايته اممال فلعله وضعها لغة فلا
يتقدم ما هنا بذلك وخرج باجارة العين التي الكلام فيها اجارة الذمة قصص اتفاقا فالماصران
التأجيل فيها جائز (وهو ان يؤجر دابة رجلا) مثلا (ليركبها بعض الطريق) ويمشي بعضها او
يركبها المالك تناوبا (او) يؤجرها (رجلين) مثلا (ليركب ذاتا ياما) معلومة (وذا ياما) كذلك
تناوبا ومن ذلك أجره نصف المحل كذا او كلها التركيب انصف الطريق فيصبح كبيع المشاع
(وبين البعضين) في صورتين كنصف اوسع مالم يكن ثم عادة معروفة مضبوطة بالزمن

من مشي) اى فاصدا اراحتا (قوله وفسروها) اى العقبة (قوله بسنة الخ) وقدرها بالسراير المتداد او
خمس واربعون درجة لان مسافة القصر سبعمائة ميلين او يوم وليلة وقد وذلك ثلثمائة وستون درجة وهي اذا قسمت على
الفراسخ خرج لكل فرسخ اثنان وعشرون درجة ونصف والفرسخ ثلاثة اممال فالسنة اممال بقدر مساحتها بفرسخين ومقدار
سبعمائة ما ذكر (قوله ليركبها انصف الطريق) اى ثم ان كان ثم مر احل معلومة محل عليها والا اشترط بيان ما يشبه وما يركبه

(قوله فلو تنازعا الخ) ولو استأجرها ولم يتعرضا للتعاقب فان استخفتم ما ركبها معارلاتهما يا فان تنازعا فيمن يبدأ أقرع ٥١ حج
(قوله في الاولى) اى بشقيها وهى مالواجر ركب لا يركب بعض الطريق الخ ولعل المراد بالتقدم فى الشق الاول يقدم ركوبه على
مشميه لانه ليس فيه ركوب من المالك (قوله يقدم ركوب المستأجر) ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والمتجه خلافه كما يدل عليه
التعليل بل المتجه انه اذا شرط فى العقد ركوب المستأجر أو لا وقتسها بعد العقد وجه لا نوبه المستأجر أو لا فساد كل الآخر
بنوبته جاز فلنأمل وقوله ويؤخذ منه الخ قد يقال يغنى عن هذا قوله السابق ما لم يضر بالهية ٥١ سم على حج (قوله أو بالمأشئ)
عبارة حج وفي توجيهه النص المنع عند طلب احدهما للثالث ما يوافق فانه قال ان ذلك اضر بالمأشئ والركوب لانه اذا ركب
وهو غير تعب خفف على الركوب واذا ركب بعد كلال وتعب وقع على الركوب كالتعب ٥١ (قوله ويؤخذ من نص الشافعي)
عبارة حج ويؤخذ من توجيه النص المنع عند طلب احدهما ٢٠٣ ثلاث ٥١ وعليه فقوله اخذ اعلاه توجيه النص (قوله انه

لا بد من رضا مالك الدابة) يتأمل
وجه ذلك وأى فرق بين ركوب
احدهما أو ما أو يومين والآخر مثله
على الاتصال وبين ركوب احدهما
ثلاثا والآخر كذلك مع ان الغرض
اتفاا الضرر عن الدابة والمأشئ
بذلك وقد يقال يؤخذ الجواب عن
هذا ما مر عن حج فى قوله لانه ان
ركب وهو فى تعب خفف على
الركوب (قوله وانه لو مات المحمول)
انظر لمرض ٥١ سم على حج
والظاهر أن المرض مثل الموت
كما يؤخذ من توجيه حج للنص بأنه
اذا ركب بعد كلال وتعب وقع
على الركوب كالتعب

٥١ (فصل فى بقیة شروط المنفعة) ٥١

(قوله فى بقیة شروط المنفعة) اى
زيادة لى ما مر فى قوله وكون

او المسافة كيوم ويوم او فرسخ وفسخ والاجل عليها والمجرب فى الزمن زمن السيدون
زمن النزول الفأ واستراحة كما قاله المتولى (ثم) بعد صحة الاجارة (يقسمان) ذلك
بالتراضى فلو تنازعا فى البادئ اقرع بينهما وذلك للملكهما المنفعة معا ويغفرا تباخير
الواقع اضرة القسمة نعم شرط الصحة فى الاولى تقدم ركوب المستأجر والابطال لتعاقبها
حينئذ زمن مستقبل والقرن كالدابة وقضية قوله ايا ما جواز جعل النوبة ثلاثة ايام
فان كان يتحقق على ذلك وان خاف العادة أو ما اتفقا عليه فى العقد وهو كذلك حيث
لا يضر بالدابة أو بالمأشئ ويحتمل على ذلك كلام الروضة وغيره ويؤخذ من نص الشافعي
رضى الله عنه انه لا بد من رضا مالك الدابة بذلك اخذ من قوله لا يجوز النوم على الدابة
فى غير وقته لان النائم يشغل وانه لو مات المحمول لم يجبر مالك الدابة على حمله على ما بأتى
٥١ (فصل) فى بقیة شروط المنفعة وما تقدر به وفى شروط الدابة المستكتره ومجولها ٥١ (يشترط
كون) العقود عليه معلوما بالعين فى اجارة العین والصفة فى احارة الذمة وكون (المنفعة
معلومة) بالتقدير الاتى كالبيع فى الكل لكن مشاهد محل المنفعة غير مغنیه عن
تقديرها وانما اغنت مشاهدة المعین فى البيع عن معرفة قدره لانها تحيط به ولا كذلك
المنفعة لانها امر اعتبارى يتعاقب بالاستقبال فعلم اعتبار تحديد العقار حيث لم يشتر
بدونه وانه لا تصح اجارة غائب أو أحد عبديه ومدة مجهولة او عمل كذلك وفيما له منفعة
واحدة كبساط يحمل عليها وغيره يعتبر بيانها نعم دخول الحمام باجرة جائز بالاجماع مع
الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة فى مقابلة الاكالات لا الماء فعليه ما يعرف به الماء

المنفعة تقوم الخ (قوله لكن مشاهدة محل المنفعة) اى كالدابة مثلا (قوله فعلم اعتبار تحديد العقار) لعل فائدة اشتراط التحديد
مع ان اجارة العقار لا تكون الاعنة والاجارة العنة يشترط فيها الكل من العاقدین رؤية الامن انه قد يكون العقار ارضامتصلة
بغيرها فبها كل من العاقدین ولكن لا يعرف المستأجر مقدار ما يستأجره من الارض فيدفع المأجر حدودها التميز عن غيرها
ومجرد الرؤية لا يفي بذلك (قوله او عمل كذلك) اى مجهول (قوله وفيما له منفعة واحدة) اى عرفا فلا ينافى انه يمكن الاتساع به بغير
القرش كحمله خيمة مثلا (قوله مع الجهل بقدر المكث) اى ومع ذلك يمنع من المكث زيادة على ما جرت به العادة من نوعه ومن
الزيادة فى استعمال الماء على ما جرت به العادة ايضا وقال سم على حج وانظر صورة المماقاة الصحيحة على دخول الحمام مع تعدد
الداخين فانه مثلا لو قال استأجرت منك هذا الحمام بكذا او قدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاقدة مع غيره ايضا او لم يقدر
مدة بعد تسليم الصحة يستحق منفعة الجميع ايضا ولا يمكن المعاقدة مع غيره ولعل من صورها اذنت لك فى دخول الحمام بدركهم
فيقبل او اذنت لى فى دخول الحمام بدركهم فيقول اذنت فلنأمل (قوله لا الماء) اى اما هو فمقوض بالاياحة

(قوله ويجيبه الى ذلك) اى او يأخذ منه الاجر مع صبغة استحقاق (قوله اولئك من المستأجر) وشروط على نفسه ذلك بأن قال استأجرتها بكذا لا سكنها وحدى صح كما يعض الهوامش عن الصيرى (اقول) وهو قياس مالو شرط الزوج على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط القاسدة مضرّة سواء ابتدأ بها المؤجر او القابل يقتضى خلافه ووجهه بأنه شرط يخالف مقتضى العقد وقد عوت المستأجر وينقل الحق لوارثه خاصة كان او عام ولا يلزم مساواة الوارث في السكنى للميت (قوله لم تصح) اى لما فيه من الجبر على المستأجر فيما ملكه بالاجارة فيما وقال حج في تعليل الاولى لانه صريح في الاشتراط بخلاف ما قبله (قوله كل شهر يدinar لم تصح) ٢٠٤ اى حتى في الشهر الاول للجهل بمقدار المدة (قوله بخلافه من

بيت المال) اى فانه يصح وان لم يقدر المدة لانه رزق لاجرة (قوله للمؤجر اونايبه) يفيد انه لو استأجر دابة لمحل كذا ولم يعين المؤجر له من يستلمها منه اذا وصل ذلك المحل لم تصح الاجارة ولو سلم يفتى ان تصح ثم ان كان للمؤجر وكيل ثم سلمها له والا فلا قاضى ان وجدوا والا اودعها عند أمين لم يكن بعيدا بل هو الظاهر ثم رأيت في حج بعد قوله هنا اونايبه مانصه ولا ينافى هذين جواز الابدال والتسليم للقاضى اونايبه لان ذلك لا يبرف الابعديان الناحية ومحل التسليم حتى يبدل لان جملتها اه وهو يفيد انه لا يشترط تعيين شخص يسلمها له بل يكفي ان يقول تركب الى محل كذا وتسلمها في محل كذا الى اونايبى مثلا ثم بعد وصوله ان وجدته اونايبه الخاص سلمها له والا فلا قاضى (قوله وكاستأجر ترك خطيطة شهر) مثال للتقدير بالزمن وهو من صور الاجارة العينية

غير مضمون على الداخل وثبائه غير مضمون على الخارجى ان لم يستحفظه عليها ويجيبه الى ذلك ولا يجب بيان ما يستأجر له في الدار لقرب التفاوت من السكنى ووضع المنافع ومن ثم محل العقد على المعهود في مثلها من سكانها ولم يشترط عدد من يسكن اكتفا بما اعتد في مثلها (ثم) اذا توفرت الشروط في المنفعة (تارة تقدر) المنفعة (بزمان) فقط وضابطه كل ما لا ينضبط بالعمل وحينئذ يشترط علمه كرضاع هذا شهر او طعين او تبجيص او اكمال او مداواة هذا يوما (و كدار) وارض وثوب وآتية ويقول في دار تؤجر للسكنى اتسكنها فلو قال على ان تسكنها او لتسكنها وحده لم تصح كما في الجوفى الاولى (سنة) بما تارة اولها من فراغ العقد لوجوب اتصالها بالعقد فلم يعلم كاستأجرتها كل شهر يدinar لم تصح ولو من امام استأجره من ماله لا اذ ان بخلافه من بيت المال فلو قال هذا الشهر يدinar وما زاد بحسابه صح في الاول فقط واقل مدة تؤجر للسكنى يوم فاكثر قاله الماوردى مرة وتبعه الرويانى ومرة اقلها ثلاثة ايام والاوجه كما افاده الاذرى جواز بعض يوم معلوم فقد يتعلق به غرض مسافر وفحوره والضابط كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند اهل العرف اى لذلك المحل ليس يذل المال في مقابلتها (تارة) تقدر (بعمل) اى بمجمله كما في الحرر او برمن (كدابة) معينة او موصوفة للركوب او للمحل شئ عليها (الى مكة) او لتركبها شهر احيث بين الناحية المركوب اليها ومحل تسليمها للمؤجر اونايبه (وخطيطة ذا الثوب) او ثوب صفته كذا كاستأجر ترك خطيطة او ألزمت ذمتك خطيطة لغير هذه المنافع في نفسها من غير تقدير بجهة وكاستأجر ترك الخطيطة شهر او يشترط في هذه بيان ما يخطيه وفي الكل كما سيعلم من كلامه بيان كونه قبضا او غيره وطوله وعرضه ونوع الخطيطة اى رومية او غيرها ومحل عند اختلاف العادة والاحل المطلق عليها وبما تقر علم انه لا يأتى التقدير بالزمن في اجارة الذمة فلو قال ألزمت ذمتك عمل الخطيطة شهرا لم يصح لانه لم يعين عاملا ولا محلا للعمل وقبده ابن الرفعة بخلافه اطلاقه على كلام

القفال

كما تقدم (قوله وبما تقر) اى في قوله وكاستأجر ترك خطيطة شهر مع قوله وفي الكل كما سيعلم الخ فانه اقتصر

في تصوير التقدير بالزمن على الاجارة العينية هذا ولم يظهر وجه امتناع التقدير بالزمن في اجارة الذمة مما ذكر بل الذي يظهر منه صحته حيث بين صفة العمل ومحل الذي ذكره ابن الرفعة ثم قال في مرة أخرى الا ان يقال هو وان بين صفة العمل لكن العلة تختلف في مقدار دفعها باعتبار رخصة اليد في العمل وباطنهم او مجرد التقدير بالزمن لا يحصل مقصود المستأجر (قوله لا يأتى التقدير بالزمن) اى وخرج بالزمن التقدير بالعمل فيقول ألزمت ذمتك خطيطة كذا ثم يعين ما يريد خطيطة عما في الذمة فيصح (قوله لانه لم يعين عاملا) اى لان العمل الماتزم في الذمة المقصود منه تحويل العمل من غير تعلقه بواحد بعينه (قوله لعدم اطلاقه على كلام

الفتال) اي الفتال بذلك فوافق مجته ما قاله الفتال كما يصرح به قول حج بعد قوله بجما وسببه اليه الفتال (قوله انه ان قصد التقدير) اي ويعلم قصده بالقرينة (قوله بالعمل خاصة) اي بخلاف ما لو قصد الاشتراك او أطلق (قوله وانما ذكر الزمان الخ) اي فلما أخرجه لم تنسخ الاجارة ولا خيار للمستأجر (قوله عند المتعاقدين رأسا) اي بوجه من الوجوه (قوله الصلوات) اي وطهارتها وراتبها وزمن الاكل وقضاء الحاجة (قوله من الاجارة) اي فيصلها بمجملها وبالمسجد ان استوى الزمان في حقه والاعتين محلها واستجاره عذر في ترك الجمعة والجماعة (قوله من اجارة ايام معينة) لم يذكر مفهومه مع ان الاجارة متى قدرت بزمن كانت ايامها معينة واعلم احترزه عما لو قدر بعمل واستثنى اوقات الصلوات فانه لا يضر لان التقدير بالعمل انما يعتبر فيه نفس العمل كثر زمنه او قل (قوله عن مسمى اللفظ) وسيأتي عن حج انه يجب السعي للهالة ٢٠٥ ولو جمعة لم يخص من الذهاب اليها على عمله وظاهره وان زاد زمن الصلاة في

الفتال بما اذا لم يبين صفة العمل ولا محله ولا بان بين محله وصفته صح ولا فرق كما قاله الفتال بين الاشارة الى الثوب او وصفه (فلوجهما) اي العمل والزمان (فاستأجره ليخيطه) اي الثوب يوما معيناً وليجرح هذه الارض او يبنى هذه الحائط (يباض النهار) لمعين (لم يصح في الاصح) لاغر اذا قد تقدم العمل او يتأخر كما لو أسلم في قفيز حنطة على ان وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته ونقصه وبه يعلم رد ما قاله السبكي من ان لو كان الثوب صغيراً قطع بقراعه في اليوم فانه يصح لاحتمال عروضا عائق له عن اكمله في ذلك النهار وان اجاب عنه بعضهم بانه خلاف الاصل والغالب فلا يلتفت اليه لان ذلك غفلة منه بدليل ان عمله البطلان لاحتمال فدعوى انه خلاف الاصل مردودة نعم الاوجه انه ان قصد التقدير بالعمل خاصة وانما ذكر الزمان للتعجيل فقط وصحة هذا الزمان غير منظور له عند المتعاقدين رأسا والثاني يصح واعلم ان اوقات الصلوات الخمس مستثناة من الاجارة نعم تبطل باستثنائها من اجارة ايام معينة كما في قواعد الزركشي للجهل بقدر الوقت المستثنى مع اخرجه عن مسمى اللفظ وان وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر واقفي به الشيخ رحمه الله تعالى وان نوزع فيه (وبقدر تعليم) نحو (القرآن عدة) كشمه نظير ما مر في نحو الخياطة ولا تظر لاحتمال سهولة رصعوبة اذ ليس عليه قدر معين حتى يتعب نفسه في رصعه بله ومحل ذلك عند عدم ارادته جميع القرآن بل ما يسهى قرآنا فان اراد اجميعه كان من الجمع بين التقدير بالعمل والزمن وكذا ان اطلق القول الشافعي ان القرآن بال لا يطلق الاعلى الكل اي غالبا ولا فقد يطلق ويراد به الجنس الشامل للبعض ايضا وفي دخول الجمع في المدة تردد كما لو استأجر ظهر البركة في طريق واعتيده نزول بعضها هل يلزم المكثري ذلك والاوجه كارجحه البلقيني عدم الدخول كالا حد للنص اذ اخذ من افتاء الغزالي

المسجد على زمن صلواته بموضع عمله اي فلما ذهب اليها وصلاتها ثم شك في انما مسبوقة أم لا صلي الظهور لعدم اجراء الجمعة في ظنه وكذا لو صلي الجمعة او غيرها ثم بان عدم اجراء الصلاة للحاجة يدينه او ثبانه مثلا او بان بامامه ما يوجب الاعادة يجب اعادة ما صلاه لعدم اجراء ما فعله لكن ينبغي أن يسقط من الاجرة ما يقابل فعل الاعادة لانه زائد على ما ينصرف العقد اليه (قوله وأفتى به الشيخ) بقى ما لو أجر نفسه بشرط عدم الصلاة وصرف زمنها في العمل المستأجر له هل تصح الاجارة ويلغو الشرط لاستثنائها شرعا لم تبطل فمه نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة (قوله فان اراد اجميعه) اي او بعضها معيناً منه وان قطع بحفظه عادة (قوله كان من الجمع بين التقدير بالعمل

والزمن) اي وهو باطل (قوله وكذا ان اطلقا) اي فيسقط ايضا (قوله وفي دخول الجمع) اي ايامها (قوله في المدة) اي مدة التعليم وخروج به ما لو استأجر مدينه خياطة او بناء او غيرها فان ايام الجمع تدخل فيما قدره من الزمن وتستثنى اوقات الصلوات على ما مر وظاهره وان اطردت عادتهم في محل العقد بترك العمل في ايام الجمع (قوله هل يلزم المكثري ذلك) اي والراجح اللزوم لانه غير ما دون فيه (قوله عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عيدي الفطر والاضحى بل لا يعدان ايام التشريق كذلك مر اه سم على حج وينبغي أن مثل ايام التشريق ما لو اعتاد وباطالة شئ قبل يوم العيد او بعده بل او غير ذلك كالايام التي اعتيد فيها خروج الحمل مثلا (قوله كالا حد للنص) قال الزركشي وهل يلحق بذلك بقية اعيادها فيه نظر لا سيما التي تدوم اياما والا قرب المنع اه ولا ينافي استثناء السبت اليهود انه اذا استعدي عليه يوم السبت أحضره لانه لم يعلق به والاجارة تنزل على العمل المعتاد اه سم على حج

(قوله لا تطراد العرف به) وحينئذ فيصح العقد في جالة الإطلاق جلاله على البعض وصونه عن البطلان مؤلف فتمكون الجمع مستتناة وقياس ما تقدم في أوقات الصلوات من البطلان للأجارة عند استئنائها هنا كذلك (قوله والوجه كون المدار على الكلفة) أي ولو حرفاً واحداً كان ثقل عليه النطق به فعلاجه بعرفه (قوله عرفاً) أي ويستحق الاجرة ولو لم يقره بالأحكام لانه يسمى قراءة عرفاً وينبغي ان مثل ذلك في الاستحقاق ما لو استأجره لقراءة على قبراً وقراءة لالة مثلاً عنده (قوله وما جزم به الماوردي الخ) * (فرع) * ولو استأجره لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس بيده كالموثر في الشفاء في المداواة أو يصح لانه المقصود من التعليم به ويفرق فيه نظر سم على حج ولا يبعد الصحة بما عمل به من ان المقصود من التعليم الحفظ وقوله ويفرق أي بين المداواة والحفظ ولعله ان التعليم مستلزم للحفظ عادة مطردة غاية انه يختلف شدة وضعها باعتبار قوة فهم المتعلم وضعفه ولا كذلك الشفاء فانه لا يلزم المداواة كثيراً ما توجد ولا يوجد الشفاء وعول عليه فلو علم مدة تقضى العادة معها بالحفظ للبلد فضعف لاعتباره غير فينبغي استحقاق الاجرة لان التعليم على الوجه المذكور هو المقصود كما مر (قوله لان تعيين القرآن الخ) أي ومع ذلك لا يتخلو عن نظر لان القرآن يطلق على الكثير والقليل ٢٠٦ والمدار على الكلفة الحاصلة بالتعليم ثم رأيت في سم على حج به مثل

ما ذكره الشارح وأقول فسمه نظر أيضاً لان بعض القرآن قرآن وان لم يتصف بالايجاز استقلالا ولهذا يحرم على الخنثى قراءة كلمة بل حرف مثلاً (قوله ان مادونها كذا) أي يصح الاستئجار له وليس المراد ان مادون الثلاث مجتزئ (قوله ولا يشترط تعيين الخ) أي فلو أطلقها صاحبه وحمل على الغالب في بلده ان كان والاقرأه ماشاء فان تنازعا فيما يعلمه أجيب المعلم لانه حق توجبه عليه فيؤديه من أي جهة أرادها قياساً على ما اذا كان في البلد فقد ان استويان فيخرج

بعد دخول السبت في استئجار اليهودي شهر الاطراد العرف به (أو تعين سور) أو سورة أو آيات من سورة كذا ويذكر من أولها وآخرها أو وسطها للتمايز في ذلك وشرط القاضى ان يكون في التعليم كافة كأن لا يعلم القاطعة مثلاً الا في نصف يوم فان تعلمها في مرتين لم يصح الاستئجار كما جزم به الرافعي بالنسبة للصداق والوجه كون المدار على الكلفة عرفاً كقراءتها ولو مرة خلاف ما وجهه قوله نصف يوم وما جزم به الماوردي من عدم صحة الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين القوان يقتضى الاجاز ودونها لا يجاز فيه محل نظر والتحقيق ان مادونها كذلك ويمكن حمل كلامه على ما لو استأجره لتعليم قرآن مدة بزمان فيه تبرجته بما يصل به الاجاز ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً لان الامر قريب في ذلك فان عينه ما تعين فلو أقرأه غيره اتجه عدم استحقاقه اجرة بخلاف بعضهم ولا بد من تعيين المتعلم واسلامه أو رجاء اسلامه ويقارن منع بيعه فهو مصحف عن يرحى اسلامه بأمر ما يترتب على خلاف الرجاء فيه من الامتنان الخشع مما يترتب على التعليم هنا ولا يشترط رؤيته ولا اختبار حظه نعم لو وجدته خارجاً عن عادة امثاله تخير كما يخبره ابن الرفعة ويعتبر علمه بالمعقود عليه والا وكلامه يعلمه ولا يكفي فتح المصحف وتعيينه ما قدرا

في الزكاة وفي أداء قيمة المثل ماشاء (قوله فلو أقرأه غيره الخ) هل المراد انه لا يستحق اجرة للكلمات منه التي فيها الخلاف من لا يبين نافع وغيره أو جميع ما علمه آياه فيه نظر ولا يبعد الاول وان كان المتبادر من كلامه الثاني * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عن الاستئجار لتعليم القراءة الشاذة هل يصح ام لا فأجبتنا عنه بأنه ان كان مراده من تعلمها الاستشهاد بها على قواعد النكح والاحترار عن القراءة بها صحت الاجارة وان كان مراده القراءة بها المحرمة لم تصح الاجارة (قوله خلافا لبعضهم) هو حج فانه يقول يستحق اجرة المثل (قوله ولا بد من تعيين المتعلم) أي لصحة الاجارة (قوله على خلاف الرجاء فيه) أي البيع (قوله ولا يشترط رؤيته) أي المتعلم (قوله نعم لو وجدته) أي المعلم (قوله ويعتبر علمه بالمعقود عليه) ولا يبعد ان يعتبر بيان ان التعليم من قول القرآن أو من آخره ومن وسطه لان الغرض مختلف جده ابدلك اه سم على حج ثم رأيت قول الشارح السابق ويذكر من أولها الى آخرها (قوله والا وكلا) لا يقال كيف يجبهه المعلم لانه نقول بجواز انه ألزم ذمته التعليم وهو يمكن باحضار غيره له وبأنه يمكن ان يعلم من المصحف ولا يلزم منه معرفة السورة التي يريد العقد عليها (فرع) * قال حج لو كان ينسب ما تعلمه لوقته فيه وجوه أصحها اعتبار العرف أي ان اطردوا لالا فاذي يظهر وجوب السان في العقد فان طرأ كونه ينسب بعده احتل ان يقال تخير الاجير وأن يقال لا يلزمه التجهيد بل يحفظ سواء قيسه قبل تجال الآية أو بعدهم رأيت شيخنا الخ فراجعه

(قوله وفارق ما ذكر) اي ما ذكر من انه اذا استأجر من يبي له اشترط أن يبين الموضع الخ (قوله وهو نحو سوق) اي كجار وافي
ابن الرفعة في استئجار علود كان وقوفة للبناء عليه بجواره ان كان عليه حالة الوقف بناء وتعذرت اعادته اي من جهة ناظر الوقف
حالاً وما لا ولم يضر بالسفل قال وان لم يكن عليه واعيد ارتفاع المستأجر بسطحه وكان البناء عليه يمنع من ذلك وينقص بسببه
اجرته لم يجوز ان زادت اجرة البناء على ما تنقص من اجرته لان ذلك تغيير للوقف مع امكن بقاءه وان لم يجد ذلك جاز واعترض
السبكي ما قاله من الجواز بأنه خلاف المنقول لقوله لم يوافقه ٢٠٧ البناء والغراس لم يؤثر الارض لبيني

فيها غير ما كانت عليه بل ينفع بها
زرع أو نحوه الى أن تعاد لما كانت
عليه وخلاف المدرك لان الباني
قد يستولى عليه ويدعي ملك
السفل ويجوز الناظر عن ينسبة
تدفعه حج وهو شامل لما اذا منع
من ذلك ولم ينقص بسببه الاجرة
فليأمل سم عليه (قوله وقدر
القطع) اي كونه في نصف القرخ
او كماله مثلاً (قوله ويجوز التقدير
فيها بالمدى) ولا بد في صحة العقد
حينئذ من كونها اجارة عين للماصر
من ان التقدير بالزمان لا يتأق في
اجارة الزمة ثم حيث صح العقد
لا تدخل اوقات الصلوات وقضاء
الحاجة ونحو ذلك مما جرت العادة
فيه بعدم التسخ (قوله فقول
الشارح) اي بالنسبة للبناء
(قوله ويبين في الرعي) اي في
الاستئجار له (قوله اكنى بالعرف)
اي حيث كان ثم عرف مطرد في
محل العقد والا فلا بد من بيان
عدد (قوله فان قدر بالزمان الخ)

منه لاختلاف المنار اليه صعوبة وسهولة وفارق الاكتفاء بشاهدة الكفيل في البيع
كما مر به محض توثق لاعتدال ما عود عليه فكان أمره اخف (وفي البناء) اي الاستئجار
له على أرض أو نحو سوق (يبين الموضع) الذي يبنى فيه الجدار (والطول) له وهو
الامتداد من احدي الزاويتين الى الاخرى (والعرض) وهو ما بين وجهي الجدار
(والسمك) بفتح أوله وهو الارتفاع ان قدر بالعمل (وما يبنى به) من حجر أو غيره وكيفية
البناء أهو منضد أو مجوف أو مسنن (ان قدر بالعمل) لاختلاف الاغراض به نعم ان كان
ما يبنى به حاضر انما شاهدته تغني عن تبينه وفارق ما ذكره تقدير الحفر بالزمان حيث لا يشترط
فيه بيان شيء من ذلك بان الغرض في الخطاطبة والبناء يختلف بخلاف الحفر ولو استأجر محلاً
للبناء عليه وهو نحو سوق اشترط جميع ذلك أو أرض اشترط ماسوى الارتفاع وما يبنى به
وصفة البناء لانها تحمل كل شيء ويعين في النسخة عدد الاوراق واسطر الصفحة وقدر
القطع والحواشي ويجوز التقدير فيها بالمدة قال الاذرى ولا يبعد اشتراط المستأجر خط
الاجير وهو كما قال ولم يتعرضوا لبيان دقة الخط وظاهمه والاوجه اعتبار ان اختلافه
غرض والا فلا ويبين في الرعي المدة وحنس الحيوان ونوعه ويجوز العقد على قطيع معين
وعلى قطع في الزمة ولو لم يبين فيه العدد اكنى بالعرف كما قاله ابن الصباغ وجرى عليه ابن
المقرئ ويبين في الاستئجار لضرب الابن ان قدر بالعمل العدد والقالب بفتح اللام طولا
وعرضا وسمكا ان لم يكن معروفا والا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتج الى ذكر
العدد كما صرح به العمراني وغيره فقول المشرح فان قدر بالزمان لم يحتج الى بيان ما ذكر
اي جميعه فلا ينافيه وجوب بيان صفته (واذا صلحت) بفتح اللام وضمها (الارض للبناء
وزراعة وغراس) اول اثنين من ذلك (اشترط) في صحة اجازتها (تعيين) نوع (المنفعة)
المستأجر لها لاختلاف ضررها فلو أطلق لم نصح اما اذا لم تصلح الالجهة واحدة فانه يكفي
الاطلاق فيها كإراضى الاحكار فانه يغلب فيها البناء وبعض البساتين فانه يغلب فيها
الغراس (ويكنى تعيين الزراعة) بان يقول للزراعة ولترعها (عن ذكر ما يزرع

اي ولا بد من ذكر غيره من بقية الاوصاف (قوله واذا صلحت) اي بحسب العادة والاقبال الاراضى يتأق فيها كل من الثلاثة
(قوله نوع المنفعة) اي فلو اختلفت في ذلك فينبغي تصديق المالك (قوله ويكنى تعيين الزراعة الخ) (واقعة) * اجر أرضا
للزراعة فعملها المستأجر فنبت بها عشب فلن يكون اجاب شيخنا بأنه للمالك لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة وانما تلك المنافع
اه دميرى رحمه الله تعالى اي ومعلوم ان الاجرة التي وقع بها العقد تلزم المستأجر لما تقدم من انها يجب بقبض العين وقيداس
ما اجاب به ان ما يطالع في خلال الزرع من غير بذر المستأجر كالخشب مثلاً لا يكون للمالك الارض (قوله فيزرع ماشاء) اي عما
جرت به العادة ولومن انواع مختلفة ثم رأيت في الزيادة وفي كلامه الاتي

(قوله فيغرس او يبني ماشاء) اي ولو بغرس البعض وبناء البعض (قوله في سقى) بسكون الباء واصله في سقن حذف الثون للاضافة فنقرأها بتشديد الباء ليصب (قوله جدد) هو بفتح الجيم وسكون الدال المهمة وبالباء الموحدة القحط (قوله فالاقرب لزوم اجرة مثلها الخ) لهله لا تتفاقم الممكن اه سمح عليه فلو لم يمكن الاتفاقم بها الا في الزراعة لم يستحق اجرة لمدة الغصب (قوله ويقع ماشاء) شامل نحو القصب والارز مع شدة ضرره بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان يقيد بالمعتاد في مثل تلك الارض وان سمح فقال لتزرع ماشئت مر اه سمح على جج اي فطريقه اذ اراد زرع ذلك ولم تجر العادة بزراعة في تلك الارض ان يتص عليه (قوله على الوجه المعتاد) اي بالنسبة للارض ولو نادرا ولا نظرا لخصوص المستأجر حتى لو كان مثله لا يزرع الا الحنطة مثلا واعتيد في تلك الارض أن تزرع من غير ٢٠٨ ما اعتاده فهو المستأجر كالسهم والقصب مثلا جازله فعله وان لم يكن

في الاصح) فيزرع ماشاء اذ تفاوت انواع الزرع قليلا ومن ثم لم ينزل على أقلها ضررا واجري ذلك في تغرس او تبني فلا يشترط بيان افراد هـ ما فيغرس او يبني ماشاء وما اعترض به من كثرة التفاوت في انواع هذين رديع ذلك فايها م كلام المصنف اختصاص ذلك بالزراعة ليس مراد او الثاني لا يكفي لان ضرر الزرع مختلف ومحل ما تقررفين اجرة عن نفسه فان فعل عن غيره بولاية او نيابة لم يكف الاطلاق لوجوب الاحتياط قاله الزركشي وغيره ولو لم تصلح الا للزراعة وغصبها غاصب في سقى جذب فالاقرب لزوم اجرة مثلها مدة استيلائه عليها لتمكنه من الاتفاقم بها بخوربط دواب فيها ولا تنظر الى انه لا اجرة لها ذلك الوقت ويلحق به فيما يظهر بيوت في غير ايام الموسم لاننا لا نعسر في تغريم الغاصب ان يكون للمغصوب اجرة بالفعل بل بالامكان فثبت امكان الاتفاقم به وجبت اجرة (ولو قال) اجرة تسكها (لتنفع بها بما شئت) صح ويفعل ماشاء رضاه به لكن يشترط ان ينفع به على الوجه المعتاد كما هو نظيره في العارية ووافقه في الوجه الله تعالى وعدم الاضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما أفتى به ابن الصلاح اراحة المأجور على الوجه المعتاد كما في اراحة الدابة ولا تفرق بينهما بان اتعاب الدابة المضربها حرام حتى على ما لكها بخلاف الارض لان العادة محكمة والقسم محمول عليها للحقوق المضرب للمالك بمخالفته والوجه عدم الحاق الآدمي به ما اذا تصح اجارته لينتفع به المؤجر ماشاء (وكذا) يصح (لوقال) له (ان شئت فازرع بها) (وان شئت فاغرس بها) (في الاصح) ويتخير بينهما ما فيصنع ماشاء من زرع وغرس لرضاه بالاضرر والثاني لا يصح للايهام ولا بد كما قاله السبكي اخذ من تصوير المسئلة بزيادة ماشئت بأن يقول ان شئت فازرع ماشئت او غرس ماشئت فان لم يزد ما ذكره عادات الخلاف في وجوب تعيين ما يزرع ولو قال اجرة تسكها لتزرع او تغرس او فازرع او غرس ولم يميز القدر

من عادته (قوله والوجه عدم الحاق الآدمي) اي حرا كان أو رقبا ولو قيل بالهبة ويحمل على ما جرت به العادة في استئجار مثله لكان له وجه (قوله لرضاه بالاضرر) يتجه انه يجوز له زرع البعض وغرس البعض لانه اخف قطعا من غرس الجميع الجائز له وغاية زرع البعض فقط انه عدول عن غرس ذلك البعض الجائز الى ما هو اخف منه ولا وجه له لعله ان شئت فاغرس وان شئت فابن أحقل جواز غرس البعض والبناء في البعض لانه رضى بكل من ضرر غرس الجميع وبنائه وضرر اتباعه بعض ان لم يكن اقل من كل منهما اما زاد عامه ويحتمل المنع مر لانه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالمفق منه ما اذ قد رضى بمحض ضرر ظاهر الارض كافي البناء او

بمحض ضرر باطنها كافي الغرس دون المتبعض منهما لتمام فعله والوجه اه سمح على جج (قوله عادات الخلاف) او والراجح منه الصحة (قوله او تغرس) لعل الفرق بين هذه الصورة وصورة المتن انه في مسئلة المتن جعل مورد الاجارة الارض غير مقيدة بقيود وخيره بعد تمام الصيغة بخلاف مسئلة الشارح فانه جعل احد الامرين من الزرع والغراس مورد الاجارة قليلا امل اه شيخنا من اقطه وعبارة جج لتزرع وتغرس والبطان اعلمها ظاهرا لعدم بيان مقدار ما يزرع وما يغرس اه وقد يؤخذ ما ذكره شيخنا من الفرق من قول سمح على جج بعد نقله عن الروض وشرحه مانعه ولا يصح لتزرع او تغرس للايهام لانه جعل له احدهما لا يبينه حتى لو قال ذلك على معنى انه يفعل ايها ماشاء صح كما نقله عن التتريب اه وقوله لانه جعل له احدهما لا يبينه مع قوله حتى الخ يعلم منه الفرق بين البطان في التزرع او تغرس والصحة في ان شئت فازرع وان شئت فاغرس

(قوله 'او تزرع نصفاً') اي او تزرع نصفاً وتبني نصفاً وتغرس نصفاً ٢٠٩ (قوله بتوسع) ومثله لتزرع او تبني او تغرس أو تبني (قوله لا اجماع) اي او فازرع وابن واغرس وابن (قوله فلم يعتبر جمعهما) ٢٠٩ اي الوصف مع الوزن (قوله ليس الخبير كالمعاينة) وفي رواية كالمعاينة

(قوله يابى بالدابة) ظاهره وان لم يلق بالراكب ويوجه بأن عدم تعيينه ما يركب عليه رضاه بما يصلح بالدابة وان لم يلق به وقد يقال لا بد من لياقته بكل من الراكب والدابة فلو لا ق بالدابة انواع يركب على كل اعتبر منها ما يلقى بالراكب ٢١٠ شيخنا (قوله بأحد ذينك) اي الوصف والرؤية ٢١١ (قوله مع اللام) اي مع اللام زيادى (قوله تقدير ما يابى كله) اي فياً كل على العادة لانه وبني ماله اتفق له عدم الاكل منه اضافة أو تنوين مثلاً فينبغي أن لا يجبر على التصرف فيما كان بأكله في تلك المدة لان ذلك يتحقق كثيراً نعم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما أكله وقصد ادخار ماله من الزاد لينبذ اذا ارتفع سعره كلف نقص ما كان يأكله في تلك المدة عادة فلو امتنع لزمه أجرة مثل حمله بقيمة الطريق وسأى في كلام الشارح بعد قول المصنف والطعام المحمول ليؤكل الخ ماله تعاق بذلك (قوله بالبناء للمعقول) ويجوز بناءؤه للاعلى يعود الضمير للمؤجر بل هو أنسب بقوله وان لم يشترطه انتهى (قوله ككونها بجرا) اي واسعة الخطوة

او تزرع نصفاً وتغرس نصفاً ولم يخص كل نصف بنوع لم يصح العتدي الثلاثة للاجماع وصرح بالاخيرة فقال (ويشترط في اجارة دابة ركوب) عينا او ذمة (معرفة الراكب بمشاهدة أو وصف تام) له ليتحقق الفرز وذلك بنحو ضمانة أو تخافة كما في الحياوى الصغير خلافاً للجلال البلقيني وغيره من اعتبار الوزن اذ وزنه يحل بحشمته وانما اعتبروا في نحو الحمل الوصف مع الوزن لانه اذا عين لا يغير والراكب قد يغير بسم أو هزال فلم يعتبر جمعهم فيه (وقيل لا يكفي الوصف) وتعين المشاهدة نظير ليس الخبير كالمعاينة ولما يأتى من عدم الاكتفاء بوصف الرضيع (وكذا الحكم فيما) معه من زائله ونحوها كما في المحرر ولا ترد على المصنف وان زعم بعضهم - م ورودها لان كلامه الا تقي في الحمل يفيد وفيما يركب عليه من حمل وغيره) كسرج أو كاف (ان) فحس تفاوته ولم يكن هنالك عرف مطرد او (كان) ذلك (له) اي لا يمكن ان يأتى تحت يده ولو يعارية فيشترط معرفته بمشاهدته او وصفه القام واحترز بقوله ان كان له عما لو كان الراكب مجرد ليس له ما يركب عليه فلا حاجة الى ذكر ما يركب عليه ويركبه المؤجر على ما شاء من نحو سرج يلقى بالدابة فان اطرده عرف لم يمتنع الى ذكره ويحمل على اليهود وبهم ذابرد قول الاذرى يطلب الجمع بين هذا وبين قواهم الا تقي يتبع في السرج العرف في الاصح ولا بد في نحو الحمل من وطاء وهو ما يجلس عليه فيه وكذا اعطاه ان شرط في العقد ويعرف احدهما بأحد ذينك ما لم يكن فيه عرف مطرد فيحمل عليه الاطلاق (ولو شرط) في عقد الاجارة (حمل المعلق) جمع معلق بضم الميم وقيل معلق وهو ما يعلق على البعير كقربة وقدر وقصعة فارغة أو فيها ماء أو زاد وصحن وإبريق وادوة قال الماوردي ومضربة ومخدة (مطالعة) عن الرؤية مع الامتحان باليد وعن الوصف مع الوزن (فسد العقد في الاصح) لاختلاف الناس فيها قلّة وكثرة ولا يشترط تقدير ما يابى كله كل يوم والثاني يصح ويحمل على الوسط المعتاد (وان لم يشترطه) اي حمل المعلق (لم يستحق) بالبناء للمفعول (جهلها في الاصح) ولا حمل بعضها لاختلاف الناس فيه وقيل يستحق لان العادة تقتضيه وسواء كانت خفيفة كادوة اعتد حملهما كما اقتضاه اطلاقهم أو لا (ويشترط في اجارة العين) لدابة لركوب أو حمل (تعيين الدابة) اي عدم اجماعها فلا يكفي تعيين احدها ولا يقدح في ذكره هذا العلم به مما مر اذن ذلك لا يمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والظاهر الاشتراط ويشترط قدرتها على ما استوجرت لحمله بخلاف الذكورة والافونة خلافاً للزركشى لان المشاهدة كافية (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس والنوع) والذكورة والافونة كغيره يخفى ذكر اختلاف الاعراض بذلك اذ الذكر في الاخيرة أقوى والاتى أسهل ويشترط أيضاً ذكر كيفية سيرها ككونها بجرا

٢٧ به ح وهو بالتقنين في المختار ويسمى الفرس الجرى بجرا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في مندوب فرس أبي طلحة ان وجدناه بجرا انتهى بحروفه اي انا وجدناه بجرا فان محققة من التثنية انتهى ظاهر اطلاقه =

== ان ما ذكر يوصف به الابل والخيل وغيرهما وفي حاشية شيخنا الزياي مائه وقضية سياقه اشتراط ذلك في الابل والخيل والبغال لكن الماوردي والروائي وصاحب المذهب خصوصاً بالخيل ولا شك في الحاق البغل به ولا يوصف بذلك غيرهما اه رحمه الله (قوله جاز) اي ومع ذلك يلزمه اجرة مثل استعماله في القدر الزائد ولا شيء له في مقابلة ما نقص من المسافة اب قدر الزمن ويحيط عنه اجرة ما نقص ان قدر يجعل العمل ٢١٠ (قوله به) اي بقدر السير كل يوم كفرسخ أو ميل (قوله كما أفاده الاذري)

هو مقابل لما اقتضاه كلام الشيخين من البطسلان مطلقاً وحاصله انه يكفي التقدير في زمن الخوف بالاجارة الى بلد كذا طال زمن السيرة لكثرة الخوف أو قل (قوله صحة تقديره) معتمد (قوله ان كان موزوناً) أي أو مكيلاً (قوله لم يدخل الطرف) نقل سم على منهج عن الروض وغيره دخوله فيما لو قدر بالوزن ويمكن حله على ما اذا قال مائة رطل ولم يزد على ذلك فيخالف ما هنا من قوله مائة رطل حنطة * (فرع) * لو اجر دابة لم يوجب كسب شخص فهزل عما كان هل له خيار أو رجوع على المؤجر بقسط ما نقص أو جعل شيء آخر بقدر ما نقص قال م ر ينبغي تخيير المؤجر كما خيروا من اجر دابة للحمل حب فتعدي ونقل انتهى سم على منهج وقوله تخيير المؤجر له المستأجر وفي عكسه يخير ثم رأيت في نسخة قال م ر ينبغي انه ليس له شيء من ذلك فلا أجره الا زيل فمن ونقل قال م ر ينبغي تخيير المؤجر الخ وعليه فانظر الفرق بين الصورة

أو قطوفاً (ويشترط فيهما) اي في كل من اجارة الذمة والاهين للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكونه نهراً أو ميلاً والنزول في عامر أو صحراء لتفاوت الاغراض بذلك ولو أراد أحدهما مجاوزة المحل المشروط أو نقصا منه لخوف غلب على الظن لحوق ضرر منه جاز دون غيره كما لو استأجر دابة لبلد ويعود عليها فانه لا يحسب عليه مدة اقامتها لخوف (الا ان يكون بالطريق منازل مضبوطة) بالعادة (فيقول) قدر السير عند الاطلاق (عليها) فان لم تنضب اشتراط بيان المنازل أو التقدير بالزمن وحده ومحل عند أمن الطريق والا امتنع التقدير بالسير به لعدم تعلقه بالاختيار كذا قاله جمع فالأوجه مقتضاها امتناع التقدير بالزمان أيضاً وحينئذ يتعذر الاستئجار في طريق مخوفة لا منازل بها مضبوطة انتهى وقضية كلام الشامل كما أفاده الاذري صحة تقديره من بلد كذا الى بلد كذا بالضرورة (ويجب في الاجارة للحمل) عيناً والذمة (ان يعرف المحمول) لاختلاف تأثيره وضربه (فان حضر رآه) ان ظهر (وامتنعه بيده) ان لم يظهر كأن كان في ظلمة أو (كان في ظرف) وامكن تخميناً للوزن (وان غاب قدر يكيل) ان كان مكيلاً (أو وزن) ان كان موزوناً لان ذلك طريق يعرفه والوزن في كل شيء اولي لانه احصر واضبط (و) ان يعرف (جنسه) اي المحمول المكيل لاختلاف تأثيره في الدابة وان اتحد كيلاه في الملح والذرة اما الموزون كما جرت كذا التحمل عليها مائة رطل ولولم يقل مما شئت كما نقله الامام عن قطع الاحصاء فلا يشترط ذكر جنسه لانه رضاعته بأضر الاجناس بخلاف عشرة اققرة مما شئت فانه لا يغني عن ذكر اجنس لكثرة الاختلاف مع الاتحاد في الكيل وأين نقل الملح من نقل الدرة ونقله مع اتحاد الوزن ولا يصح التحمل عليها مما شئت بخلاف اتزوعها مما شئت اذ الارض تحمل كل شيء متى قدر ووزن للمحمول كما تارة رطل حنطة او كيل لم يدخل الطرف فتشترط رؤيته كجماله أو وصفه بما لم يطرد العرف ثم يقرأ ثم مثله اي قريبة التماثل عرفاً كما هو ظاهر ويأتي نظير ذلك فيما لو أدخل الطرف في الحساب ففي مائة بظرفها باعتبار ذكر جنس الطرف أو يقول مائة مما شئت وفي مائة قدح بن بظرفها باعتبار أن يكون مما لا يختلف عرفاً كما ذكرنا لو قال مائة رطل فالطرف منها (لاجنس الدابة و) (لا صفتها) ولا يشترط معرفتها في الاجارة للحمل (ان كانت اجارة ذمة) لان المقصود مجرد نقل المتاع المترزم في الذمة وذلك لا يختلف باختلاف الدواب (الا ان يكون) في الطريق فهو وحمل

الاولى والصورة الثانية (قوله لو أدخل الطرف) اي الطرف وجماله (قوله المترزم في الذمة) منه يؤخذ

انه لو استأجره لنقل أحمال في البحر من المويس الى جسدته مثلاً لا يشترط تعيين السفينة التي يحمل فيها العلة المذكورة لكن ينبغي انه يحمله في سفينة تليق عرفاً بجهل مثل ذلك انتهى

(قوله عيب) أي قبيح بين الفسخ والاجارة
 (قوله اجارة مسلم) شامل للعين والذمة وقوله مسلم ينبغي أو مر تد والمسلم شامل للامام فلو استأجره الاتحاد للجهاد لم يصح
 وظاهره ولو اجارة ذمة وان أمكن ابدال نفسه باستجار ذمى لانه فرع سم على حج (قوله للاسلام) أي فائده (قوله لتعينه عليه)
 أي حقيقة بأن كان بالغاعاقلا أو حكامان كان صديقا فالقولنا بالصحة كان على وليه منعه من الخروج عن الصف (قوله عن الجندی)
 ومثله غيره بالاولى وانما قد به لكونه المسؤول عليه في الاستفتاء (قوله لکن للامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه
 أيضا سم على حج قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز له الافعل ما قوضه له الامام انتهى (قوله وأتعلقها) أي كالامامة
 فان متعلقها السالة ثم رأيت سم على منه حج صرح بما ذكره ٢١١ (قوله كما يدل عليه قولهم كل ما لا يصح) كان المراد
 لا يقبل الصحة والا فالاجارة

كما قاله القاضي الحسين أو يكون المحمول الذي شرط في العقد (زجاجة) بثلاث أوقية
 (ونحوه) مما يسرع انكساره كالخرف فيشترط معرفة جنس الدابة وصفها كما في
 الاجارة للرکوب مطلقا لاختلاف الغرض باختلافها في ذلك وانما لم يشترطوا في المحمول
 التعرض لسير الدابة مع اختلاف الغرض به سرعة وإبطاء عن القافلة لان المنازل
 تجمعهم والعادة تبين والضعف في الدابة عيب ويحث الزركشي وجوب تعيينها في التقدير
 بالزمن لاختلاف السير باختلاف الدواب

(فصل) في منافع يمنع الاستجار لها ومنافع يحق الجواز فيها وما يعتبر فيها (لا تصح
 اجارة مسلم للجهاد) ولو صديقا وعيدا وان قصد إقامة هذا الشعار وصرف عائده للاسلام
 فيها يظهر لتعيينه عليه بحضور الصف مع وقوعه عن نفسه وبه فارق حل أخذه الاجارة
 على نحو تليم تعين عليه وأفتي البلقيني بالحق المرباطة عوضا عن الجندی بالجهد في عدم
 صحة الاستجار لها اما الذي فيصح لکن للامام فقط استجاره للجهاد كما يأتي في بابه (ولا)
 لفعل (عبادة يجب لها) أي فيها (نية) لها اولتعلقها بحيث يتوقف اصل حصولها عليها
 ففراد بالوجوب ما لا بد منه لان القصد امتحان المكلف بما يكسر نفسه بالامتناع وغيره
 لا يقوم مقامه فيه ولا يستحق الاجير شيئا وان عمل طامعا كما يدل عليه قولهم كل ما لا يصح
 الاستجار له لا اجرة لقاء له وان عمل طامعا وألحقوا بتلك الامامة ولولنقل لانه متصل
 انفسه فمن اراد اقتدى به وان لم ينو الامامة وتوقف فضل الجماعة على نيتها فائده تختص به
 وما جرت به العادة من جعل جامع كية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب
 الارزاق والاحسان والمساهمة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة اما ما لا يجب له
 نية كالاذان فيصح الاستجار عليه والاجرة مقابلة لجمعه لاعلى رعاية الوقت ورفع

يصل في صحة عليه اه (قوله بتلك) أي بتلك العبادة التي يتوقف اصل حصولها على النية (قوله بتلك الامامة) وكلاما مامة
 الخطابة مر انتهى بها مش العباب (قوله وانما هو من باب الارزاق) ومنه ما جرت به العادة من استئجار صاحب الوظيفة لمن
 يقوم مقامه فيها فانه يستحق ما جعله له ويكون ما يأخذه من جهة الواقف وليس اجرة حقيقة وليس له أن يستقبح غيره الا باذن
 من منييه وللأصل باقي المعلوم المشروط (قوله كالاذان) ومثله الخطبة (قوله فيصح الاستجار عليه) أي ولا بد مع ذلك من تقدير
 المدة ولومن الامام حيث كان من ماله كما تقدم في الفصل السابق وينبغي ان يدخل في معنى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به
 العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانها وان لم يكونا من مهام شرعها واضنه بحسب العرف (قوله لاعلى
 رعاية الوقت) عبارة حج مع نحو رعاية الوقت اه وهي تخالفه لكلام الشارح الا ان يكون مراده لاعلى رعاية الوقت وحدها

(قوله فلا يصح الاستنجار عليها) معتمد ولعل وجه الشمول ان تسميتها بزيارة وترتب الثواب عليها بان توقف على قصد فكاكه نيته والا فكلام المصنف لا يشمله بل يقتضي صحة الاجارة عليها كالاذان ويؤيد ما قلناه توجيه الشمول قول حج ودخل في تجب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم (قوله بخلاف الجمالة عليه) ومثلها الاجارة حج وقضية قول الشارح وان جهل عدم اشتراط تعيين ما يدعوه به (قوله واختار الاصمعي الخ) ضعيف (قوله الايج) بالخبر بدل من عبادة (قوله ولهذا فصله) اي بقوله ويصح (قوله فبصح التحصيل مباح كصيد) ظاهره سواء قدور بالزمان كاستنجار يومه للصيد او بمحل العمل كصيد هذا الغزال مثلا (قوله والتجهيز ميت ودفنه) قال الغوري لا يجوز استنجار الارض لدفن ميت ٢٢٢ لان نبس القبر لا يجوز قبل بلاء الميت ولا يعرف متى يكون اه حواشي

الروض لوالد الشارح أقول وقباس ما تقدم في العاربية من صحتها والتأيد للبحاجة الصحة ها ويقتصر الجهل بالذلة الضرورة (قوله ثم المياسير) لم يذكر كريت المال مع انه مقدم على مياسير المسلمين (قوله كالمضطر فانه يتعين اطعامه مع فقره البديل) لا يقال قد يشكل عليه لتعيل عدم صحة اجارة المسلم للجهاد بتعيينه عليه بحضور الصف بانه عارض كما هنا لانا نقول بجبهه الميت لا يتعين بالشروع بدليل أنه لو اراد احد أن يقوم مقام من تجهز الميت لم يمتنع على مباشر تجهيزه الترك بخلاف من حضر الصف فانه لا يجوز انصرافه وان لم يخرج اليه بوجه وقام غيره مقامه (قوله عليه اجرا) اي آجرة (قوله صح فيما يظهر) وكان المراد استنجار على ما ذكر على وجه القرآنية وانهم عدم

الصوت والخبثتين وشمل كلامه زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فلا يصح الاستنجار عليها كما قاله الماوردي وغيره فزيارة قبر غيره أولى بخلاف الجمالة عليه اي على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول النيابة فيه وان جهل لا على مجرد الوقوف عنده ومشاهدته لانه لا تدخل النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فتدخله الاجارة والجمالة واختار الاصمعي جواز الاستنجار للزيارة ونقل عن ابن سراقه (الايج) وعسرة فيجوز الاستنجار لهما ولا حدهما عن مذهب أو ميت كما مر وتقع صلاة ركعتي الطواف تبعها لهما لوقوعهما عن المستأجر (وتفرقة زكاة) وكفارة واضحية وهدي وذبح وصوم عن ميت وسائر ما يقبل النيابة وان توقف على النية لما فيها من شائبة المال (وتصح) الاجارة لكل ما لا تجب له نية كما أفهمه كلامه ولهذا فصله عما قبله المستثنى من المنطوق فتصح التحصيل مباح كصيد (ولتجهيز ميت ودفنه) هو من عطفه الخاص على العام اهتماما به وان تعين عليه لوجوب مؤن ذلك في ماله بالاصالة ثم في مال غيره ثم المياسير فلا يقصد الاجير لنفسه حتى يقع عنه ولا يضر عروض تعينه عليه كالمضطر فانه يتعين اطعامه مع فقره البديل (وتعلم القرآن) كله او بعضه وان تعين عليه تعليمه نظرا ان احق ما أخذتم عليه اجرا كتاب الله وصرح به مع علمه مما مر نظرا أو تقدير الاستغناء من العبادة واهتماما به لشهرة الخلاف فيه وكثرة الاحاديث الدالة بظاهرها على امتناعه ولو استأجره على تعليم ما نسخ حكمه فقط أو لانه كذلك صح فيما يظهر ولو قال سيد رقيق صغير لمعلمه لا يمكنه من الخروج لقضاء حاجة الامع وكيل فوكل به صغيرا فهرب منه ضمنه لم يقر يظه ولا تصح لقضاء ولا تدريس علم الا ان عين المعلم وما يعلم ومثل ذلك الاعادة فيما يظهر وينبغي محي مثله في الاستنجار للقضاء والتدريس الاقراء انشئ من القرآن والا حاديث ويجوز الاستنجار للمباحات كما جزم به الامام واقضاء بناء غيره له على جواز التوكيل فيه او يصح

قراءة

هذه الاستنجار على منسوخ الامرين اي على وجه القرآنية لا مطلقا لا ينقص عن نحو الشعر م ر ه سم على حج رحمه الله وكذلك يصح الاستنجار لتعليم منسوخ التلاوة والحكم معا اذا عين الآية ومفهوما ما هنا محمول على عدم التعيين منه (قوله ولو قال سيد رقيق) خرج به ما لو قال ولي صغير لمعلمه مثلا فلا ضمان عليه اذا ترك فضاع أو سرق منه متاع لان الحر لا يدخل تحت اليد ومتاعه الذي أخذ منه في يد المالك لا في يد المعلم (قوله فوكل به صغيرا) لعل المراد بالصغير هنا من لا يتقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلافه المراهق بالنسبة لرقيق سنه نحو خمس سنين ومجمله أيضا ما لم يقل سيد متوكل به ولدا من عندك وخرج ما لو لم يقل لذلك فلا يجب عليه توكيل من يخرج معه للحفظ وان جرت به العادة (قوله وكالتدريس الاقراء لشي من القرآن) اي غير معين (قوله ويجوز الاستنجار للمباحات الخ) هذا علم من قوله السابق فتصح التحصيل مباح كصيد

(قوله عين مكانا) أي المستأجر (قوله ومع ذكره في القلب) ينبغي ألاكتفاء بذكره في القلب في ابتداء القراءة وإن عزيت النية بعد حيث لم يوجد صارف كما في نية الوضوء مثلا حيث اكتفى به عند غسل جزء من الوجه وإن لم يوجد استحضارها في بقية (قوله وما جرت به العادة بعدهما من قوله اجعل ثواب ذلك الخ) * (فائدة جليلة) * ٢١٣ وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب

الختامات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرئ زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك وأضعاف أمثاله إلى روح فلان أو في صحيفته أو نحو ذلك هل يجوز ذلك أم يمنع لما فيه من اشعار تعظيم المدعو إليه بذلك حيث اعتنى به فدعاه بأضعاف مثل ما دعا به للرسول صلى الله عليه وسلم أقول الظاهر أن مثل ذلك لا يمنع لأن الداعي لم يقصد بذلك تعظيم الغير عليه عليه الصلاة والسلام بل كلامه محمول على اظهار احتياج غيره للرحمة منه سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور وللإشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم لقرب مكانته من الله عز وجل الاجابة بالنسبة له بحقيقة فغيره لبعدر رتبته عما أعطيه عليه الصلاة والسلام لا تتحقق الاجابة له بل قد لا تكون مظنونة فناسبتا كيد الدعاء له وتكريره وجاء الاجابة (قوله مجرود التساؤل لها) أي لقراءة الجنب (قوله لو نذرها) أي القراءة (قوله ويلغو) مستأنف (قوله ان نص عليها) أي القراءة (قوله وان كان

أقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمنزل ما حصل من الاجر له أو لغيره عقبها عين مكانا أو زمانا ولا للجمعة أو المستأجر أو بحضرة المستأجر ومع ذكره في القلب حالها كما أفاده السبكي لأن موضعها موضع بركة وتنزل رحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له اذا انتزعت على قلب القارئ وألحق بها الاستئجار لمحض الذكروا الدعاء عقبه وسبق في الوصايا ما يعلم منه ان وجود استحضاره بقلبه أو كونه بحضرة كاف وإن لم يجتمعا وما جرت به العادة بعدهما من قوله اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدما إلى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه جائز كما قاله جماعات من المتأخرين وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وقال انه حسن مندوب إليه خلافا لم وهم فيه لانه صلى الله عليه وسلم اذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة له في كل دعاء بما فيه زيادة تعظيمه وحذف مثل في الاولى كثير شائع في اللغة والاستعمال نظير ما مر في جبابرة فلان فرسه وليس في الدعاء بالزيادة في الشرف ايمام نقص كما وضحت ذلك في اقتناء طويل وفي حديث أبي المشهور اجعل لك من صدقاتي أي دعائي أصل عظيم في الدعاء عقب القراءة وغيرها ومن الزيادة في شرفه ان يتقبل الله عمل الداعي بذلك وينسبه عليه وكل من أثبت من الأمة كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه متضاعا بعدد الوسائط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها في الاولى ثواب ابلاغ الصبي وعمله وفي الثانية هذا ابلاغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وابلغ تابع التابع وهكذا وذلك شرف لانها به واعلم انه لو استأجره لقراءة القرآن فقرأ جنباً ولو ناسياً لم يستحق شيئا اذا قصد بالاستئجار له احصول ثوابها لانه أقرب إلى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها والجنب لا ثواب له على قراءته بل على قصده في صورة النسيان كن صلى بنجاسة ناسيا لا يثاب على أفعال الصلاة المتوقفة على الطهارة بل على ما لا يتوقف عليها كالقراءة والذكر والخشوع وقصده فعل العبادة مع عذره فيحمل اطلاق الآية الجنب الناسي على اثابته على القصد فقط واثابته لا يحصل غرض المستأجر المذكور ويؤيد عدم الاعتماد بقراءته نفي سنية سجود التلاوة لها كما مر وقوله لو نذرها فقرأ جنباً لم يجزئه اذا قصد من النذر التقرب للمصيبة أي ولو في الصورة لتدخل قراءة الناسي فلا يتقرب بها وبه فارق البر بقرأة الجنب سواء أنص في حلقه على القراءة وحدها أم مع الجنبية ويلغو النذران نص عليها مع الجنبية والوجه انه لو استأجره لتعليم القرآن استحق وان كان جنباً لان

جنباً) وصورة المسئلة أن يلزم ذمته التعليم أو يسهل ما جرمه ولا ينص على ان يقرئه جنباً فيتم له الجنبية ويعلم معها بخلاف ما لو استأجر عنه وهو جنب ليعلم فلا يصح لأن ما ذكرتم عقد على معصية وهو فاسد لا يقال المؤجر يتمكن من التعليم بقصد الذكروا لاننا نقول قصد له لذكرا انما يمنع من كون المأني به قرأ ما حين التعليم وان حصل به المقصود للصحة والاستئجار للتعليم انما أوردنا على كون المالم قرأناه وتضمن من المستأجر على فعل المعصية

(قوله ولو تزلم من القراءة الخ) * (فرع) * أفنى شعبنا الرمي بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه بجوازه فهو التركي أيضا * (فرع آخر) * الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة الى ذلك اهـ سم على ج (قوله ولا يلزمه استئناف ما بعده) اي فلو لم يقرأ سقط ما يقابل المترول من المسمى (قوله لوقوعها) متعلق بصارفة (قوله وصحناه) اي وهو الراجح (قوله وان كانت كافرة) وليس هذا كالتقاط الكافرة للمسلم وترتيبها له حيث امتنع لاز في ذلك استبلا تاما على الولد واظهارا للولاية عليه المقتضى لحقارة الاسلام عند الكفار ولا كذلك هذا (قوله الابط) بالكسر (قوله الكشح) اسم لما تحت الخاصرة (قوله لبيا) بالقصر (قوله ومن ثم كانت) ٢١٤ اي الحضانة الصغرى (قوله وانما صححت له) اي الارضاع (قوله مع نفيا) اي عدم ذكرها للماسيا في من انه

لو استأجرها للارضاع ونفي الحضانة الصغرى لم يصح لكنه في التحفة لم يذكر قوله ولو استأجرها للارضاع ونفي الحضانة الخ وعبر هنا بمثل ما عبر الشارح فكتب عليه سم رحمه الله مانعه قوله وانما صححت مع نفيا الخ ظاهره مع نفي الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان نفي الحضانة مجاز بقوله الكبرى وبعبارة الزركشي فان استأجر للارضاع ونفي الحضانة فالاصح الصحة ثم قال وخص الاما- الخلاف بنفي الحضانة الصغرى فاما نفي الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازه واقراء لكن في الكفاية عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها أيضا اهـ بحروقه (قوله من وقت الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به اهـ سم على ج

الثواب هنا غير مقصود بالذات وانما المقصود التعليم وهو حاصل مع الجناية ولو تزلم من القراءة المستأجر عليها آيات فالوجه لزوم قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وان لو استأجره لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشرع ان ينوي ان ذلك مما استؤجر عنه بل الشرط عدم الصارف ولا ينافيه نصريحهم في النذر باسقاط نيته انما عنه لان هنا قرينة صارفة لوقوعها عما استؤجر له بخلاف ما ذكرتم ويؤخذ منه انه لو استؤجر لطاق القراءة وصحناه احتاج الى النية فيما يظهر (و) نصح الاجارة ولومن زوج كما امر لحرة وأمة وان كانت كافرة ان أمنت فيما يظهر (لحضانة) وهي الكبرى الاتية في كلامه من الحضانة وهو من الابط الى الكشح لان الحضانة تضمه اليه (وارضاع) ولو لبيا (مها) وحينئذ فالعقود عليه كلاهما لانهما مقصودان (ولا حدهما فقط) لان الحضانة نوع خدمة ولاية الارضاع المتقدمة أول الباب وتدخل الحضانة الصغرى فيه وهي وضعه في الحجر والقائه الثدي وعصره له لتوقفه عليها ومن ثم كانت هي المعقود عليها واللبن تابع اذا الاجارة موضوعة للمنافع وانما الاعيان تتبع للضرورة وانما صححت له مع نفيا توسعة فيه لمزيد الحاجة اليه ولا بد من تعيين مدة الارضاع ومحلها أهويه لانه أحفظ أو بيت المرضعة لانه أسهل فان امتنعت من ملازمة ما عين أو سافرت تخير ولا تستحق أجره من وقت الفسخ ومن تعيين الرضيع برويته أو وصفه كما في الحاوي لا اختلاف شر به باختلاف سنه وتكاف المرضعة تناول ما يكثر اللبن وترك ما يضره كوطء حليب يضر بخلاف وطء لا ضرر فيه ولو وجد بلبنه اعلة تخير به المستأجر وشمل كلام المصنف ما لو كانت المرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما في البيان ولو سقته لبن غيره في اجارة ذمة استحققت الاجرة أو عين فلا (والاصح انه) اي الشأن (لا يستتبع أحدهما) اي الارضاع والحضانة الكبرى (الآخر) لانهما منفعتان مقصودتان بجوز افراد كل منهما

(قوله كوطء حليب) وهل تصير ناشزة بذلك فلا تستحق نفقة وان أذن لها في ذلك قياسا على ما لو أذن لها بالعد في السرة ولحاجتها وحدها والحاجة أجنبي اغرضها أم لا تصير ناشزة بذلك فيه نظر والاقرب الاول وغايته ان الاذن لها في ذلك أسقط عنها الاثم فقط واذا حرم عليه الوطء هل تمنعه منه وان خاف العنت لما فيه من الاضرار بالولد المؤدى الى قتله فيجوز له نكاح الامة حينئذ أم لا فيه نظر أيضا والاقرب الاول فيعبر بين حرمة الوطء هنا مع خوف العنت وجوازه في الحيض لذلك بأن الحرمة في الحيض لحق الله تعالى وهنا لحق آدمي فلا يجوز تفويته على صاحبه لان الضرر لا يزال بالضرر ونقل عن بعض أهل العصر خلاف ما قلناه في المسئلة الاولى فاحذره ولا تقربه (قوله بخلاف وطء لا ضرر فيه) والفرق بين هذا وما تقدم من انه لا يمنع الزوج من الوطء خوف الحبل ان ذلك امر متوقع غير مظنون بخلاف هذا

(قوله أما الدهن) وينبغي ان مثل الدهن في كونه على الاب أجرة القابلة لفعليها المتعلق باصلاح الولد كقطع سرتة دون ما يتعلق باصلاح الام مما جرت به العادة من نحو ملازمتها قبل الولادة وغسل يديها وثيابها فانه ليس على الاب بل عليها كصرفها ما يحتاج اليه للمرض (قوله ولو استأجرها للارضاع ٢١٥) وتفي الحضانة الصغرى لم تصح ظاهره

وان لم يمتنع الولد لذلك لقد رتبته على التقام الثدي بنفسه وهو ظاهر لان مثل هذا نادر على انه قد يعرض للولد ما يمنعه من ذلك كمرض (قوله فتبطل الاجارة) اي لم تصح اي وعلى عدم العهدة فيجب للعامل أجرة مثل عمله واذا حضر من عنده المهرم والسكى ونحوهما هل يرجع بدلها على المستأجر لانه لم يقصد التبرع بها أم لا فيه نظر والظاهر الاول فيرجع بأجرة مثل العمل وبقيمة ما استعمله مما جرت العادة باستعماله (قوله على المؤجر) اي حيث جرت به العادة أو شرط عليه (قوله فيتمصرف فيه) اي المذكور (قوله والصك كذا) اي انه باق على ملك المؤجر وينتفع به المستأجر (قوله ولو شرط لطبيب ماهر الخ) أما غير الماهر المذكور فقياس ما يأتي أول الجراح والتعازير من انه يضمن ما تولد من فعله بخلاف الماهر انه لا يستحق أجرة ويرجع عليه بمن الادوية لتقصيره عما شرته للماليس هوله باهل ومن شأن هذا الاضرار لا تقع حج رحمه الله وكتب عليه سم مانصه هل استحقاره

بالعقد فاشبهها سائر المنافع والثاني نعم لاعادة بتلازمهما (والحضانة) الكبرى (حفظ صبي) اي جنسه الصادق بالانثى (وتعهد به غسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه) بفتح الدال (وكفله وربطه في المهد ونحوه) لاقتضاء اسم الحضانة عرفا لذلك أما الدهن بضم الدال فالوجه انه على الاب ولا تتبع فيه العادة لعدم انضباطها (ولو استأجر لهما) اي الحضانة الكبرى والارضاع (فانه قطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع) فيسقط قسطه من الاجرة (دون الحضانة) لما مر من ان كلا منهما مقصود معقود عليه والحضانة الصغرى ان تلقاه به بعد وضعه في حجرها مثلاً الثدي كما مر ولو استأجرها للارضاع وتفي الحضانة الصغرى لم تصح (والاصح انه لا يجب حبر) بكسر الحاء (وخيط وكحل) وصبغ وطلع (على وراق) وهو التماسخ (وخياط وكحل) وصباغ وماتح وفي معنى ذلك قلم التماسخ وابرة الخياط وذرور الكحل ومروده ومهرم الجرائحي وصابون وماء الفسال اقتضاء على مدلول اللفظ مع ان وضع الاجارة على عدم استحقاق عين بها وأمر اللبن على خلاف القياس للضرورة (قلت صحح الرافي في الشرح الرجوع فيه) اي المذكور (الى العادة) اهدم ورود ما يضبطه لغة وشرعا (فان اضطربت) العادة (وجوب البيان) نفيا للغير (والا) اي وان لم يبين (فتبطل) الاجارة اي لم تصح (والله أعلم) لما فهم من الغرر المقتضى الى التنازع من غير غاية وحيث شرطت على الاجرة فلا بد من التقدير في نحو المهرم وأخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستأجر أو شرطه عليه فلا يجب ذلك وقضية كلام الامام ان محل التردد في ذلك عند صدور العقد على الذمة فان كان على العين لم يجب غير نفس العمل وهذا هو الوجه وفي ذكر المصنف كلام الشرح اشعار بترجيح ما فيه وهو العقد واذا أوجبنا الخيط والصبغ على المؤجر فالوجه ملك المستأجر لهما فيتمصرف فيه كالنوب لأن المؤجر ألتفه على ملك نفسه ويظهر لي الحاق الخبر بالخيط والصبغ ولم أرفيه شيأ ثم رأيت صاحب العباب جزم به ويقرب من ذلك ماء الارض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه كما أفاده السبكي انه باق على ملك مالكها ينتفع به المستأجر انفسه وفي اللبن والكحل كذلك وأما الخيط والصبغ فالضرورة تنحج الى نقل الملك والخقوق بما تقدم الخطب الذي يقدره الخباز ولا شك انه يتلف على ملكه ولو شرط لطبيب ماهر أجرة وأعطى ثمن الادوية فعالجها فلم يبرأ استحق المسمى ان همت الاجارة كما اقتضاء كلامهم وصرح بعضهم والافأجرة المثل وليس للعليل الرجوع عليه بشئ لان المستأجر عليه المعالجة دون الشفاء بل ان شرطه بطلت الاجارة لانه سيد الله تعالى نعم ان جاعله عليه صح ولم يستحق المسمى الا

صحح أولا ان كان الاول فقد يشكل الحكم الذي ذكره وان كان الثاني فقد يقيد الرجوع بمن الادوية بالجهل بحاله مر فليصر اه وجه الله والظاهر الثاني ولا شئ له في مقابلة عمله لانه لا يقابل بأجرة لعدم الاتقاع به بل الغالب على عمل مثله الضرر (قوله ان همت الاجارة) اي كمن قدرت بزمان معلوم (قوله ان شرطه) اي الشفاء

* (فصل فيما يلزم المكسرى والمكترى) * (قوله فيما يلزم المكسرى أو المكترى الخ) أى وما يتبع ذلك من انفساخ الاجارة بتلف
 الدابة وغيره (قوله أو المكترى) الاولى حذف الالف وبه عبر ج (قوله لدفع الخيار) أى لادفع الان (قوله تسليم مفتاح الخ)
 * (فرع) * هل تصح اجارة دار لاباب لها فيه نظر وقد ينجم الصحة ان أمكن الاتقاع بها اباب كان أمكن التساق من الجدار
 وعلى الصحة فهل يثبت الخيار للجاهل كان رأها قبل ثم سلبها ثم استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلتراجع
 المسئلة اه سم على ج (قوله فعلى المكترى تجديده) أى مع ضمان المكترى لقيمته الا ان تألف تقصير لا ماصرفه عليه
 (قوله فان امتنع لم يجبر) أى من التجديد وقضية قوله أولا فى تفسير قول المصنف يجب يعنى يتعين لدفع الخيار انه لا يجبر على تسليم
 المفتاح أيضا ولا يأثم بامتناعه وهو مشكل فانه حيث صحت الاجارة استحق المكترى المنفعة على المكسرى فعدم التسليم والتجديد
 امتناع من حق توجه عليه فعلة فالقياس ٢١٦ انه يأثم بعدمه ويجبر على التسليم وقد تقدم ان البائع يجبر

على تسليم المبيع حيث قبض
 الثمن أو كان موقفا (قوله وقول
 القاضى بانفساخها فى مدة المنع
 ظاهر) وفى نسخة غير ظاهر
 لتقصيره بعدم الفسخ مع ثبوت
 الخيار له نعم لو كان جاهلا بثبوته
 وهو ممن يعذر احق ما قاله اه
 واجل ما فى الاصل هو الذى رجح
 اليه ووجهه انه بامتناع المؤجر
 من تسليم المفتاح فأتجز من
 المنفعة المعقود عليها فينفسخ فيها
 العقد كتلف بعض المبيع تحت يد
 البائع وذلك مقتضى ثبوت الخيار
 للمكترى لتفريق الصفقة عليه
 وفى سم على ج ما يصرح بذلك
 حيث قال مانصه قوله قال القاضى
 ويتفسخ فى مدة المنع ما قاله القاضى

بعد وجوده كما هو ظاهر
 * (فصل) فيما يلزم المكسرى أو المكترى اعقار أو دابة * (يجب) يعنى يتعين لدفع الخيار
 الا على المكسرى (تسليم مفتاح) ضربة (الدار) معها (الى المكترى) اتوقف الاتقاع
 عليه وهو امانة سيده فلو تلف ولو بتقصير فعلى المكسرى تجديده فان امتنع لم يجبر ولا يأثم نعم
 يتخير المكترى ويجزى ذلك فى جميع ما يأتى وقول القاضى بانفساخها فى مدة المنع غير
 ظاهر لتقصيره بعدم الفسخ مع ثبوت الخيار له نعم لو كان جاهلا بثبوته وهو ممن يعذر
 احق ما قاله وخرج بالضربة القسفل فلا يجب تسليمه فضلا عن مفقاده لانه منقول وليس
 بتابع (وعارضا على المؤجر) الشاملة لتحتوطين سطح واعادة رخام قلعه هو وغيره كما هو
 ظاهر ولا نظرا لكون القاتن به مجرد الزينة لانها غرض مقصود ومن ثم امتنع على المؤجر
 قلعه ابتداء ودواما وان احتاجت لآلات جديدة (فان بادر) أى قبيل مضي مدة
 مثلها اجرة (وأصلها) أو سلم المفتاح فذلك (والا) بان لم يبادر (فلمكترى) قهرا على
 المؤجر (الخيار) ان نقصت المنفعة بين الفسخ والابقاء لتضرره ومن ثم زال بزواله
 ولو كلف السقف تخير حاله كقوله فقط الا ان يتولد منه نقص ويبحث الولي العراقى
 سقوطه بالسلط بدل الرخام لان التفاوت بينهما ليس له كبير وقوعه ولو شرط ابقاء
 الرخام فسخ بخلاف الشرط ومحل ما نقرر فى الحادث اماما قارن عدم المصنف كقوله به
 فلا خيار له وان علم انه من وظيفة المكسرى لتقصيره باقدا م مع علمه به هذا كله فحين

ظاهر شرح م ر ويؤيده ووافقهما ماسيا فى غضب نحو الدابة من ثبوت الخيار والانفساخ فى كل تصرف
 مدة مضت فى زمن الغصب وان لم يتفسخ فى التنظير فى كلام القاضى وتخصيص فحمة بحالة الجهل المذكورة نظرا (قوله وخرج
 بالضربة القفل) أى ولو لم يكن لها غلق غيره (قوله قلعه هو) أى المؤجر أو غيره ولو للمكترى وضمانه لانه لا يسقط خياره
 حيث لم يعد له المكسرى (قوله لكون القاتن به) أى الرخام وقوله لانها أى الزينة (قوله ومن ثم امتنع على المؤجر قلعه) أى لانه
 بايجاره نقل المنفعة عن ملكه لانه مستأجر تلك الصفقة فقاع الرخام أو نحوه تفويت لحق المستأجر (قوله وان احتاجت)
 غاية (قوله ومن ثم زال) أى الخيار وقوله بزواله أى الضرر وقوله ولو كلف أى نزل المطر منه (قوله الا ان يتولد منه نقص)
 يؤخذ مما سياتى فى مسئلة الدابة انه لو كان الوكف لخلل فى السقف لم يعلم به قبل انه يستحق ارض النقص لماضى سواء فسخ
 الاجارة أم لا (قوله ويبحث الولي العراقى سقوطه) أى الخيار والمقعد عدم السقوط لما تقدم من ان الزينة به مقصودة وقد فانت
 (قوله لتقصيره باقدا م مع علمه) ومنه ما لو كانت الدار بلا باب كما تقدم عن سم
 (قول المحقق وفى نسخة غير ظاهر الخ) هذه النسخة هى ما فى جميع النسخ التى بايدينا ولم نر النسخ التى كتب عليها اه

(قوله فيجب عليه العمارة عند تمكنه) أي حيث ترتب على عدمها ضرر للوقف أو المولى عليه أو الوقت أو المألو كان الخلل يسيرا لا يظهر به تفاوت في الاجرة ولا غيرها كأصداغ يسير في بعض سقف أو جدار فلا. قوله لكن لا من حيث الاجارة بل من حيث رعاية المصلحة للوقف والمولى عليه (قوله ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن) أي العين بقيتها وقت الغصب ويكون للعبادة حتى لو زالت يد الغاصب عنها ورجعت للمالك استردها المستأجر منه (قوله وإن سهل عليه) أي كما صمم عليه م ر خلاف ما صمم عليه طب اه سم على منهج وكتب أيضا قوله وإن سهل عليه يتأمل هذا مع قوله أولا فان قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه الأهم إلا أن يقال إن عدم اللزوم إذا غرم القيمة للعبادة واللزوم قبل غرمها فلا تنافي (قوله كالجلون) أي وكما لو كان السطح لا صرفي له وكتب أيضا قوله كالجلون قال في المنهج والاف يظهر أنه كالعروة أي فيجب تنظيقه منه (قوله بالمعنى السابق) أي أنه يتعين لدفع الخيار (قوله لا يلزم واحد منهم ما نقله) ظاهره وإن تذا لانتفاع بهامعه لأنه لا فعل فيه من المكري والمكترى متمكن من إزالته ومثله يقال في السكاسة بل عدم الخيار فيها أولى لأن السكاسة من فعله * (قائدة) * العروة كل بقعة بين الدور لاني فيها وجهها عراص وعرضات * (فرع) * لو أنعمت الدار على متاع المستأجر وجب على المؤجر التحية اه سم على منهج وكتب أيضا لطف الله به قوله لا يلزم واحد منهم ما أي لا في المدة ولا بعدها وعليه فلو اختلفا هل هو من الرباح ٢١٧ أو غيرهما هل يصدق المكري أو المكترى فيه نظر والاقرب الثاني لأن الأصل

تصرف عن نفسه أما المتصرف عن غيره والناظر فيجب عليه العمارة عند تمكنه منها لكن لا من حيث الاجارة ويلزم المؤجر أيضا انتزاع العين عن غصبها حيث قدر على تسليها ابتداء أو دوماً إن أراد دوام الاجارة والا فلا مكترى الخيار كدفع نحو حريق ونهب عنها فان قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه كالدفع ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن وأنه لا يكلف النزاع من الغاصب وإن سهل عليه كالمودع كما هو مصرح به في كلامهم (وكسح الثلج) أي كنسه (عن السطح) الذي لا ينفع به الساكن كالجلون (على المؤجر) بالمعنى السابق (وتتلف عروة الدار) وسطها الذي ينتفع ساكنها به كاجته ابن الرفعة (عن ثلج) وإن كثر (وكساسة) حصل في دوام المدة وهي ما يسقط من نحو قشر وطعام ومنها رما دالجمام كما اعتده ابن الرفعة وما د غيره كذلك (على المكترى) يعني أنه لا يجبر عليه المكري لتوقف كمال انتفاعه لأصله على رفع الثلج ولأن السكاسة من فعله والتراب المأصل بالريح لا يلزم واحد منهم ما نقله وبعد انقضاء المدة يجبر المكترى على نقل السكاسة وعامه بالمعنى المار تفريغ بالوعة وحش مما حصل فيها بقله ولا يجبر على ذلك بعد انقضاء المدة وفار قال السكاسة بانها

نظر والاقرب الثاني لأن الأصل عدم لزوم النقل وبراءة ذمته (قوله يجبر المكترى على نقل السكاسة) أي دون الثلج قال حج وكذا قبل انقضاء المدة أن أضرت بالسقف (قوله وعليه) أي المكترى قبل انقضاء المدة (قوله تفريغ بالوعة وحش) الحش بفتح الحاء وضها كافي مختار الصحاح * (فرع) * وتبع السؤال في الدرس عما لو تضرع الحش هل يلزمه تفريغ الجميع أم تفريغ ما يتفقع به فقط والجواب عنه

٢٨ به ح ان الظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تشوش رانحه على الساكن وأولاده هل يثبت له الخيار أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال فيه ان كان عالم بذلك فلا خيار له والاثبت له الخيار (قوله مما حله) أي ولا يجبر على ذلك وإن تولد منه ضرر للجدان فان أراد المالك دفع الضرر فله لحظ ملكه وينبغي كما مر أن هذا فيمن يتصرف عن نفسه أما الناظر والمولى فيجب عليه ما ذلك عملاً بالمصلحة إذا وقياس ما ذكره حج في السكاسة اجبار المكترى قبل انقضاء المدة على تفريغ بالوعة والحش حيث تولد منه ما ضرر وهو قضية كلام سم على منهج والاقرب عدم اللزوم كما هو قضية كلام الشارح ويفرق بينهما وبين السكاسة بأنه جرت العادة في السكاسة بأن ترال شـ ما فشيأ وأنه لا ضرورة إلى وجودها بخلاف بالوعة والحش * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو انسحق الثوب المؤجر وأريد غسله هل هو على المستأجر أو المؤجر والجواب عنه ان الظاهر ان يقال يأتي فيه جميع ما قبل في السكاسة ويحمل وهو الاقرب ان يأتي فيه ما في الحش فلا يجبر عليه غسله لأجل فراغ المدة ولا بعدها لأنه ضروري عادة في الاستعمال (قوله ولا يجبر على ذلك بعد انقضاء المدة) بني ما لو استأجر مدة تلي مدته فان استأجر مدة أو مدتين في مجلس واحد في عقود متعددة فالسكل كالمدة الواحدة وان استأجر بعد فراغ مدته وطلب من المؤجر التفريغ لزمه فان لم يفرضه ثبت للمكترى الخيار وإن كان الامتلاء بفعله لعدم لزوم التفريغ له (قوله بانها) أي ما في بالوعة والحش

(قوله بأن العرف فيها) أي الكفاية (قوله فارغين) أي على وجه يتأق مع الانتفاع فلا يضر استعمالهما بما لا يمنع المقصود
منهما كما يؤخذ من قوله بأن استبقاها منفعة السكنى تتوقف وعلميه فلو سلمها ما لم يشغرا بما لا يمنع المقصود ثم تنفع بهما المستأجر
فصار لا يمكن الانتفاع بهما بان أمثلة ٢١٨ هل يثبت للمكترى الخيار أم لا لأن عدم الانتفاع انما نشأ عن فعله فيه نظر والاقرب

الاول لان منع الانتفاع انما حصل
بما كان موجودا قبل وكتب أيضا
لطف الله به قوله فارغين لولا اختلافهما
في الامتلاء وعدمه فهل يصدق
المؤجر أو المستأجر فيه نظر والاقرب
في ذلك الرجوع الى القرأين فاذا
كانت الاجارة منه منذئذ فهو
صدق المستأجر والاصدق المؤجر
أخذنا مما قالوه فيما لو اختلفنا في
جراحة سائله بالمبيع والبيع
والقبض من أمس مثلاً حيث
قالوا فيه ان المصدق المشتري بلا
عين (قوله وهو للعمار كالسرج
الخ) المتبادر من هذه العبارة ان
الاصدق مختص بالمأجر كان
السرج مختص بالفرس والقطب
مختص بالبعير ولا يفهم من هذا
بيان حقيقة وعلميه فقوله وقسره
بعضهم الخ بيان لما أجله من قال
هو كالسرج الخ واذا كان كذلك
لم يظهره معنى قوله ولعله مشترك
(قوله والمراد ههنا ما تحت البرذعة)
وهو المسمى الآن بالمعروفة لاهي
لهطفا عليه (قوله كالمشارك)
اسم كتاب (قوله وقال في - لمس)
أي في مادتها (قوله وخطام) وعلميه
أيضا فعل احتيج اليه (قوله اما اذا
شرط الخ) محترز عند الاطلاق وفي

نشا عما لا بد منه بخلافها وبأن العرف فيها ارفهها أو لا فآولا بخلافها ما يلزم المؤجر تسليمها
عند العقد فارغين والاثبت للمكترى الخيار ولو مع علمه بما تلائمها وبفارق ما مر من عدم
خياره بالعيب المقارن بان استبقاها منفعة السكنى تتوقف على تفريقه بخلاف نية الكفاية
وتحوزه للتمكن من الانتفاع مع وجوده - ما (وان اجر دة بئر كوب) عينا اؤذمة (فعلى
المؤجر) عند الاطلاق (الكاف) بكسر أوله وضعه وهو للعمار كالسرج والفرس والقطب
للبعير وفسره كثير بالبرذعة ولعله مشترك في المطالب انه يطابق في بلادنا على ما يوضع فوق
البرذعة ويشد عليه الخزام اه والمراد ههنا ما تحت البرذعة (وبرذعة) بفتح أوله ثم زال
معجمة أو مهملة وهي الحلس الذي تحت الرجل كذا في الصحاح في وضع كالمشارك وقال
في حلس الحلس للبعير وهو كسائر قريب يكون تحت البرذعة وهي الآن ليست واحدا من
هذين بل حلس غامط محشوليس مع شيء آخر غالبا (وحزام) وهو ما يشده الاكاف (وثقير)
بمثلثة وفاء مفتوحة وهو ما يجعل تحت ذنب الدابة (وبرة) بضم أوله وتخفيف الراء حلقة
تجعل في أنف البعير (وخطام) بكسر أوله يشد في البرة ثم يشد بطرف المقود بكسر الميم
اتوقف التمكن الملازم له عليها مع اطراد العرف به فاندفع بحث الزركشي ان محل ذلك عند
اطراد العرف به والاوجب البيان كما مر في نحو الخبر اما اذا شرط انه لا شيء عليه من ذلك فلا
يلزمه (وعلى المكترى محمل ومظلة) أي ما يظل به على المحمل (ووطاء) وهو ما يقرش
في المحمل ليجلس عليه وغطاء بكسر أولهما (وتوابعهما) كجبل يشده المحمل على البعير أو
أحد المحملين الى الآخر لان ذلك يراد لكمال الانتفاع فلا يستحق بالاجارة وقد نقل الماوردي
عن اتفاقهم ان الحبل الاول على الجمال لانه من آلة التمكن وهو ظاهر لكونه كالخزام
وفارق الثاني بأن الثاني لاصلاح ملك المكترى (والاصح في السرج) للفرس المستأجر عند
الاطلاق (اتباع العرف) قطعاً للنزاع ومحله عند اطراده يعمل العقد والاوجب البيان كما مر
والثاني انه على المؤجر كالاكاف والثالث المنع لانه ليس له عادة مطردة ولو اطراد العرف
بخلاف ما نصوا عليه عمل به فيما يظهر بناء على ان الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح
العام كما اقتضاه كلامهم وان اقتضى في مواضع أخرى عدمه لان العرف هنا مع اختلافه
باختلاف المحال كثير وهو المستقل بالحكم فوجب اناطته به مطلقا وبه يفرق بينه وبين ما مر
في المساقاة وما يأتي في الاحداد (وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة) لاتزامه
النقل (وعلى المكترى في اجارة العين) لانه ليس عليه سوى تسليم الدابة مع نحو كافها
وحفظ الدابة على صاحبها لم يسلمها له يسافر عليها وحده فيلزمه حفظها صيانة لها لانه

الروض وشرحه فان اكترى الدابة عربا كان قال اكترت منك هذه الدابة اعارية ففعل فلان في علمه من
الات ١٥ سم على حج (قوله وتوابعهما) ومن ذلك الآلة التي تساق بها الدابة (قوله على الجمال) ضعيف (قوله وهو ظاهر) أي
من حيث المعنى والانفا المعقد انه على المكترى (قوله وان اقتضى في مواضع) الاولى ان يقول وان جروا في مواضع أخرى خلافه

(قوله وعلى المؤجر في اجارة الذمة) ومنه ما يقع في مصرنا من قوله أو صلتى للعمل الفلاني بكذا فإنه ان اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزم فيها المسمى والافاجرة المثل (قوله وان كان قويا عند العقد) وظاهره انه لا خيار للمكري بطرق ذلك على المكثري وينتري بين هذا وما تقدم في المرض من انه لا يلزم المكثري حمله مريضاً لان مرض المكثري يؤدي الى دوام ضرر بالدابة بدوام ركوبه عليه بخلاف ما هنا فإنه يسير به. اجماعه عادة حتى انه يقصد الا جانب في طالب الاعانة به منهم (قوله وبقرب نحو الحاجة) أي فلو قصر فيما يفعله مع الركاب فأدى ذلك الى تلقاه أو تأف شيء منه فهل يضمن أو لا فيه انظر والا قرب الضمان (قوله من فعل نفسه) ظاهره وان خالف الوسط المعتدل من غالب الناس وينبغي ان يقال ان لم يعلم ٢١٩ المكثري بحاله وقت الاجارة ثبت له الخيار

(قوله ان كان ذكراً) وخرج به المرأة فلا يلزمها ذلك وان قدرت على المشي لما فيه من عدم الضرر لها (قوله لا وجهة) أي فان كان كذلك لم يلزمه ان ينزل عن الدابة (قوله دون مسكنه) وظاهر ان محل هذا عند الاطلاق اما لو نص له على الوصول الى منزله فيجب عليه لانه من جهته ما استوجب له وينبغي ان مثل النص ما لو جرت العادة ايصال المكثري الى منزله (قوله ولو استأجره لجل حطب) وليس من ذلك السقاء فإنه ليس مستأجر العقل الماء بل الماء مقبوض منه بالشراء القاسدان شرط عليه في العقد نقله الى محل الماء المعتاد بطل العقد والاصح ولا يلزمه نقله فان فعل تبرعاً فذلك والا فعلى المشتري احضار وان للموضع الذي اشترى منه ان يسلم فيها الماء (قوله والطريق آمن) أي في الواقع (قوله فرجع بها ضمن) قضيته انه لا فرق في هذا التفصيل بين وجود وكيل للمالك

كالودع (وعلى المؤجر في اجارة الذمة الخروج مع الدابة) بنفسه أو نائبه (لبيعه هاهنا) عليه ايضاً (اعانة الركاب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) والعرف في كيفية الاعانة فينبغي البعير نحو امرأة وضعيف حالة الركوب وان كان قويا عند العقد وبقرب نحو الحاجة من مرتفع ليسهل ركوبه وينزله لما لا يتأتى فعله عليها كصالة فرض لا نحو كل وينتظر فراغه ولا يلزمه مصابة تخفيف ولا قصر ولا جمع وليس له التطويل على قدر الحاجة اي بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فلو طول ثبث للمكثري الفسخ قاله الماوردي وله النوم عليه وقت العادة دون غيره لنقل النائم ولا يلزمه النزول عنها للراحة بل للعقبة ان كان ذكراً قويا لا وجهة ظاهرة له بحيث يخل المشي بمرأته عادة وعليه ايصاله الى أول البدار المكثري اليها من عمرائها ان لم يكن لها سور والافالي السور دون مسكنه قال الماوردي الا ان كان البلد صغيراً تتقارب اقطاره فيوصله منزله ولو استأجره لجل حطب الى داره واطلق لم يلزمه اطلاعه السقف وهل يلزمه ادخاله الدار والباب ضيق أو تفسيده الاجارة قولنا صحهما اولهما ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق آمن فحدث خوف فرجع بها ضمن أو مكث هناك ينتظر الامن لم تحسب عليه مدته وله حينئذ حكم الوديع في حفظها وان فارق الخوف العقد فرجع فيه لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن الامن فوجهان صحهما عدم تضمينه (و) عليه ايضاً (رفع الحمل وحطه وشد الحمل وحله) وشدد احد الحملين الى الآخر وهما بالارض واجرة دليل وخفير وقائد وسائق وحافظ متاع في المنزل وكذا نحو دلو ورشاء في استئجار نحو الاستقاء لاقتضاء العرف بجميع ذلك (وليس عليه في اجارة العين الا التخلية بين المكثري والدابة) فلا يلزمه شيء مما سار لانه لم يلتزم سوى التمكن منها المراد بالتخلية وليس المراد ان قبضها بالتخلية لئلا يخالف قبض المبيع فقد ذكر الرافي هناك انه يشترط في قبض الدابة سوقها أو قودها زاد النوى ولا يكفي ركوبها وتستقر الاجرة في الصحبة دون النفاضة بالتخلية في العقار وبالوضع بين يدي المستأجر وبالعرض عليه رامتاعه من القبض الى انقضاء المدة وله قبله ان يوجرها من المؤجر كما صحه في الروضة

او كما واصل في الموضع الذي رجع منه وعدم وهو مخالف له موم ما يأتي عن تصريح لا كثرين الا ان يقال ان الفرض هنا أنه استأجرها للدابة والاهل وعليها (قوله فرجع فيه) أي الخوف (قوله وان ظن) أي للمؤجر (قوله عدم تضمينه) أي المستأجر (قوله وحافظ متاع في المنزل) عبارة الروض في المنازل والتمديد بالمنازل والمنازل يخرج حال السير فليراجع اهـ سم على حج (اقول) قوله رجع به لم حكمه من قوله واجرة دليل وخفير الخ (قوله وبالوضع بين يدي المستأجر) تقدم في المبيع قبل قبضه ان محل الاكتفاء بذلك حيث كان المبيع خفي فاما يمكن تناوله باليد وقياسه ان يأتي مثله هنا (قوله وله) أي للمستأجر في اجارة العين وقوله قبله أي القبض

(قوله وفرق الوالد) قد يتوقف فيه بان القبض في كل شيء بحسبه وهو هنا بقبض العين بدليل انه يؤجرها من غير المكري فلو توقف القبض على الاستئجار لم يكن فرق بين كون الاجارة قبل القبض وبعده وقد مر انه لو كان رأس مال السلم صفقة كان قبضها في المجلس بقبض محلها ولو عقارا اهـ حج (قوله ولو كان تلفها) اي الدابة (قوله بخلاف ما لو تلفت العين الخ) اي فلا شيء له وظاهره انه لا فرق بين كون المالك مع العين ام لا وهو لا يخالف ما استند اليه في قوله اخذ من قولهما الخ لما ذكره بعدم ان انعطاطة يظهر اثرها على المحل (قوله لاشئ له) اي لا أجرة ٢٢٠ له ثم ان قصر حتى تلفت ضمنها والا فلا ومن التقصير ما لو علم المكري بخير

الدابة عن حل مثل ما حله اهـ انقلب بسبب عجزها ومن ذلك عثارها (قوله ولو اقر) اي المستأجر (قوله ثم بان فساد الاجارة رجوع بها) اي بالاجرة المسماة لفساد الاجارة وعليه اجرة المثل لمدة وضع يده على العين وقد يقع التقاص وفي حج ولو أبرأه المؤجر من الاجرة ثم تقايلا العقد لم يرجع المكري عليه بشئ اهـ وكتب عليه سم انظر لو وهبه المؤجر الاجرة بعد قبضها منه واقبضها له ثم تقايلا اهـ (اقول) القياس الرجوع كالو وهبت المرأة صداقها للزوج ثم فسخ النكاح (قوله بناء على الظاهر) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصه اقر بان يزيد عليه كذا من الدراهم ثم ادعى انه انما اقر بذلك بناء على صحة العقد الذي جرى بينه ما وادعى انه يشتمل على وباو اقام بذلك ينسب و اراد اسقاط الزيادة وانه انما يلزمه مثل ما قبضه منه او قيمته وهو انه يقبل ذلك منه عملا بالبيعة ولا ينافية اقراره لانه انما بناء على ظاهر الحال من صحة

هنا لا من غيره وفرق الوالد رحمه الله تعالى بين عدم صحته في نظيره من المبيع بان تسليم المعقود عليه هذا انما يتأق باسقيفائه وبعد الاستيفاء لا يصح ايجارها (وتنسخ اجارة العين) بالنسبة للمستهمل كما يأتي وذكر هنا ضرورة التقسيم (بتلف الدابة) المستأجرة ولا تبدل لقوات المعقود عليه وبه فارق ابداله في اجارة الذمة ولو كان تلفها اثناء الطريق استحق المالك لها قسط الاجرة بخلاف ما لو تلفت العين المستأجرة لجلها اثناء الطريق كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اخذ من قولهما لو احترق الثوب بعد خياطة بعضه بخضرة المالك او في ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلم له ولو اكتره لجل جرة فانكسرت في الطريقين لاشئ له والفرق ان انعطاطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلم لظهور اثره على المحل والحل لا يظهر اثره على الجرة اهـ وبما قاله علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة ووقوع العمل مسلم وظهور اثره على المحل ولو اقر بعد دفع الاجرة بانه لاحق له على المؤجر ثم بان فساد الاجارة رجوع بها لانه انما اقر بناء على الظاهر من صحة العقد (وبقيت الخيارات) على التراخي على المنة المعتمدة لان الضرر يتجدد بمرور الزمان (ببيعها) المقارن للعقد حيث كان جاهلا به والحادث لتضرره وهو كما قاله الاذري وغيره ما اثر في المنفعة تائيرا يظهر به تفاوت اجرتها لكونها تضررا وتختلف عن القافلة بخلاف خشونة مشيها كما جزمنا به لكن صوب الزركشي قول ابن الرفعة انه عيب كصعوبة تطهرها ولا ينافي ذلك عدمه في المبيع عيبا فقد اجاب الشيخ عنه بان المجهود ليس مجرد الخشونة بل خشونة يتخفى منها السقوط واذا علم بالعيب بعد المدة وجب له الارش او في اثباتها وفسخ وجب لما مضى وان لم يفسخ لم يجب للمستهمل وتردد السبكي فيما مضى ورجح الغزي وجوبه (ولا خيار في اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة ولا بتلفها (بل يلزمه الابدال) كما لو وجد بالمسلم فيه عيبا لان المعقود عليه في الذمة بصفة السلامة وهذا غير سليم فاذا لم يرض به رجوع الى ما في الذمة ولو عجز عن الابدال ثبت للمستهمل تأجر الخيار كما يجزمه الاذري ويختص المكري بما تسلمه فله ايجارها ويمتنع ابدالها بغير رضاه ويقدم بمنفعته على جميع الغرماء (والطعام المحمول ليؤكل) في الطريق اذا لم يتعرض في العقد لابداله ولا لدمه (يبدل اذا كل في الاظهر) عملا بمقتضى اللفظ لسنا وله حرج كذا الى كذا وكأنهم انما قدموه على العادة بانه لا يبدل لاسد

العقد (قوله بخلاف خشونة مشيها) والمراد بالخشونة انها براكبها كان تحول في منعطافات الطريق وملا اطرادها ليخالف صعوبة تطهرها (قوله لكن صوب الزركشي الخ) معتمد (قوله ورجح الغزي) معتمد (قوله يبدل اذا كل) ظاهره وان لم يمتحج اليه بان كان قريبا من مقصده ولو قيل بانه لا يبدل الا اذا كان يحتاج اليه قبل وصوله مقصده لم يكن بعيدا وكذا يقال فيما لو أكل بعضه (قوله عملا بمقتضى اللفظ) أي انظر الاجارة وقوله حل كذا الى كذا وما كل لا يصدق عليه انه حل للمحل المعين

(قوله بسعره) أي بأن زاد قدر الاختابن به (قوله فالظاهر كما قاله السبكي الخ) معتمد (قوله ما حمل ليوصل) أي فثافت قبل الوصول (قوله فيبده قطعاً) أي فلو لم يبدله في المسائل المذكورة لم يسقط عن المسمى شيء لأنه لم يوجد من المكروى مانع * (فصل في بيان غاية المدة) * (قوله كما هو ظاهر غالباً) فلو أجزء مدة لا تبقى إليها غالباً فهل تبطل في الزائد ٢٢١ فقط اهـ سم على حج (أقول) القياس نعم

وتتفرق الصفة ثم رأيت في العباب صرح بذلك وعبارته فان زاد على الجائز بطلت في الزائد فقط اهـ وعليه ولو أخلف ذلك وبقيت على حالها بعد المدة التي اعتبرت لبقائها على صورتها فالذي يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطلان في الزيادة انما كان لظن تبين خطؤه (قوله على ما يليق بكل منهما) وبه يعلم ان ذلك العدد للتشثيل لالتمهيد اهـ حج (قوله وكما في سنة) * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو استأجر داراً موقوفة وهي متهدمة مدة طويلة هل تراضي أجرتها الآن وهي متهدمة أم يجب مراعاة أجرتها بعد عودها على ما كانت عليه فيه نظر والاقرب أنه يفرض بناؤها على الصفة التي يؤل أمرها إليها بالعمارة عادة ثم يعتبر أجرتها مثلها معجلة وهي دون أجرتها مثلها لو قسطت على الانهر أو السنين بحيث ية قبض آخر كل قسط ما يخصه وانما اعتبار تلك الصفة لان الغرض من إيجارها كذلك أن تبني بالاجرة المعجلة ولو اعتبرت أجرتها مثلها تلك الحالة

اطرادها والنائي لان العادة عدم ابدال الزاد ولو لم يجده فيما بعد حمل الفراغ بسعره فيه ابدال جزئنا من لوشروط عدم ابداله اتبع الشرط ولو شرط قدراً فلم يأكل منه فالظاهر كما قاله السبكي انه ليس للمؤجر مطالبة بقوله قدراً كماه اتباعاً للشرط ويحتمل ان ذلك للعرف لانه لم يصرح بحمل الجميع في جميع الطريق قال وهو الذي اليه تميل وخرج بقوله ليؤكل ما حمل ليوصل فيبطل قطعاً وبقوله اذا أكل ما تلف بسعرة أو غيرهما فيبطل قطعاً على نزاع فيه وبقرضه الكلام في المأكل كقول المشروب فيبطل قطعاً للعرف * (فصل) * في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة تقريباً وكون يد الاجير يد امانة وما يتبع ذلك (يصح عقد الاجارة) على العين (مدة تبقى فيها) تلك العين بصفاتها المنصودة كما هو ظاهر (غالباً) لا مكان استيفاء المعقود عليه حينئذ كسنة في نحو الثوب وعشرين سنين في الدابة وثلاثين سنة في العبد على ما يليق بكل منها وكما في سنة أو أكثر في الارض طلقاً كانت أو وقفاً بشرط واقفه لا يجاوز مدة حال البغوى والمثوى كالقاضي الا ان المحكام اصطحو على منع اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين لثلاثين درس الوقف وفي الانوار ان ما قاله هو الاحتياط قال الشيخان وهذا الاصطلاح غير مطرد قال السبكي ولعل سببه ان اجارة الوقف تحتاج الى ان تكون بالقيمة وتقويم المدة المستقبلة البعيدة صعب قال وفيه أيضاً منع الانتقال الى البطن الثاني وقد تلف الاجرة فتضيع عليهم ومع ذلك تدعو الحاجة اليه لعمارة ونحوها فالما كما يحتمل في ذلك ويقصد وجه الله تعالى اهـ ويعتضى اطلاق الشيخين ائتي بالدرجة الله تعالى ويحمل قول القائل بالمعنى في ذلك كالادعى على ما اذا غلب على الظن اندراس اسم الوقف وتلك العين بسبب طول مدتها واذا أجزء شأ أكثر من سنة لم يجب تقدير حصة كل سنة كالأجور سنة لا يجب تقدير حصة كل شهر ونورع الاجرة على قيمة منافع السنين ولو أجزء شهرامشلاً واطلق فابتداءً ومن وقته لانه المقهوم المتعارف كافي الروضة وظاهره الصفة ولو لم يقل من الآن لكن نقل ابن الرهعة عن جزم العراقيين خلافه وقد لا يحتاج الى تقدير المدة كما يأتي في سواد العراق وليس مثله إيجار وكيل بيت المال اراضيه لبناء وزرع من غير تقدير مدة بل هو باطل اذ لا مصلحة كلية يفتقر لاجلها ذلك وكاستئجار الامام من بيت المال للاذان او الذي للجهاد وكالاستئجار للعمال للبناء واجراء المأوسيات ان الولي لا يؤجر المولى عليه او ماله الامدة لا يبلغ فيها بالسن والابطلت في الزائد وصراحت الراهن يمنع عليه اجارة المهرن لغير المرتن الامدة لا تجاوز

التي هي عليها كالاضاعه لو فداها لا ما نغريغ بها كذلك بأجرة تليها بهدا (قوله طلقاً) أي عاكوك (قوله قال وفيه أيضاً) أي قال السبكي (قوله لعمارة ونحوها) أي مما تكون المصلحة فيه العين الوقف لا للموقوف عليهم اهـ سم على حج (قوله ويعتضى اطلاق الشيخين) أي المذكور في قوله طلقاً كان أو وقفاً المقهوم من اطلاق المتن والمراد صحته حيث اقتضت المصلحة ذلك (قوله فابتداءً من وقته) أي العقد

(قوله أكثر من سنة) المعقد انه يجوز ايجار الاقطاع مدة يبقى فيها غلبا وان احتمل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة أولا يعلم بقاء المؤجر تلك المدة لانه يستحق في الحال والاصل البقاء فان رجع السلطان أو مات المؤجر قبل فراغ المدة انقضت في الباقي ويؤيد ذلك ايجار البطن الاقل فانه يحكم بحكمه وملكيته جميع الاجرة وحواجز تصرفهم فيها وان لم يعلم بقاءهم تلك المدة فان ماتوا قبل فراغها انقضت في الباقي مر ١٥ سم على حج ومن ذلك الارض المرصدة على المدرس والامام ونحوهما اذا كان النظر له وأجر مدة ومات قبل تمامها فانها تنفسح الاجارة (قوله واذا عتق في الثانية الخ) لا يقال بطلان الاجارة بعد العتق بنافيه ماسيا في من ان الاجارة لا تبطل بعتق العبد لاننا نقول ذلك ٢٢٢ محله اذا لم يتقدم سبب العتق على الاجارة والافتسطل كالموكل عتق العبد بصفة ثم أجره ثم وجدت الصدقة فانه يعتق وتبطل الاجارة كما يأتي في شرح قول المصنف ولو أجر عده الخ وما هنا من ذلك ان عدم النذر على الاجارة (قوله لاسيما) أي حيث كان الايجار قبل شفاء المريض أما لو كان بعده فلا يتأتى هذا التوجيه (قوله وما زعمه السرخسي) يفحش في وسكون المجمة ومهملة نسبة الى سرخس مدينة بخراسان اه اب للسيوطي (قوله بنفسه وبغيره) أي حيث كان مثله أو دونه أخذنا من قوله فيركب الخ (قوله ففسد العقد) أي وأما الوشرط المستأجر على نفسه انه يستوفى بنفسه فبأن في نفسه ما هو عند قوله على أن تسكنها وحدك (قوله بان الاصل خلافه) أي فيدكنها حيثئذ لكن في حاشية شيخنا الزيادي ما نصه قوله لزيادة الضرر يدفعه ما أي ولو قال له وتسكن من شئت خذنا فالجرجاني وغيره اه ويؤيد ما قاله شيخنا الزيادي ما هو من انه لو قال له اتزرع فاشتت زرع ما شاء مما جرت به عادة

حلول الدين ونقل البدر بن جماعة عن المحققين امتناع اجارة الاقطاع أكثر من سنة وبحث الباقين في منذ ورعته بعد شفاء مريضه بسنة انه لا يجوز ايجارها أكثر من ثلاثا يؤدي الى دوامها عليه بعد عتقه لما يأتي انما لا تنفسح بطروا العتق وفي كل منهما منظر ظاهر والوجه فيهما صحة الاجارة فيما زاد على السنة فاذا سقط حقه من الاقطاع في الاولى بطلت واذا عتق في الثانية فكذلك لاسيما وقد يتأخر الشفاء عن مدة الاجارة (وفي قول لا يزداد) فيها (على سنة) مطلقا لان الحاجة تندفع بها وما زعمه السرخسي من انه المذهب في الوقف شاذ بل قبل انه غلط (وفي قول) لا تزداد على (ثلاثين) سنة لان الغالب تغير الاشياء بعده او رد بأن ذكرها في النص للتمثيل (وللمكثري استيفاء المدقة بنفسه وبغيره) الامين لانها ملكه فلو شرط عليه استيفاءها بنفسه ففسد العقد كما لو شرط على مشتري ان لا يبيع (فيركب ويسكن) ويلبس (مثله) في الضرر الا لاحق بالعين ودونه بالاولى لان ذلك استيفاء للمنفعة المستحقة من غير زيادة (ولا يسكن حدا دوا لا قصارا) حيث لم يكن هو كذلك لزيادة الضرر قال جمع الا اذا قال تسكن من شئت كازرع فاشتت ونظر فيه الاذري بان مثل ذلك يقصد به التوسعة دون الاذن في الاضرار ويرد بان الاصل خلافه ولا يجوز ابدال ركوب بحمل وحديد بقطن وقصار بحداد والعكس وان قال أهل الخبرة لا يتفاوت الضرر وما يستوفى منه كدار ودابة معينة) قيد في الدابة فقط لما صرح الدار لا تكون الامعينة (لا يبدل) أي لا يجوز ابداله كونه معقودا عليه ولهذا انفسخ العقد بقلعهما وثبت الخيار بعينهما أما في اجارة الذمة فيبطل وجوب التالف أو عيب ويجوز عند عدمه ما لكن برضا المكثري لانه بالقبض اختص به كما مر (وما يستوفى به كثوب وصبي عين) الاول (للخياطة و) الثاني (لعمل الارضاع) بان التزم في ذمته خياطة أو ارضاع موصوف ثم عين واقر المصنف الضمير لان القصد التوزيع فسقط القول بأن ايقاع ضمير المقرد موقع ضمير المتنى شاذ (يجوز ابداله) مثله (في الاصح) وان امتنع الاجير لانه طريق للاستيفاء لا معقود عليه فاشبهه الراكب والتماع المعين للحمول والثاني المنع كما استوفى منه وعزى للاكثرين والاصح

ذلك المحل لا مطلقا (قوله لا يتفاوت ضرر) بل وقضية ذلك ان مثله ما لو كان اضرر المأق به أخف من المسمى في العقد الاول لاختلاف الجنس (قوله بان التزم في ذمته) قضيه أنه لو كان الثوب أو المصبي معينين في العقد لا يجوز ابدالهما والظاهر انه غير مراد وانه انما قد يلبس محل الخلاف كما يؤخذ من قوله الا في اموالوا استأجر محل معين فيجوز ابداله الخ ثم رأيت في الخطيب ما يصرح بما قلناه وعبارته (تبيه) قول المصنف عين أشار به الى ما نقله عن الشيخ أبي علي وأقره ان محل الخلاف اذا التزم في ذمته خياطة ثوب معين أو حمل متاع معين أو مالوا استأجر دابة معينة لركوب أو حمل متاع فلا خلاف في جواز ابدال الراكب والتماع اه (قوله واقر المصنف الضمير) أد في قوله عين

(قوله والاجاز) أي بأن كان بلا فائدة يدل على التعويض كقوله عوضك كذا (قوله فان لم يجده) أي واحد منهم (قوله) ردها للضرورة) أي ولا يجوز له ركوبها ما لم يعسر سوقها من غير ركوب غيرها ولا أجرة عليه وهل مثل عسر سوقها عدم لياقة المشي بالمسنة أي كما قالوه في الرد بالعيب حيث يجوز له الركوب حالة الرد أو لا ويرق فيه نظر والأقرب الثاني وبقرق بانه في صورة الرد بالعيب العين باقية على ملكه والركوب مضطر إليه للوصول ٢٢٣ لحقه من الرد بها لانه ههنا فان المدقة انقضت

وواجبه التخلي لا الرد (قوله في الأخيرين) وعلى هذا الوشرط عدم ابدال ما استؤجر له فله فلف في الطريق فينبغي انفساخ العقد فيما بقي ويحمل قوله قبيل الفصل وخروج بقوله أي وكل ما جعل ليوصل فيسبد قطعا على ما إذا لم يشترط عدم الابدال (قوله لانه يفسد العقد كما مر) وفي نسخة ومحل جوازه فيهما ان عين في العقد او بعده وبقيها فلو عيناه بعده ثم تلف وجب الابدال برضا المكثري أو عيناه فيهما ثم تلفا انفسخ العقد لا المستوفى منه بتقصيره الماراه وكتب عليها اسم مانعه وقد كان تبسح مر الشارح في قوله ومحل قوله ثم تلفا انفسخ العقد ثم ضرب عليه اه (قوله وان اطردت عادتهم بخلافه) عبارة الزبدي قال الرافعي عملا بالعادة ويؤخذ منه انه لو كان يحل لا يعتد اذ أهله ذلك لم يلزمه نزع مطلقا اه ح ولعله في غير شرح المنهاج (قوله من أول المسدة المذكورة) أي والالم تصح الاجارة لعدم اتصال المنفعة بالعقد (قوله

الاول ومحل الخلاف في ابداله بلا معاوضة والاجاز قطعا كما يجوز لمستأجر دابة ان يعاوض عنها كسكنى دارا ما لو استأجر دابة لجل معين فيجوز ابداله بمثلها قطعا ولو ابدل المستوفى فيه كطريق بمثلها مضافة وسهولة فريحا واما ما جاز بشرط ان لا يختلف محل التسليم اذ لا بد من بيان موضعه كما نقله القموني واعتمده لتصريح الاكثرين بأنه لو اكرى دابة لركبها الى محل ليس له ردها بل يسلمها ثم لو كبل المالك ثم الحاكم ثم الامين فان لم يجده ردها للضرورة وجب تنفيذ القول بوجوب تعيين محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لهما ثم والا فامين وحاصل ما مر انه يجوز ابدال المستوفى كالركاب والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كطريق بمثلها او ونها ما لم يشترط عدم الابدال في الأخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد كما مر ومحل جوازه فيهما ان عين في العقد او بعده وبقيها فلو عيناه بعده ثم تلفا وجب الابدال برضا المكثري او عيناه فيهما ثم تلفا انفسخ العقد لا المستوفى منه بتقصيره الماراه ويعتبر في الاستيفاء العرف فما استأجره للبس المطلق لا يلبسه وقت النوم ليل او ان اطردت عادتهم بخلافه على ما اقتضاه كلامهم بخلاف ما عداه ولو وقت النوم ثم اراد يلزمه نزع الاعلى في غير وقت التجمل اما الا زار فلا يلزمه نزع كما قاله ابن المقرئ في شرح ارشاده ولو استأجر ازارا فله الارتدابه لا عكسه او قيصا منع من الاتذار به ولها التعمم اولدس ثلاثة ايام دخلت الى الى او يوم او اطلق في وقت العقد الى مثله او يوم كما لا يخفى الفجر الى الغروب او من اراد ان طلوع الفجر الى الغروب في اوجه الوجهين وصورة ذلك في اجارة العين ان يؤجرها من اول المسدة المذكورة (ويذكر المكثري على الدابة والثوب) ونحوه ما (يدامنة) فبأن في فيه ما سيأتي في الوديع (مدة الاجارة) ان قررت بزمس أو مدة امكان استيفاء المنفعة ان قدرت بمحل عمل اعدم امكان الاستيفاء للمنفعة بدون وضع يده وبه فارق كون يده يضمنان على طرف مبيع قبضه فيه اتحصص قبضه لغرض نفسه ويجوز السفر للمكثري بالعين المكثرة عند انتفاء الخطر المدة المنفعة بخلافه استيفاءها حيث ماء وظاهره عدم الفرق بين اجارة العين وهو ظاهر والذمة وهو محتمل ثم سفره بعد المدة كسفر الوديع فيما يظهر أخذها ماسر (وكذا بعده في الاصح) ان لم يستعملها استعصا بالمال كان ولانه لا يلزمه سوى التخلية لا الرد ولا موته بل لو شرط

لتحصص قبضه لغرض نفسه) أي فيضمنه اذا تلف لكنه يشكل الضمان بما قبل من ان كور السقاء غير مضمون على مر يد الشرب بعوض لانه مقبوض بالاجارة القاسدة بخلاف ما لو اراد الشرب منه بلا عوض برضا المالك فانه مقبوض بالعارية القاسدة فيضمنه دون ما فيه الا أن يفرق بأن ذال مجرت العادة بالاتفاق به من طرفه بخلاف ما هنا وينبغي أن يقال مثل ذلك في كل ما جرت العادة بالاتفاق به من طرفه كأواني الطباخ (قوله ويجوز السفر) وقضية الجواز ان الدابة لو تلفت في الطريق بلا تقصير لم يضمنها (قوله وظاهره عدم الفرق) معقد (قوله كسفر الوديع) أي فيضمن حيث لم تدع إليه ضرورة كعروض نهب

(قوله لزومه الاجرة) وهذا ظاهر حيث لم تدل القرينة على ان المراد حفظه والا فلا اجرة عليه (قوله لوضوح الفرق) وهو انه ثم لم يسبق له وضع يد على المقصوب حتى يستعصب بخلافه هنا (قوله ولم يبادر بعرض الامر الخ) أي فقلزمه الاجرة (قوله والاجارة لبناء أو غراس) ولو فرغت مدة الاجارة للدار واستقرت أمتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريق ولم يغلقها لم يضمن أجرة وضع الامتعة بعده لانه لم يحدث منه بعد المدة ثنى ٢٢٤ والامتعة وضعها باذن فيستعصب الى ان يطالب المالك بخلاف ما لو أغلقها

فيضمن أجرتها أعنى الدار مدة الفلق لانه حال بينها وبين مالها بالغلط وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب ملكه السابق على مضي المدة لانه مسئول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا اقر ذلك مراه سم على حج وفيه * (فرع) * في الروض * فرع * وان قدر البناء والغراس مدة وشرط القلع قلع ولا ارض عليهما ولو شرط الابقاء بعدها أو اطلق صحت ولا اجرة عليه بعد المدة وان رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه (أقول) وقد يتوقف في صورة الاطلاق فان العقد عند الاطلاق لا يتناول ما زاد على المدة المقدره فبانها انتهت الاجارة وليس ثم شيء يرجع عنه بعدها فامعنى قوله وان رجع الخ اللهم الا ان يقال مراده بالاطلاق الاقتصار على شرط الابقاء من غير تعرض الى كونه بعد انقضاء المدة (قوله لو انتفع بها الخ) هذا التفصيل المد كورى الدابة في جريانه في غيرها كغرسها أو غصب لابسها فاذا ارتل لابسها ولف أو غصب في وقت لولبته سلم من ذلك ضمنه فليأمل اه مم على حج (قوله كما

عليه أحد ما قد صدق وما ربحه السبكي من انما كالامانة الشرعية فعليه اعلام مالها بها أو ردها فوراً والا ضمنها غير معقول عليه لظهور الفرق بان هذا وضع يده عليه باذن مالكة ابتداء بخلاف ذي الامانة الشرعية ومقابل الاصح يضمن لان الاذن في الامانة كان مقيداً بالقدور والولاء لانه اخذ له مصلحة نفسه فاشبه المستعير وعلى الاول الاصح لا يلزم المكثري اعلام المكثري بتفريق العين كما هو مقتضى كلامهم بل الشرط ان لا يستعملها ولا يحبسها وان لم يطالبها فلما علق الدار أو الخانوت بعد تفريقه لزومه الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بانه لو استأجر خانوتاً ثم رافا غلق بابه وغاب شهرين لم يضمنه المسمى للشهر الاول واجرة المثل للشهر الثاني قال وقد رأيت الشيخ النفال قال لو استأجر دابة يوماً فاذا بقيت عنده ولم ينفع بها ولا يحبسها عن مالها لا يلزمه اجرة المثل اليوم الثاني لان الرد ليس واجبا عليه وانما عليه التخلية اذا طلب مالها بخلاف الخانوت لانه في حبه وعلقته وتسايم الخانوت والدار لا يكون الا بقسم سليم المقتاح اه وما قاله ظاهر حتى في الخانوت والدار لان غلقها ما يستعصب لما قبل انقضاء المدة في الحسولة بينه وبين المالك فلا يعارضه جزم الانوار بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غصبا لها لوضوح الفرق ودعوى تقصير المالك بعدم وضع يده على ذلك عقب المدة وان المكثري محسن بالغلط لصونه به عن مفسدة ممنوعة بان التقصير من المكثري حيث حال بين المالك وبين ملكه بغلقه ولم يبادر بعرض الامر على المالك او من يقوم مقامه شرعا ولم يحاكمه ان الغلق مع حضوره كهو مع غيبته المصرح بها في كلام البغوي وفيما اذا انقضت والاجارة لبناء أو غراس ولم يخته المستأجر ان يطلع بخير المؤجر بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوقف والا فقياساوى التملك بالقيمة ولو استعمل بعد المدة العين المكثرة في غير نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم مما ياتي في الوديعة لزومه اجرة المثل من نقد البلد الغالب في تلك المدة ولا نظير لما يتجدد بعدها لا بتقرار الواجب بعضها اذ وجوب اجرة المثل يستقر قبل طلبها (ولو ربط دابة أكثرها لحمل أو ركوب) منسلا (ولم ينفع بها) وتلفت في المدة وبعدها لم يضمنها (اذ يده يدامانة وتقيده بالربط ليس قيداً في الحسب بل يستغنى عنه قوله (الا انهم سلم عليها الصطبل في وقت) للاتقاع (لو انتفع بها) فيه (لم يصبها الهدم) لنسبته الى تقصير حينئذ اذا الغرض انتفاعه كمنه الا ذرى وأحد السبكي من تمثيلهما لما لا ينفع بها فيه بجحج ليل شتاء فقيمه ذلك بما اذا اعتيد الاتقاع بها في ذلك الوقت لان الربط لا يكون سبباً للتلف

بجعله الا ذرى) أي في الخوف أخذ من كلام الامام اه سم ويلحق به نحو المطر ولو حمل المانع من الركوب عادة وينبغي الا ان منعه مرض الدابة المانع من الاتقاع بها وهل مثله مرض الركب العارض له ولا لامكان الاستغناء من مرضه فيه نظر والا قرب الاول ثم رايته صريحاً في شرح الروض (قوله بجحج ليل) الخ يضمن الجهم وكسر طايفة منه اه مختار

(قوله ضمنه فيه) أي ضمان يد أخذ من قوله لاستعماله الخ وعليه اجرة مثل اليوم الثالث وأما الثاني فيستقر فيه المسمى لتسكنه من الاتماع فيه مع كون الدابة في يده والكلام فيما إذا تأخر لا نحو خوف والأفلا ضمان عليه ولا اجرة لليوم الثالث لأن الثاني لا يحسب عليه كما تقدم (قوله فابق ضمنه) هذا قد يشكل على ما مر من جواز السفر بالعين حيث لا خطر فإن مقتضاه عدم الضمان بتلفها في السفر إلا أن بصورة ما هنا بما لو استأجر القن لعمل لا يكون السفر طريقا لاستيفائه كالخطاطة دون الخدمة وما مر بما إذا استؤجرت العين لعمل يكون السفر من طرق استيفائه كالركوب والحل فليراجع (قوله بفتح أوله الخ) قال في المصباح وصيغ الثوب صغامن باني نفع وقيل وفي لغة من باب ضرب ٢٢٥ (قوله ويعلم منه أن الخفراء الخ) ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت ونحوها ومن

التعليل المذكور أن خفي الجرن وخفي القبط ونحوها عليهم الضمان حيث قصروا وينبغي أن مثل خفي البيوت خفي المراكب للتعليل المذكور ومعلوم أنهم ما إذا اختلفا في مقدار الضائع صدق الخفي لانه الغارم وان الكلام كانه اذا وقعت اجارة صحيحة والأفلا ضمان عليهم ظاهرا وان قصروا وفي حاشية شيخنا الزايد خلافه في التقصير (قوله والقرار على من قاتت تحت يده) والكلام كانه حيث كان الراعي بالغيا عاقلا رشيدا أمالو كان صبيها أو سفيا فلا ضمان وان قصر حتى تلفت بخلاف مالو تلفها فانه يضمن لانه لم يؤذن له في الاتلاف (قوله أو مات المتعلم من ضرب المتعلم) وان كان مثله معتادا للتعليم لكن بشكل وصفه حيثما لم ينعى

الاحتمال والوجه أن الحاصل بالربط ضمان جنائية لا يد فلا ضمان عليه لولم تلف بذلك خلافا لما رجحه السبكي وتعه الزركشي ولو أكثرها البركة اليوم ويرجع عند أقامه بها ورجع في الثالث ضمنه فيه فقط لاستعماله لها فيه تعديا ولو أكثرى قنا العمل معلوم ولم يبين موضعه فذهب به من بلد العدة إلى آخر فابق ضمنه مع الاجرة أيضا (ولو تلف المال في يد جابر بلا تعدد كسواب استؤجر خطاطة أو صبغة) بفتح أوله كما بخطه مصدرا (لم يضمن ان لم يقرر باليد بان قعد المستأجر معه) يعني كان بحضوره (أو أحضره منزله) ولولم يقره معه أو حمل المتاع ومشى خلفه ثبتت يد المالك عليه حكما وما نقل عن قضية كلامهم انه لا يدل الجبر عليه يظهر حله على انه لا يده عليه مستقلة (وكذا ان اتفرد) بالدب أن اتقى ما ذكر فلا يضمن أيضا (في أظهر الأقوال) لانه انما أثبت يده بقرضه وغرض المالك فهو شبهة بالمستأجر وعامل القراض فانهم لا يضمنان بالاجماع والقول الثاني يضمن كالسنة (والثالث يضمن) الاجبر (المشترك) بين الناس بقمته يوم التلف (وهو من التزم علفا في دقتسه) كخطاطة سمي بذلك لانه يمكنه التزم عمل على آخر وهكذا (لا المنفرد وهو من أجر نفسه) أي عينه (مدة معينة لعمل) أو أجر عينه وقد ربال عمل لاختصاص منافع هذا بالمستأجر فكان كالوصف بخلاف الأول ولا تجرى هذه الأقوال في أجبر لحفظ حانوت مثلا اذا أخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطعا قال القفال لانه لم يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض بيوتها قال الزركشي ويعلم منه ان الخفراء لا ضمان عليهم وهي مسئلة يعز النفل فيها وخرج بقوله بلا تعدد ما لو تعدى كان استأجره ليرعى دابته فاعطاها آخر عاها فيضمنها كل منهم والقرار على من تلفت تحت يده كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أي حدث كان عالما والافال قرار على الأول وكان أسرف خباز في الوقود ومات المتعلم من ضرب المتعلم فانه يضمن ويصدق أجبر في نقي تعديده مالم يشهد خبرا بخلافه (ولو) عمل غيره عملا بذنه كان (دفع ثوبا إلى قصار لم يقصره أو) إلى (خطاطة فخطه ففعل ولم يذكر) أحدهما (اجرة) ولا ما يدهمها (فلا أجر له) لتبرعه

٢٩ ج ه وقد يجاب عنه بما يأتي من أن التأديب كان ممكنا بالقول وظن عدم افادته انما يفيد الاقدام واذا مات تبين انه متعد به (قوله مالم يشهد خبرا بخلافه) أي بالفعل الذي فعله المستأجر وهل يتعين مثله للتأديب أو يكفي ما هو دونه ومفهومه أنه لا يكفي رجل وامرأتان ولا رجل وعين وهو ظاهر لان الفعل الذي وقع التنازع فيه ليس مالا وان ترتب عليه الضمان (قوله ولا ما يفهمها) أي ولم يذكروا ما يفهمها فلا يقال القرينة دالة على الاجرة (قوله فلا أجر له) نقل بالدرس عن ابن العماد ببعض الهواش أن مثل ذلك في عدم لزوم شيء مالم يدخل على طباط وقال له أطعمني رطلا من لحم فاطعمه لانه لم يذكر فيه الثمن والبيع صح وأفسد يعبتر فيه ذكر الثمن (أقول) وقد يتوقف فيما لو قصد الطباخ بدفعه أخذ العوض سها وقرينة الحال تدل على ذلك فالأقرب انه يلزمه بدله ويصدق في القدر المتلف لانه غارم والقول قوله

(قوله ولأنه لو قال أسكني دارك الخ) ومثل ذلك ما جرت به العادة من أنه يتفق أن أنسا ناي تزوج امرأة ويسكن بها في بيت أهلها مادة ولم يخرج بينهم اسمية اجرة ولا ما يقوم مقام التسمية لكن قول الشارح أسكني دارك شهر الخ يفهم وجوب الاجرة في هذه الصورة وهو ظاهر لأن الزوج استوفى المنفعة ٢٢٦ بسكناه في الدار فاشبهه ما لو دخل الحمام بغير إذن وسأق في أنه تلزمه

الاجرة لاستيفائه المنفعة ثم رأيت الشارح في النفقات صرح بوجوب الاجرة وعبارته (قوله فوجب اجرة المثل) بقى ما لو أطعمه في غير الاخيرة وقال أطعمته على قصد حسبه بانه من الاجرة أه سم على حج (أقول) قضية كون العبرة في اداء الدين بنية الدافع ولوم غير الجنس حسبه بانه على الاجير (قوله يحسب على الاجير ما أطعمه اياه) اي ويصدق الاكل في قدر ما كاه لانه غارم (قوله بخلافه باذنه) اي فلا اجرة عليه ومنه ما يقع من المعتاد اوى من قوله انزل او يحمله وينزله فيها (قوله وسواء في ذلك أسير السفينة الخ) اي وكذا لو سيرها المالك نفسه علم بالراكب أم لا كما يؤخذ من قوله وقول ابن الرفعة الخ مردود (قوله ولا ضمان) اي بل على مالك الدابة ضمان العين لو تلفت ومعهومه انه لو كان جاهلا بالمتاع كان الضمان على صاحب المتاع لصاحب الدابة وسأق ما وافقه في شرح قول المصنف ولو وزن المؤجر وحمل الخ (قوله وهما أشد

ولأنه لو قال أسكني دارك شهرا فاسكنه لم يستحق عليه اجرة بالاجماع كافي البحر والوجه كما يحتمل الاذرعى وجوبها في قن ومجور وسفه لانهم ما غير أهل للتبرع ومثله ما غير المكلف بالاولد (وقيل له) اجرة مثله لاستهلاكه منفعته (وقيل ان كان معروفا بذلك العمل) بالاجرة (فله) اجرة مثله (والا فلا وقد يستحسن) ترجيحه لوضوح مدركه اذ هو العرف وهو يقوم مقام اللفظ كثيرا ونقل عن الاكثرين والمعتد الا قول فان ذكر اجرة استحقها قطعها ان صح العقد والافاجرة المثل وأما اذا عرض بها كأرضين أو لا أخيبك أو ترى ما تحب أو يسرك أو أطعمك فوجب اجرة المثل نعم في الاخيرة يحسب على الاجير ما أطعمه اياه كما هو ظاهر لانه لا تبرع من المطعم وقد تجب من غير تسمية ولا نهر يض بها كافي عامل الزكاة اكتفاء بثبوتهم بالنص فكأنهم اسماءه شرعا وكعامل مساقاة عمل ما ليس بالزكاه بل باذن المالك اكتفاء بذلك المقابل له في الجملة لا قاسم بأمر الحياكم فلا شئ له كما أفاده السبكي بل هو كغيره خلافا لجمع ولا يستثنى وجوبها على داخل الحمام أو ركب السفينة مثلا من غير إذن لاستيفائه المنفعة من غير ان يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه وسواء في ذلك أسير السفينة بعلم مالكها أم لا وقول ابن الرفعة في المطالب له فيه اذا لم يعلم به مالكها حين سيرها والافيشبه ان يكون كالموضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكها فانه لا اجرة على مالكه ولا ضمان مردود فقد فرق العراقي بينهما بأن ركب السفينة بغير إذن غاصب لمصلحة التي هو فيها ولو لم يسير بخلاف واضح متاعه على الدابة لا يصير غاصبا لها بمجرد وضع متاعه ويقرق أيضا بان مجرد العلم لا يسقط الاجرة ولا الضمان فان السكوت على اتلاف المال لا يسقط الضمان وهو علم وزيادة ومالك الدابة بتسبيل من القاء المتاع قبل تسييرها بخلافه في ركب السفينة (ولو تعدى المستأجر) في ذات العين المستأجرة (بان) اي كان (ضرب الدابة او كسرها) بموجدة فهم له اي جذبه بالجامها (فوق العادة) فيها اي بالنسبة لمثل تلك الدابة كما لا يخفى (أو أركبها أنقل منه أو أسكنه حدادا أو قصارا) دق وهما أشد ضررا مما استأجره (ضمن العين) المؤجرة اي دخلت في ضمانه لتعديه اما هو العادة ولا يضمن به وانما ضمن بضرب زوجته لا مكان تأديها باللفظ ووطن توقف اصلاحها على الضرب انما يبيح الاقدام عليه خاصة ومتى اركب أنقل منه استقر الضمان على الثاني ان علم والا فالاول قال في المهمات ومجمله اذا كانت يد الثاني لا تنقض ضمانا كما استأجر فان اقتضته كالمستعير قال قرار عليه مطلقا وفارق المستعير من المستأجر بان المستأجر هنا

ضررا هذا فديشكل بما تقدم في قوله ولا يجوز ابد لركوب بحمل وحديده بطن الخ وقد يجاب بان لما ما هنا من جنس مالوا استؤجره وهو السكى فلا تضرر مخالفة له حيث لم يزد ضرره بخلاف ما هو فان الاجارة فيه اسكني من يعمل القصار أو الحديدي في اسكان غيره مخالفة صريحة (قوله ضمن العين) ضمان الغصوب (قوله أي دخلت في ضمانه) اي ولو تلفت بغير الاستعمال الذي دفعها لاجله (قوله فالتقرا عليه مطلقا) علم أولا

(قوله وانقضاء المدة) اي ما قبل انقضاءها اي ما قبل انقضاءها فلما مؤثر تكليفه القلع مجازا له فيه فان رضى بابقائها الزمه اجرة المثل (قوله عند تنازعهما) انظر ما لو تلفت الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تثبت شيئا وينجبه الضمان اه سم على حج (قوله ما يختاره المؤجر) اي فيكون اختياره لاجرة مثل الذرة فسحقا للعقد الاول ٢٢٧ واختيار المسمى ابقاء له والمطالبة بالزيادة

التعدي المستأجر هذا وفي شرح الروض مائه واذا اختار اجرة المثل قال الماوردي فلا بد من فسخ الاجارة وتظهر فائدة ما قاله اشرح فيما لو كان المسمى من غير نقد البلد كان كانت اجرة المثل مائة مثلاً والمسمى نحو برقان اختار اجرة المثل لزم المائة من نقد البلد وان اختار المسمى استحققه وضم اليه ما بقي باجرة المثل من نقد البلد ففي المثال لو كان المسمى من نحو البر يساوي ثمانين أخذ منه مؤجر وطالب بعشرين (قوله بغير اذنهم ما ضمن الثالث) وفي نسخة اثبات بدل الثالث (قوله بغير اذنهم) اي وكذا باذنهم ان لم يسوغ للمكترين الاعارة لمثل ذلك بان جرت العادة بركوب الشاة على مثل تلك الدابة والا فلا ضمان لانه مستعير من المستأجر لا اتحاد جرهمهما باتحاد كيانهما ولو ابتدل المحمول وقبل بسبب ذلك ثبت للمكترى الخيار لما فيه من الاضرار به وبدايته اخذاً مما لو مات المستأجر قبل وصوله الى المحل المعين حيث

لما تعدي باركابه صار كالغاصب ويؤيده قولهم لو لم يتعدي ان ركبه اهـ له فضررهم افوق العادة ضمن الثاني فقط وخرج بذات العين منقصة ما كان استأجرها البر فزرع ذرة فلا يضمن الارض لعدم تعدي فيه في عينها بل انما تعدي في المنفعة فيلزمه بعد حصدها وانقضاء المدة عند تنازعهما ما يختاره المؤجر من اجرة مثل زرع الذرة والمسمى مع بذل زيادة ضرر الذرة ولو ارتد فثالث خلف مكترين بغير اذنهم ما ضمن الثالث كما في الروضة (وكذا) يضمن ولو تلفت بسبب آخر (ولو اكرى المحل مائة رطل حنطة فحمل مائة شعير او عكس) لاجتماعها بسبب نقلها في محل واحد وهو خلفته يأخذ من ظهر الدابة اكثر فضررها مختلف وكذا كل مختلف الضرر كحيد وقطن (او) اكثرى (لعشرة أقفزة شعير) جمع قفزة ميكال يسع اثني عشر صاعا (فحمل) عشرة أقفزة (حنطة) لانها أثقل (دون عكسه) بان أكثر الحمل عشرة أقفزة حنطة فحمل عشرة أقفزة شعير من غير زيادة أصلا فلا ضمان عليه لاتحاد جرهمهما باتحاد كيانهما مع كون الشعير أخف (ولو اكرى المحل مائة فحمل) بالتشديد (مائة وعشرة لزمه) مع المسمى (اجرة المثل بالزيادة) لتعدي به وتعدى له العشرة لأفاداة اغتمه انفقوا الاثنين مما يقع به التفاوت بين المكيلين عادة (وان تلفت بذلك) المحمول أو بسبب آخر (ضمنها) ضمان يد (ان لم يكن صاحبها معها) لصيرورته غاصبا لها بحمل الزيادة (فان كان) صاحبها معها وتلفت بسبب الحمل دون غيره اذ ضمانهم اضمن جناية لاسيما ومالكها معها (ضمن) قسط الزيادة فقط لا اختصاص يده بها اولهذ لو سخره مع دابته فتلفت لم يضمنها المسخرات لفقها في يد مالكها (وفي قول) يضمن (نصف القيمة) توزيعا على الرأس كجرح من واحد وجراحات من آخر ودبيسر التوزيع هنا بخلافه هناك لاختلاف تكاثرها باطننا (ولو سلم المائة والعشرة الى المؤجر فحملها) بالتشديد (جاهلا) بالزيادة كان قال له هي مائة فصدقه (ضمن المكترى) انقسط اظير ما مر وأجرة الزيادة (على المذهب) اذا المكترى لجعله صار كالاكته والطريق الثاني انه على القولين في تعارض القرو والباشرة فان كان عالما فكم في قوله (ولو) وضع المكترى ذلك بظهرها فسيرها المؤجر أو (وزن) أو جر وحمل) بالتشديد (فلا اجرة للزيادة) وان كان غالطا وعلم بها المستأجر لانه لم ياذن في حملها بل لمطالبة المؤجر بردها لخلعها وليس له ردّها بدون اذن واذا تلفت ضمنها ولو وزن المؤجر أو كال أو جر المستأجر فكما لو كان بنفسه ان علم وكذا ان جهل كما اقتضاء كلام المتولي (ولا ضمان) على المستأجر

قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله اليه اشقل الميت (قوله وسخره مع دابته فتلفت) قال في شرح الروض قبل استعماها ثم قال أما بعد استعماها فافهم معارة أخذها مما مر في العارية اه سم على حج (أقول) ولعل المراد انه باسرها استعماها كأن ركبها أموالا دفع له متاعا وقال له اجله فحمله عليها فلا ضمان لكونه في يد مالكها ثم رأيت الشارح في باب العارية صرح بذلك فراجع (قوله كأن قال له) اي أموالا لم يقل له ذلك فانه يضمن القسط والتعدي يتقل اي بالنقل من المؤجر لعين المستأجر لجهلها

(ان تلقت) الدابة لا يتفاء اليد والتعدي بالنقل ولو قال له المستأجر اجل هذا الزائد فكلمه مستعير فبعض من القسط من الدابة ان تلقت بغير المحمول دون منفعتهما (ولو اعطاه ثوبا ليخيطه) بعد قطعه كما هو مقرر بذلك بعضهم وهو ظاهر (نخاطه قباء) وقال أمرتني بقطعه قباء فقال بل قصا فالظاهر تصديق المالك بيمينه في عدم اذنه له في قطعه قباء اذ هو المصدق في أصل الاذن فكذا في صفته والشأن يتحالفان واتصرا الاسنوى له نقلا ومعنى وثبه على انهما لو اختلفا قبل القطع تحالفا اتفاقا وكلما وجب التحالف مع بقائه وجب مع تغير أحواله انتهى وعليه فيبدأ بالمالك كما قاله لا نفلا عن ابن كج وقال الاسنوى انه ممنوع بل بالخياط لانه بائع المنفعة (ولا أجره عليه) بعد سلمه اذ لا يجب الامع الاذن وقد ثبت اتفاقه بيمينه (وعلى الخياط ارش النقص) لما ثبت من عدم الاذن والاصل الضمان وهو ما بين قيمته مقطوعا بقيصا ومقطوعا بقيصا كما رجحه السبكي ولان أصل القطع ما دون فيه واربح الاسنوى كابن أبي عصرون وجزم به القنوي والبارزي وغيرهما من شراح المساوي وغيره انه ما بين قيمته صهيحا ومقطوعا لا يتفاء الاذن من أصله ولا يقدح في ترجيح الاقول عدم الاجرة اذ لا ملازمة بينهما وبين الضمان والخياط نزع خيطه وعليه أرش نقص النزع ان حصل كما قاله الماوردي والرويانى وله منع المالك من شد خيط فيه يجزئه في الدور ومكانه ولو قال ان كان هذا يكفي في قيمته صهيحا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الارش لان الشرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفي فقال نعم فقال اقطع لان الاذن مطلق ولو اختلفا في الاجرة أو المنفعة أو المدة أو قدر المنفعة أو قدر المساء تأجر تحالفا ونهت الاجارة ووجب على المستأجر أجره المنزل لما استوفاه ويؤخذ من هذا ومن تفصليهم في الروضة وغيرها في المخالفة في الفسخ المستأجر له ومن قولهم لو استأجره لنسخ كتاب فغير ترتيب أبوابه فان أمكن البناء على بعض المكتوب كأن كتب الباب الاول منفصلا بحيث يبني عليه استحق بقسطه من الاجرة والافلاشي له اذن استوفى جراته ضرب ثوب بخيوط معدودة وقسمه بنية متساوية فخاطه بأنقص وأوسع في القسمة لم يستحق شيئا لخالفته المشروط الا ان يمكن من اتمامه كما شرط وأعمه فيستحق الكل أو من البناء على بعضه فيستحق بالقسط وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى

(فصل) فيما يقتضى انفساخ الاجارة والتخير في فسخها وعدمها وما يتبع ذلك * (لا تنسخ اجارة) عينية أو في الدمة بنقسه أو لا بفسخ احد العاقلين (بعذر) لا يوجب خلافا في المعهود عليه (كتعذر وقود) بفتح الواو كما بخطه ما يوقد به وبضهما المصدر (حمام) على مستأجره ومثله فيما يظهر ما لو عدم دخول الناس فيه لفتنة أو خراب ما حوله كالخراب ما حول الدار والد كان أو أبطل أمير ابادة التفريح في السفن وقد اكرها أو دارا لذلك ومن فرق بين ذلك وبين الاول فقد أبعد ومن ثم لم يقل احد فيمن استأجر ربحي فعدم الحب القسط انه يخير (و) تعذر (سفر) بفتح الفاء بالدابة المستأجرة لطرق

(قوله بعد قطعه) اي من الخياط (قوله وعليه) اي الثاني وقوله فيبدأ بالمالك معتمد (قوله ان حصل) اي النقص في القميص نفسه كأن نقصت قيمته بنزع الخياط عن قيمته فاشامقه لا بلا خبطة (قوله ضمن الارش) اي ارش القطع وهو ما بين قيمته صهيحا ومقطوعا (قوله وأوسع) الواو بمعنى أو لان كلامهم ما يخالف لما شرط من التساوي

* (فصل) فيما يقتضى انفساخ الاجارة اي وكامتناع الرضيع من ثدي المرضعة بلاعله تقوم بالثدي)*

(قوله وبضهما المصدر) هذا بيان للاشهر والافقيل بالضم فيهما وقيل بفتح فيهما (قوله ما لو عدم الخ) قال في المختار هو من باب طرب ونصح قراءته بالبناء للعجول (قوله ومن فرق بين ذلك) الاشارة الى قوله ومثله فيما يظهر الخ (قوله فيمن استأجر ربحي) اي طاحونا (قوله وبين الاقول) تعذر الوقود (قوله وتعذر سفر) أشار به الى عطفه على وقود والتقدير أي على عطفه على تعذر اي بان كانت اجارة ذمة

(قوله جمع سافر) قال في المصباح كراكب وركب وفي القاموس ورجل سافر وقوم سفرو وسافروا سفار وسفار وسقروا سفرا
 الحضر والسافر المسافر لا يفعل له اه وقوله لا يفعل له اي لم يوجد له فعل بهذا المعنى فلا يقال سفره يعني سافر وانما يقال سافر فهو
 مسافر (قوله نعم التعذر الشرعي) هذا ضعيف (قوله كأن استأجر الامام الخ) ضعيف وقد يشكك الانفساخ هنا بان الاصح
 جواز ابدال المستوفى به وكان هذا المدرك آخره يكون استعجار الذي للجهاد منوطا بنظر الامام وظهور المصلحة وفلا يتحقق في
 جهاد آخر ولا يقوم احد الجهادين مقام الآخر فيها فتناسب الانفساخ مطلقا مرفيا تأمل كون هذا من المستوفى به اه سم
 على ج (أقول) وما نقله عن مر لا يوافق قول الشارح بناء فيه ما الخ الا ان يجعل المقصود ما ذكره من قوله وكان هذا المذكور
 أخر الخ وحاصله حينئذ انه لا يتعين بناء الانفساخ على امتناع ابدال المستوفى به ثم ما ذكره الشارح من قوله نعم الخ ظاهره انه
 استدل على عدم الانفساخ بغيره حب خلا في المعقود وفيه ان ٢٢٩ المعقود عليه ارضاع المرضعة ولم يقم بهما عذر

يوجب خلا فيه (قوله فصالح) ي
 الآمام من أراد التوجه اليهم (قوله
 بناء فيه ما) اي الشرعي والحسي
 (قوله والاصح خلافه) اي فيما
 فلا انفساخ (قوله فان اوجب)
 محترز لا يوجب الخ (قوله انفسخت)
 يؤخذ منه جواب ما عت به
 البولي في غالب قري مصرنا من
 ان ما يسهونه بالجرافة حوت عادتهم
 انهم أخذون به قطعة من الارض
 مع ما هو من روع فيها فتعطل
 بذلك منفعة القطعة التي أخذ
 تراجم اوتلف الزرع وهو ان الحز
 الذي أخذت الجرافة تراه تنفسخ
 فيما بقي من مدة الاجارة حيث
 تعطل الانتعاع به ويثبت للمكثري
 الخيار فيما بقي من الارض وأما
 الزرع فيضمنه المباشر للاتلاف

خوف مثلا وبه ونها جمع سافر أي رفته يخرج معهم ولو عطف على تعذر ص
 والتقدير وكسفر أي طرده لمكثري دار مثلا (و) فهو (مرض مستأجر دابة لسفر)
 ومو جرها الذي يلزمه الخروج معها لا تنفقاء الخلل في المعقود عليه والاستنباطية ممكنة نعم
 التعذر الشرعي يوجب الانفساخ كأن استأجر مقلع سن مؤتم فزال ألمه وامكان عوده
 لا أثر له لانه خلاف الاصل وكذا الحسي ان تعلق بمصلحة عامة كأن استأجر الامام ذمبا
 لجهاد فصالح قبل المسير بناء فيه ما الى ما هن من علم جواز ابدال المستوفى به والاصح
 خلافه فان اوجب خلا في المعقود عليه وان كان اجارة عين وزالت المنفعة بالكلية
 انفسخت وان عساه بحيث أثر في منفعة تآثر ان يظهر به تفاوت الاجرة ثبت للمكثري
 الخيار وسيد كرا مثله للنوعين (ولو استأجر أرضا للزراعة فزوع فذلك الزرع يباح)
 بجراد أو سبيل (فليس له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة) لاتفا مداخل في منفعة الارض
 كالأحرق امتعة مستأجر حانوت (وتنفسخ) الاجارة بتلف مستوفى منه عين
 في عتدها شرعا كسلة استؤجرت نفسها مدة تلحقه مسجد فخاضت فيها أو حسا كالموت
 فتنفسخ (بموت) فهو (الدابة والاجير المعينين) ولو بفعل المستأجر لقوات المنفعة
 المعقود عليها قبل قبضها كالمبيع قبل قبضه وانما استعقر بالثلاو المشترك له غنه لانه وارء
 على العين وباتلافها صار قابضا لها بخلاف المنفعة هنا لان الانفساخ انما هو (في) الزمان
 (المستقبل) ومنافعه معدومة لا يتصور ايراد الاتلاف عليها (لا) في الزمن (الماضي)

ان لم يكن مكرها والافا الضمان على كل من المكره والمكره وقرار الضمان على المكره بالكسر فتنفيه له فانه يقع كثيرا (قوله
 ولا حط شيء من الاجرة) اي وله ان يزرعها ثانيا زرع ايدرك قبل فراغ المدة فيما يظهر لا مانع منعا من الزراعة ثانيا بعد اوان
 الحصاد مثلا لكون الزراعة الثانية تضعف قوة الارض اسكالا لانفعه هنا لجران العادة بمثله ولو على ندور فيقرض الاول كالعدم
 ويستأنف زرعها من نوع ما استأجره أو غيره مما لا يضره عليه ثم ان تأخر عن مدة الاجارة بقي باجرة المثل لذلك الزمن وليس
 مما يمنع زرع ثانيا ما جرت العادة فيه بتكرار الزرع مرة بعد أخرى كزرعها ولا برسما مثلا ثم ثانيا سمح ما خلا للمستأجر فعل
 ذلك (قوله تلحقه مسجد فخاضت) قياس ما يأتي في غصب الدابة ونحوه تخصيص الانفساخ بمدة الحيض دون ما بعدها وبموت
 الخيار لا مستأجر ان كان ظاهر اطلاق الشارح الانفساخ في الجميع وبقي ما لو خالفت وحصل بنفسها هل تستحق الاجرة أم لا
 فيه نظر والاقرب ان يقال ان كانت اجارة مدة استحققت الاجرة وان كانت اجارة عين لم تنصح (قوله ولو بفعل المستأجر) اي
 ويكون باتلاف الدابة ضامنا لقيمتها (قوله لانه وارء على العين) اي اتلاف المشتري اه سم على ج

(قوله واجرة مثله) اى النصف (قوله لاختلفا) اى الاجرة (قوله اذ قد تزيد اجرة شهر) قضيته انه لو قسط الاجرة على عدد الشهور كان قال اجرة تكسها سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما هما موزعا على الشهور ولم ينظر لاجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلة وهو ظاهر عملا بما وقع به العقد (قوله على ما مر فيه) اى من انه اذا عين كل من المستوفى به أو فيه بعد العقد ثم تلف وجب ابداله وان لم يتلف جاز ابداله برضا المكترى وان عين فى العقد ثم تلف انفسخ (قوله أو وارثه) اى ولو عا ما ومثله ما لو لم يكن ثم وارث كان مات ذى لا وارث له أو من أجر وهو مسلم ٢٣٠ ثم اردت ومات على ردة فغاله فى ومنه منة علة العين المستأجرة

بعد القبض الذى يقال لاجرة فلا تنفسخ (فى الاظهر) لاستمراره بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه خيار (فبستقر قسطه من المسمى) بالنظر لاجرة المثل بأن تقوم منفعة المدة الماضية والباقية ويوزع المسمى على نسبة قيمته ما وقت العقد دون ما بعده فلو كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها واجرة مثله مثلا اجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثا وبالعكس فثلثه لا على نسبة المدين لاختلافهما اذ قد تزيد اجرة شهر على شهر ونحوه بالمستوفى منه المستوفى به وغیره مما مر فلا انفساخ يتلقه على ما مر فيه (ولا تنفسخ) الاجارة بنوعها (بموت العاقدین) أو أحدهما الزوما كالبيع فتبقى العين بعد موت المكبرى عند المكترى أو وارثه ليستوفى منها المنفعة فان كانت فى الذمة فلما اتزمه دين عليه فان كان ثم تركه استوفى جرمتها والاختيار الوارث فان وفى استحق الاجرة والا فلا مستأجر الفسخ واستثنى مسائل بعضها الانفساخ فيه لكونه مورد العقد لا لكونه عاقدا كحوت الاجير المعين وبعضها الانفساخ فيه بغیر الموت كالأجر من أوصى له بمنفعة دار حيانته فانفساخها بموته انما هو اقوات شرط الموصى ولو لم يقبل بمنفعته وانما قال ان ينتفع امتنع عليه الايجار لانه لم يملكه المنفعة وانما أباح له ان ينتفع كما أبى وكان أجر المقطع كما أفق به المصنف اى اقطاع ارفاق لا تمليك وبعضها مفرع على مرجوح (و) لا تنفسخ أيضا بموت (متولى الوقف) اى ناظره بشرط الواقف ولو بوصف كالارشد فالارشد من الموقوف عليهم حيث لم يقم به بما أبى أو بغیر بشرطه مستحقا كانه أو جديا سواء أجره للمستحقين أم غيرهم لانه لما شمل نظره جميع الموقوف عليهم ولم يختص بوصف استحقاق ولا زمنه كان بمنزلة ولى المحجور عليه نعم لو كان هو المستحق وأجر بأقل من أجره الممثل وصحها كما صرح به الامام وغيره انفسخت بموته فى اثناء المدة كما قاله ابن الرفعة وتقدم انه يجوز لناظر صرف الاجرة المجهلة لاهل البطن الاول ولا ضمان عليه لو مات الاخذ قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثانى على تركه القابض من وقت موته كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى بما لا ين الرفعة

فيتصرف فيها وكيل بيت المال (قوله ولو لم يقبل) اى الموصى وقوله امتنع عليه اى الموصى له (قوله وبعضها مفرع) قسم قوله بعضها الانفساخ فيه الخ (قوله بموت متولى الوقف) اى ثم ان كان قبض الاجرة وتصرف فيها لنفسه رجوع على تركه بقسط ما بقى وصرف لارباب الوقف (قوله نعم لو كان هو المستحق) بان كان الوقف أهليا وانحصر فيه بان لم يكن فى طبقته غيره من أهل الوقف فان لم ينحصر الوقف فيه وأجر بدون اجرة المثل فهل تصح الاجارة فى قدر نصيبه وتبطل فيما زاد تقر يقا للصفة أو فى الجميع فيه نظر والظاهر الثانى لما تقدم انه حيث شملت ولايته جميع المستحقين كان كولى المحجور عليه فلا يتصرف الا بالمصلحة فى المال (قوله وصحها) اى على الرابع أخذ مما سندا ذكره عن الشارح (قوله انفسخت بموته) عبارة

الشارح فى كتاب الوقف بعد نول المصنف واذا اجر الناظر زادت الاجرة الخ مانصها وهو أنه لو كان المؤجر المستحق أو مأذونه جازا يجار به باقل من اجرة مثله وعليه فالوجه انفساخها بانها تقال لغيره من لم يأذن له فى ذلك وبقي ما لو لم يكن الناظر مستحقا وأذن له المستحق ان يؤجر بدون اجرة المثل فهل لناظر ذلك لان الحق لغيره وقد أذن له فى ذلك أم لانه لا يتصرف الا بالمصلحة واجارته بدون اجرة المثل ولو بأذن المستحق لاصحها فيها الوقف فيه نظر والا قرب الثانى (قوله قبل انقضاء المدة) اى ولو قطع بذلك (قوله على تركه القابض) اى المستحق (قوله أو بعدة استحقاقه) خرج بذلك ما يقع كثيرا فى شروط الواقفين من قولهم وقف هذا على ذرتى ونسلى وعقبى الى آخر شروطه ويجهلون من ذلك النظر للارشد

فلا يرشد فلا تنسخ الاجارة بموت الناظر المستحق للنظر بمقتضى الوصف المذكور كما تقدم في قول الشارح بشرط الواقف
 أو بغير شرطه ما لم يكن أجراً بدون اجرة المثل كما هو (قوله أو غيره) كالحيةض (قوله بجهة استحقاؤه) قضية هذا التعليل انه لو خرج
 عن الاستحقاق بغير الموت كان شرط النظر لوجهه مثلاً ما دامت عازية اولادها الا ان ينسحق فتزوجت المرأة وفسق ان يكون
 كالموت وهو ظاهر فليتما مل (قوله وبه فارق الناظر السابق) المذكور في قوله ولا بموت متولى الوقف الخ (قوله لانه) اى الناظر
 السابق (قوله ولو بموته) اى مع موته وفي نسخة صحته بموته اه وهى ظاهرة (قوله وايس في كلامهما ما يخالفه) اى بل الذى
 يوجب الحياكم أو من ولاد الحياكم فلو لم يكن ثم متولى من جهة الحياكم واداء المستحق لا يجازى فطر يته ان يرفع الامر الى الحياكم
 ويسأله التولية على الوقف ليصح ايجاره وعلى هذا لو خشى من الرفع ٢٣١ الى الحياكم تغريم دراهم لها وقع او تولية غير
 المستحق من يحصل منه ضرر

خلافاً لقول من تبعه (ولو أجز البطن الاول) مثلاً أو بعضهم الوقف وقد شرط النظر له
 لا مقابل مقيداً بنصيبه او بجهة استحقاؤه (مدة) مستحق أو غيره (ومات قبل عامها أو
 الولي صدياً) أو ماله (مدة لا يبلغ فيها بالنس فبلغ) رشيداً (باحتملام) أو غيره (فالأصح
 انفساخها في الوقف) لانه لما قيد نظره من جهة الواقف بجهة استحقاؤه لم يكن له ولاية
 على المنافع المستقلة بغيره وبه فارق الناظر السابق لانه لما كان له النظر وان لم يستحق كانت
 ولايته غير مقيدة بشئ فسرى أثرها على غيره ولو بموته وبما تقر علم انه لا منافاة بين هذا
 وما مر من عدم انفساخها بموت متولى الوقف كما أوضح ذلك الوالد رحمه الله تعالى
 في فتاويه وبه يدفع ما وقع لكثير من الشراح هنا وخرج بما ذكرناه موقوف عليه لم بشرط
 له نظر عام ولا خاص فلا يصح ايجاره وايس في كلامهما ما يخالفه وما يحسنه الزركشى
 من انه لو أجز الناظر ولو كما كما للبطن الثاني فبات البطن الاول انفسخت لانتقال
 استحقاق المنافع اليهم والشخص لا يستحق على نفسه شيئاً لعله يشاء على ما قاله شيخه
 الا ترى تبعاً للسبكي وغيره ان من استأجر من ابيه واقبضه الاجرة ثم مات الاب والابن
 حائز سقط حكم الاجارة فان كان على ابيه دين ضارب مع الغرماء ولو كان معه ابن آخر
 انفسخت الاجارة في حق المستأجر ورجع بنصف الاجرة في تركته ابيه وردت بانه مبيع على
 مرجوح والاصح عند الشيخين هنا ان الاجارة لا تنسخ وقياسه في صورة الزركشى عدم
 لانفساخ (لا) في (الصبي) فلا تنسخ لبناء عليه تصرفه على المصلحة مع عدم تقيد نظره
 ومثلاً بلوغيه بالانزال افاقه مجنون ورشد سفيه أما اذا بلغ بالاحتملام سفيه فلا تنسخ
 جزماً وأما اذا أجزه مدة بلغ فيها بالسن فتبطل في الزائد ان بلغ رشيداً ومثل البلوغ

المستحق من يحصل منه ضرر
 للوقف فينبغي ان تصح الاجارة
 من المستحق للضرورة فليراجع
 (قوله ضارب) اى بالاجرة (قوله
 ورجع) اى المستأجر (قوله ورشد
 سفيه) اى فلا تنسخ بهما الاجارة
 وهو ظاهر ان كان جنونه مطبقاً
 فان كان ممتطعاً واجره في زمن
 جنونه مدة تزيد على مدة الجنون
 الذى وقع فيه العقد فهل تبطل
 فيما زاد على تلك المدة قياساً على
 ما لو أجز الصبي مدة تزيد على بلوغه
 بالسن أولاً وعلى الثاني فهل
 تنسخ بافاقته أولاً قبله نظر
 والاقترب الاول ووجهه بأن
 الاصل استقرار العادق وعليه فلو
 خولفت العادة واستقر الجنون
 كان كالمو بلغ الصبي غير رشيد

فقد دهم الاجارة ان لم تنقض المدة التي ذكرت في الاجارة قبل الافاقة (قوله ان بلغ رشيداً) عبارة شرح الروض ثم ان
 بلغ سفيه لم تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ مما ذكره كأصله ان الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم وليه أبلغ رشيداً أم لا
 لم يكن له التصرف في ماله استعماً بالحكم الصغير وانما يتصرف الحياكم ذكره الاسنوى اه والمعدة خلافه اذا ترتفع
 ولاية الولي بمجزة بلوغه بل بالبلوغ رشيداً ولم يعلم مر اه سم على حج (أقول) قضية انه لو علم بلوغه رشيداً بأن ثبت ذلك
 بينة الانفساخ حين البلوغ وهو ظاهر لان العبرة في الشروط بما في نفس الامر وقد بان عدم ولاية عليه هذا ويرد على قوله نعم
 ان بلغ سفيه لم تبطل لبقاء الولاية عليه انه بالبلوغ ذهب حجر الصبي وخلفه حجر السفيه والولاية التي حجر الصبي بسببها لم تنق
 بعد البلوغ اللهم الا ان يقال مراده الولاية في الجملة أعم من ان يكون سفيه الصبي أو غيره بدليل انه لم يعرض له زمن يتصرف
 غيره فيه عنه (قوله ومثل البلوغ

بالاحتمال الجعص) هذا علم من قوله السابق بالاحتمال او غيره (قوله ثم مات المالك) اي المولى عليه (قوله في اثنا عشر) ذكر جمع رجوعه للمدة لكونها زمنا (قوله بطات فيما بقي من المدة) اي ولما استأجر مطالبة المولى بالقسط مما قبضه ويرجع المولى على تركه المولى عليه ان كان له تركه والافضاح ما غرمه عليه والفرق بين هذا ومات قدم فمات المولى فمات المولى بالاجرة ودفعها للبطن الاول ان الاجارة ثم لم تنسخ وخرج المال عن يده بوجوب تسليمه لاهله بخلاف ما هنا فان الاجارة انفسحت والمال لم يخرج عن تصرف المولى وحيازته فليتامل (قوله ولا ولا الخ) ٢٣٢ قضية انه لو كان له على الثاني ولاية كان له وصاية على اخوين

بالاحتمال الجعص في الانقضاء ولو أجز المولى مال مواليه مدة معلومة ثم مات المالك في اثنا عشر بطات فيما بقي من المدة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لان ولايته مقصورة على مدة ملك مواليه ولا ولاية له على من انتقل ملكها اليه ولا نيابة فاشبهه انفساخ اجارة البطن الاول بموته واجارة أم ولده بموته والمعلق عنه بصفة بوجودها وما قاله البندنجي من انه لو مات في اثنا عشر المدة بطات الاجارة في نفسه دون ماله مفرغ على رأي مرجوح في مسئلة البلوغ بالاحتمال ان الاجارة تستقر في ماله ولا تستقر في نفسه (و) الاصح (انما تنسخ بانضمام الدار) كلها ولو بقول المالك لزال الاسم وفوات المنفعة قبل الاستيلاء عليها ان لا تحصل الاشياء فأنفسيا وانما حكمنا فيها بالقبض ليمكن المستأجر من التصرف فتفسخ بالسكينة ان وقع ذلك قبل القبض او بعده ولم تحض مدة لملها اجرة والافني الباقي منها دون الماضي فيأتي فيه ما مر من التوزيع فانهم قد مضى بعضهم البعض للمكثري الخيار ان لم يبادر المكثري بالاصلاح قبل مضي مدة الاجرة لها وعلى هذا يحمل قوله سبحانه ان تخريب المكثري يخبره اذ مر ادهما تخريب يحصل به تعيب فقط وتعطل الرخي بانقطاع مائها والحمام لكونها لا تبنيها وانقص ما يثريها بفسخها كذا قالاه وما عترض به من كونه منبعا على الضعيف في المسئلة بعده يمكن حله على تعذر سوق ماء اليها من محل آخر كما يرشد لذلك قولهم الاتي لا مكان سقيها بما آخر واما نقلها ما عن اطلاق الجمهور فيما لو طرأت اثناء المدة آفة بساقية الحمام المؤجرة عطت ماءها التخبير سواء أتمضت مدة ملها اجرة ام لا وعن المتولي عندمه اذا بان العيب وقدمت مدة ملها اجرة وقال انه الوجه لانه فسخ في بعض المعقود عليه فمعرض بان الوبة ما اطلقه الجمهور وصح حجة نظيره في مواضع تبينها قولهم لم تعرض اثناء المدة ما ينقص المنفعة كخلل يحتاج له مارة وحدوث تلج بسطح حدث من تركه عيب ولم يبادر المورح لا صلاحه تخبير المستأجر وقولهم لو كثرت ارضه فموت وتوقع انحصار الماء في المدة تخبير المستأجر وغير ذلك مع تصريحهم بان الخيار على التراضي فيما لو كان العيب بحيث يرجع زواله كما في مسئلتنا فهذا منهم

ان الاجارة لا تنسخ وقد يتوقف فيه ويقال بالانفساخ ويوجه بأنه حين الاجبار لم يكن له ولاية على من انتقل الحق اليه الا ان فقد اجرا لا ولاية عليه حين الاجبار (قوله ولو بقول المكثري) اي ويلزمه ارض نفسه بالاعادة بنائها (قوله يخبره) اي المستأجر (قوله او نقص ما يثريها) لعل المراد نقصا يتعذر معه الانتفاع والافلاوجه للانفساخ اه سم على حج وقوله يمكن حله الخ هذا لا يتأتى في صورة نحو خال ائنة الحمام الا ان يصور بخال يتعذر معه الانتفاع وقوله عطت ماءها لعل المراد نقصت بحيث نقص الانتفاع ولم تنف بالكلمة أم لو عطت رأسا بحيث تعذر الانتفاع فيمنعني الانفساخ أخذ من المسئلة قبلها مع الذي أجاب به فيها اه سم على حج (قوله كذا قالاه) والمعتمد فيه ثبوت التخبير على ما يأتي من ان نقصان المنفعة يثبت الخيار فقط فان

حله ما هنا على ما لو تعطت المنفعة ما كان المعتمد الانفساخ وعلمه فلو أعاده المالك على وجه يزول كالصريح به تعطل المنفعة وعودها كما كانت لم يعد استحقاقه المنفعة على ما اقتضاه التعبير بالانفساخ وقياس ما في العصب ان يبين استحقاقه للمنفعة ويثبت للمكثري الخيار لتعريق الصفقة عليه ويجري هذا في بقية الصور التي قيل فيها بالانفساخ (قوله وما اعترض به) اي من قوله كذا قالاه (قوله على الضعيف في المسئلة) هي قوله لا انتطاع ماء أرض الخ وقوله يمكن حله اي المسئلة بعده (قوله بحيث يرجع زواله) خرج ما لا يرجع زواله وفي الروض آخر الباب وان رضى المستأجر بعيب يتوقع زواله لم ينقطع خياره والانقطاع اه سم على حج وقال أيضا لكان يذهب في تصويره بما اذا أمكن الانتفاع في الجملة أما اذا تعذر رأينا في انفساخ أخذ من قوله وتعطل الرخي (قوله كما في مسئلتنا) هي تعطل الرخي بانقطاع مائها

(قوله يقتضى الانقضاء في مسئلته) هي قالوا طرأت أثناء المدة آفة بساقية الحمام المؤجرة (قوله بما آخر) قال في شرح الروض وقضيته انه اذا لم يكن زراعتها بغيره تنفسخ الاجارة وهو ظاهر وسيأتي نظيره في انقطاع ماء الحمام اه سم على حج وبصرح بذلك قول الشارح الا ترى ويلحق بذلك الخ (قوله ويتخير) اى في غرق البعض وقوله على النور خلافا للحج (قوله نعمت) منه يعلم ان ما يقع في أراضي مصر نامن انه يستأجرها قبل اوان الزرع وهي مما يروى غالباً فيتمتع عدم الرى في تلك السنة يوجب الانقضاء ان لم يرو منها شئ أصلاً ويشيت فيما اذا روى بعضها أو كلها السكن على خلاف المعة ادمن كمال الرى وهذه اظاهر ان كان العقد وقع على سنة فان وقع على ثلاث سنين انفسخت السنة الاولى التي لم يشملها الرى ويتخير المستأجر فوراً في الباقي فان فسح فذلك والاسقط عنه اجرة السنة الاولى واستتبع بها بقية المدة ٢٢٣ ان شملها الرى بما يقابلها من الاجرة المقدرة عليه في عقد الاجارة أولاً (قوله

كالمصرح في التخيير وان مضت مدة مالها اجرة فاضلا عن اطلاقهم بل صرح به في الكلام على فوائد المنفعة على ما اذا أجر أرضاً ففرقت بسبيل على ان ما صرحتهم ما في نقص ما يتر الحمام يقتضى الانقضاء في مسئلة انضال عن التخيير فقوله ما عن مقالة المتولى انه الوجه اى من حيث المعنى على ما فيه أيضاً لا من حيث المذهب وتوجيه ابن الرفعة بأن الاصل يقتضى منع الاجارة لانها بيع مع عدم وانما جاوزت للحاجة فاعتقر فيها الفسخ بخلاف البيع يال فيه أيضاً الفرق بين البيع والاجارة واضح اذا العلة فيه التشقيص المؤدى الى سوء المشاركة نعم يحمل قوله ما قالوه الى آخره على ما اذا كانت الاجرة عبداً أو بعية أو ما يردى الى التشقيص (لا انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة) فلا تنفسخ به لبقاء اسم الارض مع امكان سقيها بماه آخر ومن ثم لو غرقت هي أو بعضها باجماع لم توقع الفساده مدة الاجارة أو ان الزرع انفسخت في السك في الاولى وفي البعض في الثانية ويتخير حينئذ على الفور لانه خيار تفريق صفقة لا خيار عيب اجارة كما أفق بذلك الواو الدرجه الله تعالى ونظ من قال انه على التراخي لاشتباه المسئلة عليه ويلحق بذلك اخذ من العلة انه لو لم يمكن سقيها بماه أصلاً انفسخت وهو ظاهر مؤدعاً صر في نقص ما يتر الحمام (بل ثبت به الخيارات) لا عيب حيث لم يبادر المؤجر قبل مضى ما صر ويسوق اليها ما يكتفي ولا يكتفي بوعده فيها يظهر والخيار في هذا الباب حيث ثبت فهو على التراخي كما قاله الماوردى لان سببه تعدد قبض المنفعة اى اوبعضها وذلك يتكرر بتسكرر الزمان (وغصب) غير المؤجر نحو (الدابة وابق العبد) في اجارة عين قدرت بمدة بلا تفریط من المكترى وكان الغصب من المالك (ثبت الخيار) ان لم يبادر بالرذ كما مر وذلك لتعذر الامة فاه فان فسح وظاهر وان أجاز ولم يرد حتى انقضت مدتها انفسخت الاجارة يستقر قط ما استوفاه

٢٠ به ع يكون بين الدامب والمالك ما يحمله على الغصب لكونه حقا له لئلا اهداؤهم ما أرتهم وان المراد بغصب على المستأجر انه اغصب منه لكن لعداؤه بين وبين الغاصب وبه يدفع ما س ذكر من التأمل الا ترى (قوله فيستقر قسط ما استوفاه) فان استغرق الغصب جميع المدة انفسخت في الجميع وان زال الغصب وبقي من المدة شئ ثبت الخيار للمستأجر لتفريق الصفقة عليه والخيار على الفور الى آخر ما تقدم في الشارح اه قلت لكن محلها اذا لم يكن هنالك تفريق صفقة ما اذا كان هنالك تفريق صفقة فهو على الفور كذا بخط شيخنا الزياى وقد افق شيخنا الزياى ايضاً بان الغصب يفسخ الاجارة فوقعت القضاى يد بعض اكابر العلماء فذهب الى القاضى يحيى بن زكريا زمن ولايته بمصر وهب معه قن المناج وقال المحجب ثم العجب ان الشيخ نور الدين الزياى أفق بان الغصب يفسخ الاجارة وهذا من المناج فاض عليه بان الغصب يثبت الخيار

كان هذا الامر عجيب فبلغ شيخنا المذكور ذلك المجلس فكتب الى القاضي يحيى وهذا صورة ما كتب ومن خطه نقلت المعروض على السامع الكريمة رحمها الله تعالى من كل سوء بحمد محمد صلى الله عليه وسلم ان هذه المسئلة كتب فيها بعض الشافعية مخالفا لما كتبه وقد سئلت عنها من نحو عشرين سنة فكتب فيها بانفساخ الاجارة وقد أثبت الى الانفساخ فان المطالبة انما تثبت للمحدث اى الناظر لا للمستأجر شيئا فاشيا فان استغرق الغصب جميع المدة انقضت في الجميع وان زال الغصب وبقي من المدة شئ ثبت الخيار للمستأجر لثبوت طريق الصفقة عليه والخيار على القور لانه خيار تفرق صفقة وقد غلط في هذه المسئلة جماعة من اكابر المتأخرين فقالوا ان الخيار على التراخي في هذه المسئلة لان الاصحاب اطلقوا ان خيار الاجارة على التراخي لكن محله اذا لم يكن هناك تفرق صفقة اما اذا كان هناك تفرق صفقة فهو على القور فوقت القيا في يد بعض جماعة من اصحاب العمائم الكبار فذهب بها اليه وقال هذا امر عجيب ان فلانا اتي بانفساخ الاجارة بالغصب فقلت له المسئلة منقولة في شرح الروض وشرح المنهاج فرجع الى وقال في اي باب فقلت له في كتاب الاجارة ثم كتبت ثانيا فوقت القيا في يد بعض مدرسي الجامع الازهر فارسل الى بعض تلامذته فقال لي في هذا المنهاج ان الغصب ثبت ٢٣٤ الخيار فكيف تكتب بانفساخ الاجارة فنشرت التليد فرجع الشيخه وجاءني بنين

من المسمى اما اجارة الذمة فيلزم المؤجر فيها الابدال فان امتنع استأجر المالك عليه والمعين عاقيه ليس كالمعين في العقد فينفسخ بملكه التعيين لا اصل العقد واما اجارة عين مقسدة به عمل فلا تنفسخ بنحو غصبه بل يستوفيه متى قدر عليه كمن حال آخر قبضه واما وقوع ذلك بتقريط المالك كثر فيسقط خياره ويلزمه المسمى قاله الماوردي ومحل الخلاف اذا غصبها من المالك اما لو غصبها من المستأجر فلا خيار ولا ينفسخ على ما يحتمل ابن الرقعة اخذا من النص واستشهد له الغزالي بما فيه نظر قال الاذري وهو مشكل وما ظن الاصحاب يسحبون به واما غصب المؤجر له بعد القبض اوقبه له بان امتنع من تسليمها حتى انقضت المدة فيفسخها كما يأتي ووقع السؤال عن اكرى محل مريض من نحو الطائف الى مكة وقد عين في العقد فأتى اثناء الطريق فهل يلزمه حمله بما اليها والا قرب اخذا من نص للبويطي صرح فيه بأن الميت انقل من الحي ان من استؤجر محل مسافة معاملة في اثنائها وأراد وراثته نقله اليها وجوزناه كأن كان بقرب مكة وأن تغيره ان له فسخ الاجارة لظروما هو كالمعين في المحمول وهو زيادة ثقله حسا أو معنى على الدابة وبؤيده قولهم لا يجوز النوم عليها في غير وقت النوم من غير شرط لان

المنهاج فذكرت له ان من المنهاج لا يجوز الاقتناء منه الا لعارف ومعنى من المنهاج ان الغاصب اذا أزيات يده وبقي من الاجارة شئ ثبت له الخيار وقد استبعد السبكي رحمه الله ثبوت الخيار اذا استغرق الغصب جميع المدة وقد بلغني ان بعض الجماعة الذين كتبوا مخالفا لما كتبت رجع واعترف بالخطا وغالب الجماعة لم يقرأ على أحد واعا أخذ العلم من الورق والفقير اعانأ أخذ العلم عن محقق العصر كالشهاب الرلي والشيخ عميرة والشيخ نور الدين الطندان والشيخ شهاب الدين

الباقين حافظ العصر وقد كتب لي في الاجارة أنا مدينة العلم وعلى بابها وكان من أرباب الاحوال يتصرف في الكون التام جهارا والفقير له علوفة فكفيه وليس محتاجا لشي من الوظائف جزاكم الله خيرا واحسن اليكم اه هكذا بخط شيخنا الزيادي رحمه الله اه عبد البر الاجهوري (قوله اما اجارة الذمة) محترز قوله في اجارة عين (قوله لا اصل العقد) قضيته وان كان بتقريط المستأجر اه سم على حج وهو ظاهر (قوله واما وقوع ذلك بتقريط المالك كثر) يتأمل صورة تقريط المستأجر مع ان الغصب من يد المالك الا ان يصور بما اذا امتنع من تسليمها حتى غصبت ولتسليمها تم غصب اه سم على حج وقد توقف في قوله الا ان يصور الخ فان المشتري لو عرض عليه مبيع وامتنع من قبضه وتلف انفسخ العقد ولا ضمان على المشتري ويرجع بثمنه ان كان دفعه للبائع (قوله قال الاذري الخ) اطلاق الشيخ في شرح منهجه يقتضي ثبوت الفسخ والخيار سواء كان الغصب في يد المستأجر على المالك أو المستأجر فبواق ما قاله الاذري وهو المعتقد (قوله وهو مشكل) اى فلا فرق بين كون الغصب على المالك أو المستأجر في ثبوت الخيار ولومع التفرط غايته انه يضمن القيمة اذا فرط (قوله وهو زيادة ثقله) قبل يؤخذ مما ذكرنا في غير الشهيد اما هو فليس له وجب فسخ الاجارة بموته لانه حي وقد منع الاخذ بان حياته ليست حسبة فلا ينفى انه يتحمل بعد الموت الحسى وان كان حيا عند الله

(قوله فاقضى التخيير) أي بين الفسخ وعدمه فان لم يفسخ الزم بمحله فهو عليه ٢٣٥ ولا شيء له في زيادة على ما ساء أولا (قوله ان

لزم المؤجر) أي بان كانت اجارة ذمة (قوله ولا اقتراض) ظاهره وان كان الاقتراض انفع للمالك من البيع وهو محتمل لان في الاقتراض الزام الذمة للمالك وقد لا يتيسر وقبته عند المطالبة (قوله لحزمة الحيوان) أي مع احكام تقصيره في شأنه محافظة على استيفاء المنفعة التي استحقها منه ولا كذلك العبد الا في (قوله فله يبيعه حالا) أي على المعقد وقضيته ان له الاستقلال بذلك (قوله فلا يبيعه ابتداء) وفي نسخة بعد ابتداء خشية ان تاكل اثمها والاولى اسقاطها لانه عند بيع كل الايتاني ان تأكل اثمها وانما يتأتى ذلك اذا باعها شيئا فشيئا لمؤنة اقيها (قوله الا ان يحمل الخ) هذا لا يصلح محللا لمزاغة مجلي الا على وجه بعيد فليستأمل اذا المتبادر من كلامه ان مجرد عدم انقساخ الاجارة كاف في جواز البيع (قوله وامكن اثبات الواقعة) أي بان سمات اقامة المينة عليه وقبلها القاضي ولم يأخذ مالا وان قل على ماهر (قوله فيما يظهر) أي ظاهرا اما باطنا فينبغي ان له الرجوع (قوله الا فيما يتوقف قبضه الخ) قد يشكل بما تقر في البيع انه لو وضع المبيع عنده صار قبضا وأوردته على ممر فاعترف باشكاله اه سم على حج ويمكن الجواب بان محل الاكتفاء

النائم ينقل ولا يعارض قوله بما تنسأخها بتلف المستوفى به المعين في العقد تارة على ما في الروضة وعدمه أخرى ثم ان عين فيه أو بعده وبقي أبدل جواز وان عين بعده وتلف أبدل وجوب بارضا المكترى لان هذا مفروض في التلف كما ترى وما نحن فيه ليس منه لامكان حمل الميت وانما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقضى التخيير ما لم يبدله بن هو مثله أو دونه (ولو اكرى جمالا) عينا أو ذمة (وهرب وتركها عند المكترى) فلا خيار لامكان الاستيفاء بما في قوله (راجع) ان لم يتبرع بموتها (القاضي ليعونها) بانفاقها وأجرة متعهدها كمتعهدها حالها ان لزم المؤجر (من مال الجمال فان لم يجد له مالا) بان لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المكترى والاباح الزائد ولا اقتراض (اقتراض عليه) لانه امكن واستئذانه الحاكم لحزمة الحيوان فلو وجدوا بضائعا واحتاج في حفظه لمؤنه أو عيبا كذلك فله يبيعه حالا وحفظ نفسه الى ظهور مال له قاله السبكي وفي الاقبلة ما يؤيده (فان وثق) القاضي (بالمكترى دفعه) أي المقرض منه أو من غيره (اليه) ليصرفه فيما ذكر (والا) بأن لم يثق به (جعل له عندئذ ثقة) يصرفه كذلك والاولى له تقدير النفقة وان كان القول قول المنفق يمينه عند الاحتمال (وله) أي القاضي عند تعذر الاقتراض ومنه ان يخاف عدم التوصل له بعد الى استيفائه (أن يبيع منها) بنفسه أو وكيله (قدر النفقة) والمؤنة للضرورة وخروجها بجميعها فلا يبيعه ابتداء له بل حق المستأجر باعيانها ومزاغة مجلي فيه بانه لا يفوت حقه لعدم انقساخ الاجارة به غير ظاهرة الا ان يحصل على ما بحثه الاذرى من انه لو رأى الحاكم في اجارة الذمة مصلحة في بيعها والاكتراء ببعض الثمن للمستأجر جازله ذلك جز ما حيث جازله بيع مال الغائب بالمصلحة والاوجه انه لو رأى مشتريا لها بأسلوب المنفعة مدة الاجارة لزمه ان يبيع منها ما يحتاج لبيعه مقدما له على غيره لانه الاصل (ولو اذن للمكترى في الاتفاق من ماله ليرجع جازي الاظهر) لانه محل ضرورة وقد لا يرى الاقتراض وكلامه يفهم انتفاء رجوعه بما انفق به غير اذن الحاكم وهو كذلك ان وجدته وامكن اثبات الواقعة عنده والاشهد على اتفاقه بقصد الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاشهاد لم يرجع بما انفق فيه فيظهر لندور العذر والثاني المنع ان لا يؤدي الى تصديقه فيما يستحقه على غيره بل يأخذ المال منه ويدفعه الى أمين ثم الامين يدفعه له كل يوم بحسب الحاجة واحترز بتركها عما لو هرب بها فان كانت اجارة عين تخيير نظير ماهر في الاباق وكما لو شردت الدابة وان كانت في الذمة اكترى الحاكم أو اقترض نظير ماهر ولا يفرض ذلك للمستأجر لا متناع تركه في حق نفسه فان تعذر الاكتراء فله الفسخ (ومضى قبض المكترى) العين المكتراة ولو حرا أجز عينه او (الدابة) او الدار (وامسكها) هو زيادةيضاح للعلم به من قوله قبض ومثل قبضها امتناعه منه بعد عرضها عليه قال القاضي أبو الطيب الا فيما يتوقف قبضه على النقل أي في قبضه الحاكم فان صمم أجره قاله في البيان وفيه نظرا لانه حاضر ولم يتعاق بالعين حق للغير حتى يؤثرها

بالوضع في خفي يمكن تناوله باليد وعليه فيمكن حمل قول القاضي الا فيما يتوقف الخ على غيره كالاداب والاحمال المتقبلة (قوله فان صمم) أي المستأجر قال سم على الامتناع اه وقوله اجراء أي الحاكم وقوله وتضمنه أي المستأجر

(قوله يرد لها على مالها) اي ونستقر الاجرة بمضى المدة وامكان العمل على المستأجر (قوله ومضى خرج بها) اي المستأجر (قوله حالة العقد) اي او كان الزمن زمن خوف ٢٣٦ وعلم به المؤجر وقوله وليس له اي المكتري (قوله لانه يمكنه ان يسير عليها) اي

او يوجرها لمن يسير عليها من هو مثل المستأجر (قوله اجرة مثل ذلك) اي واذا تلفت في هذه الحالة ضمنها ضمنان الفصوب واما لو جاوز المحل الذي استأجرها ليركب له ثم يعود عليها الى محل العقد فيلزمه اجرة ما زاد ويضمنها اذا تلفت فيه واذا رجع الى المحل الذي جاوزه جاز له الركوب منه الى محل العقد اعلم انفساخ الاجارة فيه واذا تلفت في مدة العود فهل يضمن لانه صار غاصبا بالمجاوزة او لا لجواز انتفاعه بها وبقاء اجارته فيه نظر ومقتضى ما تقدم من انه اذا تعدى بضرب الدابة مثلا صار ضامنا حتى لو تلفت بغير ما تعدى به لم يسقط الضمان الاول (قوله او عرضت عليه) هذا قد يخالف ما تقدم عن القاضي ابي الطيب لان الدابة مما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وفاقا لما رجح البعده مر انه لا اثر لجرد العرض الا اذا كان على وجه يعد قبضا في البيع اهـ مم على ج (اقول) وبمحمل قوله لا يمكن هنا اي في الاجارة الفاسدة (قوله ولو اكرى عينا) اي اجارة عين او ذمة كما هو ظاهر اهـ مم على ج (قوله اي القصة في ذلك) يجوز ايضا

لاجله وايجارا لما كمن انما يكون لغيبه او تعلق حق فالوجه انه بعد القبض وقع عليه على الامتناع بردها مالها (حق مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم يتفق) ولو اذذر متعه منه تخوف أو مرض تلف المذاق تحت يده حقيقة أو حكفا فاستقر عليه بدلها ومضى خرج بها مع الخوف صار ضامنا لها الا اذا كان كذلك حالة العقد وليس له فسخ ولا الزام مكر أخذها الى الامن لانه يمكنه ان يسير عليها مثل تلك المسافة الى بلد آخر وما يجتهد به من الرفعة انه لو عم الخوف كل الجهات وكان الغرض الاعظم ركوبها في السفر وركوبها في الحضر نافع بالنسبة اليه لم يلزم المستأجر اجرة يظهر رجله على ان مراده بذلك انه يتخير به اذ هو نظير ما صر في شوائع قطع ماء الارض ومضى اتفق بعد المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه اجرة مثل ذلك الانتفاع (وكذا) تستقر الاجرة (ولو) ككثرت دابة لركوب الى موضع معين (وقبضا) او عرضت عليه (ومضت مدة امكان السير اليه) لكونه متكبلا من الاستيفاء وعلم من كلامه ان هذه غير الاولى لان تلك مقدرة بزمن وهذه بعمل فتستقر بمضى مدة العمل الذي ضبطت به المنفعة (وسواء فيه) اي التقدير عدة او عمل (اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر في اجارة الذمة (الدابة) مثلا (الموصوفة) للمستأجر لتعين حقه بالتسليم بخلاف ما لو لم يسلمها فلا تستقر اجرة عليه لبقائه المعقود عليه في الذمة وكالتسليم العرض كما مر (ونستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل) سواء ازادت على المسمى ام نقصت (بما يستقر به المسمى في الصحة) عاذا كرو لو لم يتفق نعم تخذلة العقد والوضع بين يديه والعرض عليه وان امتنع لا يمكن هنا بل لا بد من القبض الحقيقي (ولو اكرى عينا مدة ولم يسلمها) او غصبها او حبسها اجنبى ولو كان الحبس لقبض الاجرة (حق مضت) تلك المدة (انفسخت) الاجارة لفوات المعقود عليه قبل قبضه فلو حبس بعضها انفسخت فيه فقط وتغير في الباقي ولا يدل زمان بزمن (ولو لم يقدر مدة) وانما قدرها بعمل (كأن اجر) دابة (لركوب) الى موضع معين ولم يسلمها حتى مضت (مدة) امكان (السير) اليه (فالاصح انها) اي الاجارة (لا تنفسخ) ولا يتخير المكتري اذ هي متعلقة بالمنفعة لا الزمان ولم يتعد استيفاءها والثاني تنفسخ كما لو حبسها المكتري واجاب الاول بانا لو لم يقرب به الاجرة لاضاعت المنفعة على المكري ولا فسخ ولا خيار بذلك في اجارة الذمة قطعا لانه دين ناجز تأخر وفاؤه (ولو اجر عبده) اي رقبته (ثم اعتقه) او وقفه مثلا او استولد الامه ثم مات (فالاصح انها) اي (القصة في ذلك) (لا تنفسخ الاجارة) لانه ازال ملكه عن المنافع مدته اقبل نحو عتقه فلم يصادف الارقة مسلوحة بالمنافع خصوصا والاصح انه لم يحدث على ملك المستأجر والثاني تنفسخ كوت البطن الاول وهو ضعيف كما صرح به في الروضة وخرج بهم اعتقه مالو علق

رجوع الضمير للاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار في موضع الاضمار اهـ مم على ج (قوله البطن الاول) عتقه بموته واجارة ام ولده بموته والعلق عتقه بصفته بوجوده لان المقصود من ذكره انما الاستدلال على انفساخ اجارة مال المولى عليه بموته والغرض منها بيان الحكم (قوله وهو ضعيف) انما نص على ذلك لانه لا يتوهم من قياسه على صحيح اعقاده (قوله مالو علق

عنتقه الخ) ليس هذا تكرار مع قوله السابق فأشبهه انفساخ اجارة (قوله في اثناء مدة الاجارة) وبقي ما لو علق عنتقه بصفة ثم أجره ووجدت الصفة مقارنة للايجار هل تصح الاجارة أم لا فيه نظروا والا قرب الثاني نظر وجهه عن ملكه بوجود الصفة والعق إذا فارق غير بقدر سبقه لشدة تشوف الشارع اليه (قوله ولو أجر أم ولده ثم مات) بقي ما لو أجر أم ولده ثم أعتقها وينبغي ان لا ينفسخ الا بالمولد ايضا ٨١ سم على حج (قوله وما لو اقر) اي بعد الاجارة (قوله على وارثا عتق) اي الوارث (قوله ولو فسخت الاجارة بعد العتق بعيب) اي ويرجع المستأجر بفسط ما بقي على السيد والوارث (قوله فلو أجر داره) ٢٢٧ الاولى ان يقول ولو أجر الخ لان هذا

لا يتفرع على ما قبله (قوله رجعت) اي المنفعة للواقف انظر الفرق بين هذه وبين ما لو فسخت الاجارة بعد عتق العبد حيث يملك منفعة نفسه ولا ترجع لسيدته ثم رأيت في شرح الروض فرق بينه وبين البيع بما صورته وبفارق اي ملك العتق منافع نفسه نظيره الاتي في صورة البيع من انها للبائع وان شريك بينهما المتولى في البناء الاتي ثم أخذ منه الاسنوي ترجيح انه السيد بان العتق لما كان متقربا به والشارع متشوقا اليه كانت منافع العتق لم تقطر لمقصود العتق من كمال تقربه بخلاف البيع ونحوه وفرق بعضهم بما لا يشترى ومن نحو البيع الوقف فان الشارع لم يشوف اليه تشوفه للعتق ومن ثم جرى الخلاف في ملك الموقوف وكتب ايضا قوله رجعت للواقف اي ويرجع المستأجر بفسط ما بقي على الواقف (قوله وانما امتنع بيع المشتري) قديقال لا حاجة

عنتقه بصفة ثم أجره ثم وجدت الصفة في اثناء مدة الاجارة فانها تنفسخ اسبق استحقاق العتق على الاجارة ومثله ما لو أجر أم ولده ثم مات كما اقتضاه كلامهما هنا واعتقده السبكي وغيره وما لو أقر بعتق سابق على الاجارة فإنه يعتق ولا يقبل قوله في فسختها ويغرم للعبد أجرته (و) الاصح (انه) اي الشأن (لا خيار للعبد) بعنتقه في فسختها تصرف سيده في خاص. ملكه فلم يملك نفسه والثاني له الخيار كالأمة تحت عتق وفرق الاول بأن سبب الخيار وهو تفرقه وجود ولا يوجب للخيار هذا الماهر من كون المنافع تحدث مملوكة للمكترى (والاظهر انه لا يرجع على سيده بأجرة ما) اي المنافع التي تستوفي منه (بعد العتق) الى اقتضاء مدها لتصرفه في منافعه حين كان مالكا لها ونفقة في بيت المال ثم على ما سبى المسلمين وافهم فرضه الكلام فيما لو أجره ثم أعتقه انه لا رجوع له بشئ على وارثا عتق قطعا اذ لم ينقض ما عقده ولو فسخت الاجارة بعد العتق بعيب ملك منافع نفسه كما في الروضة لانه صار مستقلا والمتجه فيما لو أوصى بمنفعة عبد لا يدور بقبضه لا تحرف زبذيد الوصية رجوع المنافع للورثة فلو أجر داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت للواقف كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى والثاني يرجع لان المنافع تستوفي منه قهرا انصارا كالأجرة سيده على العمل (ويصح بيع) العين (المستأجرة) حال الاجارة (للمكترى) قطعا لان تمام الحائل كالأجر المقصود من غايته وانما امتنع بيع المشتري قبل قبضه للبائع اضعف ملكه (ولا تنفسخ الاجارة في الاصح) لو ردها على المنفعة والمالك على الرقبة فلا منافاة والثاني تنفسخ لانه اذا ملك الرقبة حدثت المنافع على ملكه فلا تستوفي بالاجارة وكما لو اشترى زوجته فانه ينفسخ النكاح ورتبانه انما ينقل الى المشتري ما كان للبائع والبائع حين البيع ما كان يملك المنفعة بخلاف النكاح فان السيد يملك منفعة بضع الأمة المزوجة بدليل انه لو وطئت بشبهة كان المهر للسيد لا للزوج (فلو باعها لغيره) او وقفها او وهبها أو أوصى بها وقد قدرت الاجارة بمن (جاز في الاظهر) وان لم يأذن المالك لمكترى لما صرح من اختلاف المودنين ويد المستأجر لا تعد حائل في الرقبة لان يده عليها بائنا ومن ثم لم يمنع المشتري من تسلمها لحظا لطيفة ليستقر ما ملكه ثم يرجع المستأجر ويعتقر ذلك القدر اليه

الى هذا بالنسبة لما الكلام فيه لان الذي استحققه المستأجر بالاجارة منفعة العين والذي اورد عقد البيع عليه محل المنفعة وهو العين وليست متعلقة بالاجارة فلا جامع بينهما وبين عدم صحة بيع المشتري للمبيع قبل قبضه نعم بشكل على ما صرح من صحة اجارة العين المؤجر من المؤجر قبل القبض لانها الشبهة ببيع المبيع من البائع قبل قبضه وتقدم الفرق بينهما في كلام الشارح والكلام عليه (قوله فان السيد يملك منفعة بضع الأمة) بناء على ان المراد ان الملك في النكاح وارد على المنفعة ايضا اذ الزوج لا يملكها بل يملك ان يتفقد بشئ مخصوص اه سم على حج (قوله وقد قدرت الاجارة) اي في الثلاثة (قوله ومن ثم لم يمنع المستأجر) اي لم يجز له ان يمنع الخ

(قوله للضرورة) هو ظاهر حيث لم تحض مدة تقابل باجرة فيحتمل ان المستأجر لا يجبر على تقريغها وانه لو رضى بتقريغها واحتاج التقريغ الى اجرة فيحتمل انهما على المؤجر لان منفعة التقريغ تعود اليه لا تتفادها بالالزام عنه واستقرار الفتن (قوله ان توقف قبضها) قضية قوله قبل لحظة اطيفة ٢٣٨ انه لا يجبر هنا على تسليمها للمشتري حيث كانت مدة التقريغ تقابل باجرة أو

للضرورة والثاني المنع لان يد المسمى تأجر حائلة عن التسليم بحق لازم فكانت اولى بالمنع من الغاصب وردت بعامر وشمل كلامه ما لو كانت مشكونة بامعة كثيرة لا يمكن تقريغها الا بعد مضي مدة مثلها أجرة فيصح البيع فيما يظهر وان توقف قبضها على تقريغها على ما مر في بابها اما اذا قدرت به حمل فكذلك لا خلاف في الفرج البوار وان تبعه البليقي (ولا تنفسخ) الاجارة قطعا بل تبقى في يد المسمى الى انقضاء امددها فان جهل المشتري بخبر ولو في مدة الاجارة كما انقضاء اطلاقه وسواء في صحة البيع ولو مع الجهل اكان جاهلا بالمدة أم عالما خلافا للاذرعى ومن تبعه فان اجاز لم يستحق أجرة لبقية المدة ولو علمها ووطن استحقاق الاجرة فان انفسخت الاجارة عادت المنافع للبائع بقية المدة كما رجحه ابن الرفعة وهو اوجه مما رجحه السبكي ان المسمى يشتري ويؤيد الاول ما قاله الجلال البليقي ان الموصى له بالمنفعة لو اشتري الرقبه ثم باعها انتقلت بمنافعتها للمشتري وقياسه انه لو استأجر دار امددة ثم اشتراها ثم باعها والمدة باقية فتنتقل بجميع منافعتها للمشتري فان استثنى البائع المنفعة التي له بالاجارة بطل البيع في المثلين ولو اجر لبناء أو غرض من ثم انقضت المدة فاجر لا بحر قبل وقوع التخصير السابق نظيره في العارية لم يصح فيما ينظر الا تفاديه البناء أو الشجر كما هو ظاهر ابقاء احترام مال المسمى تأجر الاول ويصح في غير الضرر سواء اخصه بالانقضاء لم يخصه وكان التوزيع على المضر وغيره ممكنا وعلى هذا يحمل قول بعضهم يصح ان امكن تقريغها منه في مدة الاجارة لم يفسد الباقي من الغراس وافق البليقي فيمن اجر أرضه مدة باجرة مؤجله ثم مات المسمى قبل او ان الزرع فاستولى آخر وزرع عدوانا بحلول الاجرة بموته وعدم انفساخ الاجارة هذا ان لم يضع المتعدي يده والارفع الحلول الذي سببه موت المسمى لان الحلول انما يدوم حكمه مادامت الاجارة بحالها فاذا مضت المدة ويبدأ المتعدي فائقة فقد انفسخت الاجارة في الجميع وارتفع الحلول ويلزم المؤجر رد ما اخذه من تركه الميت على ورثته قال وهذه مسألة تقيسة لم تقع لي قط ويستحق المؤجر أجرة المنسل على المتعدي وليس للورثة تعلق به اه ويؤيده ما مر في الغصب ولو اجر باجرة مقسطة فكاتب الشهود الاجرة اجمالا ثم قسطت بما لا يطابق الاجال فان لم يمكن الجمع تحالفا لان تعارض ذلك اوجب سقوطهما وان امكن كأن قالوا اربع سنين باربعة آلاف كل شهر ما تبادرهم وعشرة دراهم حمل على تقسيط المبلغ على اول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا عشرة دراهم تقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم من اول الشهر العشرين وثلاثة اسابيع يوم لان حصه كل يوم سبعة وبعث ذلك أفق الوالد رحمه الله تعالى وعن ابن الصلاح ما يوافق

فيها مشقة لا تحتمل عادة ويؤخر المشتري قبض العين الى انتهاء مدة الاجارة قهر عليه حيث اشترى غاما لم يكن مؤجرا فتدري في مقامها في يده (قوله لا خلاف في الفرج) ظاهره ان كلام أبي الفرج مصور بما اذا كان البيع لغیر المسمى (قوله ويؤيد الاول) يتأمل كون ذلك مؤيدا للاول فانه انما يظهر تأييده للثاني اى وهو ما رجحه السبكي (قوله والمدة باقية) اى مدة الاجارة (قوله ويصح في غير المضر) اى ويختير المشتري كما كان يختير البائع (قوله ويؤيده ما مر) اى قريبا في قول الشارح بعد قول المصنف ولو اكرى عينا مدة الخ أو حبسها أو غصبها الخ (قوله في الغصب) اى للعين المؤجرة اه سم (قوله ثم قسطت بما لا يطابق الاجال) اى اى ما لم تقسط الاجرة على اجزاء المؤجر كما لو قال اجرتك هذه الارض بكذا على انما اخسئون ذراعا من الاقبانات دون ذلك لم يسقط من الاجرة شئ في مقابلة ما نقص من الاذرع لكن يخصير المستأجر بين الفسخ والاجارة فان فسخ رجع بمادفعه ان كان والاسقط المسمى عن ذمته ثم ان كان الفسخ بعد مضي المدة أو بعضها استقر

• كتاب

عليه اجرة مثل ما مضى من المدة قبل الفسخ (قوله بما لا) اى المؤجر والمستأجر

ويفسخها ما واحدهما والحقا كما ان لم يتراضيا بقول احدهما (قوله على اول المدة) اى وما زاد على ذلك لا يتعلق به الاجارة

في (كتاب احياء الموات) * (قوله من عمر ارضا) هو بالتخفيف وهو لغة القرآن قال تعالى انما يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله حيث لم تلم الرواية بقوله (قوله وصح ايضا) ذكره بعد الاول لما فيه من التصريح بالاختصاص اذا الاول يشعرون اغيره فيه حق على ما يستفاد من قوله الحق (قوله واجعهوا عليه) اي على كفر المعارض لكن الصحيح عدم تكفيره بالمعارضة اذا غايته انتزاع عين من يد مستحقها نعم ان حل على مستحل ذلك فلا يبعد التكفير به (قوله ويستحب التلأ باليه) اي الاحياء وقوله فله فيها اي في احيائها اجر اى ثواب (قوله طلاب الرزق) اي من انسان او بهيمة او طير وفيه دابل على ان الذي ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون للمسلم اه اسعاد اه شيخنا الزيادي (أقول) وقد يمنع دلالة على منع احياء الذي وقوله فله صدقة لا يؤخذ منه التخصيص بالمسلم لان الكافر له الصدقة ويثاب عليها ما في الدنيا بكثره المال والبني وفي الآخرة بتخفيف العذاب كافي المطالبات التي لا تتوقف على نية بخلاف ما يتوقف عليها فانه لا يصح خصوصه والتخصيص بالمسلم يقتضي ان الكافر لا يصح احياءه وهو فاسد لما يأتي في المتن في قوله او يولد كفارا الخ والاحكام الشرعية الواردة بعمومها تشمل الكفار فانهم مخاطبون بالفروع على الصحيح ولو كان التخصيص في الخبر مراد القيل يولد المسلمين تأمل ٢٣٩ وفي المصباح الثواب الجزاء واثابه الله فعل له ذلك وقال في الانصاف الجيم اجره الله

(كتاب احياء الموات)

الاصل فيه خبر من عمر ارضا استلحقه وهو اصح ايضا من احياء ارضا صيغة فهي له وله لم يحج في الملك هذا الى لفظ لانه اعطاه عام منه صلى الله عليه وسلم لان الله اقطعه ارض الدنيا ارض الجنة لقطع منها من شاء ما شاء ومن ثم اتى السبكي بكفر معارض اولاد قديم قديم اقطعه صلى الله عليه وسلم له بأرض الشام واجعهوا عليه في الجلة ويستحب التلأ به للخبر الصحيح من احياء ارضا صيغة فله فيها اجر وما كانت العوائق اي طلاب الرزق منها فهو له صدقة وهو (الارض التي لم تعم رقط) اي لم يتيقن عمارتها في الاسلام من مسلم او ذمي وليست من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين ثم تلك الارض (ان كانت يولد الاسلام فله مسلم) وان لم يكن مكلفا كجنون كما صرح به الماوردي والرويانى ومراهم بذلك فيما لا يشترط فيه القصد كما يأتي (تلكها بالاحياء) ويستحب استئذان الامام ولا يشترط فيه القصد وعبر بذلك المشعر به لكونه الغالب نعم لو حجي الامام لنعم الصدقة وموضع من الموات فاحياء شخص لم يملكه الا باذن الامام لما فيه من الاعتراض على الاعتد ولو فحجر مسلم واول لم يترك حقه ولم تقض مدة يسقط فيها حقه لم يحمل المسلم تلكه وان كان لوفعل لم يملكه ويحمل كلامه على الجواز لا على الصحة فلا يراد (وليس هو) اي

زيادي لكن يعارضه قول الشارح كجنون الا ان يحمل على مجنون لنوع تميزه وكتب سم على قول جج ولو غير مكلف شامل لصبي غير مميز اه ولم يتعقبه ويؤخذ مما سبق في قول الشارح وما لا يفعل عادة التلأ الخ ان محل ملك غير المكلف بالاحياء حيث كان الحيحي عمالا يتوقف ملكه على قصد كالدور وكتب سم على منهج اي ولورقيقا ويكون لسيده اه وهذا في غير البعض اما البعض فان كان بينه وبين سيده بها باة فهو ولن وقع الاحياء في نوبته واذا لم تكن مهاباة فهو مشترك بينهما ولا يتوقف ملك سيده او هو على قصد واحد منهما بخصوصه بل متى احيا ما لا يتوقف ملكه على قصد او قصد التلأ فيما يتوقف ملكه على قصد كالا بار كان حكمه ما ذكر (قوله كما يأتي) أي في قوله وما لا يفعل عادة التلأ كبناء دار الخ (قوله ولا يشترط فيه) أي الاحياء وقوله القصد أي على ما يأتي أيضا وقوله وعبر بذلك اي التلأ وقوله المشعر به اي بالقصد وقوله لكونه اي التلأ وقوله لم يترك حقه اي لم يتيقن تركه وقوله ويحمل كلامه اي المصنف (قوله لا على الصحة) لعل الاولى يحمل كلامه على الصحة لا على الجواز لان قوله فله مسلم تلكها يريد عليه ان عمومه يتناول ما يحجره الغير مع انه يحرم احياءه فاذا حل على الصحة اندفع اليراد لان الصحة قد تنافي في الحرمة

اجر من بالي ضرب وقتل وآجره بالمدفوعة ثالثة اذا ثابته اه فلم يقيده ما يسمى ثوابا بجزء المسلم فاقضى ان كل ما يقع جزاء يسمى ثوابا واجرا سواء كان الفاعل مسلما او كافرا (قوله وهو) اي شرعا (قوله لم يتيقن عمارتها) يدخل فيسده ما يتيقن عدم عمارته في الاسلام وهو ظاهر وما شك فيه وسياق عدم جواز احيائه في قوله ولولم يعرف هل هي جاهلية الخ (قوله ولان من حقوق المسلمين) كحافات الانهار ونحوها (قوله وان لم يكن مكلفا) اي بشرط تميزه اه شيخنا

(قوله تلك الذي) مفهومه انه اذا اُسيب ذلك للارفاق لا يمنع وعلمه فينبغي انه اذا ارادهم مع مسلم في ارادة الاحياء ان يقدم السابق ولو ذمه فان جاءه مقدم المسلم على الذي فان كانا مسلمين او ذميين اقرع بينهما وكذا يقال فيما لو اجتمع مسلم وذمي بدار كقصر لم يذنبوا عن مواتها وقال في الروض وان احيا ذمي ارضاميته اي بدارنا ولو باذن الامام نزعته منه ولا جرة عليه فلوزنرها امنه مسلم واحياها بغير اذن الامام ملكها فلوزنرها الذي وزده فيها اي اعرض صرف الاقدام الغلة في المصالح ولا يحل لاحد ملكها اه قال في شرحه لانهم املك للمسلمين اه وقضيته دخولها في ملك المسلمين بمجرد زده فيها بدون تعليق ولا تلك منهم ولا من نأثمهم اه سم على حج (قوله لله ورسوله) فيه دلالة على ما مر ان الله اقطعه ارض الدنيا كارض الجنة (قوله وانما جاز لسكانهم موصوم) مفهومه ان غير الموصوم لا يجوز له ذلك بدارنا ٢٤٠ وانه اذا فعل لا يملكه وهو ظاهر (قوله يلاذ كنار) اي اهل ذمة اه حج

و يؤخذ التقييد بذلك من قول الشارح اُماما كان بدار الحرب الخ (قوله بكسر المجهمة وضمة) اقتصر في المختار على الضم فلهذا الافصح وان اشعر كلام الشارح بخلافه (قوله وقد صد الخناهم) هذا القيد ذكره السبكي قال وكذا لو كانت ارض مدنية بر اه سم على حج (قوله فيملك بالاحياء) مطلقا (قوله فيملك بالاحياء) مطلقا لانه من حقوق دارهم ولا ضرر عليهم فيه (وكذا المسلم ان كانت عمالا يذنبون) بكسر المجهمة وضمة اي يذنبون (المسلمين عنها) كنات دارنا بخلاف ما يذنبون عنه وقد صد الخناهم سم على ان الارض لهم فليس له احياؤه اُماما كان بدار الحرب فيملك بالاحياء مطلقا لانه يجوز لتلك عامرها وانما بالاولى ولو لم يرد على الاقامة بها وقد علم مما تقرر انه لا يملك بالاستيلاء فقط اذا لم يكن زيادته على موات الاسلام فقول بعضهم واهل ذلك كرههم للاحياء لكون الكلام فيه والا فالقصاص ملكه بمجرد الاستيلاء عليه بقصد ملكه كما هو معلوم من صريح كلامهم في السيراه غير سديد في اقتضاه كلام بعض الشراح من انه يصير بالاستيلاء كالمحجر غير صحيح لان العامر اذا ملك بذلك فالهوات بطريق الاولى نبيه عليه السبكي (وما) عرف انه (كان معه) في الماضي وان كان الآن خرابا من بلاد الاسلام وغيرها وان خصه الشارح ببلاد الاسلام (فلما ملكه) ان عرف ولو ذمه ما ونحوه وان كان وارثا نفع ما عرض عنه الكفار قبل القدرة عليه فانه يملك بالاحياء كما قاله الماوردي ولا ينافيه قولهم الا مملوك لا تزول بالاعراض اذ محله في اسلاك محترم اما الحربى فملكه معرض للزوال فيزول به وانما لم يكن فيا وغنية لان محله ذلك اذا كان ملك الحربى باقيا الى استيلائنا عليه ولا كذلك هنا (فان لم يعرف) ماله دارا كالأو قرية بدارنا (والعمارة اسلامية) يقينا (فبالضائع) يرجع فيه الى رأى الامام من حفظه او بيعه وحفظ غنمه وادب قراضه على بيت المال الى ظهور ماله ان ربحي والا كان ملكا لميت المال فله اقطاعه كما في البحر وجرى علمه في شرح المذهب في الزكاة فقال للامام اقطاع ارض بيت المال وتعلقها اي اذا رأى مصلحة سواء اقطع رقبته ام منفعتهما السكنى في الشق

أماما تركوه لانك فاستيلاؤهم عليه باي حكم حتى لو تمكروا من الرجوع له وامنوا اعتيالا للمسلمين ربه واليه (قوله) الاخير وتعلقها) ومنه ما جرت به العادة لان في اما كن خربة بمصر ناجهت اربابها وأيس من معرفتهم فيأذن وكيل السلطان في أن من عمر شيئا منها فوله فن عمر شيئا منها ملكه وينبغي ان محله ما لم يظهر كون الحيا مسجد او وقف او ملكا لشخص معين فان ظهر لم يملكه وبه مدظهوره في وخبر كافي اعارة الارض للبناء والغراس بين الامور الثلاثة وينبغي أن تلزمه الاجرة للمالك مدة وضعه به (فرج) في فتاوى السيوطي رجل بيده رزقة اشتراها ثم مات فوضع شخص يده عليها وتوقيع سلطان في قول للورثة منازعته الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول بطريق شرعي بأن أقطعه السلطان اياها وهي ارض موات فهو يملكها =

و يصح منه بيعها وملكها المشتري منه واذا مات فهي لورثته ولا يجوز لاحد وضع اليد عليها الا بأمر سلطاني ولا غيره وان كان السلطان أقطعها ياها وهي غير موات كما هو القاب الا ان كان المقطع لا يملكها بل يتقعر بها بحسب ما يقرها السلطان والسلطان انتزاعها متى شاء ولا يجوز للمقطع بيعها فان باع ففاسد واذ اعطاها السلطان لاحد نفذ ولا يطالب اه (وأقول) ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك ممنوع كما يعلم من كلام الشارح وحينئذ اذا اقطعه غير الموات تملكها فينبغي ان يجزى فيه ما ذكره الجيب في الشق الاول اه سم على حج وبقي ما لو شك هل هو اقطاع عليك او ارفاق فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل عدم التملك (قوله للجهل بأعيانهم) ما لو عرف مالكوها فهي باقية على ملكهم فلا يحمل بيعها ولا اكلها انهم لمالكها ان يأخذ منها ما غلب على ظنه انه حقه ولو بلا اذن من الامام او نائبه والا حرم (قوله فيحمل بيعها واكلها) اي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال ونصرفه فيها بالمصلحة (قوله جاهلية) اي يقينا بقربة ما يأتى ولا ينافيه قوله وجعل دخولها في ايدينا لان المراد اننا بقينا كونها في الاصل جاهلية وشككتنا في انها غنم للمسلمين قبل ولم تغنم (قوله قال بعض شراح الحاوى الخ) هذا هو المعتمد ولعل وجهه ان ابعده عن علمنا سبق ملكه وشككتنا ٢٤١ في منزله بخلاف ما شك في اصل عارضة فيجوز احيائه لان الاصل عدم العمارة ثم ظاهرا قوله في ظنى الخ يشعر بأن المسئلة منقولة لكنه لم يثبتها ويصرح بذلك ما ذكره له سم من قوله في تجريد المزج اذا شك في ان العمارة اسلامية او جاهلية فوجهان كالقوانين في الركا الذي جهل حاله (قوله لانه ملك للمالك المعمور) يؤخذ منه انه لو تعدى احد بالزراعة او فحوا فيه لزمه اجرة مثله ويقاع ما فعله مجانا فان رضوا ببقاءه بالاجرة فقباض منع عدم بيعه وحده عدم جوازه الا ان يفرق بأن المنفعة يتسامح فيها بما لا يتسامح به في غلبتك العين

الاخير يستحق الاتفايع به امددة الاقطاع خاصة كما في الجواهر وما في الانوار مما يحاط بذلك مر دودو يؤخذ مما ذكر حكم ما عت به البسوى من اخذ الظلة المكموس وبلود البهايم ونحوها التي تدعى ونؤخذ من ملاكها قهرا وتعذر رد ذلك لهم للجهل بأعيانهم وهو صيرورتهم البيت المال فيحمل بيعها واكلها كما افق بذلك الوالدرجه الله تعالى (وان كانت العمارة جاهلية) وجعل دخولها في ايدينا (قالاظهر انه) اي المعمور (يملك بالاحياء) اذ لحرمة ملكات الجاهلية والثبات المنع لانها ليست بموات نعم ان كان بداهتهم وذوبوا عنه وقد صولوا على انه لهم لم يملك بالاحياء كما علم مما مر ولولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوى في ظنى انه لا يدخلها الاحياء (ولا يملك بالاحياء حريم معمور) لانه ملك للمالك للمعمور غير انه لا يباع وحده كما قاله ابو عاصم العمادى كما لا يباع شرب الارض وحده وما يحتمل ابن الرفعة من الجواز كسكل ما ينقص قيمة غيره فرق السبكي بينهما بان هذا تابع فلا يفرد (وهو) اي الحريم (ما تسمى الحاجة اليه لقام الاتفايع) وان حصل اصله بدونه (طريق القرية) الحماية (النادى) وهو مجتمع القوم للحدث (ومر تكس) نحو (الخليل) وان لم يكونوا اخلاء له لا فالامام ومن تبعه فقد تجد لهم او يسكن القرية بعدهم من له ذلك وهو يفتح الكاف مكان سوقها (ومناخ الابل)

٢١ به ح واجرة المثل اللازمة له اذا اخذت ورعت على هل القرية بقدر املاكهم عن له حق في الحريم والذي له حق في الحريم ارباب الاملاك فيستحق كل منهم ما تسمى حاجته اليه مما يحاذى ملكه من الجهة التي هو فيها من القرية مثلا (قوله غير انه لا يباع وحده) اي حيث لم يمكن ماله الدار احداث حريم لها كالممر على ماهر للشارح في البيع (قوله كما لا يباع شرب الارض) اي نصيبها من الماء (قوله كسكل ما ينقص قيمة غيره) اي وهو منفصل كما حد زوى خف فلا ينافى ما مر من عدم صحة بيع جر معين من اناء اوسيف على ماهر (قوله ما تسمى الحاجة اليه) بان لا يكون ثم ما يقوم مقامه اما لو اتسع الطريق واعتيد طرح الرما في موضع منه ثم احتيج الى عمارة ذلك الموضع مع بقاء ما زاد عليه فنجوز عمارة له لعدم نفوذ ما يحتاجون اليه واما لو اريد عمارة ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرما في غيره بجواره ولو قرب بياضه فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعيادهم الرمي فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع ميلادنا كثيرا فليقتل له وكذا يجوز القراض فيه لما لا يمنع من اتقاعهم بالحريم كان غرس في مواضع يسيرة بحيث لا ينفوت منافعتهم المقصودة من الحريم

(قوله ونحوها) من الجرين المعدل ليداسة الحب فيمنع النصرف فيه بما يعطل منفعة على اهل القرية او ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج اليه ان ترب على زرعه نقص الانتفاع به وقت الاحتياج اليه كأن حصل في الارض خلل من اثر الزرع كتركيب يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتلزمه الاجرة (قوله في مراعيه المباحة) قد يخرج المريع المعدود من الحرم لان الحرم مملوك كما تقدم اه سم على حج (قوله ولو مسجد او يهدم) اي ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لان غاية امره ان يصل الصلاة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء منع وجوده كذلك وعليه فلو كان للمسجد المذكور امام أو غيره من خدمة المسجد أو عن له وظيفة فيه كقراءة فيمنع استحقاقهم المعلوم كما في المسجد الموقوف وقفاً صحيحاً لان الامامة والقراءة ونحوهما لا توقف على مسجد واعتقاد الواقف ٢٤٢ صحة وقفه مسجد الا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة ايضا لانه

يشترط لجواز القصر مجاوزة محله فهو كساحة بين الدور فاحفظه فانه مهم وفي سم على حج فرعان أحدهما الانتفاع بحريم الانهار كحافاتها بوضع الاحمال والاثقال وجعل زريبة من قصب ونحوه لحفظ الامنة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديمة ونحوها ينبغي ان يقال فيه ان فعله لا يرتفع اليه ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جائزاً ولا يجوز أخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه والثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائن والوجسه الذي لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم

وان لم يكن لهم ابل على قياس ما هو وهو بضم اوله ما يباح فيه (ومطرح الرماد) والقممات والسرجين (ونحوها) كراح الغنم وملعب الصبيان ومسيل الماء وطرق القرية لان العرف مطرد بذلك وعليه العمل خلفاً عن سلف ومنه مريع البهائم ان قرب عرفانها واستقل كما قاله الاذري وكذا ان بهد ومست حاجتهم له ولو في بعض السنة فيما يظهر ومنه في ذلك الحطب وليس لاهل القرية منع المارة من مريع مواشهم في مراعيه المباحة وحريم النهر كالنيل مانع الحاجة له لتعام الانتفاع به وما يحتاج لالقاء ما يخرج منه فيه لو اريد حفره أو تنظيفة فيمنع البناء فيه ولو مسجد او يهدم ما في فيه كما قل عن اجماع الاثمة الاربعة واقدمت البلوى بذلك في عصر ناحي ألف العلماء في ذلك واطالوا لئلا يجر الناس فلم ينجروا ولا يغير هذا الحكم كما أفاده الواو الدرجة الله تعالى وان بهد عنه الماء بحيث لم يصبر من حريمه لاحتمال عوده اليه ويؤخذ من ذلك ان ما كان حريماً لا يزول وصفه بزوال متبوعه ويحتمل خلافه (وحريم البئر) المحفورة (في الموات) للقلك وذكر الموات لبيان الواقع اذ لا يتصور الحرم الا فيه كما يفهمه قوله الا في والدار المحفورة الخ ويصح ان يحترزه عن المحفورة في الملك وان علم انه لا يكون فيه (موقف النازح) للدلاء منها يسهده وفي الموات متعلق بما قدرناه الدال عليه لفظ البئر لزمه له أحوال منها لان المضاف كالجزء من المضاف اليه وهل يعتبر قدره موقف النازح من سائر جوانب البئر أو من أحدها فقط الاقرب اعتبار العادة في مثل ذلك الهل (والخوض) يعني مصب الماء لانه كما يطلق على مجتمعه الا في يطلق عرفاً أيضاً على مصبه الذي يذهب منه الى مجتمعه فلا تكرر في كلامه ولا مخالفة فيه لما في الروضة كاصلها (والدولاب) بضم أوله أشهر من قحمة فارسي معرب قيل وهو على شكل الساعة أو أي موضعه كما في

المحرر

امتناع احيائها لانهم من النهر أو حريمه لا احتياج راكب البحر والمارة للانتفاع به بالوضع الاحمال والاستراحة والمرورو ونحو ذلك بل هي أولى بمنع احيائها من الحرم الذي يقباعد عنه الماء وقد تقرعن بعضهم انه لا يتغير حكمه بذلك مر اه ثم هل يتوقف الانتفاع بها على اذن الامام أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني فلا يأنم بذلك وان لزم الاجرة (قوله لاحتمال عوده اليه) يؤخذ من ذلك انه لو أيس من عوده جاز وهو ظاهر (قوله لا يزول وصفه الخ) معتمد وقوله بروال متبوعه اي حيث احتمل عوده كما كان أخذاً مما هو (قوله متعلق بما قدرناه) ما المانع من تعلقه بالبئر تأوله بالمتبوع اي الحفرة اه سم على حج ويمكن ان يقال تقدير الشارح ما ذكر لا يمنع من صحة غيره لكن جعله على ما ذكر اظهر (قوله الاقرب اعتبار العادة) وعلى هذا فبأن في فيه من الضمير ما سنذكره عن الخادم فيما لو جازاً على ما يقدر عليه

(قوله من نحو حوض) اى الموضع الذى يطرح فيه ما يخرج من حوض ونحوه (قوله والا فالى انهاء الموات) قال ابن حجر ان كان والا فلا حريم ما تقرر اهـ (قوله ومصعب ميازيها) هل شرطه اعتماد الميازيب أولا على قياس اعتبار نحو صر تكس الخيل وان لم يكونوا خبالا على المختار الذى قدمته اهـ سم على حج أقول فديقال الاقرب عدم الفرق بينهما ما فلا يشترط الاعتماد حيث أمكن الاحتياج اليه (قوله وحريم ابا رالقناة) هذه الابا رتو جدد بالقيوم ولا نعرفها في الادنا (قوله لان المذار) اى هنا (قوله ينقص ماء بترجاره) لا يقال شرط جواز الفعل احكام البناء ومن لازم احكامه عدم نقص ماء بترجاره لانا نقول احكام البناء يمنع من سقوط الجدران وانهار الارض وأما نقصان ٢٤٣ الماء فيجوز ان يكون التقارب عيون

الابرار (قوله وان تضرربه) ولا ينافيه ان من فتح سر ابا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف برأى من نفس أو مال الجيران العادة بالاعلام قبل الفتح فن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على الاعادة بالاعلام فانه ضمن ومن قلى أو شوى في ملكه ما يؤثر اجهاض الحامل ان لم نأكل منه وجب عليه دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كما فى المضطر ولا يجب عليه الاعلام بأنه يريد ان يقل أو يشوى لانه غير معتاد فلا يضمن مراه سم على حج اى فيجب عليه الدفع متى علمها وان لم تطلب لكن يقول لها لا ادفع لك الا بالثمن فان امتنعت من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه وتضمن هى جفينةا على عاقبتها كما أفنى به ابن حجر ويؤخذ من قوله فان امتنعت من بذل

المحرر وغيره ان كان الاستمقاهه ويطابق على ما يستق به النازح وما استق به الدابة (وجمع الماء) اى الموضع الذى يجمع فيه اسقى الماشية والزرع من حوض ونحوه كما فى الروضة كأصلها وفى المحرر نحوه (ومتعدد الدابة) ان استق بها وطاق ما يخرج من نحو حوضها توقف الانتفاع بالبر على ذلك ولا حد لشيء مما ذكره بأتى بل المعول عليه فى قدره على ما تنس اليه الحاجة ان امتد الموات اليه والا فالى انهاء الموات (وحريم المذار) المبنية (فى الموات) فى ذكره ما مروي ويصح ان يحتزبه عن المحفوفة بملك وسياق فئاؤها وهو ما حوالى جدرانها ومصعب ميازيها قال ابن الرفعة ان كان يجعل يكتف فيه الامطار (ومطرح الرماد وكثافة ونيل) فى بالده للحاجة الى ذلك (ومعنى صوب الباب) اى جهته لكن لا الى امتداد الموات اذ ليس به احياء ما قبلاته اذ ابقى عمره ولو لمع احتياج الى ازورار وانها طاف (وحريم ابا رالقناة) الحماية للاستمقاهه منها (مالو حفر فيه نقص ماؤها وخيف الانهيار) اى السقوط ويختلف باختلاف ابن الارض وصلابتها وانما لم يعتبر هنا ما هو فى بئر الاستمقاه لان المذار على حفظها وحفظ ماؤها لا غير ولهذا بحث الزركشى جواز البناء فى حريمها بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع من حفر بئر ملكه ينقص ماء بترجاره لانه صرفه فى ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء ملك وأبا درهم مرة بعد واحدة ساكنة كذا ينحط المصنف ويجوز تقديم الهمة على الموحدة وقبلها الفا والاول أكثر استمقاهه الا قاله الجار بردى (والدار المحفوفة بدور) أو شارع بأن أحييت معاً وجهه لالحال فيما يظهر (لا حريم لها) لانتفاء المراجح لها على غيرها نعم أشار الملقين واعتد به غيره الى ان كل دار لها حريم اى فى الجملة قال وقولهم هنا لا حريم لها أرادوا به غير الحريم المستحق اى وهو ما يتحقق به عن يقين الضرر (ويتصرف كل واحد) من الملاك (فى ملكه على العادة) فى التصرف وان تضرربه جاره أو انضى للاف مال كان سقط بسبب حفره المعتاد جدار جاره اذ المنع من ذلك ضرر لا جبر له (فان تعدى) فى تصرفه بملكه العادة (ضمن) ما تولد منه قطعا أو ظنا قويا كأن شربه خبيران كما هو ظاهر لانه قصيره

الغن انما لو لم تقدر عليه حالا وطلبت منه نسيئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لاضطراره وان لم يكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن وقضيته انه لو أسرج فى ملكه على المعتاد جاز وان ادى الى تلويث جدار الغير بالطين وتساويه أو تلويث جدار مسجد بجواره ولو مسجد عليه الصلاة والسلام كذا قال مراه انه قضية كلامهم ولا شك ان قضية كلامهم بل وقضية جوار الاسراج بما هو شمس وان ادى الى ماد كرو قد التزمه مراه تارة وتوقف اخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد فليحرر اهـ سم على منهج أقول وحيث استند الى مقتضى اطلاعهم فانما هم ما التزمه بدون التوقف

(قوله ولهذا أفقى الوالد) وقد يشكك على قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحققة بما كان الخ الا ان يجاب بالفرق بين ما اعتمد فعله بين الناس كالد كورات ٢٤٤ في قوله هم المذكور وان لم يمتد له عملها في ذلك المثل بخصوصه وبين ما لم

يعتمد بين الناس مطلقا كما في هذه الفتوى اهـ سم على حج قوله بضمه من جعل) اى خطأ لانه لم يقصد به شخصه ما (قوله من كل مؤذ لم يعتمد) يؤخذ منه حرمة الوقود بنحو العظم والجلود مما يؤذى فيمنع من ذلك حيث كان ثم من يتأذى به (قوله تسرى مداوته) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون السريان حالا وما لا لكنه قال في الشارح في آخر باب الصلح ما نصه ولا يمنع من غرس أو حفر يؤذى في المال يؤدى الى انتشار العروق والاعضان وسريان السداة الى ملك غيره والمراد انه لا يمنع في الحال ثم ان ادى بعد ذلك الى انتشار العروق او السداة كلف ازالة ما يضر اذا لم تطوى تبين (قوله ولا كذلك فيما ص) اى فيما لو حفرها بملكه (قوله لم يضمن) اى حيث كان دقه معتاد اولوا اختلاف اصدق الداق لان الاصل عدم الضمان (قوله يل بسن) اى الاحياء (قوله وان لم تكن منه) اى الحرم (قوله لتعلق حق الوقوف بها) وقياس ما أتى في المحصب بل اولى ان نعمة كذلك لان الإقامة بها قبل زوال يوم عرفة من سن الحج الا كسيدة ولتعلق حق النسب

ولهذا أفقى الوالد رحمه الله تعالى بضمه من جعل داره بين الناس مع عمل نشادر وشبهه اطفال فأتوا بسبب ذلك مخالفة العادة (والاصح انه يجوز) للشخص (ان يتخذ داره المحققة بما كان حراما) ولقظه مذ كروطا حونة ومدبفة وفرا (واصطبل او حانونه في البراري بن حانون حداد) وقصار وشو ذلك (اذا احتاط واحكم الجدران) احكاما لا تقا بمقصده لتصرفه في خالص ملكه ولما في منعه من اضراره والثاني المنع للاضرار ورديان لاضرر لا يزال بالضرر واختار جمع المنع من كل مؤذ لم يعتمد والرواية انه لا يمنع الا ان طهر منه قصد التمتع والفساد وجرى ذلك في نحو اطالة البناء وانهم كلام المصنف انه يمنع مما الغاب فيه الاخلال بنحو حائط الجدار كدق عتيف بزجه او حبس ما بملكه تسرى مداوته اليها قال الزركشى والحاصل منعه مما يضر الملك لا المالك انتهى ولا ينافيه ما صرح من عدم المنع من حفر بئر بملكه لان ذلك في حفر معتاد وماهنا في تصرف غيره معتاد فقد نقل الوالد رحمه الله تعالى عن الاصحاب انه يتصرف كل شخص في ملكه على العادة ولا ضمان اذا افضى الى تلافه ومن قال بمنع مما يضر الملك دون المالك محله في تصرف يخالف فيه العادة لقولهم لو حفر بئر بملكه بالوعة افسدت ماء بئر جاره أو بئر ناقصت ماءها لم يضمن ما لم يخالف العادة في توسيع البئر وتقريرها من الجدار أو وليكون الارض خواصة تنهار اذا لم تطو فلولم يطوها فيضمن في هذه كلها او يمنع منها التقصير وشمل كلام المصنف ما لو كان له دار في سكة غريبة نافذة فله جعلها مسجدا او حائطا أو سبلا وان لم ياذن الشرع بخلافه بعضهم كما لم ذلك مما صرح في الصلح ولو حفر بئر بآبوات فخفر آخر بئر بقر بهم انقص ماء البئر الاولى منع الثاني منه ووجهه ان الاول استحق حرمه بالبئر قبل حفر الثاني فنع لوقوع حفره في حرم ملك غيره ولا كذلك فيما صرح ولو اهتم الجدار بده وانكسر ما علق فيه لم يضمن كما قاله القاضي سواء أسقط في حال الدق أم لا خلافا للعراقيين (ويجوز) بلا خلاف (احياء موات الحرم) بما يقيد ملكه كما يملك عامره بالبيع وغيره بل بسن وان قلنا بكرهية بيع عامرها (دون عرفات) وان لم تكن منه اجماعا فلا يجوز احيائها ولا يملك به (في الاصح) لتعلق حق الوقوف بها كالحقوق العامة من الطرق كمسكن العبد في الصحراء او موارد الماء وقد عمت البلوى بالعمارة على شاطئ النيل والخلجان فيجب على ولي الامر ومن له قدرة منع من يتعاطى ذلك والثاني ان ضيق امتنع والا فلا (قلت ومن دافقه) وان قلنا المبيت بها سنة (ومعنى كعرفة والله أعلم) فلا يجوز احيائها مع خبر قبيل يارسول الله ألا تبنى لك بيتا بنى يظلك فقال لا معى مناخ من سبق ولا يلحق بها المحصب كما أفاده الولي العراقي وان استحب للعاج بعد نقره المبيت به لانه ليس من المناسك ولا يقدح في ذلك كونه تابعا لها وقد عمت البلوى بالبناء على وصار ذلك مما لا ينكر فيجب على ولي الامر

اهـ حج وسأفى للشارح انه لا يمنع احياء المحصب وان استحب المبيت فيه وقياسه ان نعمة كذلك (قوله كونه تابعا) اى للمناسك (قوله وقد عمت البلوى) هذا علم مما تقدم في قوله وجريم التمر الخ

(قوله بحسب الغرض) لو حفر قبراً
في موات فأنظر أهله أحياء قاله
الزركشي قال بخلاف ما لو حفره
في أرض سبيلت مقبرة فإنه
لا يختص به ومن سبق بالدفن فيه
فهو أحق به صرح بالمانعة
العماد بن يونس في فتاويه انتهى
ونقل ذلك في شرح الروض اه
سم على منهج (قوله وتعليق باب)
قاله سم على منهج (قوله
بحسب العادة الخ) قد يؤخذ
من اعتبار العادة أنه لو حوت
عادة فاجبة بترك تعليقه في باب
للدوام لم يتوقف أحياءها على
باب ولا مانع وفاقاً لم (قوله
بقصد السكنى) خرج به ما لو قصد
وقت التعبير السكنى ثم غير قصده
إلى نحو الزرية فيقتضيه ويملك
مافعله مناسداً لقصده كما يقتضيه
قوله السابق ولو شرع في الأحياء
الخ (قوله ثم بطأخ العرف) اسم
لموضع يسيل الماء إليها دائماً
(قوله وجمع التراب) أي ويحوز
أن يتكاثرت نقل الماء إليها أو يحصل
مطر زائد على العادة يكفيها

٣ قول المشي (قوله بحسب
العادة) نسخة الشارح التي
بأيدينا لأن العادة فيها ذلك اه

هدم ما فيها من البناء والمنع من البناء فيهما (ويختلف الأحياء بحسب الغرض) المقصود
(منه) والشارع أطلقه وأبصر له حذف اللغة فوجب أن يرجع فيه إلى العرف كالدرز
والقبض وضابطه أن يهيا كل شيء لما يقصد منه غالباً (فإن أراد مسكناً اشتراط) حصوله
(تحويل البقعة) بأجر أو ابن أو قصب على عادة ذلك المكان وقضية كلامهما إلا كمناف
بالصويط بذلك من غير بناء لكن نص في الام على اشتراط البناء وهو المعتمد والأوجه
الرجوع في جميع ذلك إلى العادة ومن ثم قال المتولي وأقره ابن الرفعة والأذري وغيرهما
لوعناد نازلو الصخرات تنظيم الموضع عن نحو شول وجرو ونسوية لضرب خيمة
وبناء معارف فقلوا ذلك بقصد الخلاء ملكوا البقعة وإن ارتحلوا عنها أو بقصد الارتفاع
فهم أولى بها إلى الرحلة (وسقف بعضها) لتهيئاً للسكنى ويقع عليها اسم المسكن نعم قد هيئ
موضعاً للزفة في زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ (وتعليق
باب) أي نصبه لأن العادة فيها ذلك (وفي الباب) أي تعليقه (وجه) أنه لا يشترط لأنه للحفظ
والسكنى لا يتوقف عليه (أو زرية دواب) مثلاً (فحويط) ولا يكفي نصب سقف وأجرار
من غير بناء (لا سقف) لأن العادة فيها عدمه (وفي) تعليقه (الباب الخلاف) السابق (في
المسكن) والأصح اشتراطه ولو شرع في الأحياء أنواع فاحياء لنوع آخر كان قصده أحياء
للزراعة بعد أن قصده للسكنى ملكه اعتباراً بالفصل الطارئ بخلاف ما إذا قصد نوعاً
وأبقى ما يقصد به نوع آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح لزرية بقصد السكنى لم يملكها
خلافاً لما (أو مزرعة) بتثليث الرأى والفتح أقصم (جمع) نحو (التراب) أو الشول
(حولها) كجدار الدار (وتسوية الأرض) بطم المنخفض وكسح العالي وحرثها إن توقف
زرعها عليه مع سوق ما توقف الحرث عليه (وترتيب ماؤها) بشق سابقية من نحو نهر
أو بحفر قناة أو بئر أو نحو ذلك وفهم من تعبيره بالترتيب عدم اشتراط السقي بالفعل فإذا
حفر طريقه ولم يبق إلا جرائه كفي وإن لم يجرفان هياً ولم يحفر طريقه كفي أيضاً كما رجحه
في التشرح الصغير هذا (ألم يكفها المطر المعتاد) فإن كفاها لم ينجح لترتيب الماء ثم بطأخ
العراق به تبرجس عنها عكس غيرها كما ذكره الماوردي والرويان وغيرهما وأراضى
الجمال التي لا يمكن سوق الماء إليها ولا يكفيها المطر تكفي الحرارة وجمع التراب كما اقتضاه
كلام المصنف في الروضة كالأفحى وجرم به غيرهما (لا الزراعة) ولا تشترط في أحيائها
(في الأصح) كما لا تشترط سكنى الدار لأن استيفاء المنفعة خارج عن الأحياء والثاني نعم
إذا دللنا تصير هياً حتى يصير فيها عين مال الهي فيكذلك المزرعة (أو يستأنس بالجمع التراب)
سواء كان اعتادوا ذلك بدلا عن التحويل (و) الاشتراط (التحويل) ولو بقصد
حيث حوت العادة به) إذا أحياء لا يتم بدونه وعبارة المصنف محمولة على التنويع
تتوقف عبارة الروضة وأصلها (رتبة ماؤها) أن لم يكنه مطر كالزراعة (ويشترط) نصب
باب (والغرس) ولو لبعضه بحيث يسمى معه بستاناً كما أفاده الأذري فلا يكفي غرس

بقوله كنباء دار أى وطاحونة وبستان وزيرية (قوله على قصده) وفائدة ذلك ان ما جرت العادة بقصده اذا فعله بالاصد ككونه غير مكلف لم يملكه فلغيره احياءه بخلاف ما لم تجر العادة فى احيائه بقصده فانه يملكه بمجرد عمارته حتى لو عمره غيره بعد احيائه لا يملكه (قوله فلغيره احياءه الرائد) فليسأل عن المراد بكفايته وقد ظهر وفاقا لما ظهر لم ر ان المراد به امانى بغيره من ذلك الاحياء فان اراد احياء داره مسكا فكفايته ٢٤٦ ما يلحق بسكنه وعباله وان اراد احياء دور متهدة أو قرية بستانها

في مؤناته السكافيتيه ما يكفيه في
مؤناته ولو قرية كاملة وهكذا
سم على منهج (قوله ولو شائنا)
واذا أراد غير احياء امارا دهل
بجوزله الاقدام عليه من اى
حمل شاء ولا بد من القسمه بينه
وبين الاول ليعجز حق الاول عن
غيره أو يخصير الاول فيما يرد
احياء فيه نظر ثم رأيت ما يأتي
عن الخادم من التخصير (قوله
لواحياء آخر ملكه) انظر قوله
لواحياء آخر بأن أتم على مافعل
الاول الذي شرع ولم يتم هل يملكه
بذلك قال مر ظاهر كلامهم انه
لا يملكه (أقول) وتصور آلات الاول
المبنية منه صوبه للثاني فلا قول ان
يطلب زعها واذا زعت لا تنقص
ملك الثاني المتي فليحذر اه سم
على منهج موقول سم لا ينقص
ملك الثاني اى اذا كان الباقي
بعد نزاع آلات الاول لا يصلح
مستكاملا (قوله فنقل آلات
المتهجر) اى فان نقلها اتم
ودخلت في ضمانه وقوله قال
له اى وجوبا كما هو ظاهر اه
ج (قوله فنع منه) اى وجوبا
كما هو ظاهر (قوله وأعلم منه)

الشجرة والشجرتين في المكان الواسع (على المذهب) اذ لا يمت اسمها بدونه بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يشترط ان يثمر ولا يفعل عادة الا للثلاث كمن امداد ولا يعتبر قصده بخلاف ما يفعل له وغيره كغيره بترفاته يتوقف ملكه على قصده وقيل لا يشترط الغرس (ومن شرع في عمل احياء ولم يمتعه) كحفر الاساس (أو عمل على بقعة ينصب اعمارا وغرس خشبا) أو جمع ترابا وخط خطوطا (فحجر) عليه اى مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادرا على عمارته حالا (و) حينئذ (هو احق به) من غيره اختصاصا بالاملاك والميراث ثبوت أصل الحقبة له اذ لا حق لغيره وفيه نظير أبي داود من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو احق به فان زاد على كفايته فلغيره احياء الزائد كما قاله المتولى وما سواه باق فحجره فيه ولو شاعها وامام لا يقدر عليه حالا بل ما لا فلا حقه له فيه ولما كان اطلاق الاحقية يقتضى الملك المستلزم لصحة البيع وعدم ملك الغير له استدركه بقوله (لكن الاصح انه لا يصح بيعه) ولا هبته كما قاله الماوردي خلافا لادريج لما صرح به انه غير مالك وحق القليل لا يباع كحق الشفعة والثاني يصح بيعه وكأنه باع حق الاختصاص (و) الاصح (انه لو احياء آخر ملكه) وان اعم بذلك كالواثني على سوم اخيه ومجمله حيث لم يعرض والاملكه المحي قطعاً ويحرم عليه نقل الاث المتجرم مطلقا والثاني لا يملكه لئلا يطل حق غيره (ولو طالت مدة التجز) عرفا بلا عذر ولم يصح (قال له السلطان) أو نائبه (احي أو ترك) ما تجزئته انضيقه على الناس في حق مشترك فنع منه (فان استعمل) وابدى عذرا (امهل مدة قريية) بحسب رأى الامام رفقاه ودفعا لاضرر غيره فان مضت ولم يفعل شيأ بطل حقه أما اذا لم يذ كر عذرا أو علم منه الاعراض فيستزعمها منه حالا ولا يملكه كما يحسمه السبكي وهو ظاهر وقضية كلام المصنف انه لا يطل حقه بعض المدة بالامهله وهو ما يحسمه الشيخ أبو حامد والقاضي والمتولى وهو الاصح خلافا لما جزم به الامام من بطلانه بذلك لان التجز ذريعة الى العمارة وهي لا تنزع الا بقدر تهمة أسبابها واول هذا الاصح تجزئ فقير لا بقدر على تهيمتها (ولو أقطع الامام مواتا) يقدر عليه (صار احق باحيائه) بمجرد الاقطاع اى مستحقا له دون غيره وصار (كالتجز) في احكامه لما رآه لانه صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير رضى الله عنه أرضا من أموال بني النضير كما رواه الشيخان وبجث الزركشى ان ما أقطعهم صلى الله عليه وسلم لئلا يملك الغير باحيائه كالا ينقص مما ولا ينافي ما نقر بان المقطع لا يملك قول الماوردي انه يملك لانه محمول كافي

(الأعراض) أى صريحاً وينبغي أن مثل العلم الظن القوى سيجمع دلالة القرائن عليه (قوله لان العجز) شرح
 على الكلام المصنف (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) كان وجه الاستدلال القياس والافالكلام فى اقطاع الموات وأموال
 فى التفسير ليست منه كما هو ظاهره اسم على منتهى (قوله لا يملكه الغير) أى غير المقتطع

(قوله ذي بدار) اي فيمنع عليه ذلك مطلقا (قوله لانه اللاتق بفعله) اي فلو أقطعه أزيد من ذلك هل يبطل في الجميع او يتفرق
 الصفة فيه نظروا الاقرب الثاني (قوله احياء الزائد) قال في الخادم ٢٤٧ ينبغي ان يراجع الاول وبقوله اختلكت

جهة انتهى و مراده ينبغي
 الوجوب وذلك لعدم تميز الزائد
 عن غيره فلو امتنع من الاختيار
 فينبغي ان الحاكم يمين جهة لمريد
 الاحياء فان لم يكن حاكم و امتنع
 المحي من الاختيار اختار مريد
 احياء الزائد بنفسه (قوله وأقتك
 مقامي) اي ولو لم يال في مقابلة
 ذلك فيما يظهر ويجوز لا يؤثر
 أخذه أخذ هذا مما ذكره في
 جواز أخذ المال في مقابلة
 رفع اليد عن الاختصاص
 كالسرجين وبما ذكره في
 السزول عن الوظائف بعوض
 وحديث وقع ذلك فلا رجوع له
 بعد لانه سقط حقه (قوله
 بحيث يكفي المسلمين مابق) اي
 فلو عرض بعد حي الامام ضيق
 المرحي لجذب أصحابهم وأعرض
 كثرتموا شيئا هل يبطل الحي
 بذلك أولا وبصفة مقر في الدوام
 ما لا يغتفر في الابتداء فيه نظر
 والاقرب الاول لان فعله انما هو
 للمصلحة وقد بطلت للحقوق الضرر
 بالمسلمين بدوام الحي (قوله بكسر
 أوله) وبالدال المهمل قوله في
 الصحاح (قوله من جنس ما حي
 به) اي بسببه (قوله ولا يعزر)
 اي القوي على المعقد وان علم
 التحريم على ما يأتي

شرح المذهب على ما اذا أقطعه الارض فليكن الرقيتها كما مر وافهم قوله موثانا انه ليس له
 اقطاع غيره ولو مندرسا وقد مر ما فيه وحاصله انه ان توقع ظهور مال له حقه له والاصار
 ملكا لبيت المال فلا مام اقطاعه ملكا وارثا فالحاسب ما يراه مصلحة (ولا يقطع
 الامام) اي لا يجوز له ان يقطع (الاتقادرا على الاحياء) حسا وشرعا دون ذي بدارنا
 (وقدر ايقدر عليه) اي على احيائه لانه اللاتق بفعله المنوط بالمصلحة (وكذا المتعجز)
 لا ينبغي ان يقع من مريده افعال يقدر على احيائه ولا فله غير احياء الزائد كما مر والوجه
 حرمة تعجز زائد على ما يقدر عليه لان فيه منع مريد الاحياء بالاحاجة ولو قال المتعجز
 لغيره أثر تلك او أقتك مقامي صار الثاني أحق به قال الماوردي وليس ذلك جهة بل نولية
 واثار والظاهر ان الامام ونائبه ولو ولي ناحية (ان يحكمي) بفتح أوله اي يمنع وبضمة
 اي يجعل حي (بقة موات الرعي) خيل جهاد و (نم جزية) وفي (وصدقة) (نم ضالة
 و) (نم انسان) (ضعيف عن النجعة) بضم النون وهو الابعاد في الذهاب اطلب الرعي لانه
 صلى الله عليه وسلم حي النقيع بالنون وقيل بالباء فليست للمسلمين وهو بقرب وادي
 العميق على عشرين مسيلا من المدينة وقيل على عشرين فرسخا ومعنى خبر البخاري
 لاجي الله ورسوله لاجي الامثل سماه صلى الله عليه وسلم لم بأن يكون لما ذكره مع كثرة
 المرحي بحيث يكفي المسلمين مابق وان احتاجوا للتباعد للرعي وذكر النعم فيما عدا الصدقة
 للغالب والمراد مطلق الماشية ويحرم على الامام أخذ عوض ممن يرى في حي أو موات
 ويحرم عليه ان يحكي الماء العذب بكسر أوله وهو الذي له مادة لانه يقطع كما عبيد بن أوتير
 اشرب خيل الجهاد وابل الصدقة والجزية وغيرهما (و) الاظهر (انه) اي الامام
 (نقض سماه) وحي غيره اذا كان النقص (الحاجة) بان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها
 في الحي رعاية للمصلحة وليس هذا من نقض الاجتهاد والثاني المنع لتعيينه تلك الجهة كما
 لو عين بقة لمجد او مقبرة أو ما سماه عليه الصلاة والسلام فلا ينقض ولا يغير بحال لانه
 نص بخلاف حي غيره ولو ان خلفاء الراشدين رضوا الله عنهم (ولا يحكي) الامام ونائبه
 (لنفسه) قطعه الان ذلك من حقه وصيانه صلى الله عليه وسلم ولم يقع ذلك منه وليس للامام
 ان يدخل مواشيه ما حله للمسلمين لانه قوي ويندب له نصب أمين يدخل دواب الضعفاء
 وينزع دواب الاقوياء فان رعاه قوي منع منه ولا يقرم شيئا ولا يخالفه ما مر في الحج من
 ان من أنلف شيئا من نبات البقيع ضمنه على الاصح لان ما هنا في الرعي فهو من جنس
 ما حي به وما هنا في الاتلاف بغيره ولا يعزر أيضا وجهه ابن الرفعة على جاهل التحريم
 قال والا فلا ريب في التعزير انتهى ويرد بأنه لا يلزم من منعه من ذلك حرمة الرعي وعلى
 التنزل فقد يتقن التعزير في المحرم لعرض ولعلمهم ساهو فيه كما ساحتهم في الغرم
 (فصل) في حكم المنافع المشتركة * (منفعة الشارع) الاصلية (المروور) فيه لانه وضع

المشتركة (قوله منفعة الشارع الاصلية) فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة ونقطة التقييد اهـ مع على حج

(قوله ان للامام مطالبة الواقف) قضية عدم جواز الالاتحاد وينبغي ان يحل اذا ترتب عليه فدية والا جاز ثم قوله للامام يشعر بالجواز فقط وله غير مراد فان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام ويمكن الجواب بان ما اشعر به من الجواز جوازه لا يمنع وهو لا ينافي الوجوب وينبغي انه اذا توقف ذلك على نصب جماعة يطالبون ذلك وجب لانه من المصالح العامة وينبغي ايضا ان مثله الجالس بالاولى (فرع) وقع السؤال عما يقع بمصرنا كثيرا من المناداة من جانب السلطنة بقطع الطرقات القدر الفلاني هل ذلك جائز وهل هو من الامور التي يترتب عليها مصلحة العامة المسلمين فتجب على الامام ثم على مياسير المسلمين أم لا والجواب ان الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة والظاهر الوجوب على الامام فيجب صرفه اجرة ذلك من أموال بيت المال فان لم يمسر ذلك ان لم يتولى به فعلى مياسير المسلمين وامام ما يبيع الا ان من اكره كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه اذا كان مستاجرا لها لان الظالم له الاخذ منه والظالم لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر به مشهور المارة بما يفعله من حفر الارض لاضمان عليه ولا على من امر به او تنبه بأجرة او بدونها لان هذا الفعل جائز بل قد يجب حيث ترتب عليه مصلحة عامة وان حصل الظلم باكرام ارباب الدكاكين على دفع ٢٤٨ الدراهم ثم ان المأمورين اذا بادروا به ضمهم لانه لم يجز صارا محل الذي

حفره حفرة تضر بالمارة والنزل فيها ثم الصعود منها لا يمنع ذلك عليه وان كان لوصبر شاركة جيرانه في الحفرة دفعة بحيث تصير الارض مستوية لا يتولد منها ضرر (قوله تلعب لا ضرر) اي جائز (قوله وان تقادم العهد) اي وان تقادم عهد الاسلام لا يتغير بالحكم بحيث يحتمل الضرر ظاهره ان هذا من تمام الحديث فايراجع وفي ابن حجر اسقاط قوله وان تقادم الخ (قوله ولا يشترط) اي في جوازه امتناع

لذلك وهذا علم مما مر في الصلح وذكره توطئة لما بعده اما غير الاصلية فاشار له بقوله (ويجوز الجلوس به) ولو بوسطه (لاستراحة ومعاملة ونحوهما) كاتظار رفيق ووالوله الوقوف فيه ايضا ثم في الشامل ان للامام مطالبة الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجبه ان تولد من وقوفه ضرر ولو على ندره هذا كله (اذا لم يضيق على المارة) فيه تلعب لا ضرر ولا ضرر في الاسلام وان تقادم العهد (ولا يشترط اذن الامام) وشمل كلامه الذي فيثبت له ذلك كما قاله ابن الرفعة وبعه السبكي وليس للامام ولا غيره من الولاة اخذ عوض ممن يرتفق بالجلوس فيه سواء كان يبيع أم لا وان فعله وكلايت المال زاعمين انه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيعة تقدم الملك وهو منتف ولوجار لك لما يبيع الموات ولا فائده قاله السبكي كابن الرفعة قال ولا أدري بأى وجه يلقي الله من يفعّل ذلك قال الاذرى وفي معناه الرحاب الواسعة بين الدور (وله) أى الجالس في الشارع (تظلم محل مقعده) أى مضع قعوده في الشارع (يسارية) بتشديد التثنية كفى الدقائق

به قال ابن حجر ولو لم يذعن الامام لا طاق الداس عليه يدوب ادنه من غير نكير وسأنى في لمسجدانه اذا اعتبد وسكى انه تعين بهتمل ان هذا كذلك ويحتمل الفرق بأن من شأن الامام النظر في أحوال العلماء ونحوهم دون الجالسين في الطرق انتهى (أقول) وما ذكره من الفرق ظاهر فلا يتوقف جلوس الذي في الشوارع على اذن بل حكمه في ذلك حكم المسلمين (قوله زاعمين انه) أى ما أخذ وعوضه (قوله تقدم الملك) أى واستدعاء أخذ الاجرة ملك المنفعة (قوله قال ولا أدري) أى قال ابن الرفعة اهـ ج (قوله الرحاب الواسعة بين الدور) وسكى الاذرى قولين في حل الجلوس في أفنية المنازل وحررها غير اذن ملاكها ثم قال وهذا انما يأتى ان علم الحريم اما في وقتنا هذا في الامصار ونحوها التي لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا فيجب الحزم بجواز القعود في أفنية او انه لا اعتراض لاربابها اذا لم يضر بهم وعليه الاجماع الفعلي انتهى واعتقده بل قال شيخنا انه في الحقيقة كلام ائمتنا ولا اشكال في ان خرق الاجماع الفعلي كالتولى وهو الوجه انتهى وانما يتجوز ذلك في اجماع فعلي علم صدوره من مجتهدى عصره فلا عبرة باجماع غيرهم وانما ذكر هذا الان الاذرى وغيره كثيرا ما يعترضون الشيعين والاصحاب بان الاجماع الفعلي على خلاف ما ذكره فاذا دعيت ضابطه الذي ذكرته لم يرد عليهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان ذلك اجماع مجتهدى عصرهم لانهم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وجرى اعتصارا لجهتدين عليه مع علمهم به وعدم انكارهم له به طى حكم فعلهم كما هو ظاهر قتاله اهـ ج (قوله تظليل مقعده) قد يشمل اطلاقه الذي ولا يعد ان يفصل بين التظليل عنبت

لصحة منع كالجناح وغيره كشوب مع از التماثل انتفاء الحاجة بلا تضيق فلا يمنع مر اه سم على حج (أقول) قد يفرق بين الجناح وما هنا بأن في الجناح استتلاء على من يرتحمه من المسكين فتع منه وما يظلل به لا يتم انتفاعه الا به حيث جازله الانتفاع به فالقياس جواز التقليل مطلقا بالثبت وغيره وأما محل الجناح فلكل فيدوم حتى بعد موت المخرج له لا يقال الحق في الملاك لورثته ولا كذلك ما هنا (قوله فلو كان مثبتا ببناء) مفهومه انه اذا كان بغير بناء جاز لكل من المسلم والذي فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الاثبات ببناء صريح في انه لا فرق بين اثباته للتملك أو لا واتفق وفي كلام سم على حج استنباطا من كلام الروض ان بناء البيوت في حريم الانهار وفي متى اذا كان للارتفاق ٢٤٩ لا يمنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا الكلام بل يقتضي جواز بناء

المساكن في حريم الانهار لانها لم تفعل للتملك وقد تقدم التصريح بامتناعه فلما راجع (قوله اعتد وضعه فيه) أي الشارع (قوله والعطاء) أي الاخذ (قوله وان ترتبه اقدم السابق) ولو ذهبنا كما هو ظاهر لو جسد المرجح وهو السابق ونقل مثله عن شيخنا الزبدي (قوله لا بقصد العود) أي ويصدق في ذلك بيمينه ما لم تدل قرينة على خلافه (قوله بحيث ينقطع الخ) ينبغي ان يكون المراد ان تضي مدّة من شأن ان تقطع الألف فيها وان لم ينقطعوا من ابتداء الغيبة اه سم على منهج (قوله هو لازم لما قبله) فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا يألون غير بل ينتظرون عوده ليعودوا الى معاملته اه سم على حج وقد يجاب بان ما ذكره الشارع هو الغالب بل قد يقال ماداموا

وحكي تحفة في انواع ينسج من قصب كالخمر (وغيرها) مما لا يضر المارة عرفا فيما يظهر ككوب وعباءة لطريان العادة به فلو كان مثبتا ببناء كالكفة امتنع وله وضع مبرر اعتد وضعه فيه فيما يظهر من تردد فيه ويختص الجالس بمحله ومحل امتنعه ومعاملته وليس لغيره ان يضيق عليه فيه بحيث يضر به في الكيل أو الوزن والعطاء وله منع واقف بقربه ان منع رتبة أو وصول معاملته اليه لامن قهلا يصح مثل متاعه ولم يزاحه فيما يختص به من المرافق المذكورة ولا امام أو نائبه ان يقطع بقعة من الشارع لمن يرتفع فيها بالمعاملة لان له نظرا واجتماعا في ان الجالس فيها مضر اولاهذا يرجع من يرى جلوسه مضر (ولو سبق اليه) أي موضع من الشارع (اثنان) وتنازعا ولم يذهبهما معا كما هو ظاهر (اقرع) بينهما وجوب الانتفاء المرجح ولهذا لو كان أحدهما مسلما قدم قاله الدارمي لان انتفاع الذي يدارفانما هو بطريق التبعية لنا وان ترتبه اقدم السابق (وقيل يقدّم الامام) أحدهما (برأيه) أي اجتماعه كالبيت المال (ولو جالس) في الشارع لنحو استراحة بطل حقه بمجرد مقارنته وان نوى العود أو (المعاملة) أو صناعة يحمل وان ألقه (ثم فارقته) ثم فارقته تاركا الحرفة أو منتقلا الى غيره بطل حقه) منه ولو لمقطعا كما يحتمل الاذري (وان فارقته) أي محل جلوسه الذي ألقه ولو بلا عذر (اليهود) اليه ويلحق به ما لو فارقته لا بقصد العود (لم يطل حقه) نظير مسلم اذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به ويحجرى هذا في السوق الذي يقام في كل شهر أو سنة مرة مثلا (الا ان تطول مقارنته) ولو لعذر وان ترك فيه متاعه (بحيث ينقطع معاملته عنه وبألفون غيره) هو لازم لما قبله في بطل حقه حينئذ ولو مقطعا كما في أصل الروضة وان اطل جسع في رده لا تنافي بين غرض الموضوع من كونه يعرف في عامل وخرج بمجلس المعاملة ما لو جالس لاستراحة أو نحوها في بطل حقه بمقارنته كما هو وكذا لو كان جوا لا يبعد كل يوم في موضع من السوق ويكره الجلوس في الشارع الحديث ونحوه ان لم يعطه حقه من غض بصر وكف أذى ورد سلام وأمر به عروفا ونحوه

٣٢ به ح ينظرونه لا يقال انقطع الالف (قوله يبعد كل يوم في موضع) أي يبطل حقه (قوله من غض بصر الخ) وقد نظم الشيخ ابن حجر آداب الجلوس على الطريق فقال نظم آداب من رام الجلوس على الطريق في قول خير الخلق انسانا أفنى السلام واحسن في الكلام لعا * وشمت العاطس الجاد ايمانا في الحمل عاون ومظلوما عن واغث * اهقان رد سلاما وهد حيرانا بالعرف مر وان عن نكرو وكف اذى * وغض طرفا واكثروا كرمولانا أي فاذا وجدت هذه الشروط كان جلوسه مباحا حيث جلس افرض نفسه واتفق فيه اجتماع الشروط فان قصد بجلوسه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحوهما من القرب كان منه بد وباقوله في التنظيم لعا أي بأن يقول للعائر لعا لك عالبا دعاه بأن يتعش =

كذا في الصحاح ويغلب عن الظن ان ناظم هذه الايات ابن حجر العسقلاني (قوله أو يقرئ فيه الخ) خرج به ما لو جلس لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومن ذلك قراءة الاسماع التي تفعل بالمساجد ما لم يكن الشارع لها بهيمة الواقف للمسجد قال سم على حج وقد يشمل تعام القرآن بحفظه في الالواح انتهى وهو ظاهر (قوله أو تعلم ما ذكر) ومنه المطالعة في كتاب للتعلم منه فليراجع مراره سم على منهج (قوله التي لا يطل حقه بها) بأن لم يقصد الاعراض عنه ولا طاعت غيبته وليس من الغيبة ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت العادة بيطاها ولو أشهر كما هو العادة في قراءة الفقه في الجامع الازهر وما لا يقطع به حقه ايضا ما لو اعتمد المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الاول من تلافي سنته فلا يقطع حقه بغيبته في الثاني (قوله ونقله في شرح مسلم) ٢٥٠ - من ان الجلوس فيه كالجلوس في الشارع (قوله ولو جلس فيه) اي جلوسا

جائزا لا كخلف المقام المانع للطائفتين من فضيلة سنة الطواف ثم فانه حرام على الوجه وبه جزم غير واحد والحقوا به بسط السجادة وان لم يجلس قالوا ويعز ز فاعل ذلك مع العلم عنه ونوزع في تحريم الجلوس بما لا يجدي ومنه التردد في الزار خلف المقام ويرد بان المراد به ما يصعد عليه ذلك عرفا كما هو ظاهر وانه موضع من المسجد فكيف يعطل عما وضع المسجد له وان صلاة سنة الطواف

عن منكر (ومن أف من المسجد) وان لم يكن من المساجد العظام خلافا للاذري ومثله المدرسة (موضعا يفتي فيه) الناس (أو يقرئ) فيه قرآن أو علم شرعا أو آله أو تسلم ما ذكر كسماع: درس يري يدي مدرس لكن بشرط ان يقبدا ويستفيد كما قاله الاذري والافلا يستحق شيا (كالجالس في شارع للمأذنة) فيأتي فيه التفصيل المار بل أولى لان له غرضا في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس وحديث النهي عن اتخاذ المساجد وطنا يستحق مخصوص بما عدا ذلك وافهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن الامام وهو كذلك ولو لمسجد كبير أو جامع اعتسب الجلوس فيه باذنه في وجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا واغيره الجلوس في مقعده ومحل تدريسه مدة غيبته التي لا يطل حقه بها الا لتعطى منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء او الافتاء فيها بظهوره لانه انما استحق الجلوس فيه لذلك لامطابقا وما ذكره المصنف في المسجد هو المنقول في الروضة وأصلها عن العبادي والقزالي وقال الشيخان انه اشبه بما أخذ الباب ونقله في شرح مسلم عن الاصحاب وهو المعتمد وان نوزع فيه (ولو جلس فيه) أي

المسجد

لا تختص به ويرد بان امتاز عن بقية أجزاء المسجد يكون الشارع عينه من حيث الافاضة

لهذه الصلاة ووقوف امام الجمعة فيه فلم يجز لاحد تقوية به بجلوس بل ولا صلاة بهيمته الشارع له ما من حيث الافاضة وانه يلزم عليه تعطيل محل من المسجد عن العبادة فيه لاحتمال فعل عبادة أخرى ويرد بان محل التحريم كما تقرر في الجلوس فيه في وقت يحتاج الطائفة له صلاة سنة الطواف فيه والكلام في جلوس لغير دعاء عقب سنة الطواف لانه من نواحيها آه حج (أقول) وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكره من المنع من الجلوس في الخراب وقت صلاة الامام فيه وكذا يمنع من الجلوس في الف الاول اذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو يقطع الصف على المصلين وهل مثل ذلك ما لو اعتمد الناس الصلاة في موضع من المسجد مع امكان الصلاة في غيره كبحرة رواق ابن المعمر بالجامع الازهر فيزعم منه من أراد الجلوس فيه في وقت يفوت على الناس الجماعة فيه فيه نظروا ليعاد الاطاف فليراجع وفي سم على حج * (فرع) * أفق شيخنا الرمي بجواز وضع الخزانة في المسجد اذ لم تضيق وحصل بسببها نفع عام كمدرس أو مفت يضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء انتهى * (فرع) * وقع السؤال في المدرس عما يقع في قري مصر من وضع القمح في الجرين هل يستحق من اعتماد الوضع بعمل منه وضعه في كل سنة بحيث يصير أحق به من غيره حتى لو رأى من سبقه الى وضع غلته فيه منه كعائد الاسواق أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر انه لا يصير أحق به من غيره كعائد الصلاة بعمل من المسجد لان الغرض يحصل بالوضع في جميع المحال كان الصلاة تصح في جميع بقاع المسجد ولا نظر الى انه قد تعلق غرضه بموضع منه كقربة من منزله أو بعده عن اطراف المحال التي هي مظنة للسرقه الى غير ذلك لان هذه الاعراض =

= لا تظن اليها كما انهم لم ينظروا في بقاء المسجدة الى حصول الثواب بالقرب من الامام او كونه بمنزلة الصف وهو ذلك ومقاعد الاسواق انما كان أحق به التولد الضرر بانقطاع الافراد عن عدم اهتمامهم له فمن سبقة اليه استخذه ولا يحصل السبق بوضع علامة في المحل كما لا يحصل الالتقاط بمجرد الوقوف عن اللقطة وانما يحصل السبق بالشروع في شغل المحل كوضع شيء من الزرع الذي يراد وضعه في المحل بحيث يبدنه شرع في التجريين (قوله أو استماع حديث) خروج بالاستماع ما لو جالس لتعلمه من المحدث بأن قرأه على وجهه بين فيه افعال ومعا في الاحياء فانه حينئذ من العلم الشرعي وقد تقدم ان الجالس له يصير أحق به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الاولى ما اعتاده بعض الفقهاء من اتخاذ ٢٥١ موضع في المسجد لئلا ذكر في كل جمعة من لا

المسجد (الصلاة) وان لم يدخل وقتها أو كان الجالس صلياً في الصف الاول فيما يظهر أو استماع حديث أو وعظ سواء كان له عادة بالجلوس بقرب كبير المجلس واتسع الحاضرون بقربه منه لعله ونحوه أم لا كإرجحه في الروضة (لم يصير أحق به في غيرها) أي الصلاة ونحوها مما مر لان لزوم بقعة معينة للصلاة غير مطلوب بل ورد النهي عنه وحينئذ فلا نظر لافضلية القرب من الامام أو جهة اليمين وان التخصيص في موضع مع بعينه لما تقرر من النهي الشامل لهذه الصورة فزال اختصاصه عنها ببقائه بعد الصلاة حتى لا يأتها فبقعه في رياء ونحوه وفارق مقاعد الاسواق بأن غرض المعاملة يختلف باختلاف الانها والاصلة يبقا في المسجد لا يختلف واعتراض الرافعي بأن ثوابها في الصف الاول أكثر رد بانه لو ترك له موضعه منه وأقيمت لزوم عدم اتصال الصف المستلزم لبقائها فان تسوية من تمامها ومجتمعة في اثباتها لا يجبر الخلل الواقع في اولها وبأن الصف الاول لا يتعين له محل من المسجد بل هو ما يلي الامام في أي محل كان منه فتوابعه غير مختلف باختلاف بقاءه بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بكثير الواردين فيه وبالقافية من نحو سحر وبرود هذا أولى من الجواب الاول لانه يلزم قائله التفرقة بين مجتمعة قبل نسيب حقه وبين ان يتأخر عن الإقامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك وفارق أيضاً بيت المدرسة اذا فارقه ساكنه بان المسجد لا يقصد السكنى فيه وانما تأوف بقاءه لاجل الصلاة فيما يختلف بيوت المدارس تقصد السكنى بها فاعتبر ما يشعر بالاعراض عنها وهو الغيبة الطويلة (فلو فارقه) ولو قبل دخول الوقت فيما يظهر (الحاجة) كقضاء حاجة ورعاية وتجديد وضوء واجابة داع (ليه) عود لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة وما لحق بها في (الاصح) فيحرم على غيره العالم به الجلوس فيه بغير اذنه وظن رضاه كما هو ظاهر (وان لم يتركه ازاره فيه) نظير مسلم السابق آنفاً والثاني يبطل كغيرها من الصلوات نعم ان أقيمت الصلاة فانصلت الصفوف فالوجه كما بحثه الاذرى سد الصف مكانه وما استثناء الزركشي من حق السابق وهو انه لو قد خلف الامام وليس أهلاً للاستخلاف أو كان ثم من هو أحق منه بالامامة فيؤخر ويتقدم الاحق بموضعه نظير الملبى منكم أولو الاسلام والنهي عن مردود

فاذا اجتمعوا نظر ان ترتب على اجتماعهم على الهيئة المخصوصة تشويش على أهل المسجد في صلاتهم أو قراءتهم منعه ومطلقة والالم بغيره وما داموا مجتمعين فيه فان فارقوه سقط حقهم حتى لو عادوا في نظيره من الجمعة الاخرى فوجدوا غيرهم سبقتهم اليه لم يجز لهم اقامته منه (قوله لم يبطل اختصاصه) بقيد ان من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر ثم فارقه لحاجة ليه ودلم يقطع حقه وله ان يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغله بتلك القراءة لا في وقت اخر فليتم اهل سم على حج (اقول) ومنه ما اعتيد من القراءة في الاصناف التي توضع في يوم الجمعة أو رمضان أو غيرهما فلما أحدث من يريد القراءة فيه فقام لم يظهر لم يبطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك متاعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم ففارقه ثم عاد فلا حقه (قوله وما لحق بها) أي مما اعتيد سد له بعد

الصلاة من الاشتغال بالادكار ونحوها وما لحق بها من استماع الحديث والوعظ ونحوها ومثله ما لو أراد صلاة الفجر أو الوتر ففعل بعضهم ثم طرأت له حاجة فلا يقطع حقه بذهابه اليها لانها كلها تعد صلاة واحدة وينبغي ان النقل المطلق مشل ذلك (قوله الجلوس فيه) وينبغي ان المراد بالجلوس على وجهه ينعنه منه اذا جاء اما اذا جلس على وجهه انه اذا جاء قام له عنه فلا وجه لنعنه من ذلك اهـ (أقول) وينبغي ان محله حيث لم يؤد جلوسه فيه الى امتناع الاول من الجبي له حياء أو خوفاً والامتنع

(قوله ثلاث دخل في ضمائه) قضية قوله من غير ان يرفعها اقدم جواز ذلك وقوله ثلاث دخل في الخ يقتضي خلافه وهو ظاهر لانها وضعت بغير حق فلا مانع من اذلتها وان دخلت في ضمائه (قوله فانه لم ينوم مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس اقراة مثلاً فان لم يشوقه ابطال حقه بمارقه والا لم يبطل بذلك بل يبقى حقه الى الاتيان بما قصده وان خرج لحاجة وعاد اه سم (أقول) وقد يمنع الاخذ بأن المسجد بشرط للاعتكاف بخلاف القراءة الا ان يقال الاعتكاف كما يصح في المحل الذي فارقته يصح في غيره فبقاع المسجد ٢٥٢ بالنسبة للاعتكاف مستوية (قوله يبطل حقه بخروجه) وبصدق في دعواه نسبة المدة ليكون أحق

من غيره اذا عاد لان ذلك لا يعرف الا منه وظاهره انه يبطل حقه بخروجه وان نوى العود حالة الخروج وقد مر في باب الاعتكاف انه اذا خرج على نيته ان يعود لم يرجع الى تجديد نيته اذا عاد وعليه فيمنعني انه لا يبطل حقه في هذه الحالة (قوله ويسن منع من جالس) اي مثلاً وقوله فيه اي المسجد وقوله أو حرفة اي لا تليق بالمسجد كخاطة بخلاف نسخ كتب العلم ونحوها (قوله ويمنع من هو الخ) اي فيجزم جلوسه حيثئذ لا ضرار المذكور (قوله ويندب منع الناس) عبارة صحيح ومنع مستطرق لحاجة علم الخ انتهى أي ندباً أخذ من كلام الشارح (قوله لم يرد شغور مدرسته) اي خلوها (قوله ينزل منزلة من شرطه) اي اذ لو أراد خلافه لذكره ويؤخذ من ذلك جواب ما وقع السؤال عنه من

اذا اختلف خلاف نادرو ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت له وهو سم على ان عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر ولا غيره كما أفهمه كلام المصنف بفرض سجادة لا قبل حضوره فله غير تقيتها برجله من غير ان يرفعها بامع ان الارض ثلاث دخل في ضمائه ولو قيل بحرمته فربما كما يفعل بالروضة الشريفة وخلاف مقام سيدنا ابراهيم صلى الله وسلم عليه وعلى نبينا لم يعد لما فيه من التضييق على الناس وتقييد المسجد ولا نظر لتكثفهم من تقييدهم الا ان أكثرهم يهاب ذلك فهو قياس حرمه صوم المرأة بحضرة زوجها وان كان له قطعة لانه يهابه على انه يترتب عليه من المفاسد ما لا يحق وخروج بالصلاة جلوسه لا اعتكاف فان لم ينوم مدة يبطل حقه بخروجه ولو لحاجة والا لم يبطل حقه بخروجه لثباتها لحاجة كما لو خرج لغيرها ناسياً كما يحتمل الشيخ رحمه الله تعالى ويسن منع من جلس فيه لمبايعة أو حرفة ويمنع من هو يجزعه ان أضرب بأهله ويندب منع الناس من استعطارق حلق القراءة والفقهاء في الجوامع وغيرها توقيهاهم (ولو سبق رجل الى موضع من رباط مسجل) وفيه شرط من يدخله وكذا الباقي (أو فقهه الى مدرسة) أو متعلم قرآن الى ما خي له (أو صوفي الى خانقاه لم يرفع ولم يبطل حقه) منه (بخروجه لشراء حاجة ونحوه) من الاعذار ولو لم يترك متاعاً ولا ثياباً ولم يأذن الامام لعموم خبر مسلم وقيدته ابن الرفعة بما اذا لم يكن لذلك ناظر واستأذنه والا فلا حقه وبواقفه اعتبار المصنف كان الإصلاح اذنه في سكنى بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولى اذنه في ذلك ويمكن حله على ما اذا اعتمد عدم اعتباره وصفي عين الواقف مدة لم يزد عليها الا اذا لم يوجد في البلد من هو بصفته لان العرف يشهد بأن الواقف لم يرد شغور مدرسته وكذا كل شرط شهد العرف بتخصيصه كما قاله ابن عبد السلام وعند الاطلاق ينظر الى الغرض المبني له ويعمل بالاعتداد المطرد في مثله حالة الوقف لان العادة المطردة في زمن الواقف اذا علم بها تنزل منزلة شرطه فيرفع فقيدته ترك التعلم وصوفي ترك التعبد ولا يزد في رباط مائة على ثلاثة أيام ما لم يعرض نحو نيل أو خوف فيقيم الى انقضائه ولا غير أهل المدرسة ما اعتمد فيها من نحو نومهم أو طهرهم أو شربهم من ماء ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها فيمضي طهرهم ما ذكره في العادة ان بطلالة الازمنة المعهودة

انه هل يجوز لنا ان يكون الذي من التخلي والاعتسال في فريضة المساجد اذا كانت خارجة الان
عن المسجد أو يمنع وهو الجواز أخذ ما ذكره الشارح فان مثل هذا جار بين الناس من غير تكبير فيجعل ذلك على انه كان في زمن الواقف وعلمه ولم يشترط في وقفه ما يخالفه * (فرع) * ليس للمسلم دخول كعبسة بغير اذن أهلها اه سم على منهج (قوله ولا يزد في رباط مائة على ثلاثة أيام) اي الا اذا لم يكن ثم من يجلس مكانه اذا خرج أخبذاً مما تقدم في قوله وبقي عين الواقف الخ

(قوله تمنع استحقاق معلومها) أي معلوم أيام البطالة اهـ (قوله ولا ما يقوم مقامه) المراد بما يقوم مقامه ما ذكره في الوقت من قوله والعبرة فيها أي البطالة بنص الواقع والافيعرف زمنه المظرد الذي عرفه والافيعادة محل الموقوف عليهم (قوله وطالت غيبته عرفا) قال في الكنز ولواخذوه كذا الزعج منه اهـ سم ٢٥٣ أي على خلاف غرض الواقع من اعداده

للمصوفة المشغولين بالمعلم
ليست بمنزلة على حضور
الدرس وشهود

*(فصل في بيان حكم
الاعيان المشتركة)*

(قوله في بيان حكم الخ) أي وما
يشبع ذلك كقصة ماء القنطرة
المشتركة (قوله والمراد ما فيها)
أي فيكون مجازا (قوله فاذا جدد)

من باب نصر ودخل اهـ محتمل
(قوله يسمى بذلك) أي وليس هو
هرادا هنا كما هو ظاهر لان

الكلام في المعادن التي تخرج
من الارض (قوله وألحق به) أي

المعدن الظاهر (قوله كالماء
العد) أي الذي له مادة لا تنقطع

كما تقدم له (قوله ولا إجماع) أي
فلا يخص اذن (قوله وبركة)

بكسر الباء كما في القاموس ونقل
بالدرس عن السيميوطي ان فيه

ألفه بضم الباء (قوله الأيكة)
أي وهي الأشجار الثابتة في

الأراضي التي لا مالك لها اهـ ج
وهي أوضح في المراد من التعبير

بالقوة لشمولها للمملوك وغيره
وهو لا يوافق الجمع الآتي (قوله
وأما ما فيه علاج) قضية أفراد

بالذكر أنه غير الباطن الآتي
وعليه فمما معنى كونه ليس

الآن في المدارس تمنع استحقاق معلومها حيث لم يعلم شيرط واقفها ولا ما يقوم مقامه
مما مر أما خروجه لغيره عذر فيبطل به حقه كالأول كان به مذكور وطالت غيبته عرفا وغيره
الجنوس في زمن غيبته التي يتيق حقه معها على نظير ما مر

*(فصل) في بيان حكم الاعيان المشتركة المستفادة من الارض (المعدن) هو حقيقة
البقعة التي أودعها الله تعالى جواهرها وباطن ما سميت بذلك المعدن أي إقامة ما أنبته

الله فيها والمراد ما فيها (الظاهر وهو ما يخرج) جوهرة (بلا علاج) في بروزه وانما العلاج
في تحصيله (كنهه) بكسر أوله ويجوز فتحه دهن معروف (وكبريت) بكسر أوله أصله
عين تجرى فاذا جدد ماؤها صار كبريتا وأعز الأحرار يقال أنه من الجواهر وهذا يضيء في

معدنه (وقار) أي زفت (وموميا) بضم أوله وبالمدوسكي القصر شئ يلقيه الماء في بعض
السواحل فيجمد ويصير كالقار وقيل ججارة سود باليمن ويؤخذ من عظام موتى الكفار

شئ يسمى بذلك وهو نجس أي متنجس (وبرام) بكسر أوله جمع برمة بضمها جبر يعمل منه
قدور الطبخ (وأجاردوح) دنورة ومدرو ملح مائي أو جمل أن ليحويج إلى حفر وتعب
والحق به قطعة فحود ذهب أظهرها السيل من معدن (لا يملك) بقعة وينال بالاحياء لمن علمه

قبل احيائه (ولا يثبت فيه) اختصاص بتعديروا (أقضاع) بالرفع من نحو سلطان بل هو
مشترك بين الناس مسلمهم وكافرهم كالماء والكلام اصح أنه على الله عليه وسلم قطع

رجلا ملح مأرب أي مدينة قرب صنعاء كانت بها بالقيس فقال رجل يا رسول الله انه
كالماء العذ قال فلا اذن ولا إجماع على منع أقطاع مشاريع الماء وهذا مثلها إجماع

الحاجة العامة وأخذها بغير عمل ويتمنع أيضا أقطاع وتصحر أرض لاخذ نحو حظها
وصيدها وبركة لاخذ سمكها وظهر كلامه في أقطاع الفلك والارتفاق وهو كذلك وان

قيد الزركشي المنع بالأول وذكر في الأنوار ان من المشترك بين الناس الممتنع على الامام
أقطاعه الأيكة وغارها وصيده البر والجواهره قال غيره ومنه ما يلقيه البحر من

الغنيمة فهو لاخذ ومذكره في الأيكة وغارها يخالفه ما في التنبية من أن من أحياء وانا
ملك ما فيه من النخل وان كثر ويمكن الجمع يحمل الأول على قصد الأيكة دون محلها والثاني
على قصد احياء الارض المشتركة على ذلك فبذلك تدخل تعاد لم من ذلك ان من ملك أرضا

بالاحياء ملك ما فيها حتى السكلا واطلاقهما أنه لا يملك يمكن حمله على ما ليس في مملوك وعلى

عدم ملكه هو أحق به اما اذ لم يعلم إلا بعدد الاحياء فيملكه بقعة وينال إجماعا على ما حكاها

الامام واما ما فيه علاج كالأول كان بقرب الساحل بقعة لوصف وتسيق الماء اليها ظهر الملح

فيملك بالاحياء والامام أقطاعها (فان ضاقت له) أي الطماصل منه عن اثنين تسابقا اليه

من الظاهر ولان الباطن وليكنه يخرج به علاج الا ان يقال المراد أنه ليس في الارض نفسها معدن لكن لنفسه فترتبها اذا

دخلها الماء واختلط بترتباتها صار الماء المختلط بالتراب ملحا فالارض لا معدن فيها وليكنه يحصل بجرأ الماء اليها فإذا حباؤها

لكنون الحيا أرضا مجردة (قوله ولا امام أقطاعها) هي بل يتجسس ذلك بالارتفاق قياسا على الباطن الآتي أو يعينه

والتقليل فيه نظر والاقرب الثاني لانهم اعلت بالاحياء ولولمع العلم اولى الباطن كذلك (قوله قدم السابق) اى ولولمعا ونقل عن شيخنا الزيادى ما يوافق (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه أو اسبوعه أو شهره أو سنته او عمره الغالب او عادة الناس من ذلك اهـ مع على حج (أقول) الاقرب اعني اراهم الغالب كما فى أخذ الزكاة وقدي يقال بل الاقرب اعتبار عادة الناس ولوللتجارة ويفرق بينه وبين الزكاة بأن الناس مشتركون في المعدن بالاصالة بخلاف الزكاة فان منها على الحاجة ومن ثم امتنعت على ٢٥٤ الغنى بمال او كسب بخلاف المعدن (قوله فالاصح ازعاجه)

منها على الحاجة ومن ثم امتنعت على

اى وعليه فلو أخذنا ما قبل
 الازعاج هل يمكنكم أم لا فبه نظر
 والاقرب الاول لانه حين أخذه
 كان مباحا (قوله ان زوجه) اى
 فان لم يزاحم لم يتعرض له لكن
 مقتضى التعديل بأن عكوفه
 عليه كالتحجر يقتضى انه لا فرق
 فانه مادام مقيما عليه يباح فلا
 يقدم عليه غيره وان احتاج
 مادام مقيما (قوله أقرع بينهما)
 اى وجوبا ويؤخذ من قوله
 لاتقاء المرجح انه لو كان أحدهما
 مسلما قدم كاهن وسبأى التصريح
 به فى كلام الشارح (قوله قاله
 فى الجواهر) هى للقمولى (قوله
 قدم المسلم) اى وان اشتدت حاجة
 الذى لان ارتفاقه انما هو بطريق
 التبسع لنا (قوله وعدنى التنبيه
 اليماقوت الخ) محل مم على حج
 القول بأنه من الظاهر على ان
 المراد أبحاره والقول بأنه من
 الباطن على نفس اليماقوت
 فليراجع (قوله والعمل) هو
 اعم من الخفر (قوله بالنسبة
 للارفاق) لا يتأفى هذا ما

في قوله وظاهر كلامه نفي اقطاع الجمل والارتفاق وهو كذلك الخ لان ذلك في الظاهر وهذا في الباطن في
وقد يفرق بينهما بان ما هنا لما كان يجوز الى تعبد لم يكن كالحاصل فجاء اقطاعه لالارتفاق بخلاف الظاهر (قوله وقول بعضهم)
اي حج (قوله يملك ما قبل اخذه) خلافا للحج (قوله فلا يملك شيئا) اي ويلزم بازالة البناء ان ترتب عليه منع من يريد الاخذ
(قوله في ارجح الطريقين) خلافا للحج (قوله انفساد القصد) وهو حرمان غيره من الاتعاق به

(قوله والمياه المباحة الخ) عبارة الروض وهي اى المياه قسمان مختصة وغير مختصة كالأودية والأنهار فالناس فيها سواء ثم قال فرع وعبرة هذه الأنهار من بيت المال ولكل اى من الناس بناء قنطرة ورحى عليها ان كانت في موات أو في ملكه فان كانت من العمران فالقنطرة كحفر البئر للمسلمين في الشارع والرحى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملك انتهى وفيه امور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بحافات النيل لقوله لكل بناء قنطرة ورحى عليها بل وبحافات الخليج بين عمران القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ومنها انه ينبغي تقييد جواز الرحى في الموات بأن لا يضر المستفيع بالنهر لان حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كما تقرر ومنها انه قد يشترط جواز بناء القنطرة والرحى في الموات والعمران بامتناع احياء حريم النهر والبناء فيه الا ان يجاب بأن الامتناع القليل بالاحياء وأما مجوز الانتفاع بحريمه بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو بيت ٢٥٥ في حريمه لا رتفاق حيث لا تضر لاحد به

ويجوز ذلك في بناء بيت حتى لذلك حيث لا تضر به ومنها ان قضية اطلاقه انه لا فرق في جواز ذلك في الموات بين ان يقع له انفسه خاصة ولعموم الناس وقضية ذلك انه يجوز له بناء القنطرة ومنع الناس من المرور عليهم المكن عبر في الروضة بقوله قنطرة لعموم الناس انتهى وقال في الرضى بين العمران اذ لم تضر واحصهما اى الوجهين الجواز كاشرا عن الجناح في السكة النافذة اه فليست اه سم على حج (قوله الماء والكلأ) عبارة الحلى في الماء (قوله أو مشرعه) اى طريقه (قوله مقدم على غيره) اى ولو ادى ذلك الى هلاك الدواب حيث كان الاذى مضطرا (قوله ما منعه من جوارح)

في السكينة وخروج بالظاهر الباطن فلا يملكه بالاحياء كما علم مما مر ان علمه فان لم يعلمه ملكه والحاصل ان المعدنين حكمهم ما واحد وبقية نعم الاله يملكها بالاحياء مع علمه اذ المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا يستأمن ويختص المصنف المعدن بالذكل كون الكلام فيه والا فليس ملكا رضاملك طبقاتها حتى الأرض السابعة (والمياه المباحة) بأن لم تملك (من الأودية) كالنيل والفرات ودجلة (والعيون) السكينة (في الجبال) ونحوها من الموات ويسمى الامطار (يستوى الناس فيها) نظير الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار وصح ثلاثة لا يمنع الماء والكلأ والنار فلا يجوز لاحد تجرؤها ولا الامام اقطاعها بالاجماع وعند الازدحام مع ضيق الماء ومشرعه يقدم الاسبق والاقرع بينهما وليس للقارع تقديم دوابه على المعدنين اذ الظامئ مقدم على غيره وطالب الشرب على طالب السقي وما جهل أصله وهو تحت يد واحد او جماعة لا يحكم عليه بالإباحة لان البدليل الملك ومحل كماله الاذرى اذا كان منبعه من مملوك لهم بخلاف ما منعه موات أو يخرج من نهر عام كدجلة فانه باق على اباحته ويعمل فيما جهل قدره ووقته وكيفية في المشارب والمساقى وغيرها بالعادة المطردة لانها محكمة في هذا وامثاله والوجه ان من لارضة شرب من ماء مباح فعمله آخر بان احداث ما يحدربه الماء عنه تأنيم فاعله ولا يلزمه اجرة منفعة الأرض مدة تعطيلها الوسقة بذلك الماء أخذ ما صار في المساقاة وقد جرى بيع متأخرون على انه لو كان ثلاثة ثلاث مساق من ماء مباح أعلى وأوسط وأسفل فأراد ذو الأعلى ان يسقي من الاوسط برضا صاحبه كان لذي الاسفل منعه لئلا يتقدم ذلك

بقي ما لو جهل منبعه اه سم (أقول) الاقرب انه كمال جهل أصله (قوله فانه باق على اباحته) اى ما لم يدخل محل يختص به اخذا مما يأتى في قوله وكالاخذني انا سؤقه لنحو بركة أو حوض الخ (قوله مدة تعطيلها) هذا قد يخالف ما مر في أول الغصب من قوله ومداره اى الغصب على العرف فليس منه منع المالك من سقي زرعه أو ماشيته حتى تلف فلا ضمان لاستيلاء سواء اقصه منعه عنه ام لا على الاصح وفارق هذا هلاك ولدائه فانه ثم تلف غدا الولد المتعين له بالتلف أمه بخلافه هنا وبهذا الفرق يتأيد ما يأتى عن ابن الصلاح وغيره قبيل قوله والاصح ان المعين وبأنى قبيل قول المصنف فان أراد قوم سقى أرضهم فمين عطل شرب ماء الغير ما يؤيد ذلك وأراد بما نقله عن ابن الصلاح ما ذكره حج من قوله وأقضى ايضا ابن الصلاح بضمان شريك غور ماء عين ملكه واشتركاؤه فليس ما كان يسقى به من الشجر وقد يقال ما تقدم عن ابن الصلاح مقرر وض كما هو ظاهر كلامه فيما ادى بسببه الى فساد الشجر نفسه وما هنا فيما لو عطل منفعة الأرض بأن أيسمها بحيث لا تصلح للزراعة

(قوله كذلك) أي له ثلاث مساق وقوله وأراد هذا اسم الإشارة راجع إلى قوله ثم يرسل إلى أسفل منه (قوله وان زاد على حمرة) وظاهره وان تلف زرع غيره في مدة سقيه وسيأتي ذلك في قوله وان هلك الخ (قوله بل له منفع من أراد احياء أقرب منه) في الخادم فرع أرض لها شرب من نهر فقصدها لكونها قريبة إلى شرب من جانب آخر لا يستحقاق له فيه وسدده فهل له ذلك كنفه من الابواب إلى الشارع لم تعرضوا له ٢٥٦ قلت ويتجبه ان يقال ان لم من ذلك تضيق على السابقين

بالاحياء المستحقين السقي من الجانب الآخر أو كونه أقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع والافلا أخذ اعمامة رقتا مل اه سم على ج (قوله من ان من احياء) أي أولا (قوله هو ما عليه الجمهور) عبارة ج واعتروا بأن الوجه انه قد يرجع في قدر السقي للعادة والحاجة لاختلافها زمانا ومكانا فاعتبرت في حق أهل كل محل بما هو المتعارف عندهم والخبر جار على عادة أهل الجوار قبل النخل ان أفردت كل بحوض فالعادة ملؤه والاتبعت عادة تلك الارض اه ولا حاجة لهذا التفصيل الخ اه وهي أوضح من عبارة الشارح (قوله من كون الوجه الرجوع) معتمد (قوله فاعتبرت) أي الحاجة (قوله في اناء مملكت في الاصح) ظاهره ولو كان الاخذله غير موزوع عليه فانظر الفرق بين هذا وما تقدم في الاحياء من اشتراط التمييز في المحيى بناء على ما تقدم عن شيخنا الزيادى والجواب اما أولا فيحتمل ان الشارح لا يرى ذلك القيد بدليل تمثيله ثم بالجمهور واما ثانيا فيجوز ان يقال هذا ما

فيستدل به على ان له شربا من الاوسط وان لو كان له أرضان عليهما فوسطى وبسقى لا آخر شرب من ماء مباح كذلك فأراد ان يجعل للثانية شربا مستقلا يشرب به ما ثم يرسل ان هو أسفل منه وأراد هذا منعه انه ليس له منعه اذ لا ضرر عليه وليس فيه تأخير سقى أرضه بل ربما يكون وصول الماء اليه اذا شرب به ما أسرع منه اذا شرب به ما (فان أراد قوم سقى أرضهم) ينفتح الراء بلا ألف (منها) أي المياه المباحة (فضا سقى الاعلى) وان زاد على مرة لان الماء لم يجاوز أرضه هو اسقى به مادامت له به حاجة (فالاعلى) وان هلك زرع الاسفل قبل انتهاء النوبة اليه فان اتسع سقى من شاء ما شاء هذا كله ان احيوا ما أو بهل الحال اما لو كان الاسفل اسقى احياء فهو المقدم له منفع من أراد احياء أقرب منه إلى النهر وسقيه منه عند الضيق كما اقتضاه كلام الروضة وصرح به ج مع التلايستدل بقربه بهد على انه مقدم عليه ثم من وليه في الاحياء وهكذا ولا عبرة حينئذ بالقرب من النهر وعلم من ذلك ان مرادهم بالا على المحيى قبل الثاني وهو كذا لا الاقرب إلى النهر وعبروا بذلك جريا على الغالب من ان من احياء يتجرى قربها من الماء ما أمكن لما فيه من سهولة السقي وخفة المؤنة وقرب عروق الفراس من الماء ولواستون أرضون في القرب للنهر وجعل المحيى أولا أقرع لانه مقدم (وبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك والمراد بما ذكر كما يحتمل الا ذرى جانب الكعب الاسفل ومخالفة غيره له محتجا بآية الوضوء مردودة بأن الدال على دخول الغيابة تلك خارجي وجد ثم لاهما والتقدير بهما هو ما عليه الجمهور وما اعترض به من كون الوجه الرجوع في السقي للعادة والحاجة لاختلافها زمانا ومكانا فاعتبرت في حق أهل كل محل بما هو المتعارف عندهم والخبر جار على عادة الجوار فقبل ان النخل ان أفردت كل بحوض فالعادة ملؤه والاتبعت عادة تلك الارض يقال عليه لا حاجة لهذا التفصيل لان كلاما من قسمه لم يخرج عن العادة في مثله فكلامهم شامل له (فان كان في الارض الواحدة) ارتفاع) من طرف (والنخاض) من طرف (افرد كل طرف بسقى) لتلاين الماء في المنخفضة على الكعبين لوسقيا معا فيسقى احدهما حتى يبلغهما ثم يسد عنهما ويرسله إلى الآخر والظاهر كما قاله السبكي انه لا يتعين البداية بالاسفل بل لو عكس جاز و مرادهم ان لا تزيد المستقلة على الكعبين كما هو وهو واضح (وما أخذ من هذا الماء) المباح (في اناء مملكت على الصحيح) بل حكى ابن المنذر فيه الاجماع ولا يصير باعادة اليه ثم يكاتب اتفاق

الاصحاب

كان الاتباع به باعدامه والمقصود منه المنفع به حتى للدواب التي لا قصد لها ولا شعور توسعوا فيه

فلم يشترطوا في تلك تميزا ولا غيره ويؤيد الثاني انهم يجوزوا والذي أخذ الخطب ونحوه من دارنا قالوا لان المساحة تغلب في ذلك وعلى هذا فيقع من ارسال الصبيان لادتيان بماء او خطب الملك فيما أتوا به المرسل حيث كان له ولاية عليهم تجوز

استقدامه لهم في مثل ذلك وان لم يرسله أحد أو أرسله غير ولاية المد كورف المالك فيه له مخرج على غيره ولو رد الماء أخذته الا اذا رأى المصلحة في أخذه وصرف بدله أو هو على الصبي (قوله عدم حرمة صبه) أي بخلاف السبك فإنه يحرم القاءه فيه بعد أخذه كما شمله قوله الآخر في المال والفرق بينهما ان رد السبك اليه بعد بيعته تضييعا له لعدم تبسرها أخذه كل وقت بخلاف الماء (قوله ظاهر) وهو ان ذلك بعد ضياعه بخلاف الماء فإنه يتمكن من أخذه منه أي وقت ٢٥٧ أراد وان لم يكن خصوص ما رده (قوله في

كيزان دولابه) في تجريد المزاج في الانوار انه لو غصب كوزا وجمع فيه ماء مباحا ملكه ذكره في باب الغصب اه مهم (قوله ويتنوع عليه سدها) هذا ظاهر فمالم لو كان الحافر مكلفا واما غيره فلا يملك بالخرق وان قصد نفسه وعليه فلو اتفق حفره البئر فهل تنزل منزلة ما حفره المكلف بلا قصد فيكون وقفا للعامة الناس او يلقى فله فيه نظير والاقرب الاول لانه حيث صار وقفا مع عدم القصد له من المكلف فلا يبعد تنزيل غيره مغزاه في ذلك ويؤخذ من كلام الشارح أنه لو فعل في الماء ما يقصد به قبل ارتحاله كتغوطه فيه عمدا امتنع عليه ذلك (قوله في ملك يملك) ولو وقف المالك أرضا مشاعا بئر استحق الموقوف عليه ماء البئر لمنفعة مع به على العادة وله منع غيره منه حيث احتاج اليه كما في المالك ولو كانت البئر مشتركة بين اثنين لوقف او ملكا اقتسما ماءها على حسب الحصص ان لم يفتحا جحما (قوله وقيل يجب للزرع الخ) وسكتوا عن البذل

الاصحاب والوجه عدم حرمة صبه عليه والفرق بينه وبين رعى المال فيه ظاهر وكلاخذ في اناء سوقه لصوبه بركة أو حوض مسدود وكذا دخوله في كيزان دولابه كما أفتى به ابن الصلاح والثاني لا يملك الماء بحال بل يكون باحرازه أو يلقى به من غيره ويخرج بما تقرر دخوله في ملكه بنحو سبل ولو حفر نهر حتى دخل فلا يملكه بدخوله نعم هو أحق به من غيره بل جري في موضع على انه يملكه ويمكن حمله على ما اذا أحرز محله بالقتل عليه ونحوه (وحاظر بغيره) لا لارتفاق) لنفسه بشره أو شرب دوابه منه لا للقتل (أو يلقى بها) من غيره فيما يحتاجه منه ولو لاسقى زرع (حق يرحل) لسبقه اليه فان ارتحل بطلت أحقية وان عاد وحمله كما قاله الاذري مالم يرحل بنية العود ولم تطل غيبته واما حفره لارتفاق المارة أو لابقصده نفسه ولا المارة فهو كاحدهم فيشترك الناس فيها ولو لمع عدم تلفظه بوقفها كما صرح به الصمري والماوردي ويمتنع عليه سدها وان حفرها لنفسه اتعاق حق الناس بها فلا يملك ابطاله (والحفرة) في الموات (لثلاث أو) الحفورة بل والنابعة بدون حفر (في ملك يملك) حفرها وملكها (ماء في الاصح) اذ هو ماء ملكه كالنهر والابن والشجر النابت في ملكه والثاني لا يملكه للنجس المار ويحجرى الخلاف كما قاله الماوردي في كل ما ينبع في ملكه من نقط وملح كما علم مما مر وانما جاز له كثرى دار الانتفاع بما يترهلان عقد الاجارة قد يملك به عين تبعها كالابن (وسواء ملكه ام لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته) ولو لزرعه (لزرع) وشجر لغيره اما على الملك فكسائر المملوكات واما على مقابلة فلا نه أولى به لسبقه (ويجب) بذل الفاضل عن حاجته الناجزة كما قيده الماوردي قال الاذري ومحل ان كان ما يستخلف منه بكفيه لما يطرأ بالاعوض قبل أخذه في نحو اناء (الماشية) اذا كان بقربه كالمباح ولم يجد صاحبا ماء آخر مباحا (على الصحيح) بأن يمكنه من سقيها منه حيث لم يضرب زرعه ولا ماشيته والا فليأخذ أو سوقه اليها حيث لا ضرر فيما يظهر لحرمة الروح ومحل عند انتفاء الاضرار والواجب بذله لذي روح محترمة كما دعي وان احتاجه الماشية وماشيتها وان احتاجه لزرع وقيل يجب للزرع كالماشية وقيل لا يجب للماشية كالماء المحرز ولا يجب بذل الفاضل المكلال لانه لا يستخلف في الحال ويقول في العادة وزن رعيه يطول بخلاف الماء وحيث وجب البذل لم يجز أخذ عوض عليه ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة آلة الاستقاء ويشترط في بيع الماء تقديره بكيل أو وزن لا برب الماشية والزرع والفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء الاستقاء بعوض ان

٣٣ به ح لخطوطه غيره وينبغي ان يجب ايضا السكن هل يقدم على شرب ماشيته وزرعه اهم على حج (أقول) نعم ينبغي ان يقدم الماشية ويدل له ما صرحوا به في التيمم من ان من اعطى التيمم احتياجه لعطش حيوان محترم ولو ما لا فليراجع (قوله حيث وجب الخ) هذا علم من قوله ولا بالاعوض الا ان يقال الغرض من الاول بيان ان الوجوب لا يتوقف على بذل عوض ولا يلزم منه حرمة اخذ العوض

(قوله في شرب الماشية) قضيته اختصاص جواز التقدير بالرأي بالأدعي وهو بخلاف لما قدمه في شروط المبيع وعبارته ثم بعد قول المصنف الخامس العلم به نصها وقد يغتفر الجهل بالضرورة والمساحمة كما سيبينه في اختلاط حمام البرجيين وكذا في بيع القناعات وما السقاء في الكوز قال جمع ولوشرب دابة ٢٥٨ وقد يقال ما سبق لم ينقله جازما بل أورده بصورة التبري منه حيث قال قال جمع وما هنا جملته شرطا

يجز وما به في قدم (قوله من نحو جدول) اسم للنهر الصغير كما قاله الجوهرى (قوله لم يضرب بالكة) يؤخذ منه أنه لا فرق في جواز ذلك بين أن يشرب أو يسقى دابته منه في موضعه وبين أن ينقله إلى محله ليشرب منه بعد أو يسقى دابته (قوله إقامة للأذن العرفي مقام اللفظي) أي ما يمنع صاحب الجدول عنه فإن منع امتنع على غيره فدل ذلك (قوله ولا ينافي ما رجحه المصنف) أي من القسمة على قدر الأراضي ولم يرد أنه رجحه هنا (قوله ولم نجد لها اثر بامتناع موضع آخر) مفهومه أنه إذا كان لها شرب من محل آخر لا يكون لها شرب من هذا النهر وقد يتوقف فيه بأنه ما المانع أن يكون لها شرب من موضعين ويجوز كون لها شرب بامتناع غيره لا يمنع أن لها شرب بامتناع أيضا (قوله ويتعين الطريق الثاني) هو قول المصنف ولهم القسمة مهاباة والطريق الأولى قوله بنصب خشبة في عرض الخ (قوله فتشع المهاباة) هذا قد يخالف ما مر في قوله ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضي إلا أن يقال المراد بالامتناع هنا

الاختلاف في شرب الأدمي أهون منه في شرب الماشية والزرع وجوز ابن عبد السلام الشرب وسقى الدواب من نحو جدول لم يضر بما أسكاه إقامة للأذن العرفي مقام اللفظي ثم توقف فيما إذا كان لنحو يقيم أو وقف عام ثم قال ولا أرى جواز ورود ألف بل جدول وماؤه يسير انتهى والظاهر الجواز للعلم به من قوله أو لم يضرب بالكة (والقناة) أو العين (المشتركة) بين جماعة لا يقدم فيها على أسفل ولا عكسه بل (يقسم ماؤها) المملوك الجارى من نهر أو نهر قهر أو عليهم أن تنازعوا وضعا لكن على وجه لا يتقدم شريك على شريك وإنما يحصل ذلك (بنصب خشبة) مثلا مقسما وأغلاها وأقلها يجعل مستويا وألحق بالخشبة ونحوها بناء جدار به ثقب محكمة بالحصص (في عرض النهر) أي فهم المجري فيها ثقب (مقسوبة أو متقاوتة على قدر الحصص) من القناة ونحوها لأنه لا طريق إلى استيفاء كل واحد حصته وعند تساوى الثقب وتفاوت الحقوق أو عكسه يأخذ كل بقدر حصته فإن جهل قدر الحصص قسم على قدر الأراضي لأن الظاهر أن الشريك بحسب الملك وقيل يقسم بينهم سواء هذا أن اتفقوا على ملك كل منهم والأربع بالقرينة والعادة المطردة في ذلك كما مر ولا ينافي ما رجحه المصنف ما ذكره في مكاتيب خسيم وفيه كوتبا على نجوم متقاوتة بحسب قيمتها فاحضر ما لا وادعي الخسيس أنه ينقسم ما والنفيس أنه متقاوتة على قدر النجوم صدق الخسيس عملا باليد لا مكان الفرق إذا المداور هناك على اليد وهي متساوية وفي مستلئنا على الأرض المسقية وهي متقاوتة فعمل في كل من المحلين بما يناسبه وفي الروضة واصلها كل أرض أمكن سقيها من هذا النهر إذا رأينا لها ساقية منه ولم نجد لها شربا من موضع آخر حكمنا عند التنازع بأن لها شربا منه اه وافهم كلامهما أن ما عدل لجراء الماء فيه عند وجوده إلى أرض مملوكة دال على أن اليد فيه لصاحب الأرض التي يمكن سقيها منها سواء اتسع المجري وقلت الأرض أو عكسه وسواء المرتفع والمنخفض وليس لأحدهم أن يسقى بمائها رضاه أخرى لا شربا لها منه سواء أحياها أم لا لأنه يجعل لها سهم شرب لم يكن كافيا الروضة ولو زاد نصيب أحدهم من الماء على رضى أرضه لم يلزمه بذلك لشركائه بل لا تصرف فيه كيف شاء (ولهم) أي الشركاء (القسمة مهاباة) مباوثة مثلا كان يسقى كل منهم يوما كسائر الأموال المشتركة ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضي على أن لهم الرجوع عن ذلك فإن رجح وقد أخذت بوجه قبل أن يأخذ الآخر بوجه فعليه أجره بوجه من النهر للمدة الذي أخذت بوجه فيها قال الزركشي ويتعين الطريق الثاني إذا تعدد مراض بعضهم عن القسم ويتعين الطريق الأول فيها إذا كانت القناة تارة يكثر ماؤها وتارة يقل فتشع المهاباة حيفت كما منعوا في أبون

عدم الاجبار على ذلك فلا منافاة لكن يرد على ذلك أن المهاباة لا اجبار فيها فالأولى أن يقال يصور ذلك زيادة تارة من ليصل غير اعتياد كتحريكها ونحوه وما هنا بما إذا عادت الزيادة تارة وانتهى أخرى من غير اعتياد وقت ينقصه الزيادة وآخره نقص

(قوله صح) اي وان لم يأخذه لكن اذا تأخر مدة واختلط فيها الحادث بالموجود وتنازع اياه فيه ما قبل في بيع الثمرة اذا اختلط
حادثها بوجودها وهو تصديق ذي اليد * (كتاب الوقف) * (قوله الحميس) اي والاحتباس ايضا اخذها باق (قوله لغة
ردية) عبارة الشيخ عميرة لغة تخيم (قوله افصح من حبس) اي بالتشديد (قوله على مصرف مباح موجود) اي على الرجاء اما على
قابله فلا يشترط ولو اسقطه ابتاعني على كل من القولين لكان اولي كما فعل حج (قوله بيرحا) قال في النهاية هذه اللفظة كثير اما
تختلف الفاظ المحدثين فيها فية قولون بيرحا بفتح الباء وكسرها وبفتح الراء ٢٥٩ وضمهما والماذ فيهما وبفتحهما والقصر وهي

اسم مال وموضع بالمدينة وقال
الزنجشري في القائق انها منه على
من البراح وهي الارض القاهرة
اه المراد منه (قوله اذامات المسلم)
عبارة شرح لمنهج اذامات ابن
آدم فلعلها ما رواه (قوله او ولد
صالح) زاد السيوطي على ذلك
أمورا ونظمها فقال

اذامات ابن آدم ليس يجري
عليه من فعال غير عشر

علوم بنها ودعاء نجل

وغرس النخل والصدقات تجري

ورأته مصحف وورباط نغر

وحفر البئر وأجوا نهر

وبيت للغرب بناء يأوى

اليه او بناء محل ذكر

وتعليم لقرآن كريم

نقذها من أحاديث بحصر

ولهل قوله وبیت البيت هو التاسع

فلا يقال هي أحد عشر وقوله

وتعليم لقرآن اي ولو بأجرة وفي

شرح العباب للحج في التيمم بعد

كلام قرر الى أن قال ثم رأيت عن

الزركشي انه نازع ابن الرفعة في

تفضيل الصدقة على الوقف بان العلماء

بالتميز الماني ذلك من المنفعة المجلة ثم عده بما مر عن ابن الرفعة في الصدقة والوقف ثم تعقبه بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث

او علم ينتفع به من بعده وذلك لان المنتفع به من بعده لا يكون الا بالتصنيف اه وفي هذا الحصر نظر بل التعليم ينتفع به من بعده

والذي ينتفع به ان كان ممن يقوم عنه بالتعليم كان التصنيف اولي والا فالتعليم اولي اه (قوله يدعوله) هو من تمة الحديث وعبارة

الجامع الصغير اذامات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوله خد م ٣ عن ابي هريرة

ليحب هذا يوما وهذا يوما ما فيه من التفاوت الظاهر اه وليس لاحد منهم توسيع فم النهر
ولا تضيقه ولا تقديم رأس السابقة المتى يجري فيها الماء ولا تأخير ولا غرس شجرة على
حافته بدون رضا الباقيين كما اثر الاموال المشتركة ونحوها بحسب الملك ولا يصح بيع
ماء البئر والقناة منقردا عنهم لانه ين يد شيئا شيئا ويختلط المبيع بغيره فيمتنع عن التسليم فان
باعه بشرط أخذه الآن صح ولو باع صاعا من ماء واكد صح لعدم زيادته ولو باع ماء القناة مع
قرايه والماء جار لم يصح المبيع في الجميع للجهالة وان أفهم كلام الروضة البطلان في الماء
فقط عم لا يتقرب الصفة فان اشترى البئر وماءها الظاهر او جزءه ما شاة او قد عرف
عمقه افيها صح وما يفتبع في الثانية مشترك بينهما كالظاهر بخلاف ما لو اشترى اها او جزءها
الشائع دون الماء وأطاق فلا يصح انلا يختلط الماء آن ولو سقى زرعها بماء مفسوب ضمن
الماء يئله والغلة له لانه المالك للبذر فان غرم البدل وتخلل من صاحب الماء كانت الغلة
أطيب له مما لو غرم البدل فقط ولو أشعل نارا في حطب مباح لم يمنع أحد الانتفاع بها ولا
لاستصباح منها فان كان الحطب له فله المنع من الاخذ منها الا اصطلاها ولا الاستصباح
منها ومهايا في كلامه منسوب اما على الحال من المبتدأ وهو القسمة بناء على صحة الحال
منه كما ذهب اليه سيمويه وغيره أو على انه مفعول به عمل محذوف ويجوز كون القسمة
فاعلة بالانظر فبناء على من جوز عمل الجار بلا اعتماد وهم الكوفيون وعليه فنصب مهياة
على الحال من الفاعل

* (كتاب الوقف) *

هول لغة الحبر ويراد فيه الحميس والتسبيل ووقف لغة ردية واحبس افصح من حبس
على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة وشرع حبس مال يمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود والاصل فيه قوله تعالى
ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما سمعها ابو طلحة بادر الى وقف احب امواله بيرحا
حديثه مشهورة وقوله وما تفعلوا من خير فلن ننكفروه وخبره مسلم اذامات المسلم انقطع
عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح اي مسلم يدعوله وحمل العلماء

فسروا الصدقة الجارية به وبخصيصه بالذكيد على افضليته على غيره وعنه عن الحب السكوي أن النفع بالاعليم الناجز أولي منه
بالتصنيف الماني ذلك من المنفعة المجلة ثم عده بما مر عن ابن الرفعة في الصدقة والوقف ثم تعقبه بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
او علم ينتفع به من بعده وذلك لان المنتفع به من بعده لا يكون الا بالتصنيف اه وفي هذا الحصر نظر بل التعليم ينتفع به من بعده
والذي ينتفع به ان كان ممن يقوم عنه بالتعليم كان التصنيف اولي والا فالتعليم اولي اه (قوله يدعوله) هو من تمة الحديث وعبارة
الجامع الصغير اذامات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوله خد م ٣ عن ابي هريرة

(قوله ارضا) اي جزأ من ارض اصحاب الخ قال الجلال المحلى وقف مائة منهم من خير اه اسكن برأج مقدار الارض التي كانت مجزأة الى ذلك حتى ينسب اليها ما ذكر (قوله بخير) الذي وقفه عمر اسمه ثغ بثا مائة مثله مفتوحة ثم ميسر كنه ثم غن معجبة اه شرح مسلم للنووي (قوله غير متقول) لعل المراد غير متصرف فيه تصرف ذى الاحوال ولا يحسن حمله على الفقير لانه لو كان مراداً لم يقيد بالصدق (قوله التي اوصى بها له) هو خير بنى قال في الاصابة بخير بنى النضري بفتح بنى كافى اللب الاسرائيلي من بنى النضري ويقال انه من بنى قينقاع ويقال من بنى القبطون كان عالماً وكان اوصى بامواله للنبي صلى الله عليه وسلم وهي سبع حوائط المثبنة والصائفة والدلال وحصى ويومه والاعوان وسرية ام ابراهيم فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم صدقة (قوله مقدرة) اي على الوقف اوله غنى في نفسه (قوله لم تعرفه الجاهلية) لعل المراد بهم هنا من لم يتسلك بكتاب كعبدة الاوثان لما يأتى بعد قول المصنف وان وقف على جهة معصية الخ من قوله ما فعله ذى لا يبطله ٢٦٠ الا ان ترفعوا البينا الى قوله لا ما وقفوه قبل المبعث على كائسهم الخ

الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة لندرتهم او وقف عورضى الله عنه ارضا اصحاب البخير باهر صلى الله عليه وسلم وشروط فيها شر وطامها انه لا يباع اصلها ولا يورث ولا يوهب وان من ولها ياكل منها بالمعروف او يطعم صديقا غير متقول فيه رواه الشيخان وهو اول وقف وقف في الاسلام وقيل بل وقفه صلى الله عليه وسلم اموال خير بنى التي اوصى بها له في السنة الثالثة وجاء عن جابر مابنى احمد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مقدرة حتى وقف وشار الشافعي رضى الله عنه الى ان هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية لم تعرفه الجاهلية وعن أبي يوسف انه لما سمع خبر عمر انه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة رضى الله عنه ببيع الوقف وقال لو سمعته لقال به واركانه أربعة موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف بدأ به ليكون الاصل فقال (شروط الواقف صحة عمارته) ولو كان المال لا يعتقه قربة كسجد نخرج الصبي والمجنون (وأهلية التبرع) في الحياة ككاهن المتبادر وهذا الخص مما قبله فجمعه بينهما للايضاح فلا يصح من تجرور عليه بسفه وصحة نحو وصيته ولو بوقف داره لارتفاع الحجر عنه بموته ومكره فلا يرد عليه لانه في حالة الاكراه ليس صحيح العبارة ولا اهلا للتبرع ولا لغيره اذ ما يقوله ويقوله لاجل الاكراه فهو منه ومكاتب ومفلس وولى ويصح من مبعوض وعن لم يروا اخباره اذ ارادى ومن الاعمى قياسا على ما قبله ككاهن مقتضى كلامهم وان لم ار التصريح به (و شرط (الموقوف) كونه عينا معينة مملو كماله كاي قبل النقل يحصل منها مع بقاء عينها فائدة او منفعة تصح اجارتها كما يشير لذلك كلامه الا ان يذكره بعض محتررات ما ذكر كالمنفعة وان ملكها مؤيد بالوصية والماتزم في الذمة واحدا عديده ومالا يملك ككاتب نعم يصح وقف الامام نحو اراضي بيت

فانه صريح في مشروعية الوقف قبل البعثة (قوله وقال لو سمعته لقال به) قال سج وانما يتجه الرد به على أبي حنيفة ان كان يقول ببيعه اي الاستبدال به وان شرط الواقف عدمه (قوله ولو كانرا) لو وقف ذى على اولاده الامن اسلم منهم قال السبكي رفعت الى في المحاكمات فابقيت الوقف والغيت الشرط ومال مر الى بطلان الوقف اه سم على منهج (اقول) ولعل وجه ما مال اليه مر انه قد يحملهم على البقاء على الكفر ويتقدير معرفتهم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية (قوله لما لا يعتقه) هو من جملة الغاية (قوله كسجد) اي وكوقف مصحف وتصور ملكه له بان كتبه او ورثه من اياه ومثل المصحف الكتب

العلية (قوله ونحو وصيته) اي السقيفة (قوله ومفلس) اي وان زاد ماله على دينه كان طرأ له مال بعد الحجر او ارتفع المال سعره الى الذي يجز عليه فيه (قوله ومن الاعمى قياسا) كان الاولى ان يسقط قياسا ونقول ويؤخذ من عدم اشتراط الرؤية صحة وقف الاعمى اللهم الا ان يقال ان التقدير وبصير لم يزل المصريح به في كلامهم (قوله مع بقاء عينها فائدة) اي كالنفل للضراب (قوله تصح اجارتها) اي المنفعة وقوله فلا يصح وقف المنفعة ومن ذلك الخلوات فلا يصح وقفها (قوله نعم يصح وقف الامام) اي وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره عما سمت به الاولى ما يقع الا ان كثير من الرزق المرصدة على اما كن او على طائفة خصوصية حيث تغير وتجهل على غير ما كانت موقوفة عليه او لانه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الاول فليقتضيه له فانه يقع كسجد او بغير بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبيد بيت المال بان الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما يصرح به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقفه كايصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تقويت للمال (قوله نحو اراضي بيت

(المال) كتابه بالالف مخالف لقول الشارح كالحلي بعد قول المصنف السابق ولولا اذ قوم سقى ارضهم بفتح الراء بلا الف اه وما ذكره هو القياس فان الجمع يقتضي زيادة العلامة على المفرد وهي هنا الماء فلا وجه لاثبات الالف ولكن في المصباح الارض مؤنثة والجمع ارضون بفتح الراء قال ابو زيد وسمعت العرب تقول في جمع الارض الاراضى والاروض مثل فلوس وجمع فعل فها الى في ارض وارضى اه فاذا ذكره الشارح هنا جار على ما قاله ابو زيد (قوله وام ولد) عطف على ما لا يصح وقفه ويشكل على ما يأتي من صحة وقف المدبرة والمعلق عمقه بصفة فان قياس ذلك صحة وقف ام الولد وبطلانه بموت السيد الا ان يقال انه لما امتنع بيعها حال الوقف اشبهت الحرقة فحكم بعدم صحة وقفها بخلاف المدبر والمعلق فان كلا يصح بيعه ويبطل التدبير والمعلق بالعتق (قوله ومكاتب) اى كاتبة صحيحة كما يأتي وكان فائدة ذكره هذه الامور مع ذكر بعضها في المتن كأم الولد التنبية على ذكر محترقات الشروط التي اعتبرها المجتعة كما يشعر به قوله كما يشير لذلك كلامه الا في بند ذكره بعض محترقات ما ذكر الخ (قوله صح فيه) اى وعليه فلو استثناه اوجبه له مقصود ايان قال وفتتها واصلها او كانت حاملا بحر فحمل يبطل وقفها قياسا على البيع أولا ويرى فيه نظر والا قرب الاول (قوله نعم يصح وقف فحل للضراب) اى وارش جنبايته على ٢٦١ من يكون في يده بعد الوقف حال جنبايته ان

نسب التفسير حتى ألتف والفرق

بينه وبين العبد الموقوف اذا

جنى حيث قالوا ارش جنبايته

على الواقف انه في وقف العبد

فوت يحمل تعلق الارش وهو

الرقبة ولا كذلك الفحل فان

ما أنفقه الفحل بتقدير عدم الوقف

لا يباع فيه بل يضمه من كان

الفحل بيده كذا نقل عن الشهاب

الرملي في حواشي شرح الروض

ونقل عن شيخه الزيادى ما يخالفه

واعلم لم يطلع على ما قاله الشهاب

الرملي (اقول) وما قاله الرملي

ظاهر ويوافق ما فرقه به ما ذكره

ج هـ من الفرق بين ارش جنباية الرقيق الموقوف

حيث لزم الواقف وبين اجرة البناء والغراس في الارض المحترقة او

المستأجرة اذ ارضى صاحب الارض بيقائمه باجرة حيث قلنا بعدم لزومه ولو وصل الفحل الموقوف على ذلك الى حالة لا يصلح

فيها للضراب فقياس ما يأتي في حصر المسجد وجزءه اذ لم يأت الانتفاع بهما في المسجد من جواريه بهما انه هنا يباع ويشترى

بثمنه مثله او جزء من مثله فان لم يمكن شراء جزءه لقلته رجح للموقوف عليه اخذ ما ياتي في البناء والغراس اذ اقلها بعد انتهاء مدة

الاجارة (قوله على شرط ثبوت) اى تقدير ثبوت (قوله مدة) المتبادر منه انها معينة وعليه فيخرج بهما مال أو وصى به لغيره مدة

حياته وينبغي الصحة فيه كوقف المدبر والمعلق عمقه بصفة لم يهلم وقتها فان مدة الوقف في كل منهما مجهولة وقيل فيها بالصحة

المال على جهة ومعين على المنقول المعمول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرف فيه منوط بها كولى التميم ومن ثم لو راي تعليق ذلك اهتم جازوا وام ولد ومكاتب وحمل منفرد وذى منفعة لا يستأجرها كآلة له ووطعام اما لو وقف حامله صرح فيه بعلامة كما صرح به الشيخ نعم يصح وقف فحل للضراب وان لم تجز اجارته لانه يفتقر في الرقبة ما لا يفتقر في المعاوضة (دوام الانتفاع) المذكور (به) المقصود بان تحصل منه فائدة مع بقائه مدة كما عبر عنه بذلك جماعة وضابط المنفعة المقصودة ما يصح استجاره على شرط ثبوت حق الملك في الرقبة وعلم بذلك ان ما افاده كلام القاضي ابى الطيب من انه لا يكتفى بقاءه نحو ثلاثة ايام محمول على ما لا تقصده اجارته في تلك المدة وشمل كلام المصنف وقف الموصى بعينه مدة والمأجور وان طالت مدته ما ونحو الخش الصغير والدراهم لتباينها فانه يصح وان لم تكن له منفعة حالا كما لغصب ولو من عاجز عن انتزاعه وكذا وقف المدبر والمعلق عمقه بصفة فانه ما وان عتقا بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهما دوام نسبي اخذ المصنف ومن ثم صح وقف بناء وغراس في ارض مستأجرة لهما وان استحقا القلع بعد انتضاء مدة الاجارة وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقا بانه هنا استحق عليه حقان متجانسان فقد منأقوا هما مع سبق مقتضيه وبه فارق ما لو اولد الواقف الموقوفه حيث لم تهصر ام ولد

ج هـ من الفرق بين ارش جنباية الرقيق الموقوف حيث لزم الواقف وبين اجرة البناء والغراس في الارض المحترقة او

المستأجرة اذ ارضى صاحب الارض بيقائمه باجرة حيث قلنا بعدم لزومه ولو وصل الفحل الموقوف على ذلك الى حالة لا يصلح

فيها للضراب فقياس ما يأتي في حصر المسجد وجزءه اذ لم يأت الانتفاع بهما في المسجد من جواريه بهما انه هنا يباع ويشترى

بثمنه مثله او جزء من مثله فان لم يمكن شراء جزءه لقلته رجح للموقوف عليه اخذ ما ياتي في البناء والغراس اذ اقلها بعد انتهاء مدة

الاجارة (قوله على شرط ثبوت) اى تقدير ثبوت (قوله مدة) المتبادر منه انها معينة وعليه فيخرج بهما مال أو وصى به لغيره مدة

حياته وينبغي الصحة فيه كوقف المدبر والمعلق عمقه بصفة لم يهلم وقتها فان مدة الوقف في كل منهما مجهولة وقيل فيها بالصحة

(قوله اخذ المصنف) اى في قوله بان تحصل منه فائدة مع بقاء الخ (قوله وفارق صحة الخ) اى ما ذكر من صحة الوقف ابتداء

وبطلانه بموت السيد ووجود الصفة لوصول العتق وقوله مطلقا اى ان وجدت الصفة ومات السيد بعد البيع (قوله حقان

متجانسان) وهما الوقف والعتق وتجانسهما من جهة ان كلا حق لله

(قوله كنفه للترين) ومثله وقف الجامكية لان شرط الوقف ان يكون مملوكا للواقف وهي غير مملوكة لمن هي تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من الجامكية ان يكون لبعض من يقرأ القرآن مثلا في وقت معين ليس من وقته بل بفراغ من هي بيده سقط حقه منها وادار الاصر فيها الى رأى الامام فيصح تعيينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة ولغيره نقضه اذا رأى في النقض مصلحة (قوله ومنقول) حيوانا كان او غيره ثم اذا أشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان مأكولا وينبغي أن يأتى في لحمه ما ذكره في البناء والغراس في الارض المستأجرة أو المعارة لهما اذا قلعا من ان يكون مملوكا للواقف أو الموقوف عليه الخ ومحلها حيث لم يأت شراء حيوان أو جرحه بشئ الحيوان المذبوح على ما يأتى (قوله ولا يسرى للباقي) أى ولو كان الواقف موسرا بخلاف العتق (قوله ويجرم على الجنب المكث فيه) قرر م ٢٦٢ انه يطالب التهمة لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد

أكثر من ثلثائة ذراع اه سم على ج وراجع ما ذكره في طلب التهمة (قوله وتجب قسمته) أى فوراً وظاهره وان لم يكن افرزا وهو مشكل اه سم على ج (اقول) وقد يجاب بأنه مستثنى للضرورة كما قاله في انشاء كلام آخر وهذا ظاهر ان مكنته القسمة فان عذرت كان جهل مقدرا للموقوف بقى على شيوعه ولا يطل الوقف كما اقتضاه قوله قبل وان جهل قدر حصته لكن يتطر طريق انتفاع الشريك بخصته والحالة ما ذكره والاقرب ان يقال ينتفع منه بما لا ينافى حرمة المسجد كالمسالة فيه والجلوس لما يجوز فله في المسجد كالخياطة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته ويجب أن يقتصر في شغلها على ما يتحقق ان ملكه لا ينقص عنه (قوله

خرج مالا يخصصه كنفه للترين به او الاتجار فيه وصرف ربحه للفقراء وكذا الوصية به كما أتى وما لا يقيد نفعا كمن غيره جبروه (لامطعوم) بالرفع أى وقفه اذ نفقه باهلا كـ (وريجان) محصودا لسرعة فساد ما من روع فيصح وقفه للشم لبقائه مدة كما قاله المصنف وغيره وفيه نفع آخر وهو التزوه ولهذا قال الخوارزمي وابن الصلاح يصح وقف المشعوم الدائم النفع كالغدير والسك بخلاف عود الخور لانه لا ينتفع به الا باستهلاكه فالخارج جمع العود بالغدير محمول على عود ينتفع به بدوام شمه (ويصح وقف عقار) بالاجماع (ومنقول) للخبر الصحيح فيه (ومشاع) وان جهل قدر حصته اوصفتها لان وقف عمر السابق كان مشاعا ولا يسرى للباقي وشمل كلامه ما لو وقف المشاع مسجدا وهو كذلك كما صرح به ابن الصلاح قال ويجرم على الجنب المكث فيه وتجب قسمته لتعنيته باطرية او ما نوزع به مردود وتجويز الزكشى المهايأة هنا بعيدا لا نظير لكونه مسجدا في يوم وغير مسجدا في آخر ولا فرق فيما تر بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل والاكثر خلافا للزكشى ومن تبعه ويفرق بينه وبين جهل تفسير فيه قرآن بان المسجدية ههنا شائعة في جميع اجزاء الارض غير مقبزة في شيء منها فلم يمكن تبعية الاقل للاكثر اذ لا تبعية الامع التمييز بخلاف القرآن فانه متميز عن التفسير فاعتبر الاكثر ليكون الباقي تابعه اما جعل المنقول مسجدا كقرش وثياب فوضع توقف لانه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الاصحاب ساكتة عن تخصيص يجوز او منع وان فهم من اطلاقهم الجواز فلا حوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوى وماتسب للشيخ رحمه الله تعالى من افتائه بالجواز فلم يثبت عنه (لا) وقف (عبد وثوب في الذمة) لان حقيقة ازالة ملاك عن عين نعم يجوز التزامه فيها بالنذر (ولا وقف حر نفسه) لان رقبته غير مملوكة له (وكذا مستولدة) لعدم قبولها للنقل كالحر ومثلها المكاتب اى كتابة ههنا على الوجه بخلاف ذى الكتابة الفاسدة اذا انقلب فيه التعليق ومضى في المعلق صحة وقفه

فلا حوط المنع) اى صنع القول بصحة الوقفية وطريق الصحة على ما قاله الشيخ ان ثبت في مكان بنحو سمر ثم توقف ولا (وكاب نزول وقفته بعد بزوال سمرها لان الوقفية اذا ثبتت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ اجاب به م عن سؤال صورته لو غرس انسان بساطا او نحو ذلك وسمره ثم وقفه مسجدا اهل يصح وقفه فاجاب حيث وقف ذلك مسجدا بعد اثباته صح اه وعلى هذا فقول في الشرح اما جعل المنقول المحل حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله عن الشيخ فلم يثبت عنه لا مكان حله على ما دلل يثبت او ان مراده ان لم يثبت عنه ولو مع اثباته فيكون قوله في الفتاوى بصحة وقفه مع الاثبات مستندا فيه لغير الشيخ (قوله اذا انقلب فيها التعليق) قضية تشبيهه بالمعلق عنه ان الكتابة الفاسدة لا تبطل فاذا أدى التجويع عتق وبطل الوقف كوجود الصفة في وقف المعلق عنه بصفة وهو ظاهر

(قوله وفيما قبله) أي المستولدة والكتاب المعلم (قوله على وجه ضعيف فيها) أي بالنسبة للكتاب دون المستولدة لما مر أن اجارتهما
 تصح وتبطل بالوقت (قوله وقارق) أي الوقف (قوله أو فاسدة) يتأمل فيه فإنه لا يستحق بالاجارة الفاسدة بناء ولا غر اساحتى لو فعل
 ذلك كاف القلع مجازا وعبارة المنهج وبناء وغر اس وضعها بارض بحق أه والبناء في المستأجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه انه وضع
 بحق هذا وقد مر للشارح ان ما قبض بالشراء الفاسد ولو بقي فيه او غرس لم يقع مجازا لان البيع ولو فاسدا يتضمن الاذن في
 الانتفاع به كالماعز على ما قاله البغوي امكن قدم ان المعتد دخله فاشهنا ٢٦٣ يمكن تخريجه على ما قاله البغوي لان الاجارة

الفاسدة تتضمن الاذن به (قوله
 لانهم اباين ضدتين) زاد حج ولا استحالة
 اجتماع حقيقة ثم ما على شئ واحد
 (قوله بعدمدة الاجارة) هو واضح
 في الاجارة الصحيحة لتعين بقائها
 اما الاجارة الفاسدة والعارية
 فالمالك متمكن من قلعهما احالا
 فلا بقاء لهما فاشهنا المغصوب اه
 حج بالمعنى (اقول) وقد يقال يمكن
 الفرق بينهما وبين المغصوب بان
 لمالك المغصوب قلع البناء
 والغراس مجازا ولا كذلك في
 العارية والاجارة الفاسدة على
 ما يتهمه قوله بعد ويلزمه بالقلع
 ارش نقصه فكان احتمال البقاء
 فيها بالاجرة اقرب منه في المغصوب
 فصح ونقصه ما دونه ثم ما اقتضاه
 قوله ويلزمه الخ من وجوب الارش
 في الاجارة الفاسدة موافق لما نقل
 عن البغوي فيما لو غرس اوبى في
 الارض المقبوضة بالشراء الفاسد
 من ان المالك يخير فيها بين القلع
 وغرم ارش النقص والتملك بالقيمة

(وكتاب معلم) أو غير معلم لانه لا يملك وتقيده بالمعلم لاجل الخلاف (واحد عبدي في الاصح)
 كالبيع ومقابل الاصح فيه يقين الوقف على العتق وفيما قبله يقين وقفه على اجارته أي
 على وجه ضعيف فيها وقارق العتق بأنه أقوى وانفذ لسرايته وقوله العتق (ولو وقف
 بناء وغر اس في ارض مستأجرة) اجارة صحيحة او فاسدة او مستعارة مثلا (لها) شاه مع
 ان العطف بالاولاين ضدتين فلا عتراض عليه (فلا يصح جوازه) لانه مملوك ينتفع به
 في الجلة مع بقاء عينه والثاني المنع اذ لمالك الارض قلعهما فلا يدوم الانتفاع بهما قلنا
 يكفي دوامه الى القلع بعدمدة الاجارة فلو قلع ذلك وبقي منتفعا به فهو وقف كما كان وان
 لم يبق فهو يصير ملكا لموقوف عليه أو يرجع للواقف وجهان أحدهما اولهما وقول
 الجال الاسموي ان الصحيح غيرهما وهو شراء عقارا او جرح من عقار وهو قياس النظائر
 في آخر الباب ونقل نحوه الا ذرعى فقال وبقر ان يقال يباع ويشترى بتمنه من جنسه
 ما يوقف مكانه محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول محمول على عدمه
 ويلزمه بالقلع ارش نقصه بصرف على الحكم المذكور وخرج بنحو المستأجرة المغصوبة
 فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما افق بذلك الوالد
 رحمه الله تعالى لا يقال غاية امره ان يكون مقلوعا وهو يصح وقفه لانه قول وقفه في ارض
 مغصوبة ملاحظ فيه كونه غر اسافا فائما بخلاف المقلوع فغير ملاحظ فيه ذلك وانما هو
 وقف منقول ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض المستأجرة لهما من ربهما ان لم تلزم
 ذمته الاجرة بخلاف ما لزم ذلك بعد اجارة أو بدونه فلا يصح شرط صرفه منه لانه دين عليه
 وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتخالفان (فالوقف) على جهة فسمائي أو (على
 معين واحد أو جمع) هو معنى قول أصـ له جماعة وحصول الجماعة باثنين كما مر في بابها
 الاصطلاح يخص ذلك الباب لصحة الخبر به وحكم الاثنين يعلم من مقابلة الجمع بالواحد
 الصادق مجازا بقرينة المقابلة بالاثنتين (اشترط) عدم المعصية وتعيينه كما افاده قوله معين
 و (امكان تملكه) من الواقف في الخارج بأن يوجد خراجا متاهلا للمالك لان الوقف تملك
 المذمومة (فلا يصح) الوقف على معدوم كعلى مسجد سيدي أو على ولده ولا ولده أو على فقرا

والتيقية بالاجرة كالعارية ومخالف لما مر للشارح من ان مالك الارض في الشراء الفاسد يقلع مجازا (قوله ويلزمه بالقلع) أي
 المالك للارض وقوله ارش نقصه أي القلع (قوله وهذا مستحق الازالة) ومنه ما لو بنى في حريم النهر بناء ووقفه مسجدا فانه باطل
 لانه مستحق الزوال (قوله وهو) أي المقلوع (قوله ان لم تلزم ذمته) أي بان وجبت بعد الوقف بخلاف التي لزم ذمته قبل فانما دين
 عليه بشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل اه سم على حج بالمعنى (قوله فلا يصح شرط صرفه) أي بل ولا الوئف ايضا لاشتماله
 على شرط قضاء ما عليه من الدين من غلة وقفه

(قوله أوقبراً به الحى) ووجه عدم الصحة فيه أنه منقطع الأول قال حج هنا على أنه يأتى تفصيل في مسألة القراءة أى بعد قول المصنف ولو كان الوقف منقطع الأول الخ وعبارته ثم ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفه على من يقرأ على قبرى أوقبراً بى وابوه سعى بخلاف وقفته الآن أوبعد موتى على من يقرأ على قبرى بعده موتى فإنه وصية فإن خرج من الثلث أواجيز وعرف قبره صح والافلا (قوله الصحة عليه) أى الحربى (قوله ألام بينه) أى المسجد (قوله أراد سكاها) أى فإنه يصح ويعين من يسكن فيها من أراد السكنى حيث نازعوا الناظر على الوقف ٢٦٤ (قوله فى الوقف على اولاده) أى بخلاف نحو الذرية كما قاله فى العباب

اولاده وليس فيهم فقير او على القراءة على رأس قبره أو قبراً بى الحى فان كان له ولدا وفيهم فقير يصح وصرف الحادث وجوده فى الاولى اوقفه فى الثانية لصحة على المعدوم تبعاً كوقفه على ولدى ثم على ولد ولدى ولا ولد له كعلى مسجد كذا وكل مسجد سبى فى ثلاث المحلة وسيد كفى نحو الحربى ما يعلم منه ان الشرط باقوا ولا يرد عليه هذا اياهه الصحة عليه لا مكان تملكه ولا (على) احدهذين ولا على عمارة المسجد اذ لم يملكه بخلاف دارى على من اراد سكاها من المسكين ولا على ميت ولا على (جنين) لان الوقف تسامط فى الحال بخلاف الوصية ولا يدخل ايضا فى الوقف على ولاده اذ لا يسمى ولدا وان كان نابعاً لغيره نعم ان انفصل استحق معهم قطعاً الآن يكون الواقف قد سمى الموجودين او ذكر عددهم فلا يدخل كما اشار اليه الاذرى وهو ظاهر ويدخل الجمل الحادث علقه بعد الوقف فاذا انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله كما مر واما اطلاق السبكي بحيث انه لا يدخل فيصرف لغيره حتى ينفصل فمعترض بان المتبادر ان الواقع من الربع يوقف لانقصاله ونوزيد لا يشمل بناءه بخلاف سعى تيم لانه اسم للقبيلة (ولا على العبد) ولو مبدراً او ام ولد (لنفسه) لانه غير اهل للمالك نعم ان وقف على جهة قربى كخدمة مسجد او رباط صح الوقف عليه لان القصد تلك الجهة اما البعض فظاهر كما افاده الشيخ انه ان كانت مهياً وصداً روقف عليه يوم نومه فكالحرا يوم نوبة سيده فكالعبد وان لم تكن مهياً فزرع على الرق والحرية وعلى هذا يحمل اطلاق ابن خبير ان صحة الوقف عليه قال الزركشى فلواراد مالك المبعوض ان يوقف نصفه الرقيق على نصفه الحر فظاهر الصحة كالأوصى به لنفسه الحر ويؤخذ من العلة ان الاوجه صحته على مكاتب غيره ككتابة صحيفة لانه يملك كما نقله فى الروضة عن المتولى وان نقل خلافه عن الشيخ ابى حامد ثم ان لم يقد ببالكتابة صرف له بعد العتق ايضا والافهو منقطع الاخر فيبطل استحقاقه وينتقل الوقف الى من بعده هذا ان لم يهجز والابان بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه بما اخذه من غلته اهام مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه كالأوصى على نفسه كالحرم به الماوردى وغيره وهو نظير ما سأتى فى اعطاء الزكاة له فان

كالروض وشرحه وكذا أى يدخل فى الذرية والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته اه والتقييم بالحادث الظاهر انه ليس لانخراج الموجود حال الوقف اه سم على حج وقوله فتوقف حصته بخلاف قول الشارح الا ترى فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله الا ان يهال اراد بتوقف حصته عدم حرمانه اذا انفصل (قوله بعد الوقف) زاد فى نسخة يعنى انه يصرف له بعد انفصاله اه وهى شاملة لما حصل من الغلة فى مدة كونه جلالاً (قوله فيصرف لغيره) أى من المذكورين فى الوقف (قوله بان المتبادر الخ) هذا يخالف ما فهم من قوله فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله فانه كالمصريح فى انه لا يوقف له شئ مدة الجمل فليست امل واذا قلنا يوقف لانقصاله فإى جزء من الغلة يوقف مع الجمل بعد

الجمل من كونه واحداً او اكثر المؤدى الى تعدد الصرف وقياس المعاملة بالاضرفى ارث الجمل ان توقف جميع العلة اطلق حتى ينفصل وتقدم ما فيه (قوله او ثم ولد) أى حال كونه اربعة كما هو الفرض وأما ما فى الروض من صحة وقفه على أمهات اولاده فصورته أن يقول ووقفت دارى مثلاً بعد موتى على أمهات اولادى او وصى بالوقف عليهم مثلاً (قوله كالححر) ينبغى ان هذا التفصيل عند الاطلاق فان عين الواقف شيئاً اتبع حتى لو وقف فى نوبة المبعوض على سيده او فى نوبة السيد للعبد وعند عدم المهياية على احدهما بعينه عمل به فايراجع (قوله الاوجه صحته) أى الوقف (قوله بما اخذه من غلته) أى ثم ان كان ما قبضه من الغلة باقياً اخذ منه والافهو فى ذمته يطالب به بعد العتق واليسار

(قوله بان الوقف يصير بعده في النسخ)

(قوله فهو وقف على سيده) اي فلو قصد بالوقف سيد العبد او اطلق وقتلنا بالاحبة أو وقف على الهبة وقصد مال كها او على علقها ثم باع المالك للعبد أو الهبة اياهما فهل يني الموقوف له أو يقتل الى المشتري فيه نظر وقد ذكرنا في نظير ذلك في الوصية تفصيلا ولا يبعد محجته هنا فليراجع ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية بان الوقف الخ وعما رتبته في الوصية ما نصه ولا يصح الوقف على هبة ولو اطلق أو وقف على علقها لعدم اهليتها للمالك الى ان قال فان قصد به مال كها فهو وقف عليه اهـ على حج (قوله بقصد مال كها) ينبغي رجوعه للمسألةين ليوافق قول الروض وشريحه (قوله اما المباحة) اي الطيور المباحة (قوله على ذي معين) وسياق حكمه ما لو وقف على اهل الذمة (قوله كمنقطع الوسط) اي ان ذكر بعد الذي مصر فاي فيصرف لا قرب رحم الواقف مادام حياتهم بعد موت الذي ٢٦٥ لمن عينه الواقف بعده او الاخر فيصرف لمن بعده من الآن ان عين الواقف هبة والا فلا قرب رحمه

اطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده) كالوهاب منه او وصي له ويقبل هو ان شرطناه وهو الاصح الاتي وانما سيده عنه دون السيد ان امتنع كما يأتي نظيره في الوصية (ولو اطلق الوقف على هبة) علقه (اما) لاستحالة مال كها (وقيل هو وقف على مال كها) كالعبد والفرق ان العبد قابل لان ذلك بخلافها وخرج باطلاق الوقف على علقها او عليها بقصد مال كها وبالمالوك المسئلة في ثغرها ونحوه فيصح بخلاف غير المسئلة ومن ثم قلنا عن المتولى عدم صحته على الوحوش والطيور المباحة وما نوزعنا به مستدلين بما يأتي ان شرط في الهبة عدم المعصية يرد بان هذه الهبة لا يقصد الوقف عليها عرفا ومن ثم لا قصد جام مكية بالوقف عليه عرفا كان المعتقد كما قاله الفزاري صحته عليه اما المباحة المعينة فلا يصح عليها اجزاعا على نزاع فيه (ويصح) الوقف ولو لمسلم (على ذي) معين متخذ او متعدد كما يجوز التصديق عليه نعم لظهور في تعيينه قصد عدم معصية كالوقف على خادم كنيسة لتعبدها كالوقف على ترميمها او وقودها او حصنها وكذا الوقف عليه مالا يملكه كقن مسلم ونحوه مصنف فلوحارب ذي موقوف عليه صار الوقف كمنقطع الوسط او الاخر كما يحتمل بعض الشراح وهو ظاهر وعليه فالفرق بينه وبين المكاتب اذ ارق ظاهر (لا مردت وحرى) لان الوقف صدقة جارية ولا بقاء لهما ويفرق بينهما وبين نحو الزاني المحصن وان كانا ونة في الاضرار اذا لا تملك عسجة بجمال بخلافها بار في الوقف عليها ما مائة عزة الاسلام لتقام معاندهم ماله من كل وجه بخلافه لاسيما والارتماد ينافي المالك والحراية سبب زواله فلا يناسبهما التحصيل اما المعاهد والمؤمن فيلحقان بالحربي على ما جزم به الدميري وقال غيره انه المدهوم من كلامهم ورجح العزى الحاقهما بالمدى وهو الوجه ان حل بدارنا مادام فيها فاذا رجع صرف لمن بعده وحصر المصنف في نكت التسمية الخلاف بقوله وقفت على

(قوله وهو ظاهر) اي ما يحشمه من انه كمنقطع الوسط او الاخر ثم اذا سلم أو ترك الحراية والترم الجزية هل يعود استحقاقه او لا فيسه نظروا في ما ياتي من انه لو وقف على اولاده الا من فسق منهم فسق بعضهم ثم عاد عدلا من الاستحقاق استحقاقه هنا (قوله ظاهر) وهو انه بالعجز عن الكتابة يتبين انه باق على مالك السيد حتى ان السيد يستحق ما كسبه في مدة كتابته ولا كذلك الذي فانه لم يتبين بجرايته الا ان بقائه حرايته الاصلية (قوله لا مردت) اي لا يصح الوقف عليه وكذا لا يصح الوقف منه لا يقال انه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين صحته ولا فلا لنا نقول ذلك

٢٤ به ع اعـ هو فيما يقبل المتعلق كالعق و لاطلاق بخلاف مالا يملكه كالبيع والوقف فانه محكوم بطلانه من المرد من أصله ولو عاد الى الاسلام (قوله وبين نحو الزاني المحصن) اي حيث يصح الوقف عليه دونهم ارق قوله فيلحقان بالحربي) اي فلا يصح عليهما (قوله ان حل) اي كل منهما وقوله فاذا رجع اي عاد الى دار الحرب (قوله صرف لمن بعده) اي وهو الفقراء من المسلمين وقياس ما مر في الذي اذا حارب انه يصير كمنقطع الوسط حيث ذكر بعده جهة يصير اليها وقد يفرق بان موضوع الذمة على عدم النقص ما يني الذي بخلاف العهد والامان فان كلامهما موضوعه ان لا يرد على اربعة أشهر فانتقاله لدار الحرب كالحق فكان الواقف لم يجعل له الاستحقاق الا بالمدة القليلة فلم يجز فيه كونه كمنقطع الوسط بل جزم فيه بانه ان بعده وعلى هذا فالظاهر انه اذا عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الواقف لم يتناول الا المدة الاولى (قوله وقفت على

زيد الحربي) ظاهره أن لفظ الحربي والمرئد من جملة تصيغته فلا تنقد صحة الوقف عليهما الذي قال به مقابل الأصح مما لو قال
علي زيد ولم يرد على ذلك وكان في الواقع حربياً ومرداً ويرد عليه أن الوصف بالحربي أو المرتد يشعربان الحامل على الوقف
عليه الحربية أو الردة لأن تعليق الحكم بالمشقة يتوذن بعملية مأمنه الاشتقاق فاشبهه ما لو قال وقتت دارى على من يرتد أو
يحارب وهو باطل قطعاً (قوله ورج السبكي الخ) هذا هو المعقد وقوله بالمحاربة أى قطع الطريق وقوله كالزاني المحصن أى
فيصح الوقف عليه (قوله واختاره جمع) ٢٦٦ لا يقوى على دفع ذلك التعذر اهـ ج (قوله ومنه) أى من الوقف على نفسه
(قوله أو انتفاعه) أى ولو بالصلاة

زيد الحربي أو المرتد كما يشير إليه كلام اللباب أما إذا وقف على الحربيين أو المرتدين فلا
يصح قطعاً ورج السبكي فيمن تحتم قتله بالمحاربة أنه كالزاني المحصن (ونفسه في الأصح)
لعدم تعليق الإنسان ملكه أو منافع ملكه لنفسه لأنه حاصل ويمتنع تحصيله من الحاصل
واختلاف الجهة إذا استحقاقه وبقا غيره ملكاً الذي نظره مقابل الأصح واختاره جمع
ومنه أن يشترط نحو قضاء دينه مما وقفه أو انتفاعه به أو شربه منه أو مطالعته في الكتاب
أو طبخه في القدراً واستعماله من بئر أو كوز وقف ذلك على نحو الفقراء فيبطل الوقف بذلك
خلافاً لما وقع لبعض الشراح هنا وكانه توهم جواز ذلك من قول عثمان في وقفه لبئر رومة
دلوى فيها كدلاء المسلمين وليس يصح فقد أجابوا عنه بأنه لم يقل ذلك على سبيل الشرط
بل الأخبار بان للواقف الانتفاع بوقفه العام كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئر
وقفها نعم لو شرط أن يضحى عنه صح أخذ من قول الماوردي وغيره بصحة شرط أن يضحى
عنه منه أى لأنه لا يرجع له من ذلك سوى الثواب وهو لا يضرب بل هو المقصود من الوقف
ولو وقف على الفقراء من لا تم صار فقيراً جازله الأخذ منه وكذا لو كان فقيراً حال الوقف
كفى الكافي واعتد به السبكي وغيره ويصح شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل أن كان يتعد
أجرة المثل فأقل كما قيده بذلك ابن الصلاح ومن الحيل في الوقف على النفس أن يقف
على أولاد آية ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع من المتأخرين واعتد به ابن الرفعة
وعمل به في حق نفسه فوقف على الألفة من بنى الرفعة وكان يتناوله وهو الأوجه وإن
خالف فيه الأسنوي وغيره تبعاً للغزالي والخوارزمي فأبطلوه إن انحصرت الصفة فيه
والأصح قال وهو أقرب بعده عن قصد الجهة وأن يؤجر مدة طويلة ثم يقفه على
الفقراء من لا تم يتصرف في الأجرة أو يستأجره من المستأجر وهو الاحوط لينفرد
بالبديهة من خطر الدين على المستأجر وأن يستحكم فيه من براه ولو أقرم وقف على
نفسه ثم على جهات مفصلة بأن حاكمه حكم به وبزوجه وأخذناه بأقراره ونقض الوقف
في حق غيره على ما أفتى به البرهان المراجعي والأوجه ما أفتى به التاج الفزاري من قبول

فيما وقفه مسجداً اهـ ج وكتب
عليه سم ما حصل له أن الوقف
يبطل بذلك الشرط ونقله عن
تصريح شرح البهجة وأدابه
على من اقتضى كلامه صحة الوقف
وبطلان الشرط (قوله فيبطل
الوقف) ومثل ذلك في البطلان
ما وقع السؤال عنه من أن شخصاً
وقف نخيلاً على مسجد بشرط أن
تكون غمرته له والجريد واللبن
والخشب ونحوها للمسجد وبقي
ماله وقف جريد النخيل أو لبغته
مثلاً هل يشمل الحادث والموجود
أو الموجود فقط فيه نظراً لأقرب
الأول ومحل التردد ما لم ينص
على الموحود بأن يقول هذا
الجريد فإن نص عليه لم يدخل
الحادث (قوله على سبيل الشرط)
هذا كلام يدل على أن التصريح
بنفسه على سبيل الشرط في وقف
نحو البئر والمسجد يضرب فتأمل
وراجعه اهـ سم على منسج

(أقول) وهو ظاهر لأنه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذي يريد فاشبهه الوقف على نفسه
على أن قول الشارح أو شربه منه أو مطالعته في الكتاب صريح فيما ذكرناه (قوله جازله الأخذ منه) أى كأحد هم (قوله بقدر
أجرة المثل) أى إماماً شرط النظر لغيره وجعل للنظار أكثر من أجرة المثل ليمتنع كما يأتي بعد قول المصنف أن فوض إليه هذه
الأمور (قوله وكان) أى ابن الرفعة وقوله يتناوله أى يأخذ غلاته (قوله ثم يتصرف في الأجرة) ولوا نفسه في الأجرة بعد
الوقف عادت المنافع للواقف كما تقدم للشارح بعد قول المصنف في الأجرة والظاهر أنه لا يرجع على سبيله بأجرة ما بعد العتق
(قوله من براه) أى الوقف على النفس كالحنفي

(قوله وعلى من يتلقى) أي فلا يطل في حقه ولا حق من يتلقى منه (قوله وسيأتي) قال حج قبيل الفصل اه (قوله بأن حكم الحاكم) أي ولو حكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبنى على دعوى وجواب أما لو قال الحاكم الخفي مثلاً حكمت بصحة الوقف وبوجوبه من غير سبق دعوى في ذلك لم يكن حكماً بل هو افتاء مجرد وهو لا يرفع الخلاف وكان لا حكم فيجوز للشافعي بيعه والتصرف فيه (قوله على جهة معصية) انظر هل العبرة بعقيدة الواقف أو الموقوف عليه أو بعقيدتهما فيه نظراً لأقرب أن العبرة بعقيدة الواقف مطلقاً لأنه المباشر للفعل فتعتبر عقيدته وبقى ما لو أطلق الوقف على الكائن فهل يحمل على ما قبله المارة فيصح أو على ما لا تعبد فيبطل فيه نظر والأقرب الثاني ثم رأيت في حاشية التحرير ٢٦٧ شيخنا الشوبري ما نصه قوله على عمارة الكائن

لواطلق الوقف على الكائن فهل يبطل أفتى شيخنا صالح بالبطلان لأن الظاهر من الوقف عليها الوقف على مصالحها الممنوع وهو ما كان يظهر اه (قوله نحو الكائن) وصريح ما ذكر أن هذا إذا صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يكفر به وهو ظاهر لأن غايته أنه فعل أمر محرم لا يتضمن قطع الإسلام لكن نقل بالدرس عن شيخنا الشوبري أن عمارة الكنيسة من المسلم كفر لأن ذلك منه تعظيم لغیر الاسلام وفيه ما لا يخفى لانا لانسلم أن ذلك فيه تعظيم غير الاسلام مع انكاره في نفسه وهو لا يضر ويتسليمه فجزء تعظيمه مع اعتقاد حقيقة الاسلام لا يضر أيضاً لجواز كون التعظيم اضرة فهو تعظيم ظاهر لا حقيقى فان صح ما نقل عن

اقراره عليه وعلى من يتلقى منه كالموقف هذا وقف على وسيأتي ماله تعلق بذلك وأفتى ابن الصلاح وتبعه جمع بأن حكم الخفي بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشافعي باطناً من بيعه وسائر التصرفات فيه قال لأن حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وانما يمنع منه في الظاهر سياسة شرعية ويلحق به إذا ما في معناه لكن رده جمع بأنه مفرع على مرجوح وهو أن حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا يثبت باطناً كما صرح به تعليقه والأصح كافي الروضة في مواضع نفوذه باطناً ولا معنى له إلا ترتب الآثار عليه من حل وحرمة ونحوهما وصرح الأصحاب بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقاً عليه (وان وقف) مسلم أو ذمی (على جهة معصية كعمارة) نحو (الكائن) المقصودة للتعبد وترميمها وان مكأهم منه كما قاله السبكي والأذري وغيرهما أو قناديلها أو كتابة نحو التوراة (قباطل) لكونه اعانة على معصية نعم ما قبله ذمی لانه لا يرفعوا البنا وان قضى به حاكمهم لا ما وقفوه قبل المبعث على كائنهم القديمة ولا بطله بل نفقه حيث نفقها أما نحو كنيسة لنزول المارة أولسكنى قوم منهم دون غيرهم فيما يظهر فيصح الوقف عليها وعلى نحو قناديلها واسراجها واطعام من يأوى اليها منهم لا تقف المعصية لانها حينئذ باط لا كنيسة كافي الوصية ومن ثم جرى هنا جميع ما يأتي ثم وما تبع به البلوى أنه يقف ماله على ذكوراً وولاده وأولاد أولاده حال صحته فاصداً بذلك حرماناً منهم والأوجه الصحة وان نقل عن بعضهم القول ببطلانه (أو) على (جهة قرينة كالفقراء) والمراد بهم هنا فقراء الزكاة كما هو ظاهر كلام الرافعي في قسم الصدقات نعم المكسب كفايته ولا مال له يأخذها (والعلماء) وهم عند الإطلاق أصحاب علوم الشرع كالوصية والمدارس والكعبة والقناطر وتجهيز الموتى فيختص به من لا ترك له ولا منفق (صح) لعموم أدلة

شيخنا المذكور محل على تعظيم يؤدى إلى حقه الاسلام كاستحسان دين المصريين من حيث هو دينها على دين الاسلام مع التعظيم (قوله للتعبد) أي ولو مع نزول المارة وقوله الان ترافعوا البنا أي فبطله وان قضى الخ (قوله بل نفقه حيث نفقها) أي وان لم تعلم شروطه عندهم لجواز أن لا يكون المعتمر في شريعتنا معتبراً في شريعةهم حين كانت حقاً (قوله لنزول المارة) أي ولودمين (قوله حال صحته) أي أما في حال مرضه فلا يصح الا بإجازة الأناث لا التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقيين (قوله والأوجه الصحة) أي مع عدم الاتم أيضاً (قوله ولا مال له) قضية تخصيص الاستدراك بما ذكر أن من له مال يقع موقفاً من كفايته لا يأخذ لانه ليس فقيراً في الزكاة والظاهر أنه غير مراد بل الظاهر أن مرادهم بالفقير هنا ما يشمل المسكين فن له مال يقع موقفاً من كفايته لكنه لا يكفيه فقير (قوله والعلماء) أي ويصرف لهم ولو أغنياء

(قوله على جميع الناس سم) وعلى الصحة ينبغي أن يكون الصرف الثلاثة لكن لا يجبه هنا إذا فضل الريع عن كفايتهم لاسيما مع احتياج غيرهم اه سم على حج وظاهره وان كان المدفوع لهم اغنياء (قوله من تحرم عليه الزكاة) اي بحاله لا بالقدرة على الكسب لما صرف الفقير اه لكن في سم على حج مانصه قوله والغنى الخ شامل للمكتسب السابق الحاقه بالفقر في الاخذ من الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم أن يأخذ المكتسب المذكور مع الاغنياء ومع الفقراء وهو بعيد (قوله ولا يأتي فيه) اي الوقف وقوله وفارق الميع اي حيث جرى فيه الخلاف ٢٦٨ (قوله فامكن تغزيل النص عليها) وهو قوله انما البيع

عن تراص فحمل على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة عند من يقول بها (قوله ويقبضه) هو واضح فيها لا ناظر أما ما لا ناظر له كن احيا مواتا بقصد المسجدية فان ما احياه يصير مسجدا ولا ناظر له فاذا اعتلته آلة قبل الاحياء ثم بنى بها فيه يتبين أنه ملاكها من حين الاعداد اه حج بالمعنى اي وأما ما اعتد بهد الاحياء لنحو ترميمه أو اكمال بنائه ويزول ملكه عن الآلة باستقراره في محله الخ ثم ما ذكر من أن المسجد قد يكون لا ناظر له ظاهر فمن شرع في احيا مسجدا في موات فانه قبل تمام الاحياء لم يثبت له حكم المسجدية فلا ناظر له أما بعد تمام الاحياء فيكون ناظره الحالك (قوله يمكن محله) معتمد (قوله بالمسجد في ذلك) اي أنه يصير وقتا بنفس البناء في الموات (قوله اي بنى به زاوية) واشهر عرفا في الزاوية انهما ترادف المسجد وقد ترادف المدرسة

الوقف ولا تظن لكونه على جماد لان نفع ذلك راجع على المسلمين ولا لاقطاع لعلماء دون الفقراء لان الدوام في كل شيء بحسبه هذا كما عند امكان حصر الجهة فلم يمكن ذلك كالوقف على جميع الناس صح كذلك أيضا كما افاده الواو الدرجه الله تعالى تبعه بالسبكي خلافا لما وردى والرويانى (أو) على (جهة لا تظهر فيها القربة) بين به أن المراد بجهة القربة ما ظهر فيه قصد هو الا لا لوقف كله قربة (كالاغنياء صح في الاصح) كما يجوز بل تسن الصدقة عليهم فالمرعى اتقاء المعصية عن الجهة فقط نظر الى أن الوقف عليك كالوصية ومن ثم استحسنا بطلانه على اهل الذمة والساق لانه اعانة على معصية وهو مردودة فلا معنى وتمثيل المصنف صحيح ومن زعم عدم صحته مع سن الصدقة على الاغنياء فكيف لا يظهر فيه م قصد القربة فقد وهم لوضوح الفرق بين ما لا يظهر ولا يوجد ولو حصرهم كاغنياء أو قاربة مع جزما كما يجنبه ابن الرفعة وغیره والغنى هنا من تحرم عليه الزكاة قاله الزيلعي وبجاء الاذرى اعتبار العرف ثم شكك فيه (ولا يصح) الوقف من ناطق لا يحسن الكتابة (الابلغة) ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة وفارق نحو البيع بأنهما عهدت فيه جاهلية فأمكن تنزيل النص عليها ولا كذلك الوقف فلوجب بناءه على هيئة مسجدا ومقبرة وأذن في إقامة الصلاة أو الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه نعم بناء المسجد في الموات تسكنى النية فيه لانه ليس فيه اخراج الارض المقصودة بالذات عن ملكه لا حقيقة ولا تقديرا حتى يحتاج الى اقف قوى يخرج عنه كما قاله في الكفاية تبعه لما وردى ويزول ملكه عن الآلة باستقراره الى محله من البناء لا قبله الا أن يقول هي للمسجد ويقبل ناظره له ذلك ويقبضه كما قاله القمولى والباقينى وقول الرويانى لو عمر مسجد اخر ايا ولم ينف الآلة كانت عارية ترجع فيها متى شاء يمكن حله على ما اذالم بين بقصد المسجد والقول بخلافه على ما اذالم بنى بقصد ذلك وفي كلام البغوى ما يرد كلام الرويانى وألقى الاسنوى أخذ من كلام الراغبى بالمسجد في ذلك المدارس والربط والبلقينى أخذ منه أيضا البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحبسة بمقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذلك أخذ من الناس شيئا ليني به زاوية أو رباطا فبصير كذلك بمجرد بنائه

اما

وقد ترادف الرباط فيعمل فيها يعرف محلها المطرد والاف يعرف اقرب محل اليه كما هو قياس فطائره اه حج

(اقول) وعليه فلو أخذ من جماعة في بلاد متفرقة مثلا ليني زاوية في محله كذا كان العبارة بعرف محله الزاوية دون الدافعين لكن هل يشترط علم الدافعين بعرف محله الزاوية ولو لم يقصد الاخذ بمحله به منه حال الاخذ لبناء الزاوية حتى يصح ذلك ويتخير في المحل الذى يبنى فيه أو لا بد من التعيين فيه نظر ولا يبعد الصحة توسعة في النظر بجهة الوقف ما يمكن ثم لو بقي من الدراهم التى اخذها الماذ كشيء بعد البناء فينبغى حفظه ليصرف على ما يعرض لمن المصالح وفي سم على حج فرع في فتاوى =

== السيموطي مائنه مسئلة

المدارس المنبئة الآن بالديار
المصرية وغيرها ولا يعلم للواقف
نص على انها مسجد افقد كتاب
الوقف ولا تقام بها جمعة هل
تعطى حكم المسجد أم لا الجواب
المدارس المشهورة الآن حالها
معلوم فنها ما علم نص الواقف أنها
مسجد كالشجونية في الايوانيين
خاصة دون الصحن ومنها ما علم
نص أنها ليست بمسجد كالكاملية
والبيبرسية فان فرض ما يعلم فيه
ذلك ولو بالاستقضاة لم يحكم بأنها
مسجد لان الاصل خلافه اه
وأفهم أن ما لم يعلم فيه شيء
لا بالاستقضاة ولا غيرها يحكم
بمسجدية اكتفاء بظاهر الحال
(قوله أما الاخرس) محترز من
ناطق (قوله حبس عليه) أي
محبوسة وهو بفتح الحاء مصدر
حبس اذا وقف وبضهها الموقوف
ففي المختار الحبس يوزن القفل
ما وقف (قوله أو حبس محرم) أي
أو صدقة حبس محرم (قوله
صريحاً بغيره) وهو ما ضعه الى
تصدقته ونحوه وقوله اذ هو
صريح معتد وقوله كان وقفاً
الخ معتد (قوله صار مسجداً)
قضية قوله صار ان هذا صريح
في انشاء وقفها مسجداً ومن ثم
بحث فيه الشارح بما سيأتي
(قوله في الاعسكاف) أي اوفى
صلاة التيمية فيه (قوله يشترط

أما الاخرس فيصح بإشارته وأما الكتاب فبكتابته مع النية (وصريحه) ما اشتق من لفظ
الوقف فهو (وقف كذا) على كذا (أو أرضي) أو ملاكي (موقوفة) أو وقف (عليه
والتسبيل والتحبس) أي ما اشتق منهما كالملاكي حبس عليه (صريحان على الصحيح)
فيهما الاشتهارهما شرعاً وعرفاً وفيه والثاني أنهما كتابتان لعدم اشتهارهما كاشتهار الوقف
وقيل الاول كناية والثاني صريح (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محترمة) أو موبدة (أو
موقوفة) ولا يشكل ذلك الخلاف في هذه مع صراحة أرضي موقوفة. **الاخلاف**
لان فيها خلافاً أيضاً وعلى عدمه موقوفة في الاولى وقعت صدقة وفي الثانية وقعت تابعة
فضعت صراحتهما أو مسبلة أو محبسة أو صدقة حبس أو حبس محرم أو صدقة ثابتة
أو بئله كما قاله ابن خيران أو لا توث (أو لا تباع ولا توهب) أو الواهب يعني أو اذا أحدهما
كاف كما صححه في الجوهر جزم به ابن خيران وابن الرفعة وان نازع فيه السبكي (فصريح
في الاصح) لان لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يحتمل سوى الوقف ومن ثم كان هذا
صريحاً بغيره وانما لم يكن قوله لزوجه أنه بائن متى ينونة محترمة لا تخمين بل بعدها أبداً
صريحاً لاحتماله غير الطلاق كالتحريم بالفسخ بنحو رضاع والثاني كناية لاحتمال تأكيده
ملك المتصدق عليه وقبل لا تصدق في صدقة محترمة حتى يقول لا تباع ولا توهب (وقوله
تصدق فقط ليس بصريح) في الوقف ولا كناية ولا يحصل وقف به (وان نواه) لتردده بين
صدقة القرض والنفل والوقف (الأن يضيفه الى جهة عامة) كتصدقته به على الفقراء
(وينوي الوقف) فيصير كناية كما هو ظاهر الروضة كاصلاحها وصوبه الزركشي ويحصل
الوقف به لظهور اللفظ حينئذ فيه بخلافه في المضاف الى معين ولو جماعة لا يكون كناية
في الوقف وان نواه اذ هو صريح في التملك بلا عوض فان قيل وقبضه ملكه والا فلا
ونقل الزركشي عن جمع أنه متى نوى به الوقف كان وقفاً فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح
أن قوله حرمة أو أبدته ليس بصريح) لعدم استعماله مستقلاً بل مؤكداً كما مر فيكون
كناية لاحتماله وان يثبت بأول دفع ايهاً أن أحدهما ليس بكناية والثاني أنه ما صريحان
لا فادتهما الغرض كالتحبس والتسبيل (و) الاصح وان نازع فيه الاسنوي (أن قوله
جعلت البعثة مسجداً) من غيرية صريح خفيئند (نصير به مسجداً) ولو لم يأت بشيء
بما صار لان المسجد لا يكون الا وقفاً والثاني لا تصير لانه وصفها بما وصفها الشارع بقوله
جعلت الى الارض مسجداً وطهوراً **والخلاف** عند الاطلاق فلونوى به الوقف أو زاد الله
صار مسجداً قطعاً والظاهر كما أفاده الشيخ أنه لو قال أذنت في الاعسكاف كاف فيه صار
مسجداً لان الاعسكاف لا يصح الا في مسجد بخلاف الصلاة وينبغي أن يصير ورثته مسجداً
بدل انما هو لتضمن كلامه الاقرار به لا لكون ذلك صيغة انشاء لوقفه حتى لو لم يوجد منه
صبغة لذلك لم يكن وقفاً باطلاً (و) الاصح (أن الوقف على معين) واحد أو أكثر (يشترط

فيه قبوله) ولو مترخيا وان طال الزمن حيث كان الموقوف عليه غائبا فلم يبلغه الخبر الا بعد الطول اما لو كان حاضرا فبشرط
 الفور اخذ من قول الشارح عقب الا يجب ان يكون لو مات الواقف هل يكفي قبوله بعدم موته ام لا فيه نظر والظاهر عدم صحة
 القبول لاحقا منهم الوقت باعتدود الوصية وقوله قبوله اي فلو لم يقبل الميعن ولا وليه لم يصح الوقف في حصته من لم يقبل وفي
 سب على منسج فرع مال مر الى بطلان الوقف فيها لو مات البطل الاول قبل القبول أو ردت الواقف وقال ان في المنقول ما يساعد
 فليحذر اه سب على منسج وهو مستفاد ٢٧٠ من قول الشارح فان ردت الاول بطل الوقف وقول سب ردت الواقف

اي رجوع قبل القبول (قوله
 والا فقبول وليه) اي فلو لم يقبل
 وليه بطل الوقف سواء كان الولي
 الواقف أو غيره ومن لا ولي له
 خاص فولي به القاضي في قبيل له
 عند بلوغ الخبر أو يقيم على الصبي
 من يقبل له فلو وقف على جمع
 فقبل بعضهم دون البعض بطل
 فيما يخص من لم يقبل عملا بتفريق
 الصفقة (قوله بل الشرط عدم
 الرد) اي فيمن بعد الاول فلو ردت
 بطل فيما يخصه وانما لم يرد
 ويكون كمنقطع الوسط (قوله بطل
 الوقف) هذا يشعر بصحة الوقف
 ابتداء وانه انما يبطل اذا مات ولم
 يعد له قبر ومفهوما انه اذا علم له
 قبر بعد الموت استمرت الصحة وقد
 تقدم في كلامه البطلان
 في الوقف على القراءة على رأس
 قبره أو قبر أبيه الحى فليتنامل الجمع
 بينهما وفي حج بعد حكاية هذا عن
 ابن الصلاح مانعه على أنه يأتي
 تفصيل في مسئلة القراءة على

فيه قبوله) ان كان أهلا والا فقبول وليه عقب الا يجب ان يبلغ الخبر كالهبة والوصية
 اذ دخول عين أو منفعة في ماله كقهر باغير الارث بعيد وهذا هو الذي صححه الامام
 وأتباعه وعزاه الرافعي في الشرحين للامام وآخرين وصححه في المحرر ونقله في زيادة
 الروضة عنه مقتصر عليه وهو المعتمد وان رجح في الروضة في السرقة عدم الاشتراط
 نظرا الى أنه بالقرب أشبه منه بالعقود ونقله في شرح الوسيط عن النص واتصرله
 جمع بأنه هو الذي عليه الا كثرون واعتمدوه وعلى الاول لا يشترط قبول من بعد البطلان
 الاول بل الشرط عدم الرد وان كان الاصح انهم يتلقون من الواقف فان ردت وانقطع
 الوسط فان ردت الاول بطل الوقف ولو رجح بعد الرد لم يعد له وعلم منه أنه لو ردت بعد قبوله
 لم يؤثر ولو وقف على ولده فلان ومن يحدث له من الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف
 خلافا لبعضهم ولا يشترط قبول ورثته حائزين وقف عليهم سب موقوفهم ما يفي به الثالث على
 قدرا انصبا ثم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهر اعلمهم لان القصد من الوقف دوام
 الثواب للواقف فلم يملك الوارث رده اذ لا ضرر عليه فيه ولا يملك اخراج الثلث عن
 الوارث بالكلمة فوقه عليه أولى ولو وقف جميع أملاكه كذلك ولم يميزه نفذ في ثلث
 التركة قهر اعلمهم كما مر وأفتى ابن الصلاح بأنه لو وقف على من يقرأ على قبره بعدم موته
 فمات ولم يعرف له قبر بطل وقفه وخروج بالمعنيين الجهة العامة وجهة التحرير كالمسجد فلا
 قبول فيه بحر ما لم ينب الامام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لان هذا لا بد له من
 مباشر ولو وقف على مسجد لم يشترط قبول ناظره بخلاف ما ذهب له (ولو ردت) الموقوف
 عليهم أو بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) كالوصية نعم ولو وقف على
 ولده الحائز ما يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كما مر ولما تم الكلام على أركانه
 الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأيد والتحيز وبينان المصروف والزام فقال (ولو
 قال وقف هذا) على الفقراء أو على مسجد مثلا (سنة) مثلا (فبطل) وقفه لفساد
 الصيغة اذ وضعه على التأيد وسواء في ذلك طويل المدة وقصيرها نعم ينبغي ان يقال

لو
 القبر فاعلم ثم قال ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفه على من يقرأ على قبري أو على قبر أبي
 وابو حى بخلاف وقفه الا أن أو بعدم موتى على من يقرأ على قبري بعدم موتى فانه وصية وان خرج من الثلث أو اجيز وعرف قبره
 صح والا فلا اه فيحمل قول الشارح هنا بأنه لو وقف على من يقرأ الخ على مالو كان صورة الوقف وقفت الا على من يقرأ على
 قبري بعدم موتى فيصح ويؤيده ما سبق في قول الشارح انه لو تجز وعلق اعطاه له موقوف عليه بالموت جاز ان يتأمل وعليه فالربيع
 الحاصل في حياته لواقف كالفوائد الحاصلة من الموصى به (قوله ولو وقف على مسجد) وينبغي ان مثله الرباط والمدرسة والمقبرة
 لما شابهتها المسجد في كون الحق فيها لله تعالى

(قوله كما يحسنه الزركشي) قد يشكك على هذا ما قالوه في البيع والنكاح من عدم الصحة فهما الا ان يقال الوقت لكون
المقصود منه القرية المحضة نظروا ما يقصد من اللفظ دون مدلوله ٢٧١ (قوله فاذا لم يبين مصرفه) اي جميع

مصرفه بل اقتصر على اوله أما
لو لم يذكر مصرفا فباطل
لما يأتي في قول المصنف الآتي
ولو اقتصر على وقت فالظاهر
بطلانه (قوله فركه) اي فلا يعود
للتأخر (قوله ويؤخذ منه صحة
الخ) مثله في حج بالحرف (قوله بل
هما مستويان) وقضيته ان الاخ
الشقيق والاخ للاب مستويان
لكن (قوله بنفسه)

او بوجهه عن نفسه اهـ حج (قوله
صرف الربيع الخ) معقد (قوله
فكذلك) اي كما ينقطع الاخر
وظاهره انه ولو كان المعين
للسرف في الطبقة الاولى يكون
منقطع الاول فيما زاد على من
سماه بل يصرف لا قرب رحم
الواقف تبعاً للمعين * (فرع) *
في الزركشي لو وقف على

الاقارب اختص بالفقر منهم
ايضا خلاف الوقف على الجيران
اهـ سم على منهج ولم يبين
ما المراد بالجيران هنا والاقرب
حله على ما في الوصية لمساواة
الوقف لها في التبرع (قوله
وهو ظاهر) ولعل وجهه ان
ما وقفه الامام مبيى على النظر
لما فيه مصلحة المسلمين فحيث
انقطع من وقفه عليهم نصوص

لو وقفه على الفقراء ألف سنة أو نحوها مما يبعد بقاء الدنيا اليه صح كما يحسنه الزركشي
كالأذرع لان المقصد منه التأييد دون حقيقة التأقيت ولا أثر لتأقيت الاستحقة
كعلي زيد سنة ثم على الفقراء أو الآن يولدني ولد كما نقله الملقبني عن الخوارزمي وجرم به
ابن الصباغ وجرى عليه في الانوار وللتأقيت الضمني في منقطع الاخر المذكور
في قوله (ولو قال وقفت على اولادي أو علي زيد ثم نسله) أو نحوهما مما لا يدوم ولم يزد على
ذلك (فالظاهر صحة الوقف) لان مقصوده القرية والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل
ادامته على سبيل الخير (فاذا انقضت المذكور) أو لم تعرف أرباب الوقف (فالظاهر أنه
يبقى وقفا) لان وضع الوقف الدوام كالتعق ولانه صرفه عنه فلا يعود كما لو نذر به بالي مكة
فركه فقراؤها والثاني يرتفع الوقف ويعد مملوكا لواقف أو الى ورثته ان كانت لان
بقاء الوقف بلا مصرف متعذر وانبات مصرف لم يذكره الواقف بعيد فتعين ارتفاعه
(و) الاظهر (أن مصرفه أقرب الناس) رجلا لا رثا فيقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم
ويؤخذ منه صحة ما فتى به العراقي أن المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف
أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجح جميعهما في مستويين
في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لم يرجح عم على خالة بل هما مستويان
ويعتبر فيهم الفقر ولا يفضل الذكر على غيره فيما يظهر (الى الواقف) بنفسه (يوم انقراض
المذكور) لان الصدقة على الاقارب افضل القربات فاذا تعذر ذلك واقف تعين أقربهم
اليه لان الاقارب مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف نظير أبي طهة أرى أن تجعلها
في الاقربين وبه فارق عدم نعيمهم في نحو الزكاة على ان لهذه مصرفا عينه الشارع
بخلاف الوقف ولو فقدت اقاربه أو كانوا كلهم اغنياء صرف الربيع لمصلحة المسلمين كما نص
عليه البويطي في الاولى أو الى الفقراء والمساكين على ما قاله سليم الرازي وابن الصباغ
والتولي وغيرهم وقال ليصرف من غلته لفلان كذا وسكت عن باقيه فكذلك وصرح
في الانوار بعدم اختصاصه بفقر ابلد الوقف بخلاف الزكاة أما الامام اذا وقف منقطع
الاخر فيصرف للمصالح لا لاقاربه كما افاده الزركشي وهو ظاهر (ولو كان الوقف منقطع
الاول كوقفه على من سبى ولدني) أو على مسجد سبى ثم على الفقراء مثلا (فالذهب
بطلانه) لانه اذا صرف اليه حالا ومن بعده فرعه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما
الصحة وصحة المصنف في تصحيح التبرع ولو لم يذكر بعد الاول مصرفا بطل قطعاً لانه
منقطع الاول والاخر ولو قال وقفت على اولادي ومن سبى ولدني على ما فصله ففصله
على الموجودين وجعل نصيب من مات منهم بالاعقب لمن سبى ولدني صحيح ولا يؤثر فيه قوله

مصلحة تتعلق به ككونه عالما مرجح الى عموم مصالحتهم لا لاقاربه وهذا ظاهر فيما وقفه الامام من بيت المال أما ما وقفه من مال
نفسه فينبغي انه كغيره في الصرف لا قاربه

(قول المصنف قوله فاذا لم يبين الخ ليس في النسخ وقوله لكن يرض بعده في النسخ التي يابى بنا اهـ)

(قوله بالتحريك) اى على الافصح ويجوز فيه الاسكان (قوله ذات قرينة) فى عبارة الواقف (قوله قبله) اى قبل ما فيه التردد (قوله وان قال الله) قال السبكي ومحل البطلان ما لم يقل الله والافصح ثم يعين المصرف اه شرح الروض اه سم على منهج (قوله لا يصح قيل وهو متجه) ٢٧٢ عبارة حج قبل وهو متجه اه والمراد منها ظاهراً

ما ذكره الشارح فلم يظهر المراد منه فان عدم الصحة لم تؤخذ مما ذكر لان قوله على جماعة او واحد محتمل لما نواه وهو مقتضى للصحة اللهم الا ان يقال انه لما لم يكن فيه تعيين كان كما لو قال وقفت واقتصر عليه وحكمه ما مر من عدم الصحة وان نوى معيناً فيكون ماد كرملة (قوله ولا يجوز تعليقه بالخ) ومن ذلك ما يقع فى كتب الاوقاف من قولهم وان ما سيحدث فيه من البناء يكون وقفاً فانه لا يصح اعلام تمييز وتعيينه وهو باق على ملك الباني ولو كان هو الواقف لكن سيمأتى بعد قول المصنف بل يشتري به اعبداً الخ ان ما ينييه من ماله او من ريع الوقف فى الجدران الموقوفة يصير وقفاً بالبناء بلجهة الوقف (قوله اما ما يضايه) عبارة الروض يصح مؤبداً كما لو ذكر فيه شرطاً فاعداً قاله الامام وتبعه غيره اه وقضية ذلك استثناء ما يضايه التبرير ايضا مما سياتى فى قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على

وقفت على اولادى ومن سبب ولدنى لان التفصيل بعده يبان له (أو) كان الوقف (منقطع الوسط) بالتحريك (كوقفته على اولادى ثم على رجل) مبهم وبه يعلم انه لا يضطر تردد فى صفة أو شرط أو مصرف ذات قرينة قبله أو بعده على تعيينه اذ لا يتحقق الانقطاع الامع الابهام من كل وجه (ثم الفقراء المذهب صحتهم) لوجود المصرف حالاً وما لا مصرفه عند الانقطاع كصرف منقطع الاخر امكن محله ان عرف امد انقطاعه فان لم يعرف كرجل صرف بهدموت الاول لمن بعد المتوسط كالفقراء كما افاده ابن المقرئ واطلاق الشارح ككثير محمول على ذلك (ولو اقتصر على) قوله (وقفت) كذا ولم يذكر مصرفاً أو ذكر مصرفاً معذراً كوقوف كذا على جماعة (فلا يظهر بطلانه) وان قال الله لان الوقف يقتضى تملك الملتزم فاذا لم يعين ممتلكاً بطل كالبيع ولا نجاهالة المصرف كهل من شئت ولم يعينه عند الوقف أو من شاء الله يبطله فعدمه بالاولى وانما يصح أو صيت بشئ ولم يذكر مصرفاً حيث يصرف للمساكين القائل به مقابل الاظهار هنا لان غائب الوصايا لهم فحمل الاطلاق عليه ولا نه أوسع لصحتها بالجهول والتبس وما يجزمه الاذرى من أنه لو نوى المصرف واعترف به صح مردود كما قاله الغزى بانه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تؤثر مع اقفى يحتملها ولا لفظ هنا يدل على المصرف أصلاً ويؤخذ منه انه لو قال فى جماعة أو واحد نويت معيناً لا يصح قيل وهو متجه (ولا يجوز) اى لا يحل ولا يصح (تعليقه) فيما لا يضايه التحرير (كقوله اذا جاء زيد فقد وقفت) كذا على كذا لانه عقد يقتضى نقلاً لله تعالى أو لاهم وقوف عليه حالاً كالبيع والهبة أما ما يضايه كجهلته مسجد اذا جاء رمضان فالظاهر صحتهم كما ذكره ابن الرقعة ومحل ذلك ما لم يعلقه بالموت فان علقه به كوقوف دارى بعد موتى على الفقراء فانه يصح قاله الشيخان وكاتبة وصية اقول القفال لو عرض للبيع كان رجوعاً ويفرق بينه وبين المدبر بان الحق المتعلق به وهو العتق أقوى فلم يجوز الرجوع عنه الا بنحو البيع دون نحو العرض عليه ونفى الركنى عن القاضى أنه لو شجره وعلق اعطاه لاهم وقوف عليه بالموت جاز كالأمانة وعليه فهو كالوصية ايضا فيما يظهر (ولو وقف) شيئاً (بشرط الخيار) له فى الرجوع عنه أو فى بيعه متى شاء أو فى تغييره من غير وصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) لما مر أنه كالبيع والهبة وفارق العتق حيث لم يفسد بالشرط الفاسدة كما قاله القفال واعقده السبكي بل قال ان خلافه غير معروف بانه مبني على السراية

التشوف

الصحيح اه سم على حج (فرفع) وقع السؤال فى الدرس عما لو قال وقفت دارى كوقف

زيد هل يصح الوقف أو يبطل فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر أن يقال فيه ان علم شروط وقف زيد قبل قوله ذلك صح الوقف والا فلا ويحتمل صحتهم مطلقاً وفى حالة جهله بحث عنه لانه معين فى الواقع فان عرف ذلك والاتيين البطلان والاول اقرب فليراجع وقول سم فيصح مؤبداً اى من الآن

(قوله) وخروج غير حالة الضرورة) يؤخذ منه أنه لو وجد من يأخذ بآجرة المثل ويسمى ما يوافق شرط الواقف ومن يطالبه بزيادة على آجرة المثل في آجرة تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليتنبه له وأنه لو وجد من يأخذ بآجرة المثل ويوافق شرط الواقف في المدة ومن يأخذ بآجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز أيضا رعاية لشرط الواقف فيهما (قوله) فجوزوا ذلك معتمد (قوله) وإن كر هذا الشرط في فتاوى السبوطي المسجدين الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الاغازان كلام القفال في فتاويه يؤهم المنع ثم قال الاسنوى من عنده والقياس جوازه (واقول) الذي يترجح التفصيل فان كان موقوفا على اشخاص معينة كن يدومرو وبكر مثلا وذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية ٢٧٣ والصوفية لم يجوز لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان

لتنقو الشارع اليه ومقابل الصحيح يصح الوقف ويبلغوا الشرط كما هو المطلق على أن لا رجعة له (والاصح أنه اذا وقف بشرط ان لا يؤجر) اصلا او سنة او لا يؤجر من ذي شوك كما قاله الاذرى وان الموقوف عليه يسكن فيه بنفسه (اتبع) في غير حالة الضرورة (شرطه) كما في شرطه التي لا تخالف الشرع وذلك لم يقم من وجود المصلحة والثاني لا يتبع شرطه لانه حجر على المستحق في المنفعة وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد الا من لا يرغب فيه الاعلى وجه مخالف لذلك فيجوز لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو انهدمت الدار المشروط عدم اجارتها الامداد وكذا ولم يمكن عمارة الابجارتها اكثر من ذلك أو جرت بقدر ما ينفع بالعمارة فقط من اعيان مصلحة الواقف لا مصلحة المستحق ويجب ان يعقد العقود في منع اكثر من سنة مثلا وان شرط منع الاستئنف كذا فتى به ابن الصلاح وطالقه تلميذه ابن رزين وائمة عصره فجوزوا ذلك في عقد واحد وقول بعض الشرع لا تجوز اجارته مدة طويلة لاجل عمارته لان بها ينفسخ الوقف بالكتابة كما يقع بمكة غير معمول عليه لان غرض الوقف بقاء عينه وان تلك ظاهرا لبقاء الثواب له (و) الاصح (انه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية) وزاد ان انقرضوا فلمسلمين مثلا ولم ينشأ (اختص بهم) اى اتبع شرطه كما في الحر وغيره فلا يصح ولا يعتكف به غيرهم رعاية لغرضه وان كر هذا الشرط والثاني لا يختص المسجد بهم لان جعل البقعة مسجدا كالتحرير فلا معنى لاختصاصه بجماعة ولو خص المقبرة بطائفة اختصت بهم عند اكثرين كما قاله الامام ولو شغل شخص بمائة لزمته آجرته وهل تكون لهم الاقرب لانهم ملكوا الاتفاقة به لا المنفعة ولو انقرض من ذكرهم ولم يذكرا احدا بعدهم فلا وجه كما يحتمل الاسنوى اتفادع سائر المسلمين به لان الواقف لا يريد تعطيل وقفه

صريح الواقف يمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف السنة واذا قلنا بجواز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرط الواقف للمعينين لانهم تسع لهم وهم مقيدون بشرطه الواقف اه وتقدم في احياء الموات في شرح قوله ولو سبق رجل الى موضع من رباط سبل او قيمته الى مدرسة الخ مانصه ونحوه يراهم المدرسة ما اعتمد فيها من نحوهم بها وشرب وطهر من مائها ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها على الواجهة اه وكان هذا فيما اذا لم بشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السبوطي او هذا فيما اعتمد وذلك في غيره فليحرر وعبرة العباب وان شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية

٣٥ به ح بالصلاة فيه صح وكره واختص بهم ولا يجوز لغيرهم الصلاة فيه كما لو خص الرباط والمدرسة بطائفة اه سم على حج (اقول) وينبغي حمل ما ذكر في الشق الثاني من المنع على ما اذا شوش على الموقوف عليهم فلا ينافى ما تقدم في احياء الموات (قوله) ولو خص المقبرة بطائفة الخ) معتمد وعليه فلودفن بها غير من اختصت به فقياس فيس المنع لا يخرج من دفن به انه هنا كذلك وهل من التخصيص ما لو اعتاد أهل بلد دفننا بحمل فمتنع على غير أهل الدفن فيه او يصير مقبرة من غير اختصاص باحد فيه نظر والاقرب الثاني لانه لم يسبق له اختصاص بمالك ازال ملكه عنه ويجوز العادة انما اقتضت جوارا لاقدام على الدفن ثم والاصل عدم الاختصاص (قوله) الا رب لا) وينبغي حفظه المصالح الموقوف (قوله) ولو شغل (أى) المخصوص بطائفة (قوله) اتفادع سائر المسلمين) أى على معنى ان ليكل مسلم فيه حقا فهو كالمساجد التي ليخصها واقفها باحد فيكل من سبق الى محل منه فهو احق به

(قوله الى الواقف) أى فيكون كمنه قطع الوسط (قوله فلم يجز) أى بناء على ما تنص فيه القواعد التي بنا عليها كلامهم (قوله وقال القاضي الخ) معتمد (قوله عند استحقاقه) وذلك عند صيرورته هو ببقية أهل الوقف في درجة واحدة ذلك بعد موت أعمام ولدا الوالد المذكور في مشاركة أولادهم ليكون الجميع ٢٧٤ صاروا في درجة واحدة ولا شيء له مع وجود الأعمام مما يقول الواقف الطبقة

العلماء تجب الطبقة السفلى وقوله وهذا الخ معتمد (قوله انه منقطع الوسط) أى فيه صرف بعد الأولاد الى أقرب رحم الواقف ان كان غير أولاد الأولاد فان لم يكن ثم غيرهم أخذوا من حيث انهم أقرب رحم الواقف لان من حيث انهم وقوف عليهم

(فصل في احكام الوقف اللفظية)

(قوله اللفظية) أى التي هي مدلول اللفظ (قوله تقتضى التسوية) أى ثم ان زاد على ما تناسلوا كان للتعميم في جميع اولاد الأولاد والا كان منقطع الآخر بعد البطنين الأولين كما يأتي في قوله ونظاير كلام المصنف كالروضة وأصلها الخ (قوله ليست للترتيب) أى بل هي للتسوية وما هما منه (قوله ومثله) أى مثل ما ذكر من قوله ما تناسلوا أو بطناً بعد بطناً ما لوجع بينهما (قوله خلافا للسبكي) أى حيث قال انه اذا جمع بين قوله ما تناسلوا وقوله بطناً بعد بطن كان للترتيب لا يقال ما ذكره السبكي هو عين قول الشارح وقيل المز يد فيه الخ لانا نقول هذا المحكي بقبل مصور بما اذا اقتصر على بطناً بعد بطن وهذا فيما لوجع بينهما وبين ما تناسلوا

وليس احده من المسالين اولى به من احد (كالمدرسة والرباط) والمقبرة اذا خصصهم باطاعة فانهم اختصاصهم قطعاً لان النفع هنا عائد اليهم بخلافه ثم فان صلاتهم في ذلك المسجد كفعالها في مسجد آخر (ولو وقف على شخصين) كهذين (ثم الفقراء) مثلاً (فكانت أحدهما فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر) لان شرط الانتقال الى الفقراء انقراضهم اجمعاً ولم يوجد واذا امتنع الصرف اليهم - ثم فالصرف لمن ذكره الواقف اولى والثاني يصرف الى الفقراء كما يصرف اليهم اذا ماتوا ومحل الخلاف ما لم يفصل والابان قال ووقت على كل منهما نصف هذا فهم اوقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما للآخر بل الاقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقاله للاقرب الى الواقف ولو وقف عليهم وسكت عن يصرف له بعدهما فهل نصيبه للآخر ولا قرباء الواقف وجهان اوجههما كما افاده الشيخ الاول وصححه الاذرى ولورد احدهما اوبان ميتاً فالقباس على الاصح صرفه للآخر ولو وقف على زيد ثم عمرو ثم بكر ثم الفقراء فمات عمرو قبل زيد ثم مات زيد قال الماوردى والرويانى لاشئ لكبريئة نقل الوقف من زيد الى الفقراء لانه رتبة بعد عمرو وعمرو بموته اولاً لم يستحق شيئاً فلم يجز أن يتلك بكر عنه شيئاً وقال القاضي في فتاويه الاظهر انه يصرف الى بكر لان استحقاق الفقراء مشروط بانقراضه كما لو وقف على ولده ثم ولده ثم الفقراء فمات الولد ثم الولد يرجع للفقراء وبوافقه قنوى البغوى في مسئلة حاصلها انه اذا مات واحد من ذرية الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف لحجبه عن فوقه يشار له ولده من بعده عند استحقاقه قال الزركشى وهذا هو الاقرب ولو وقف على اولاد فاذا انقرض اولادهم فعلى الفقراء فالأوجه كما صححه الشيخ ابو حامد انه منقطع الوسط لان اولاد الاولاد لم يشترط لهم شيئاً وانما شرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم واختار ابن ابي عصرون دخولهم وجعل ذكرهم قرينة على استحقاقهم واختاره الاذرى

(فصل في احكام الوقف اللفظية) (قوله ووقت على اولادى واولاد اولادى يقتضى التسوية بين الكل) في الاعطاء وقد راعى لان الواو لمطلق الجمع لا للترتيب خلافاً لعمادى وان نقله الماوردى عن اكثر اصحاب وردبانه شاذ وبقرض ثبوته فجعله في الواو مجرد العطف اما الواردة للتشريك كما في انما الصدقات للفقراء والمساكين فلا خلاف انها ليست للترتيب (وكذا) يسوى بين الجميع (لوزاد ما تناسلوا أو بطناً بعد بطن) أو نسلاً بعد نسل لا اقتضائه التشريك لانه لم يزيد التعميم وهذا ما صححه في الروضة تبعاً للبغوى وهو المعتمد ومثله ما تناسلوا بطناً بعد بطن خلافاً للسبكي وقيل المز يد فيه بطناً بعد بطن للترتيب وعلى الاول

هذا ويحتمل ان المراد بما ذكره مخالف السبكي في بطناً بعد بطن سواء ضم اليها ما تناسلوا اولاً وهذا مقتضى كلام شرح فقارق المنهج حيث قال وقبل المز يد فيه بطناً بعد بطن للترتيب ونقل عن الاكثرين وصححه السبكي (قوله وعلى الاول) أى انه للتعميم

في يده وينبغي ان تصديق ذى اليد محله اذ لم تكن يده مستندة الى اليدين التي أقامها ومنه أيضا يعلم جواب ما وقع السؤال عنه من ان انسانا كان متصرفا في محلات مدة طويلة ثم وقفها وأقام عليها ناطرا فتصرف الناطر فيها بقية حياة الواقف وبعدموته أيضا ثم ان جماعة ادعوا ان ذلك موقوف على مسجد كذا وهو انهم ان أقاموا بذلك بينة شرعية وينت انه وقف على المسجد قبل وضع هذا الوقف الثاني يده عليه قدموا والا فاقول قول الناطر بعتضى وضع يده وتصرفه في الوقف المترب على يد الواقف وتصرفه (قوله وكذا الناطر) أى ولو امرأة (قوله فعمره) أى بما حصل من غلته ولم يدفع في مدة العماره ما يفي بالمصاريف التي عيها (قوله ويدخل فيهم) أى الاولاد وظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم انه لا يصح الوقف على حربي بان الوقف عليه هنا ضمني تبني وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع أولاده حربيين وصحته فيما تقدم على الحربي اذا كان ضمنيا كوقفت على هؤلاء وفيهم حربي وقد يقال ينبغي صحة الوقف وان كان جميع الاولاد حربيين لان المقصود بالجهة أى جهة الاولاد وقد يحدث له أولاد غير حربيين اه سم على حج لكنه قد يشك على ما مر من انه لو وقف على ذمي ثم حارب لا يستحق مدة حراسته بل يصير الوقف كمنطقة الوسط أو الآخر على خلاف ما تقدم وقد يجب بانه لما كان الوقف على شخص بعينه ضمنت مشابهته للجهة فالتبني استحقاقه بعروض ٢٧٦ الحاربة ولا كذلك هنا (قوله ومن ثم علمت) أى كأن لم يكن له أو كان ونصب

قرينة على دخولهم كقوله رنقا بأولاد أولادى أو بفلان وفلان مثلا وهما من أولاد الاولاد (قوله عدم الاعتبار بآرادته) أى بان قلنا لا تسترط للعمل على الجواز ارادته مع الحقيقة (قوله ارهوا) في بعض النسخ تقديم ارهوا على قوله يا بني الخ وهى أظهر وقد تنوع دلالة الحديث والآية لثاني بأن محل الخلاف اذا وجد النوعان كما هو وحين نزول الآية وورود الحديث لم يكن ثم أحد من أولاد

على مصاريف ثم الفقراء واحتاج الوقف الى عماره بعمره وبقيت فضله بانها تصرف لمن تجمل له تلك المصاريف لان الواقف قدمها على الفقراء (ولا يدخل) الارقاء في الوقف على الاولاد لا تقام ملكهم ويدخل فيهم الكفار ولو اهل حراية كما هو ظاهر نعم الاوجه في المرتبة وقف دخوله على اسلامه ولا (اولاد الاولاد) ذكرور او انا ما (في الوقف على الاولاد) والنوعان موجودان (في الاصح) لانه لا يسمى ولدا حقيقة ولهذا صح ان يقال ما هو ولده بل ولد ولده وعدم حملهم الملقب على حقيقته ومجازه لان شرطه ارادة امتسكهم له ولم يعلم هنا ومن ثم لو علمت فالأوجه دخولهم كما قطع به ابن خيران وعلى فرض تسليم عدم الاعتبار بآرادته فهنا مرجح وهو اقربية الولد المرعية في الاوقاف غالباً فرجحه وبه فارق ما ياتي في الوقف على الموالى والثاني يدخلون اقوله تعالى يا بني آدم وخبرار موأباني اسمعيل فان أباكم كان راميا اما اذ لم يكن حال الوقف على الولد الاولاد جعل عليه قطعاً صيانة لفاظ عن الالغاء فلو حدث له ولد فاعطاه المصروف له لوجود الحقيقة وانه يصرف لهم معاً

آدم ولا اسمعيل فتعين صرف المفظ لاولاد أولادهما (قوله فلو حدث له ولد الخ) لو قال وقتت على أولادى ثم أولاد كالأولاد أولادى وانقرضت أولاده صرف لاولاد أولادهم فلو حدث له بعد ذلك أولاد صرف لهم ولا يشار كهم أولاد الاولاد لان امتيانه بتم يقتضى انه لا يصرف لاولاد الاولاد الا مع فقد الاولاد ولا رد عليه انه لو قال وقتت على أولادى ولاولده وله ولد يصرف له ثم اذا حدث له ولد شارك لان ولد الولد ثم انما صرف له صوناً للوقف عن البطلان لكونه منقطع الاول وما هنا حكم فيه بصحة الوقف لوجود الاولاد وانما صرف لولد الولد لانقرضهم وحيث وجدوا فلا وجه لاعطاء ولد الولد مع بل القياس الرجوع على ولد الولد بما أخذ قبل حدوث الولد لانه تبين انه أخذ قبل دخول وقت استحقاقه من الوقف لانه شرط في استحقاقه انقرض الاولاد وقد تبين عدم انقراض بحدوث الولد لكن منع من العمل به هذا القياس محل الاولاد على الموجود مدة فقد غيره من الاولاد فلا رجوع على ولد الولد بما أخذه (قوله فاعطاه المصروف له) أى من حينه ببقى مال لم يكن له عند الوقف الاجل كأن كانت نسوته الاربع مثلاً حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل اه سم على حج (اقول) وفي حمل الولد على الحمل اذ لم يكن الاجل نظر لا يفتى لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعاً لغيره فالقياس انه منقطع الاول (قوله وانه يصرف لهم معاً الخ) أى بالسوية وبقي ما لو حدث له ولد وله ولد وجود الولد

== هل يأخذهم حمل اللفظ الاولاد على الذرية حيث تذكر المعنى الحقيقي والذرية كما تشمل الموجود وتشمل الحادث بعد الواقف
اولا اقتصارا على ما هو الاقرب للمعنى الحقيقي وهو ولد الولد فيه نظر والاقرب الاول لانه لو حمل الوقف على خصوص ولد الولد
ابتداء لم يبط الولد الحادث كما لو قال وقفت على اولاد اولادى لا يعطى الاولاد وان كانوا موجودين فالصرف للولد الحادث دليل
على حمل الاولاد على الذرية الشاملة للولد الحادث ولولد الولد الحادث وتردد اسم على حج فيم قال وقفت على اولادى ولاولاد
له وله اولاد اولاد اولاد اولاد هل تدخل الطبقة الثالثة فى اولاد الاولاد حمل اللفظ على مجازهم واولاد الاولاد الشاملة
لاولاد الاولاد بالواسطة وبدونها ويختص باولاد الاولاد لقربهم الاولاد اه (اقول) ولا يبعد ما حمل عليه ما صرف الاولاد
للذرية (قوله واستبعد بعضهم) هو حج (قوله لا الشرعية) يؤخذ منه ان النسبة شرعا هي التساب من قبل الاب خاصة ومنه يعلم
جواب حادثه وقع السؤال عنها فى سنة تسع وستين والف وحاصلها ان شخص واقف على نفسه ثم على بنته فلا تترك شرطا وتربيا
بين الطبقات الى ان قال على ان من مات ولم يخلف ولدا ولاولاد فله نصيبه الى اقرب من ينسب الى الميت ثم مات الواقف وانحصر
الوقف فى بنته ثم مات الميت ولم يخلف ولدا ولاولاد ولد وخلفت أمها وابن ابن ٢٧٧ عم لها هو ابن ابن أخي الواقف المذكور

فوقع السؤال هل الحق للام
لانها اقرب للبنت وابن ابن العم
وحاصل الجواب المأخوذ مما ذكر
ان الحق لابن ابن العم وان الام
لا شيء لها فى ذلك لانها لا تشارك
الاب فى النسب اكونهم الاجنبة
عن نسب ابيه فلم تشملها عبارة
الواقف لما علم من اختصاص
النسب شرعا بما كان من قبل
الاب فالصرف الى الام من ربيع
الوقف شيء والحالة ما ذكر كان
فيه تقديم غير الشرعية على
الشرعية فتبطل له ولا تعتبر ما نقل
عن بعض اهل العصر من خلافه
هذا وفى المصباح النسبة الى الاب

كالاولاد فى الوقف عليهم ويحتمل خلافه واستبعد بعضهم الاول مردود وما يحتمله الاذرى
من انه لو قال على اولادى وليس له اولاد ولد انه يدخل القرينة الجمع غير ظاهر والاقرب
ما يصرح به اطلاقهم انه يختص به الولد وقرينة الجمع يحتمل انها اشمول من يحدث له من
الاولاد ولا يدخل الولد المتبنى البعان الا ان يستحقه فيستحق - ينزله من الربع الحاصل قبل
استحقاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه فى مدة النفي كما استظهره الشيخ رحمه الله (وتدخل
اولاد البنات) قريتهم وبعيدهم (فى الوقف على الذرية والتسل والعقب واولاد الاولاد)
وان بعد وفى غير الاخيرة اصدق كل من هذه الاربعة بهم (الا ان يقول) الرجل (على من
ينسب الى منهم) لانهم لا ينسبون اليه بل الى آباءهم لقوله تعالى ادعوهم لابائهم وما خبر
ابن هذا سيد فى حق الحسن بن علي تجوابه انه من النسل ائص كما ذكره فى المكاح فان كان
الواقف امرأه دخل اولاد بناتها لان ذكر التساب فى حقها البيان الواقع لا لاخراج فلا
ينافيه قولهم فى المكاح وغيره انه لا مشاركة بين الام وابنها فى النسب اذ لو لم يصر كذلك
لزم الغاء الوقف اصلا فالعبارة فيها بالنسبة اللغوية لا الشرعية ويكرر كلام الفقهاء مجمولا
على وقف الرجل كما قدرناه فى كلامه نعم لو قال الواقف على الذين ينسبون الى باهاتهم لم
يكن لاولاد البنين فيه شيء واعلم انه يقع فى كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من

صفة دائمة الى ان قال بعه كلام والاول يعنى النسب الى الاب هو الاصل فكان اولى ثم استعمل فى مطلق الوصلة بالقرابة اه ومنه
يعلم ان حقيقة النسب اعم ما كان من جهة الاب وعلمه باللغة والشرع يقتضيان تخصيص الوقف بابن ابن العم المذكور ونظير
هذا ما وقع السؤال عنه أيضا ذكره فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى اقرب من ينسب الى المتوفى اذ لا يختصم الوقف
فى بنت ثم ماتت عن ابيها وجدها أم أمها وابن عم للواقف وعن عتقاء الواقف وهو ان الجواب عنه ان المستحق لربيع الوقف
المذكور هو أبو البنت المتوفاة عملا بقول الواقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى اقرب من ينسب الى المتوفى وذلك لانحصار
أقرب المتوفى بين اليها فى الاب فان الام وأم الام لا نسب بينهما وبين المتوفاة لان النسب اذا أطلق فى عبارة الفقهاء انصرف
الى النسب الشرعى وهو لا يكون الا من جهة الآباء لقوله تعالى ادعوهم لابائهم (قوله ومن مات انتقل نصيبه الخ) قال حج
ويقع فى كتب الاوقاف أيضا لفظ النصيب والاستحقاق وقد اخلف فى انه يحتمل على النصيب المقدر مجاز القرينة وهو ما عليه
كثيرون وكاد السبكي ان يتقل اجماع الامة الاربعة عليه ويختص بالحقيقى لانه الاصل والقرائن فى ذلك ضعيفة وهو المنقول

وعليه كثيرون أيضا ويؤيد الاول قول السبكي الخ وعلى هذا اُفتيت في موقف علي محمد ثم بئسبه وعتيقه فلان على ان من
توفت منهما نسكون حصتها الاخرى فتوفت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين
وللعتيق الثلث ويؤيده ان الواقف الخ والذي حورته في كتاب سوانح المدد ان الراجح الثاني وهو الذي رجح اليه شيخنا بعد افتائه
بالاول ورد على السبكي وآخرين ومنهم البلقيني اعتداهم له أعني الاول اه لمخصا وهو موافق لما ذكره الشارح في قوله واعلم
انه يقع الخ وقول حج أو يختص بالحقيقي قسم قوله في انه يحمل على النصيب المقدر وقوله ان الراجح الثاني هو قوله أو يختص
بالحقيقي وقوله وهو الذي رجح اليه شيخنا أي وعليه فتقسم غلة الوقف بعد محمد على البنت الموجودة والعتيق نصيبين لكنه قدم
ان استحقاق البنت الثلثين ليس مجرد قوله فاذا ماتت احدهما فنصيبها الاخرى بل لانه وجد من الواقف ما يدل على ان المراد
النصيب ولو بالقوة كما هنا وقوله بعد افتائه ٢٧٨ بالاول هو قوله يحمل على النصيب المقدر الذي أشار اليه بقوله وعلى هذا

اُفتيت الخ (قوله المستحقين)
افهم انه لو لم يذكر المستحقين بل
اقتصرت على قوله من في درجته من
أهل الوقف انتقل نصيب الميت
لمن في درجته وان كان محجوبا عن
قوة (قوله تأسيس) أي بان أفاد
زيادة على ما أفاده قوله من أهل
الوقف (قوله اذا فاضل) أي
الواقف وقوله من عينه أي
الواقف (قوله بل بوقف نصيبه
الى البيان) قال سمي علي حج فلم
يكن حال الوقف الا ولد خنثى
فقد اُس وقف نصيبه ان بوقف
أمر الوقف الى البيان وقف تبين
فاذا بان من نوع الموقوف عليه
تبينة اخصه الوقف والا فلا وأما
ما اعتداه شيخنا الرملي فقيه نظر
لانه ان وقف الوقف اشكل بعدم

في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين تأسيس لانا كيد فيحمل على
وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من
ينقل اليه نصيبه ولا يصح حله على الجواز ايضا بان يراد الاستحقاق ولو في المستقبل كما أفاد
ذلك السبكي وافتي به الودرجه الله تعالى لان قوله من أهل الوقف كاف في افادة هذا
فيلزم عليه الغاء قوله المستحقين وانه مجرد التأكيد والتأسيس خير منه فوجب العمل به
ولو وقف على اولاده أو بنيه وبناته دخل الخنثى لعدم خروجه عنهم نعم يتجه انه انما يعطى
المتيقن اذا فاضل بين البنين والبنات ووقف الباقي الى البيان ولا يدخل في الوقف على
أحدهما الاحتمال انه من الصنف الآخر قال الاسنوي وهذا يؤهم ان المال يصرف الى
من عينه من البنين والبنات وهو غير مستقيم لاننا لا نتيقن استحقاقهم لنصيب الخنثى بل
بوقف نصيبه الى البيان كما في الميراث وقد صرح به ابن المسلم وردده الودرجه الله تعالى بان
كلام الشيخين هو المستقيم لان سبب الاستحقاق مشكوك لفيه وفيه عده موجود
وشككت في مزاجه الخنثى له والاصل عدمه فاشبهه ما لو اسلم على ثمان كبايات فاسلم منهم
أربع او كان تحته أربع كبايات وأربع وثلاث فاسلم معه الوثنيات ومات قبل الاختيار
او طلق المسلم احدى زوجتيه المسلمة والكباية ومات قبل البيان فان الاصح المنصوص انه
لا بوقف شيء للزوجات بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات غير معلوم
(ولو وقف على مواليه) أو مولاة فيما يظهر (وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها تبرعا
أو وجوبا أو قرعة صح كما صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ و (قسم بينهما) على

وقف نصيبه الا ان يفرق وان أبطله أشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبطل مما لا وجه له فليتمأمل عدد
(قوله بان كلام الشيخين) أي ما اقتضاه كلامهما من ان المال يصرف لمن عينه من البنين والبنات (قوله والاصل عدمه) وقياس
ما قدمه فحين نقاه باللعان ثم استلحقه انه لو اوضح بالذكورة يأخذ حتى المدة الماضية فليراجع (قوله فاشبهه ما لو اسلم على ثمان الخ)
فرق حج بين الخنثى وبين ما لو اسلم على ثمان كبايات بان التبيين ثم تعذر جموعه فلم يمكن الوقف مع ذلك بخلافه هنا فان التبيين يمكن
فوجب الوقف اليه اه ويؤيد ما فرق به حج ما سألني الشارح فيما لو ماتت الزوجة وقد كان الزوج قال لزوجتيه أحدا كما طالق
واحداهما كباية أو وثنية من أنه يطالب بالبيان او التعيين لأجل الارث بخلاف ما لو مات الزوج واحداهما كباية أو وثنية
حيث لا بوقف المسلمة شيء مع إمكان انهما ليست المطلقة للتأسيس من البيان فيما لو مات الزوج دون ما لو ماتت (قوله تبرعا) هو تعميم
في المعتق وقوله أو وجوبا كأن نذر عتيقه واشتراه بشرط العتق

(قوله حال الوقت) أي لا يكون من ما ارتفأ ولا حال الموت أي لان عتقهم ما بعد موته وهو بعد الموت لا ولا له وإنما هو لعصيته
 (قوله لاحتماله) أي قال الوقت محتمل لهم ما ولا أحدهما (قوله فاذا طرأ الآخر شاركة) أي من حينئذ وهو ضعيف (قوله وهو
 ممنوع) قد يؤول الأول ما من من أنه لو وقف على أولاده وليس له الأول ولد حمل عليه فاذا حدث له ولد صرف له على ما من
 ان اطلاق الولد على ولد الولد مجاز ودلت القرينة على انحصار فيه اللهم الا ان يقال حمل على ولد الولد لانه قد ولد صونا للوقف
 عن الالغاء بخلاف المولى فانه مشترك كما قاله الشارح فحمله على الموجود لكونه مسماه وكأنه قال وقفت هذا على من له
 على ولا وهو اذا قال ذلك لم يدخل عتبه (قوله من المتواطئ) أي من باب ٢٧٩ المتواطئ وهو الذي اتحد معناه في

افرادهم (قوله من اسفل) أي بان
 أعتقهم (قوله لا موال لهم) أي
 فلا يشمل عتيق العتيق (قوله مالو
 وقف الخ) معقد وقوله ويرد أي
 الرذ (قوله معطوفة) أي بعاطف
 مشر ك أخذنا من قول الشارح
 الآتي بخلاف بل ولكن (قوله
 وهم أولاد الأولاد) أي ذكر
 أو أانا (قوله المحتاجين) قال
 في شرح الروض والحاجنة هنا
 معتبرة بجواز أخذ الزكاة كما أتى
 به الفقهاء قال الزركشي وتنفذ
 مراجعة الواقف ان أمكنت
 اه والذي ينبغي ان المراد جواز
 أخذ الزكاة لولا ما منع كونه
 هاشميا أو مطلبيا حتى يصرف
 للهاشمي والمطلبي أيضا مر اه
 سم على حج وقضيته ان الغنى
 بكسب لا يأخذ وقياس ما هو في
 الوقف على الفقراء الاخذ فعل
 المراد هنا بالمحتاج من يأخذ
 الزكاة لعدم المال وان قدر على
 الكسب (قوله أو الا ان يفسق)
 فلولا ان الفاسق هل يستحق من
 حين التوبة أولا فيه نظر والذي

عدد الرؤس كما افهمه كلام المعتمد للبند نجي لا على الجهتين مناصفة لتناول الاسم له ما
 نعم لا يدخل مدبر وأم ولد لانهم ما ليسا من المولى حال الوقف ولا حال الموت (وقيل يطل)
 لاحتماله بناء على ان المشترك يحمل وهو ضعيف أيضا والاصح ان كما جعل على
 معنييه او معانيه بقرينة وكذا عند عدمها عموما واحتياطيا كما قيل بكل منهما ولو لم يوجد
 سوى احدهما حمل عليه قطعا فاذا طرأ الآخر شاركة على ما يجتبه ابن النقيب وقاسه على
 ما لو وقف على اخوته فحدث آخر وهو ممنوع كما افاده الولي العراقي ان اطلاق المولى على
 كل منهم ما اشترط لفظي وقد دلت القرينة على ارادة احدهم معنييه وهي الانحصار
 في الموجود فصار المعنى الآخر غير مراد واما الاخوة فحقبة واحدة واطلاقها على كل
 من المتواطئ فيصدق على من طرأ وما نوزع به من ان اطلاق المولى عليهم ما لا على جهة
 التواطؤ ايضا والموا لا شيء واحد لا اشترط فيه لاتحاد المعنى مردود بجمع اتحادهم ولان
 الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منعما وبالنسبة للعتيق من حيث كونه منعما عليه
 وهذا متغايران بلا شك ولو وقف على مواله من اسفل دخل اولادهم وان سفلوا
 لا موال لهم وقاس عليه الاسنوي مالو وقف على مواله من اعلى ورد بان نعمة ولواء العتيق
 تشمل فروع العتيق فسموا موالا بخلاف نعمة الاعناق فانها تختص بالعتيق بخلاف
 فروعه ويرد بان قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجملة كلمة النسب صريح في شمول الولاء
 لعصبة السيد بل المصريح به في كلامه كما سبق أن الولاء يثبت لهم في حياته (والصفة) وليس
 المراد بها هنا التعويضية بل ما يقيد قيد في غيره (المقدمة على جل) او مفردات ومن لوازمها
 لبيان ان المراد بالجل ما يعمرها (معطوفة) لم يتخلل بينهما كلام طويل (تعتبر في السكك
 كوقفت على محتاجي اولادي واحفادي) وهم اولاد الاولاد (واخوتي وكذا المتأخرة
 عليهما) أي عنهما (و) كذا (لاستثناء اذا عطف) في الكل (بواو كقوله على اولادي واحفادي
 واخوتي المحتاجين والا ان يفسق بعضهم) لان الاصل اشترط المتعاطفين في جميع
 المتعلقة من صفة احوال او شرط والاستثناء في ذات مثلها بجماع عدم الاستقلال ومثل
 الامام للجمع بوقفت على اولادي دارى وحسبت على اقراره ضيعتي وسببت على خدي
 بيتي المحتاجين والا ان يفسق احداى وان احتاجوا واستبعد الاسنوي رجوع الصفة

يظهر الاستحقاق أخذ ما سبب في الوقف على بنته الارملة ثم تزوجت ثم تزوجت من ان له غرض في ان لا يحتاج ابنته ويحتمل
 عدمه قياسا على ما اعقده الشارح فيما لو قال وقفت على ولدى مادام فقيرا فاستغنى ثم افتقر من عدم الاستحقاق والا قرب الاول
 والفرق ان الديمومة تنقطع بالاستغناء وليس في عبارة الواقف ما يشمل استحقاقه بعد عود الفقر

(قوله فالصفة مع الاولى خاصة) أى فيما لو قدمها وعبارة حج وأما تقدم الصفة على الجمل فاستبعد هذا السنوى رجوعها للكل لان كل جملة مستقلة بالصيغة والصفة مع الاولى خاصة الخ اه (قوله اذ لم يلاحظ الخ) وهو اشترط المتعاطفين في جميع الخ (قوله نعم رده) أى ابن العماد (قوله لا مكان) على الظهور ٢٨٠ (قوله بان العصة هنا الخ) قد يقال هذا انما أثبت نقيض المطلوب لان قوله

للشكل لان كل جملة مستقلة بالصيغة فالصفة مع الاولى خاصة مردود بانها حينئذ كالصفة المتوسطة فانها ترجع للكل على المنقول المعقد لانها مقدمة بالنسبة لما تخرج عنها متأخرة بالنسبة لما تقدمها وادعاء ابن العماد ان ما مثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه وقوف متعدد والكلام في وقوف واحد ممنوع اذ لم يلاحظ الرجوع للكل موجود فيه ايضا نعم رده بقول السنوى ان ما قاله هنا في الاستثناء مخالف لما ذكره في الطلاق ظاهر لا مكان الفرق بين ما ذكر في المتوسطة وما اقتضاه كلامهم ما في عبد ربه ان شاء الله وامر ابي طالق انه اذ لم ينوع عوده لا يخبر لا يعود اليه بأن العصة هنا محقة فلا ينزل بها الا من يزل قوى ومع الاحتمال لا قوة وهذا الاصل عدم الاستحقاق فيكون فيه ادنى دال على انه سمي ان كلامهما ثم محمول على ما اذا قصد بهما التخصيص واحد بعينه دون غيره وقتئذ لا يلاوا وباشترطها فيما بعده ليس للتقييم بينهما فالذهب كما قاله جع متأخرون ان الفاء ونم كالواو بجامع ان كلا جاع وضعافير جمع الجميع بخلاف بل وان كان يخرج بعدم تحلل كلام طويل مألوف تحلل كوقت على اولادى على ان من مات منهم وأعقب منه صبي بين اولاده لذكركم مثل حظ الانثيين والافصيه بينه في درجته فاذا انقضوا صرف الى اخوتي الخناجين او الان ينفق احد منهم فيختص بالخير وكلامهما في الطلاق دال على عدم الفرق بين الجمل المتعاطفة وغيرها وان بحث بعض الشراح الفرق بينهما ولم يحكم قرانه ان كلام من الصفة والاستثناء راجع للجميع تقدم وانما هو متوسط والذي يظهر ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبيرة او اصرار على صغيرة او صغائر ولم تلعب طاعته معاصيه وبالعقد الة اتفاق ذلك وان ردت شهادة تطرم مرواة أو تغفل او تحوها ما ولو وقف على اخوته لم تدخل اخواته أو زوجته أو أم ولده ما لم تترج بطل حقه ابتزجها ولا يعود بعدم ذلك وان تعزبت بخلاف نظيره في ابنته لارمله لانه انما استحقاقها به بقة وبالعزب وجددت وتلك بعدم التزوج وبالعزب لم يتفق ذلك ولان له غرض في أن لا يتخاطب ابنته وان لا يتخاطب أحد على حليته وأخذ السنوى من كلام الرافعي في الطلاق انه لو وقف على ولد مادام فقيرا فاستغنى ثم افتقر لا يستحق لانقطاع الديومة وهو كذلك وما نظره من الفرق بينهما ما أن المدار ثم على الوضع اللغوي الناظر لاقطاع الديومة وهما الاثنان له بل لا بد من النظر في مقاصد الواقفين كما هو مقصود الواقف ربط الاستحقاق بالفقروا تحلله شيء يتغير غير مالم لان المحكم كونه عليه مدلول لاقطاع لاعلى المقاصد لعدم اطلاقها على ما لم تقم قرينة تدل على ذلك فاعمل عليها ولو وقف أو وصى للضعف

انه اذ لم ينوع عوده لا يخبر لا يعود اليه يقتضى وقوع الطلاق لعدم عود المشيئة اليه وقوله بان العصة هنا محقة الخ يقتضى عدم وقوع الطلاق ولو قال بان صيغة الطلاق صريحة في وقوعه فلا يمنعها الا من يزل قوى لكان أولى في مراده (قوله فيختص بالخير) معتدوقه وكلامهما الخ معتد أيضا (قوله وعلم ما قررناه) أى من قوله في الكل وما بعده (قوله لم تدخل اخواته) ومثله عكسه ليكن في كلام المناوى نقلا عن الماوردى ان الوقف على الاخوة يشمل الاخوات بخلاف الوصية (قوله وأن لا يتخلفه احد على حليته) عبارة حج وبهذا يدفع افتاء الشرف المناوى ومن تبعه بعود استحقاقها نظر الى ان غرضه بهذا الشرط احتياجها وقد وجد تعزبها ويوافق الاول قول السنوى اخذ من كلام الرافعي الخ ثم قال بعدم قول الشارح الا فى لانقطاع الديومة لكن فيه نظر ويقر بأن المدار ثم على الوضع الخ وبه تعلم ما في كلام الشارح (قوله وهو كذلك) أى خلا فالج (اقول) والا قرب ما قاله

حج لما عمل به في بقة الارملة ثم ما عمل به بعدم الاستحقاق في الولد اذ اقال مادام فقيرا يؤمذبه اذ اقال على بنى صرف مادامت أرملة انما اذا تزوجت ثم تعزبت لا يعود استحقاقها (قوله ما لم تقم قرينة) أى قوية * (فائدة) * قال المناوى في كتابه المسمى بتفسير الوقوف على غوامض احكام الوقوف في آخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من فتاوى شيخ الاسلام الشيخ زكريا مانصه وانه سئل عن قول العز بن عبد السلام والنووى حيث قال الاول في كتابه فوائده =

القرآن الوقت على الصلوات الخمس في مسجد إذا أدخل الإمام بصلاته ثم ما يحصل له في وقت من وقتها ما أدخل كما لو استؤجر على خمسة أبواب فخط بعضها فان الاجارة توزع على الخط وغيره أم لا والجواب لا والقاعدة انما تبس في الاعراض والعقود المعاني وفي الشروط والوصايا اللفاظ والوقف من باب الارزاق والارصاد لان باب المعاضات والصلوات الخمس وقراءة القرآن في الترتيب شروط لا اعراض في أي مجامع اجزاء الشرط الاجزاء فلا شيء له البتة لانه يقتضي مفهوم الشرط منه وكذا وقف المدارس اذا قال الواقف أو شئ من العرف ان من يشتغل شهر افله دينار فاشتغل اقل منه ولو يوم فلا شيء له ولم توزع الجوامع على قدر ما يشتهر به انتهى وقال الثاني في التبيين ينبغي ان يحافظ على قراءة البسملة في أول كل سورة الا برأه فان أكثر العلماء قالوا انها آية فاذا قرأها كان متيقنا قراءة الخلق او السورة واذا أدخل بها كان نارا كالبعض القرآن عند الاكفر فان كانت القراءة في وظيفة علمها جعل كالدبايع وكالاجزاء التي علمها الوقاف وارزاق كان الاعتناء بها أشد ليس تخفى ما يأخذ به بقينا فانه اذا أدخل به لم يستحق شيئا من الوقف عند من يقول انها من أوائل السور وهذه حقيقة يتأكد الاعتناء بها واشاعها انتهى فهل كلامه ماصريح في ان أبواب الوظائف اذا أدخل واحد من يوم من الشهر أو السنة يسقط معلوم بجميع الشهر أو السنة فأجاب كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع فيما ذكره لانه لا يستحق شيئا وهو اختياره يليق بالمتورعين وكلام النووي خاص بما اذا شرط عليه قراءة قدر معين فاذا أدخل منه بشئ لم يستحق شيئا ما أدخل به وعليه يحمل قوله لم يستحق شيئا من الوقف وما قاله ابن عبد السلام قال السبكي انه في غاية ٢٨١ الضيق ويؤدي الى محذور فان احدهما لا يمكنه

صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يرد على ثلاثة ايام مطاعا والوجه عدم اشتراط الفقر فيه أو وقف بجميع املاكه على كذا فالوجه شعوره بجميع ما في ملكه مما يصح وقفه وان أفتى الفزالي باختصاصه بالعقار لانه المتبادر للذهن

ان لا يخلل يوم ولا بصلاة الا نادرا ولا يقصد الواقفون ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح ما يخالفه حيث قال وامان أدخل بشرط

٣٦ به ح
الواقف في بعض الايام فينظر في كيفية اشتراط الشرط الذي أدخل به فان كان مقتضاها تعيين الاستحقاق في تلك الايام بالقيام به فيما سقط استحقاقه فيها والافان كان ذلك مشروطا على وجه يكون تركه فيها اخلالا بالمشروط فان لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاقه فيها وحيث سقط لايؤهم سقوطه في آخر الايام قال وما الباطل في رجب وشعبان ورمضان فوقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينص الواقف على اشتراط الحضور فيها ووقع قبله ايجع اذ ليس فيها عرف مسقر ولا يفتي الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت الجملة على شيتين ينقل أحدهما عن الآخر كقوله من رددت يدى فله كذا فردا أحدهما استحق نصف الجملة قال وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس بعض الايام اذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فان الايام كالعيد فانها اشبه بمدة متفصلة فيستحق بقسط ما حضره فممن لذلك فانه مما يعلق فيه انتهى * (فائدة) لا يستحق ذو وظيفة كقراءة أو دخل بها في بعض الايام وقال النووي ان أدخل واستتاب احد ركض او حبس بقى استحقاقه والالم يستحق لمدة الاستتابة فانهم بقا أثر استحقاقه لغير مدة الاخلال وهو ما اعتده السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلّم قيل ظاهر كلام الاكثر جواز استتابة الادون لكن صرح بعضهم بأنه لا بد من المنزل والكلام في غير ايام الباطلة والعبادة فيها بنص الواقف والاف يعرف زمنه المطرد الذي عرفه والافعادة محل الموقوف عليهم اهـ وفتى بعضهم بأن المدة في سنة لا يعطى من غلة غيرها وان لم يحصل له من الاولى شيء وفيه نظره وله محمول على ما اذا علم ذلك من شرط الواقف او قرأ حاله الظاهر فبقي انتهى له ايضا (قوله صرف للوارد) اي سواء جاء قاصدا لمن نزل عليه أو اتفق نزوله عنده لمجرد ضروره على الهل واحتياجه له لئلا يأمن فيه على نفسه (قوله مطلقا الخ) ظاهره سواء عرض له ما يمنعه من السفر ركض او خوف اول (قوله والوجه عدم اشتراط الفقر فيه) اي ويجب على الناظر رعاية المصلحة لغرض الواقف فلو كان البعض فقرا والبعض اغنيا لم تقف الغلة الخاصة بهم ما قدم الفقير

• (فصل في أحكام الوقف المعنوية) • (قوله المعنى الانتقال) أي للمعنى المقصود بالانتقال (قوله بطريق النوسع) أي والمالك الحقيقي فيه لله تعالى لملكه بجماله ونهائي لما أذن في التبرع فممن هو في يده بالطريق الشرعي وكتب عليه أحكام خاصة كالقطع بسرقته ووجوب رده على من غصب منه إلى غير ذلك من الأحكام (قوله وانما ثبت) أي الوقف بشاهد الخ وظاهر إطلاقهم شوبه بالشاهد واليمين واختلافهم في الثابت بالاستفاضة هل ثبت به شروطه ولا ثبت شروطه أيضا في الأول وقد يفرق بأنه أقوى من الأول - متفاضة وإن كان في كل خلاف اهـ حج وقول حج وظاهر إطلاقهم مبتدأ خبره شوبه شروطه وكتب أيضا لطف الله به وانما ثبت الخ هو ظاهر إن كان الموقوف عليه معيناً أمّا إن كان جهة عامة أو نحو مسجد في الثبوت بما ذكرنا نظر لان الجهة لا يتأتى الخلاف ٢٨٢ منها والناظر في حلقه اثبات الحق اغيره يمينه (قوله وكذا الربط والمدارس)

أي فإن الملك في الله تعالى (قوله وجبت الاجرة له) أي للمسجد تصرف على مصالحه (قوله بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستقلال كما يأتي في الفصل الآتي أمّا الوقف له انتفع به الموقوف عليه استوفاه لنفسه بنفسه أو نائبه وليس له اعادة ولا اجارة على ما يأتي كالأجرية اهـ سم على حج (قوله فيمنع غير سكناه) أي فلو تعذر سكنى من شرط له كأن دعت ضرورة إلى خروجه من بلد الوقف أو كان الموقوف عليه امرأة ولم يرض زوجها بها بسكناها في المحل المشروط اهـا فيمنعني ان يكون كقطع الوسط فيصرف لأقرب رحم للواقف مادام العذرة وجودا ولا تجوز له اجارته بعد الاجارة عن فرض

• (فصل) • في أحكام الوقف المعنوية (الظاهر أن الملك في رتبة الموقوف) على معين أو جهة (ينتقل إلى الله تعالى أي) تفسيره في الانتقال إليه تعالى والافضل الموجودات بأمرها ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره ان سعى ما لكافا فاعلم هو بطريق التوسع (ينفك عن اختصاص الأديمين) كالتعق وانما ثبت بشاهد وعين دون بقية حقوقه تعالى لان المقصود ريعه وهو حق آدمي (فلا يكون للواقف) وفي قول يملكه لأنه انما ازال ملكه عن فوائده (وللا موقوف عليه) وقيل يملكه كاصدقة ويحل الخلاف فيما يقصده به تلك ريعه بخلاف ما هو تحرير نص كالسجدة والمقبرة وكذا الربط والمدارس ولو شغل المسجد بأمة متعته وجبت الاجرة له واقفاء ابن رزين بأنهم المصالح المسلمين مردود كاهل (ومنافقه ملك للموقوف عليه) لان ذلك متصوده (يستوفيه بنفسه وبغيره باجارة واجارة) ان كان ناظرا والامتنع عليه فهو الاجارة لتعلقها بالناظر أو نائبه وذلك كسائر الاملاك ومحله ان لم يشرط ما يحالف ذلك ومنه وقف داره على ان يسكنهم معلم الصبيان او الموقوف عليهم فيمنع غير سكناه وانقل عن المصنف من انه لما ولي دار الحديث وبها قاعة الشيخ سكنها غيره اختيار له وأعلم لم يثبت عنده ان الواقف نص على سكنى الشيخ ولو خربت ولم يعمرها الموقوف عليه او جرت للضرورة بما تعمر به اذ الفرض انه ليس للوقف ما يعمر به سوى الاجرة المجهولة وذكر ابن الرفعة انه يلزم الموقوف عليه ما تقتضيه الانتفاع من عين الموقوف كرماس الحمام فيشترى من اجرة بدل ما فات قال الدميري وعليه عمل السائر قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر ولو وقف أرضا غير مفروسة على معين امتنع عليه غرسها الا ان نص الواقف عليه أو شرطه بجميع الانتفاعات

الواقف من السكنى • (فرع) • وقع السؤال عن رجل وقف بيتا على نفسه أيام حياته ثم بعده على اخوته ثم انه شرط كما في وقفه شروطاً منها ان لزوجة السكن والاسكان مدة حياته اعازية كانت أو متزوجة فهل تسحق الزوجة المذكورة السكن والاسكان بجميع البيت دون الاخوة الموقوف عليهم أم لا واجاب عنه شيخنا بما صورته الحمد لله حيث حكم به حاكم براه صار مذهبتنا بالمدح فتهحق الزوجة المذكورة السكن والاسكان فان اتفق استيعابا البيت المذكور فلا حق لآخوته معها في البيت فلا يرادون في شيء منه مادامت ساكنة أو مسكنة لا بأنفسهم ولا بإيجارهم اغيرهم وان فضل شيء من البيت يزيد على ما هي متفقه به كان لهم التصرف فيه وإذا تعرضت عن المحل أو منعه من الانتفاع مانع كان الحق لهم مادامت تاركته (قوله ولو خربت) أي الدار الموقوفة على معلم الصبيان وقوله ولم يعمرها أي تبرعا (قوله وفي كونه) أي الموقوف عليه يملكها أي الاجراء الفاسدة اذا بقي لها صورة وقوله نظر الأقرب الملك (قوله امتنع عليه غرسها) أي ويتنفع بها فيما تنفع له غير مفروسة

(قوله ومثل الغرس البناء) أي فلو وقف أرضاً خالية من البناء لا يجوز بناؤها ما لم بشرطه جميع الاتفاقات وعليه فلو وقف شخص داراً كانت مشقة على أما كن وخر بـ بعضها قبل الوقفية فينبغي جواز بناء ما كان منه مضافاً إليها حيث لم يضر بالعامر لأن الظاهر رضا الواقف بمثل هذا (قوله مطلقاً) أي ضرت أم لا وقوله لأننا إلى هذه المصلحة (قوله ولم يوقف قطعه الخ) ظاهره رجوعه إلى أو شرط أيضاً اسم على حج وهو ظاهر لأن العمل بالشرط انما يجب حيث لم يمنع منه مانع (قوله ان كانت مؤبرة) لو صرح بادخال المؤبرة في الوقف هل يصح لها الشجرة وعليه هل ٢٨٣ بشرط فيه ان يحدد عقد الوقف وينتظر وقت

الثمرة فيه نظر وقال مريصح وبشرط ما ذكره فليراجع اسم على حج (قوله موقوفه كالحل) لم يبين حكمها حينئذ وأنه لا ينبغي ان يكون الموقوف عليه لأنه لا يستحق أخذ عين الوقف فإذا يقع لهما ويحتمل انهما يتبع ويشترى بينهما شجرة أو شقصاً ويوقف كالاصل وكذا يقال في تفسير ذلك في البيض اذا شمله الوقف يشترى به دجاجة أو شقصها وفي اللبن كذلك يشترى به شاة أو شقصها وأما الصوف فيمكن الاتفاقات به مع بقائه عليه فلا يبعد امتناع بيعه وينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والاتفاقات به منسوجاً فليست أصل اسم على حج (قائده) الموقوف على المدارس أو على نحو الأولاد وشرط الواقف نفسه على المدة فهنا تقسط الغلة كالثمرة على المدة فيعطى منه ورثة من ماتت تقسط ما باشره أو عاش وان لم توجد الغلة لا بعد

كأرجحه السبكي ومثل الغرس البناء ولا ينبغي ما كان مغروساً وعكسه وضابطه انه يتبع كل ما غير الوقف بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف بخلاف ما يبقى الاسم معه نعم ان تعذر المشروط جاز أبداً كما ساقى وأفتى الولي العراقي في لو وقف أراد الناظر هدم واجهته واخراج رواسن في هواء الشارع بامتناع ذلك ان كانت الواجبة هي هيصة أو غيرها واضر بجدار الوقف والاجاز بشرط ان لا يصرف عليه من بيع الوقف الا ما يصرف في عادته على ما كان عليه وما زاد في ماله وانما لم تمنع الزيادة مطلقاً لأنها لا تغير معالم الوقف (ويكفي الاجرة) لأننا بديل المنافع المملوكة له وقضيته انه يطى جميع الاجرة المججلة ولو لمدة لا يحتمل بقاؤه الى انتصائها وهو كذلك كما صرح في الاجارة (و) يكفي (فوائده) أي الموقوف (كثمرة) ومن ثم لزمه زكاتها كما صرح به في بابها وهو مثله اعصن وورق توت اعتمد قطعهما او شرط ولم يؤد قطعه موت أصله والثمرة الموجودة حال الوقف للواقف ان كانت مؤبرة والافقولان أرجحه ما انهما موقوفه كالحل المقارن وذكر القاضى في ثوابه انه لو مات الموقوف عليه وقدر برزت ثمرة التخل فبهي ملكه او قد جلت الموقوفه فالحل له او قد زرع الارض فالزرع لذى البذر فان كان البذر له فهو لورثته ولبن يهده اجرة بقاءه في الارض واقبى جميع متأخرون في نخل وقف مع أرضه ثم حدث منها اودى بأن تلك الودية الخارجة من أصل التخل جزء منها انما هي مخصصاً لهم لكون ذلك السبكي فانه أفتى في أرض وقف وبها شجر وزفرات به ان ثبت من اصواله فراح وفي السمة الثانية كذلك وهكذا بان الوقف ينسحب على كل ما يثبت من تلك الفرائض المتكررة من غير احتياج الى انشائه وانما احتيج له في بدل عيبه قتل اقوات الموقوف بالكلية (وصوف) وشعر ووبر وریش وبيض (ولبن وكذا الولد) الحادث به في الوقف من ما كول وغيره كولد امه من نكاح أوزنا (في الاصح) كالثمرة اما اذا كان حال الوقف فهو وقف كما هو ولد الامه من شبهة سرقة على أبيه قيمته ويملكه الموقوف عليه (والثاني يكون وقفاً) تبعاً لامه كولد الانثى ومحل في غير ما حيس في سبيل الله اما هو فولده وقف كاصل هذا ان أطلق أو شرط ذلك للموقوف عليه فالوقوف على ركوب

موتة اسم حج (قوله فالحل له) أي حيث كان البطن الذي انتقل اليه غير الوارث اما هو فتنسقط الاجرة عنه (قوله فان كان البذر له) أي وان كان لغيره فالزرع له وعليه الاجرة فان كان الناظر قبضها او دفعها للموقوف عليه لاستحقاقه اياها راجع على تركه بقسط ما بقي من المدة (قوله فهو وقف كما مر) وعليه فلو استثناه حال الوقف احتل بطائر الوقف قياساً على ما لو قال بهما الاجلها (قوله وولد الامه) أي الموقوفه وهو محترق قوله من نكاح أوزنا (قوله فولده وقف) أي من غير انشاء وقف (قوله فالوقوفه على ركوب انسان الخ) لو احتاج الى ركوبه في سفره لم يجوز له أخذها والنسبة فيها وان فوت على الواقف

فوائدها كالدرام لافيه نظر وظاهر اطلاقهم استحقاق الركوب الا قول حيث لم يقيدوه بيلد الواقف (قوله فوائدها للواقف) اي وموئها عليه ايضا لانه لم يجعل منها المستحق الا الركوب فسكانها باقية على ملكه (قوله جاز ذبحها الخ) (فرع) لورأى المصلحة في بيعها حمية قباها ثم بين ان المصلحة في خلافه فالتجبه عدم ضمان الذبح بل يباع للعم ويشترى بتمته منها واشقص منه مر اه سم على حج (قوله قال الشيخ الخ) معقد وقوله ويجمع بينهما الخ معقد ايضا (قوله صرف) اي الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) ٢٨٤ كانه احتزبه عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر اذ لو وجب وجب له

والانسان لا يجب له على نفسه شيء
فراجع اه سم على حج (قوله
لو وقفت عليه زوجته) ومثله
عكسه (قوله انفسخ نكاحه)
قال في شرح الروض ان قبل على
القول بان شرط القبول والا فلا
حاجة اليه وعليه لورد بعد ذلك
انجبه الحكم بطلان الفسخ
ويحقل خلافه ذكره الاسنوي اه
سم على حج (قوله فهو كالش
طرفها) أي فبطل فيه ما يفعل
في بدل العبد اذا تلف (قوله
وسأتي في الوصية) اي وهو ان
هنا الموصي له اتم من ملأ الموقوف
عليه بدليل ان له الاجارة والاعارة
من غير اذن مالك الرقبة وتورث
عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه
لا بد من اذن الناظر ولا تورث
عنه المنافع رمي انتهى شيئا
الزيادة (قوله بينه وبين الموصي
له) اي بالمنافع لانه الذي يحتاج
للفرق بينه وبين الموقوفة فان
الموصي يعينها على ما يسكتا ما
يجب يتصرف فيها بالبيع وغيره
(قوله فقد شذ) لعل وجهه انه

انسان فوائدها الواقف كارجاء وان نوزعانيه (ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (اختص
بجائزها) لكونه أولى به من غيره ومجمله ما لم يدبغ ولو بنفسه كما يجزئ الشيخ والاعاد وقتا
ولو اشرفت ما كولة على الموت فان قطع عوتها جاز ذبحها للضرورة وهو ليقول الحاكم
بلمها ما يراه مصلحة أو يباع ويشترى بتمته دابة من جنسها وتوقف وجهان ربح ابن
المقري اولهما ما وخير صاحب الانوار بينهما قال الشيخ والاول أولى بالترجيح اذ ليس
تخيير الحماكم تخيير تشبه وانما هو بحسب ما يراه مصلحة وان لم يقطع عوتها لم يجز ذبحها
وان خربت عن الاتقاع كما لا يجوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلام الروضة انه
لا يجوز بيعها حمية وهو كذلك كما صححه المحامي والجرجاني وذهب الماوردي الى الجواز
ويجمع بينهما بجملة كل منهما على ما اذا اقتضته المصلحة فلو تذر جميع ذلك صرف
للموقوف عليه فيما يظهر (وله مهر الجارية) الموقوفة عليه بكرا او نثيا (اذا وطئت)
من غير الموقوف عليه (بشبهة) منها كأن كانت مكرهة او مطاوعة لا يمتد بقولها الصغر
او اعتقاد حل وعذرت (او نكاح) لانه من جملة الفوائد هذا (ان نكحها) اي نكاحها
(وهو الاصح) لانه عقد على منفعة فلم يمنع الوقف كالاجارة وكذا ان لم نصحه لانه وطء
شبهة هنا ايضا والمزوح لها الحماكم باذن الموقوف عليه ومن ثم لو وقفت عليه زوجته
انفسخ نكاحه وخروج بالمهر رأس البكارة فهو ككاش طرفها ولا يحل للواقف
ولاله وقوف عليه وطؤها ويحد الاول به كما حكى عن الاصحاب وكذا الثاني كارجاء هنا
وهو المعقد وسأتي في الوصية الفرق بينه وبين الموصي له ومن خرج وجوب الحد على
أقوال الملك فقد شذ اما المطاوعة اذا زني بها وهي مميزة فلا مهر لها (والمذهب انه) اي
الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد) مثلا الموقوف (اذا تلف) من واقف أو اجنبي وكذا
موقوف عليه نهدى كأن استعمله في غير ما وقف له أو تلف تحت يد ضامنة له اما اذا لم يعد
باتلاف الموقوف عليه فلا يكون ضامنا كما لو وقع منه كوز سبيل على حوض فانكسر من
غيره مير (بل يشترى بها عبد ليكون وقفا مكانه) مراعاة لغرض الواقف وبقيمة البطون
والمشتري لذلك هو الحماكم وان كان للوقف ناظر خاص خلافا للزكشي بناء على ان
الموقوف ملأ لله تعالى اما ما شذ ترا الناظر من ماله أو من ربيع الوقف او يعمه مره منه

وان قيل بملكها له ليس ملكا حقيقة بل بيع الوطء ولذا لا يجوز له التصرف فيها بما يحالف
مقتضى الوقف (قوله والمشتري لذلك هو الحماكم) معقد وقوله ملأ لله تعالى اي وهو الراجح (قوله أو من ربيع الوقف) ومنه
الحصير اذا اشتراها الناظر من ربيع الوقف ومن ماله (قوله أو يعمه مره منها الخ) اي مستقلا كمنه بيت لله يهدى يأتي من
ان ما ينيه في الجدران مما ذكر بصير وقفها بنفس البناء

(قوله فالمشئى لوقفه) اى ولا يصير موقفا بقس الشراء والعمارة فان عمر من ماله ولم يشئ ذلك فهو باق على ملكه ويصدق في عدم الانشاء واشترائه من ريعه فهو ملك للمستحق لا يبيعه اذا اقتضته المصلحة وبقي ما ولد دخل في جهته شئ من مال الوقف واراد العمارة به هل لذلك وسعة طعن ذمته أولا بدتن اذن الحاكم حتى لو فعل ذلك من غير اذنه كان متبرعا به فيه نظر والاقرب الثانى ومحله ما لم يخف من الرفع اليه غرامة شئ فان خاف ذلك جازله المصروف بشرط الا انشاء دفان لم يشهد لم يبرأ الا ان فقد الشهود نادر (قوله والفرق بينه وبين بدل الرقيق) اى حيث لم يصير موقفا بالانشاء وقف (قوله والارض الموقوفة باقية) قضية هذا التوجيه ان الحاكم لا يختص بالجدران بل كما يشملها ٢٨٥ يشمل ما لو بنى بيتا في ارض موقوفة من ربيع الوقف أو من ماله وعليه

فإذا ذكرناه من انه لو بنى بيتا احتج في كونه موقفا الى انشاء وقفه بصورهما اذا بناء من ربيع الوقف في أرض غير موقوفة كما لو كانت أو مستأجرة هذا والظاهر ان ما اقتضاه التعليل غير مردوان الحاكم المذكور يختص بالجدران أو ما في معناها كعادة بيت انهم دم من بيت الوقف فأعادها لالة من ربيع الوقف فليراجع (قوله ولا بد من انشاء وقفه) اى العبد المشتري فهي متصلة بقوله والمشتري لذلك هو الحاكم وان كان الخ (قوله بقيمة كبير) اى حيث امكن وعبارة سم على حج لولم يكن ان يشتري بقيمة العبد الا أمسة أو بالعكس أو بقيمة الكبير الاصغيرا أو بالعكس فيحصل الجواز وبقي ما لو أمكن شراء شقص وشرا صغير هل يقدم الاول أو الثانى فيه نظرو والاقرب

أو من احد هـ الجهة الوقف فالمشئى لوقفه هو المناظر كما أنقضى به والدرجته الله تعالى والفرق بينه وبين بدل الموقوف واضح وما ذكره في شرح المنهج انما هو في بدل الموقوف وهو المقتضى فيه لا ما ذكره صاحب الانوار واما ما بينه من ماله أو من ربيع الوقف في الجدران ان الوقوف فانه يصير وقفنا بالبناء الجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فاق بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوب والخجر المبني بهما كالوصف التابع لهما ولا بد من انشاء وقفه من جهة مشتركة فيتمين احد الفاظ الوقف المارة وقول القاضي أنه مقامه محل نظرو فارق هذا اصيرورة القيمة ذهنا في ذمة الجاني كما هي بانه يصح رهنه ادون وقفه وعدم اشتراط جعله بدل الاضحية اذا اشترى بهي القيمة او في الذمة ونوى بان القيمة هنالك ملك الفقراء والمشتري نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالعين أو مع النية واما القيمة هنالك فليست ملكا احد فاحتج لانشاء وقف ما يشتري بها حتى ينقل الى الله تعالى وأفهم قوله عدم جواز شراء أمة بقيمة عبده وعكسه بل لا يجوز شراء صغير بقيمة كبير وعكسه لان الغرض يحتلف بذلك وما فضل من القيمة يشتري به شقص بخلاف نظيره الا في الوصية لعدم الرقصة المصريح بها فيها فان لم يكن شراء شقص بالقاضل صرف الموقوف عامه فيما يظهر كما هو نظيره بل انما وجه به صرف جميع ما أوجبه الجناية اليه ولو أوجب قودا استوفاه الحاكم كما قاله وان نوزعنا فيه (فان تعذر) شراء عبدها (فبعض عبده) يشتري به الكونه أقرب الى مقصوده كتظهيره من الاضحية على الراجح الا في باب او وجه الخلاف فيها أن الشقص من حيث هو يقبل الوقف بخلاف الاضحية ولو جنى الموقوف جناية أوجب قصاصا اقتص منه وفات الوقف أو مالا او قصاصا وعفى على المالك فداء الواقف بأقل الامرين وله ان تكرر الجناية منه حكم ام الولد في عدم تكرار القداء وسائر احكامها فان مات الواقف تم جنى من بيت المال كالحرم المهر كما أنقضى به والدرجته الله تعالى لامن كسب الرقيق ولامن تركه

الاول لانه يتقبح به حالا ولو قبل بالثاني لم يكن بعيدا لانه أقرب الى غرض الواقف من وقف رقبة كاملة (قوله استوفاه الحاكم) كما قاله وينبغي جواز العفو عن القود بمال ان رآه مصلحة ويشتري به بدله وينشئ وقفه نظيره ما تقدم في بدل الجنى عامه (قوله اقتص منه) اى اقتص منه مستحق بدل الجناية وقوله فداء اى وجوبها (قوله بأقل الامرين) وقول حج ولو جنى الموقوف جناية أوجب ما لانتهى في بيت المال مقروض فيما تعذر فداءه من جهة الواقف لمونه أو فقره على ما يفيد قول الشارح فان مات الواقف الخ (قوله في عدم تكرار القداء) اى ومشاركه الجنى عليه الثاني ومن بعده للاول في القيمة ان لم تقب باروش

الجنايات

(قوله ولومات الجاني) أي العبد الموقوف الجاني الخ (قوله لم يسقط الفداء) أي عن السيد ولا عن بيت المال (قوله) مؤظفة) وقع السؤال في الدرر عما يوجب من الاستحراق في المساجد ولم يعرف هل هو وقف أو لا وماذا يفعله هل فيه إذا جفت والجواب أن الظاهر من غرسه في المسجد دانه ووقف لما صرحوا به في العلم من أن محل جواز غرس الشجر في المسجد إذا غرسه أهوم المسلمين وأنه لو غرسه لنفسه لم يجز وإن لم يضر بالمسجد وجب حمل على أنه أهوم المسلمين فيجوز جوازيه وصرف عنه على مصالح المسلمين أن لم يكن الانتفاع به جافا ويحتمل وجوب صرف عنه لمصلحة المسجد خاصة وأهل هذا الثاني أقرب لأن واقفه ان وقفه وقفاً مطلقاً ٢٨٦ وقلنا بصرف عنه لمصلحة المسلمين فالمسجد منها وإن كان وقفه على خصوص

الوقف ولومات الجاني بعد الجناية لم يسقط الفداء (ولو جفت الشجرة) الموقوفة أو فناءها فمخورج أو زمت الدابة (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها ابتداءه لاقوة الدوام (بل ينتفع بها جذاً) بأجرة وغيرها (وقيل: باع) لئلا يذلل الانتفاع على وفق شرط الواقف (والثمن) الذي يبعث به على هذا الوجه (كقيمة العبد) فيأتي فيه ما صرح به فلم يكن الانتفاع بها إلا باستئجاره لا كباقي أوقاف وقفه وصارت ملكاً للموقوف عليه كما صححه ابن الرقعة والقول في وجوبه عليه ابن القوي في روضه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع به بمن أكرم الولد ولحم الاضحية لكن اقتصار المصنف على ما ذكره كالخاوي الصغير يقتضي أنها لا تصرف ملكاً بحال واعتقده الشيخ رحمه الله تعالى وقال أنه الموافق للدليل وكلام الجمهور ولا يلزم عليه تنافس بسبب القول بعدم بطلان الوقف مع كونه ملكاً لأن معنى عوده ملكاً أنه ينتفع به ولو باستئجاره لا كباقي أوقاف وقفه معنى عدم بطلان الوقف أنه مادام باقياً لا يفعله بل به ما يفعله بل باستئجاره لا كباقي أوقاف وقفه ولو كان البناء والغراس موقوفاً في أرض مستأجرة وصار الربع لابن بالجرة أو ينفق بها فقط أفتى ابن الاستاذ بأنه لا يلحق به لا ينتفع به إلا باستئجاره كباقي أوقاف وقفه في قلع وينتفع به بمن إن أمكن والأصرف للموقوف عليه وهو مؤيد لما صرح به في قوله وإن كان الغراس مما لا ينتفع به بمن بعد القاع وانتهت مدة الاجارة واختمت المؤجرة فقلقه عدم صحة الوقف ابتداء ممنوع لما صرح من صحة وقف الراحين المغرورة وعلى كونه ينفق مدة (والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بليت وجذوعه إذا انكسرت) وأشرقت على الانكسار (ولم تصلح إلا لأحراق) لئلا تضيق فتحصيل يسير من ثمنها يهود على الوقف أولى من ضياعها واستأنبت من بيع الوقف لصيرورتها كالمعدومة وبصرف لمصلحة المسجد ثمنها أن لم يمكن شراء حصرها وجذوعه ومقابله أنها تبقى أبداً وتصرفه لجمع نقلاً ومهني ومحل الخلاف في الموقوفة ولو أن اشتراها الناظر وقفها بخلاف المملوك للمسجد فهو من أوقافها تبعاً جزماً وخروج بقوله ولم تصلح إلى آخره ما لو أمكن اتخاذها الواح منه فلا تباع قطعا بل

المسجد امتنع صرفه لغيره فملي
العة ليرين جواز صرفه لمصلحة
المسجد محقق بخلاف صرفه
لمصلحة غيره مشكوك في جوازه
فيترك لأجل المحقق (قوله أو
زمت) من باب تعب يقال زمن
زمناً وزماناً وهو مرض يدوم
زماً طويلاً (قوله وإن امتنع
وقفها ابتداء) أي بان لم يحصل
منها منفعة للموقوف عليه ولا
لغيره نقابل بأجرة بل كان الانتفاع
بها باحراقها (قوله صارت ملكاً)
لو أمكن والحالة هذه بيعها وإن
يشترى بمنها واحدة من جنسها
أرشقها انتجبه وجوب ذلك
لا يقال القرض تعذر الانتفاع
فلا يصح بيعها لأنها منتفع بها
باستئجارها كما فيصح بيعها وكذا
يقال في مسئلة الدابة ٥٢ سم
على حج (قوله لكنها لا تباع) أي
مع صيرورتها ملكاً للموقوف
عليه والحاصل من هذه المسئلة
أنه حيث تعذر الانتفاع بها من

الجهة التي وقفت عليها صارت ملكاً للموقوف عليه بمعنى أنه ينتفع بها كاتفاق الملاك بغير البيع
والجهة وإن لم يتعذر الانتفاع بها من الجهة التي قصدت بالوقف لا ينتفع بها الموقوف عليه انفسه بل ينتفع بها من الجهة
المذكورة وإن لم يكن على الوجه الأكمل (قوله لابن بالجرة) وفي هذه الحالة هل يجبر الموقوف عليه على وضع ما ينفق بأجرته
أو يجبر بين ذلك وبين قلع البناء والقراض إزالة الأرض فيه نظراً لثاني أقرب (قوله ووقفها) قيد ما قبله (قوله)
بشراؤها ولو من غلة الوقف حيث لم توقف من الناظر (قوله فانما تباع جزماً) أي وتصرف على مصالح المسجد ولا تباع صرفها
في شراء حصرها

(قوله على البناء خاصة) أي دون

الأرض فلا يجوز بيعها (قوله

ليعمر به مسجد آخران رآه

الحاكم) أي ويصرف للثاني جميع

ما كان يصرف للأول من الغلة

الموقوفة عليه ومنه بالاولى ما لو

أكل الجمر المسجد فمقتل انقاضه

لهل آخر وبه هل بقلته ما ذكره مثل

المسجد أيضا غيره من المداموس

والربط وأضرحة الأولياء فنعنا

الله بهم فينقل الولي منها إلى غيرها

للضرورة ويصرف على مصالحه بعد

نقله ما كان يصرف عليه في عمله

القول (قوله والاقر) أي

المسجد الاقرب الخ (قوله لافقو

بثروباط) أي وان كانا موقوفين

(قوله خص به المنهدم الخ) معقد

(قوله وان بعد) أي ولو ولد آخر

(قوله فان أمكن صرفه إلى مسجد

آخر) أي قريب منه انتهى شرح

منهج وبقي ما لو كان ثم مساجد

متعددة واستوى قربه من الجميع

هل يوزع على الجميع أو يقدّم

الأحوج فيه نظرا لاقرب الثاني

فلاستوث الحاجة والقرب جاز

صرفه لواحد منها قوله أو مصالح

المسلمين) على الخلاف السابق

والراجح منه تقديم المصالح (قوله

والا لم بعد) أي يدخل خالف جيل

يشترى به عقار أو نحوه انتهى

(قوله ويخصيص) ومنه البياض

المعروف (قوله لأمؤذن وأمام

ضعيف (قوله بل لو وقف عليها)

الاولى عليها أي التزييق والنقش

يحتمل الحالك وبستهمله فيما هو أقرب لمقصود الواقف حتى لو أمكن استعماله بأدراج في
آلات العمارة امتنع بيعه فيما يظهر وقد تقوم قطعة جذع مقام آجرة والخاتمة مقام
التراب وتحتلها به أي تقوم مقام السبيل الذي يحلط الطين به كما أفاده الأذرى وأجريا
الخلاف في دار من دمة أو مشرفة على الانهدام ولم تصلح السبيل ففرق بعضهم بين
الموقوفة على المسجد والتي على غيره وافقوا في الالدرجه الله تعالى بأن الراجح منع بيعها
سواء أوقفت على المسجد أم على غيره قال السبكي وغيره إن منع بيعها هو الحق ولأن
جوازها يؤدي إلى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حمل القائلين بالجواز على البناء
خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجداد داره المنهدم وهذا الجمل أسهل من
تضعيفه (ولو انهدم مسجد وتعدت أعادته لم يباح بحال) لا يمكن الانتفاع به حالا بالصلاة
في أرضه وبه فارق ما لو وقف فرس على الغزو فكيف لم يصلح حيث جاز بيعه ثم لو خيف على
نقصه نقض وحفظ ليعمر به مسجد آخران رآه الحاكم والأقرب أولى لافقو بثروباط
ما لم يتعذر نقله للمسجد آخر ويبحث الأذرى تعين مسجد خص به أئمة خص به المنهدم أن
وجدوا بعد ما ربح المسجد المنهدم فقالوا الالدرجه الله تعالى أنه إن توقع عوده فقط
له وهو ما قاله الإمام والأفان أمكن صرفه إلى مسجد آخر صرف إليه وبه جزم في الأنوار
والا فقطع الاخر فيصرف لاقرب الناس إلى الواقف فان لم يكتفوا صرف إلى
الفقراء والمساكين أو مصالح المسلمين أما غير المنهدم فما فضل من غلة الموقوف على
مصلحته يشترى به عقار أو يوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاله لأجله
أي إن توقع من قرب كما أشار إليه السبكي والالدرجه منه شيء لأجله لأنه يعرض للمضايقة
أو لظلم يأخذ ولو وقف أرض الزراعة فتعدت وانحصرت النفع في العرس أو البناء ففضل
الناظر أحدهما أو آخرها كذلك وقد أفقى البلقيني في أرض موقوفة لتزرع حنافة أجراها
الناظر لتغرس كرما بأنه يجوز إذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف انتهى لا يقال
هذا بخلاف شرط الواقف فان قوله لتزرع حنافة متضمن لاشتراط أن لا يزرع غيره لأن من
المعلوم أنه يفترق في الضمى ما لا يفترق في المنطوق على أن الفرض في مسألتنا أن الضرورة
الجلات إلى الفرس أو البناء ومع الضرورة بخلاف شرط الواقف جائز إذ من المعلوم
أنه لا يقصد تهطيل وقته وثوابه ومسألة البلقيني ليس فيها ضرورة فاحتاج إلى التقييد
بعدم مخالفة شرط الواقف وعمارة الوقف مقدمة على الموقوف عليه ويصرف ربيع
ما وقف على المسجد وقفا طاقا أو على عمارته في بناء وتخصيص محكم وسلم وبواري للتظليل
بها ومكانس ومساحي لنقل التراب وظلمة تمنع افساد خشب باب ونحوه بطر ونحوه أن لم
يضر بالمارة وأجرة قيم لأمؤذن وأمام وحصرودهن لأن التقييد يحفظ العمارة بخلاف
الباقى ما لو كان الوقف لمصلحة صرف من ربه لمن ذكره في تزويق ونقش بل لو وقف عليها
لم يصح وهذا المذكور من عدم صرف ذلك لأمؤذن والأمام في الوقف المطابق هو مقتضى

(قوله لاحتضنه) هو واضح ان حصل بالقسمه تغيير لما كان عليه الوقف كجعل الدار الكبيرة دازين اما قد عديم حصوله كان تراضوا على ان كل واحد منهم يأخذ دارا ينتفع به امدته استحقاقه فاظهار الجواز وله الرجوع عن ذلك متى شاء (قوله في غيرها) اي غير صورة الشرط (قوله لا يغير مسماه) منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان مطهرة مسجد مجاورة لشارع من شوارع المسلمين آلت للسقوط وليس في الوقف مانع من بطلان شرط ترك قطعة من الارض التي كانت حاملة للجدار لتتسع الطريق فظهرت المصلحة في ذلك خوفا من انه اذا هدمها وعديم ما ذكره من بطلان ذلك جائز لم لا وهو باجواز نظر المصلحة المذكورة وفي حج (فرع) في فتاوى ابن عبد السلام يجوز ان يقاد اليه في المسجد الخالي له لا تعظيما له لانهارا للسرف والتشبيه بالنصاري وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هـ ادعى ما اذا سرج من وقف المسجد أو ملكه والاول اعلى ما اذا تبرعه من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اضاءة مال بل الذي ينتجه الجمع يحمل الاول على ما اذا توقع ولو على ندور احتياج أحدهما فيه من النور والثاني على ٢٨٨ ما اذا لم يتوقع ذلك انتهى (قوله لا يجوز) اي اما المروم منه فانه جائز لعدم

التعدي من المار اذا غايته ان مروره في أرض موقوفة وليس في شرط الواقف ما يقتضي المنع منه (قوله اذ لا مصلحة للجامع فيه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً أراد عمارة جامع خربباً لانه جديدة غير آتية ورأى المصلحة في جعل باب من محله آخر غير المحل الاول لكونه بجوار من يمنع الانتفاع به على الوجه المعتاد وهو انه يجوز له ذلك لان فيه مصلحة اي مصلحة للجامع والمسلمين * (فصل في بيان النظر على الوقف وشرطه وظيفته الناظر) (ان) كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه سوى ناظره الخاص والعام او المنتفع به الموقوف عليه واطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المصلحة بنفسه وبغيره بأن يركبه الدابة مثلاً لا يقتضي له عليه حاجة فلا ينافي ذلك ما مر اتفاقاً في قول المصنف باعارة واجارة وما قيل له ناهيه ثم ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره (تبع) كبقية شروطه لما روى ان عمر رضي الله عنه ولي أمر صدقته ثم جعل له حقة ماعاشت ثم لاوى الرأي من أهلها وقبول من شرطه النظر كقبول الوكيل فيما يظهر لا الموقوف عليه ما لم بشرط له من ربح الوقف على ما يحتمل بعضهم ودعوى السبكي انه بالاباحة اشبه فلا يرتد بالرد بعد بل لو قبله ثم اسقط حقه منه سقط الا ان يشترط نظره حال الوقف فلا ينعزل بعزل نفسه على الراجح خلافاً لمن

ما نقله في الروضة عن البيهقي لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي انه يصرف لهما كما في الوقف على مصالحه وكذا في نظيره من الوصية للمسجد وهذا هو الاصح وينتجه الحاق الحصر والذهن بهما في ذلك ولاهل الوقف المهايأة لاحتضنه ولو افرأ ولا تغييره كجعل البستان داراً وعكسه ما لم بشرط الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بحسبها قال السبكي والذي أراد تغييره في غيره ولكن بثلاثة شروط ان يكون يسيراً لا يغير مسماه وان لا يزيل شيئاً من عينه بل ينقله من جانب الى آخر وان يكون مصلحة للوقف وعليه ففتح شبالة الطير رسية في جدار الجامع الا زهراً لا يجوز اذ لا مصلحة للجامع فيه

قد فاده) اي من قوله ان كان ناظر الخ (قوله كبقية شروطه) ومنهم اما لو شرط ان لا يؤجر بأكثر من كذا فببيع وان كان بشرطه دون اجرة مثل تلك الا ما كن الموقوفة فيؤجره الناظر بما شرطه الواقف ولو كان المستأجر غنياً حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنعه فلو أجرة أكثر مما شرطه الواقف فالاجارة فائدة ويجب على المستأجر ما شرطه الواقف ان كان دون اجرة المثل واجرة المثل ان كان ما شرطه زائداً عليه لان اجرة المثل هي اللازمة حيث فسدت الاجارة وما أخذ من المستأجر زائد اعلى ما وجب عليه لا يملكه الاخذ (قوله صدقته) اي وقفه وقوله سقط اي وانقل لمن بعده (قوله الا ان بشرط نظره) يتأمل الاستثناء فان انعزاله وعديمه مثله اخرى ان كان المراد بقوله بل لو قبله ثم اسقط حقه الخ انه أسقط حقه من الربح وان كان المراد انه اسقط حقه من النظر فالثانية عين الاولى فيتمتع المستثنى والمستثنى منه عبارة حج وان شرط نظره حال الوقف فلا يعود الابطالية الخ كما ان قضاء كلام الروضة خلافاً لنازع فيه ويؤيده كلامهم في الوصى انتهى وهي تعديانهم ما قاله الثاني (قوله فلا ينعزل بعزل نفسه الخ) ومن عزل نفسه ما لو أسقط حقه من النظر لغيره بفراغه فلا يسقط =

حقيقه ويستتبع القاضى من مباشر عنه فى الوظيفة ثم هذا مع قوله السابق **بـ** ببقية شروطه يفيد ان الواقف اذا شرط من الوظائف شيئا لا يخرج حال الوقف اتع ومنه ما لو شرط الامامة او الخطابة لشخص ولذريته ثم ان المشروط له ذلك فرغ عنهما لا نحو مباشر المقروغ له فيه مائة ثم مات القارغ عن اولاد وهو ان الحق فى ذلك ينتقل للاولاد على مباشرته الواقف ثم ما استعمله المقروغ له من غلة الوقف لا يرجع عليه بشئ منه لانه استحققه فى مقابلة العمل سيما وقد قتره الحالك غاية الامران تقريره وان كان صحيحا لكنه بالنسبة عن القارغ وكذلك لا رجوع للمقروغ له على تركه القارغ بما أخذه فى مقابلة القارغ وان انتقلت الوظيفة عنده لا ولاد القارغ لانه انما دفع الدراهم فى مقابلة اسقاط الحق له وقد وجد وقرره الحالك على مقتضاه وامانه كان يظن ان الحق ينتقل اليه مطلقا وتبين خلافه فلا يقتضى الرجوع لنسبته فى عدم البحث عن ذلك او لا الى تقصير فاشبهه من باع شيئا وهو مغبون فيه بعدم علمه بقيمة وفى فتاوى المصنف ما يصرح بانتقال الحق للاولاد حيث قال فى جواب فى صورته مثل عن واقف شرط الوظيفة الفلانية لزيد واولاده وذريته من بعده وشرط ان من نزل من ارباب الوظائف سقط حقه من ذلك ولا يستحق المنزل له شيئا بل يقرر الناظر الشرعى غيرهما ثم اربابا نافرغ عن وظيفة لا نحو وقرر الناظر اجنبيا غيرهما ثم مات النازل فهل يستحق اولاده الوظيفة بعده فاجاب بانهم يستحقون ذلك على بشرط الواقف وصدق البعض بدلت ذلك ولم يشرط الواقف لاستحقاق الاولاد بقاء استحقاق والدهم ذلك الى وفاته وما نسب الى من الافتاء بخلاف ذلك فقد رجعت عنه ان كان صحيحا انتهى * (فرع) * وقع السؤال عن رجل وقف وقفا مستوفيا للشرط الشرعية وعين فيه وظائف من جملتها وظيفة المباشرة على وقفه وجعلها الشخص معين وكذلك جعل غيرها لاشخاص معينين ثم بعد ذلك شرط فى مكتوب وقفه ان من مات من الاشخاص المجمعول لهم الوظائف المذكورة وله ولد او ولد اولاد ٢٨٩ او اخ او قريب قرر مكانه ثم ان ولده بعد مدة فرغ عن الوظيفة المذكورة

زعم خلافه نعم يقيم الحالك كما غلبه مدة اعراضه فلما اراد العود لم يحجج الى تولية جديدة (والا) اى وان لم بشرطه لاحد (فالنظر للقاضى) اى قاضى بلد الموقوف عليه كما صرنا عليه فى مال اليتيم (على المذهب) اذ نظره عام فهو اولى من غيره ولو واقفا وهو قوفا عليه وان كان معيننا وما جزم به الماوردي من ثبوته للواقف بلا شرط فى مسجد المحلة

٣٧ به ح تنازع مع من هو بيده الآن فهل له المنازعة فيها ام الحق فيها لمن هو بيده الآن ام كيف الحال والجواب انجدد حديث لم يرد الواقف فى شرطه على قوله قرر مكانه سقط حق المقرر فى الوظيفة بقراعه عنها فاذا مات بعد ذلك عن ولده لم يكن للولد حق لان اباها حين مات لم يكن له حق فى الوظيفة ينتقل عنه لولده فيسقط الحق فيها لمن قرر بانقراضه ولاحقى للولد المذكور فى ذلك فلا يلتفت لمنازعته اذ لم يشرط الواقف غيره من قرر عن والده حقا ومن ثم ابقى الشمس الرملى فى شرط الوظيفة الفلانية لزيد واولاده ولذريته من بعده ثم فرغ زيد عن وظيفة لا نحو ثم مات زيد عن اولاد بانتقال الحق من المقروغ له لا ولاد القارغ على اقول الواقف ولذريته من بعده فافهم انه لو اقتصر على قوله لزيد ولم يذكر ذريته من بعده عدم الانتقال للاولاد وما نحن فيه لم يرد واقفه على ان من مات وله ولد يجوز مكانه فاذا ذلك عدم استحقاق الولد المذكور والله اعلم وفى فرع شرط الواقف لناظر وقفه فلان قدر ان لم يقبل النظر الابعاد مدة بأن استحقاقه المعلوم النظر من حين آل اليه كذا قبل وانما يتجده فى المعلوم الزائد على اجرة المثل لانه لا يقصد كونه فى مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوى لاجرة مثل نظره هذا الوقف او الناقص عنه لا يستحقه فيما مضى لانه فى مقابلة عمله ولم يوجد منه فلا وجه لاستحقاقه له انتهى وفيه ايضا وجهت بعضهم انه لو خشي من القاضى اكل الوقف لجور جائز لمن هو بيده صرفه فى مصارفه ولو باجازه ان عرفها والاقتضاه لفقته عارف بها او سألها وصرفها انتهى (قوله وان لم يشرطه لاحد) اى ان لم يعلم شرطه لاحد سوا علم شرطه او جهل الحال (قوله اى قاضى بلد الموقوف عليه) عبارة جج اى قاضى بلد الموقوف بالنسبة لحفظه ونحو اجازته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك نظيره ما صر فى مال اليتيم وهى ظاهرة ولعلها امر ادا اخرج بقوله كما صرح الخ (قوله وان كان) اى الموقوف عليه

(قوله بشرط الناظر) أي وإن كان هو الواقف بأن شرط الناظر لنفسه كما يأتي (قوله العادلة) أي ولو أصر أنه أنتهي وقوله مطلقا أي سواء ولا الواقف أو الخاتم (قوله فيعزل بالنسبة الحق) قضيته أنه لا يشترط فيه السلامة من خاتم المرواة (قوله لكن يرد الخ) معتمد (قوله واضح) وهو أن ولي النكاح فيه وازع طبيعى يحمله على الحرص على تحصين موليته دفعا للعار عنه بخلاف الوقف (قوله لا بعد فقد المتقدم) وذلك بأن قال على أن النظر فيه لا يديم عمر ومثلا ولا يخاف هذا ما يأتي من أنه لو تغير حال الارشدا انتقل النظر لمن هو أرشد منه لأن ما هنا بشرط في الانتقال لعمره ووقفه زيد ويزوال الأهلية لم ينفذ وفيها يأتي جعل الاستحقاق منوطا بالصفة التي هي ٢٩٠ الارشدية بحيث لم توجد في الاول كان من بعده مستحقا بالصفة التي اعتبرها

الواقف (قوله بشرط الواقف) أي فيعود (قوله والاجارة) أي فله ذلك سواء كان المستأجر من الموقوف عليهم أو أجنبيا حيث رأى المصلحة في ذلك وإن طالبه الموقوف عليه حيث لم يشترط الواقف ~~السبب~~ كفى بنفسه أما إذا شرط ذلك فليس للناظر الإيجار بل يستوفى الموقوف عليه المنفعة بنفسه أو نائبه ثم إذا أجز الناظر نصف الموقوف شأنه ما صح أن لم يكن في شرط الواقف ما يمنعه ويصير المستأجر لذلك مستحقا لنصف المنفعة فيها والمستحق للنصف الآخر أن وجد كان أجر الناظر باقية لا تخروا لا تنفع المستأجر بما استأجر بها يأتمع الناظر وباقيته أن لم يوجد من يستأجره يتعطل على جملته المستحقين والاجرة التي استأجر بها الاول النصف توزع على كل

واظنوا زعى في سائر المساجد وزاد أن ذريته مثله مردود والطريق الثاني ينبغي على أقوال الملك (وشروط الناظر العادلة) الباطنة مطلقا كما رجحه الأذرى خلافا لا كنفاء السبب في منسوب الواقف بالظاهرة فيعزل بالنسبة الحق بخلاف غيره نحو كذب يمكن كونه معذور فيه كما هو ظاهر وسواء في الناظر أو كان هو الواقف أم غيره ومضى انعزل بالنسبة فالنظر للعالم كما يأتي وقباس ما يأتي في الوصية والنكاح صحة شرط ذى النظر لزمى عدل في دينه لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية هنا والفرق بين هذا وصحة تزويج الذمى موليته واضح (والكفاية) لما تولا من نظرعام أو خاص وهي (الأهلية إلى التصرف) الذي فوض له قياسا على الوصى والقيم لأنهم ولاية على الغير وعنده زوال الأهلية يكون الناظر للعالم كما رجحه السبب لأن من بعده من الأهل بشرط الواقف خلافا لابن الرفعة لأنه لم يجعل للمتأخر نظر الأبعد فقد المتقدم فلا سبب لنظره غير فقد وبهذا فارق انتقال ولاية النكاح للأبعد بدفع الحق الأقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا يبعد النظر بعود الأهلية ما لم يكن نظره بشرط الواقف كما أتى به المصنف لقوته إذا ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به واما عرض مانع من تصرفه لاسباب لولايته كما مر ولو كان له انظر على مواضع ثابت أهليته في مكان ثبتت في بقية الاماكن من حيث الامانة لامن حيث الكفاية إلا أن ثبت أهليته في سائر الاوقاف كما قاله ابن الصلاح وهو ظاهر كما قاله الدميرى إذا كان الباقي فوق ما ثبتت فيه أهليته أو مثله مع كثرة مصارفه واما قاله فان كان أقل فلا (ووظيفته) عند الإطلاق حفظ الأصول والمخالفات على وجه الاحتياط كولى المقيم (والاجارة والعمارة) وكذا الاقتراض على الوقف عند الحاجة بشرطه له الواقف أو أذن فيه الحاكم كافي الروضة وغيرها خلافا للبلقينى ومن تبعه سواء في ذلك مال نفسه وغيره (وتحصيل الفلأ وقسمتها) على مستحقين لأنهم المأهولة في مثله ويلزمه رعاية زمن

المستحقين ولا يختص به الاول وإن كانت قد وحسنه ولو وجد من يستأجر المبكى بعد استئجار الاول عينه للنصف لا تنسخ اجارته وإن وجد قبل استئجاره فعل الناظر ما يراه مصلحة (قوله والعمارة) في الروض وشرحه نفقة الموقوف ومونة تجهيزه ومما يورثه من حيث شرطتها الواقف من ماله أو من مال الوقف والأقن منافعه أي الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فإذا أعطت منافعه فانه نفقة وموئ التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن اعتمق من لا كسبه أما العمارة فلا تجب على أحد ~~سبب~~ الملك المطلق بخلاف الحيوان أصداؤه ووجهه اسم على حج وظاهر أن مثل العمارة أجرة الأرض التي بها بناء أو غراس موقوف ولم تنف منافعه بالاجرة (قوله وأذنه فيه الحاكم) أي فلو اقترض من غير أن من الحاكم ولا بشرط من الواقف لم يجوز ولا يرجع بمصارفه لتعديده (قوله وغيره) قال الغزالي وإن أذن له فيه صدق مادام ناظرا لا بعد عزله اهـ حج

(قوله فالاجرة عليه) اي وان تعطل عليه معلوم الوظيفة له مارة أو نحوها ولا يسقط بذلك شيء من أجره النائب (قوله ان الحاكم لا ينظر له) انظر ولو كان الحاكم هو الذي ولده النظر انه سمى على حج أقول لانظر له معه ولو كان هو الذي ولده وقوله معه اي مع الناظر (قوله والاقراب ان المراد بالمعبد الخ) اي حيث كان ثم معبد للدرس مقر من جهة الوقف أو القاضي أو الناظر (قوله أو يستفهموا ما أشكل) اي مما قرره الشيخ أو لا فلوترك المدرس التدريس ٢٩١ أو امتنع الطلبة من حضور المعبد بعد

الدرس استحق المعبد ما شرط له من المعلوم ان تعذر الاعادة عليه (قوله ما لو فوض له جميع ذلك) وقياس ما ترقى الوكيل وولي العبي انه ان قدر عـ الى المباشرة ولاقت به لا يجوز تفرقها غيره والاجازة التقويض فيما يجزئ منه اولم تلتق به مباشرة ولا فرق في المفوض له بين المسلم والذي حيث لم يجعل له ولاية في التصرف في مال الوقف بل استنابه فيما يباشر بالعمل فقط كالبناء ونحوه (قوله لم يتعد) كالوكيل ولو فوض لاثنتين لم يستقل أحدهما بالتصرف ما لم ينص عليه انتهى شرح منهج (قوله لم يستحق اجرة) قال شيخنا الزياي بعد ما ذكر وليس له اي الناظر أخذ شيء من مال الوقف فان فعل ضمن ولم يبرأ الا باقباضة الحاكم وهذا هو المعتمد لدى انتهى وقضية قوله للحاكم انه لا يبرأ بصرف بدله في عيادته أو على المستحقين وهو ظاهر (قوله لم يقرر له اجرة) اي وان كان من جملة المستحقين في الوقف (قوله على ان الظاهر الخ) معتمد وقوله انه اي الناظر وقوله

عينه الوقف وانما جاز تقديم تفرقة المذخور على الزمن المعين لشيء به بالوكالة المحجلة ولو كان له وظيفة فاستناب فيها فالاجرة عليه لا على الوقف كما هو ظاهر ونقل الادري عن لا يخصى وقال ان الذي نعتقه ان الحاكم لا ينظر له معه ولا تصرف بل نظره معه نظر احاطة ورعاية ثم جعل افتاء ابن عبد السلام بان المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقدّر لهم جوامعهم على انه كان عرف زمنه المطرود والنجرد كونه مدرسا لا يوجب له نوبة ولا عزلا ولا تقدير معلوم انتهى ولا يفتقر بكون الناظر قد لا يميز بين نقيبته وبقية لانه قائم مقام الوقف وهو الذي يولي المدرس فكيف يقال بتقدمه عليه وهو فرع وكونه لا يميز لاثاره لئلا يكتفه من معرفة من اتهم بالسؤال والاوجه عدم وجوب تفرق معلوم الطلبة في محل الدرس خلافا لابن عبد السلام لعدم كونه مالوفا في زمننا ولان اللاتق بمحاسن الشريعة تنزيه مواضع العلم والذكر عن الامور الدنيوية كالبيع واستيفاء الحق والاقراب ان المراد بالمعبد من يعمد للطلبة الدرس الذي قرأه المدرس ليستوضحوا ويتفهموا ما أشكل وحمل ما هو ان أطلق نظره كما هو ومثله بالاولى ما لو فوض له جميع ذلك (فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعد) اتباعا للشرط ويستحق الناظر ما شرط من الاجرة وان زادت على اجرة مثله ما لم يكن هو الوقف كما هو فلو لم يشترط له شيء لم يستحق اجرة نعم لرفع الامر الى الحاكم لم يقرر له اجرة قاله الباقي قال تلميذه العراقي في تحريره ومقتضاه انه يأخذ من الحاجة اما قدر النفقة له كما رجحه الرازي ثم والاقول من نفقته واجرة مثله كما رجحه النووي قال الشيخ وقد يقال التثنية بالولي انما وقع في حكم الرفع الى الحاكم لا مطلقا فلا يفتضى ما قاله وكان هو ادهم انه يأخذ بتقرير الحاكم على ان الظاهر هذا يستحق ان يقرر له اجرة المثل وان كان أكثر من النفقة وانما اعتبرت النفقة ثم لوجوبه اعلى فرعه سواء كان وليا على ماله ام لا بخلاف الناظر ولو جعل الناظر لمدلين من اولاده وليس فيهم سوى عدل نصب الحاكم اخرون جعله للارشد من اولاده فالارشد ثابت كل منهم انه ارشد اشتر كوا في النظر بالاستقلال ان وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض اليبينات فيها ويقي أصل الرشد وان وجدت في بعض منهم اختصاص بالنظر عملا بالميعة فلو حدث منهم ارشد منه لم يفتقل اليه ولو تغير حال الارشد حين الاستحقاق فصار مقتضوا انتقل النظر الى من هو ارشد منه ويدخل في الارشد من اولاد اولاده الارشد من اولاد البنات لصدقه به (والواقف عزل من ولده) نائباً عنه ان شرط الناظر

ثم اي في الولي (قوله نصب الحاكم) اي وجوبا (قوله فالارشد) هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل به ومنه يعلم رد ما نقله من على منهج عن مقتضى افتاء الباقي في من انه لو شرط الناظر لنفسه ثم لاولاده بعده لم يثبت النظر لاولاد لادما فيه من تعاقب ولا يثبتهم والولاية لا تعلق الا في الامر الضروري كالتفشاء (قوله وان وجدت في بعض منهم) اي وان كان امرأه

لنفسه (ونصب غيره) كالوكيل وافق المصنف بأنه لو شرط النظر لانسان وجهه لكان
يسنده ان شاء فاسنده لا يحل لم يكن له عزله ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بعدموته
ويظهر ذلك أفق فقهاء الشام وعلاوه بأن التقويض بمثابة التملك وخالفهم السبكي فقال
بل كالتوكيل وافق السبكي بأن للواقف والناظر من جهة عزله المدرس ونحوه ان لم
يكن مشروطا في الوقف ولو لغبر مصلحة وهو مدرسو في الروضة انه لا يجوز لالامام
اسقاط بعض الاجناد المنيبة في الديوان بغير سبب فالناظر انما هو اولي ولا اثر للفرق
بان هو لا يربطوا أنفسهم للجهاد الذي هو فرض ومن ربط نفسه لا يجوز اخراجه بلا سبب
بخلاف الوقف فانه خارج عن فروض الكفايات بل يرد بان التدريس فرض ايضا
وكذا قراءة القرآن فمن ربط نفسه بما حكمه كذلك على تسليم ما ذكر من ان الربط به
كالتدريس والافثمان ما بينهما من ثم اعتمد الملقبي ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل
هو قاذح في نظره وقرق في الخدام بينه وبين نفوذ عزل الامام للقاضي ثمورا بان هذه
نخسبة القنمة وهو مفة وفي الناطر الخاص وقال في شرح المنهاج في الكلام على عزل
القاضي بلا سبب ونفوذ العزل في الامر العام اما الوظائف الخاصة كاذان وامامة
وتدريس وطلب ونحوه فلا يعزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفق به كثير من المتأخرين
منهم ابن رزين فقال من تولى تدريس المجز عله جملته ولا بد منه ولا يعزل بذلك انتهى
وهذا هو المعتمد واقلنا لا ينفذ عزله لا بسبب فهل يلزمه بيان مستنده أفق جمع متأخرون
بعد مدة وقيد بعضهم بما اذا وثق بعلمه ودينه وزنه التابع السبكي بأنه لا حاصل له ثم بحث
انه ينبغي وجوب بيان مستنده مطلقا اخذ من قوالهم لا يقبل دعواه الا صرف المستحقين
معينين بل القول قولهم وإلزامهم مطالبته بالحساب وادعى الولي العراقي ان الحق التقييد
وله حاصل لان عدد الله غير موقوف بها فيجوز ان يحتل وان يظن ما ليس بقاذح قاذحا
بخلاف من تمكن علما ودينا زيادة على ما يعتبر في الناطر من تمييز ما يقدح وما لا يقدح ومن
ورع وتقوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى ولو طلب المستحقون من الناطر كتاب الوقف
ايكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمتهم كما أفق به الوالدرجه الله تعالى اخذ
من افتاء جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث اذا كتب فيها سماع غيره معه لها ان
يعيره اياها اليكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف مما كان يتعامل
به حال الوقف زاد سماعه ام نقص سهل تحصيله ام لا فان نقدا اعتبرت قيمته يوم المطالبة ان لم
يكن له مثل حينئذ ولا واجب مثله ويقع في كثير من كتب الاوقاف القديمة شرط قدر
من الدراهم النقرة قال الوالدرجه الله تعالى قد قيل انما حررت فوجد كل درهم منها
يساوي ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس المتعاهل بها الآن (الا ان بشرط نظره)
وتدريسه من لا (حال الوقف) بأن يقول وقت هذا مدرسته بشرط ان فلانا ناظرها
أو مدرستها وان نازع فيه الاسوي فليس له كغيره عزله من غير سبب يحل بنظره لانه لا نظره

(قوله ان يسنده لمن شاء) اي بان
يجعل النظر لغيره (قوله لم يكن له)
اي المسند (قوله بل هو قاذح)
اي فيعزل حيث لا شبهة له فيما
فعله لنفسه وقوله وقرق في الخدام
صاحب الخدام هو الزركشي
وقوله ثمورا التهور الوقوع في
الشيء بقوله مما لا انتهى مختار
(قوله وهو مفة قود في الناطر)
قهيته أن غير الامام من أرباب
الولايات لا ينفذ عزلهم لأرباب
الوظائف الخاصة خوفا من
القننة لسكن في كتاب القضاء
التصريح بخلافه فليراجع
وساقي في كلام الشارح (قوله ثم
بحث الخ) معتمد وقوله ينبغي بيان
وجوب بيان مستنده مطلقا اي
وثق بعلمه أولا (قوله وادعى الولي
العراقي الخ) ضعیف (قوله
المتعاهل بها الآن) وقيمتها اذذاك
نصف فضة وثلاث وتساوي الآن
أربعة اناص فضة ونصف نصف

(قوله فليس كالشرط) أي قوله عزله حيث شرط النظر لنفسه كان قال وقتت هذا على كذا بشرط أن النظر فيه لي وفوضت
التصرف فيه لفلان (قوله وتردد السبكي) هذه مساوية لما تقدم في قوله ٢٩٣ وان جعله للإرشد من أولاده الخ غاية

أن هذه مشقة على نسبتها لفلانها

(قوله إذا كثر الطالب) أي كثرة

يغلب على الظن أنه إذا لم يأخذ

واحد منهم أخذ الآخر (قوله

عن لم يأذن له) أي أما إذا أذن له

في ذلك فلا تنفسخ الاجارة باتتقال

الحق له لرضاء أو لا باسقاط حقه

بالأذن على ما أفهمه التقييد

بقوله عن لم يأذن له وقد يتوقف

فيه بأن أذنه قبل انتقال الحق

إليه لغو وذلك يقتضي انفساخ

الاجارة باتتقال الحق عن المؤجر

(قوله بأنه يتبين بطلانها) ضعيف

وقوله والذي يقع في النفس الخ

معتمد (قوله مع قطع النظر)

أي ومسح مراعاة كون الاجرة

مجبولة أو مقسطة على الشهور

مثلاً (قوله فان ثبت بالتواتر)

متهوومه أنه لو ثبت ذلك بينه

لم يحكم بالبطلان وهو ظاهر

(قوله تبين بطلان الحكم

والاجارة) أي فیرد الناظر ما قبضة

من المستأجر أن كان باقيا والا

فبطلان ماله أن كان صرفه في

غير مصالح الوقف ومن مال

الوقف أن كان صرفه في مصالحه

ولو بايجاره مدة طويلة حيث

تعينت لتوفية ما قبضه من

المستأجر الاول والكلام كله

حيث لم يقسق بتعديده بالاجارة

والصرف والاعمال انه لا يجوز له الاجارة ثانيا ولا يصح منه لانعزاله (قوله اثناء المدة)

أي لا مريض وهو كونه من الاخصية

بعد شرطه لغيره ومن ثم لو عزل المشروط له نفسه لم ينصب بدله سوى الخ كما هو اما لو
قال وقفته وفوضت ذلك اليه فليس كالشرط وتردد السبكي فيما اذا شهدت بينة بارشدية
زيد ثم أخرى بأرشدية محروقة قصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما فانهما سميتهما رضان
ثم هل بسقطان أم يشترك زيد وعمر وبالثاني أفق ابن الصلاح اما اذا طال الزمن
بينهما فقتضى المذهب على ما قاله السبكي الحكم بالثانية ان صرح بأن هذا امر متجدد
واعترضه الشيخ بجمع ان مقتضاه ذلك وانما مقتضاه ما صرح به المأوردى وغيره انما
يحكم بالثانية اذا تغير حال الارشد الاول (واذا اجر الناظر) الوقف على معين أو جهة
اجارة صحيحة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم ينفسخ العقد في الاصح)
لوقوعه بالغلبة في وقته فاشبهه ارتفاع القيمة أو الاجرة بعد بيع أو اجارة مال المحجور
والثاني تنفسخ اذا كان للزيادة وقوع والطالب ثمة لتبين وقوعه على خلاف المصلحة ومحل
الخلاف كما قاله الامام اذا كثر الطالب بها والالم يعتبر جزمًا ومصرانه لو كان المؤجر
المستحق أو ما أذنه جازا بجارته بأقل من أجره مثله وعليه فالوجه انفساخها باتتقالها
لغيره عن لم يأذن له في ذلك وأفق ابن الصلاح فيما اذا اجر بأجرة معلومة ثم هدا ثانيا بأنها
أجرة المثل حالة العقد ثم تغيرت الاحوال فزادت أجرة المثل بأنه يتبين بطلانها وخطوؤها
لان تقويم المنافع المستقبلية انما يصح حيث استمرت حالة العقد بخلاف ما لو طرأ عليها
أحوال تختلف بها قيمة المنفعة فانه بان ان المقوم لها لم يوافق تقويمه الصواب انتهى
ويعلم مما سبق في آخر الدعوى والبيئات ان كلامه مقروض فيما اذا كانت العين باقية
بجائها بحيث يقطع بكذب تلك البيينة الاولى فان لم يكن كذلك لم يعتد بالبيينة الثانية واسقر
الحكم بالاولى وبما قرره اندفع كلام الأذرع ان اقامه مشكل جدا لانه يؤدي الى سدد
باب اجارة الاوقاف اذ طرف التغيير الذي ذكره كثيرة والذي يقع في النفس ان تنظر الى أجرة
المثل التي تنتهي اليها الرغبات حالة العقد في جميع المدة المعقود عليها مع قطع النظر عما
عساه يتجدد ولو حكم كما تبين اجارة وقف وان الاجرة أجرة المثل فان ثبت بالتواتر انها
دونها تبين بطلان الحكم والاجارة والا فلا كما يأتي بسطه آخروا الدعوى وأفق الولي
العراقي فيمن استأجر وقفا بشرطه وحكم له كما شافعي بوجبه وبعد انفساخها جوت
أحدهما وزيادة رغب اثناء المدة بأن هذا افتاء لاحكم لان الحكم بان شيء قبل وقوعه
لا معنى له كيف والموت أو الزيادة قد يوجدان وقد لا فلينرفع له الحكم بحذبه انتهى
وما عال به ممنوع كما تقدم نظيره في باب الرهن وسيأتي فيه مزيد تحقيق في الباب الآتي
ان شاء الله تعالى

والصرف والاعمال انه لا يجوز له الاجارة ثانيا ولا يصح منه لانعزاله (قوله اثناء المدة) أي لا مريض وهو كونه من الاخصية
الممنوع فيها ذلك وبلا عرض للمو السبع اه حج (قوله وما عال به ممنوع) معتمد

* (كتاب الهبة) * (قوله من هب) أي مأخوذة من هب الخ (قوله والسنة) أي كخبر الصحيحين لا تحترق جارة بمارتها ولو فرسن شاة أي ظلفها شرح من هب والقوس بكسر الفاء والسين وسكون الراء كافي الصحاح والقاموس وفتح السين وكسر الفاء كافي المشكاة (قوله وقيل بالتخفيف) وعليه فالأبواب مضمومة لانه من المفاعلة والمعنى ان بهضكم يصابي بعضا (قوله نذهب بالضعائن) جمع ضعيفته وهي الخقد يقال في فعله ضغن كطرب انتهى مختار (قوله ويحرم الإهداء) وكذا غيره كالهبة كما هو ظاهر (قوله في معصية) هل العبرة في ذلك باعتقاد الدافع أو باعتقاد المتخذ فيه نظرا والاقرب الاول فلو وهبه أو أهداه لحقني لمصرفه في يدي كان من ذلك (قوله على ما يأتي) أي من الخلاف في ان ما وهبت منافعها عارية أو أمانة والراجح منه الثاني (قوله وقسمهما) وهو الهبة المقتقرة لا يجاب وقبول (قوله ومن ثم قدم الخ) يتأمل اه سم على حج ولعل وجه التأمل انه ليس في التقديم ما يشعر بالمعنى الاعم وليست ٢٩٤ ارادة للمعنى مقتضية للتقديم اللهم الا ان يقال مخفة الاسلوب تشعر بان

* (كتاب الهبة) *

من هب مرمر ورهما من يد الى أخرى أو استعقب استعقب فاعلمها بالاحسان والاصل في جوازها بل نديم سائر أنواعها الاستمسية قبل الاجماع الكتاب والسنة ووردتها ادوا فخابوا اي بالتشديد من الهبة وقيل بالتخفيف من الهبة وصحتم ادوا فان الهدية تذهب بالضعائن وفي رواية فان الهدية تذهب وحرر الصدور وهو يفتح المهملة من ما فيه من نحو حقه وغبط وسبأ في كتاب القضاء حكم هدية ارباب الولايات والعمال وماتة على ما ويحرم الإهداء على من غلب على ظنه صرف ما يأخذه في معصية (القليل) لعين اودين بقصده له الا في أمانة على ما يأتي (بلا عوض هبة) بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة وقسمهما ومن ثم قدم الحمد على خلاف الغالب وهذا هو الذي ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق ويعلم بما يأتي في الايمان عند التأمل عدم منافاته لما ذكرهنا فنخرج بالقليل الضيافة والعارية فانهما ما باحة والمالك يحصل بعده والوقف فانه قليلك منقعة لأعين على ما قيل والوجه انه لا قليلك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة كما صرح بذلك السبكي فقال لا حاجة للاعتراز عن الوقف فان المنافع لم يسلكها الوقف عليه بقليلك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى ولا يخرج الهدية من الاضحية لغنى فان فيه قليلك وانما المستع عليه فهو البيع كالهبة بنواب وزيد في الحدة في الحياة لاخراج فهو الوصية فان القليلك فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت وما اعترض به بعض الشراح ممنوع وتطوعا لاخراج فهو الكفارة والنذر والذكاة ويرد جنج القليلك فيها بل هي كوفاء الديون (فان

ما هنا على خلاف المتعارف في مثله وهو يؤدي الى البحث عما يقتضيه فرما ظهر للناظر أنه لا رادة للمعنى الاعم (قوله والمالك يحصل بعده) أي بعد ما ذكر من الضيافة والعارية والمراد بما يأكاه الضيف فان المستعير لا يملك بالاستعارة شيئا ولا يرد أنه قد يعبره شاة لبسها أو نحو ذلك فان الرابع فيه ان الدين ونحوه مقبوض بالاباحة والاشارة بالعارية فلم يملك بالعارية شيئا ولو أخر الضيافة عن العارية وانت الضمير كما فعل حج كان أولى وقوله بعده أي من الوضع في القسم أو الازدراء أو التقديم له على الخلاف في ذلك والرابع منه الاول (قوله والوقف) في اخراج القليلك المذكور والوقف

(ملك)

على هذا الوجه فافان الشارح جعله شاملا لقليلك الدين والعين والمنفعة نعم هو ظاهر على انه

لا قليلك فيه أصلا من جهة الواقف (قوله فهو البيع كالهبة) عبارة حج فهو البيع لاهر عرضي وهو كونه من الاضحية الممنوع فيها ذلك وبلا عوض فهو البيع الخ (قوله وما اعترض به) أي على زيادة الحياة في الحدة (قوله ممنوع) لعل صورة الاعتراض ان القليلك في الوصية يحصل بالايجاب ويتأخر الملك للقبول بعد الموت وسندا للمنع ان الانسلم ان صيغة الايجاب بمجرد ما يحصل بها قليلك (قوله كوفاء الديون) وفيه نظر لان كونها كوفاء الديون لا يمنع ان فيها قليلك اه حج وكتب عليه سم والنظر قوي جدا انتهى وقد يجاب عن النظر بأن المستحقين في الزكاة ما سكو اقبل أداء المالك فاعطاه وتفرغ لما في ذمته لا قليلك مبتدأ وكذا يقال في النذر والكفارة وما يدل على ان المستحقين ملكوا انه يجوز ان لا يكون له مال يبيع قدر الزكاة وانه لو نص النصاب بسببه لا يجيب على المالك الزكاة فيما بعد العام الاول وان مضى على ذلك العام

(قوله وهي أفضل الثلاثة) وظاهره وان كانت أغنى بقصد ثواب الآخرة لأن يقال التفضل للماهية لا بقصد التفضل لكل فرد من أفرادها على غيره (قوله اذا اجتمع النقل والقصد) أي أو النقل والاحتياج (قوله اكراما) ينبغي ان الدفع بالنقل لكن بقصد الاكرام هدية اسم على حج وعليه فهدية العاقرة ممكنة لكن في حاشية شيخنا الزايدى عن حج امتناع هدية العاقرة لعدم تأنى النقل فيه وهو مناف لهذا البحث وبقول الشارح ولا يعارضه الخ (قوله لانه) أي الاكرام وقوله الى ذلك أي مكان الموهوب له وقوله الرشوة مثلث الرءوزاد حج أو تلوف الهجر ومثلا (قوله فهدية ايضا) أي كانه هبة بالمعنى الاعم بقى ما لو ملك غنيا بقصد ثواب الآخرة خارجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الآخرة من كايجه لم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال الا ان يقال هي هبة باطلا لعدم الصيغة ثم رأيت في شرح الروض ويلزمهم أي السبكي والركشي وغيرهما انه لو ملك غنيا من غير قصد ثواب الآخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اسم على حج أي فيكون هبة باطلا كما قدمه ان خلا عن الصيغة وصحيفة ان اشتمل عليها (قوله فيما لا ينقل) ٢٩٥ أي كالعقار وقوله صحفة نذرا هداية أي مالا ينقل (قوله

ملك) شيئا بلا عوض (محتاجا) ولولم بقصد ثواب الآخرة أو غنيا (لثواب الآخرة) أي لاجله (فصدقة) ايضا وهي أفضل الثلاثة (فان) وفي نسخ متعددة وان وهي أولى لدفعها ما عترض به على الفاه من ان الهدية قسم من الصدقة نعم ايها ما انه اذا اجتمع النقل والقصد كان صدقة وهدية صحيح (نقله) أي المالك بلا عوض (الى مكان الموهوب له اكراما) اي سبكي كما قاله السبكي وانما ذكر لانه يلزم غالبا من النقل الى ذلك وقد يقال كما قاله الركشي احترازه عن الرشوة (فهدية) ايضا فلا يدخلها فيما لا ينقل ولا يعارضه صحة نذرا هداية لان المهدى اصطلاحا غير الهدية وان زعم بعضهم ترادهما (وشرط الهبة) بمعنى مالا يدمنه في تحقق وجودها في الخارج فيشمل الركن كما نذر كنهم الثاني العاقدان والثالث الموهوب (اجباب) كوهبتك ومالكك ومختك واكرمتك وعظمتك ومجنتك وكذا أطعمتك ولوفي غير طعام كائن عليه (وقبول) كقبلت ورضيت واتممت (لفظا) في حق الناطق واشارة الاخرى في حق لاهنا غليلك في الحياة كالبيع ولهذا انه قد ثبت بالكتابة مع النية كالكذا وكسوتك هذا وبالطاعة على القول بما واشترط هنا في الاركان الثلاثة جميع ما مر فيها ومنه ان يكون القبول مطابقا للاجباب خلافا لما زعم عدم اشتراطها هداية ومنه ايضا اعتبار القبول في الصيغة وانه لا يضر القبول الابجنبي والوجه كارجحه الاذرى اعتقار قوله بعد وهبتك وسلطتك على قبضه فلا يكون قاصدا لمضرا

وكسوتك وبين عظمتك او اكرمتك فليتامر وقد يقال ان تلك الصيغ اشبهت فيما بينهم في الهبة فكانت صريحة بخلاف هاتين الصيغتين (قوله كذا) ومنه ما اشتهر من قولهم في الاعطاء بلا عوض جبا فيكون هبة حيث نواها به (قوله وكسوتك هذا) ظاهره ولوفي غير الثياب ويكون بمعنى فحلتك (قوله ومنه ان يكون الخ) أي ومنه الروية فالاعلى لا تصح هبتها ولا الهبة اليه بالمعنى الاخص وان حكمه حكم بيع الاعيان وهو ممنوع عليه بخلاف صدقته واهدائه فيصح لاطباق الناس على ذلك وهو الوجه الذي لا ينبغي خلافاه انتهى كذا بما مر وهو قريب ويصرح بالاشتراط الروية في الواهب والتهب قول المحلى وفيها كاصلها امر العاقدين واضح أي من البيع وغيره أي فطريق الاعي اذا اراد ذلك التوكيل (قوله مطابقا للاجباب) نقل اسم على حج عن الشارح اعتقاد عدم اشتراط مطابقة القبول للاجباب وعبارته في حاشية المنهج انهم قالوا في شرح الروض ما حاصله وهل يصح قبول بعض الموهوب أو قبول أحد الشخصين أو نصف ما وهب له أو وجهان انتهى قال من العقد الصيغة فيهما

(قوله نعم في الاكتفاء بالاذن) اى من الواهب كان يقول وهبتك هذا وأذنت لك في قبضه فيقول المتب قبلة وقوله وقباس تمام الخ معقد (قوله وقد لا تشترط صيغة) اى التصريح بهم والافهى معتبره تقديرا كما قاله المحلى في أول البيوع (قوله فانه قادر على تملكه) يؤخذ منه أن غير الاب والجد اذا دفع الى غيره شيئا كخادمه وبنات زوجته لا يصير ملكا له بل لابد من ايجاب وقبول من الخادم ان تاهل للقبول ووليه ان لم تاهل فامتنبه له فانه يقع كسيرة بصيرنا ثم ان دفع ذلك لمن ذكر لا يحتاج به أو قصد ثواب الاخرة كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك الا منه وقد تدل القرائن الظاهرة على شئ فيه عمل به (قوله بايجاب وقبول) اى فلا فرق بين الزوجة والولد وغيرهما في ان التدين لا يكون تملكيا (قوله لم يكن اقرارا) اى ولا يكون تملكيا كالابن أخذ ما أتى ٢٩٦ في قوله والفرق الخ (قوله فانه يكون اقرارا) اى وذلك لاحتمال ان يكون الاجنبى

وكله مثالا في ثمراته ومثله ولله
الرشيد وان يكون تملكيا لغير
الرشيد من مال نفسه أو مال
المحجور عليه (قوله لم يملكه)
اى الابن وينبغي ان يكون كتابة
بكتاب البيوع (قوله وهو صريح
الخ) قد تنوع الصراحة بعمل
كلامه في البنت على الرشيدة
وهو غير قادر على تملكها بخلاف
الصغيرة على ما مره وقد يفهم
التقييد بالرشيدة من قوله ان
ادعته (قوله في بعث بنته) اى
سواء كان الباعث رجلا أو امرأة
(قوله وجهازها) بفتح الجيم
وكسر هاء الغة قليلة مصباح (قوله
فهو ملك لها) اى يكون ماذكره
اقرارا (قوله والا فهو عارية)
كذلك يكون عارية فيما يظهر اذا
قال جهزت ابنتي بهذا الذبيس هذا
صيغة اقرار بملك مره سم

المتعلقة بالاعتقاد نعم في الاكتفاء بالاذن قبل وجود القبول نظر وقباس ما مر في مزج الرهن
الاكتفاء به وقد لا تشترط صيغة كالمالك كانت ضمنية كاعتق عبدك عني فاعتقه وان لم
يكن محجورا وما قاله القفال وأقره جمع من انه لو زين ولده الصغير بحلى كان تملكها بخلاف
زوجته فانه قادر على تملكه بولي الطرفين مردود بان كلامهم ما يخالفه حيث اشترطوا في
هبة الاصل بولي الطرفين بايجاب وقبول وهبة ولى غيره اى غير الاصل قبولها من الحاكم
أو نائبه ونقل جمع ايضا عن العبادى وأقره انه لو غرس اشجارا وقال عند الغرس
اغرسها لاجنبى مثلاً لم يكن اقرارا بخلاف ما لو قال اعين في يده اشترتها لاجنبى أو لفلان
الاجنبى فانه يكون اقرارا ولو قال جعلت هذا لاجنبى لم يملكه الا ان قبض وقبض له انتهى
والفرق بأن المولى صار في يد الصبي دون الغرس غير كاف لان صيرورته في يده بدون لفظ
ملك لا يقيد شيئا على ان كون هذه الصيرورة مفيدة للملك هو محل النزاع فلا فرق لاسيما
وقد قال الأذرى انه لا يمتنع على المذهب وضعف السبكي وغيره قول الخوارزمي وغيره
ان لباس الاب الصغير حلياً يملكه اياه وقد نقل آخرون عن القفال نفسه انه لو جهز ابنته
بأمتعة من غير تملك صدق بيمينه في عدم تملكها ذلك ان ادعته وهو صريح في رد ما سبق
عنه وأفتى القاضي فيمن بعث بنته وجهازها الى دار الزوج بأنه ان قال هذا جهاز بنتي
فهو ملك لها والافهى عارية ويصدق بيمينه وكذا المولى لا يعتد بعدم اللفظ فيها كما جئته
بعض المتأخرين ولا قبول كهبة النوبة لضررها (ولا يشترط ان اى الايجاب والقبول في
الصدقة بل يكفي الاعطاء والاخذ ولا في الهدية) وان لم يكن مأكولا (على الصحيح بل يكفي
البعث من هذا) ويكون كالايجاب (والقبض من ذلك) ويكون كالقبول لجريان عادة
السلف بل الصواب مع النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ومع ذلك ~~كانوا~~ يتصرفون فيه

على حج والفرق بين هذه وضعه القاضي ان الاضافة الى من يملك تقتضى الملك فكان ماذكره في مسئلة تصرف
القاضي اقرارا بالملك بخلاف ما هنا (قوله ويصدق بيمينه) اى اذا نزع في انه ملكها بيمينه او غيرها (قوله وكخلع) عطف على قوله
السابق كالمالك كانت ضمنية (قوله ولا قبول) عطف على قوله وقد لا تشترط صيغة (قوله والقبض من ذلك) هل يكفي الوضع بين يديه
بكتاب البيوع ثم رأيت في تحرير يد المزج ما نصه في فتاوى البغوي يحصل ملك الهبة بوضع المهدى بين يديه اذا علم به ولو اهدى الى
صبي ووضعه بين يديه وأخذ الهبة لا يملكها انتهى وهو يقيد ملك البالغ بالوضع بين يديه وقد جده لو اذلك قبض في البيوع وعبرة
العباب وتلك الهدية بوضعها بين يدي المهدى اليه البالغ لا الصبي وان أخذها اه بقى ما لو ألقها الصبي والحال ماذكره هل
يفضها أو ينفى عدم الضمان لانه سلطه عليها باهدائها ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما ساقى في الردية انه لو باع الصبي شيئا =

وسلم فأنفق لم يقضه لانه سلطه عليه والهبة كالبيع كما هو ظاهر والوضع بين يديه اقباض كما انقرر اه سم على حج وقضية
 التعيين بالبالغ انه يكفي القبول من السفه ولا يتوقف على قبول وليه ولا قبضه وهو غير مراد (قوله انه كان اباحة) اى دفع بعض
 الهبة لبعض شيئا (قوله وفي المنتب أهلية الملك) اى التملك فلا يقال هذا قد يفهم منه انه لا يشترط في المنتب الرشد بل يقتضى
 صحة قبول الهبة من الطفل وفي حاشية سم على حج فرع سئل شيخنا الشهاب الرملى عن شخص بالغ تصدق على ولد يميز بصدقة
 ووقعت الصدقة في يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه بوقوعها في يده كما لو احتطب أو احتس أو نحو ذلك أم لا يملكها
 لان القبض غير صحيح وقد قالوا فى مشار الوليمة انه لو أخذها أخذ ملكه وهل تشارك الوليمة يكون فائز مع رضاعه اعراضا خاصا
 حتى يكون له الرجوع فيما أعطاه للصبي والحال أن الصدقة صدقة تطوع أم لا فاجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه الا
 بقبض وليه والفرق بينه وبين ملكه للتشاور واضح * (فرع) * سئل عن رقيق تصدق عليه شخص بصدقة كتب أو دراهم
 وشرط المتصدق انتفاعا به ما دون سيده هل يصح التصديق فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يمنع على سيده أخذها
 منه ويجب صرفها على الرقيق وان قلتم لا يصح فهل لذلك حكم الاباحة ٤٩٧ حتى يجوز العبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدرهم
 ويمتنع ذلك على السيد فاجاب بأنه

نصرف الملك فسقط ما يوهبهم منه انه كان اباحة والثاني يشترط ان كالهبة ويشترط في
 الواهب كونه اهلا للتبرع وفي المنتب أهلية الملك فلا تصح هبة تولى ولا مكاتب لم يأذن له
 سيده في ذلك ولا تصح الهبة بانواعها مع شرط مقصد كأن لا ينزل ملكه عنه ولا مؤقتة
 ولا معلقة الا فى مسائل العمرى والرقيق كما قال (ولو قال أعزتك هذه الدار) أو هذا
 الحيوان مثلاً اى جعلها لك عمرتك (فاذا مات فهو لورثتك) أو له قبلك (فهى) اى الصيغة
 المذكورة (هبة) اى صيغة هبة طول فيها العبارة فيعبر فيها القبول وتلزم بالقبض
 وتكون لورثته ولا تختص بعقبه الغافل ظاهر لفظه عملاً بالخبر الا فى ولا تعود للواهب بحال
 لخبر مسلم أيام رجل أعزى فأنه الذى اعطىها لا ترجع الى الذى اعطاها وظاهر عبارة
 المصنف كغيره عدم الفرق فى هذه الالفاظ بين العالم بعناها والجاهل به واستشكله
 الاذرى قال وفى الروضة فى الكتابة عن المروزي ان قريب الاسلام وجاهل الاحكام
 لا يصح تدبيره بلفظه حتى ينضم اليه نية أو زيادة لفظ اه والا قرب أخذ من قولهم
 فى الطلاق لا بد من قصد اللفظ لغناه أنه لا بد من معرفة اللفظ ولم يوجد حتى يقصده نعم

٣٨ به ح عمارة لم يصح وقول م فى جوابه عن السؤال الاول لا يملك الصبي ما تصدق به عليه أقول وهى
 عدم الملك فهل يحرم الدفع له كما يحرم تعاطي العقد القاسم معه أم لا لانتفاء العقد المذكور فيه نظر والاقرب عدم الحرمة
 ويحمل ذلك من البالغ على الاباحة كتقديم الطعام للضيف فيشأب عليه فلا مبيع الرجوع فيه مادام باقيا هذا هو محل الجواز حيث
 لم تدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع لهم سيما ان كان ذلك يعودهم على ذنابة النفس والردالة فيحرم الاعطاء لهم لاعداء الملك بل
 لما يترتب عليه من المفسدة الظاهرة (قوله لا ينزل ملكه) وكشرط أن يشتري به كذا كما صرح به حج بخلاف ما لو دفعه ليشترى به
 ذلك من غير تصرف بالشرط فانه يصح ويجب عليه شراء ما قصده الدافع قال شيخنا الزياى ومنزل ذلك ما لو قال خذ واشتر به كذا
 فان دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة أو أطلق وجب شراءه به ولو مات قبل صرفه فى ذلك اتقل لورثته ملكا مطلقا وان قصد
 التبسط المعتاد صرفه كيف شاء (قوله الا فى مسائل العمرى) اى ولو بغير لفظها ما يأتى عن السبكي كوهبتك هذه عمرتك (قوله
 ولا تختص بعقبه) اى بل تشمل جميع الورثة كادعامة والاخوة (قوله أيام رجل) بالجر والرفع والاقول واضح والثاني بدل من اى
 وما زائدة لتوكيد الشرط اه شرح الاعلام لشيخ الاسلام (قوله أو زيادة لفظ) يدل على انه اراد اعتناقه بعد الموت (قوله لا بد من
 معرفة اللفظ) اى فلا يكون ظاهر عبارة المصنف مرادا

(قوله انما العمري) اي التي يقتضى لفظها ٣٩٨ أن يكون هبة (قوله ولهذا عدلوا به) اي بهذا الشرط (قوله الا هذا)

من اتي بلفظ صريح وادعى جهله بمعناه لم يصح ان دلل قرينة حاله على ذلك لعدم مخالطته لمن يعرف كما صرح به الازدعي (ولو اقتصر على أعمرك) كذا ولم يتعوض لما بعده موته (فمكذا) هوبة (في الجديد) خبر الشيخين العمري ميراث لاهلها وجعلها له مدة حياته لا يثنى انتقالها لورثته فان الاملاك كلها مقدرة بحياة المالك وكانهم انما لم يأخذوا بقول جابر رضي الله عنه انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فاذا قال هي لك ما عشت فانما ترجع الى صاحبه الا انه قال بحسب اجتهاده والقديم بطلانه كما لو قال أعمرك سنة (ولو قال) أعمرك هذه أو جعلتها لك عمرك وألحق به السبكي وهبتك هذه عمرك (فاذا مدت عادت الى) أو الى ورثتي ان كنت مت (فمكذا) هوبة (في الاصح) الغاء للشرط الفاسد وان ظن لزومه لاطلاق الاخبار الصحيحة ولهذا عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة اذ ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط المتنافي لمقتضاه الا هذا والثاني يبطل العقد لفاسد الشرط وخرج بعمرك عمري أو عمر زيد فيبطل لانه تأقيت اذ قد يموت هذا والا لاجنبى اولا (ولو قال أرقبتك) هذه من الرقوب لان كل واحد يرقب موت صاحبه (أو جعلتها لك رقبتي) واقتصر على ذلك اوضح اليه ما بعد اى التفسيرية في قوله (اي ان مت قبلى عادت الى) وان مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القواين القديم والجديد فعلى الجديد الاصح يصح ويلغو الشرط الفاسد فيشترط قبولها والقبض وذلك لخبر ابي داود والنسائي لا تعمروا ولا ترقبوا فن أرقب شيئا أو أعمره فهو لورثته اي لا ترقبوا ولا تعمروا طمعا في ان يعود اليكم فان سبيله الميراث ومقابل المذهب القطع بالطلاق (وما جازي به) من الاعيان (جاز) لم يورثه لبسا كل ما قبله لان تأنيته غير حقيقى (هبة) بالاولى لانها اوسع أما المنافع فيصح بيعها بالاجارة وفي هبتها وجهان احدهما انها ليست بملك بناء على ان ما وهبت منافعه عارية وقضية كلامهما على ما قاله الاسنوى ترجحه وبه جزم الماوردى وغيره ورجحه الزركشى فانهما انها ملك بناء على ان ما وهبت منافعه أمانة ورجحه جمع منهم ابن الرفعة والسبكي والباقينى وافق به الواجد رحمه الله وعلمه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين وفارقت الاجارة بالاحتياج فيها لتقرر الاجرة والتصرف في المنفعة لا يقال يلزم على ما تقررانها على الوجهين لا يلزم بقبض الدار اتحادهما وان الخلاف انما هو في التسمية لا في الحكم وهو اللزوم وعدمه لانها لا تلزم على كل من الوجهين لانما منع لزوم اتحادهما بل للخلاف فواحد منهما ان الدار تكون مضمونة على المتهب على الاول بخلافها على الثانى ومن ثم قال الباقينى فائدة كونها عارية بانها لو انهدمت ضمن المتهب بخلاف ما اذا قلنا بانها غير عارية ولا تصح هبة ما في الذمة بخلاف بيعه فوهبتك الف درهم مثلا في ذمتي غير صحيح وان عينه في المجلس وقضه والمريض يصح بيعه لو ارثه بمن المثل لاهبته بل يكون وصية والولى والمكاتب يجوز بيعهم لاهبتهم

اي العمري والرقبي وعلى هذا فكل ما قيل فيه يصح العقد ويلغو الشرط يجب فرضه فيما لا يكون الشرط فيه منافيا للعقد (قوله وخرج بعمرك) اي المذكور في قوله السابق اي جعلتها لك عمرك (قوله بربق) بابه دخل اه مختار (قوله اي لا ترقبوا) منه يعلم أن أرقب وأعمر مبنيان للمام بسم فاعله وأصح منه في ذلك ما مر من قوله صلى الله عليه وسلم أيعارجل أعمري فانما الذى أعطى لا ترجع لى الذى أعطاه (قوله وهو بالاستيفاء) يؤخذ منه أنه لا يوجب ولا يغير اه مسم على حج (أقول) ويؤخذ منه ايضا أن للمالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المنفعة قبل استيفائها (قوله وفارقت الاجارة) أى حيث عتد فيها قبض المنفعة له بقبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالاجارة وغيرها (قوله على الاول) اي على انها لا تملك (قوله ولا تصح هبة ما في الذمة) نبيه به على أن هذا وما بعده مستثنى من قول المصنف وما جاز بيعه (قوله وان عينه في المجلس) تقدم له في القرض صحة مثل هذا وعليه فاعل الفرق بين القرض والهبة أن القرض لوجوب رد العوض فيه سعيه بالبيع وهو لما في الذمة جائز بخلاف الهبة لما يأتي في قوله ويفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته الخ (قوله لاهبتهم) اي لانهم ما يحجور عليهم ما وهذا تقدم في قول الشارح ويشترط في الواهب الخ والمرهونة

وعدم صحة هبته الخ (قوله لاهبتهم) اي لانهم ما يحجور عليهم ما وهذا تقدم في قول الشارح ويشترط في الواهب الخ والمرهونة

(قوله لاهبتها) في عدم صحة هبة الموهونة من المعسر للمرتن نظر لان العتق انما يمنع من المعسر لما فيه من التقويت على المرتن بغير اذنه وقبوله للهبة متضمن لرضاه بها فلعلم مراده بعدم صحة هبة الموهونة اذا كانت لغير المرتن وهذا بناء على أن المراد هبة الموهونة من المعسر الذي لم يسبق لها اعتناق من الرهن والكلام فيما لو سبق منه اعتناق أو ايلاد وعليه فعدم صحة الهبة ظاهر لانه يقوت حق الاعتناق الذي تعاق بالمهون وفي حج فرع اعطى آخر دراهم يشتري بها عمامة مثلاً ولم تدل قرينة حاله على أن قصده مجرد التبسط المعتاد لزومه شراء ما ذكر وان ملكه لان ملكه مقيد بصره فيما عينه المعطى ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكاً مطلقاً كما هو ظاهر لزوال التقييد بموته كالموات الدابة الموصى بعقلها قبل الصرف فيه فانه يتصرف فيه مالها كيف شاء ولا يعود لورثة الموصى أو بشرط أنه يشتري ٢٩٩ بهذا ذلك بطل الاعطاء من أصله لان الشرط

صريح في المناقضة لا يقبل تأويله بخلاف غيره اه (قوله أمر خارجي) الظاهر ما هو فيما لو وهب شيئاً في الذمة حيث قلنا بطلانه (قوله لئله) اي بان كان من الغائبين (قوله ونحوه) كالزرع الأخضر قبل بدو صلاحه (قوله من غير شرط قطع) اي ويحصل القبض فيه بالتخليصة ويكافئ المذهب قطعه حالاً حيث طلبه الواهب وان لم يكن منتفعاً به ولا يجبر الواهب على ابقائه بالاجرة (قوله لا يفرد بالبيع) كالقصاص في قبضه لكنه يشكل بالزرع قبل بدو الصلاح فانه اذا وهب مع الارض جاز وان لم يشترط قطعه على ما فهمه قوله قبل والتمر ونحوه الخ (قوله صحيحة في الارض) اي دون

والموهونة اذا اعتقها معسراً واستولدها يجوز بيعها للضرورة لاهبتها ولو من المرتن والاوجه عدم استثنائه من ذلك لان المانع من الهبة أمر خارجي في العاقد وطراً في المعقود عليه فلا يراد بالاراد ايضاً ما لو اعطى ابن شاة بمجولة اخصمته أو صوفها الآخر أو ترك له حق التجبر أو اعطاه جارية ممتعة قبل الدباغ أو دهننا نجح الاستصحاب به وتركت احدي الضرتين فبطلت الاخرى أو اعطى الطعام المغنوم في دار الحرب مثله فان ذلك ليس فيه هبة تملك وانما هو نقل يد اوصى الى غيره من غير تعليق ومن سماها هبة ارادته على صورتها والتمر ونحوه قبل بدو صلاحه تصح هبته من غير شرط قطع وهبة ارض مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع صحيحة في الارض لا تتفاء المبتل للبيع فيها من الجهل بما يخصهما من الثمن عند التوزيع فالقول بان ذلك وارد على الضابط لجواز هبته دون بيعه مردود (وما لا يجوز بيعه) كجهول ومغصوب لمن لا يقدر على انتزاعه (وضال) وأبن (فلا) يجوز هبته بجماع أن كلامهم ما تعليق في الحياة ولا ينافي فيه خبر زن وأرجح لان الربحان الجهول وقع تابعا للمعلوم على أن الأوجه كون المراد بارجح تحقيق الحق حد من التسهيل فيه ولا قوله صلى الله عليه وسلم للعباس رضى الله عنه في المال الذي جاء من البحرين خذ منه الحديث لان الظاهر أن ما ذكر في الجهول انما هو بالمعنى الاخص بخلاف هديته وصدقة فيصحان فيما يظهر واعطاء العباس الظاهر أنه صدقة لاهبة لكونه من جملة المستحقين (الاحيق الخنطة ونحوها) من المحقرات فانه يمنع بيعها لاهبتها اتصافاً كما في الدقائق في هبة الرأعي عدم صحة هبتها مردود وان سبقه اليه الامام لا تتفاء المحذور في تصديق الانسان بالمحقر كما ورد في الخبر والافى مال وقف بين جمع للجهل

البدور والزرع (قوله مردود) اي لان بطلان البيع لمانع وهو ما ذكره من الجهل بما يخص الارض من الثمن وهو منتف ههنا (قوله ولا ينافي) اي عدم صحة هبة الجهول (قوله انما هو بالمعنى الاخص) اي وهو الهبة المتوقفة على ايجاب وقبول (قوله الظاهر أنه صدقة) قد يمنع كونه صدقة اذ هو مال لبيت المال وتصرفه صلى الله عليه وسلم فيه كتصرف الامام في بيت المال ولو كان ملكه صلى الله عليه وسلم وكان اعطاه تصدقاً فانه نافاه التعليل بقوله لكونه من جملة المستحقين وعبرة حج بهد قوله لاهبة نصها والافهول لكونه من جملة المستحقين الخ وحاصله أنا اذا قلنا ان ما يأتي له من الاموال لله صلى الله عليه وسلم فدفعه للعباس صدقة وان قلنا لا يملكه فما يأتي من الاموال حق بيت المال والعباس من جملة المستحقين له وللامام أن يفاضل بينهما في الاعطاء بحسب ما يراه (قوله ونحوها) بالجر عطف على الخنطة (قوله عدم صحة هبتها) اي نحو الحبطين وأفراد الضمير نظراً لما صدق عليه النعمون جميع جزئياته

(قوله جاز) الاولى اسقاطها كافي لان هذا شرط الصحة اخرجهم من المين (قوله ولولى) محجور عليه الصلح) عن المال الموقوف
بينه وبين غيره وقوله مما يده يتأمل معناه فان المال قد لا يكون في يده منه شئ (قوله والافعال لوقال الخ) كان الاولى ذكره بغيره
صورة الاستثناء كأن يقول ولوقال أنت في حل مما الخ إلا أن يقال هو بالنظر لما يأتى كله هبة صورة (قوله فله الاكل) قال س
على ج ما قدره (أقول) ينبغي ان يأكل ٣٠٠ قدر كفايته وان تجاوز العادة حيث علم المالك بحاله والا

امتنع اكل ما زاد على ما يعتاد
مثله غالباً مثله (قوله لا يز يدعى
عنقود) اى الا بقرينة اه سم
على ج وكتب ايضا قوله على
عنقود اى لا لكل بدليل ما قبله
وما يأتى عن الانوار وهـ ل نظير
العنقود فيما لو قال خذ من ثمر
نخلى ما شئت العرجون اه
(أقول) الظاهر الفرق ويفرق
بينه وبين العرجون بكثرة ما يحمله
العرجون وحيثه فقتصر
على ما يغلب على الظن مساحة
ما سكب به (قوله وما قاله العبادى)
اى من أنه لا يز يدعى عنقود (قوله)
لم تحصل الاباحة) اى فمتنع عليه
اخذ شئ مما لم يعلم المبيع (قوله
لا العبادى) قد يقال ما هنا
لا يخالف كلام العبادى ايضا
لان من في مسئلة العبادى تمنع
من الاستيعاب فعمل معها
بالاحتياط بخلاف مسئلتنا فان
ما المعبر بها فيها من صيغ العموم
فتصدق بالجميع (قوله المستقر)
المراد به ما يصح الاعتصاص عنه
ليخرج نحو نجوم الكتابة كذا
وجد بخط بعض الفضلاء (أقول)
والظاهر أن التقييد بالمستقر لما
ذكره من الخلاف في هبة الدين وغيره

بمستحقه فيجوز الصلح بينهم على تساوى وتفاوت للضرورة قال الامام ولا بد أن يجري بينهم
تواهب ولبعضهم اخراج نفسه من المين لكن ان وهب لهم حصته جاز على ما قاله الامام
ايضا بخلاف اعراض الغنم اى لانه لم يملك ولا على احتمال بخلاف هذا ولولى محجور عليه
الصلح له بشرط أن لا ينقص مما يده كما يعلم مما يأتى قبيل خيار النكاح والافعال لخط
متاعه بمناع غيره فهو هب أحدهما نصيبه لصاحبه فيصح مع جهل قدره وصفته للضرورة
والافعال لوقال لغيره انت في حل مما أخذ أو تعطى أو تأكل من مالى فله الاكل فقط لانه
اباحة وهى صحيحة بالجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادى قال وفي خذ من
عنب كرمى ما شئت لا يز يدعى عنقود لانه اقل ما يقع عليه الاسم وما استشكل به يرد بان
الاحتياط المبنى عليه حق الغير أو جب ذلك التقدير واتفق الفقهاء في أن يثبت لك من
ثمار بستانى ما شئت بانه اباحة وظاهره أن له اخذ ماشاء وما قاله العبادى أحوط وفى
الانوار لوقال أبحث لك ما فى دارى أو ما فى كرمى من العنب فله اكله دون بيعه وحمله
واطعامه لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود اى عندك فى الدار أو السكركم ولوقال أبحث
لك جميع ما فى دارى كلا واستعماله لا يعلم المبيع الجميع لم تحصل الاباحة اه وبعض
ما ذكره فى فتاوى البغوى وقوله يقتصر الى آخره موافق لكلام الفقهاء لا العبادى
وما ذكره آخر غير مناف ما مر من صحة الاباحة بالجهول لان هذا فى مجهول من كل وجه
بخلاف ذلك والوجه ~~كما~~ مجرم به بعضهم عدم ارتداد الاباحة بالرد (وهبة الدين)
المستقر (للمدين) أو انصدق به عليه (ابراء) فلا يحتاج الى قبول نظرا للمعنى وهذا
صريح فيه خلافا لما فى ذخائر من أنه كناية نعم ترك الدين للمدين كناية ابراء (وهبة
الغيره) اى المدين (باطلة فى الاصح) لانه غير مقدور على تسليمه لان ما يقبض من المدين
عين لادين وظاهر كلام جماعة واعقده الواو الدرجه الله تعالى بطلان ذلك وان قلنا بما مر
من صحة بيعه لغيره من هو عليه بشروطه السابقة وهو كذلك ويؤيده ما مر من صحة بيع
الموصوف دون هبته والدين مثله بل أولى ويفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بان يبيع
ما فى الذمة التزام التحصيل المبيع فى مقابلته الثمن الذى استحققه والالتزام فيها صحيح
بخلاف هبته فانها لا تتضمن الالتزام اذ لا مقابل فيها ~~كانت~~ بالوعد أشبه فلم يصح
وبتأمل هذا يدفع ما فى شرح المنهج والاسعاد وغيرهما من تخرجه هذا على ذلك والحكم
بصحة هبته بالاولى ان قلنا بصحة بيعه ولا يصح عليك مستحق ديناً عليه أو على غيره عن
الزكاة لان ذلك فيما عليه ابدال وفيما على غيره عليك وهو لا يجوز ايضا كما يأتى ومقابل

من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا تصح هبته لغيره من هو عليه قطعا والافصوم الكتابة يصح الا براء منها فيبقى صحة الاصح
هبته للمكاتب (قوله نعم ترك الدين) كان يقول تركته لك أو لا أخذه منك فلا يكون عدم طلبه له كناية فى ابراء لا تقضاء ما يدل عليه
(قوله من صحة بيعه) اى على الرابع (قوله عن الزكاة) اى فطريقه أن يدفعه اليه ثم يترده منه (قوله لان ذلك) توجيه لعدم الصحة

(قوله لم يصح) ومنه ما لا دار أو شقص منها تبرع لغيره بما يحصل من اجرتها وقضية قول الشارح لانها قبل قبضها الخ انها لو
 عات قبل قبضها جاز التبرع بها وعبارة سم على حج أقول قد تقدم أن الموقوف عليه المعين ملك الاجرة والمنافع وقد تكون
 معلومة له حينئذ فالوجه أنها ان كانت في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صح التبرع بها وان كانت في ذمة المستأجر لم يقبضها
 الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فيكون من قبيل الدين فان تبرع بخصته المعلومة له منها على المستأجر صح وكان ذلك ابراء
 أو على غيره لم يصح على الخلاف الآتي فيحمل قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحثت مع مر الموافق للشارح فيما قاله فوافق
 عليه فلم يتأمل (قوله لانه لو قيل) أي بعد معرفته وقوله قبل الملك على أنه في مجهول ٣٠١ هـ حج وقوله في مجهول فلو قدر له ما يعطيه

كان قال الجاني ادفع عما ينصل
 من الاجرة فلان كذا فقضية
 كونه ولو كسلا في مال ملكه
 عدم الصحة وان لم يكن مجهولا
 وينبغي أن الجاني لو دفع ما أذن في
 دفعه المستحق صح وملكه لا يتخذ
 اكتفاء به عموم الاذن وان بطل
 خصوص الو كالة اللهم الا أن
 يقال بفساد الاذن قبيل الملك
 (قوله ابن عبد البر) هو مالكي
 (قوله نعم لا يكفي هنا الاتلاف) أي
 الا ان كان الاتلاف بالاكل أو
 العتق وأذن فيه الواهب فيكون
 قبضا ويقدر انتقاله اليه قبيل
 الزرداد والعتق اه شيخنا
 زيادى (أقول) قياس ما هو المتقد
 في الضيافة من المالك بالوضع في
 القسم أن يقدر انتقاله هنا قبيل
 الوضع في القم والتلفظ بالصيغة
 (قوله ولا الوضع بين يديه) تقدم
 به امس قوله في الهدية والقبض

الاصح انها صحيحة ونقل عن نص الام وصححه جمع ولتبرع موقوف عليه بخصته
 من الاجرة لا تبرع لم يصح لانها قبل قبضها اما غير مملوكة أو مجهولة فان قبض هو أو وكيله
 منها شيئا قبل التبرع وعرف حصته منها وراه هو أو وكيله وأذن له في قبضه
 وقبضه صح والا فلا ولا يصح اذنه بل جاني الوقف انه اذا قبضه يعطيه للمتبرع عليه
 لانه لو قيل قبيل الملك في مجهول وانما صح تبرع أحد الورثة بخصته لان محله في أعيان
 رآها وعرف حصته منها (ولا يملك) في غير الهبة الضمنية (موهوب) بالمعنى الاعم الشامل
 لجميع ما هو ولو من أب لولده الصغير وما نقله ابن عبد البر من اجماع الفقهاء من الاكتفاء
 بالاشهاد هنا صراحة فقهائهم مذهبهم فيما يظهر (الاقبض) كقبض المبيع فيما هو
 بتقصيده نعم لا يكفي هنا الاتلاف ولا الوضع بين يديه من غير اذن لان قبضه غير مستحق
 كالوديعة فاشترط صحة بخلاف المبيع والوجه اعتبار ذلك في الهدية خلافا لما بحثه
 بعضهم فيها وان سوغ فيها بعدم الصيغة للتبرع الصحيح انه صلى الله عليه وسلم اهدى الى
 النجاشي ثلاثين اوقية مسك فبات قبيل ان تصل اليه فقصمه صلى الله عليه وسلم بين نسائه
 ويقاس بالهدية الباقي وقال به كثير من الصحابة ولا يعرف لهم مخالف والمهبة الفاسدة
 المقبوضة كالصحة في عدم الضمان لا الملك وانما يكون القبض معتد به اذا كان
 باقباض من الواهب أو (بأذن الواهب) أو وكيله فيه أو فيما يتضمه كالاتفاق ولو كان بيد
 المتب فلو قبضه بغير اذن ضمنه ولو اذن له ورجع عن الاذن وجن أو اغنى عليه أو حجر
 عليه كما بحثه الزركشي أو مات أحدهما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه فقال الواهب
 رجعت عن الاذن قبله وقال المتب بعده صدق المتب لان الاصل عدم الرجوع قبله
 خلافا لما سئله اذرى من تصديق الواهب ولو أقبضه وقال قصدت به الايداع
 أو العارية وانكر المتب صدق الواهب كما في الاستقصاء ويكنى الاقرار بالقبض كأن قيل
 له وهبت من فلان كذا وأقبضته فقال نعم والاقرار والشهادة بمجرد الهبة لا يستلزم

نقله عن البغوي انه يكتفى الوصع بين يديه اذا أعلمه فلم يشترط الاذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال الاعلام يقوم مقام الاذن
 اه سم على حج (قوله والاوجه اعتبار ذلك) أي القبض وقوله فبات أي النجاشي (قوله قبل ان تصل اليه) أي ثم ردت الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقصمه صلى الله عليه وسلم (قوله أو جن) أي الواهب وقوله قبل القبض أي قبل تمامه ولو لمعه (قوله
 لان الاصل عدم الرجوع) ظاهره وان اتفقا على وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض ولو قيل بمعنى تفصيل الرجعة فيه
 لم يبعد فيقال ان اتفقا على وقت القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المتب وفي عكسه يصدق الواهب وفيما إذا لم يتفقا على
 شيء يصدق السابق بالبغوي وان اذعيا صدق المتب (قوله لا يستلزم

القبض) نعم يكفي عنه اى القبض
قول الواهب ملكها المتهب ملكا
لازما كما مر أو آخر الاقرار ارجح
وينبغي أن يأتي مثله فيما لو قال
الشاهد أنهد أنه ملكه ملكا
لازما فيبقى ذلك عن قوله وهبه
وأقبضه (قوله أن يسأل الشاهد
عنه) اى القبض وينبغي أن محله
في العالم بأنها لا تلك الا بالقبض
(قوله استقل) أى المتهب (قوله
ويجوز الخلاف) والراجح منه
عدم الانقاسخ (قوله وان سفلوا)
ذكورا كانوا أو إناثا (قوله كما
رجحه جمع) وينبغي أن يأتي مثل
ذلك في الارقاء اذا استووا من كل
وجه (قوله فان فضل البعض
أعطى) اى المعطى (قوله حتى في
الكلام) اى والقبلة تجاه شيخنا
زيادى (قوله وحينئذ) اى حين
ارتكب المكروه (قوله وروى
البيهقى) المراد أنه كما يستحب
للوالد التسوية بين أولاده فكبير
الاخوة يستحب له العدل بين
اخوته فيما يتبرع به عليهم وهذا
بناء على الغائب من أن الكبير
كبرا يتميز به في العادة عن اخوته
يكفلهم ويتصرف في امورهم
والا فله يحصل للصغير من الاخوة
شرف يتميز به عن كبارهم فينبغي له
مساواتهم والعدل بينهم (قوله
وفي نسخة البسات) اى رواية
(قوله وفي نسخة الخ ليس في نسخة
المشرح)

القبض وليس للحاكم أن يسأل الشاهد عنه كما يحسنه بعضهم لئلا يتنبه له والهبة ذات
الثواب يسع فاذا اقبض الثواب أو كان مؤجلا استقل بالقبض (فلومات أحدهما) اى
الواهب أو المتهب بالمعنى الاصح الشامل للهدية والصدقة فيما يظهر (قام وارثه مقامه)
في القبض والاقباض لانه خليفة فلا ينسخ العقد بذلك (وقيل ينسخ العقد) بالموت
لجوازه كالشركة وفرق الاول بانهم اتوا الى المزموم بخلاف نحو الشركة ويؤخذ منه ضعف
ما ذكره الجرجاني في تحريره من انفساخ الهدية بالموت قولوا احدا اعدم القبول ووجه
ضعفه أن المداريس على القبول بل على الايلولة لزوم وهو جار في الهدية والصدقة ايضا
ويجوز الخلاف في الجنون والاعماء ولولى المجنون قبضها قبل الافاقة (ويسن للوالد)
اى الاصل وان علا (العدل في عطية اولاده) اى فروعه وان سفلوا ولو أحقادا مع وجود
الاولاد فيما يظهر كما رجحه جمع وان خصصه آخرون بالاولاد سواء كانت تلك العطية
هبة ام هدية ام صدقة ام وقفا ام تبرعا آخر فان ترك العدل بالاعذر كره عند اكثر
العلماء خلافا لمن ذهب الى حرمة والاصل في ذلك خير البخارى اتقوا الله واعدوا بين
اولادكم وخبر أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن أراد أن يشهد على عطية لبعض اولاده
لا تشهدنى على جورا بينك عليك من الحق أن تعدل بينهم وفي رواية لمسلم شهد على هذا
غيرى ثم قال أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا إذن فاهره باشهدا غيره
صريح في الجواز وتسميته جورا باعتبار ما فيه من انتفاء العدل المطلوب فان فضل
البعض أعطى بقية ما يحصل به العدل والارجح ندب الا به في رواية نعم يظهر أنه لو علم
من المحروم الرضا وظن عقوق غيره لفقره ورقة دونه لم يستحب الرجوع ولم يكره التفضيل
كما لو أحرم فاسقة لئلا يصرفه في معصية أو عاقا أو زادا أو أوالا حوج أو المميز بنحو فضل
كما فعله الصديق مع عائشة رضي الله عنهما والوجه أن حكم تخصيص بعضهم بالرجوع
في هبته حكم ما لو خصصه بالهبة فيما هو وأنهم قوله عطية عدم طلب التسوية في غيرها
كتوعد بكلام أو غيره لكن ذكر الدميرى في بعض نسخه انه لا خلاف في طلب التسوية
بينهم حتى في الكلام وهو متجه اذ كثيرا ما يترتب على التفاوت في ذلك ما هو في الاعطاء
ومن ثم ينبغي ان يأتي هنا ايضا استثناء التميز لعذر ويسن للولد العدل ايضا في عطية
اصوله فان فضل كره خلافا لبعضهم وحينئذ فالام أولى به كما في الروضة عن الدارمى وأقره
ظهيران لهاثاى البر وعليه يحكم ما في شرح مسلم عن الحاسبى من الاجماع على تفضيلها في
البر على الاب والوجه استحباب العدل بين نحو الاخوة ايضا نعم هو دون طلبه في الاولاد
وروى البيهقى خبر حرق كبير الاخوة على صغيرهم كحق الوالد على ولده وفي رواية الا كبير
من الاخوة بمنزلة الاب وانما يحصل العدل بين ما ذكر (بان يسوى بين الذكروا لاثى)
لرواية ظاهرة في ذلك في الخبر المار وظهر ضعفه وقيل الصحيح ارساله سووا بين اولادكم
في العطية ولو كنت منضلا احدا لفصلت النساء (وقيل كقصة الارث) وقرى الاول

(قوله عينا) أي بخلاف مال الوهبية في الرجوع له فيه إذ لا يمكن عودته بعد سقوطه هـ ح وسياق معنى ذلك في قول الشارح ولو أبرأه من دين كان الخ وأما المنافع فهو فيها كغيره لأنها لا تلك ٣٠٣ الابالقبض (قوله وان لم يحكم به) أي الرجوع (قوله دينا) انما نص عليه لثلاث

يذهبهم امتناع الرجوع مع اختلاف الدين للعداوة بينهما (قوله ووجوبه في العاصي) بقى مالو اختلاف العصيان كأن كان أحدهما مبتدعا والآخر فاسقا يشرب الخمر مثلا أو أراد دفعه لاحدهما ماحل يؤثر به الاول أو الثاني فيه نظر والاقرب الاول لان المبتدع عني عقيدته على شبهة فهو معذور ومن ثم تقبل شهادته ولا كذلك الفاسق وبقي أنه لو لم يكن لاحدهما شبهة لكن كانت معصية أحدهما أغلظ ككونه فسق بشرب الخمر والزنا واللواط والآخر بشرب الخمر فقط أو بتعاطي العقود الفاسدة أن يقدم الاخف (قوله كسند وزكاة) لا يقال كيف يأخذ الزكاة أو النذر مع أنه إذا كان فقيرا ففقته واجبة على أبيه فهو غني بماله وان كان غنيا فلس له أخذ الزكاة من أصلها لا فانقول تحتاد الاول ولا يلزم من وجوب نفقته على أبيه غناه بل واز أن يكون له عائلة تكسبه ومستهول فيحتاج للنفقة عليهم ما فباخذ من الزكاة ما يصرفه في ذلك لانه انما يجب على أصله نفقته لانه فقير فباخذ من صدقة أبيه ما زاد على نفقة نفسه (قوله ولا يسقط) أي الرجوع

بان ملحظ هذا العسوبة وهي مختلفة مع عدم تهمة فيه وملحظ ذلك الرحم وهما فيه سواء مع التهمة فيه وعلى هذا وما مر في اعطاء أولاد الاولاد مع الاولاد تصورات التسوية بأن يفرض الاسفلون في درجة الاعلى نظير ما يأتي في ميراث الارحام على قول (وللاب الرجوع في هبة ولده) عينا بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة على الراجح بل يوجد التصريح بذلك في بعض النسخ ولا يتعين القور بل لذلك متى شاء وان لم يحكم به حاكم أو كان الولد فقيرا صغيرا مخافا ينال خبر لا يحمل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الولد فيعطى ولده واختص بذلك لانه في الهبة فيه اذا ما طبع عليه من اثاره لولده على نفسه يقضى بانه انما يرجع لحاجة أو مصلحة ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد ككون الولد عاقا أو يصرفه في معصية أنذره به فان اصر لم يكره كما قاله وبحت الاسنوى نذبه في العاصي وكرهته في العاق ان زاد عقوقه ونذبه ان ازاله واباحت ان لم يندس سبما والاذرى عدم كراهته ان احتاج الاب لنفقة أو دين بل نذبه حيث كان الولد غير محتاج له ووجوبه في العاصي ان غلب على الظن تعينه طر يقا الى كفه عن المعصية ويمتنع الرجوع كما يحتم البلقيني في صدقة واجبة كسند وزكاة وكفارة وكذا في لحم اضحية تطوع لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف وهو متمتع هنا وقد جرى على ذلك جمع ممن سبقه وتأخر عنه وردوا على من أفتى بجواز الرجوع في النذر بما في الروضة وغيرها ولا حاجة الى زيادة قول من قبله ذلك بما اذا وجدت صيغة نذر صحيحة اذ النذر عند الاطلاق منصرف لذلك ولا نظر لكونه تملك كالحض الان المشرع أو واجب الوفاة على العموم من غير تخصص وقياس الواجب على التبرع غير سديد ولا رجوع في هبة بثواب بخلافه من غير ثواب وان أثابه عليها كما قاله القاضي وله الرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالاسقاط وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أفتى به المصنف وهو المعتمد ومحل كما افاده الجلال البلقيني عن أبيه فيها اذا فسر به الهبة ولو وهبه وأقبضه ومات فادعى الوارث صدوره في المرض والمثب كونه في الهبة صدق الثاني يمينه ولو أقام يمينين قدمت بينة الوارث لان معها زيادة علم ثم محل ما تقر اذا كان الولد حرا فان كان رقبا فالهبة لسيده كما علم عاصم ولو أبرأه من دين كان له عليه امتنع الرجوع جزما سواء أفلنا أنه تملك أم اسقاط اذ ابقاء للدين فاشبهه مال الوهبية شيئا فقتل (وكذا السابق الاصول) من الجهتين وان علوا الرجوع كالاب فيما ذكر (على المشهور) كما في نفقتهم وعنتهم وسقوط القود عنهم وخروجهم عن النزع والحواشي كما يأتي وأنهم كلامه اختص الرجوع بالواهب فلا يجوز ذلك لابي له لو مات ولم يرثه فرعه الموهوب له لما منع قام به وورثه جده لان الحقوق لا تورث وحدها انما تورث بتبعية المال وهو لا يرث

(قوله أم اسقاط) أي على الراجح هـ ح وقوله لا يه أي أبي الواهب (قوله بتبعية) أي كارت اختيار بارث المبيع الثابت فيه الخيار والنفقة بارث الشقة المشتركة والمال الذي في جهة الابن لم يرثه الجدة وحق الرجوع متعلق بالمال (قوله وهو) أي الجدة

(قوله لم يقل الملك عنه) أي بان كان اختياره أو لهما ٣٠٠ وقوله فيما يظهر أي بان كان على معين (قوله لأنه قبله) أي قبل القبول

(قوله ان لم يؤدها الرجوع) ينبغي أو المذهب اه سم على ج وانما سكت عنه الشارح اعدم بقاء الحق متعلقا برقبته (قوله لاداء قيمة الرهن الناقصة) مفهومه اجابته اذا كانت قيمة الرهن بقدر الدين أو تزيد عليه وأذاه وقضية قوله لان أداها ألخ خلافه فلعل ما ذكره من التعميد لا مفهوم له (قوله يسقط به حق الواهب) أي من الرجوع وفي سم على ج فرع لو تفرخبيض النعم فهل يرجع في قسمه لأنه مقول أولا لأنه صار في حكم التالف فيه نظر* (فرع آخر)* قال في الأنوار قال المحامي في المجموع والمقنع ولو كان ثوبا فإبلاه لم يرجع اه والمتبادر أنه ليس المراد بإبلاه أنه فنى رأسا والأفهدا لا يتصور فيه رجوع حتى يحتاج الى نفيه بل ان انصحق وكان وجه عدم الرجوع حينئذ انه صار في معنى التالف اه سم على ج (أقول) قوله فيه نظر لا يبعد الرجوع لأنه يصدق أنه بعض الموهوب (قوله ممنوع) أي الاستثناء (قوله والعين باقية في يده) أي القرع وقوله كان حكمه باطلا أي الحنفى وقوله اذ قوله أي الشافعى (قوله سواء فيها) أي مقتضياته وقوله ولو لحكم أي الشافعى وقوله عند من يرى أي كالشافعى وقوله امتنع البيع أي عند الشافعى وقوله ولو لحكم أي المالكي وقوله نقض حكم الحاكم أي وعليه فلهما الاضرار وقوله وهو الايجاب أي لزوم العقد وقوله امتنع عليه أي على الحنفى وقوله على أي السير حسى الحسبم

ومقابل المشهور لا رجوع لغير الاب قصرا للوالد في الخبر المار على الاب والاول عمه وعبد الولد غير المكاتب كالولد لان الهبة لعبد هبة له بخلاف عبده المكاتب لاستقلاله فان انصحت الكتابة بينا ان الملك للولد وهبته لمكاتب نفسه كالأجنبي (وشروط رجوعه) أي الاب بالمعنى المار (بقاء الموهوب في سلطنة المتهب) أي استيلائه ليشمل ما يأتى في التخمير ثم التحمل غير متعلق به حق لازم يمنع البيع وان طرأ عليه حجر سفيه (فيمتنع) الرجوع (بيده) كاه أو بعضه بالنسبة لبايعه نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه اتجه الرجوع وشمل كلامه ما لو كان البيع من الاصل الواهب فيمتنع الرجوع ولو وهبه مشاعا فاقضه ثم رجع فيما خسر ولده بالقسمة جاز ان كانت افرزا والالم يرجع الا فيما يخرج عن ملكه فلو كانت الشركة بالنصف رجع في نصفه فقط ولا تنقض القسمة (وقضه) مع القبول حيث اشترط فيما يظهر لانه قبله لم يوجد عقد زال به ملكه وبه يفرق بينه وبين البيع في زمن الخيار الثابت للمشتري وحده ويمتنع أيضا بتعلق أرض جنانية برقبته ان لم يؤدها الرجوع وانما يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لان أداها يطل تعلق حق المهرمن به لو خرجت مستحقة به فيمضرد وأداء الارش لا يطل تعلق المحنى عليه به لو بان مستحقا والفرق أن الرهن عقد وفسخه لا يقبل وقضا بخلاف أرض الجنانية فإنه يقبله ويحجر الحالك على المتهب بالافلاس ما لم ينقل الحجر والعين باقية ويتخمر عسير ما لم يتخلل لان ملك النخل سببه ملك العسير والحق به الاذرى دبغ جلد الميتة فلوزرع الحب أو تفرخ البيض امتنع الرجوع كما جزم به ابن المقرئ في روضه تبعا لصاحب الحساوى الصغير وغيره ويفرق بينه وبين نظيره في الغصب حيث يرجع المالك فيه وان تفرخ ونبت بان استهلاك الموهوب يسقط به حق الواهب بالكلمة واستهلاك المقصوب ونحوه لا يسقط به حق مالكة ويمتنع ايضا بكتابتها أي الصحيحة لما يأتى في تعلق العتق ما لم يجز وبإياديه وبرقة الواهب ما لم يسلم لان ماله موقوف والرجوع لا يوقف ولا يعلق واستثناء الدميرى من الرجوع ماله وهبه صيدا فأحرم القرع ولم يرسله حتى تحلل ممنوع لزوال ملك القرع عنه بالاحرام ولم يعد بالتحلل اذ يجب عليه ارساله بعد تحلله على الاصح المنصوص ولو حكم شافعى بموجب الهبة ثم رجع الاصل فيها والعين باقية في يده فرفع الامر لحنفى فحكمهم بطلان الرجوع زاعما أن موجبها خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب وأما الرجوع فحادثة مستقلة وجدت بعد حكم الشافعى فكيف تدخل في حكمه وكيف يعقل أن يسبق السيل المطر والحصاد الزراعة والولادة الاحبال فهى واقعة فتوى كان حكمه باطلا كما افق به الوالدرجه الله تعالى لها فاته لما حكم به الشافعى اذ قوله بموجبيه من قوله حكمت بموجبيه مفرد مضاف لمعرفة فهو عام ومدلوله كناية فكانه قال حكمت بآتي قال الملك وبعضه الرجوع عند وقوعه وهكذا الى آخر مقتضياته سواء فيها ما وقع وما لم يقع بعد وقد قال أئمتنا الفرق بين

فلهما الاضرار وقوله وهو الايجاب أي لزوم العقد وقوله امتنع عليه أي على الحنفى وقوله على أي السير حسى الحسبم

الحكم بالصح، والحكم بالموحوب من اوجه الاول ان لعقد الصادر اذا كان صحيحا لا اتفاق
 ووقع الخلاف في موجهه فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بموجهه عند غير من حكم به اولو
 حكم الاول بالموحوب امتنع الحكم بموجهه عند غيره مثاله التدبير صحيح بالاتفاق وموجهه
 اذا كان تدبير مطلقا عند المنفعة منع البيع فلو حكم حنفي بصحة التدبير لمذكور لم يكن
 ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر ولو حكم حنفي بموجب التدبير امتنع البيع
 واذا حكم المالكي بصحة البيع لم يمنع ذلك اثبات خيار المجلس ولا فسخ العاقدين او
 احدهما بذلك بسبب ذلك الحكم لان الحكم بالصحة يجامع ذلك ولو حكم بموجب البيع
 امتنع على الشافعي فكيف المتعاقدين او احدهما من الفسخ بخيار المجلس وليس للمتعاقدين
 او احدهما ما لا يقر بذلك لانه يؤدي الى نقض حكم الحاكم في المحل الذي حكم به وهو
 الايجاب ان قلنا بعدم النقص في هذه الصورة وسبب في القضاء جميع خلافه ولو حكم
 لشافعي بصحة البيع لم يكن مانعا للحنفي من فكين الجار من أخذ العقار للمبيع بالشفعة ولو
 حكم بموجب امتنع عليه ذلك ولو حكم المالكي بصحة القرض لم يمنع على المترض الرجوع
 في المقرض عند حكم شافعي اذ هو قرض صحيح ويصح الرجوع فيه فلا ينافي الحكم
 بالصحة الرجوع في القرض وان حكم بموجب امتنع عليه الرجوع في عينه لان موجب
 القرض عند الحاكم المذكور امتناع الرجوع ولو حكم الشافعي بصحة الرهن لم يكن ذلك
 مانعا لمن يرى فسخ الرهن بالعود الى الراهن على وجه مخصوص وهو ان يعيده باختياره
 ويقوت الحق فيه باعتاق لراهن مثلاً أن يفسخه لان الحكم بالصحة ليس منافي للفسخ بما
 ذكر بخلاف ما لو حكم بموجب فانه يمنع على الحاكم المالكي ان يفسخه بما هو لان موجب
 عند الشافعي دوام الحق فيه للمترهن مع العود مطلقا فالحكم بالفسخ لاجل العود المذكور
 منافي لحكم الشافعي بموجب عده وانما اطلقنا الكلام على هذه المسئلة ليعلم منها فساد
 ما افق به بعض من ادركاه من علماء عصرنا تبعاً للعراق في مسئلة ان تزوجت فلانة فهي
 طالق وحكم بموجب مالكي بان للشافعي الحكم بصحة تزويجها وان ما خرج مخرج
 الاقتناء من الحاكم الاول زاعمان السرخصي من المنفعة نقل الاجماع على ذلك اذ يجوز
 ان يكون مراده اجماع اهل مذهبه على انه ليس اهلاً لنقل الاجماع والا فاذكرنا مر
 القول صريح في رد دعواه (لبرهنه وهبته قبل القبض) فيم ما لبقاء السلطنة بخلافها
 بعده والمترهن بالواهب كما هو ظاهر لزوالها واركان المهمة من الابن لايه ولا خيه او
 لابنه لان المالك غير مستنادم بالجد والاب ولا بنحو غصبه او اباقة ولو مرض الابن ورجع
 الاب ثم مات الابن تحب بصحة رجوعه كما صرح به الاذرع ولا يقدح فيه كونه صار محجورا
 عليه في مرضه اذ ذلك خاص بالتبرعات ونحوها ويفرق بينه وبين حجر النفس بانه اقوى
 لمنعه التصرف وابشار بعض الغرماء والمرض انما يجمع الحباية ولا يجمع الاثارة (ولا بنحو
 قولهم عقته) وتدبير، والوصية به (وتزويجها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الاجارة
 على المذهب) ابقاءهين بحالها ومورد الاحار المذنبه فيستوفى المستاجر ومقابل المذهب

(قوله صريح في رد دعواه) في كون
 ما ذكر صريحاً في رد دعواه نظر
 لا يفي لان محصل ما نقله انه
 لا يشترط في الموجب كونه
 موجوداً بل الحكم به يشمل
 الموجود والفرات المستقبلة
 والحكم بعدم صحة النكاح فيما
 ذكر ايسر كما لان شرط الحكم
 وقوعه في جواب دعوى ملزمة
 حتى يقع الحكم في جواب نعم ان
 كان المالكي لا يشترط لصحة الحكم
 ما ذكرنا فانه الشارح (قوله
 والمرتمن) الواو للعال (قوله
 فيستوفى المستاجر) اي من غير
 رجوع للواهب بشئ على المؤجر
 ارجع وعليه فلو انفسخت الاجارة
 فقدم ما مر في الاجارة من ان
 المالك لو اجر الدار ثم باعها ثم
 انفسخت الاجارة عادت المفعة
 للبايع لا للمشتري انما هاتاهود لالاب

(قوله وفارق) مترتب على كلام المصنف (قوله يرجع) وقد ظاهراً ذلك بعضهم فقال وغائداً كزائل ليهده في فلس مع هبة اللول
(قوله ام لا) وهو الرابع ا هـ جج وقوله اذا القائل بالابطال الى الهبة (قوله كتعلم صنعة) ظاهره ولو يعلم وعلم له الفرع اجرة التعليم
وعليه فيشكل قوله لا بتعليم الفرع فان عدم ٣٠٦ المنازكة للفرع بتعليمه اولى من عدم مشاركته بتعليم غيره فان حل

قوله كتعلم صنعة الخ على ما لو تعلم لم
بنفسه أشكل بالحرث الاتي فانه
لا يكون الالبه هل فاعل فليست امل
وعبارة جج ومنها الى الزيادة المتصلة
تعليم صنعة وحرث الارض
وان زادت القيمة ا هـ ولم يذكر
قوله لا بتعليم الفرع الخ (قوله
وحرث) عطف تفسير وقوله وحرث
أرض قد يشكك هذا بما يحتمل في
تعليم الفرع وقوله بخلاف حل
أى فى انه لا يتبع الام وقوله مطلقاً
اى قبل القبض أو عدمه (قوله
او يعلق بالارش) اى والخبرة فى
ذلك الواهب (قوله وزرعه) اى
التمب (قوله ولو عمل) اى الفرع
(قوله والموهوب بعده) اى
الرجوع وقوله فلا يصح الرجوع
الام تجزى اى فلا يصح معاقا (قوله
لم تحمل منه) مقهوره انها اذا حملت
من الوطء كان رجوعاً وعليه فيشكل
قوله الاتي وعليه باستلزام قيمتها
لانه بقدر دخولها فى ملكة قبل
العالم ففى انما حلت بعد عودها
لذلك اللهم الا ان يقال مراده انه
اذا وطئ وأقبل انتقلت الى ملكة
وتلزم قيمة الفرع وعليه فليس
الوطء رجوعاً وان حلت غايته
انما ان لم تحبل لزمه المهر وهى

قول الامام ار لم يصح بيع اقبح فى الرجوع تردد وفارق ما هنا رجوع البائع بعد
التعاقب بان الفسخ ثم قوى ولذا جرى وجهه ان الفسخ ثم يرفع العقد من اصد له ولا كذلك
هنا (ولو زال ملكه) اى الفرع عن الموهوب (وعاد) اليه ولو بارث او اقاله او رد بعيب (لم
يرجع) لاصل الواهب له (فى الاصح) لان الملك غير مستفاد منه حيث تم ذم قد يزول ويرجع
كما هو فى نحو فسخ العصبير والثانى يرجع نظراً لملكه السابق وخروج بزوال ما لو لم يزل وان
اشرف على الزول كالوضع فالنقطة ملتقط وعرفه سنة ولم يملكه فخر المالك وسلم له
فلا يبه الرجوع فيه ولو وهبه الفرع لفرعه واقبضه ثم رجع فيه فالوجه من وجهين عدم
الرجوع لزوال ملكه ثم عودته سواء أجهلنا الرجوع ابطالاً للهبة ام لا اذا القائل بالابطال
لم يرد به حقيقة والارحع فى الزيادة المنفصلة (ولو زاد رجع فيه بزيادته المتصلة) لتبعيتها
كتعلم صنعة وحرث لا بتعليم الفرع فيما يظهر أخذاً من نظيره فى الفس وحرث أرض وان
زادت بها القيمة بخلاف حل عند الرجوع حدث بيده وان كان له الرجوع حال قبل الوضع
كما صححه القاضى وأجاب به ابن الصباغ وغيره وهو المعقد ومثله طلع حدث ولم يتأخر على
ما فى الحاوى لكن رد بأن كلامهم فى التفليس نقلاً عن الشيخ أبى حامد يخالفه والوجه
الاول (لا المنفصلة) كاجرة وكسب فلا يرجع فيها لحدوثها فى ملك المتب وايس منها حل
عند القبض وان انفصل فى يده وسكت عن النقض وحكمه عدم الرجوع بارشه مطلقاً
ويبقى غراس متب وبثاؤه أو يعلق بالارش أو يملك بالقيمة وزرعه الى الحصاد مجازاً
لا حترامه بوضعه له حال ملكه الارض ولو عمل فيه نحو قصارة أو صبغ فان زادت به قيمته
شارك بالزائد والافلاشى له (وبحصول الرجوع رجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته
الى ملكي انقضت الهبة) اوفسختم الوابطلم لانهم اتفقدوا المقصود لصدراحتما فيه فلو قال
اخذته واقبضته ونوى حصل ايضا وكل ما يحصل به رجوع البائع عند فلس المشتري يحصل
به الرجوع هنا والموهوب بعده وقبل استرداده امانة فى يد الفرع بخلاف المبيع فى يد
المشتري بعد فسخ البيع لان المشتري اخذ به حكم الضمان ولا يصح الرجوع الامنجزا
ولو وهبه واقبضه فى الصحة فشماتت يئنه انه رجع فيما وهب ولم يترك ما رجع فيه لغت
نهادتها ولو ثبت اقرار الولد بان الاب لم يهبه شيئاً غير هذه ثبت الرجوع (لا يبيعه) وقفه
وهيته) بعد القبض (واعتاقه ووهبها) الذى لم تحمل منه (فى الاصح) السكال ملك الفرع فلم
يقول الفحل على ان التمه وبه فارق انفساخ البيع فيها فى زمن الخيام والذهب الى مساواته

باقية على ملك الزرع وان حلت انتقلت الى ملكه كالوطئ ائمة الفرع التى ملكها من غير جهة الاصل فانه يدور دخولها له
فى ملك الواطئ قبيل العلو وما هنا كذلك ونقل فى الدرس عن سم معنى ذلك (قوله وبه فارق انفساخ البيع الخ) فنفى
ملاحظة ما سبق فى باب السكاح من سبق الانزال مقيد بالحسنة والعكس اذا حبلها ا هـ سم على جج (قوله الى مساواته) اى
للفرع وقوله قيمتها اى للفرع وقوله مهر مثلها أى ثيابا ويلزمه أيضاً الرضى بكارة ان كانت بكراً

(قوله وهو حرام) أي ومع ذلك لا حد لشبهة الخلاف (قوله حيث لا رجوع) أي كان كانت لاجب (قوله لم تنسخ) وقد بوجه عدم دخولها فيها بانهم انما ينسبون المما ومضات لانه يقصد بهما الامعة والالهة احسان فلا يليق بهما ذلك اسم على حج وقول سم وقد بوجه عدم دخولهما اي التصح والتقابل (قوله واجبا) دخل فيه ما لو امتنع من بيعه واله وبتق ارقائه وطلاق نسائه ونحو ذلك مما يشق عليه وقد أمر به والظاهر ان ذلك ليس مرادا ٣٠٧ (قوله والمراسلة) أي من غير كتاب كان يقول

الشخصي سلم على فلان (قوله ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد) ونقل شيخنا الشوري عن حج ان الوعد مع نيعة عدم الوفاء كبيرة (قوله حرم) أي ولا يملكه (قوله اوسعايته) أي التكلّم فيه بسوء عند من يخافه (قوله لزمه رده) أي فلو بذلها ليخلص له محبوبا مثلا فسمي في خلاصه فلم يتقوله ذلك وجب عليه رد الهدية لاصحابها لان مقصوده لم يحصل نعم لو أعطاه ليشفع له فقط سواء قبلت شفاعته او لا ففعل لم يجب الرد فيها يظهر لانه فعل ما أعطاه لاجله وقوله على ان يقضى أي بان شرطه عند الدفع اودات قرينة على ذلك (قوله خلافا لما هو عليه) كلام الأذري وغيره هنا) ولو قال خذ هذا واشترلك به كذا تعين ما لم يرد التبسط أي وتدل قرينة حاله عليه كما مر لان القرينة محكمة هما ومن ثم قالوا واعطى فقيرا درهما بنية ان يغسل به ثوبه أي وقد دلت القرينة على ذلك تعين ولو شك اليه انه لم يوفه اجره كاذبا فاعطاه درهما أو أعطى بظن صفة فيه أو في نسبه ولم تكن فيه باطنا

له مقابل الاصح اما هيته قبل القبض فلا تؤثر رجوعا قطعا وعليه باستقبال دها قيمتها وبالموطأ مهر مثلها وهو حرام وان قصد به الرجوع ولو تفاخ المتواهبان الهبة او تقايلا حيث لا رجوع لم تنسخ كما حرمه في الانوار (ولا رجوع اغير الاصول في هبة) مطلقة او (مقيدة بنى الثواب) أي العوض للخبر المما واقوة ثقة الاصل ولهذا كان افضل البربر والوالدين بالاحسان لهما وفعل ما يسهل لهما ليس بمنهي عنه وعقودهما كبيرة وهو انما وهما بما ليس هيننا لم يكن ما اذاهما به واجبا قال الغزالي فلو كان في مال احد هبة مشبهة ودعاها للكل منه تطف في الامتناع فان عجز فليأكل وبصغر القيمة وبطول المضغ وكذا لو البسه ثوبا من شبهة وكان يأذى برده فليقبله وليلبسه بين يديه وينزعها اذا غاب ويجهت ان لا يصل فيه الا بمضرة وتسبب صلة القرابة وتخصيل المال وقضاء الحاجات والزينة والمساكنة والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد كما يتأكد كراهة اخلافه ويكره شراهما وهبه من الموهوب له قال في الاحماء لو طاب من غير هبة شئ في ماله من الناس فوهبه منه استحبابا منهم ولو كان خاليا ما أعطاه حرم كالمصادر وكذا كل من وهب له شئ لا تقاشره اوسعايته (ومنى وهب مطلقا) بان لم يقيد بثواب ولا نية (فلا ثواب) أي عوض (ان وهب له ونه) في المرتبة الدنياوية اذ لا يقتضيه لفظا ولا عادة (وكذا) لا ثواب له وان نواه ان وهب (لا على منسه) في ذلك (في الاظهر) كما لو اعاده داره الخافا للاعيان بانما يقع ولان العادة ليس لها قوة الشرطي المما ومضات والما في يجب الثواب لا طراد العادة بذلك (و) كذا الاثواب له وان نواه ان وهب (لتظهره على المذهب) لان القصد من مثله الهبة وتأكد الصداقة والطريق الثاني طرد القولين السابقين والهدية في ذلك كالهبة كما قاله المصنف تنقيها ونهله في الكفاية عن تصريح البند نجح ومثل ذلك الصدقة وان اختار الأذري دايلا لال العادة متى اقتضت الثواب وجب هو أو رد الهدية والوجه كما يحتمل أيضا ان محل التردد ما اذا لم يظهر حالة الاهداء قرينة حالية أو فظمية دالة على طلب الثواب والواجب هو الرد محالة ولو قال وهبتك سيدا فقل بل لا بدل صدق المتهب بهينه لان الاصل عدم البدل ولو اهدى له شئ على ان يقضى له حاجة فلم يفي لزمه رده ان بقي والا فبدله كما قاله الاصطخري فان كان فعلها حل أي وان تعين عليه تخليصه بناء على الاصح انه يجوز اخذ العوض على الواجب العمي اذا كان فيه كلفة خلافا لما هو عليه كلام الأذري وغيره هنا (فان وجب) الثواب على مقابل المذهب او على البحث المما وتلف

لم يصل قبوله ولم يملكه وبكتفي في كونه أعطى اطلق تلك الصدقة بالقرينة ومثل هذا ما يأتي في أو غير الصدق مبطو من ان من دفع لخطوبته أو وكيلها طاهما أو غيره امتزجها فرد قبل العقد رجع على من أقبضه وحيث دلت قرينة ما به طاهما انه هو للمعاصير لا اخذ ولم يملكه قال الغزالي ابا اما وكذا لو امتنع من فعل أو تسليم ما هو عليه الاجمال كترجيح بنية بخلاف امسالة

زوجته حتى تعثره أو تقتدي بحال ويفرق بانه هنا في مقابل البضع المتقوم عليه بحال اهـ هـ حج (أقول) وظاهر التمسك بتزويجه به انه لا فرق بين ان تطلب النيب تزويجهامنه ويمتنع بحيث يكون عضلا وبين ما جرت به العادة من ان الخطاطب يطلب من الولي التزويج فيمتنع من اجابته الا يجعل غير ان هذه الثانية بخلاف وصفا قد يقال فيها انه لم يمتنع من فعل واجب عليه لان له الاعراض عنه والتزويج لغيره بقى انه جرت عادة كثير انهم عند الخطبة يدفعون امورا اعتيادت فيما بينهم للولي من غير سبق امتناع منه من التزويج لوليه طوره فهل يكون ذلك تبرعا محضا فلا يحرم قوله أولا لانه لما كان من عا- تم- الامتناع من التزويج بدونه نزات عادتهم منزلة طالبة فيه نظروا لا يبعد عدم ٣٠٨ الحرمة وعدم الرجوع أيضا (قوله فالذهب بطلانه) أى ويكون مقبوضا

بالسراء الفاسد فبعضه ضمان
الفصوب (قوله لجواز الاصرين)
في المصباح بعثت رسولا بعثا
أرسلته وابتعثته كذلك وفي
المطالع فابعث مثل كسرت
فانكسرو كل شيء ينبعث بنفسه
فيقال بعثته وكل شيء لا يبعث
بنفسه كالكتاب والهدية فان
الفعل يبعث يبعث اليه بالباء فيقال
بعثت به وابعث الفارابي فقال
بعثه أى ابعثه وبعث به وجهه اهـ
وذلك يقتضى تعين الباعث هنا (قوله
فهو هدية او هبة أيضا) (تنبه) *
أيضا من آض اذار جمع فهو
مفعول مطلق لكن عامله محذوف
وجوب اسماعا ويجوز كونه حالا
محذوف عاملها وصاحبها وقد يقع
بين العامل ومفعوله كيجل اكل
الهدية ويجل ايضا استعمال
ظرفها في اكلها أى أوجع الى
الاخبار عنهم بذكر حل الاكل من
ظرفها رجوعا واخذ جمعا تقدم
من حل اكلها حال كونى راجعا الى
الاخبار عنهم بحل الاكل من ظرفها

الهدية او اهدم ارادة المتب ردها (فهو قيمة الموهوب) أى قد رها يوم قبضه ولو مثليا في
الاصح (فلا يمين للثواب بنفس من الاموال بل الخيرة فيه للتمتع والتمتع بالهدية
تو بالهدية عادة وقبل الى ان يرضى ولو باضعاف قيمته فان) قلنا لو جوب اثابته و (لم ينبه)
هو ولا غيره (فله الرجوع) في هبته ان بقيت وبداها ان تلفت (ولو وهب بشرط ثواب معلوم)
عليه كوهبتك هذا على ان تثبني كذا فقبل (فالظاهر وصحة العقد) نظر الامعنى اذ هو
معاوضة بحال معلوم فصح كالمقابل بعثك والثاني بطلانه نظرا الى اللفظ اتناقضه فان لفظ
الهبة يقتضى التبرع (و) من ثم (يكون على الصريح) فيجوز فيه عقب العقد احكامه
كالخيارين كما مر بما فيه والشفعة وعدم توقف المالك على القبض والثاني يكون هبة نظرا
لالفظ فلا يلزم قبل القبض (او) بشرط ثواب (مجهول فالذهب بطلانه) (لانه قد رخصه بها
لجهالة العوض وهبة لذكر الثواب بناء على الاصح انها لا تقتضيه وقيل تصح هبة بناء على
انها تقتضية (ولو بعث هدية) لم يبعده بالباء لجواز الاصرين كما قاله ابو على خلافا لتهريب
الحريري تعين تعديته بها (في ظرف) او وهب شيئا في ظرف من غير بعث (فان لم تجر العادة
برده كقوصرة) بتشديد الراء في الافصح (عمر) أى وعاته الذى يكتزف به من نحو وخص
ولا يسمى بذلك الا وهبه والافزئيل وكعبية حلوى (فهو هدية) او هبة (ايضا) تحسبها
للعرف المطرد وكتاب الرسالة لما كتبه المكتوب اليه ان لم تدل قرينة على عوده قاله المتولى
وهو اوجه من قول غير هو باقى على ملك الكاتب ويملك المكتوب له الاتفاقة به على
وجه الاباحة (والا) بان اعتبر رده واضطربت العادة كما اقتضاه كلام ابن المقرئ (فلا)
يكون هدية بل امانة في يده كالوديعة (ويحرم استعماله) لانه اتنازع ملك غير بغير اذنه (الا
في اكل الهدية منه ان اقتضته العادة عملها او يكون عارية حبيثة وذو يسر رد الوعاء حالا
لغيره قال الاذرى وهذا في ما كوله اعماعه فيختلف ودر ظرفه باختلاف عادة الانواحى
فتعجه في كل ناحية يعرفه-م وفي كل قوم عرفه-م باختلاف طبقاتهم ولو-تم ولده وجملة
له هدايا ملكها الاب وقال جمع الابن فيلزم الاب قبولها أى عند اتفقاء المحدث وكما يخفى

وقد لا كما هنا أى ارجع الى الاخبار عنهم بحكم المظروف رجوعا واخبار بما تقدم من-كم لمظروف حال كونى راجعا ومنه
الى الاخبار بحكم الظرف فلم انهم لا يستعمل الامع شيئين ولو تقدير الجحلاف جاهز أيضا وبينهما توافق في العامل بخلاف جاه
ومات أيضا ويمكن استقلال كل منهما بالعمل بخلاف اختصم زيد وعرو أيضا اهـ حج (قوله ان لم تدل قرينة على عوده) كان
كتب له فيه رد الجواب بظهوره وكتب أيضا قوله على عوده أى واخفائه قوله ويكون عارية-حبيثة (قال في شرح الروض فيجوز
تداولها منه ويضمنه بحكمها او قبده في بابها بما اذا لم تقابل بعوض والا فهو امانة في يده بحكم الاجارة الفاسدة اهـ-م على حج

(قوله المعاوين له) هل يقسم بينه وبين المعاوين له بالسوية أو بالتفاوت وما ضابطه ولا يبعد اعتباره العرف في ذلك * (فرع) * ما تقرر من الرجوع في النقوط لا فرق فيه بين ما يستملك كالأطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة مثال الدافع لهذا المدفوع اليه بحيث جرت بالرجوع رجوع والأفلا م را ه سم على حج (قوله ما مع قصد خلافه) أي العرف قوله فيحكم بالعادة فيه * (تنبيه) * يؤخذ مما تقرر في بعض النواحي أن محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد في الإفراج ما يعتاد أخذه لنفسه أما إذا اعتيد أنه له هو الخائن وإن معطيه انما قصده فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعطى على صاحب القرح وإن كان الاعطاء انما هو لاجله لأن كونه لاجله من غير دخول في ملكه لا يقتضي رجوعا عليه ٣٠٩ نوحه فتأمله اه حج * (كتاب اللقطة) *

(قوله وفتح القاف) وهو الأصح ويقال اقطة بضم اللام واخط بفتح أوليه اه حج (قوله محترم) قيد في كل من المال والاختصاص

(قوله ضاع) أي ووجد بعمل غير مملوك الخ (قوله ولا امتنع) الأولى اسقاط هذا القيد لما يأتي من جواز التقاط الممتنع للحفظ فهو داخل في أفراد اللقطة (قوله فلن) قبله إلى الهي) أي فيكون له أن ادعاه كما يعلم من حج والأيديعه بان نقاه أو سكت فلقطة وظاهر قول الشارح فإن لم يدعه أنه لا يثبت لذى البسد إلا أن ادعاه

وعليه فيستوى حال ذى اليد وحال الهي فيما إذا لم يدعه فلعن الشارح لا يرى هذا القيد في الهي وقال سم على حج أقول يفارق هذا حيث شرط في كونه لا قول مالك أن يدعه ما تقدم في ركاز حيث كان له وإن لم يدعه ما لم يتق به بان الركاز يملكه بتمام الملك الأرض بالاحتيا بما بخلاف الموجود في

ومنه قصد التقرب للاب وهو نحو قاض فيمنع عليه القبول كما يحسنه بعض الشراح وهو ظاهر ومحل الخلاف حيث لم يقصد المهدى واحد امتنعا والانهى لمن قصد به الاتفاق ويجرى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فيكون له عند الإطلاق أو قصده ولهم عند قصد هم وله ولهم عند قصد هما أي فيكون له النصف فيما يظهر اخذ ما يأتي في الوصية لزيد الكتاب والفقراء مثلا وقضية ذلك أن ما جرت به عادة بعض أهل البلاد من وضع طاسه بين يدي صاحب القرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه يجري فيه ذلك التفصيل فإن قصد المزين وحده أو مع نظرائه المعاوين له عمل بالقصد وإن أطلق كان ملكا لصاحب القرح يعطيه لمن شاء وبهذا يعلم عدم اعتبار العرف هنا ما مع قصد خلافه فظاهر وما مع الاطلاق فلان جملة على من ذكر من الاب والخادم وصاحب القرح نظرا للغالب أن كلامه هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقصد عدم على العرف الخالف له بخلاف ما لا عرف للشرع فيه فيحكم بالعادة فيه ولهم هذا لولا أن يثبت على ما قصد فليكن لغاوا أطلق وكان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لهما والأفان كان عنده قوم اعتيد قصد هم بالنذر لولي صرف لهما

* (كتاب اللقطة) *

بضم اللام وفتح الزايف وقد نسكن وهي لفظة التي المقطوع وشراعمال أو اختصاص محترم ضاع بنحو غفلة لم يعمل غير مملوك لم يحز ولا عرف الواجد مستحقة ولا امتنع بقوته فما وجد في مملوك فلذو اليد أن لم يدعه فلن قبله إلى الهي ثم يكون لقطة نعم ما وجد بداد حرب ليس بها مسلم وقد دخلها بغير إيمان غنمة أو به فلقطة وما القاه مخورج أو هارب لا يعرفه بنحو داره أو حجره وودائع مات عنها ورثه ولا يعرف مالها مال ضائع لاقطة خلافا لما وقع في المجموع في الأولى أمره إلى الامام فيحفظه وغمه أن رأى به أو يقرضه لبيت المال لي ظهور المال كذا أن توقعه والاصرف لمصارف بيت المال فالملك لم يكن حاكم أو كان جائرا فلن هي بيده ذلك كما مر نظيره ولو وجد لواءا بصر خارج صدقه فلقطة قاله الماوردي لأنه لا يوجد

ظواهر الأرض من المنقولات لا يملك بذلك اه (اقول) ولعل ما ذكره سم مبني على التفرقة بين الظاهر والباطن التي مشى عليها شيخ الاسلام في شرح منسجه والافتد تقدم ان المعتمد انه لا فرق بين الظاهر والباطن في انه ان علم ما قبل الاحتيا لم يملكهما ولا بقعتهما ولا لملكهما وبقعتهما وقد يقال لا يمين تخريج ما ذكره على كلام شيخ الاسلام لأن ما ذكره مفروض في معدن يؤخذ من ظواهر الأرض أو باطنها وما ذكره سم في منقول يؤخذ من ظواهر الأرض (قوله أو به) أي أو كان فيها مسلم دخلها بامان لا على ما يفهمه قوله ولا ليس به الخ (قوله فلن هي بيده ذلك) أي ما عدا القرض لبيت المال

(قوله قال الروياني الخ) معقد (قوله وقربه) الواو بمعنى او وقوله وسمكة عطف على البحر (قوله ان يدل نعله بغيره) هذا او غيره والاولى بغيره لان النعل مؤنثة كما في المصباح وبه عبر جج (قوله فان علم ان صاحبها نعه مد) اي وكذا الولي به مد حيث نهذر اخذها منه (قوله جازله يسع ذلك) اي ولا يحل له استعمالها (قوله ظفرا بشرطه) وهو نهذر ووصوله الى حقه ثم ان وفي بقدر حقه فذلك والاضاع عليه ما بقي كغير ذلك من ٣١٠ بقية الديون (قوله واجمعوا على جواز اخذها) اي اللقطة (قوله لان كلاً غلظك)

خافه في البحر الا داخل صدقه وظاهره عدم الفرق بين المثقوب وغيره لكن قال لروياني في غير المثقوب انه لو اجدته ولو وجد قطعة عنبر في معدنه كالبحر وقربه وسمكة أخذت منه فهو له والا لاقطة وما عرض عنه من حب في ارض الغير فثبت ملكه ما كلفها فانه جمع ومن اللقطة ان يدل نعله بغيره فبأخذها ولا يحل له استعمالها الا بعد تعريضها بشرطه او تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها نعه مد اخذ نعله جازله يسع ذلك ظفرا بشرطه واجمعوا على جواز اخذها في الجلة لاحاديث فيها يأتي بعضها مع ان الايات الشاملة للبر والاحسان تشملها وعتبها الهبة لان كلاً غلظك بلا عوض وغيره لاحياء الموات لان كلاً غلظك من الشارع ويصح تقييدها للعرض لان ملكها اقتراض من الشارع واركانها لاقط ومأقوط ولقط وسقط من كلامه وفي اللقط معنى الامانة اذ لا يضمنها والولاية على حفظها كالولي في مال لم يجز ولا اكتساب بملكها بشرطه وهو الغلب فيها (يستحب الالتقاط لو اتقيا مائة نفقة) لما فيه من البر بل قال جمع يكره تركه لانه لا تقع في يد خائن (وقيل يجب حفظ المال الا دعي كنفسه ورد بانها امانة او كسب وكل منهما غير واجب ابتداء وما ذكره بعضهم من وجوبها حيث لم يكن ثم غيره ولو تركها تلفت صحح قياسا على ما سياتي في الوديعة بل اولى لان مالها موجود يتطرحها بخلاف ما هنا ولا يتأفقه ما فيها ان شرط وجوبها ان يذلل المالك اجرة عمله وحوز مع انه لا يتأتى هنا لان امتناع المالك من بذل ذلك مع حضوره يعد به مضيه الماله فاتفق الحرج عن غيره حينئذ بخلاف مسئلتنا ويؤيد ما قلناه ما سياتي في الجملة فيمال لومات رفيقة وزلحالا وتعين حله طر يقا لحفظه وزعم بعضهم نقره على قول الوجوب مطالعاهم ذفرق بعيد بين قولهم لا يجب اخذها وان خاف ضياعها وقولنا تعين اخذها طر يقا لحفظها نعم خص الغزلي الوجوب بما اذا لم يكن عليه تعب في حفظها ولا يضمن وان اثم بالترك (ولا يستحب لغيره ان يامانه نفسه) مع عدم مسقة خشية الضياع او طر والحياة وقول ابن الرفعة ان تعبير بخائف على نفسه يفارق هذا لان الخوف اقوى في التوقع رده السبكي بانه لا يفارق بينهما ما اى من حيث ان المدارك هو طر على ان يكون او يطرأ عليه ما يتولد عنه عن قرب ولو احتمل لضياعها (ويجوز له) مع ذلك الالتقاط (في الاصح) لان خباته لم تحقق وعليه الاحتراز ما اذا علم من نفسه الخيانة فيحرم عليه قبولها كالوديعة وقد صرح بذلك ابن سراقه والثاني لا يجوز

فيه مسامحة اذا لحاصل من اللقطة تلك واپس من المالك فيها تملك وقد يجاب بانه عبر بالملك نظرا الى ان الشارع اقترضها للامانة فكذا انه ملكه اياها اه شيخنا الزينادي بالمعنى (قوله لا تقع في يد خائن) اي وللخروج من الخلاف في وجوبها (قوله وما ذكره بعضهم من وجوبها) الاولى تذكير الضمير لان اللقطة اسم للعين والمراد هنا اللقط (قوله حيث لم يكن ثم غيره) اي او كان وخشى ضياعها اذا تركها (قوله صحح) اي خلافا للحنبل حيث قال ورد بان شرط الوجوب ثم ان يذلل المالك اجرة عمله وحوز وهذا لا يتأتى اه (قوله لان مالها) اي الوديعة (قوله وتعين حله طر يقا لحفظه) اي فانه يجب عليه حله بمجانا اه سم على جج وظاهره وان خاف تركه وورثته ووثقه يكن من مزاجعة الحاكم ومن الاشهاد وقد يتوقف فيه ويؤيد بان له مزاجعة الحاكم او الاشهاد والرجوع بما يصرفه على الحبل قياسا على ما قالوه في المضطر انه لا يجب الدفع له بلا

مقابل (قوله وقولنا تعين اخذها) ادعى الاول عدم الحرج في اترومه في الثاني وجوب لاحد وزلحالا واجب حبة ماثم (قوله نعم خص الغزلي الخ) معقد وقوله ادالم يكن عليه تعب اي عادة وقوله ولا يضمن اي اللقطة (قوله ان يامانه نفسه) اي ويكون مكروها آخر وجاب من خلاف من حرمه (قوله فيحرم عليه) ظاهره وان علم نه لو تركها ضاعت على مالها وقد تقدم انه حيث علم ذلك وكان وان يامانه نفسه وجب عليه اخذها ولا منافاة بينه وبين حرمته اخذها لان ذلك مقرر في الامين وهذا في غيره ولو قيل بوجوبه وحرمته الخيانة فيمليه (قوله قبولها) اي بمعنى اخذها ولو عبر به كان أنسب وبه عبر جج

(قوله الفاسق) أي ولو بنحو ترك صلاة وإن علمت أمانته في الأموال كإشغاله بطلاقهم اهـ مع وظاهره أنه لو تاب لا يكره له وإن لم
تتم مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تتفاء ما يحمله على الخيانة حال الأخذ (قوله ولو عدل) أي ولو لم تقط عدل ونبغي الاكتفاء
فإن يشهد بالاستبراء قياسي على السكاح وقد يقال بعدم الاستبراء المستور وهو الظاهر مع القرف بين هذا وإن كان
السكاح يشترط غالباً بين الناس فاكتم في فيه بالاستبراء والغرض من الأشهاد هذا الامتناع من الخيانة فيها وبهذا الوارث لها
فلم يكتف بالاستبراء (قوله لأنها) أي لخصلة المأمور به في الخبر الثاني وهي الأشهاد (قوله فإن خالف كره) أي ولا يضمن
وسبق في الشارح الفرق بين هذا وبين ما لو استوعب الأوصاف ٣١١ في التعريف حيث يضمن بمحصن الشهود

وعدم تهمتهم (قوله ولو خاف
عليها منه) أي الأشهاد (قوله
امتنع) أي ضمن وعبارة سم
على منهج نقلا عن مر إذا غاب
على ظنه أن أسقيها بها للشهود
يؤدي إلى ضياعها حرم ضمن
ويحمل الكلام على غيرها هذه
الحالة اهـ وقوله ويحمل الكلام
أي بسن الأشهاد (قوله كما يحتمل
بعضهم في الثاني) أي المجنون
(قوله والتقاط الذي) وقع
السؤال في الدرس هل يصح
التقاط الذي للمصحف أم لا
والجواب الظاهر أن يقال فيه
بالثاني لأن صحة التقاطه تستدعي
جواز تملكه وهو ممنوع منه
ويؤيده ما يأتي في التقاط الأمانة
التي تحمل من الامتناع (قوله
وإن لم يكن) أي الذي (قوله
ففيها تفصيل مر) أي في قوله
نعم ما وجد بدار حرب الخ (قوله
الاعدل في دينه) أي فلا تنزع

خشيعة أصلاً كها (ويذكره) تنزيهاً لا تخبر بما لا تقاط (لفاسق) لأنه قد يخون فيها
(والمذهب أنه لا يجب الأشهاد على الالتقاط) كالوديعة إذا قبلها ثم يستحب ولو عدل لأنه
يتمتع به من الخيانة ووارثه من أخذها اعتماداً لظاهر البدول، صلى الله عليه وسلم لم يصر به
في خبر زيدوا مره به في خبر غيره محمول على النذب والقول بعدم المفاضة بينهما لأنها زيادة ثقة
والأصل في الأمر الوجوب يرد بان القياس على الوديعة أو يجب حمله على النذب لاسيما
وصرفه عن الوجوب ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم من التقاط أمانة فليشهد عليه إذا
عدل أو ذوى عدل فالخبر بين العدل والعدلين يقتضي عدم الوجوب والامتناع يكف الأعدال
والطريق الثاني القطع بأنه لا يجب وبذلك في الأشهاد ببعض صفاتها ولا يستوعبها فإن خالف
كره كما جزم به في الأنوار ولو خاف عليها منه علم ظالم بها وأخذها لها امتنع وانما وجب في
اللقيط لأن أهم النسب أهم ويسن الكتابة عليها أنها القطة (والمذهب) أنه يصح التقاط
الفاسق والمرئدان قلنا لا يزول ملكه وهو الأصح والسفينة وليس في كلامه تذكر أرمع
ما صرح في قوله ويكره لفاسق إذا مرأه بالصحة هنا أن أحكام القطة هل تثبت له وإن منهناه
الأخذ قاله الزركشي (والتقاط الصبي) والمجنون حيث كان له ما تميز كما يحتمل بعضهم
في الثاني وهو ظاهر لأن الغلب فيها لا كتاب إلا الأمانة والولاية وبهذا يدين رد قول
الأذري المراد بالفاسق من لا يوجب فسقه حجراً عليه في ماله (والتقاط الذي) والأعاهد
والمؤمن كما يحتمل الزركشي (في دار الإسلام) وإن لم يكن عدلاً في دينه فيما يظهر والطريق
الثاني يخبر بحجبه على أن الغلب فيها لا كتاب فيصح أو الأمانة أو الولاية فلا يخرج بدار
الإسلام دار الحرب ففيها تفصيل مر (ثم الأظهر) بناء على صحة التقاط الفاسق ومنه ذهب
بأن الكافر قال الأذري الأعدال في دينه (أنه ينزع) الملقط (من الفاسق) وإن لم يحش
ذها به منه (ويوضع عند عدل) لأنه لا تقر يده على مال ولده فقال غيره أولى والمتولى للنزع
والوضع الحاکم كما هو ظاهر والثاني لا ينزع ولا يكر يضم إليه عدل مشرف (و) الأظهر
(أنه لا يعتد بتهمته) كالكافر (بل يضم إليه) عدل (رقب) عند تهمته إلا لا يخون فيه

منه (قوله إذا كره) أي فإن لم يعدل ذلك أم وقياساً صرح في قوله ولا يضمن وإن أتم بالعدم الضمان وقصاص ما يأتي من ضمان
ولي الصبي حيث لم يتزع منه ولو كما الضمان وقد يفرق بين الفاسق والصبي بصحة التقاط الفاسق وكونه أهلاً للضمان وعدم
الولاية عليه من الحاكم بخلاف الصبي فإن الولاية ثابتة عليه فكأن ما في يد الصبي في يديه فيضمن بعدم مراعاة حفظه وأهل
هذا أقرب ويصدق في بيان قيمتها إذا ذكرها وإن لم تسبق رويته لها وإن لم يكن علم بها ولم يتزعمها من هي يده على القاعدة (قوله لا يعتد
بتهمته) أي مستقلاً بغيره قوله بل يضم إليه الخ

(قوله فله التملك) أي الفاسق وما ألحق به وعادة متى على حج قوله ثم إذا تم التعريف تملكها هذا يشكك في المرتد بل ينبغي توقف تملكه على عوده إلى الإسلام فلتراجع اهـ (قوله وأشهد عليه) أي وجوباً وقوله ومؤنته أي التعريف وقوله عليه أي الملتقط ولو غير فاسق (قوله حيث لم يكن في بيت المال شيء) قيد في اجرة المضموم إلى الملتقط ويدل عليه قوله عليه فله بكذا وقوله عضده إلحاقه أي وجوباً وقوله بأمين يقوى به أي وقياس ما صرف في اجرة الرقيب المضموم إليه أن الاجرة هنا على الملتقط أن لم يكن في بيت المال شيء (قوله حفظ الحق) أي الثابت له شرعاً مجرد الالتقاط حيث كان غير ما يأتي أن غيراً أميز لاحق له (قوله نعم صرح الدارمي الخ) معتد (قوله من صحة تعريف المراهق) ٣١٢ أي من غير ضم أحد إليه (قوله بخلاف السفيه) أي لذي سبب سفيه التبذير

بخلاف من سبب سفيه عدم صلاح الدين فإنه لا يعتمد بتعريفه أن فسق بما هو متصف به (قوله فانه يصح) أي بأذن وليه كما قاله الزركشي اهـ خطيب وظاهر إطلاق المصباح أنه لا يتوقف على إذن الولي ويوجه بأن إذن الولي إنما يعتبر فيما فيه تفويت على السفيه ويجرد تعريفه لا تفويت فيه وهو طريق إلى تملكه ففيه مصلحة له (قوله دونهما) أي الصبي والمجنون (قوله حيث يجوز) أي بان كان ثم ضرورة للاقتراض (قوله من الضمان) أي المتعلق بوليته لما يأتي من أنها تلتفت في يد الصبي ولو بتهقير منه لم يضمن وقوله ويضمن أي الولي (قوله ما احتطبه) أي فانه يضمنه لاهي (قوله ضمنها في ماله) أي فلو ظهر مالكها وادعى أن الولي علم بها وقصر في انتزاعها حتى ألتفها الصبي صدق الولي في عدم التقصير لأن الأصل عدم العلم وعدم الضمان (قوله وان تلفت) غايته (قوله بتهقير) نظيره ولو كان الملتقط مميز وقضية قوله السابق ويبرأ الصبي حينئذ من ويضمن الضمان خلافه فان التعبير بنفي الضمان عنه حيث انتزعا الولي يشترط بضمائنه التي تلفت في يده إلا أن يقال المراد بنفي الضمان عنه فيما هو الضمان المتوقع بالانفصال الوقيت في يده وانني الضمان المتعلق بوليته كما ذكرناه (قوله سواء استأذن) أي الصبي به بدكالة (قوله بطلان التقاط العبد) أي البالغ العاقل كما هو ظاهر (قوله لأنه) أي العبد وقوله يعرضه أي السبي وقوله ولأن فيه أي الالتقاط وقوله الشائبة الأولى أي الولاية وقوله الشائبة الثانية أي التملك وقوله ومثله أي في بطلان الالتقاط

والثاني يعتمد من غير رقيب ثم إذا تم التعريف فله التملك قال الماوردي واشهد عليه إلحاقه بغيرهما إذا جاء مالكها ومؤنته عليه وكذا اجرة المضموم إليه حيث لم يكن في بيت المال شيء ولو ضعف الأمين عن عضده إلحاقه بأمين يقوى به على حفظها وتدريبها ولا ينزعها منه (ويزع) حقاً (الولي لقطة الصبي) والمجنون والمجبور عليه بالسفه حفظاً لحقه وحق المالك وتكون يده نأية عنه وبسبب ذلك يعرف ويراجع إلحاقه في مؤنة التعريف باعتراض أو بيع لجزأ منها أو يفارقها ما يأتي من كون مؤنة التعريف على التملك بوجوب الاحتياط لمال نحو الصبي ما أمكن ولا يعتمد بتعريف الصبي والمجنون نعم صرح الدارمي بصحة تعريف الصبي بحضرة الولي وهو قياس ما صرف في الفاسق مع المشرف وما يحمله الأذرع من صحة تعريف المراهق الذي لم يعرف كذبه بخلاف إسكلامهم بخلاف السفيه فانه يصح تعريفه لأنه يوثق بقوله دونهما (ويملكها للصبي) أو نحوه (إذا رأى ذلك) مصلحة له وذلك (حيث يجوز الاقتراض له) لأن تملكه يها في معنى الاقتراض له فله لم بذلك حفظها أو سلمها للباكم وللولي وغيره أخذها من غير عيز على وجه الالتقاط ليعرفها ويملكها ويبرأ الصبي حينئذ من الضمان (ويضمن) في مال نفسه ولو كما فيما يظهر خلاف الزركشي ومن تبعه (أن قصر في انتزاعه) أي الملتقط من المجبور (حتى تلف) أو تلف (في يد الصبي) أو نحوه لتهقيره كالمقصود في حفظ ما احتطبه ثم يعرف التالف فان لم يقصر بان لم يعلم به الولي فانه نحو الصبي ضمنها في ماله دون الولي وان لم يتلفها لم يضمن أحد وان تلفت بتهقير ولو لم يعلم الولي بها حتى كمل الانتزاع فهو كما لو أخذها حال كماله سواء استأذن إلحاقه فأقرها في يده أم لا كما وأحد وجهين للصبر يتجه ترجيحه (والظاهر بطلان التقاط العبد) أي القن أن لم يأذن له سيده ولم ينهه وان نوى سيده لأنه يعرضه للمطالبة بيدها لوفوع المالك له ولأن فيه شائبة ولاية وتعلق وليس من أهلها ما وبه يفرق بينه وبين نحو الفاسق فانه وان انتفت عنه الشائبة الأولى فيه أهلية الشائبة الثانية على ار الغلب معنى الاكتساب ومثله ما لو قال له التقط عن نفسك فيما يظهر وانما في صحته

(قوله أما إذا أذن له الخ) أتى شيخنا الشهاب الرملي في عيده مشتركاً بصحة التقاطه بأذن أحدهما اه ويغني عن الشرير يكن ولا يختص بها أحدهما الاذن ويؤيده ان البعض حيث لامها بأية يصح التقاطه بغير اذن ويكون بينهما اه سم على حج (قوله لان يده ضامنة) اي فينتعلق الضمان برقبته على ما يأتي (قوله ويتعلق الضمان بسائر أواله) اهل المراد من التعلق بأموال السيد انه يطالب بوثق منها او من غيرها وليس المراد التعلق بأعيانها حتى يمنع عليه التصرف في ثمنه لعدم الحجر وقوله فيقدم صاحبها برقبته ظاهر في ان الضمان يتعلق بكل من رقبة العبد والسيد وبه صرح ٣١٣ في شرح الروض والعباب على ما نقله سم على

منهج عنهما (قوله جازله) اي للعبد (قوله ان بطل) اي ان قلنا بطلانه لعدم اذن السيد فيه (قوله اخذها الحاكم لا السيد) قال شيخنا الزيادي لان التقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا ينصرف اليه وقال بغوي ينبغي أن يجوز له ذلك لان الالتقاط اكتساب واكتساب المكاتب لسيد عند مجزئ كريا اه ويؤيد ما قاله بغوي ما مر من ان العبد اذا لم يصح التقاطه كان لسيد ولغيره اخذ ما يده ويكون لقطه سيداً لاخذ ومع ذلك المعتمد الاول (قوله ولوعرفها) اي المكاتب وقوله وهل يقدمهم اي اللقطة (قوله بحسب الرق والحرية) المتبادر تعلقه بكل من الفعلين قبله وعليه فيعرف السيد نصف سنة والمبعض نصفاً ووافقته بما يأتي عند قول المتن ثم يعرفها في الأسواق وأبواب المساجد ونحوها من انه لو التقط اثنان لقطه عرفها كل واحد نصف سنة

ويكون لسيد ما اذا اذن له ولو في مطلق الاكتساب فيصح وان نهام لم يصح قطعاً ولا يعتد بتعريفه) اذا بطل التقاطه لان يده ضامنة وحينئذ لا يصح تملكه ولو لسيد به اذنه واذا لم يصح التقاطه فهو مال ضائع (فلو اخذته) اي الملقط (سبيده) او غيره منه (كان التقاطاً) من الاخذ بغيره وتملكه ويسقط عن العبد الضمان وللسيد ان يقره في يده ويستحفظه اياه ان كان اميناً والاضمنة له يديه باقراره معه فكانت اخذته منه ورده اليه ويتعلق الضمان بسائر امواله ومنها رقبة العبد فيقدم صاحبها برقبته فان لم يصح تعلق برقبته العبد فقط ولو عتق قبل ان يأخذها منه جازله تملكها ان بطل الالتقاط والافه وكسب منه فله اخذه ثم تعريفه ثم تملكه (قلت المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة) لانه كالخرف في الملك والتصرف فيعرف ويتملك ما لم يجز قبل التملك والاخذها الحاكم لا السيد وحفظها لما لكها اما المكاتب كتابة فاسدة فكالقن والقول الثاني لا يصح ما فيه من التبرع والحفظ وليس هو من اه له فهو كالقن والطريق الثاني القاطع بالعصاة كالخرو لو عرفها ثم تملكها وتلقفت فبدلها في كسبه وهل يقدّمها مال كها على الغرماء وجهان أو وجههما لا واجرها الزركشي في الحر المقلد أو الميت (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) لانه كالخرف فيما ذكر (وهي) اي اللقطة (له وللسيد) يعرفانها وتلكانها بحسب الرق والحرية ان لم تكن بينهما مائة (فان كان) بينهما (مائة) بالهمز اي مساوية (فصاحب النوبة) منهما ما اتى وجدت اللقطة فيها بعد تعريفها وتلكها (في الاظهر) بناء على دخول الكسب النادر في المائة وهو الاصح والثاني تكون بينهما بناء على عدم دخوله فيها ولو تخلل مدة تعريف المبعض نوبة السيد ولم ياذن فيه أناب من يعرف عنه فيما يظهر فان تنازع اثنين وجدت في يده صدق من هي يده كادل عليه النص فان لم تكن يده واحداً منهما فهي بينهما فيما يظهر بعد ان يحلف كل الآخر وظاهر كلامهم انه في يوم نوبة سيده كاتن فيحتاج الى اذنه وفي نوبة نفسه كالخرف ان لم تكن مائة نتيجة عدم الاحتياج الى اذن تقليد الحرية (وكذا حكم سائر النادر) اي باقيه (من الاكساب) الحاصلة للمبعض كالهبة بأنواعها والوصية والركاز والصدقة وزكاة الفطر على الاصح لان مفعول المائة اختصا ص كل بما وقع في نوبته

٤٠ به ع قال سم على حج والحاصل انه يصح التقاط المبعض بغير اذن سيده ان لم تكن مائة وكذا ان كانت في نوبة نفسه وقضيته انه لا ضمان على السيد باقرارها في يده اه (قوله ولو تخلل مدة الخ) اي كان كان يخدّم سيده بجهة مالا ويستغل لنفسه مثلها فاتفق وقوع نوبة السيد في زمن التعريف (قوله فيمن وجدت في يده) لعله في نوبته (قوله فيحتاج الى اذنه) اي حتى لو لم ياذن لانص لا للسيد ولاله وان نوى نفسه وبقي ما لو اذن له السيد في نوبته في ان يلقط لنفسه هل يصح أم لا فيه نظر والقريب البطان التزلف في نوبة سيده منزلة كامل الرق (قوله والصدقة وزكاة الفطر) المراد بالصدقة ان ماله ملكه بهضه الحر =

بأنه يخرج زكاته بشرط النصاب وكذا ألزمه زكاة الفطر إذا وقعت في نوبته وله صدقة التطوع مما ملكه وله قبورها إلا أن المراد أنه يقبل زكاة الفطر لأن شرط قبول الزكاة الحربة الكاملة كما صرحوا به في كتاب تفرقة الزكاة (قوله بوقت الاحتياج) راجع للمؤمن كما هو ظاهر وأما الكسب فالعبرة فيه بوقت وجوده لكن قوله لا شيء وإن كان ظاهرا لم يصرح في رجوعه لهما وعليه فليتأمل معنى وقت الاحتياج بالنسبة للكسب ويمكن تصويره بما لو نصبت شبكة في نوبته وأهيا مجرى الماء أو وحل أرضه لصيد ودخل الصيد في غير نوبته ٣١٤ (قوله على الثانية) هي قوله أو عليه (قوله مجهولة لمن بعده) أي وهو الزكشي كما في

شرح المنهج

(فصل في بيان لفظ الحيوان)

(قوله وتعرفها) أي اللفظة وما يتبع ذلك كدفعها للقاضي (قوله موسوما) الظاهر أنه إنما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون الماشية لأنها لا تكون إلا مملوكة اه سم على حج وقول سم في نحو الطير أي أو ما في معناه كالوحوش (قوله أو مقرطا) أي في أذنه قرط وهو هنا الحلقة مطاوعا لا معلق في شئمة الأذن خاصة الذي هو معناه وعبارة المختار القرط الذي يعلق في شئمة الأذن والجمع قرطة بوزن عنية وقرط بالكسر كرم ورمح (قوله كعير) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز له فك عقاله إذا لم يأخذه ليرد الشجر والماء فيمطر ولا يقرب الجواز ولا ضمان عليه بل لا يبعد الوجوب أن غلب على ظنه أنه لا يتمكن من ورود الماء والشجر إلا بذلك (قوله كما اقتضاه كلامه) قياس ما مر من الوجوب على المنتقط أن علم ضياعه ألزم بأخذه وجوبه على

(و) من (المؤمن) كآجرة بحمام وطبيب الحاقا للغرم بالغنم والأوجه أن العبرة في الكسب والمؤمن بوقت الاحتياج للمؤمن وإن وجد سببها في نوبته الآخر وإن كان ظاهرا كلام بعض الشراح أن العبرة في الكسب بوقت وجوده وفي المؤمن بوقت وجود سببها كالمرض (الارش الجنانية) منه أو عليه الواقعة في نوبته أحدهما (والله أعلم) فلا تدخل لتعلقه بالرقبة وهي مشتركة واعتراض بعضهم جعل كلام المصنف هنا على الثانية بأنها مجهولة لمن بعده فكيف تدخل في كلامه مردود بان كلامه حيث صلح لها تبين أنها غير مجهولة وإن لم توجد في كلام غيره

*(فصل) في بيان لفظ الحيوان وغيره وتعرفها (الحيوان المملوك) ويعرف ذلك بكونه موسوما أو مقرطا مثلا (المنتفع من صفات السباع) فمروءته وذئب وما نوزع به من كون هذه من كبارها واجب عنه بحملها على صفاتها أخذ من كلام ابن الرقعة مردود بان الصغر من الأمور النسبية فهذه وإن كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة إلى الأسد وفتوة بقوة كعير وفرنس وجارو بغل وبقرة (أو بعدد كآرب وطبى أو طيران كحمام وهو كلما عب وهدر كتمري وعام (ان وجد بمقازة) ولو آمنة وهي المهلكة سميت بذلك على القلب تفاؤلا كما قيل وقال ابن القطاع بل من فاز هلك ونجافه وضد فمى مفعله من الهلاك (قوله القاضي) أو نائبه (التقاطه للفظ) لأنه ولاية على أموال الغائبين ولا يلزمه وإن خشي ضياعه كما اقتضاه كلامه بل قال السبكي إذا لم يخش ضياعه لا ينبغي أن يتعرض له والأدعى يجب الجزم بتركه عندا كفتائه بالرعى والامن عليه ولو أخذه احتاج للانفاق عليه قرضاعا على مالكه واحتاج مالكه لاثبات ملكه وقدية فغير عليه ذلك فان لم يكن ثم حتى قال القاضي بابعه وحفظ نفسه لأنه لا تنفع نعم فينظر صاحبه يوما ويومين أن يجوز حضوره والأوجه تخيير الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الأصل أخذ من الزامه بالعمل به في مال الغائب (وكذا غيره) من الأحاد أخذه للعقود من المقازة (في الأصح) صيانة له من أخذ خائن ومن ثم جاز له ذلك في زمن الخوف قطعا والثاني لا إذ لا ولاية للأحد على مال الغير أما إذا آمن عليه أي بقينا امتنع أخذه قطعا كما في الوسط ومجمله كما أعقده في الكفاية إن لم يعرف صاحبه ولا جازله أحده قطعا ويكون أمانة في يده (ويحرم) على الكل

القاضي أن علم ذلك ومع ذلك لو تركه أي الأخذ (قوله والأوجه تخيير الحاكم) (التقاطه) أي وإذا اختار حفظه وتعرفه فقتضية قوله السابق احتاج للانفاق عليه قرضاعا على مالكه أنه هنا كذلك وقوله بين الثلاثة أي الثانية في كلام المصنف (قوله بالعمل به) أي الأصل (قوله كما في الوسط) نقسم مثله عن الأدعى فيما لو اكتفى بالرعى وانظر هل ما هنا يعني عن كلام الأدعى أم لا وقد يقال بالثاني بناء على أن الأدعى قال لا يشترط يقين الأمن بل يكفي بالعادة الغالبة في محله

(قوله فان اخذه) اى التملك وينبغي ان مثله ما لو أطلق (قوله الا برده للماكم) هو ظاهر ان كان الملتقط غير الماكم فان كان الملتقط الماكم فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده للعفظ من الآر او يجب عليه ٣١٥ رده الى قاض ولو نأثبه فيه نظروا لا قرب

(التقاطه) فمن الامن من المفازة (للتملك) لانهم في ضالة الابل وقيس بها غيرهما
بجامع امكان عبثهما من غير راع الى وجود مال السكها لهما التقاطه ذلك فان اخذه ضمنه ولم
يعر الا برده للعاكم اما من النوب فيجوز التقاطه للثقل قطعا في الصبر وغيره وتقييد
بعضهم ذلك بما اذا لم تكن عليه ائتمعة والابان كان لا يمكن اخذها الا باخذها فاطاها
ان له حينئذ اخذه للثقل تبعالها ولان وجودها عليه وهي ثقيلة يمنعها من ورود الماء
والشجر والقرار من السباع وقد يفرق بين الامتعة الخفيفة والثقيلة وهو الوجه مخالف
لكلامهم اذا تلازم بين اخذها واخذها ولا يلزم من اخذها وهي عليه وضع يده عليه فيختبر
في اخذها بين الثقل والحفظ وهو لا يأخذ الا للحفظ ودعوى ان وجودها ثقيلة عليه صبره
كغير المستمع منوعة وخروج المملوك غيره ككلب يقتنى فيحمل التقاطه وله الاختصاص
والانتفاع به بعد نزع يده سنة والبعض المقلد تقليد الهدي ياخذها واجده في أيامه
ويعرفه فان خاف خروج وقت الضرر ففرقه ويستحب استئذان الحاكم واعل وجهه
تجوزهم ذلك في مال الغير بمجرد التقليد مع كون الملك لا يتناول به مع قوة القرينة الغلبة
على الظن انه هدى مع التوسعة على الفقراء وعدم تهمته الواجد فان المصلحة لهم لانه فاندفع
مال بعض الشراخ هنا وظاهر انه لو ظهر مال ملكه وانكر كونه هديا صدق بيمينه وحينئذ
فالقياس انه يستقر على الذابح ما بين قيمته حيا ومذبوحا لانه هو الذي فوته بذبحه ويستقر
على الاستكين بدل اللحم والذابح طريق والوجه جواز تلك منفعة موقوف لم يعلم مستحقها
بعد نزع يدها لانها مملوكة للموقوف عليه فهي من حيز الاموال المملوكة وجواز تلك
منفعة موصى بها كذلك كرقبته لانها مملوكة كان الرقبة للوارث والمنفعة للموصى له وان
رجح الزكشي من تردد له عدم جواز تملكه ما (وان وجدته) أي الحيوان المذكور
(بقرية) مثلا أو ما يقار بها عرفا بحيث لا يعد في مهلكة فيما يظهر (فالاصح جواز
التقاطه) في غير الحرم والاخذ بقصد الخيانة (للتملك) لتطرق أيدي الجنازين عليه هنادون
المفازة لندرة طرقها ولا اعتماد ارسالها فيها الاراع فلا يكون ضالقة لاف العمران
واما في المنع كالمفازة لاطلاق الظن بوردان سياقه يقتضي المفازة بدليل دعها ترد الماء
وترعى الشجر وقد يمنع الثقل كالبعض المقلد وكما لو دفعها للقاضي معرضا عنها ثم عاد
لاعراضه المسقط لحقه (وما لا يمنع منها) أي صفارا السباع (كشاة) وعجل وفصيل وكسبر
ابل وخيل (يجوز التقاطه) للحفظ (للتملك في القرية) ونحوها (والمفازة) زمن امن ونهب
ولو اغير القاضي كما اقتضاه اطلاق الخبر وصوناه عن الضباع (وينبغي اخذه) أي المأكول
للتملك (من مفازة) بين أم وولادة (فان شاء عرفه) وينفق عليه (وتملكه) بعد التعرف
كغيره (أو باعه) باذن الحاكم ان وجدته (وحفظ غنمه) كالأكل بل أولى (وعرفها) أي

(قوله ولا يجب في هذه المصلحة) هي قوله أو تلكه حالا (قوله وسيأتي عنه) أي في المقارنة (قوله وليس له بيع بعضه) لو كانت اللقطة مما أتى رجل مثل لاهل يجوز له إيجارها لم لا فيه نظر والقرب الأول لأن فيه مصلحة للمالك وبقي ماله كانت اللقطة عبدا وأنفق عليه الإلحاق على اعتقاده أنه عبد فتبين أنه حر هل له الرجوع بما أنفق أم لا فيه نظر أيضا والقرب الثاني لأنه أنفق ليرجع على السيد وتبين أنه لا مالك له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالاتفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق ومثل ذلك في عدم الرجوع ما إذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقته لاهل المد كودة وفي سمي على منهج لو ظهر مالكه وقال له كنت أعتقته مثلا قبل تصرفه صدق وبأن فسادته ثم لو أكل كذب نفسه وأقر ببقاء الرق لا يأخذ الثمن فهل يقبل وجهان اهـ (أقول) الأقرب عدم القبول تغليظا عليه ولتشوف الشارع العتق ولأن الرجوع عما أقر به من الحقوق اللازمة له لا يقبل منه (قوله لا تستغرق النفقة) قال سمي على منهج بعد مثل ما ذكر وأقول هذا التعليل موجود ٣١٦ في اتفاقه باذن الحاكم ثم بالشهاد مع أنه جائز كما تقدم وقد أوردت ذلك على مروي

اللقطة التي باعها لالتن ولذا أنت الضمير هما التلويهم عوده إلى الثمن وذكره في كاله عدم الإيham فيه (ثم قل) أي الثمن (أو) تلكه حالا ثم (أكله) ان شاء إجماعا ولا يجوز له أكله قبل تلكه نظير ما يأتي فيما يسرع فسادته (وعزم قيمته) يوم تلكه لا أكله كما يصرح به آخر الباب (ان ظهر مالكه) ولا يجب في هذه المصلحة تعريضه على الظاهر عند الإمام وسيأتي عنه نظيره بما فيه وعلى ذلك بان التعريف انما يراد للثمن وقد وقع قبل الأكل واستقر به بدله في الذمة ومن ثم لم يلزمه إفرازه بل لا يعتد به لانبعاثه بغيره ويحفظ وليس له بيع بعضه للاتفاق لئلا تستغرق النفقة بآقيه ولا الاستقراض على المالك لذلك والفرق بينه وبين ما صرح في هرب الجاهل أنه ثم يعتد ببيع العين ابتداء لتعلق الإجارة بها وعدم الرغبة فيها غالبا حينئذ ولا كذلك اللقطة ولا يرجع عما أنفق الا إذا اذن له الحاكم عند إمكان مراجعته والا كان خاف عليه أو على ماله فيما يظهر رأسه على أنه يتفق بنية الرجوع والاولى اولى لحفظ العين على مالكها ثم الثانية لتوقف استباحة الثمن على التعريف ومحل ذلك ما لم يكن احدها حظ للمالك والآخر كماله الماوردي ويؤيد ما يأتي وزاد أيضا رابعة وهي تلكه حالا لا يستقيم احدها لروسل لأنه اولى من الأكل وله بقاء لمالكه امانة أن تبرع بانفاقه ولو اعيابا بغير مثله فتركه فقام به غيره حتى عاد كماله لم يملكه ولا رجوع له بشي الا ان استأذن الحاكم في الاتفاق أو اشهد عند فقده أنه يتفق بنية الرجوع خلافا لاجد والبيت في كونه يملكه والمالك في الرجوع بما صرفه ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه وما نقل عن الحسن البصري من ماله له رد بان الإجماع على خلافه (فان

فأجاب بأنه لو جوز اقترض على المالك فربما يقرض ويتلف الحيوان أو ما اقترضه بلا تقصير فيبني القرض دين على المالك من غير فائدة ولا كذلك في اتفاقه لأنه يتنوع به في الحال شيئا فشيئا اهـ (أقول) هذا الفرق انما يأتي فيما لو اقترض به لئلا يصرفها على الحيوان أو ما لو وجد من يقرضه كل يوم قدر ما ينفعه على الحيوان كان كما لو أنفق بنفسه (قوله عند إمكان مراجعته) أي من مسافة قريبة وهي ما دون مسافة العدوى ويحتمل ان المراد ما يجب طلب الماء منه بأن كان بجدة القرب (قوله أو على ماله) أي وان غل (قوله أشهد على أنه يتفق) أي فان فقد الشهود فلا رجوع لأنه نادر ومحل

ذلك في العمران دون المقارنة (قوله بنية الرجوع) عبارة حج أو نواه عند فقد الشهود لأن فقدهم هنا غير نادر كما علم مما اخذه من آخر الإجارة اهـ وقوله والاولى أي من المصلحة (قوله ونسل) أي فان ظهر مالكها فزبها الملتقط (قوله لأنه اولى) قضيته امتناع هذه المصلحة في غير المالك كولو كان الحيوان غيره ما كولو ففيم المصلحة ان الاوليان ولكن نقل عن شيخنا الزيادي جواز تلكه في هذه الحالة للاستبقاء أيضا ويوجه بأن العلة في جواز كل المالك كولو في العصر عدم تبسر من يشتره ثم غالباً وهذا موجود في غير المالك كولو (قوله لم يملكه) أي ثم ان استعمله لزمته أجرتة ثم ان ظهر مالكه فظاهره والافهل يكون من الاموال الضائعة أم لا فيه نظر وقياس ما صرح في الباب فيما لو ألت الرجح ثوباني فجزه إلى آخر ما صرح الاول (قوله ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه) أي ويكون لمالكه ان رجعت مهرته والافلطة كما يعلم مما تقدم في الأوّل وقطعة العنبر وفي سمي على حج (فرع) هل يلتقط البعض الذي لا يميز ولا يبعد الجواز

(قوله وقضية امتناع الاكل الخ) وعليه فلهل الفرق بين المفازة والعمران ان العمران مظنة للاتهام في حد ذاته بخلاف المفازة (قوله والمساجد ونحوها) اي كالمقبرة والمدرسة والرباط (قوله جازمطلقا) اي التملك والحفظ ثم لو اسبغ بعد ذلك فهل يجوز له وطؤها للمسكها او يتبين بطلان التقاطع فلا يجوز له وطؤها فيه نظرا لاجتماع من باب القرض ثم رأيت في سم على حج في باب القرض مانعه قوله ونحوه مجوسية الخ لو اسبغ نحو المجوسية بعد اقتراضها فهل يجوز وطؤها ام يمنع لوجود المحذور وهو احق بالرد بها بعد الوطء فيسبغ اعادتها الوطء فيه نظرا ٥ وفي حواشي الروض لوالد الشارح لو اسبغ ٣١٧ نحو المجوسية لم يطل العقد ومنع الوطء (قوله وينق) اي عليه وقوله من كسبه ان كان هلا ذكروا ذلك في الحيوان ايضا بان يؤجر وينفق عليه من أجرته ٥ سم على حج (اقول) يمكن انهم انما تركوه لان الغالب في الحيوان الذي يملكه عدم تأني ايجاره فلا يوجب فرض امكان ايجاره كان كالعبد (قوله بما اذا عرف رقه) اي او اخبر بانه رقيق لانه يقبل في حق نفسه اذا كان بالغا (قوله وبطل التصرف) هو واضح فيما لو ادعى عتقه او وقفه اما اذا ادعى بهه فقد يقال يصح تصرف الملتقط فيه وتلزم قيمته لمشتريه من المالك وقت البيع وان كانت فوق ثمنه (قوله فيما يظهر) اي ولا يجب الشهاد على ما قدمناه قريبا (قوله واكاه) قياس ما مر عن الماوردي انه اذا تملكه لا يتعين اكله بل ان شاء اكله وان شاء جفقه واذا خره لنفسه (قوله بل راجع الحاكم) اي ما لم يحتج منه والاستعمل بعمل الا حظ حيث عرفه والاراجع من يعرف

اخذه من العمران) اول يمكن ما كولا (فله المصلتان الاوليان لا الثالثة) وهي الاكل (في الاصح) لسهولة البيع هنا لثمنه ونقلها الى العمران وقضية امتناع الاكل فيما مر لوقفها الى العمران والثاني له الاكل ايضا كما في العمران وواجب الاول بانه انما ابيع له الاكل في العمران لانه قد لا يجد فيما من يشتره بخلاف العمران ومرا اده بالعمران الشارع والمساجد ونحوها لانها مع الموات محال الاقطة (وبجوز ان يملكه) في زمن الامن والخوف ولولا ذلك (عبداء) اي قنا (لا يبيع) وعبر في زمن الخوف لا الامن لانه يستدل على سببه نعم لو كانت امته يحل له التمتع بها امتنع التقاطع التملك ويجوز للحفظ فان لم يحل له لنحو تجمي أو محرمة جازمطلقا وحيث جاز التقاطع القن فيه المصلتان الاوليان وينق من كسبه ان كان والا فكما هو وصور القاري معرفة رقه دون ماله بان يكون به علامة دالة على الرق كعلامة الحبسة والزنج ونظر فيه غيره ثم صور به بما اذا عرف رقه أو لا وجه له ماله ثم وجده ضالا ولو غلظه ثم تصرف فيه فظهر ماله كوادعي عتقه أو نحو بيعه قبله صدق بيمينه وبطل التصرف (ويملكه غير الحيوان) من الجاد كالكاء النقد وغيره حتى الاختصاص كما مر (فان كان يسرع فساد كهرية) ورطب لا يتقر وعنب لا يترب تخير بين خصلتين فقط (فان شاء باعه) باذن الحاكم ان وجده ولم يحتج منه والاستعمل به فيما يظهر (وعرفه) بعد بيعه لثمنه (يملك الثمن) وهذا أولى مما ذكره في قوله (وان شاء تملكه) باللفظ لانه في بيعه كما يعلم مما يأتي (في الحال وأكله) لانه معرض للهلاك ويتعين فعل الاحتفاظ من ما نظير ما يأتي والاقرب كما قاله الاذري انه لا يستعمل بعمل الاحتفاظ في ظنه بل يراجع الحاكم ويمتنع اما كما تعذر (وقبل ان وجده في عمران وجب البيع) لتيسره وامتنع الاكل نظير ما مر وفرق الاول بان هذا يقصد قبل وجوده مشتركا اذا اكل لزمه تعريف المالك ان وجده بعمران لا محض اخذ المالك لافا للاذري ولا يجب افراز القيمة المفرومة من ماله نعم لا بد من افرازها عند تملكها لان تلك الدين لا يصح قوله القاضي (وان امكن مقاو به لاج كرتب نجف) اي يمكن تحقيقه ولين بصير أقطا ووجب رعاية الاغبي للمالك (فان كانت الغبطة في بيعه بيع) جميعه باذن الحاكم بالقياس المار (او) كانت الغبطة (في تحقيقه) او استوى الامر ان كان محبسه بعض المتأخرين (وتبرعه

لا حظ وعمل بغيره ولو اختلف عليه بخبر ان قدم علمهما فان استويا عنده اخذ بقول من يقول ان كذا لا حظ لان معه زيادة علم بمعرفة وجه الاظمية (قوله وقبل ان وجده في عمران) والمراد بالعمران هنا نحو المدرسة والمسجد والشارع اذ هما والموات محال الاقطة لا غير كما مر ٥ سم (اقول) وفيه ان مثل ذلك نحوه من كل ما كان مظنة لاجتماع الناس كالجامع والقهوة والمركب (قوله بالقياس المار) هو قوله ان وجده ولم يحتج الخ

(قوله بقدر ما يساوي التعريف) ظاهره انه ليس له الاتفاق على التعريف ارجع بشرطه فليراجع اه سم على حج (اقول) ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الا ان يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهي منتفية حيث امكن بيع جز منه (قوله ومجمله كما يجنبه الاذرى الخ) ٣١٨ قضية فرض ما ذكر فيمن اخذ للحفظ انه لو اخذ لذلك لم يهذر في ترك التعريف

الواحد) أو غيره (جذقه والا) بان لم يتبرع به احد (يسع بهضه) بقدر ما يساوي التعريف (التعريف الباقي) طلبه للاحضار كولي المقيم وانما باع كل الجوارث لا يلاي كل كاه كاهر (ومن اخذ لقطعة الحفظ ابدًا) وهو اهل للالة طاط لذلك كما فاده الزركشي اي بان كان ثقة (فهى) كدرها ونسلها (امانة بيده) لانه يحفظها لمالكها فاشبهه المودع ومن ثم ضمنها لو قصر كائن ترك التعريفها على ما ياتى ومجمله كما يجنبه الاذرى وسيأتى عن النكت وغيرها ما يصرح به حيث لم يكن له عذر معتبر في تركه اى كان خشى من ظالم اخذها او جهل وجوبه وعذر فيما يظهر (فان دفعها الى القاضى لزومه القبول) حفظها على صاحبها لانه ينقلها الى امانة اقوى وانما يلزمه قبول الوديعة عند اتفاق الضرر لامكان ردّها لمالكها مع التزامه الحفظ وكذا لو اخذها للثلاث ثم تركه وردّها يلزمه القبول ومعلوم عدم جواز دفعها للقاضى غير أمين وانه لا يلزمه القبول وان الدافع له ضمنها كما صرح به الفقهاء (ولم يوجب الا كقول التعريف) في غير لقطعة الحرم (والحالة هذه) اى كونه اخذها للحفظ لان الشرع انما اوجبه لاجل ازالة التملك بهده وقال الاولون يجب اى حيث لم يحفظ اخذ طالمها كما يعلم عما ياتى لثلايقوت حق المالك بكتبتها ورجحه الامام والغزالي وقواء واختاره في الروضة وصححه في شرح مسلم وهو المعتمد كما قاله الاذرى لان المالك قد لا يمكنه انشاؤها لتخوسه فقر أو مرض ويمكن الملتقط التخلص عن الوجوب بالدفع للقاضى الامين فيضمن بترك التعريف ولا يرتفع به ضمانه لو بدا له بعد قال ولا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على الاولين وان نقل الغزالي ان المؤنة تابعة للوجوب ولو بدا له قصد التملك والاختصاص عرفها سنة من حينئذ ولا يعتد بمساءرته قبله أما اذا اخذها للثلاث والاختصاص فيلزمه التعريف جزئيا (فلو قصد بعد ذلك) اى اخذها للحفظ وكذا بعد اخذها للثلاث (خيانة لم يكن ضامنا) بمجرد القصد (في الاصح) فان انضم لذلك القصد استعمال او نة من محل لاخر ضمن كالمودع فيه وما والثانى يصير ضامنا بذلك واذا ضمن في الاشياء بخيانة ثم اقلع وأراد أن يعرف ويملك جاز وخرج بالاشياء ما في قوله (وان اخذ بقصد خيانة فضا من) لقصد المقارن لاخذ ويبرأ بالدفع لما كرم امين (وايس له بعد ان يعرف ويملك) او يختص بعد التعريف (على المذهب) نظر الاول ابتداء كالمغاصب وفي وجهه من الطريق الثانى لذلك نظر الوجود صورة الالتقاط (وان اخذ له عرف ويملك) بعد التعريف (فأمانة بيده) مدة التعريف وكذا بعد ما لم يخطر التملك في الاصح) كما قبله لمدته التعريف والثانى وبه قال الامام والغزالي قصير مضعونة عليه اذا كان عزم التملك مطردا كالمستام وقرى الاول بان

ولا في اعتقاد حملها له من غير تعريف بل يغني كقر من استحل ذلك حيث كان للقطعة وقع فان وجوب تعريفها عما لا يحق فلا يعذر من اعتقاد جوازها فما يقع لكثير من العامة من ان من وجد شيئا جازله اخذه مطلقا لا يعذره ولا عبرة باعتقاده ذلك لتقصيره بهدم السؤال عن مثله (قوله فان دفعها) اى القاضى (قوله مع التزامه) اى الوديع (قوله وانه لا يلزمه) اى بل قياس ما تقدم سرته حيث علم من نفسه الخيانة فيها (قوله وان الدافع له ضمنها) اى يكون طريقا في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده منهما (قوله ولم يوجب الا كقول ضهير) (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف) اى بل تكون في بيت المال كما ياتى في كلام المصنف (قوله عرفها سنة من حينئذ) اى وعليه مؤنة التعريف من الآن ثم ان كان اقتصر على مالكها مؤنة تعريف ماضى فهل يرجع بذلك عليه لانه انما اقتصر لغرض المالك اول لرجوعها اليه آخره فيه نظر والا قرب الاول لان لم يعتدوا بتعريفه السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل اوجبوا استئناف التعريف فابتداء اخذها للثلاث كانه من الآن ولا نظر المستام

الى ما قبله (قوله واذا كان يعرف) قال سم على حج (قوله وقت الخيانة في اثناء التعريف ثم اقلع فهل يفيق او يستأنف اه (اقول) والا قرب الاول لان قصد الخيانة لم يطل اصل اللقطه فلا يطل حكم ما بين عليها (قوله مطردا) اى مستمرا

(قوله يكون في الاختصاص امينا) وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان كلبا في جواز الانتفاع به وعدمه وفي جواز التقصير في حفظه وعدمه
 فقبل اختصاصه به لا يجوز به الانتفاع ولا التقصير في حفظه ويجوز ان بعد الاختصاص (فرع) وقع السؤال في الدرس عما
 يوجد من الامتعة والمصاغ في عيش الخدم والغراب ونحوهما ما حكمه والجواب الظاهر انه لقطعة فيعرفه واجده سواء كان
 مالك الخمل ونحوه وغيره ويحتمل انه كالذي اختلفت الرعي في داره او محرمه وتقدم ٢١٩ اول الباب انه ليس بلقطعة ولعله الاقرب
 فيكون من الاموال الضائعة

امره ليت المال (قوله الذي
 يغطي رأسها) اي فاطلاق
 العنقاص على الوعاء حقيقة (قوله
 من غير ان يسلمها له) اي وان كان
 أمينا لان الملتقط كالوديعة وهو
 لا يجوز له تسليم الوديعة لغيره
 الا عند الضرورة كما هو ظاهر
 (قوله بالخلاعة والمجون) عطف
 تفسير وفي المختار المجنون اي
 لا يبالى الانسان بما صنع (قوله
 والاوجه ما توسطه الاذرى)
 معتمد (قوله بما يفيد ذلك) وعليه
 فقول الاذرى لم يتعرضوا له اي
 صريحا (قوله وكانت امانة)
 ظاهره ولو كان حيوانا وانظر
 ماذا يفعل في موته هل تكون
 عليه ام لافيه نظره وفيه ان يقال
 هو في هذه الحالة كالمال الضائع
 فأتى فيه عاقيل في المال الضائع
 من ان امره ليت المال فيه فعه
 له يحفظه ان رجما معرفة صاحبه
 ويصرفه مصرف اموال بيت
 المال ان لم يرج وهذا ان كان ناظر
 بيت المال امينا والادفعه لثقة
 يصرفه مصرف اموال بيت
 المال ان لم يعرف الملتقط مصارفه

المستام ما خوذ لحظ آخذ حال الاخذ بخلاف اللقطه ولو اخذ لابقصد حفظ ولا تلك أولا
 بقصد خيانتة ولا امانة او بقصد احدثهما ونسبه فامانة وله تملكها بشرطه اتفاقا ومعلوم
 انه يكون في الاختصاص امينا ما لم يتلف بنفسه او بغيره فان تلف فلا ضمان اخذ امما
 في الغصب (و) عقب الاخذ كما قاله المتولى وغيره (يعرف) بفتح وله نديا كما قاله الاذرى
 وغيره خلافا لابن الرفعة محل التقاطها او (جنسها ورضتها) الشامل انواعها (وقدرها) بهذا
 او وزن او كيل او ذرع (وعفاصها) اي وعاءها اتوها اذا وصله جلد يلبس رأس القارورة
 كذا قاله بعضهم بم تبه الخطابي لكن عبارة القاموس مصرحة بكونه مشتركا بين الوعاء
 الذي فيه النفة جلد او خرقة وغلاف القارورة والجلد الذي يغطي رأسها به (ووكاها)
 بكسر أوله وبالماء اي خيطها المشدود به لامره صلى الله عليه وسلم معرفة هذين وقيس بهما
 غيرهما لثلاث مختلط بغيرها ويعرف صدق واصفها ويستحب تقييدها بالكتابة كما مر
 خوف النسيان اما عند تملكها فالوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما يرد له مالها لو ظهر
 (ثم) بعدم معرفته ذلك (يعرفها) بضم أوله وجوبا وان لم يقصد تملكها كما مر بنفسه او نائبه
 من غير ان يسلمها له ويكون المعروف عاقلا غير مشهور بالخلاعة والمجون وان لم يكن عدلا كما
 قاله ابن الرفعة ان وثق بقوله ولو محجور عليه بالسفاهة كما علم مما مر وأفهم قولهم ثم عدم
 وجوب فورية التعريف وهو ما صحه ~~الكن~~ ذهب القاضي ابو الطيب الى وجوب
 الفورية واعقده الغزالي قبل ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل
 كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده بذلك عدم القورية المتصلة بالانقاط
 انتهى والاوجه ما توسطه الاذرى وهو عدم جواز تأخيرها عن زمن تطلب فيه عادة
 ويختلف بقلتها وكثرتها او واقفه الملقيني فقال يجوز التأخير ما لم يلق على ظنه فوات
 معرفة المالك به ولم يتعرضوا له انتهى وقد تعرض له في النهاية بما يفيد ذلك وفي نكت
 المصنف كالجعلي انه لو غلب على ظنه اخذ ظالم لا حرم التعريف وكانت امانة بيده أبدا
 اي فلا تملكها بعد السنة كما افق به الغزالي وهو الوجه مما افق به ابن الصباغ انه لو خشي
 من التعريف استئصال ماله عذرى تركه وله تملكها بعد السنة (في الاسواق) عند قيامها
 (وأبواب المساجد) عند خروج الناس منها لانه اقرب الى وجدانها ويكره تنزيها كافي
 المجموع لا يتحرر بما خلا فالج مع رفع الصوت بمسجد كانشاد هاتيه الا المسجد الحرام كما
 قاله الماوردي والسائى لانه لا يمكن تلك لقطه الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف

والاصرفه بنفسه (قوله فلا تملكها بعد السنة) اي ولو ليس من مالها كما هو ظاهر هذه العبارة وقوله ويكره تنزيها اي
 التعريف (قوله لقطه الحرم) قضيته انه لو ائتمتها قبل وصوله الحرم وادته يعرفها فيه كان ذلك مكروها وفيه نظر بل مقتضى
 اطلاقهم خلافه فليراجع (قوله محض عبادة) اي في ايام الموسيم وغيرها

غيره فان المعرف فيه متم بصفة التعلق وبه يرد على من ألحق به مسجد المدينة والاقص
وعلى تنظير الاذرى في تعميم ذلك لغير أيام الموسم (ونحوها) من المحافل والجماع ومحال
الرجال وليكن **كثرة** بمحل وجودها ولا يجوز له المناقضة بما يلبس يدعيها المن يعرفها باذن
الحاكم والا ضمن نعم ان وجدها بالاحكام تعرفها بمقتضى صفة قرب ام بعد استمرام تغير
وقبل يتعين اقرب البلاد لملها واختيار وان جازت به قائله تبعها وعرفها ولو وجد بينه
درهما مثلا وجوز كونه ان يدخله عرفه لهم كالمقطة قاله الفضال ويجب في غير الحفير
الذى لا يفسد بالتأخير ان يعرف (سنة) من وقت التعريف لتحديد الخبر الصحيح فيه لان
السنة لا تتأخر فيها القوافل غالباً وتخصى فيها الفصول الاربعة ولانه لو لم يعرف سنة
لضاعت الاموال على اربابها ولو جعل التعريف أبداً لمتنع من التقاطها فكانت السنة
مصلحة للفرقة ولو التقط اثنتان لمقطة عرفها كل واحد نصف سنة لان قسمتها انما تكون
عند التملك لا قبله كما قال السبكي انه الاشبه وان قال ابن الرفعة يعرفها كل سنة لانه
في النصف كالمقطة كاملة وقد يجب التعريف على كل واحد سنتين بأن يعرف سنة فاصدا
حفظها بناء على ان التعريف حتمية واجب ثم يريد التملك فيازمه من حيث سنة اخرى
ولا يشترط استيعاب السنة بل يكون (على العادة) زمناً ومحلاً وقدرا (يعرف اولا كل يوم
مرتين طرقي النهار) أسبوعاً (ثم كل يوم مرة) طرقة الى ان يتم أسبوعاً آخر (ثم كل
أسبوع) مرة او مرتين الى ان يتم سبعة اسابيع اخذاً مما قبله (ثم في كل شهر)
مرة بحيث لا ينسى ان الاخير تكرر الاول وزيد في الازمنة الاول لان تطالب المالك فيها
أكثر وتحديد المراتين وما بعدهما بما ذكرنا وجه من قول بعض الشراح مرادهم انه
في ثلاثة اشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي
مثلها كل شهر مرة والاقرب ان هذا التحديد كله للاستحباب لا للوجوب كما يفهمه ما يأتي
انه تنكفي سنة مفرقة على اى وجه كان التقريظ بقيد الا في (ولا تنكفي سنة متفرقة) كان
يعرف اثني عشر شهراً من اثني عشر عاماً (في الاصح) لان المفهوم من السنة في الخبر
التوالي وكما لو حلف لا يكلم زيد سنة (قلت الاصح يكفي والله اعلم) لا طلاق الخبر وكما لو نذر
صوم سنة ويفرق بين هذا والحلف بان القصد به الامتناع والزجر ولا يتم ذلك بدون التوالي
ومحل هذا كما بحثه الاذرى ان لا يفحش التأخير بحيث ينسى التعريف الاول والاوجب
الاستئناف واعتبر الامام وجوب بيان محل وجدانها في التعريف كما مر ولومات المقطع
أنشاء التعريف بنى وارثه كما قاله الزركشي والعراقي راداً قول شيخه ان الاقرب
الاستئناف كما لا يبق على حول مورثه في الزكاة بمحصول المقصود هنا لاثم لا تقطاع حول
المورث بخروج المالك عنه بموته فيستأنف الوارث الحلول لا ابتداء ملكه (ويذكر) ندبا
(بعض أوصافها) في التعريف جنسها أو عفاصها أو وكائنها ويحرم عليه استيعابها
كما صرح به الاذرى لتلايعقدها كاذب فان فعل ضمن كما هي في الروضة لاحتمال ردها

(قوله باذن الحاكم) اى في الدفع
(قوله بمقتضى صفة) اى بآله وقوله
قرب ام بعد مقتضى (قوله وكما لو
سلف لا يكلم زيد سنة) اى فانه
لا يبرئ ترك تكليمه سنة متفرقة بل
لا يداهدهم الحنث من ترك تكليمه
سنة كاملة (قوله بيان محل
وجدانها) عبارة شرح الروض
زمان بدل محل اى بأن يقول في
تعريفه من ضاعته لمقطة بمحل
كذا (قوله كما مر) اى في قوله
وليكن اكثر بمحل وجودها وقوله
راداً قول شيخه اى البلقيني اهـ

(قوله لان المصلحة للمالك) فيه نظر بالنسبة لقوله أولاً لحفظ الخ فان له فيها القلأ بعد مضي مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله تلكها بشرطه انقافا لكن مقتضى قوله في اقل الفصل الآتي بعد مد قصده تلكها أنه لا يمتد بتعريفه قبل ذلك وعليه فيعرب شبهة عن التعلق بالحفظ قوله لكن مقتضى كلامهما الخ معتد سم عن م (قوله على المالك) اى فلان يظهر المالك كانت من الاموال الضائعة فيبيعها وكيل بيت المال وله الرجوع على بيت المال بما اخذ منه (قوله فتبرع) اى ان اتفق من ماله والا فيضمن بدل ما اتفق من بيت المال له (قوله بل ما يظن أن صاحبه الخ) اى باعتبار الغالب من احوال الناس فلا يرد أن صاحبه قد يكون شديد البخل فيدوم أسفه على القافه (قوله وما قرنا) اى من قوله لا يلزمه أن يعرفه الخ (قوله فانه يستبدد بجاهه) هل يملك بمجرد الاخذ أو يتوقف الملك على قصد التملك أو على لفظاً ولا يملكه لعدم تنوله وينبغي أن لا يحتاج الى تلك لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا أنه يملك بالاخذ اه سم على ج (قوله اغتفار ذلك) اى اغتفار أخذه وان تعلق به الزكاة

الى حاكم يلزم الدفع بالصفات ويقار قجواز استقام في الاشهاد بحصر الشهود وعدم مهمتهم (ولا يلزم مؤنة التعريف ان اخذ لحفظ) أولاً لحفظ ولا تلك أو اختصاص لان المصلحة للمالك (بل يرتبها القاضي من بيت المال) قرضا كما قاله ابن الرفعة لكن مقتضى كلامهما انه تبرع واعتمده الاذرى ويدل عليه قوله (أو يقتصر) من الملتقط أو غيره (على المالك) أو يأمر الملتقط به ليرجع على المالك أو يبيع جزأ منها ان وآه نظير ما مر في هرب الجبال فيجتمد ويلزمه فعل الاحتل للمالك من هذه الاربعة فان اتفق على وجه غير ما ذكر فتبرع وسوا في ذلك أو جبننا التعريف أم لا على ما عتمده السبكي والعراقي ونقله عن ججع لكن الذي في الروضة كأصلها ان أو جبننا فعليه المؤنة والا فلا (وان اخذ) ها غير محجوع عليه (الملك) أو الاختصاص ابتداء أو في الاشياء ولو بعد اقطعه لحفظ (لزمه) مؤنة التعريف وان لم يملك بعد ذلك لان الحفظ له في غلظه وقت التعريف (وقيل ان لم يملك فعلى المالك) لعود الفائدة له وعبر عن حكاية هذا في الروضة بقوله وقيل ان ظهر المالك فعليه وهو الاولى ليشمل ظهوره بعد القلأ أما المحجور فعليه فلا يخرج عليه مؤنته من ماله وان رأى القلأ اخط له بل يرفع الامر الى الحاكم ليمسح جزأ منها لمؤنته وان نازع الاذرى فيه (والاصح أن الحقير) قيل هو دينار وقيل درهم وقيل وزنه وقيل دون انصاب السرقة والاصح عندهما عدم تقديره بل ما يظن ان صاحبه لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً (لا يعرف سنة) لان فاقده لا يتأسف عليه سنة والثاني يعرف سنة لعدم الاخبار وأطال ججع في ترجيحه بانه الذي عليه الا كثرون وهو الموافق لقوله ما يتعريف الاختصاص سنة ثم يختص به ودفع بأن الكلام كما هو واضح في اختصاص عظيم المنفعة يكثر أسف فاقده عليه سنة غالباً (بل) الاصح أنه لا يلزمه ان يعرفه الا (زمان يظن ان فاقده يعرض عنه) بعده (غالباً) ويختلف باختلافه فدانق الفضة والذهب نحو ثلاثة ايام وما قررنا به كلامه الدال عليه السياق اندفع ما قبل الاولى ان يقول لا يعرض عنه أو الى زمن يظن ان فاقده يعرض عنه فيجعل ذلك الزمن غاية لتبرأ التعريف لا نظر في التعريف ولهذا اشار الشارح لرده بقوله بعد ذلك الزمن ومحل ما تقرر في المقول أما غير حجة زيب فانه يستبدد بجاهه ولو في حرم مكة كما هو ظاهر فقد سمع عمر رضي الله عنه من ينشد في الطواف زينة فقال ان من الورع ما عفته الله ورأى صلى الله عليه وسلم مرة في الطريق فقال لولا اخشى ان تكون صدقة لا كلمها ولا يشك ذلك بكون الامام يلزمه اخذ المال الضائع لحفظه لان ذلك يقتضى اعراض مالها عنها ووجها عن ملكه فهي الآن مباحة فتركها لمن يريد تلكها مشيراه الى ذلك ويجوز اخذ سنابل الحصادين التي اعتيد الاعراض عنها وقول الزكشي ينبغي تخصيصه بما لا نزاع فيه أو لمن يحل له كالفقير مردود بان الوجه اغتفار ذلك كاجرى عليه السلف والخلف وما يجتبه بعضهم من تقييده بما ليس فيه حق لمن لا يعبر عن

(قوله بخلاف السنابل) أي فاقم اليست مقصودة بل أربابهم يعرضون عنها ويقصدوا غيرهم بالاختصاص قضية ذلك أنه لا يجب على الولي جمعها للمولى عليه وإن أمكن وكان لها وقع وفيه نظر اه سم على ج (أقول) وقد يقال إن كان لها وقع وسهل جمعها بحيث لو استوجب من يجمعها كان للباقي بعد الاجرة وقع وجب والا فلا * (فصل في تملكها وغرمها) *

(قوله بعد قصد تملكها) قضية التقييد بما ذكرناه إذا أخذ لا بقصد حفظ ولا تملك ثم عرف قبل قصد التملك لا يعتد بتعريفه (قوله أو أعرض عنه) قال في شرح الروض ولودفعها للحاكم وترك تعريفها وتملكها ثم استقال أي طلب من الحاكم أقالته منها يعرفها وتملكها منع من ذلك لأنه أسقط حقه اه سم على ج وقد تقدم التصريح بذلك في قول الشارح وقد يمنع التملك كالغير المقلد وكما لودفعها للقاضي معرضا الخ ٣٢٢ (قوله ينبغي أن يعرفها) أي الامة التي تحمل له (قوله كتملكت) هل يشترط في صحة

الملك معرفتها حتى لو جهلت لم يصح فيه نظر فالراجح ولا يبعد الاشتراط وهي نظير القرض بل قالوا إن ملكها ملك قرض فليكن نظر هل يملك القرض المجهول مر * (فرع) قال في شرح الروض والظاهر أن ولد اللقطة كاللقطة إن كانت حاملا به عند التقاطها وانفصل منها قبل تملكها وملكه تبعالاه وعلمه يحمل قول من قال أنه يملك بعد التعريف لأمته أي ويملكها اه سم على ج (أقول) قول سم ولا يبعد الاشتراط قد يستفاد الاشتراط من قول الشارح السابق أماعند تملكها فالوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما رده لملكها لو ظهر وقوله أيضا هل يملك القرض المجهول (أقول) الظاهر أنه لا يملك القرض المجهول

نفسه اعترضه البلقيين بأن ذلك إنما يظهر في نحو الكسر مما قد قصد وسبقت اليد اليه بخلاف السنابل وألحق بها الخدماء مملوك يتسامح به عادة كإمر * (فصل في تملكها وغرمها وما يقيمهما) * (إذا عرف) اللقطة بعد قصد تملكها (سنة) إودونها في الحظيرة جازلة تملكها ولو هاشميا أو فقيرا لا في صور مرت كأن أخذ الخيانة أو أعرض عنه أو كانت أمة تحمل له وقول الزركشي ينبغي أن يعرفها ثم تباع وتملك عنها نظير ما مر فيما يتسارع فساده مردود إذا الفرق بينهما أن هذا مانعه عرضي وهي مانعها ذاتي يتعلق بالبيع فاختص بزيادة احتياط وإذا اراده (لم يملكها حتى يختاره بلفظ) من ناطق صريح فيه (كتملكت) أو كناية مع النية كما هو قياس سائر الأبواب (ونحوه) كأخذته أو إشارة أخرى مفهومة كما قاله الزركشي وبحيث التجهيز في الرفعة أنه لا بد في الاختصاص الذي كان غيره أن ينقله بنفسه (وقيل تسكني النية) أي تجتهد بقصد التملك لا لتفاد المعاملة والإيجاب (وقيل يملكها بضمي السنة) بعد التعريف اكتفاء بقصد التملك السابق وقول الشارح فن التملك للحفظ دائما وقلنا بوجوب التعريف وعرف سنة فبدله التملك لا يأتي فيه هذا الوجه كما صرح به الامام والغزالي في البسيط وإن لم نوجب التعريف عليه فعرف ثم بدله قصد التملك لا يعتد بما عرف من قبل يقتضي بظاهره أنه لو عرفه مدة قبل قصد تملكه ثم قصد اعتمدا مضى وبني عليه على القول الرابع وهو وجوب التعريف والمعقد الاستئناف فيه أيضا (فإن تملكها) أي اللقطة ولم يظهر مالها فلا مطالبة بها في الاسخوة لانها من كسبه كما في شرح مسلم أو (فظهر المالك) وهي باقية بحالها (واتفقا على ردعها) أو بدلها (فذلك) ظاهر إذا لحق اهما لا يعدو هما

لتعذر رد مثله مع الجهل وقضية قوله وانفصل منها قبل تملكها أنها لو حلت به بعد الالتقاط وانفصل قبل التملك ويجب أنه لا يملكه تبعالاه وعلمه فينبغي أن المراد أنه لا يملكه تملك أمه بل يتوقف على تملك له بخصوصه وينبغي أيضا أن ما حلت به بعد الالتقاط ولم ينفصل قبل التملك أنه يتبعها في التملك كما يتبعها في البيع (قوله كان غيره أن ينقله) أي بان يقول نقلت الاختصاص به إلى (قوله فلا مطالبة الخ) لو تملك ما يسرع فساده في الحال واكمله ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة أيضا في الاسخوة أو لا فيه نظر وينجبه الثاني اه سم على ج وقال شيخنا الزيادي بعد مثل ما ذكره الشارح وينبغي أن يكون محله إذا غرم على ردها أو ردها بدلا إذا ظهر مالها وقضية كلام الشارح أنه لا فرق وقد يوجه بأنه حيث أتى بما وجب عليه من التعريف وتلك صارت من جملة أكسابه وعدم ردها إلى مالها لا يزيل ملكه وإن أتى به وعلى ما قاله شيخنا فينبغي أن يلحق به ما لو لم يقصد ردها ولا عدمه (قوله وهي باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها ثم عاد فالتجبه أنه كالمولم يزل ثم اه سم على ج (قوله أو بدلها) هل يشترط =

= ايجاب وقبول القياس الاشتراط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك ويدل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك وجوب الرد للمالك حيث اقبل عليه اه سم على حج وقديرة قال قوله ان كان الملك ٢٢٣ ينتقض الخ انما يقتضى عدم الاشتراط

فليراجع من نسخة صحيحة فاعلم لا ينتقض (قوله وموثة الرد عليه) اى المنتقط (قوله ويردها بن يادتها المتصلة) قال فى شرح الروض وان حدثت بعد التملك تبعها للاصل بل لو حدثت قبله ثم انفصلت ردها كنظيره من الرد بالعيب نلو النقط حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام اه (تنبه) هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام أولا لانه لم يملكه وعلى الاول . فهل يكنى ما بقى من تعريف الام . فيه نظر اه سم على حج (أقول) نعم يكنى ما بقى من تعريف الام لانه تابع وبقي ما لو انفصل بعد تمام التعريف وقبل التملك فهل يسقط التعريف فيه نظر والظاهر سقوطها كتمامه سابق من تعريف الام (قوله والارجع) اى المالك وقوله لزمه اى المالك وقوله لم يحتص بالمشتري لى بأن كان للبائع أولهما وقوله اى المالك (قوله وان تلفت اللقطة) المملوكة اه حج وقوله حسا اى بأن ماتت وقوله أو شرعا كأن أعنتها المنتقط (قوله اما المختصة) قسم للمملوكة المفهومة من قوله بعد تملكها (قوله مع الارش) هو ما نقص من قيمتها لکن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط او وقت التملك او وقت

ويجب على الملتقط ردها للمالك اذا علم ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه كما قاله الرافعي فى باب الوديعة وموثة الرد عليه فان ردها قبل تملكها فموتته على مالكها كما قاله الماوردي ويردها بن يادتها المتصلة لا المنفصلة ان حدثت بعد التملك والارجع فيها لحدوثها بملكه (وان أرادها المالك واراد المنتقط العدول الى بدلها اجيب المالك فى الاصح) كالقرض ومن ثم لو تعلق بها حق لازم تعين البديل فان لم يتنازعا وردها سليمة لزمه القبول والشأن بيجاب المنتقط لانه ملكها كما قيل به فى القرض فلو ظهر مالها بعد بيع المنتقط لها وقبل لزوم العقد بان كان فى زمن خيال لم يحتص بالمشتري فله الفسخ واخذها كما جزم به ابن المقرئ ويوافقه قول الماوردي للبائع الرجوع فى المبيع اذا باعه المشتري وهجر عليه بالفلس فى زمن الخيار والفرق بينهما بان الحجر ثم مقتضى للتقويت بخلافه هنا غير مؤثر والوجه ان المنتقط لا يجبر على الفسخ لكن قضية كلام الرافعي ترجح انفساخه ان لم يفسخه (وان تلفت) اللقطة حسا أو شرعا بعد تملكها (غرم مثلها) ان كانت مثلية (أو قيمتها) ان كانت مقيمة وما يحشمه ابن الرفعة اخذ من تشبيهها بالقرض انه يجب فيها له مثل صوري رد المثل الصوري رده الاذرى بأنه لا يبعد الفرق وهو كذلك لان ذلك ليعمل برضا المالك واختياره فروى وهذا قهرى عليه فكان بضمان البائع أشبه اما المختصة فلا بد لها وللمنفعة كالكسب (يوم التملك) اى وقته لانه وقت دخولها فى ضمانه (وان نفعت بعيب) أو نحو طرأ بعد التملك (فله) بل عليه لو طالب مالكها ببطلانها والمنتقط ردها مع أرشها (أخذها مع الارش فى الاصح) اذا القاعد ان ما ضمن جميعه عند التلف ضمن بعضها عند النقص الاما امتننى وهو المجل فانه لا يجب أرشه كما هو والثانى لأرشه له وله على الوجهين الرجوع الى بدلها سليمة (واذا ادعاها رجل) مثلا (ولم يصفها) بصفاتها السابقة (ولا يئنه) له بما يثبت بها المالك ولم يعلم المنتقط أنها له (لم تدفع اليه) اى لم يجز دفعها اليه لطبر لو يعطى الناس بدعواهم ولا يكتفى اخبار البيئة له بل لابد من سماع الحاكم لها وقضائه على المنتقط بالدفع كما فى الكفاية نعم لو خشى منه انتزاعها الشدة جوره فيعتل الاكتنا باخبارها للمنتقط ويحتمل أنهما يحكمان من يسعها ويقتضى للمالك بها اذا لحا كم حينئذ كعدمه وهو أوجه (وان وصفها) وصفا احاط بجميع صفاتها (وطن) المنتقط (صدقه جاز الدفع) اليه قطعاعلا بظنه بل نص الشافعي على استحبابه اى ان اتحد الواصف والابان ادعاها كل لنفسه ووصفها لم تسلم لاحد الا بحجة كينة سليمة من المعارض (ولا يجب على المذهب) لانه مدع فيحتاج الى بيئة كغيره وفى وجهه من الطريق الثانى يجب لان اقامة البيئة عليها قد تعسر أما عند عدم ظن صدقه فيمنع دفعها له فان قال مدعيها انك تعلم كونها حقه على نفي علمه بذلك أو يلزمك تسليمها الى حاد

طرقا لعيب ولو بعد التملك فيه نظر والا قرب الاخير لانه لو ظهر مالكها قبل طرقا لعيب لوجب ردها كذلك (قوله باخبارها) اى البيئة (قوله حاد) اى وجوبها فان نكل ردت اليه على المدعى وقضى له بها كما سيأتى فى قوله فان نكل الخ

(قوله والا فلا يلزمه ذلك) اى وان اعتقد المدعى ٣٢٤ عليه أنه يلزم تسليحها بالوصف لا يلزمه الخلف انه لا يلزمه التسليم

بل يطالبه ببينة (قوله والاول
أقرب) هو قوله فهل ترد هذه
اليمين كغيرها وقائدة الرد أنه يلزم
بتسليمها للمدعى (قوله فليس
للمالك تغريمه) اى وانما يغرم
الملتقط بدلها ويرجع به على من
نفت تحت يده (قوله اى لمعترف)
هكذا قاله الشافعى (قوله وادعاء
أنه الخ) أى فائدة التخصيص (قوله
والمراد) اى على الثانى (قوله قطعا)
اى فان أيس من معرفة مالها
ففيه فى أن تكون مالا ضائعا
أمره ببيت المال (قوله فالوجه
سجواز دفعها لأمين) اى غير الحاكم
فلو بان عدم أمانيته فيحصل تضييع
الملتقط لتقصيره بعدم البحث عن
حاله ويحصل خلافه قياسا على ما لو
أشهد مستورين قبانا فاسقين
ولهله الاقرب (قوله كفى الكفاية)
ظاهره ولو بعد اعترافه بأنه لقطعة
وتعريفه اه سم على حج (قوله
وقيده الغزى الخ) معتمد (قوله
لم يسقط) اى فان أراد التخصيص رفع
الامر الى الحاكم كمالو لم تعدد
الملتقط (قوله ونساقطنا) اى فتبقى
في يد الملتقط فلو ادعى عليه كل
أنه يعلم أنها حقه فان حالف لكل
تركت في يده وان نكل فان حالف
احدهما سلب له أو حلفا جعلت
في أيديهما وكذا لو تنازعا ولا بينة
لاحدهما النكل بينهما تخليف
الملتقط الخ (قوله ان قصده

أنه لا يلزمه ذلك وقيد بعض الشراح من لم يعتد وجوب الدفع بالوصف والا فلا يلزمه
ذلك فان نكل ولم يكن تملكها فهل ترد هذه اليمين كغيرها أولا لان الرد كالقرار وقرار
الملتقط غير مبول على مالها بفرض أنه غير الوصف كل محتمل والاول اقرب ولو تافت
فشهدت البينة بوصفها أثبت ولزمه بدلها كما في الجرح عن النص وظاهر أن محله
ان ثبت باقراره أو غيره ان ما شهدت به البينة من الوصف هو وصفها (فان دفع) الملتقط
اللقطة لشخص بالوصف من غير اجبار كما يراه (وأقام آخر بينة بها) اى بأنها ملكه
وأنها لا تعلم انتقالها منه كما قاله الشيخ ابو حامد وغيره (حوث) من الاول (اليه) لان الحجة
توجب الدفع بخلاف الوصف المجرد (فان تافت عنده) اى الوصف المدفوع اليه (فله
تضييع الملتقط) لانه بان أنه سلم ما ليس له تسليحها الا أن يلزمه حاكم بالدفع يرى وجوبه
بالوصف فلا ضمان عليه لا تفتاء تقصيره (والمدفع اليه) لانه بان أنه اخذ ملك غيره وخرج
بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده بعد تملكها ثم غرم للوصف قيمتها فليس للمالك تغريمه لان
ما اخذه مال الملتقط لا المدعى (واقرار عليه) اى المدفع اليه لتلقفه بيده ف يرجع الملتقط
عليه بما غرمه ان لم يقر له بالملك لانه حينئذ يزعم أن الظالم هو ذو البينة وفارق ما لو اعترف
المشتري للبائع بالملك ثم اتحق المبيع فانه يرجع عليه باليمن لانه انما اعترف له بالملك اظاهر
البديان اليد دليل المالك شرعا فمذربا لا اعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان
مقصرا بالاعتراف المستند اليه (قلت لا تحل لقطة الحرم) المكي (للقط) ولو بلا قصد
تملك ولا حفظ (على الصحيح) بل لا تحل الا للحفظ أبدا لخبر لا تحل لقطته الا لمشدد اى
لمعترف على الدوام والافسار البلاد كذلك فلا فائدة في التخصيص وادعاء أنه ادفع اليها
الاكتفاء بعريفها في الموسم عنده أنه لو كان هو المراد لبيته والافاهاهم ما قلناه
المتبادر منه اشد ولكثرة تكرر عود الناس له فربما عاد ما تملكها أو نأبىه فغلب على
أخذها بتعين حفظها كما غلب على القاتل فيه خطأ بتغليظ الدية عليه مع عدم اساءته
والثانى تحل والمراد بالخبر تأكيده التعريف لها سنة وخرج بالحرم الحل ولو عرفة ومصلى
ابراهيم كما صحه في الاتصا لان ذلك من خصائص الحرم وبالمكي حرم المدينة الشريفة
فليس له حكمه في ذلك كما اقتضاء كلام الجمهور وصرح به الدارمى والرويانى خلافا
للبلقيني (ويجب تعريفها) اى اللقطة فيه للحفظ (قطعا والله اعلم) الخبر قلزمه الاقامة له
أو دفعها للعاكم اى ان كان امينا فان أراد سفره ولا حاكم امين فالوجه سجواز دفعها
لامين ولو التقط مالا ثم ادعى أنه ملكه صدق بيمينه كفى الكفاية وقيد الغزى بما اذا لم
يكن منازع بخلاف ما لو التقط صغيرا ثم ادعى ملكه لا يقبل قوله فيه ولو التقط اثنان
ثم ترك أحدهما حقه منه لا تخفى يسقط وان اقام كل منهما بينة بأنه الملتقط ولا تاريخ
تعارضتا وتساقطتا ولو سقطت من ملتقطها فالتقطها آخر فالاول أولى به منه لسبقه
ولو أمر آخر بالتقاط شئ رآه فأخذه فهو للامران قصده الآخر وان قصد الآخر وقصده

الآخر) وينبى أن مثله ما لو أطلق حمله على امتثال امره

(قوله فدفعها برجله) أي ولم تنفصل عن الأرض

(كتاب المقيط)

(قوله يذبذ) أي يطرح وقوله وتسميته مبتدا خبره لكنه وقوله بناء على زوال الخ معقد (قوله ويسمى أيضا دعيا) أي الجهل بمن ينسب إليه وفي المختار والدعي من تسميته اه ولا يتقدم الحكم هنا بذلك (قوله طفل نيبذ) أي منبوذ (قوله فهو من مجاز الاول) قد يقال هذا بحسب اللغة أما في عرف اهل الشرع فهو حقيقة كما قدمه اه سم على حج (أقول) قوله كما قدمه اه في قوله وتسميته الخ ومقتضى قول الشارح قبل وكذا تسميته منبوذ بعد أخذه بناء الخ يقتضى أن تسميته منبوذ قبل الأخذ حقيقة لغوية وبعده مجاز باعتبار ما كان عليه (قوله وذكرا الطفل للغالب) إذا الاصح ان المميز ٢٢٥ والبالغ المجنون يلتقطان لاحتياجهما

الى التمهيد اه حج وهو صريح في ان المميز لا يسمى طفلا وبشعر به قول المصنف ويجوز التقاط المميز وهو أحد قولين في اللغة

ففي المصباح الطفل الولد الصغير من الانسان والدواب ثم قال قال بعضهم ويبقى هذا الاسم للولد حتى يميز ثم لا يقال له بعد ذلك طفل بل صبي وسقور ويافع ومراهق وبالغ وفي التهذيب يقال له طفل الى ان يحتمل (قوله كما علم) لم تقدم له ما يعلم منه ذلك نعم يأتي في كلام المصنف والشارح ما يعلم منه ذلك حيث قال وايضا يصبح التقاط المميز نعم المجنون كالصبي لكن سبق في حج تسميته بذلك ثم قال هنا كما علم وهو ظاهر (قوله فرض كفاية) ولو على فسقة علموا به فيجب عليهم الالتقاط ولا تنبت الولاية لهم أي فعلى الحاكم انتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم (قوله وفارق مامر في اللقطة) أي من استحبابها

فلهما ولا ينافيه مامر من عدم صحة التوكيد في الالتقاط لان ذلك في عمومهم وهذا في خصوص لقطة وان رأها مطروحة على الأرض فدفعها برجله وثر كها حتى ضاعت لم يضمنها

(كتاب المقيط)

فمبطل بمعنى مفعول وهو من يأتي سمي لقيطاً وملتقوا باعتبار أنه يلقط ومنبوذ باعتبار أنه يذبذ وتسميته يذبذ قبل أخذه وان كان مجازا لكنه صار حقيقة شرعية وكذا تسميته منبوذ بعد أخذه بناء على زوال الحقيقة بزوال المعنى المشتق منه ويسمى أيضا دعيا وهو شرعا طفل نيبذ فهو شارع لا يعرف له مدع فهو من مجاز الاول وذكرا الطفل للغالب والاصل فيه قوله تعالى ومن أحياءها فكأنما أحياء الناس جميعا وقوله وافعوا الخبر وأركانها لا قط ولقط وسقط من كلامه (التقاط المنبوذ) أي المطروح والتعبير به للغالب أيضا كما علم (فرض كفاية) حفظ للنفس المحترمة عن الهلاك هذا ان علم متعددا ولو لم يتبعه على الاصح كما قال السبكي انه الذي يجيب القطع به والافترض عين وفارق مامر في اللقطة بأن المقلب فيها معنى الاكتساب التي جبلت النفوس على حبه كالوطء في النكاح (ويجب الاشهاد عليه) أي الالتقاط وان كان الملتقط مشهورا العدالة (في الاصح) لئلا يسترق ويضيع نسبة المبنى على الاحتياط له اكثر من المال وانما وجب على مامعه بطريق التبعية له فلا ينافيه مامر في اللقطة والثاني لا يجب اعقادا على الامانة كاللقطة ودفع مامر ومتى ترك الاشهاد عند وجوبه لم يثبت له عليه ولاية الحضانة ما لم يثبت ويشهد فيكون التقاط جديدا من حيث قد كماله السبكي مصرح بان ترك الاشهاد فسق ومحل وجوبه كما قاله الماوردي وغيره ما لم يسلم له الحاكم فان سلمه له سن ولم يجب نعم تعليله بان تسليمه حكم فأغنى عن الاشهاد مفرع على أن تصرف الحاكم حكم والاصح خلافه قالوا جه تعليله بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد فأغنى عنه

(قوله ويجب الاشهاد) أي لرجلين ولو مستورين لانه يعسر عليه إقامة العدلين ظاهرا وباطنا (قوله مشهورا العدالة) أي ثابتا بان ثبت بالزكك واشتهرت جلالا لفظ على فرد الكمال فغيره كستور العدالة من باب اولى (قوله وانما وجب على مامعه) المنصوص على وجوبه في المختصر اه حج وقياس مامر في اللقطة من امتناع الاشهاد اذا خاف عليها ظاهرا انه هنا كذلك (قوله في اللقطة) وقد يقال لامنا فاة وان لم تعتبر التبعية لان المقلب فيها معنى الكسب وفي الالتقاط الولاية على اللقيط ومامعه (قوله ما لم يثبت ويشهد) قضية جعله الولاية مساوية الى التوبة ان ترك الاشهاد كبيرة فيقده كلام السبكي الا في (قوله فيه معنى الاشهاد) أي وان لم يكن بمجلسه احد فله ان ما فعله الحاكم يشتهر امره فيستفاد به العلم بالالتقاط وهو بمنزلة الشهادة

(قوله لم يبعد وجوب التقاطه) عبارة تشرح البهجة واقط غير بالغ ولو عجزا ان يذوق فرض اه وهي كالصريحة في وجوب التقاط المميز مطلقا وكذا اصنيع المنهج وشرحه فليراجع اه سم على حج (قوله ويجب رد الخ) اي بأن يأخذ الواحد له ويوصله اليه وليس المراد انه اذا اخذه يجب رده ولا يجب عليه اخذه ابتداء (قوله وتعييرهم به) اي الصبي (قوله وعكسه) اي ثم بعد البلوغ ان اختار دين ابيه فذلك والا بان لم يختز لجهله به او غيره فهو على دين الا لا قط فيقرر عليه لانا نقرر كلا من اليهودي والنصراني على مائته وهذا المالم يدم له ملة يطلب منه عكسه بما كان كمن لم يتسك في الاصل بدین ثم لما طلب منه التسك بمله وقد سبق له قبل تسك بمله الا لا قط اقر (قوله نعم يوكل به) اي وجوبا (قوله من يراقبه) ظاهرة الا كنفاءه واحد وموئته في بيت المال (قوله مع عدم الرشد) اي وهو كذلك كما يأتي في قوله والسفيه قد لا يفسق ٣٢٦ (قوله والسفيه قد لا يفسق) اي بأن يصيب المال بغبن

(ويجوز التقاط الصبي المميز) لان فيه حفظا له وقيامًا بترتيبه بل لو خاف ضياعه لم يبعد وجوب التقاطه ويجب رد من له كافل كوصي وقاض وملة قط اكفاله وخرج بالصبي البالغ لاستغنائه عن الحفظ نعم المجنون كالصبي وتعييرهم به جرى على الغالب كما قاله السبكي وغيره وانما تثبت ولاية الالتقاط للكافر (عني أفقير) (مسلم) ان حكمه بالاسلام اللقيط تبعه للدار والا فلا لكافر العدل في دينه التقاطه والاوجه كما يحسنه ابن الرفعة وافتضاه كلامهم جواز التقاط اليهودي للنصراني وعكسه كالتوارث خلافا للاذري (عدل) ظاهرة اشميل المستور وبصرح باهليته نعم يوكل به الحاكم من يراقبه خفية فلا يتأذى فاذا وثق به صار كعلوم العدة (رشد) ولواني ومقتضى كلامه وجود العدة مع عدم الرشد ولا ينافيه خلافا لمن توهمه اشتراطهم في قبول الشهادة السلامة من الجبر لان العدالة السلامة من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يفسق والاوجه كما يحسنه الاذري اعتبار البصر وعدم نحو برص اذا كان الملتقط يتعاهده بنفسه كما في الحاضنة (ولو التقط عبد) اي قن ولو مكاتب او مبعوضا ولو في نوبة كارجحه الاذري وغيره (بغير اذن سيده انتزع) اللقيط (منه) لانه ولاية وتبرع وهو غير اهل لهما (فان علم به) اي السيد (فاقره عنده) او التقط باذنه (فالسيد الملتقط) والعبد نائبه في الاخذ والتربية ومحل ذلك في غير المكاتب اما هو فلا يكون نائبه عنده امره بمطلق الالتقاط لاسيما تقلا له ولا لا قطا لنقصه ولا يكون السيد لا قطا الا ان قال له التقط لي ولو اذن لمبعض ولا مهاباة او كانت والتقط في نوبة السيد فكالمقن أو في نوبة المبعوض فباطل في أوجه الوجهين (ولو التقط صبي) أو مجنون (أو فاسق أو مجبور عليه) بعه ولو كافر

المكاتب الخ والمبعض في نوبة نفسه اذا مجرد اقراره فيها لا يرد على مطلق اذنه فيها مع بطلان التقاطه (او) حتمت عدم وقوعه للسيد كما يأتي في قوله ولو اذن لمبعض الخ فتأمل له اللهم الآن يدعي زيادة مجرد الاقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحث بذلك مع مر فوافق اه (قوله اما هو) اي المكاتب (قوله لنقصه) اي فينزع اللقيط منه وان اذن فيه السيد اه محلي (قوله الا ان قال له التقط لي) اي هذا المامر ان الاذن في مطلق الالتقاط لا يكفي وعليه فيتم رقبته وبين غير المكاتب على ما مر فيه عن حج بان للمكاتب يدا وتصرفا (قوله ولو اذن لمبعض) محترز قول المصنف بغير اذن سيده (قوله فكالقن) اي في التقصيل الممار (قوله في أوجه الوجهين) مالم يقل له عني اه (قوله أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر أي حاله اه سم على حج اي والمراد أنه لم يكن ظاهرة امة العدالة والالم يتزع منه المامر ان المستور يصح التقاطه ويوكل الحاكم من يراقبه خفية

(قوله او كافر مسلما) اى حقيقة لالكونه مسلما بالحكم بالدار فانه لو بلغ وصف الكفر تركا فانه لم يحكم باسلامه وبه يتضح قوله اما المحكوم بكفره الخ (قوله انتزعه الحما كم منه) ظاهره ان غير الحما كم لا يتزاع لكن ينبغي انه اذا تعذر كان لغيره الانتزاع مـ ويحتمل ان التقييد بالحما كم لان المراد الانتزاع القهرى وانه لو تيسر لغيره اخذه على وجه القسط جاز وكان هذا ابتداء لقط منه لفساد اللقط الاول مـ اه سم على حج لكن فى حج بعد قول الشارح انتزع منه وجوب الاتقاء اهليتهم وظاهر تخصيصهم الانتزاع بالحما كم انه لو اخذه اهل من واحد من ذكر لم يقر وعليه فيفرق بين هذا واخذه ابتداء بانه هنا وجدت يد والنظر فيها حيث وجدت انما هو للحما كم بخلاف ما اذا لم توجد فانه فى حكم المباح فاذا اتاهل اخذوه يعارض اه وهو صريح فى انه متى كان الاخذ منهم اهلا لا يجوز انتزاعه منه لالحما كم ولا غيره (قوله بالدار) اى بان وجد بدار ليس به مسلم (قوله وهما اهل) اى فلو كان احدهما غير اهل فهو كالعدم ويستقل الادل به غافى سم على منهج من ان الادل له نصف الولاية عليه ويعين الحما كم من يتولى النصف الاخر لا يخفى ما فيه ويؤيد ان الحق لا يثبت لا كثر من واحد ما سميانى من انهما لو تنازعا اقرع ولو كان الحق يثبت لا كثر من واحد شرك بينهما (قوله من يراه منهما) قضية انه ليس له جعله ٣٢٧ تحت يدهما معا وعليه فقديم وجه بان جعله تحت يدهما قديم يودى الى

(او كافر مسلما انتزع) اى انتزعه الحما كم منه كما قاله شارح التجيز وجوب بالعدم اهليتهم اما المحكوم بكفره بالدار فيقر به الكافر كما مـ (ولو ازرعهم اثنان على اخذه) واراده كل منهما وهما اهل (جعله الحما كم عند من يراه منهما او من غيرهما) اذ لاحق لهما قبل اخذه فلزمه رعاية الاحظه (وان سبق واحد فالتقطه منع الاخر من مزاجته) فخير من سبق الى ما لم يسبق اليه فهو احق به اما لو لم يلتقطه فلاحقه وان وقف عند راسه (وان التقطاه معا وهما اهل) لحفظه وحفظ ماله (فالاصح انه يقدم غنى) والاوجه ضبطه بغنى الزكاة بليل مقابلة بالفقر (على فقير) لانه ارفق به غالبا وقديم اسيه بماله وبقولى غالبا اندفع ما لا ذرى وغيره هنا ولا عبرة بتفاوتهم فى الغنى الا ان تميزا احدهما بنحو سخاء وحسن خلق كما يحتمل بعضهم وظاهره انه يقدم الغنى على الفقير وان كان الاول بجحلا والثانى يستوى فيه الغنى والفقير لان نفقة اللقيط لا تجب على ملتقطه (وعدل) باطنا (على مستور) احتياط اللقيط ولا يقدم مسلم على كافر فى محكوم بكفره ولا امرأة

بعلمه فى هذا (قوله والاوجه ضبطه الخ) اى بخلاف ما يأتى فى قوله هام المسلمون بكمايته والفرق اختلاف المذكر مـ اه سم على حج (قوله بغنى الزكاة) ظاهره ولو كان غناه بكسب وله غيره مراد وان المراد هنا غنى المال نظير ما مر فى الوقف على الفقراء حيث يدخل فيه الغنى بكسب ويشعر به قول الشارح وقد يواسيه الخ نعم لو كان احدهما كسوبا والاخر لا كسب له ولا مال قدم ذوالكسب (قوله لانه ارفق به غالبا) وقد يقال الغنى مطلقا ارفق به اه سم على حج (قوله وان كان الاول بجحلا) ظاهره وان افرط فى البهل وفى شرح الارشاد مانصه ويؤخذ منه أى من كون حظ الطفل عند الغنى اكثر انه لو علم شخ الغنى شخا مفرطا قدم الفقير الذى ليس كذلك عليه لان الحظ حينئذ عند الفقير اكثر اه وظاهر كلامهم خلافة اه سم على حج (قوله على مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المتجه لان مصلحة العدل باطنا ترجح من مصلحة الغنى مع السر ان قد لا يكون عدلا فى الباطن ويسترقه لعدم الديانة المانعة له اه سم على حج (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) اهلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور لمزيد من عدالة المسلم كزيد من العدل باطنا اه سم على حج (أقول) وقد يقال المستور قد يكون فاسقا باطنا فلا يكون اهلا لالقاط بخلاف الكافر العدل فى دينه فان اهليته لالقاط محققة فكان مع المسلم كسبين تعاوانا فى العدالة المحققة والغنى

(قوله كما يحسنه الزركشى) ظاهره وان كان الزوج من عادته أن لا يأتى بيت زوجته إلا حياً أو كانت صغته نهاراً ولا يأتى زوجته إلا بعد حصه من الليل لأنه ربما صادف وقت مجيئه احتياج الطفل الى من يقوم به لاستئصال المرأة بأمر زوجها وظاهره ولو باذن الزوج ويفرق بينه وبين صحة الاجارة لها بأنه بان زمن الاجارة لا يستغرق الزمن بقامه فليس فيه تفويت على الزوج بخلافه هنا (قوله بالشرط المأثر) هو عدم تعهدهم ٣٢٨ انفسهم (قوله وليس للقارع) أى من خرجت له القرعة وقوله ترك

حقه أى فى أمه وهل يسقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر الثانى فىلزمه به القاضى لأنه بالنقاطه تعين عليه تربيته (قوله فريقت) قضيته اعتبارا للعمارة فى مسمى الريف وظاهر ما تقدم فى باب المناهى خلافه الآن يقال تسميتها عمارة باعتبار صلاحيتها للزراع ونحوه ويؤيده ما فى احياء الموات من تسمية تسمية الارض للزراعة ونحوها عمارة الآن هذا الجواب

بيعه جعله العمارة مقسماً ثم تقسيمها الى الريف وغيره (قوله لكن يشترط تواصل الاخبار) أى على العادة (قوله بالشرطين المذكورين) هما تواصل الاخبار وأمن الطريق وأراد بأمن الطريق ما يشمل المقصد فلا يقال لا يشترط فى قوله وان شرط جواز النقل مطلقاً أمن الطريق والمقصد وتواصل الاخبار والله عند الشروط الثلاثة (قوله فى المختبر) أى بالامانة (قوله وهذه مغايرة) اذا التامت على ما ذكره اخص من

على رجل وان كانت أصغر على التربية منه الامرضة فى رضيع كما يحسنه الاذرى والاخلية فتقدم على المتزوجة كما يحسنه الزركشى وما يحسنه أيضاً من تقديم بصير على أمى وسلمى على مجذوم أو أبرص صحيح حيث ثبت لهم الولاية بالشرط المأثر (فان استويا) فى الصفات المعتبرة وتساوا (أقرع) بينهم مالا تتقاء المرح واهدم ماله اليهما طبعاً لم يخير المميز واجتماعهما متق كمالها ياتى بينهم وليس للقارع ترك حقه كالمفرد بخلافه قبل القرعة (واذا وجد بلى) أو قروى أو بدوى (لقبطا يلد) أو قرية (فليس له نقله الى بادية) لخشونة عيشها وقوات العلم والدين والصناعة فيها وسواء كان السفر به للقله أم غيرها كما قاله المتولى وأقرع نعم لو قررت البادية من البلاد أو القرية بحيث يحصل ذلك المراد منها أى من غير مشقة كبيرة فيما يظهر جازا النقل اليها لاتقاء العلة قاله فى الروضة ويتمتع ايضا نقله من بلدة الى قرية لما مر والبادية خلاف الحاضرة وهى العمارة فان قلت قرية أو كبرت فبلاداً وعظمت فدينياً أو كانت ذات زرع وخصب فريف (والاصح أن له) أى الملتقط (نقله) أى اللقبط من بلد وجد فيه (الى بلد آخر) ولوللنقله كما اقتضاه اطلاقه وصرح به المتولى لاتقاء المخدور المأثر ~~كأن~~ يشترط تواصل الاخبار وأمن الطريق والامتنع ولولدون مسافة القصر والثانى يتمتع بناء على العلة الثانية ولم يفرق الجمهور فى جريان الخلاف بين مسافة القصر ودونها وهو كذلك خلافاً لما قطع به الماوردى من الجواز فيما دونها (و) الاصح (أن للغريب اذا التقط يلد أن ينقله الى باده) بالشرطين المذكورين فيما يظهر لما مر والثانى المنع للمعنى الثانى وهو ضياع النسب ومحل الخلاف فى المختبر فان جهل حاله لم يقطعها وحيت منع نزع من يده لئلا يسافر به بقعة ومن ثم بحث الاذرى انه لو التزم الإقامة ووثق منه بها أقر يده وهـ هذه مغايرة لالتى قبلها لافادة هذه انه غريب باحدها فقط وصدق الاول بما لو كان مقيماً بها أو باحدهما أو غريباً عنهما وان توهم بعضهم اتحادهما نعم لو قال اولاً ولو غريباً فأدرك مع الاختصار (وان وجدته) بلى (بى بادية آمنة فله نقله الى بلد) والى قرية لأنه أرفق به اما غير آمنة فيجب نقله الى مأمن وان بعد (وان وجدته بدوى) وهو ساكن البدو (يلد فى الحضرى) فان أقام به فذاً والى بلد لا بدون من محل وجوده بل لنفسه أو أعلى بالشرطين السابقين

(أو)

الاولى فليس المراد بالمغايرة تباينهما (قوله وصدق الاول) هذا لا يمنع ان ثلاث تغنى عن هذه بل يدل

عليه نعم قذيفة نقل عن خصوص هذه اسم على نيج (قوله من محل وجوده) أى ولو محله من بلد اختلفت محلاتها اجمع ولا ينافيه قول الشارح السابق نعم لو قررت البادية من البلاد أو القرية الخ لا مكان محل ما هنا على ما لو فحش الطرف المنقول اليه عن المنقول منه بحيث يحصل فى العود الى المنقول منه مشقة كبيرة

(أو) وجده بدوى (بإدابة أقر بيده) لكن يلزمه نقله من غير أدلة اليها (وقيل ان كانوا
 ينتقلون للنجعة) بضم فسكون أى اطالب الرعى أو غيره (لم يقر) بيده لأن فيه نصيبا لنفسه
 والاصح انه يقر لأن اطراف البادية من البلدة وعلم مما تقران له نقله من البلد أو قرية أو
 بادية مثله ولا على منه لادونه وان شرط جواز النقل مطاقتان أمن الطريق والمقصود وتواصل
 الاخبار واختيار أمانة الملتقط (ونقصته في ماله) كغيره (العام كوقف على اللقطاء)
 وموصى به لهم وانما صرح الوقف عليهم مع عدم تحقق وجودهم لأن الجهة لا يشترط فيها
 تحقق الوجود بل يكفي إمكانه كإدلال عليه كلامهم في الوقف ونبه عليه الزركشى وإضافة
 المال العام اليه لاستحقاقه الصرف عليه منه والاقه وتجاوز اذ هو حقيقة للجهة العامة
 وليس مملوكا له وفاد السبكي عدم الصرف له من وقف الفقراء لأن وصفه بالفقر غير محقق
 فيه لكن خالفه الأذرى إكتفاء بظواهر الحال من كونه فقيرا وهو أوجه (أو الخاص وهو
 ما اختص به كتاب موقوف عليه) فله بوجه الذى صرح به فى المحرر وأولى وأهنا اسقطه
 المصنف (ومفروشة تحته) ومغطى بموادية عنانها بيده أو مشدودة بوسطه أو راكبا عليها
 (وما فى جيبه من دراهم وغيرها ومهده) الذى هو فيه (ودناير منثورة فوقه وتحته)
 بالاجماع لأن ليدام واختصاصا كالبالغ والاصل الحرية ما لم يعرف غيرها وقضية كلامه
 التخيير بين العام والخاص والأوجه كما افاده بعض المتأخرين تقديم الثانى على الاول فان
 حملت اوفى كلامه على التنوع لم يرد ذلك (وان وجد) وحده (فى دار) مثلا او حانون
 لايه لم لغيره (فهى) أى الدار ونحوها (له) للبدن من غير من احم فان وجد فيها غيره كقطيعين او
 اقطيع وغيره فلهما كالمالك على دابة فلور كهب احدثها وقادها الاخر فللاول فقط انعام
 الاستيلاء وما فى الررضة عن ابن كعب من انها بينهما ما وجه كما قاله الأذرى والصحيح انها
 للراكب والحق بذلك الأذرى ايضا ما لو كانت الدابة هي بوسطة بوسطه وعاميا راكب معترضا
 بذلك قول الشيخين انها بينهما وقد يجب بان العادة جارية بان السايق يكون آلة للراكب
 ومعه ياله فلا يبدله بخلاف ما هنا فان ربطها بوسط الطفل قريبة ظاهرة على ان له فيها
 يد ويد الراكب ليست معارضة لها فقسمت بينهما هذا والأوجه فيها ايضا ان اليد للراكب
 كالتي قبلها ولو كان على الدابة المحكوم يكونه الذى له ايضا ولا يحكم له ببستان وجد
 فيه فى اوجه الوجهين **ك** ما رجه بعض المتأخرين بخلاف الدار لأن سكاها تصرف
 والحصول فى البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليق انه لو كان يسكن عادة فهو
 كالدار وهو كذلك ولا بضيمعة وجد فيها كما قال فى الروضة ينبغى القطع بانه لا يحكم له بها
 واخذ الأذرى من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التى لم تجر عادة بسكاها والمراد كما أنه
 عليه الزركشى يكون ما ذكره صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق للحكم
 بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك ان يقول ثبت عندى انه ملكه ويتردد
 النظر فيما لو وجد على عتبة الدار ملكه فى هوائها والا قرب لانه لا يسمي فيها عرفا سيما

(قوله لكن يلزمه نقله) أى بان
 ينتقل معه الى الآمنة ان كان
 مسكنه غيرها أو يقيم مقامه أمينا
 يتولى امره فى الآمنة (قوله من
 البلدة) أى قرية من اطراف
 البلدة (قوله وهو اوجه) أى
 وعليه فلو تبين له مال أو منفق
 فالقياس الرجوع بمصرف عليه
 (قوله أو مشدودة بوسطه) أى
 عن انهما مشدود بوسطه ولو عبر به
 كان اوضح والظاهر ان كون شدا
 بوسطه ليس يقيد بل مثل الوسط
 بقية اعضائه (قوله والحق بذلك)
 أى بالراكب (قوله ان اليد
 للراكب) أى سواء كان عنانها
 مشدودا بوسطه الاخر أو بيده أو
 غيرها وقوله انه لو كان أى البستان
 (قوله ثبت عندى انه ملكه) أى
 وفائدة ذلك انه لو ادعاه احد بيئته
 سلم للمدعى (قوله لكنه فى هوائها)
 بان كان على العتبة جزامن الدار
 بخلاف ما اذا خرجت العتبة عن
 سمت الدار فلا يحكم له بها قطعا
 (قوله والا قرب لا) أى عدم الحكم
 بكونه له

(قوله ثم بحث الاذرى) فعمدة وقوله قضى له به اى والقرض انه ليس بمحل يعلم انه ملك الغير اللقيط امالو كان كذلك صدق صاحب المكان لان يده على البيت وعلى ما فيه والا قرب انه يقسم بين اللقيط وصاحب البيت لان لكل منهما ايدى (قوله وكذلك اثاب ودواب) اى ومن ذلك مالو عرف رقيق عبد بطريق من الطرق ووجد ذلك الرقيق مربوطا بوسط اللقيط ففهم بذلك الرقيق اللقيط (قوله البعيد) اى عرفا (قوله ولو محكوما بكفره) هو ظاهر فى غير دار الحرب اماهى فان اخذه بقصد الاستيلاء عليه فظاهر انه يجب عليه نفقته واما لو لم يقصد

٣٣٠

ان كان باهيا فتقولا بخلاف وجوده بسطحها الذى لامصعد له منها لان هذا يسمى فيها عرفا (وليس له مال مدفون تحته) بمحل لم يحكم بحاله ككبير جالس على ارض تحتم ادفين وان كان بها ورقة متصد له به انه لم يعم بحث الاذرى انه لو اتصد له خيط بالدفين وربط بخصوه قضى له به لاسيما ان انقضت الرقعة اليه اما ما وجد يمكن حكم بانه له فهو له تبعه لا يمكن كما صرح به الدارمى وغيره (وكذا اثاب) ودواب (وامتعة موضوعة بقربة) فى غير ما سلك ان لم تكن تحت يد (فى الاصح) كما لو بعدت عنه وفارق البالغ حيث حكم له بامتعة موضوعة بقربة عرفا كما قاله السبكي بان له رعاية والثانى انه له عملا باظهاره وعلى الاول لو حكم بان المكان له كان له ذلك ايضا اخذاهما صرح به المصنف فى زكته وخرج بقربه البعيد فلا يكون له جزما (فان لم يعرف له مال) خاص ولا عام (فالظاهر انه يتفق عليه) ولو محكوما بكفره خلافا لما فى الكفاية تبعه لا ما وردى لان فيه مصلحة للمسلمين اذا باع بالجزية (من بيت المال) من سهم المصالح مجانا كما اجمع عليه الصحابة وقاسا على البالغ المفسر بل اولى والثانى المانع بل يقتض عليه من بيت المال او غيره لجواز ان يظهر له مال (فان لم يكن) فى بيت المال شئ او كان ثم ما هو اهم منه او منع متوليه الاخذ منه ظاهرا اقتضى عليه الحاكم ان رآه والا (قام المسلمون) اى مياسيرهم والاوجه ضبطهم عن يأتى فى نفقة الزوجة فلا يعتبر قدرته بالكسب (بكفايته) وجوبا (قرضا) بالقاف اى على جهته كما يلزمهم اتمام المضطر بالوض (وفى قول نفقة) ليجزها فان امتنعوا كلهم فانهم الامام ويقرق بين كونها هنا قرضا وفى بيت المال مجانا بان وضعت بيت المال لاتفاق على المحتاجين فلهم فيه حق مؤكدا دون مال المياسير واذ الزمهم وزعها الامام على مياسير بلده فان شق فعلى من يراه الامام منهم فان استووا فى نظره تخيروهم اذ ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ فن سهم الفقراء او المساكين او الغارمين فان ظهر له سيد أو قريب رجع عليه وان ضعفه فى الروضة وما توزع به من سقوط نفقة القريب ونحوه بمضى الزمان يرد بماسا اى انهم تصيد بنابا لا اقتراض (ولامتنع الا) تقال بحفظ ماله فى الاصح) لانه يستعمل بحفظ المال لثقاله اولى وقبده الاذرى مجتاهدا بعدل يجوز ايداع مال اليتيم عنده والثانى يحتاج الى اذن القاضى وعلى الاول ليس له خاصة من نازعه فيه الا بولاية من الحاكم ولا قاضى نزعه منه وتسلمه لامين

اخذه له صيرم كانه فى امانه (قوله اقتض عليه) اى على اللقيط لا على بيت المال ثم رأيت فى الخطيب ما نصه وان لم يكن فى بيت المال شئ او كان ثم ما هو اهم من ذلك كسنة فخر يعظم ضرره لو ترك أحوال الظلمة دونه اقتض له الامام من المسلمين فى ذمة اللقيط كالمضطر الى الطعام فان تعدد الاقتراض قام المسلمون الخ اه (قوله من يأتى فى نفقة الزوجة) اى وهو من زاد دخله على خرجه (قوله اى على جهته) والمراد انه على الطفل لا على بيت المال كما يعلم من قوله كما يلزمهم الخ ثم ان ظهر له مال قضى منه والا فهو باق فى ذمته كغير اللقيط الممسور (قوله ويفرق بين كونها هنا) هذا الفرق صريح فى انه لا رجوع ابيت المال وان بان له مال أو منفق اه هم وهو صريح قول الشارح قبل من سهم المصالح مجانا (قوله واذ الزمهم) اى اتفاقا (قوله فن سهم الفقراء او المساكين الخ) اى بحسب ما يقتضيه حاله من كونه فقيرا الخ لانه يأخذ بجميعها (قوله رجع عليه) اى سواء كان الانفاذ من بيت المال او الميسر ولا ينافيه غيره

غيره

ما مر من انه يتفق عليه من بيت المال مجانا لجواز حله على من لم يظهر له مال ولا نفقة وحل ما هنا على خلافه لكن قضية ما مر من سم ان هذا مفروض فى مياسير المسلمين والا قرب ما اقتضاه كلام الشارح لانه حيث ظهر له مال تبين عدم الوجوب على بيت المال أو يقال هو مفروض فحين بلغ (قوله بعدل يجوز ايداع الخ) اى بان كان أمينا آمنا

(قوله اي حيث امكنت مراجعته) اي بان سهل استمذانه بلا مشقة ولا بذل مال وان قل (قوله والاوجه عدم تكليفه ذلك كل مرة) اي ويصدق في قدر الاتفاق ان كان لا تقابله ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلا اذن لوالده زوجته في الاتفاق على بتمه وولدهما في كل يوم خمسة أنصاف من الفضة العديدة مدة غيبته ثم ان الشهر ودمه وروايته اتفق ما اذن له في اتفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المذمة ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الاتفاق ٣٣١ في كل يوم وهو ان الحق يثبت بشهادتهم وان لم ينصوا على انهم رأوا ذلك

في كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية اصل النقطة منه والتعويل على القرائن الظاهرة في أداء النقطة

غيره يباشر الاتفاق عليه بالمعروف الا ان يثق به أو يسلمه للمة قط يوم ما يوم (ولا ينفي عليه منه الا باذن القاضي قطعا) اي على الاصح ومقابله لان ولاية التصرف في المال لا تثبت الا لاصل أو وصي أو وكيل أو أمينه فان اتفق بغير اذنه كان ضامنا اي حيث امكنت مراجعته والاتفاق واشهد وجوبه وقول ابن الرفعة كل مرة فيه جرح والاوجه عدم تكليفه ذلك كل مرة ولا ضمان عليه حيث قلنا

* (فصل في الحكم بالسلام بالقبض) *

(قوله للدار أو غيرها) اي وما يتبع ذلك كالحكم بكفره بعد كماله (قوله ولو في زمن قديم) معقدا اي فلا يحكم بالسلام بالقبض اذا وجد فيها الا حيث كان به مسلم كما يعلم من قول المصنف الآتي وفيها مسلم (قوله كقرطبة) مدينة بالاندلس (قوله حتى في الاولى) ولاية عدنان اشترط ذلك فيها احد تراز عملوا كان فيها كفار فقط اما لو لم يكن فيها احد فيتم في الحكم بالسلام لان دار السلام ولا يعارضها (قوله والاخيرتان) دار اسلام (اي كالأولى وان أوهم عطف قوله أو بدار فتحوها صلحا خلافا (قوله يمكن كونه منه ولو مجتازا) ظاهرا انه لا يشترط هنا مضي زمن يمكن في الحمل والولادة

* (فصل) * في الحكم بالسلام بالقبض وغيره وكفرهم بالتبعية للدار أو غيرها (اذا وجد لاقبض بدار الاسلام) ومنه ما علم كونه مسكنا للمسلمين ولو في زمن قديم فغالب عليه الكفار كقرطبة نظرا لاسيما القديم لكن نقل الرافعي عن بعض المتأخرين ان محلها ان لم ينعزلوا منها والافهي دار كفر وأجاب عنه السبكي بأنه يصح ان يقال انها صارت دار كفر صورة لا حكما (و) ان كان (فيها اهل ذمة) او عهد كما قاله الماوردي وغيره (او) وجد (بدار فتحوها) اي المسلمون (وأقروها بالكفر صلحا) اي على وجه الصلح (او) أقروها بيدهم (بعد ملكها بالجزية وفيها) اي الدار في المسائل الثلاث حتى في الاولى كما قاله الدارمي وان نظره غيره والاخيرتان دار اسلام كما قاله وان نظر السبكي في الثانية (مسلم) يمكن كونه منه ولو مجتازا (حكم بالسلام بالقبض) تغليب الدار الاسلام على دار كفر وغيره الاسلام يعلم ولا يعلى عليه وحديث لا ذمي ثم فسلم باطنا والا فظاهر فقط قاله الماوردي اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هذا المجتاز تغليب الحرفة دارنا بخلافه في قوله (وان وجد بدار كفار فكافرا لم يسكنها مسلم) فاجتباؤه فيها لا اعتبار به (وان سكنها مسلم) يمكن أن يكون منه (كاسير) منتسرا (وتاجر مسلم في الاصح) تغليب الدار الاسلام فلوا سكنه ذلك المسلم قبل في نفي نسبه دون اسلامه والثاني كافر تغليب الدار والمراد بالسكنى ههنا ما يتطوع حكم السفر قاله الأذري مجتازا قال بل ينبغي الاكتفاء ببلد يمكن فيه الوقاع وان ذلك الولد منه بخلاف من ولد بعد بطريقه بنحو شهر لاستحالة كونه منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان مسلم واحد بصبر عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم ألف لقيط من لا حكم بالسلام ههنا وهذا اذا كان لا قبل تبعية الاسلام كالمسلم في الأولامكان كونه منه ولو على بعد وهو الظاهر فقهه نظر لاسيما اذا كان المسلم الموجود امرأة او علم انه يؤخذ من اكنة فقام في دارنا بالمجتاز وفي دارهم بالسكنى انه لا يكتفى في دارهم الا بالامكان القريب عادة وحيث قلنا فالوجه

وهو ظاهر اخذ من قول حج يمد قول الشارح الآتي في دار الكفر والافلا وهذا الوجه مما ذكره الأذري فتأمله وبفرق بين الدارين بان شرف الاولى انتضى الاكتفاء في الامكان وان يعد تدخل المجتاز بخلاف الثانية فاشترط فيها قرب الامكان وهو انما يوجد عند السكنى لا الاجتياز (قوله ما يقطع حكم السفر) أي وهو اربعة ايام غيبه في الدخول والخروج (قوله انه لو كان مسلم) اي رجل أو امرأة (قوله وحيث قلنا فالوجه الخ) معقدا

(قوله امكانا قريبا) بقي ما لو امكن في البعض دون البعض فيحتمل انه كما لو اشتبه مسلم بكافر ادهم على حج ويحتمل وهو الاقرب ان يحكمهم بالاسلام من وقع فيه الشك وان كثر رعاية لخلق الاسلام كما حكم بالاسلام ونفى النسب فيما لو كان في البلد مسلم يمكن كونه منه فنفاؤه وانكر الوطء من اصله رجلا كان أو امرأة حتى لو وجدت المسلمة التي في البلد بكرا أي او كانت لا يمكن الوصول اليها إعادة كسكون المسلمة بنت مسلمهم لحنها على ما هو مقتضى اطلاقهم (قوله والاقرب اعتبار الحاق القاتل) أي فيما لو حكمه بالاسلامه بالدار فاقام ذى الخ (قوله وفي النسوة الخ) معتد وقوله انه ان ثبت أي بان شهدن بولادة زوجة الذميلة (قوله عن حكم الاسلام) أي الذي حكم له به بسبب الدار وتقوى بالصلاة ٣٣٢ والصوم (قوله لكن في المذهب الخ) هذا هو المعتد (قوله ما سبق من الخلاف

اى والراجح منه الاقرار (قوله
 ويحكم بالاسلام الصبي الخ) * (تبيينه) *
 مقتضى حكمهم بالاسلام التقيط
 تارة وكفرة أخرى ان القاض رفع
 اليه امر لتقيط الحكم بكمه فيما
 نصوا على كفره وهو ظاهر وأما
 ما قيل لا يجوز القاض ان يحكم
 بكمه أحد فان فعل كفر لان الحكم
 بالكفر رضاه به هو غلط قبيح
 اذ يلزم عليه ان لا يحكم بردة أحد
 ولا بكفر تقيط وهو فاسد وأفسد
 منه ما عمل به لان الحكم بالكفر
 ليس معناه الا الحكم بالاسلام
 المترتبة عليه فلا رضاه ويلزمه
 ان لا يحكم بخوذا لانه رضاه
 نعم له اذا أسلم ميزان يحكم بعدم
 صحة اسلامه اذا احتج اليه
 لا بكفرو الا بالنسبة لا بالحكم
 الديني وكذا يقال في أطفال
 الكفار لانهم في الجنة فلا يطلق
 الحكم بكفرهم الحج وكتب
 عليه سم مانصه قوله وما قيل الخ
 أفنى شيخنا الرملي بما وافقه فانه

انه متى امكن كونه منه امكانا فريعا عاده فمسلم والا فلا اما سيرة محبوس في مطبوعة
قال الامام فنتجه انه لا اثر له كمالا اثر للمجتاز انتهى وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين ادام
يكن في المحبوسين امر اؤلولو وجد اللقيط بيرية فمسلم حكاها شارح العجيز عن جده وهو
ظاهر ان كانت بيرية دارنا ولا يدلا حد علمها فان كانت بيرية دار حرب لا يطرقها مسلم فلا
وولد الذمية من الزنا بمسلم كما روي في الودرجة الله تعالى لانه مقطوع النسب عنه
خلاف لابن حزم ومن تبعه (ومن حكمه بالاسلام بالدارنا فام ذمي) او معاهد او مؤمن كما قاله
الزركشي (ينبغي فيه لحقه) لانه كالمسلم في النسب (وتبعه في الكفر) فان رفع ما ظنناه من
اسلامه لان الدار حكم باليد واليمنة اقوى من اليد المجردة وتصور علوقه من مسلم بوط
شبهة امر نادرا لا يعول عليه مع اليمنة وشمل كلامه ما لو تحضت اليمنة نسوة وهو الوجه
من وجهين - حكمهما الدارمي والا قرب اعتبار الحاق القاتل لانه حكم فهو كالبينة بل
اقوى وفي النسوة انه ان ثبت بين النسب تبعه في الكفر والا فلا (وان اقتصر) الكافر
(على الدعوى) بانه ابنه ولا حاجة له (فالمذهب انه لا يتبعه في الكفر) وان لحقه في القسب لانا
حكمنا بالاسلام فلا غيره بمجرد دعوى كافر مع امكان تلك الشبهة النادرة والطريق الثاني
فيه قولان ثانيهما سابقه في الكفر كالنسب وجعل الماوردي محل الخلاف ما اذا استطعته
قبل ان يصدر منه صلا او صوم فان صدر منه ذلك لم يغير عن حكم الاسلام قطعا وسواء
اقلنا بتبعيته في الكفر أم لا يحال بينهما كما يحال بين ابوي غير وصف الاسلام وبينه قال
في الكفاية وقضية اطلاقهم وجوب الحيلة ليهنما ان قلنا بعدم تبعيته له في الكفر لكن
في المذهب انه يستحب تسليمه لمسلم فاذا بلغ ووصف الكفر فان قلنا بالتبعية قررنا كنه يهدد
امه بمسلم والافقي تقريره ما سبق من الخلاف (ويحكم بالاسلام لصبي يجهتين آخرين
لا يرضان في القبط) وانما ذكر في باب استطراد (احدهما الولادة فاذا كان احد ابويه
مسلمًا وقت العلوق) وان علوا ولو انثى غير وارثة او قنابل الظفر به أو بعده كما سياتي
مبسوطا في السير وشمل ذلك ما لو كان حدوث الولد بعد موت اصله وهو الوجه من تردد

أقنى في صغير من أولاد الذميين أسلم أومات يومه أسلم بأنه لا يجوز للقاضي الحكم بكفره لأن الرضا بالكفر كفر فيه ولا يصح الحكم به فلما خالف الحكم بإسلامه اهـ وقوله ليس معناه الخ قد يقال بل لو كان به نفسه لم يقتض الرضا لأن الحكم اظهر حصول الحكم به ومجرد ذلك ليس فيه الرضا به وقوله لا بكفره الا بالنسبة الخ قد يقال ما المانع من اطلاق الحكم فانه انما يقصد به آثاره الدنيوية اهـ (قوله بعد موت اصله) ع انظر لموات الصغير ثم الاب هل يتبعه بعد الموت كعكسه حتى يدفن في مقابر المسلمين فليراجع اهـ مم على منتهى (أقول) الظاهر عدم التبعية لقطع الأحكام الدنيوية بالموت ونقل بالدوس عن بعض

== الهوامش خلافه وفيه وقفه ويقال على تسليم صحة ما يعض الهوامش فيمكن توجيهه بان هي اعاد جبهه وشرفه اقتضى ذلك كالوالد بعد موت اصله المسلم وان بعد (قوله فهو مسلم) اى تجرى عليه احكام المسلمين ومنها انه لو بلغ ولم يعلم بالاسلام احد اصوله ثم مات غسل وكفن وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين وكان من اهل الجنة وان عوقب على ترك الصلوات ونحوها لانه مخاطب بها بتقدير كفره فكيف وهو الا ان مسلم فليتنبه له (قوله وان ارتد) اى الاحد (قوله ولوعلى بين كافرين) اى حصل أو وجد ويجوز قراءته للمفعول اى عاق به بين كافرين (قوله وان علا) فيه مسامحة بعد فرضه الكلام فيمن علق بين كافرين فالمراد وان علا احد اصول احدهما (قوله ولو امكن احتماله فادعاه) اى فادعى بعد اسلام اصوله انه احتمل قبل اسلام ذلك الاحد حتى لا يتبعه في الاسلام (قوله غير ظاهر) هذا السوق يقتضى اعتماد ما اقتضاه اطلاقهم ومثله في حج ثم ذكر انه افق في عادة بني اوفى بحث اى زريعة فهو يدل على اعتماد الثاني وهو كلام ابي زرعة وعبارته وقد سنات ٣٣٣ عن يهودى اسلم ثم وجد بنته مزوجة فادعى

فيه ولو مع وجود حتى أقرب منه بشرط نسبته اليه نسبة تقتضى التوارث ولو بالرحم فلا يراد آدم أبو البشر صلى الله عليه وسلم (فهو مسلم) بالاجماع وان ارتد بعد العلق (فان بلغ ووصف كفرا) اى اعرب به عن نفسه كما في الحرر (فترد) لانه مسلم ظاهر او باطنا (ولو علق بين كافرين ثم اسلم احدهما) وان علا كما ذكر قبل بلوغه ولو بعد تغييره (حكم بالاسلام) اجماعا كما في اسلام الاب وتغير الاسلام يعلى عليه ولو امكن احتماله فادعاه قبل اسلام اصله فظاهر اطلاقهم قبول قوله فيه لزم امكانه قبوله هنا فلا يحكم بالاسلامه وما يحسمه الولي العراقي من عدم قبول قوله الا ان يغيب على عاتقه شهر خشن غير ظاهر اللهم الا ان يقال الاحتياط للاسلام يلغى قوله المانع له لاحتمال كذبه فيه ولا صل بقاء الصغر وكالصبي فيما ذكره الجعوني ولو بعد بلوغه المحكوم بكفره (فان بلغ ووصف كفرا فترد) لسبق الحكم بالاسلامه ظاهرا وباطنا (وفي قول) هو (كافر اصلي) لان تبعيته ازال الحكم بكفره وقد زالت باستقلاله فعاد كما كان عليه اقولا وبخى عليه انه يلزمه التلفظ بالاسلام بعد البلوغ بخلافه على الاول ومن ثم لو مات قبل التلفظ جهز كسلم بل قال الامام وصوبه في الروضة هو كذلك على الثاني ايضا لان هذه الامور مبنية على الظواهر وظواهر الاسلام انتهى واهلهم لم يتطروا وجوب التلفظ عليه على الثاني اذ تركه بوجوب انهم دون كفره كما لا يخفى وما ذكر في الاحياء كالحلي من ان العلم بالاسلام احد ابويه لا يغنى عنه اسلامه شيئا ما لم يسلم بنفسه غريب اوسبق قلم على مقاله الا ذرى او مفرع على وجوب التلفظ ولو تناقض ثم ارتد فترد قطعا ولا ينقض ما جرى عليه من احكام الاسلام قبل رده على الاصح الجهة (الثانية اذا سبي مسلم) ولو صيبا مجنوننا وان كان معه كافر كامل (طفلا) ومجنونا واهل اده به الجنس

يعنى انا ادا قلنا من وصف الكافر بعد بلوغه كافر اصلي اذ بلغ ولم ينطق بكفر ولا اسلام يطالب بكلمة الاسلام لانه قال الحكم بالاسلامه بعد استقلاله بالبلوغ وان قلنا اذ انطق بالكفر صاير ثم اذا بلغ بعد الحكم بالاسلامه ولم ينطق بكفر لا يطالب بكلمة الاسلام لانه لم يعرض بعد بلوغه ما ينافي اسلامه الذى حكم به (قوله اذ تركه) اى التلفظ (قوله ما لم يسلم بنفسه الخ) فضيته انه لو بلغ عاقلا ثم جن وحكم بالاسلامه تبعه انفعه ذلك في اسقاط ما سبق على المجنون بعد البلوغ في الكفر (قوله او مفرع على وجوب التلفظ) هـ لا يظهر مع قوله وكانهم لم يتطروا الخ فتأمل له سيم على حج (اقول) قد يجاب بان المراد ان القائلين بالنفى لم يتطروا الخ وقوله وان كان معه كافر اى مشاركا في سبيته (قوله واهل اده) اى بالطفل وانما يحتاج الى هذا التأويل بناء على ان الطفل خاص بالذكور وهو المشهور ولغة وقال ابن الانباري كما في الصباح ويكون الطفل باللفظ واحدا للمذ كروا الخ والجمع فان تعالى اى اطفال الذين لم يظهر واعي عورات النساء ويجوز المطابقة في التثنية والجمع والتأنيث فية الى طفلة وطفلات

يعنى انا ادا قلنا من وصف الكافر بعد بلوغه كافر اصلي اذ بلغ ولم ينطق بكفر ولا اسلام يطالب بكلمة الاسلام لانه قال الحكم بالاسلامه بعد استقلاله بالبلوغ وان قلنا اذ انطق بالكفر صاير ثم اذا بلغ بعد الحكم بالاسلامه ولم ينطق بكفر لا يطالب بكلمة الاسلام لانه لم يعرض بعد بلوغه ما ينافي اسلامه الذى حكم به (قوله اذ تركه) اى التلفظ (قوله ما لم يسلم بنفسه الخ) فضيته انه لو بلغ عاقلا ثم جن وحكم بالاسلامه تبعه انفعه ذلك في اسقاط ما سبق على المجنون بعد البلوغ في الكفر (قوله او مفرع على وجوب التلفظ) هـ لا يظهر مع قوله وكانهم لم يتطروا الخ فتأمل له سيم على حج (اقول) قد يجاب بان المراد ان القائلين بالنفى لم يتطروا الخ وقوله وان كان معه كافر اى مشاركا في سبيته (قوله واهل اده) اى بالطفل وانما يحتاج الى هذا التأويل بناء على ان الطفل خاص بالذكور وهو المشهور ولغة وقال ابن الانباري كما في الصباح ويكون الطفل باللفظ واحدا للمذ كروا الخ والجمع فان تعالى اى اطفال الذين لم يظهر واعي عورات النساء ويجوز المطابقة في التثنية والجمع والتأنيث فية الى طفلة وطفلات

(قوله فلا يحكمكم باسلامه) من تمة
كلام القاضي (قوله لا ابويه في
الاصح) اي فلو كان سايه يهوديا
او نصرانيا صار هو كذلك وان كان
ابواه يهوديين او وثنيين مثلا
ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين
الاولاد والابوين او بعضهم في
التمرد والتنصر وهذا يتفعل في
صوره كروها في الفرائض يستشكل
تصورها اه ميم على حج (قوله ثم
اسلم) اي او احدهما (قوله فان
قلنا يملكه كله فكذا ذلك) اي لم يحكم
باسلامه (قوله او غنمية وهو الاصح)
عبارة شيخنا الزيادي في اول باب
الاستبراء بعد حكاية تحريم وطء
السراري عن الجويني والفعال
والمتعمد جواز الوطء لاحتمال ان
يكون الساي من ايلزمه التخميس
اكذبي ونحوه لاننا لا نحرّم بالشك
وبلى اه وعبارة حج هنا فان قلنا
يملكه كله فكذا ذلك او غنمية وهو
الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين
(قوله ولوسباه ميم وذمي) هذا
داخل في عموم قوله اولا وان كان
معه كافر كامل الخ لان يقال اراد
بالمكان الاول الحربي (قوله والا
فألدية مغالطة في ماله) اي ان كان
(قوله لا بعد البلوغ) اي لا ان قتل
المحكوم باسلامه بعد البلوغ الخ
فلا يقتص له الامام لعدم تحقق
المكافأة (قوله بل تجب دية) اي
وتوضع في بيت المال ايضا (قوله
فيحبس قاطعه الخ) اي وان طالت
مدة انتظار البلوغ والافاقية
(قوله ولا يصح غنى او فقير) اي
لان له امدا ينتظر

الشامل لذكر كل واتاه تهما ومعه داء (تبع الساي في الاسلام) ظاهرا وباطنا (ان لم
يكن معه احد ابويه) بالاجماع ولا اعتبار من شذ ولانه صار تحت ولايته كالابوين وقضية
الحكم باسلامه باطنا انه لو بلغ ووصف كفرا كان مرتدا وهو كذلك كما صرحوا به وان
اوهم كلام بعض الشراح انه كافر اصلي اما اذا كان معه احدهما وان علا كما اشار اليه
الاذري بان كان في جيش واحد وغنمية واحدة وان لم يتخذ المالك وقد سبها بها وقتلهم
الاب فيما يظهر وان اطلق القاضي في تعليقه انه اذا سبق سبي احدهما سبي الآخر تتبع
الساي فلا يحكم باسلامه لان تبعيتهما اقوى من تبعية الساي وان ماتا بعد لان التبعية
انما تثبت في ابتداء السبي (ولوسباه ذمي) قال الامام قاطن يلاذنا والبعوى ودخل به
دارنا والداري وسباه في جيشنا وكل انما هو قيد للخلاف في قوله م (لم يحكمكم باسلامه) بل
بكونه على دين سايه كما ذكره الماوردي وغيره لا ابويه (في الاصح) لان كونه من اهل دار
الاسلام لم يؤثر فيه ولا في اولاده فكيف يؤثر في مسيبيه ولان تبعية الدار انما تؤثر في حق
من لا يعرف حاله ولا نسبه والثاني يحكم باسلامه تبعه المادروا لوجه انه لو سبي ابواه ثم اسلم
صار مسلما باسلامهم خلافا للعليه ميم ومن تبعه ويقاس به ما لو اسلم بانفسهم ما في دار
الحرب او خرجا اليها واسلموا هو الاصح وخرج بسباه في جيشنا ونحوه مرقته له فان قلنا
يملكه كله فكذا ذلك او غنمية وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين وبحسب السبي ومن
تبعه انه لو اسلم سايه الذي اقهر حر في صغير احريبا ومملكته ثم اسلم تبعه لان له عليه ولاية
وملكا وذلك علة الاسلام في الساي المسلم وفي فتاوى البغوي ابداه وجهين في كافر اشترى
صغيرا ثم اسلم هل يتبعه او وجههما عدم التبعية بل وكذا فيما قبله ولا يلحق بالسبي غيره
لانه مع كونه اقوى في القهر انما يؤثر ابتداء فلا يناس به غيره في الاثناء وتصرح الشيخين
بان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي يؤيد ما ذكرناه واستأمن كالذمي ولوسباه مسلم
وذمي حكم باسلامه تغليباً لحكم الاسلام كما ذكره القاضي وغيره ولو سبي الذي صيبا او
مجنونا وباعه لمسلم او باعه المسلم الساي له مع احد ابويه في جيش واحد ولو دون ابويه من
مسلم لم يتبع المشتري لقوات وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء ولو حتى اللقيط المحكوم
باسلامه خطأ أو شبهة عمد فوجهها في بيت المال اذ ليس له عاقلة خاصة او عمد او هو بالغ عاقل
اقتص منه والا فالدية مغلظة في ماله كضمان متلفه فان لم يكن له مال ففي ذمته وان قتل
خطأ أو شبهة عمد فتمه دية كاملة عملا بظاهر الحرية توضع في بيت المال وارش طرفه له وان
قتل عمد افلا امام العفو على مال لا مجانا لانه خلاف مصلحة المسلمين اوية تقتص لا بعد البلوغ
وقبل الافصاح بالاسلام بل تجب دية كما صرح المصنف في تصحيحه وصوبه في المهمات
ويقتص لنفسه في الطرف ان افصح بالاسلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ له الى
بلوغه وفاقته ويأخذ الولي ولو كان كادون الوصي الارش لمجنون فقير لا لغني ولا لصبي غني
او فقير فلو افاق المجنون واراد رد الارش ليقصص منع (ولا يصح) بالنسبة لاحكام الدنيا

(قوله وفارق فحوصلاته) اى
حيث صحت من المهر بزوجته بانه
لا يتنفل به اى بالاسلام (قوله
ويكون من الفائزين انفاها) اى
فلا يجزى فيه الخلاف الواقع فى
اطفال المشر كين وان كان هو
منهم وينبغى ان يكون من الفائزين
انفاها ايضا من اعتقد الاسلام
اول بلوغه ومات قبل التمكن من
النطق بالشهادتين اه سم على حج

(فصل فى بيان حرية اللقيط ورقه)

(قوله ورده الشيخ) معتمدا لكونه
جوز عليه فى شرح منجه وقوله
فاقر اللقيط له به اى بالرق وقوله
مالواقر به اى بالرق وقوله وقدا
بطل ملكه اى الاول وقوله يتعدى
اسقاطها الماسر اى من قوله لانه
به التزم احكام الاحرار (قوله ولو)
اقر بالرق لعين) خرج به مالواقر
بالرق من غير اضافة لاحد كان قال
انارقى او ابرهم كان قال انارقى
لرجل ويؤجه بأنه ليس فيه ابطال
حق لعين (قوله لم تسمع) لكن ان
كان حال الاقرار الاول وشيئا على
ماسر اه حج والمعتمد عدم اشتراط
الرشد (قوله بل يقبل اقراره فى
اصل الرق) * (فرع) * اقزت
حامل بالرق ينبغى ان لا يتبع الحمل
راجعه اه سم على منجه (قوله
والزوج) اى والحال

(اسلام صبي من اساتق لا على الصحيح) كغير المميز بجامع استقاء التكليف ولان نطقه
بالشهادتين خبر وخبره غيره قبول وانشاء فهو كعقوده والثانى يصح اسلامه حتى يرث
من قريبه وعلى الاول تستحب الحيولة بينه وبين ابويه انما يقتضاه وقيل تجب ونقله الامام
عن اجماع الاصحاب واتصرا صحة اسلامه جمع مستدلين بصحة اسلامه على رضى الله عنه
قبل بلوغه ورده احمد بجمع كونه قبل بلوغه واليهى وغيره بان الاحكام اذ ذلك كانت
منوطة بالتميز الى عام الخلق وفارق فحوصلاته بانه لا يتنفل به اما بالنسبة للاحكام
الاسيرة فيصح ويكون من الفائزين انفاها ولا تلازم بين الاحكامين كما فيمن لم تباعه الدعوة
وكا طفال المشر كين

*(فصل) * فى بيان حرية اللقيط ورقه واستحقاقه وتوابع ذلك (اذ لم يقرب اللقيط برق فهو
س) اجماعا لان الغالب على الناس الحرية واستثنى الباقي ما اذا وجد فى دار الحرب التى
لا مس لم فيها ولا ذمى قال فانه رقيق لانه محكوم بكفره ودار الحرب تقتضى استرقاق
الصبيان والنساء ويحمل كلامهم على دار الاسلام قال ولم ارضى له ورده الشيخ بان
دار الحرب انما تقتضى استرقاقه هو لا بالامر ومجرد اللقط لا يقتضيه (الا ان يقيم احد
بنية برقه) فيعمل بها كما يأتى (وان اقر) اللقيط المكلف وان لم يكن وشيئا كما هو ظاهر
كلامهم وان نقل عن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار رشده ايضا (به) اى الرق
(الشخص صدقه) ولو بكونه عن تصديق وتكذيب لانه لم يكن به (قبل ان لم يسبق) منه
(اقراره) اى اللقيط ويصح عوده على كل منه ومن المقر له اذ لو اقر انسان بحريته فاقر
القيط له لم يقبل وان صدقه كما هو ظاهر (بحرية) كبقية الاقرار بخلاف ما اذا كذب
وان صدقه بعد اوسبق اقراره بالحرية وهو مكلف لانه به التزم احكام الاحرار المتعلقة
بحقوق الله تعالى والعباد فلم يملك اسقاطها وانما قبل اقرارها بالحرية بعد انكارها لان
الاصل عدم انقضاء العدة مع تفويض الشارع امر انقضائها اليها والاقرار بالرق مخالف
لاصل الحرية الموافق للاقرار السابق ولا يرد على المصنف مالواقر به لزيد فكذبه واقربه
لهدر وصدقه فلا يقبل وان لم يسبق منه اقرار بحريته لتضمن اقراره الاول نفي الملك لغيره
وقد بطل ملكه بصدقه فصار حرا الاصل والحرية يتعدى اسقاطها الماسر ولو انكر رقه به
الدعوى عليه به وحلف ثم عاد واعترف له به فان كانت صبغة انكاره ليست برقيق لك قبل
اول است برقيق فلا تضره الاقرار بحرية الاصل ولو اقر بالرق لعين ثم ادعى حرية الاصل
لم تسمع (والمذهب انه لا يشترط) فى صحة الاقرار بالرق (ان لا يسبق منه تصديق يقتضى
نفوذه) بحجة بخطه (حرية كبيع ونكاح) وغيرهما (بل يقبل اقراره فى اصل الرق
واحكامه) الماضية المضرة به و (المستقبلة) فى ماله كما يقبل اقرار المراهبة بالنكاح وان
ضمن ثبوت حقها عليها كسائر الاقرار وفى قول من الطريق الثانى لا يقبل فيبقى على
احكام الحرية ثم لو اقرت بالرق تزوجة والزواج ممن لا تجب له الامة لم ينسخ نكاحه

(قوله حيث شرط تحريرها) اي
 فان لم يشترطها لم يتخير (قوله لنحو
 طلاق) قال سم على حج بعد كلام
 طويل مالم يطأها بطن الحرية
 ويستمر ظنه الى الموت اه ويبيح
 الهوامش اما اذا وطئها فقتل
 بأربعة أشهر وعشرون واعتمد
 شيخنا الزيادي وهو قريب (قوله
 اقتص من الرقيق) اي القاطع
 (قوله وتقبل البينة برقه مطلقا)
 اي مستقبلا وما ضا وقوله والثاني
 يقبل اي اقراره (قوله قضى منه)
 قال في شرح الروض فلا يقضى
 من كسبه لان الديون لا تتعلق
 بكسب العبد بعد الجرح عليه فيما
 دون له فيه بخلاف المهر اه سم
 على حج وهذا استفاد من قول
 الشارح الاتي وان يقي عليه شيء
 اتبع به بعد عتقه (قوله ثم يستمر
 بيده) اي الملتقط الذي ادعى رقه
 (قوله وربما استرقه بعده) اي
 ما ذكر وقوله وايدى اي كلام
 الماوردي (قوله انه لو اشهد) اي
 بعد دعوى الرق (قوله ولورأينا
 صغيرا بلغ) ماي أمالورأينا بالغ
 في يد من يسترقه ولم نعلم سبق حكم
 عليه بالرق في صغره فادعى الحرية
 قبلت دعواه مالم تقم بيته برقه
 ومنه ما يوجب من يسع الارقاء
 القالبة بمصر فافهم لو ادعوا انهم
 احرار بطريق الاصله قبل منهم
 وان تكبر يسع من هم في أيديهم
 مرارا وليس دعواهم الاسلام
 يلاذهم ولا ثبوته باخبار غيرهم
 بلواز كونهم ولدوا من اماء فحكم برقهم تبع الامهاتهم

ولكن يتغير بين بقاء النكاح وفسخه حيث شرط حرايتها فار فسخ بعد الدخول به الزمه
 للمقر له الاقل من مهر المثل والمسمى وان اجاز لزمه المسمى وان كان قد سلمه اليها اجزاء فلو
 طاقها قبل الدخول سقط المسمى وقسم له ليلالون اراديسا فربهم امن غير ان وثقه عددة
 الحرار لنحو طلاق وعدة الاماء بموت وولدها قبل اقرارها حر وبعد رقيق وذلك لان
 النكاح كالمقبوض المستوفى وله هذا لا يفسخ نكاح امة بنحو طريق يسار ولو كان المقر
 بالرق ذكر انفسخ نكاحه اذ لا ضرر على الزوجة ولزمه المسمى ان دخل بها ونصفه ان لم
 يدخل ويؤدى مما في يده او من كسبه حالوما لا فان لم يوجد في ثمنه الى عتقه ولو جنى
 على غيره عددا ثم اقر بالرق اقتص منه سرا كان الجنى عليه اورقيا او خطأ أو شبهه عد قضي
 مما في يده ولا ينافيه كون الارش لا يتعلق بما في يد الجاني حرا كان اورقيا لان الرق لما
 اوجب الجراقة هي التعلق بما في يده كالحر اذا جرح عليه بالقلس فان لم يكن معه شيء يتعلق
 الارش برقبته وان اقر بالرق بعد ما قطعت يده مثلا عدا اقتص من الرقيق دون الحر لان
 قوله مقبول فيما يضره او بعد ما قطعت خطأ وجب الاقل من نصف القيمة والدية لان
 قبول قوله في الزاثير يضر بالجاني (لا في الاحكام) الماضية المضرة بغيره) فلا يقبل اقراره
 بالنسبة اليها (في الاظهر) كما لا يقبل الاقرار على اليربين مثلا وتقبل البينة برقه مطلقا
 والثاني يقبل لانه لا يتجزى ويصير كقيام البينة وعلى الاول (فلولزمه) اي الملقط (دين
 فاقربرق وفي يده مال قضى منه) ثم ان فضل منه شيء فلم مقر له وان بقي عليه شيء اتبع به بعد
 عتقه (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بيته لم يقبل) جز ما اذا الاصل والظاهر الحرية فلا
 يترك الاجبة بخلاف القسب احتياط المصلحة الصبي اثلا يضيع حقه (وكذا ان ادعاه
 الملتقط) بلا بيته فلا يقبل (في الاظهر) لما ذكرنا الثاني يقبل ويحكم له بالرق كما لو الملتقط
 مالا وادعاه ولا منازع له وفرق الاول بان المال مملوك وليس في دعواه تغيير صفة له واللقط
 حر ظاهر وفي دعواه تغيير صفة ثم يستمر بيده كما قاله المزني وهو الوجه وان جرى
 الماوردي على وجوب انتزاعه منها لخروج به دعوى رقه عن الامانة وربما استرقه بعده
 وايدى الاذرى بقول العبادى لو ادعى الوصى دين على الميت اخرجت الوصية عن يده لثلا
 يأخذها مال يبرئ وتنظير الزكشي في تعليل الماوردي بانه لم يتحقق كذبه حتى يخرج عن
 الامانة يرد بان اتمه صغيره كغير الامين لان يده صارت مظنة للاضرار باللقط نعم قياس
 قول العبادى انه لو اشهد انه حر الاصل بقي بيده (ولو رأينا صغيرا عمرا وغيره يرضي يمين
 يسترقه) اي يستخدمه مدعي ارقه (ولم يعرف استنادها الى التقاط حكم له بالرق) بعد حلف
 ذى اليد والدعوى عملا باليد والتصرف بلا معارض (فان بلغ) الصغير الذي استرقه صغيرا
 سواء ادعى رقه حينئذ لم يعد البلوغ (وقال أ نحر الاصل لم يقبل قوله في الاصح الا بيته)
 بالحرية لانه حكم برقة في صغره فلم يزل الاجبة نعم له تحليفه كما نقله عن البغوى واقرأه
 وفارق مالورأينا صغيرا يمين يدعى نكاحها قبلت وانكرت فان على المادعى البينة

وكذا الواقع عليه حسبة وهي صغيرة بأن الدلائل الملك في الجملة ويجوز أن يولد وهو
 ملوك ولا كذلك في النكاح فاحتاج للبيئة والثاني يقبل قوله لأنه الآن من أهل القول
 إلا أن يقيم المدعى بيته بركة (ومن أقام بيته بركة) بعد الاحتياج إليها إلا أن يحتج بها
 كبيته داخل قبل أن تنسرف يده على الزوال (عمل بها) ولو غارح غير ملتقط (ويشترط
 أن تتعرض البيئة في اللقيط) (سبب الملك) من فحوشه وأورث لثلاثة قط (ويشترط
 وقضيته أن بيته غير الملتقط لا يحتاج لذلك ويكتفي قولها ولو أربع نسوة لأن شهادتهن
 بالولادة تثبت الملك كالنسب في الشهادة بالولادة أنه ولد أمته وإن لم تتعرض للملك خلافا
 لما في تصحيح التنبيه لأن الغالب أن ولادته مملوكة (وفي قول يكتفي بملك الملك) كسائر
 الأموال وقرى الأول أن اللقيط محكوم بحرية بظواهر اليد فلا ينزل ذلك الظاهر إلا عن
 تحقيق وطريقة الجمهور كما في الكناية جريان الخلاف في الملتقط وغيره وعبارة المصنف
 محقة لذلك لكن سياقه يخصه بالملتقط وفرقه هذا وتعليقهم الذي قضيته ما مر ظاهرا
 فيه (ولو استلحق اللقيط) يعني الصغير المحكوم بإسلامه ولو غير لقيط (هو مسلم) ذكر ولو غير
 ملتقط (لحقه) بشروطه المتقدمة في الأقرار إجماعا لأنه أقرب لمحقق لا ضرر فيه على غيره
 فأشبه ما لو أقرب لجمال سواء كان سقيا أم رشيدا ولا يلحق بزوجه إلا بيته كما يعلم عما يأتي
 واستحبوا للقاضي أن يقول للملتقط من أين هو ولدك من زوجتك أو أمك أو شبهة
 لأنه قديظن أن الالتقاط يقيد بالنسب ويبحث الزركشي وجوبه إذا كان ممن يجهل ذلك
 احتياطا للنسب ويأتي في الشهادات ما يؤيده وتعبيره بالمسلم مثال إذا الكافر يستلحق من
 حكم بكفره وكذا من حكم بإسلامه كما مر لكن لا يتبعه في الكفر (وصار أولى بتربيته)
 من غيره لثبوت أبوته فأولى بآبائه كقولك فلان أحق بماله نعم لو كان كافرا
 واللقيط مسلم بالدار لم يسلم إليه وعلم أن قوله هو مثال كما أشار لذلك فقال (وان استلحقه
 عبدا) بشروطه (لحقه) في النسب دون الرق لا مكان حصوله منه من نكاح أو شبهة لكن
 يقر في يد الملتقط وينتق عليه من بيت المال وفصله عن الحر أقوله (وفي قول يشترط تصديق
 سيده) لأنه يقطع أثره بفرض عتقه واجاب عنه الأول بأن هذا غير منظور له أصحة
 استلحاقه ابتاع وجودا (وان استلحقه امرأة لم يلحقها في الأصح) لا مكان إقامة
 البيئة بمشاهدة الولادة بخلاف الرجل وإذا أقامته لحقه وان كانت أمة ولا يثبت رقه
 لمولاه ولا يلحق زوجها إلا أن أمكن وشهدت بالولادة على فراشه وحيث لا يتفق عنه إلا
 باللعان والثاني يلحقها لأنها أحد ابوين فصارت كالرجل (أو) استلحقه (اثنان لم يقدم
 مسلم وسر على ذي) وسر في (وعبد) إذا استلحق كل منهم صحيح ويد الملتقط غير ملحق
 للترجيح هنا (فإن) كان لاحدهما بيئة سليمة من المعارض عمل بها فإن (لم يكن) لواحد

(قوله وقضيته أن بيته الخ)
 صرح في شرح الروض باشتراط
 بيان سبب الملك في الشهادة
 والدعوى في غير اللقيط أيضا اه
 مسم على ج (قوله لكن سياقه الخ)
 هذا هو المعقد (قوله ذكر) قال
 في شرح الروض أما الخ فيصح
 استلحاقه على الأصح عند القاضي
 أبي الفرج الزاوي ثبت النسب
 بقوله لأن النسب يحتاط له اه سم
 على ج زاد على المنهج فلو مات
 هذا الولد فهل ترث الخ في الثالث
 ويوقف الباقي لاحتمال أنه أنثى
 والارث الثالث بشرطه أو لا ترث
 شيئا لأنه قد لا يصح استلحاقه
 فليراجع اه (أقول والاقرب)
 عدم الارث لأنه يشترط تحقق
 الجهة المقضية للارث ولأنه
 لا يلزم من ثبوت النسب الارث
 كما في استلحاق الرقيق فإنه يثبت
 النسب دون الارث (قوله ويبحث
 الزركشي الخ) هو المعقد

(قوله فان سبق استلحاق أحدهما الخ) وكذا لا يقدم رجل على امرأته بل ان أقام أحدهما بينة محتمل به وان أقاما بينتين وتعارضتا فان كان لأحدهما يد عن غير التقاط ولو المرأة تقدم والاقدم الرجل لان مجرد دعوى المرأة لا تعارضه اعدم صحة استلحاقها ومن هذا يعلم جواب حادثة وقعت وهي ان بقايا سيد امرأته ممتدة من السنين تدعى المرأة أمومتها التاكيد البنت من غير معارض ومع شيوع ذلك بين اهل محلاتها وجامر جل ادعى انها بنته من امرأته ميتة لها مائة ذرة وهو انه ان أقام أحدهما بينة ولم تعارض عمل به او الابقيت مع المرأة لا اعتضاد ٣٣٨ دعواها باليد (قوله فان لم يكن قائم باليد) او بدون مائة

القصر هـ هذا هو المعتمد (قوله ثم يرجع الآخر على من ثبت له) اي فلولم يثبت لواحد منهم ما بل ثبت لغيرهما اول يثبت نسبته لاهلها ولا لغيرهما فهل يرجع المتيقن على من ثبت نسبته منه أو على اللقبط نفسه لو وجود الاتفاق عليه فيه نظروا الاقرب عدم الرجوع فيهما لانه لم يقصدوا احدا منهما بالاتفاق (قوله على قياس نظائره) قال حج ثم ينتميه انتهى يعني اذ انقضى الشهود وانفسى بنية الرجوع رجوع وفيه ان فقد الشهود نادى رفقيا مائة تشارح عدم الرجوع (قوله ولا يرجع مطلقا) لا مكان القطع بالولادة وأخذت كل بموجب قولها اه حج وقول حج لا مكان القطع اي بالبينة بالولادة (قوله واليد هنا لترجيحها) عبارة حج واليد هنا غير مرجحة وكتب عليه سيج مانعه اء ولا عاضدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق أحدهما الى قوله فهي

منهما (بينة) او كان لكل بينة وتعارضتا فان سبق استلحاق أحدهما ويده عن غير التقاط قدم لشبوت النسب منه مع اعتضاد باليد فهي عاضدة غير مرجحة وان لم يسبق أحدهما كذلك كأن استعطفه لاقطه ثم ادعا آخر (عرض على القائف) الا ترى قبيل الحق (فيطلق من البينة) لما يأتي ثم لا يقبل منه بعد الحاقه بواحد الحاقه بالآخر اذا اجتمعا لا ينقض بالاجتماع ومن ثم لو تعارض قائفان كان الحكم للسابق وتقدم عليه البينة ولو تأخرت كما تقدم هو على مجرد الاتساع لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف بالبلد او بدون مائة العصر منه كما ذكره الماوردي وحكاها الرافي في العدة عن الروياني وقيل بالدينار وقيل بمسافة العدة (او) وحده ولكن (تخير أو قضاء عنهما او الحاق بهما) وقب الامر الى بلوغه (أمر بالاتساع) قهر عليه كما صرح به الصغير زاد غيره وحبس ان امتنع وقد ظهر له بل والوقف الامر (بعد بلوغه الى من يميل طبعه اليه منهما) لما صح عن عمر رضي الله عنه من أمر بذلك ويحرم عليه الاتساع بالتمسك بل لابد من ميل جسلي كبيل القريب لقريته وشرط فيه الماوردي ان يعرف حالهما ويراهما قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته ويتضح كآؤه وأقره ابن الرقعة وايد الزركشي بقولهم ان الميل بالاجتماع اي وهو يستدعي تلك المقدمات ولا تنسب لغيرهما وصدقه ثبت نسبه ولا يخير المميز كما يأتي في الحضانة لان رجوعه معمول به ثم لا حضانة وله ملزم والصبي ليس من اهل الارام وينفقانه مائة الانتظار ثم يرجع الآخر على من ثبت له بما انفق ان اذنه فيه الحاككم أو أمته على الرجوع عنه يدفعه على قياس نظائره والاقترع ولو تداعاه امرأتان انفقتا ولا رجوع مطلقا (ولو أقاما بينتين) على النسب (متعارضتين) كان اختلاف تاريخهما (سقط ما في الاظهر) لا تنفع المرجح فيرجع للقائف واليد هنا لترجيحهم لانهم لا تثبت النسب بخلاف الملك والثاني لا يستعطفان وترجح احدهما بقول القائف قال الرافي ولا يخلف المقصود على الوجهين وهما مفرعان على قول التساقط في التعارض في الاول ولو تداعيا مولا فادعى أحدهما اذ كورنه والآخر انوثته فيان ذكر لم تسمع دعوى من ادعى الانوثة في أوجه احقها بل لانه قد عين غيره

ولو استرضع

عاضدة لا مرجحة بعمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذي اليد فليست أم

وكتب ايضا قوله واليد الخ في شرح الروض ويفارق ما لو استلحقاهما ولكل منهما بينة حيث لا يقدم باليد كما مر ولا تقدم التاريخ فان أقامها أحدهما بأنه سيده منذ سنة والآخر بأنه منذ شهر بان اليد وقدم التاريخ فيلان على الحضانة دون النسب (قوله فبان ذكرا) اي أو أنى لم تسمع دعوى من ادعى ذكورية وقياسه انه لو بان خنثى لم تسمع دعوى واحد منهما

(قوله ولو استرضع ابنه) قوة كلامه تشير بجواز استرضاع اليهودية وغيرها من الكافرات للمسلم ولا مانع منه لان استرضاعها استخدام لليهودية واستخدام الكفار غير ممنوع ولا نظر الى انهم يخاف منها على الطفل لاننا نقول هذه الحالة اذا وجدت في المسئلة امتنع تسليم الرضيع لها وظاهره ايضا سواء كان يبيت أم بيت وابه (قوله فيما يرجع لنفسه) اي ويجب على أبويهما ان يقيم ما بان ينفق كل واحد منهما على كل من الولدين نصف كفاية أو يتفقا على ان كلامهما ينفق على واحد بعينه من الولدين (قوله لم يكرها عليه) اي بعد البلوغ (قوله واذا ماتا دفنا بين الخ) اي وجوبا ولو تركا كما لا فان رجى ظهورا لمال وقف والا فبيني انه من الاموال الضائعة فأمره ابيت المال * (كتاب الجمالة) * (قوله وابن الرقة الخ) عبارة شرح المنهج بتثليث الجيم واقتصر جماعة على كسرها واخرون على كسرها وفتحها ٣٣٩ وعليها يتحصل فيها أربعة مذاهب ولم يبينوا

الا فصح ويحتمل انه الكسر لاقتصار الجوهرى عليه (قوله وكذا الجمل) اي اسم لما يجعله الخ (قوله واستأ سواها) انما قال ذلك ولم يقل واستأ لان شرع من قبلنا ليس شرعا وان ورد في شرعنا ما يقرره (قوله الذي رقاها العجاني) اي وكان المرقى لدية اجمع (قوله والقطيع ثلاثون رأسا) هو بيان لما انفق وقوعه والا فالعجاني الذي لا يتقيد بعدد كما يدل عليه عبارة المختار حيث لم يبينه بعد دخوض وعبارته والقطيع اسم للفرقة من البقر ومن الغنم وجمع أقطيع وأقطاع وقطيعان (قوله من دواء اورقية) ثم ينبغي ان يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك كالتد اوفى الى الشفاء او لترقيته الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجمل

ولو استرضع ابنه يهودية ثم غاب وعاد فوجد هامة ولم يعرف ابنه من ابنها وقف الامر كما أفق به المصنف الى تبين الحال بينة او قائف او بلوغهما واقتسامهما انتسابا مختلفا بوضو ان في الحال في يد مسلم فالزم بوجده شيء مما مردام الوقف فيما يرجع للنسب ويتلطف به المسلم فان اصر على الامتناع لم يكرها عليه واذا ماتا دفنا بين مقابر المسلمين والكفار ويجب الصلاة عليهم ما ينوبها على المسلم منهم ان صلى عليهم معا ولا فعليه ان كان مسلما كما علم مما مر في كتاب الجنائز وخالف انتاج الفزارى المصنف والاقول اصح

*(كتاب الجمالة) *

هي بتثليث الجيم كما قاله ابن مالك وغيره واقتصر المصنف والجوهرى وغيرهما على كسرها وابن الرقة في الكفاية والمطلب على فتحها وهي لغة اسم لما يجعله الانسان لغيره على شيء يقتضيه وكذا الجمل والقطيعه وشرعا التزام عوض معلوم على هل معين معلوم واجبهول معين واجبهول وذكرها بعض الاصحاب كصاحب المهذب والشرح والروضة عقب الاجارة لانها عقد على عمل واوردها الجوهري لانها طلب التقاط الداية الضالة والاصل فيها الاجماع واستأنسوا لها بقوله تعالى وان جاء به حمل بعير وكان معلوما عندهم كالوسق وقد ورد في شرعنا تقريره بخبر الذي رقاها العجاني بالناحية على قطيع من الغنم كما في الصحيحين عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه وهو الرقيق ككمار واه الحماكم وقال صحيح على شرط مسلم والقطيع ثلاثون رأسا من الغنم قال الزركشي ويستتبع منه جوار الجمالة على ما ينفع به المريض من دواء اورقية وان لم يذ كروه وهو متجه ان حصل به تعب والافلا أخذ مما باقى ولان الحاجة تدعو اليها في رد ضالة وأبقى وعمل لا يقدر عليه ولا يجهد من تطوع به ولا تصح الاجارة عليه للجمالة بخازن كالاجارة

وان فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجهالة عليه وهو المداوة والرقية الى الشفاء وان لم يجعل الشفاء غاية لذلك كما قرأ على علقى الفاتحة سبع مائة لا استحق بقرائتها اسمها لانه لم يقيمه بالشفاء ولو قال لترقيته ولم يزد او زاد من علة كذا فهل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظرا وقد يؤخذ من قوله في مسألة المداوة الا في الفرع قبيل ولوا اشتروا اثنتا والافاجرة المثل فساد الجمالة هنا وجوب اجرة المثل فليجراهم على حج (قوله وهو متجه) من عند مر (قوله ان حصل به تعب) لعل قصة ابي سعيد حصل فيها تعب كذا به موضع المريض فلا يقال قراءة الفاتحة لا تعب فيها فكيف صحت الجمالة عليها وأنه قرأها سبع مرات مثلا وينبغي ان المراد بالتعب بالنسبة لمخال القاعل (قوله ولا تصح الاجارة عليه) من ثمة الله لميل وقوله للجمالة يرد عليه ان المعلوم يصح الجمالة عليه مع صحة الاجارة على فعله ويمكن الجواب بأن الدليل هو مجموع العمل المذ كورة فلا يضر تخلف بعضها عن الحكم

(قوله وعمل) في عدمه من الاركان مساهمة لانه لا يوجد الا بعد تمام العقد الا ان يقال المراد به منه اذ كره فقط في العقد والمتاخر انما هو ذات العمل (قوله وهي) اي الجملة تفارق الخ (قوله فان سلمه) اي الجعل قبل الفراغ من العمل سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده (قوله امتنع تصرفه) قال بعض المشايخ اي من حيث كونه جهلا ائاما من حيث رضا المالك المدافع الذي تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه (أقول) هو مسلم في التصرف فيه بالاتفاق به بنحو كله وابسه اما التصرف فيه بنقل المالك فيه الذي يتوقف عليه ذلك فلا ولو أئلقه بنحوه كانه فهل يضمنه الوجه انه يضمنه لانه لم يسلمه له مجانا بل على انه عوض وهل له رهنه لان تسليم المالك اياه عن الجعل يتضمن الرضا بذلك ويكون مضمونا كاتمة قدم أو لا لان قبضه عن الجملة فاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضه فيه نظر ٢٤٠ اه سم على حج (أقول) قياس ما قدمه من منع يعمه منع رهنه (قوله

فيما يظهر) عبارة حج بدل فيما يظهر على الوجه (قوله وبقرق بينه) اي بين امتناع التصرف على العامل (قوله فله درهم قبله) اي قبل الرد وقوله بطل اي العقد لشرط تجميل الجعل (قوله مطلقا) اي معينا وفي الذمة (قوله وغير المكلف) اي حيث كان من الاذمين وكان قادرا على العمل أخذنا من قوله الا في كصغير لا يقدر الخ (قوله اذ لم يأذن له) اي حيث قال لا يصح مع الرقيق بدون اذن سيده (قوله يقره العمل على نفسه) اي فلا يطبقه فكانت العمل قهره وغلبه حتى يجر عنه وقوله للحفظ اي بالبصر (قوله كان المراد) اي بقوله قدرته (قوله ويحتمل انه أراد) اي بأهلية العمل وهذا هو المعقد وقوله امكانه اي امكان العمل (قوله

والقراض واركانه أربعة صيغة ومثاقدان وعمل وعوض كما علت مع شروطها من كلامه هنا وفيما يأتي (هي كقوله) اي مطلق التصرف المختار (من رد أتقى) او أتقى زيد كما صرح به (فله كذا) وان لم يكن فيه خطاب للمعين لانية واحتمل ايهام العامل لانه قد لا يهتمدى الى الرغب في العمل واذا صح مع ايهام العامل فمع تعيينه أولى كقوله ان رددت عبدي فلك كذا وهي تفارق الاجارة من اوجه جوازها على عمل مجهول ومهتم مع غيره وعدم اشتراط قبول العامل وكونها جارة لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل الا بالفراغ من العمل فلو شرط تجميل الجعل فسد العقد واستحق أجره المثل فان سلمه بلا شرط امتنع تصرفه فيه فيما يظهر ويقرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالهبة وهذا لا يملكه الا بالعمل ولو قال من رد عبدي فله درهم قبله بطل قاله الغزالي في كتاب الدور وعدم اشتراط قبضه في المجلس مطلقا ويشترط في الماتزم للجعل مالكا أو غيره كونه مطلق التصرف كما في الاجارة فلا يصح بالتزام صبي او مجنون أو مجبور عليه بسفه وفي العامل المعين أهلية العمل بأن يكون قادرا عليه فيدخل فيه العبد وغير المكلف باذن وغيره كما قاله السبكي وغيره خلافا لابن الرفعة اذ لم يأذن له سيده ويخرج عنه العاجز عن العمل كصغير لا يقدر عليه وضعيف يقره العمل على نفسه لان منتهه معدومة فاشبه استجارا الاعى للحفظ كذا قاله جماعة كالزركشي وابن العماد وقال الاذرى كان المراد أهلية التزامه ويحتمل انه أراد امكانه وقال في المهمات كانه يشير بذلك الى اشتراط بلوغه وتمييزه اما اذا كان مبهما فيكفي عليه بالنداء قال الماوردي هنا لو قال من جاء بائني فله دينار فن جاء به استحق من رجل أو امرأة أو صبي أو عبد عاقل او مجنون اذا سمع النداء أو علم به لدخولهم في عموم من جاء وخالف في السير فقال لا يستحق

وتميزه) الواو يعني او (قوله فيكفي عليه بالنداء) اي دون قدرته على العمل ليكن فيه انه حيث أتى به بات قدرته (الان يقال المراد بالقدرة كونه قادرا بحسب العادة غالباً وهذا لا ينافي وجود العمل مع العجز على خلاف الغالب اوقال لا يشترط قدرته أصلاً ويكفي اذنه لمن يعمل فيستحق باذنه الجعل ويصرح بهذا قول ع لو كان العامل معيماً وكل غيره ولم يفعل هو شيئاً فلا جعل لاحد وان كان عامداً لم به شخص ثم وكل استحق الاول هذا حصل بحث الشيخين خلافاً للغزالي في الاولى وقوله قال الماوردي الخ معقد (قوله فن جاء به استحق) اي الجعل لا يقصد كونه المسمى فلا ينافي ما يأتي له عن الانوار من ان الصبي والسفيه لهما أجر المثل وفيه ان مناهما المجنون اذا كان له نوع تمييز واما العبد فالقياس استحقاقه المسمى ان كان بالغاً عاقل لا يهبة قبوله الهبة ويكون لسيده فاجعل أولى لبنائهم أحر الجملة على المشاحة فليتمأمل (قوله او مجنون) اي له نوع تمييز اهـ

[illegible]

(قوله لان المالك راض به قطعاً) اي وعليه فيه يعني ان لاضمان له اذا تلف لان رضاه برده مثل مغفلة اذنه في الرد ويؤيده ما لو انتزع المصوب من يد غيره ضامته كالحري ليرده على مالكه فانه لاضمان فيه اذا تلف لم يكن في كلامه من على حج مانصه ومع ذلك اي الرضا بالرد يضمنه كما هو ظاهر اذ ليس من جملة الامانات الى آخر ما ذكره قدم قبل ذلك عن شرح الروض ما يوافقهم ثم قال ولما قل ان يقول كان ينبغي عدم الضمان كما لو أخذ من لا يضمن كالحري واطال في بيانها فراجعها وما ذكره ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد والافلاضمان (قوله فانه) اي ابن يونس (قوله أو يكون للاجنبي ولا به على المالك) هذا وقد يقال لو سلم انه لا يجوز له وضع يده عليه فلا يلزم منه عدم استحقاق الاجرة لانها في مقابلة ما حصل من المنفعة المجعول عليها وليس هذا كمن استقر حواشيه انا من ذهب اوفضة لان المنفعة ثم لا تقابل باجرة بخلافه هنا (قوله استحق الجعل) اي على القائل ومثله ما لو رده غير الشهر بك ٣٤٢ ومنه يعلم جواب حادثة وقع السؤل عنها وهي ان شخصاً يئمه وبين آخر شركة

في جهات فسرقت اليها ثم اوغصبت قسي أحد النمر يكثر في تحصيلها وردّها وغرم على ذلك دراهم ولم يلبث ثم شريكه منها شيئاً وهو ان الغارم لا يرجع له على شريكه بشئ مما غرمه ومن الالتزام ما لو قال له كل شئ غرمته أو صرته كان علينا ويغتفر الجعل في مثله للعاجية ويؤيده ما لو قال له عمر داري على ان ترجع بمصرته حيث قالوا يرجع بمصرته (قوله وصورة المسئلة) اي قول المتن ولو قال الخ وقوله وفي المالك أو وكيله اهـ حج (قوله مثل ذلك العمل) اي فلوزاد على آجرة المثل فهل تفسد الجعالة وتصح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظر واقباس عند الاطلاق انصرف

وضم يده على مال غيره بقول الاجنبي بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة واجيب بانه لا حاجة الى الاذن في ذلك لان المالك راض به قطعاً او بأن صورة ذلك ان يأذن المالك لم يشاء في الرد والتزم الاجنبي بالجعل أو يكون للاجنبي ولا به على المالك وقد يصور ايضا بما اذا ظن المالك ان المالك او عرفه وظن رضاه وظاهر كلام المصنف انه يلزمه العوض المذكور وان لم يقل على وهو كذلك فقد قال الخوارزمي في الكفاي ولو قال الفضولي من رد عبد فلان فله على ثوبان او قال فله دينار فله رد استحق على الفضولي ما سمي انتهى وصرح به ابن يونس في شرح التجميع فانه صور المسئلة بما اذا قال له على ثم قال والحق الاقضية قوله فله كذا وان لم يقبل على ثلاث ظاهرها التزام ولو قال احد شر يكثر في رقيق من رد رقيق فله كذا فرده شر يكثر فيه استحق الجعل وصورة المسئلة اذا لم يكن القائل ولي المالك فاما اذا كان وليه وقال ذلك عن محجوره على وجهه المصلحة بحيث يكون الجعل قدر اجرة مثل ذلك العمل أو قل استحقه الراد في مال المالك بمقتضى قول وليه وتعميرهم بالاجنبي بشرائه وعلم بما هو انه لا يتعين على العامل المعين العمل بنفسه فلو قال استحق معين ان ردت عبدي الا بق فلا كذا لم يتعين عليه السعي بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاذا حصل العمل استحق الاجرة قاله الفزالي في البسيط قال الاذرى وهو ملخص من النهاية انتهى ولم يقف الشيخ على ذلك فذكر ما يجوز حاصله ان يوكيل العامل المعين غيره في الرد كموكيل الوكيل فيجوز له ان يوكله فيما يخبر عنه وعلم به القائل أو لا يليق به كما يستعين به ولو كمل غير المعين بعد سماعه النداء غيره كالموكل في الاحتطاب والاستقاء

ونحوهما

الجعالة الى المحجور فاذا اد المسعى على آجرة المثل فسد ووجب آجرة المثل مر اهـ

هم على حج وقوله ووجب آجرة المثل اي في مال المولى عليه وقد يقال قيام مالو وكنت في اختلاعهما اجنيا بقدر فزاد عليه من ان عليهما ما سمت وعليه الزيادة ان يكون هنا كذلك فليست امل (قوله وعلم بماتر) اي فيما لو رده العبد باذن سيده على ما هو (قوله لم يتعين عليه العمل بنفسه) ظاهره ولو قادر الكن ساقى في الشرح ما يخالفه (قوله كما يستعين به) قال حج بعد مثل ما ذكره من ان من جوع على الزيارة لا يستحب فيها ان عذر وعلمه الجاعل حال الجعالة ثم قال بعد قول المصنف ولو قال من بلد الخ ولو جاعله على حج وعمره زيارة فعلم بعضهم استحق بقسطه بوزيعة المسعى على آجرة مثل الثلاثة انتهى وهو يقيد بجواز الجعالة على الزيارة وقد مر للشارح في الاجارة انه لا تصح الاجارة على الزيارة وعليه فالفرق ان الجعالة دخلها التعريف فلم يشدد فيها بخلاف الاجارة

(قوله لا يستنبذ فيه الا ان عذر) قضيته ان ما ذكره معتبر حتى في اذن السيد لبعده الا ان يفرق بان يد العبد كيد السيد فكانه الراد فلا يتوقف على العذر ولا على الجاعل ومن العذر ما لو يجوز عن مباشرة ما وكل فيه او كونه لا يليق به فالقادر على الفعل الملائق به والعاجز الذي لم يعلم بحاله الموكل حال الجعالة لا يصح توكيله وعلمه فلو وكل في الفعل لم يصح ولا يستحق الى آخر ما ذكرنا (قوله وعلم به الجاعل حال الجعالة) اي فلو لم يعذر او لم يعلم الملتزم امتنع التوكيل ولا يستحق على الملتزم شيئا بل يفتني ضمان الجاعل بوضع يده على العين ان لم يعلم رضا المالك بالوضع هذا اذا كان غرض المالك الرق من العين بخصوصه فلا ينافي ما يأتي فيم الواطن لمعين وقصد غيره اعانته كما سيأتي في كلام الشارح حيث قال لان قصد الملتزم الرد عن التزم له (قوله فان كان ممن يعتمد قوله) اي بان كان ثقة ولا مانع ان يراد ثقة في ظن العامل اه سم على منهج (قوله لم يستحق الا باذن جديد) صريح في انه ائذ تبارك (قوله وظاهره ينافي المتن) اي اذ دل قوله وان عينه على تصور قبول غير المعين ٣٤٣ ويمكن ان يجاب عن المتن بوجهين أحدهما ان عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني ان واو وان عينه للحال تأمرا اه سم (قوله ولا تشترط المطابقة) اي مطابقة القبول للايجاب (قوله استحق الدينار) قضية ما يأتي عن حج انه لو قال أردته بلا شيء لا يستحق عوضا وسيأتي للشارح ما يرد في قوله ودعوى انه الخ فيستحق السكك (قوله لان الطلاق لما توقف الخ) يشك على هذا الجواب قواهم كالجعالة الدال على استواء الجعالة والطلاق فيما ذكر وهذا هو وجه الاعتراض فيما يظهر فالجواب ان قوتهم ان ذكر دال على ان اللازم هانصف

ويجوز ما يجوز في ان العامل المعين لا يستنبذ فيه الا ان عذر وعلم به الجاعل حال الجعالة (وان قال) الاجنبي (قال زيد من رد عبيد) فله كذا وكان كاذبا لم يستحق (الراد عليه) لعدم التزامه (ولا على زيد) ان كذبه لانه لم يلتزم له شيئا فلو شهد بالخبر على المالك بانه قاله لم تقبل شهادته لانه تم في تزويج قوله وان صدق زيد بالخبر فان كان ممن يعتمد قوله استحققه على المالك والافكان لا خبر فلا يستحق على أحد وبظهر ان محل والا الخ ما اذا لم يصدق العامل والاستحقاق على المالك المصدق (ولا يشترط قبول العامل) لفظا مادلا عليه لفظ الجاعل (وان عينه) بل يكفي العمل كالوكيل ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق الا باذن جديد وفي الروضة وأصلها اذا لم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن ويجاب بأن عدم تصور ذلك بعده بالنظر للمخاطبات العادية ومعنى تصوره الذي أفهمه الكتاب انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كانه مخاطب فتصور قبوله ولا يشترط المطابقة فلو قال ان رددت آتني فلان دينار فقال اردته بنصف دينار استحق الدينار فان القبول لا أثر له قاله الامام وذكر القمولى نحوه ولا يعارضه قولهم في طاعة أف فقال بمائة طلقت بها كالجعالة ولا قولهم في اغسل ثوبي وارضيك فقال لا أريد شيئا لم يجب شيء لان الطلاق لما توقف على لفظ الزوج أدير الامر عليه ويؤخذ من كلام الاما والقمولى انه لا أثر لتبدل رد ودعوى انه ان رد الجاعل من أصله أثره فلا أثر لها وقال في الانوار ولورده الصبي أو الوسخه استحق أجره

الدينار وهو مخالف لقول الامام وظاهر ان الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة اه سم على حج أقول ويعمل الجواب بان المراد من التشبيه المشاركة في مجزئ استحقاق العوض (قوله ادبر الامر عليه) وبان الأخيرة ليست نظيرة مسئلتان لان ما فيها رد الجعالة من أصله فائريخ لاف رد بعضه (قوله انه ائذ تبارك) هذا يخالف ما صرح في قوله ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق الا ان يعمل ما تقدم على ما لورده القبول من أصله كما لو قال لا أرد العبد وما هنا على ما لو قبل ورد العوض وحده كقوله أردته بلا شيء ثم رأيت سم على حج استشكل ذلك وأجاب بقوله وقد يقال الرد عند العقد والفسخ به وذلك وينظر فيه بأن الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخر وقد يقال قوله لا أقبلها أو رددتها ليس صريحا في الفسخ فلا يرتفع به وهو بعيد جدا في رددتها اه (قوله استحق أجره المثل) معتقد

(قوله وردا المجنون كذا الجاهل) والمراد بالمجنون الذي ليس له نوع تميز فلا ينافي ما مر من استحقي المجنون اذا رد بان المراد بما تقدم من له نوع تميز وعبارة سم على حج أقول يتجه في المجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع تميز بحيث يعقل الاذن والا كان رده كرده غير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرد بعد ان عقل الاذن لتمييزه وعلمه بالاذن اذ رده بدون ذلك كرده من لم يعلم الاذن فلا شيء له فلما مل نعم ان عرض المجنون بعد علمه بالاذن فقد يتجه به عدم اشتراط التمييز حال رده فلما مل انتهى (قوله كذا الجاهل بالنداء) اي فلا يستحق (قوله للاستغناء عنه) اي عن عقد الجعالة (قوله واخباره فيه غرض وصدق فيه) اي كان دل من قال من داني على مالي فله كذا كما سيأتي في كلام الشارح وليس منه اخبار الطبيب المريض بدواء ينفعه لان مجرد الاخبار لا كلفة فيه (قوله او عبدا) اي أو كان عبدا الخ ٣٤٤ (قوله وعدم تاقبته) اي ويشترط عدم الخ (قوله ويجب عليه) اي

والحال انه يجب عليه الخ وقوله رده اي كالغاصب والسارق بخلاف ما لو رده من هوف يده امانة كان طيرت الربح نوبالي داره او دخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لان الواجب عليه الخ الخلية لا الرد فلا منافاة بين ما هنا وما مر في قوله أو عبدا ابقاء استحق لان ما رده في مال لم يجب عليه الرد (قوله وقضيته) اي قضيته قولهم غير واجب (قوله أو الراد) اي للمال الذي في يده (قوله فيمن حبس ظميا) مفهومه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبغي ان يقال فيه تفصيل وهو ان المحبوس ان جعل العامل على ان يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان تكلم معه على ان يتطره الدائن الى بيع غلامه مثلا جاز له ذلك واستحق ما جعل له

المثل لا المسمى ورد المجنون كذا الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المسائل كلها وجزم بذلك اليلقي في الصغير والمجنون ولم يقيده بشئ (ونصح) الجعالة (على عمل مجهول) كما علم من تشبيهه قول الباب وذكره هنا ضرورة التمسيم لان الجعالة احتملت في القراض لحصول زيادة فاحتملها في رد الحاصل اولى وهو مقيد كما افاده جمع بما اذا عسر ضبطه لا كبناء حائط فيذكر كبح له وطوله وسهكه وارتفاعه وما ينبغي به وخياطة ثوب فيصفه كالاجارة (وكذا معلوم) كمن رده من موضع كذا (في الاصح) لانها اذا جازت مع الجهل لرفع العلم اولى والناهي المنع للاستغناء عنه بالاجارة وهو انه لا بد من كون العمل فيه كلفة او مؤنة كذا بقى اوضحا لوجوب وخياطة او تعليم علم أو سرفعة أو اخباره فيه غرض وصدق فيه فالورد من هو يده ولا كلفة فيه كذا ينار فلا شيء له اذ مالا كلفة فيه لا يقابل بعوض او عبدا ابقاء استحق ولو قال من داني على مالي فله كذا فله غير من هو يده استحق لان الغالب انه تلحقه مشقة بالبحث عنه كذا قاله قال الاذري ويجب ان يكون هذا فيما اذا بحث عنه بعد جعل المالك أما البحث السابق والمشقة السابقة قبل الجعل فلا عبرة بهما وعدم تأنيته فلو قال من رد عبدي الى شهر فله كذا لم يصح كذا في القراض لان تقدير المدة محل بمقصود العقد فقد لا يظفر به فيما فيضيع سعيه ولا يحصل الغرض سواء اضم اليه من محلي كذا ام لا وغير واجب على العامل فلو قال من داني على مالي فله كذا فله من المال في يده لم يستحق شيئا لان ذلك واجب عليه شرعا فلا يأخذ عليه عوضا وكذا لو قال من رد مالي فله كذا فله من هو في يده ويجب عليه رده وقضيته انه لو كان الدال أو الراد غير مكلف استحق ويحاسب بان الخطاب متعلق بوليته له مذر تعلقه به فلا يستحق شيئا وأفتى المصنف فيمن حبس ظميا قبل مالان يتكلم في خلاصه بجأه أو غيره

لهو الا فلا وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا بمصر نامن ان الزياتين والطحانين وقصودهم بانها كالمرا كسبة يجعون لمن يمنع عنهم المختصب واعوانه في كل شهر كذا هل ذلك من الجعالة أم لا والجواب عنه انه من الجعالة الفاسدة لان دفع ما يلزمه من المال ينزل منزلة ما يلزمه الانسان في مقابلة تخليصه من الحبس وهذا مثله ان وقع منه عمل فيه مشقة في الدفع عنه فيستحق اجرة المثل لما عده وانما قلنا انه جعالة فاسدة لان العمل فيها غير معلوم ان لم نقد بعدة مخصوصة وهذا الظاهر ما تقدم في ان حذفت مالي من متعه عليه فالكذا (قوله لمن يتكلم في خلاصه) قضيته انه اذا تكلم في خلاصه استحق الجعل وان لم يتفق اطراف المحبوس بكلامه لسكن في كلام مجي على حج فيمالو جاعله على الرقيا أو مداواته انه ان جعل الشفاء غاية للرقيا أو ادواؤه لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والا استحق الجعل مطلقا انتهى فقياسه هنا انه ان جعل

خروج منه من الحس غاية التكامل بواسطة لم يستحق الا اذا خرج منه وفي كلام سم ايضا بعد كلام طويل جواز الجملة على رد الزوجة من عند أهلها انة لاعن الرافعي ثم توقف فيه وأقول الاقرب ما قاله الرافعي وهو قياس ما أفق به المصنف في حس ظلم الخ (قوله ان كان معينا) عبارة حج بمشاهدة العين او وصفه او وصف ٣٤٥ ما في الذمة وتقرير بيع قوله ولو قال من رد الخ

عليها ظاهر (قوله والا فاجرة المثل) قضيته الصحة ايضا في فله الثوب الذي في بيتي ان علم ولو بالوصف اه سم على حج أقول لكن ماذا كره الشارح في ثياب العبد وان اقتضى ماذا كره سم يخالف قوله أولا أو بالوصف ان كان في الذمة (قوله فله نصفه ان علم) اي المردود (قوله يقتضي تأجيل ملكه) اي وهو مبطل (قوله ورد بان هذا) اي قوله ومالو قال حج عن الخ (قوله لان هذا ارفاق) قال حج واذا قلنا بأنه ارفاق لزمه كفايته كما هو ظاهر ثم هل المراد بها كفاية امثاله عرفا او كفاية ذاته نظير ما يأتي في كفاية القريب والقن كل محتمل انتهى أقول والا قرب الثاني ان علم بحاله قبل سؤاله في الحج والا فالاول ثم هل المراد بالزوم انه يجب بالذمة ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه اجبر عليه او من وقت الاسرام ولا يلزمه ذلك الا اذا فرغ من اعمال الحج وقبل الفراغ للجماعل الرجوع لان غايته انه كالجعالة وهي جائزة فيه قطر والا قرب الاخير وعليه فلذا اتفق بعض

بأنها جملة مباحة وأخذ عوضها حلال ونقله عن جماعة اي وفي ذلك كلفة تقابل بأجرة عرفا (ويشترط) لصحة العقد (كون الجعيل) مالا (معلوما) لانه عوض كالاجرة والمهر ولانه عقد يجوز للحاجة ولا حاجة لجهة العوض بخلاف العمل ولان جهالة العوض نفوت مقصود القصد اذ لا يرغب أحد في العمل مع جهالة العوض ويحصل العلم بالمشاهدة ان كان معينا وبالوصف ان كان في الذمة فلو قال من رد عبدي فله سلبه أو ثيابه فان كانت معلومة او وصفها بما يقيد العلم استحق المشروط والا فاجرة المثل كما انقلاهم واقراه واستشكل في المهمات تبع الابن الرفعة اعتبار الوصف في المعين فانهم سم منعوه في البيع والاجارة وغيرهما قال البلقيني ويمكن الفرق بدخول التخفيف هنا فم يشدد فيها بخلاف نحو البيع وقياسه صحة فله نصفه ان علم وان لم يعرف محله وهو اوجه الوجهين وما قاسه عليه الرافعي من استئجار المرضعة بنصف الرضيع بعد القطام أجاب عنه في الكفاية بأن الاجرة المعنية تلك بالعقد فله اجرة أمن الرضيع بعد القطام يقتضي تأجيل ملكه وهنا انما تلك يتم العمل فلا حاجة لمقتضى العقد ولا عل يقع في مشترك (ولو قال من رده فله ثوب) أو دابة (او ارضيه) أو اعطيه شرا أو خنزيرا أو مخصوبا (فسد العقد) بلهالة العوض أو نجاسة عينه او عدم القدرة على تسليمه كما في الاجارة (وللراد اجرة مثله) كالاجارة الفاسدة ويستثنى من اشتراط العلم بالجعل ما لو جعل الامام لمن يدل على قلعة للكمفار جعله لا يجاريه منها فانه يجوز مع جهالة العوض للحاجة وما لو قال حج عنى واعطيك نفقتك فيجوز كما جزم به الرافعي في الشرح الصغير والمصنف في الروضة ونقله في الكبير عن صاحب العدة ورد بان هذه لا تستثنى لان هذا ارفاق لجعالة وانما يكون جعالة اذا جعله عوضا فقال حج عنى بنفقتك وقد صرح الماوردي في هذه بانها جملة فاسدة ونص عليه في الام (ولو قال) من رده (من بلد كذا فرد) من تلك الجهة لكن (من) ابعده منه فلا زيادة لتبرعه بها أو من (اقرب منه فله قسطه من الجعل) لانه جعل كل الجعل في مقابلة العمل فبعضه في مقابلة بعضه فان رده من نصف الطريق استحق نصف الجعل أو من ثلثه استحق ثلثه ومحل اذا تساوت الطريق سهولة وصعوبة والا كان كانت اجرة النصف نصف اجرة النصف الا نحو استحق ثلثي الجعل أو من ذلك البلد أو من مسافة مثل مسافته ولو من جهة اخرى استحق المسمى ولو رده من ابعده من المعين فلا ثمن للزيادة لعدم الالتزام ولو رده من المعين ورأى المالك في نصف الطريق فدفعه اليه استحق نصف الجعل ولو قال من رد عبدي فله كذا فردا أحدهما استحق نصف الجعل

٤٤ به ح الطريق ثم رجع وقلنا يجوز اذ اظهر انه يرجع عليه بما انفق له لو وقع الحج لمباشره كالأستاذ جرم المصنوب من يبيع عنه ثم شنى المستاجر (قوله بأنها جملة فاسدة) معقده اي فيستحق اجرة المثل (قوله وصعوبة) وفي نسخة وسرونة (قوله لعدم الالتزام) هذه الصورة مكررة مع قوله والا ابعده منه فلا زيادة الخ الا ان يقال ما مر فيها لو رده من ابعده من المعين

ليكنه في جهته وما هنا فيما لورده من جهة أخرى والمردود منه بعد مسافة من المعين (قوله استحق نصف الجعل) ولا ينافي هذا قول ع لورده وهو غير عالم ثم علم النداء في الجعل قبل ان يسلمه استحق اي الجعل بتمامه لانه لما كان الجعل معينا في الاولى كان الجعل موزعا على المسافة بخلاف الثانية (قوله بالاولية) اي وذلك لان الاولوية لا تستدعي ثانيا وانما تستدعي عدم السبق بغيرها ومن ثم لو قال أنت طالق بأول ولد تلدينه فولدت واحدا فقط طلقته لانه لم يسبقه غيره (قوله ثم ان قصد) اي الرابع وقوله أو قصد اي الرابع أيضا وقوله ربيع ٢٤٦ المشروط اي ولا شيء له وسقط الربع الرابع عن الملك (قوله واكمل من

الآخرين) اي يعني انه قال لكل من الثلاثة بانقراده ربيع ربيع وقال لاحدهم ولك ثوب مثله ولا آخر ولك دينار وقال للثالث كذلك وليس المراد انه جعل لجموع الثلاثة ثوبا ودينارين (قوله قسط الدرهم بينهما) ووجهه ان كلاما ذون له في الرد (قوله فلم يقصر) افظه بهما هذا يدفع ما قد يتوهم من منافاة هذا بقوله السابق فلم ان العامل المعين لا يستنيب فيها الا ان عذر الخ (قوله التي تقبل النيابة) اي بخلاف ما لا يقبل النيابة كالمستفقة لا تجوز له الاستئابة حتى عند السبكي اذ لا يمكن أحدا ان يتفقه عنه اهـ وكتب سم عليه مائنه اعتقد مر جواز الاستئابة للمستفقه ايضا لان المقصود احياء الأمة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستئابة وجوز ان يؤخذ من ذلك ان تجوز الاستئابة للايتام المنزلين بمكاتب الايتام فليتام انتهى وفي حاشية شيخنا الرياض مثل ما عقده مر

استوف قيمتهما أو اختلقت ولو قال ان رد دقما عبدي فلكما كذا فردا احدهما استحق النصف لانه لم ياتزم له أكثر من ذلك ولو قال ان رد دقما عبدي فلكما كذا فردا احدهما احدهما استحق الربع وكليهما استحق النصف أو وردا احدهما استحقا المسمى ولو قال أول من يرد عبدي فله دينار فردا اثنان اقتسماه لانهما باو صفان بالاولية في الرد ولو قال لكل من ثلاثة رده ولك دينار فردا فلكل منهم ثلثه توزيعا على الرؤس هذا اذا عمل كل منهم لنفسه اما لو قال احدهم اعنت صاحبي فلا شيء له ولكل منهم نصف ما شرط له واثنان منهم أعنا صاحبنا فلا شيء له وما وله جميع المشروط فان شاركهم ربيع فلا شيء له ثم ان قصد بعهده المالك أو قصد اخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة ربع المشروط فان كان احدهم فللمعاون بفتح الواو والنصف والاخرين النصف لكل واحد منهما الربع أو أعان اثنين منهم فلكل منهم ارباع وعن من المشروط وللثالث ربعه وان أعان الجميع فلكل منهم الثلث كالولم يكن معهم غيرهم فان شرط لاحدهم جعل المجعولا ولكل من الاخرين دينار فردا فله ثلث أجرة المثل ولهما ثلثا المسمى ولو قال اي رجل رد عبدي فله درهم فردا اثنان قسط الدرهم بينهما ولو كان عبدا بينهما اثنان فليبق بجعلا لمن رده دينار الزمهما بنسبة ملكيهما (ولو اشترك اثنان) فأكثر (في رده اشتركا في الجعل) لحصول الردمتهما والاشتراك في الجعل على عدد الرؤس وان تفاوت عملهم لانه لا يضبط حتى يوزع عليه وصورة المسئلة اذا علم النداء كقوله من رده فله كذا ويخالف ما لو قال من دخل داري فاعطه درهما فدخلها جميع استحق كل واحد درهم لان كل واحد داخل وليس كل واحد براد للعبدين السكك ردوا (ولو اقيم جعل المعين) كان رد دقما عبدي فلك دينار (فشاركه غيره في العمل ان قصد اعنته) مجانا أو بعوض عنه (فله) اي لذلك المعين (كل الجعل) لان قصد الملتزم الرديع ان يترك له بأى وجه أمكن فلم يقصر لفظه على مخاطب وحده بخلاف ما مر فيها اذا أذن لمعين فردا ثمة مع قدرته لان المالك لم يأذن فيه أصلا ولا شيء للمعين الا ان التزم له الخطاب أجرة ويؤخذ من كلامهم هنا وفي المسافة كما أفاده السبكي جواز الاستئابة في الامامة والتدريس وسائر الوظائف التي تقبل النيابة أي ولو بدون عذر فيما يظهر

ولكن الاقرب ما قاله حج وقول سم للايتام اي بشرط ان يكون يتيم امثله (قوله ولو بدون عذر فيما يظهر) وقع ولولم السؤل في الدرس عما يقع كثيرا من ان صاحب الخطابة يستنيب خطيبا يخاطب عنه ثم ان المستنيب يستنيب آخره يجوز له ذلك ويستحق ما جعله صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر ان يقال فيه ان حصل له عذر منعه من ذلك وعلم به المستنيب او دلت القرينة على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له ان يستنيب مثله ويستحق ما جعله له وان لم يحصل ذلك له ولم تدل القرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرة وعليه ان استئابه من باطنه أجرة مثله من مال نفسه ووقع السؤل فيه =

ايضا عن مسجد انهم قدم وتعلت شعائره هل يستحق ارباب الشعائر المعلوم ام لا والجواب عنه الظاهر ان يقال فيه ان من تمكنه
المباشرة مع الاندفاع كقراءة حزمة فانه يمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المعلوم ان يباشر ومن لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد
وفراشه استحق كمن اكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لم يكن عوده والاوجب على الناظر انقطع على المستحقين وعوده ان
أمكن والافتقار لقرب المساجد اليه (قوله او خبرا منه) اي فيما يتعلق بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءة حزمة مثلا وكان المستتيب
عالم لا يشترط في النائب كونه عالم بل يكفي كونه يحسن قراءة الحزمة كقراءة المستتيب له وعبارة سم على حج اي باعتبار
المقصود من الوظيفة وفي حج ان المدار على وجود شروط الواقف في النائب (قوله ويستحق المستتيب جميع المعلوم) اي
وللنائب ما التزمه صاحب الوظيفة وعليه فلو يباشر شخص الوظيفة بلا استئابة من صاحبها لم يستحق المباشرة لها عوضا لعدم
التزامه له وكذا صاحب الوظيفة حيث لم يباشر لاشي له الا اذا منع ٣٤٧ الناظر او فهو من المباشرة فيستحق له ذره بترك

المباشرة ومن هذا يؤخذ جواب
حادثة وقع السؤال عنها وهي ان
رجلا بينه وبين ولدا خيه امامة
شركة بمسجد من مساجد المسلمين
ثم ان الرجل صار يباشر الامامة
من غير استئابة من ولدا خيه وهو
ان ولدا الاخ لاشي له لعدم مباشرة
ولاشي له لم زيادة على ما يقابل نصفه
المقرر فيه لان الم حيث عمل بلا
استئابة كان متبرعا وولد الاخ
حيث لم يباشر ولم يستتب لاشي له
لان الواقف انما جعل المعلوم
في مقابلة المباشرة فيايخص ولد
الاخ يتصرف فيه الناظر صالح
المسجد فتنبه له فانه يقع كسيرا
ووقع من بعض أهل العصر افتاء
بضلاف ذلك فاحذر فانه خطأ
(قوله ارباب الجاهالات) وفي

ولم يأذن الواقف اذا استتاب مثله او خبرا منه ويستحق المستتيب جميع المعلوم وار
اتى ابن عبيد السلام والمصنف بانه لا يستحقه واحد منهم ما اذا تتيب لم يباشر
والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية له وما نازع به الا ذرعى من كون ذلك سببا لفتح باب
كل ارباب الجاهالات مال الوقف دائر مما ارسد للمناصب الدينية واستئابة من
لا يصلح او يصلح بنزير سيقال غيره وهكذا جرى فلا حول ولا قوة الا بالله مردود بشرط
كونه مثله او خبرا منه والركن في بأن الربيع ليس من قبيل الاجارة ولا الجعالة اذ لا يمكن
وقوع العمل مسلما للمستاجر او الباعل وانما هو باجادة بشرط الحضور ولم يوجد فلا
يصح اخذه المذكور وقضيته انه لاشي للمستتيب ولو بعد ذلك ولو ان هو خير منه وقضية
كلام الا ذرعى خلافه وهو الوجه عملا بالعرف المطرد بالمسححة حينئذ (وان قصد
المشارك (العمل للمالك) يعنى الملتزم يجعل ابدونه وانفسه او للعامل او للجميع
اولاثنين منهم او لم يقصد شيئا فلا دل قسطه) من الجعل وهو النصف منه ان شاركه من
ابتداء العمل سواء قصد نفسه ام الملتزم ام هما ام العامل والملتزم ام الجميع ام اطلق
وثلاثة ارباعه ان قصد نفسه والعامل او العامل والملتزم وثلاثة ارباعه ان قصد الجميع (ولاشي
للمشارك الجاهل) اي في حال عماد كراتبرعه ولو قال لواحد ان رددته فلا دينار ولا
ان رددته ارسد بك فردا فلا دينار ولا نصف الدينار ولا آخر نصف أجره مثل عمله ولو قال ان
رددت عبدي فإني كذا فافرومية بربه ثم أعتقه في اثناء العمل استحق كل الجعل كما أدق
به الوالد رحمه الله تعالى لانابته اياه في العمل المذكور ولا يؤثر طريان حرية كمالواعانه

نسخة الجاهات وفي الاصل هو الاو في بقوله الا في كونه مثله او خبرا منه الخ (قوله وقضية كلام الا ذرعى) يتأمل هذا
فان ما نقله عن الا ذرعى حاصله منازعة من قال بالاستحقاق وهو موافق لما قاله الزركشي (قوله سواء قصد) هي للشرط بمعنى
ان قصد الخ (قوله وثلاثة ارباعه ان قصد نفسه والعامل او العامل والملتزم) اي وذلك لان ما يخص العامل في مقابلة عمله
النصف والنصف الاخر في مقابلة عمل المعاونة وقد اخرج منه للعامل نصفه وهو الربيع واذا ضم الربيع الى النصف الذي
استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربيع الرابع يتيق للملتزم لعدم من يستحقه ومنه ل ذلك يقال في الثلثين فان العامل
يستحق في مقابلة عمله النصف وما تبرع به المعاونة له ثلث النصف الذي فضل يضم اليه النصف الذي استحقه ومجموعهما
اثنان (قوله استحق كل الجعل) اي السيد ظاهره وان قصد العبد نفسه بعد الحرية وقباس ما لو قصد العامل نفسه حيث قلنا
ان المعين انما يستحق القسط سقوط ما يقابل عمل العبد من وقت اعتاقه

اجنبي فيه ولم يقصد المالك وأفتى ايضا في ولد قرأ عنده فقيه مدة ثم نقل الى فقهه آخر فطام
 عنده سورة بعمل لها سرور كالاصاري فمما حصل له فتوح بأنه للثاني ولا يشترك فيه
 الاول وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه الى ثلاثة أقسام أحدها لازم من الطرفين
 قطعا كالبيع والاجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة انفسها اقروا بعد
 القبض والخلع ولازم من أحدهما قطعا ومن الآخر على الاصح وهو النكاح فانه لازم
 من جهة المرأة قطعا ومن جهة الزوج على الاصح وقد رتبته على الطلاق ليست فسخا ثانيها
 لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعا كالكتابة وكذا الرهن وهبة الاصول لا تقروا
 بعقد القبض والضمان والسكفالة ثالثها جائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية
 والوديعة وكذا الجعل له قبل فراغ العمل ولهذا قال (واكمل منهما) اي من الجاعل
 والعامل (الفسخ قبل تمام العمل) لانه عقد جائز من الطرفين اما من جهة الجاعل فمن
 حيث انما يتعلق استحقاق بشرط فاشبهت الوصية وأما من جهة العامل فلا لأن العمل
 فيها محجور وما كان كذلك لا يتصف باللزوم كالقراض وانما يتصور الفسخ من العامل
 في الابتداء اذا كان معينا بخلاف غيره فلا يتصور فسخه الا بعد شروعه في العمل والمراد
 بالفسخ رفع العقد وردده وخرج بقوله قبل تمام العمل ما بعده فانه لا أثر للفسخ لان الجعل
 قد لزمت واستقر وعلم من جوازها انفسا عنها بموت أحد المتعاقدين او جنونه او غيابه
 ولو مات المالك بعد الشروع في العمل فردته الى وارثه استحق قسط ما عمله في الحياة من
 المسمى وان مات العامل فردته وارثه استحق القسط منه ايضا (فان فسخ) ببنائه لانه فاعول
 اي فسخه الجاعل او العامل (قبل الشروع) في العمل (او فسخه العامل بعد الشروع)
 فيه (فلا شيء له) لانه لم يعمل شيئا في الاولى ولان الجعل انما يستحق في الثانية بتمام العمل
 وقد فوت به باختياره ولم يحصل غرض المالك سواء وقع ماعمله مسلما وظهر أثره على المحل
 ام لا وشمل كلامهم الصبي ويستثنى ما اذا زاد الجاعل في العمل ولم يرض العامل
 بالزيادة ففسخ لذلك فله أجره المثل لان الجاعل هو الذي ألجأه الى ذلك قال في المهمات
 وقياسه كذلك اذا نقص من الجعل ورد بأن النقص فسخ كما ياتي وهو فسخ من المالك
 لامن العامل ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا علمابه فلا شيء له أو جاهلا به وكذلك
 على الاصح وان صرح الماوردي والرويان بأن له المسمى اذا كان جاهلا به واستحسنه
 البلقيني (وان فسخ المالك) يعني المتزعم ولو باعناق المردود مثلا كذا قاله الشيخ في شرح
 منهجه والاقرب خلافه فلا يستحق العامل حيث اعتق المالك المردود شيئا لم يخرجه عن
 قبضته فلم يقع العمل مسلما له (بعد الشروع) في العمل (فعليه أجره المثل) لما مضى (في
 الاصح) لان جواز العقد يقتضي التسليم على رفعه واذا ارتفع لم يجب المسمى كسائر
 المنسوخ لكن عمل العامل وقع محتمرا فلا يحبط بفسخ غيره فرجع الى بدله وهو أجره
 المثل كلاجارة اذا هتخت بعيب والثاني لاني للعامل كالمفسوخ بنفسه ولا فرق بين أن

(قوله فطام عنده) اي فقرأ عنده
 شيئا وان قل ثم طلع سورة بعمل
 الخ (قوله وردده) عطف تفسير
 (قوله في الحياة من المسمى) اي
 ولا شيء له في مقابلة ما بعد الموت
 لعدم التزام الوارث له شيئا وظاهره
 وان لم يعلم العامل بموت الجاعل
 قبل الرق وهو قياس ما ياتي في
 قوله ولو عمل العامل الخ بل أولى
 لأن الوارث هنالم ينسب اتقصر
 في اسقاط حق العامل بخلاف
 ما ياتي (قوله أو العامل) اي
 وان كان صبي كما ياتي ولعل المراد
 بالفسخ منه ترك العمل بعد
 الشروع والافسخ الصبي انمو
 (قوله فكذلك على الاصح) اي
 خلاقا لمخ (قوله فلا يستحق
 العامل) اي ومع ذلك ما قاله في
 المنهج ظاهر لاصول التقويت
 من جانب المالك (قوله حيث
 اعتق المالك) وينبغي ان مثل
 الاعتاق الوقف لوجود العلة
 فيه

(قوله فيما اذا كان) اى ظهر (قوله وهو الرابع) هذا مخالف لما تقدم في قوله ولو عمل العامل به ففسخ المالك الخ ووجه المخالفة ان تغيير المالك التمسك ففسخ على ما ذكره ومع ذلك جعل العامل مستحقا حيث لم يعلم التغيير (قوله ولو لمات الآبق) (فرع) لوردا لا يبق لا صطبيل المالك وعلم به كفى كظهير من العارية وغيرها من اسم على حج (قوله واستحق الجعل) اى فدفقه له الحاكم من ماله ان كان والا ببق في ذمة الملتزم (قوله ومجمله اذا كان) اى الصبي (قوله سلمه لسيده) وهل مثل تسليم المملوك عود العبد بنفسه على ما جرت به العادة في كل يوم الى سيده ولا بد من تسليم الفقيه بنفسه او نائبه فيه نظرا وظاهرا الاول (قوله بحضوره او في ملكه) كان كان يعلمه في بيت السيد (قوله وهو في يد المالك) اى بان سلمه بعد دخيله بتمتته او خاط بيت المالك وان لم يكن بحضوره حيث أحضره لم تنزله (قوله ان يكون له اجرة ماعمله) اى قسمة ماعمله الخ (قوله ولو خاط نصف الثوب واحترق) اى وهو في يده اى الخياط (قوله ومجمله اذا لم يقع العمل مسلما) اى بان لم يكن بحضوره المالك ومن كونه بحضوره حضوره في بعض العمل وأمره به

يكون ما صدر من العامل لا يصح سل به مقصود أصلا كذا لا يبق الى بعض الطريق أو يحصل به بعضه كما لو قال ان علمت ابني القرآن فذلك كذا ثم منه من تعليمه ولا يشك كل ما رجوه هنا من استحقاق اجرة المثل بقولهم اذا مات العامل أو المالك في أثناء العمل حيث يفسخ ويجب القسط من المسمى لان الجاعل اسقط حكم المسمى في مسئلته بنفسه بخلافه في ذلك وما فرق به بعض الشراح من ان العامل في الانفساخ تم العمل بعده ولم ينفذ المالك منه بخلافه في الفسخ محل نظر اذا لا أثر له في الفرق بين خصوص الوجوب من المسمى تارة ومن اجرة المثل اخرى كما هو ظاهر للمأمل (وللمالك) يعنى الملتزم (ان يزيد وينقص في) العمل وفي (الجعل) ولومن غير جنسه ونوعه كما هو بالاولى (قبل الفراغ) كما يسع في زمن الخيام سواء ما قبل الشروع وما بعده لانه عقد جائز لو قال من رد عبيدى فله عشرة ثم قال من رده فله خمسة او بالهكمس فلا اعتبار بالخير (وفائدة به بعد الشروع وجوب اجرة المثل له) لان النداء الاخير فسخ لا الاول والفسخ في أثناء العمل يقتضى الرجوع الى اجرة المثل ومجمله فيما قبل الشروع ان يعلم العامل بالتغيير فان لم يعلم به فيما اذا كان معيناً ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين قال الغزالي في وسطه يتقدح ان يقال يستحق اجرة المثل وهو الرابع كما اقتضاه كلامهما وقال الماوردي والرويانى يستحق الجعل الاول وأقره السبكي والبلقينى وغيرهما فعلى الاول لو عمل من سمع النداء الاول خاصة ومن سمع النداء الثانى استحق الاول نصف اجرة المثل والثانى نصف المسمى الثانى وعلى قول الماوردي الاول نصف الجعل الاول والثانى نصف الثانى اما التغيير بعد الفراغ فلا يؤثر لان المال قد لزمت ويتوقف لزوم الجعل على تمام العمل ولهذا قال (ولو مات الآبق) أو تلف المردود (في بعض الطريق) أو يباب المالك قبل تسلمه (او هرب) كذلك أو غصب أو ترك العامل ورجع بنفسه (فلا شئ للعامل) لانه لم يردده والاستحقاق معلق بالرد ويخالف موت أجبر الخ في أثناء العمل فانه يستحق من الاجرة بقدر ماعمله في الاصح لان القصد بالجعل الثواب وقد حصل للمعجوج عنه الثواب ببعض والقصد هنا الرد ولم يوجد ولو لم يجد العامل المالك سلم المردود الى الحاكم واستحق الجعل فان لم يكن حاكماً شهد واستحقه اى وان مات او هرب بعد ذلك ويجرى ذلك في تلف سائر محال الاعمال وفهم من تمتد المصنف تصوير المسئلة بما اذا لم يقع العمل مسلماً للجاعل ليخرج ما لو لمات الصبي في أثناء التعليم فانه يستحق اجرة ماعمله لوقوعه مسلماً بالتعليم كذا ذكره ومجمله اذا كان حراً كما قبله به في الكفاية فان كان عبداً لم يستحق الا اذا سلمه لسيده او حصل التعليم بحضوره او في ملكه قاله البلقينى والزركشى وفي الشامل انه لو خاط نصف الثوب ثم احترق وهو في يد المالك استحق نصف المضروط انتهى وقياسه في مسئلة الصبي ان يكون له اجرة ماعمله من المسمى ولو خاط نصف الثوب واحترق او بنى بعض الحائط فانه مدم فلا شئ له ذكره في الروضة عن الاصحاب ومجمله اذا لم يقع العمل مسلماً كذا ذكره في مسئلة الصبي المارة ولقول

القمولى لو تالف الثوب الذى خاط به بعضه أو الجدار الذى بنى به بعضه بعد تسليمه الى المالك استحق اجرة ما عمل أى بقسطه من المسمى وكذا يقدّر في مسئلة الصبي لموافق قول ابن الصباغ والمتولى في مسئلة القمولى استحق من المسمى بقدر ما عمل وقول الشيخين لو قطع العامل بعض المسافة لرد الباقي ثم مات المالك فردّه الى الوارث استحق من المسمى بقدر عمله في الحماة وقوله ما في الاجارة في موضع لو خاط بعض الثوب واحترق وكان بحضرة المالك أو في ما سلكه استحق اجرة ما عمل بقسطه من المسمى لوقوع العمل مسلما وفي موضع آخر لو اكراه نكياطة ثوب فخاط به بعضه واحترق وقلا ينفسخ العقد أى من أهله فله اجرة مثل ما عمله والافقسطه من المسمى أو لحمل جرة فزلق في الطريق فانكسرت فلا شيء له والفرق ان النكياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلما لظهور أثره على الحمل والحمل لا يظهر أثره على الجرة وبما قاله علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة ووقوع العمل مسلما وظهور أثره على الحمل ومثالهما الجعالة ومن ثم لو نهب الحمل أو غرق في أثناء الطريق لم يجز القسط لان العمل لم يقع مسلما للمالك ولا ظهر أثره على الحمل بخلاف ما لو مات الجعالة مثالا وانكسرت السفينة مع سلامة المحمول كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى (واذا ردّه فليس له حبسه لقبض الجعل) لان الاستحقاق بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذلك ليس له حبسه اذا أنفق عليه بالاذن بالاولى (ويصدق) بيمينه الجاعل سواء (المالك) وغيره (اذا أنكر شرط الجعل) كان قال ما شرطت الجعل أو شرطته في عبء آخر (أو سعيه) أى العامل (في رده) كان قال لم تردّه وانما رده غيرك أو رجع بنفسه لان الاصل عدم الرد والشرط وبراءة ذمته فلو اختلفا في بلوغه النداء فالقول قول الراد بيمينه كما لو اختلفا في ما عذّاه (فان اختلفا) أى الجاعل والعامل بعد الاستحقاق (في قدر الجعل) أو جنسه أو وصفه كما يكونه درهما ودرهمين أو في قدر العمل كما قال شرطت مائة على رده عشرين فقال العامل بل على رده هذا فقط (بحالفا) وللعامل اجرة المثل كما في القراض والاجارة وهذا اذا وقع الاختلاف بعد فراغ العمل والتسليم وقبل الفراغ فيما اذا وجب للعامل قسط ما عمله ولو قال ببع عبدي هذا أو اعمل كذا ولك عشرة وأتيا بى يصلح ان يكون اجارة فجعله فان كان العمل مضبوطا مقدرا فاجارة ولو احتاج الى مزيد غير مضبوط فجعله كذا انقلاه والمراد انه يجوز عقد الاجارة في الشق الاول دون الثاني ويد العامل على المأخوذ الى رده بامانة ولو رفع يده عنه وخلاه بتقريط كان خلاه بمضبعة ضمنه لتقصيره وان خلاه بلا تقريط كان خلاه عند الحما كم لم يضمه ونفقته على ما سلكه فان أنفق عليه مدة الرد فتبرع الا ان أذن له الحما كم فيه أو أتمه عند نقده ايرجع ولو كان رجلا نياذية ونحوها فرض أحدهما أو غشى عليه وعجز عن السير وجب على الآخر اتمام معه الا ان خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزمه ذلك واذا أقام معه فلا اجرة له فار مات وجب عليه أخذ ماله وإصاله الى ورثته ان كان ثقة ولا ضمان عليه ان لم يأخذه وان لم

(قوله وقلنا ينفسخ العقد) أى على المراجع لما تقدم من ان الاصح جواز ابدال المستوفى به (قوله مع سلامة المحمول) أى سواء كان المالك حاضرا أو غائبا كما ثم له إطلاقه وفي حج التقييد يكون المالك حاضرا (قوله فيما اذا وجب للعامل قسط) أى بأن كان القسط من المالك أو بعد تلف الجاعل على العمل فيه ووقع العمل مسلما (قوله وأتيا) أى المتعاقدان (قوله مضبوطا مقدرا) أى كان قال خطلى هذا الثوب وذاك كذا (قوله في الشق الاول) هو قوله مضبوطا وقوله دون الثاني هو قوله غير مضبوط أى فيصمم اللقطة على الاجارة في الشق الاول وعلى الجعالة في الثاني (قوله ونفقته) أى الباقي

(قوله وان جازله) يتأمل فيه كنهه كونه يؤدى الى ضياعه وقضية ما هرفى اللقطة انه يجب عليه الاخذ حيث خاف ضياعه وان كان
 فاسقا لكن لا تثبت يده عليه بل ينتزعه ابطا كم منه فالقياس هنا كذلك (قوله والحاكم يحبس الا تقي) اى وجوب الالتمس من
 المصالح العامة واذا احتاج لشفقة انفق عليه من بيت المال بما ناقيا على الاقيط فان لم يكن فيه شئ اقترض على المالك ثم على
 مباشر المسلمين قرضا (قوله ولوا كره مستحق) وفي معنى الاكرام فيستحق ايضا المعلوم ما لو عزل عن وظيفة بغرض حق وقرر قيمه غيره
 اذ لا يتفد عزله نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها ٨١ سم على حج ويؤخذ جواب حادثة وقع
 السؤال عنها وهى ان طائفة من شيوخ العربان شرطوا عليهم طين هر صد على غفر محل معين وفيهم كفاءة لذلك وقوة ويدهم تقرير
 في ذلك من له ولاية التفرير كالباشا وتصرفوا في الطين المرصدة ثم ان ملتزم البلاد اخرج المشيخة عنهم ظلموا ودفعها لغيرهم
 وهو انهم يستحقون ذلك وان كان غيرهم منهم في الكفاءة بالقيام بذلك بل ٢٥١ او اكفأ منهم لان المذكورين حيث صح
 تقريرهم لا يجوز اخراج ذلك

بكن ثقة لم يجب عليه الاخذ وان جازله ولا يضمنه في الحالىين والحاكم يحبس الا تقي اذا
 وجدته انتظار السببه فان ابطا سببه باعه الحاكم وحفظ ثمنه فاذا جاء سببه فليس له
 غير الثمن وان سرق الا تقي قطع كغيره ولو عمل لغيره عملا من غير استئجار ولا جعله
 يدفع اليه ما لا على ظن وجوبه عليه لم يحل للعامل وعليه ان يعلمه اولاه لا يجب
 عليه البذل ثم المقبول هبة لو اراد الدافع ان يهبه منه ولو علم انه لا يجب عليه البذل
 ودفعه اليه هدية حل ولوا كره مستحق على عدم مباشرة وظيفته استحق المعلوم
 كما اتفق به التاج القزاري واعتراض الزركشى له بأنه لم يباشر ما شرط عليه فكيف
 يستحق حيث يذيرد بأنه مستثنى شرعا وعرفا من تناول الشرط له اذ نذر وتفسير ذلك
 ما عمت به البلوى من مدرس يحضر موضع الدرس ولا يحضر أحد من الطلبة او يعلم
 نه لو حضر لا يحضرون بل يظهر الجزم بالاستحقاق هنا لان المكره يمكنه الاستنابة فيحصل
 غير ذلك الوقت بخلاف المدرس فيعذر كرقم ان امكنه اعلام الناظر بهم وعلم انه يحجبهم
 عن الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف وقد افاد الولى العراقى
 ذلك ان يستحل به له اصلا قيسا عليه وهو ان الامام او المدرس لو حضر ولم يحضر أحد
 استحق لان قصده المالى والمعلم ليس في وسعه وانما عليه الاتصاف لذلك وافتى ايضا في
 شرط الواقف قطعه عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر كخوف طريق بعدم سقوط حقه
 بغيبته قال ولذلك شواهد كثيرة وافتى بالدرجه الله تعالى محل النزول عن الوظائف

المعلوم مشروط بحضوره والمتجه خلافه في المدرس بخلاف الامام والفرق ان حضور الامام بدون المقدين يحصل به احياء
 البقية بالصلاة فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد عشا (قوله وافتى ايضا) اى الولى
 العراقى (قوله سقوط حقه بغيبته) اى وان طال مادام العذر قائما لكن ينبغي ان محله حيث استتاب أو هجر عن الاستنابة
 اما لو غاب لعذر وقد روى على الاستنابة فلم يبق له فينبغى سقوط حقه لتقصيره (قوله محل النزول عن الوظائف) ومن ذلك الجوامك
 المقرر فيم ايجوز ان له شئ من ذلك وهو مستحق له بان لا يكون له ما يقوم بكفائته من غير جهة بيت المال النزول عنه وبصير
 الحال في تقرير من اسقط حقه له مؤكولا الى نظرم له ولاية التقرير فيه كالباشا فيقرر من رأى المصلحة في تقريره من الموقوف
 له أو غيره وأما المناصب الديوانية كالكتبة الذين يقررون من جهة الباشا فيها فالظاهر انهم انما يتصرفون فيها بالنيابة عن
 صاحب الدولة فيما يضبط ما يتعلق به من المصالح فهو مخير بين ابقائهم وعزلهم ولو بلا حجة فليس لهم يد حقيقة على شئ ينزلون
 عنه بل متى عزلوا أنفسهم انزلوا واذا اسقطوا حقهم عن شئ لغيرهم فليس لهم العود الا بتولية جديدة تكن له الولاية ولا

بالمال اى لانه من اقسام الجمالة فيسبغ الزائل ويسقط حقه وان لم يقرر الناظر
المتزول له لانه بالخيار بينه وبين غيره ولو قال اقترض لي مائة ولا عشرة فهو جمالة
ذكره الماوردي والرويانى والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وله
الجلل مظاهر اوباطنا آولا وآخرا وقد تم النصف الاول من شرح المنهاج حتى يدموا فله
غفر الله ذنبه وسرعيه محمد بن أحمد الرملي الامام في الشافعي حامدا
ومصليا وصليا ومحسبلا ومحوقلا في ثامن عشر جمادى الآخرة
سنة سبعة وستين وتسعمائة وأسأله الاعانة على الاتمام
بجاء محمد بن عبد الانام ومصباح الظلام وهو حسبي
ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم
آمين

يتم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس اوله كتاب القرائن

== يجوز لهم أخذ عوض على
نزولهم لعدم استحقاقهم لشي
ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل
القراض ففى عزل نفسه من
القراض انعزل فافهمه فانه
تفيس (قوله لانه) اى الناظر
وقوله بالخيار بينه وبين غيره
مظاهره وان شرط الرجوع على
القارض اذ لم يقرر فى الوظيفة
وقال سم فى القسم والتشور
يرجع حيث شرط ذلك وكتب
الشارح بمأش نسخته مانصه
ولم يتزول له فى هذه الحالة الرجوع
ان شرطه أو اطاق ودلت قرينة
على بطل ذلك فى تخصيصها له ولا
يمنع رجوعه براءة صحابته بينهما
والافلا (قوله ولا عشرة) اى
فى مقابلة الخ عشرة تراص (قوله
فهو جمالة) اى ويقع المثلث فى
المقترض للقائل فعليه رقبته
وفيه تفصيل فى الوكالة فراجع

١٣/٥١٨

